

UNIVERSAL
LIBRARY

OU-232962

UNIVERSAL
LIBRARY

صفحة	باب	صفحة	باب
٧٥	باب نسيان القرآن وهل يقول نسيته	٢	(كتاب فضائل القرآن)*
	آية كذا وكذا	٢	باب كشف نزول الوحي وأول ما نزل
٧٦	باب من لم يربأ ما ان يقول سورة البقرة	٧	باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب
	وسورة كذا وكذا	٨	باب جمع القرآن
٧٧	باب الترتيل في القراءة الخ	١٩	باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم
٧٩	باب مدة القراءة	٢٠	باب أنزل القرآن على سبعة أحرف
٨٠	باب الترجيع	٢٩	باب تأليف القرآن
٨٠	باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن	٣٩	باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي
٨١	باب من أحب أن يستمع القرآن من غيره		صلى الله عليه وسلم
٨١	باب قول المقرئ للعارف حسبيك	٤٢	باب القراء من أصحاب رسول الله صلى الله
٨٢	باب في كم يقرأ القرآن وقول الله تعالى		عليه وسلم
	فأقرؤا ما تيسر منه الخ	٤٩	باب فضل فاحصة الكتاب
٨٥	باب الكفاء عند قراءة القرآن	٥٠	باب فضل سورة البقرة
٨٦	باب اغتم من رأى بقراءة القرآن أو	٥٢	باب فضل الكهف
	تأكل به الخ	٥٢	باب فضل سورة الفتح
٨٧	باب أقرؤا القرآن ما تيسر عليه	٥٣	باب فضل قل هو الله أحد
	قلوبكم	٥٦	باب فضل المعوذات
٨٨	(كتاب النكاح)	٥٦	باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة
٨٩	باب الترغيب في النكاح الخ		القرآن
٩١	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٥٨	باب من قال لم يترك النبي صلى الله عليه
	استطاع الباءة فليتزوج الخ		وسلم الامامين الدفينين
٩٧	باب من لم يستطع الباءة فليصم	٥٨	باب فضل القرآن على سائر الكلام
٩٧	باب كثرة النساء	٦٠	باب الوصاة بكتاب الله عز وجل
١٠٠	باب من هاجر أو عمل خيرا تزوج	٦٠	باب من لم يتغن بالقرآن
	امراة فله ما نوى	٦٥	باب اغتباط صاحب القرآن
١٠٠	باب تزوج المعسر الذي معه القرآن	٦٦	باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه
	والاسلام	٦٩	باب الشراء عن ظهر القلب
١٠٠	باب قول الربيع بن راسل لا خيسه انظر رأى	٧٠	باب استند كرا القرآن وتعاوده
	زوجي شئت حتى أنزل الله عنها	٧٢	باب القراءة على الدابة
١٠١	باب ما يكره من التبتل	٧٤	باب تعليم الصبيان القرآن
١٠٤	باب نكاح الابكار		

صحيحة	صحيحة
باب المدارة مع النساء وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما المرأة كاضلع	١٩١ باب
باب الوصاة بالنساء	١٩٢ باب كيف يدعى للمتزوج
باب اقوا أنفسكم وأهليكم نارا	١٩٣ باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين
باب حسن المعاشرة مع الاهل	العروس والعروس
باب موعظة الرجل ابنته لخال زوجها	١٩٣ باب من أحب البناء قبل الغزو
باب صوم المرأة باذن زوجها وطوعا	١٩٤ باب من بنى بامرأة وهى بنت تسع سنين
باب اذا باتت المرأة مهاجرة فمراش زوجها	١٩٤ باب البناء فى السفر
باب لا تأذن المرأة فى بيت زوجها لاحد الابانه	١٩٤ باب البناء بالنهار بغير مهر كبد ولا نيران
باب	١٩٤ باب الانماط ونحوها للنساء
باب كفران العشير	١٩٤ باب النسوة اللاتي يهدين المرأة الى زوجها الخ
باب لزوجهك عليك حق	١٩٦ باب الهدية للعروس
باب المرأة راعية فى بيت زوجها	١٩٦ باب استعارة الثياب للعروس وغيرها
باب قول الله تعالى الرجل اذا اتى أهله	١٩٧ باب ما يقول الرجل اذا اتى أهله
النساء	١٩٨ باب الولية سبق
باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نساءه فى غير يومين	١٩٩ باب الولية ولو بشاة
باب ما يكره من ضرب النساء	٢٠٥ باب من أولم على بعض نساءه أكثر من بعض
باب لا تطيع المرأة زوجها فى معصية الله	٢٠٦ باب من أولم باقل من شاة
باب وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا	٢٠٨ باب حق اجابة الولية والدعوة الخ
باب الغزل	٢١١ باب من ترك الدعوة فقد صدق الله ورسوله
باب النفرعة بين النساء اذا أراد سفرها	٢١٢ باب من أجاب الى كراع
باب المرأة تهيب يدها من زوجها	٢١٣ باب اجابة الداعى فى العرس وغيره
باب اذا تزوج البكر على الثيب	٢١٥ باب ذهاب النساء والصبيان الى العرس
باب اذا تزوج الثيب على البكر	٢١٥ باب هل يرجع اذا رأى منكرا فى الدعوة
باب اذا تزوج الثيب على البكر	٢١٧ باب قيام المرأة على الرجل فى العرس وخدمته من النفس
باب من طاف على نساءه فى غسل واحد	٢١٨ باب التمسيع والشراب الذى لا يسكر فى العرس

تخفيفة	تخفيفة
باب ولا يدين دينهن الا لبعوثهن ٢٩٩	باب دخول الرجل على نسائه في اليوم ٢٧٧
باب والذين لم يبلغوا الحلم ٢٩٩	باب اذا استأذن الرجل نساءه في ان يترضى في بيت بعضهن فأذن له ٢٧٧
باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب ٢٩٩	باب حب الرجل بعض نساءه أفضل من بعض ٢٧٧
٣٠٠ * (كتاب الطلاق)	باب المتشبه عالم يسل وما ينهى من أفقر الضر ٢٧٨
باب اذا طلقت الحائض تعتمد بذلك الطلاق ٣٠٦	باب الغيرة ٢٧٩
باب من طلق وهمل يواجسه الرجل امرأته بالطلاق ٣١٠	باب غيرة النساء ووجدهن ٢٨٤
باب من جوز الطلاق الثلاث ٣١٥	باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والانصاف ٢٨٥
باب من خسرأر واجهه وقر الله تعالى قل لا رواجك ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها الخ ٣٢١	باب يسل الرجال ويكثر النساء ٢٨٨
باب اذا قال فارقك أوسرحتك أو الطليعة أو الهرة أو ما ينهى به الطلاق فهو على نسائه ٢٢٣	باب لا يغسلون رجل بامرأة الا ذو محرم والدخول على المغيبة ٢٨٩
باب من قال لامرأته انت على حرام ٣٢٥	باب ما يجوز ان يغسل الرجل بالمرأة عند الناس ٢٩١
باب لم تعمر ما أحل الله لك ٣٢٧	باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة ٢٩١
باب لا طلاق قبل نكاح وقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات الآية ٣٣٣	باب تدثر المرأة الى الحبشة ونحوهم من غير ربيبة ٢٩٤
باب اذا قال لامرأته وهو مكروه هذه أختي فلا شيء عليه ٣٤٠	باب خروج النساء لحوائجهن ٢٩٥
باب الطلاق في الاعلاق والمكروه والسكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره ٣٤٠	باب استئذان المرأة زوجها في الخروج الى المسجد وغيره ٢٩٥
باب الخلع ٣٤٦	باب ما يحصل من الدخول والتفليس الى النساء في الرضاخ ٢٩٥
باب الشقاق وهل يشير بالخلع عند الضرورة وقوله تعالى وان تفهم شقاق بينهما الآية ٣٥٤	باب لا تباشر المرأة المرأة فتعتم زوجها ٢٩٥
باب لا يكون بيع الأمة طلاقا ٣٥٥	باب قول الرجل لا طوفن الليلة على نسائي ٢٩٦
باب خيار الأمة تحت العبد ٣٥٧	باب لا يبارق أهلا ولا اذا أطل الغيبة تخافه أن يخونهم أو يلمس عثرتهم ٢٩٦
	باب طلب الولد ٢٩٧
	باب تستعد المغيبة وتشط الشعنة ٢٩٨

صحيحة	صحيحة
باب شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم في	٣٥٩
نساءكم ان اربتم	باب زوج بريرة
باب قول الله تعالى والمطلقات يتربصن	٣٦٠
بأنفسهن ثلاثه قرو	باب قول الله سبحانه وتعالى ولا تنكجوا
(قصة فاطمة بنت قيس) وقول الله عز	المشركات
وجل واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن	٣٦٨
من بيوتهن الا بة	باب نكاح من أسلم من المشركات
باب المطلقة اذا اختبى عليها في مسكن	وعدتم
زوجها ان يقتحم عليها أو تبسذوعلى	٣٧٠
أهلها بناحشة	باب اذا أسلمت المشركة أو النصرانية
باب قول الله تعالى ولا يحل لهن أن	تحت المذمى أو الخبى
يكنن ما خلق الله في أرحامهن	٣٧٥
باب وبعولتهن أحق بردهن الخ	باب قول الله تعالى لا الذين يقولون من
باب مرابعة الخائض	نسائهم تربص أربعه أشهر
باب تحسد المتوفى عنها أربعه أشهر	٣٧٩
وعشرا	باب حكم المقتود في أهله وماله
باب الكحل العادة	٣٨١
باب القسط للعادة رالطهر	باب الظهار وقول الله تعالى قد سمع الله
باب تلبس الحادة ثياب العصب	قول التي تجادل في زوجها الخ
باب والذين يتوفون منكم ويذرون	٣٨٤
أزواجه الى قوله خير	باب الإشارة في الطلاق والأشور
باب مهر البغي والنكاح الفاسد	٣٨٦
باب المير للمدخل عليها	باب اللعان وقول الله تعالى والذين
باب المتعة التي لم يرض لها	يرمون أزواجهن الخ
(كتاب النفقات وفضل النفقة على	٣٨٩
الاهل)	باب اذا عرّض بنى الولد
باب وجوب النفقة على الاهل والعيال	٣٩١
باب حبس الرجل قوت سنة على أهله	باب احلاف الملاعن
وكيف نفقات العيال	٣٩٢
باب نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها	باب يبدأ الرجل بالتلاعن
ونفقة الولد	٣٩٣
	باب اللعان ومن طلق بعد اللعان
	٣٩٩
	باب التلاعن في المسجد
	٤٠٠
	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم
	لو كنت راجعا بغير بنته
	٤٠١
	باب صداق الملاعنة
	٤٠٢
	باب قول الامام للمتلاعنين ان احداكما
	كاذب فهل منكم من تأب
	٤٠٣
	باب التفريق بين المتلاعنين
	٤٠٤
	باب يلحق الولد بالملاعنة
	٤٠٥
	باب قول الامام اللهم بين
	٤٠٨
	باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد
	العدة زوجها غيره فلم يسم

صفحة	باب	صفحة
٤٤٢	باب والوالدان يرضعن أولادهن حولين	٤٧٢
٤٤٣	باب عمل المرأة في بيت زوجها	٤٧٣
٤٤٣	باب خادم المرأة	٤٧٤
٤٤٤	باب خدمة الرجل في أهله	٤٧٥
٤٤٤	باب إذا لم يتفق الرجل فله امرأة أن تأخذ الخ	٤٧٥
٤٤٨	باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده	٤٧٦
٤٤٩	باب كسوة المرأة بالمعروف	٤٧٧
٤٤٩	باب عون المرأة زوجها في ولده	٤٧٧
٤٥٠	باب نفقة المعسر على أهله	٤٧٨
٤٥٠	باب وعلى الوارث مثل ذل الخ	٤٧٩
٤٥١	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك كلاً أو ضياعاً في	٤٧٩
٤٥١	باب المراضع من المواليات وغيرهن	٤٧٩
٤٥٢	(كتاب الأطعمة)	٤٨٠
٤٥٥	باب التسمية على الطعام والاكل باليمين	٤٨١
٤٥٨	باب الاكل مما يليه وقال انس الخ	٤٨١
٤٥٨	باب من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه الخ	٤٨١
٤٦٠	باب التمن في الاكل وغيره	٤٨٢
٤٦٠	باب من كل حتى شبع	٤٨٣
٤٦٣	باب ليس على الاعمى حرج	٤٨٤
٤٦٣	باب الخبز المرقق والاكل على الخوان والسفرة	٤٨٤
٤٦٦	باب السويق	٤٨٧
٤٦٦	باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم	٤٨٨
٤٦٧	باب طعام الواحد يكفي الاثنين	٤٨٨
٤٦٨	باب المؤمن يأكل في معا واحد	٤٨٨
٤٦٨	باب المؤمن يأكل في معا واحد الخ	٤٨٩
	باب الاكل متكئا	
	باب الشواء	
	باب الخزيرة	
	باب الاقط	
	باب السلق والشعير	
	باب النشس وانتشال اللحم	
	باب تعرق العضد	
	باب قطع اللحم بالسكين	
	باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم	
	طعاما	
	باب النضج في الشعير	
	باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم	
	وأصحابه يأكلون	
	باب التليينة	
	باب الثريد	
	باب شاة مسهورة والكتف والجنب	
	باب ما كان السلف يذخرون في بيوتهم	
	وأفكارهم من الطعام والاعم	
	باب الحميم	
	باب الاكل في اناء مفضض	
	باب ذكر الطعام	
	باب الادم	
	باب الخلوى والغسل	
	باب الدباء	
	باب الرجل يتكلف الطعام لاسنائه	
	باب من أضاف رجلاً وأقبل هو على عمله	
	باب المرق	
	باب التمدد	
	باب من ناول أو قدم الى صاحبته على	
	المائدة شيئاً	
	باب القنابا الرطب	
	باب	

صفحة	باب	صفحة	باب
٥٢٢	باب ما أصاب المعراض بعرضه	٤٩٠	باب الرطب والتمر
٥٢٢	باب صيد القوس	٤٩٢	باب أكل الجزار
٥٢٤	باب الخرف والبندقة	٤٩٣	باب العجوة
٥٢٥	باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية	٤٩٣	باب القران
٥٢٦	باب إذا أكل الكلب وقوله تعالى يسألونك ماذا أحل لهم الآية	٤٩٥	باب التشاء
٥٢٧	باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة	٤٩٥	باب بركة النخلة
٥٢٨	باب إذا وجد مع الصيد كلبا آخر	٤٩٥	باب جمع الدونين والطعامين مرة
٥٢٨	باب ما جاء في الصيد	٤٩٦	باب من أدخل الضيفان عشرة عشرة الخ
٥٢٩	باب الصيد عن الجبال	٤٩٧	باب ما يكره من الثوم والقول
٥٢٩	باب قول الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم	٤٩٨	باب الكبش
٥٣٥	باب أكل الجراد	٤٩٨	باب المنهضة بعد الطعام
٥٣٦	باب آية الجوس	٤٩٩	باب لعق الأصابع ومصها قبل أن تسمع بالمذبل
٥٣٧	باب التسمية على الذبيحة ومن تركها متعمدا	٥٠١	باب المذبل
٥٤٣	باب ما ذبح على النصب والاصنام	٥٠١	باب ما يقول إذا فرغ من طعامه
٥٤٣	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله	٥٠٢	باب الأكل مع الخادم
٥٤٤	باب ما أنهر الدم من النصب والمسروة والحديد	٥٠٣	باب الطعام الشاكر مثل الصائم الصابر
٥٤٤	باب ذبيحة الأئمة والمرأة	٥٠٤	باب الرجل يدعى إلى طعام فيقول وهذا معي
٥٤٦	باب لا يدرك بالسن والعظم والظفر	٥٠٥	باب إذا حضر العشاء فلا يجلس عن عشاءه
٥٤٦	باب ذبيحة الأعراب ونحوهم	٥٠٦	باب قول الله تعالى فإذا طعمتم فانتشروا
٥٤٨	باب ذبايح أهل الكتاب ونحوهم ممن أهل الحرب وغيرهم	٥٠٦	(كتاب العقيدة)
٥٥٠	باب ما نذر الهائم فهو بمنزلة الوحش	٥٠٧	باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه
٥٥١	باب النحر والذبح	٥٠٩	باب إماطة الأذى عن الصبي في العقيدة
٥٥٣	باب ما يكره من المثله والمصبورة والجسمه	٥١٤	باب الفرع
٥٥٥	باب لحم الدجاج	٥١٥	باب التمية
٥٥٨	باب لحوم الخيل	٥١٧	(كتاب الذبايح والصيد)
		٥١٧	باب التسمية على الصيد
		٥٢٢	باب صيد المعراض

صحيحة	صحيحة
٥٧٦ باب اذا وقعت القارة في السمن الجسامد	٥٦٣ باب لحوم الحجر الانسية
أو الذائب	٥٦٦ باب أكل كل ذي ناب من السباع
٥٧٩ باب الوسم والعلم في السمورة	٥٦٧ باب جلود الميتة
٥٨٠ باب اذا اصاب قوم غنمية الخ	٥٦٩ باب المسك
٥٨٠ باب اذا تدبعت قوم الخ	٥٧٠ باب الارنب
٥٨١ باب اكل المضطراخ	٥٧١ باب النخب

(تمت)

٣٣٦

(الجزء التاسع)

من فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي عبد الله محمد بن اسمعيل
البخاري لشيخ الاسلام فاضل القضاة الحافظ أبي الفضل
شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن
حجر العسقلاني الشافعي نزيل القاهرة
المحرر وسنة نفعنا الله

• بعه ————— لومه

آمين

(وبهامشه متن الجامع الصحيح للامام البخاري)



* (الطبعة الاولى) *

(بالمطبعة الكبرى الميرية بيولاقي مصر المحمية)

(سنة ١٣٠١ هجرية)

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب فضائل القرآن)

* (باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل) * قال ابن عباس المهين الأمين القرآن أمين على كل كتاب قبله * حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن أبي سلمة قال أخبرني عائشة وابن عباس

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب فضائل القرآن) *

ثبتت البسملة وكتاب لا يذروا وقع لغيره فضائل القرآن حسب (قوله باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل) كذا الأبي ذر نزل بلفظ النعل الماشي ولغيره كيف نزل الوحي بصيغة الجمع وقد تقدم البحث في كيفية نزوله في حديث عائشة أن الحارث بن هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي في أول الصحيح وكذا أول نزوله في حديثها أول ما بدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة لكن التعبير بأول ما نزل أخص من التعبير بأول ما بدئ لأن النزول يقتضي وجود من ينزل به وأول ذلك بحى الملك له عيانا مبلغا عن الله بما شاء من الوحي وإحياء الوحي أهم من أن يكون بانزال أو بالهام سواء وقع ذلك في النوم أو في اليقظة وأما انتزاع ذلك من أحاديث الباب فساد كره أن شاء الله تعالى عند شرح كل حديث منها (قوله قال ابن عباس المهين الأمين القرآن أمين على كل كتاب قبله) تقدم بيان هذا الأثر وذكر من وصله في تفسير سورة المائدة وهو يتعلق بأصل الترجمة وهي فضائل القرآن وتوجيه كلام ابن عباس أن القرآن تضمن تصديق جميع ما نزل قبله لأن الأحكام التي فيه إما مقرر لما سبق وأما ناسخة وذلك يستدعي إثبات المنسوخ وأما مجمدة وكل ذلك دال على تفضيل الجدد ثم ذكر المسنف في الباب ستة أحاديث * الأول والثاني حديثا ابن عباس وعائشة معا (قوله عن شيبان) هو ابن عبد الرحمن * ويحيى هو ابن أبي كثير * وأبو سلمة هو ابن عبد الرحمن

(قوله لبث النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشرة سنين) كذا في التفسيرين وغيره وبالمدينة عشر ايام المعداد وهذا ظاهره أنه صلى الله عليه وسلم عاش ستين سنة إذا انضم إلى المشهور أنه بعث على رأس الاربعين لكن يمكن أن يكون الراوي ألغى الكبير كما تقدم بيانه في الوفاة النبوية فإن كل من روى عنه أنه عاش ستين سنة أو أكثر من ثلاث وستين جاء عنه أنه عاش ثلاثا وستين فالمعتمد أنه عاش ثلاثا وستين وما يخالف ذلك إما أن يحمل على الغاء الكبير في السنين وإما على جبر الكبير في المشهور وإما حديث الباب فيمكن أن يجمع بينه وبين المشهور بوجه آخر وهو أنه بعث على رأس الاربعين فكانت مدة وحى المنام سنة أشهر إلى أن نزل عليه الملك في شهر رمضان من غير فترة ثم فتر الوحي ثم نواتر وتابعت فكانت مدة نواتره وتتابعه بمكة عشر سنين من غير فترة وأنه على رأس الاربعين قرن به ميكائيل أو اسرافيل فكان يلقي اليه الكلمة أو الشئ مدة ثلاث سنين كما جاء من وجه مرسل ثم قرن به جبريل فكان ينزل عليه بالقرآن مدة عشر سنين بمكة ويؤخذ من هذا الحديث مما يتعلق بالترجمة أنه نزل مفردا ولم ينزل جملة واحدة ولعله أشار إلى ما أخرجه النسائي وأبو عبيد والحاكم من وجه آخر عن ابن عباس قال أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا في ليلة القدر ثم أنزل بعد ذلك في عشرين سنة وقرأ وقرأ نافرقة له لتقرأ على الناس على مكث الآية وفي رواية للجامع والبيهقي في الدلائل فرق في السنين وفي أخرى صحيحة لابن أبي شيبة والحاكم أيضا وضع في بيت العزة في السماء الدنيا فجعل جبريل ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم واسناده صحيح ووقع في المنهاج للعليمي أن جبريل كان ينزل منه من اللوح المحفوظ في ليلة القدر إلى السماء الدنيا قد مر ما ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك السنة إلى ليلة القدر التي قبلها إلى أن أنزله كله في عشرين ليلة من عشرين سنة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا وهذا أورده ابن الأباري من طريق ضعيفة ومنقطعة أيضا وما تقدم من أنه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ثم أنزل بعد ذلك مفردا وهو الصحيح المعتمد وحكي المأورد في تفسير ليلة القدر أنه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة وأن الحفظه نجمته على جبريل في عشرين ليلة وأن جبريل نجمه على النبي صلى الله عليه وسلم في عشرين سنة وهذا أيضا غريب والمعتمد أن جبريل كان يعارض النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة كذا جزم به الشعبي فيما أخرجه عنه أبو عبيد وابن أبي شيبة بإسناد صحيح وسيأتي من يلد ذلك بعد ثلاثة أبواب وقد تقدم في بدء الوحي أن أول نزول جبريل بالقرآن كان في شهر رمضان وسيأتي في هذا الكتاب أن جبريل كان يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن في شهر رمضان وفي ذلك حكمتان أحدهما تعاضده والآخرى تبقيته ما لم ينسخ منه ورفع ما نسخ فكان رمضان ظرفا لأنزله جملة وتفصيلا وعرضا واحكاما وقد أخرج أحمد والبيهقي في الشعب عن واثله بن الاسقع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنزلت التوراة لست مضين من رمضان والاشعيل لثلاث عشرة خلت منه والزبور لثمان عشرة خلت منه والقرآن لاربع وعشرين خلت من شهر رمضان وهذا كله مطابق لقوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن ولقوله تعالى أنا أنزلناه في ليلة القدر فيحتمل أن تكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة فانزل فيها جملة إلى سماء الدنيا ثم أنزل في اليوم الرابع

قالا لبث النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشرة سنين * حدثنا موسى بن اسمعيل

والعشر من الى الارض أول اقرار باسم ربك ويستفاد من حديث الباب أن القرآن نزل كله بحكمة
والمدينة خاصة وهو كذلك لكن نزل كثير منه في غير الحرم حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم
في سفر سحر أو غزاة ولكن الاصطلاح أن كل ما نزل قبل الهجرة فهو مكى وما نزل بعد
الهجرة فهو مدنى سواء نزل في البلد حال الإقامة أو في غيرها حال السفر وسيأتى مزيد لذلك
في باب تأليف القرآن الحديث الثالث (قوله حدثنا معتمر) هو ابن سليمان التيمي (قوله قال
أثبت أن جبريل) فاعل قال هو أبو عثمان النهدي (قوله أثبت) بضم أوله على البناء للمجهول
وقد عينه في آخر الحديث ووقع عند مسلم في أوله زيادة حذفها البخارى عمدا لكونها موقوفة
ولعدم تعاقبها بالباب وهي عن أبي عثمان عن سلمان قال لا تكونن إن استطعت أول من يدخل
السوق الحديث موقوف وقد ورد البرقاني في مستخرجهم من طريق عاصم عن أبي عثمان
عن سلمان مرفوعا (قوله فقال لام سلمة من هذا) فاعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم استنهم
أم سلمة عن الذي كان يحدثه هل فطنت لكونه ملكا أولا (قوله أو كما قال) يريد أن الراوى شك
في اللفظ مع بقاء المعنى في ذهنه وهذه الكلمة كتر استعمال الحديثين لها في مثل ذلك قال
الداودى هذا السؤال إنما وقع بعد ذهاب جبريل وظاهر سياق الحديث يخالفه كذا قال
ولم يظهر لي ما دعاه من الظهور بل هو محتمل للأمرين (قوله قالت هذا حجة) أى ابن خليفة
الكلى الصحابي المشهور وقد تقدم ذكره في حديث أبي سعيد الطويل في قصة هرقول أول
الكتاب وكان موصوفا بالجمال وكان جبريل يأتى النبي صلى الله عليه وسلم غالبا على صورته
(قوله فلما قام) أى النبي صلى الله عليه وسلم أى قام ذاهبا الى المسجد وهذا يدل على أنه لم
يشكر عليها ما ظنسته من أنه حجة كتنافى عما سبق منه في الخطبة مما يوضح لها المقصود (قوله
ما حسبته الاياه) هذا كلام أم سلمة وعند مسلم فقالته أم سلمة أين الله ما حسبته الاياه وأين
من حروف القسم وفيها لغات قد تقدم بيانها (قوله حتى سمعت خطبة النبي صلى الله عليه
وسلم يخبر بخبر جبريل أو كما قال) في رواية مسلم يخبرنا خبرنا وهو تصحيح به عليه عياض قال
النووى وهو الموجد في نسخ بلادنا (قلت) ولم أر هذا الحديث في شئ من المسانيد الا من
هذا الطريق فهو من غرائب الصحيح ولم أقف في شئ من الروايات على بيان هذا الخبر في أى
قصة ويحتمل أن يكون في قصة بنى قريظة فقد وقع في دلائل البيهقي وفي الغيلانيات من رواية
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها رأت النبي صلى الله عليه وسلم يكلم رجلا وهو
راكب فلما دخل قلت من هذا الذى كنت تكلمه قال بنى قريظة قلت بدحية بن خليفة قال ذلك
جبريل أمرنى أن أمضى الى بنى قريظة (قوله قال أأت) بفتح الهمزة وكسر الموحدة الخفيفة
والقائل هو معتمر بن سليمان وقوله فقلت لأبي عثمان أى النهدي الذى حدثه بالحديث وقوله ممن
سمعت هذا قال من أسامة بن زيد فيه الاستفسار عن اسم من أبهم من الرواة ولو كان الذى أبهم
ثقة معقدا وفائده احتمال أن لا يكون عند السامع كذلك في بيانه رفع لهذا الاحتمال قال
عياض وغيره وفي هذا الحديث ان للملك أن يتصور على صورة الأدمى وأن له هو في ذاته صورة
لا يستطيع الأدمى أن يراه فيها الضعف القوى البشرية الا من يشاء الله أن يقويه على ذلك
ولهذا كان غالب ما يأتى جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم في صورة الرجل كما تقدم في بدء

حدثنا معتمر سمعت أبي عن
أبي عثمان قال أثبت أن
جبريل أتى النبي صلى الله
عليه وسلم وعنده أم سلمة
فجعل يتحدث فقال لام
سلمة من هذا أو كما
قال قالت هذا حجة فلما
قام قالت والله ما حسبته
الاياه حتى سمعت خطبة
النبي صلى الله عليه وسلم يخبر
خبر جبريل أو كما قال قال
أبي قلت لأبي عثمان ممن
سمعت هذا قال من أسامة
ابن زيد حدثنا عبد الله بن
يوسف حدثنا الليث حدثنا
سعيد المقبرى

الوحي وأحيانا يتمثل في الملك رجلا ولم ير جبريل على صورته التي خلق عليها الامرتين كما ثبت في الصحيحين ومن هنا يتبين وجه دخول حديث أسامة هذا في هذا الباب قالوا وفيه فضيلة لام سبيلة ولدحية وفيه نظر لان أكثر الصحابة رأوا جبريل في صورة الرجل لما جاءه من الله عن الايمان والاسلام والاحسان ولان اتفاق الشبه لا يستلزم اثبات فضيلة معنوية وغايته أن يكون له منزلة في حسن الصورة حسب وقد قال صلى الله عليه وسلم لابن قطن حين قال ان الدجال أشبهه الناس به فقال أبيض في شبهه قال لا الحديث الرابع (قوله عن أبيه) هو أبو سعيد المقبري كيسان وقد سمع سعيد المقبري الكثير من أبي هريرة وسمع من أبيه عن أبي هريرة ووقع الامر ان في الصحيحين وهو دال على ثبوت سعيد وتحريره (قوله مامن الانبياء نبي الأعطى) هذا دال على أن النبي لا بد له من معجزة تقتضي ايمان من شاهدها تصدقه ولا يضره من أصر على المعاندة (قوله من الآيات) أي المعجزات الخوارق (قوله مامنه آمن عليه البشر) مامو صولة وقعت مفعولا ثانيا لا عطى ومثله مبتدأ وآمن خبره والمثل يطلق ويراد به عين الشيء وما يساويه والمعنى أن كل نبي أعطى آية أو أكثر من شأن من شاهدها من البشر أن يؤمن به لاجلها وعليه بمعنى اللام أو الباء الموحدة والسكينة في التعبير بها تضمنها معنى الغلبة أي يؤمن بذلك مغلوبا عليه بحيث لا يستطيع دفعه عن نفسه لكن قد يجد في عاين كمال الله تعالى وبحمدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وقال الطيبي الراجع الى الموصول ضمير المجرور في عليه وهو حال أي مغلوبا عليه في التحدي والمراد بالآيات المعجزات وموقع المثل موقعه من قوله فأتوا بسورة مثله أي على صفتهم من البيان وعلو الطبقة في البلاغة (تنبيه) * قوله آمن وقع في رواية حكمها ابن قرقول أو من بضم الهمزة ثم واو وسأيت في كتاب الاعتصام قال وكتبها بعضهم بالياء الاخيرة بدل الواو في رواية القاسمي آمن بغير مد من الامان والاقول هو المعروف (قوله وانما كان الذي أوتيته وحيا وأوحاه الله الي) أي أن معجزتي التي تحدث بها الوحي الذي أنزل علي وهو القرآن لما اشتمل عليه من الاعجاز الواضح وليس المراد حصر معجزاته فيه ولا أنه لم يوت من المعجزات ما أوتي من تقدمه بل المراد أنه المعجزة العظمى التي اختص بها دون غيره لان كل نبي أعطى معجزة خاصة به لم يعطها بعينها غيره تحدث بها قومه وكانت معجزة كل نبي تقع مناسبة لحال قومه كما كان السحر فاشيا عند فرعون فجاءه موسى بالعصا على صورة ما يصنع السحرة لكنها اختلفت ما صنعوا ولم يشع ذلك بعينه لغيره وكذلك احياء عيسى الموتى وبراء الاعمى والابرص لكون الاطباء والحكماء كانوا في ذلك الزمان في غاية الظهور فأتاهم من جنس علمهم عالم تصل قدرتهم اليه ولهذا لما كان العرب الذين بعث فيهم النبي صلى الله عليه وسلم في الغاية من البلاغة جاءهم بالقرآن الذي تحدثواهم أن أتوا بسورة مثله فلم يقدروا على ذلك وقيل المراد أن القرآن ليس له مثل لا صورة ولا حقيقة بخلاف غيره من المعجزات فانها لا تخلو عن مثل وقيل المراد أن كل نبي أعطى من المعجزات ما كان مثله لمن كان قبله صورة أو حقيقة والقرآن لم يأت أحدا قبله مثله فلهذا أردفه بقوله فأرجوا أن أكون أكثرهم تابعا وقيل المراد أن النبي أوتيته لا يتطرق اليه تخيل وانما هو كلام مجز لا يقدر أحد أن يأتي بما يخیل منه التشبيه به بخلاف غيره فانه قد يتبع في معجزاتهم ما يقدر الساحران بخیل شبهه فيحتاج من يميز بينهما الى نظر والنظر عرضة للخطا فقد

عن أبيه عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم
مامن الانبياء نبي الأعطى
من الآيات مامنه آمن عليه
البشر وانما كان الذي
أوتيته وحيا وأوحاه الله الي

يخطئ الناظر فيمن تساويهما وقيل المراد ان معجزات الانبياء انقرضت بانقراض اعصارهم فلم يشاهدوا الامن حضرها ومعجزة القرآن مستمرة الى يوم القيامة وخرقة العادة في أسلوبه وبلاغته واخباره بالمغيبات فلا يعصر من الاعصار الا ويظهر فيه شيء مما أخبره أنه سيكون يدل على صحة دعواه وهذا أقوى المحتملات وتكميله في الذي بعده وقيل المعنى أن المعجزات الماضية كانت حسية تشاهد بالابصار كقافة صالح وعصاموسى ومعجزة القرآن تشاهد بالبصرة فيكون من يتبعه لاجلها أكثر لأن الذي يشاهد بعين الرأس ينقرض بانقراض مشاهدته والذي يشاهد بعين العقل باق يشاهده كل من جاء بعد الاول مستمرا (قلت) ويمكن نظم هذا لاقوال كلها في كلام واحد فان محصلها لا ينشأ في بعضه بعضا (قوله فارجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة) رتب هذا الكلام على ما تقدم من معجزة القرآن المستمرة لكثرة قائلته وعموم نفعه لاشتماله على الدعوة والنجاة والاخبار بما سيكون فعم نفعه من حضر ومن غاب ومن وجد ومن سجد فحسن ترتيب الرجوى المذكورة على ذلك وهذه الرجوى قد تحققت فانه أكثر الانبياء تابعا وسما في بيان ذلك واخاف كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى وتعلق هذا الحديث بالترجمة من جهة أن القرآن انما نزل بالوحى الذى يأتى به الملك لا بالإنسان ولا بالالهام وقد جمع بعضهم اعجاز القرآن في أربعة أشياء * أحدها حسن تاليفه والتشام كتم مع الإيجاز والبلاغة * ثانيها صورة سياقه وأسلوبه المختلف لاساليب كلام أهل البلاغة من العرب نظموا ونثر الحق حارت فيه عقولهم ولم يمتدوا الى الايمان بشئ مثله مع توفر دواعيهم على تحصيل ذلك وتقريره لهم على المعجزة * ثالثها ما شتم عليه من الاخبار عما مضى من أحوال الأمم السالفة والشرائع الدائرة مما كان لا يعلم منه بعضه الا نادى من أهل الكتاب * رابعها الاخبار عما سأتى من الكوائن التى وقع بعضها فى العصر النبوى وبعضها بعده ومن غير هذه الاربعة آيات وردت بتجيز قوم في قضايا أنهم لا يفعلونها فيحجزوا عنهم مع توفر دواعيهم على تكذيبه كتنفى اليهود الموت ومنها الروعة التى تحصل لسماعه ومنها أن قارئه لا يمل من تردادده وسماعه لا يجمعه ولا يزداد بكثرة التكرار الا طراوة ولذا ذهبت ومنها أنه آية باقية لا تعدم ما بقيت الدنيا ومنها جمعه لعلوم ومعارف لا تنفنى عجائبها ولا تنتهى فوائدها اه ملخصا من كلام عياض وغيره * الحديث الخامس (قوله حدثنا عمرو بن محمد) هو الناقد وبذلك جزم أبو نعيم في المستخرج وكذا أخرجه مسلم عن عمرو بن محمد الناقد وغيره عن يعقوب بن ابراهيم ووقع في الاطراف خلف حدثنا عمرو بن علي الفلاس رأيت في نسخة معتدة من رواية النسفي عن البخارى حدثنا عمرو بن خالد وظمه تصحيفا والاول هو المعتد فان الثلاثة وان كانوا معروفين من شيوخ البخارى لكن الناقد اخص من غيرهم بالرواية عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد ورواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب من رواية الاقران بل صالح بن كيسان أكبر سننا من ابن شهاب وأقدم سماعا وابراهيم بن سعد قد سمع من ابن شهاب كما سأتى بتصريحه بتحديثه في الحديث الا بى بعد باب واحد (قوله ان الله تابع على رسوله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته) كذلك كثر في رواية أبي ذر ان الله تابع على رسوله الوحي قبل وفاته أى أكثر انزاله قرب وفاته صلى الله عليه وسلم والسرى في ذلك أن الوفود بعد فتح مكة كثر واكثر سؤالهم عن الاحكام فكثرت النزول بسبب ذلك ووقع لى سبب تحديث أنس بذلك من رواية الدراودى عن الامامى عن

فأرجو ان اكون أكثرهم تابعا يوم القيامة * حدثنا عمرو بن محمد حدثنا يعقوب ابن ابراهيم حدثنا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني أنس بن مالك رضى الله عنه أن الله تعالى تابع على رسوله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته

الزهرى سألت أنس بن مالك هل قبر الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يموت قال أكثر ما كان وأجهه وأورده ابن بونس في تاريخ مصر في ترجمة محمد بن سعيد بن أبي مريم (قوله حتى توفاه أكثر ما كان الوحي) أي الزمان الذي وقعت فيه وفاته كان نزول الوحي فيه أكثر من غيره من الأزمنة (قوله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد) فيه اظهار ما تضمنته الغاية في قوله حتى توفاه الله وهذا الذي وقع أخيراً على خلاف ما وقع أولاً فان الوحي في أول البعثة فترة ثم كثر وفي أثناء النزول بمكة لم ينزل من السور الطوال الا القليل ثم بعد الهجرة نزلت السور الطوال المشتملة على غالب الاحكام الا أنه كان الزمن الأخير من الحياة النبوية أكثر الأزمنة نزولاً بالسبب المتقدم وبهذا تظهر مناسبة هذا الحديث للترجمة لتضمنه الإشارة الى كيفية النزول * الحديث السادس (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري وقد تقدم شرح الحديث قريباً في سورة الضحى ووجه ابراده في هذا الباب الإشارة الى أن تأخير النزول أحياناً إنما كان يقع بالحكمة تقتضى ذلك لا لتصدرت كراهة أصلاً فكان نزوله على انحاء شتى تارة يتتابع وتارة يتراخى وفي انزاله مفروقاً وجوه من الحكمة منها تسهيل حفظه لانه لو نزل جلة واحدة على أمة أمية لا يقرأ غالبهم ولا يكتب لشق عليهم حفظه وأشار سبحانه وتعالى الى ذلك بقوله رد على الكفار وقالوا لو نزل عليه القرآن جلة واحدة كذلك أى أنزلناه مفروقاً لثبت به فؤادك وبقوله تعالى وقرأنا فرقناه لئلا يقرأه على الناس على مكث ومنها ما يستلزمه من الشرف له والعناية به لكثرة تردد رسول ربه اليه يعلم باحكام ما يقع له وأجوبة ما يسأل عنه من الاحكام والحوادث ومنها أنه أنزل على سبعة أحرف فناسب أن ينزل مفروقاً لئلا يزدحم دفعه واحدة لشق بياها إعادة ومنها ان الله قد رأى ينسخ من احكامه ما شاء فكان انزاله مفروقاً لينفصل النسخ من المنسوخ أولاً من انزاله ما دعا وقد ضبط القوله ترتيب نزول السور كما سأتى في باب تأليف القرآن ولم يضبطوا من ترتيب نزول الآيات الا قليلاً وقد تقدم في تفسير اقرأ باسم ربك انها أول سورة نزلت ومع ذلك فنزل من أولها أولاً خمس آيات ثم نزل باقيها بعد ذلك وكذلك سورة المدثر التي نزلت بعدها نزل أولها أولاً ثم نزل سائرهابعدوا ووضع من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس عن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الآيات فيقول ضعوهاني السورة التي يذكر فيها كذا الى غير ذلك مما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى ﴿قوله﴾

باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب قرا ناعرياً بلسان عربي مبين (في رواية أخرى ذكر لقول الله تعالى قرأنا نزلناه بالعربية بلغة قريش فذكر في الباب من قول عثمان وقد أخرج أوداد ومن طريق كعب الانصاري أن عمر كتب الى ابن مسعود أن القرآن نزل بلسان قريش فأقرئ الناس بلغة قريش لا بلغة هذيل وأما عطف العرب عليه فن عطف العام على الخاص لان قريشاً من العرب وأما ما ذكره من الآيتين فهو حجة لذلك وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف من طريق أخرى عن عمر قال اذا اختلفتم في اللغة فاكموها بلسان مضر اه ومضر هو ابن زيار بن معد بن عدنان واليه ينتهي أنساب قريش وقيس وهذيل وغيرهم وقال القاضي أبو بكر بن الباقلاني معنى قول عثمان نزل القرآن بلسان قريش أى معظمه وأنه لم يمتد دلالة قاطعة على أن جميعه بلسان قريش فان ظاهر قوله تعالى انا جعلناه قرآناً ناعرياً انه نزل

حتى توفاه أكثر
ما كان الوحي ثم توفي رسول
الله صلى الله عليه وسلم بعد
* حدثنا أبو نعيم حدثنا
سفيان عن الأسود بن قيس
قال سمعت جنسدا يقول
اشتكى النبي صلى الله عليه
وسلم فلم يتم له أوليتين
فاتته امرأة فقالت يا محمد
ما أرى شيطانك الا قد
تركك فأرسل الله عز وجل
والضحى والليل اذا سي
ماودعك ربك وما فاني
* (باب) نزل القرآن بلسان
قريش والعرب قرأ ناعرياً
بلسان عربي مبين * حدثنا
أبو اليمان أخبرنا شعيب
عن الزهري

وأخبرني أنس بن مالك قال قال فامر عثمان (٨) زيد بن ثابت وسعيد بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن

هشام أن ينسخوها في المصاحف وقال لهم إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش فان القرآن أنزل بلسانهم ففعلوا * حدثنا أبو نعيم حدثنا همام حدثنا عطاء وقال مسدد حدثنا يحيى عن ابن جريج قال أخبرني عطاء قال أخبرني صنوان بن يعلى بن أمية أن يعلى كان يقول ليتني أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ينزل عليه الوحي فلما كان أني صلى الله عليه وسلم بالجرعاء وعليه ثوب قد أظلم عليه ومعه الناس من أصحابه إذ جاءه رجل متضمخ بطيب فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل أحرم في حبة بعد متضمخ بطيب فنظر النبي صلى الله عليه وسلم ساعة فجاه الوحي فأشار عمر أن يعلى أي تعال فجاه يعلى فأدخل رأسه فاذا هو شجر الوجه يغط كذلك ساعة ثم سرى عنه فقال أين الذي ينأى عن العورة أتنا فالتس الرجل فجى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات وأما الحبة فانزعها ثم اصنع في عمرتك كما تصنع في حجتك * (باب جمع القرآن) * حدثنا موسى بن إسماعيل عن إبراهيم بن سعد حدثنا ابن شهاب عن عبيد بن السباق أن

بجميع السنة العرب ومن زعم أنه أراد مضردون ربيعة أو همدان الجنب أو قريشادون غيرهم فجعله البسان لان اسم العرب يتناول الجميع تناولا واحدا ولو ساءت هذه الدعوى لساغ للآخر أن يقول نزل بلسان بني هاشم مثلا لانهم أقرب نسبا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من سائر قريش وقال أبو شامة يحتمل أن يكون قوله نزل بلسان قريش أي ابتداء نزوله ثم أتبع أن يقرأ بلغه غيرهم كما سيأتي تقريره في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف اه وتكملة أنه يقال انه نزل أولا بلسان قريش أحد الأحرف السبعة ثم نزل بالأحرف السبعة المأذون في قراءتها تسهلا وتيسرا كما سيأتي بيانه فلما جمع عثمان الناس على حرف واحد رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولا بلسانه أولى الأحرف فجعل الناس عليه لكونه لسان النبي صلى الله عليه وسلم ولما له من الأولية المذكورة وعليه يحمل كلام عمر لابن مسعود أيضا (قوله وأخبرني) في روايته أي ذكر فأخبرني أنس بن مالك قال فامر عثمان وهو معطوف على شيء محذوف يأتي بيانه في الباب الذي بعده فاقصر المصنف من الحديث على موضع الحاجة منه وهو قول عثمان فاكتبوه بلسانهم أي قريش (قوله أن ينسخوها في المصاحف) كذلك أكثر والضمير للسور أو الآيات أو الصحف التي أحضرت من بيت حنيفة وللكشيمية أن ينسخوا ما في المصاحف أي يتقاولوا الذي فيها إلى مصاحف أخرى والاول هو المعتد لانه كان في صحف لامصاحف (قوله وقال مسدد حدثنا يحيى) في رواية أي ذكر يحيى بن سعيد وهو القاطن وهذا الحديث وقع لنا موصولا في رواية مسدد من رواية معاذ بن المنى عنه كما ينسبه في تعليق التعليق (قوله ان يعلى) هو ابن أمية والد صنوان (قوله كان يقول ليتني أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا صورته مرسل لان صفوان بن يعلى ما حضر القصة وقد أوردته في كتاب العمرة من كتاب الحج بالاسناد الآخر المذكور هنا عن أي نعيم عن همام فقال فيه عن صفوان بن يعلى عن أبيه فوضع انه ساقه هنا على لفظ رواية ابن جريج وقد أخرجه أبو نعيم من طريق محمد بن خالد عن يحيى بن سعيد بنحو اللفظ الذي ساقه المصنف هنا وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفي في كتاب الحج وقد خفي وجه دخوله في هذا الباب على كثير من الأئمة حتى قال ابن كثير في تفسيره ذكر هذا الحديث في الترجمة التي قبل هذه أظهر وأبين فلعل ذلك وقع من بعض النساخ وقيل بل أشار المصنف بذلك إلى أن قوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه لا يستلزم أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أرسل بلسان قريش فقط لكونهم قومه بل أرسل بلسان جميع العرب لانه أرسل اليهم كلهم بدليل أنه خاطب الاعراب الذي سأله بما يفهمه بعد ان نزل الوحي عليه بجواب مسئلة فدل على ان الوحي كان ينزل عليه بما يفهمه السائل من العرب قريشا كان أو غير قريش والوحي أعم من أن يكون قرا نابتي أو لايتي قال ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة أن الوحي كله متلو كان أو غير متلو انما نزل بلسان العرب ولا يرد على هذا كونه صلى الله عليه وسلم بعث إلى الناس كافة عربا ونجما وغيرهم لان اللسان الذي نزل عليه به الوحي عربي وهو يبلغه إلى طوائف العرب وهم يترجمونه لغير العرب بالسنتهم ولذا قال ابن المنير كان ادخال هذا الحديث في الباب الذي قبله ألق لكن لعله قصد التنبيه على أن الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة ولسان واحد (قوله باب جمع القرآن) المراد بالجمع هنا جمع مخصوص وهو جمع متفرقه في صحف ثم جمع

تلك الحنف في مصنف واحد من كتب السور وسياقي بعد ثلاثة أبواب تأليف القرآن والمراد به هناك تأليف الآيات في السورة الواحدة أو ترتيب السور في المصنف (قوله عن عبيد بن السباق) بفتح المهملة وتشديد الموحدة مدني يكنى أبا سعيد ذكره مسلم في الطبقة الأولى من التابعين لكن لم أر له رواية عن أقدم من سهل بن حنيف الذي مات في خلافة علي وحديثه عنه عند أبي داود وغيره وليس له في البخاري سوى هذا الحديث لكنه ذكره في التفسير والاحكام والتوحيد وغيرهما طولا ومختصرا (قوله ٢ عن زيد بن ثابت) هذا هو الصحيح عن الزهري ان قصة زيد بن ثابت مع أبي بكر وعمر عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت وقصة حذيفة مع عثمان عن أنس بن مالك وقصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب في رواية عبيد بن السباق عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وقدر واه ابراهيم بن اسمعيل بن جهم عن الزهري فادرج قصة آية سورة الاحزاب في رواية عبيد بن السباق وأغرب عمارة بن غزيرة عن الزهري فقال عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه وهما في القصص الثلاث بطولها قصة زيد مع أبي بكر وعمر ثم قصة حذيفة مع عثمان أيضا ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب أخرجه الطبري وبين الخطيب في المدرج ان ذلك وهم منه وأنه أدرج بعض الاسانيد على بعض (قوله أرسل الى أبو بكر الصديق) لم أقف على اسم الرسول اليه بذلك وروى في الجزء الأول من فوائد الدين عاقولي قال حدثنا ابراهيم بن بشار حدثنا سليمان بن عيينة عن الزهري عن عبيد بن زيد بن ثابت قال قبض النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن القرآن جمع في شيء (قوله مقتل أهل اليمامة) أي عقب قتل أهل اليمامة والمراد بأهل اليمامة ههنا من قتل بهما من الصحابة في الواقعة مع مسيلة الكذاب وكان من شأنهم ان مسلمة ادعى النبوة وقوى أمره بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم بارتداد كثير من العرب فجهز اليه أبو بكر الصديق خالد بن الوليد في جمع كثير من الصحابة فخاربه أشد محاربة الى أن خذله الله وقتله وقتل في غضون ذلك من الصحابة جماعة كثيرة قليل سبعة مائة وقليل أكثر (قوله قد استخبر) بسين مهملة ساكنة ومشتبهة مفتوحة بعدد هاء مهملة مفتوحة ثم راء ثقلية أي اشتد وكثر وهو واستفعل من الخثر لان المكروه غالب يضاف الى الخثر كما ان الخبوء يضاف الى البرد يقولون أسخن الله عينه وأقتر عينه ووقع من تسمية القراء الذين أراد عمر في رواية سفيان بن عيينة المذكورة قبل سالم مولى أبي حذيفة ولفظه فلما قتل سالم مولى أبي حذيفة خشي عمر أن يذهب القرآن فحاء الى أبي بكر وسياقي أن سالم أخدم من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذ القرآن عنه (قوله بالقراء بالمواطن) أي في المواطن أي الاماكن التي يقع فيها القتال مع الكفار ووقع في رواية شعيب عن الزهري في المواطن وفي رواية سفيان وأنا أخشى أن لا ياتي المسامون زحفا آخر الا استخبر القتل بأهل القرآن (قوله فيذهب كثير من القرآن) في رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه من الزيادة الا أن يجمعه وفي رواية شعيب قبل أن يقتل الباقون وهذا يدل على أن كثيرا من قتل في وقعة اليمامة كان قد حفظ القرآن لكن يمكن أن يكون المراد أن يجمعهم جمعة لان كل فرد فرد جمعه وسياقي مزيد بيان لذلك في باب من جمع القرآن ان شاء الله تعالى (قوله قتل لعمر) هو خطاب أبي بكر لعمر حكاه ثانيا زيد بن ثابت لما أرسل اليه وهو كلام من يؤثر الاتباع وينفرض من الابتداع (قوله لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم من

٢ قوله عن زيد كذا بالنسخ
والذي في المتن ان زيد فعل
ما في الشارح رواية له ٥

زيد بن ثابت رضى الله عنه
قال أرسل الى أبو بكر الصديق
مقتل أهل اليمامة فاذا عمر
ابن الخطاب عنده قال أبو
بكر رضى الله عنه ان عمر
أتاني فقال ان القتل قد
استختر يوم اليمامة بقراء
القرآن وأنا أخشى ان
استختر القتل بالقراء بالمواطن
فيذهب كثير من القرآن
وأني أرى أن تأمر بجمع
القرآن قلت لعمر كيف
تفعل شيأ لم يفعله رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال عمر
هذا والله خير فلم يزل عمر
يراجعني حتى شرح الله
صدرى لذلك ورأيت في
ذلك الذي رأى عمر

رواية سفيان بن عيينة تصريح زيد بن ثابت بذلك وفي رواية عمار بن غزوة فنفر منها أبو بكر وقال
أفعل ما لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الخطابي وغيره يحتمل أن يكون صلى الله عليه
وسلم إنما يجمع القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته فلما
انقضى نزوله بوفاة صلى الله عليه وسلم ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك وفاء لوعده الصادق بضمان
حفظه على هذه الأمة المحمدية زاده الله شرفاً فكان ابتداء ذلك على يد الصديق رضي الله عنه
بمشورة عمرو بن لويدة ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف بإسناد حسن عن عبد خير قال سمعت
علياً يقول أعظم الناس في المصاحف أجر أبو بكر رجة الله على أبي بكر هو أول من جمع كتاب الله
وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عني
شيأ غير القرآن الحديث فلا ينافي ذلك لأن الكلام في كتابة مخصوصة على صفة مخصوصة وقد
كان القرآن كله كتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب
السور وأما ما أخرجه ابن أبي داود في المصاحف من طريق ابن سيرين قال قال علي تمامات رسول
الله صلى الله عليه وسلم آليت أن لا آخذ علي ردائي الا الصلاة الجمعة حتى أجمع القرآن فجمعه
فإسناده ضعيف لا تقطعه وعلى تقدير أن يكون محفوظاً قرأه بجمعه حفظه في صدره قال
والذي وقع في بعض طرقه حتى جمعه بين اللوحين وهم من رواه (قلت) ومات تقدم من رواية عبد
خير عن علي أصح فهو المعتمد ووقع عند ابن أبي داود أيضاً بيان السبب في اشارة عمر بن الخطاب
بذلك فأخرج من طريق الحسن ان عرساً عن آية من كتاب الله فقيل كانت مع فلان فقتل يوم
القيامة فقال ان الله وأمر بجمع القرآن فكان أول من جمعه في المصحف وهذا منقطع فان كان
محمضاً جعل علي ان المراد بقوله فكان أول من جمعه أي أشار بجمعه في خلافه أبي بكر فنسب
الجمع اليه لذلك وقد تسول لبعض الروافض انه يتوجه الاعتراض على أبي بكر بما فعله من جمع
القرآن في المصحف فقال كيف جاز أن يفعل شيئاً لم يفعله الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام
والجواب انه لم يفعل ذلك الا بطريق الاجتهاد السائغ الناشئ عن النص منه لله ورسوله ولكتابه
ولا ثقة المسلمين وعامتهم وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم أذن في كتابة القرآن ونهى أن يكتب معه
غيره فلم يأمر أبو بكر بالكتابة ما كان مكتوباً ولذلك توقف زيد عن كتابة الآية من آخر سورة براءة
حتى وجدها مكتوبة مع انه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه واذ تأمل المصنف ما فعله أبو بكر
من ذلك جزم بأنه بعد في فضائله وبنوه بعظيم منقبته لشبه قوله صلى الله عليه وسلم من سن سنة
حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها فاجمع القرآن أحد بعده الا وكان له مثل أجره الى يوم القيامة
وقد كان لأبي بكر من الاعتناء بقراءة القرآن ملاختر معه أن يرد علي ابن الغنمة جواره ويرضى
بجواره والله ورسوله وقد تقدمت القصة مبسطة في فضائله وقد علم الله تعالى في القرآن بأنه مجموع
في المصحف في قوله يتلو صحفا مطهرة الآية وكان القرآن مكتوباً في الصحف لكن كانت مفروقة فجمعها
أبو بكر في مكان واحد ثم كانت بعده محفوظة الى أن أمر عثمان بالنسخ منها فسخ منها عدة
مصحف وأرسل بها الى الامصار كما سيأتي بيان ذلك (قوله قال زيد) أي ابن ثابت (قال أبو بكر)
أي قال لي (انك رجل شاب عاقل لا تنهك وقد كنت تكتب الوحي) ذكره أربع صنات مفقضية
خصوصية بذلك كونه شاباً فيكون أنشط لما يطلب منه وكونه عاقلاً فيكون أوعى له وكونه لا ينهم

قال زيد قال أبو بكر انك
رجل شاب عاقل لا تنهك
وقد كنت تكتب الوحي
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فتدفع القرآن فاجعه

فترك النفس اليه وكونه كان يكتب الوحي فيكون أكثر عمارسة له وهذه الصفات التي اجتمعت له قد توجده في غيره لكن مفرقة وقال ابن بطلان عن المهلب هذا يدل على أن العقل أصل الخصال المحيطة لانه لم يصف زيدا بأكثر من العقل وجعله سبباً لا ثمة له ورفع التهمة عنه كذا قال وفيه نظر وسمايت مزيد البحث فيه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ووقع في رواية سفيان بن عيينة فقال أبو بكر أما اذا عزمت على هذا فأرسل الى زيد بن ثابت فادعها فانه كان شاباً حدثاً ثانياً يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل اليه فادعها حتى يجتمع معناه قال زيد بن ثابت فأرسلنا اليه فأتهم ما فقالوا لا نريد أن نجتمع القرآن في شيء فاجمع معنا وفي رواية عمار بن غزيرة فقال لي أبو بكر ان هذا ادعاني الى أمر وأنت كاتب الوحي فان تلك معه اتعتك وان توافقني لا أفعل فاقضى قول عمر فنفرت من ذلك فقال عمر كله وما عليكم لو فعلتم قال فنظرنا فقلنا لا شيء والله ما علينا قال ابن بطلان انما أنكر أبو بكر أولاً ثم زيد بن ثابت ثانياً لانهم لم يجدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله ففكرها أن يحلوا أنفسهم ما يحل من يزيد احتياطه للدين على احتياط الرسول فلما نهى عما عرل فائدة ذلك وأنه خشية أن يتغير الحال في المستقبل اذا لم يجمع القرآن فصير الى حالة الخفاء بعد الشهرة رجعا اليه قال ودل ذلك على ان فعل الرسول اذا تجرد عن القرآن وكذا تركه لا يدل على وجوب ولا تحريم انتهى وليس ذلك من الزيادة على احتياط الرسول بل هو مستمد من القواعد التي مهدها الرسول صلى الله عليه وسلم قال ابن الباقلاني كان الذي فعله أبو بكر من ذلك فرض كفاية بدلالة قوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن مع قوله تعالى ان علينا جمعه وقرآنه وقوله ان هذا في الصحف الاولى وقوله رسول من الله يتلو صحفا مطهرة قال في كل أمر يرجع لاحصائه وحفظه فهو واجب على الكفاية وكان ذلك من النصيحة لله ورسوله وكتابه وأئمة المسلمين وعامتهم قال وقد فهم عمر أن ترك النبي صلى الله عليه وسلم جمعه لا دلالة فيه على المنع ورجع اليه أبو بكر لما رأى وجهه الاصابة في ذلك وانه ليس في المنقول ولا في المعقول ما ينافيه وما يترتب من ترك جمعه من ضياع بعضه ثم تابعه ما زيد بن ثابت وسائر الصحابة على تصويب ذلك (قوله فواته لو كانوا كفونى نقل جبل من الجبال ما كان أثقل على مما أمرني به) كانه جمع أولاً باعتبار أبي بكر ومن وافقه وأفردياً باعتبار انه الأمر وحده بذلك ووقع في رواية شعيب عن الزهري لو كلفني بالافراد أيضاً وانما قال زيد بن ثابت ذلك لما خشيه من التقصير في احصاء ما أمر بجمعه لكن الله تعالى يسره لك كما قال تعالى ولقد يسرنا القرآن للذكر (قوله فتتبع القرآن أجمعه) أي من الأشياء التي عندي وعند غيري (قوله من العصب) بضم المهملة ثم موحدة جمع عصب وهو جريد النخل كانوا يكشطون الخوص ويكتبون في الطرف العريض وقيل العصب طرف الجريدة العريض الذي لم يثبت عليه الخوص والذي يثبت عليه الخوص هو السعف ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن شهاب القصب والعصب والكرانيف وجرايد النخل ووقع في رواية شعيب من الرقاع جمع رقعة وقد يكون من جلد أو ورق أو كغذوفي رواية عمار بن غزيرة وقطع الاديم وفي رواية ابن أبي داود من طريق أبي داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعد والصنف (قوله والخفاف) بكسر اللام ثم خاء معجمة خفيفة وآخره فاء جمع خففة بفتح اللام وسكون المعجمة ووقع في رواية أبي داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعد والخف بضمين وفي آخره فاء قال أبو داود الطيالسي في روايته هي الحجارة الرقاق وقال الخطابي صفائح الحجارة

فوالله لو كافوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل علي مما أمرني به من جمع القرآن قلت كيف تنسعلون شيئاً يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هو والله خير فلم ير أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدرى للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهم ما فتتبع القرآن أجمعه من العصب والخفاف

الرفاق قال الاصمعي فيها عرض ودقة وسيأتي للمصنف في الاحكام عن أبي ثابت أحد شيوخه انه
فسره بالخزف بفتح المعجمة والزاي ثم فاء وهي الآية التي تصنع من الطين المشوى ووقع في رواية
شعيب والا فكاف جمع كتف وهو العظم الذي للبعير أو الشاة كانوا اذا جف كتبوا فيه وفي رواية
عمارة بن غزبة وكسر الاكاف وفي رواية ابن مجمع عن ابن شهاب عند ابن أبي داود والاضلاع
وعنده من وجه آخر والاقتاب بقاف ومثناة وآخره موحدة جمع قتب بفتح نين وهو الخشب الذي
يوضع على ظهر البعير ليركب عليه وعند ابن أبي داود أيضا في المصاحف من طريق يحيى بن عبد
الرحمن بن حاطب قال قام عمر فقال من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من القرآن
فليأت به وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والالواح والعصب قال وكان لا يقبل من أحد شيئا حتى
يشهد شاهدان وهذا يدل على ان زيدا كان لا يكتب في حجره وجده انه مكتوب باحتي بشهده من
تلقاه سمعا مع كون زيد كان يحفظه وكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط وعند ابن أبي داود
أيضا من طريق هشام بن عروة عن أبيه ان أبابكر قال لعمر بن الخطاب ما كان يقرأ في المسجد فجاؤا
بشاهدين على شيء من كتاب الله فكتباه ورجاله ثقات مع انقطاعه وكان المراد بالشاهدين الحفظ
والكتاب أو المراد أنهم ما يشهدان على ان ذلك المكتوب كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو المراد أنهم ما يشهدان على ان ذلك من الوجوه التي نزل بها القرآن وكان غرضهم أن
لا يكتب الا من عين ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لا من مجرد الحفظ (قوله) وصدور
الرجال أي حيث لا يجد ذلك مكتوبا أو الواو بمعنى مع أي أكتبه من المكتوب الموافق
للمحفوظ في الصدر (قوله) حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الانصاري (وقع في
رواية عبد الرحمن بن مهيدي عن ابراهيم بن سعد مع خزيمة بن ثابت أخرجه أحمد والترمذي
ووقع في رواية شعيب عن الزهري كما تقدم في سورة التوبة مع خزيمة الانصاري وقد أخرجه
الطبراني في مسند الشاميين من طريق أبي اليمان عن شعيب فقال فيه خزيمة بن ثابت الانصاري
وكذا أخرجه ابن أبي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب وقول من قال عن ابراهيم بن
سعد مع أبي خزيمة أصح وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة التوبة وان الذي وجد معه آخر
سورة التوبة غير الذي وجد معه الآية التي في الاحزاب فالأول اختلف الرواة فيه على الزهري
فمن قائل مع خزيمة ومن قائل مع أبي خزيمة ومن شاك فيه يقول خزيمة أو أبي خزيمة والارجح أن
الذي وجد معه آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكنية والذي وجد معه الآية من الاحزاب خزيمة
وأبو خزيمة قبل هو ابن أوس بن يزيد بن أصرم مشهور بكنيته دون اسمه وقيل هو الحرث بن
خزيمة وأما خزيمة فهو ابن ثابت والشهادتين كما تقدم صريحاً في سورة الاحزاب وأخرج ابن
أبي داود من طريق محمد بن اسحق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال أتى الحرث
ابن خزيمة بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال شهد أني سمعتهم ما من رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعيمتهما فقال عمر وأنا شهدا لقد سمعتهما ثم قال لو كانت ثلاث آيات لجلعت اسورة على حدة
فانظر واسورة من القرآن فالحقوها في آخرها فهذا ان كان محفوظا احتل أن يكون قول زيد بن
ثابت وجدتهما مع أبي خزيمة لم أجدهما مع غيره أي أول ما كتبت ثم جاء الحرث بن خزيمة بعد ذلك
أو ان أبان خزيمة هو الحرث بن خزيمة لابن أوس وأما قول عمر لو كانت ثلاث آيات فظاهر ما فهم

وصدور الرجال حتى
وجدت آخر سورة التوبة
مع أبي خزيمة الانصاري

كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم وسائر الاخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئا من ذلك
 الا بتوقيف نعم ترتيب السور بعضها اثر بعض كان يقع بعضه منهم بالا جتهاد كما سيأتي في باب
 تأليف القرآن **(قوله)** لم أجدها مع أحد غيره أي مكتوبة لما تقدم من انه كان لا يكتفي بالحفظ
 دون الكتابة ولا يلزم من عدم وجودها اياها حينئذ أن لا تكون تواترت عند من لم تلقها من
 النبي صلى الله عليه وسلم وانما كان زيد يطلب التثبت عن تلقاها بغير واسطة ولعلهم لما وجدها
 زيد عند أبي خزيمة تذكرها كما تذكرها زيد وفائدة التسبع المبالغة في الاستظهار والوقوف
 عندما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطابي هذا مما يخفى معناه ووجهه انه كان
 يكتفي في اثبات الآية بخبر الشخص الواحد وليس كذلك فقد اجتمع في هذه الآية زيد بن ثابت
 وأبو خزيمة وعمر وحكي ابن التين عن الداودي قال لم يفردها أبو خزيمة بل شاركه زيد بن ثابت
 فعلى هذا تثبت برجلين اهـ وكأنه ظن أن قوله لم لا يثبت القرآن بخبر الواحد أي الشخص
 الواحد وليس كما ظن بل المراد بخبر الواحد خلاف الخبر المتواتر فلو بلغت رواية الخبر عددا كثيرا
 وفقد شيئا من شروط المتواتر لم يخرج عن كونه خبر الواحد والحق ان المراد بالنفي نفي وجودها
 مكتوبة لا نفي كونهما محفوظا وقد وقع عند ابن أبي داود من رواية يحيى بن عبد الرحمن بن
 حاطب في نسخة من كتابه في رأيتكم تركتم آيتين فلم تكتبوهما قالوا وما هما قال
 تلقيت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد جاءكم رسول من أنفسكم الى آخر السورة فقال
 عثمان وأنا شهد فكيف ترى أن تجعلهما قال اختمهم بما آخر ما نزل من القرآن ومن طريق
 أبي العالبة انهم لما جمعوا القرآن في خلافة أبي بكر كان الذي يلي عليهم أبي بن كعب فلما انتهوا
 من قراءة الى قوله لا يفقهون ظنوا أن هذا آخر ما نزل منها فقال أبي بن كعب أقرأني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم آيتين بعدهن لقد جاءكم رسول من أنفسكم الى آخر السورة **(قوله)**
 فكانت الصحف أي التي جمعها زيد بن ثابت **(قوله)** عند أبي بكر حتى توفاه الله في موطن ابن
 وهب عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال جمع أبو بكر القرآن في قرطيس وكان
 سال زيد بن ثابت في ذلك فأبى حتى استعان عليه بعمر ففعل وعند موسى بن عقة في المغازي
 عن ابن شهاب قال لما أصيب المسلمون باليمامة فرع أبو بكر وخاف أن يهلك من القراء طائفة
 فأقبل الناس عما كان معهم وعندهم حتى جمع على عهد أبي بكر في الورق فكان أبو بكر أول من
 جمع القرآن في الصحف وهذا كله أصح مما وقع في رواية عمارة بن غزاة أن زيد بن ثابت قال فأمرني
 أبو بكر فكتب في قطع الاديم والعصب فلما هلك أبو بكر وكان عمر كتب ذلك في صحيفة واحدة
 فكانت عنده وانما كان في الاديم والعصب أولا قبل أن يجمع في عهد أبي بكر ثم جمع في الصحف
 في عهد أبي بكر كما دلت عليه الاخبار الصحيحة المترادفة **(قوله)** ثم عند حفصة بنت عمر أي بعد عمر
 في خلافة عثمان الى أن شرع عثمان في كتابة الصحف وانما كان ذلك عند حفصة لانها كانت
 وصية عمر فادتمر ما كان عنده عندها حتى طلبه منها من له طلب ذلك **(قوله)** حدثنا موسى هو
 ابن اسمعيل وابراهيم هو ابن سعد وهذا الاسناد الى ابن شهاب هو الذي قبله بعينه أعاده اشارة الى
 أنهم ما حديثان لابن شهاب في قصتين مختلفتين وان انفقتا في كتابة القرآن وجمعه وعن ابن شهاب
 قصة ثالثة كما بيناه عن خارجة بن زيد عن أبيه في قصة الآية التي من الاحزاب وقد ذكرها في آخر

لم أجدها مع أحد غيره
 لقد جاءكم رسول من
 أنفسكم عزيز عليه ما عنتم
 حتى خاتمة براءة فكانت
 الصحف عند أبي بكر حتى
 توفاه الله ثم عند عمر حياته
 ثم عند حفصة بنت عمر رضي
 الله عنه * حدثنا موسى
 حدثنا ابراهيم

هذه القصة الثانية هنا وقد أخرجه المصنف من طريق شعيب عن ابن شهاب مفرقا فخرج القصة الأولى في تفسير التوبة وأخرج الثانية قبل هذا باب لكن باختصار وأخرجها الطبراني في مسند الشاميين وابن أبي داود في المصاحف والخطيب في المدرج من طريق أبي اليان بتمامه وأخرج المصنف الثالثة في تفسير سورة الاحزاب كما تقدم قال الخطيب روى ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب القصص الثلاث ثم ساقها من طريق ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب مساقا واحدا مفصلا للاسناد المذكورة قال وروى القصص الثلاث شعيب عن ابن شهاب وروى قصة آخر التوبة مفردا يونس بن يزيد (قلت) وروايته تأتي عقب هذا باختصار وقد أخرجها ابن أبي داود من وجه آخر عن يونس مطولة وفاته رواية سنين ابن عمينة لها عن ابن شهاب أيضا وقد بينت ذلك قبل قال وروى قصة آية الاحزاب معمر وحشام بن الغاز ومعوية بن يحيى ثلاثهم عن ابن شهاب ثم ساقها عنهم (قلت) وفاته رواية ابن أبي عتيق لها عن ابن شهاب وهي عند المصنف في الجهاد (قوله) حدثنا ابن شهاب أن أنس بن مالك حدثه في رواية يونس عن ابن شهاب ثم أخبرني أنس بن مالك (قوله) أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغارز أهل الشام ارمينية وأذربيجان مع أهل العراق في رواية الكشمهني في أهل العراق والمراد أن ارمينية فتحت في خلافة عثمان وكان أمير العسكر من أهل العراق سلمان بن ربيعة الباهلي وكان عثمان أمر أهل الشام وأهل العراق أن يجتمعوا على ذلك وكان أمرا أهل الشام على ذلك العسكر حبيب ابن مسلمة الفهري وكان حذيفة من جلة من غرامهم وكان هو على أهل المدائن وهي من جلة أعمال العراق ووقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن ابراهيم بن سعد وكان يغارز أهل الشام في فرج ارمينية وأذربيجان مع أهل العراق قال ابن أبي داود الفرج الثغر وفي رواية يعقوب ابن ابراهيم بن سعد عن أبيه أن حذيفة قدم على عثمان وكان يغزو مع أهل العراق قبل ارمينية في غزوهم ذلك الفرج مع من اجتمع من أهل الشام وأهل العراق وفي رواية يونس بن يزيد اجتمع لغزو وأذربيجان و ارمينية أهل الشام وأهل العراق و ارمينية بفتح الهمزة عند ابن السمعاني وبكسر ها عند غيره وبه جزم الجوابي وتبعه ابن الصلاح ثم النورى وقال ابن الجوزي من ضمنها فقد غلط وبسكون الراء وكسر الميم بعدها تخانية ساكنة ثم نون مكسورة ثم تحتانية مفتوحة خفيفة وقد تنقل قاله ياقوت والنسبة اليها أرمي بفتح الهمزة ضبطها الجوهري وقال ابن قرقول بالتخفيف لا غير وحكى ضم الهمزة وغلط وانما المضموم همزها أرمية والنسبة اليها أرموى وهي بلدة أخرى من بلاد أذربيجان وأما ارمينية فهي مدينة عظيمة من نواحي خلاط ومد الاصبلي والمهلب أوله وزاد المهلب الدال وكسر الراء وتقدير الموحدة تشمل على بلاد كثيرة وهي من ناحية الشمال قال ابن السمعاني هي من جهة بلاد الروم يضرب بحسناها وطيب هوائها وكثرة مائها وشجرها المشل وقيل انها من بناء أرمين من ولد يافث بن نوح وأذربيجان بفتح الهمزة والدال المعجمة وسكون الراء وقيل بسكون الدال وفتح الراء وبكسر الموحدة بعدها تحتانية ساكنة ثم جيم خفيفة وآخره نون وحكى ابن مكى كسر أوله وضبطها صاحب المطالع ونقله عن ابن الاعرابي بسكون الدال وفتح الراء بلد كبير من نواحي جبال العراق غربي وهي الآن تبريز وقصباتها وهي تلى ارمينية من جهة غربيها واتفق غزوهم في سنة واحدة

حدثنا ابن شهاب أن أنس
ابن مالك حدثه أن حذيفة
ابن اليمان قدم على عثمان
وكان يغارز أهل الشام
في فتح ارمينية وأذربيجان
مع أهل العراق

يباض بالاص

واجتمع في غزوة كل منهم أهل الشام وأهل العراق والذي ذكرته الأشهر في ضبطها وقد تعدد
 الهمة وقد تكسروا وقد تفتح الموحدة وقد ين ادبها ألف مع مد الأولى حكا
 الهجرى وأنكرها لجواليق وبوكده انهم نسبوا اليها آذرى بالمداقتصار على الركن الاول كما
 قالوا في النسبة الى بعلبك بعل وكانت هذه القصة في سنة خمس وعشرين في السنة الثالثة أو
 الثانية من خلافة عثمان وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي اسحق عن مصعب بن سعد بن
 أبي وقاص قال خطب عثمان فقال يا أيها الناس انما قبض نبيكم من ذنخس عشرة سنة وقد
 اختلفتم في القراءة الحديث في جمع القرآن وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمرو كان قتل عمرو في
 أوخر ذى الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة
 سنة الا ثلاثة أشهر فان كان قوله خمس عشرة سنة أى كاملة فيكون ذلك بعد مضى سنتين وثلاثة
 أشهر من خلافته لكن وقع في رواية أخرى له منذ ثلاث عشرة سنة فيجمع بينهما ما بالغاء الكسر
 في هذه وجبره في الأولى فيكون ذلك بعد مضى تسعة واحدة من خلافته فيكون ذلك في أوخر
 سنة أربع وعشرين واول سنة خمس وعشرين وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ ان ارمينية
 فتحته فيه وذلك في أول ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان وغفل
 بعض من أدركه فزع عن أن ذلك كان في حدود سنة ثلاثين ولم يذكر ذلك مستندا (قوله) فأفزع
 حذيفة اختلافهم في القراءة) في رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه فيتنازعون في القرآن
 حتى سمع حذيفة من اختلافهم ما ذكره وفي رواية يونس فتدركوا القرآن فاختلفوا فيه حتى
 كاد يكون بينهم قتلة وفي رواية عبارة بن غزبة أن حذيفة قدم من غزوة فلم يدخل بيته حتى أتى
 عثمان فقال يا أمير المؤمنين ادرك الناس قال وما ذاك قال غزوت فرج ارمينية فاذا أهل الشام
 يقرؤون بقراءة أبي بن كعب فيأتون بمالم يجمع أهل العراق واذا أهل العراق يقرؤون بقراءة عبد
 الله بن مسعود فيأتون بمالم يسمع أهل الشام فيكثر بعضهم بعضا وأخرج ابن أبي داود أيضا من
 طريق بن زيد بن معاذ عن النخعي قال انى لى المسجد من الوليد بن عقبة في حلقه فيها حذيفة تسمع
 رجلا يقول قراءة عبد الله بن مسعود وسمع آخر يقول قراءة أبي موسى الأشعري فغضب ثم قام
 فحمد الله وأثنى عليه ثم قال هكذا كان من قبلكم اختلفوا والله لا ركن الى أمير المؤمنين زمن
 طريق أخرى عنه ان اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة قرأها هذا وأتموا الحج والعمرة لله وقرأ
 هذا وأتموا الحج والعمرة للبيت فغضب حذيفة واجترأ عناه ومن طريق أبي الشعثاء قال قال
 حذيفة يقول أهل الكوفة قراءة ابن مسعود ويقول أهل البصرة قراءة أبي موسى والله لئن
 قدمت على أمير المؤمنين لأمرنه ان يجعلها قراءة واحدة ومن طريق أخرى أن ابن مسعود قال
 لحذيفة بلغنى عنك كذا قال نعم كرهت أن يقال قراءة فلان وقراءة فلان فيختلفون كما اختلف
 أهل الكتاب وهذه القصة لحذيفة يظهر لي انها مقدمة على القصة التي وقعت له في القراءة
 فكانت لما رأى الاختلاف أيضا بين أهل الشام والعراق اشتد خوفه فركب الى عثمان وصادق
 أن عثمان أيضا كان وقع له فحو ذلك فأخرج ابن أبي داود أيضا في المصاحف من طريق أبي قلابة
 قال لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم قراءة الرجل فجعل العلمان
 يتلقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك الى المعلمين حتى كفر بعضهم بعضا فبلغ ذلك عثمان فخطب

فأفزع حذيفة اختلافهم
 في القراءة فقال حذيفة
 لعثمان يا أمير المؤمنين أدرك
 هذه الامة قبل أن يختلفوا
 في الكتاب اختلاف اليهود
 والنصارى

فقال أنتم عندى تختلفون فنأى عني من الامصار أشد اختلافًا فكانوا لله أعلم لما جاءه
 حذيفة وأعلمه باختلاف أهل الامصار تحقق عنده ما ظنهم من ذلك وفي رواية مصعب بن سعد
 فقال عثمان عتروني في القرآن تقولون قراءة أبي قراءة عبد الله ويقول الاخر والله ما تقيم قراءتك
 ومن طريق محمد بن سيرين قال كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل لصاحبه كبرت بما تقول فرفع
 ذلك الى عثمان فتعاضلوا في نفسه وعند ابن أبي داود أيضا من رواية بكير بن الأشج ناسا
 بالعراق يسأل أحدهم عن الآية فاذا قرأها قال ألا انى أكفر بهذه ففساد ذلك في الناس فكان
 عثمان في ذلك (قوله) فأرسل عثمان الى حفصة ان أرسلني النسخة التي نسختها في المصاحف
 في رواية يونس بن يزيد فاستخرج الصحيفة التي كان أبو بكر أمر زيد بن جهم فأنسخ منها
 مصاحف فبعث بها الى الأفاق والفرق بين الصحف والمصحف ان الصحف الاوراق المجردة التي
 جمع فيها القرآن في عهد أبي بكر وكانت سورًا متفرقة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة لكن لم
 يرتب بعضها الاثر بعض فلما نسخت وترتب بعضها الاثر بعض صارت مصحفًا وقد جاء عن عثمان انه
 انما فعل ذلك بعد ان استشار الصحابة فاخرج ابن أبي داود باسناد صحيح عن طريق سويد بن
 غنم قال قال علي لا تقولوا في عثمان الاخيرافوا الله ما فعل الذي فعل في المصاحف الا عن
 ملا من قال ما تقولون في هذه القراءة فقد بلغني ان بعضهم يقول ان قراءتي خير من قراءتك وهذا
 يكاد أن يكون ككفرنا لما ترى قال أرى ان تجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون
 فرقة ولا اختلاف قلنا نعم ما رأيت (قوله) فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن
 العاص وعبد الرحمن بن الحرث بن هشام فأنسخوها في المصاحف) وعند ابن أبي داود عن طريق
 محمد بن سيرين قال جمع عثمان اثني عشر رجلا من قريش والانصار منهم أبي بن كعب وأرسل الى
 الرقعة التي في بيت عمر قال فخذني كثيرين أفعل وكان ممن يكتب قال فكانوا اذا اختلفوا في
 الشيء أخروه قال ابن سيرين أظنه ليكتبوه على العريضة الأخيرة وفي رواية مصعب بن سعد فقال
 عثمان من أكتب الناس قالوا كاتب رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت قال فأى الناس
 أعرب وفي رواية أفصح قالوا سعيد بن العاص قال عثمان فليمل سعيد وليكتب زيد ومن طريق
 سعيد بن عبد العزيز ان عريضة القرآن أقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص
 ابن أمية لانه كان أشبههم لهجة برسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل أبوه العاصي يوم بدر مشركا
 ومات جده سعيد بن العاص قبل بدر مشركا (قلت) وقد أدرك سعيد بن العاص هذا من حياة
 النبي صلى الله عليه وسلم تسع سنين قاله ابن سعد وعدوه لذلك في الصحابة وحديثه عن عثمان
 وعائشة في صحيح مسلم واستعمله عثمان على الكوفة ومعاوية على المدينة وكان من أجواد
 قريش وحلماء وكان معاوية يقول لكل قوم كريم وكريم معاوية وكان وفاته بالمدينة سنة
 سبع أو ثمان أو تسع وخمسين ووقع في رواية عمارة بن غزاة أن ابن سعيد بن العاص بدل سعيد
 قال الخطيب ورواهم عمارة في ذلك لان أبان قتل بالشام في خلافة عمر ولا مدخل له في هذه القصة
 والذي أقامه عثمان في ذلك هو سعيد بن العاص ابن أخي أبان المذكور اه ووقع من تسمية
 ببيعة من كتب أو أملا عند ابن أبي داود ومقر فاجاعة منهم مالك بن أبي عامر جدمالك بن أفس
 من روايته ومن رواية أبي قلابة عنه ومنهم كثير بن أفلح كما تقدم ومنهم أبي بن كعب كما ذكرنا

فأرسل عثمان الى حفصة
 أن أرسلني النسخة التي
 نسختها في المصاحف ثم
 نزلها اليك فأرسلت بها
 حفصة الى عثمان فأمر زيد
 ابن ثابت وعبد الله بن الزبير
 وسعيد بن العاص وعبد
 الرحمن بن الحرث بن هشام
 فأنسخوها في المصاحف

ومنه أنس بن مالك وعبد الله بن عباس وقع ذلك في رواية إبراهيم بن اسمعيل بن مجمع عن ابن شهاب في أصل حديث الباب فهو لا تسعة عرفنا تسميتهم من الاثني عشر وقد أخرج ابن أبي داود من طريق عبد الله بن مغفل وجابر بن سمرة قال قال عمر بن الخطاب لا يعلين في مصاحفنا العلمان قريش وثقيف وليس في الذين سميناهم أحدا من ثقيف بل كلهم إما قريشي أو أنصاري وكان ابتداء الأمر كان زيد وسعد للمعنى المذكور فيهما في رواية مصعب ثم احتاجوا إلى من يساعد في الكتابة بحسب الحاجة إلى عدد المصاحف التي ترسل إلى الآفاق فاضافوا إلى زيد من ذكر ثم استظهروا بابن كعب في الاملاء وقد شق على ابن مسعود صرفه عن كتابة المصحف حتى قال ما أخرجه الترمذي في آخر حديث إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب من طريق عبد الرحمن بن مهدي عنه قال ابن شهاب فأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف وقال يا معشر المسلمين أعزل عن نسخ كتابة المصاحف ويتولاها رجل والله لقد أسلمت وأنه في صلب رجل كافر يزيد بن ثابت وأخرج ابن أبي داود من طريق خبير بن مالك بالخامصغر سمعت ابن مسعود يقول لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وان زيد بن ثابت لصبي من الصبيان ومن طريق أبي وائل عن ابن مسعود بضعا وسبعين سورة ومن طريق زر بن حبیش عنه مثله وزاد أن زيد بن ثابت روايتين والعدول عثمان في ذلك أنه فعله بالمدينة وعبد الله بالكوفة ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك إلى أن يرسل اليه ويحضره وأيضا فان عثمان إنما أراد نسخ الصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر وأن يجعلها مصحفا واحدا وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت كما تقدم ليكون له كتاب الوحي فكانت له في ذلك أولية ليست لغيره وقد أخرج الترمذي في آخر الحديث المذكور عن ابن شهاب قال بلغني انه كره ذلك من مقالة عبد الله بن مسعود رجال من أفاضل الصحابة (قوله) قال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة يعني سعيدا وعبد الله وعبد الرحمن لأن سعيدا أموي وعبد الله أسدي وعبد الرحمن مخزومي وكلهم من بطون قريش (قوله في شيء من القرآن) في رواية شعيب في عربية من عربية القرآن وزاد الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن إبراهيم بن سعد في حديث الباب قال ابن شهاب فاختلفوا يومئذ في التابوت والتابوت فقال القرشيون التابوت وقال زيد التابوت فرفع اختلافهم إلى عثمان فقال اكتبوه التابوت فانه نزل بلسان قريش وهذه الزيادة أدرجها إبراهيم بن اسمعيل بن مجمع في روايته عن ابن شهاب في حديث زيد بن ثابت قال الخطيب وانما رواها ابن شهاب مرسله (قوله) حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة زاد أبو عبيد وابن أبي داود من طريق شعيب عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال كان مروان يرسل إلى حفصة يعني حين كان أمير المدينة من جهة معاوية يسألها الصحف التي كتبت منها القرآن فتأبى أن تعطيه قال سالم فلما توفيت حفصة ورجعنا من دفنها أرسل مروان بالعزيمة إلى عبد الله بن عمر ليرسل اليه تلك الصحف فأرسل بها إليه عبد الله بن عمر فأمر بها مروان فشقت وقال انما فعلت هذا لاني خشيت ان طال بالناس زمان ان يرتاب في شأن هذه الصحف مرتاب ووقع في رواية أبي عبيد فرقت قال أبو عبيد لم يسمع ان مروان مزق الصحف الا في هذه الرواية (قلت) قد أخرج ابن أبي داود من طريق يونس

وقال عثمان للرهط القرشيين
الثلاثة اذا اختلفتم أنتم
وزيد بن ثابت في شيء من
القرآن فاكتبوه بلسان
قريش فانما نزل بلسانهم
ففسحوا حتى اذا نسخوا
الصحف في المصاحف رد
عثمان الصحف إلى حفصة

ابن يزيد عن ابن شهاب نحوه وفيه فلما كان مروان أمير المدينة أرسل إلى حفصة يسألها الصحف
فمنعته أياها قال فحدثني سالم بن عبد الله قال لما توفيت حفصة فذكره وقال فيه فشققتها وحرقتها
ووقعت هذه الزيادة في رواية عمار بن غزيرة أيضا باختصار لكن أدرجها أيضا في حديث زيد
ابن ثابت وقال فيه فغسلها غسلا وعند ابن أبي داود من رواية مالك عن ابن شهاب عن سالم
أو خارجة أن أبا بكر لم يجمع القرآن سال زيد بن ثابت النظر في ذلك فذكر الحديث مختصرا إلى أن
قال فأرسل عثمان إلى حفصة فطلبها فابت حتى عاهد هالي ردها إليها ففسخ منها ثم ردها فلم تزل
عندها حتى أرسل مروان فأخذها فحرقها وجمع بأنه صنع بالصحف جميع ذلك من تشقيق ثم
غسل ثم تحريق ويحتمل أن يكون بالخاء المعجمة فيكون مرقتها ثم غسلها والله أعلم (قوله فأرسل
إلى كل أفق مصحف مما نسخوا) في رواية شعيب فأرسل إلى كل جن من أجناد المسلمين بمصحف
واختلفوا في عدة المصاحف التي أرسل بها عثمان إلى الآفاق فالمشهور أنها خمسة وأخرج ابن
أبي داود في كتاب المصاحف من طريق حمزة الزيات قال أرسل عثمان أربعة مصاحف وبعث منها
إلى الكوفة بمصحف فوقع عند رجل من مراد فبقى حتى كتبت مصحف عليه قال ابن أبي داود
سمعت أبا حاتم السجستاني يقول كتبت سبعة مصاحف إلى مكة وإلى الشام وإلى اليمن وإلى
البحرين وإلى البصرة وإلى الكوفة وحبس بالمدينة واحدة وأخرج بإسناد صحيح إلى إبراهيم
النخعي قال قال لي رجل من أهل الشام مصحفنا ومصحف أهل البصرة أضبط من مصحف أهل
الكوفة قلت لم قال لأن عثمان بعث إلى الكوفة لما بلغه من اختلافهم بمصحف قبل أن
يعرض وبقي مصحفنا ومصحف أهل البصرة حتى عرضا (قوله وأمر بمساواه من القرآن في كل
صفحة) ومصحف أن يحرق في رواية الأكثر أن يحرق بالخاء المعجمة وللمروزي بالمهملة ورواه
الأصمعي بالوجهين والمعجمة أثبت وفي رواية الاسماعيلي أن تحرق أو تحرق وقد وقع في رواية شعيب
عند ابن أبي داود والطبراني وغيرهما وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي أرسل
به قال فذلك زمان حرق المصاحف بالعراق بالنار وفي رواية سويد بن غفلة عن علي قال لا تقولوا
لعثمان في إحراق المصاحف الأخيرة وفي رواية بكير بن الأشج فأمر بجمع المصاحف فأحرقها ثم
بث في الأجناد التي كتب ومن طريق مصعب بن سعد قال أدركت الناس متوافرين حين حرق
عثمان المصاحف فأجمعهم ذلك أو قال لم يذكر ذلك منهم أحد وفي رواية أبي قلابة فلما فرغ عثمان
من المصحف كتب إلى أهل الأمصار أني قد صنعت كذا وكذا ومحو ما عندى فأحرقوا ما عندكم
والحواء أعم أن يكون بالغسل أو التحريق وأكثر الروايات صريح في التحريق فهو الذي وقع
ويحتمل وقوع كل منهما بحسب ما رأى من كان بيده شيء من ذلك وقد جزم عياض بأنهم غسلوها
بالماء ثم أحرقوها مما لفة في أذهابها قال ابن بطال في هذا الحديث جواز تحريق الكتب التي فيها
اسم الله بالنار وأن ذلك أكرام لها وصور عن وطئها بالاقدام وقد أخرج عبد الرزاق من طريق
طاووس أنه كان يحرق الرسائل التي فيها البسملة إذا اجتمعت وكذا فعل عروة وكرهه إبراهيم وقال
ابن عطية الرواية بالخاء المهملة أصح وهذا الحكم هو الذي وقع في ذلك الوقت وأما الآن فالغسل
أولى لما دعت الحاجة إلى إزالته وقوله وأمر بمساواه أي بمساوى المصحف الذي استكتبه
والمصاحف التي نقلت منه وسوى المصحف التي كانت عنده حفصة وردها إليها ولهذا استدرك

فأرسل إلى كل أفق مصحف
مما نسخوا وأمر بمساواه
من القرآن في كل صحيفة
أو مصحف أن يحرق

قال ابن شهاب وأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت سمع زيد بن ثابت قال فقدت (١٩) آية من الاحزاب حين نسخنا المصحف

قد كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأها قال فسمناها فوجدناها مع خزيم بن ثابت الانصاري من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فالحقناها في سورتها في التحف (باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن يونس عن ابن شهاب أن ابن السباق قال ان زيد بن ثابت قال أرسل الى أبو بكر رضي الله عنه قال انك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاتبع القرآن فمتبعت حتى وجدت آخر سورة التوبة آيتين مع أبي خزيم الانصاري لم أجدهما مع أحد غيره لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم الى آخرها * حدثنا عبيد الله بن موسى عن اسمرائيل عن أبي اسحق عن البراء قال لما نزلت لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ادع لي زيدا ويحيى بالسوح والدواة والكنف أو الكنف والدواة ثم قال اكتب لا يستوى القاعدون وخلف ظهر النبي صلى الله عليه وسلم عروبن ام مكتوم الاعمى فقال يا رسول

الله ان الامر بعدها وأعدمها أيضا خشية أن يقع لاحد منها توهم أن فيها ما يخالف المصحف الذي استقر عليه الامر كما تقدم واستدل بتحريق عثمان الصحف على القائمين بقدم الحروف والاصوات لانه لا يلزم من كون كلام الله قديما أن تكون الاسطر المكتوبة في الورق قديمة ولو كانت هي عين كلام الله لم يستحسن الصحابة احراقها والله أعلم (قوله قال ابن شهاب وأخبرني خارجة الخ) هذه هي القصة الثالثة وهي موصولة الى ابن شهاب بالاسناد المذكور كما تقدم بيانه واخضا وقد تقدمت موصولة مفردة في الجهاد وفي تفسير سورة الاحزاب وظاهر حديث زيد بن ثابت هذا أنه فقد آية الاحزاب من الصحف التي كان نسخها في خلافة أبي بكر حتى وجدها مع خزيم بن ثابت ووقع في رواية ابراهيم بن اسمعيل بن جهم عن ابن شهاب ان فقده اياها انما كان في خلافة أبي بكر وهو وهم منه والصحيح ما في الصحيح وان الذي فقدته في خلافة أبي بكر الآيات من آخر برائة وأما التي في الاحزاب فنقدتها لما كتب المصحف في خلافة عثمان وجرم ابن كثير بما وقع في رواية ابن جهم وليس كذلك والله أعلم قال ابن التين وغيره الفرق بين جمع أبي بكر وبين جمع عثمان ان جمع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء يذهب جلته لانه لم يكن مجموعا في موضع واحد فجمعه في صحائف مرتب بالآيات سورة على ما وقفهم عليه النبي صلى الله عليه وسلم وجمع عثمان كان لما كثرت الاختلاف في وجوه القرآن حين قرأه بلغاتهم على اتساع اللغات فأدّى ذلك بعضهم الى تخطئة بعض خشي من تفاقم الامر في ذلك ففسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتب بالسورة كما سيأتي في باب تأليف القرآن واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجا بأنه نزل بلغتهم وان كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفع الجرح والمشقة في ابداء الامر فرأى ان الحاجة الى ذلك انتهت فاقتصر على لغة واحدة وكانت لغة قريش أريح اللغات فاقتصر عليها وسيأتي مزيد بيان لذلك بعد باب واحد * (تنبيه) * قال ابن معين لم يرو أحد حديث جمع القرآن أحسن من سياق ابراهيم بن سعد وقد روى مالك طر فامنه عن ابن شهاب (قوله ما كاتب النبي صلى الله عليه وسلم) قال ابن كثير ترجم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذ كر سوى حديث زيد بن ثابت وهذا عجيب فكأنه لم يقع له على شرطه غير هذا ثم أشار الى أنه استوفى بيان ذلك في السيرة النبوية (قلت) لم أفق في شيء من النسخ الا لفظ كاتب بالافراد وهو مطابق لحديث الباب نعم قد كتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة غير زيد بن ثابت أما بمكة فلجميع ما نزل بها لان زيد بن ثابت انما أسلم بعد الهجرة وأما بالمدينة فأكثرا ما كان يكتب زيدوا لكثرة تعاطيه ذلك أطلق عليه الكاتب بلام العهد كما في حديث البراء من عازب ثاني حديثي الباب ولهذا قال له أبو بكر انك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زيد بن ثابت رعا غاب فكتب الوحي غيره وقد كتب له قبل زيد بن ثابت أبي بن كعب وهو أول من كتب له بالمدينة وأول من كتب له بمكة من قريش عند الله بن سعد بن أبي سرح ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام يوم الفتح ومن كتب له في الجلفة الخلفاء الاربعة والزبير بن العوام وخاله وأبان ابنه سعيد بن العاص بن أمية وحظله بن الربيع الاسدي ومعيقب بن أبي فاطمة وعبد الله بن الأرقم الزهري وشرجيل بن حسنة وعبد الله بن رواحة في آخرين وروى أحمد وأصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن عباس عن عثمان بن عفان قال

الله فأتانا في فاني رجل ضرير البصر فنزلت مكانها لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غيرا ولي الضمير

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يأتي عليه الزمان ينزل عليه من السور وذوات العدد فكان إذا نزل عليه الشيء يدعو بعض من يكتب عنده فيقول ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا الحديث ثم ذكر المصنف في الباب حديثين * الأول حديث زيد بن ثابت في قصته مع أبي بكر في جمع القرآن أو ردمه طرفا وغرضه منه قول أبي بكر لزيد أنك كنت تكتب الوحى وقد مضى البحث فيه مستوفى في الباب الذى قبله * الثانى حديث البراء وهو ابن عازب لما نزلت لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله قال النبى صلى الله عليه وسلم ادع لى زيد او قد تقدم في تفسير سورة النساء بلفظ ادع لى فلان من رواية اسرائيل أيضا وفي رواية غيره ادع لى زيدا أيضا وتقدمت القصة ههنا من حديث زيد بن ثابت نفسه ووقع هنا فترت مكانها لا يستوى القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله غير أوى الضرر هكذا وقع بتأخير لفظ غير أوى الضرر والذي فى التلاوة غير أوى الضرر قبل والمجاهدون في سبيل الله وقد تقدم على الصواب من وجه آخر عن اسرائيل **قوله** (قوله ما أنزل القرآن على سبعة أحرف) أى على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد القراءات فى الكلمة الواحدة الى سبعة فان قيل فأنجد بعض الكلمات يقرأ على أكثر من سبعة أوجه فالجواب أن غالب ذلك إما لا يثبت الزيادة وإما أن يكون من قبيل الاختلاف فى كيفية الأداء كفى المد والامالة ونحوهما وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التسهيل والتيسير ولفظ السبعة يطبق على ارادة الكثرة فى الأحاد كما يطلق السبعين فى العشرات والسبعمئة فى المئين ولا يراد العدد المعين والى هذا جرح عياض ومن تبعه وذكر القرطبي عن ابن حبان أنه باغى الاختلاف فى معنى الأحرف السبعة الى خمسة وثلاثين قولاً ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة وقال المنذرى أكثرها غير مختار ولم أقف على كلام ابن حبان فى هذا بعد تتبعي مظانه من صحيحه وسأذكر ما انتهى الى من أقوال العلماء فى ذلك مع بيان المقبول منها والمردود ان شاء الله تعالى فى آخر هذا الباب ثم ذكر المصنف فى الباب حديثين * أحدهما حديث ابن عباس **قوله** حدثنا سعيد بن عمرو بالمهملة والفاء مصغر وهو سعيد بن كثير بن عمرو بنسب الى جده وهو من حفاظ المصريين وثقاتهم **قوله** أن ابن عباس رضى الله عنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (هذا عمل يصرح ابن عباس بسماعه له من النبى صلى الله عليه وسلم وكانته سمعه من أبي ابن كعب فقد أخرج النسائى من طريق عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي ابن كعب نحوه والحديث مشهور عن أبي آخرجه مسلم وغيره من حديثه كما سأذكره **قوله** أقرأني جبريل على حرف) فى أول حديث النسائى عن أبي بن كعب أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة فيبدا أنا فى المسجد إذ سمعت رجلا يقرأ بها يخالف قراءتى الحديث ولمسلم من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي بن كعب قال كنت فى المسجد فدخل رجل يصلى فقرأ آية أنكرتها عليه ثم دخل آخر فقرأ آية سوى قراءته صاحبه فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان هذا قرأ آية أنكرتها عليه ودخل آخر فقرأ سوى قراءته صاحبه فامرهما فقرأ أحسن النبى صلى الله عليه وسلم شأنهما قال فسقط نفسى ولاذ كنت فى الجاهلية

* (باب أنزل القرآن على سبعة أحرف) * حدثنا سعيد بن عمرو بن كثير بن عمرو بنسب الى جده وهو من حفاظ المصريين وثقاتهم **قوله** أن ابن عباس رضى الله عنه حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أقرأني جبريل على حرف

فضرب في صدرى ففقت عرفا وكنا أنظر الى الله فرقا فقال لي يا أبي أرسل الى أن أقرأ القرآن
على حرف الحديث وعند الطبري في هذا الحديث فوجدت في نفسى وسوسة الشيطان حتى
أجروجهى فضرب في صدرى وقال اللهم احسن الله وجهه الشيطان وعند الطبري من وجه آخر عن
أبي أن ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال كلا كما يحسن قال أبي
فقلت ما كلانا أحسن ولا أجل قال فضرب في صدرى الحديث وبين مسلم من وجه آخر عن
ابن أبي ليلى عن أبي المكان الذي نزل فيه ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه ان النبي صلى
الله عليه وسلم كان عند اضافة بنى غفار فأتاه جبريل فقال أن الله يأمرك أن تقرئ أمته القرآن
على حرف الحديث وبين الطبري من هذه الطريق أن السورة المذكورة سورة النحل (قوله)
فراجعته في رواية مسلم عن أبي فرودت اليه أن هون على أمي وفي رواية له ان أمي لا تطيق ذلك
ولا بنى داود من وجه آخر عن أبي فقال لي الملك الذي معي قل على حرفين حتى بلغت سبعة أحرف
وفي رواية للنسائي من طريق أنس بن عبيد بن كعب أن جبريل وميكائيل أتيا فقال جبريل
اقرأ القرآن على حرف فقال ميكائيل استرده ولا جدم من حديث أبي بكره نحوه (قوله فلم أزل
أستزيده ويزيدني) في حديث أبي ثم أتاه الثانية فقال على حرفين ثم أتاه الثالثة فقال على ثلاثة
أحرف ثم جاءه الرابعة فقال ان الله يأمرك أن تقرئ أمته على سبعة أحرف فأبى أحرف قرأوا
عليه فقد أصابوا وفي رواية للطبري على سبعة أحرف من سبعة أبواب من الجنة وفي أخرى له
من قرأ حرفا منها فهو كحرف قرأ وفي رواية أبي داود ثم قال ليس منها إلا شاف كاف ان قلت سمعنا
عليه عزير حكما ما لم تختم آية عذاب برجة أو آية رجة بعذاب وللترمذي من وجه آخر أنه
صلى الله عليه وسلم قال يا جبريل اني بعثت الى أمة أميين منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام
والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا من الكتاب وفي حديث أبي بكره عند أحمد كلها كاف
شاف كقولك هلم وتعال ما لم تختم الحديث وهذه الأحاديث تقوى أن المراد بالاحرف اللغات أو
القرآن آت أي أنزل القرآن على سبعة لغات أو قرأت والآحرف جمع حرف مثل فلس وأفلس
فعلى الاول يكون المعنى على سبعة أوجه من اللغات لان أحد معاني الحرف في اللغة الوجه
كقوله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف وعلى الثاني يكون المراد من اطلاق الحرف
على الكلمة مجازا لكونه بعضها * الحديث الثاني (قوله أن المسورين مخزومة) أي ابن نوفل
الزهرى كذا رواه عقيل ويونس وشعيب وابن أخي الزهرى عن الزهرى واقتصر مالك عنه على
عروة فلم يذكر المسورين استناده واقتصر عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى فيما أخرجه النسائي
عن المسورين مخزومة فلم يذكر عبد الرحمن وذكره عبد الرزاق عن معمر أخرجه الترمذي
وأخرجه مسلم من طريقه لكن أحال به قال كرواية يونس وكأنه أخرجه من طريق ابن وهب
عن يونس فذكرهما وذكره المصنف في المحاربة عن الليث عن يونس تعليقا (قوله) وعبد الرحمن بن
عبد عويالتونين غير مضاف لشيء (قوله القارى) بتشديد الياء التحتية نسبة الى القارة بطن
من خزيمه بن مدركة والقارة لقب واسمه أشجع بالثلثة مصغر بن ملبج بالصغير وآخره مهمله ابن
الهيون بضم الهاء ابن خزيمه وقيل بل القارة هو الديش بكسر الميم وسكون التحتية بعدها
مجمعة من نذبة أشجع المذكور وليس هو منسوب الى القارة وكانوا قد قالوا بنى زهره وسكنوا

فراجعته فلم أزل أستزيده
ويزيدني حتى انتهت الى سبعة
أحرف * حدثنا سعيد بن عفير
حدثني الليث حدثني عقيل
عن ابن شهاب قال حدثني
عروة بن الزبير أن المسورين
مخزومة وعبد الرحمن بن عبد
القارى حدثناه أنهم ما سمعوا
عمر بن الخطاب يقول

معهم بالمدينة بعد الاسلام وكان عبد الرحمن من كبار التابعين وقد ذكر في الصحابة لكونه أتى به
الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغيراً أخرج ذلك البغوي في مسند الصحابة باسناد لا بأس به ومات
سنة ثمان وثمانين في قول الاكثر وقيل سنة ثمانين وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد
ذكره في الاشخاص وله عنده حديث آخر عن عمر في الصيام **(قوله سمعت هشام بن حكيم)**
أي ابن حزام الاسدي له ولأبيه صحبة وكان اسلامهما يوم الفتح وكان لهشام فضل ومات قبل
أبيه وليس له في البخاري رواية وأخرج له مسلم حديثاً واحداً من فروعاً من رواية عروة عنه وهذا
يدل على أنه تأخر الى خلافة عثمان وعليٍّ وهما من زعم أنه استشهد في خلافة أبي بكر أو عمر
وأخرج ابن سعد عن معن بن عيسى عن مالك عن الزهري كان هشام بن حكيم يأمر بالمعروف
فكان عمر يقول اذا بلغه الشيء أماناً ما عشت أنا وهشام فلا يكون ذلك **(قوله يقرأ سورة)**
(الفرقان) كذا للجميع وكذا في سائر طرق الحديث في المسانيد والجامع وذكر بعض الشراح
أنه وقع عند الخطيب في المهمات سورة الاحزاب بدل الفرقان وهو غلط من النسخة التي وقف
عليها فان الذي في كتاب الخطيب الفرقان كما في رواية غيره **(قوله فكذب أساوره)** بالسين المهملة
أي أخذ برأسه قاله الجرجاني وقال غيره أو شبه وهو أشبه قال النابغة

فبت كاتني ساورتني ضيلة * من الرقش في أنيابها السم نافع

أي واثبتني وفي بابت سعاد * اذا يساور قريلاً لا يحل له * أن يترك القرن الا وهو مخدول *
ووقع عند الكشميني والقابسي في رواية شعيب الثانية بعد أبواب آثاره بالثلثة عوض
المهملة قال عباس والمعروف الاول (قلت) لكن معناها أيضاً صحيح ووقع في رواية مالك أن عجل
عليه **(قوله فتصبرت)** في رواية مالك ثم أمهله حتى انصرف أي من الصلاة لقوله في هذه الرواية
حتى سلم **(قوله فليبت برأيه)** بفتح اللام وموحدين الاولى مشددة والثانية ساكنة أي جمعت
عليه شابه عند لفته لثلاثية نزلت مني وكان عمر شديد في الامر بالمعروف وفعل ذلك عن اجتهاد منه
لظنه أن هشاماً عايف الصواب ولهذا لم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم بل قال له أرسله
(قوله كذب) فيه اطلاق ذلك على غلبة الظن أو المراد بقوله كذب أي أخطأت لان أهل الحجاز
يطلقون الكذب في موضع الخطأ **(قوله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قرأها)** هذا قاله
عمر استدل لا على ما ذهب اليه من تحطئة هشام وانما ساع له ذلك لرسوخ قدمه في الاسلام
وسابقتة بخلاف هشام فانه كان قريب العهد بالاسلام فخشي عمر من ذلك أن لا يكون آتقن
القراءة بخلاف نفسه فانه كان قد آتقن ما سمع وكان سبب اختلاف قراءتهما أن عمر حفظ هذه
السورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قديماً لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده
ولان هشاماً من مسلمة النسخ فكان النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه على ما نزل أخيراً فنشأ
اختلافهما من ذلك ومبادرة عمر لانكار محمولة على أنه لم يكن سمع حديث أنزل القرآن على
سبعة أحرف الا في هذه الواقعة **(قوله فانطلقت به أقوده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم)** كأنه
لما لبى برأيه صار يجربه فلهذا صار قائده ولولا ذلك لكان يسوقه ولهذا قال له النبي صلى الله
عليه وسلم لما وصل اليه أرسله **(قوله ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف)** هذا أورده النبي صلى
الله عليه وسلم تطبيقاً لعمول ثلاثين كرتاً وصوب الشيتين المختلفين وقد وقع عند الطبري من طريق

سمعت هشام بن حكيم يقرأ
سورة الفرقان في حياة
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاستعت لقراءته فاذا هو
يقرأ على حروف كثيرة لم
يقرئها رسول الله صلى الله
عليه وسلم فكذب أساوره
في الصلاة قصبرت حتى سلم
فليبت برأيه فقلت من
أقرأ هذه السورة التي
سمعتك تقرأ قال أقرأنيها
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقلت كذب فان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد أقرأنيها على
غير ما قرأت فانطلقت به
أقوده الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقلت اني
سمعت هذا يتقرأ بسورة
الفرقان على حروف لم
تقرئها فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أرسله
أقرأها هشام فقرأ عليه
القراءة التي سمعته يتقرأ فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كذلك أنزلت ثم قال
أقرأها عرف قرأت القراءة التي
أقرأني فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم كذلك أنزلت
ان هذا القرآن أنزل على
سبعة أحرف

اسحق بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده قال قرأ رجل فغير عليه عمر فاختمه عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل ألم تفرقني يا رسول الله قال بلى قال فوقع في صدره عرشي عرفه النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه قال فضرب في صدره وقال ابعدي شيطاناً قالها ثلاثاً ثم قال يا عمر القرآن كله صواب مالم يجعل رجة عذاباً أو عذاباً بارحة ومن طريق ابن عمر سمع عمر رجلاً يقرأ فذكر نحوه ولم يذكر وقوعه في صدره عمر ليكن قال في آخره أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها كاف شاف ووقع الجماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر مع هشام منها لابي بن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل كما تقدم ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو أن رجلاً قرأ آية من القرآن فقال له عمرو انما هي كذا وكذا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأى ذلك قرأتم أصبتم فلا تخاروا فيه اسناده حسن ولا خد أيضاً وأبي عبيد والطبري من حديث أبي جهم بن الصمة أن رجلاً اختلنا في آية من القرآن كلاهما يزعم أنه تلقاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر نحو حديث عمرو بن العاص وللطبري والطبراني عن زيد بن أرقم قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اقرأني ابن مسعود سورة اقرأنيها زيدواقرأنيها أبي بن كعب فاختلفت قراءتهم فبقراءة أبيهم أخذ فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى إلى جنبه فقال على ليقرأ كل انسان منكم كما علم فانه حسن جميل ولا بن حبان والحاكم من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة من آل حم فرحت إلى المسجد فقلت لرجل اقرأها فاذا هو يقرأها فاما اقرأها فقال اقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فانطلقنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه فتغير وجهه وقال انما اهلك من كان قبلكم الاختلاف ثم أسر إلى على شيئاً فقال على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما علم قال فانطلقنا وكل رجل منّا يقرأ حروفاً لا يقرأها صاحبه وأصل هذا سبأني في آخر حديث في كتاب فضائل القرآن وقد اختلف العلماء في المراد بالاحرف السبعة على أقوال كثيرة بلغها أبو حاتم بن حبان إلى خمسة وثلاثين قولاً وقال المنذري أكثرها غير مختار **(قوله فاقروا ما تبسر منه)** أي من المنزل وفيه إشارة إلى الحكمة في التعدد المذكور وأنه للتيسير على القارئ وهذا يقوى قول من قال المراد بالاحرف تأدية المعنى باللفظ المراد ولو كان من لغة واحدة لان لغة هشام بلسان قريش وكذلك عمرو مع ذلك فقد اختلفت قراءتهم عليه على ذلك ابن عبد البر ونقل عن أكثر أهل العلم ان هذا هو المراد بالاحرف السبعة وذهب أبو عبيد وآخرون إلى أن المراد اختلاف اللغات وهو اختيار ابن عطية وتعب بأن لغات العرب أكثر من سبعة وأجيب بأن المراد أفصحها فجاء عن أبي صالح عن ابن عباس قال نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العجم من هوازن قال والعجم سبع عد بن بكر وجشم ابن بكر ونصر بن معاوية وثقيف وهؤلاء كلهم من هوازن ويقال لهم عليها هوازن ولهذا قال أبو عمرو بن العلاء أفصح العرب عليها هوازن وسقلى تميم يعني بني دارم وأخرج أبو عبيد من وجه آخر عن ابن عباس قال نزل القرآن بلغة الكعبيين كعب قريش وكعب خزاعة قبل وكف ذلك قال لان الدار واحدة يعني ان خزاعة كانوا جيران قريش فسهلت عليهم لغتهم وقال أبو حاتم السجستاني نزل بلغة قريش وهذا يدل وتيم الرباب والازدور يبعثه هوازن وسعد بن بكر

فاقروا ما تبسر منه

واستنكره ابن قتيبة واحتج بقوله تعالى وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه فعلى هذا فتكون اللغات السبع في بطون قريش وبذلك جزم أبو علي الاهوازي وقال أبو عبيدليس المراد ان كل كلمة تقرأ على سبع لغات بل اللغات السبع مفرقة فيه فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة اليمن وغيرهم قال وبعض اللغات أسعد بها من بعض وأكثر نصيبا وقيل نزل بلغة مضر خاصة لقول عمر نزل القرآن بلغة مضر وعين بعضهم فيما حكاها ابن عبد البر السبع من مضر أنهم هذيل وكثانة وقيس وضبة وتيم الرباب وأسدي بن خزيمه وقريش فهذه قبائل مضر تستوعب سبع لغات ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال أنزل القرآن أولا بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء ثم أبيع للعرب أن يقرؤه بلغاتهم ثم التي جرت عادتهم باستماع الها على اختلافهم في اللفاظ والاعراب ولم يكف أحد منهم الانتقال من لغته الى لغة أخرى للمشقة ولما كان فيهم من الحماسة والطلب تسهيل فهمهم المراد كل ذلك مع اتفاق المعنى وعلى هذا ينزل اختلافهم في القراءة كما تقدم وتصوب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلامهم (قلت) وتمة ذلك أن يقال ان الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي أي ان كل أحد يغير الكلمة بمرادفها في لغته بل المراعى في ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم ويشير الى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب أقرأني النبي صلى الله عليه وسلم لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه كان يقرأ بالمرادف ولو لم يكن مسموعاه ومن ثم أنكر عمر على ابن مسعود قراءته عني حين أي حتى وكتب اليه ان القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرئ الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل وكان ذلك قبل أن يجمع عثمان الناس على قراءة واحدة قال ابن عبد البر بعد ان أخرجه من طريق أبي داود بسنده يحتمل أن يكون هذمان عمر على سبيل الاختصار لان الذي قرأه ابن مسعود لا يجوز قال واذا أبيت قراءته على سبعة أوجه أنزلت جازا الاختيار فيما أنزل قال أبو شامة ويحتمل أن يكون مراد عمر عثمان بقوله ما نزل بلسان قريش ان ذلك كان أول نزوله ثم ان الله تعالى سمل على الناس فجزأهم أن يقرؤه على لغاتهم على أن لا يخرج ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين فأما من أراد قراءته من غير العرب فالاختيار له أن يقرأه بلسان قريش لانه الأولى وعلى هذا يحمل ما كتب به عمر الى ابن مسعود لان جميع اللغات بالنسبة لغير العربي مستوية في التعبير فاذا لا بد من واحدة فلتسكن بلغة النبي صلى الله عليه وسلم وأما العربي المجهول على لغته فلو كلف قراءته بلغة قريش لعسر عليه التحول مع إتاحة الله له أن يقرأه بلغته ويشير الى هذا قوله في حديث أبي كما تقدم هو ن على أمي وقوله ان أمي لا تطيق ذلك وكأنه انتهى عند السبع لعله أنه لا يحتاج لفظه من ألفاظه الى أكثر من ذلك العدد غالباً وليس المراد كما تقدم ان كل لفظه منه تقرأ على سبعة أوجه قال ابن عبد البر وهذا مجمع عليه بل هو غير ممكن بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه الا الشيء القليل مثل عبد الطاغوت وقد أنكر ابن قتيبة أن يكون في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه ورد عليه ابن الانباري بثل عبد الطاغوت ولا تقل لهما أف وجبريل ويدل على ما قرره أنه أنزل أولا بلسان قريش ثم سهل على الأمة أن يقرؤه بغير لسان قريش وذلك بعد ان كثر دخول العرب في الاسلام فقد ثبت ان ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة كما تقدم في حديث أبي بن كعب أن جبريل لقي

النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند أفضاء بني غفار فقال ان الله يأمرك أن تقرئ أمته القرآن على حرف فقال اسأل الله معافاته ومغفرته فان أمي لا تطبق ذلك الحديث أخرجه مسلم وأضاهي بني غفار هي بفتح الهمزة والضاد المعجمة بغير همز وآخره تاء تأنيث هو مستنقع الماء كالغدير وجمعه أفضاء كعصا وقيل بالمد والهمز مثل ناء وهو موضع بالمدينة النبوية ينسب إلى بني غفار بكسر المعجمة وتخفيف الفاء لانهم نزولوا عنده وحاصل ما ذهب اليه هؤلاء ان معنى قوله أنزل القرآن على سبعة أحرف أي أنزل موسعا على القارئ أن يقرأه على سبعة أوجه أي يقرأ بأي حرف أراد منها على البديل من صاحبه كأنه قال أنزل على هذا الشرط وعلى هذه التوسعة وذلك لتسهيل قراءته اذ لو أخذوا بأن يقرؤوه على حرف واحد لشق عليهم كما تقدم قال ابن قتيبة في أول تفسير المشكل له كان من ينسب إلى الله أن أمر نبيه أن يقرأ كل قوم بلغتهم فاللهذي يقرأ عتي حين يريد حتى حين والاسدي يقرأ تعلمون بكسر أوله والسمي يهمز والقريشي لا يهمز قال ولو أراد كل فريق منهم أن يزول عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلا وناشئا وكهلا لشق عليه غاية المشقة فيفسر عليهم ذلك بجمه ولو كان المراد أن كل كلمة منه تقرأ على سبعة أوجه لقال مثلا أنزل سبعة أحرف وانما المراد أن يأتي في الكلمة وجه أو وجهان أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة وقال ابن عبد البر أنكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الأحرف اللغات لما تقدم من اختلاف هشام وعمر ولقيت ما واحدة قالوا وانما المعنى سبعة أوجه من المعاني المتفقة بالالفاظ المختلفة نحو أقبل وتعال وهم ثم ساق الإحاديث الماضية الدالة على ذلك (قلت) ويمكن الجمع بين القولين بأن يكون المراد بالأحرف تغاير الالفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات لكن لاختلاف القولين فائدة أخرى وهي ما نبه عليه أبو عمرو الداني أن الأحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها ولما موجوده فيه في خمسة واحدة فإذا قرأ القارئ برواية واحدة فأنما قرأ بعض الأحرف السبعة لا بكلمها وهذا انحصار أي على القول بأن المراد بالأحرف اللغات وأما قول من يقول بالقول الآخر فيأتي ذلك في خمسة واحدة فلا ريب بل يمكن على ذلك القول ان تحصل الأوجه السبعة في بعض القرآن كما تقدم وقد سجل ابن قتيبة وغيره العدد المذكور على الوجوه التي يقع بها التعاير في سبعة أشياء * الأول ما يتغير حكمه ولا يزول معناه ولا صورته مثل ولا يضار كاتب ولا شهيد ينصب الرأى ورفعها * الثاني ما يتغير بغير الفعل مثل يعدين أسفارا وبعدين أسفارا بصيغة الطلب والفعل الماضي * الثالث ما يتغير بنقط بعض الحروف المهمة مثل ثم ننشرها بالراء والزاي * الرابع ما يتغير بإبدال حرف قريب من مخرج الآخر مثل طلع منضود في قراءة علي وطلع منضود * الخامس ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل وجاءت سكرة الموت بالحق في قراءة أبي بكر الصديق وطلحة بن مصرف وزين العابدين وجاءت سكرة الحق بالموت * السادس ما يتغير بزيادة أو نقصان كما تقدم في التفسير عن ابن مسعود وأبي الدرداء والليل اذا يغشى والنهار اذا تحلى والد كروا الان في هذا في النقصان واما في الزيادة فكما تقدم في تفسير تبت يدا أبي لهب في حديث ابن عباس وأندر عشر تبت الاقربين ورهط من الخلفين * السابع ما يتغير بإبدال كلمة بكلمة ترادها مثل العهن المنفوش في قراءة ابن مسعود وسعيد بن جبيرة كالصوف المنفوش وهذا وجه حسن لكن استبعده فاسم بن ثابت في الدلائل لكون الرخصة في القراءات انما وقعت

وأكثرهم يؤمنون ولا يكتب ولا يعرف الرسم وإنما كانوا يعرفون الحروف بخارجها قال وإماما وجد
من الحروف المتباينة أخرج المتنفة الصورة مثل نشرها ونشرها فان السبب في ذلك تقارب
معانيها واتفق تشابه صورتها في الخط (قلت) ولا يلزم من ذلك توهمين مذهب الله ابن قتيبة
لا احتمال أن يكون الانحصار المذكور في ذلك وقع اتفاقا وإنما اطلع عليه بالاستتقار وفي ذلك
من الحكمة البالغة مما لا يخفى وقال أبو الفضل الرازي الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه في
الاختلاف الاول اختلاف الاسماء من افراد وتسمية وجمع وتذكير وتأنيث الثاني اختلاف
تصريف الافعال من ماض ومضارع وأمر الثالث وجوه الاعراب الرابع النقص والزيادة
الخامس التقديم والتأخير السادس الابدال السابع اختلاف اللغات كالفتح والامالة والترقيق
والتفخيم والادغام والاظهار ونحو ذلك (قلت) وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقحه وذهب قوم الى أن
السبعة أحرف سبعة أصناف من الكلام واحتجوا بحديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال كان الكتاب الاول ينزل من باب واحد على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على
سبعة أحرف زاجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال فأحلوا حلاله وحرموا حرامه
وأفعلوا ما أمرتم به وانتهوا عما نهىتم عنه واعتبروا بأمثاله وأعمالكمه وآمنوا بما نهيهم
وقولوا بآمنابه كل من عذربنا أخرجه أبو عبيد وغيره قال ابن عبد البر هذا حديث لا يثبت لانه
من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلق ابن مسعود وقد رده قوم من أهل النظر
منهم أبو جعفر أحمد بن أبي عمران (قلت) وأطرب الطبري في مقدمة تفسيره في الرد على من قال به
وحاصله أنه يستحيل أن يجتمع في الحرف الواحد هذه الوجة السبعة وقد صحح الحديث المذكور
ابن حبان والحاكم وفي تصحيحه نظر لا نقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود وقد أخرجه البيهقي من
وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلًا وقال هذا لعمر سل جيد ثم قال ان صح ففعل في هذا
الحديث سبعة أحرف أي سبعة أوجه كما فسرت في الحديث وليس المراد الاحرف السبعة التي
تقدم ذكرها في الاحاديث الاخرى لان سياق تلك الاحاديث يأبى جملها على هذا بل هي ظاهرة في
أن المراد أن الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين وثلاثة وأربعة الى سبعة فهو بنا وتيسرا والنهي
الواحد لا يكون حراما وحلالا في حالة واحدة وقال أبو علي الاهوازي وأبو العلاء الهمداني
قوله زاجر وأمر استثناف كلام آخر أي هو زاجر أي القرآن ولم يرد به تفسير الاحرف السبعة
وإنما توهم ذلك من توهم من جهة الاتفاق في العدد ويؤيده أنه جاء في بعض طرقه زاجر وأمر
الخ بالنصب أي نزل على هذه الصفة من الابواب السبعة وقال أبو شامة يحتمل أن يكون التنسير
المذكور للابواب لا للاحرف أي هي سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه وأنزله الله على
هذه الاصناف لم يتنصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب (قلت) وما يوضح أن قوله زاجر
وأمر الخ ليس تفسيرًا للاحرف السبعة ما وقع في مسلم من طريق بون عن ابن شهاب عتب
حديث ابن عباس الاول من حديثي هذا الباب قال ابن شهاب بلغني أن تلك الاحرف السبعة
انما هي في الامر الذي يكون واحدا لا يختلف في حلال ولا حرام قال أبو شامة وقد اختلف
السلف في الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس
اليوم أو ليس فيه الاحرف واحدا منها مال ابن الباقلاني الى الاول وصرح الطبري وجاعة

بالثاني وهو المعة وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف عن أبي الطاهر بن أبي السرح قال سألت
 ابن عيينة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين هل هي الأحرف السبعة قال لا وإنما الأحرف
 السبعة مثل هم وتعال وأقبل أي ذلك قلت أجزأك قال وقال لي ابن وهب مثله والحق أن الذي
 جمع في المصحف هو المتفق على إزاله المقطوع به المكتوب بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وفيه
 بعض ما اختلف فيه الأحرف السبعة لاجتماعها كما وقع في المصحف المكي تجرى من تحتها الأنهار
 في آخر آية وفي غيره بخذف من وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار من عدة واوات
 ثابتة في بعضها دون بعض وعدة لها آت وعدة لامات ونحو ذلك وهو محمول على أنه نزل بالأمرين
 معا وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابه لشخصين أو علم بذلك شخصا واحدا وأمره ما ثبته ما على
 الوجهين وما عدا ذلك من القراءات مما لا يوافق الرسم فهو مما كانت القراءة جواز به توسعة
 على الناس وتسهيل فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وكثر بعضهم بعضا
 اختار الاقتصار على اللفظ المأذون في كتابه وتركو الباقي قال الطبري وصار ما اتفق عليه
 الصحابة من الاقتصار كن اقتصر مما خيره عليه على خصله واحدة لأن أمرهم بالقراءة على الواجبه
 المذكورة لم يكن على سبيل الإيجاب بل على سبيل الرخصة (قلت) ويدل عليه قوله صلى الله
 عليه وسلم في حديث الباب فافروا ما تسر منسه وقد قرر الطبري ذلك تقريراً طنب فيه وهو
 من قال بخلافه ووافقه على ذلك جماعة منهم أبو العباس بن عمار في شرح الهداية وقال أصح
 ما عليه الحدائق أن الذي يقرأ الآن بعض الحروف السبعة المأذون في قراءتها كلها وضابطه
 ما وافق رسم المصحف فاما ما خالفه مثل أن يتبعوا فضلا من ربكم في مواسم الحج ومثل إذا جاء فتح
 الله والنصر فهو من تلك القراءات التي تركت أنصح السند بها ولا يكتفي صحة سندها في إثبات
 كونها قرآنا ولا سيما والكثير منها مما يحتمل أن يكون من التأويل الذي قرن إلى التزيل فصار
 يظن أنه منه وقال البغوي في شرح السنة المصحف الذي استقر عليه الأمر هو آخر العرصات
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر عثمان بنده بخفه في المصاحف وجمع الناس عليه وأذهب
 ما سوى ذلك قطعاً للمادة الخلاف فصار ما يخالف خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر
 ما نسخ ورفع فليس لاحد أن يعدد في اللفظ إلى ما هو خارج عن الرسم وقال أبو شامة ظن قوم
 أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم
 قاطبة وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل وقال ابن عمار أيضاً لقد فعل بسبع هذه السبعة
 ما لا ينبغي له وأشكل الأمر على العامة بأسماءه كل من قل نظره أن هذه القراءات هي
 المذكورة في الخبر وليسته إذا قصر نقص عن السبعة وأزاد ليزيل الشبهة ووقع له أضافي
 اقتصاره عن كل امام على راو بين أنه صار من سمع قراءته وأثبت غيرها ما أبطلها وقد تكون هي
 أشهر وأصح وأظهر وربما بالغ من لا يفهم خطأ وكثر وقال أبو بكر بن العربي ليست هذه
 السبعة متعينة للجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة أبي جعفر وشيبة والاعمش ونحوهم فان هؤلاء
 مثلهم أو فوقهم وكذا قال غير واحد منهم مكي بن أبي طالب وأبو العلاء الهمداني وغيرهم من أئمة
 القراء وقال أبو حيان ليس في كتاب ابن مجاهد ومن تبعه من القراءات المشهورة إلا التزالي سير
 فهذا أبو عمرو بن العلاء أشهر عنه سبعة عشر راويا ثم ساق أسماءهم واقتصر في كتاب ابن مجاهد

على الزيدى واشتهر عن الزيدى عشرة أنفس فكيف يقتصر على السوسى والدورى وليس
لهما زينة على غيرهما لان الجميع مشتركون فى الضبط والاتقان والاشتراك فى الاختقال
ولا أعرف لهذا سببا الا ما قضى من نقص العلم فاقصر هؤلاء على السبعة ثم اقتصر من بعدهم
من السبعة على التز السير وقال أبو شامة لم ير دابن مجاهد ما نسب اليه بل أخطأ من نسب اليه
ذلك وقد بالغ أبو طاهر بن أبي هاشم صاحبه فى الرد على من نسب اليه ان مراده بالقراآت السبع
الاحرف السبعة المذكورة فى الحديث قال ابن أبي هاشم ان السبب فى اختلاف القراآت
السمع وغيرها أن الجهات التى وجهت اليها المصاحف كان بها من العجابة من جعل عنه
أهل تلك الجهة وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل قال فثبت أهل كل ناحية على
ما كانوا تلقوه سمعا عن العجابة بشرط موافقة الخط وتركوا ما يخالف الخط امتثالا لامر
عثمان الذى وافقه عليه العجابة لما رأى فى ذلك من الاحتياط للقرآن فبنى ثم نشأ الاختلاف بين
قراء الامصار كونهم متمكنين بحرف واحد من السبعة وقال مكى بن أبي طالب هذه القراآت
التي يقرأها اليوم وصحت رواياتهم عن الأئمة جزء من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ثم
ساق نحو ما تقدم قال وأما من ظن أن قراءة هؤلاء القراء كافع وعاصم هي الاحرف السبعة التي
فى الحديث فقد غلط غلطا عظيما قال ويلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت
عن الأئمة غيرهم ووافق خط المصحف أن لا يكون قرأنا وهذا غلط عظيم فان الذين صنفوا
القراآت من الأئمة المتقدمين كأبي عبيد القاسم بن سلام وأبي حاتم السجستاني وأبي جعفر
الطبري واسماعيل بن اسحق وأقاضي قد ذكروا أضعاف هؤلاء (قلت) اقتصر أبو عبيد فى كتابه
على خمسة عشر رجلا من كل مصر ثلاثة أنفس فذكر من مكة ابن كثير وابن يحيى وجيدا
الاعرج ومن أهل المدينة أبا جعفر وشيبة ونافعا ومن أهل البصرة أبا عمرو وعيسى بن عمر
وعبد الله بن أبي اسحق ومن أهل الكوفة يحيى بن وثاب وعاصم والاعشى ومن أهل الشام
عبد الله بن عامر ويحيى بن الحرث قال وذهب عنى اسم الثالث ولم يذكر فى الكوفيين جزء ولا
الكسائي بل قال ان جمهور أهل الكوفة بعد الثلاثة صاروا الى قراءة جزء ولم يجمع عليه
جماعتهم قال وأما الكسائي فكان يتخير القراآت فأخذ من قراءة الكوفيين بعضها وترك بعضها
وقال بعد ان ساق أسماء من نقلت عنه القراءة من العجابة والتابعين فهو لا يعلم الذين يحكى عنهم
عظم القراءة وان كان الغالب عليهم الفقه والحديث قال ثم قام بعدهم بالقراآت قوم ليست لهم
استنائهم ولا تقدمهم غير انهم تجردوا للقراءة واشتد عنايتهم بها وطلبهم لها حتى صاروا بذلك
أئمة يقتدى الناس بهم فيها فذكرهم وذكر أبو حاتم زيادة على عشرين رجلا ولم يذكر فيهم ابن
عامر ولا جزء ولا الكسائي وذكر الطبري فى كتابه اثنين وعشرين رجلا قال مكى وكان الناس
على رأس المائتين بالبصرة على قراءة أبي عمرو ويعقوب وبالكوفة على قراءة جزء وعاصم
وبالشام على قراءة ابن عامر وبمكة على قراءة ابن كثير وبالمدينة على قراءة نافع واستقر على ذلك
فلما كان على رأس الثلثمائة أثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب قال والسبب فى
الاقتصار على السبعة مع أن فى أئمة القراء من هو أجل منهم قدرا ومثلهم أكثر من عددهم أن
الرواة عن الأئمة كانوا كثيرا جدا فلما تقاصرت الهم اقتصروا بما وافق خط المصحف على

ما يسهل حفظه وتضبط القراءة به فظهر والى من اشتهر بالنقطة والامانة وطول العمر في ملازمة
القراءة والاتفاق على الاخذ بغيره فافردوا من كل مصر اما ما واحد ولم يتركوا مع ذلك نقل
ما كان عليه الائمة غيره هؤلاء من القراءت ولا القراءة به كقراءة يعقوب وعاصم الجحدري وأبي
جعفر وشيبة وغيرهم قال ومن اختار من القراءت كما اختار الكسائي أبو عبيد وأبو حاتم والمفضل
وأبو جعفر الطبري وغيرهم وذلك واضح في تصانيفهم في ذلك وقد صنف ابن جبير المكي وكان
قبيل ابن مجاهد كتابا في القراءت فاقتصر على خمسة اختار من كل مصر اما ما وانما اقتصر
على ذلك لان المصاحف التي أرسلها عثمان كانت خسة الى هذه الامصار ويقال انه وجه بسبعة
هذه الخمسة ومصحفا الى اليمن ومصحفا الى البحرين لكن لم نسمع لهذين المصحفين خبرا وأراد ابن
مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف استبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين يكمل بهم ما العدد
فصادف ذلك موافقة العدد الذي ورد الخبر به وهو أن القرآن أنزل على سبعة أحرف فوقع
ذلك لمن لم يعرف أصل المسئلة ولم يكن له فطنة فظن أن المراد بالقراءت السبع الاحرف السبعة
ولاسيما وقد كثرت استعمالهم الحرف في وضع القراءة فقاوا قرا بجر فنافع بجر فابن كثير
فتأ كذا ظن بذلك وليس الامر كما ظنه والاصل المعتمد عليه عند الائمة في ذلك أنه الذي يصح
سمعه في السماع ويستقيم وجهه في العربية ويوافق خط المصحف وربما زاد بعضهم الاتفاق
عليه ونعني بالاتفاق كما قال مكي بن أبي طالب ما اتفق عليه قراء المدينة والكوفة ولا سيما اذا
اتفق نافع وعاصم قال وربما أرادوا بالاتفاق ما اتفق عليه أهل الحرمين قال وأصح القراءت
سند نافع وعاصم وأصحها أبو عمرو والكسائي وقال ابن السمعاني القراءت في الشافعي التمسك
بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة وانما هو من جمع بعض المتأخرين
فالتشريع رأيتهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك قال وقد صنف غيره في السبع أيضا فاذ كر شيا كثيرا
من الروايات عنهم غير ما في كتابه فلم ينل احد انه لا تجوز القراءة بذلك خلا ذلك المصحف
عنه وقال أبو الفضل الرازي في اللوائح بعد ان ذكر الشبهة التي من أجلها ظن الاغبياء ان
أحرف الائمة السبعة هي المشار إليها في الحديث وان الائمة بعد ابن مجاهد جعلوا القراءت
ثمانية أو عشرة لاجل ذلك قال واقتضيت أثرهم لاجل ذلك وأقول لو اختار امام من أئمة القراء
حروفا وحرد طريقا في القراءة بشرط الاختيار لم يكن ذلك خارجا عن الاحرف السبعة وقال
الكواشي كل ما صح سمعه واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف الامام فهو
من السبعة المنصوصة فعلى هذا الاصل بنى قبول القراءت عن سبعة كانوا أو سبعة آلاف
ومتى فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ (قلت) وانما أوسعت القول في هذا لما تجد في هذه
الاعصار المتأخرة من توههم أن القراءت المشهورة منحصرة في مثل التيسير والشاطبية
وقد اشتهر انكار أئمة هذا الشأن على من ظن ذلك كائني شامة وأبي حيان وآخر من صرح بذلك
السبكي فقال في شرح المنهاج عند الكلام على القراءة بالشاذ صرح كثير من الفقهاء بأن ما عدا
السبعة شاذ توههم ما منه انحصار المشهور فيها والحق أن الخارج عن السبعة على قسمين الاول
ما يجازى رسم المصحف فلا شك في أنه ليس بقراءت والثاني ما لا يخالف رسم المصحف وهو على قسمين
أيضا الاول ما ورد من طريق غريبة فهذا الملحق بالاول والثاني ما اشتهر عند أئمة هذا الشأن

٣ قوله قال ابن السمعاني
القراءت في الشافعي الخ
كذا في نسخة وفي أخرى
قال اسمعيل الخ وحرر هـ
مصحفه

القرأة به قد عاينوا هذا الوجه للمنع منه كقرأة يعقوب وأبي جعفر وغيرهما ثم نقل كلام
 البغوي وقال هو أولى من يعتمد عليه في ذلك فإنه فقيه محدث مقرئ ثم قال وهذا التفصيل بعينه
 وارد في الروايات عن السبعة فإن عنهم شيئا كثيرا من الشواذ وهو الذي لم يأت إلا من طريق
 غريبة وإن اشتهرت القرأة من ذلك المنفرد وكذا قال أبو شامة ونحن وإن قلنا إن القرآت
 الصحيحة اليهم نسبت وعندهم نقلت فلا يلزم أن جميع ما نقل عنهم بهذه الصفة بل فيه الضعيف
 لخروجه عن الأركان الثلاثة ولهذا ترى كتب المصنفين مختلفة في ذلك فالاعتماد في غير ذلك على
 الضابط المتفق عليه * (فصل) * لم أقف في شيء من طرق حديث عمر على تعيين الأحرف التي
 اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان وقد زعم بعضهم فيما حكاه ابن التين أنه ليس في هذه
 السورة عند القراء خلاف فيما ينقص من خط المصحف سوى قوله وجعل فيها سراجا وقرئ
 سراجا جمع سراج قال وباقي ما فيها من الخلاف لا يخالف خط المصحف (قلت) وقد تتبع أبو عمر
 ابن عبد البر ما اختلف فيه القراء من ذلك من أدن الصحابة ومن بعدهم من هذه السورة فأوردته
 ملخصا وزدت عليه قدر ما ذكره وزيادة على ذلك وفيه تعقب على ما حكاه ابن التين في سبعة
 مواضع أو أكثر * قوله تبارك الذي نزل الفرقان قرأ أبو الجوزاء وأبو السوار أنزل بألف
 * قوله على عبده قرأ عبد الله بن الزبير وعاصم الجحدري على عباده ومعاذ أبو حليمه وأبو نعيم
 على عبده * قوله وقالوا أساطير الأولين اكتتبها قرأ طلحة بن مصرف ورويت عن إبراهيم
 النخعي بضم المثناة الأولى وكسر الثانية مبني للمفعول وإذا ابتداء ثم أول * قوله ملك فيكون
 قرأ عاصم الجحدري وأبو المنوكل ويحيى بن يعمر فيكون بضم النون * قوله أو تكون له جنة
 قرأ الأعمش وأبو حصين يكون بالتحمانية * قوله يأكل منها قرأ الكوفيون سوى عاصم نأكل
 بالنون ونقله في الكامل عن القاسم وابن سعد وابن مقسم * قوله ويجعل لك قصورا قرأ
 ابن كثير وابن عامر وحيد وتابعهم أبو بكر وشيبان عن عاصم وكذا محبوب عن أبي عمرو وورش
 يجعل برفع اللام والباقيون بالجزم عطف على محل جعل وقيل لا دغاهما وهذا يجري على طريقة
 أبي عمرو بن العلاء وقرأ نصب اللام عمر بن ذر وابن أبي عمير وطلحة بن سليمان وعبد الله بن موسى
 وذكرها القراء جوازا على ضمائرهم ولم ينقلها وضعفها ابن جني * قوله مكانا ضيقا قرأ ابن
 كثير والأعمش وعلي بن نصر ومسلم بن محارب بالتحفيف ونقلها عتبة بن يسار عن أبي عمرو وأيضا
 * قوله مقرنين قرأ عاصم الجحدري ومحمد بن السميع مقرنون * قوله ثورا قرأ المذكوران
 بفتح المثناة * قوله ويوم نحشهم قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم وأبو جعفر ويعقوب والأعرج
 والجحدري وكذا الحسن وقتادة والأعمش على اختلاف عنهم بالتحمانية وقرأ ٣ الأعرج
 بكسر الشين قال ابن جني وهي قوية في القياس متروكة في الاستعمال * قوله وما يعبدون من
 دون الله قرأ ابن مسعود وأبو نعيم وعمر بن ذر وما يعبدون من دوننا * قوله فيقول قرأ
 ابن عامر وطلحة بن مصرف وسلام وابن حسان وطلحة بن سليمان وعيسى بن عمر وكذا الحسن
 وقتادة على اختلاف عنهم ورويت عن عبد الوارث عن أبي عمرو بالنون * قوله ما كان
 ينبغي قرأ أبو عيسى الأسواري وعاصم الجحدري بضم الياء وفتح الغين * قوله ان اتخذ قرأ
 أبو الدرداء وزيد بن ثابت والباقر وأخوه زيد وجعفر الصادق ونصر بن علقمة ومكحول وشيبة

٣ قوله الأعرج في نسخة
 الأعمش حرمين قرأ بكسر
 الشين منهما هـ

وحفص بن حميد وأبو جعفر القاري وأبو حاتم السجستاني والزعفراني وروى عن مجاهد وأبو
رجاء والحسن بن بضم أوله وفتح الحاء على البناء للمفعول وأنكرها أبو عبيد وزعم القراء أن أبا
جعفر تفردها * قوله فقد كذبوك حكى القرطبي أنها قرئت بالتخفيف * قوله بما تقولون
قرأ ابن مسعود ومجاهد وسعيد بن جبير والأعشى وحميد بن قيس وابن جرير وعمر بن ذر وأبو
حيوة ورويت عن قنبل بالتخاتية * قوله فابسة طبعون قرأ حفص في الأصل عنه عن
عاصم بالنون فانية وكذا الأعشى وطه بن مصرف وأبو حيوة * قوله ومن يظلم منكم نذقه قرئ
يذقه بالتخاتية * قوله الا انهم قرئ أنهم بفتح الهزة والاصل لانهم فحذفت اللام نقل هذا
والذي قبله من اعراب السمين * قوله ويتشون قرأ علي وابن مسعود وابنه عبد الرحمن وأبو
عبد الرحمن السلمي بفتح الميم وتشديد الشين مبنيا للفاعل وللمفعول أيضا * قوله حجر الخجورا
قرأ الحسن والخصال وقتادة وأبو رجاء والأعشى حجر بضم أوله وهي لغة وحكى أبو البقاء الفتح
عن بعض المصرين ولم أر من نقلها قراءة * قوله ويوم تشقق قرأ الكوفيون وأبو عمرو
والحسن في المشهور عنه - ما عمرو بن ميمون ونعيم بن ميسرة بالتخفيف وقرأ الباقر بن تشديد
ووافقهم عبد الوارث ومعاذ عن أبي عمرو وكذا محبوب وكذا الحصى من الشاميين في نقل
الهدلى * قوله ونزل الملائكة قرأ الأكثر بضم النون وتشديد الزاي وفتح اللام الملائكة
بالرفع وقرأ خارجة بن مصعب عن أبي عمرو ورويت عن معاذ أبي حليمه بتخفيف الزاي وضم
اللام والاصل تنزل الملائكة فحذفت تخفيفا وقرأ أبو رجاء يميحني بن يعمر وعمر بن ذر ورويت
عن ابن مسعود ونقلها ابن مقسم عن المكي واختارها الهدلى بفتح النون وتشديد الزاي وفتح
اللام على البناء للفاعل الملائكة بالنصب وقرأ جناح بن حبيش والخفاف عن أبي عمرو
بالتخفيف الملائكة بالرفع على البناء للفاعل ورويت عن الخفاف على البناء للمفعول أيضا
وقرأ ابن كثير في المشهور عنه وشعيب عن أبي عمرو ونزل بنونين الثانية خفيفة الملائكة
بالنصب وقرئ بالتشديد عن ابن كثير أيضا وقرأ عرون عن أبي عمرو بمشاة أوله وفتح النون وكسر
الزاي الثقيلة الملائكة بالرفع أي تنزل ما أمرت به وروى عن أبي بن كعب مثله لكن بفتح الزاي
وقرأ أبو السمال وأبو الأسهب كل مشهور عن ابن كثير لكن بألف أوله وعن أبي بن كعب نزلت
بفتح وتخفيف وزيادة مشاة في آخره عنه مثله لكن بضم أوله مشدا وعنه تنزلت بمشاة في أوله
وفي آخره بوزن تفعلت * قوله بالمتبني اتخذت قرأ أبو عمرو بفتح الياء الأخيرة من لبتني * قوله
يا ويلتي قرأ الحسن بكسر المشاة بالإضافة ومنهم من أمال * قوله ان قومي اتخذوا قرأ أبو عمرو
وروح وأهل مكة الا رواية ابن مجاهد عن قنبل بفتح الياء من قومي * قوله لنثبت قرأ ابن
مسعود بالتخاتية بدل النون وكذا روى عن حميد بن قيس وأبي حصين وأبي عمران الجوني
* قوله فدمرناهم قرأ علي ومسلمة بن محارب فدمرناهم بكسر الميم وفتح الراء وكسر النون
الثقيلة بينهما ألف تنية وعن علي بغير نون والخطاب لموسى وهرون * قوله وعادوا ثود قرأ
حمزة ويعقوب وحفص وثود بغير صرف * قوله أمطرت قرأ معاذ أبو حليمه وزيد بن علي وأبو
نهيك أمطرت بضم أوله وكسر الطاء مبنيا للمفعول وقرأ ابن مسعود أمطار واوعنه أمطرتناهم
* قوله مطر السوء قرأ أبو السمال وأبو العليسة وعاصم الجحدري بضم السين وأبو السمال

أيضا منه بغير همز وقرأ على وحفيدة زين العابدين وجعفر بن محمد بن زين العابدين بفتح السين
 وتشديد الواو بلا همز وكذا قرأ الضحاك لكن بالتخفيف * قوله هزوا قرأ جزءا وسعيد بن
 جعفر والمفضل باسكان الزاي وحفص بالضم بغير همز * قوله أهذا الذي بعث الله قرأ ابن
 مسعود وأبي بن كعب اختاره الله من بيننا * قوله عن آلهتنا قرأ ابن مسعود وأبي عن عبادة
 آلهتنا * قوله أرأيت من اتخذ الله قرأ ابن مسعود بعد الهمزة وكسر اللام والتسوين بصيغة
 الجمع وقرأ الأعرج بكسر أوله وفتح اللام بعدها ألف وهاء تأنيث وهوا اسم الشمس وعنه بضم
 أوله أيضا * قوله أم تحسب قرأ الشامي بفتح السين * قوله أو يعقلون قرأ ابن مسعود
 أو يصرون * قوله وهو الذي أرسل قرأ ابن مسعود جعل * قوله الرياح قرأ ابن كثير
 وابن محيصن والحسن الرشح * قوله نشرا قرأ ابن عامر وقسادة وأبو رجاء وعمر بن ميمون
 بسكون الشين وتابعهم هرون الأعور وخارجة بن مصعب كلاهما عن أبي عمرو وقرأ
 الكوفيون سوى عاصم وطائفة بفتح أوله ثم السكون وكذا قرأ الحسن وجعفر بن محمد والعلاء
 ابن شهاب وقرأ عاصم بموحدة بدل النون وتابعه عيسى الهمداني وأبان بن ثعلب وقرأ أبو عبد
 الرحمن السلمي في رواية وابن السميع بضم الموحدة مقصور يوزن حبل * قوله لنحيي به قرأ
 ابن مسعود لنشربه * قوله ميتا قرأ أبو جعفر بالتشديد * قوله ونسقيه قرأ أبو عمرو وأبو
 حيوة وابن أبي عمير بفتح النون وهي رواية عن أبي عمرو وعاصم والاعمش * قوله وأناسي
 قرأ يحيى بن الحرث بتخفيف آخر وهي رواية عن الكسائي وعن أبي بكر بن عياش وعن قتيبة
 المال وذكريها الفراء جواز الانتقال * قوله واقصد صرناه قرأ نكرمة بتخفيف الراء * قوله
 لمذكروا قرأ الكوفيون سوى عاصم بسكون الذال مخففا * قوله وهذا ملح قرأ أبو حصين
 وأبو الجوزاء وأبو المتوكل وأبو حيوة وعمر بن ذر ونقلها الهذلي عن طلحة بن مصرف ورويت
 عن الكسائي وقتيبة المال بفتح الميم وكسر اللام واستنكرها أبو حاتم السجستاني وقال ابن
 جني يجوز أن يكون أراد ملح خذف الألف تخفيفا قال معان الملح ليست فصيحة * قوله وحجرا
 تقدم * قوله الرحمن فاسأل به قرأ زيد بن علي بجر النون نعتا للحي وابن سعدان بالنصب قال
 علي المدح * قوله فاسأل به قرأ المكيون والكسائي وخالف وأبان بن يزيد واسمعيل بن جعفر
 ورويت عن أبي عمرو وعن نافع فسأل به بغير همز * قوله لما تأمرنا قرأ الكوفيون
 بالتخاتية لكن اختلف عن حفص وقرأ ابن مسعود لما تأمرنا به * قوله سراجا قرأ
 الكوفيون سوى عاصم سراجا بضمين لكن سكن الراء والاعمش ويحيى بن وثاب وأبان بن ثعلب
 والشرازي * قوله وقرأ قرأ الاعمش وأبو حصين والحسن ورويت عن عاصم بضم القاف
 وسكون الميم وعن الاعمش أيضا فتح أوله * قوله ان ذكر قرأ جزءا بالتخفيف وأبي بن كعب
 يتذكر ورويت عن علي وابن مسعود وقرأها أيضا إبراهيم الخفي ويحيى بن وثاب والاعمش
 وطلحة بن مصرف وعيسى الهمداني والباقر وأبو عبد الله بن ادريس ونعيم بن ميسرة * قوله
 وعباد الرحمن قرأ أبي بن كعب بضم العين وتشديد الموحدة والحسن بضمين بغير ألف وأبو المتوكل
 وأبو نعيم وأبو الجوزاء بفتح ثم كسر ثم تخاتية ساكنة * قوله يمشون قرأ علي ومعاذ القحري
 وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو المتوكل وأبو نعيم وابن السميع بالتشديد مبني للفاعل وعاصم

الجحدري وعيسى بن عمر مبنيا للمنعول * قوله سجدا قرأ إبراهيم النخعي سجودا * قوله
 ومقاما قرأ أبو زيد بفتح الميم * قوله ولم يقتروا قرأ ابن عامر والمسيديون وهي رواية أبي
 عبد الرحمن السلمي عن علي وعن الحسن وأبي رجاء ونعيم بن ميسرة والمفضل والازرق والجعفي
 وهي رواية عن أبي بكر بضم أوله من الرباعي وأنكرها أبو حاتم وقرأ الكوفيون الامن تقدم
 منهم وأبو عمرو في رواية بفتح أوله وضم التاء وقرأ عاصم الجحدري وأبو حمية وعيسى بن عمرو وهي
 رواية عن أبي عمرو أيضا بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء والباقيون بفتح أوله وكسر التاء
 * قوله قواما قرأ حسان بن عبد الرحمن صاحب عائشة بكسر القاف وأبو حصين وعيسى بن
 عمر بتشديد الواو مع فتح القاف * قوله ياق أنا ما قرأ ابن مسعود وأبو رجاء يلقى بأشباع القاف
 وقرأ عمر بن ذر بضم أوله وفتح اللام وتشديد التاء بغير أشباع * قوله يضاعف قرأ أبو بكر
 عن عاصم برفع القاف وقرأ ابن كثير وابن عامر وأبو جعفر وشيبة ويعقوب بضعف بالتشديد وقرأ
 طلحة بن سليمان بالنون العذاب بالنصب * قوله ويخلد قرأ ابن عامر والاعمش وأبو بكر عن
 عاصم بالرفع وقرأ أبو حمية بضم أوله وفتح الخاء وتشديد اللام ورويت عن الجعفي عن شعبة
 ورويت عن أبي عمرو ولكن بتخفيف اللام وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ القارئ وأبو المتوكل
 وأبو نعيم وعاصم الجحدري بالمشنة مع الجزم على الخطاب * قوله فيه مهانا قرأ ابن كثير
 بأشباع الهاء من فيه حيث جاء وتابعه من عاصم هنا فقط * قوله وذريتنا قرأ أبو عمرو
 والكوفيون سوى رواية عن عاصم بالافراد والباقيون بالجمع * قوله قرأة عين قرأ أبو الدرداء
 وابن مسعود وأبو هريرة وأبو المتوكل وأبو نعيم وجيمس بن قيس وعمر بن ذر قرأت بصيغة الجمع
 * قوله يجوزون الغرفة قرأ ابن مسعود يجوزون الجنة * قوله ويلقون فيها قرأ الكوفيون
 سوى حفص وابن معديان بفتح أوله وسكون اللام وكذا قرأ النخعي عن المفضل * قوله فقد
 كذبتم قرأ ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير فقد كذب الكافرون وحكى الواقدى عن
 بعضهم تخفيف الذال * قوله فسوف يكون قرأ أبو السمال وأبو المتوكل وعيسى بن عمر
 وأبان بن تغلب بالقوة قانية * قوله لزاما قرأ أبو السمال بفتح اللام أسنده أبو حاتم السجستاني
 عن أبي زيد عنه ونقلها الهذلي عن أبان بن تغلب قال أبو عمرو بن عبد البر بعد أن أورد بعض
 ما أورده هذا ما في سورة الفرقان من الحروف التي بأيدي أهل العلم بالقرآن والله أعلم بما أنكر
 منها عمر على هشام وما قرأ به عمر فقد يمكن أن يكون هناك حروف أخرى لم تصل إلى وليس كل من
 قرأ بشئ نقل ذلك عنه ولكن إن فات من ذلك شيء فهو التزوير ليسير كذا قال والذي ذكرناه يزيد
 على ما ذكره مثله أو أكثر ولا تكاليف عهد ذلك ومع ذلك فنقول بحتم أن تكون بقيت أشياء
 لم نطلع عليها على أن تركت أشياء مما يتعلق بصفة الأداء من الهمز والمد والروم والأشمام ونحو
 ذلك ثم بعد كتابتي هذا واهتمامه وقفت على الكتاب الكبير المسمى بالجامع الأكبر والبحر الآخر
 تأليف شيخ شيوخنا أبي القاسم عيسى بن عبد العزيز اللخمي الذي ذكر أنه جمع فيه سبعة آلاف
 رواية من طريق غير ما يلبق وهو في نحو ثلاثين مجلدة فالتقطت منه ما لم يتقدم ذكره من
 الاختلاف فقارب قدر ما كنت ذكرته أولا وقد أوردته على ترتيب السورة * قوله ليكون
 للعالمين نذيرا قرأ أدهم السدوسي بالمشنة فوق * قوله واتخذوا من دونه آلهة قرأ سعيد بن

يوسف بكسر الهمزة وفتح اللام بعدها ألف * قوله ويمشي قرأ العلامة بن شبابة وموسى بن
 إسحق بضم أوله وفتح الميم وتشديد الشين المفتوحة ونقل عن الجاحظ بضم أوله وسكون الميم
 وبالسین المهملة المكسورة وقالوا هو تخفيف * قوله ان تبعون قرأ ابن أنعم بتخانية أوله
 وكذا محمد بن جعفر بفتح المثناة الاولى وسكون النانية * قوله فلا يستطيعون قرأ زهير بن
 أحمد بضمه من فوق * قوله جنة يا كل منها قرأ سالم بن عامر حنات بصيغة الجمع * قوله مكانا
 ضيقا مقربين قرأ عبد الله بن سلام مقربين بالتخفيف وقرأ سهل مقربون بالتخفيف مع الواو
 * قوله أم جنة الخلد قرأ أبو هشام أم حنات بصيغة الجمع * قوله عبادى هؤلاء قرأها
 الوليد بن مسلم بتخريك الياء * قوله نسوا الذكر قرأ أبو مالك بضم النون وتشديد السين
 * قوله غاي يستطيعون صرفا قرأ ابن مسعود فاستطيعون لكم وأبي بن كعب فاستطيعون لك
 حكى ذلك أحمد بن يحيى بن مالك عن عبد الوهاب عن هرون الاور وروى عن
 ابن الاصمغاني عن أبي بكر بن عياش وعن يوسف بن سعيد عن خلف بن تميم عن زائدة كلاهما عن
 الاعشى بن زيادة لكم أيضا * قوله ومن يظلم منكم قرأ يحيى بن واضح ومن يكذب بدل يظلم
 ووزنها وقرأها أيضا هرون الاور يكذب بالتشديد * قوله عذابا كبيرا قرأ شبيب عن أبي
 حمزة بالمثلثة بدل الموحدة * قوله لولا أنزل قرأ جعفر بن محمد بفتح الهمزة والزاي ونصب
 الملائكة * قوله عتوا كبيرا قرأ عتيا بتخانية بدل الواو وقرأ أبو اسحق الكوفي كثيرا بالمثلثة
 بدل الموحدة * قوله يوم يرون الملائكة قرأ عبد الرحمن بن عبد الله ترون بالمثلثة من فوق
 * قوله ويقولون قرأ هشيم عن يونس وتقولون بالمثلثة من فوق أيضا * قوله وقد منا قرأ سعيد
 ابن اسمعيل بفتح الدال * قوله الى ما علموا من عمل قرأ الوكيعي من عمل صالح بن زياد صالح
 * قوله هباء قرأ محارب بضم الهاء مع المد وقرأ نصر بن يوسف بالضم والقصر والتسوين وقرأ
 ابن دينار كذلك لكن بفتح الهاء * قوله مستقرا قرأ طلحة بن موسى بكسر القاف * قوله
 ويوم تشق قرأ أبو تمام ويوم بالرفع والتسوين وأبو جرة بالرفع بالتسوين وقرأ عصمة عن
 الاعشى يوم يرون السماء تشق بحدف الواو وزيادة يرون * قوله الملك يومئذ قرأ سليمان
 ابن ابراهيم الملك بفتح الميم وكسر اللام * قوله الحق قرأ أبو جعفر بن يزيد بن نصيب الحق * قوله
 بالتثنية اتخذت قرأ عامر بن نصير فخذت * قوله وقالوا لولا انزل عليه القرآن قرأ المعلي عن
 الجحدري بفتح النون والزاي مخففا وقرأ زيد بن علي وعبيد الله بن خلد كذلك لكن مثقلا * قوله
 وقوم نوح قرأها الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه بالرفع * قوله وجعلناهم للناس آية
 قرأ حامد الرامهرمزي آيات بالجمع * قوله ولقد أتوا على القرية قرأ سورة بن ابراهيم القرريات
 بالجمع وقرأ بهرام القرية بالتصغير مثقلا * قوله فلم يكونوا يرونها قرأ أبو جرة عن شعبة بالمثلثة
 من فوق فيهما * قوله وسوف يعلمون حين يرون قرأ عثمان بن المبارك بالمثلثة من فوق فيهما
 * قوله أم تحسب قرأ حمزة بن حمزة بضم السين المهملة * قوله سانا قرأ يوسف
 ابن أحمد بكسر المهملة أوله وقال معناه الراحة * قوله جهادا كبيرا قرأ محمد بن الحنفية بالمثلثة
 * قوله مرج البحرين قرأ ابن عرفة مرج بتشديد الراء * قوله هذا عذب قرأ الحسن بن محمد
 ابن أبي سعدان بكسر الهمزة والفتح * قوله فجعله نسبا قرأ الجاحظ بن يوسف سيبا بفتح السين

موحدتين * قوله أنجد قرأ أبو المتوكل بالتاء المنشأة من فوق * قوله وهو الذي جعل الليل
 والنهار خلفه قرأ الحسن بن محمد بن أبي سعدان عن أبيه خلفه بفتح الخاء وبالياء ضمير يعود على
 الليل * قوله على الأرض هونا قرأ ابن السميع بضم الهاء * قوله قالوا سلاما قرأ حمزة بن عروة
 سلماء بكسر السين وسكون اللام * قوله بين ذلك قرأ جعفر بن الياس بضم النون وقال هو
 اسم كان * قوله لا يدعون قرأ جعفر بن محمد بتشديد الدال * قوله ولا يقتلون قرأ ابن
 جامع بضم أوله وفتح القاف وتشديد التاء المكسورة وقرأها معاذ كذلك لكن بألف قبل المنشأة
 * قوله أناما قرأ عبد الله بن صالح العجلي عن حمزة أنما بكسر أوله وسكون ثانيه بغير ألف قبل
 الميم وروى عن ابن مسعود بصيغة الجمع أناما * قوله يدل الله قرأ عبد الحميد عن أبي بكر
 وابن أبي عمير وأبان وابن مجاهد عن عاصم وأبو عمارة والبرهمي عن الأعشى بسكون الواو وحده
 * قوله لا يشهدون الزور قرأ أبو المظفر بنون بدل الراء * قوله ذكروا آيات ربهم قرأ عيسى بن
 زياد بفتح الدال والكَاف * قوله آيات ربهم قرأ سليمان بن يزيد بآية بالافراد * قوله قرئة
 أعين قرأ معروف بن حكيم قرئة عين بالافراد وكذا أبو صالح من رواية الكشي عنه لكن قال
 قرأت عين * قوله واجعلنا للمتقين قرأ جعفر بن محمد واجعل لنا من المتقين اماما * قوله
 يجزون قرأ أبي في رواية يجازون * قوله الغرفة قرأ أبو حامد الغرفات * قوله تحية قرأ
 ابن غير تحيات بالجمع * قوله وسلاما قرأ الحرث وسلماء في الموضعين * قوله مستقرا ومقاما
 قرأ عيسى بن عمران ومقاما بفتح الميم * قوله فقد كذبتم قرأ عبد ربه بن سعيد بتخفيف الذال
 فهذه ستة وخمسون موضعا ليس فيها من المشهور شيء فليصف الى ما ذكرته أولا فتكون جلستها
 نحو من مائة وثلاثين موضعا والله أعلم واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم فاقروا ما تيسر منه
 على جواز القراءة بكل ما ثبت من القرآن بالشروط المتقدمة وهي شروط لا بد من اعتبارها حتى
 اختل شرط منها لم تكن تلك القراءة معقدة وقد قرئ ذلك أبو شامة في الوجيز تقرير بالبلغا وقال
 لا يقطع بالقراءة بانها منزلة من عند الله الا اذا اتسقت الطرق عن ذلك الامام الذي قام امامامة
 المصر بالقراءة وأجمع أهل عصره ومن بعدهم على امامته في ذلك قال أما اذا اختلفت الطرق عنه
 فلا فلو اشتملت الآية الواحدة على قرأت مختلفة مع وجود الشرط المذكور جازت القراءة بها
 بشرط أن لا يختل المعنى ولا يتغير الاعراب وذكر أبو شامة في الوجيز أن فتوى وردت من العجم
 لدمشق سألو عن قارئ يقرأ عشر من القرآن فيخلط القراءات فأجاب ابن الحاجب وابن الصلاح
 وغير واحد من أئمة ذلك العصر بالجواز بالشروط التي ذكرناها لكن يقرأ مثلاً فتلقى آدم من ربه
 كلمات فلا يقرأ لابن كثير نصب آدم ولا يقرأ عمر وينصب كلمات ولكن يقرأ تغفر لكم النون
 خطا يا تكلم بالرفع قال أبو شامة لا شك في منع مثل هذا وما عداه فجاءز والله أعلم وقد شاع في
 زماننا من طائفة من القراء انكار ذلك حتى صرح بعضهم بتعريبه فظن كثير من الفقهاء ان لهم
 في ذلك معقدة افتما بعبودهم وقالوا أهل كل فن أدري بينهم وهذا ذهل عن قوله فان علم الحلال
 والحرام انما يلحق من الفقهاء والذي منعه ذلك من القراء انما هو محمول على ما ذكرنا من رواية
 خاصة فانه متى خلطها كان كاذبا على ذلك القارئ الخاص الذي شرع في اقراء روايته فمن أقرأ
 روايه لم يحسن أن ينقل عنها الى رواية أخرى كما قاله الشيخ محي الدين وذلك من الاولوية لا على

الحتم أما المنع على الإطلاق فلا والله أعلم ﴿١﴾ (قوله ما — تأليف القرآن) أي جمع
آيات السورة الواحدة أو جمع السور مرتبة في المصحف (قوله ان ابن جرير أخبرهم قال
وأخبرني يوسف) كذا عندهم وما عرفت ماذا عطف عليه ثم رأيت الواو ساقة في رواية النسفي
وكذا ما وقفت عليه من طرق هذا الحديث (قوله اذ جاءه عراقي) أي رجل من أهل العراق
ولم أقف على اسمه (قوله أي الكفن خير قالت ويحك وما يضرك) لعل هذا العراقي كان سمع
حديث سمرة المرفوع بالسوا من ثيابكم البياض وكفنوا فيها موتاكم فانها أطهر وأطيب وهو
عند الترمذي مصححاً أو أخرجه أيضاً عن ابن عباس فلعن العراقي سمعه فاراد أن يستثبت عائشة
في ذلك وكان أهل العراق اشتهروا بالتعنّت في السؤال فلماذا قالت له عائشة وما يضرك تعني أي
كفن ككفنت فيه اجزأ قول ابن عمر للذي سأله عن دم البعوض مشهور حيث قال انظر والى
أهل العراق يسألون عن دم البعوض وقد قتلوا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله
لعل أولف عليه القرآن فانه يقرأ غير مؤلف) قال ابن كثير كأن قصة هذا العراقي كانت قبل أن
يرسل عثمان المصحف الى الأفاق كذا قال وفيه نظر فإن يوسف بن ماهك لم يدرك زمان إرسال
عثمان المصاحف الى الأفاق فقد ذكر المزني أن روايته عن أبي بن كعب مرسله وأبي عاصم بعد
إرسال المصاحف على الصحيح وقد صرح يوسف في هذا الحديث أنه كان عند عائشة حين سألتها
هذا العراقي والذي يظهر لي أن هذا العراقي كان ممن يأخذ بقراءة ابن مسعود وكان ابن مسعود لما
حضر مصحف عثمان الى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على إعدام مصحفه كما سألني
بانه بعد الباب الذي يلي هذا فكان تأليف مصحفه مغايراً لتأليف مصحف عثمان ولا شأن ان
تأليف المصحف العثماني أكثر مناسبة من غيره فهذا أطلق العراقي أنه غير مؤلف وهذا كله على
أن السؤال انما وقع عن ترتيب السور ويدل على ذلك قوله له وما يضرك أية قرأت قبل ويحتمل أن
يكون أراد تفصيل آيات كل سورة لقوله في آخر الحديث فاملت عليه أي السور أي آيات كل سورة
كأن تقول له سورة كذا مثلاً كذا كذا الآية الأولى كذا الثانية الخ وهذا يرجع الى اختلاف عدد
الآيات وفيه اختلاف بين المدني والشامي والبصري وقد اعتمدت أئمة القراء جميع ذلك وبين
الخلافاً فيه والاول أظهر ويحتمل أن يكون السؤال وقع عن الامرين والله أعلم قال ابن بطال
لأنهم أحداً قال بوجوب ترتيب السور في القراءة لادخال الصلاة ولا خارجها بل يجوز أن يقرأ
الكهف قبل البقرة والحج قبل الكهف مثلاً أو ما جاء عن السلف من النهي عن قراءة القرآن
منكوساً فالمراد به أن يقرأ من آخر السورة الى أولها أو كان جماعة يصنعون ذلك في القصيدة من
الشعر مبالغاً في حفظها وتذليل اللسان في سرد هاتين السورتين في القرآن فهو حرام وفيه وقال
القاضي عياض في شرح حديث حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاته في الليل
بسورة النساء قبل آل عمران هو كذلك في مصحف أبي بن كعب وفيه حجة لمن يقول ان ترتيب السور
اجتهاد وليس بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول جمهور العلماء واختاره القاضي
الباقلاني قال وترتيب السور ليس بواجب في التلاوة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التعليم
فلذلك اختلفت المصاحف فلما كتب مصحف عثمان رتبوه على ما هو عليه الآن فلذلك اختلف
ترتيب مصاحف الصحابة ثم ذكر نحو كلام ابن بطال ثم قال ولا خلاف ان ترتيب آيات كل سورة على

(باب تأليف القرآن)
حدثنا ابراهيم بن موسى
أخبرنا هشام بن يوسف أن
ابن جرير أخبرهم قال
وأخبرني يوسف بن ماهك
قال اني عند عائشة أم
المؤمنين رضى الله عنها إذ
جاءه عراقي فقال أي
الكفن خير قالت ويحك
وما يضرك قال يا أم المؤمنين
أرني مصحفك قالت لم قال
لعل أولف القرآن عليه
فانه يقرأ غير مؤلف قالت
وما يضرك أية قرأت قبل

لا يدعون مع الله الها آخر الى رحمتها من الشعراء يتبعهم القصص الذين
آتيناهم الكتاب الى الجاهلين وان الذي فرض عليك القرآن العنكبوت من أولها الى وبعلم
المنافقين لقمان ولأن ما في الارض من شجرة أقلام الم تنزيل أفن كان مؤمنا وقيل من تتجافى
سبا ويرى الذين أوثوا العلم الزمر قل يا عبادى الى يشعرون المؤمن ان الذين يجادلون فى آيات
الله والى تلها الشورى أم يقولون افترى وهو الذى يقبل التوبة الى شديد الجاثية قل للذين
آمنوا يغفروا الاحقاف قل أرأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به وقوله فاصبر قى ولقد خلقنا
السموات الى لغوب النجم الذين يجتنبون الى اتقى الرحمن يسأله من فى السموات والارض
الواقعة وتجعلون رزقكم ن من انا بلوناهم الى يعلمون ومن فاصبر لحكم ربك الى الصالحين
المرسلات واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون فهذا ما نزل بالمدينة من آيات من سور تقدم نزولها بمكة
وقد بين ذلك حديث ابن عباس عن عثمان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثير ما ينزل
علمه الآيات فيقول ضعوها فى السورة التى يذكر فيها كذا واما عكس ذلك وهو نزول شئ من سورة
بمكة تأخر نزول تلك السورة الى المدينة فلم أره الا نادرا فقد اتفقوا على أن الانفال مدينة لكن
قبل ان قوله تعالى واذا يكررك الذين كفروا الآية نزلت بمكة ثم نزلت سورة الانفال بالمدينة وهذا
غريب جدا نعم نزل من السور المدينة التى تقدم ذكرها بمكة ثم نزلت سورة الانفال بعد الهجرة
فى العمرة والفتح والحج ومواضع متعددة فى الغزوات كبولك وغيرها أشياء كثيرة كلها تسمى
المدينة اصطلاحا والله أعلم * الحديث الثانى حديث ابن مسعود تقدم شرحه فى تفسير سبحان
وفى الانبياء والغرض منه هنا أن هذه السور نزلت بمكة وانها مرتبة فى مصحف ابن مسعود كما هى
فى مصحف عثمان ومع تقديمهن فى النزول فهن مؤخرات فى ترتيب المصاحف والمراد بالعنقا وهو
بكسر الموحلة أنهن من قديم منازل * الحديث الثالث حديث البراء تعلمت سورة سجع اسم ربك
الاعلى قبل ان يقدم النبي صلى الله عليه وسلم هو طرف من حديث تقدم شرحه فى أحاديث
الهجرة والغرض منه ان هذه السورة متقدمة النزول وهى فى آخر المصحف مع ذلك * الحديث
الرابع حديث ابن مسعود أيضا (قوله عن شقيق) هو ابن سلمة وهو أبو وائل مشهور بكينته
أكثر من اسمه وفى رواية أبى داود الطيالسى عن شعبة عن الاعشى سمعت أبا وائل أخرجه
الترمذى (قوله قال عبد الله) سياتى فى باب الترتيل بلفظ غدو ناعلى عبد الله وهو ابن مسعود
(قوله لقد تعلمت النظائر) تقدم شرحه مستوفى فى باب الجمع بين سورتين فى الصلاة من أبواب
صفة الصلاة وفيه أسماء السور المذكورة وان فيه دلالة على أن تأليف مصحف ابن مسعود على
غير تأليف العثماني وكان أوله الفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ولم يكن على ترتيب النزول
ويقال ان مصحف على كان على ترتيب النزول أوله اقرأ ثم المدرثر ثم والقلم ثم المزل ثم نبت ثم
التكوير ثم سجع وهكذا الى آخر المكي ثم المدنى والله أعلم وأما ترتيب المصحف على ما هو عليه
الا ن فقال القاضي أبو بكر الباقلا نى يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذى أمر
بترتيبه هكذا ويحتمل أن يكون من اجتهاد الصحابة ثم رجع الاول بحسب ساقى فى الباب الذى بعده
هذا انه كان النبي صلى الله عليه وسلم يعارض به جبريل فى كل سنة فالذى يظهر أنه عارض به
هكذا على هذا الترتيب وبه جزم ابن الانبارى وفيه نظربل الذى يظهر انه كان يعارض به على

عن شقيق قال قال عبد الله
لقد تعلمت النظائر التى
كان النبي صلى الله
عليه وسلم يقرؤها اثنتين
اثنتين فى كل ركعة فقام عبد
الله ودخل معه علقمة
وخرج علقمة فسألناه فقال
عشرون سورة من أول
المفصل على تأليف ابن
مسعود آخرهن من الحواميم

ترتيب النزول نعم ترتيب بعض السور على بعض أو معظمها لا يتنع أن يكون توقيفاً وإن كان
بعضه من اجتهاد بعض الصحابة وقد أخرج أحمد وأصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من
حديث ابن عباس قال قلت لعثمان ما جعلكم على أن عمدتم إلى الانفال وهي من المثاني وإلى
براءة وهي من المئين فقرنتم بهما ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعوهما في
السبع الطوال فقال عثمان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيراً ما ينزل عليه السورة ذات
العدد فإذا نزل عليه الشئ يعني منها دعا بعض من كان يكتب فيقول ضعوا هؤلاء الآيات في
السورة التي يذكر فيها كذا وكانت الانفال من أوائل ما نزل بالمدينة وبراءة من آخر القرآن
وكان قصتها شبيهة بما فطنت أنها منها فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لساكنها منها
أه فهذا يدل على أن ترتيب الآيات في كل سورة كان توقيفاً ولم يفتضح النبي صلى الله
عليه وسلم بأمر براءة أضافها عثمان إلى الانفال اجتهاداً منه رضي الله تعالى عنه ونقل صاحب
الانقاع أن البسلة لبراءة ثابتة في مصحف ابن مسعود قال ولا يؤخذ بهذا وإن كان من علامة
ابتداء السورة نزول بسم الله الرحمن الرحيم أول ما ينزل شئ منها كما أخرجه أبو داود وصححه
ابن حبان والحاكم من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم لا يعلم ختم السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية فإذا نزلت
بسم الله الرحمن الرحيم علوا أن السورة قد انقضت ومما يدل على أن ترتيب المصحف كان توقيفاً
ما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما عن أوس بن أبي أوس حديثه الثقي قال كنت في الوفد الذين
أسلموا من ثقيف فذكر الحديث وفيه فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم طراً على حزبي من
القرآن فأردت أن لا أخرج حتى أقضيه قال فسلنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا
كيف تحزبون القرآن قالوا نحز به ثلاث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور وأحدى عشرة
وثلاث عشرة وحزب المفصل من ق حتى تحتم (قلت) فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في
المصحف الآن كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن الذي كان مرتباً حينئذ حزب
المفصل خاصة بخلاف ما عاده فيحتمل أن يكون كان فيه تقديم وتأخير كما ثبت من حديث
حديثه أنه صلى الله عليه وسلم قرأ النساء بعد البقرة قبل آل عمران ويستفاد من هذا الحديث
حديث أوس أن الراعي في المفصل أنه من أول سورة إلى آخر القرآن لكنه مبني على أن الفاتحة
لم تعد في الثلث الأول فإنه يلزم من عدها أن يكون أول المفصل من الحجرات وبه حزم جماعة من
الأئمة وقد نقلنا الاختلاف في تحديده في باب الجهر بالقراءة في المغرب من أبواب صفة الصلاة
والله أعلم ﴿قوله﴾ كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم
بكسر الراء من العرض وهو شفع العين وسكون الراء أي يقرأ والمراد يستعرضه ما قرأه أياد ﴿قوله﴾
وقال مسروق عن عائشة عن فاطمة قالت أسرالى النبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل كان
يعارضني بالقرآن هذا طرف من حديث وصله بتمامه في علامات النبوة وتقدم شرحه في باب
الوفاء النبوية من آخر المغازي وتقدم بيان فائدة المعارضة في الباب الذي قبله والمعارضة مفاعلة
من الجانبين كأن كلامهم ما كان تارة يقرأوا لا تسمع ﴿قوله﴾ وأنه عارضني في رواية
السرخسي وإني عارضني ﴿قوله﴾ إبراهيم بن سعد عن الزهري تقدم في الصيام من وجه آخر عن

* (باب كان جبريل يعرض
القرآن على النبي صلى الله
عليه وسلم) * وقال مسروق
عن عائشة رضي الله عنها
عن فاطمة عليها السلام
أسرالى النبي صلى الله عليه
وسلم أن جبريل كان يعارضني
بالقرآن كل سنة وأنه
عارضني العام مرتين ولا أراه
الاحضر أجلي * حدثنا
يحيى بن قزعة حدثنا
إبراهيم بن سعد عن الزهري
عن عبيد الله بن عبد الله
عن ابن عباس رضي الله
عنهما

ابراهيم بن سعد قال أنبأنا الزهري و ابراهيم بن سعد سمع من الزهري ومن صالح بن كيسان عن الزهري وروايته على الصفتين تكررت في هذا الكتاب كثيرا وقد تقدمت فوائد حديث ابن عباس هذا في بدء الوحي فنذكر هنا تكاملها بتقديم (قوله) كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس) فيه احتراز بليغ لتلايقيل من قوله وأجود ما يكون في رمضان أن الاجودية خاصة منه برب رمضان فأنبت له الاجودية المطلقة أولا ثم عطف عليها زيادة ذلك في رمضان (قوله) وأجود ما يكون في رمضان) تقدم في بدء الوحي من وجه آخر عن الزهري بلفظ وكان أجود ما يكون في رمضان وتقدم أن المشهور في ضبط أجودانه بالرفع وأن النصب موجه وهذه الرواية مما تأو به الرفع (قوله) لأن جبريل كان يلقاه) فيه بيان سبب الاجودية المذكورة وهي أبين من الرواية التي في بدء الوحي بلفظ وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل (قوله) في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ) أي رمضان وهذا ظاهر في أنه كان يلقاه كذلك في كل رمضان منذ أنزل عليه القرآن ولا يختص ذلك برمضانات الهجرة وإن كان صيام شهر رمضان انما فرض بعد الهجرة لانه كان يسمى رمضان قبل أن يفرض صيامه (قوله) يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن) هذا عكس ما وقع في الترجمة لأن فيها أن جبريل كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل وتقدم في بدء الوحي بلفظ وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن فيحمل على أن كلامه سما كان يعرض على الآخر ويؤيده ما وقع في رواية أبي هريرة آخر أحاديث الباب كما سأوضحه وفي الحديث اطلاق القرآن على بعضه وعلى معظمه لأن أول رمضان من بعد البعثة لم يكن نزل من القرآن إلا بعضه ثم كذلك كل رمضان بعده إلى رمضان الأخير فكان قد نزل كله الا ما تأخر نزوله بعد رمضان المذكور وكان في سنة عشر إلى أن مات النبي صلى الله عليه وسلم في ربيع الأول سنة احدى عشرة ومائة نزل في تلك المدة قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم فانها نزلت يوم عرفة والنبي صلى الله عليه وسلم بها بالاتفاق وقد تقدم في هذا الكتاب وكان الذي نزل في تلك الايام لما كان قليلا بالنسبة لما تقدم اغتفرا من معارضته فبدستفاد من ذلك أن القرآن يطلق على البعض مجازا ومن ثم لا يبحث من حلف ليقرأ القرآن فقرأ بعضه الا ان قصد الجميع واختلف في العريضة الأخيرة هل كانت بجميع الاحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها وعلى الثاني فهل هو الحرف الذي جمع عليه عثمان جميع الناس أو غيره وقد روى أحمد وابن أبي داود والطبري من طريق عبيدة ابن عمر السلماني أن الذي جمع عليه عثمان الناس يوافق العريضة الأخيرة ومن طريق محمد بن سيرين قال كان جبريل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن الحديث نحو حديث ابن عباس وزاد في آخره فيرون ان قراءتنا أحدث القراءات عهدا بالعريضة الأخيرة وعندنا كما نفخوه من حديث سمرة واسناده حسن وقد صححه هو ولفظه عرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضات ويقولون ان قراءتنا هذه هي العريضة الأخيرة ومن طريق مجاهد عن ابن عباس قال أي القراءتين ترون كان آخر القراءة قالوا قراءة زيد بن ثابت فقال لا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل فلما كان في السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين وكانت قراءة ابن مسعود آخرهما وهذا يغاير حديث سمرة ومن وافقه وعند

قال كان النبي صلى الله عليه وسلم أجود الناس بالخير وأجود ما يكون في شهر رمضان لأن جبريل كان يلقاه في كل ليلة في شهر رمضان حتى ينسلخ يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن

مسند في مسنده من طريق ابراهيم النخعي أن ابن عباس سمع رجلا يقول الحرف الاول فقال ما الحرف الاول قال ان عمر بعث ابن مسعود الى الكوفة معلما فأخذوا بقرائه فغير عثمان القراءة فهم يدعون قراءة ابن مسعود الحرف الاول فقال ابن عباس انه لا تحرف عرض به النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل وأخرج النسائي من طريق أبي طيبان قال قال لي ابن عباس أي القراءتين تقرأ قلت القراءة الاولى قراءة ابن أم عبد يعني عبد الله بن مسعود قال بل هي الاخيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل الحديث وفي آخره فخصر ذلك ابن مسعود فعلم ما نسخ من ذلك وما بدل واسناده صحيح ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون العرضتان الاخيرتان وقعة باب الحرفين المذكورين فيصح اطلاق الاخرية على كل منهما (قوله أجود بالخير من الریح المرسلة) فيه جواز المبالغة في التشبيه وجواز تشبيه المعنوي بالمحسوس ليقرّب لفهم سامعه وذلك أنه أثبت له ألا وصف الاجودية ثم أراد أن يصفه بأزيد من ذلك فشبّه جوده بالريح المرسلة بل جعله أبغ في ذلك منها لان الریح قد تكون وفيه الاجتراس لان الریح من العقيم الضارة ومنها البشارة بالخير فوصفها بالمرسلة ليعين الثانية وأشار الى قوله تعالى وهو الذي يرسل الرياح مبشرات ٢ الله الذي أرسل الرياح ونحو ذلك فالريح المرسلة تستمر مدة ارسالها وكذا كان عمله صلى الله عليه وسلم في رمضان دية لا يقطع وفيه استعمال أفعل التفضيل في الاسناد الحقيقي والمجازي لان الجود من النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة ومن الریح مجاز فكأنه استعار الریح جودا باعتبار مجيئها بالخير فأنزلهما منزلة من جاد وفي تفهيم معمول أجود على المفضل عليه نكتة لطيفة وهي انه لو أخر ملظن تعلقه بالمرسلة وهذا وان كان لا يتغير به المعنى المراد بالوصف من الاجودية الا أنه تفوت فيه المبالغة لان المراد وصفه بزيادة الاجودية على الریح المرسلة مطلقا وفي الحديث من الفوائد غير ما سبق تعظيم شهر رمضان لاختصاصه بابتداء نزول القرآن فيه ثم معارضته بمنزل منه فيه ويلزم من ذلك كثرة نزول جبريل فيه وفي كثرة نزوله من توارد الخيرات والبركات ما لا يحصى ويستفاد منه أن فضل الزمان انما يحصل بزيادة العبادة وفيه أن مداومة التسلاوة توجب زيادة الخير وفيه استحباب تمكثير العبادة في آخر العمر ومذاكرة الفاضل بالخير والعلم وان كان هو لا يتحقق عليه ذلك لزيادة التدكّر والاعتاظ وفيه أن ليل رمضان أفضل من نهاره وأن المقصود من التسلاوة الحضور والفهم لان الليل مظنة ذلك لما في النهار من الشواغل والعوارض الدنيوية والدنيوية ويحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم منازل من القرآن في كل سنة على ليالي رمضان أجزاء فقرأ كل ليلة جزءا في جزع من الليلة والسبب في ذلك ما كان يشغل به في كل ليلة من سوى ذلك من تهجد بالصلاة ومن راحة بدن ومن تعاهد أهل ولعله كان يعد لذلك الجزء من ارباب حسب تعدد الحروف المأذون في قراءتها ولستوعب بركة القرآن جميع الشهر ولولا التصريح بأنه كان يعرضه مرة واحدة وفي السنة الاخيرة عرضه مرة تين لحاز أنه كان يعرض جميع منازل عليه كل ليلة ثم يعيده في بقية الليالي وقد أخرج أبو عبيد من طريق داود بن أبي هند قال قلت للشعبي قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن اما كان ينزل عليه في سائر السنة قال بلى ولكن جبريل كان يعارض مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان ما أنزل الله فيحكم الله ما يشاء او ثبت ما يشاء

قوله مبشرات هكذا بنسخ الشرح وهو مخالف للتلاوة والتلاوة بشراً أو ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات ٥

فاذا القيه جبريل كان أجود بالخير من الریح المرسلة

ففي هذا إشارة الى الحكمة في التقييد الذي أشرت اليه لتفصيل ما ذكره من المحكم والمنسوخ
ويؤيده أيضا الرواية الماضية في ما خلق بلفظ فيدارسه القرآن فان ظاهره ان كلاهما كان
يقرأ على الآخر وهي موافقة لقوله يعارضه فيستدعي ذلك زمانا زائدا على ما لو قرأ الواحد
ولا يعارض ذلك قوله تعالى سنبقرئك فلا تنسى اذا قلنا ان لاثانية كما هو المشهور وقول الاكثر
لان المعنى انه اذا قرأه فلا ينسى ما قرأه ومن جملة الاقراء مدرسة جبريل والمراد ان المتني بقوله
فلا تنسى النسيان الذي لا ذكر بعده لا النسيان الذي يعقبه الذكرك في الحال حتى لو قدر أنه نسي
شيئا فإنه يذكره اياه في الحال وسيأتي مزيد بيان لذلك في باب نسيان القرآن ان شاء الله تعالى وقد
تقدمت بقية فوائد حديث ابن عباس في بدء الوحي (قوله حديثنا خالد بن زيد) هو الكاهلي وأبو
بكر هو ابن عباس بالتحانية والمجعة وأبو حصين بفتح أوله عثمان بن عاصم وذكره كوان هو أبو صالح
السمان (قوله كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم) كذا لهم بضم أوله على البناء
للمجهول وفي بعضها بفتح أوله بحذف الفاعل فالمحذوف هو جبريل صرح به اسرائيل في روايته
عن أبي حصين أخرجه الاسماعيلي ونظمه كان جبريل يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم
القرآن في كل رمضان والى هذه الرواية أشار المصنف في الترجمة (قوله القرآن كل عام مرة) سقط
لفظ القرآن لغير الكشميهني زاد اسرائيل عند الاسماعيلي فيصبح وهو أجود بالخبر من الربيع
المرسلة وهذه الزيادة غريبة في حديث أبي هريرة وانما هي محفوظة من حديث ابن عباس
(قوله) يعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه) في رواية اسرائيل عرضتين وقد تقدم ذكر
الحكمة في تكرار العرض في السنة الأخيرة ويحتمل أيضا أن يكون السرف في ذلك أن رمضان من
السنة الأولى لم يتبع فيه مدارس لوقوع ابتداء النزول في رمضان ثم قتر الوحي ثم تتابع فوقعت
المدارس في السنة الأخيرة مرتين ليستوي عدد السنين والعرض (قوله) وكان يعتكف في كل
عام عشرة افاعتكف عشرين في العام الذي قبض فيه) ظاهره أنه اعتكف عشرين يوما من
رمضان وهو مناسب بالفعل لجبريل حيث ضاعف عرض القرآن في تلك السنة ويحتمل أن يكون
السبب ما تقدم في الاعتكاف أنه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف عشر افسافرا عاما فلم
يعتكف فاعتكف من قابل عشرين يوما وهذا انما يأتي في سرف وقوع في شهر رمضان وكان
رمضان من سنة تسع دخل وهو صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك وهذا بخلاف القصة المتقدمة
في كتاب الصيام انه شرع في الاعتكاف في أول العشر الاخير فلما رأى ما صنع أنواجه من
ضرب الاخبيسة تركه ثم اعتكف عشر افي شوال ويحتمل اتحاد القصة ويحتمل أيضا أن تكون
القصة التي في حديث الباب هي التي أوردناها مسلم وأصلها عند البخاري من حديث أبي سعيد
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور العشر التي في وسط الشهر فاذا استقبل احدي
وعشرين رجعا فأقام في شهر جاور فيه تلك الليلة التي كان يرجع فيها ثم قال اني كنت أجاور
هذه العشر الوسط ثم بدالى أن أجاور العشر الاواخر فجاور العشر الاخير (قوله) القرامن
فيكون المراد بالعشر من العشر الاوسط والعشر الاخير (قوله) القرامن
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الذين اشتهروا بحفظ القرآن والتصدي لتعليمه
وهذا اللفظ كان في عرف السلف أيضا لمن تفقه في القرآن وذكره سبعة أحاديث * الاول

* حديثنا خالد بن زيد حديثنا
أبو بكر عن أبي حصين
عن ذكوان عن أبي
هريرة قال كان يعرض
على النبي صلى الله عليه
وسلم القرآن كل عام مرة
فيعرض عليه مرتين في
العام الذي قبض فيه وكان
يعتكف في كل عام عشرة
فاعتكف عشرين في العام
الذي قبض فيه * (باب القراء
من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم) * حديثنا حفص
ابن عمر حديثنا شعبة عن
عمرو عن ابراهيم

عن عمرو هو ابن مرة وقد نسب به المصنف في المناقب من هذا الوجه وذهل الكرماني فقال هو عمرو بن عبد الله أو اسحق السبيعي وليس كما قال **(قوله عن مسروق)** جاء عن ابراهيم وهو الخنعي فيه شيخ آخر أخرجه الحاكم من طريق أبي سعيد المؤدب عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله وهو مقلوب فان المحفوظ في هذا عن الاعمش عن أبي وائل عن مسروق كما تقدم في المناقب ويحتمل أن يكون ابراهيم جله عن شيخين والاعمش جله عن شيخين **(قوله خذوا القرآن من أربعة)** أي تعلموه منهم والاربعة المذكورون اثنان من المهاجرين وهم المبدأ بهما واثنان من الانصار وسالم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة ومعاذ هو ابن جبل وقد تقدم هذا الحديث في مناقب سالم مولى أبي حذيفة من هذا الوجه وفي أوله ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو فقال ذلك رجل لأزال أحبه بعدما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خذوا القرآن من أربعة فبدأ به فذكر حديث الباب ويستفاد منه محبة من يكون ماهرا في القرآن وأن البداية بالرجل في الذكرك على غيره في أمر اشترك فيه مع غيره يدل على تقدمه فيه وتقدم بقية شرحه هناك وقال الكرماني يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد الاعلام بما يكون بعده أي أن هؤلاء الاربعة يبقون حتى ينفردوا بذلك وتعتب بأنهم لم ينفردوا بل الذين مهروا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي أضعاف المذكرين وقد قتل سالم مولى أبي حذيفة بعد النبي صلى الله عليه وسلم في وقعة اليمامة ومات معاذ في خلافة عرومات أبي وابن مسعود في خلافة عثمان وقد تأخر زيد بن ثابت وانتمت اليه الرئاسة في القراءة وعاش بعدهم زمانا طويلا فالظاهر أنه أمر بالاختصاص في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول ولا يلزم من ذلك أن لا يكون أحده في ذلك الوقت شاركهم في حفظ القرآن بل كان الذين يحفظون مثل الذين حفظوا وورثهم جماعة من الصحابة وقد تقدم في غزوة بدر معونة أن الذين قبلوا بها من الصحابة كان يقال لهم القراء كانوا سبعين رجلا * الحديث الثاني **(قوله)** حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي **(قوله)** كذا لاكثر وحكى الجبائي أنه وقع في رواية الاصيلي عن الجرجاني حدثنا حفص بن عمر حدثنا أبي وهو خطأ مقلوب وليس لحفص بن عمر أب يروي عنه في الصحيح وانما هو عمر بن حفص ابن غياث بالغين المعجمة والتحتانية والمثلثة وكان أبوه قاضي الكوفة وقد أخرج أبو نعيم الحديث المذكور في المستخرج من طريق سهل بن جعفر عن عمر بن حفص بن غياث ونسبه ثم قال أخرجه البخاري عن عمر بن حفص **(قوله)** حدثنا شقيق بن سلمة في رواية مسلم والنسائي جميعا عن اسحق عن عبدة عن الاعمش عن أبي وائل وهو شقيق المذكور وجاء عن الاعمش في شيخ آخر أخرجه النسائي عن الحسن بن اسمعيل عن عبدة بن سليمان عنه عن أبي اسحق عن هبيرة بن يريم ٢ عن ابن مسعود فان كان محفوظا حق أن يكون للاعمش فيه طريقان والافاسحق وهو ابن راهويه أتقن من الحسن بن اسمعيل مع أن المحفوظ عن أبي اسحق فيه ما أخرجه أحمد وابن أبي داود من طريق الثوري واسرائيل وغيرهما عن أبي اسحق عن خير بالخاء المعجمة مصغر عن ابن مسعود فحصل الشذوذ في رواية الحسن بن اسمعيل في موضعين **(قوله)** خطبنا عبد الله بن مسعود فقال والله لقد أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة زادعاصم عن بدر عن عبد الله وأخذت بقية القرآن عن أصحابه وعند اسحق بن راهويه في روايته المذكورة

عن مسروق ذكر
عبد الله بن عمرو عبد الله
ابن مسعود فقال لأزال
أحبه سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول خذوا
القرآن من أربعة من عبد
الله بن مسعود وسالم ومعاذ
وأبي بن كعب * حدثنا عمر
ابن حفص حدثنا أبي حدثنا
الاعمش حدثنا شقيق بن
سلمة قال خطبنا عبد الله بن
مسعود فقال والله لقد
أخذت من في رسول الله
صلى الله عليه وسلم بضعا
وسبعين سورة

٢ قوله يريم بحتانية أوله
وزن عظيم اه تقريب
اه من هامش الاصل

في أوله ومن يغلل يات بما غل يوم القيامة ثم قال على قراءة من تأمر ونهى أن أقرأ وقد قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفي رواية النسائي وأبي عوانة وابن أبي داود من طريق ابن شهاب عن الأعشى عن أبي وائل قال خطبنا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال ومن يغلل يات بما غل يوم القيامة غلوا مصاحبتكم وكيف تأمر ونهى أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله وفي رواية خير بن مالك المذكورة بيان السبب في قول ابن مسعود هذا وإنظر لما أمر بالمصاحف أن تغير سائر ذلك عبد الله بن مسعود فقال من استطاع وقال في آخره أفأترك ما أخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية له فقال اني غال مصحف في استطاع أن يغلل مصحفه فليفعل وعند الحالك من طريق أبي ميسرة قال رحت فاذا أنا بالشعري وحذيفة وابن مسعود فقال ابن مسعود والله لأدفعه يعني مصحفه أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره **(قوله)** والله لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أني من أعلمهم بكتاب الله وما أنا بخيرهم قال شقيق خلست في الحلق أسمع ما يقولون فما سمعت راداً يقول غير ذلك * حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعشى عن إبراهيم عن علقمة قال كُتب بمص فقرأ ابن مسعود سورة يوسف

والله لقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أني من أعلمهم بكتاب الله وما أنا بخيرهم قال شقيق خلست في الحلق أسمع ما يقولون فما سمعت راداً يقول غير ذلك * حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان عن الأعشى عن إبراهيم عن علقمة قال كُتب بمص فقرأ ابن مسعود سورة يوسف

الاسماعيلي عن أبي خليفة عن محمد بن كثير شيخ البخاري فيه وأخرجه أبو نعيم من طريق يوسف
القاضي عن محمد بن كثير فقال فيه عن علقمة قال كان عبد الله بجمص وقد أخرجه مسلم
من طريق ٢ جرير عن الاعمش ولفظه عن عبد الله بن مسعود قال كنت بجمص فقرأت فذكر
الحديث وهذا يقتضي أن علقمة لم يحضر القصة وانما نقلها عن ابن مسعود وكذا أخرجه أبو
عوانة من طريق عن الاعمش ولفظه كنت جالساً بجمص وعند أحمد عن أبي معاوية عن الاعمش
قال عن عبد الله أنه قرأ سورة يوسف ورواية أبي معاوية عند مسلم لكن أحال بها (قوله) فقال
رجل ما هكذا أنزلت لم أقف على اسمه وقد قيل انه نبيك بن سنان الذي تقدمت له مع ابن مسعود
في القرآن قصة غيره هذه لكن لم أر ذلك صريحاً وفي رواية مسلم فقال لي بعض القوم أقرأ علينا
فقرأت عليهم سورة يوسف فقال رجل من القوم ما هكذا أنزلت فان كان السائل هو القائل والا
ففيه مهم آخر (قوله) فقال قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية مسلم فقلت ويحك
والله لقد أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) ووجدته ريح الخمر في رواية مسلم فقلت
في رواية مسلم فيبيناً أنا أكله اذ وجدت منه ريح الخمر (قوله) فضر به الحد في رواية مسلم
فقلت لا تبرح حتى أجلدك قال لجلده الحد قال النورى هذا محمول على أن ابن مسعود كانت له
ولاية إقامة الحد وديانة عن الامام اما عموماً واما خصوصاً وعلى أن الرجل اعترف بشربها
بلا عذر والا فلا يجب الحد بمجرد ريحها وعلى أن التكذيب كان بانكار بعضه جاهلاً اذ لو
كذب به حقيقة لكان قد أجمعوا على أن من جحد حراً فاجمعوا عليه من القرآن كفر اه
والاحتمال الاول جيد ويحتمل أيضاً أن يكون قوله فضر به الحد أي رفعه الى الامير فضر به
فأسند الضرب الى نفسه مجازاً لكونه كان سيدياً فيه وقال القرطبي انما أقام عليه الحد لانه جعل
له ذلك من له الولاية ولانه رأى انه قام عن الامام واجباً ولانه كان ذلك في زمان ولائته المكوفة
فانه وليه في زمن عمر وصدر من خلافة عثمان انتهى والاحتمال الثاني موجه وفي الاخير غفلة
عمى في أول الخبر ان ذلك كان بجمص ولم يلها ابن مسعود وانما دخلها غازياً وكان ذلك في خلافة
عمر وأما الجواب الثاني عن الرائحة فيرد النقل عن ابن مسعود انه كان يرى وجوب الحد
بجرد وجود الرائحة وقد وقع مثل ذلك لعثمان في قصة الوليد بن عقبة ووقع عند الاسماعيلي اثر
هذا الحديث النقل عن علي أنه أفكر على ابن مسعود جلده الرجل بالرائحة وحدها اذ لم يشر ولم
يشهد عليه وقال القرطبي في الحديث حجة على من يمنع وجوب الحد بالرائحة كالحنفية وقد قال
به مالك وأصحابه وجماعة من أهل الحجاز (قلت) والمسئلة خلافية شهيرة وللمانع أن يقول اذا احتل
ان يكون أقر سقط الاستدلال بذلك ولما حكى الموفق في المغني الخلاف في وجوب الحد بمجرد
الرائحة اختار أن لا يحد بالرائحة وحدها بل لابد معهما من قرينة كأن يوجد سكران أو تقيأها
ونحوه أن يوجد جماعة شهر وبالفسق ويوجد معهم خمر ويوجد من أحدهم رائحة الخمر
وحكي ابن المنذر عن بعض السلف ان الذي يجب عليه الحد بمجرد الرائحة من يكون مشهوراً
بأدمان شرب الخمر وقيل بنحو هذا التفصيل فيمن شك وهو في الصلاة هل خرج منه ريح أو لا فان
قارن ذلك وجود رائحة دل ذلك على وجود الحد فيه وضاً وان كان في الصلاة فلينصرف
ويحمل ما ورد من ترك الوضوء مع الشك على ما اذا تجرد الظن عن القرينة وسيكون لنا عودة الى

٢ قوله جرير في نسخة
جرير وليحمر اه

فقال رجل ما هكذا أنزلت
فقال قرأت على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
أحسنتم ووجدته ريح
الخمر فقال أتجمع أن
تكذب بكتاب الله وتشرب
الخمر فضر به الحد * حدثنا
عمر بن حفص حدثنا أبي
حدثنا الاعمش

هذه المسئلة في كتاب الحدود ان شاء الله تعالى وأما الجواب عن الثالث فبدأ يسأل عن احتمال أن يكون ابن مسعود كان لا يرى بمواخذة السكران بما يصدر منه من الكلام في حال سكره وقال القرطبي يحتمل أن يكون الرجل كذب ابن مسعود ولم يكذب بالقرآن وهو الذي يظهر من قوله ما هكذا أنزلت فان ظاهره انه أثبت انزالها ونفي الكيفية التي أوردها ابن مسعود وقال الرجل ذلك اما جهلا منه أو قلة حفظ أو عدم ثبت بعينه عليه السكر وسيأتي مزيد بحث في ذلك في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى * الحديث الرابع (قوله حديثنا مسلم) هو أبو الضحى الكوفي وقع كذلك في رواية أبي جزة عن الاعمش عند الاسماعيلي وفي طبقة مسلم هذان جلان من أهل الكوفة يقال لكل منهما مسلم أحدهما يقال له الاعور والآخر يقال له البطين فالأول هو مسلم بن كيسان والثاني مسلم بن عران ولم أر لأحدهما رواية عن مسروق فاذا أطلق مسلم عن مسروق عرف انه هو أبو الضحى ولو اشتركو في أن الاعمش روى عن الثلاثة (قوله قال عبد الله) في رواية قطبية عن الاعمش عند مسلم عن عبد الله بن مسعود (قوله والله) في رواية جرير عن الاعمش عند أبي داود قال عبد الله لم يصنع بالمصاحف ما صنع والله الى آخره (قوله فيمن أنزلت) في رواية الكشميهني فيما أنزلت ومثله في رواية قطبية وجرير (قوله ولو أعلم أحدًا علمني بكتاب الله تبلغه الا بل) في رواية الكشميهني تبلغني وهي رواية جرير (قوله لم كتب اليه) تقدم في الحديث الثاني بلغظ لرحلت اليه ولا يبي عبيد من طريق ابن سيرين ثبت أن ابن مسعود قال لو أعلم أحدًا تبلغنيه الا بل أحدث عهدا بالعرضة الأخيرة مني لأتيته أو قال لتسكفت ان آتيه وكأنه احترز بقوله تبلغنيه الا بل عن لا يصل اليه على الواحد امال كونه كان لا يركب البحر فقيم بدالبرأ ولانه كان جازما بأنه لا أحد يتفوقه في ذلك من البشر فاحتز عن سكان السماء وفي الحديث جواز ذكر الانسان نفسه بما فيه من الفضيلة بقدر الحاجة ويحمل ما ورد من ذم ذلك على من وقع ذلك منه نفرا أو عابا * الحديث الخامس حديث أنس ذكره من وجهين (قوله سألت أنس بن مالك من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة كلهم من الانصار) في رواية الطبري من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة في أول الحديث افتخر الحبان الاوس والخزرج فقال الاوس من أربعة من اهتزله العرش سعيد بن معاذ ومن عدلت شهادته شهادة رجلين خزيمة بن ثابت ومن غسلته الملائكة حنظلة بن أبي عامر ومن حشمته الدبر عاصم بن ثابت فقال الخزرج من أربعة جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم فذكرهم (قوله وأبو زيد) تقدم في مناقب زيد بن ثابت من طريق شعبة عن قتادة قلت لأنس من أبو زيد قال احد عومقي وتقدم بيان الاختلاف في اسم أبي زيد هناك وجوزت هناك أن لا يكون لقول أنس أربعة منهم فهم لكن رواية سعيد التي ذكرتها الآن من عند الطبري صريحة في الحصر وسعيد ثبت في قتادة ويحتمل مع ذلك ان مراد أنس لم يجمعه غيرهم أي من الاوس بقرينة المفارقة المذكورة ولم يردني ذلك عن المهاجرين ثم في رواية سعيد أن ذلك من قول الخزرج ولم يفصح باسم قائل ذلك لكن لما أورده أنس ولم يتعقبه كان كاشفاً لقائل به ولا سيما وهو من الخزرج وقد أجاب القاضي أبو بكر الباقلاني وغيره عن حديث أنس هذا باجوبة * أحدها أنه لا مفهوم له فلا يلزم أن لا يكون غيرهم جمعه * ثانيها المراد لم يجمعه على جميع الوجوه والقراءات التي نزل بها الأول * ثالثها لم يجمع ما نسخ

حديثنا مسلم عن مسروق قال قال عبد الله رضي الله عنه والله الذي لا اله غيره ما أنزلت سورة من كتاب الله الا أنا أعلم أين أنزلت ولا أنزلت آية من كتاب الله الا أنا أعلم فيمن أنزلت ولو أعلم أحدًا أعلم مني بكتاب الله تبلغه الا بل لم كتب اليه * حديثنا حفص بن عمر حديثنا همام حديثنا قتادة قال سألت أنس بن مالك رضي الله عنه من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة كلهم من الانصار أبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد ابن ثابت وأبو زيد

منه بعد تلاوته وما لم ينسخ الأولئك وهو قريب من الثاني * رابعها أن المراد بجمعه تلقبته من
 في رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بواسطة بخلاف غيرهم فيجتهل أن يكون تلقى بعضه بالواسطة
 * خامسها أنهم تصدوا لآلقائه وتعلمه فاشتهروا به وكنى حال غيرهم عن عرف حالهم فخصر ذلك
 فيهم بحسب علمه وليس الأمر في نفس الأمر كذلك أو يكون السبب في خفاءهم أنهم خافوا عائلة
 الرياء والعجب وأمن ذلك من أن يظهره * سادسها المراد بالجمع الكتابة فلا ينبغي أن يكون غيرهم جمعه
 حفظا عن ظهر قلب وأما هؤلاء فجمعه كتابة وحفظا عنه عن ظهر قلب * سابعها المراد أن أحدا
 لم ينصح بأنه جمعه بمعنى أكل حفظه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الأولئك بخلاف
 غيرهم فلم ينصح بذلك لأن أحدا منهم لم يكمله الا عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين
 نزلت آخرة منه ففعل هذه الآية الأخيرة وما أشبهها ما حضرها الأولئك الأربعة من جمع
 جميع القرآن قبلها وان كان قد حضرها من لم يجمع غيرهما للجمع بين * ثامنهما ان المراد بجمعه
 السمع والطاعة له والعمل بوجبه وقد أخرج أحمد في الزهد من طريق أبي الزاهد بن رزق أن
 أبا الدرداء فقال ان ابني جمع القرآن فقال اللهم غفر انما جمع القرآن من سمع له وأطاع وفي غاب
 هذه الاحتمالات تكلف ولا سيما الاخير وقد أمأت قبل هذا الى احتمال آخر وهو أن المراد اثبات
 ذلك للخروج دون الأوس فقط فلا ينبغي ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين ومن جاء بعدهم
 ويحتمل أن يقال انما اقتصر عليهم أنس لتعلق غرضه بهم ولا يتحقق بعده والذي يظهر من كثير من
 الاحاديث ان أبا بكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد تقدم في المبعث
 انه نى مسجدا بقتاداره فكان يقرأ فيه القرآن وهو محمول على ما كان نزل منه اذ ذاك وهذا
 مما لا يرتاب فيه مع شدة حرص أبي بكر على تلقى القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم وفراغ باله له
 وهما بمكة وكثرة ملازمة كل منهما مما لا يخرج حتى قالت عائشة كما تقدم في الهجرة انه صلى الله
 عليه وسلم كان يأتيهم بكرة وعشية وقد صحح مسلم حديث يوم القوم اقرؤهم لكتاب الله
 وتقدمت الإشارة اليه وتقدم انه صلى الله عليه وسلم أمر أبا بكر أن يؤم في مكانه لما مر من قبل
 على أنه كان أقرأهم وتقدم عن علي أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي صلى الله
 عليه وسلم وأخرج النسائي بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر قال جعت القرآن فقرأت به كل ليلة
 فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأه في شهر الحديث وأصله في الصحيح وتقدم في الحديث الذي
 مضى ذكر ابن مسعود وسالم مولى أبي حذيفة وكل هؤلاء من المهاجرين وقد ذكر أبو عبيد القراء
 من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فعدم المهاجرين الاربعة وطلحة وسعد وابن
 مسعود وحذيفة وسالم وأبا هريرة وعبد الله بن السائب والعبادة ومن النساء عائشة وحفصة
 وأم سلمة ولكن بعض هؤلاء انما أكمله بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلا يراد على الحصر المذكور
 في حديث أنس وعبد ابن أبي داود في كتاب الشريعة من المهاجرين أيضا ثم بن أوس الداري
 وعقبة بن عامر ومن الانصار عبادة بن الصامت ومعاذ الذي يكنى أبا حليمة وجميع من حاربه وفضالة
 ابن عبيد ومسلمة بن مخلد وغيرهم وصرح بأن بعضهم انما جمعه بعد النبي صلى الله عليه وسلم وعن
 جمعه أيضا أبو موسى الاشعري ذكره أبو عمر والداني وعبد بعض المتأخرين من القراء عمرو بن
 العاص وسعد بن عباد وأم ورقة (قوله تابعه الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن ثمامة عن

* تابعه الفضل عن حسين
 ابن واقد عن ثمامة عن أنس
 * حدثنا علي بن أسد حدثنا
 عبد الله بن المثنى حدثني
 ثابت البناني وثمامة عن

أنس) هذا التعليق وصله اسحق بن راهويه في مسنده عن الفضل بن موسى به ثم أخرجه المصنف من طريق عبد الله بن المنثي حدثني ثابت البناني وثمالة عن أنس قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة فذكر الحديث في الفرواية قتادة من وجهين أحدهما التصريح بصيغة الحصر في الأربعة ثانيهما ذكر أبي الدرداء بدل أبي بن كعب فالأول فقد تقدم الجواب عنه من عدة أوجه وقد استنكره جماعة من الأئمة قال المازري لا يلزم من قول أنس لم يجمعه غيرهم أن يكون الواقع في نفس الامر كذلك لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه ولا فكيف الاحتاط بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد وهذا لا يتم إلا أن كان لقي كل واحد منهم على انفراده وأخبره عن نفسه أنه لم يكمل له جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في غاية البعد في العادة وإذا كان المرجع إلى ما في علمه يلزم أن يكون الواقع كذلك قال وقد تقدم بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة ولا تمسك لهم فيه فأنالا نسلم جملة على ظاهره سلمناه ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الامر كذلك سلمناه لكن لا يلزم من كون كل واحد من الجمل الغفير لم يحفظه كله أن لا يكون مجموعهم الجمل الغفير وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه بل إذا حفظ الكل الكل ولو على التوزيع كفي واسدل القرطبي على ذلك ببعض ما تقدم من أنه قتل يوم اليمامة سبعون من القراء وقتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم يترفعون مثل هذا العدد قال وإنما خص أنس الأربعة بالذكر لشدته تعلقه بهم دون غيرهم أولئك هم كانوا في ذهنه دون غيرهم وأما الوجه الثاني من المخالفة فقال الاسماعيلي هذا الحديثان محتلفان ولا يجوز أن في الصحيح مع تباينهما بل الصحيح أحدهما وحزم البيهقي بأن ذكر أبي الدرداء وهو والصواب أبي بن كعب وقال الداودي لا أرى ذكر أبي الدرداء محفوظاً (قلت) وقد أشار البخاري إلى عدم الترجيح باستواء الطرفين فطريق قتادة على شرطه وقدوافقه عليها ثمانية في إحدى الروايتين عنه وطريق ثابت أيضاً على شرطه وقدوافقه عليها أيضاً ثمانية في الرواية الأخرى لكن مخرج الرواية عن ثابت وثمالة عوافقه وقد وقع عن عبد الله بن المنثي وفيه مقال وإن كان عند البخاري مقبولاً لكن لا تعادل روايته رواية قتادة ويرجح رواية قتادة حديث عمر في ذكر أبي بن كعب وهو خاتمة أحاديث الباب ولعل البخاري أشار بإخراجه إلى ذلك لتصريح عمر بترجيحه في القراءة على غيره ويحتمل أن يكون أنس حدث بهذا الحديث في وقتين فذكر مرة أبي بن كعب ومرة بدلاً للدرداء وقد روى ابن أبي داود من طريق محمد بن كعب القرظي قال جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة من الأنصار معاذ بن جبل وعبد بن الصامت وأبي بن كعب وأبو الدرداء وأبو أيوب الأنصاري واسناده حسن مع إرساله وهو شاهد جيد لحديث عبد الله بن المنثي في ذكر أبي الدرداء وإن خالفه في العدد والمعدود من طريق الشعبي قال جمع القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة منهم أبو الدرداء ومعاذ وأبو زيد وزيد بن ثابت وهؤلاء الأربعة هم الذين ذكروا في رواية عبد الله بن المنثي واسناده صحيح مع إرساله فلهذا البخاري ما أكثر اطلاعه وقد تبين بهذه الرواية المرسلة قوة رواية عبد الله بن المنثي وأن روايته أصلاً والله أعلم وقال الكرماني لعل السامع كان يعتقد أن هؤلاء الأربعة لم يجمعوا وكان أبو الدرداء ممن جمع فقال أنس ذلك رداً عليه وأتى بصيغة الحصر ادعاء وبطلان ولا يلزم منه النفي عن غيرهم

أنس قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن غير أربعة أبو الدرداء ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت

وأبو زيد قال ونحن ورثناه * حدثنا صدق بن الفضل أخبرنا يحيى عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال عمر أبي أقرؤنا أن الله قد من في رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا أتركه لشيء قال الله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها من آية نجزيهم منها ما أمثلها * (باب فضل فاتحة الكتاب) * (٤٩) حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى ابن سعيد أخبرنا سبعة قال

حدثني حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد بن المعلى قال كنت أصلي فذاعني النبي صلى الله عليه وسلم فلم أجدته قلت يا رسول الله اني كنت أصلي قال ألم يقل الله استحيوا لله وللرسول اذا دعاكم ثم قال ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قبل أن تخرج من المسجد فأخذ بيدي فلما أردنا أن نخرج قلت يا رسول الله انك قلت ألا أعلمك أعظم سورة في القرآن قال الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته * حدثنا محمد بن المثنى حدثنا وهب حدثنا هشام عن محمد عن معبد عن أبي سعيد الخدري قال كنت في مسيرنا ففرز لنا خيانت جارية فقالت ان سيدا حتى تسليم وان نفرنا غيب فهل متكم راق فقام معهما رجل ما كنا نأمنه برقة فرفاه فبرأ فأمر لنا ثلاثين شاة وسقانا لبنا فلما رجع قلنا له أمكنت تحسن رقية أو كنت ترقى

بطريق الحقيقة والله أعلم (قوله) وأبو زيد قال ونحن ورثناه (الناقل ذلك هو أنس وقد تقدم وفي مناقب زيد بن ثابت قال قتادة قلت لزيد بن أبي زيد قال أحد عومتي وقد قدم في غزوة بدر من وجهه آخر عن قتادة عن أنس قال مات أبو زيد وكان يدري ولم يترك عقباً وقال أنس نحن ورثناه وقوله أحد عومتي يريد قول من سمي أبازيد المذكور سعيد بن عبيد بن النعمان أحد بني عمرو بن عوف لأن أنس أخ رجلي وسعيد بن عبيد أوصي وإذا كان كذلك أحتمل أن يكون سعيد بن عبيد ممن جمع ولم يطلع أنس على ذلك وقد قال أبو أحمد العسكري لم يجمعه من الأوس غيره وقال محمد بن حبيب في الخبر سعيد بن عبيد ونسبه كان أحد من جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية الشعبي التي أشرت إليها المغيرة بن سعيد بن عبيد وبين أبي زيد فانه ذكرهما جميعاً فدل على انه غير المراد في حديث أنس وقد ذكر ابن أبي داود قيس بن أبي صصعة وهو خزرجي وقد تقدم انه يكنى أبازيد وسعيد بن المنذر بن أوس بن زهير وهو خزرجي أيضاً لكن لم أر التصريح بأنه يكنى أبازيد ثم وجدت عند ابن أبي داود ما رفع الاشكال من أصله فانه روى بإسناد على شرط البخاري الى عامة عن أنس ان أبازيد الذي جمع القرآن اسمه قيس بن السكن قال وكان رجلاً من بني عدي بن النجار أحد عومتي ومات ولم يدع عقباً ونحن ورثناه قال ابن أبي داود حدثنا أنس بن خالد الانصاري قال هو قيس بن السكن من زعوراء من بني عدي ابن النجار قال ابن أبي داود مات قريشاً من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يذهب علمه ولم يؤخذ عنه وكان عقباً بدير يا * الحديث السادس (قوله يحيى) هو القبطان وسفيان هو الثوري (قوله) عن حبيب بن أبي ثابت (عند الامام علي بن حبيب) (قوله) أبي أقرؤنا (كذلك لا كثرة به جزم المزني في الاطراف فقال ليس في رواية صدقة ذكر علي (قلت) وقد ثبت في رواية النسفي عن البخاري فأول الحديث عند علي أقرؤنا وأبي أقرؤنا وقد ألحق الديلماني في نسخة في حديث الباب ذكر علي وليس بحجة لانه ساقط من رواية الثوري التي عليها مدار روايته وقد تقدم في تفسير البقرة عن عمرو بن علي عن يحيى القبطان بسنده هذا وفيه ذكر علي عند الجميع (قوله من لحن أبي) أي من قراءته ولحن القول فخواه ومعناه والمراد به هنا القول وكان أبي بن كعب لا يرجع عما حفظه من القرآن الذي تلقاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو أخبره غيره ان تلاوته نسخت لانه اذا سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم حصل عنده القطع به فلا يزول عنه باخبار غيره أن تلاوته نسخت وقد استدلل عليه عري بالآية الدالة على النسخ وهو من أوضح الاستدلال في ذلك وقد تقدم بقية شرحه في التفسير (قوله) يا فضل فاتحة (الكتاب) ذكر فيه حديثين * أحدهما حديث أبي سعيد بن المعلى في انها أعظم سورة في القرآن والمراد بالاعظم عظم التسديد بالثواب المرتب على قراءتها وان كان غيرها أطول منها وذلك لما اشتملت عليه من المعاني المناسبة لذلك وقد تقدم شرح ذلك مبسوطاً في أول التفسير * ثانيهما

(٧ - فتح الباري سع)

قال لا مار قيت لا بأبام الكتاب قلنا لا تحذوا شيئاً حتى يأتي أو سأل النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدمنا المدينة ذكرناه للنبي صلى الله عليه وسلم فقال وما كان يدريه أنها رقية أقسموا واضربوا في بسمهم

حديث أبي سعيد الخدري في الرقية بفاتحة الكتاب وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاجارة
وهو ظاهر الدلالة على فضل الفاتحة قال القرطبي اختصت الفاتحة بانهم ابدأ القرآن وحواية
جميع علومه لاحتوائها على الثناء على الله والاقرار بعبادته والاخلاص له وسؤال الهداية منه
والاشارة الى الاعتراف بالعجز عن القيام بنعمه والى شأن المعاد وبيان عاقبة الجاحدين الى غير
ذلك مما يقتضى أنها كلها موضع الرقية وذكر الرويانى في الجرحان البسمله أفضل آيات القرآن
وتعقب بحديث آية الكرسي وهو الصحيح (قوله وقال أبو معمر حدثنا عبد الوارث الخ) أراد بهذا
التعليق التصريح بالحديث من محمد بن سيرين لهشام ومن معبد لمحمد فانه في الاسناد الذى ساقه
أزولاً بالنعنة في الموضوعين وقد وصله الاسماعيلى من طريق محمد بن يحيى الذهلى عن أبي معمر
كذلك وذكر أبو على الجاني انه وقع عند القاسمى عن أبي زيد السندى لمحمد بن سيرين وحدثني
معبد بن سيرين بوأوالعطف قال والصواب حذفها (قوله ما — فضل سورة البقرة)
أورد فيه حديثين * الاول (قوله عن سليمان) هو الاعمش ولشعبة فيه شيخ آخر وهو منصور
أخرجه أبو داود عن حفص بن غمر عن شعبه عنه وأخرجه النسائي من طريق يزيد بن زريع عن
شعبة كذلك وجع غندر عن شعبه فأخرجه مسلم عن أبي موسى وبندار وأخرجه النسائي عن
بشر بن خالد ثلاثهم عن غندر أما الاولان فقالا عنه عن شعبه عن منصور وأما بشر فقال عنه
عن شعبه عن الاعمش وكذا أخرجه أحمد عن غندر (قوله عن عبد الرحمن) هو ابن زيد النخعي
(قوله عن أبي مسعود) في رواية أحمد عن غندر عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن أبي
مسعود وقال في آخره قال عبد الرحمن ولقيت أبا مسعود فحدثني به وسألت نحوه للمصنف من
وجه آخر في باب كم يقرأ من القرآن وأخرجه في باب من لم يربأسان يقول سورة كذا من وجه
آخر عن الاعمش عن ابراهيم عن عبد الرحمن وعلقمة جميعهما عن أبي مسعود فكان ابراهيم
جله عن علقمة أيضاً بعد ان حدث به عبد الرحمن عنه كالتى عبد الرحمن أبا مسعود فجله عنه بعد
ان حدث به علقمة وأبو مسعود وهذا هو عتبة بن عمرو الانصارى البدرى الذى تقدم بيان حاله
في غزوة بدر من المغازى ووقع في رواية عبدوس بن عبد الله بن مسعود وكذا عند الاصملى عن أبي زيد
المروزي وصوبه الاصملى فأخطأ في ذلك بل هو تصحيف قال أبو على الجاني الصواب عن أبي
مسعود وهو عتبة بن عمرو (قلت) وقد أخرجه أحمد من وجه آخر عن الاعمش فقال فيه عن عتبة
ابن عمرو (قوله من قرأ بالآيتين) كذا اقتصر البخارى من المتن على هذا القدر ثم حول السند الى
طريق منصور عن ابراهيم بالسند المذكور وأكمل المتن فقال من آخر سورة البقرة في ليلة كئنتاه
وقد أخرجه أحمد عن حجاج بن محمد عن شعبه فقال فيه من سورة البقرة لم يقل آخر فعل هذا هو
السرفى نحو بل السند ليس وقع على لفظ منصور على انه وقع في رواية غندر عند أحمد بلفظ من قرأ
الآيتين الاخيرتين فعلى هذا فيكون اللفظ الذى ساقه البخارى لفظ منصور وليس بينه وبين
لفظ الاعمش الذى حوله عنه مغايرة في المعنى والله أعلم (قوله من آخر سورة البقرة) يعنى من
قوله تعالى آمن الرسول الى آخر السورة وآخر الآية الاولى الى المصير ومن ثم الى آخر السورة آية
واحدة وأما ما كتبت فليست رأس آية باتفاق العاذين وقد أخرج على بن سعيد العسكري
في ثواب القرآن حديث الباب من طريق عاصم بن بهدلة عن زبر بن حبيش عن علقمة بن قيس عن

* وقال أبو معمر حدثنا
عبد الوارث حدثنا هشام
حدثنا محمد بن سيرين حدثنا
معبد بن سيرين عن أبي
سعيد الخدري بهذا * (باب
فضل سورة البقرة) *
* حدثنا محمد بن كثير
أخبرنا شعبه عن سليمان
عن ابراهيم عن عبد الرحمن
عن أبي مسعود رضى الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من قرأ بالآيتين
* وحدثنا أبو نعيم حدثنا
سفيان عن منصور عن
ابراهيم عن عبد الرحمن بن
يزيد عن أبي مسعود رضى
الله عنه قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم من قرأ
بالآيتين من آخر سورة
البقرة في ليلة

٢ قوله عن أبي زيد المروزي
كذا في نسخة وفي أخرى عن
أبي أحمد الجرجاني

عقبه بن عمرو بلفظ من قرأه ما بعد العشاء الآخرة أجرنا آمن الرسول الى آخر السورة ومن
حديث النعمان بن بشير رفعه ان الله كتب كتابا أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة وقال في
آخره آمن الرسول وأصله عند الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم والبيهقي
فضائل القرآن من مرسل جابر بن نفير نحوه وزاد فأقرؤهما وعلوهما أثناء كم ونساءكم فانهما
قرآن وصلاته ودعاء (قوله كفتاه) أى أجرنا ناعنه من قيام الليل بالقرآن وقيل أجرنا ناعنه
عن قراءة القرآن مطلقا سواء كان داخل الصلاة أم خارجها وقيل معناه أجرنا ناعنه فيما يتعلق
بالاعتقاد لما اشتملنا عليه من الايمان والاعمال اجالا وقيل معناه كفتاه كل سوء وقيل كفتاه
شر الشيطان وقيل دفعنا عنه شر الانس والجن وقيل معناه كفتاه ما حصل له بسببهم ما من
الثواب عن طلب شيء آخر وكانهم اقتصوا بذلك لما نفعهم من النساء على العجاجة بجميل
انقيادهم الى الله وابته الهيم ورجوعهم اليه وما حصل لهم من الاجابة الى مطلوبهم وذكر
الكرماني عن النووي انه قال كفتاه عن قراءة سورة الكهف وآية الكرسي كذا نقل عنه جازما
به ولم يقل ذلك النووي وانما قال ما نفعه قبل معناه كفتاه من قيام الليل وقيل من الشيطان
وقيل من الآفات ويحتمل من الجميع هذا آخر كلامه وكان سبب الوهم ان عند النووي عقب
هذا باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي فعمل النسخة التي وقعت للكرمانى سقط منها اللفظ
باب وصحفت فضل فصارت وقيل واقتصر النووي في الاذكار على الاول والثالث فقلنا ثم قال قلت
ويجوز ان يراد الاقوال انتهى وعلى هذا فأقول يجوز ان يراد جميع ما تقدمه والله أعلم والوجه
الاول وردصريح ما من طريق عاصم عن علقمة عن أبي مسعود رفعه من قرأ آتية البقرة
أجزأت عنه قيام ليلة ويؤيد الرابع حديث النعمان بن بشير رفعه ان الله كتب كتابا وأنزل
منه آيتين ختم بهما سورة البقرة لا يقرآن في دار فمقر بهما الشيطان ثلاث ليال أخرجه الحاكم
وصححه وفي حديث معاذ لما أمسك الحنفي وآية ذلك أنه لا يقرأ أحد منكم خاتمة سورة البقرة
فيدخل أحد من بيتة تلك الليلة أخرجه الحاكم أيضا الحديث الثاني حديث أبي هريرة تقدم
شرحه في الوكالة وقوله في آخره صدق وهو كذوب هو من التميمي البليغ لانه لما أروهم مدحه
يوصفه الصدق في قوله صدق استدركني الصدق عنه بصيغته مباينة والمعنى صدق في هذا
القول مع ان عادته الكذب المستقر وهو كقولهم قد صدق الكذوب وقوله ذاك الشيطان كذا
للاكثر وتقدم في الوكالة انه وقع هذا ذاك الشيطان واللام فيه للجنس أو العهد الذهني من الوارد
ان لكل آدمي شيطانا وكل به واللام بدل من الضمير كأنه قال ذاك شيطانك أو المراد الشيطان
المذكور في الحديث الآخر حيث قال في الحديث ولا يقر بك شيطان وشرحه الطيبي على هذا
فقال هو أى قوله فلا يقر بك شيطان مطلق شائع في جنسه والثاني فرد من افراد ذلك الجنس وقد
استشكل الجمع بين هذه القصص وبين حديث أبي هريرة أيضا الماضي في الصلاة وفي التفسير
وغيرهما انه صلى الله عليه وسلم قال ان شيطانا نقلت على البارحة الحديث وفيه ولولا دعوة أختي
سليمان لاصبح مربوطا بسارية وتقيرا الاشكال انه صلى الله عليه وسلم امتنع من امساكه من أجل
دعوة سليمان عليه السلام حيث قال وهب لي ملكا لا ينبغي لاحد من بعدى قال الله تعالى فخيرنا
له الربح ثم قال والشياطين وفي حديث الباب ان أباهريرة أمسك الشيطان الذي رآه وأراد حمله

كفتاه* وقال عثمان
ابن الهيثم حدثنا عوف
عن محمد بن سيرين عن
أبي هريرة رضى الله عنه
قال وكفى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بحفظ زكاة
رمضان فأنا نأتى أت فجعل
يحثون الطعام فأخذته
فقلت لا رفعنك الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فنقص
الحديث فقال اذا أويت
الى فراشك فاقرأ آية الكرسي
لم يرزل معك من الله حافظ
ولا يقرب بك شيطان حتى
تصبح فقال النبي صلى الله
عليه وسلم صدق وهو
كذوب ذاك الشيطان

الى النبي صلى الله عليه وسلم والجواب انه يحتمل أن يكون المراد بالشيطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم أن يوثقه هو رأس الشياطين الذي يلزم من التمكن منه التمكن منهم فيضاهي حينئذ ما حصل لسليمان عليه السلام من تسخير الشياطين فيما يريد والتوثق منهم والمراد بالشيطان في حديث الباب اما شيطانه بخصوصه وآخر في الجملة لانه يلزم من تمكنه منه اتباع غيره من الشياطين في ذلك التمكن أو الشيطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم بربطه بتدلي له في صفة التي خلق عليهم او كذلك كانوا في خدمة سليمان عليه السلام على هديتهم واما الذي تدلي لابي هريرة في حديث الباب فيكون على هيئة الأدميين فلم يكن في امساكه مضاهاة لمثل سليمان والعلم عند الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب فضل الكهف** في رواية أبي الوقت فضل سورة الكهف وستط لفظ باب في هذا والذي قبله والثلاثة بعده لغير أبي ذر **(قوله)** حدثنا زهير هو ابن معاوية **(قوله)** عن البراء في رواية الترمذي من طريق شعبة عن أبي اسحق سمعت البراء **(قوله)** كان رجلاً سورة الكهف والى جانبه حصان مربوط بشطّين فتغشاه سجابة فجعلت تدنو وتدنو وجعل فرسه ينقر فلما أصبح أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال ثلاث السكينة تنزل بالقرآن **(باب فضل سورة النسخ)** * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك

الى النبي صلى الله عليه وسلم والجواب انه يحتمل أن يكون المراد بالشيطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم أن يوثقه هو رأس الشياطين الذي يلزم من التمكن منه التمكن منهم فيضاهي حينئذ ما حصل لسليمان عليه السلام من تسخير الشياطين فيما يريد والتوثق منهم والمراد بالشيطان في حديث الباب اما شيطانه بخصوصه وآخر في الجملة لانه يلزم من تمكنه منه اتباع غيره من الشياطين في ذلك التمكن أو الشيطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم بربطه بتدلي له في صفة التي خلق عليهم او كذلك كانوا في خدمة سليمان عليه السلام على هديتهم واما الذي تدلي لابي هريرة في حديث الباب فيكون على هيئة الأدميين فلم يكن في امساكه مضاهاة لمثل سليمان والعلم عند الله تعالى ﴿قوله﴾ **باب فضل الكهف** في رواية أبي الوقت فضل سورة الكهف وستط لفظ باب في هذا والذي قبله والثلاثة بعده لغير أبي ذر **(قوله)** حدثنا زهير هو ابن معاوية **(قوله)** عن البراء في رواية الترمذي من طريق شعبة عن أبي اسحق سمعت البراء **(قوله)** كان رجلاً سورة الكهف والى جانبه حصان مربوط بشطّين فتغشاه سجابة فجعلت تدنو وتدنو وجعل فرسه ينقر فلما أصبح أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال ثلاث السكينة تنزل بالقرآن **(باب فضل سورة النسخ)** * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك

﴿قوله﴾ **باب فضل الكهف** * حدثنا عمرو بن خالد حدثنا زهير حدثنا أبو اسحق عن البراء قال كان رجلاً يقرأ سورة الكهف والى جانبه حصان مربوط بشطّين فتغشاه سجابة فجعلت تدنو وتدنو وجعل فرسه ينقر فلما أصبح أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال ثلاث السكينة تنزل بالقرآن **(باب فضل سورة النسخ)** * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك

عن زيد بن أسلم عن أبيه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان يسير في بعض
أسفاره وعرب الخطاب
يسير معه ليل فساله عمر عن
شيء فلم يجبه رسول الله صلى
الله عليه وسلم ثم سأله فلم يجبه
ثم سأله فلم يجبه فقال عمر
شككت أملك زرت رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثلاث
مرات كل ذلك لا يجيبك قال
عمر فركت بعيري حتى كنت
أمام الناس وخشيت أن
ينزل في قرآن فأنشبت أن
سمعت صارخا يصرخ قال
فقلت لقد خشيت أن
يكون نزل في قرآن قال
خفت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فسلمت عليه فقال
لقد أنزل علي الآية سورة
لهي أحب إلي مما طلعت
عليه الشمس ثم قرأنا فتحنا
لك فتحا مبينا * (باب فضل
قل هو الله أحد) * فيه عمرة
عن عائشة عن النبي صلى الله
عليه وسلم * حدثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك عن
عبد الرحمن بن عبد الله بن
عبد الرحمن بن أبي صعصعة
عن أبيه عن أبي سعيد
الخدري أن رجلا سمع رجلا
يقول هو الله أحد فركبها
فلما أصبح جاء إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكر
ذلك له وكان الرجل يتناها

غير أبي ذر فضل سورة الفتح بغير باب (قوله عن زيد بن أسلم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض أسفاره) تقدم في غزوة الفتح وفي التفسير أن هذا السياق صورته الارسل وان الاسماعيلي والبرازا أخرجه من طريق محمد بن خالد بن عثمة عن مالك بصريح الاتصال ولقطه عن أبيه عن عمر ثم وجدته في التفسير من جامع الترمذي من هذا الوجه فقال عن أبيه سمعت عمر ثم قال حديث حسن غريب وقد رواه بعضهم عن مالك فأرسله فأشار إلى الطريق التي أخرجه البخاري وما وافقها وقد بينت في المقدمة أن في أثناء السياق ما يدل على أنه من رواية أسلم عن عمر لقوله فيه قال عمر فركت بعيري إلى آخره وقد تقدمت بقية شرحه في تفسير سورة الفتح ﴿ (قوله باب فضل قل هو الله أحد فيه عمرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم) هو طرف من حديث أوله أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا على سرية فكان يقرأ الأصحاب في صلاتهم فيختم بقل هو الله أحد الحديث وفي آخره أخبروه أن الله يحبه وسياق موصول في أول كتاب التوحيد بقل هو الله أحد في صفة الصلاة من وجه آخر عن أنس وبيئت هنالك الاختلاف في تسميته وذكر فيه بعض فوائد وأحلت بقية شرحه على كتاب التوحيد وذهل الكرماني فقال قوله فيه عمرة أي روت عن عائشة حديثا في فضل سورة الاخلاص ولم يمكن على شرطه لم يذكره بنصه واكتفى بالإشارة إليه اجالا كذا قال وغفل عما في كتاب التوحيد والله أعلم (قوله عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة) هذا هو المخطوط وكذا هو في الموطأ ورواه أبو صفوان الأموي عن مالك فقال عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه أخرجه الدارقطني وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمر عن أبيه ومع من طريق يحيى القطان ثلاثتهم عن مالك وقال بعده ان الصواب عبد الرحمن بن عبد الله كما في الاصل وكذا قال الدارقطني وأخرجه النسائي أيضا من وجه آخر عن اسمعيل بن جعفر عن مالك كذلك وقال بعده الصواب عبد الرحمن بن عبد الله وقد تقدم مثل هذا الاختلاف في حديث آخر عن مالك في كتاب الاذان (قوله أن رجلا سمع رجلا يقرأ قل هو الله أحد يرددها) القارئ هو قتادة بن النعمان أخرجه أحمد من طريق أبي الهيثم عن أبي سعيد قال بأت قتادة بن النعمان يقرأ من الليل كله قل هو الله أحد لا يزيد عليها الحديث والذي سمعته لعنه أبو سعيد راوى الحديث لأنه أخوه لأمه وكانا متجاورين وبذلك جزم ابن عبد البر فكانه أنهم نفسهم وأخاه وقد أخرج الدارقطني من طريق اسحق بن الطباع عن مالك في هذا الحديث بلفظ ان لي جار يقوم بالليل ليقرأ قل هو الله أحد (قوله يقرأ قل هو الله أحد) في رواية محمد بن جهم يقرأ قل هو الله أحد كما يرددها (قوله وكان الرجل) أي السائل (قوله يتناها) بتشديد اللام وأصله يتناها أي يعتقد أنها قليلة وفي رواية ابن الطباع المذكورة كأنه يقولها وفي رواية يحيى القطان عن مالك فكانت أسقطها والمراد استقلال العمل لا التفتيص (قوله وزاد أبو عمر) قال الدمياطي هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المنقري وخالفه المنزى تبعال ابن عساكر فزعم بأنه اسمعيل بن إبراهيم الهذلي وهو الصواب وان كان كل من المنقري والهذلي يكنى أبا معمر وكلاهما من شيوخ البخاري لكن هذا الحديث انما يعرف بالهذلي بل لا يعرف للمنقري عن اسمعيل بن جعفر شيئا وقد وصله النسائي والاسماعيلي من طرق عن أبي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده انهم تعدل ثلث القرآن * وزاد أبو عمر

معمر اسمعيل بن ابراهيم الهذلي (قوله حدثنا اسمعيل بن جعفر عن مالك) هو من رواية
 الاقران (قوله أخبرني أخي قتادة بن النعمان) هو أخوه لأمه أمهما أنيسة بنت عمرو بن قيس بن
 مالك من بني النجار (قوله فلما أصبحنا أتى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم نحوه) يعني نحو
 الحديث الذي قبله وانظروا عند الاسماعيلي فقال يا رسول الله أن فلانا قام الليلة يقرأ من السحر
 قل هو الله أحد فساق السورة بردها لا يزد عليها وكان الرجل يتقاه فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم انهم لا تعدل ثلث القرآن (قوله ابراهيم) هو النخعي والفضالة المشرقي بكسر الميم وسكون
 المعجمة وفتح الراء نسبة الى مشرق بن زيد بن جشم بن حاشد بطن من همدان قيده العسكري وقال
 من فتح الميم فقد ضحك كانه يشترى قول ابن أبي حاتم مشرق موضع وقد ضربه بفتح الميم
 وكسر الراء الدارقطني وابن ما كولا وتبعهما ابن السمعاني في موضع ثم غفل فذكره بكسر الميم
 كما قال العسكري لكن جعل قافه فاء وتعبه ابن الاثير فأصاب والفضالة المذكور هو ابن
 شراحيل ويقال شرحبيل وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر يأتي في كتاب الادب
 قرنه فيه بأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي سعيد الخدري وحكي الزائر أن بعضهم زعم أنه
 الضحالك بن مزاحم وهو غلط (قوله أيعجز أحدكم) بكسر الجيم (قوله أن يقرأ ثلث القرآن في
 ليلة) لعل هذه قصة أخرى غير قصة قتادة بن النعمان وقد أخرج أحمد والنسائي من حديث أبي
 مسعود الانصاري مثل حديث أبي سعيد بهذا (قوله فقال الله الواحد الصمد ثلث القرآن) عند
 الاسماعيلي من رواية أبي خالد الاجر عن الاعمش فقال يقرأ قل هو الله أحد فهى ثلث القرآن
 فكانت رواية الباب بالمعنى وقد وقع في حديث أبي مسعود المذكور نظير ذلك ويحتل أن يكون
 سمى السورة بهذا الاسم لاشتمالها على الصفتين المذكورتين أو يكون بعض رواه كان يقرأها
 كذلك فتدبر عن عمر أنه كان يقرأ الله أحد الله الصمد بغير قل أو لها (قوله قال القريري سمعت
 أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق أي عبد الله يقول قال أبو عبد الله عن ابراهيم مرسل وعن الضحالك
 المشرقي مسند) ثبت هذا عند أبي زرعة شيوخه والمراد أن رواية ابراهيم النخعي عن أبي سعيد
 منقطعة ورواية الضحالك عنه متصلة وأبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف وكان القريري
 ما سمع هذا الكلام منه فحمله عن أبي جعفر عنه وأبو جعفر كان يورق للبخاري أي ينسخه له وكان
 من الملازمين له والعارفين به والمكثرين عنه وقد ذكر القريري عنه في الجميع والمظالم والاعتصام
 وغيرهما فوائد عن البخاري ويؤخذ من هذا الكلام أن البخاري كان يطلق على المنقطع لفظ
 المرسل وعلى المتصل لفظ المسند والمشهور في الاستعمال أن المرسل ما يضيفه التابع الى النبي
 صلى الله عليه وسلم والمسند ما يضيفه الصحابي الى النبي صلى الله عليه وسلم بشرط أن يكون
 ظاهر الاستناد اليه الاتصال وهذا الثاني لا ينافي ما أطلقه المصنف (قوله ثلث القرآن) حمله
 بعض العلماء على ظاهره فقال هي ثلث باعتبار معاني القرآن لانه أحكام وأخبار وتوحيد وقد
 اشتملت هي على القسم الثالث فكانت ثلثا بهذا الاعتبار ويستأنس لهذا بما أخرجه أبو
 عبيدة من حديث أبي الدرداء قال جزأ النبي صلى الله عليه وسلم القرآن ثلاثة أجزاء فجعل قل هو
 الله أحد جزأ من أجزاء القرآن وقال القرطبي اشتملت هذه السورة على اسمين من أسماء الله
 تعالى يتضمنان جميع أوصاف الكمال لم يوجد في غيرها من السور وهما الاحد الصمد لانهما

حدثنا اسمعيل بن جعفر عن
 مالك بن أنس عن عبد الرحمن
 ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن
 أبي صعصعة عن أبيه عن
 أبي سعيد الخدري أخبرني
 أخي قتادة بن النعمان أن
 رجلا قام في زمن النبي صلى
 الله عليه وسلم يقرأ من
 السحر قل هو الله أحد
 لا يزيد عليها فلما أصبحنا أتى
 الرجل النبي صلى الله عليه
 وسلم نحوه حدثنا عن
 حنص حدثنا أبي حدثنا
 الاعمش حدثنا ابراهيم
 والضحالك المشرقي عن أبي
 سعيد الخدري رضي الله
 عنه قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يجزأ أحدكم
 أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن
 في ليلة فشق ذلك عليهم
 وقالوا أيضا يطيق ذلك
 يا رسول الله فقال الله
 الواحد الصمد ثلث القرآن
 قال القريري سمعت أبا
 جعفر محمد بن أبي حاتم وراق
 أي عبد الله يقول قال أبو
 عبد الله عن ابراهيم مرسل
 وعن الضحالك المشرقي مسند

يدلان على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال وبيان ذلك أن الواحد
 يشعر بوجوده الخاص الذي لا يشاركه فيه غيره والصمد يشعر بجميع أوصاف الكمال لانه
 الذي انتهى اليه سودده فكان مرجع الطلب منه واليه ولا يتم ذلك على وجه التحقيق الا لمن حاز
 جميع خصال الكمال وذلك بالصلح بالله تعالى فلما اشتملت هذه السورة على معرفة الذات
 المقدسة كانت بالنسبة الى تمام المعرفة بصفات الذات وصفات الفعل ثلثا اه وقال غيره
 تضمنت هذه السورة توجيه الاعتقاد وصدق المعرفة وما يجب اثباته لله من الاحدية المنافية
 لمطلق الشراكة والصمدية المثبتة له بجميع صفات الكمال الذي لا يلحقه نقص ونفي الولد والوالد
 المقر بالكمال المعنى ونفي الكف المتضمن لنفي الشبهة والنظير وهذه مجامع التوحيد الاعتقادي
 ولذلك عادت ثلث القرآن لان القرآن خبر وانشاء والانشاء أمر ونهي واباحة والخبر خبر عن
 الخالق وخبر عن خلقه فاختصت سورة الاخلاص الخبر عن الله وخلصت فارتها من الشرك
 الاعتقادي ومنهم من حل المثلية على تحصيل الثواب فقال معنى كونها ثلث القرآن أن ثواب
 قراءتها يحصل للقارئ مثل ثواب من قرأ ثلث القرآن وقيل مثله بغير تضعيف وهي دعوى بغير
 دليل ويؤيد الاطلاق ما أخرجه مسلم من حديث أبي الدرداء فذكر نحو حديث أبي سعيد الاخير
 وقال فيه قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ولمسلم أيضا من حديث أبي هريرة قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم احشدوا فاسأقروا عليكم ثلث القرآن فخرج فقرا قل هو الله أحد ثم قال
 ألا انها تعدل ثلث القرآن ولاي عبد من حديث أبي بن كعب من قرأ قل هو الله أحد فكماتما
 قرأ ثلث القرآن واذا حل ذلك على ظاهره فهل ذلك اثلث من القرآن معين أو لاى ثلث فرض
 منه فيه نظروا يلزم على الثاني أن من قرأها ثلاثا كان كمن قرأ ختمه كاملة وقيل المراد من عمل
 بما تضمنته من الاخلاص والتوحيد كان كمن قرأ ثلث القرآن وادعى بعضهم أن قوله تعدل ثلث
 القرآن يختص بصاحب الواقعة لانه لما رددتها في ليلة كان كمن قرأ ثلث القرآن بغير ترديد قال
 القاسمي ولعل الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحفظ غيرها فلذلك استقل عمله فقال له الشارع
 ذلك ترغيبا له في عمل الخير وان قل وقال ابن عبد البر لم يتأول هذا الحديث أخلص ممن أجاب
 فيه بالرأى وفي الحديث اثبات فضل قل هو الله أحد وقد قال بعض العلماء انها تضاهي كلمة
 التوحيد لما اشتملت عليه من الجمل المثبتة والنافية مع زيادة تعليل ومعنى النفي فيها أنه الخالق
 الرزاق المعبود لانه ليس فوقه من يمنعه كالوالد ولا من يساويه في ذلك كالكف ولا من يعينه
 على ذلك كالولد وفيه لقاء العالم المسائل على أصحابها واستعمال اللفظ في غير ما يتبادر للسمع لان
 المتبادر من اطلاق ثلث القرآن أن المراد ثلث حجة المكتوب مثلا وقد ظهر أن ذلك غير مراد
 * (تنبيه) * أخرج الترمذي والحاكم وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رفعه اذا زلزلت تعدل
 نصف القرآن والكافرون تعدل ربع القرآن وأخرج الترمذي أيضا وابن أبي شيبة وأبو الشيخ
 من طريق سلمة بن وردان عن أنس أن الكافرون والنصر تعدل كل منهم ربع القرآن واذا
 زلزلت تعدل ربع القرآن زادا ابن أبي شيبة وأبو الشيخ وآية الكسرى تعدل ربع القرآن وهو
 حديث ضعيف اضعف سلمة وان حسنه الترمذي فله تساهل فيه لكونه من فضائل الاعمال
 وكذا الصحيح الحاكم حديث ابن عباس وفي سنده بيان بن المغيرة وهو وضعيف عندهم ﴿ قوله ﴾

باب فضل المعوذات * أي الإخلاص والقلق والناس وقد كنت جوت في باب الوفاة النبوية من كتاب المغازي أن الجمع فيه بناء على أن أقل الجمع اثنان ثم ظهر من حديث هذا الباب أنه على الظاهر وأن المراد بأنه كان يقرأ بالمعوذات أي السور الثلاث وذکر سورة الإخلاص معها ما تعليلها لما شملت عليه من صفة الرب وان لم يصرح فيها باللفظ التعويذ وقد أخرج أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن خزيمة وابن حبان، بن حديث عقيبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس تعوذ بهن فإنه لم يتعوذ بمثلهن وفي لفظ أقرأ المعوذات برب كل صلاة فذكرهن **(قوله)** كان إذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات الحديث تقدم في الوفاة النبوية من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس عن ابن شهاب وأحلت بشرحه على كتاب الطب ورواية عقيل عن ابن شهاب في هذا الباب وان اتحد سندهما بالذي قبله من ابن شهاب فصاعدا لكن فيها أنه كان يقرأ بالمعوذات عند النوم فهي مغايرة لحديث مالك المذكور والذي يترجح أنهما حديثان عند ابن شهاب بسند واحد عن بعض الرواة عنه ما ليس عند بعض فأما مالك ومعه يونس وزيد بن سعد عندهم لم يمتثلوا تحتلف الرواة عنهم في أن ذلك كان عند الوجع ومنهم من فيه عرض الموت ومنهم من زاد فيه فعل عائشة ولم يفسر أحد منهم المعوذات وأما عقيل فلم يتخلف الرواة عنه في ذلك عند النوم ووقع في رواية يونس من طريق سليمان بن بلال عنه أن فعل عائشة كان بأمره صلى الله عليه وسلم وسأني في كتاب الطب وقد جعلهما أبو سعيد وحديثا واحدا وتعقبه أبو العباس لطرقه وفتق بينهما خلف وتبعه المزني والله أعلم وسأني شرحه في كتاب الطب ان شاء الله تعالى **(قوله)** با نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن كذا جمع بين السكينة والملائكة ولم يفتح في حديث الباب ذكر السكينة ولا في حديث البراء المأذني في فضل سورة الكهف ذكر الملائكة فلعل المصنف كان يرى أنها مقصودة واحدة ولعلنا أشار إلى أن المراد بالظلة في حديث الباب السكينة لكن ابن بطلان حرم بأن الظلة السحابة وأن الملائكة كانت فيها ومعها السكينة قال ابن بطلان قضية الترجمة أن السكينة تنزل أرباب الملائكة وقد تقدم بيان الخلاف في السكينة ما هي وما قال النووي في ذلك **(قوله)** وقال الليث الخ وصله أبو عبيد في فضائل القرآن عن يحيى ابن بكير عن الليث بالاسنادين جميعا **(قوله)** حدثني يزيد بن الهاد هو ابن أسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد **(قوله)** عن محمد بن ابراهيم هو التيمي وهو من صغار التابعين ولم يدرك أسيد بن حضير فروايته عنه منقطعة لكن الاعتماد في وصل الحديث المذكور على الاسناد الثاني قال الامام علي بن محمد بن ابراهيم عن أسيد بن حضير مرسل وعبد الله بن خباب عن أبي سعيد متصل ثم ساقه من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن يزيد بن الهاد بالاسنادين جميعا وقال هذه الطريق على شرط البخاري (قلت) وجاء عن الليث فيه اسناد ثالث أخرجه النسائي من طريق شعيب بن الليث وداود بن منصور كلاهما عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن ابن أبي هلال عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني فقط وأخرجه مسلم والنسائي أيضا من طريق ابراهيم بن سعيد عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني لكن وقع في روايته عن أبي سعيد عن أسيد بن حضير وفي لفظ عن أبي سعيد أن أسيد بن حضير قال لكن في سياقه ما يدل على أن أبا سعيد إنما ساقه عن

(باب فضل المعوذات) *
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 أخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن عروة عن عائشة رضي
 الله عنها أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان إذا
 اشتكى يقرأ على نفسه
 بالمعوذات وينفث فلما اشتد
 وجعه كنت أقرأ عليه
 وأمسح بيده رجاء بركتها
 * حدثنا قتيبة بن سعيد
 حدثنا الفضل بن فضالة عن
 عقيل عن ابن شهاب عن
 عروة عن عائشة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان إذا
 أوى إلى فراشه كل ليلة جمع
 كفيه ثم نفث فيهما فقرأ فيهما
 قل هو الله أحد وقل أعوذ
 برب الفلق وقل أعوذ برب
 الناس ثم مسح بهما
 ما استطاع من جسده يبدأ
 بهما على رأسه ووجهه
 وما قبل من جسده يفعل
 ذلك ثلاث مرات * **(باب)**
 نزول السكينة والملائكة
 عند قراءة القرآن * وقاله
 الليث حدثني يزيد بن الهاد
 عن محمد بن ابراهيم عن
 أسيد بن حضير قال

أسيد فانه قال في أثناءه قال أسيد خشيت أن يطأ يحيى فغدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فالحدث من مسند أسيد بن حضير ويحيى بن بكير فيه عن الليث اسناد آخر أخرجه أبو عبيد
 أيضاً من هذا الوجه فقال عن ابن شهاب عن أبي بن كعب بن مالك عن أسيد بن حضير (قوله) بينما
 هو يقرأ من الليل سورة البقرة في رواية ابن أبي ليلى عن أسيد بن حضير بينما أنا أقرأ سورة فلما
 انتهت الى آخرها أخرجه أبو عبيد ويستفاد منه أنه ختم السورة التي ابتدأها ووقع في رواية
 ابراهيم بن سعد المذكورة بينما هو يقرأ في مرده أى في المكان الذي فيه القبر وفي رواية أبي بن
 كعب المذكورة أنه كان يقرأ على ظهر ربه وهذا مغاير للقصة التي فيها أنه كان في مرده وفي
 حديث الباب أن ابنه كان الى جانبه وفرسه مربوطة فخشي أن تطأه وهذا كله مخالف لكونه
 كان حينئذ على ظهر اليت الأمان يراد بظهر اليت خارجة لأغلا ففتح القصة (قوله) اذ
 جالت الفرس فسكت فسكت في رواية ابراهيم بن سعد أن ذلك تكرر ثلاث مرار وهو يقرأ
 وفي رواية ابن أبي ليلى سمعت رحمة من خلفي حتى ظننت أن فرسي تنطلق (قوله) فلما اجتريه (يعني)
 ومنهارة وراء ثقيلة والضمير لولده أى اجتريه ولده من المكان الذي هو فيه حتى لا تطأ الفرس ووقع في
 رواية القابسي أخرجه بحجة ثقيلة وراء خفيفة أى عن الموضع الذي كان به خشية عليه (قوله) رفع
 رأسه الى السماء حتى ما يراها كذا فيه باختصار وقد أورد أبو عبيد كاملاً ولفظه رفع رأسه
 الى السماء فاذا هو غسل الظلة فيها أمثال المصابيح عرجت الى السماء حتى ما يراها وفي رواية
 ابراهيم بن سعد فقمعت اليها فاذا مثل الظلة فوق راسي فيها أمثال السرج فخرجت في الجوخ حتى
 ما أراها (قوله) افرأيا ابن حضير أى كان ينبغي أن تستمر على قراءتك وليس أمرها بالقراءة في حالة
 التحدث وكأنه استحضر صورة الحال فصار كأنه حاضر عنده لما رأى ما رأى فكانه يقول
 استمر على قراءتك لتستمر لك البركة بنزول الملائكة واسمعاها القراءتك وفهم أسيد ذلك فأجاب
 بعذره في قطع القراءة وهو قوله خفت أن تطأ يحيى أى خشيت أن استقرت على القراءة أن تطأ
 الفرس ولدى ودل سياق الحديث على محافاة أسيد على خشوعه في صلاته لانه كان يمكنه أول
 ما جالت الفرس أن يرفع رأسه وكأنه كان بلغه حديث النهي عن رفع المصلى رأسه الى السماء فلم
 يرفعها حتى اشد به الخطب ويحتمل أن يكون رفع رأسه بعد انقضاء صلاته فلهذا اتفادى به الحال
 ثلاث مرات ووقع في رواية ابن أبي ليلى المذكورة أقرأ أبا عبدك وهي كنية أسيد (قوله) دنت
 لصوتك في رواية ابراهيم بن سعد تستمع لك وفي رواية ابن كعب المذكورة وكان أسيد حسن
 الصوت وفي رواية يحيى بن أيوب عن يزيد بن الهاد عند الاسماعيلي أيضاً أقرأ أسيد فتدأ وتيت
 من مزامير آل داود وفي هذه الزيادة إشارة الى الباعث على استماع الملائكة لقراءته (قوله) ولو
 قرأت في رواية ابن أبي ليلى أما انك لومضيت (قوله) ما يتوارى ٢ منهم في رواية ابراهيم بن سعد
 ما تستمر منهم وفي رواية ابن أبي ليلى لرأيت الاعاجيب قال النووي في هذا الحديث جواز رؤية
 احاد الامة للملائكة كذا أطلق وهو صحيح لكن الذي يظهر التقييد بالصالح مثلاً والحسن
 الصوت قال وفيه فضيلة القراءة وانها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة (قلت) الحكم
 المذكور أعظم من الدليل فالذي في الرواية انما نشأ عن قراءة خاصة من صورة خاصة بصفة خاصة
 ويحتمل من الخصوصية ما لم يذكر والاولو كان على الاطلاق لحصل ذلك لكل قارئ وقد أشار في

بينما هو يقرأ من الليل سورة
 البقرة وفرسه مربوط عنده
 اذ جالت الفرس فسكت
 فسكنت فقرأ فجالت
 الفرس فسكت وسكنت
 الفرس ثم قرأ فجالت الفرس
 فانصرف وكان ابنه يحيى
 قريباً منها فاشفق أن تصيبه
 فلما اجتريه رفع رأسه الى
 السماء حتى ما يراها فلما
 أصبح حدث النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال له افرأيا ابن
 حضير افرأيا ابن حضير قال
 فأشفقت يا رسول الله أن
 تطأ يحيى وكان منها قريباً
 فرفعت رأسي فانصرفت اليه
 فرفعت رأسي الى السماء
 فاذا مثل الظلة فيها أمثال
 المصابيح فخرجت حتى
 لا أراها قال وتدرى ما ذلك
 قال لا قال تلك الملائكة
 دنت لصوتك ولو قرأت
 لاصبحت ينظر الناس اليها
 لا تتوارى منهم قال ابن
 الهاد وحدثني هذا الحديث
 عبد الله بن خباب عن أبي
 سعيد الخدري عن أسيد بن
 حضير

٢ قوله ما يتوارى هكذا
 بنسخ الشرح والذي في
 المتن بايدينا لا تتوارى كما تراه
 بالهامش اه

آخر الحديث بقوله ما يتوارى منهم الى أن الملائكة لاستغراقهم في الاستماع كانوا يستمرون على عدم الاختفاء الذي هو من شأنهم وفيه منقبة لاسيد بن حضير وفضل قراءة سورة البقرة في صلاة الليل وفضل الخشوع في الصلاة وان التشاغل بشئ من أمور الدنيا ولو كان من المباح فيه قوت الخير الكثير فكيف لو كان بغير الامر المباح ﴿ **قوله** ما **س** من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم الاما بين الدفتين) أي ما في المحقق وليس المراد أنه ترك القرآن مجموعا بين الدفتين لان ذلك يخالف ما تقدم من جمع أبي بكر ثم عثمان وهذه الترجمة للرذعي من زعم أن كثيرا من القرآن ذهب لذهاب جلته وهو شئ اختلقه الروافض لتعجيب دعواهم أن التنصيص على امامة علي واستحقاقه الخلافة عند موت النبي صلى الله عليه وسلم كان ثابتا في القرآن وأن الصحابة كتموه وهي دعوى باطلة لانهم لم يكتفوا مثل أنت عندى بمنزلة هرون من موسى وغيرهما من الظواهر التي قد تمسك بها من يدعى امامته كالم يكتفوا بما يعارض ذلك أو يخصص عمومه أو يقيد مطلقه وقد تاطف المصنف في الاستدلال على الرافضة بما أخرجه عن أحد أئمتهم الذين يدعون امامته وهو محمد بن الحنفية وهو ابن علي بن أبي طالب فلو كان هناك شئ مما يعلق بأبيه لكان هو أحق الناس بالاطلاع عليه وكذلك ابن عباس فإنه ابن عم علي وأشد الناس له لزوما واطلاعا على حاله **(قوله** عن عبد العزيز بن رفيع) في رواية علي بن المديني عن سفينان حدثنا عبد العزيز أخرجه أبو نعيم في المستخرج **(قوله** دخلت أنا وشدا بن معقل) هو الاسدي الكوفي تابعي كبير من أصحاب ابن مسعود وعلى لم يقع له في رواية البخاري ذكر الا في هذا الموضع وأبوه بالمهمله والقاف وقد أخرج البخاري في خلق أفعال العباد من طريق عبد العزيز بن رفيع عن شدا بن معقل عن عبد الله بن مسعود حديثا غير هذا **(قوله** أترك النبي صلى الله عليه وسلم من شئ) في رواية الإسماعيلي شيئا سوى القرآن **(قوله** الاما بين الدفتين) بالفاء تنبيهة دفعة بفتح أوله وهو اللوح ووقع في رواية الاسماعيلي بين اللوحين **(قوله** قال ودخلنا) القائل هو عبد العزيز ووقع عند الاسماعيلي لم يدع الاما في هذا المحقق أي لم يدع من القرآن ما يتلى الاما هو داخل المحقق الموجود ولا يدع على هذا ما تقدم في كتاب العلم عن علي أنه قال ما عندنا الا كتاب الله وما في هذه الصحيفة لان علما أراد الاحكام التي كتبها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينف أن عنده أشياء أخر من الاحكام التي لم يكن كتبها وأما جواب ابن عباس وابن الحنفية فأنما أراد من القرآن الذي يتلى أو أراد امامية علي بالامامة أي لم يترك شيئا يعلق بأحكام الامامة الاما هو بأيدي الناس ويؤيد ذلك ما ثبت عن جماعة من الصحابة من ذكر أشياء نزلت من القرآن فسخت قلاوتها وبقي حكمها ولم يبق مثل حديث عمر الشيبخ والشيخة اذان تافرجوها البتة وحديث أنس في قصة القراء الذين قتلوا في بئر معونة قال فأمر الله فيهم قرأنا بلغوا عنا قومنا اننا لقد لقينا ربنا وحديث أبي بن كعب كانت الاحزاب قد رزقت البقرة وحديث حذيفة ما يقرؤون ربعا يعني براءة وكلها أحاديث صحيحة وقد أخرج ابن الضريس من حديث ابن عمر أنه كان يكره ان يقول الرجل قرأت القرآن كله ويقول ان منه قرأنا قدره وليس في شئ من ذلك ما يعارض حديث الباب لان جميع ذلك مما نسخ تلاوته في حياة النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله** **باب** فضل القرآن على سائر الكلام) هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه الترمذي معناه

﴿ **باب** من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم الاما بين الدفتين) * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا سفينان عن عبد العزيز بن رفيع قال دخلت أنا وشدا بن معقل على ابن عباس رضي الله عنه فقال له شدا ابن معقل أترك النبي صلى الله عليه وسلم من شئ قال ما ترك الاما بين الدفتين قال ودخلنا على محمد بن الحنفية فسألناه فقال ما ترك الاما بين الدفتين ﴾ **(باب** فضل القرآن على سائر الكلام) * حدثنا هدي بن خالد أبو خالد حدثنا همام حدثنا قتادة حدثنا أنس بن مالك عن أبي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

مثل الذي يقرأ القرآن
كالترجمة طعمها طيب
وريحها طيب والذي
لا يقرأ القرآن كالتمر
طعمها طيب ولا ريح فيها
ومثل الفاجر الذي يقرأ
القرآن كشل الريحانة
ريحها طيب وطعمها مر
ومثل الفاجر الذي لا يقرأ
القرآن كشل الخنظلة
طعمها مر ولا ريح لها
* حدثنا مسدد عن يحيى
عن سفيان حدثني عبد الله
ابن دينار قال سمعت ابن عمر
رضي الله عنهم - عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال انما
أجلكم في أجل من خلامن
الأمم كما بين صلاة العصر
ومغرب الشمس ومثلكم
ومثل اليهود والنصارى
كمثل رجل استعمل عمالا
فقال من يعمل لي نصف
النهار على قيراط قيراط
فعملت اليهود فقال من
يعمل لي من نصف النهار
الى العصر فعملت النصارى
ثم أنتم تعملون من العصر الى
المغرب بقيراطين قيراطين
قالوا نحن أكثر عمالا وأقل
عطاء قال هل ظلمتكم من
حكمكم قالوا لا قال فذلك
فضلي أوتيته من سنت

من حديث أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرب عز وجل من
شغله القرآن عن ذكرى وعن مسئلتى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين وفضل كلام الله على سائر
الكلام كفضل الله على خلقه ورجاله ثقات الاعطية العوفي فقيه ضعيف وأخرجه ابن عدى
من رواية شهر بن حوشب عن أبي هريرة مرفوعا فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على
خلقه وفي اسناده عمر بن سعيد الاشج وهو ضعيف وأخرجه ابن الضريس من وجه آخر عن
شهر بن حوشب مرسلا ورجاله لا بأس بهم وأخرجه يحيى بن عبد الحميد الجاني في مسنده من
حديث عمر بن الخطاب وفي اسناده صفوان بن أبي الصهباء مختلف فيه وأخرجه ابن الضريس
أيضا من طريق الجراح بن الضحاك عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رفعه
خيركم من تعلم القرآن وعلمه ثم قال وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه
وذلك أنه منه وحديث عثمان هذا سمي بعد أبواب بدون هذه الزيادة وقد بين العسكري أنها
من قول أبي عبد الرحمن السلمي وقال المصنف في خلق أفعال العباد وقال أبو عبد الرحمن السلمي
فذكره وأشار في خلق أفعال العباد الى أنه لا يصح مرفوعا وأخرجه العسكري أيضا عن طاوس
والحسن من قوله ما ثم ذكر المصنف في الباب حديثين * أحدهما حديث أبي موسى (قوله مثل
الذي يقرأ القرآن كالترجمة) بضم الهمزة والراء بينهما مائة ساكنة وآخره جيم ثقيلة وقد
تخفف ويزاد قبلها نون ساكنة ويقال بحذف الالف مع الوجهين فتلك أربع لغات وتبلغ مع
التخفيف الى ثمانية (قوله طعمها طيب وريحها طيب) قبل خص صفة الايمان بالطعم وصفة
التسلاوة بالريح لان الايمان ألزم للجوهر من الريح فقد يذهب ريح الجوهر ويبقى طعمه ثم قبل الحكمة في
وتلك الطعم ألزم للجوهر من الريح فقد يذهب ريح الجوهر ويبقى طعمه ثم قبل الحكمة في
تخصيص الترجمة بالتشبيه دون غيرها من الناكهة التي تجمع طيب الطعم والريح كالنفاحة لانه
يتداوى بقشرها وهو مفرح بالخاصية ويستخرج من جهادها له منافع وقيل ان الجن لا تقرب
البيت الذي فيه الترجمة فناسب أن يمثل به القرآن الذي لا تقربه الشياطين وغلاف حبه أيضا
فيناسب قلب المؤمن وفيها أيضا من المزايا كبرمجها وحسن منظرها وتفرج لونها ولين ملمسها
وفي أكلها مع الالتذاذ طيب نكهته ودباغ معسدة وجوده هضم ولها منافع أخرى مذكورة في
المضردات ووقع في رواية شعبة عن قتادة كما سأتى بعد أبواب المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل
به وهي زيادة مفسرة للمراد وأن التمثيل وقع بالذي يقرأ القرآن ولا يخالف ما استعمل عليه من
أمر ونهى لا مطلق التلاوة فان قيل لو كان كذلك لكثر التقسيم كأن يقال الذي يقرأ ويعمل
وعكسه والذي يعمل ولا يقرأ وعكسه والاقسام الاربعة ممكنة في غير المنافق وأما المنافق فليس
له الاقسام فقط لانه لا اعتبار بعمله اذا كان نفاقه نفاقا وكفره وكان الجواب عن ذلك أن الذي
حذف من التمثيل قسمان الذي يقرأ ولا يعمل والذي لا يعمل ولا يقرأ وهما شبيهان بحال
المنافق فيمكن تشبيه الاول بالريحانة والثاني بالخنظلة فاكتفى بذكر المنافق والقسمان
الآخران قد ذكرا (قوله ولا ريح فيها) في رواية شعبة لها (قوله ومثل الناجر الذي يقرأ) في
رواية شعبة ومثل المنافق في الموضعين (قوله ولا ريح لها) في رواية شعبة وريحها مر
واستشككت هذه الرواية من جهة أن المرارة من أوصاف الطعوم فكيف يوصف بها الريح

وأجيب بأن ريجها لما كان كزيتها استعير له وصف المارة وأطلق الزركشي هنا أن هذه الرواية
 وهم وأن الصواب ما في رواية هذا الباب ولا يرجح لها ثم قال في كتاب الاطعمة لما جاء فيه ولا يرجح
 لها هذا أصوب. من رواية الترمذي طعمها امرور ريجها امرنمذ كرتوجيها وكأنها ما استحضرت أنها
 في هذا الكتاب وتكلم عليها فلذلك نسبها للترمذي وفي الحديث فضيلة حامل القرآن وضرب
 المثل للتقريب للفهم وأن المقصود من تلاوة القرآن العمل بما دل عليه * الحديث الثاني حديث
 ابن عمر أنما أجلكم في أجل من قبلكم الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في المواقيت من
 كتاب الصلاة ومطابقة الحديث الاول للترجمة من جهة ثبوت فضل قارئ القرآن على غيره
 فيستلزم فضل القرآن على سائر الكلام كما فضل الاترج على سائر الفواكه ومناسبة الحديث
 الثالث من جهة ثبوت فضل هذه الامة على غيرها من الامم وثبوت الفضل لها بما ثبت من فضل
 كتابها الذي أمرت بالعمل به ﴿ **قوله** باب الوصاة بكتاب الله في رواية الكشمي
 الرصية وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الوصايا وتقدم فيه حديث الباب مشروحا وقوله فيه
 أوصى بكتاب الله بعد قوله لا حين قال له هل أوصى بشئ ظاهرهما التخاف وليس كذلك
 لانه في ما يتعلق بالامارة ونحو ذلك لا مطلق الوصية والمراد بالوصية بكتاب الله حفظه حسا ومعنى
 فيكرم ريسان ولا يسافر به الى أرض العدو ويتبع ما فيه فيعمل بأوامره ويحجب نواحيه
 ويدوم تلاوته وتعلمه وتعليمه ونحو ذلك ﴿ **قوله** باب من لم يتغن بالقرآن هذه
 الترجمة لنظ حديث أورده المصنف في الاحكام من طريق ابن جريح عن ابن شهاب بسند
 حديث الباب بلفظ من لم يتغن بالقرآن فليس منا وهو في السنين من حديث سعد بن أبي وقاص
 وغيره **(قوله** وقوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم) أشار بهذه الآية الى
 ترجيح تفسير ابن عيينة يعني يستغنى كما سيأتى في هذا الباب عنه وأخرجه أبو داود عن ابن عيينة
 وكسيع جميعا وقد بين اسحق بن راهويه عن ابن عيينة انه استغنى عن كتابه وكذا قال أحمد عن
 وكسيع يستغنى به عن أخبار الامم الماضية وقد أخرج الطبري وغيره من طريق عمرو بن دينار
 عن يحيى بن جعدة قال جاء ناس من المسلمين يكتبون كتبوا فيها بعض ما سمعوه من اليهود فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم كفى يقوم ضلالة أن يرغبوا عما جاء به نبيهم اليهم الى ما جاء به غيره الى
 غيرهم فنزل أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقد خفي وجه مناسبة تلاوة هذه الآية
 هنا على كثير من الناس كابن كثير فني أن يكون لذكرها وجه على أن ابن بطال مع تقدمه قد
 أشار الى المناسبة فقال قال أهل التأويل في هذه الآية قد كثر يحيى بن جعدة مختصرا قال
 فالمراد بالآية الاستغناء عن أخبار الامم الماضية وليس المراد الاستغناء الذي هو ضد الفقر قال
 واتباع البخاري الترجمة بالآية يدل على أنه يذهب الى ذلك وقال ابن التين يفهم من الترجمة أن
 المراد بالتغنى الاستغناء لكونه آتبعه الآية التي تضمنه الانكار على من لم يستغن بالقرآن عن
 غيره فعمله على الاكتفاء به وعدم الافتقار الى غيره وجهه على ضد الفقر من جهة ذلك **(قوله**
 عن أبي هريرة) في رواية شعيب عن ابن شهاب حدثني أبو سلمة أنه سمع أبا هريرة أخرجه
 الاسماعيلي **(قوله** لم يأذن الله لنبي) كذا هم شون وموحدة وعند الاسماعيلي لشيئين مبهم
 وكذا عند مسلم من جميع طرقه ووقع في رواية سفيان التي تلي هذه في الاصل كالجهور وفي

* **(باب الوصاة بكتاب الله عز وجل)** * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا مالك بن مغول حدثنا طلحة قال سألت عبد الله بن أبي أوفى أوصى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا فقلت كيف كتب على الناس الوصية أمروا بها ولم يوص قال أوصى بكتاب الله * **(باب من لم يتغن بالقرآن وقوله تعالى أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم)** * حدثنا يحيى بن بكير قال حدثني الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني أبو سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأذن الله لنبي

رواية الكشميني كرواية عقيل (قوله ما أذن لنبي) كذا لاكثر وعند أبي ذر لنبي زيادة اللام فان كانت محفوظة فهي للجنس ووجه من ظن العهد وبوجه أي المراد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فقال ما أذن للنبي صلى الله عليه وسلم وشرحه على ذلك (قوله أن يتغنى) كذا لهم وأخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه بدون أن وزعم ابن الجوزي أن الصواب حذف أن وأن إثباتها وهم من بعض الرواة لأنهم كانوا يرون بالمعنى فربما ظن بعضهم المساواة فوقع في الخطأ لأن الحديث لو كان بلفظ أن لكان من الأذن بكسر الهمزة وسكون الذال بمعنى الإباحة والاطلاق وليس ذلك مرادها هنا وإنما هو من الأذن بفتحين وهو الاستماع وقوله أذن أي استمع والحاصل أن لفظ أذن بفتحته ثم كسرة في الماضي وكذا في المضارع مشترك بين الإطلاق والاستماع تقول أذنت أذن بالمدفان أردت الإطلاق فالمصدر بكسرة ثم سكون وان أردت الاستماع فالمصدر بفتحين قال عدی بن زید

أيها القلب تعلق بددن * ان همي في سماع وأذن

ما أذن لنبي أن يتغنى
بالقرآن وقال صاحب له
يريد بجهره * حدثنا علي بن
عبد الله عن سفيان عن
الزهري عن أبي سلمة بن
عبد الرحمن عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ما أذن الله لنبي ما أذن
لنبي أن يتغنى بالقرآن * قال
سفيان تفسيره يستغنى به

أى في سماع واستماع وقال القرطبي أصل الأذن بفتحين أن المستمع يذل بأذنه إلى جهة من يسمعه وهذا المعنى في حق الله لا يراد به ظاهره وإنما هو على سبيل التوسيع على ما جرى به عرف الخطاطب والمراد به في حق الله تعالى أكرام القارئ وإجزال ثوابه لأن ذلك ثمة الأصغاء ووقع عند مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في هذا الحديث ما أذن لشيء كآذنه بفتحين ومثله عند ابن أبي داود من طريق محمد بن أبي حفصة عن عمرو بن دينار عن أبي سلمة وعند أحمد وابن ماجه والحاكم وصححه من حديث فضالة بن عبيد الله أشد أذنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته (قلت) ومع ذلك كله فليس ما أنكره ابن الجوزي بمنكر بل هو موجه وقد وقع عند مسلم في رواية أخرى كذلك ووجهها عياض بأن المراد الحث على ذلك والامر به (قوله وقال صاحب له بجهره) الضمير له لأبي سلمة والصاحب المذكور هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب ببغداد الزبيدي عن ابن شهاب في هذا الحديث أخرجه ابن أبي داود عن محمد بن يحيى الذهلي في الزهريات من طريقه بلفظ ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي يتغنى بالقرآن قال ابن شهاب وأخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة يتغنى بالقرآن بجهره فكان هذا التفسير لم يسمعه ابن شهاب من أبي سلمة وسمعه من عبد الحميد عنه فكان تارة يسميه وتارة يسميه وقد أدرجه عبد الرزاق عن معمر عنه قال الذهلي وهو غير محفوظ في حديث معمر وقد رواه عبد الأعلى عن معمر بدون هذه الزيادة (قلت) وهي ثابتة عن أبي سلمة من وجه آخر أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ ما أذن الله لشيء كآذنه لنبي يتغنى بالقرآن بجهره وكذا ثبت عنده من رواية محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة (قوله عن سفيان) هو ابن عيينة (قوله عن الزهري) هو ابن شهاب المذكور في الطريق الأولى وتدل أبي داود عن علي بن المديني شيخ البخاري فيه قال لم يقل أناسنيان قط في هذا الحديث حدثنا ابن شهاب (قلت) قد رواه الحميدي في مسنده عن سفيان قال سمعت الزهري ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في المستخرج والحميدي من أعرف الناس بمحدث سفيان وأكثرهم تثبنا عنه للسمع من شيوخهم (قوله قال سفيان تفسيره يستغنى به) كذا فسره

سفيان ويمكن ان يستأنس بما أخرجه أبو داود وابن الضريس ومحمد أبو عوانة عن ابن أبي
مليكة عن عبيد الله بن أبي نهيك قال لقيني سعد بن أبي وقاص وأبني السوق فقال تجار كسبة
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس من آمن لم يتغن بالقرآن وقد ارضى أبو عبيد
تفسير يتغنى يستغنى وقال انه جائز في كلام العرب وأنشد الأعشى

وكنتم امرأزمنابا بالعراق * خفيف المناخ طويل التغنى

أي كثير الاستغناء وقال المغيرة بن حنينا

كلانا غنى عن أخيه حياته * ونحن اذا متنا أشد تغنا

قال فعلى هذا يكون المعنى من لم يستغن بالقرآن عن الاكثار من الدنيا فليس منأى على طريقته
واحج أبو عبيد أيضا بقول ابن مسعود من قرأ سورة آل عمران فهو غنى ونحو ذلك وقال ابن
الجوزي اختلفوا في معنى قوله يتغنى على أربعة أقوال أحدها تحسين الصوت والثاني الاستغناء
والثالث التخزن قاله الشافعي والرابع التشاغل به تقول العرب تغنى بالمكان أقام به (قلت) وفيه
قول آخر حكاه ابن الأنباري في الزاهر قال المراد به التلذذ والاستحلامه كما يستلذ أهل الطرب
بالغناء فاطلق عليه تغنيا من حيث انه يفعل عنده ما يفعل عند الغناء وهو كقول السابعة

بكاء جمانة تدعو هذبلًا * مفعلة على فن تغنى

أطلق على صوتها غناء لانه يطرب كما يطرب الغناء وان لم يكن غناء حقيقة وهو كقولهم العمام
تيجان العرب لكونها تقوم مقام التيجان وفيه قول آخر حسن وهو أن يجعله هجرا كما يجعل
المسافر والفارغ هجرا والغناء قال ابن الاعرابي كانت العرب اذا ركبت الابل تتغنى واذا جلست
في أفنية أو في أكثر أحوالها فلما نزل القرآن أحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون هجراهم
القراءة كان التغنى ويؤيد القول الرابع بيت الأعشى المتقدم فانه أراد بقوله طويل التغنى
طول الإقامة لا الاستغناء لانه ألقى بوصف الطول من الاستغناء يعنى انه كان ملازما لوطنه
بين أهله وكانوا يتمدحون بذلك كما قال حسان

أولاد جفنة حول قبرا بيهيم * قبرا بن مارية الكريم المفضل

أراد أنهم لا يحتاجون الى الاتجاع ولا يبرحون من أوطانهم فيكون معنى الحديث الحث على
ملازمة القرآن وأن لا يتعدى الى غيره وهو يؤيد من حيث المعنى الى ما اختاره البخاري من
تخصيص الاستغناء وانه يستغنى به عن غيره من الكتب وقبل المراد من لم يغنه القرآن وينفعه
في إيمانه ويصدق بما فيه من وعد ووعد وقيل معناه من لم يرتح لقراءته وسماحه وليس المراد ما
اختاره أبو عبيد انه يحصل به الغنى دون الفقر لكن الذي اختاره أبو عبيد غير مدفوع اذا أراد به
الغنى المعنوي وهو غنى النفس وهو القناعة لا الغنى المحسوس الذي هو ضد الفقر لان ذلك
لا يحصل بمجرد ملازمة القراءة الا ان كان ذلك بالخاصة وساق الحديث بأى الجمل على ذلك فان
فيه اشارة الى الحث على تكلف ذلك وفي توجيهه تكلف كانه قال ليس من آمن لم يتغنى
بملازمة تلاوته وأما الذى نقله عن الشافعي فلم أره صريحا عنه في تفسير الخبر وإنما قال في مختصر
الزنى وأحب أن يقرأ أحدا وتحزينا انتهى قال أهل اللغة خدرت القراءة أدرجتها ولم أمطها وقرأ
فلان تحزنا اذا رقق صوته وصيره كصوت الحزين وقد روى ابن أبي داود بأسناد حسن عن أبي

هريرة انه قرأ سورة فخرتها شبه الرثا وأخرجه أبو عوانة عن الليث بن سعد قال يتغنى به يتحزن به ويرقق به قلبه وذكر الطبري عن الشافعي انه سئل عن تأويل ابن عيينة التغنى بالاستغناء فلم يرتضه وقال لو أراد الاستغناء لقال لم يستغن وانما أراد تحسين الصوت قال ابن بطلان وبذلك فسر ابن أبي مليكة وعبد الله بن المبارك والنضر بن شميل ويؤيده رواية عبد الأعلى عن معمر بن شهاب في حديث الباب بلفظ ما أذن لنبي في الترم في القرآن أخرجه الطبري وعنده في رواية عبد الرزاق عن معمر ما أذن لنبي حسن الصوت وهذا اللفظ عند مسلم من رواية محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة وعند ابن أبي داود والطحاوي من رواية عمرو بن دينار عن أبي سلمة عن أبي هريرة حسن الترم بالقرآن قال الطبري والترم لا يكون الا بالصوت اذا حسنه القارئ وطربه قال ولو كان معناه الاستغناء لما كان ذكر الصوت ولأذكر الجهر معني وأخرج ابن ماجه والكلبي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد مر فوعا الله أشد أذن أي استماعا للرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب القينة الى قينته والقينة المغنية وروى ابن أبي شيبة من حديث عقبة بن عامر رفعه تعلموا القرآن وغنوا به وأفسوه كذا وقع عنده والمشهور وعند غيره في الحديث وغنوا به والمعروف في كلام العرب ان التغنى الترجيع بالصوت كما قال حسان

تغنى بالشعر ما أنت قائله * ان الغناء بهذا الشعر مضمار
قال ولا نعلم في كلام العرب تغنى بمعنى استغنى ولا في أشعارهم وبيت الاعشى لا حجة فيه لانه أراد طول الإقامة ومنه قوله تعالى كأن لم يغنوا فيها قال وبيت المغيرة أيضا لا حجة فيه لأن التغاني تفاعل بين اثنين وليس هو معنى تغنى قال وانما يأتي تغنى من الغنى الذي هو ضد الفقر بمعنى فتعمل أي يظهر خلاف ما عنده وهذا فاسد المعنى (قلت) ويمكن أن يكون بمعنى تكلفه أي تطلبه وحل نفسه عليه ولوشق عليه كما تقدم قريبا ويؤيده حديث فان لم تبكوا فاتبوا كوا هو في حديث سعد بن أبي وقاص عن أبي عوانة وأما انكاره أن يكون تغنى بمعنى استغنى في كلام العرب فمردود من حفظ حجة على من لم يحفظ وقد تقدم في الجهاد في حديث الخليل ورجل ربطها تعفنا وتعفنا وهذا من الاستغناء بالارباب والمراد به يطلب الغنى بها عن الناس بقريسة قوله تعفنا وعن أنكر تفسير تغنى يستغنى أيضا الاستماع ليقال الاستغناء به لا يحتاج الى الاستماع لان الاستماع أمر خاص زائد على الاكتفاء به وأيضا فالأكتفاء به عن غيره أمر واجب على الجميع ومن لم يفعل ذلك خرج عن الطاعة ثم ساق من وجه آخر عن ابن عيينة قال يقولون اذا رفع صوته فقد تغنى (قلت) الذي نقل عنه انه بمعنى يستغنى أثقن لحديثه وقد نقل أبو داود عنه مثله ويمكن الجمع بينهما بأن تفسير يستغنى من جهته ورفع عن غيره وقال عمر بن شبة ذكر كرت لابي عاصم النبيل تفسير ابن عيينة فقال لم يصنع شيئا حدثني ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير قال كان داود عليه السلام يتغنى يعني حين يقرأ ويكي ويكي وعن ابن عباس ان داود كان يقرأ الزبور بسبعين لحنًا وقرأه يطرب منها المحموم وكان اذا أراد أن يكي بنفسه لم يتبق دابة في بر ولا جحر الا انصت له واستمع وبكت وسيأتي حديث ان أبا موسى أعطى من مارا من مزمار داود في باب حسن الصوت بالقرأة وفي الجملة ما فسر به ابن عيينة ليس بمدفوع وان كانت ظواهر

الأخبار ترجح أن المراد تحسين الصوت ويؤيده قوله يجهر به فإنها إن كانت مرفوعة قامت الحجة وإن كانت غير مرفوعة فالراوى أعرف بمعنى الجهر من غيره ولا سيما إذا كان فقهها وقد جزم الحلبي بأنهم آمن قول أنى هريرة والعرب تقول سمعت فلانا يتغنى بكذا أى يجهر به وقال أبو عاصم أخذ يدي ابن جريش فأوقفنى على أشعب فقال غن ابن أخى ما بلغ من طمعك فذكر قصة فقوله غن أى أخبرنى جهر أصريحا ومعه قول ذى الرمة

أحب المكان القفر من أجل انى * به أغنى باسمها غير ممجى
أى أجهر ولا كنى والحاصل أنه يمكن الجمع بين أكثر التاويلات المذكورة وهو أنه يحسن به صوته جأهرا به مترغما على طريق التحزين مستغنيا به عن غيره من الأخبار طالبا به غنى النفس راجيا به غنى البدن وقد نظمت ذلك فى بيتين

تغن بالقرآن ————— عن به الصوت حزينا جأهرا رارم
واستغن عن كتب الأئلى طالبا * غنى بد والنفس ثم الزم

وسمى فى ما يتعلق بحسن الصوت بالقرآن فى ترجمة مفردة ولاشك أن النفوس تميل الى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها لمن لا يترنم لأن للتطريب تأثيرا فى رقة القلب وإجراء الدمع وكان بين السلف اختلاف فى جواز القرآن بالالحان أما تحسين الصوت وتقديم حسن الصوت على غيره فلا نزاع فى ذلك فحكى عبد الوهاب المالكى عن مالك تحريم القراءة بالالحان وحكاؤه الطيب الطبرى والماوردى وابن حمدان الحنبلى عن جماعة من أهل العلم وحكى ابن بطال وعياض والقرطبي من المالكية والماوردى والبسندنيجي والغزالي من الشافعية وصاحب الذخيرة من الحنفية الكراهة واختاره أبو يعلى وابن عقيل من الحنابلة وحكى ابن بطال عن جماعة من العصابة والتابعين الجواز وهو المنصوص للشافعي وثقه الطحاوى عن الحنفية وقال الفورانى من الشافعية فى الأمانة يجوز بل يستحب ومحل هذا الاختلاف إذا لم يختل بشئ من الحروف عن مخبره فلو تغير قال التوموى فى التبيان أجمعوا على تحريمه ولفظه أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ما لم يخرج عن حد القراءة بالتقطيع فان خرج حتى زاد حرفا أو أخفاه حرم قال وأما القراءة بالالحان فقد نص الشافعي فى موضع على كراهته وقال فى موضع آخر لا بأس به فقال أصحابه ليس على اختلاف قولين بل على اختلاف طائفتين فان لم يخرج بالالحان عن المنهج القويم جاز ولا حرم وحكى الماوردى عن الشافعي أن القراءة بالالحان إذا انتهت الى إخراج بعض اللفاظ عن محارجها حرم وكذا حكى ابن حمدان الحنبلى فى الرعاية وقال الغزالي والبسندنيجي وصاحب الذخيرة من الحنفية أن لم يفرط فى التقطيع الذى يشوش النظم استحباب والأفلا وأغرب الرافعي فحكى عن أمالى السرخسى أنه لا يضر التقطيع مطلقا وحكاؤه ابن حمدان رواية عن الحنابلة وهذا شدو ولا يرج عليه والذي يحصل من الأدلة أن حسن الصوت بالقرآن مطلوب فان لم يكن حسنا فليحسنه ما استطاع كما قال ابن أبى مليكة أحد رواة الحديث وقد أخرج ذلك عنه أبو داود بإسناد صحيح ومن جهة تحسينه أن يراعى فيه قوانين النغم فان الحسن الصوت يزداد حسنا بذلك وان خرج عنها أترد ذلك فى حسنه وغير الحسن ربما انجبر عبرتها ما لم يخرج عن شرط الاداء المعبر عند أهل القراءة فان خرج عنها لم يفت تحسين الصوت

بواضع لانهم ليست عليه قاذحة (قوله فهو يهلك في الحق) فيه احتباس بليغ كأنه لما أوهم
 الانفاق في التبذير من جهة عموم الاهلاك قدسده بالحق والله أعلم (قوله ما
 خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا ترجم بلفظ المتن وكأنه أشار إلى ترجيح الرواية بالواز (قوله عن
 سعد بن عبيدة) كذا يقول شعبة يدخل بين علقمة بن مرثد وأبي عبد الرحمن سعد بن عبيدة
 وخالفه سفيان الثوري فقال عن علقمة عن أبي عبد الرحمن ولم يذكر سعد بن عبيدة وقد أطنب
 الحافظ أبو العلاء العطار في كتابه الهادي في القرآن في تخريج طرقه فذكر عن تابع شعبة ومن
 تابع سفيان جمعا كثيرا وأخرجه أبو بكر بن أبي داود في أول الشريعة له وأكثر من تخريج
 طرقه أيضا ورجح الحافظ رواية الثوري وعدوا رواية شعبة من المزني متصل الاسناد وقال
 الترمذي كأن رواية سفيان أصح من رواية شعبة وأما البخاري فأخرج الطريقين فبكأنه
 ترجع عنده أنهم جميعا محضونان فيحمل على أن علقمة سمعه أولا من سعد ثم لقي أبا عبد الرحمن
 فحدثه به أو سمعه مع سعد من أبي عبد الرحمن فثبتته فيه سعدو يؤيد ذلك ما في رواية سعد بن
 عبيدة من الزيادة الموقوفة وهي قول أبي عبد الرحمن فذلك الذي أقعدني هذا الملقب كسأيت
 البحث فيه وقد شدت رواية عن الثوري بذكر سعد بن عبيدة فيه قال الترمذي حدثنا محمد بن
 بشر حدثنا يحيى القطان حدثنا سفيان وشعبة عن علقمة عن سعد بن عبيدة به وقال النسائي
 أبنا عبيدة الله بن سعد حدثنا يحيى عن شعبة وسفيان أن علقمة حدثهم بما عن سعد قال
 الترمذي قال محمد بن بشر أرحب أصحاب سفيان لا يذكرون فيه سعد بن عبيدة وهو النخعي اه وهكذا
 حكم على بن المديني على يحيى القطان فيه بالوهم وقال ابن عدى جمع يحيى القطان بين شعبة
 وسفيان فالثوري لا يذكروا اسناد سعد بن عبيدة وهذا مما عتني خطايحي القطان على الثوري
 وقال في موضع آخر جعل يحيى القطان رواية الثوري على رواية شعبة فساق الحديث عنهم
 وجل إحدى الروايتين على الأخرى فساقه على لفظ شعبة وإلى ذلك أشار الدارقطني وتعقب بأنه
 فصل بين لفظيهما في رواية النسائي فقال قال شعبة خيركم وقال سفيان أفضلكم (قلت) وهو
 تعقب واه إذا لم يزم من تنصليه للفظيهما في المتن أن يكون فصل لفظيهما في الاسناد قال ابن عدى
 يقال إن يحيى القطان لم يخطئ قط إلا في هذا الحديث وذكر الدارقطني أن خلاصه يحيى تابع
 يحيى القطان عن الثوري على زيادة سعد بن عبيدة وهي رواية شاذة وأخرج ابن عدى من طريق
 يحيى بن آدم عن الثوري وقيس بن الربيع وفي رواية عن يحيى بن آدم عن شعبة وقيس بن الربيع
 جميعا عن علقمة عن سعد بن عبيدة قال وكذا رواه سعد بن سالم القداح عن الثوري ومحمد بن
 أبان كلاهما عن علقمة بن يادة سعدو زاد في اسناده رجلا آخر كسأيت به وكل هذه الروايات وهم
 والصواب عن الثوري بدون ذكر سعدو عن شعبة بإسناده (قوله عن عثمان) في رواية شريك عن
 عاصم بن بهدلة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود أخرجه ابن أبي داود بلفظ خيركم من
 قرأ القرآن وأقرأه وذكره الدارقطني وقال الصحيح عن أبي عبد الرحمن عن عثمان وفي رواية
 خلاصه يحيى عن الثوري بسنده قال عن أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان قال
 الدارقطني هذا وهم فان كان محفوظا احتل أن يكون السلي أخذ عن أبان بن عثمان عن عثمان
 ثم لقي عثمان فأخذه عنه وتعقب بأن أبا عبد الرحمن أكثر من أبان وأبان اختلف في سماعه من

فهو يهلك في الحق فقال
 رجل لبني أوتيت مثل
 ما أوتي فلان فعملت
 مثل ما يعمل * (باب
 خيركم من تعلم القرآن
 وعلمه) * حدثنا يحيى بن
 منهل حدثنا شعبة قال
 أخبرني علقمة بن مرثد
 سمعت سعد بن عبيدة عن
 أبي عبد الرحمن السلمي عن
 عثمان رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال

أشدهما اختلف في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان فبعد هذا الاحتمال وجاء من وجه آخر
كذلك أخرجه ابن أبي داود من طريق سعيد بن سلام عن محمد بن أبان سمعت علقمة يحدث عن
أبي عبد الرحمن عن أبان بن عثمان عن عثمان فذكره وقال نشره سعيد بن سلام يعني عن محمد
ابن أبان (قلت) وسعيد ضعيف وقد قال أحمد حدثنا حجاج بن محمد عن شعبة قال لم يسمع أبو
عبد الرحمن السلمي من عثمان وكذا نقله أبو عوانة في صحيحه عن شعبة ثم قال اختلف أهل
التدوين في سماع أبي عبد الرحمن من عثمان ونقل ابن أبي داود عن يحيى بن معين مثل ما قال
شعبة وذكر الحافظ أبو العلاء أن مسلماً سكت عن إخراج هذا الحديث في صحيحه (قلت) قد
وقع في بعض الطرق التصريح بتحديث عثمان لأبي عبد الرحمن وذلك فيما أخرجه ابن عدي في
ترجمة عبد الله بن محمد بن أبي مريم من طريق ابن جريج عن عبد الكريم عن أبي عبد الرحمن
حدثني عثمان وفي أسناده مقال لكن ظهر لي أن البخاري اعتمد في واصله وفي ترجيح لقاء أبي
عبد الرحمن لعثمان على ما وقع في رواية شعبة عن سعد بن عبيدة من الزيادة وهي أن أبا عبد
الرحمن أقرأ من زمن عثمان إلى زمن الحجاج وإن الذي جله على ذلك هو الحديث المذكور فدل
على أنه سمعه في ذلك الزمان وإذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف بالتدليس اقتضى ذلك سماعه
من عنده عنه وهو عثمان رضي الله عنه ولا سيما مع ما اشتهر بين القراء أنه قرأ القرآن على عثمان
وأسندوا ذلك عنه من رواية عاصم بن أبي النجود وغيره فكان هذا أولى من قول من قال أنه
لم يسمع منه (قوله خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا لاكثر وللسرخسي أو علمه وهي للتدوين
للالشك وكذا لا أحمد عن غندر عن شعبة وزاد في أوله أن وأكثر الرواة عن شعبة يقولونه بالواو
وكذا وقع عند أحمد عن بهز وعنده أبي داود عن حفص بن عمر كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه
الترمذي من حديث علي وهو أظهر من حيث المعنى لأن التي بأو تقتضي إنبات الخيرية
المذكور قلن فعل أحد الأمرين فيلزم أن من تعلم القرآن ولو لم يعلم غيره أن يكون خيراً ممن عمل
بما فيه مشلاً وان لم يتعلمه ولا يقال يلزم على رواية الواو أيضاً أن من تعلمه وعلمه غيره أن يكون
أفضل ممن عمل بما فيه من غير أن يتعلمه ولم يعلمه غيره لأننا نقول يحتمل أن يكون المراد بالخيرية من
جهة حصول التعليم بعد العلم والذي يعلم غيره يحصل له النفع المتعدى بخلاف من يعمل فقط بل
من أشرف العمل تعليم الغير فعلم غيره يستلزم أن يكون تعلمه وتعليمه لغيره عمل وتحصيل نفع متعدد
ولا يقال لو كان المعنى حصول النفع المتعدى لاشتراك كل من علم غيره علماً ما في ذلك لأننا نقول
القرآن أشرف العلوم فيكون من تعلمه وعلمه لغيره أشرف ممن تعلم غير القرآن وإن علمه فيثبت
المدعى ولا شك أن الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه مكمل لنفسه ولغيره جامع بين النفع القاصر
والنفع المتعدى ولهذا كان أفضل وهو من جله من عني سبحانه وتعالى بقوله ومن أحسن قولاً
من دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال اني من المسلمين والدعاء إلى الله يقع بأمر وشي من جملته تعليم
القرآن وهو أشرف الجميع وعكسه الكافر المانع لغيره من الاسلام كما قال تعالى فمن أظلم ممن
كذب بآيات الله وصدف عنها فان قيل فيلزم على هذا أن يكون المقرئ أفضل من الفقيه قلنا
لأن المخاطبين بذلك كانوا فقهاء النفوس لأنهم كانوا أهل اللسان فكانوا يدرسون معاني القرآن
بالسليقة أكثر مما يدرسونها من بعدهم بالاكساب فكان الفقهاء لهم حجة في مثل شأنهم

خيركم من تعلم القرآن وعلمه

شاركهم في ذلك لامن كان قارئاً ومقرئاً محضاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرؤه أو يقرئه فان قيل
 يلزم أن يكون المقرئ أفضل ممن هو أعظم غناء في الاسلام بالمجاهدة والرباط والامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر مثلاً قلنا حرف المسئلة يدور على النفع المتعدي فمن كان حصوله عنده أكثر
 كان أفضل فلعلم من مضمرة في الخبر ولا بد مع ذلك من مراعاة الاخلاص في كل صنف منهم
 ويحتمل أن تكون الخبرة وان اطلقت لكنهما مقيدة بناس مخصوصين خوطبوا بذلك كان
 اللائق بحالهم ذلك والمراد خبر المتعلمين من يعلم غيره لامن يقتصر على نفسه أو المراد مراعاة
 الحيشة لان القرآن خير الكلام فعمله خير من متعلم غيره بالنسبة الى خبره القرآن وكيفما كان
 فهو مخصوص عن علم وتعلم بحيث يكون قد علم ما يجب عليه عينا (قوله) قال وأقرأ أبو عبد الرحمن
 في امره عثمان حتى كان الحجاج (أى حتى ولى الحجاج على العراق (قلت) بين أول خلافة عثمان
 وآخر ولاية الحجاج اثنتان وسبعون سنة الاثلاثة أشهر وبين آخر خلافة عثمان وأول ولاية الحجاج
 العراق ثمان وثلاثون سنة ولم أفد على تعيين ابتداء اقراء أبي عبد الرحمن وآخره فالتة أعلم بقدر
 ذلك ويعرف من الذى ذكرته أقصى المدة وأدناها والقائل وأقرأ الخ هو سعد بن عبيدة
 فاني لم أره هذه الزيادة لامن رواية شعبة عن علقمة وقائل وذلك الذى أقعدني مقعدى هذا
 هو أبو عبد الرحمن وحكى الكرماني أنه وقع في بعض نسخ البخارى قال سعد بن عبيدة وأقرأني
 أبو عبد الرحمن قال وهى أنسب لقوله وذلك الذى أقعدني الخ أى أن اقراءه اياى هو الذى
 حملني على أن أقعدت هذا المقعد الخليل اه والذي في معظم النسخ وأقرأني بحذف المنعول وهو
 الصواب وكان الكرماني ظن ان قائل وذلك الذى أقعدني هو سعد بن عبيدة وليس كذلك بل
 قائله أبو عبد الرحمن ولو كان كاطن للزم أن تكون المدة الطويلة سبقت لبیان زمان اقراء أبي
 عبد الرحمن لسعد بن عبيدة وليس كذلك بل انما سبقت لبیان طول مدته لا قراء الناس القرآن
 وأيضا فمكان يلزم أن يكون سعد بن عبيدة قرأ على أبي عبد الرحمن من زمن عثمان وسعد لم يدركه
 زمان عثمان فان أكبر شيخ له المغيرة بن شعبة وقد عاش بعد عثمان خمس عشرة سنة وكان يلزم أيضا
 أن تكون الاشارة بقوله وذلك الى صنع أبي عبد الرحمن وليس كذلك بل الاشارة بقوله ذلك الى
 الحديث المرفوع أى أن الحديث الذى حدث به عثمان في أفضلته من تعلم القرآن وعلمه حمل أبا عبد
 الرحمن أن أقعد يعلم الناس القرآن لتحصيل تلك الفضيلة وقد وقع الذى حملنا كلامه عليه صريحا
 في رواية أنجد عن محمد بن جعفر وحجاج بن محمد جميعا عن شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن
 عبيدة قال قال أبو عبد الرحمن فذلك الذى أقعدني هذا المقعد وكذا أخرجه الترمذى من رواية
 أبي داود الطيالسى عن شعبة وقال فيه مقعدى هذا قال وعلم أبو عبد الرحمن القرآن في زمن
 عثمان حتى بلغ الحجاج وعند أبي عوانة من طريق بشر بن أبي عرو وأبي غياث وأبي الوليد ثلاثهم
 عن شعبة بلفظ قال أبو عبد الرحمن فذلك الذى أقعدني مقعدى هذا وكان يعلم القرآن والاشارة
 بذلك الى الحديث كما قرئته واستاده اليه اسناد مجازى ويحتمل أن تكون الاشارة به الى عثمان
 وقد وقع في رواية أبي عوانة أيضا عن يوسف بن مسلم عن حجاج بن محمد بلفظ قال أبو عبد الرحمن
 وهو الذى أجلسني هذا المجلس وهو محتمل أيضا (قوله) حدثنا سفيان (هو الثوري وعلقمة بن
 مرثد بعثته بوزن جعفر ومنهم من ضبطه بكسر المثلثة وهو من ثقات أهل الكوفة من طبقة

قال وأقرأ أبو عبد الرحمن
 في امره عثمان حتى كان
 الحجاج قال وذلك الذى
 أقعدني مقعدى هذا
 * حدثنا أبو نعيم
 سفيان عن علقمة بن مرثد
 عن أبي عبد الرحمن السلمي
 عن عثمان بن عفان رضى
 الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم

ان افضلكم من تعلم القرآن وعلمه * حدثنا عمرو بن عون حدثنا حماد عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال آتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقالت انما قد وهبت نفسي لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم فقال مالي (٢٩) في النساء من حاجة فقال رجل زوجتيها

قال أعطها نوبال لا أجد
قال أعطها ولو خاتما من
حديد فاعتسل له فقال
مامعك من القرآن قال كذا
وكذا قال فقد زوجتكها
بمامعك من القرآن * (باب
القراءة عن ظهر القلب) *
حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا
يعقوب بن عبد الرحمن عن
أبي حازم عن سهل بن سعد
أن امرأة جاءت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله جئت لأهب
للك نفسي فنظر اليها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فصعد النظر اليها وصوبه ثم
طأ طأ رأسه فلما رأته المرأة
أنه لم يقض فيها شيئا جلست
فقام رجل من أصحابه فقال
يا رسول الله ان لم يكن لك بها
حاجة فزوجنيها فقال له
هل عندك من شيء فقال
لا والله يا رسول الله قال
اذهب الى أهلك فانظر هل
تجد شيئا فذهب ثم رجع
فقال لا والله يا رسول الله
ما وجدت شيئا قال انظر ولو
خاتما من حديد فذهب ثم
رجع فقال لا والله يا رسول
الله ولا خاتما من حديد
ولكن هذا زاري قال سهل

الاعمش وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الخنازير من روايته عن سعد بن عبد الله
أيضا وثالث في مناقب الصحابة وقد عرفت ما **(قوله ان افضلكم من تعلم القرآن أو علمه) كذا**
ثبت عندهم بلفظ أو وفي رواية الترمذي من طريق بشر بن السري عن سفيان خبركم أو
افضلكم من تعلم القرآن وعلمه فاختلف في رواية سفيان أيضا في أن الرواية بأو أو بالواو وقد
تقدم توجيهه وفي الحديث الحث على تعلم القرآن وقد سئل الثوري عن الجهاد واقراء القرآن
فرج الثاني واحتج بهذا الحديث أخرجه ابن أبي داود وأخرج عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه
كان يقرئ القرآن خمس آيات خمس آيات وأسند من وجه آخر عن أبي العالبة مثل ذلك وذكر أن
جبريل كان ينزل به كذلك وهو مرسل جيد وشاهده ما قدمته في تفسير المذثر وفي تفسير سورة
اقرأ ثم ذكر المصنف طرفا من حديث سهل بن سعد في قصة التي وهبت نفسها قال ابن بطلان وجه
ادخاله في هذا الباب أنه صلى الله عليه وسلم زوجه المرأة لحرمه القرآن وتعبه ابن التين بأن
السياق يدل على أنه زوجه له على أن تعلمها وسياق البحث فيه مع استيفاء شرحه في كتاب
النكاح وقال غيره وجه دخوله أن فضل القرآن ظهر على صاحبها في العاجل بأن قام له مقام
المال الذي يتوصل به الى بلوغ الغرض وامتنعه في الاجل فظاهر لا خفاء به **(قوله وهبت**
نفسها لله ولرسوله) في رواية الحوى وللرسول **(قوله مامعك من القرآن قال كذا وكذا)** ووقع
في الباب الذي يلي هذا سورة كذا وسورة كذا وسأتي بيان ذلك عند شرحه ان شاء الله تعالى
﴿ قوله باب القراءة عن ظهر القلب ﴾ ذكر فيه حديث سهل في الواهبة مطولا
وهو ظاهر فيما ترجم له لقوله فيه أتقرؤون عن ظهر قلبك قال نعم فدل على فضل القراءة عن ظهر
القلب لانها أمكن في التوصل الى التعليم وقال ابن كثير ان كان البخاري أراد به هذا الحديث
الدلالة على أن تلاوة القرآن عن ظهر قلب أفضل من تلاوته نظرا من المحقق ففيه نظر لانها
قضية عين فيحتمل أن يكون الرجل كان لا يحسن الكتابة وعلم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فلا
يدل ذلك على أن التلاوة عن ظهر قلب أفضل في حق من يحسن ومن لا يحسن وأيضا فان سياق
هذا الحديث انما هو لاستنبات أنه يحفظ تلك السور عن ظهر قلب لتمكن من تعلمه وجهه
وليس المراد أن هذا أفضل من التلاوة نظرا ولا عدمه (قلت) ولا يرد على البخاري شيء مما ذكر
لان المراد بقوله باب القراءة عن ظهر قلب مشروعيته أو استحبابها والحديث مطابق لما ترجم به
ولم يتعرض لكونها أفضل من القراءة نظرا وقد صرح كثير من العلماء بأن القراءة من المحقق
نظرا أفضل من القراءة عن ظهر قلب وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن من طريق عبيد الله بن
عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رفعه قال فضل قراءة القرآن نظرا على من
يقروها ظهرا كفضل الفريضة على النافلة واسناده ضعيف ومن طريق ابن مسعود وهو قوفا
أدعوا النظر في المحقق واسناده صحيح ومن حيث المعنى أن القراءة في المحقق أسلم من الغلط
لكن القراءة عن ظهر قلب أبعد من الرياء وأمكن للخشوع والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف

ماله ردا فلما نصقه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تصنع يا زارك ان لبسته لم يكن عليه امانه شيء وان لبسته لم يكن عليك شيء
فجلس الرجل حتى طال مجلسه ثم قام فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم موليا فأمر به فدعى فلما جاء قال ماذا معك من القرآن قال
معي سورة كذا وسورة كذا أعدها قال أتقرؤون عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكت كتبها بمامعك من القرآن

الاحوال والاشخاص وأخرج ابن أبي داود بإسناد صحيح عن أبي أمامة أقرؤ القرآن ولا تغرنكم هذه المصاحف المعلقة فإن الله لا يعذب قلبا وعى القرآن وزعم ابن بطلان أن في قوله أن تقرؤهن عن ظهر قلب رد الماتأوله الشافعي في انكحاح الرجل على أن صدقها أجرة تعليمها كذا قال ولا دلالة فيه لما ذكر بل ظاهر سياقه أنه استنبته كما تقدم والله أعلم **(قوله باب استذكار القرآن)** أي طلب ذكره بضم الذال (وتعاهده) أي تجديده العهد به بلازمة تلاوته وذكر في الباب ثلاثة أحاديث * الأول **(قوله)** انما مثل صاحب القرآن أي مع القرآن والمراد بالصاحب الذي ألفه قال عياض الموالفة المصاحبة وهو كقوله أصحاب الجنة وقوله ألفه أي ألف تلاوته وهو أعم من أن يألفها انظر من المصحف أو عن ظهر قلب فإن الذي يدوم على ذلك يذلل له لسانه ويسهل عليه قراءته فإذا هجره ثقلت عليه القراءة وشقت عليه وقوله انما يقتضي الحصر على الرابع لكنه حصر مخصوص بالنسبة إلى الحفظ والنسيان بالتلاوة والترك **(قوله)** كمثل صاحب الابل المعقلة أي مع الابل المعقلة والمعقلة بضم الميم وفتح العين المهمله وتشديد القاف أي المشدودة بالعقل وهو الحبل الذي يشد في ركة البعير شبه درس القرآن واستمرار تلاوته بربط البعير الذي يخشى منه الشرا فيزال تعاهدهم وجودا فالحفظ موجود كما أن البعير مدام مشدودا بالعقل فيؤرخ محفوظ وخص الابل بالذكرا لأنها أشد الحيوان الانسي نفورا وفي تحصيلها بعد استئذان نفورها صعوبة **(قوله)** ان عاهد عليها أمسكها أي استمراسا كذا لها وفي رواية أيوب عن نافع عن مسلم فإن عقلها حفظها **(قوله)** وان أطلقتها ذهبت أي انفلتت وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن مسلم ان تعاهدها صاحبها فاعقلها أمسكها وان أطلق عقلها ذهبت وفي رواية موسى بن عبيدة عن نافع اذا قام صاحب القرآن فقرأ بالليل والنهار ذكره واذا لم يقم به نسبه الحديث الثاني **(قوله)** حدثنا محمد بن عروة بعين مهملة مفتوحة ورأسها كنة مكرتين ومنصور هو ابن المعتمر وأبو وائل هو شقيق ابن سلمة وعبيد الله هو ابن مسعود وسأني في الرواية المعلقة التصريح بسماع شقيق لم ينسب ابن مسعود **(قوله)** بنس ما لاحدهم أن يقول قال القرطبي بنس هي أخت نعم فالاولى للذم والآخرى للمدح وهما قاعلان غير متصرفين يرفعان الفاعل ظاهرا ومضمرا إلا أنه اذا كان ظاهرا لم يكن في الامر العام الا بالالف واللام للجنس أو مضاف الى ما ههنا فيه حتى يشتمل على الموصوف بأحدهما ولا بد من ذكره نعيانا كقوله نعم الرجل زيد وبنس الرجل عرو فان كان الفاعل مضمرا فلا بد من ذكر اسم نكرة ينصب على التفسير للضمير كقوله نعم رجل زيد وقد يكون هذا التفسير ماعلى مانص عليه سيويه كافي هذا الحديث وكافي قوله تعالى فنعما هي وقال الطيبي وما نكرة موصوفة وأن يقول مخصوص بالذم أي بنس شيئا كان الرجل يقول **(قوله)** نسيت (قوله) بنس النون وتخفيف السين اتفاقا **(قوله)** آية كبت وكبت قال القرطبي كبت وكبت يعبر بهما عن الجمل الكثيرة والحديث الطويل ومثلهما أدبت وذبت وقال نعلب كبت للافعال وذبت للامياء وحكى ابن التين عن الداودي أن هذه الكلمة مثل كذا إلا أنها خاصة بالمؤنث وهذا من مفردات الداودي **(قوله)** بل هو نسي بضم النون وتشديد المهملة المكسورة قال القرطبي رواه بعض رواة مسلم مخففا (قلت) وكذا هو في مسند أبي يعلى وكذا أخرجه ابن أبي داود في كتاب الشريعة من طرق متعددة مضبوطة بخط موثق به على كل

* (باب استذكار القرآن وتعاهده) * حدثنا عبد الله ابن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الابل المعقلة ان عاهد عليها أمسكها وان أطلقتها ذهبت * حدثنا محمد ابن عروة حدثنا شعبة عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بنس ما لاحدهم أن يقول نسيت آية كبت وكبت بل نسي

سين علامة التخفيف وقال عياض كان الكافي يعني أبا الوليد الوقيسي لا يجيز في هذا غير التخفيف
 (قلت) والتشكيل هو الذي وقع في جميع الروايات في البخاري وكذا في أكثر الروايات في غيره
 وبؤيده ما وقع في رواية أبي عبيد في الغريب بعد قوله كيت وكيت ليس هو نسي ولكن نسي
 الأول بفتح النون وتخفيف السين والثاني بضم النون وتثنية السين قال الفرطبي التشكيل
 معناه أنه عوقب بوقوع النسيان عليه لتفريطه في معاهدته واستدكاره قال ومعنى التخفيف
 أن الرجل ترك غير ملتفت إليه وهو كقوله تعالى نسوا الله فانساهم أي تركهم في العذاب أو
 تركهم من الرحمة واختلاف في متعلق الذم من قوله نس على أوجه * الأول قيل هو على نسبة
 الإنسان إلى نفسه النسيان وهو لا صانع له فيه فإذا نسبته إلى نفسه أو هم أنه انفراد بفعله فكان
 ينبغي أن يقول انسيت أو نسيت بالتثنية على البناء للمجهول فيهما أي إن الله هو الذي أنساني
 كما قال وما رميت أذريت ولكن الله رمي وقال أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون وبهذا الوجه
 جزم ابن بطال فقال أراد أن يجري على ألسن العباد نسبة الأفعال إلى خالقها لما في ذلك من
 الإقرار له بالعبودية والاستسلام لقدرته وذلك أولى من نسبة الأفعال إلى مكتسبها مع أن نسبتها
 إلى مكتسبها جائز بتدليل الكتاب والسنة ثم ذكر الحديث الآتي في باب نسيان القرآن قال وقد
 أضاف موسى عليه السلام النسيان مرة إلى نفسه ومرة إلى الشيطان فقال اني نسيت الحوت
 وما أنسانيه إلا الشيطان ولكل إضافة منهما معنى صحيح فالإضافة إلى الله بمعنى أنه خالق الأفعال
 كلها وإلى النفس لأن الإنسان هو المكتسب لها وإلى الشيطان بمعنى الوسوسة اه ووقع له ذهول
 فيما نسبته لموسى وانما هو كلام فناء وقال الفرطبي ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نسب النسيان
 إلى نفسه يعني كما سيأتي في باب نسيان القرآن وكذا نسبته يوشع إلى نفسه حيث قال نسيت
 الحوت وموسى إلى نفسه حيث قال لا تؤاخذني بما نسيت وقد سبق قول الصحابة ربنا لا تؤاخذنا
 ان نسينا مساق المدح قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم سنقرئك فلا تنسى الاما شاء الله فالذي
 يظهر أن ذلك ليس متعلق الذم وجنح إلى اختيار الوجه الثاني وهو كالاول لكن سبب الذم
 ما فيه من الاشعار بعدم الاعتناء بالقرآن اذ لا يقع النسيان الا بترك التعاهد وكثرة الغفلة فلو
 تعاهده بتلاوته والقيام به في الصلاة لدام حفظه وتذكره فاذا قال الانسان نسيت الآية الفلانية
 فكأنه شهد على نفسه بالتفريط فيكون متعلق الذم ترك الاستدكار والتعاهد لانه الذي يورث
 النسيان * الوجه الثالث قال الاسماعيلي يحتمل أن يكون كرهه أن يقول نسيت بمعنى تركت
 لا بمعنى السهو والعارض كما قال تعالى نسوا الله فانساهم وهذا اختيار أبي عبيد وطائفة * الوجه
 الرابع قال الاسماعيلي أيضا يحتمل أن يكون فاعل نسيت النبي صلى الله عليه وسلم كأنه قال
 لا يقل أحد عنى اني نسيت آية كذا فان الله هو الذي أنساني ذلك الحكمة نسخها ورفع تلاوته
 وليس لي في ذلك صانع بل الله هو الذي ينسني لما ينسخ تلاوته وهو كقوله تعالى سنقرئك فلا
 تنسى الاما شاء الله فان المراد بالنسي ما ينسخ تلاوته فينسى الله نبيه ما يريد نسخ تلاوته * الوجه
 الخامس قال الخطابي يحتمل أن يكون ذلك خاصا برمان النبي صلى الله عليه وسلم وكان من
 ضروب النسخ نسيان الشيء الذي ينزل ثم ينسخ منه بعد نزوله الشيء فيذهب رسمه وترفع تلاوته
 ويسقط حفظه عن جملة فيقول القائل نسيت آية كذا فهو عن ذلك ثلاثيه وهم على محكم

عن حجاج بن محمد وأبي داود الطيالسي كلاهما عن شعبة وكذا أخرجه الترمذي من رواية الطيالسي (قوله) وتابعه ابن جرير عن عبدة عن شقيق سمعت عبد الله (أما عبدة فهو بسكون الموحدة وهو ابن أبي لبابة بنضم اللام وموحدتين مختلفا وشقيق هو أبو وائل وعبد الله هو ابن مسعود وهذه المتابعة وصلها مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جرير قال حدثني عبدة ابن أبي لبابة عن شقيق بن سلمة سمعت عبد الله بن مسعود فذكر الحديث إلى قوله بل هو نسي ولم يذكر ما بعده وكذا أخرجه أحمد عن عبد الرزاق وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق محمد بن حمادة عن عبدة وكان البخاري أراد بإيراد هذه المتابعة دفع تعاميل من أعل الخبر برواية حجاج بن زيد وأبي الاحوص له عن منصور موقوفة على ابن مسعود قال الاسماعيلي روى حجاج بن زيد عن منصور وعاصم الحديثين معا موقوفين وكذا رواهما أبو الاحوص عن منصور وأما ابن عيينة فاسند الاول ووقف الثاني قال ورفعهما جميعا ابراهيم بن طهمان وعبدة بن حميد عن منصور وهو ظاهر سياق سفيان الثوري (قلت) ورواية عبدة أخرجه ابن أبي داود ورواية سفيان سنناني عند المصنف قريبا مرفوعة لكن اقتصر على الحديث الاول وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله مرفوعة الحديثين معا وفي رواية عبدة بن أبي لبابة تصریح ابن مسعود بقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك بقوى رواية من رفعه عن منصور والله أعلم * الحديث الثالث (قوله عن يزيد) بالموحدة هو ابن عبد الله بن أبي بردة وشيخه أبو بردة هو جده المذكور وأبو موسى هو الاشعري (قوله في عقابها) بضمين ويجوز سكون المقاف جمع عقاب بكسر أوله وهو الحبل ووقع في رواية الكشميهني من عقابها وذكر الكرماني انه وقع في بعض النسخ من عقابها بلامين ولم أقف على هذه الرواية بل هي تصحيف ووقع في رواية الاسماعيلي بعقابها قال القرطبي من رواه من عقابها فهو على الاصل الذي يقتضيه التعدد من لفظ التفتل وأما من رواه بالياء أو بالفاء فيجتمل أن يكون بمعنى من أوله مصاحبة أو الظرفية والحاصل تشبيه من تفتلت منه القرآن بالناقاة التي تفتلت من عقابها وبقيت متعلقة به كذا قال والتحرير أن التشبيه وقع بين ثلاثة ثلاثة فخال القرآن شبه بصاحب الناقاة والقرآن بالناقاة والحفظ بالربط قال الطيبي ليس بين القرآن والناقاة مناسبة لانه قديم وهي حادثة لكن وقع التشبيه في المعنى وفي هذه الاحاديث الحاض على محافظة القرآن بدوام دراسته وتكرار تلاوته وضرب الامثال لايضاح المقاصد وفي الاخير القسم عند الخبر المقطوع بصدقه مباغتة في تشبيته في صدوره سامعه وحكي ابن التين عن الداودي ان في حديث ابن مسعود جملة قال فبين ادعى عليه بما لم أفكر وحلف ثم قامت عليه البينة فقال كنت نسيبت أو ادعى بينة أو ابراء أو التمس عين المدعى أن ذلك يكون له ويعذر في ذلك كذا قال (قوله) **باب** القراءة على الدابة أي لا ركبا وكأنه أشار إلى الرد على من كره ذلك وقد نقله ابن أبي داود عن بعض السلف وتقدم البحث في كتاب الطهارة في قراءة القرآن في الحمام وغيرها وقال ابن بطلان انما أراد بهذه الترجمة أن في القراءة على الدابة سنة موجودة وأصل هذه السنة قوله تعالى لتستروا على ظهورهم ثم ذكر وانعمت ربكم اذا استويتم عليه الآية ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل مختصرا وقد تقدم بتمامه في تفسير سورة الفتح ويأتي بعد أبواب

وتابعه ابن جرير عن عبدة عن شقيق سمعت عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا محمد بن العلاء حدثنا أبو أسامة عن يزيد عن أبي بردة عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تعاهدوا القرآن فوالذي نفسي بيده لهواشد تنصيا من الابل في عقابها * (باب القراءة على الدابة) * حدثنا حجاج بن منهال حدثنا شعبة قال أخبرني أبو اياس قال سمعت عبد الله بن مغفل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وهو يقرأ على راحلته سورة الفتح

(قوله باب تعليم الصبيان القرآن) كأنه أشار إلى الرد على من كرد ذلك وقد جاءت كراهية ذلك عن سعيد بن جبيرة وبرايم النخعي وأسند ابن أبي داود عنهم ما ولفظ ابراهيم كانوا يكرهون أن يعلوا الغلام القرآن حتى يعقل وكلام سعيد بن جبيرة يدل على أن كراهية ذلك من جهة حصول اللال له ولفظه عند ابن أبي داود أيضا كانوا يحبون أن يكون يقرأ الصبي بعد حين وأخرج بإسناد صحيح عن الأشعث بن قيس أنه قدم غلاما صغيرا فباعوا عليه فقال ما قدمته ولكن قدمه القرآن ووجه من أجاز ذلك أنه ادعى إلى ثبوته ورسوخه عنده كما يقال التعلم في الصغر كالنقش في الحجر وكلام سعيد بن جبيرة يدل على أنه يستحب أن يترك الصبي أو لا يقرأ فيها ثم يؤخذ بالجد على التدريج والحق أن ذلك يختلف بالأشخاص والله أعلم **(قوله عن سعيد بن جبيرة قال ان الذي تدعونه المنفصل هو المحكم قال وقال ابن عباس توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشرين سنين وقد قرأت المحكم)** كذا فيه تفسير المنفصل بالمحكم من كلام سعيد بن جبيرة وهو دال على أن الظهير في قوله في الرواية الاخرى فقلت له وما المحكم لسعيد بن جبيرة وفاعل قلت هو أبو بشر بخلاف ما يتبادر أن الظهير لابن عباس وفاعل قلت سعيد بن جبيرة ويحتمل أن يكون كل منهما سأل شيخه عن ذلك والمراد بالمحكم الذي ليس فيه منسوخ ويطلق المحكم على ضد المتشابه وهو اصطلاح أهل الأصول والمراد بالمنفصل السور التي كثرت فصولها وهي من الجرات إلى آخر القرآن على الصحيح ولعل المصنف أشار في الترجمة إلى قول ابن عباس سلوني عن التفسير فأنى حفظت القرآن وأنا صغير أخرجه ابن سعيد وغيره بإسناد صحيح عنه وقد استشكل عياض قول ابن عباس توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشرين سنين بما تقدم في الصلاة من وجه آخر عن ابن عباس أنه كان في حجة الوداع ناهز الاحتلام وسألت في الاستئذان من وجه آخر أن النبي صلى الله عليه وسلم مات وأنا ختن وكنا لا يحننون الرجل حتى يدرك وعنه أيضا أنه كان عند موت النبي صلى الله عليه وسلم ابن خمس عشرة سنة وسبق إلى استكمال ذلك الاسماء على فقال حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس يعني الذي مضى في الصلاة يخالف هذا وبالغ الداودي فقال حديث أبي بشر يعني الذي في هذا الباب وهم وأجاب عياض بأنه يحتمل أن يكون قوله وأنا ابن عشرين سنين راجع إلى حفظ القرآن لا إلى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ويكون تقدير الكلام توفى النبي صلى الله عليه وسلم وقد جعت المحكم وأنا ابن عشرين سنين ففيه تقديم وتأخير وقد قال عرو بن علي الفلاس الصحيح عندنا ان ابن عباس كان له عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة قد استكملها ونحوه لابي عبيد وأسند البيهقي عن مصعب الزبيري أنه كان ابن أربع عشرة سنة به جزم الشافعي في الام ثم حكى أنه قبل ست عشرة وحكى قول ثلاث عشرة وهو المشهور وأورد البيهقي عن أبي العالية عن ابن عباس قرأت المحكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن ثنتي عشرة فهذه ستة أقوال ولو ورد إحدى عشرة لكانت سبعة لانها من عشر إلى ست عشرة (قلت) والاصل فيه قول الزبير بن بكار وغيره من أهل النسب ان ولادة ابن عباس كانت قبل الهجرة ثلاث سنين وبنوها ثم في الشعب وذلك قبل وفاة أبي طالب ونحوه لابي عبيد ويمكن الجمع بين مختلف الروايات الاست عشرة وثنتي عشرة فان كلامهما لم يثبت سند والاشهر بأن يكون ناهز الاحتلام لما قارب ثلاث عشرة ثم بلغ الاستكملها

(باب تعليم الصبيان القرآن) * حدثني موسى ابن اسمعيل حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد ابن جبيرة قال ان الذي تدعونه المنفصل هو المحكم قال وقال ابن عباس توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشرين سنين وقد قرأت المحكم * حدثنا يعقوب بن ابراهيم حدثنا هشيم أخبرنا أبو بشر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنهم ما جعت المحكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له وما المحكم قال المنفصل

ودخل في التي بعده فاطلاق خمس عشرة بالنظر الى جبر الكسرين واطلاق العشر والثلاث
عشر بالنظر الى الغاء الكسر واطلاق أربع عشرة بجبر أحدهما وسيأتي مزيد لهذا في باب
الختان بعد الكبير من كتاب الاستبذان ان شاء الله تعالى واختلف في أول الفصل مع الاتفاق
على أنه آخر جزء من القرآن على عشرة أقوال ذكرتها في باب الجهر بالقراءة في المغرب وذكر
قولا شاذا انه جميع القرآن ﴿ **قوله** باب نسيان القرآن وهل يقول نسبت آية
كذا وكذا) كأنه يريد ان النسي عن قول نسبت آية كذا وكذا ليس للزجر عن هذا اللفظ بل
للزجر عن تعاطي أسباب النسيان المتضمنة لقول هذا اللفظ ويحتمل أن ينزل المنع والاباحة على
حالتين فمن نشأ نسيانه عن اشتغاله بأمر ديني كالجهاد لم يتنع عليه قول ذلك لان النسيان لم ينشأ
عن اهمال ديني وعلى ذلك يحمل ما ورد من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من نسبة النسيان
الى نفسه ومن نشأ نسيانه عن اشتغاله بامر دنيوي ولا سيما ان كان محظورا امتنع عليه لتعاطيه
أسباب النسيان **(قوله** وقول الله تعالى سنقرئك فلا تنسى الا ما شاء الله) هو مصير منه الى اختيار
ما عليه الا كثر ان لافي قوله فلا تنسى نانية وأن الله أخبره أنه لا ينسى ما قرأه اياه وقد قيل ان لا
ناحية وانما وقع الاشباع في السين لتناسب رؤس الآي والاول أكثر واختلف في الاستثناء
فقال الفراء هو للتبرك وليس هناك شيء استثنى وعن الحسن وقادة الاما شاء الله أى قضى أن
ترفع تلاوته وعن ابن عباس الاما أراد الله أن ينسيك لتسب وقيل لما جلت عليه من الطباع
البشرية لكن سند كره بعد وقيل المعنى فلا تنسى أى لا تترك العمل به الاما أراد الله أن ينسخه
فترك العمل به **(قوله** سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا) أى صوت رجل وقد تقدم بيان
اسمه في كتاب الشهادات **(قوله** لقد أدركني كذا وكذا آية من سورة كذا) لم أقف على تعيين
الآيات المذكورة وأغرب من زعم أن المراد بذلك احدى وعشرون آية لان ابن عبد الحكم قال
فحين أقرأن عليه كذا وكذا درهمائة بلزمت أحد وعشرون درهما وقال الداودي يكون مقرا
بدرهمين لانه أقل ما يقع عليه ذلك قال فان قال له على كذا درهمه كان مقرا بدرهم واحد **(قوله**
في الطريق الثانية حدثنا عيسى) هو ابن يونس بن أبي اسحق **(قوله** عن هشام وقال أسقطته)
يعنى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بالمتن المذكور وزاد فيه هذه اللفظة وهى أسقطته
وقد تقدم في الشهادات من هذا الوجه بلفظ فقال رحمه الله لقد أدركني كذا وكذا آية أسقطته
من سورة كذا وكذا **(قوله** تابعه على بن مسهر وعبدية عن هشام) كذا لا أكثر ولا يذرع
الكشيمى تابعه على بن مسهر عن عبدية وهو غلط فان عبدية رفيق على بن مسهر لاشيخه وقد
أخرج المصنف طريق على بن مسهر في آخر الباب الذى يلى هذا بلفظ أسقطتها وأخرج طريق
عبدية وهو ابن سليمان في الدعوات واللفظ مثل لفظ على بن مسهر سواء **(قوله** في الرواية الثالثة
كنت أنسيها) هى مفسرة لقوله أسقطتها فكأنه قال أسقطتها نسيانا لا عدا وفي رواية معمر
عن هشام عند الاسماعيلي كنت نسيها بفتح النون ليس قبلها همزة قال الاسماعيلي النسيان
من النبي صلى الله عليه وسلم لشيء من القرآن يكون على قسمين أحدهما نسيانه الذى يتذكره عن
قرب وذلك قائم بالطباع البشرية وعليه يدل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود في
السهو انما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون والثانى أن يرفعه الله عن قلبه على ارادة نسخ تلاوته

* (باب نسيان القرآن وهل
يقول نسبت آية كذا وكذا
وقول الله تعالى سنقرئك فلا
تنسى الا ما شاء الله) * حدثنا
ربيع بن يحيى حدثنا زائدة
حدثنا هشام عن عروة عن
عائشة رضى الله عنها قالت
سمع النبي صلى الله عليه وسلم
رجلا يقرأ في المسجد فقال
يرجى الله لقد أدركني كذا
وكذا آية من سورة كذا
* حدثنا محمد بن عبيد بن
ميمون حدثنا عيسى عن
هشام وقال أسقطته من
سورة كذا * تابعه على بن
مسهر وعبدية عن هشام
* حدثنا أحمد بن أبي
رجاء حدثنا أبو أسامة عن
هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة قالت سمع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم رجلا يقرأ في سورة
باللبل فقال يرجى الله لقد
أدركني آية كذا وكذا
كنت أنسيها من سورة
كذا وكذا * حدثنا أبو نعيم
حدثنا سفيان عن منصور
عن أبي واثل عن عبد الله
قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم بئس المآل أحدهم
يقول نسبت آية كيت
وكيت بل هو نسي

* (باب من لم ير بأساً أن
 يقول سورة البقرة
 وسورة كذا وكذا) *
 حدثنا عمر بن حفص حدثنا
 أبي حدثنا الأعمش حدثني
 إبراهيم عن علقمة وعبد
 الرحمن بن يزيد عن أبي
 مسعود الأنصاري قال قال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 الايمان من آخر سورة
 البقرة من قرأها في ليلة
 كفناه * حدثنا أبو اليان
 أخبنا ناسيب عن الزهري
 قال أخبرني عروة بن الزبير
 عن حديث المسور بن
 مخزومة وعبد الرحمن بن عبد
 القاري أنهم سمعوا عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه
 يقول سمعت هشام بن
 حكيم بن حزام يقرأ سورة
 النور قال في حيا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاستمعت
 لقراءته فإذا هو يقرأها على
 حروف كثيرة لم يقرأها
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فكذبت أسأوره في
 الصلاة فانتظرته حتى سلم
 فليبيته فقلت من أقرأك
 هذه السورة التي سمعتك
 تقرأ قال أقرأني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فقلت له كذبت فوالله ان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لهو أقرأني هذه
 السورة التي سمعتك

وهو المشار إليه بالاستثناء في قوله تعالى سنقرئك فلا تنسى الاما شاء الله قال فاما القسم الاول
فعارض سريع الزوال لظاهر قوله تعالى ان نحن نزلنا الذكروا ناله لحافظون واما الثاني فداخل
في قوله تعالى ما ننسخ من آية او ننسخها على قراءة من قرأ بضم أوله من غيرهمز (قلت) وقد تقدم
توجيه هذه القراءة وبيان من قرأ بها في تفسير البقرة وفي الحديث حجة لمن أجاز النسيان على النبي
صلى الله عليه وسلم فيما ليس طريقه البلاغ مطلقا وكذا فيما طريقه البلاغ لكن بشرطين
أحدهما انه بعد ما يقع منه تبليغه والاخر انه لا يستقر على نسيانه بل يحصل له تذكرة ما بنفسه
واما بغيره وهل يشترط في هذا القول ان لا يقبل تباعده فلا يجوز عليه فيه النسيان أصلا
وزعم بعض الاصوليين وبعض الصوفية انه لا يقع منه نسيان أصلا وانما يقع منه صورته ليس
قال عياض لم يقبل به من الاصوليين أحد الا بأبالمظفر الاسفرايني وهو قول ضعيف وفي
الحديث أيضا جواز رفع الصوت بالقراءة في الليل وفي المسجد والدعاء لمن حصل له من جهته خير
وان لم يقصد المحصول منه ذلك واختلف السلف في نسيان القرآن فنهى من جعل ذلك من الكبائر
وأخرج أبو عبيد عن طريق الضحاك بن مزاحم موقوفا قال ما من أحد تعلم القرآن ثم نسيه
الاذبنا أحدثه لان الله يقول وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ونسيان القرآن من
أعظم المصائب واحتجوا أيضا بما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أنس مرفوعا عرضت
على نوب أمي فلم أذنبنا أعظم من سورة من القرآن أو نهر رجل ثم نسيها في اسناده ضعف وقد
أخرج ابن أبي داود من وجه آخر مرسل نحوه ونظمه أعظم من حامل القرآن وتاركة ومن طريق
أبي العالبيه موقوفا كأنك تعلم أن أعظم الذنوب أن تعلم الرجل القرآن ثم نسيه حتى نسيه
واسناده جيد ومن طريق ابن سيرين باسناد صحيح في الذي ينسى القرآن كأنوا بك رهونه
ويتولون فيه فلا شديد ولا بن داود عن سعد بن عباد مرفوعا من قرأ القرآن ثم نسيه لم يأت الله
وهو أجذم وفي اسناده أيضا مقال وقد قال به من الشافعية أبو المكارم والروائي واحتج بأن
الاعراض عن التلاوة يتسبب عنه نسيان القرآن ونسيانه يدل على عدم الاعتناء به والتمارون
بأمره وقال القرطبي من حفظ القرآن أو بعضه فقد علت رتبته بالنسيان الى من لم يحفظه فاذا
أخل به هذه الرتبة الدينية حتى تخرج عنها ناسب أن يعاقب على ذلك فان ترك معاودة القرآن
ينضى الى الرجوع الى الجهل والرجوع الى الجهل بعد العلم شديد وقال اسحق بن راهويه يكره
للرجل أن يمر عليه أن يعون يوما لا يقرأ فيها القرآن ثم ذكر حديث عبد الله وهو ابن مسعود بنس ما
لاحدهم أن يقول نسيت آية كبت وصكيت وقد تقدم شرحه قريبا وسفيان في السندهو
الثوري واختلف في معنى أجدم فقيل مقطوع اليد وقيل مقطوع الحجة وقيل مقطوع السبب
من الخير وقيل خالي اليدين من الخير وهي متقاربة وقيل يحسر مجذوما حقيقة ويؤيده أن في
رواية زائدة بن قدامة عن عبد بن حميد أن الله يوم القيامة وهو مجذوم وفيه جواز قول المرء
أسقطت آية كذا من سورة كذا اذا وقع ذلك منه وقد أخرج ابن أبي داود من طريق أبي
عبد الرحمن السلمي قال لا تقبل أسقطت كذا بل قل أعظمت وهو أدب حسن وليس واجبا
قوله باب من لم يربأ أن يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا أشار بذلك
الى الرد على من كره ذلك وقال لا يقال الا سورة التي يذكر فيها كذا وقد تقدم في الحجج من طريق

فَانْطَلَقَتْ بِهِ اِلَى رَسُولِ اللّٰهِ صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اَقْوَدَهُ

الاعمش انه سمع الحاج بن يوسف على المنبر يقول السورة التي يذكرفها كذا وانه رد عليه بجديد
 أي مسعود قال عياض حديث أبي مسعود حجة في جواز قول سورة البقرة ونحوها وقد اختلف
 في هذا فأجابه بعضهم وكرهه بعضهم وقال تقول السورة التي تذكرفها البقرة (قلت) وقد تقدم
 في أبواب الرمي من كتاب الحج أن إبراهيم النخعي أنكروا قول الحاج لا تقولوا سورة البقرة وفي
 رواية مسلم أنهم أسننوا وأورد حديث أبي مسعود أقوى من هذا في الحجة ما أورده المصنف من
 لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت فيه أحاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم
 قال النور في الأذكار يجوز أن يقول سورة البقرة إلى أن قال وسورة العنكبوت وكذلك
 السابق ولا كراهة في ذلك وقال بعض السلف بكره ذلك والصواب الأول وهو قول الجماهير
 والأحاديث فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تحصر وكذلك عن الصحابة فمن
 بعدهم (قلت) وقد جاء في ما وافق مذهب إليه البعض المشار إليه حديث مرفوع عن أنس
 رفعه لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء وكذلك القرآن كله أخرجه
 أبو الحسن بن قانع في فوائده والطبراني في الأوسط وفي مسنده عيسى بن ميمون العطار وهو
 ضعيف وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ونقل عن أحمد أنه قال هو حديث منكر (قلت)
 وقد تقدم في باب تأليف القرآن حديث يزيد الفارسي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يقول ضعوها في السورة التي يذكرفها كذا قال ابن كثير في تفسيره ولا شأن أن ذلك أحوط
 ولكن استقر الاجماع على الجواز في المصاحف والتفاسير (قلت) وقد تمسك بالاحتياط
 المذكور جماعة من المفسرين منهم أبو محمد بن أبي حاتم ومن المتقدمين الكلبي وعبد الرزاق
 ونقله القرطبي في تفسيره عن الحكيم الترمذي أن من حرمة القرآن أن لا يقال سورة كذا
 كقولك سورة البقرة وسورة النحل وسورة النساء وإنما يقال السورة التي يذكرفها كذا وتعبه
 القرطبي بأن حديث أبي مسعود يعارضه ويمكن أن يقال لا معارضة مع إمكان الجمع فيكون
 حديث أبي مسعود ومن وافقه الأعلى الجواز وحديث أنس ان ثبت محمول على أنه خلاف
 الأولى والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث تشهد لما ترجم له * أحدها حديث أبي
 مسعود في الآيتين من آخر سورة البقرة وقد تقدم شرحه قريباً * الثاني حديث عمر سمعت هشام
 ابن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان وقد تقدم شرحه في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف
 * الثالث حديث عائشة المذكور في الباب قبله وقد تقدم التنبيه عليه ﴿ قوله ما ﴾
 الترتيل في القراءة) أي تبين حروفها الزاكن في أدائها ليكون أدعى إلى فهم معانيها (قوله وقوله
 تعالى ورتل القرآن ترتيلاً) كأنه يشير إلى ما ورد عن السلف في تفسيره ما عند الطبري بسند
 صحيح عن مجاهد في قوله تعالى ورتل القرآن قال بعضهم أثر بعض على تؤدة وعن قتادة قال بينه
 بينا والامر بذلك ان لم يكن للوجوب يكون مستحباً (قوله وقوله تعالى وقرأنا قرناه لتقرأ على
 الناس على مكث) سأنى توجبه (قوله وما يكره أن يهذ كهد الشعر) كأنه يشير إلى أن استحباب
 الترتيل لا يستلزم كراهة الاسراع وإنما الذي يكره الهذو هو الاسراع المفرط بحيث يخفى كثير
 من الحروف ولا يخرج من مخارجها وقد ذكر في الباب انكار ابن مسعود على من يهذ القراءة
 كهد الشعر ودليل جواز الاسراع ما تقدم في أحاديث الانبياء من حديث أبي هريرة رفعه خفف

فقلت يا رسول الله اني
 سمعت هذا يقرأ سورة
 الفرقان على حروف لم
 تترتيلها وانك أقرأ في سورة
 الفرقان فقال يا هشام
 اقرأها فقرأها القراءة التي
 سمعتها فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هكذا أنزلت
 ثم قال اقرأ يا عمر فقرأها التي
 أقرأنيها فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم هكذا أنزلت
 ثم قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان القرآن أنزل
 على سبعة أحرف فافروا
 ما تيسر منه * حدثنا بشر
 ابن آدم أخبرنا علي بن مسهر
 أخبرنا هشام عن أبيه عن
 عائشة رضی الله عنها قالت
 سمع النبي صلى الله عليه
 وسلم قارئاً يقرأ من الليل في
 المسجد فقال يرحم الله لقد
 أذكرني كذا وكذا آية
 أسقطها من سورة كذا وكذا
 * (باب الترتيل في القراءة)
 وقوله تعالى ورتل القرآن
 ترتيلاً وقوله تعالى وقرأنا قرناه
 لتقرأ على الناس على مكث
 وما يكره أن يهذ كهد الشعر

الخطابي قوله آل داود يريده داود ونفسه وهو كقوله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد العذاب
وتعقبه ابن التين بأن دليله يخالف تأويله قال وانما يتيم مراده لو كان الذي يدخل أشد العذاب
فرعون وحده وقال الكرمانى لولا أن هذا الحرف ورد فى الكتابة منفصلا يعنى آل وحدها وحكم
وحدها الجاز أن تكون الالف واللام التى لتعريف الجنس والتقدير وسورتين من الحواميم
(قلت) لكن الرواية أيضا ليست فيها واو نعم فى رواية الاعمش المذكورة آخرهن من الحواميم
وهو يؤيد الاحتمال المذكور والله أعلم وأعرب الداودى فقال قوله من آل حاتم من كلام أبى
وائل والافان أول المفصل عند ابن مسعود من أول الجائمية اه وهذا انما يرد لو كان ترتيب
مصحف ابن مسعود كترتيب المصحف العثمانى والامر بخلاف ذلك فان ترتيب السور فى مصحف
ابن مسعود يغير الترتيب فى المصحف العثمانى فلعلم هذا منها ويكون أول المنفصل عنده أول
الجائمية والدخان متأخرة فى ترتيبه عن الجائمية لامانع من ذلك وقد أجاب النووى على طريق
التنزيل بأن المراد بقوله عشرين من أول المنفصل أى معظم العشرين * الحديث الثانى حديث ابن
عباس فى نزول قوله تعالى لا تحرك به لسانك لتعجل به وقد تقدم شرحه مستوفى فى تفسير التمام
وجرى المذكور فى اسناده هو ابن عبد الحميد بخلاف الذى فى الباب بعده وقوله فيه وكان مما
يحرك به لسانه وشئنيته كذا لا أكثر وقد تقدم توجيهه فى بدء الوحى ووقع عند المسقلى هنا وكان من
يحرك ويتعين أن يكون من فيه للبعوض ومن موصولة والله أعلم وشاهد الترجمة منه النهى
عن تحريكه بالتلاوة فإنه يقتضى استحباب التأتى فيه وهو المناسب للترتيل وفى الباب حديث
حفصة أم المؤمنين أخرجه مسلم فى أثناء حديث وفيه كان النبي صلى الله عليه وسلم يزل السورة
حتى تكون أطول من أطول منها وقد تقدم فى أواخر المغازى حديث علقمة أنه قرأ على ابن
مسعود فقال رتل فدا لى وأبى فإنه زينة القرآن وان هذه الزيادة وقعت عند أبى نعيم فى
المستخرج وأخرجها ابن أبى داود أيضا والله أعلم **(قوله ما)** مد القراءة (المد عند
القراءة على ضربين أصلى وهو اشباع الحرف الذى بعده ألف أو واو أو ياء وغير أصل وهو ما إذا
أعقب الحرف الذى هذه صفته همزة وهو متصل ومنفصل فالتصل ما كان من نفس الكلمة
والمنفصل ما كان بكلمة أخرى فالاول يؤتى فيه بالالف والواو والياء ممكنا من غير زيادة والثانى
يزاد فى تمكين الالف والواو والياء زيادة على المد الذى لا يمكن النطق بها الا به من غير اسراف
والمذهب الاعمل أنه يد كل حرف منها ضعف ما كان يمده أولا وقد يزاد على ذلك قليلا وما أفرط
فهو غير محمود والمراد من الترجمة الضرب الاول **(قوله فى الرواية الثانية)** حدثنا عمرو بن عاصم
وقع فى بعض النسخ عمرو بن حفص وهو غلط ظاهر **(قوله سئل أنس)** ظهر من الرواية الاولى أن
قتادة الراوى هو السائل وقوله فى الرواية الاولى كان يمد مدا بين فى الرواية الثانية المراد بقوله
يمد بسم الله الى آخره يمد للام التى قبل الهاء من الجلالة والميم التى قبل النون من الرحمن والحاء
من الرحيم وقوله فى الرواية الاولى كانت مدا أى كانت ذات مد ووقع عند أبى نعيم من طريق أبى
النعمان عن جرير بن حازم فى هذه الرواية كان يمد صوته مدا وكذا أخرجه الاسماعيلي من ثلاثة
طرق أخرى عن جرير بن حازم وكذا أخرجه ابن أبى داود من وجه آخر عن جرير وفى رواية له
كان يمد قراءته وأفاد أنه لم يرو هذا الحديث عن قتادة الا جرير بن حازم وهما بن يحيى وقوله

* (باب مد القراءة) * حدثنا
مسلم بن ابراهيم حدثنا جرير
ابن حازم الازدى حدثنا
قتادة قال سألت أنس بن
مالك عن قراءة النبي صلى
الله عليه وسلم فقال كان يمد
مدا * حدثنا عمرو بن عاصم
حدثنا همام عن قتادة قال
سئل أنس كيف كانت
قراءة النبي صلى الله عليه
وسلم فقال كانت مدا ثم قرأ
بسم الله الرحمن الرحيم
يبدأ بسم الله ويمد بالرحمن
ويمد بالرحيم

٢ قوله فى الرواية الاولى
كانت مدا ~~هو~~ كذا بنسخ
الشرح التى بايدىنا وهو
سبق قلم أو تحريف من النسخ
والصواب فى الرواية الثانية
كاهو ظاهر اه مصححه

في الثانية يدبسم الله كذا وقع بوحدة قبل الموحدة التي في بسم الله كأنه حكى لفظ بسم الله كما
 حكى لفظ الرحمن في قوله ويعبد الرحمن أو جعله كالكلمة الواحدة على ذلك ووقع عند أبي نعيم
 من طريق الحسن الخلواني عن عمرو بن عاصم شيخ البخاري فيه يدبسم الله ويعبد الرحمن ويعبد الرحمن
 من غير موحدة في الثلاثة وأخرج ابن أبي داود عن يعقوب بن اسحق عن عمرو بن عاصم عن
 همام وجريج عاين قنادة بلفظ يدبسم الله الرحمن الرحيم بآيات الموحدة في أوله أيضا وزاد
 في الاسناد جريج عاين همام في رواية عمرو بن عاصم وأخرج ابن أبي داود من طريق قطبة بن مالك
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر فترجم هذا الحرف لها طلع نضيد فذ نضيد وهو
 شاهد جديد لحديث أنس وأصله عند مسلم والترمذي والنسائي من حديث قطبة نفسه * (تنبية) *
 استدلل بعضهم بهذا الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في
 الصلاة ورام بذلك معارضة حديث أنس أيضا المخرج في صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان
 لا يقرأها في الصلاة وفي الاستدلال لذلك بحديث الباب، فنظروا قد أوجعته فيما كتبه من النكت
 على علوم الحديث لابن الصلاح وحاصله أنه لا يلزم من وصفه بأنه كان إذا قرأ البسملة يدفء أن
 يكون قرأ البسملة في أول النافحة في كل ركعة ولأنه انما ورد بصورة المثال فلا تعين البسملة
 والعلم عند الله تعالى ﴿ (قوله باب الترجيع) ﴾ هو تقارب ضروب الحركات في القراءة
 وأصله التردد وترجيع الصوت تردده في الحلق وقد فسره كجسي في حديث عبد الله بن مغفل
 المذكور في هذا الباب في كتاب التوحيد بقوله أنهم مزنة مفتوحة بعدها ألف ساكنة ثم همزة
 أخرى ثم قالوا يحتمل أمرين أحدهما أن ذلك حدث من هز الناقه والاخر أنه أشبع المتقي
 موضعه فحدث ذلك وهذا الثاني أشبه بالسباق فان في بعض طرقه لولا أن يجتمع الناس لقراءت
 لكم بآلة اللحن أي النغم وقد ثبت الترجيع في غير هذا الموضع فأخرج الترمذي في الشمائل
 والنسائي وابن ماجه وابن أبي داود واللفظ له من حديث أم هانئ كنت أسمع صوت النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو يقرأ وأنا ناعمة على فراشي يرجع القرآن والذي يظهر أن في الترجيع قدرا
 زائدا على الترتيل فعند ابن أبي داود من طريق أبي اسحق عن علقمة قال بت مع عبد الله بن
 مسعود في داره فنام ثم قام فكان يقرأ قراءة الرجل في مسجد حبه لا يرفع صوته ويسمع من حوله
 ويرتل ولا يرجع وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة معنى الترجيع تحسين التلاوة لا ترجيع الغناء
 لأن القراءة بترجيع الغناء تنافي الخشوع الذي هو مقصود التلاوة قال وفي الحديث ملازمته
 صلى الله عليه وسلم للعبادة لأنه حاله تركوبه الناقه وهو يسير لم يترك العبادة بالتلاوة وفي جهره
 بذلك ارشاد إلى أن الجهر بالعبادة قد يكون في بعض المواضع أفضل من الأسرار وهو عند
 التعليم وإيقاظ الغافل ونحو ذلك ﴿ (قوله باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن) ﴾
 كذا لا بد من وسقط قوله للقرآن لغيره وقد تقدم في باب من لم يتغن بالقرآن نقل الإجماع على
 استحباب سماع القرآن من ذي الصوت الحسن وأخرج ابن أبي داود من طريق ابن أبي مسجعة
 قال كان عمر يقدّم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي القوم ﴿ (قوله حديثنا محمد بن
 خلف أبو بكر) ﴾ هو الحدادي بالمهملات وفتح أوله والتثنية بغدادى مقرئ من صغار شيوخ
 البخاري وعاش بعد البخاري خمس سنين وأبو يحيى الحناني بكسر المهملة وتشديد الميم اسمه

* (باب الترجيع) * حديثنا
 آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة
 حديثنا أبو أناس قال سمعت
 عبد الله بن مغفل قال رأيت
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يقرأ وهو على ناقته أو جله
 وهي تسير به وهو يقرأ سورة
 الفتح أو من سورة الفتح قراءة
 لينة يقرأ وهو يرجع * (باب
 حسن الصوت بالقراءة
 للقرآن) * حديثنا محمد بن
 خلف أبو بكر حديثنا أبو
 يحيى الحناني

عبد الحميد بن عبد الرحمن الكوفي وهو الديلمي بن عبد الحميد الكوفي الحافظ صاحب المسند
وليس لمحمد بن خلف ولا لشيخه أبي يحيى في البخاري إلا هذا الموضع وقد أدرك البخاري أبي يحيى
بالسنن لكنه لم يلقه **(قوله)** حدثني يزيد في رواية الكشميني سمعت يزيد بن عبد الله **(قوله)** يا أبا
موسى لقد أوتيت من مار من من امير آل داود كذا وقع عنده مختصرا من طريق يزيد وأخرجه
مسلم من طريق طلحة بن يحيى عن أبي بردة بلفظ لورأيتي وأنا أستمع قراءتك البارحة الحديث
وأخرجه أبو يعلى من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه بن يادته فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم
وعائشة مراهباي موسى وهو يقرأ في بيته فقاما يستمعان لقراءته ثم انهما مضيا فلما أصبح لقي أبو
موسى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا موسى مررت بك فذكر الحديث فقال أما لي لو
علت عما لك لخبرته لك تخميرا ولا بن سعد من حديث أنس بإسناد على شرط مسلم أن أبا موسى قام
ليله يصلي فسمع أزواج النبي صلى الله عليه وسلم صوته وكان حال الصوت فقمن يستمعن فلما أصبح
قبله فقال لو علمت لخبرته لهن تخميرا وللروائي من طريق مالك بن مغول عن عبد الله بن يزيد
عن أبيه نحوه سياق سعيد بن أبي بردة وقال فيه لو علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستمع
قراءتي لخبرته تخميرا وأصلها عند أحمد وعنده الدارمي من طريق الزهري عن أبي سلمة بن عبد
الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول لا لي موسى وكان حسن الصوت بالقرآن
لقد أوتي هذا من من امير آل داود فكان المصنف أشار إلى هذه الطريق في الترجمة وأصل هذا
الحديث عند النسائي من طريق عمرو بن الحرث عن الزهري موصولا بذكر رأي هريرة فيه
ولفظه أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع قراءة أبي موسى فقال لقد أوتي من من امير آل داود وقد
اختلف فيه على الزهري فقال معمر وسفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة أخرجه النسائي
وقال الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب مرسل ولا يعلني من طريق عبد الرحمن بن
عوسجة عن البراء سمع النبي صلى الله عليه وسلم صوت أبي موسى فقال كان صوت هذا من
من امير آل داود وأخرج ابن أبي داود من طريق أبي عثمان النهدي قال دخلت دار أبي موسى
الاشعري فسمعت صوت ضيق ولا يربط ولا يأنى أحسن من صوته سنده صحيح وهو في الحلية لا ي
نعيم والصبح بفتح المهملة وسكون النون بعد هاجيم هو آلة تتخذ من نخاس كالطبقين يضرب
أحدهما بالأخر والربط بالموحدة بينهما ساكنة ثم طامهما لوزن جعفر هو آلة تشبه
العود فارسي معرب والنأي بنون بغير همز هو المزمار قال الخطابي قوله آل داود يريد داود نفسه
لأنه لم ينقل أن أحدا من أولاد داود ولا من أقاربه كان أعطي من حسن الصوت ما أعطى
(قلت) ويؤيده ما ورد من الطريق الأخرى وقد تقدم في باب من لم يتغن بالقرآن ما نقل عن
السلف في صفة صوت داود والمراد بالمراد بالصوت الحسن وأصله الآلة أطلق اسمه على
الصوت للمشاكلة وفي الحديث دلالة بيّنة على أن القراءة غير المقروء وسيأتي من يبحث في ذلك
في كتاب التوحيد إن شاء الله تعالى **(قوله)** باب من أحب أن يستمع القرآن من
غيره في رواية الكشميني القراءة ذكره حديث ابن مسعود قال لي النبي صلى الله عليه وسلم
اقرأ على القرآن أو رده مختصرا ثم أورده مطولا في الباب الذي بعده باب قول المقرئ للقارئ
حسبك والمراد بالقرآن بعض القرآن والذي في معظم الروايات اقرأ على ليس فيه لفظ القرآن بل

حدثني يزيد بن عبد الله بن
أبي بردة عن جده عن أبي
بردة عن أبي موسى أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
لما أبا موسى لقد أوتيت
من مار من من امير آل داود
كذا وقع عنده مختصرا من طريق
زيد وأخرجه مسلم من طريق
طلحة بن يحيى عن أبي بردة
بلفظ لورأيتي وأنا أستمع
قراءتك البارحة الحديث
وأخرجه أبو يعلى من طريق
سعيد بن أبي بردة عن أبيه
بن يادته فيه أن النبي صلى
الله عليه وسلم وعائشة مراهباي
موسى وهو يقرأ في بيته
فقاما يستمعان لقراءته
ثم انهما مضيا فلما أصبح
لقي أبو موسى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
يا أبا موسى مررت بك فذكر
الحديث فقال أما لي لو
علت عما لك لخبرته لك تخميرا
ولا بن سعد من حديث أنس
بإسناد على شرط مسلم أن
أبا موسى قام ليله يصلي
فسمع أزواج النبي صلى
الله عليه وسلم صوته وكان
حال الصوت فقمن يستمعن
فلما أصبح قبله فقال لو
علمت لخبرته لهن تخميرا
وللروائي من طريق مالك
بن مغول عن عبد الله بن
يزيد عن أبيه نحوه سياق
سعيد بن أبي بردة وقال
فيه لو علمت أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يستمع
قراءتي لخبرته تخميرا
وأصلها عند أحمد وعنده
الدارمي من طريق الزهري
عن أبي سلمة بن عبد
الرحمن أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان
يقول لا لي موسى وكان
حسن الصوت بالقرآن
لقد أوتي هذا من من
امير آل داود فكان
المصنف أشار إلى هذه
الطريق في الترجمة
وأصل هذا الحديث
عند النسائي من طريق
عمرو بن الحرث عن
الزهري موصولا بذكر
رأي هريرة فيه
ولفظه أن النبي
صلى الله عليه وسلم
سمع قراءة أبي موسى
فقال لقد أوتي من
من امير آل داود وقد
اختلف فيه على
الزهري فقال معمر
وسفيان عن الزهري
عن عروة عن عائشة
أخرجه النسائي
وقال الليث عن
الزهري عن عبد
الرحمن بن كعب
مرسل ولا يعلني
من طريق عبد
الرحمن بن عوسجة
عن البراء سمع
النبي صلى الله
عليه وسلم صوت
أبي موسى فقال
كان صوت هذا
من من امير آل
داود وأخرج
ابن أبي داود
من طريق أبي
عثمان النهدي
قال دخلت دار
أبي موسى
الاشعري فسمعت
صوت ضيق ولا
يربط ولا يأنى
أحسن من صوته
سنده صحيح
وهو في الحلية
لا ينعيم والصبح
بفتح المهملة
وسكون النون
بعد هاجيم هو
آلة تتخذ من
نخاس كالطبقين
يضرب أحدهما
بالآخر والربط
بالموحدة بين
هما ساكنة ثم
طامهما لوزن
جعفر هو آلة
تشبه العود
فارسي معرب
والنأي بنون
بغير همز هو
المزمار قال
الخطابي قوله
آل داود يريد
داود نفسه
لأنه لم ينقل
أن أحدا من
أولاد داود
ولا من أقاربه
كان أعطي
من حسن الصوت
ما أعطى
(قلت) ويؤيده
ما ورد من
الطريق الأخرى
وقد تقدم في
باب من لم
يتغن بالقرآن
ما نقل عن
السلف في
صفة صوت
داود والمراد
بالمراد
بالصوت الحسن
وأصله الآلة
أطلق اسمه
على الصوت
للمشاكلة
وفي الحديث
دلالة بيّنة
على أن
القراءة غير
المقروء
وسيأتي من
يبحث في ذلك
في كتاب
التوحيد إن
شاء الله تعالى
(قوله) باب
من أحب أن
يستمع القرآن
من غيره في
رواية الكشميني
القراءة ذكره
حديث ابن
مسعود قال
لي النبي صلى
الله عليه وسلم
اقرأ على
القرآن أو رده
مختصرا ثم
أورده مطولا
في الباب الذي
بعده باب قول
المقرئ للقارئ
حسبك والمراد
بالقرآن بعض
القرآن والذي
في معظم الروايات
اقرأ على ليس
فيه لفظ القرآن
بل

أطلق فيصدق البعض قال ابن بطال يحتمل أن يكون أحب أن يسمعه من غيره ليكون عرض القرآن سنة ويحتمل أن يكون لكي يتدبره ويتفهمه وذلك أن المستمع أقوى على التدبر ونفسه أخلى وأنشط لذلك من القارئ لاشتغاله بالقراءة واحكامها وهذا بخلاف قراءته هو صلى الله عليه وسلم على أبي بن كعب كما تقدم في المناقب وغيرها فإنه أراد أن يعلمه كيفية أداء القراءة ومخارج الحروف ونحو ذلك ويأتي شرح الحديث بعد أبواب في باب البكاء عند قراءة القرآن ﴿قوله﴾ **ما** في كم يقرأ القرآن وقول الله تعالى فاقروا ما تيسر منه) كأنه أشار إلى الرد على من قال أقل ما يجزئ من القراءة في كل يوم وليلة جزء من أربعين جزءا من القرآن وهو منقول عن إسحق ابن راهويه والحنابلة لأن عموم قوله فاقروا ما تيسر منه يشمل أقل من ذلك فمن ادعى التحديد فعليه البيان وقد أخرج أبو داود من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في كم يقرأ القرآن قال في أربعين يوما ثم قال في شهر الحديث ولاد لالة فيه على المدعي **(قوله)** حدثنا علي هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وابن شرملة هو عبد الله قاضي الكوفة ولم يخرج له البخاري إلا في موضع واحد يأتي في الأدب شاهد أو أخرج من كلامه غير ذلك **(قوله)** كم يكن الرجل من القرآن) أي في الصلاة **(قوله)** قال علي هو ابن المديني وهو موصول من تنية الخبر المذكور ومنصور هو ابن المعتمر وأبراهيم هو النخعي وقد تقدم نقل الاختلاف في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن ابن يزيد وعن علقمة في باب فضل سورة البقرة وتقدم بيان المراد بقوله كفتاه وما استدلل به ابن عيينة انما يعني على أحد ما قيل في تأويل كفتاه أي في القيام في الصلاة بالليل وقد خفيت مناسبة حديث أبي مسعود بالترجمة على ابن كثير والذي يظهر انهما من جهة أن الآية المترجم بها تناسب ما استدلل به ابن عيينة من حديث أبي مسعود والجامع بينهما أن كلام الآية والحديث يدل على الاكتفاء بخلاف ما قال ابن شرملة **(قوله)** حدثنا موسى هو ابن اسمعيل السبوكي ومغيرة هو ابن بقسم **(قوله)** أنكحني أبي أي زوجني وهو محمول على أنه كان المشير عليه بذلك والأفعول هو الله بن عمرو حينئذ كان رجلا كاملا ويحتمل أن يكون قام عنه بالصدق ونحو ذلك **(قوله)** امرأه ذات حسب في رواية أحمد عن هشيم عن مغيرة وحصين عن مجاهد في هذا الحديث امرأة من قريش وأخرجه النسائي من هذا الوجه وهي أم محمد بنت حمزة بن فتح الميم وسكون المهملة وكسر الميم بعدها تحتانية مفتوحة خفيفة ابن جرير الذي يروي حليف قريش ذكرها الزبير وغيره **(قوله)** كنهه) بفتح الكاف وتشديد النون هي زوج الولد **(قوله)** نعم الرجل من رجل لم يظالنا فراشا قال ابن مالك يستفاد منه وقوع التمييز بعد فاعل نعم الظاهر وقد منعه سيبويه وأجاز المبرد وقال الكرماني يحتمل أن يكون التقدير نعم الرجل من الرجال قال وقد تميمه السكر في الإثبات التعميم كما في قوله تعالى علمت نفس ما أحضرت قال ويحتمل أن يكون من التجربة كأنه جر من رجل موصوف بكذا وكذا رجلا فقال نعم الرجل المجرد من كذا رجلا صفته كذا **(قوله)** لم يظالنا فراشا أي لم يضاجننا حتى يظا فراشنا **(قوله)** ولم يفتش لنا كنفنا) كذا لاكثر بقاء ومثناه ثقيلة وشين معجمة وفي رواية أحمد والنسائي والكشيم هي ولم يفتش بغير معجمة ساكنة بعدها شين معجمة وكنا بفتح الكاف والنون بعدها فاء هو الستر والجانب وأرادت بذلك الكناية عن عدم جماعه لها لأن عادة الرجل أن يدخل يده مع زوجته في دواخل أمرها وقال الكرماني يحتمل أن يكون

﴿باب في كم يقرأ القرآن﴾ وقول الله تعالى فاقروا ما تيسر منه) * حدثنا علي حدثنا سفيان قال لي ابن شرملة نظرت كم يكن الرجل من القرآن فلم أجد سورة أقل من ثلاث آيات فقلت لا ينبغي لأحد أن يقرأ أقل من ثلاث آيات قال علي حدثنا سفيان أخبرنا منصور عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد أخبره علقمة عن أبي مسعود ولقيته وهو يطوف بالبيت فذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم أنه من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه * حدثنا موسى حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال أنكحني أبي امرأ ذات حسب فكان يتعاهد كنهه فيسا لها عن بعلها فتقول نعم الرجل من رجل لم يظالنا فراشا ولم يفتش لنا كنفنا منذ أتيناها

المراد بالكشف الكنيف وأرادت أنه لم يطعم عندها حتى يحتاج إلى أن يفتش عن موضع قضاء الحاجة كذا قال والاول أولى وزاد في رواية هشيم فاقبل على يلموني فقال أنكحتك امرأة من قريش ذات حسب فعصمتها وفعلت ثم انطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فشكا في (قوله فلما طال ذلك) أي على عمرو في رواية هشيم فاعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم وكأنه تأتى في شكواه رجاء أن يتدارك فلما تمادى على حاله خشى أن يلحقه أثم بتضييع حق الزوجة فشكاه (قوله فقال النبي) أي قال لعبد الله بن عمرو في رواية هشيم فإرسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويجمع بينهما أنه أرسل إليه أو لا ثم لقبه اتفاقا فقال له اجتمع لي (قوله فقال كيف تصوم قلت أصوم كل يوم) تقدم ما يتعلق بالصوم في كتاب الصوم مشروحا وقوله في هذه الرواية صم ثلاثة أيام في الجمعة قلت أطيق أكثر من ذلك قال صم يوما وأفطر يومين قلت أطيق أكثر من ذلك قال الداودي هذا وهم من الراوى لأن ثلاثة أيام من الجمعة أكثر من فطر يومين وصيام يوم وهو أن غدا يرجعه من الصيام القليل إلى الصيام الكثير (قلت) وهو اعتراض متجه فاعلمه وقع من الراوى فيه تقديم وتأخير وقد سمعت رواية هشيم من ذلك فان لفظه صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت انى أقوى أكثر من ذلك فلم يزل يرفعنى حتى قال صم يوما وأفطر يوما (قوله وافرأ في كل سبع ليال مرة) أي اختفى في كل سبع فليتنى قبلت كذا وقع في هذه الرواية اختصارا وفي غيرها ما رجعت كثيرة في ذلك كما سأبينه (قوله فكان يقرأ) هو كلام مجاهد يصف صنيع عبد الله بن عمرو لما كبر وقد وقع مصرحاً به في رواية هشيم (قوله على بعض أهله) أي على من يسر منه - وانما كان يصنع ذلك بالليل لئلا يقرأ به في قيام الليل خشية أن يكون خفي عليه شيء عنه بالنسيان (قوله وإذا أراد أن يتقوى أفطرا يوما إلى آخره) يؤخذ منه أن الأفضل لمن أراد أن يصوم صوم داود أن يصوم يوما ويصوم يوما أو يؤخذ من صنيع عبد الله بن عمرو أن من أفطر من ذلك وصام قدره ما أفطر أنه يجزئ عنه صيام يوم وأفطار يوم (قوله وقال بعضهم في ثلاث أو في سبع) كذا لا يذو ولغيره في ثلاث وفي خمس وسقط ذلك للنسفي وكان المصنف أشار بذلك إلى رواية شعبة عن مغيرة بهذا الاسناد فقال أقرأ القرآن في كل شهر قال انى أطيق أكثر من ذلك فما زال حتى قال في ثلاث فان الخمس تؤخذ منه بطريق التضمن وقد تقدم للمصنف في كتاب الصيام ثم وجدت في مسند الدارمي من طريق أبي فروة عن عبد الله بن عمرو قال قلت يا رسول الله في كم أختم القرآن قال أختمه في شهر قلت انى أطيق قال أختمه في خمسة وعشرين قلت انى أطيق قال أختمه في عشرين قلت انى أطيق قال أختمه في خمس عشرة قلت انى أطيق قال أختمه في خمس قلت انى أطيق قال لا وأبو فروة هذا هو الجهنى واسمه عروة بن الحرث وهو كوفي ثقة ووقع في رواية هشيم المذكورة قال فافترأ في كل شهر قلت انى أجدنى أقوى من ذلك قال فافترأ في كل عشرة أيام قلت انى أجدنى أقوى من ذلك قال أحدهما ما حصين واما مغيرة قال فافترأ في كل ثلاث وعند ابن داود والترمذي صحيحان طريق يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عبد الله بن عمرو مرفوعا لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث وشاهده عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح من وجه آخر عن ابن مسعود أقرأوا القرآن في سبع ولا تقرأوه في أقل من ثلاث ولا يعبى من طريق الطيب ابن سلمان عن عمرة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يختتم القرآن في أقل من ثلاث

فلما طال ذلك عليه ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي به فلقبته بعد فقال كيف تصوم قلت أصوم كل يوم قال وكيف تختتم قلت كل ليلة قال صم في كل شهر ثلاثة واقرا القرآن في كل شهر قال قلت أطيق أكثر من ذلك قال صم ثلاثة أيام في الجمعة قال قلت أطيق أكثر من ذلك قال أفطر يومين وصم يوما قال قلت أطيق أكثر من ذلك قال صم يوما قال قلت أطيق أكثر من ذلك قال صم أفضل الصوم صوم داود صيام يوم وأفطار يوم وافرأ في كل سبع ليال مرة فليتنى قبلت رخصة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أنى كبرت وضعفت فكان يقرأ على بعض أهله السبع من القرآن بالليل والذي يقرؤه يعرضه من النهار ليكون أخف عليه بالليل وإذا أراد أن يتقوى أفطرا يوما وأحصى وصام مثلهم كراهية أن يترك شيئا فارق النبي صلى الله عليه وسلم عليه قال أبو عبد الله وقال بعضهم في ثلاث أو في سبع

وهذا اختيار أحمد وأبي عبيد واسحق بن راهويه وغيرهم وثبت عن كثير من السلف أنهم قرؤوا القرآن في دون ذلك قال النووي والاختيار أن ذلك يختلف بالاشخاص فمن كان من أهل الفهم وتدقيق الفكر استحب له أن يقتصر على القدر الذي لا يتحمل به المقصود من التدبر واستخراج المعاني وكذا من كان له شغل بالعلم أو غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة يستحب له أن يقتصر منه على القدر الذي لا يتحمل بما هو فيه ومن لم يكن كذلك فالأولى له الاستكثار ما أمكنه من غير خروج إلى الملل ولا يقرؤه هزيمة والله أعلم (قوله) وأكثرهم أي أكثر الرواة عن عبد الله بن عمرو (قوله على سبع) كأنه يشير إلى رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو الموصولة عقب هذا فان في آخره ولا يزد على ذلك أي لا يغير الحال المذكورة إلى حالة أخرى فأطلق الزيادة والمراد النقص والزيادة هنا بطريق التدليس أي لا يقرؤه في أقل من سبع ولا يداود الترمذي والنسائي من طريق وهب بن منبه عن عبد الله بن عمرو أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كم يقرأ القرآن قال في أربعين يوماً ثم قال في شهر ثم قال في عشرين ثم قال في خمس عشرة ثم قال في عشر ثم قال في سبع ثم لم ينزل عن سبع وهذا إن كان محفوظاً احتمل في الجمع بينهما وبين رواية أبي فروة تعدد القصة فلا مانع أن يتعدد قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو ذلك تأكيذاً ويؤيده الاختلاف الواقع في السياق وكأن النهي عن الزيادة ليس على التحريم كأن الأمر في جميع ذلك ليس للوجوب وعرف ذلك من قرائن الحال التي أرشد إليها السياق وهو النظر إلى مجزئه عن سوى ذلك في الحال أوفى الميال وأغرب بعض الظاهرية فقال يحرم أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث وقال النووي أكثر العلماء على أنه لا تقديري في ذلك وإنما هو بحسب النشاط والقوة فعلى هذا يختلف باختلاف الأحوال والاشخاص والله أعلم (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير ومحمد بن عبد الرحمن وقع في الاسناد الثاني أنه مولى زهرة وهو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان فقد ذكر ابن حبان في الثقات أنه مولى الأخنس بن شريق الثقفي وكان الأخنس ينسب زهرياً لأنه كان من حلفائهم وجرم جماعة بن ثوبان عامرياً فلعله كان ينسب عامرياً بالاصالة وزهرياً بالحلف ونحو ذلك والله أعلم * (تنبيه) هذا التعليق وهو قوله وقال بعضهم الخ ذهلت عن تخريجها في تعليق التعليق وقد يسر الله تعالى بتخريجه هنا والله الحمد (قوله في كم تقرأ القرآن) كذا اقتصر البخاري في الاسناد العالي على بعض المتن ثم حوله إلى الاسناد الآخر واسحق شيخه فيه هو ابن منصور وعبيد الله هو ابن موسى وهو من شيوخ البخاري إلا أنه ربما حدث عنه بواسطة كما هنا (قوله عن أبي سلمة قال وأحسبني قال سمعت أماناً عن أبي سلمة) فأنزل ذلك هو يحيى بن أبي كثير قال الاسماعيلي خالف أبان بن يزيد الطاطري عن أبي سلمة قال في هذا الاسناد عن يحيى بن أبي كثير ثم ساقه من وجهين عن أبان عن يحيى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة وزاد في ساقه بعد قوله أقرأه في شهر قال أي أجدقوة قال في عشرين قال أي أجدقوة قال في عشر قال أي أجدقوة قال في سبع ولا ترد على ذلك قال الاسماعيلي ورواه كرمه بن عمار عن يحيى قال حدثنا أبو سلمة بن عمرو واسطة وساقه من طريقه قلت كان يحيى بن أبي كثير كان يتوقف في حديث أبي سلمة لم تذكر أنه حدث به أو بالعكس كان يصرح بتحديثه ثم توقف وتحقق أنه سمعه بواسطة محمد بن عبد الرحمن ولا يقدح في ذلك مخالفة أبان لأن شيبان أحفظ

وأكثرهم على سبع * حدثنا سعد بن حفص حدثنا شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم في كم تقرأ القرآن * حدثني اسحق أخبرنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة عن أبي سلمة قال وأحسبني قال سمعت أماناً عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأ القرآن في شهر قلت أي أجدقوة قال فأقرأه في سبع ولا ترد على ذلك

من أنان أو كان عند يحيى عنهم أو يؤيده اختلاف ساقهما وقد تقدم في الصيام من طريق
الوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة مصرحاً بالسماع بغير توقف لكن لبعض الحديث في قصة الصيام
حسب قال الاسماعيلي قصة الصيام لم تختلف على يحيى في روايته أياها عن أبي سلمة عن عبد الله
ابن عمرو وبغير واسطة * (تنبيه) * المراد بالقرآن في حديث الباب جميعه ولا يدعى هذا ان
القصة وقعت قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم عدة وذلك قبل أن ينزل بعض القرآن الذي تأخر
نزوله لا نقول سلمنا ذلك لكن العبرة بما دل عليه الاطلاق وهو الذي فهم الصحابي فكان يقول
ليتنى لو قبلت الرخصة ولا شك انه بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أضاف الذي نزل آخر إلى
ما نزل أولاً فالمراد بالقرآن جميع ما كان نزل اذ ذلك وهو معظمه ووقعت الإشارة إلى ان ما نزل
بعد ذلك يوزع بقسطه والله أعلم ﴿ **قوله باب البكاء عند قراءة القرآن** ﴾ قال
الثوري البكاء عند قراءة القرآن صفة العارفين وشعار الصالحين قال الله تعالى ويحترقون
للاذقان يبيكون خروا سجدا وبكوا والإحاديث فيه كثيرة قال الغزالي يستحب البكاء مع القراءة
وعندها وطريق تحصيله أن يحضر قلبه الحزن والخوف بتأمل ما فيه من التهديد والوعيد الشديد
والوثنائق والعهود ثم ينظر تقصيره في ذلك فان لم يحضره حزن فليبك على فقد ذلك وانه من أعظم
المصائب ثم ذكر المصنف في الباب حديث ابن مسعود المذكور في تفسير سورة النساء وساق المتن
هناك على لفظ شيخه صدقة بن الفضل المروزي وساقه هنا على لفظ شيخه مسدد كلاهما عن
يحيى القطان وعرف من هنا المراد بقوله بعض الحديث عن عمرو بن مرة وحاصله ان الاعمش سمع
الحديث المذكور من ابراهيم النخعي وسمع بعضه من عمرو بن مرة عن ابراهيم وقد أوضحت ذلك في
تفسير سورة النساء أيضاً وبظهر لي ان القدر الذي عند الاعمش عن عمرو بن مرة من هذا الحديث
من قوله فقرأت النساء إلى آخر الحديث وأما ما قبله إلى قوله ان أسمع من غيره فهو عند الاعمش
عن ابراهيم كما هو في الطريق الثانية في هذا الباب وكذا أخرجه المصنف من وجه آخر عن
الاعمش قبل يسابيين وتقدم قبل يساب واحد عن محمد بن يوسف القريابي عن سفيان الثوري
مقتصر على طريق الاعمش عن ابراهيم من غير تبين التفصيل الذي في رواية يحيى القطان عن
الثوري وهو يقتضي ان في رواية القريابي ادراجاً وقوله في هذه الرواية وعن أبيه هو معطوف
على قوله عن سليمان وهو الاعمش وحاصله أن سفيان الثوري روى هذا الحديث عن الاعمش
ورواه أيضاً عن أبيه وهو سعيد بن مسروق الثوري عن أبي النخعي ورواية ابراهيم عن عبيدة بن
عمر عن ابن مسعود موصولة ورواية أبي النخعي عن عبد الله بن مسعود منقطعاً ووقع في رواية
أبي الاحوص عن سعيد بن مسروق عن أبي النخعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد
الله بن مسعود فذكره وهذا أشد انقطاعاً أخرجه سعيد بن منصور وقوله أقرأ على وقع في رواية
علي بن مسهر عن الاعمش بلفظ قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر أقرأ على ووقع
في رواية محمد بن فضالة الظفري ان ذلك كان وهو صلى الله عليه وسلم في بني ظفر أخرجه ابن أبي حاتم
والطبراني وغيرهما من طريق يونس بن محمد بن فضالة عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أنابهم
في بني ظفر ومعه ابن مسعود وناس من أصحابه فأمر قارئاً فقرأ فألقى على هذه الآية فكيف اذا
جئنا من كل أمة بشهيد وجئناك على هؤلاء شهيداً فبكى حتى ضرب لحياه وجئناه فقال يا رب

* (باب البكاء عند قراءة القرآن) * حدثنا صدقة
أخبرنا يحيى عن سفيان عن
سليمان عن ابراهيم عن عبيدة
عن عبد الله قال يحيى بعض
الحديث عن عمرو بن
مرة قال لي النبي صلى الله
عليه وسلم * حدثنا مسدد عن
يحيى عن سفيان عن الاعمش
عن ابراهيم عن عبيدة عن
عبد الله قال الاعمش
وبعض الحديث حدثني
عمرو بن مرة عن ابراهيم
وعن أبيه عن أبي النخعي عن
عبد الله قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أقرأ على
قال قلت أقرأ عليك وعليك
أنزل قال اني أشتهي أن
أسمعه من غيري قال فقرأت
النساء حتى اذا بلغت فكيف
اذا جئنا من كل أمة بشهيد
وجئناك على هؤلاء شهيداً
قال لي كف أو أمسك
فرايت عينيه تذر فان
* حدثنا قيس بن حفص
حدثنا عبد الواحد حدثنا
الاعمش عن ابراهيم عن
عبيدة السلمي عن عبد الله
ابن مسعود رضى الله عنه
قال قال لي النبي صلى الله
عليه وسلم أقرأ على قلت أقرأ
عليك وعليك أنزل قال اني
أحب أن أسمع من غيري

* (باب اثم من رأى بقراءة القرآن أو تأكل به أو جربه) *
 حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان حدثنا الأعش عن خزيمة عن سويد بن غفلة قال قال علي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الاسنان سفهاء الاحلام يقولون من خير قول البرية يمزقون من الاسلام كما يرق السهم من الرمية لا يجاوزها منهم من حناجرهم فأينما اتفقوا هم فاقتلوهم فان قتلهم أجزل قتلهم يوم القيامة * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج فيكم قوم يتحذرون صلاتكم مع صلاتهم وصيامكم مع صيامهم وعملكم مع عملهم ويقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يرقون من الدين كما يشرق السهم من الرمية ينظر في النصل فلا يرى شيئا وينظر في القسح فلا يرى شيئا وينظر في الريش فلا يرى شيئا وينظر في الفوق

هذا على من انا بين ظهره فكيف بمن لم أره وأخرج ابن المبارك في الزهد من طريق سعيد ابن المسيب قال ليس من يوم الا يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم أمته غدوة وعشية فيعرفهم بسيماهم وأعمالهم فلذلك يشهد عليهم في هذا المرسل ما يرفع الاشكال الذي تضمنه حديث ابن فضالة والله أعلم قال ابن بطلان انما بكى صلى الله عليه وسلم عند تلاوته هذه الآية لانه مثل نفسه أهوال يوم القيامة وشدة الحال الداعية له الى شهادة لانه بالصدق وسؤاله الشفاعة لاهل الموقف وهو أمر يحث له طول البكاء انتهى والذي يظهر انه بكى رحمة لانه علم انه لا بد أن يشهد عليهم بعملهم وعلمهم قد لا يكون مستقيما فقد ينضى الى تعذيبهم والله أعلم **(قوله ما)** اثم من رأى بقراءة القرآن أو تأكل به (كل به) كذا اللالكثري وفي رواية رايانا بخاتمة يدل الهمزة فتأكل أي طالب الاكل وقوله أو جربه للاكثر بالجيم وحكى ابن التين ان في رواية بالخاء المعجمة ثم ذكر في الباب ثلاثة أحاديث * أحدها حديث علي في ذكر الخوارج وقد تقدم في علامات النبوة وأغرب الداودي فزعم انه وقع هنا عن سويد بن غفلة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال واختلف في صحة سويد الصحيح ما هنا انه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال معتدا على الغلط الذي نشأ له عن السقط والذي في جميع نسخ صحيح البخاري عن سويد بن غفلة عن علي رضي الله عنه قال سمعت وكذا في جميع المسانيد وهو حديث مشهور لسويد بن غفلة عن علي ولم يسمع سويد بن النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح وقد قيل انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح والذي يصح انه قدم المدينة حين فنفت الايدي من دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح سماعه من الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة وصح انه أدى صدقة ماله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو نعيم مات سنة ثمانين وقال أبو عبيد سنة احدى وقال عمرو بن علي سنة اثنتين وبلغ مائة وثلاثين سنة وهو جعفي يكنى أبا أسمة نزل الكوفة ومات بها وسيأتي البحث في قتال الخوارج في كتاب المحاربين وقوله الاحلام أي العقول وقوله يقولون من قول خير البرية هو من المقلوب والمراد من قول خير البرية أي من قول الله وهو المناسب للترجمة وقوله لا يجاوز حناجرهم قال الداودي يريد أنهم تعلقوا بشئ منه (قلت) ان كان مراده بالتعلق الحفظ فقط دون العلم بعلومه فعسى أن يتم له مراده والا فالذي فهمه الأئمة من السياق ان المراد ان الايمان لم يرسخ في قلوبهم لان ما وقف عنده الحلقوم فلم يتجاوز له لا يصل الى القلب وقد وقع في حديث حذيفة بن الحارث حديث أبي سعيد عن الزيادة لا يجاوز حناجرهم ولا تسمع قلوبهم * الحديث الثاني حديث أبي سلمة عن أبي سعيد في ذكر الخوارج أيضا وسيأتي شرحه أيضا في استنباط المرتدين وتقدم من وجه آخر في علامات النبوة ومناسبة هذين الحديثين للترجمة ان القراءة اذا كانت لغیر الله فهي للرباء وللتأكل كل به ونحو ذلك فالأحاديث الثلاثة دالة لاركان الترجمة لان منهم من رايابه واليه الاشارة في حديث أبي موسى ومنهم من تأكل به وهو مخرج من حديثه أيضا ومنهم من جربه وهو مخرج من حديث علي وأبي سعيد وقد أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن من وجه آخر عن أبي سعيد وصححه الحاكم رفعه تعلموا القرآن واسألوا الله به قبل أن يتعلمه قوم يسألون به الدنيا فان القرآن يتعلمه ثلاثة نفر رجل يسأله به ورجل يستأكل به ورجل يقرؤه لله وعند ابن أبي شيبة من حديث ابن

النبي صلى الله عليه وسلم
قال المؤمن الذي يقرأ
القرآن ويعمل به كالأترجة
طعمها طيب وريحها
طيب والمؤمن الذي لا يقرأ
القرآن ويعمل به كالتمر
طعمها طيب ولا ريح لها
وشمل المتأفق الذي يقرأ
القرآن كالريحانة طعمها
طيب وريحها طيبة ومثل
المتأفق الذي لا يقرأ القرآن
كالخضلة طعمها مزعج
خبيث وريحها مزعجة * (باب
أقرأ القرآن ما تلتفت
عليه قلوبكم) * حدثنا
أبو النعمان حدثنا حماد عن
أبي عمران الجوني عن
جندب بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
أقرأوا القرآن ما تلتفت
قلوبكم فاذا اختلفتم فقوموا
عنه * حدثنا عمرو بن علي
حدثنا عبد الرحمن بن مهدي
حدثنا سلام بن أي مطيع
عن أبي عمران الجوني عن
جندب قال النبي صلى الله
عليه وسلم أقرأوا القرآن
ما تلتفت عليه قلوبكم
فاذا اختلفتم فقوموا عنه
* تابعه الحرث بن عبيد
وسعيد بن زيد عن أبي
إمران ولم يرفعه حماد بن سلمة
وأبان وقال غندر عن شعبة
عن أبي عمران سمعت جندبا
قوله وقال ابن عون عن أبي

عباس موقوفا لا تضربوا كتاب الله ببعضه ببعض فان ذلك يقع الشك في قلوبكم وأخرج أحمد
وأبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن شبل رفعه أقرأوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفوه عنه
ولأننا كلوا به الحديث وسنده قوي وأخرج أبو عبيد عن عبد الله بن مسعود سيحى زمان
يسئل فيه بالقرآن فاذا سألوكم فلا تعطوهم * الحديث الثالث حديث أبي موسى الذي تقدم
مشروحا في باب فضل القرآن على سائر الكلام وهو ظاهر فيما ترجم له ووقع هنا عند الإسماعيلي
من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة بسنده قال شعبة وحدثني شبل يعني ابن عزرته أنه سمع أنس بن
مالك بهذا (قلت) وهو حديث آخر أخرجه أبو داود في مثل الجليس الصالح والجليس السوء
* (قوله ما) أقرأوا القرآن ما تلتفت عليه قلوبكم أي اجتمعتم (قوله فاذا
اختلفتم أي في فهم معانيه (فقوموا عنه) أي تفرقوا للتلايمادى بكم الاختلاف إلى الشر قال
عباس يحتمل أن يكون النهي خاصا بمنه صلى الله عليه وسلم لئلا يكون ذلك سببا لتزول
ما بسوءهم كما في قوله تعالى لا تسألوا عن أشياء إن تبدلكم تسوؤكم ويحتمل أن يكون المعنى أقرأوا
والزموا الأتلاف على ما دل عليه وقادله فاذا وقع الاختلاف أو عرض عارض شبهة يقتضي
المنازعة الداعية إلى الافتراق فاتركوا القراءة وتسكروا بالحكم الموجب للاتفاق وأعرضوا عن
المتشابه المؤدى إلى الفرقة وهو كقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه
فاحذروهم ويحتمل أنه ينهي عن القراءة اذا وقع الاختلاف في كيفية الأداء بأن تفرقوا عند
الاختلاف ويستمر كل منهم على قراءته ومثله ما تقدم عن ابن مسعود لما وقع بينه وبين الصحابين
الآخرين الاختلاف في الأداء فترافعوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال كلكم محسن وبهذه
النكتة تظهر الحكمة في ذكر حديث ابن مسعود عقيب حديث جندب (قوله تابعه الحرث
ابن عبيد وسعيد بن زيد عن أبي عمران) أي في رفع الحديث فأما متابعة الحرث وهو ابن قدامة
الأيادي فوصلها الدارمي عن أبي غسان مالك بن اسمعيل عنه ولفظه مثل رواية حماد بن زيد وأما
متابعة سعيد بن زيد وهو أخو حماد بن زيد فوصلها الحسن بن سفيان في مسنده من طريق أبي
هشام الخزرجي عنه قال سمعت أبا عمران قال حدثنا جندب فذكر الحديث مرفوعا وفي آخره فاذا
اختلفتم فيه فقوموا (قوله ولم يرفعه حماد بن سلمة وأبان) يعني ابن يزيد العطار أمار رواية حماد
ابن سلمة فلم تقع في موصولة وأما رواية أبان فوقع في صحيح مسلم من طريق حبان بن هلال عنه
ولفظه قال لنا جندب ونحن غلمان فذكره لكن مرفوعا أيضا فله وقع للمصنف من وجه آخر
عنه موقوفا (قوله وقال غندر عن شعبة عن أبي عمران سمعت جندبا قوله) وصله الإسماعيلي
من طريق بندار عن غندر (قوله وقال ابن عون عن أبي عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر
قوله) ابن عون هو عبد الله البصري الإمام المشهور وهو من أقران أبي عمران وروايته هذه
وصلها أبو عبيد عن معاذ بن معاذ عنه وأخرجها النسائي من وجه آخر عنه (قوله وجندب
أصح وأكثر) أي أصح اسنادا وأكثر طرقا وهو كما قال فان الجمع الغفير ورواه عن أبي عمران
عن جندب إلا أنهم اختلفوا عليه في رفعه ووقفه والذين رفعوه ثقات حفاظ فالحكم لهم وأما
رواية ابن عون فسادة لم يتابع عليها قال أبو بكر بن أبي داود لم يخطئ ابن عون قط إلا في هذا
والصواب عن جندب انتهى ويحتمل أن يكون ابن عون حفظه ويكون لابن عمران فيه شيء آخر
عمران عن عبد الله بن الصامت عن عمر قوله وجندب أصح وأكثر حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شاذان عن عبد الله بن

وانما لو ارد الرواة على طريق جندب لعلوها والتصريح برفعها وقد اخرج مسلم من وجه آخر
عن أبي عمران هذا حديثا آخر في المعنى أخرجه من طريق حماد عن أبي عمران الجوني عن
عبد الله بن رباح عن عبد الله بن عمر قال هاجرت الى النبي صلى الله عليه وسلم فسمع رجلين يختلفان
في آية تخرج يعرف الغضب في وجهه فقال انما هلك من كان قبلكم بالاختلاف في الكتاب وهذا
مما يقوى أن يكون لطريق ابن عون أصل والله أعلم (قوله التزال) بفتح النون وتشديد الزاي
وأخره لام (ابن سيرة) بفتح الميم وسكون الواو الموحدة الهلالي تابعي كبير قد قيل انه له صحبة وذهل
المرى فجزم في الاطراف بأن له صحبة وجزم في التهذيب بأن له رواية عن أبي بكر الصديق مرسله
(قوله انه سمع رجلا يقرأ آية سمع النبي صلى الله عليه وسلم قرأ خلفها) هذا الرجل يحتمل أن يكون
هو أبي بن كعب فقد اخرج الطبري من حديث أبي بن كعب انه سمع ابن مسعود يقرأ آية قرأ
خلفها وفيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كلا كما يحسن الحديث وقد تقدم في باب أنزل
القرآن على سبعة أحرف بيان عدة ألفاظ لهذا الحديث (قوله فقرأ) بصيغة الامر لل اثنين
(قوله أكبر على) هذا الشك من شعبة وقد أخرجه أبو عبيد عن حجاج بن محمد عن شعبة قال
أ أكبر على اني سمعته وحدثني عنه مسعود فذكره (قوله فان من كان قبلكم اختلفوا فاهلكهم)
في رواية المستعلى فأهلكوا بضم أوله وعنه ابن حبان والحاكم من طريق زر بن حبيش عن ابن
مسعود في هذه القصة قائما هلك من كان قبلكم الاختلاف وقد تقدم القول في معنى الاختلاف
في حديث جندب الذي قبله وفي رواية زر المذكورة من الفائدة ان السورة التي اختلف فيها أبي
وابن مسعود كانت من آل حم وفي المهمات للخطيب انها الاحقاف ووقع عند عبد الله بن أحمد
في زيادات المسند في هذا الحديث ان اختلفا فهم كان في عدد هاهل هي خمس وثلاثون آية أو ست
وثلاثون الحديث وفي هذا الحديث والذي قبله الحظ على الجماعة والألفه والتعذر من
الفرقة والاختلاف والنهي عن المراة في القرآن بغیر حق ومن شردك ان تظهر دلالة الآية على
شيء يخالف الرأي فيتوسل بالنظر وتدقيقه الى تأويلها وحملها على ذلك الرأي ويقع البجاج في
ذلك والمناضلة عليه * (خاتمة) * اشتغل كتاب فضائل القرآن من الاحاديث المرفوعة على تسعة
وتسعين حديثا المعلق منها وما التحق به من المتابعات تسعة عشر حديثا والباقي موصولة المكرر
منها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثا والباقي خالص وافقه مسلم على تجريجها سوى
حديث أنس فيمن جمع القرآن وحديث قتادة بن النعمان في فضل قل هو الله أحد وحديث أبي
سعيد في ذلك وحديثه أيضا يعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن وحديث عائشة في قراءة المعوذات
عند النوم وحديث ابن عباس في قراءته المفصل وحديثه لم يترك الا ما بين الدفتين وحديث
أبي هريرة لا حسد الا في اثنين وحديث عثمان ان خيركم من تعلم القرآن وحديث أنس كانت
قراءته مدا وحديث عبد الله بن مسعود انه سمع رجلا يقرأ آية وفيه من الاثر عن الصحابة فمن
بعدهم سبعة آثار والله أعلم

ابن مسيرة عن التزال بن سيرة
عن عبد الله أنه سمع رجلا
يقرأ آية سمع النبي صلى الله
عليه وسلم قرأ خلفها فاخذت
بيده فانطلقت به الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
كلا كما يحسن فقرأ أكبر
على قال فان من كان قبلكم
اختلفوا فاهلكهم

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب السكاح)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب السكاح)

كذلك التسنن وعن رواية الفربري تأخير البسلة والنكاح في اللغة الضم والتداخل وتجاوز
قال انه الضم وقال القراء النكح بضم ثم تكون اسم الفرج ويجوز كسر أوله وكثيرا استعماله في
الوطء وسمي به العقد لكونه سببه قال أبو القاسم الزجاجي هو حقيقة فيه وما وقال الفارسي اذا
قالوا نكح فلانة أو بنت فلان فالمراد العقد واذا قالوا نكح زوجته فالمراد الوطء وقال آخرون
أصله لزوم شيء لشيء مستعلما عليه ويكون في المحسوسات وفي المعاني قالوا نكح المطر الأرض
ونكح النعاس عينه ونكحت القمع في الأرض اذا حترتها وبذرته فيها ونكحت الحصاة أخفاف
الابل وفي الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطء على الصحيح والخجة في ذلك كثيرة وروده
في الكتاب والسنة للعقد حتى قيل انه لم يرد في القرآن الا للعقد ولا يرد مثل قوله حتى تنكح زوجا
غيره لان شرط الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والا فالعقد لا بد منه لان قوله حتى تنكح معناه
حتى تزوج أي بعقد عليها ومنه ومه ان ذلك كاف بعجزه لكن بينت السنة أن لا عبرة بمفهوم
الغاية بل لا بد بعقد العقد من ذوق العسل كما انه لا بد بعد ذلك من التطليق ثم العدة نعم أفاد أبو
الحسن بن فارس ان النكاح لم يرد في القرآن الا للتزويج الا في قوله تعالى واسألوا الساتر حتى اذا
بلغوا النكاح فان المراد به الحلم والله أعلم وفي وجه للشافعية كتقول الحنفية انه حقيقة في الوطء
مجاز في العقد وقيل بقول بالاشتراك على كل منهما ما به جزم الزجاجي وهذا الذي يترجح في نظري
وان كان أكثر ما يستعمل في العقد ورج بعضهم الاول بأن اسماء الجماع كلها كذايات لاستقباح
ذكره في بعد أن يستعمل من لا يقصد فحشا اسم ما يستنطقه لما لا يستنطقه فدل على انه في الاصل
للعقد وهذا يتوقف على تسليم المدعى انها كلها كذايات وقد جمع اسم النكاح ابن القطار فزادت
على الالف ﴿قوله ما﴾ الترغيب في النكاح لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم
من النساء زاد الاصيل وأبو الوقت الآية ووجه الاستدلال انه اصيغة أمر تقتضي الطلب
وأقل درجاته التدب فثبت الترغيب وقال القرطبي لادلالة فيه لان الآية سبقت لبيان ما يجوز
الجمع بينه من اعداد النساء ويحتمل أن يكون البخاري انتزع ذلك من الأمر بنكاح الطبيب مع
ورود النبي عن ترك الطبيب ونسبة فاعله الى الاعتداء في قوله تعالى لا تحرموا طبيبات ما أحل
الله لكم ولا تعتدوا وقد اختلف في النكاح فقال الشافعية ليس عبادة ولهذا لو نذر لم ينعقد
وقال الحنفية هو عبادة والتحقيق ان الصورة التي يستحب فيها النكاح كالمسيأ في بيانه تستلزم أن
يكون حينئذ عبادة فمن نفي نظر اليه في حد ذاته ومن أثبت نظر الى الصورة المخصوصة ثم ذكر
المصنف في الباب حديثين الأول حديث أنس وهو من المتفق عليه لكن من طريقين الى أنس
﴿قوله جاء ثلاثة رهط﴾ كذا في رواية حميد وفي رواية ثابت عند مسلم ان نفران أتيا بحب النبي
صلى الله عليه وسلم ولا منافاة بينهما فالرهط من ثلاثة الى عشرة والنفر من ثلاثة الى تسعة وكل
منهما اسم جمع لا واحد له من لفظه ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند عبد الرزاق ان الثلاثة
المذكورين هم علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون وعند ابن
مردويه من طريق الحسن العدني كان علي في أناس ممن أرادوا أن يحرموا النساء ففرقت
الآية في المسألة ووقع في أسباب الواحدى بغير اسناد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر
الناس وخوفهم فاجتمع عشرة من الصحابة وهم أبو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبو ذر وسالم

* (باب الترغيب في النكاح
لقوله تعالى فانكحوا ما طاب
لكم من النساء) * حدثنا سعيد
ابن أبي مرزيم أخبرنا محمد بن
جعفر أخبرنا حميد بن أبي
حميد الطويل أنه سمع أنس
ابن مالك رضى الله عنه يقول
جاء ثلاثة رهط الى بيوت
أزواج النبي صلى الله عليه
وسلم

مولى أبى حذيفة والمقداد وسلمان وعبد الله بن عمرو بن العاص ومعهقل بن مقرن في بيت عثمان
ابن مظعون فاتفقوا على أن يصوموا النهار ويقوموا الليل ولا يناموا على الفراش ولا ياكلوا
اللحم ولا يلبسوا النساء ويجبوا هذا كبرهم فان كان هذا محفوظا احتمل أن يكون الرهط الثلاثة
هم الذين باشروا السؤال فنسب ذلك اليهم بخصوصهم تارة ونسب تارة للجميع لا شرا كهم في
طلبه ويؤيد أنهم كانوا أكثر من ثلاثة في الجلة ماروى مسلم من طريق سعيد بن هشام انه قدم
المدينة فأراد أن يبيع عقاره فيجعله في سبيل الله ويجاهد لروم حتى يموت فلقى ناسا بالمدينة
فنهوه عن ذلك وأخبروه أن رهطاً سئلة أرادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهاهم
فلما حدثوه ذلك راجع امرأته وكان قد طلقها يعني بسبب ذلك لكن في عهد عبد الله بن عمرو معهم
نظر لان عثمان بن مظعون مات قبل أن يهاجر عبد الله فيما أحسب (قوله يسألون عن عبادة
النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم عن علقمة في السر (قوله كأنهم تقولوها) بتشديد اللام
المضمومة أى استقلوها وأصل تقولوها اللوها أى رأى كل منهم انها قليلة (قوله فقالوا وابن
نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له) في رواية الجوى والكشميني قد غفر له بضم أوله
والمعنى ان من لم يعلم بحصول ذلك له يحتاج الى المبالغة في العبادة عسى أن يحصل بخلاف من
حصل له لكن قد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك ليس بلازم فأشار الى هذا بأنه أشدهم
خشية وذلك بالنسبة لمقام العبودية في جانب الربوبية وأشار في حديث عائشة والمغيرة كما تقدم
في صلاة الليل الى معنى آخر بقوله أفلاأكون عبد اشكور (قوله فقال أحدهم أما أنا فأنا صلى
الليل أبدا) هو قيد الليل لا لأصلي وقوله فلا أتزوج أبدا كذا المصلي ومعتزل النساء بالتأبيد ولم
يؤكد الصيام لأنه لا بد له من فطر الليالي وكذا أيام العبد ووقع في رواية مسلم فقال بعضهم
لا أتزوج النساء وقال بعضهم لاأكل اللحم وقال بعضهم لاأنام على الفراش وظاهره مما يؤيد
زيادة عدد القائلين لان ترك كل اللحم أخص من مداومة الصيام واستغراق الليل بالصلاة
أخص من ترك النوم على الفراش ويمكن التوفيق بضروب من التجوز (قوله فجاء اليهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال أنتم الذين قلتم) في رواية مسلم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فحمد
الله وأثنى عليه وقال ما بال أقوام قالوا كذا ويجمع بأنه منعه من ذلك عموم ما جهرامع عدم تعديدهم
وخصوصا فيما بينه وبينهم رفقا بهم وستر لهم (قوله أما والله) بتخفيف الميم حرف تنبيه
بخلاف قوله في أول الخبر أما أنا فانه بتشديد الميم للتقسيم (قوله انى لاأخشاكم لله وأنفاكم له)
فيه إشارة الى رد ما بنوا عليه أمرهم من ان المغفرة لا يحتاج الى من يد في العبادة بخلاف غيره
فأعلمهم انه مع كونه بالغ في التشديد في العبادة أخشى الله وأتقى من الذين يشددون وانما كان
كذلك لان المشدد لا يأمن من الملل بخلاف المقتصد فانه يمكن لاستمراره وخير العمل مداوم
عليه صاحبه وقد أُرشد الى ذلك في قوله في الحديث الآخر المنيب لاأرضا قطع ولا ظهرا أُنبت
وسبأنى مزيد لذلك في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى وتقدم في كتاب العلم شئ منه (قوله لكنى)
استدراك من شئ محذوف دل عليه السياق أى أنا وأنتم بالنسبة الى العبودية سواء لكن أنا أعمل
كذا (قوله فمن رغب عن سننى فليس منى) المراد بالسنة الطريقة التى تقابل الفرض والرغبة
عن الشئ الاعراض عنه الى غيره والمراد من ترك طريقى وأخذ بطريقه غيرى فليس منى ولمح

يسألون عن عبادة النبي
صلى الله عليه وسلم فلما
أخبروا كأنهم تقولوها
فقالوا وابن نحن من النبي
صلى الله عليه وسلم قد غفر الله
له ما تقدم من ذنبه وما تأخر
فقال أحدهم أما أنا فأنا
أصلي الليل أبدا وقال آخر
أنا أصوم الدهر ولا أفطر
وقال آخر أنا أعزل النساء
فلا أتزوج أبدا فجاء اليهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال أنتم الذين قلتم كذا وكذا
أما والله انى لاأخشاكم لله
وأنفاكم له لكنى أصوم
وأفطر وأصلى وأرقد
وأزوج النساء فمن رغب
عن سننى فليس منى

بذلك الى طريق الرهبانية فانهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عابهم بانهم ما وفوه بما التزموه وطريقه النبي صلى الله عليه وسلم الخفيفة السهلة ففطرت له تقوى على الصوم وينام يستقوى على القيام ويتبرج لكسر الشهوة واعفاف النفس وتكثير النسل وقوله فليس مني ان كانت الرغبة بضرب من التأويل يعذر صاحبها فيه فعني فليس مني أي على طريقي ولا يلزم أن يخرج عن الملة وان كان اعراضا وتنطعا يقضي الى اعتقاد أرحمة عمله فعني فليس مني ليس على ملتي لان اعتقاد ذلك نوع من الكفر وفي الحديث دلالة على فضل النكاح والترغيب فيه وفيه تنميع أحوال الاكابر للتأسي بافعالهم وانه اذا عذرت معرفته من الرجال جاز استكشافه من النساء وان من عزم على عمل بر واحتياج الى اظهاره حيث يأمن الرباء لم يكن ذلك ممنوعا وفيه تقديم الحدود النساء على الله عند القاء مسائل العلم وبيان الاحكام للمكلفين وازالة الشبهة عن المجتهدين وان المباحات قد تنقلب بالقصد الى الكراهة والاستحباب وقال الطبري فيه الرد على من منع استعمال الحلال من الاطعمة والملابس وآثر غليظ الثياب وخشن المأكّل قال عياض هذا مما اختلف فيه السلف فمنهم من فحما الى ما قال الطبري ومنهم من عكس واحتج بقوله تعالى اذهبهم طيباتكم في حياتكم الدنيا قال والحق ان هذه الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم بالامر من (قلت) لا يدل ذلك لاحد الفريقين ان كان المراد المداومة على أحد الصفتين والحق ان ملازمة استعمال الطيبات تنضى الى الترفه والبطور ولا يأمن من الوقوع في الشبهات لان من اعتمد ذلك قد لا يجده أحيانا فلا يستطيع الانتقال عنه فيقع في المحذور كما منع تناول ذلك أحيانا يقضي الى التنطع المنهي عنه ويرد عليه صريح قوله تعالى قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق كما ان الاخذ بالتشديد في العبادة يقضي الى الملل القاطع لاصلها وملازمة الاقتصار على القرائض مثلا وترك التفضل يفضي الى ايثار البطالة وعدم النشاط الى العبادة وخير الامور الوسط وفي قوله اني لا خشاكم لله مع ما انضم اليه اشارة الى ذلك وفيه أيضا اشارة الى أن العلم بالله ومعرفة ما يجب من حقه أعظم قدرا من مجرد العبادة البدنية والله أعلم * الحديث الثاني (قوله) حدثنا علي سمع حسان بن ابراهيم لم أر عليا هذا منسوبا في شيء من الروايات ولا نبه عليه أبو علي الغساني ولا نسبته أبو نعيم كعادته لكن حزم المزي تعالى في مسعود بأنه علي بن المديني وكان الحامل على ذلك شهرة علي بن المديني في شيوخ البخاري فاذا أطلق اسمه كان الحمل عليه أولى من غيره والا فندروى عن حسان من يسمى عليا علي بن جبر وهو من شيوخ البخاري أيضا وكان حسان المذكور قاضي كرمان ووثقه ابن معين وغيره ولكن له افراد قال ابن عدى هو من أهل الصدق الأثر بما غلط (قلت) ولم أره في البخاري شيئا انفرد به وقد أدركه بالسنن الأئمة لم يلقه لانه مات سنة ست ومائتين قبل أن يدخل البخاري وقد تقدم شرح الحديث المذكور فيه مستوفى في تفسير سورة النساء (قوله) باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج وقع في رواية السرخسي لانه والاول أولى لانه بقية لفظ الحديث وان كان تصرف فيه فاختصر منه لفظ منكم وكأنه أشار الى ان الشاهد لا يخص وهو كذلك اتفاقا وانما الخلاف هل يلزم نكاحا واستنباطا ثم رأيت في الصيام أخرجه من وجه آخر عن الاعمش

* حدثنا علي سمع حسان بن ابراهيم عن يونس بن يزيد عن الزهري قال أخبرني عروة أنه سأل عائشة عن قوله تعالى وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لا تعولوا قالت يا ابن أخي اليتيمة تكون في حجر وليها فيربغ في مالها وجالها يريد أن يتزوجها بأدنى من سنة صداقها فنهوا أن ينكحوهن الا أن يقسطوا لهم فيكملوا الصداق وأمروا بشكاح من سواهن من النساء * (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج

بلفظ من استطاع الباءة كآثر جرم به ليس فيه منكم (قوله) وهل يتزوج من لأرب له في
 النكاح) كأنه يشير إلى ما وقع بين ابن مسعود وعثمان فغرض عليه عثمان فأجابته بالحديث
 فاحتمل أن يكون لأرب فيه له فلم يوافقوه واحتمل أن يكون وافقه وان لم ينقل ذلك وله روى عن
 ما بين العلماء نهي لا يتوق إلى النكاح هل ينسب إليه أم لا وسأذكر ذلك بعد (قوله) حدثني
 إبراهيم) هو النخعي وهذا الاسناد مما ذكرناه أصح الاسانيد وهي ترجمة الاعمش عن إبراهيم
 النخعي عن علقمة عن ابن مسعود وللإعمش في هذا الحديث اسناد آخر ذكره المصنف في الباب
 الذي يليه بإسناده بعينه إلى الأعمش (قوله) كنت مع عبد الله) يعني ابن مسعود (قوله) فلقية
 عثمان بن) كذا وقع في أ كثر لروايات وفي رواية يزيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عند ابن حبان
 بالمدينة وهي شاذة (قوله) فقال يا أبا عبد الرحمن) هي كنية ابن مسعود ووطن ابن المنصور أن
 الخطاب بذلك ابن عمر لأنها كنيته المشهورة وكذا ذلك عنده أنه وقع في نسخة من شرح ابن
 بطلال عقب الترجمة فيه ابن عمر لقية عثمان بن عيسى وقص الحديث فكتب ابن المنبر في حاشيته هذا
 يدل على أن ابن عمر شهد على نفسه في زمن الشبابة لأنه كان في زمن عثمان شاباً كذا قال
 ولا مدخل لابن عمر في هذه القصة أصلاً بل القصة والحديث لابن مسعود مع أن دعوى ابن
 عمر كان شاباً إذ ذاك فيه نظر لما سأئنه قرياً فإنه كان إذ ذاك جاوز الثلاثين (قوله) غلباً) كذا
 لا كثر وفي رواية الأصل غلباً قال ابن التين وهي الصواب لأنه لا روى عن من الخلوة مثل
 دعوا قال الله تعالى فلما أنقذت دعوا الله انتهى ووقع في رواية جرير عن الأعمش عند مسلم
 إذ لقية عثمان فقال له يا أبا عبد الرحمن فاستخلاه (قوله) فقال عثمان هل لك يا أبا عبد الرحمن
 في أن تزوج بكراً تذكرك ما كنت تعهد) لعلى عثمان رأي به شفا ورأته ههنا فعمل
 ذلك على فقهه الزوجة التي ترفهه ووقع في رواية أبي معاوية عند أحمد ومسلم لعلمها أن تذكرك
 ماضى من زمانك وفي رواية جرير عن الأعمش عند مسلم لعلمها يرجع اليك من نفسك ما كنت
 تعهد وفي رواية يزيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان لعلمها أن تذكرك ما فاتك ويؤخذ منه أن
 معاشره الزوجة الشابة تزيد في القوة والنشاط بخلاف عكسها فبالعكس (قوله) فلما رأى
 عبد الله أن ليس له حاجة إلى هذا أشار إلى فقال يا علقمة فأنهيت إليه وهو يقول أما لئن قلت
 ذلك لقد) هكذا عند الأكثر من أراجعة عثمان لابن مسعود في أمر التزويج كانت قبل
 استدعائه لعلقمة ووقع في رواية جرير عند مسلم وزيد بن أبي أنيسة عند ابن حبان بالعكس
 وانظر ير بعد قوله فاستخلاه فلما رأى عبد الله أن ليس له حاجة قال لي تعال يا علقمة قال فجلست
 فقال له عثمان ألا تزوجك وفي رواية زيد بن عثمان فأخذه بيده فقاما وتحدثا عنهما فلما رأى
 عبد الله أن ليست له حاجة يسرها قال ادن يا علقمة فأنهيت إليه وهو يقول ألا تزوجك ويحتمل
 في الجمع بين الروايتين أن يكون عثمان أعاد على ابن مسعود ما كان قال له بعد أن استدعى علقمة
 ليكونه فهم منه ارادة اعلام علقمة بما كان فيه (قوله) لقد قال لنا النبي صلى الله عليه
 وسلم يا معشر الشباب) في رواية زيد بن كذا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم شاباً فقال لنا وفي
 رواية عبد الرحمن بن زيد في الباب الذي يليه دخلت مع علقمة والاسود على عبد الله فقال
 عبد الله كذا مع النبي صلى الله عليه وسلم شاباً لا تجد شيئاً فقال لنا يا معشر الشباب وفي رواية جرير

وهل يتزوج من لأرب له
 في النكاح) * حدثنا
 عيسى بن حفص حدثنا
 أبي حدثنا الأعمش قال
 حدثني إبراهيم عن علقمة
 قال كنت مع عبد الله
 فلقية عثمان بن) فقال يا أبا
 عبد الرحمن أن لي لك حاجة
 غلباً فقال عثمان هل لك
 يا أبا عبد الرحمن في أن
 تزوج بكراً تذكرك
 ما كنت تعهد فلما رأى عبد
 الله أن ليس له حاجة إلى هذا
 أشار إلى فقال يا علقمة
 فأنهيت إليه وهو يقول أما
 لئن قلت ذلك لقد قال لنا
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يا معشر الشباب

عن الاعمش عنده مسلم في هذه الطريق قال عبد الرحمن وأبو مؤمن شاذب فحدث بحديث رأيت أنه حدث به من أجلي وفي رواية وكيع عن الاعمش وأنا أحدث القوم (قوله يا معشر الشباب) المعشر جماعة يشملهم وصف ما والشباب جمع شاب ويجمع أيضا على شبيه وشبان بضم أوله والتشكيل وذكر الازهرى أنه لم يجمع فاعل على فعال غيره وأصله الحركة والنشاط وهو اسم لمن بلغ إلى أن يكمل ثلاثين هكذا أطلق الشافعية وقال القرطبي في المفهم يقال له حدث إلى ستة عشر سنة ثم شباب إلى اثنين وثلاثين ثم كهل وكذا ذكر الرنخسري في الشباب أنه من لدن البلوغ إلى اثنين وثلاثين وقال ابن شاس المالكي في الجواهر إلى أربعين وقال النووي الأصح المختار أن الشاب من بلغ ولم يجاوز الثلاثين ثم هو كهل إلى أن يجاوز الأربعين ثم هو شيخ وقال الروياني وطائفة من جاوز الثلاثين سمي شيخا زاد ابن قتيبة إلى أن يبلغ الخمسين وقال أبو اسحق الاسفرايني عن الاصحاب المرجع في ذلك إلى اللغة وأما بياض الشعر فيختلف باختلاف الأمزجة (قوله من استطاع منكم الباءة) خص الشباب بالخطاب لأن الغالب وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح بخلاف الشيوخ وإن كان المعنى معتبرا إذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضا (قوله الباءة) بالهمز وتاء تأنيث ممدود وفيها لغة أخرى بغير همز ولا ممدود قديم مزوم يبدل بلاءه ويقال لها أيضا الباهة كالاول لكن بهاء بدل الهمزة وقيل بالمدة القدرة على مؤن النكاح وبالقصر الوطء قال الخطابي المراد بالباءة النكاح وأصله الموضع الذي يتبوؤه ويأوى إليه وقال المازري اشتق العقد على المرأة من أصل الباءة لأن من شأن من يتزوج المرأة أن يتوأمها منزلا وقال النووي اختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد أحسبهما أن المراد معناها اللغوي وهو الجماع فبقديره من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنه وهي مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته به ويقطع شرمه كما يقطعوه الوجاء وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم بمدة شهوة النساء ولا يتفكرون عنها غالبا والقول الثاني أن المراد هنا بالباءة مؤن النكاح سميت باسم ما يلازمها وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع فليصم لدفع شهوته والذي حمل القائلين بهذا على ما قالوه قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم قالوا والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل الباءة على المؤن وانفصل القائلون بالاول عن ذلك بالتقدير المذكور انتهى والتعليل المذكور للمازري وأجاب عنه عياض بأنه لا يبعد أن يختلف الاستطاعتان فيكون المراد بقوله من استطاع الباءة أي بلغ الجماع وقدر عليه فليتزوج ويكون قوله ومن لم يستطع أي من لم يقدر على التزويج (قلت) وتبها لهذا الحذف المنعول في المنفى فيحتمل أن يكون المراد ومن لم يستطع الباءة أو من لم يستطع التزويج وقد وقع كل منهما صرحا فعند الترمذي وفي رواية عبد الرحمن بن يزيد من طريق الثوري عن الاعمش ومن لم يستطع منكم الباءة وعند الاسماعيلي من هذا الوجه من طريق أبي عوانة عن الاعمش من استطاع منكم أن يتزوج فليتزوج ويؤيده ما وقع في رواية للنسائي من طريق أبي معشر عن إبراهيم النخعي من كان ذا طول فلينسكج ومثله لابن ماجه من حديث عائشة وللزار من حديث أنس وأما تعليل المازري فيعكر عليه قوله في الرواية الأخرى التي في الباب الذي يليه بلفظ كأمع النبي صلى الله عليه وسلم

من استطاع منكم الباءة

شبابه الانجد شيافانه يدل على أن المراد بالبيعة الجماع ولا مانع من الحل على المعنى الاعم بان يراد
 بالبيعة القدرة على الوطء ومؤن التزويج والحواب عما استشهد به المازري انه يجوز ان يرشد
 من لا يستطيع الجماع من الشباب لفرط حيائه وعدم شهوة او عسفة مثلا الى ما يهيئ له استقرار
 تلك الحالة لان الشباب منظمة ثوران الشهوة الداعية الى الجماع فلا يلزم من كسرها في حالة ان
 يستقر كسرها فلهذا ارشد الى ما يستقر به الكسر المذكور فيكون قسم الشباب الى قسمين قسم
 يتوقون اليه ولهم اقتدار عليه فندبهم الى التزويج دفعا للمعذور بخلاف الآخرين فنندبهم
 الى امر يستقر به حالهم لان ذلك ارفق بهم للعلل التي ذكرت في رواية عبد الرحمن بن زيد وهي
 أنهم كانوا لا يجدون شيئا ويستفاد منه أن الذي لا يجد أهبة السكاح وهو تائق اليه يندب له
 التزويج دفعا للمعذور (قوله فليتزوج) زاد في كتاب الصيام من طريق أبي حنيفة عن الاعمش
 هنا فانه أغض البصر وأحصن الفرج وكذا ثبت هذه الزيادة عند جميع من أخرج الحديث
 المذكور من طريق الاعمش بهذا الاسناد وكذا ثبت باسناده الاخر في الباب الذي يليه ويغلب
 على ظني أن حذفها من قبل حفص بن غياث شيخ البخاري وانما أثر البخاري روايته على
 رواية غيره لوقوع التصريح فيها من الاعمش بالحديث فاعتقله اختصار المتن لهذه المصلحة
 وقوله أغض أي أشد غضا وأحصن أي أشد احصانا له ومنع من الوقوع في الفاحشة وما ألفت
 ما وقع لمسلم حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا يسير حديث جابر رفعه اذا أحدكم أعجبته
 المرأة فوقع في قلبه فليغمم مد الى امرأته فليواقعها فان ذلك يرد ما في نفسه فان فيه إشارة الى
 المراد من حديث الباب وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن تكون أفعال على بابها فان التقوى سبب
 لغض البصر وتحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة الداعية وبعد حصول التزويج يضعف
 هذا العارض فيكون أغض وأحصن مما لم يكن لان وقوع الفعل مع ضعف الداعي أنزله من
 وقوعه مع وجود الداعي ويحتمل أن يكون أفعال فيه لغير المباغلة بل اخبار عن الواقع فقط (قوله
 ومن لم يستطيع فعله بالصوم) في رواية مغيرة عن ابراهيم عند الطبراني ومن لم يقدر على ذلك
 فعله بالصوم قال المازري فيه اغراء بالغائب ومن أصول النكحيين أن لا يغري الغائب وقد جاء
 شاذ أقول بعضهم عليه رجا ليس على جهة الاغراء وتعقبه عياض بأن هذا الكلام موجود
 لابي قتيبة والزجاجي ولكن فيه غلط من أوجه أما أولها فن التعبير بقوله لا اغراء بالغائب
 والصواب فيه اغراء الغائب فأما الاغراء بالغائب فخا تر ونص سيبويه أنه لا يجوز دونه زيدا
 ولا يجوز عليه زيد عند ارادة غير المخاطب وانما جاز للعاشر لما فيه من دلالة الحال بخلاف
 الغائب فلا يجوز اعدام حضوره ومعرفة به بالحالة الدالة على المراد أو ما ينافي ان المثال ما فيه
 حقيقة الاغراء وان كانت صورته فلم يرد القائل بتليغ الغائب وانما أراد الاخبار عن نفسه
 بأنه قليل المباغلة بالغائب ومثله قولهم اليك عني أي اجعل شغلك بنفسك ولم يرد أن يغريه به
 وانما مراده دعني وكن كمن شغل عني وأما ثالثا فليس في الحديث اغراء الغائب بل الخطاب
 للعاشرين الذين خاطبهم أو لا بقوله من استطاع منكهم فالهاه في قوله فعله ليست لغائب وانما
 هي للعاشر المبهم اذ لا يصح خطابه بالكاف وتظهر هذا قوله كتب عليكم القصاص في القتلى الى
 أن قال فن عني له من أخيه شيء ومثله لوقت لاثنين من قام منكفاه فله درهم فالهاه للمبهم من

فليتزوج ومن لم يستطيع
 فعله بالصوم

المخاطبين للغائب اه ملخصا وقد استحسنه القرطبي وهو حسن بالغ وقد نطن له الطيبي فقال
قال أبو عبيد قوله فعله بالصوم اغراء غائب ولا تكاد العرب تغري الا الشاهد تقول عليك زيدا
ولا تقول عليه زيدا الا في هذا الحديث قال وجوابه أنه لما كان الضمير الغائب راجعا الى النظة
من وهي عبارة عن المخاطبين في قوله يا معشر الشباب وبين لقوله منكم جاز قوله عليه لانه بمنزلة
الخطاب وقد أجاب بعضهم بأن اراد هذا اللفظ في مثال اغراء الغائب هو باعتبار اللفظ وجواب
عباس باعتبار المعنى وأكثر كلام العرب اعتبار اللفظ كذا قال والحق مع عباس فان اللفظ
توابع للمعنى ولا معنى لاعتبار اللفظ مجزاهنا (قوله بالصوم) عدل عن قوله فعله بالجوع
وقله ما يشير الشهوة ويستدعي طغيان الماء من الطعام والشراب الى ذكر الصوم اذا جاء
لتحصل عبادة هي برأسها مطلوبة وفيه اشارة الى أن المطلوب من الصوم في الاصل كسر الشهوة
(قوله فانه) أي الصوم (قوله له وجاء) بكسر الواو والمد أصله الغمز ومنه وجي في عنقه اذا غمز
دفعه له وجاءه بالسيف اذا طعن به وجاءا نبيه غزهما حتى رضهما ووقع في رواية ابن حبان
المذكورة فانه له وجاء وهو الاخصاء وهي زيادة مدرجة في الخبر لم تقع الا في طريق زيد بن أبي
أنيسة هذه وتفسير الوجاء بالاخصاء فيه نظر فان الوجاء مرض الانثيين والاخصاء سلهما واطلاق
الوجاء على الصيام من مجاز المشابهة وقال أبو عبيد قال بعضهم وجابفتح الواو مقصور والاول
أكثر وقال أبو زيد لا يقال وجاء الا فيما لم يبرأ وكان قريب العهد بذلك واستدل بهذا الحديث
على أن من لم يستطع الجماع فالمطلوب منه ترك التزويج لانه أرشده الى ما ينافيه ويضعف دواعيه
وأطلق بعضهم أنه يكره في حقه وقد قسم العلماء الرجل في التزويج الى أقسام الاول التائق اليه
القادر على مؤنه الخائف على نفسه فهذا يندب له النكاح عند الجميع وزاد الحنابلة في رواية
أنه يجب وبذلك قال أبو عوانة الاسفرينجي من الشافعية وصرح به في صحيحه ونقله المصنف في
شرح مختصر الجويني وجها وهو قول داود وأتباعه ورد عليهم عياض ومن تبعه بوجهين
* أحدهما أن الآية التي احتجوا بها خبرت بين النكاح والتسرى يعني قوله تعالى فواحدة أو
ما ملكت أيمانكم قالوا والتسرى ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج غير واجب اذا لم يقع
التخيير بين واجب ومندوب وهذا الرتبة تعقب فان الذين قالوا بوجوبه قيدوه بما اذا لم يندفع
التوقان بالتسرى فاذا لم يندفع تعين التزويج وقد صرح بذلك ابن حزم فقال وفرض على كل
قادر على الوطء ان يجد ما يتزوج به أو يتسرى أن يفعل أحدهما فان عجز عن ذلك فليكثر من
الصوم وهو قول جماعة من السلف * الوجه الثاني أن الواجب عندهم العقد لا الوطء والعقد
بمجرده لا يدفع مشقة التوقان قال فذهبوا اليه لم يتناولوا الحديث وما تناوله الحديث لم يذهبوا
اليه كذا قال وقد صرح أكثر المخالفين بوجوب الوطء فاندفع اليراد وقال ابن بطال احتج من لم
يوجب به بقوله صلى الله عليه وسلم ومن لم يستطع فعله بالصوم قال فلما كان الصوم الذي هو بدله
ليس بواجب فبدله مثله وتعقب بأن الامر بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ولا استحالة أن
يقول القائل أوجبت عليك كذا فان لم تستطع فأندبك الى كذا والمشهور عن أحمد أنه لا يجب
للقادر التائق الا اذا خشى العنت وعلى هذه الرواية اقتصر ابن هبيرة وقال المازري الذي نطق به
مذهب مالك أنه مندوب وقد يجب عندنا في حق من لا ينكح عن الزنا لابه وقال القرطبي

فانه له وجاء

المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة بحيث لا يرتفع عن ذلك الا بالتزويج
لا يختلف في وجوب التزويج عليه ونبه ابن الرفعة على صورة يجب فيها وهي ما اذا نذر حيث
كان مستحباً وقال ابن دقيق العيد قسم بعض الفقهاء النكاح الى الاحكام الخمسة وجعل
الوجوب فيها اذا خاف العنت وقدر على النكاح وتعدرا التسرى وكذا حكمه القرطبي عن بعض
علمائهم وهو المازري قال فالوجوب في حق من لا ينكشف عن الزنا الا به كما تقدم قال والتحريم في
حق من يخل بالزوجة في الوطء والاتفاق مع عدم قدرته عليه ونوقاه اليه والكراهة في حق
مثل هذا حيث لا اضرار بالزوجة فان انقطع بذلك عن شيء من أفعال الطاعة من عبادة أو
اشتغال بالعلم اشتدت الكراهة وقيل الكراهة فيما اذا كان ذلك في حال العزوبة أجمع منسه في
حال التزويج والاستحباب فيما اذا حصل به معنى مقصود من كسر شهوة واعفاف نفس
وتحصين فرج ونحو ذلك والاباحة فيما اتفت الدواحي والموانع ومنهم من استمر بدعوى
الاستحباب في هذه صفة للظواهر الواردة في الترغيب فيه قال عياض هو مندوب في حق كل
من يرجي منه النسل ولولم يكن له في الوطء شهوة لتقوله صلى الله عليه وسلم فاني مكاثركم
واظواهر الحض على النكاح والامر به وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير
الوطء فأما من لا يبدل ولا أرب له في النساء ولا في الاستمتاع فهذا مباح في حقه اذا علمت المرأة
بذلك ورضيت وقد يقال انه مندوب أيضاً للعموم قوله لارهبانية في الاسلام وقال الغزالي في
الاحياء من اجتمعت له فوائد النكاح وانتفت عنه آفاته فالمستحب في حقه التزويج ومن لا
فاترك له أفضل ومن تعارض الامر في حقه فليجتهد ويعمل بالراجح (قلت) الاحاديث
الواردة في ذلك كثيرة فأما حديث فاني مكاثركم فصيح من حديث أنس بلنظرت ترجوا الودود
الولود فاني مكاثركم يوم القيامة أخرجه ابن حبان وكراهه الشافعي بلاغا عن ابن عمر بلنظرا
تناكوا تنكثوا فاني أباهي بكم الامم وللهيقي من حديث أبي أمامة تزوجوا فاني مكاثركم
بكم الامم ولا تكونوا كرهبانية النصارى وورد فاني مكاثركم أيضاً من حديث الصنابحي
ابن الاعسر ومعتقل بن يسار وسهل بن حنيف وحرمله بن النعمان وعائشة وعياض بن
غنم ومعاًوية بن حنيفة وغيرهم وأما حديث لارهبانية في الاسلام فلم أره بهذا اللفظ لكن في
حديث سعد بن أبي وقاص عند الطبراني ان الله أبدنا بالارهبانية الخفيفة السمعة وعن ابن
عباس رفعه لضرورة في الاسلام أخرجه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم وفي الباب حديث
النهي عن التبتل وسيأتي في باب مفرد وحديث من كان موسراً فلم يشكخ فليس منا أخرجه
الدارمي والبيهقي من حديث ابن أبي نجيع وجرم بأنه مرسل وقد أورد البغوي في معجم الصحابة
وحديث طاوس قال عمر بن الخطاب لأبي الزوائد انما يمنع من التزويج عجز أو فجور أخرجه
ابن أبي شيمة وغيره وقد تقدم في الباب الاول الإشارة الى حديث عائشة النكاح سنني فن رغب
عن سنني فليس مني وأخرج الحاكم من حديث أنس رفعه من رزقه الله امرأه فالحلة فقد أعانته
على شطريه فليتيق الله في الشطر الثاني وهذه الاحاديث وان كان في الكثير منها ضعف
فجميعها يدل على أن ما يحصل به المقصود من الترغيب في التزويج أصلاً لكن في حق من يتأني
منه النسل كما تقدم والله أعلم وفي الحديث أيضاً ارشاد العاجز عن مؤن النكاح الى الصوم لان

* (باب من لم يستطع الباءة
فليصم) * حدثنا عمار بن
حفص بن غياث حدثنا
حدثنا الأعمش حدثني
عمارة عن عبد الرحمن بن
يزيد قال دخلت مع علقمة
والأسود على عبد الله فقال
عبد الله كأمع النبي صلى
الله عليه وسلم شابا بالأنجد
شاف قال لنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم يا معشر
الشباب من استطاع الباءة
فليتزوج فإنه أغض للبصر
وأحصن للفرج ومن لم
يستطع فعليه بالصوم فإنه له
وجاء * (باب كثرة النساء) *
حدثنا إبراهيم بن موسى
أخبرنا هشام بن يوسف أن
ابن جريج أخبرهم قال
أخبرني عطاء قال حضرنا
مع ابن عباس جنازة ميمونة
بسرف فقال ابن عباس هذه
زوجة النبي صلى الله عليه
وسلم فإذا رفعتم نعشها فلا
ترزعوها ولا تزلوها
وارفقوا فإنه كان عند النبي
صلى الله عليه وسلم تسع

٢ قوله تسع نسوة هكذا
بنسخ الشرح بأيدينا والذي
في المتن بأيدينا حذف نسوة
كأثره بالهامش فاعل مافى
الشارح روايته اه

شهوة النكاح تابعة لشهوة الاكل تقوى بقوة وتضعف بضعفه واستدل به الخطابي على جواز
المعالجة لقطع شهوة النكاح بالادوية وحكامه بغوى في شرح السنة وينبغي أن يحتمل على دواء
يسكن الشهوة دون ما يقطعها أصالة لأنه قد يقدر بعد فقدم لتواتر ذلك في حقه وقد صرح
الشافعية بأنه لا يكسر بها بالكافور ونحوه والحجة فيه أنهم اتفقوا على منع الحب والخصاء
فيلحق بذلك مافى معناه من التداوى بالقطع أصلا واستدل به الخطابي أيضا على أن المقصود من
النكاح الوطء ولهذا شرع الخيارات في العنة وفيه الحث على غض البصر وتحصين الفرج بكل
يمكن وعدم التكليف بغير المستطاع ويؤخذ منه أن حظوظ النفوس والشهوات لا تتقدم على
أحكام الشرع بل هي دائمة معها واستنبط القرافي من قوله فإنه وجاء أن التثريب في العبادة
لا يقدح فيها بخلاف الرياء لأنه أمر بالصوم الذي هو قربة وهو بهذا القصد صحيح من باب علمه
ومع ذلك فأرشد إليه لتحصيل غض البصر وكف الفرج عن الوقوع في المحرم اه فان أراد
تثريبك عبادة بعبادة أخرى فهو كذلك وليس محل النزاع وان أراد تثريبك العبادة بامر مباح
فليس في الحديث ما يساعده واستدل ببعض المالكية على تحريم الاستمنا لأنه أرشد عند العجز
عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة فلو كان الاستمنا مباحا لكان الارشاد إليه أسهل
وتعقب دعوى كونه أسهل لان الترك أسهل من الفعل وقد أباح الاستمنا طائفة من العلماء وهو
عند الحنابلة وبعض الحنفية لاجل تسكين الشهوة وفي قول عثمان لابن مسعود أن تزوجك
شابة استحب نكاح الشابة ولا سيما ان كانت بكر أو سيأتى بسط القول فيه بعد أبواب
§ (قوله باب من لم يستطع الباءة فليصم) * أورد فيه حديث ابن مسعود المذكور
في الباب قبله وهذا اللفظ ورد في رواية الثوري عن الأعمش في حديث الباب فعند الترمذي
عنه بلفظ فمن لم يستطع الباءة فعليه بالصوم وعند النسائي عنه بلفظ ومن لا فليصم وقد تقدمت
مباحته في الباب الذي قبله § (قوله باب كثرة النساء) يعني لمن قدر على العدل بينهن
ذكر فيه ثلاثة أحاديث * الحديث الأول حديث عطاء قال حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة
زاد مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بسرف) بنسخ
المهملة وكسر الراء بعدها فامكان معروف بظاهر مكة تقدم بيانه في الحج وأخرج ابن سعد
باسناد صحيح عن يزيد بن الأصم قال دفنا ميمونة بسرف في الظلة التي بنى بها فيها رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومن وجه آخر عن يزيد بن الأصم قال صلى عليهما ابن عباس ونزل في قبرها عبد الرحمن
ابن خالد بن الوليد (قلت) وهي خالة أبيه وعبيد الله الخولاني (قلت) وكان في حجرها يزيد بن
الأصم (قلت) وهي خالته كما هي خالة ابن عباس (قوله فإذا رفعتم نعشها) يعني مهملة وشين معجمة
السير الذي يوضع عليه الميت (قوله فلا ترزعوها) برائين معجمتين وعينين مهملتين والزعة
تحرير النبي الذي يرفع وقوله ولا تزلوها الزلزلة الاضطراب (قوله وارفقوا) إشارة إلى أن
مراده السير الوسط المعتدل ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته
وفيه حديث كسر عظم المؤمن ميتا ككسره حيا أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان
(قوله فإنه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم ٢ تسع نسوة) أي عند موته وهن سودة وعائشة
وحفصة وأم سلمة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرة وصفية وميمونة هذا ترتيب تزويجه

اياهن رضي الله عنهن وماتوهن في عصمته واختلف في ريحانة هل كانت زوجة أو سريفة وهل
 ماتت قبله أولا (قوله) كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة) زاد مسلم في روايته قال عطاء الملقى
 لا يقسم لها صفيية بن جبري بن أحطاب قال عياض قال الطحاوي هذا وهم وصوابه سودة كما تقدم
 أنها وهبت يومها لعائشة وانما غلط فيه ابن جبريج راويه عن عطاء كذا قال قال عياض قد
 ذكر وافي قوله تعالى ترجي من تشاء منهمن أنه آوى عائشة وحفصة وزينب وأم سلمة فكان
 يستوفي لهن القسم وأرجأ سودة وجويرية وأم حبيبة وميمونة وصفيية فكان يقسم لهن ما شاء
 قال فيحتمل أن تكون رواية ابن جبريج صحيحة ويكون ذلك في آخر أمره حيث آوى الجميع
 فكان يقسم لجميعهن الا صفيية (قلت) قد أخرج ابن سعد من ثلاثة طرق أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يقسم لصفية كما يقسم لنسائه لكن في الاسانيد الثلاثة الواقدي وليس بحجة وقد
 تعصب مغلطى للواقدي فنقل كلام من قواه ووثقه وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه وهم
 أكثر عددا وأشد اتنا وأقوى معرفة به من الأولين ومن جملة ما قواه به أن الشافعي روى عنه
 وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذبه ولا يقال فكيف روى عنه لا نأقول رواية العدل
 ليست بمجرحها لو ثبتا فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي وثبت عنه أنه قال ما رأيت أ كذب
 منه في ترجيح أن مراد ابن عباس بالتالي لا يقسم لها سودة كما قاله الطحاوي لحديث عائشة أن سودة
 وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وسيأتي في
 باب مفرد وهو قبل كتاب النفاق بأربعة وعشرين بابا وبأني بسط القصة هناك ان شاء الله تعالى
 لكن يحتمل أن يقال لا يلزم من أنه كان لا يبيت عند سودة أن لا يقسم لها بل كان يقسم لها لكن
 يبيت عند عائشة لما وقع من تلك الهبة نعم يجوز في القسم عنها مجازا والراجح عندي ما ثبت في
 الصحيح ولعل البخاري حذف هذه الزيادة عمدا وقد وقع عند مسلم أيضا فيه زيادة أخرى من
 رواية عبد الرزاق عن ابن جبريج قال عطاء كانت آخرهن موتا ماتت بالمدينة كذا قال فاما
 كونها آخرهن موتا فقد وافق عليه ابن سعد وغيره قالوا وكانت وفاتها سنة إحدى وستين
 وخلفهم آخرون فقالوا ماتت سنة ست وخسين وبغيره عليه أن أم سلمة عاشت الى قتل الحسين
 ابن علي وكان قتله يوم عاشوراء سنة إحدى وستين وقيل بل ماتت أم سلمة سنة تسع وخسين
 والاول أرجح ويحتمل أن تكون ماتت في سنة واحدة لكن تأخرت ميمونة وقد قيل أيضا أنها ماتت
 سنة ثلاث وستين وقيل سنة ست وستين وعلى هذا لا ترد في آخريتها في ذلك وأساقوله وماتت
 بالمدينة فقد تكلم عليه عياض فقال ظاهرة أنه أراد ميمونة وكيف ياتم مع قوله في أول الحديث
 أنها ماتت بسرف وسرف من مكة بالاختلاف فيكون قوله بالمدينة وهما (قلت) يحتمل أن يريد
 بالمدينة البلد وهي مكة والذي في أول الحديث أنهم حضر واجنارها بسرف ولا يلزم من ذلك
 أنها ماتت بسرف فيحتمل أن تكون ماتت داخل مكة وأوصت أن تدفن بالمكان الذي دخل
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فنذا ابن عباس وصيتها ويؤيد ذلك أن ابن سعد لما ذكر
 حديث ابن جبريج هذا قال بعده وقال غير ابن جبريج في هذا الحديث توفيت بمكة فسلمها ابن
 عباس حتى دفنها بسرف الحديث الثاني حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف
 على نسائه في ليلة واحدة بغسل واحدة وتسعة وتسعون مرة في كتاب الغسل وهو ظاهر فيما

كان يقسم لثمان ولا يقسم
 لواحدة * حدثنا مسدد
 حدثنا يزيد بن زريع حدثنا
 سعيد عن قتادة عن أنس
 رضي الله عنه أن النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يطوف
 على نسائه في ليلة واحدة وله
 تسعة وتسعون * وقال لي خليفة
 حدثنا يزيد بن زريع حدثنا
 سعيد عن قتادة أن أنسا
 حدثهم عن النبي صلى الله
 عليه وسلم

الصيام والوصال وقد أمر من لم يقدر على مؤن النكاح بالصوم وأشار إلى أن كثرة تكسرها شهوته
فانخرقت هذه العادة في حقه صلى الله عليه وسلم * ناسعها وعاشرها ما تقدم نقله عن صاحب
الشفاعة من تحدين والقيام بحقه وقهن والله أعلم ووقع عند أحد بن منيع من الزيادة في آخره
أما أنه يستخرج من صلبك من كان مستودعا وفي الحديث الحض على التزويج وترك الرهبانية
﴿قوله باب من هاجر أو عمل خيرا التزويج امرأته فله مانوى﴾ ذكر فيه حديث عمر بلفظ
العمل بالنية وإنما الأمرى مانوى وقد تقدم شرحه مستوفى في أول الكتاب وماترجم به من الهجرة
منصوص في الحديث ومن عمل الخير مستتب لان الهجرة من جله أعمال الخير فكما عظم في الخير
في شق المطلوب وتقدم بلفظ فهجرت إلى ما هاجر إليه فكذلك شق الطلب يشمل أعمال الخير
هجرة أو حجام مثلا أو صلاة أو صدقة وقصة مهاجر أم قيس أو ردها الطبراني مسندة والآجري في
كتاب الشريعة بغير اسناد ويدخل في قوله أو عمل خيرا ما وقع بين أم سليم في امتناعها من التزويج
بأبي طلحة حتى يسلم وهو في الحديث الذي أخرجه النسائي بسند صحيح عن أنس قال خطب أبو
طلحة أم سليم فقالت والله ما مثلك بأبي طلحة يرد ولا يترك رجل كافرا وأما امرأته سلمة ولا يحل في أن
أترجك فان تسلم فذلك مهري فاسلم فكان ذلك مهرها الحديث ووجه دخوله أن أم سليم رغبت
في تزويج أبي طلحة ومنعها من ذلك ككفره فتوصلت إلى بلوغ غرضها بسند نفسه ما فطرت
بالخيرين وقد استشكله بعضهم بأن تحريم المسلمات على الكفار إنما وقع في زمن الحديبية وهو
بعد قصة تزويج أبي طلحة بأم سليم عدة ويمكن الجواب بأن ابتداء تزويج الكافر بالمسلمة كان
سابقا على الآية والذي دل عليه الآية الاستمرار فلذلك وقع التفريق بعد أن لم يكن ولا يحفظ
بعد الهجرة أن مسلمة ابتدأت بتزويج كافر والله أعلم ﴿قوله باب تزويج
المعسر الذي معه القرآن والأسلام فيه سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم﴾ يعني حديث
سهل بن سعد في قصة التي وحبت نفسها وماترجم به مأخوذ من قوله التمس ولو خلتا من حديث
فالتمس فلم يجد شيئا ومع ذلك زوجه قال الكرماني لم يسبق حديث سهل هنا لأنه ساقه قبل وبعد
اكتفاء بذكره أولان شيخه لم يروه في سياق هذه الترجمة اه والثاني بعيد جدا فلم أجدهم قال
ان البخاري يقيده في تراجم كتابه بما يترجم به مشايخه بل الذي صرح به الجمهور أن غالب تراجمه
من تصرفه فلا وجه لهذا الاحتمال وقد لهج الكرماني به في مواضع وليس بشيء ثم ذكر طرفا من
حديث ابن مسعود كان غزوا وليس لنا نساء فقال يا رسول الله نستخصي فنهانا عن ذلك وقد تلطف
المصنف في استنباطه الحكم كأنه يقول لما نهاهم عن الاختصاص مع احتياجهم إلى النساء وهم
مع ذلك لا شيء لهم كما صرح به في نفس هذا الخبر كما سألنا ما بعد باب واحد وكان كل منهم لابد
وأن يكون حفظ شيئا من القرآن فتعين التزويج بجماعهم من القرآن فحكمه الترجمة من
حديث سهل بالتنصيص ومن حديث ابن مسعود بالاستدلال وقد أغرب المهلب فقال في قوله
تزويج المعسر دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزوج الرجل على أن يعلم المرأة القرآن اذ
لو كان كذلك ما مامعسرا قال وكذا قوله والأسلام لان الواهبة كانت مسلمة اه والذي
يظهر أن مراد البخاري المعسر من المال بدليل قول ابن مسعود وليس لنا شيء والله أعلم ﴿قوله
باب قول الرجل لاخته انظر أرى تزوجتي شئت حتى أنزل لك عنها﴾ هذه الترجمة لفظ

* (باب من هاجر أو عمل
خيرا التزويج امرأته فله
مانوى) * حدثنا يحيى بن
قزعة حدثنا مالك عن يحيى
ابن سعيد عن محمد بن إبراهيم
ابن الحرث عن علقمة بن
وقاص عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم
العمل بالنية وإنما الأمرى
مانوى فمن كانت هجرته إلى
الله ورسوله فهجرت به إلى
الله ورسوله ومن كانت
هجرته إلى دنيا يصيبها أو
امرأته ينجسها فهجرت به إلى
ما هاجر إليه * (باب تزويج
المعسر الذي معه القرآن
والأسلام فيه سهل بن سعد
عن النبي صلى الله عليه وسلم) *
حدثنا محمد بن المثنى حدثنا
يحيى حدثنا اسمعيل حدثني
قيس عن ابن مسعود رضي
الله عنه قال كان غزوا مع
النبي صلى الله عليه وسلم
ليس لنا نساء فقلنا يا رسول
الله ألا نستخصي فنهانا عن
ذلك * (باب قول الرجل
لاخيه انظر أرى تزوجتي
شئت حتى أنزل لك عنها)

رواه عبد الرحمن بن عوف)*

حدثنا محمد بن كثير عن
سفيان عن حماد الطويل
قال سمعت أنس بن مالك
قال قدم عبد الرحمن بن
عوف فأخى النبي صلى الله
عليه وسلم بينه وبين سعد بن
الريبع الأنصاري وعند
الأنصاري امرأتان فعرض
عليه أن يناصفه أهل وماله
فقال بارك الله لك في أهلك
ومالك دولتي على السوق
فألقى السوق فربح شيئاً
أقط وشيئاً من ثمن فراه النبي
صلى الله عليه وسلم بعد أيام
وعليه وضرم من ضفرة فقال
مهم يا عبد الرحمن فقال
تزوجت أنصارية قال فما
سقت قال وزن ثوامة
ذهب قال أولم ولو بشاة
*(باب ما يكره من التبتل
والخصاء)* حدثنا أحمد بن
يونس حدثنا إبراهيم بن
سعد أخبرنا ابن شهاب سمع
سعيد بن المسيب يقول
سمعت سعد بن أبي وقاص
يقول ردت رسول الله صلى الله
عليه وسلم على عثمان بن
مظعون التبتل ولو أذن له
لاختصنا* حدثنا أبو
اليمان أخبرنا شعيب عن
الزهري قال أخبرني سعيد
ابن المسيب أنه سمع سعد بن
أبي وقاص يقول لقد ردت
ذلك يعني النبي صلى الله

حديث عبد الرحمن بن عوف في البيوع (قوله رواه عبد الرحمن بن عوف) وصله في البيوع عن
عبد العزيز بن عبد الله عن إبراهيم بن سعد أي ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن
جده قال قال عبد الرحمن بن عوف وأورده في فضائل الأنصار عن اسمعيل بن أبي أيوب عن
إبراهيم وقال في روايته أنظر أعجمي ما ليك فسمها لي أطلقها فإذا انقضت عدتها فتزوجها وهو
معنى ما ساقه موصولاً في الباب عن أنس بل فقط فعرض عليه أن يناصفه أهل وماله ويأبى في
الولية من حيث أنس بل فقط فأسمه مالي وأنزل لك عن إحدى امرأتين وسماي بقية شرح
الحديث المذكور في أبواب الولية وفيه ما كانوا عليه من الأيثار حتى بالنفس والأهل وفيه جواز
نظر الرجل إلى المرأة عند ارادة تزويجها وجواز المودة بطلاق المرأة وسقوط الغيرة في مثل ذلك
وتزويج الرجل عما يذلل له من مثل ذلك وتزويج الكسب بنفسه بتجارة أو صناعة وفيه مباشرة
الكبار التجارة بأنفسهم مع وجود من يفهم ذلك من وكيل وغيره وقد أخرج الزبير بن بكار في
الموفقيات من حديث أم سلمة قالت خرج أبو بكر الصديق رضي الله عنه تاجراً إلى بصرى في
عهد النبي صلى الله عليه وسلم مأمع أبابكر حبه للملازمة النبي صلى الله عليه وسلم ولا منع النبي صلى
الله عليه وسلم حبه لقرب أبي بكر عن ذلك لمحبتهم في التجارة هذا أو معناه بقية الحديث في قصة
سويط بن حرمله والنعمان وأصلها عند ابن ماجه وقد تقدم بيان البحث في أفضل الكسب
بما يغني عن أعادته والله أعلم ﴿قوله﴾ ما يكره من التبتل المراد بالتبتل هنا
الانقطاع عن النكاح وما يتبعه من الملاذني العبادة وأما المأمور به في قوله تعالى وتبتل إليه
تبتيلاً فقد فسره مجاهد فقال أخلص له اخلاصاً وهو بنفسه يرعى والافصل التبتل الانقطاع
والمعنى انقطع إليه انقطاعاً لكن لما كانت حقيقة الانقطاع إلى الله انما تقع باخلاص العبادة
له فسر هان ذلك ومنه صدقة تله أي منقطعة عن الملك ومريم البتول لانقطاعها عن التزويج
إلى العبادة وقيل انما طمة البتول ما لا انقطاعها عن الأزواج غير على أو لانقطاعها عن نظرائها
في الحسن والشرف (قوله والخصاء) هو الشق على الاثنين وانترأهما وانما قال ما يكره من
التبتل والخصاء للإشارة إلى أن الذي يكره من التبتل هو الذي يفضي إلى السطع وتحريم ما أحل
الله وليس التبتل من أصله مكره وهو عطف الخصاء عليه لأن بعضه يجوز في الحيوان المأكول
ثم أورد المصنف ثلاثة أحاديث* أحدها حديث سعد بن أبي وقاص في قصة عثمان بن مظعون
أورده من طريقين إلى ابن شهاب الزهري وقد أورده مسلم من طريق عقيل عن ابن شهاب بل فقط أراد
عثمان بن مظعون أن يتبتل فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرف أن معنى قوله ردت على
عثمان أي لم ياذن له بل نهاه وأخرج الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه أنه قال
يا رسول الله اني رجل يشق علي العزوبة فأذن لي في الخصاء قال لا ولكن عليك بالصيام الحديث
ومن طريق سعيد بن العاص أن عثمان قال يا رسول الله أئذني في الاختصاء فقال ان الله قد
أبدلنا بالرباية الحنيفية السمعة فيحتمل أن يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاء حقيقة فغير
عنه الراوي بالتبتل لأنه يشاع عنه فلذلك قال ولو أذن له لاختصنا ويحتمل عكسه وهو أن المراد
بقول سعد ولو أذن له لاختصنا ففعلنا فعل من يختصى وهو الانقطاع عن النساء قال الطبري
التبتل الذي أراد عثمان بن مظعون تحريم النساء والطيب وكل ما يلبذه به لئلا ينزل في حقه بأبيها

عليه وسلم على عثمان بن مظعون ولو أجاز له التبتل لاختصنا* حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا

الذين آمنوا لا تحرموا طبقات ما أحل الله لكم وقد تقدم في الباب الأول من كتاب النكاح تسحية من أراد ذلك مع عثمان بن مظعون ومن وافقه **وكان عثمان من السابقين إلى الإسلام** وقد تقدمت قصته مع لبيد بن ربيعة في كتاب المبعث وتقدمت قصة وفاته في كتاب الجنائز وكانت في ذي الحجة سنة اثنين من الهجرة وهو أول من دفن بالقبيع وقال الطيبي قوله ولو أذن له لاختصينا كان الظاهر أن يقول ولو أذن له لتبتلنا لكنه عدل عن هذا الظاهر إلى قوله لاختصينا لإرادة المباغة أي لما الغنا في التبتل حتى ينضى بنا الأمر إلى الاختصاص ولم يرد به حقيقة الاختصاص لانه حرام وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص يؤيده توارداستئذان جماعة من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كما في هريرة وابن مسعود وغيرهما وإنما كان التعبير بالخصاء بالغ من التعبير بالتبتل لأن وجوده لا ينفقضي استقرار وجود الشهوة ووجود الشهوة ينافي المراد من التبتل فيتعين الخصاء طريقا إلى تحصيل المطلوب وغايته أن فيه ألماعظيافي العاجل يغتفر في جنب ما يدفع به في الآجل فهو كقطع الأصبع إذا وقعت في اليد إلا كلمة صيانة لبقية البدن وليس الهلاك بالخصاء محققا بل هو نادر ويشهد له كثرة وجوده في البهائم مع شأنها وعلى هذا فعمل الراوي عبر بالخصاء عن الحب لانه هو الذي يحصل المقصود والحرمة في منعهم من الاختصاص إرادة تكثير النسل ليستمر جهاد الكفار واللوأذن في ذلك لأشك تواردهم عليه فينتقطع النسل فيقل المسلمون بانقطاعه وتكثر الكفار فهو خلاف المقصود من البعثة المحمدية * الحديث الثاني (قوله جرير) هو ابن عبد الحميد واسمه عجل هو ابن أبي خلد وقيس هو ابن أبي حازم وعبد الله هو ابن مسعود وقد تقدم قبل يساب من وجه آخر عن اسمعيل بن عيسى عن ابن مسعود ووقع عند اسمعيل بن عيسى عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن عيسى سمعت عبد الله وكذا المسلم من وجه آخر عن اسمعيل (قوله الاستخصي) أي ألا تستدعي من يفعل بنا الخصاء أو نعالج ذلك بانفسنا وقوله فيها ناعن ذلك هو منى تحريم بلا خلاف في بني آدم لما تقدم وفيه أيضا من المناسد تعذيب النفس والتشويه مع ادخال الضرر الذي قد ينضى إلى الهلاك وفيه إبطال معنى الرجولية وتغيير خلق الله وكفر النعمة لأن خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فإذا أزال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال قال القرطبي الخصاء في غير بني آدم ممنوع في الحيوان إلا لمنفعة طائلة في ذلك كتطبيب اللحم أو قطع ضرر عنه وقال النووي يحرم خصاء الحيوان غير الماء كولد مطلقا وأما الماء كولد فيجوز في صغيره دون كبيره وما أظنه يدفع ما ذكره القرطبي من إباحة ذلك في الحيوان الكبير عند إزالة الضرر (قوله ثم رخص لنا) في الرواية السابقة في تفسير المائة ثم رخص لنا بعد ذلك (قوله أن نسكح المرأة بالتوب) أي إلى أجل في نكاح المتعة (قوله ثم قرأ) في رواية مسلم ثم قرأ علي بن عبد الله وكذا وقع عند اسمعيل في تفسير المائة (قوله) يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبقات ما أحل الله لكم الآية ساقى اسمعيل إلى قوله المعندين وظاهر استشهاد ابن مسعود بهذه الآية هنا يشعر بأنه كان يرى يجوز المتعة فقال القرطبي لعله لم يكن حينئذ بلغه النسخ ثم بلغه فرجع بعد (قلت) يؤيده ما ذكره اسمعيل أنه وقع في رواية أبي معاوية عن اسمعيل بن أبي خالد ففعله ثم ترك ذلك قال وفي رواية لابن عيينة عن اسمعيل ثم جاء تخريجها بعد وفي رواية معمر عن اسمعيل ثم نسخ وسيأتي مزيد البحث في حكم المتعة بعد أربعة

جرير عن اسمعيل عن قيس قال قال عبد الله كان نزع زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس لنا شيء فقلنا ألا نستخصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن نسكح المرأة بالتوب ثم قرأ عايضا يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبقات ما أحل الله لكم الآية

وعشرين باباً الحديث الثالث (قوله وقال أصبح) كذا في جميع الروايات التي وقفت عليها وكلام أبي نعيم في المستخرج يشعر بأنه قال فيه حديثاً وقد وصله جعفر القرياني في كتاب القدر والجوزي في الجمع بين الصحيحين والاسماعيلي من طرق عن أصبغ وأخرجه أبو نعيم من طريق حرمله عن ابن وهب وذكروا غلطاً أي أنه وقع عند الطبري رواه البخاري عن أصبغ بن محمد وهو غلط هو أصبغ بن الفرج ليس في أبيه محمد (قوله اني رجل شاب وأنا أخاف) في رواية الكشي عني وأنا أخاف وكذا في رواية حرمله (قوله الغنت) بفتح المهملة والنون ثم مشاة هو الزنا هنا ويطلق على الاثم والتجور والامر الشاق والمكروه وقال ابن الانباري أصل الغنت الشدة (قوله ولا أجد ٢) ما تزوج النساء فسكت عني) كذا وقع وفي رواية حرمله ولا أجد ما تزوج النساء فأنذني أختي وهذا يرتفع الاشكال عن مطابقة الجواب للسؤال (قوله جف الذلم بما أنت لاق) أي نذنا المقدور بما كتب في اللوح المحفوظ فبقى القلم الذي كتب به جافاً لا مداد فيه لفرغ ما كتب به قال عباس كتابة الله ولو حرقه رقبته من غيب علمه الذي نؤمن به ونكل علمه اليه (قوله فاختص على ذلك أودر) في رواية الطبري وحكاها الجيبي في الجمع ووقعت في المصاييح فاقتصر على ذلك أودر قال الطيبي معناه اقتصر على الذي أمرتك به أو أتركه وافعل ما ذكرت من الخصاص ١٥ وأما اللفظ الذي وقع في الاصل فمعناه فافعل ما ذكرت أو أتركه واتبع ما أمرتك به وعلى الروايتين فليس الامر فيه لطلب الفعل بل هو للتمديد وهو كقوله تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر والمعنى ان فعلت أو لم تفعل فلا بد من نفوذ النذر وليس فيه نعرص الحكم الخصاص ومحصل الجواب أن جميع الامور بتقدير الله في الازل فالخصاص وتركه سواء فان الذي قدر لا بد أن يقع وقوله على ذلك هي متعلقة بقوله رأى اختص حال استعمالك على العلم بان كل شيء بقضاء الله وقدره وليس اذنا في الخصاص بل فيه اشارة الى النهي عن ذلك كأنه قال اذا علمت أن كل شيء بقضاء الله فلا فائدة في الاختصاص وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عثمان بن مظعون لما استأذنه في ذلك وكانت وفاته قبل هجرة أبي هريرة بمدة وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال شكا رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم العزوبة فقال ألا اختصي قال ليس منام من خصي أو اختصي وفي الحديث ذم الاختصاص وقد تقدم ما فيه وأن القدر اذا نفذ لا تنفع الحيل وفيه مشروعية شكوى الشخص ما يقع له الكبير ولو كان مما يستحسن ويستقيم وفيه اشارة الى أن من لم يجد المصداق لا يتعرض للتزويج وفيه جواز تكرار الشكوى الى ثلاث والجواب لمن لا يفتق بالسكرات وجواز السكوت عن الجواب لمن يظن به أنه ينهم المراد من مجرد السكوت وفيه استحباب أن يقدم طالب الحاجة بين يدي حاجته عذره في السؤال وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة نفع الله به ويؤخذ منه أن مهمما ممكن المكلف فعل شيء من الاسباب المشروعة لا يتوكل الا بعد عملها الثلاث الحكمة فاذا لم يقدر عليه وطن نفسه على الرضا بقدره عليه مولاه ولا يتكلف من الاسباب ما لا طاقة به وفيه أن الاسباب اذا لم تصادف القدر لا تجدي فان قيل لم يؤمر أبو هريرة بالصيام لكسر شهوته كما أمر غيره فالجواب أن أبا هريرة كان الغالب من حاله ملازمة الصيام لانه كان من أهل الصفة (قلت) ويحتمل أن يكون أبو هريرة سمع يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج

* وقال أصبغ أخبرني ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله اني رجل شاب وأنا أخاف على نفسي الغنت ولا أجد ما تزوج به النساء فسكت عني ثم قلت مثل ذلك فسكت عني ثم قلت مثل ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم بأبا هريرة جف القلم بما أنت لاق فاختص على ذلك أودر

٢ قوله ما تزوج النساء كذا بنسخ الشرح بأيدينا والذي في المتن بأيدينا ما تزوج به النساء بن زيادة به كما ترى بالهامش فلنحترز الرواية ١٥

* (باب نكاح الابكار) * وقال ابن أبي مليكة (١٠٤) قال ابن عباس لعائشة لم ينكح النبي صلى الله عليه وسلم بكر اغيرك

حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال حدثني أخي عن سلمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله أ رأيت لو نزلت وأديا وفيه شجرة قد أكل منها ووجدت شجر الم يؤكل منها في أيها كنت ترتع بعيرك قال في التي لم يرتع منها يعني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتزوج بكرا غيرهما * حدثنا عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أريت في المنام مرتين إذا رجلي يحملك في سرفة حري فيقول هذه امرأتك فاكشفها فإذا هي أنت فأقول ان يكن هذا من عند الله فضه * (باب تزويج النيبات) * وقالت أم حبيبة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم لا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن * حدثنا أبو النعمان حدثنا هشيم حدثنا سيار عن الشعبي عن جابر ابن عبد الله قال قلنا ما مع النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة فتجملت على بعيري فطوف فلفطني راكب من خلفي فخنس بعيري بعزة كانت معه فانطلق بعيري كأجود ما أنت را من الابل

الحديث لكنه انما سأل عن ذلك في حال الغزو كما وقع لابن مسعود وكانوا في حال الغزو يؤثرون الفطر على الصيام للتقوى على القتال فاداه اجتمع اده الى حسم مادة الشهوة بالاختصاص كما ظهر لعثمان فنعاه صلى الله عليه وسلم من ذلك وانما لم يرشه الى المتعة التي رخص فيها اغيره لانه ذكر أنه لا يجدها ومن لم يجدها شيأ أصلا لا ثوبا ولا غيره فكيف يستمتع والتي يستمتع بهم الا بدلهما من شيء * (قوله ما) نكاح الابكار جمع بكروهي التي لم توطأ واستقرت على حالتها الاولى (قوله وقال ابن أبي مليكة قال ابن عباس لعائشة لم ينكح النبي صلى الله عليه وسلم بكر اغيرك) هذا طرف من حديث وصله المصنف في نفسه بسورة النور وقد تقدم الكلام عليه هناك (قوله حدثني أخي) هو عبد الحميد وسليمان هو ابن بلال (قوله فيه شجرة قدأكل منها ووجدت شجر الم يؤكل منها) كذا الابي ذر والغيرة ووجدت شجرة وذكره الحميدي بلفظ فيه شجرة قدأكل منها وكذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج بصيغة الجمع وهو أصوب لقوله بعد في أي أي الشجر ولوأراد الموضعين لقول في أيها (قوله ترتع) بضم أوله أرتع بعيره اذا تركه يرعى ماشاء ورتع البعير في المرعى اذا وكل ماشاء ورتعه الله أي أثبت له ما يرعاه على سعة (قوله قال في التي لم يرتع منها) في رواية أبي نعيم قال في الشجرة التي وهو أوضح وقوله يعني الى آخره زاد أبو نعيم قبل هذا قالت فانما هي بكسر الهاء وفتح التثنية وسكون الهاء وهي للسكت وفي هذا الحديث مشروعية ضرب المثل وتشبيه شيء موصوف بصفة بمثلها مسلوب الصفة وفيه بلاغة عائشة وحسن تأنيها في الامور ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم في التي لم يرتع منها أي أو ترك ذلك في الاختيار على غيره فلا يرد على ذلك كون الواقع منه أن الذي تزوج من النيبات أكثر ويحتمل أن تكون عائشة كنت بذلك عن المحبة بل عن أدق من ذلك ثم ذكر المصنف حديث عائشة أيضا أريت في المنام وسأني شرحه بعد ستة وعشرين بابا ووقع في رواية الترمذي أن الملك الذي جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بصورتهم اجبريل * (قوله يا) تزويج النيبات جمع نيبه بمثله ثم تحتاية ثقيلة مكسورة ثم وحدة ضد البكر (قوله وقالت أم حبيبة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم لا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن) هذا طرف من حديث سأني موصولا بعد عشرة أبواب واستنبط المصنف الترجمة من قوله بناتكن لانه خاطب بذلك نساءه فاقضى أن لهن بنات من غيره فيستلزم انهن نيبات كما عوالا كثيرا لغالبا ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة بعيره وقد تقدم شرحه في الشروط فيما يتعلق بذلك (قوله ما يجملك) بضم أوله أي ما سبب اسرا عك (قوله كنت حديث عهد بعيرس) أي قريب عهد بالدخول على الزوجة وفي رواية عطاء عن جابر في الوكالة فلما دونان من المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام والتحية والاكرام أخذت أرتجحل قال أين تريد قلت تزوجت وفي رواية أبي عبيد عن أبي المتوكل عن جابر من أحب أن يتجمل الى أهله فليتهجل أخرجه مسلم (قوله قال أ بكر أم نيبا قلت نيبا) هو منصوب بفعل محذوف تقديره أ تزوجت وتزوجت وكذا وقع في ثاني حديثي الباب فقلت تزوجت نيبا في رواية الكشي هي في الوكالة من طريق وهب بن كيسان عن جابر قال أتزوجت قلت نعم قال بكرا أم نيبا قلت نيبا وفي المغازي عن قتيبة عن سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بلفظ هل نكحت

يا جابر قلت نعم قال ماذا أبكر أم ثيبا قلت لا بل ثيبا ووقع عند أحمد عن سفيان في هذا الحديث قلت ثيب وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره التي تزوجتها ثيب وكذا وقع مسلم من طريق عطاء عن جابر (قوله فهو لا جارية) في رواية وهب بن كيسان أفلا جارية وهو ما بالنصب أي فهل لا تزوجت وفي رواية يعقوب الدورقي عن هشام بن أسناد حديث الباب هلا بكرا وسمائي قبيل أبواب الطلاق وكذا مسلم من طريق عطاء عن جابر وهو معنى رواية محارب المذكور في الباب بلفظ العذارى وهو جمع عذراء بالمد (قوله تلاعها وتلاعبك) زاد في رواية النعقات وتضاعفها وتضاعفك وهو مما يؤيد أنه من اللعب ووقع عند الطبراني من حديث كعب بن جحرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل فذكر نحو حديث جابر وقال فيه وتعضها وتعضك ووقع في رواية لابي عبيدة تلاعها وتلاعبك بالذال المجهمة بدل اللام وأما ما وقع في رواية محارب بن ثار عن جابر ثاني حديث الباب بلفظ مالك وللعذارى ولعابها فقد ضبطه الأكثر بكسر اللام وهو مصدر من الملاعبة أيضا يقال لاعب لعابا وملاعبة مثل قاتل قتلا ومقاتلة ووقع في رواية المسعودي بضم اللام والمراد به الريق وفيه إشارة إلى مص لسانه ورشف شفيتها وذلك يقع عند الملاعبة والتقبيل وليس هو ببعيد كما قال القرطبي ويؤيدانه معنى آخر غير المعنى الأول قول شعبة في الباب أنه عرض ذلك على عمرو بن دينار فقال اللفظ الموافق للجماعة وفي رواية مسلم التلويح بانكار عمرو رواية محارب بهذا اللفظ ولفظه انما قال جابر تلاعها وتلاعبك فلو كانت الروايتان متحدتين في المعنى لما أبكر عمرو وذلك لانه كان ممن يميز الرواية بالمعنى ووقع في رواية وهب بن كيسان من الزيادة قلت كن لي اخوات فأجبت أن أتزوج امرأة تجتمعهن وتضطهن وتقوم عليهن أي في غير ذلك من مصالحهن وهومن العام بعد الخاص وفي رواية عمرو عن جابر الآتية في النعقات هلك أي وترك سبع بنات أو تسع بنات فتزوجت ثيبا كرهت أن أحسن بمنلهن فقال بارك الله لك أو قال خيرا وفي رواية سفيان عن عمرو في المغازي وترك تسع بنات كن لي تسع اخوات فكرهت أن أجمع اليهن جارية خرافة مثلهن ولكن امرأة تقوم عليهن وتضطهن قال أصبت وفي رواية ابن جريح عن عطاء وغيره عن جابر فأردت أن أنكح امرأة قد حربت خلا منها قال فذلك وقد تقدم التوفيق بين مختلف الروايات في عدد اخوات جابر في المغازي ولم أقف على تسميتهن وأما امرأة جابر المذكورة فأمها سله بنت مسعود بن أوس بن مالك الانصارية الاوسية ذكره ابن سعد (قوله فلما ذهبنا للدخل قال امهلوا حتى تدخلوا ليلا أي عشاء) كذا هنا وبعارضه الحديث الآخر الآتي قبل أبواب الطلاق لا يطرق أحدكم أهله ليلا وهو من طريق الشعبي عن جابر أيضا ويجمع بينهما أن الذي في الباب لمن علم خبر بحبيته والعلم بوضوئه والآتي لمن قدم بغتة ويؤيده قوله في الطريق الأخرى يتخونهم بذلك وسأيت مزيد بحث فيه هناك وفي الحديث الحث على فكاح البكر وقد ورد بأسر ح من ذلك عند ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده بلفظ عليكم بالابكار فانهن أعذب أفواها واتقأرماما أي أكثر حركة والتسقينون ومشااة الحركة ويقال أيضا للرمي فعله يريد أنها كثيرة الاولاد وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود ونحوه زاد وأرضى بالسبير ولا يعارضه الحديث السابق عليكم بالولود من جهة أن كونها أبكر لا يعرف به كونها كثيرة

قال فهو لا جارية تلاعها
وتلاعبك قال فلما ذهبنا
للدخل قال امهلوا حتى
تدخلوا ليلا أي عشاء

الولادة فان الجواب عن ذلك ان البكر مظنة فيكون المراد بالولود من هي كثيرة الولادة بالتجربة
 أو بالمظنة وأما من جرت فظهرت عقيما وكذا الآية فالحبران متفقان على مرجوحية ما وفيه
 فضيلة لجابر لسبقته على أخوانه وإثارة مصلحتهم على حفظ نفسه ويؤخذ منه أنه إذا تراحت
 مصلحتان قدم أهمهما لان النبي صلى الله عليه وسلم صوب فعل جابر ودعاه لاجل ذلك ويؤخذ
 منه الدعاء لمن فعل خيرا وان لم يتعاق بال داعي وفيه سؤال الامام أصحابه عن أمورهم وقفه
 أحوالهم وإرشادهم الى مصالحهم وتنبيههم على وجه المصلحة ولو كان في باب النكاح وفيما يستحيا
 من ذكره وفيه مشروعية خدمة المرأة زوجها ومن كان منه بسبيل من ولد وأخ وعائلة وأنه
 لا حرج على الرجل في قصده ذلك من امر أنه وان كان ذلك لا يجب عليها لكن يؤخذ منه ان
 العادة جارية بذلك فلذلك لم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم وقوله في الرواية المتقدمة خرقا بفتح
 الخاء المعجمة وسكون الراء بعدها قاف هي التي لا تعمل بيدها شيئا وهي تأنيث الآخر وهو
 الجاحل بمصلحة نفسه وغيره (قوله) تمتشط الشعنة) يشع بالمعجمة وكسر العين المهملة ثم مثناة أطاق
 عليها ذلك لان التي يغيب زوجها في مظنة عدم التزين (قوله) تسجد) بجاء مهملة أى تستعمل
 الجديدة وهي الموسى والمغيبة بضم الميم وكسر المعجمة بعدها تحت ثمانية ساكنة ثم موحدة مفتوحة
 أى التي غاب عنها زوجها والمراد ازالة الشعر عنها وعبر بالاستحدا دلالة الغالب استعماله في ازالة
 الشعر وليس في ذلك منع ازالته بغير الموسى والله أعلم (قوله في الرواية الثانية تزوجت فقال لي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مات زوجت) هذا ظاهره ان السؤال وقع عقب تزوجه وليس كذلك
 لما دل عليه سياق الحديث الذي قبله وقد تقدم في الكلام على حديث جل جابر في كتاب الشروط
 في آخره ان بين تزوجه والسؤال الذي دار بينهما وبين النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك مدة طويلة
 ﴿قوله باب تزويج الصغار من الكبار﴾ أى في السن (قوله عن يزيد) هو ابن أبي
 حبيب وعراك بكسر المهملة وتخفيف الراء ثم كاف هو ابن مالك تابعي مشهور وعروة هو ابن الزبير
 (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب عائشة) قال الاسماعيل ليس في الرواية ما ترجم به
 الباب وصغر عائشة عن كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم معلوم من غير هذا الخبر ثم الخبر الذي
 أورده مرسل فان كان يدخل مثل هذا في الصحيح فيلزمه في غيره من المراسيل قلت الجواب عن
 الاول يمكن أن يؤخذ من قول أبي بكر إنما أنا أخوك فان الغالب في بنت الأخ أن تكون أصغر
 من عها وأيضا فيكفي ما ذكر في مطابقة الحديث للترجمة ولو كان معلوما من خارج وعن الثاني انه
 وان كان صورة سياقه الارسل فهو من رواية عروة في قصة وقعت لخالته عائشة وجد لأمه أبي
 بكر فالظاهر انه جل ذلك عن خالته عائشة أو عن أمه أسماء بنت أبي بكر وقد قال ابن عبد البر اذا
 علم لقاء الراوى لمن أخبر عنه ولم يكن مدلسا جل ذلك على سماعه ممن أخبر عنه ولو لم يأت بصيغة
 تدل على ذلك ومن أمثله ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى أبي حذيفة
 قال ابن عبد البر هذا يدخل في المسند للقاء عروة عائشة وغيرهما من نساء النبي صلى الله عليه وسلم
 وللقائه سهلة زوج أبي حذيفة أيضا وأما الالزام فالجواب عنه أن القصة المذكورة لا تستل
 على حكم متأصل فوقع فيها التساعل في صريح الاتصال فلا يلزم من ذلك ايراد جميع المراسيل
 في الكتاب الصحيح نعم الجمهور على ان السياق المذكور مرسل وقد صرح بذلك الدارقطني وأبو

لكي تمتشط الشعنة
 وتسجدت بالمغيبة * حدثنا
 آدم حدثنا شعبة حدثنا
 محارب قال سمعت جابر بن
 عبد الله رضي الله عنهما
 يقول تزوجت فقال لي
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مات زوجت فقلت
 تزوجت نيبا فقال مالك
 وللعذارى ولعابها فذكرت
 ذلك لعمر بن دينار فقال
 عمرو سمعت جابر بن عبد الله
 يقول قال لي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هلا جارية
 تلاعها وتلاع بك * (باب
 تزويج الصغار من الكبار) *
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 حدثنا الليث عن يزيد عن
 عراك عن عروة أن النبي
 صلى الله عليه وسلم خطب
 عائشة الى أبي بكر فقال له
 أبو بكر إنما أنا أخوك فقال
 أنت أخي في دين الله وكنا به
 وهي لي حلال

مسعود وأبو نعيم والحميدى وقال ابن بطال يجوز تزويج الصغيرة بالكبر اجماعا ولو كانت في المهد
 لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء فمنهم من هذا الى أن لا فائدة للترجمة لانه أمر مجمع عليه قال
 ويؤخذ من الحديث أن الأب يزوج البكر الصغيرة بغير استئذانها (قلت) كأنه أخذ ذلك من عدم
 ذكره وليس بواضح الدلالة بل يحتمل أن يكون ذلك قبل ورود الأمر باستئذان البكر وهو الظاهر
 فإن القصة وقعت بمكة قبل الهجرة وقول أبي بكر إنما أنا أخوك حصر مخصوص بالنسبة الى
 تحريم نكاح بنت الأخ وقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب أنت أخي في دين الله وكنا به إشارة الى
 قوله تعالى إنما المؤمنون أخوة ونحو ذلك وقوله وهى لى حلال معناه وهى مع كونها بنت أخي
 يحل لى نكاحها لان الأخوة المانعة من ذلك أخوة النسب والرضاع لا أخوة الدين وقال مغلطاي
 في صحة هذا الحديث نظرا لان الخلوة لابي بكر إنما كانت بالمدينة وخطبة عائشة كانت بمكة
 فكيف يلتزم قوله إنما أنا أخوك وأيضا فالنبي صلى الله عليه وسلم ما باشر الخطبة بنفسه كما أخرجه
 ابن أبي عاصم من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أرسل خولة بنت حكيم الى أبي بكر يخطب عائشة فقال لها أبو بكر وهل تصلح له إنما هى بنت
 أخيه فرجعت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ارجعي فقولى له أنت أخي في
 الاسلام وابتك تصلح لى فأبت أبا بكر فذكرت ذلك له فقال ادعى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لخباء فأنكبه قلت اعترضه الثاني برّد الاعتراض الأول من وجهين اذ المذكور في الحديث
 الأخوة وهى أخوة الدين والذى اعترض به الخلوة وهى أخص من الأخوة ثم الذى وقع بالمدينة
 إنما هو قوله صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذًا خليلا الحديث الماضي فى المناقب من رواية أبي
 سعيد فليس فيه اثبات الخلوة الا بالقوة لا بالفعل الوجه الثانى ان فى الثانى اثبات مانعاه فى
 الاول والجواب عن اعترضه بالمباشرة امكان الجمع بأنه خاطب بذلك بعد أن راسله ﴿قوله﴾
 الى من ينسكج وأى النساء خير وما يستحب أن يتخير لئطفه من غير ايجاب
 اشتملت الترجمة على ثلاثة أحكام وتناول الاول والثانى من حديث الباب واضح وان الذى يريد
 الترويح ينبغى أن ينسكج الى قريش لان نساءهن خير النساء وهى الحكم الثانى وأما الثالث
 فيؤخذ منه بطريق الزوم لان من ثبت انهن خير من غيرهن استحب تخيرهن للاولاد وقد ورد
 فى الحكم الثالث حديث صريح أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عائشة مرفوعا
 تخيروا لئطفكم وأنكحوا الاكناء وأخرجه أبو نعيم من حديث عمر أيضا وفى اسناده مقال
 ويقوى أحد الاسانيد بالآخر ﴿قوله﴾ خير نساء ركن الابل تقدم فى أواخر أحاديث الانبياء فى
 ذكر مريم عليها السلام قول أبي هريرة فى آخره ولم تركب مريم بنت عمران بغير اقط فكانت به أراد
 اخراج مريم من هذا التفضيل لانها لم تركب بغير اقط فلا يكون فيه تفضيل نساء قريش عليها
 ولا يشك ان لمريم فضلا وانها أفضل من جميع نساء قريش ان ثبت انها نبية أو من أكثرهن ان لم
 تكن نبية وقد تقدم بيان ذلك فى المناقب فى حديث خير نساء مريم وخير نساءها خديجة وان
 معناها ان كل واحدة منهنما خير نساء الارض فى عصرها ويحتمل أن لا يحتاج فى اخراج مريم من
 هذا التفضيل الى الاستنباط من قوله ركن الابل لان تفضيل الجملة لا يستلزم ثبوت كل فرد فرد
 منها فان قوله ركن الابل إشارة الى العرب لانهم الذين يكثر منهم ركوب الابل وقد عرف ان

﴿باب الى من ينسكج وأى
 النساء خير وما يستحب
 أن يتخير لئطفه من غير
 ايجاب﴾ حدثنا أبو اليان
 أخبرنا شعيب حدثنا
 أبو الزناد عن الأعرج عن
 أبي هريرة رضى الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال خير نساء ركن الابل

العرب خير من غيرهم مطلقا في الجلالة فيستفاد منه نفص يلهمن مطلعا على نساء غيرهن مطلقا
ويكن أن يقال أيضا ان الظاهر ان الحديث سبق في معرض الترغيب في نكاح القرشيات فليس
فيه التعرض للمريم ولا غيرها من انقضى زمنهن **(قوله)** صالح نساء قريش كذا لا كثيرا لافراد
وفي رواية غير الكشميهني صلح بضم أوله وتشديد اللام بصيغة الجمع وسيأتي في أواخر النفقات
من وجه آخر عن أبي هريرة يُلنظ نساء قريش والمطلق محمول على المقيسد فالمحكوم له بالخيرية
الصالحات من نساء قريش لا على العموم والمراد بالصلاح هنا صلاح الدين وحسن المخالطة مع
الزوج ونحو ذلك **(قوله)** أحناه بسكون المهملة بعدها نون أكثره شفقة والحانية على ولدها
هي التي تقوم عليهم في حال تنهم فلا تتزوج فان تزوجت فليست بجانية قاله الهروي وجاء
الضهير مذكرا وكان القياس اخناهن وكأنه ذكر باعتبار اللفظ أو الجنس أو الشخص
أو الانسان وجاء نحو ذلك في حديث أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس وجها
وأحسنه خلقا بالافراد في الثاني وحديث ابن عباس في قول أبي سفيان عندي أحسن العرب
وأجله أم حبيبة بالافراد في الثاني أيضا قال أبو حاتم السجستاني لا يكادون يتكلمون به الا مقردا
(قوله) على ولده في رواية الكشميهني على ولد بلا ضمير وهو الوجه ووقع في رواية لمسلم على يقيم
وفي أخرى على طفل والتقييد باليتم والصغير محتمل أن يكون معتبرا ويحتمل أن يكون من ذكر
بعض افراد العموم لأن آفة الخنوع على الولد ثابتة لها لكن ذكرت الخاتمان لكونهما أظهر في
ذلك **(قوله)** وأرعاه على زوج أي أحفظ وأصون لماله بالامانة فيه والصابانة له وترك التبذير
في الانفاق **(قوله)** في ذات يده أي في ماله المضاف اليه ومنه قوله فلان قلبل ذات اليد أي
قليل المال وفي الحديث الحث على نكاح الاشراف خصوصا القرشيات ومقتضاه انه كلما كان
نسبها أعلى تأكد الاستحباب ويؤخذ منه اعتبار الكفاة في النسب وان غير القرشيات ليس
كفألهن وفضل الخنوع والشفقة وحسن التربية والقيام على الاولاد وحفظ مال الزوج
وحسن التدبير فيه ويؤخذ منه مشروعية انفاق الزوج على زوجته وسيأتي في أواخر النفقات
بيان سبب هذا الحديث **(قوله)** ما انتخاذ السراري جمع سرية بضم
السين وكسر الراء الثقيلة ثم تحتانية ثقيلة وقد تكسر السين أيضا سميت بذلك لانها
مشتقة من السر وأصله من السر وهو من أسماء الجماع ويقال له الاستسرا أيضا وأطلق
عليه ذلك لانها في الغالب يكتم أمرها عن الزوجة والمراد بالانتخاذ الاقتناء وقد ورد الامر بذلك
صريحافي حديث أبي الدرداء مرفوعا عليكم بالسراي فان من مباركات الارحام آخرجه
الطبراني واسناده واه ولا جد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا انكحوا
أمهات الاولاد فانى أناهى بكم يوم القيامة واسناده أصح من الاول لكنه ليس بصريح في
التسري **(قوله)** ومن أعنت جارية ثم تزوجها عطف هذا الحكم على الاقتناء لانه قديقع
بعد التسري وقبله وأول أحاديث الباب منطبق على هذا الشق الثاني ثم ذكر في الباب ثلاثة
أحاديث الأول حديث أبي موسى وقد تقدم شرحه في كتاب العلم وقوله في هذه الطريق أيما
رجل كانت عنده وليدة أي أمة وأصلها ما ولد من الاماء في ملك الرجل ثم أطلق ذلك على كل
أمة **(قوله)** فله أجران ذكر من يحصل لهم تضعيف الاجر مرتين ثلاثة أصناف متزوج

صالح نساء قريش أحناه
على ولدي صغره وأرعاه على
زوج في ذات يده * (باب
انتخاذ السراري ومن أعنت
جارية ثم تزوجها) * حدثنا
موسى بن اسمعيل حدثنا
عبد الواحد حدثنا صالح بن
صالح الهمداني حدثنا
الشعبي حدثني أبو بردة عن
أبيه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم أيما رجل
كانت عنده وليدة فعلمها
فأحسن تعليمها وأدبها
فأحسن تأديبها ثم أعنتها
وتزوجها فله أجران وأيما
رجل من أهل الكتاب آمن
بنبيه وآمن يعني بني فله
أجران وأيما مملوك أدى حق
مواليه وحق ربه فله أجران
قال الشعبي خذها بغير شيء
قد كان الرجل يرحل
فيما دونها الى المدينة

الامة بعد عتقها ومؤمن أهل الكتاب وقد تقدم البحث فيه في كتاب العلم والمملوك الذي
يؤدى حق الله وحق مواليه وقد تقدم في العتق ووقع في حديث أبي امامة رفعه عند الطبراني
أربعة يؤتون أجرهم مرتين فذكر الثلاثة كالذي هنا وزاد أزواج النبي صلى الله عليه
وسلم وتقدم في التفسير حديث الماهر بالقرآن والذي يقرأ وهو عليه شاق وحديث زينب
امراة ابن مسعود في التي تصدق على قريها لها أجران أجر الصدقة وأجر الصلة وقد
تقدم في الزكاة وحديث عمرو بن العاص في الحاكم اذا أصاب له أجران وسبأني في الاحكام
وحديث جريمن سن سنة حسنة وحديث أبي هريرة من دعا الى هدى وحديث أبي مسعود
من دل على خير والثلاثة بمعنى وهن في الصحيحين ومن ذلك حديث أبي سعيد في الذي يتم ثم
وجد الماء فاعاد الصلاة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لك الاجر مرتين أخرجه أبو داود وقد
يحصل بمزيد المتبع أكثر من ذلك وكل هذا دل على أن لامة وهم للعهد المذكور في حديث أبي
موسى وفيه دليل على مزيد فضل من أعتق أمته ثم تزوجها سواء أعتقها ابتداء أو لسبب وقد
بالغ قوم فكرهوه فكأنهم لم يبلغهم الخبر فن ذلك ما وقع في رواية هشيم عن صالح بن صالح
الراوى المذکور وفيه قال رأيت رجلا من أهل خراسان سأل الشعبي فقال من قبلنا من أهل
خراسان يقولون في الرجل اذا أعتق أمته ثم تزوجها فهو كالراكب بدته فقال الشعبي فذكر
هذا الحديث وأخرج الطبراني بإسناد رجاله ثقات عن ابن مسعود أنه كان يقول ذلك وأخرج
سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله وعند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أنس أنه سئل عنه فقال اذا
أعتق أمته لله فلا يعود فيها ومن طريق سعيد بن المسيب وأبراهيم النخعي انهما ذكرها ذلك
وأخرج أيضا من طريق عطاء والحسن انهما كانا لا يريان بذلك بأسا (قوله وقال أبو بكر) هو
ابن عباس في ثمانية وأخره مجمعة وأبو حصين هو عثمان بن عاصم (عن أبي بردة) هو ابن أبي موسى
وهذا الاسناد مسدل بالكوفيين بالكوفي (قوله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمها ثم
أصدقها) كأنه أشار بهذه الرواية الى أن المراد بالتزويج في الرواية الاخرى أن يقع مهر جديد
سوى العتق لا كوقع في قصة صفية كما سأتى في الباب الذي بعده فافادت هذه الطريق ثبوت
الصدوق فانه لم يقع التصريح به في الطريق الاولي بل ظاهرها أن يكون العتق نفس المهر وقد
وصل طريق أبي بكر بن عباس هذه أبو داود الطيالسي في مسنده عنه فقال حدثنا أبو بكر الخياط
فذكره بإسناده بلفظ اذا أعتق الرجل أمته ثم أمهرها مهر جديد كان له أجران وكان أبو بكر كان
يتعاني الخياط في وقت وهو أحد الحفاظ المشهورين في الحديث والقراء المذكورين في القراءة
وأحد الرواة عن عاصم وله اختيار وقد احتج به البخاري ووصله من طريقه أيضا الحسن بن سفيان
وأبو بكر البزار في مسندهما عنه وأخرجه الاسماعيلي عن الحسن ولقظه عنده ثم تزوجها بمهر
جديد وكذا أخرجه يحيى بن عبد الحميد الجاني في مسنده عن أبي بكر بهذا اللفظ ولم يقع لابن حزم
الامن رواية الجاني فضعف هذه الزيادة به ولم يصبوذ كراؤنعم أن أبا بكر تفردها عن أبي حصين
وذكر الاسماعيلي أن فيه اضطرابا على أبي بكر بن عباس كأنه عني في سياق المتن لافي الاسناد
وليس ذلك الاختلاف اضطرابا لانه يرجع الى معنى واحد وهو ذكر المهر واستدل به على أن
عتق الامة لا يكون نفس الصدوق ولا دلالة فيه بل هو شرط لما يترتب عليه الاجران المذكوران

وقال أبو بكر عن أبي حصين
عن أبي بردة عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أعتقها ثم أصدقها

* حدثنا سعيد بن تلبد قال أخبرنا ابن وهب قال أخبرني جري بن حازم عن أيوب عن شاذن عن أبي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا سليمان عن حماد بن زيد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة لم يكذب إبراهيم الا ثلاث كذبات بينما إبراهيم مترجبار ومعه سارية فذكر الحديث فاعطاها هاجر قالت كف الله بدالكافر وأخذ مني أجر قال أبو هريرة فتلك أمكم يا بني ماء السماء * حدثنا قيسة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن أنس رضي الله عنه قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثا بيني عليه بصفية بنت حيي فدخلت المسلمين الى وليمة فما كان فيها خبز ولا لحم أمر بالاطعام فالتقوا فيها من التمر والاقط والسمن فكانت وليمة فقال المسلمون اخدي أمهات المؤمنين أو ماما ملكت عيمنة ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم فقال الناس لا ندري أتزوجها أم اتخذناها أم ولد وشاهد الترجمة منه تردد الصحابة في صفية هل هي زوجة أو سيرة في سابق احدى ركني الترجمة قال بعض الشراح دل تردد الصحابة في صفية هل هي زوجة أو سيرة على أن عتقها لم يكن نفس الصداق كذا قال وهو ممتنع بان التردد انما كان في أول الحال ثم ظهر بعد ذلك أنها زوجة وليس فيه دلالة لما ذكرنا استدلل به على صحة النكاح بغير شهود لانه لو حضر في تزويج صفية شهود لما خفي عن الصحابة حتى يترددوا ولا دلالة فيه أيضا لاحتمال أن الذين حضروا التزويج غير الذين ترددوا وعلى تسليم أن يكون الجميع ترددوا فذلك مذكور من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه تزوج بلال ولا شهود كما وقع في قصة زينب بنت جحش وقد سبق شرح أول الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي وياتي ما يتعلق بالعقوبة في الذي ينهوا بين الناس

وليس قيد في الجواز * (تنبيه) * وقع في رواية أبي زيد المرزوي عن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى والصواب ما عند الجماعة عن أبيه عن أبي موسى بخلافه عن النبي صلى الله عليه وسلم * الحديث الثاني (قوله) حدثنا سعيد بن تلبد (بفتح المشددة وكسر اللام الخفيفة وسكون التحتانية بعدها مهله مصرى مشهور وكذا شيخه وبقية الاسناد الى أبي هريرة من أهل البصرة ومحمد هو ابن سيرين وقوله في الرواية الثانية عن أيوب عن محمد كذا لا كثيرا ووقع لابي ذر بن عبد الله عن حماد وهو خطأ وقد تقدم في أحاديث الانبياء عن محمد بن محبوب عن حماد بن زيد عن أبي الصواب لكنه ساقه هنالك موقوفا واختلف هنا الرواة فوقع في رواية كريمة والنسب موقوفا أيضا ولغيرهما مرفوعا وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه موقوفا وكذا ذكر أبو نعيم أنه وقع هنا البخاري موقوفا وبذلك جزم الحميدى وأظنه الصواب في رواية حماد عن أيوب وان ذلك هو السرفى ايراد رواية جري بن حازم مع كونها نازلة ولكن الحديث في الاصل ثابت الرفع لكن ابن سيرين كان يقف كثيرا من حديثه تخفيفا لما أعرب المزني فعزاه رواية حماد هذه هنا الى رواية ابن رميح عن الفربري وغفل عن ثبوته في رواية أبي ذر والاصحلي وغيرهما من الرواة من طريق الفربري حتى في رواية أبي الوقت وهي ثابتة أيضا في رواية النفسى فما أدري ما وجه تخصيص ذلك برواية ابن رميح (قوله) لم يكذب إبراهيم الا ثلاث كذبات الحديث) ساقه مختصرا هنا وقد تقدم شرحه مستوفي في ترجمة إبراهيم من أحاديث الانبياء قال ابن المنير مطابقة حديث هاجر للترجمة أنها كانت مملوكة وقد صح أن إبراهيم أولدها بعد أن ملكها فهي سيرة (قلت) ان أراد أن ذلك وقع صريحاً في الصحيح فليس بصحيح وانما الذي في الصحيح ان سارية مملكتها وأن إبراهيم أولدها اسمعيل وكونه ما كان بالذي يستولد أمه امرأته ابلا مأكوز من خارج الحديث غير الذي في الصحيح وقد ساقه أبو يعلى في مسنده من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره فاستوهبها إبراهيم من سارية فوهبتهاله ووقع في حديث حارثة بن مضرب عن علي بن عبد الله الفاكهي أن إبراهيم استوهب هاجر من سارية فوهبتهاله وشرطت عليه أن لا يسرها فالتزم ذلك ثم غارت منها فكان ذلك السبب في تحويلها مع ابنها الى مكة وقد تقدم شيء من ذلك في أحاديث الانبياء * الحديث الثالث حديث أنس قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثا الحديث وفيه فقال المسلمون اخدي أمهات المؤمنين أو ماما ملكت عيمنة ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عند مسلم فقال الناس لا ندري أتزوجها أم اتخذناها أم ولد وشاهد الترجمة منه تردد الصحابة في صفية هل هي زوجة أو سيرة في سابق احدى ركني الترجمة قال بعض الشراح دل تردد الصحابة في صفية هل هي زوجة أو سيرة على أن عتقها لم يكن نفس الصداق كذا قال وهو ممتنع بان التردد انما كان في أول الحال ثم ظهر بعد ذلك أنها زوجة وليس فيه دلالة لما ذكرنا استدلل به على صحة النكاح بغير شهود لانه لو حضر في تزويج صفية شهود لما خفي عن الصحابة حتى يترددوا ولا دلالة فيه أيضا لاحتمال أن الذين حضروا التزويج غير الذين ترددوا وعلى تسليم أن يكون الجميع ترددوا فذلك مذكور من خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه تزوج بلال ولا شهود كما وقع في قصة زينب بنت جحش وقد سبق شرح أول الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي وياتي ما يتعلق بالعقوبة في الذي

بعده **❦ (قوله باب من جعل عتق الامة صداقها)** كذا أورده غير جازم بالحكم
وقد أخذ بظاهره من القدامس عبد بن المسيب وإبراهيم النخعي وطاوس والزهري ومن فقهاء
الامصار النوري وأبو يوسف وأحمد واسحق قالوا اذا عتق أمة على أن يجعل عتقها صداقها
صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث وأجاب الباقر عن ظاهر الحديث باجوبة أقربها
الى لفظ الحديث أنه أعنتها بشرط أن يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها
بها ويؤيده قوله في رواية عبد العزيز بن صهيب سمعت أنسا قال سبي النبي صلى الله عليه وسلم
صفية فاعتقها وتزوجها فقال ثابت لانس ما أصدقها قال نفسها فاعتقها هكذا أخرجه
المصنف في المغازي وفي رواية جاد عن ثابت وعبد العزيز عن أنس في حديث قال وصارت صفية
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها فقال عبد العزيز ثابت يا أبا محمد
أنت سألت أنسا ما مهرها قال أمهرها نفسها فتبسم فهو ظاهر حديث أن المجعول مهرها ونفس
العتق قالتا ويل الاول لابس به فإنه لا منافاة بينهما وبين القواعد حتى لو كانت القيمة مجهولة فإن
في صحة العقد بالشرط المذكور وجه عند الشافعية وقال آخرون بل جعل نفس العتق المهر
ولكنه من خصائصه ومن جزم بذلك الماوردي وقال آخرون قوله أعتقها وتزوجها معناه
أعتقها ثم تزوجها فالم يعلم أنه ساق لها صداقا قال أصدقها نفسها أي لم يصدقها شيئا فيما
أعلم ولم ينف أصل الصداق ومن ثم قال أبو الطيب الطبري من الشافعية وابن المرباط من
المالكية ومن تبعهم ما انفق قول أنس قاله ظنا من قبل نفسه ولم يرفع ورعا بأيد ذلك عندهم
بما أخرجه البيهقي من حديث أمية ويقال أمة الله بنت ربيعة عن أمها أن النبي صلى الله
عليه وسلم أعتق صفية وخطبها وتزوجها وأمهرها ربيعة وكان أي بم امسية من قرينة والنضر
وهذا لا يقوم بحجة أضعف اسناده ويعارضه ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث
صفية نفسها قالت أعتقني النبي صلى الله عليه وسلم وجعل عتقي صداقي وهذا موافق للحديث
أنس وفيه رد على من قال ان أنسا قال ذلك بناء على ما ظنه وقد خالف هذا الحديث أيضا ما عليه
كافة أهل السير أن صفية من سبي خيبر ويحتمل أن يكون أعتقها بشرط أن يسكنها بغير مهر
فلزمها الوفاء بذلك وهذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وقيل يحتمل أنه أعتقها بغير
عوض وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المال قال ابن الصلاح معناه أن العتق يحل محل
الصداق وان لم يكن صداقا قال وهذا كقولهم الجوع زاد من لازدله قال وهذا الوجه أصح
الاجه وأقربها الى لفظ الحديث وتبعه النووي في الروضة ومن المستغربات قول الترمذي بعد
ان أخرج الحديث وهو قول الشافعي وأحمد واسحق قال وكره بعض أهل العلم أن يجعل عتقها
صداقها حتى يجعل لها مهر اسوى العتق والقول الاول أصح وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي
والمعروف عند الشافعية أن ذلك لا يصح لكن لعل مراد من نقله عنه صورة الاحتمال الاول
ولاسيما نص الشافعي على أن من أعتق أمة على أن يتزوجها فقبلت عتق ولم يلزمها أن تتزوج
به لكن يلزمها له قيمتها لأنه لم يرض بعتقها مجانا فصار كسائر الشروط الفاسدة فان رضيت
وتزوجته على مهر يتفقان عليه كان لها ذلك المسمى وعليها له قيمتها فان التحدائق اقصاصا ومن قال
بقول أحمد من الشافعية ابن حبان سرح بذلك في صحيحه قال ابن دقيق العيد الظاهر مع أحمد

(باب من جعل عتق الامة
صداقها) * حديثا قتيبة بن
سعيد حدثنا جاد عن ثابت
وشعيب بن الحجاب عن
أنس بن مالك أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أعتق
صفية وجعل عتقها
صداقها

ومن وافقه والقياس مع الآخر فيتردد الحال بين ظن نشأ عن قياس وبين ظن نشأ عن
 ظاهر الخبر مع ما تحتمله الواقعة من الخصوصية وهي وإن كانت على خلاف الأصل لكن تقوى
 ذلك بكثرة خصائص النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح وخصوصا خصوصيته بزواج الواهبة
 من قوله تعالى وأمرأته مؤمنة وأن وهبت نفسها للنبي الآية وعن جزم بأن ذلك كان من الخصائص
 يحيى بن أكرم فيما أخرجه البيهقي قال وكذا نقله المزني عن الشافعي قال وموضع الخصوصية
 أنه أعتقها مطلقا وتزوجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود وهذا بخلاف غيره وقد أخرج عبد الرزاق
 جواز ذلك عن علي وجماعة من التابعين ومن طريق إبراهيم النخعي قال كانوا يكرهون أن يعتق
 أمته ثم يتزوجها ولا يرون بأسا أن يجعل عتقها صداقها وقال القرطبي يمنع من ذلك مالك وأبو
 حنيفة لاستحالة وتقدر راسخا أنه بوجهين أحدهما أن عقدتها على نفسها أمان أن يقع قبل
 عتقها وهو محال لتناقض الحكمين الحرية والرق فإن الحرية حكمها الاستقلال والرق ضده
 وأما بعد العتق فلزوال حكم الخبر عنها بالعتق فيجوز أن لا ترضى حينئذ لا تنكح إلا برضاها الوجه
 الثاني أن إذا جعلنا العتق صداقا فاما أن يتقرر العتق حالة الرق وهو محال لتناقضهما أو حالة
 الحرية فيلزم سبقيته على العقد فيلزم وجود العتق حالة فرض عدمه وهو محال لأن الصداق
 لا بد أن يتقدم فتقرره على الزوج أمانا أو ما حكى حتى تلك الزوجة طلبه فان اعتلوا بنكاح
 التقوى رض فقد تحوزت زنا عنه بقولنا حكما فانها وإن لم يمين لها حالة العقد شيئا لكنها تلك المطالبة
 فنبت أنه يثبت لها حالة العقد شيئا تطالب به الزوج ولا يأتى بمثل ذلك في العتق فاستحال أن يكون
 صداقا وتعتب ما ادعاه من الاستحالة بجواز تعليق الصداق على شرط إذا وجد استحقته المرأة
 كأن يقول تزوجتك على ما سيستحق لي عند فلان وهو كذا فإذا حل المال الذي وقع العقد
 عليه استحقته وقد أخرج الطحاوي من طريق نافع عن ابن عمر في قصة جويرية بنت الحارث
 أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عتقها صداقها وهو ما ينادي به حديث أنس لكن أخرج
 أبو داود ومن طريق عروة عن عائشة في قصة جويرية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها المماجات
 تستعين به في كتابتها هل لك أن أفضي عنك كتابتك وأتزوجك قالت قد فعلت وقد استسكه
 ابن حزم بأنه يلزم منه أن كان أدى عنها كتابتها أن يصبر ولاؤها المكاتبها وأجيب بأنه ليس في
 الحديث التصريح بذلك لأن معنى قولها قد فعلت رضيت فيحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم
 عوض ثابت بن قيس عنها فاصارت له فاعتقها وتزوجها كما صنع في قصة صفية أو يكون ثابت
 لما بلغته وغية النبي صلى الله عليه وسلم وهما له وفي الحديث أن للسيد تزويج أمته إذا أعتقها من
 نفسه ولا يحتاج إلى ولي ولا حاكم وفيه اختلاف يأتي في باب إذا كان الولي هو الخاطب بعد نيف
 وعشرين بابا قال ابن الجوزي فإن قيل ثواب العتق عظيم فكيف فوته حيث جمع له مهر أو كان
 يمكن جعل المهر غيره فالجواب أن صفية بنت ملك ومثلها لا يقع إلا بالمهر الكثير ولم يكن عنده
 صلى الله عليه وسلم إذ ذاك ما يرضى بها ولم ير أن يقتصر فجعل صداقها نفسها وذلك عنددها
 أشرف من المال الكثير ﴿قوله﴾ **باب تزويج المعسر** (تقدم في أوائل كتاب
 النكاح باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والاسلام وهذه الترجمة أخص من تلك
 وعلق هنالك حديث سهل الذي أورده في هذا الباب مبسوطا وتبانياً شرحه بعد ثلاثين بابا

* (باب تزويج المعسر) *

لقوله تعالى ان يكونوا فقرا يغفهم الله من فضله * حدثنا ذئبية حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت أهب لك نفسي قال فنظر اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوره ثم طأطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم (١١٣) رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا

(قوله لقوله تعالى ان يكونوا فقرا يغفهم الله من فضله) هو تعليل لحكم الترجة ومحصله ان الفقر في الحال لا يمنع التزويج لاحتمال حصول المال في المال والله أعلم ﴿ (قوله بالـ
الا كفناء في الدين) جمع كف بضم أوله وسكون الفاء بعدها همزة المثل والنظر واعتبار الكفناء في الدين متفق عليه فلا تحل المسلمة لكافر أصلا (قوله وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا الآية) قال الفراء النسب من لا يحل نكاحه والصهر من يحل نكاحه فكان المصنف لما رأى الحصر وقع بالقسمين صلح التمسك بالعموم لوجود الصلاحية الاما دلل على اعتباره وهو استثناء الكافر وقد جزم بان اعتبار الكفناء مختص بالدين مالم يقتل عن ابن عمرو بن مسعود ومن التابعين عن محمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز واعتبر الكفناء في النسب الجمهور وقال أبو حنيفة قريش أكنفاء بعضهم ببعض والعرب كذلك وليس أحد من العرب كف بقريش كما ليس أحد من غير العرب كف بالعرب وهو وجه للشافعية والصحيح تقديم بني هاشم والطلب على غيرهم ومن عدا هؤلاء أكنفاء بعضهم ببعض وقال الثوري اذا نكح المولى العربية بنفسه النكاح وبه قال أحد في رواية وتوسط الشافعي فقال ليس نكاح غير الا كفنا حراما فأردبه النكاح وانما هو نقص صير المرأة والاولياء فاذا رضى واصح ويكون حقها لهم تركوه فلورضوا الا واحدا فله فسحقه وذكر أن المعنى في اشتراط الولاية في النكاح كلاتضيع المرأة نفسها في غير كف وانتهى ولم يثبت في اعتبار الكفناء بالنسب حديث وأما ما أخرجه البزار من حديث معاذ رفعه العرب بعضهم أكنفاء بعض والمولى بعضهم أكنفاء بعض فاسناده ضعيف واحتج البيهقي بحديث واثله مرفوعا ان الله اصطفى بني كنانة من بني اسمعيل الحديث وهو صحيح أخرجه مسلم لكن في الاحتجاج به لذلك نظر لكن ضم بعضهم اليه حديث قدموا قريشا ولا تقدموها ونقل ابن المنذر عن البيهقي ان الشافعي قال الكفناء في الدين وهو كذلك في مختصر البيهقي قال الرافي وهو خلاف مشهور ونقل الابري عن الربيع ان رجلا سأل الشافعي عنه فقال أنا عربي لاتسألني عن هذا ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * الحديث الاول حديث عائشة (قوله أن أبا حذيفة) اسمه مهشم على المشهور وقبل هاشم وقبل غير ذلك وهو خال معاوية بن أبي سفيان (قوله تبني) بفتح التاء والموحدة وتشديد النون بعدها ألف أى اتخذها ولدا وسالم هو ابن معقل مولى أبي حذيفة ولم يكن مولاه وانما كان يلزمه بل كان من حلفائه كما وقع في رواية مسلم وكان استشهاده أبي حذيفة وسالم جميعا يوم الجمامقة في خلافة أبي بكر (قوله وأنكحه) أى زوجه (هندا) كذا في هذه الرواية ووقع عند مالك فاطمة فلعل لها اسمين والوليد ابن عتبة أحد من قتل بيدركافرا وقوله بنت أخيه بفتح الهمزة وكسر المعجمة ثم تحتانية هو الصحيح وحكي ابن التين ان في بعض الروايات بضم الهمزة وسكون الخاء ثم مناة وهو غلط (قوله وهو مولى امرأة من الانصار) تقدم بيان اسمها في غزوة بدر (قوله كاتبتى النبي صلى الله عليه وسلم

(١٥ - فتح الباري سع) بشرا فجعله نسبا وصهرا الآية * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس وكان من شهد بدر مع النبي صلى الله عليه وسلم بنى سالما وأنكحه بنت أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهو مولى لامرأة من الانصار كاتبتى النبي صلى الله عليه وسلم

زيداً) أي ابن حارثة وقد تقدم خبره بذلك في تفسير سورة الاحزاب **(قوله)** فمن لم يعلم له أب) بضم أول يعلم وفتح اللام على البناء للمجهول **(قوله)** كان مولى وأخافى الدين) لعل في هذا الإشارة إلى قولهم مولى أي حذيفة وإن سلمنا المنزلة ادعوهم لا يأتهم كان ممن لم يعلم له أب فقبيل له مولى أي حذيفة **(قوله)** أنا كثرى) بفتح النون أي نعتقد **(قوله)** سالما ولدا) زاد البرقاني من طريق أبي اليمان شيخ البخاري فيه وأبو داود من رواية يونس عن الزهري فكان يأوى معي ومع أي حذيفة في بيت واحد فبراني فضلا وفصلا بضم الفاء والمجبة أي متبذلة في مياب المهنة يقال تنفصلت المرأة إذا فعلت ذلك هذا قول الخطابي وتبعه ابن الأثير وزاد وكانت في ثوب واحد وقال ابن عبد البر قال الخليل رجل فضل متوشخ في ثوب واحد يخالف بين طرفيه قال فعلى هذا ففي الحديث أنه كان يدخل عليها وهي منكشفة بعضها وعن ابن وهب فضل مكشوفة الرأس والصدر وقيل الفضل الذي عليه ثوب واحد ولا يزار تحته وقال صاحب الصحاح تنفصلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كقمة ص لا كين له **(قوله)** وقد أنزل الله فيه ما قد علمت) أي الآية التي ساقها قبل وهي ادعوهم لا يأتهم وقوله وما جعل أدعياءكم أبناءكم **(قوله)** فذكر الحديث) ساق بقية البرقاني وأبو داود فكيف ترى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرضعوه فأرضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة فبذلك كانت عائشة قأمربنات أخوتها وبنات أخواتها أن يرضعن من أحببت عائشة أن يراها ويدخل عليها وإن كان كبيرا خمس رضعات ثم يدخل عليها وأبنت أم سلمة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس حتى يرضع في المهد وقلن لعائشة والله ما ندري لعلها رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسلم دون الناس ووقع عند الاسماعيلي من طريق فياض بن زهير عن أبي اليمان فيه مع عروة أبو عائد الله بن ربيعة ومع عائشة أم سلمة وقال في آخره لم يذكروهما البخاري في استأذنه **(قلت)** وقد أخرجه النسائي عن عمران بن بكار عن أبي اليمان مختصرا كرواية البخاري وأخرجه البخاري في غزوة بدر من طريق عقيل عن الزهري كذلك واختصر المتن أيضا وأخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن الزهري فقال عن عروة وابن عبد الله بن ربيعة كلاهما عن عائشة وأم سلمة وأخرجه أبو داود من طريق يونس كثرى وأخرجه عبد الرزاق عن معمر والنسائي من طريق جعفر بن ربيعة والذهلي من طريق ابن أخي الزهري كلهم عن الزهري كما قال عقيل وكذا أخرجه مالك وابن اسحق عن الزهري لكنه عند أكثر الرواة عن مالك مرسل وخالف الجميع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري فقال عن عروة وعمره كلاهما عن عائشة أخرجه الطبراني قال الذهلي في الزهريات هذه الروايات كلها عندنا محفوظة لا رواة ابن مسافر فانها غير محفوظة أي ذكر عروة في استأذنه قال والرجل المذكور مع عروة لا أعرفه إلا أنني أتوهم أنه إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة فإن أمه أم كلثوم بنت أبي بكر فهو ابن أخت عائشة كما أن عروة ابن أختها وقد روى عنه الزهري حديثين غير هذا قال وهو برواية يحيى بن سعيد أشبه حيث قال ابن عبد الله بن أبي ربيعة فنسبه لجدته وأما قول شعيب أبو عائد الله فهو مجهول **(قلت)** لعلها كنية إبراهيم المذكور وقد نقل المزي في التهذيب قول الذهلي هذا وأقره وخالف في الأطراف فقال أظنه الحرث بن عبد الله بن أبي ربيعة يعني عم إبراهيم المذكور

زيداً وسكان من بني رجلا في الجاهلية دعاه الناس إليه وورثه من ميراثه حسني أنزل الله أدعوهم لا يأتهم إلى قوله ومواليكم فردوا إلى آبائهم فمن لم يعلم له أب كان مولى وأخافى الدين فجاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشي ثم الصحاري وهي امرأة أبي حذيفة بن عتبة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله أنا كثرى سالما ولدا وقد أنزل الله فيه ما قد علمت فذكر الحديث حدثنا عبد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها العلك أردت الحج قالت والله لا أجـدني الاوجعة فقال لها جـي واشترطي قولي اللهم فحلي حيث حبستني

والذي أظن ان قول الذهلي أشبه بالصواب ثم ظهر لي انه أبو عبيدة بن عبد الله بن زعفة فان هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريقه من وجه آخر فهذا هو المعتمد وكأن ما عده تخفيف والله أعلم وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق القاسم بن محمد عن عائشة ومن طريق زينب بنت أم سلمة عن أم سلمة فله أصل من حديثهما ففي رواية للقاسم عنده جاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو فقالت يا رسول الله ان في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال أرضع به فقلت وكيف أرضعه وهو رجل كبير فقبس رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل كبير وفي لفظ فقالت ان سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال وانه يدخل علينا واني أظن ان في نفس أبي حذيفة شيئا من ذلك فقال أرضعه بحرمي عليه فرجعت اليه فقالت اني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة وفي بعض طرق حديث زينب قالت أم سلمة لعائشة انه يدخل عليك الغلام الذي ما أحب أن يدخل علي فقالت أمالك في رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة ان امرأته أبي حذيفة فذكرت الحديث مختصرا وفي رواية الغلام الذي قد استغنى عن الرضاعة وفيها فقال أرضعه قالت انه ذو لحية فقال أرضع به يذهب ملقي وجه أبي حذيفة قالت فوالله ما عرفته في وجه أبي حذيفة وفي لفظ عن أم سلمة أبي سائر وأج النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن أحدا بتلك الرضاعة وقلن لعائشة والله ما نرى هذا الا رخصة قالتم فيا هو يدخل علينا أحدهم هذه الرضاعة ولا رائينا (قلت) وهذا العموم مخصوص بغير حفصة كما سيأتي في أبواب الرضاع وذكر هناك حكم هذه المسئلة أعني ارضاع الكبير ان شاء الله تعالى * الحديث الثاني حديث عائشة في قصة ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم في الاشتراط في الحج وقد تقدم البحث فيه في أبواب المحصر من كتاب الحج وقوله في هذا الحديث ما أجدني أي ما أجد نفسي واتحاد الفاعل والمفعول مع كونهما ضميرين لشيء واحد من خصائص أفعال القلوب وفي الحديث جواز اليمين في درج الكلام بغير قصد وفيه ان المرأة لا يجب عليها أن تستأمر زوجها في حج الفرض كذا قيل ولا يلزم من كونه لا يجوز له منعها أن يسقط عنها استئذانه (قوله في آخره وكانت تحت المقداد بن الاسود) ظاهر ساقه انه من كلام عائشة ويحتمل انه من كلام عروة وهذا القدر هو المقصود من هذا الحديث في هذا الباب فان المقداد وهو ابن عمرو الكندي نسب الى الاسود بن عبيد يغوث الزهري لكونه بناه فكان من حلفاء قريش وتزوج ضباعة وهي هاشمية فلولا ان الكفاءة لا تعتبر بالنسب لما جاز له أن يتزوجها لانها فوقه في النسب وللدعي يعتبر الكفاءة في النسب أن يجيب بانها راضية هي وأولياؤها فسقط حقهم من الكفاءة وهو جواب صحيح ان ثبت أصل اعتبار الكفاءة في النسب * الحديث الثالث حديث أبي هريرة (قوله تنكح المرأة لاربعة) أي لاجل اربع (قوله لالهوا لحسبها) يفتح المهملتين ثم موحدة أي شرفها والحسب في الاصل الشرف بالآباء وبالاقارب مأخوذ من الحساب لانهم كانوا اذا تفاخروا وعدها وامناقهم وما تراءبهم وقومهم وحسبوا فيحكم لمن زاد عدده على غيره وقيل المراد بالحسب هنا النفع الحسن وقيل المال وهو مردود لذكر المال قبله وذكره معطوفا عليه وقد وقع في مرسل يحيى بن جعدة عند سعد بن منصور على دينها ومالهها وعلى حسبها ونسبها وذكر النسب على هذا تأكيد ويؤخذ منه أن الشريف النسيب يستحب له أن يتزوج نسيبة الا ان تعارض نسيبة غير نسيبة

وكانت تحت المقداد بن
الاسود * حديثنا مسند
حديثنا يحيى عن عبيد الله
قال حدثني سفيان
أبي سعيد عن أبيه عن
أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال تنكح المرأة لاربعة
لمالهها ولحسبها

وغير نسبية دنية فقد قدم ذات الدين وهكذا في كل الصفات وأما قول بعض الشافعية يستحب أن لا تكون المرأة ذات قرابة قريبة فإن كان مستندا إلى الخبر فلا أصل له أو إلى التجربة وهو أن الغالب أن الولد بين القرابين يكون أحق فهو متجه وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة رفعه أن أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون إليه المال فيحتمل أن يكون المراد أنه حسب من لا حسب له فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام المال لمن لا نسب له ومنه حديث سمرة رفعه الحسب المال والكرم التقوى أخرجه أحمد والترمذي وصححه هو والحاكم وبهذا الحديث تمسك من اعتبر الكفاة بالمال وسيأتي في الباب الذي بعده أو أن من شأن أهل الدنيا رفعة من كان كثير المال ولو كان وضعاً أو من كان مقلداً ولو كان رفيع النسب كما هو موجود مشاهد فعلى الاحتمال الأول يمكن أن يؤخذ من الحديث اعتبار الكفاة بالمال كما سيأتي البحث فيه لأعلى الثاني لكونه سبق في الانكار على من يفعل ذلك وقد أخرج مسلم الحديث من طريق عطاء عن جابر وليس فيه ذكر الحسب اقتصر على الدين والمال والجمال (قوله وجمالها) يؤخذ منه استحباب تزوج الجميلة إلا أن تعارض الجميلة الغير دينة والغير جميلة الدنية نعم لو تساوت في الدين فالجميلة أولى ويلحق بالחסنة الذات الحسنة الصفات ومن ذلك أن تكون خفيفة الصداق (قوله فاظفر بذات الدين) في حديث جابر فعليك بذات الدين والمعنى أن اللائق بذى الدين والمروءة أن يكون الدين مطمح نظره في كل شيء لا سيما فيما يتطول بحبته فامر الله النبي صلى الله عليه وسلم بتحصيل صاحبة الدين الذي هو غاية البغية وقد وقع في حديث عبد الله بن عمر وعنده ابن ماجه رفعه لا تزوجوا النساء الحسنات فحسبنهن أن يردن أي يملكن ولا تزوجوهن لا أموالهن فعسى أموالهن أن تطغيهن ولكن تزوجوهن على الدين ولائمة سوداء ذات دين أفضل (قوله تربت يدك) أي لصقت بالتراب وهي كناية عن الفقر وهو خبر عني الدعاء لكن لا يراد به حقيقة وبهذا جزم صاحب العمدة زاد غيره أن صدور ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم في حق مسلم لا يستجاب لشرطه ذلك على ربه وحكي ابن العربي أن معناه استغنت ورددان المعروف أترب إذا استغنى وترب إذا افتقر ووجهه أن الغنى الناشئ عن المال تراب لأن جميع ما في الدنيا تراب ولا يخفى بعده وقيل معناه ضعف عقلك وقيل افتقرت من العلم وقيل فيه تقدير بشرط أي وقع لك ذلك أن لم تفعل ووجه ابن العربي وقيل معنى افتقرت خابت وصحفه بعضهم فقال له بالفاء المثلثة ووجهه بأن معنى تربت تفرقت وهو مثل حديث نهى عن الصلاة إذا صارت الشمس كالآثار وهو جمع ثروب وأترب مثل فلوس وأفلس وهو جمع ترب بفتح أوله وسكون الراء وهو الشحم الرقيق المتفرق الذي يغشى الكرش وسيأتي من يذلل في كتاب الأدب قال القرطبي معنى الحديث أن هذه الخصال الأربع هي التي يرغب في نكاح المرأة لاجلها فهو خير مما في الوجود من ذلك لأنه وقع الأمر بذلك بل ظهره اباحة النكاح لقصد كل من ذلك لكن قصد الدين أولى قال ولا يظن من هذا الحديث أن هذه الأربع تؤخذ منها الكفاة أي تنحصر فيها فإن ذلك لم يقل به أحد في علمت وإن كانوا يختلفوا في الكفاة ما هي وقال المهلب في هذا الحديث دليل على أن الزوج الاستمتاع عمال الزوجة فإن طابت نفسم أبذل حل له والأفله من ذلك قدر ما بذل لها من الصداق وتعب بان هذا التفصيل

وجالها ولدينها فاظفر
بذات الدين تربت يدك

* حدثنا ابراهيم بن حنيفة بن حازم عن أبيه عن سهل قال مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ماتقولون في هذا قالوا حري ان خطب أن ينكح وان شفيع أن يشفع وان قال (١١٧) أن يستمع قال ثم سكت فمر رجل من فقراء المسلمين فقال ماتقولون في

هذا قالوا حري ان خطب أن لا ينكح وان شفيع أن لا يشفع وان قال أن لا يسمع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا خير من ملء الأرض مثل هذا * (باب الاكفاء في المال وتزويج المقل المثرية) * حدثني يحيى ابن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني عروذ أنه سأل عائشة رضى الله عنها وان خفت أن لا تستطوا في البتامة قالت يا ابن أختي هذه البتامة تكون في حجر وليها فيعرب في جمالها وما لها ويريد أن ينقص صداقها فنهوا عن نكاحهن الآن يقسطوا في اكمل الصداق وأمرها بنكاح من سواهن قالت واستفتي الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فانزل الله تعالى ويستفتونك في النساء الى وترغبون أن تنكحوهن فانزل الله لهم أن البتامة اذا كانت ذات جمال ومال رغبوا في نكاحها ونسبها في اكمل الصداق واذا كانت مرغوبة عنها في قلة المال والجمال تركوها

ليس في الحديث ولم ينحصر قصد نكاح المرأة لاجل مالها في استمتاع الزوج بل قد يقصد تزويج ذات الغنى لماعساه يحصل له منها من ولد يعود اليه ذلك المال بطريق الارث ان وقع أولكوها تستغنى بها عن كثرة مطالبته بما يحتاج اليه النساء ونحو ذلك وأعجب منه استئصال بعض المالكية به على ان الرجل أن يجبر على امرأته في مالها قال لانه انما تزوج لاجل المال فليس لها تفويته عليه ولا ينجي وجه الرد عليه والله أعلم * الحديث الرابع حديث سهل وهو ابن سعد (قوله ابن أبي حازم) هو عبد العزيز (قوله مر رجل) لم أقف على اسمه (قوله حري) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التمانية أى حقيق وجدير (قوله يشفع) بضم أوله وتشديد اللام المفتوحة أى تقبل شفاعته (قوله فتر رجل من فقراء المسلمين) لم أقف على اسمه وفي مسند الروياني وقطوب مصر لابن عبد الحكم ومسنند الصحابة الذين دخلوا مصر من طريق أبي سالم الجدياني عن أبي ذر انه جميل بن سراقمة (قوله فتر رجل) في رواية الرقاق قال فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ثم مر رجل (قوله فقال) وقع في طريق أخرى تأتي في الرقاق بلفظ فقال لرجل عنده جالس ما رأيك في هذا وكأنه جمع هنا باعتبار ان الجالسين عنده كانوا جماعة لكن الجيب واحد وقد سمى من المجيبين أبو ذر فيما أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عنه (قوله أن لا يسمع) زاد في رواية الرقاق أن لا يسمع لقوله (قوله هذا) أى الفقير (خير من ملء الأرض مثل هذا) أى الغنى وملء بالهمز ويجوز في مثل النصب والجرح قال السكراني ان كان الأول كافراً فوجهه ظاهر والا فيكون ذلك معلوماً رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلوحى (قلت) يعرف المراد من الطريق الأخرى التي ستمأت في كتاب الرقاق بلفظ قال رجل من أشراف الناس هذا والله حري الخ خلاص الجواب انه أطلق تفضيل الفقير المذكور على الغنى المذكور ولا يلزم من ذلك تفضيل كل غنى على كل فقير وقد ترجم عليه المصنف في كتاب الرقاق فضل الفقير وروايت البحث في هذه المسئلة هناك ان شاء الله تعالى

§ (قوله باب الاكفاء في المال وتزويج المقل المثرية) أما اعتبار الكفاءة بالمال فختلف فيه عند من يشترط الكفاءة والاشهر عند الشافعية أنه لا يعتبر ونقل صاحب الافصاح عن الشافعي انه قال الكفاءة في الدين والمال والنسب وجزم باعتبارها أبو الطيب والصميري وجعاعة واعتبره الماوردي في اهل الامصار وخص الخلاف باهل البوادي والقرى المتأخرين بالنسب دون المال وأما المثرية فبضم الميم وسكون المثلثة وكسر الراء وفتح التمانية هي التي لها ثراء بفتح أوله والمد هو الغنى ويؤخذ ذلك من حديث عائشة الذي في الباب من عموم التقسيم فيه لاشتماله على المثرى والمقل من الرجال والمثرية والمقله من النساء فدل على جواز ذلك ولكنه لا يرد على من يشترطه لاحتمال اضممار رضا المرأة رضا الاولياء وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة النساء ومضى من وجه آخر في أوائل النكاح واستدل به على ان للولى أن يزوج محجورته من نفسه وسيأتى البحث فيه قريباً وفيه ان للولى حقاً في التزويج لان الله خاطب

وأخذوا غيرهما من النساء قالت فكما يتركونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها اذ رغبوا فيها الا أن يقسطوا لها ويعطوها حقها الاثني من الصداق

* (باب ما يتقى من شؤم المرأة وقوله تعالى ان من أزواجكم وأولادكم عدو لكم) * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله (١١٨) بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم

في المرأة والدار والفرس
* حدثنا محمد بن منهل حدثنا
يزيد بن زريع حدثنا عن
ابن محمد العسقلاني عن
أبيه عن ابن عمر قال ذكروا
الشؤم عند النبي صلى الله
عليه وسلم فقال النبي صلى
الله عليه وسلم ان كان الشؤم
في شيء ففي الدار والمرأة
والفرس * حدثنا عبد الله
ابن يوسف أخبرنا مالك عن
أبي حازم عن سهل بن سعد
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ان كان في شيء ففي
الفرس والمرأة والمسكن
* حدثنا آدم حدثنا شعبة
عن سليمان التيمي قال
سمعت أبا عثمان النهدي
عن أسامة بن زيد رضي
الله عنهما عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ما تركت
بعدي فتنة أضر على الرجال
من النساء * (باب الحرة
تحت العبد) * حدثنا عبد
الله بن يوسف أخبرنا مالك
عن ربيعة بن أبي عبد
الرحمن عن القاسم بن محمد
عن عائشة رضي الله عنها
قالت كانت في بريرة ثلاث
سنتين عتقت فغيرت وقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الولاء لمن أعتق ودخل

الاولياء بذلك والله أعلم ﴿ **قوله** ما يتقى من شؤم المرأة) الشؤم بضم المعجمة
بعدها واو ساكنة وقد همزوه وضد الفين يقال تشاءمت بكذا وتيمت بكذا **(قوله** وقوله تعالى
ان من أزواجكم وأولادكم عدو لكم) كأنه يشير الى اختصاص الشؤم ببعض النساء دون
بعض محادلت عليه الآية من التبعض وذكر في الباب حديث ابن عمر من وجهين وحديث
سهل من وجه آخر وقد تقدم شرحه ما مبسوطا في كتاب الجهاد وقد جاء في بعض
الاحاديث ما لعله يفسر ذلك وهو ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث سعد
مرفوعا عن مسعدة بن آدم ثلاثة المرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الصالح ومن شقاوة
ابن آدم ثلاثة المرأة السوء والمسكن السوء والمركب السوء وفي رواية لابن حبان المركب الهنيئ
والمسكن الواسع وفي رواية للحاكم وثلاثة من الشقاء المرأة تراها فتسوء وتحمّل لسانها عليك
والدابة تكون قطوفا فان ضربتها أعتبتك وان تركتها لم تلحق أحمالك والدار تكون ضيقة قليلة
المرافق للطيراني من حديث أسماء من شقاء المرأة في الدنيا سوء الدار والمرأة والدابة وفيه سوء
الدار ضيق ساحتها وخبت جيرانها وسوء الدابة منعها ظهرها وسوء طبعها وسوء المرأة عقم رجليها
وسوء خلقها **(قوله** عن أسامة بن زيد) زاد مسلم من طريق معتمر بن سليمان عن أبيه مع أسامة
سعيد بن زيد وقد قال الترمذي لا نعلم أحدا قال فيه عن سعيد بن زيد غير معتمر بن سليمان
(قوله ما تركت بعدي فتنة أضر على الرجال من النساء) قال الشيخ تقي الدين السبكي في إيراد
البخاري هذا الحديث عقب حديث ابن عمر وسهل بعد ذكر الآية في الترجمة إشارة الى تخصيص
الشؤم عن تحصل منها العداوة والفتنة لا كما يفهمه بعض الناس من التشاؤم بكعبها أو أن لها
تأثيرا في ذلك وهو شيء لا يقول به أحد من العلماء ومن قال انها سبب في ذلك فهو جاهل وقد أطلق
الشارع على من ينسب المطر الى النوء الكفر فكيف بمن ينسب ما يقع من الشر الى المرأة مما ليس
لها فيه مدخل وانما يتفق موافقة قضاء وقد تفتنر النفس من ذلك فن وقع له ذلك فلا يضره
أن يتركها من غير أن يعتق دنسها النعل اليها (قلت) وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الجهاد وفي
الحديث أن الفتنة بالنساء أشد من الفتنة بغيرهن ويشهد له قوله تعالى زين للناس حب
الشهوات من النساء فجعلن من عين الشهوات وبدأ بهن قبل بقية الأنواع إشارة الى انهن
الاصل في ذلك ويقع في المشاهدة حب الرجل ولده من امرأته التي هي عنده أكثر من حبه ولده
من غيرها ومن أمثلة ذلك قصة المعمران بن بشير في الهبة وقد قال بعض الحكماء النساء شر كلهن
وأشرفا فيهن عدم الاستغناء عنهن ومع أنها ناقصة العقل والدين تحمل الرجل على تعاطي ما فيه
نقص العقل والدين كشغل عن طلب أمور الدين ووجهه على التهلكة على طلب الدنيا وذلك أشد
الفساد وقد أخرج مسلم من حديث أبي سعيد في انشاء حديث وانقوا النساء فان أول فتنة بني
إسرائيل كانت في النساء ﴿ **قوله** ما يتقى من شؤم المرأة) الحرة تحت العبد أي جواز تزويج
العبد الحرة ان رضيت به وأورد فيه طرفا من قصة بريرة حيث خبرت حين عتقت وسأني شرحه
مستوفي في كتاب الطلاق وهو مصير من المصنف الى أن زوج بريرة حين عتقت كان عبدا

وسأني

رسول الله صلى الله عليه وسلم بريرة على النار فقتل به خبز واحد من أدم البيت فقال ألم أرا البرمة
فقبل لحم تصدق به على بريرة وأنت لآكل الصدقة فقال هو عليها صدقة ولنا هدية

* (باب لا يتزوج أكثر من أربع لقوله تعالى مشنى
 أربع لقوله تعالى مشنى
 وثلاث ورباع) * وقال علي
 ابن الحسين عليه ما السلام
 يعنى مشنى أو ثلاث أو رباع
 وقوله جل ذكره أولى أجنحة
 مشنى وثلاث ورباع يعنى
 مشنى أو ثلاث أو رباع
 * حدثنا محمد أخبرنا عبدة عن
 هشام عن أبيه عن عائشة
 وان خفتم أن لا تقسطوا في
 البتة قالت هي البتة
 تكون عند الرجل وهو وليها
 فيتزوجها على مالها ويسى
 صحتها ولا يعدل في مالها
 فلتزوج ما طاب له من
 النساء سواء مشنى وثلاث
 ورباع * (باب وأمهاتكم
 اللائى أرضعنكم ويحرم
 من الرضاع ما يحرم من
 النسب) * حدثنا اسمعيل
 حدثني مالك عن عبد الله
 ابن أبي بكر عن عمة بنت
 عبد الرحمن أن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أخبرتها أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كان عندها
 وأنها سمعت صوت رجل
 يستأذن في بيت حفصة
 قالت فقلت يا رسول الله
 هذا رجل يستأذن في بيتك
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم أراه فلان ألم حفصة
 من الرضاعة قالت عائشة
 لو كان فلان حيا لعمها من
 الرضاعة دخل على فقال نعم

وسألت البتة فيه هناك ان شاء الله تعالى * (قوله ما لا يتزوج أكثر من أربع لقوله
 تعالى مشنى وثلاث ورباع) أما حكم الترجمة فبالاجماع الأقول من لا يعتد بخلافه من وافضى
 ونحوه وأما التزاع من الآية فلا ن الظاهر منها التخيير بين الاعداد المذكورة بدليل قوله تعالى
 في الآية نفسها فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة ولان من قال جاء القوم مشنى وثلاث ورباع
 أراد أنهم جاؤا اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فالمراد بتبيين حقيقة مجيئهم وانهم لم يجيؤا
 جملة ولا فرادى وعلى هذا فعنى الآية انكحوا اثنتين اثنتين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فالمراد
 الجميع لا المجموع ولو أراد مجموع العدد المذكور لكان قوله مثل تسعاً أرشق وأبلغ وأيضاً فان لفظ
 مشنى معدول عن اثنين اثنين كما تقدم مقرر به في تفسير سورة النساء فدل إرادته أن المراد التخيير
 بين الاعداد المذكورة واحتجاجهم بأن الواو للجمع لا يفيد مع وجود القرينة الدالة على عدم
 الجمع وبكونه صلى الله عليه وسلم جمع بين تسع معارض بأمره صلى الله عليه وسلم من أسلم على
 أكثر من أربع بمفارقة من زاد على الأربع وقد وقع ذلك لغيلان بن سلمة وغيره كما خرج في كتب
 السنن فدل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك وقوله أولى أجنحة مشنى وثلاث ورباع تقدم
 الكلام عليه في تفسيره فاطرو هو ظاهر في أن المراد به تنويع الاعداد لأن لكل واحد من
 الملائكة مجموع العدد المذكور (قوله وقال علي بن الحسين) أي ابن علي بن أبي طالب (يعنى
 مشنى أو ثلاث أو رباع) أراد أن الواو بمعنى أو فهى للتنويع وأهى عاطفة على العامل والتقدير
 فانكحوا ما طاب لكم من النساء مشنى وانكحوا ما طاب من النساء ثلاث الخ وهذا من
 أحسن الأدلة في الرد على الرافضة لكونه من تفسير زين العابدين وهو من أئمتهم الذين يرجعون
 الى قولهم ويعتقدون عمتهم ثم ساق المصنف طرفاً من حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وان
 خفتم أن لا تقسطوا في البتة وقد سبق قبل هذا باب أتمسياقاً من الذى هنا والله التوفيق
 * (قوله ما) وأمهاتكم اللائى أرضعنكم ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 هذه الترجمة وثلاث تراجم بعدها تتعلق بأحكام الرضاعة ووقع هنا في بعض الشروح كتاب
 الرضاع ولم أره في شيء من الأصول وأشار بقوله ويحرم الخ أن الذى في الآية يبان بعض من يحرم
 بالرضاعة وقد ثبت ذلك السنة ووقع في رواية الكشيته ويحرم من الرضاعة ثم ذكر
 في الباب ثلاثة أحاديث * الاول حديث عائشة (قوله عن عبد الله بن أبي بكر) أي ابن محمد بن
 عمرو بن حزم الانصارى وقد رواه هشام بن عروة عنه وهو من أقرانه لكنه اختصره فاقتصر على
 المتن دون القصة أخرجه مسلم (قوله وانها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة) أي بنت
 عمر أم المؤمنين ولم أقف على اسم هذا الرجل (قوله أراه) أي أظنه (قوله فلان ألم حفصة) اللام
 بمعنى عن أي قال ذلك عن عم حفصة ولم أقف على اسمه أيضاً (قوله قالت عائشة) فيه التفات
 وكان السياق يقتضى أن يقول قلت (قوله لو كان فلان حيا) لم أقف على اسمه أيضاً ووهى من
 فسرهما بفتح أخى أي القعيس لان أبا القعيس والد عائشة من الرضاعة وأما أفلح فهو أخوه وهو
 عمها من الرضاعة كما سيأتى أنه عاش حتى جاء يستأذن على عائشة فأمرها النبي صلى الله عليه
 وسلم أن تاذن له بعد أن منعت وقولها هنا لو كان حيا يدل على أنه كان مات فيجوز أن يكون
 أحدهما آخر ويحتمل أن تكون ظنت أنه مات لبعدها به ثم قدم بعد ذلك فاستأذن وقال

ابن التين سئل الشيخ أبو الحسن عن قول عائشة لو كان فلان حياً أين هو من الحديث الآخر الذي فيه قايمة أن آذن له فالأول ذكرت أنه ميت والثاني ذكرت أنه حي فقال هما عان من الرضاعة أحدهما رضع مع أبي بكر الصديق وهو الذي قالت فيه لو كان حياً والآخر أخو أبيهما من الرضاعة (قلت) الثاني ظاهر من الحديث والأول حسن محتمل وقد ارتضاه عباس الأبهني محتاج إلى نقل لكونه جزم به قال وقال ابن أبي حازم أرى أن المرأة التي أرضعت عائشة امرأة أخي الذي استأذن عليها (قلت) وهذا بين في الحديث الثاني لا يحتاج إلى ظن ولا هو مشكل إنما المشكل كونها سألت عن الأول ثم توقفت في الثاني وقد أجاب عنه القرطبي قال هو ماسؤالان وقعا مرتين في زمنين عن رجلين وتكرر منها ذلك أما لأنها نسيت القصة الأولى وأما لأنها جاوزت تغير الحكم فاعادت السؤال اهـ وتعامه أن يقال السؤال الأول كان قبل الوقوع والثاني بعد الوقوع فلا استبعاد في تجويز ما ذكر من نسيان أو تجويز النسخ ويؤخذ من كلام عباس جواب آخر وهو أن أحد العمين كان أعلى والآخر أدنى أو أحدهما كان شقيقاً والآخر لاب فنتطأ أولاً ثم فقط أو أرضعتها زوجة أخيه بعد موته والآخر في حياته وقال ابن المراتب حديث عم حفصة قبل حديث عم عائشة وهما متعارضان في الظاهر لا في المعنى لأن عم حفصة أرضعتها المرأة مع عمر فالرضاعة فيها ممن قبل المرأة وعم عائشة إنما هو ممن قبل الفحل كانت امرأة أبي القعيس أرضعتها خفاءً أخوه يستأذن عليها فابت فآخبرها الشارع أن لبن الفعل يحرم كما يحرم من قبل المرأة اهـ فكأنه جواز أن يكون عم عائشة الذي سألت عنه في قصة عم حفصة كان نظير عم حفصة في ذلك فلذلك سألت ثانياً في قصة أبي القعيس وهذا إن كان وجده منقولاً فلا محيد عنه والأفوه وحل حسن والله أعلم (قوله الرضاعة تحرم الولادة) أي وتبيح ما تبين وهو بالاجماع فيما يتعلق بتحريم النكاح ونوابعه وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة وتزويجهم منزلة الأقارب في جواز النظر والخلو والمسافرة ولا يمكن لا يترتب عليه باقي أحكام الأمومة من التوارث وجوب الانفاق والعتيق بالملك والشهادة والعقل واسقاط القصاص قال القرطبي ووقع في رواية ما تحرم الولادة وفي رواية ما يحرم من النسب وهو دال على جواز نقل الرواية بالمعنى قال ويحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم قال للفظين في وقتين قلت الثاني هو المعتمد فإن الحديثين مختلفان في القصة والسبب والراوى وإنما يأتى ما قال إذا اتحد ذلك وقد وقع عند أحد من وجه آخر عن عائشة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من خال أو عم أو أخ قال القرطبي في الحديث دلالة على أن الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة وزوجها يعني الذي وقع الرضاع ببلن ولده منها أو بالسبب فتحرم على الصبي لأنها تصير أمه وأمهالاً لأنها جدته فصاعداً وأختها لأنها خالته وبناتها لأنها أختها وبناتها فمما لا لأنها بنت أختها وبنات صاحب اللبن لأنها أخته وبنات بنتها لأنها بنت أختها وبنات فمما لا لأنها بنت أختها وبنات فمما لا لأنها بنت أختها ولا يعمد التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع فليست أختها من الرضاعة أختاً لأخيها ولا بنتاً لآبائه إذ الرضاع بينهم والحكمة في ذلك أن سبب التحريم ما ينفصل من أجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن فإذا اعتدى به الرضيع صار جزءاً من أجزائه ما قلته من التحريم بينهم بخلاف قرابات الرضيع لأنه ليس بينهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب والله أعلم * الحديث الثاني

الرضاعة تحرم ما تحرم
الولادة

حديث ابن عباس **(قوله عن جابر بن زيد)** هو أو الشعاء البصري مشهور بكنيته وأما جابر بن زيد الكوفي فأول اسم أبيه تحتانية وليس له في الصحيح شيء **(قوله قيل للنبي صلى الله عليه وسلم)** القائل لذلك هو علي بن أبي طالب كما أخرجه مسلم من حديثه قال قلت يا رسول الله مالك تنوق في قریش وتدعنا قال وعندكم شيء قلت نعم ابنة حمزة الحديث وقوله تنوق ضبط بفتح المثناة والتون وتشديد الواو بعدها قاف أي تختار مشتق من النقة بكسر النون وسكون النخامة بعدها قاف وهي الخيام من الشيء يقال تنوق تنوقاً أي بالغ في اختيار الشيء واتقاءه وعند بعض رواة مسلم تنوق بمثناة مضمومة بدل النون وسكون الواو من التوق أي تميل وتشتهي ووقع عند سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب قال علي يا رسول الله ألا تتزوج بنت عمك حمزة فانها من أحسن فتاة في قریش وكان علياً لم يعلم بان حمزة رضيع النبي صلى الله عليه وسلم أوجوز الخصوصية أو كان ذلك قبل تقرير الحكم قال القرطبي وبعيد أن يقال عن علي لم يعلم بتحریم ذلك **(قوله انها ابنة أخي من الرضاعة)** زادهمام عن قتادة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وقد تقدم من طريقه في كتاب الشهادات وكذلك عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة وهو المطابق للفظ الترجمة قال العلماء يستثنى من عموم قوله يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب أربع نسوة يحرم في النسب مطلقاً وفي الرضاعة قد لا يحرم الأولى أم الإخ في النسب حرام لانها أماً واما زوج أب وفي الرضاعة قد تكون أجنبية فتزوجه فلا تحرم على أخيه الثانية أم الحفيدة حرام في النسب لانها أماً بنت أوزوج ابن وفي الرضاعة قد تكون أجنبية فتزوجه أم الحفيدة فلا تحرم على جده الثالثة جدة الولد في النسب حرام لانها أماً أو أم زوجة وفي الرضاعة قد تكون أجنبية أرضعت الولد فيجوز لوالده أن يتزوجها الرابعة أخت الولد حرام في النسب لانها بنت أورية وفي الرضاعة قد تكون أجنبية فتزوجه الولد فلا تحرم على الوالد وهذه الصور الأربع اقتصر عليها جماعة ولم يستثن الجهور شيئاً من ذلك وفي التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لانهم لم يحرم من جهة النسب وانما حرم من جهة المصاهرة واستدلوا ببعض المتأخرين أم العم وأم العمة وأم الخال وأم الخالة فانهم يحرمون في النسب لا في الرضاعة وليس ذلك على عمومه والله أعلم قال مصعب الزبيري كانت ثوية تبيعني الآتي ذكرها في الحديث الذي بعده أرضعت النبي صلى الله عليه وسلم بعدما أرضعت حمزة ثم أرضعت أبا سلمة **(قلت)** وبنت حمزة تقدم ذكرها وتسميتها في كتاب المغازي في شرح حديث البراء بن عازب في قوله فتبعتهم بنت حمزة تنادي بأعم الحديث وجملة ما تحصل لنا من الخلاف في اسمها سبعة أقوال امامة وعامة ٣ وسلي وعائشة وفاطمة وأمة الله ويعلى وحكي المزني في أمائها أم الفضل لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية الحديث الثالث حدث أم حبيبة وهي زوج النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله انكح أختي)** أي تزوج **(قوله بنت أبي سفيان)** في رواية يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عند مسلم والنسائي في هذا الحديث انكح أختي عزة بنت أبي سفيان وابن ماجه من هذا الوجه انكح أختي عزة وفي رواية هشام بن عروة عن أبيه في هذا الحديث عند الطبراني انها قالت يا رسول الله هل لك في جنة بنت أبي سفيان قال أصنع ماذا قالت تنكحها وقد أخرجه المصنف بعد أبواب من رواية هشام لكن لم يسم بنت أبي سفيان ولفظه فقال فافعل ماذا وفيه شاهد على جواز تقديم الفعل

* حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم ألا تتزوج ابنة حمزة قال انها ابنة أخي من الرضاعة * وقال بشر بن عمر حدثنا شعبة سمعت قتادة سمعت جابر بن زيد مثله * حدثنا الحكم بن نافع أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني عروة ابن الزبير أن زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة بنت أبي سفيان أخبرتها أنها قالت يا رسول الله انكح أختي بنت أبي سفيان فقال

على ما الاستفهامية خلافا لمن أنكره من النخاعة وعند أبي موسى في الذيل درة بنت أبي سفيان
وهذا وقع في رواية الحميدى في مسنده عن سفيان عن هشام وأخرجه أبو نعيم والبيهقى من طريق
الحميدى وقال لا أخرجه البخارى عن الحميدى وهو كما قال قد أخرجه عنه لكن حذف هذا الاسم
وكانه عمدا وكذا وقع في هذه الرواية زينب بنت أم سلمة وحذفه البخارى أيضا منها ثم نبه على أن
الصواب درة وسبأنى بعد أربعة أبواب وجرم المنذرى بأن اسمها حنسة كما في الطبرانى وقال
عياض لا نعلم لعز ذكرافى بنات أبي سفيان الا في رواية يزيد بن أبي حبيب وقال أبو موسى الأشهر
فيها عزة **(قوله أو تحيين ذلك)** هو استفهام تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غيرها مع ما طبع
عليه النساء من الغيرة **(قوله لست لك بمخلية)** بضم الميم وسكون المجهمة وكسر اللام اسم فاعل
من أخذ يخل أى لست بمنفردة بل ولا خالية من ضرة وقال بعضهم هو بوزن فاعل الاخلاء
مفعولها ولا زما من أخليت بمعنى خلوت من الضرة أى لست بمنفردة ولا خالية من ضرة وفى
بعض الروايات يفتح اللام بلفظ المفعول حكاهما الكرماني وقال عياض بمخلية أى منفردة يقال
أخل أمرك وأخل به أى انفرد به وقال صاحب النهاية معناه لم أجده خالبا من الزوجات وليس
هو من قولهم امرأته مخلية اذا خلعت من الأزواج **(قوله وأحب من شاركنى)** مرفوع بالابتداء
أى الى وفى رواية هشام الآتية قريبا من شركنى بغير ألف وكذا في الباب الذى بعده وكذا عند
مسلم **(قوله فى خير)** كذا اللالكثري بالسين كبرى أى خير كان وفى رواية هشام فى الخبر قيل المراد
به صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتضمنة لسعادة الدارين الساترة لما لله يعرض من الغيرة
التي جرت بها العادة بين الزوجات لكن فى رواية هشام المذكورة وأحب من شركنى فيك أختى
فعرف أن المراد بالخبر ذاته صلى الله عليه وسلم **(قوله فانا نحدث)** بضم أوله وفتح الحاء على البناء
للمجهول وفى رواية هشام المذكورة قلت بلغنى وفى رواية عقيل فى الباب الذى بعدها قلت
يا رسول الله فوالله انا لنحدث وفى رواية وهب عن هشام عند أبي داود فوالله لقد أخبرت **(قوله)**
أنك تريد أن تنكح وفى رواية هشام الآتية بلغنى أنك تخطب ولم أقف على اسم من أخبر بذلك
وأعله كان من المنافقين فانه قد ظهر أن الخبر لا أصل له وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل
(قوله بنت أبي سلمة) فى رواية عقيل الآتية وكذا أخرجه الطبرانى من طريق ابن أخى الزهرى
عن الزهرى ومن طريق معمر عن هشام بن عروة عن أبيه ومن طريق عزال عن زينب بنت أم
سلمة درة بنت أبي سلمة وهى بضم المهمله وتشديد الراء وفى رواية حكاهما عياض وخطأها بفتح
المججمة وعند أبي داود ومن طريق هشام عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة درة أو ذرة على الشك شك
زهرى رواية عن هشام ووقع عند البيهقى من رواية الحميدى عن سفيان عن هشام بلغنى أنك
تخطب زينب بنت أبي سلمة وقد تقدم التنبيه على خطئه ووقع عند أبي موسى فى ذيل المعرفة جنة
بنت أبي سلمة وهو خطأ وقوله بنت أم سلمة هو استفهام استنابات لرفع الاشكال أو استفهام انكار
والمعنى أنها ان كانت بنت أبي سلمة من أم سلمة فيكون تحريرا من وجهين كما سأتى بيانه وان
كانت من غيرها فمن وجه واحد وكان أم حبيبة لم تطلع على تحرير ذلك امالان ذلك كان قبل
نزول آية التحريم واما بعد ذلك وظنت أنه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال
الكرماني والاحتمال الثانى هو المعتمد والاول يدفعه سياق الحديث وكان أم حبيبة استدل

أو تحيين ذلك فقلت نعم لست
لك بمخلية وأحب من شاركنى
فى خير أختى فقال النبي صلى
الله عليه وسلم ان ذلك
لا يحل لى قلت فانا نحدث
أنك تريد أن تنكح بنت أبي
سلمة قال بنت أم سلمة قلت نعم

على جواز الجمع بين الاختين بجواز الجمع بين المرأة وابنتها بطريق الاولى لان الرخصة حرمت على التأييد والاخت حرمت في صورة الجمع فقط فأجابها صلى الله عليه وسلم بان ذلك لا يحل وأن الذي بلغها من ذلك ليس بحق وانها تحرم عليه من جهتين (قوله لو أنهم لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي) قال القرطبي فيه تعليل الحكم بعلمتين فانه علم تحريمها بكونها ربيته و بكونها بنت أخي من الرضاعة كذا قال والذي يظهر أنه شبه على أنه لو كان بها مانع واحد لكفى في التحريم فكيف وبها مانعان فليس من التعليل بعلمتين في شيء لأن كل وصفين يجوز أن يضاف الحكم الى كل منهما لو انفرد فاما أن يتعاقبا فيضاف الحكم الى الاول منهما كما في السبين اذا اجتمعا ومثاله لو أحدث ثم أحدث بغير تحلل طهارة فالحدث الثاني لم يعمل شيئا أو يضاف الحكم الى الثاني كما في اجتماع السب والمباشرة وقد يضاف الى أشبههما أو أنسبهما سواء كان الاول أم الثاني فعلى كل تقدير لا يضاف اليهما جميعا وان قدر أنه يوجد فالإضافة الى المجموع ويكون كل منهما جزءا على لعله لا يمتنع فلا يتجمع علمتان على معلول واحد هذا الذي يظهر والمسئلة مشهورة في الأصول وفيها خلاف قال القرطبي والصحيح جواز هذه الحديث وغيره وفي الحديث إشارة الى أن التحريم بالرغبة أشد من التحريم بالرضاعة وقوله ربيتي أى بنت زوجتي مشتقة من الرب وهو الإصلاح لانه يقوم بأمرها وقيل من التربية وهو غلظ من جهة الاشتقاق وقوله في حجرى راعى فيه لفظ الآية والأفلام منه قوله كذا عند الجمهور وأنه خرج مخرج الناب وسألت البحث فيه في باب مفرد وفي رواية عن ابن زب بنت أم سلمة عند الطبراني لو أنى لم أتكنج أم سلمة ما حلت لي ان أباهما أختى من الرضاعة ووقع في رواية ابن عيينة عن هشام والله لو لم تكن ربيتي ما حلت لي فذكر ابن حزم أن منهم من احتج به على أن لا فرق بين اشتراط كونها في الحجر أولا وهو ضعيف لان القصة واحدة والذين زادوا فيها لفظ في حجرى حناظ أثبات (قوله) أرضعتني وأبا سلمة) أى وأرضعت أباسلمة وهو من تقديم المفعول على الفاعل (قوله) ثوبية) بمثلية وموحدة مصغر كانت مولدة لابي لهب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم كما سألت في الحديث (قوله فلا تعرضن) بفتح أوله وسكون العين وكسر الراء بعدها مجمة ساكنة ثم نون على الخطاب لجماعة النساء وبكسر المجمة وتشديد النون خطاب لام حبيبة وحدها والاول أوجه وقال ابن التين ضبط بضم الضاد في بعض الامهات ولا أعلم له وجه لانه ان كان الخطاب لجماعة النساء وهو الابن فهو يسكون الضاد لانه فعل مستقبل مبنى على أصله ولو أدخلت عليه التاكيد فشدت النون لكان تعرضنا لانه يجمع ثلاث نونات فيفرق بينهن بألف وان كان الخطاب لام حبيبة خاصة فتسكون الضاد مكسورة والنون مشددة وقال القرطبي جاء بلفظ الجمع وان كانت القصة لاثنتين وهما أم حبيبة وأم سلمة ردعا وزجر أن تعودوا واحدة منهما أو غيرهما الى مثل ذلك وهذا كما لو رأى رجل امرأته تسكلم رجلا فقال لها أنكلمين الرجال فانه مستعمل شائع وكان لام سلمة من الاخوات قرية زوج زععة بن الاسود وقرية الصغرى زوج عمر ثم معاوية وعزة بنت أبي أمية زوج منبه بن الحجاج ولها من البنات زينب راوية الخبر ودرة التي قيل انها مخطوبة وكان لام حبيبة من الاخوات هند زوج الحرث بن نوفل وجويرية زوج السائب بن أبي حبيش وأميمة زوج صفوان بن أمية وأم الحكم زوج عبد الله بن عثمان وصخرة زوج سعيد بن اخنس

فقال لو أنهم لم تكن ربيتي
في حجرى ما حلت لي انها
لأختة أختى من الرضاعة
أرضعتني وأباسلمة ثوبية فلا
تعرضن عليّ بشاتكن

وميمون زوج عروة بن مسعود ولها من البنات حبيبة وقدرت عنها الحديث ولها حبيبة وكان
 لغيرهما من أمهات المؤمنين من الأخوات أم كلثوم وأم حبيبة بنتا زمة أختا سودة وأسماء
 أخت عائشة وزينب بنت عمر أخت حفصة وغيرهن والله أعلم **(قوله قال عروة)** هو بالاسناد
 المذكور وقد علق المصنف طرفا منه في آخر المنقولات فقال قال شبيب عن الزهري قال عروة
 فذكره وأخرجه الاسماعيلي من طريق الذهلي عن أبي اليمان باسناده **(قوله وثوية مولاة لابي**
لهب) قلت ذكرها ابن منذه في الصحابة وقال اختلف في اسلامها وقال أبو نعيم لانعلم أحدا ذكر
 اسلامها غيره والذي في السير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكرهها وكانت تدخل عليه بعد
 ما تزوج خديجة وكان يرسل اليها الصلوة من المدينة إلى أن كان بعد فتح خيبر ماتت وبنتها
 مسروح **(قوله)** وكان أبو لهب أعتقه فأنزلت النبي صلى الله عليه وسلم ظاهرا أن عتقه لها
 كان قبل ارضاعها والذي في السير يخالفه وهو أن أبا لهب أعتقها قبل الهجرة وذلك بعد
 الارضاع بدهر طويل وحكي السهيلي أيضا أن عتقها كان قبل الارضاع وسأذكر كلامه **(قوله**
أريه) بضم الهمزة وكسر الراء وفتح التختانية على البناء للجھول **(قوله بعض أشله)** بالرفع على
 أنه النائب عن الفاعل وذكر السهيلي أن العباس قال لما مات أبو لهب رأيت في منامي بعد حلول
 في شراح فقال ما لقيت بعدكم راحة الآن العذاب يخفف عني كل يوم اثنين قال وذلك أن النبي
 صلى الله عليه وسلم ولد يوم الاثنين وكانت ثوية بشرت أبا لهب بمولده فاعتقهها **(قوله بشر حبيبة)**
 بكسر الميم مدلة وسكون التختانية بعد هاء موحدة أي سوء حال وقال ابن فارس أصلها الحوية
 وهي المسكنة والحاجة فالإباء في حبيبة منقلبة عن واو لان كسار ما قبلها ووقع في شرح السنة
 للبعثي بفتح الحاء ووقع عند المستمل بفتح الحاء المججمة أي في حالة خائبة من كل خير وقال ابن
 الجوزي هو تعفيف وقال القرطبي يروي بالمججمة وجدته في نسخة معتمة بكسر الميم مدلة وهو
 المعروف وحكي في المشارق عن رواية المستمل بالحجم ولا أظنه الانعيفاء وهو تعفيف كما قال
(قوله ماذا لقيت) أي بعد الموت **(قوله)** لم ألق بعدكم غيراني كذا في الأصول بحذف المنعول
 وفي رواية الاسماعيلي لم ألق بعدكم رياء وعند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لم ألق بعدكم
 راحة قال ابن بطال سقط المنعول من رواية البخاري ولا يستقيم الكلام إلا به **(قوله غيراني**
سقيت في هذه) كذا في الأصول بالحذف أيضا ووقع في رواية عبد الرزاق المذكورة وأشار إلى
 النقرة التي تحت إبهامه وفي رواية الاسماعيلي المذكورة وأشار إلى النقرة التي بين الإبهام
 والتي تلها من الأصابع وللبيهقي في الدلائل من طريق ٣ كذا مثله بلفظ يعني النقرة الخ
 وفي ذلك إشارة إلى حقارة ما سبق من الماء **(قوله بعناني)** بفتح العين في رواية عبد الرزاق
 بعناني وهو أوجه والوجه الأول أن يقول بعناني لأن المراد التخلص من الرق وفي الحديث
 دلالة على أن الكافر قد ينفعه العمل الصالح في الآخرة لكنه يخالف لظاهر القرآن قال الله
 تعالى وقد مننا إلى ماء لولم نعمل فجعلناه هباء منثورا وأجيب أولا بأن الخبر مرسل أرسله
 عروة ولم يذكر من حديثه به وعلى تقدير أن يكون موصولا فالذي في الخبر رؤيا منام فلا حجة فيه
 ولعل الذي رأه لم يكن اذ ذلك أسلم بعد فلا يحتاج به وثنا على تقدير القبول فيجتمه أن يكون
 ما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم مخصوصا من ذلك بدليل قصة أبي طالب كما تقدم أنه خفف عنه

ولا اخواتكن قال عروة
 وثوية مولاة لابي لهب وكان
 أبو لهب أعتقها فأرضعت
 النبي صلى الله عليه وسلم فلما
 مات أبو لهب أريه بعض
 أهله بشر حبيبة قال له ماذا
 لقيت قال أبو لهب لم ألق
 بعدكم غيراني سقيت في هذه
 بعناني ثوية

٣ قوله من طريق كذا هكذا
 في نسخ الشرح التي بأيدينا
 وحررها معجده

فنفل من الغمرات الى الضخاح وقال البيهقي ما ورد من بطلان الخير للكفار فعناهم لا يكون لهم التخلص من النار ولا دخول الجنة ويجوز أن يخفف عنهم من العذاب الذي يستوجبونه على ما ارتكبه من الجرائم سوى الكفر بما عملوه من الخيرات وأما عياض فقال انعقد الاجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفيف عذاب وان كان بعضهم أشد عذابا من بعض (قلت) وهذا لا يرد إلا احتمال الذي ذكره البيهقي فان جميع ما ورد من ذلك فيما يتعلق بدين الكفر وما ذنب غير الكفر فالمانع من تخفيفه وقال القرطبي هذا التخفيف خاص بهذا ومن ورد النص فيه وقال ابن المنير في الحاشية هنا قضيتان احدهما محال وهي اعتبار طاعة الكافر مع كفره لأن شرط الطاعة أن تنبع بقصد صحيح وهذا مفقود من الكافر الثانية إثابة الكافر على بعض الاعمال فتضامن الله تعالى وهذا لا يحمله العقل فاذا تقرر ذلك لم يكن عتق أبي لهب لثبوت قربة معتبرة ويجوز أن يفضل الله عليه بما شاء كما تفضل على أبي طالب والمتبع في ذلك التوقيف نفيًا وإثباتًا (قلت) وتتم هذا أن يقع التفضل المذكور كما لمن وقع من الكافر البر لا ونحو ذلك والله أعلم **بقوله ما** من قال لارضاع بعد حولين لقوله زوجل حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) أشار بهذا الى قول الحنفية أن أقصى مدة الرضاع ثلثون شهرًا وحجتهم قوله تعالى وحله وفضاله ثلثون شهرًا أي المدة المذكورة لكل من الحمل والفصال وهذا تأويل غريب والمشهور عند الجمهور أنها تتدبر مدة أقل الحمل وأكثر مدة الرضاع والى ذلك صار أبو يوسف ومحمد بن الحسن ويؤيد ذلك أن أبا حنيفة لا يقول أن أقصى الحمل سنتان ونصف وعند المالكية رواية توافق قول الحنفية لكن منزعهم في ذلك أنه يغفر بعد الحولين مدة يد من الطفل فيها على القطام لأن العادة أن الصبي لا يظلم دفعة واحدة بل على التدريج في أيام قليلات فلا يلزم التي يحاول فيها فطامه حكم الحولين ثم اختلفوا في تقدير تلك المدة قيل يغفر نصف سنة وقيل شهران وقيل شهر ونحوه وقيل أيام يسيرة وقيل شهر وقيل لا يزداد على الحولين وهي رواية ابن وهب عن مالك وبه قال الجمهور ومن حجتهم حديث ابن عباس رفعه لارضاع الاما كان في الحولين أخرجه الدارقطني وقال لم يسنده عن ابن عبيدة غير الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ وأخرجه ابن عدى وقال غير الهيثم يوقفه على ابن عباس وهو المحفوظ وعندهم متى وقع الرضاع بعد الحولين ولو لم يظلم لم يترتب عليه حكم وعند الشافعية لو ابتدأ الوضع في أثناء الشهر جبر المذكرة من شهر آخر ثلاثين يوما وقال زفر يستمر الى ثلاث سنين اذا كان يجترئ باللبن ولا يجترئ بالطعام وحكى ابن عبد البر عنه أنه يشترط مع ذلك أن يكون يجترئ باللبن وحكى عن الاوزاعي مثله لكن قال بشرط أن لا يظلم حتى فطم ولو قبل الحولين فارضع بعده لا يكون رضاعا (قوله وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره) هذا مصير منه الى التمسك بالعموم الوارد في الاخبار مثل حديث الباب وغيره وهذا قول مالك وأبي حنيفة والثوري والاوزاعي والليث وهو المشهور عند أحمد وذهب آخرون الى أن الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة ثم اختلفوا فجاء عن عائشة عشر رضعات أخرجه مالك في الموطأ وعن حفصة كذلك وجاء عن عائشة أيضا سبع رضعات أخرجه ابن أبي خزيمة بإسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها وعبد الرزاق من طريق عروة كانت عائشة تقول لا يحرم دون سبع رضعات أو خمس رضعات وجاء عن عائشة

* (باب من قال لارضاع بعد حولين لقوله زوجل حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره) *

أيضاً خمس رضعات فعند مسلم عنها كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ثم نسخت
 بخمس رضعات معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن بما يقرأ وعند عبد الرزاق
 بأسناد صحيح عنها قالت لا يحرم دون خمس رضعات معلومات وإلى هذا ذهب الشافعي وهي رواية
 عن أحمد وقال به ابن حزم وذهب أحمد في رواية وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر وداود
 وأتباعه إلا ابن حزم إلى أن الذي يحرم ثلاث رضعات لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحرم الرضعة
 والرضعتان فإن مفهومه أن الثلاث تحرم وأغرب القرطبي فقال لم يقل به إلا داود ويخرج
 مما أخرجه البيهقي عن زيد بن ثابت بأسناد صحيح أنه يقول لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث
 وأن الأربع هي التي تحرم والثابت من الأحاديث حديث عائشة في الخمس وأما حديث لا تحرم
 الرضعة والرضعتان فلعله مثال للمادون الخمس والألف التحريم بالثلاث فافوقها انما يؤخذ من
 الحديث بالمفهوم وقد عارضه مفهوم الحديث الآخر المخرج عند مسلم وهو الخمس ففهوم
 لا تحرم المصة ولا المصتان أن الثلاث تحرم ومفهوم خمس رضعات أن الذي دون الأربع لا يحرم
 فقعارضاً فيجمع إلى الترجيح بين المفهومين وحديث الخمس جاء من طرق صحيحة وحديث
 المصتان جاء أيضاً من طرق صحيحة لكن قد قال بعضهم انه مضطرب لانه اختلف فيه هل هو عن
 عائشة أو عن الزبير أو عن ابن الزبير أو عن أم الفضل لكن لم يقدح الاضطراب عند مسلم
 فأخرجه من حديث أم الفضل زوج العباس أن رجلاً من بني عامر قال يا رسول الله هل تحرم
 الرضعة الواحدة قال لا وفي رواية له عنها لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصة والمصتان قال
 القرطبي هو أنص ما في الباب لأنه يمكن حمله على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع
 وقوى مذهب الجمهور بأن الأخبار اختلفت في العدد وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها
 فيما يعبر من ذلك فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطلق عليه الاسم ويعضده من حيث النظر أنه
 معنى طارئ يقتضي تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصبر أو يقال مانع بلج الباطن فيحرم
 فلا يشترط فيه العدد كالمنى والله أعلم وأضاف قول عائشة عشر رضعات معلومات ثم نسخ
 بخمس معلومات فحات النبي صلى الله عليه وسلم وهن بما يقرأ لا ينتمض للاحتجاج على الأصح
 من قول الأصوليين لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر والراوى روى هذا على أنه قرآن لا خبر فلم
 يثبت كونه قرآناً ولا ذكر الراوى أنه خبر ليقبل قوله فيه والله أعلم (قوله عن الأشعث) هو ابن
 أبي الشعثاء واسمه سليم بن الأسود الحارثي الكوفي (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها
 وعند ثارجل) لم أقف على اسمه وأظنه ابن أبي القعيس وعلط من قال هو عبد الله بن يزيد رضيع
 عائشة لأن عبد الله هذا تابعي باتفاق الأئمة وكان أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي صلى
 الله عليه وسلم فولدته فلهذا قيل له رضيع عائشة (قوله فسكا أنه تغير وجهه كانه كره ذلك) كذا فيه
 ووقع في رواية مسلم من طريق أبي الأحوص عن أشعث وعندى رجل فاعداً فاشد ذلك عليه
 ورأيت الغضب في وجهه وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة فسق ذلك عليه وتغير
 وجهه وتقدم من رواية سفیان المصنبة في الشهادات فقال يا عائشة من هذا (قوله فقالت انه
 أخى) في رواية عند عن شعبة انه أخى من الرضاة أخرجه الاسماعيلي وقد أخرجه أحمد عن
 غندر بن وهب وتقدم في الشهادات من طريق سفیان الثوري عن أشعث فذكرها وكذا ذكرها أبو
 داود في روايته من طريق شعبة وسفيان جميعاً عن الأشعث (قوله أنظرن ما أخواتكن) في رواية

حدثنا أبو الوليد حدثنا
 شعبة عن الأشعث عن
 أبيه عن مسروق عن
 عائشة رضي الله عنها أن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 دخل عليها وعندها رجل
 فسكا أنه تغير وجهه كانه كره
 ذلك فقالت انه أخى فقال
 انظرن ما أخواتكن

الكشميني من اخوانك وهو أوجه والمعنى تأملن ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاعة ومقدار الارتضاع فان الحكم الذي ينشأ من الرضاع انما يكون اذا وقع الرضاع المشترط قال المهلب معناه انظرن ما سبب هذه الاخوة فان حرمة الرضاع انما هي في الصغير حتى تسد الرضاعة للجماعة وقال أبو عبيد معناه ان الذي جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغداء بغير الرضاع (قوله فأنما الرضاعة من الجماعة) فيه تعليل الباعث على امعان النظر والفكر لان الرضاعة تثبت بالنسب وتجعل الرضيع محرما وقوله من الجماعة أى الرضاعة التي تثبت بها الحرمة وتحل بها الخلوة هي حيث يكون الرضيع طفلا لسد اللبن جوعته لان معدته ضعيفة يكفها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير كجزء من المرضعة فيستترك في الحرمة مع أولادها فكأنه قال لارضاعة معتبرة الا المغنية عن الجماعة أو المطعمة من الجماعة كقوله تعالى أطعمهم من جوع ومن شواهد حديث ابن مسعود ولا رضاع الا ما شدد العظم وأثبت اللحم أخرجه أبو داود ومروقا وموقفا وحديث أم سلمة لا يحرم من الرضاع الا ما فتنق الامعاء أخرجه الترمذي وصححه ويمكن أن يستدل به على أن الرضعة الواحدة لا تحرم لانها لا تغني عن جوع واذا كان يحتاج الى تقدير فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة وهو خمس رضعات واستدل به على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم سواء كان بشرب أم كل بأى صفة كان حتى الوجور والسعوط والتردو والطبخ وغير ذلك اذا وقع ذلك بالشرط المذكور من العدد لان ذلك يطرده الجوع وهو موجود في جميع ما ذكره فيوافق الخبر والمعنى وبهذا قال الجمهور ولكن استثنى الحنفية الحقة وخالف في ذلك الليث وأهل الظاهر فقالوا ان الرضاعة المحرمة انما تكون بالتقام الثدي ومص اللبن منه وأورد على ابن حزم أنه يلزم على قوله هم اشكال في التقام سالم ثدي سهله وهي أجنبية منه فان عياضا أجاب عن الاشكال باحتمال أنها حلبته ثم شربه من غير أن يمس ثديها قال النووي وهو احتمال حسن لكنه لا يفيدها ابن حزم لانه لا يكتفي في الرضاع بالا بالتقام الثدي لكن أجاب النووي بأنه عني عن ذلك الحاجة واما ابن حزم فاستدل بقصة سالم على جواز مس الاجنبى ثدى الاجنبية والتقام ثديها اذا أراد أن يرضع منها مطلقا واستدل به على أن الرضاعة انما تعتبر في حال الصغير لانها الحال الذي يمكن طرده الجوع فيها باللبن بخلاف حال الكبير وضابط ذلك تمام الحولين كما تقدم في الترجمة وعليه دل حديث ابن عباس المذكور وحديث أم سلمة لا رضاع الا ما فتنق الامعاء وكان قبل القطام وصححه الترمذي وابن حبان قال القرطبي في قوله فأنما الرضاعة من الجماعة تثبيت قاعدة كلية صريحة في اعتبار الرضاع في الزمن الذي يستغنى به الرضيع عن الطعام باللبن ويعتد بقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة فانه يدل على أن هذه المدة أقصى مدة الرضاع المحتاج اليه عادة المعتبر شرعا فمأزاد عليه لا يحتاج اليه عادة فلا يعتبر شرعا اذا حكم للنادر وفي اعتبار ارضاع الكبير انتمالك حرمة المرأة بارتضاع الاجنبى منها لا اطلاع على عورتها ولو بالتقامه ثديها (قلت) وهذا الاخير على الغالب وعلى مذهب من يشترط التقام الثدي وقد تقدم قبل خمسة أبواب أن عائشة كانت لا تنفرك في حكم الرضاع بين حال الصغير والكبر وقد اشتكل ذلك مع كون هذا الحديث من روايتها واحتجت هي بقصة سالم مولى أبي حذيفة فلعلها فهمت من قوله انما

فأنما الرضاعة من الجماعة

الرضاعة من الجماعة اعتباراً بقدر ما يسد الجوعة من لبن الرضعة إن يرتفع منها وذلك أعم من أن يكون المرتضع صغيراً أو كبيراً فلا يكون الحديث نصاً في منع اعتبار رضاع الكبير وحديث ابن عباس مع تقدّر ثبوته ليس نصاً في ذلك ولا حديث أم سلمة لجواز أن يكون المراد أن الرضاع بعد الفطام ممنوع ثم لو وقع رتب عليه حكم التحريم فبأنى الأحاديث المذكورة ما يدفع هذا الاحتمال فلهذا علمت عائشة بذلك وحكاها النووي تبعاً لابن الصباغ وغيره عن داود وفيه نظر وكذا نقل القرطبي عن داود أن رضاع الكبير يفيد رفع الاحتجاب منه ومال إلى هذا القول ابن المواز من المالكية وفي نسبة ذلك لداود ونظر فإن ابن حزم ذكر عن داود أنه مع الجمهور وكذا نقل غيره من أهل الظاهر وهم أخبر بمذهب صاحبهم وإنما الذي نصر مذهب عائشة هذا بالغ في ذلك هو ابن حزم ونقله عن علي وهو من رواية الحرث الأعور عنه ولذلك ضعفه ابن عبد البر وقال عبد الرزاق عن ابن جريج قال رجل لعطاء إن امرأة سقتني من لبنها بعد ما كبرت أفأستكبحها قال لا قال ابن جريج فقلت له هذا رأيك قال نعم كانت عائشة تأمر بذلك بنات أخيها وهو قول الليث بن سعد وقال ابن عبد البر لم يختلف عنه في ذلك (قلت) وذكر الطبري في تهذيب الآثار في مسند علي هذه المسئلة وساق بإسناده الصحيح عن حفصة مثل قول عائشة وهو مما يخص به عموم قول أم سلمة أبي سائر أرواح النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخلن عليهن بتلك الرضاعة أحداً أخرجه مسلم وغيره ونقله الطبري أيضاً عن عبد الله بن الزبير والقاسم بن محمد وعروة في آخرين وفيه تعقب على القرطبي حيث خص الجواز بعد عائشة بـ داود وذهب الجمهور إلى اعتبار الأصغر في الرضاع المحرم وقد تقدم ضبطه وأجابوا عن قصة سالم بأجوبة منها أنه حكم منسوخ وبه جزم المحب الطبري في أحكامه وقرره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة والأحاديث الدالة على اعتبار الحولين من رواية أحداث الصحابة قد دل على تأخرها وهو مستند ضعيف إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوي ولا صغره أن لا يكون ما رواه متقدماً وإضافتي سياق قصة سالم ما يشعر بسبق الحكم باعتبار الحولين لقول امرأته أبي حذيفة في بعض طرقه حيث قال لها النبي صلى الله عليه وسلم أرضعيه قالت وكف أرضعه وهو رجل كبير فتسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت أنه رجل كبير وفي رواية لمسلم قالت إنك ذو لحية قال أرضعيه وهذا يشعر بأنهم كانت تعرف أن الأصغر معتبر في الرضاع المحرم ومنها دعوى الخصوصية بسالم وأما أبي حذيفة والأصل فيه قول أم سلمة وأرواح النبي صلى الله عليه وسلم ما ترى هذا الأرخصة أرخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم خاصة وقرره ابن الصباغ وغيره بأن أصل قصة سالم ما كان وقع من التبن الذي أدى إلى اختلاط سالم بسلمة فلما نزل الاحتجاب ومنعوا من التبن شق ذلك على سلمة فوقع الترخيص لها في ذلك لرفع ما حصل لها من المشقة وهذا فيه نظر لانه يقتضي إلحاق من يساوي سلمة في المشقة والاحتجاج بما تقتضي الخصوصية ويثبت مذهب المخالف لكن يفيد الاحتجاج وقرره آخرون بأن الأصل أن الرضاع لا يحرم فلما ثبت ذلك في الصغرة خولف الأصل له وبقي ما عداه على الأصل وقصة سالم واقعة عين بطرقها احتمال الخصوصية فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها ورأيت بخط تاج الدين السبكي أنه رأى في تصنيف لمحمد بن خليل الاندلسي في هذه المسئلة أنه توقف في أن عائشة وإن صح عنها الفتيا بذلك لـ كن لم يقع منها إدخال أحد من

الاجانب ثلث الرضاعة قال تاج الدين ظاهر الاحاديث ترد عليه وليس عندى فيه قول
 جائز لا من قطع ولا من ظن غالب كذا قال وفيه غفلة عما ثبت عند أبي داود في هذه القصة
 فكانت عائشة تأمر بنات أخوتها وبنات أخواتها أن يرضعن من أحببت أن يدخل عليها ويراها
 وإن كان كبيرا خمس رضعات ثم يدخل عليها واستاده صحيح وهو صريح فأبى ظن غالب وراء هذا
 والله سبحانه وتعالى أعلم وفي الحديث أيضا جواز دخول من اعترفت المرأة بالرضاعة معه عليها
 وأنه يصير أختها وقبول قولها فمن اعترفت به فإن الزوج يسأل زوجته عن سبب ادخال الرجال
 بينهم والاحتياط في ذلك والنظر فيه وفي قصة سالم جواز الارشاد الى الحبل وقال ابن الرفعة يؤخذ
 منه جواز تعاطي ما يحصل الحبل في المستقبل وإن كان ليس حلالا في الحال ﴿قوله﴾
باب (ابن الفحل) بفتح الفاء وسكون الميم له أى الرجل ونسبة اللبن اليه مجازية لكونه
 السبب فيه ﴿قوله﴾ عن ابن شهاب لما لك فيه شيخ آخر وهو هشام بن عروة وسياقه للحديث
 عن عروة أتم وسياقه قبيل كتاب الطلاق ﴿قوله﴾ أن أفلق أخأبى القعيس بقاف وعين وسين
 مهملين مصغروا تقدم في الشهادات من طريق الحكم عن عروة استأذن على أفلق فلم أذن له وفي
 رواية مسلم من هذا الوجه أفلق بن قعيس وأخذوا فلق أخأبى القعيس ويحتمل أن يكون اسم
 أبيه قعيسا أو اسم جده فنسب اليه فتكون كنية أبي القعيس وافقت اسم أبيه أو اسم جده
 ويؤيده ما وقع في الأدب من طريق عقيل عن الزهري بلفظ فإن أخأبى القعيس وكذا وقع عند
 النسائي من طريق وهب بن كيسان عن عروة وقد مضى في تفسير الأخراب من طريق شعيب
 عن ابن شهاب بلفظ أن أفلق أخأبى القعيس وكذا المسلم من طريق يونس ومعه من عن الزهري
 وهو المحفوظ عن أصحاب الزهري لكن وقع عند مسلم من رواية ابن عينة عن الزهري أفلق بن
 أبي القعيس وكذا لابن داود من طريق الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه ولمسلم من طريق ابن
 جريج عن عطاء أخبرني عروة أن عائشة قالت استأذن علي عني من الرضاعة أبو الجعد قال
 فقال لي هشام أنا هو أبو القعيس وكذا وقع عند مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام استأذن
 عليها أبو القعيس وسائر الرواة عن هشام قالوا أفلق أخأبى القعيس كما هو المشهور وكذا قال
 سائر أصحاب عروة ووقع عند سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد أن أباقعيس أتي عائشة
 يستأذن عليها وأخرجه الطبراني في الأوسط من طريق القاسم عن أبي قعيس والمحفوظ أن الذي
 استأذن هو أفلق وأبو القعيس هو أخوه قال القرطبي كل ما جاء من الروايات وهم الأمان قال أفلق
 أخأبى القعيس أو قال أبو الجعد لأنها كنية أفلق (قلت) وإذا تدبرت ما حرت عرفت أن كثيرا
 من الروايات لا وهم فيه ولم يخطئ عطاء في قوله أبو الجعد فإنه يحتمل أن يكون حفظ كنية أفلق
 وأما اسم أبي القعيس فلم أوقف عليه إلا في كلام الدارقطني فقال هو وائل بن أفلق الأشعري وحكي
 هذا ابن عبد البر ثم حكى أيضا أن اسمه الجعد فعلى هذا يكون أخوه وافق اسمه اسم أبيه ويحتمل
 أن يكون أبو القعيس نسب لجده ويكون اسمه وائل بن قعيس بن أفلق بن القعيس وأخوه أفلق
 ابن قعيس بن أفلق أبو الجعد قال ابن عبد البر في الاستيعاب لأعلم لابي القعيس ذكر الألفي هذا
 الحديث ﴿قوله﴾ وهو عها من الرضاعة) فيه التقات وكان السياق يقتضى أن يقول وهو عى
 وكذا وقع عند النسائي من طريق معن عن مالك وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم وكان
 أبو القعيس أختا عائشة من الرضاعة ﴿قوله﴾ فأيت أن أذن له في رواية عزال الماضية في

* (باب ابن الفحل) * حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن
 عروة بن الزبير عن عائشة
 أن أفلق أخأبى القعيس جاء
 يستأذن عليها وهو عها من
 الرضاعة بعد أن نزل الحجاب
 فأيت أن أذن له فلما جاء
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أخبرته بالذي صنعت

الشهادات فقال أتحجبين مني وأنا عمك وفي رواية شعيب عن الزهري كما مضى في تفسير سورة
 الأحراب فقلت لا أذن له حتى استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن أخاه أبا القعيس ليس هو
 أَرْضَعْنِي ولكن أَرْضَعْتَنِي امرأة أبي القعيس وفي رواية معمر عن الزهري عند مسلم وكان
 أبو القعيس زوج المرأة التي أَرْضَعْتَ عائشة (قوله فأمرني أن أذن له) في رواية شعيب الأثني
 له فإنه عمك تربت يمينك وفي رواية سفيان بذلك أو يمينك وقد تقدم شرح هذه اللفظة في باب
 الإكفاء في الدين وفي رواية مالك عن هشام بن عروة أنه عمك فليجعليك وفي رواية الحكم
 صدق أفلح الأثني له ووقع في رواية سفيان الثوري عن هشام عند أبي داود دخل على أفلح
 فاستترت منه فقال أنستترين مني وأنا عمك قلت من أين قال أَرْضَعْتَ امرأة أخي قلت نعم
 أَرْضَعْتَنِي المرأة ولم يرضعني الرجل الحديث ويجمع بانه دخل عليها أولا فاستترت ودار بينهما
 الكلام ثم جاء يستأذن ظنا منه أنها قابت قوله فلم تأذن له حتى تستأذن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ووقع في رواية شعيب في آخره من الزيادة قال عروة فبذلك كانت عائشة تقول حرموا
 من الرضاع ما يحرم من النسب ووقع في رواية سفيان بن عيينة ما تحرمون من النسب وهذا
 ظاهره الوقف وقد أخرجه مسلم من طريق يزيد بن أبي حبيب عن عروة عن عروة في هذه
 القصة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحجبني منه فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وقد
 تقدمت هذه الزيادة عن عائشة أيضا مرفوعة من وجه آخر في أول أبواب الرضاع وفي الحديث
 أن لبن الفضل يحترق فتشتشر الحرمه لمن ارتضع الصغير بلبنه فلا تحل له بنت زوج المرأة التي
 أَرْضَعْتَهُ من غير هامثلا وفيه خلاف قديم حكى عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وزينب
 بنت أم سلمة وغيرهم ونقله ابن بطلان عن عائشة وفيه نظرون التابعين عن سعيد بن المسيب وأبي
 سلمة والقاسم وسالم وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي وإبراهيم النخعي وأبي قلابة وإياس
 ابن معاوية آخر جهات ابن أبي شيبة وعمد الرزاق وسعيد بن منصور وابن المنذر وعن ابن سيرين
 نبئت أن ناسا من أهل المدينة اختلفوا فيه وعن زينب بنت أبي سلمة أنها سألت والصحابة
 متوافرون وأمهاث المؤمنين فقالوا الرضاعة من قبل الرجل لا تحترم شيئا وقال به من الفقهاء
 أربعة الرأي وإبراهيم بن عيسى وابن بنت الشافعي وداود وأتباعه وأغرب عياض ومن تبعه في
 تخصيصهم ذلك داود وإبراهيم مع وجود الرواية عن ذلك باندك وخجتهم في ذلك قوله تعالى
 وأمهاثكم اللاتي أرضعنكم ولم يذكر العمه ولا البنت كما ذكرهما في النسب وأجيبوا بان تخصيص
 الشيء بالذکر لا يدل على نفي الحكم عما عداه ولا سيما وقد جاءت الأحاديث الصحيحة واحتج بعضهم
 من حيث النظر بأن اللبن لا ينفصل من الرجل وإنما ينفصل من المرأة فكيف تشتشر الحرمه الى
 الرجل والجواب أنه قياس في مقابلة النص فلا يلتفت اليه وأيضا فان سبب اللبن هو ماء الرجل
 والمرأة معا فوجب أن يكون الرضاع منهما كالجدلا كان سبب الولد أو جيب تحريم ولد الولد به
 لعلقه بولده والى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسئلة اللقاح واحد أخرجه ابن أبي شيبة
 وأيضا فان الوطيد ذكر اللبن فلا يفعل فيه نصيب وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء
 الأصناف كالإمام في أهل الشام والثوري وأبي حنيفة وصاحبه في أهل الكوفة وابن جرير
 في أهل مكة ومالك في أهل المدينة والشافعي وأحمد واسحق وأبي تورا وأتباعهم الى أن لبن الفضل

فأمرني أن أذن له

يحترم وجهتهم هذا الحديث الصحيح وألزم الشافعي المالكية في هذه المسئلة برد أصلهم بتقديم عمل أهل المدينة ولو خالف الحديث الصحيح إذا كان من الأحاد لما رواه عن عبد العزيز بن محمد عن ربيعة بن أن بن الفعل لا يحرم قال عبد العزيز بن محمد وهذا رأي فقهاءنا إلا الزهري فقال الشافعي لا نعلم شيئا من علم الخاصة أولى بأن يكون عاما ظاهرا من هذا وقد تركوه للخبر الوارد فيما زعمهم على هذا أما أن يردوا هذا الخبر وهم لم يردوه أو يردوا ما خالف الخبر وعلى كل حال هو المطلوب قال القاضي عبد الوهاب يتصور تجريد بلبن الفعل برجل له امرأتان ترضع أحدهما صبيا والآخرى صببية فالجمهور قالوا يحرم على الصبي تزويج الصبية وقال من خالفهم يجوز واستدل به على أن من ادعى الرضاع وصدقه الرضيع ثبت حكم الرضاع بينهما ولا يحتاج إلى بينة لأن أفلح ادعى وصدقه عائشة وأذن الشارع بمجرد ذلك وتعقب باحتمال أن يكون الشارع اطلع على ذلك من غير دعوى أفلح وتسليم عائشة واستدل به على أن قليل الرضاع يحرم كما يحرم كثيره لعدم الاستفصال فيه ولا حاجة فيه لأن عدمه لا يدل على العدم المحض وفيه أن من شك في حكمه يتوقف عن العمل حتى يسأل العلماء عنه وإن من اشتبه عليه الشيء طالب المدعي ببيانه ليرجع إليه أحد هما وإن العالم إذا سئل يصدق من قال الصواب فيها وفيه وجوب احتجاب المرأة من الرجال الأجانب ومشروعية استئذان المحرم على محرمه وإن المرأة لا تأذن في بيت الرجل إلا إذنه وفيه جواز التسمية بأفلق ويؤخذ منه أن المستفتى إذا بدر بالتعليل قبل سماع الفتوى أنكر عليه لقوله لها تربت عينك فإن فيه إشارة إلى أنه كان من حقه أن تسأل عن الحكم فقط ولا تعلل وألزمه بعضهم من أطلق من الحنفية القائلين أن الحجاب إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا وصح عنه ثم صح عنه العمل بخلافه أن العبد يمارى لا يمارى لأن عائشة صح عنها أن لا اعتبار بلبن الفعل ذكره مالك في الموطأ وسعيد بن منصور في السنن وأبو عبيد في كتاب السكاح بإسناد حسن وأخذ الجمهور ومنهم الحنفية بخلاف ذلك وعملوا بروايتها في قصة أخي أبي القعيس وحرموه بلبن الفعل فكان يلزمهم على قاعدتهم أن يتبعوا عمل عائشة ويعرضوا عن روايتها ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة لكنه لم يروه غيرها وهو الزام قوي ﴿قوله﴾ **باب** شهادة المرضعة) أي وحدها وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الشهادات وأغرب ابن بطلان هنا فنقل الإجماع على أن شهادة المرأة وحدها لا تجوز في الرضاع وشبهه وهو عجيب منه فإنه قول جماعة من السلف حتى أن عند المالكية رواية أنها تقبل وحدها لكن بشرط فشود ذلك في الخبران (قوله) علي بن عبد الله) هو ابن المديني واسم عميل ابن إبراهيم هو المعروف بابن علي وعبيد بن أبي مریم مكي ماله في الصحيح سوى هذا الحديث ولأعرف من حاله شيئا إلا أن ابن حبان ذكره في ثقات التابعين وقد أوضحت في الشهادات بيان الاختلاف في إسناده على ابن أبي مليكة وإن العمدة فيه على سماع ابن أبي مليكة له من عقبه بن الحرث نفسه وقد قدمت تسمية المرأة المعبر عنها هنا بفلانة بنت فلان وتسمية أبيها أو أم المرضعة السوداء فاعرفت اسمها بعد (قوله) فاعرض عني) في رواية المستملي فاعرض عنه وفيه التفات (قوله) دعها عنك وأشار بأصبعه السبابة والوسطى يحكي أيوب) يعني يحكي إشارة أيوب والقائل على والحاكي اسم عميل والمراد حكاية فعل النبي صلى الله عليه وسلم حيث أشار

﴿باب شهادة المرضعة﴾
 حدثنا علي بن عبد الله حدثنا
 اسمعيل بن إبراهيم أخبرنا
 أيوب عن عبد الله بن أبي
 مليكة قال حدثني عبيد بن
 أبي مریم عن عقبه بن الحرث
 قال وقد سمعته من عقبه
 لكنني لحديث عبيد حفظ
 قال تزوجت امرأة فأتنا
 امرأة سوداء فقالت أرضعتكما
 فأنت النبي صلى الله عليه
 وسلم فقلت تزوجت فلانة بنت
 فلان فأتنا امرأة سوداء
 فقالت لي أني قد أرضعتكما
 وهي كاذبة فاعرض عني
 فأنتبه من قبل وجهه قلت
 انها كاذبة قال كيف بها
 وقد زعت أنها قد أرضعتكما
 دعها عنك وأشار اسمعيل
 بأصبعه السبابة والوسطى
 يحكي أيوب

بيده وقال بلسانه دعها عندك فحكى ذلك كل راو لمن دونه واستدل به على ان الرضاعة لا يشترط فيها عدد الرضعات وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم ذكرها عدم الاشتراط لاحتمال أن يكون ذلك قبل تقرير حكم اشتراط العدد أو بعد اشتهاؤه فلم يحتج لذكره في كل واقعة وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك ويؤخذ من الحديث عند من يقول ان الامر بفرقتها لم يكن تحريمها عليه بقول المرضعة بل للاحتياط أن يحتاط من يريد أن يتزوج أو يزوجه ثم اطاع على أمر فيه خلاف بين العلماء كمن زنى بها أو باشرها بشهوة أو زنى بها أصله أو فرعه أو خلقت من زناه بامها أو شك في تحريمها عليه بصهر أو قرابة ونحو ذلك والله أعلم ﴿قوله ما﴾ ما يحل من النساء وما يحرم وقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية الى علمنا حكمها) وقال أنس والمحصنات من النساء ذوات الأزواج الحرائر حرام الا ما ملكك أيمانكم لا يرى بأساً أن ينزع الرجل جاريته (وفي رواية الكشميهني جارية (من عبده) وصله اسمعيل القاضي في كتاب أحكام القرآن باسناد صحيح من طريق سليمان التيمي عن أبي جابر عن أنس بن مالك أنه قال في قوله تعالى والمحصنات ذوات الأزواج الحرائر الامام ملكك أيمانكم فإذا غلوا لا يرى بملك اليمين بأساً أن ينزع الرجل الجارية من عبده فيطأها وأخرجه ابن أبي شيبه من طريق أخرى عن التيمي بلفظ ذوات البعول وكان يقول بيعها طلاقها والاكثر على ان المراد بالمحصنات ذوات الأزواج يعني انهن حرام وان المراد بالاستثناء في قوله الامام ملكك أيمانكم المسيبات اذا كن متزوجات فانهم حلال لمن سبهاهن ﴿قوله وقال﴾ أي قال الله عز وجل (ولا تنكحوا المشركت حتى يؤمنن) وأشار بهذا الى التنبية على من حرم نكاحها زائد على ما في الآيتين فذكر المشركه وقد استنبطت الكفاية والزائدة على الاربعة فدل ذلك على ان العدد الذي في قول ابن عباس الذي بعده لا منهوم له وانما أراد حصر ما في الآيتين ﴿قوله وقال ابن عباس ما زاد على أربع فهو حرام كأمه وابنته وأخته﴾ وصله الفرابي وعبد بن حميد باسناد صحيح عنه ولنظفه في قوله تعالى والمحصنات من النساء الامام ملكك أيمانكم لا يحل له أن يتزوج فوق أربع نسوة فما زاد منهن فهن عليه حرام والباقي مثله وأخرجه البيهقي ﴿قوله وقال لئلا أحد بن حنبل﴾ هذا فيما قيل أخذه المصنف عن الامام أحمد في المذاكرة أو الاجازة والذي ظهر لي بالاستقراء أنه انما استعمل هذه الصيغة في الموقوفات وربما استعملها فيما فيه قصور مما عن شرطه والذي هنا من الشق الاول وليس للمصنف في هذا الكتاب عن أحمد رواية الا في هذا الموضع وأخرج عنه في آخر المغازي حديثاً بواسطه وكأنه لم يكثر عنه لانه في رحلته القديمة لقي كثيراً من مشايخ أحمد فاستغنى بهم وفي رحلته الاخيرة كان أحمد قد قطع التعديت فكان لا يحدث الا نادراً في ثم أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد وسفيان المذكور في هذا الاسناد هو الثوري وحبيب هو ابن أبي ثابت ﴿قوله حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع﴾ في رواية ابن مهدي عن سفيان عند الاسماعيلي حرم عليكم وفي لفظ حرمت عليكم ﴿قوله ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم الآية﴾ في رواية يزيد بن هرون عن سفيان عند الاسماعيلي قرأ الآيتين والى هذه الرواية أشار المصنف بقوله في الترجمة الى علمنا

﴿باب ما يحل من النساء وما يحرم وقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم الآية الى علمنا حكمها﴾ وقال أنس والمحصنات من النساء ذوات الأزواج الحرائر حرام الا ما ملكك أيمانكم لا يرى بأساً أن ينزع الرجل جاريته من عبده وقال ولا تنكحوا المشركت حتى يؤمنن وقال ابن عباس ما زاد على أربع فهو حرام كأمه وابنته وأخته وقال لنا أحمد بن حنبل حدثنا يحيى ابن سعيد عن سفيان حدثني حبيب عن سعيد عن ابن عباس حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع ثم قرأ حرمت عليكم أمهاتكم الآية

تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم) هذا من تنسقه المصنف وقد صرح به قتادة قبله كما ترى وقد قال ابن المنذر لا أعلم أحدا أبطل هذا النكاح قال وكان يلزم من يقول بدخول القياس في مثل هذا أن يحرمه وقد أشار جابر بن زبد إلى العلة بقوله للقطيعة أي لأجل وقوع القطيعة بينهم ما لما يوجبها التنافس بين الضرتين في العادة وسبباً في التصريح بهذه العلة في حديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها بل جاء ذلك منصوصاً في جميع القسريات فأخرج أبو داود وابن أبي شيبة من مرسل عيسى بن طلحة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على فراشها مخافة القطيعة وأخرج الخلال من طريق أم حنبل بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة مخافة الضغائن وقد نقل العمل بذلك عن ابن أبي ليلى وعن زفر أيضاً ولكن انعقد الإجماع على خلافه نقله ابن عبد البر وابن حزم وغيرهما (قوله) وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته) هذا مصير من ابن عباس إلى أن المراد بالنهي عن الجمع بين الاختين إذا كان الجمع بعقد التزويج وهذا لا أثر وصله عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في رجل زني بأخت امرأته قال تخطي حرمة إلى حرمة ولم تحرم عليه امرأته قال ابن جريج وبلغني عن عكرمة مثله وأخرج ابن أبي شيبة من طريق قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال جاوز حرمتين إلى حرمة لم تحرم عليه امرأته وهذا قول الجمهور ورأيت فيه طائفة كما سيأتي (قوله) ويروى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فيمن يلعب بالصبي أن أدخله فيه فلا يتروجن أمه ويحبي هذا غير معروف ولم يتابع عليه وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بها لا تحرم عليه امرأته ويذكر عن

تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته ويروى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فيمن يلعب بالصبي أن أدخله فيه فلا يتروجن أمه ويحبي هذا غير معروف ولم يتابع عليه وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بها لا تحرم عليه امرأته ويذكر عن

تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بأخت امرأته لم تحرم عليه امرأته ويروى عن يحيى الكندي عن الشعبي وأبي جعفر فيمن يلعب بالصبي أن أدخله فيه فلا يتروجن أمه ويحبي هذا غير معروف ولم يتابع عليه وقال عكرمة عن ابن عباس إذا زني بها لا تحرم عليه امرأته ويذكر عن

أبي نصر عن ابن عباس أنه حرمة) وصله الثوري في جامعه من طريقه ولنظفه ان رجلا قال انه
 أصاب أم امرأته فقال له ابن عباس حرمت عليك امرأتك وذلك بعد أن ولدت منه سبعة أولاد
 كلهم بلغ مبالغ الرجال (قوله) وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه من ابن عباس) كذا لاكثر وفي
 رواية ابن المهدي عن المستملي لا يعرف سماعه وهي أوجه وأبو نصر هذا بصري أسدي وثقه
 أبو زرعة وفي الباب حديث ضعيف أخرجه ابن أبي شيبة من حديث أم هانئ أم فروة عن نظر إلى
 فرج امرأته لم تحل له أمها ولا بنتها واسناده مجهول قاله البيهقي (قوله) وروى عن عمران بن حصين
 والحسن وجابر بن زيد وبعض أهل العراق أنها تحرم عليه) أما قول عمران فوصله عبد الرزاق
 من طريق الحسن البصري عنه قال فبين خبر بأم امرأته حرمتا عليه جميعا ولا بأس باسناده
 وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن عمران وهو منقطع وأما قول جابر بن زيد والحسن
 فوصله ابن أبي شيبة من طريق قتادة عنهما قال حرمت عليه امرأته قال قتادة لا تحرم غيرها
 لا يغشي امرأته حتى تنقضي عده التي زني بها وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر عن الحسن بلغظ
 إذا خبر بأم امرأته أو ابنة امرأته حرمت عليه امرأته وروى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة
 قال قال يحيى بن يعمر للشعبي والله ما حرم حرام قط خلا لاقط فقال الشعبي بلى لو صبت خرا
 على ماء حرم شرب ذلك الماء قال قتادة وكان الحسن يقول مثل قول الشعبي وأما قوله وقال بعض
 أهل العراق فلعله عني به الثوري فإنه ممن قال بذلك من أهل العراق وقد أخرج ابن أبي شيبة
 من طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال لا ينظر الله إلى رجل نظر إلى فرج
 امرأة وبناتها ومن طريق مغيرة عن إبراهيم وعامر هو الشعبي في رجل وقع على أم امرأته قال
 حرمتا عليه كلتاهما وهو قول أبي حنيفة وأصحابه قالوا إذا زني بامرأة حرمت عليه أمها وبناتها
 وبه قال من غير أهل العراق عطاء والأوزاعي وأحمد واسحق وهي رواية عن مالك وأبي ذلك
 الجمهور ووجههم أن النكاح في الشرع انما يطلق على المعقود عليها لا على مجرد الوطء وإنما
 فالزنا لا صدق فيه ولا عدة ولا ميراث قال ابن عبد البر وقد أجمع أهل الفتوى من الأمصار على
 أنه لا يحرم على الزاني تزويج من زني بها فنكاح أمها وبناتها جواز (قوله) وقال أبو هريرة لا تحرم
 عليه حتى يلزق بالارض يعني حتى يجامع) قال ابن التين يلزق بفتح أوله وضبطه غيره بالضم وهو
 أوجه وبالفتح لازم وبالضم متعد يقال لرق به لزوفا أو لرقه بغيره وهو كناية عن الجماع كما قال المصنف
 وكأنه أشار إلى خلاف الخنفية فانهم قالوا تحرم عليه امرأته بمجرد لمس أمها والنظر إلى فرجها
 فالخلاف أن ظاهر كلام أبي هريرة أنها لا تحرم إلا أن وقع الجماع فيكون في المسئلة ثلاثة آراء
 فذهب الجمهور لا تحرم إلا بالجماع مع العقد والخنفية وهو قول عن الشافعي تلحق المباشرة
 بشهوة بالجماع لكونه استمتاعا ومحل ذلك إذا كانت المباشرة بسبب مباح أما المحرم فلا يؤثر كالزنا
 والمذهب الثالث إذا وقع الجماع - لا لاؤزنا أثر بخلاف مقدماته (قوله) وجوزة سعيد بن
 المسيب وعروة والزهرى) أى أجاز والرحل أن يقيم مع امرأته ولو زنى بأمها أو أختها سواء
 فعل مقدمات الجماع أو جامع ولذلك أجازوا له أن يتزوج بنت أو أم من فعل به ذلك وقد روى
 عبد الرزاق من طريق الحرث بن عبد الرحمن قال سألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير عن
 الرجل يزني بالمرأة هل تحل له أمها فتسالا لا يحرم الحرام الحلال وعن معمر عن الزهرى مثله وعند

أبي نصر أن ابن عباس حرمة
 وأبو نصر هذا لم يعرف بسماعه
 من ابن عباس وروى عن
 عمران بن حصين وجابر بن
 زيد والحسن وبعض أهل
 العراق قال يحرم عليه وقال
 أبو هريرة لا تحرم عليه حتى
 يلزق بالارض يعني حتى
 يجامع وجوزة ابن المسيب
 وعروة والزهرى

البيهقي من طريق يونس بن يزيد عن الزهري انه سئل عن الرجل يقبض بالمرأة أيتزوج انبتها فقال
قال بعض العلماء لا يفسد الله حلالا بحرام (قوله وقال الزهري قال علي لا يحرم وهذا امر سل)
أما قول الزهري فوصله البيهقي من طريق يحيى بن أيوب عن عقيل عنه انه سئل عن رجل وطئ أم
امراته فقال قال علي بن أبي طالب لا يحترم الحرام الحلال وأما قوله وهذا امر سل ففي رواية
الكشميهني وهو امر سل أي منقطع فأطلق المرسل على المنقطع كما تقدم في فضائل القرآن
والخطب فيه سهل والله أعلم ﴿قوله ما﴾ وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم
اللاتي دخلتم بهن) هذه الترجمة معقودة لتفسير الربيعة وتفسير المراد بالدخول فاما الربيعة فهي
بنت امرأة الرجل قيل لها ذلك لانها مربوطة وغلط من قال هو من التريسة وأما الدخول ففهمه
قولان أحدهما ان المراد به الجماع وهو أصح قولي الشافعي والقول الآخر وهو قول الأئمة
الثلاثة المراد به الخلوة (قوله وقال ابن عباس الدخول والميسس واللماس هو الجماع) تقدم
ذكر من وصله عنه في تفسير المائدة وفيه زيادة وروى عبد الرزاق من طريق بكر بن عبد الله
المرزني قال قال ابن عباس الدخول والتغشي والافشاء والمباشرة والرفث واللمس الجماع الا ان
الله حي كريم يكنى بما شاء عما شاء (قوله ومن قال بنات ولدها هن من بناتها في التحريم) سقط
من هنا الى آخر الترجمة من رواية أبي ذر عن السرخسي وقد تقدم حكم ذلك في الباب الذي قبله
(قوله ان قول النبي صلى الله عليه وسلم لام حبيبة الخ) قد وصله في الباب ووجه الدلالة من عموم
قوله بناتكن لان بنت الابن بنت (قوله وكذلك حلائل ولد الانساء هن حلائل الانماء) أي
مثلهن في التحريم وهذا بالاتفاق فكذلك بنات الانساء وبنات البنات (قوله وهل تسمى
الربيعة وان لم تكن في حجره) أشار بهذا الى ان التقييد بقوله في حجوركم هل هو الغالب أو يعتبر فيه
مفهوم المخالفة وقد ذهب الجمهور الى الاول وفيه خلاف قديم أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر
 وغيرهما من طريق ابراهيم بن عبيد عن مالك بن أوس قال كانت عندي امرأة قد ولدت لي فانت
فوجدت عليها فقلت علي بن أبي طالب فقال لي مالك فأخبرته فقال ألهها ابنة يعني من غيرك قلت
نعم قال كانت في حجرك قلت لا هي في الطائف قال فانكجهما قلت فأين قوله تعالى وربائبكم قال
انه لم تكن في حجرك وقد دفع بعض المتأخرين هذا البر وادعى ثبوته بان ابراهيم بن عبيد
لا يعرف وهو عجيب فان اثر المذكور عند ابن أبي حاتم في تفسيره من طريق ابراهيم بن عبيد بن
رفاعة و ابراهيم ثقة تابعي معروف وأبوه وجده صحابيان والآخر صحيح عن علي وكذا صح عن عمر
انه أفتى من سألته اذ تزوج بنت رجل كانت تحت جدتها ولم تكن البنت في حجره أخرجه أبو عبيد
وهذا وان كان الجمهور على خلافه فقد احتج أبو عبيد الجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم فلا
تعرض على بناتكن قال نعم ولم يقيدها بالحجر وهذا فيه نظر لان المطلق محمول على المقيد ولولا
الاجماع الحادث في المسئلة ونذرة المخالف لكان لاخذ به أولى لان التحريم جاء مشر وطابأمرين
أن تكون في الحجر وان يكون الذي يريد التزويج قد دخل بالام فلا تحريم بوجود أحد الشرطين
واحتجوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم لم تكن ربيتي ما حلت لي وهذا وقع في بعض طرق
الحديث كما تقدم وفي أكثر طرقه لم تكن ربيتي في حجره فبقيد الحجر كما قيده القرآن فقوى
اعتباره والله أعلم (قوله ودفع النبي صلى الله عليه وسلم ربيعة له الى من يكفلها) هذا طرف

وقال الزهري قال علي
لا يحرم وهذا امر سل* (باب
وربائبكم اللاتي في حجوركم
من نسائكم اللاتي دخلتم
بهن)* وقال ابن عباس
الدخول والميسس واللماس
هو الجماع ومن قال بنات
ولدها هن من بناتها في التحريم
لقول النبي صلى الله عليه
وسلم لام حبيبة لا تعرضن
على بناتكن ولا اخواتكن
وكذلك حلائل ولد الانساء
هن حلائل الانماء وهل
تسمى الربيعة وان لم تكن
في حجره ودفع النبي صلى الله
عليه وسلم ربيعة له الى من
يكفلها

من حديث وصله البزار والحاكم من طريق أبي اسحق عن فروة بن نوفل الاشجعي عن أبيه وكان النبي صلى الله عليه وسلم دفع اليه زينب بنت أم سلمة وقال انما أنت ظمري قال فذهب بها ثم جاء فقال ما فعلت الجويرية قال عند أمها يعني من الرضاة وجئت لتعلمي فذكر حديثاً فيما يقرأ عند النوم وأصله عند أصحاب السنن الثلاثة بدون القصة وأصل قصة زينب بنت أم سلمة عند أحمد وصححه ابن حبان من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث أن أم سلمة أخبرته أنها لما قدمت المدينة فذكرت القصة في هجرتها ثم موت أبي سلمة قالت فلما وضعت زينب جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني الحديث وفيه فجعل ياتينا فيقول أين زنا بحتي جاء عمار هو ابن ياسر فاختمها وقال هذه تنزع رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته وكانت ترضعها لخاله النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أين زنا بحتي فقالت قريبة بنت أبي أمية وهي أخت أم سلمة وافقتهما عند ما أخذها عمار بن ياسر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني أنيكم الدليله وفي رواية لاجد عمار وكان أخاها لامها يعني أم سلمة فدخل عليها فانتشها من حجرها وقال دعني هذه المقبوحه الحديث (قوله) وسمى النبي صلى الله عليه وسلم ابن ابنته ابناً هذا طرف من حديث تقدم موصولاً في المناقب من حديث أبي بكر وفيه ان ابني هذا سيد يعني الحسن بن علي وأشار المصنف بهذا الى تقوية ما تقدم ذكره في الترجمة أن بنت ابن الزوجة في حكم بنت الزوجة ثم ساق حديث أم حبيبة قلت يا رسول الله هل لك في بنت أبي سفيان وقد تقدم شرحه مستوفى قبل هذا وقوله أرضعني وأياها ثوبية هو بفتح الهمزة والموحدة الخفيفة وثوبية بالرفع الفاعل والضمير لبنت أم سلمة والمعنى أرضعيني وثوبية وأرضعت والدرة بنت أبي سلمة وقد تقدم في الباب الماضي التصريح بذلك فقال أرضعيني وأيا سلمة وانما نبت علي ذلك لان صاحب المشرق نقل أن بعض الرواة عن أبي ذر رواها بكسر الهمزة وتشديد التحتانية فصحف ويكني في الرد عليه قوله في الرواية الاخرى انها ابنة أخي من الرضاة ووقع في رواية لمسلم أرضعني وأياها أبا سلمة (قوله) وقال الليث حدثنا هشام درة بنت أم سلمة يعني أن الليث رواه عن هشام بن عروة بالاسناد المذكور فسمى بنت أم سلمة درة وكانه رمز بذلك الى غلط من سماها زينب وقد قدمت أنهم في رواية الحميدى عن سفيان وأن المصنف أخرجه عن الحميدى فلم يسعها وقد ذكر المصنف الحديث أضافي الباب الذي بعده من طريق الليث أيضاً عن ابن شهاب عن عروة فسمها أياض درة (قوله) **باب** وأن تجمعوا بين الاختين) أورد فيه حديث أم حبيبة المذكور لقوله فلا تعرض علي بناتكن ولا أخواتكن والجمع بين الاختين في التزويج حرام بالاجماع سواء كانتا شقيقتين أم من أب أم من أم وسواء النسب والرضاع واختلف فيما اذا كانتا ملك الميمن فأجاز بعض السلف وهو رواية عن أحمد والجمهور وقفها الاصار على المنع ونظيره الجمع بين المرأة وعمتها وأختها وحكاية النوري عن الشيعة (قوله) **باب** لا تنكح المرأة على عمتها) أي ولا على خالتها وهذا اللفظ رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن المبارك باسناد حديث الباب وكذا هو عند مسلم من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة (قوله) عاصم) هو ابن سليمان البصري الاحول (قوله) الشعبي

زينب عن أم حبيبة قالت قلت يا رسول الله هل لك في بنت أبي سفيان قال فافعل ماذا قلت تنكح قال أتخمين قلت لست لك بمغلية وأحب من شركني فيك أختي قال انها لا تحل لي قلت بلغني أنك تخطب قال ابنة أم سلمة قلت نعم قال لو لم تكن ربيتي ما حلت لي أرضعني وأياها ثوبية فلا تعرض علي بناتكن ولا أخواتكن * وقال الليث حدثنا هشام درة بنت أم سلمة * (باب) وأن تجمعوا بين الاختين (الامام قد سلف) * حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب أن عروة بن الزبير أخبره أن زينب ابنة أبي سلمة أخبرته أن أم حبيبة قالت قلت يا رسول الله انكح أختي بنت أبي سفيان قال وتخيمن قلت نعم لست لك بمغلية وأحب من شاركني في خير أختي فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك لا يحل لي قلت يا رسول الله فوالله انا لننكحك أنك تريد أن تنكح درة بنت أبي سلمة قال بنت أم سلمة فقلت نعم قال فوالله لو لم تكن في حجرى ما حلت لي انها لابنة أخي من الرضاة

سمع جابرا) كذا قال عاصم وحده (قوله) وقال داود ابن عون عن الشعبي عن أبي هريرة (أما رواية داود وهو ابن أبي هند فوصلها أبو داود والترمذي والدارمي من طريقه قال حدثنا عاصم هو الشعبي أنبأنا أبو هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تنكح المرأة على عمتها أو المرأة على خالتها أو العمة على بنت أخيها أو الخالة على بنت أختها إلا الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى لفظ الدارمي والترمذي نحوه ولفظ أبي داود لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها وأخرجه مسلم من وجه آخر عن داود بن أبي هند فقال عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فكان لداود فيه شيخين وهو محفوظ لابن سيرين عن أبي هريرة من غير هذا الوجه وأما رواية ابن عون وهو عبد الله بن يوسف فوصلها النسائي من طريق خالد بن الحرث عنه باللفظ لا تزوج المرأة على عمتها ولا على خالتها ووقع لنا في فوائد أبي محمد بن أبي شريح من وجه آخر عن ابن عون باللفظ نهى أن تنكح المرأة على ابنة أخيها أو ابنة أختها والذي يظهر أن الطريقين محفوظان وقدر واما جابر بن سلمة عن عاصم عن الشعبي عن جابر أو أبي هريرة لم يكن نقل البيهقي عن الشافعي أن هذا الحديث لم يرو من وجه يثبت أهل الحديث إلا عن أبي هريرة وروى من وجوه لا يثبت أهل العلم بالحديث قال البيهقي هو كما قال قد جاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأنس وأبي سعيد وعائشة وليس فيها شيء على شرط الصحيح وإنما اتفاق على إثبات حديث أبي هريرة وأخرج البخاري رواية عاصم عن الشعبي عن جابر وبين الاختلاف على الشعبي فيه قال والحفاظ يرون رواية عاصم خطأ والصواب رواية ابن عون وداود بن أبي هند اه وهذا الاختلاف لم يقدح عند البخاري لأن الشعبي أشهر بجابر منه بأبي هريرة وللحديث طرق أخرى عن جابر بشرط الصحيح أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر والحديث محفوظ أيضا من وجه عن أبي هريرة فلكل من الطريقين ما يعضده وقول من نقل البيهقي عنهم تضعيف حديث جابر معارض بتصحیح الترمذي وابن حبان وغيرهما له وكفى بتحريم البخاري له موصولا قوة قال ابن عبد البر كان بعض أهل الحديث يزعم أنه لم يرو هذا الحديث غير أبي هريرة يعني من وجه يصح وكأنه لم يصح حديث الشعبي عن جابر وصححه عن أبي هريرة والحديثان جميعا صحيحان وأما من نقل البيهقي أنهم رووه من الصحابة غير هذين فقد ذكر مثل ذلك الترمذي بقوله وفي الباب لكن لم يذكر ابن مسعود ولا ابن عباس ولا أنس وزاد به لهم أبا موسى وأبا أمامة وسمرة ووقع لي أيضا من حديث أبي الدرداء ومن حديث عتاب بن أسيد ومن حديث سعد بن أبي وقاص ومن حديث زينب امرأة ابن مسعود فصار عدة من رواة غير الاولين ثلاثة عشر نفسا وأحاديثهم موجودة عند ابن أبي شيبة وأحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأبي يعلى والبخاري والطبراني وابن حبان وغيرهم ولولا خشية التطويل لأوردتها مفصلة لكن في لفظ حديث ابن عباس عند ابن أبي داود أنه كره أن يجمع بين العمة والخالة وبين العمتين والخاليتين وفي روايته عند ابن حبان نهى أن تزوج المرأة على العمة والخالة وقال انكن اذا فعلن ذلك قطعن أرحامكن قال الشافعي تحريم الجمع بين من ذكره وقول من لقيته من المفتين لا اختلاف بينهم في ذلك وقال الترمذي بعد تحريمه العمل على هذا عند عامة أهل العلم لانهم بينهم اختلاف أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ولا أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها وقال

سمع جابرا رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها وقال داود ابن عون عن الشعبي عن أبي هريرة * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

ابن المنذر لست أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم وانما قال بالجواز فرقه من الخوارج واذا ثبت الحكم بالسنة واتفق أهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه وكذا نقل الاجماع ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن حزم عثمان البتي وهو أحد الفقهاء القداماء من أهل البصرة وهو بفتح الموحد وتشديد المنة واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة واستثنى القرطبي الخوارج ولفظه اختار الخوارج الجمع بين الاختين وبين المرأة وعمتها وخالتها ولا يعتد بخلافهم لانهم مرقومان الدين اه وفي نقله عنهم جواز الجمع بين الاختين غلط بين فان عمدتهم التسك بأدلة القرآن لا يخالفونها البتة وانما يردون الاحاديث لا اعتقادهم عدم الثقة بنقلها وتحريم الجمع بين الاختين بخصوص القرآن ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يعين المخالف (قوله لا يجمع ولا ينكح) كله في الروايات بالرفع على الخبر عن المشروعية وهو يتضمن النهي قاله القرطبي (قوله على عمها) ظاهره تخصيص المنع بما اذا تزوج احداهما على الاخرى ويؤخذ منه منع تزويجها معا فان جمع بينهما بعد بطلان امر تبطل الثاني (قوله في الرواية الاخيرة فترى) بضم النون أى نطن وبفتحها أى نعتقد (قوله خالة أبيها تلك المنزل) أى من التحريم (قوله لان عروة حدثني الخ) في أخذ هذا الحكم من هذا الحديث نظروا كأنه أراد الحاق ما يحرم بالصهر بما يحرم بالنسب كما يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب ولما كانت خالة الاب من الرضاع لا يحل نكاحها فكذلك خالة الاب لا يجمع بينها وبين بنت ابن أخيها وقد تقدم شرح حديث عائشة المذكور قال النووي احتج الجمهور بهذه الاحاديث وخصوا بها عموم القرآن في قوله تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم وقد ذهب الجمهور الى جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الآحاد وانفصل صاحب الهداية من الحنفية عن ذلك بأن هذا من الاحاديث المشهورة التي تجوز الزيادة على الكتاب بعلمها والله أعلم

❦ (قوله باب الشغار) بمجمتين مكسورا الا قول (قوله نهي عن الشغار) في رواية ابن وهب عن مالك نهي عن نكاح الشغار ذكره ابن عبد البر وهو مراد من حذفه (قوله والشغار أن يزوج الرجل ابنته الخ) قال ابن عبد البر ذكر تفسير الشغار جميع رواة مالك عنه (قلت) ولا يرد على اطلاقه أن أبا داود أخرجه عن القعني فلم يذكر التفسير وكذا أخرجه الترمذي من طريق معن بن عيسى لانهما اختصرا ذلك في تصنيفيهما والافتقار أخرجه النسائي من طريق معن بالتفسير وكذا أخرجه الخطيب في المدرج من طريق القعني ثم اختلف الرواة عن مالك فمن ينسب اليه تفسير الشغار قالوا كثر لم ينسبوه لاحد ولهذا قال الشافعي فيما حكاه البيهقي في المعرفة لأدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك ونسبه محرز بن عون وغيره لما لا قال الخطيب تفسير الشغار ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وانما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع وقد بين ذلك ابن مهدي والقعني ومحرز بن عون ثم ساقه كذلك عنهم ورواية محرز بن عون عند الاسماعلي والدارقطني في الموطآت وأخرجه الدارقطني أيضا من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال سمعت أن الشغار أن يزوج الرجل الى آخره وهذا دل على أن التفسير من منقول مالك لا من مقوله ووقع عند المصنف كالمسألة في كتاب ترك الحيل من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث تفسير

لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها * حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله قال أخبرني يونس عن الزهري قال حدثني قبيصة بن ذؤيب أنه سمع أبا هريرة يقول نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن تنكح المرأة على عمتها والمرأة وخالتها فترى خالة أبيها تلك المنزل لان عروة حدثني عن عائشة قالت حرمان الرضاة ما يحرم من النسب * (باب الشغار) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهم ما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الا آخر ابنته ليس بينهما صداق

الشغار من قول نافع ولفظه قال عبيد الله بن عمر قلت لنافع ما الشغار فذكره فلهذا ما السكا أيضا
 نقله عن نافع وقال أبو الوليد الباسي الظاهر أنه من جملة الحديث وعليه يعمل حتى تبين أنه من
 قول الراوي وهو نافع قلت قد تبين ذلك ولكن لا يلزم من كونه لم يرفعه أن لا يكون في نفس الأمر
 مرفوعا فقد ثبت ذلك من غير روايته فعند مسلم من رواية أبي أسامة وابن عمر عن عبيد الله بن
 عمر أبضا عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مثله سواء قال وزاد ابن عمر والشغار أن يقول
 الرجل للرجل زوجي ابتلك وأزوجك ابنتي وزوجني أختك وأزوجك أختي وهذا يحتمل أن يكون
 من كلام عبيد الله بن عمر فيرجع إلى نافع ويحتمل أن يكون تلقاه عن أبي الزناد ويؤيد الاحتمال
 الثاني وروده في حديث أنس وجابر وغيرهما أيضا فأخرج عبد الرزاق عن معمر عن ثابت وأبان
 عن أنس مرفوعا لا شغار في الإسلام والشغار أن يزوج الرجل الرجل أخته بأخته وروى
 البيهقي من طريق نافع بن يزيد عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا نهى عن الشغار
 والشغار أن ينكح هذه بهذه بغير صداق بضع هذه صداق هذه وبضع هذه صداق هذه وأخرج
 أبو الشيخ في كتاب النكاح من حديث أبي ربحانة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المشاغرة
 والمشاغرة أن يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذا بالامهر قال القرطبي تنسيب الشغار صحيح
 موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعا فهو المقصود وإن كان من قول الصحابي فقبول أيضا
 لأنه أعلم بالمقال وأقرب بالحال اه وقد اختلف النحاة على اعتبار الشغار الممنوع ظاهرا
 الحديث في نفسه فأن فيه وصفين أحدهما تزويج كل من الولين وليته للآخر بشرط أن
 يتزوجهم وليته والثاني خلو بضع كل منهما من الصداق فنهى من اعتبرهما معا حتى لا يمنع مثلا إذا
 زوج كل منهما الآخر بغير شرط وإن لم يذكر الصداق أو زوج كل منهما الآخر بالشرط وذكر
 الصداق وذهب أكثر الشافعية إلى أن على الشافعي الاشتراك في البضع لأن بضع كل منهما يصير
 مورد العقد وجعل البضع صداقا مخالفا ليراد عقد النكاح وليس المقضي للبطلان ترك ذكر
 الصداق لأن النكاح يصح بدون تسمية الصداق واختلفوا فيما إذا لم يصرح بالذكر البضع
 فالأصح عندهم الصحة ولكن وجد نص الشافعي على خلافه ولفظه إذا زوج الرجل ابنته أو
 المرأة بلى أمرها من كانت لا آخر على أن صداق كل واحدة بضع الأخرى أو على أن ينكحه
 الأخرى ولم يسم أحدهما الواحدة منهما صداقا فهذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهو منسوخ هكذا ساقه البيهقي بإسناده الصحيح عن الشافعي قال وهو الموافق
 للنفسير المتقول في الحديث واختلف نص الشافعي فيما إذا سمى مع ذلك مهورا فنص في الأملاء
 على البطلان وظاهر نصه في المختصر الصحة وعلى ذلك اقتصر في النقل عن الشافعي من نقل
 الخلاف من أهل المذاهب وقال الفقيه العلة في البطلان التعليق والتوقيف فكأنه يقول
 لا ينفع ذلك نكاح بنتي حتى ينقضي نكاح بنتك وقال الخطابي كان ابن أبي هريرة يشبهه بـ رجل
 تزوج امرأة وبستنتي عضوا من أعضائها وهو عا لا خلاف في فسادها وتقير ذلك أنه يزوج
 وابسته ويستثنى بضعها حيث يجعله صداقا لا أخرى وقال الغزالي في الوسيط صورته الكاملة أن
 يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك على أن يكون بضع كل واحدة منهما صداقا
 لا أخرى ومهما انعقد نكاح ابنتي انعقد نكاح ابنتك قال شيخنا في شرح الترمذي ينبغي أن

يزاد ولا يكون مع البضع شيء آخر ليكون متفقا على تحريمه في المذهب ونقل الخرق أن أجد
نص على أن علة البطلان ترك ذكر المهر ورجح ابن تيمية في الحرر أن العلة التشريك في البضع
وقال ابن دقيق العيد مانص عليه أجده وظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله فيه
ولا صدق بينهما فإنه يشعر بأن جهة الفساد ذلك وإن كان يحتمل أن يكون ذلك ذكر كملازمته
لجهة الفساد ثم قال وعلى الجملة ففيه شعور بأن عدم الصداق له مدخل في النهي ويؤيده
حديث أبي ربحانة الذي تقدم ذكره وقال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن نكاح الشغار لا يجوز
ولكن اختلفوا في صحته فالجمهور على البطلان وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لابلعه
وحكاة ابن المنذر عن الاوزاعي وذهب الحنفية الى صحته ووجوب مهر المثل وهو قول الزهري
ومكحول والثوري والليث ورواية عن أحمد وإسحاق وأبي ثور وهو قول على مذهب الشافعي
لاختلاف الجهة لكن قال الشافعي ان النساء محرمات الا ما أحل الله أو ملك عين فاذا ورد النهي
عن نكاح تأكد التحريم * (تنبيه) * ذكر البنت في تفسير الشغار مثال وقد تقدم في رواية
أخرى ذكر الأخت قال النووي أجمعوا على أن غير البنات من الأخوات وبنات الأخ وغيرهن
كالبنات في ذلك والله أعلم (قوله باب هل للمرأة أن تهب نفسها لاحد) أي فيحل
له نكاحها بذلك وهذا يناول صورتين احدهما مجرد الهبة من غير ذكر مهر والثاني العقد
بلفظ الهبة فالصورة الاولى ذهب الجمهور الى بطلان النكاح وأجازة الحنفية والاوزاعي ولكن
قالوا يجب مهر المثل وقال الاوزاعي ان تزوج بلفظ الهبة وشروط أن لا مهر لم يصح النكاح
وحجة الجمهور قوله تعالى خالصته لك من دون المؤمنين فعدوا ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم
وأنه يتزوج بلفظ الهبة بغير مهر في الحال ولا في المآل وأجاب المجيزون عن ذلك بأن المراد أن
الواهبه تختص به لا مطلق الهبة والصورة الثانية ذهب الشافعية وطائفة الى أن النكاح لا يصح
الا بلفظ النكاح أو التزويج لانهما الصريحان للذات ورد بهما القرآن والحديث وذهب
الاكثر الى أنه يصح بالكليات واحتج الطحاوي لهم بالقياس على الطلاق فإنه يجوز بصرائحه
وبكلياته مع القصد (قوله حديث هشام) هو ابن عروة عن أبيه (قال كانت خولة) هذا مرسل
لان عروة لم يدرك زمن القصة لكن السياق يشعر بأنه جله عن عائشة وقد ذكر المصنف عقب
هذه الطريق رواية من صرح فيه بذكر عائشة تعليقا وقد تقدم في تفسير الاحزاب من طريق أبي
أسامة عن هشام كذلك موصولا (قوله بنت حكيم) أي ابن أمية بن الاوقص السلية وكانت
زوج عثمان بن مظعون وهي من السابقات الى الاسلام وأمهام بن أمية (قوله من اللاتي
وهبن) وكذا وقع في رواية أبي أسامة المذكورة قالت كنت أغار من اللاتي وهبن أنفسهن وهذا
يشعر بعدد الواهبات وقد تقدم تفسيرهن في تفسير سورة الاحزاب ووقع في رواية أبي سعيد المؤدب
الآتي ذكرها في المعلقات عن عروة عن عائشة قالت التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم
خولة بنت حكيم وهذا محمول على تأويل أنها السابقة الى ذلك أو نحو ذلك من الوجوه التي
لا تقتضي الحصر المطلق (قوله فقالت عائشة أما تستحي المرأة أن تهب نفسها) وفي رواية لمحمد بن
بشر الموصولة عن عائشة أنها كانت تعير اللاتي وهبن أنفسهن (قوله أن تهب نفسها) زاد في
رواية محمد بن بشر بغير صداق (قوله فلما نزلت ترجي من نشاء) في رواية عبدة بن سليمان فأزل

* (باب هل للمرأة أن تهب
نفسها لاحد) * حديثنا محمد
ابن سلام حديثنا ابن فضل
حديثنا هشام عن أبيه قال
كانت خولة بنت حكيم من
اللاتي وهبن أنفسهن
للنبي صلى الله عليه وسلم
فقالت عائشة أما تستحي
المرأة أن تهب نفسها للرجل
فلما نزلت ترجي من نشاء
منهن قلت يا رسول الله

الله ترجى وهذا أظهر في أن نزول الآية بهذا السبب قال القرطبي جلت عائشة على هذا التقييد
 الغيرة التي طبعت عليها النساء والافقد علمت أن الله أباح لنبه ذلك وأن جميع النساء لو لم يكن له
 رقهن لكان قليلا (قوله ما أرى ربك الا يسارع في هوالك) في رواية محمد بن بشراني لا يرى ربك
 يسارع لك في هوالك أي في رضالك قال القرطبي هذا قول أبرزه الدلال والغيرة وهو من نوع قولها
 ما أجد كما ولا أجد الله والافاضة الهوى الى النبي صلى الله عليه وسلم لا تحمل على ظاهره لانه
 لا ينطق عن الهوى ولا يفعل بالهوى ولو قالت الى مرضاتك لكان أليق ولكن الغيرة يغتفر
 لاجلها الاطلاق مثل ذلك (قوله رواه أبو سعيد المؤدب ومحمد بن بشر وعبد بن هشام عن أبيه
 عن عائشة يزيد بعضهم على بعض) أما رواية أبي سعيد واسمه محمد بن مسلم بن أبي الوضاح فوصلها
 ابن مردويه في التفسير واليهيقي من طريق منصور بن أبي مزاحم عنه مختصرا كما نهت عليه
 قالت التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم خولة بنت حكيم حسب وأما رواية محمد بن بشر
 فوصلها الامام أحمد عنه بتمام الحديث وقد بينت ما فيه من زيادة وفائدة وأما رواية عبد الله وهو
 ابن سليمان فوصلها مسلم وابن ماجه من طريقه وهي بخوارق رواية محمد بن بشر (قوله
 باب نكاح المحرم) كأنه يتجنى الى الجواز لانه لم يذكري الباب شيئا غير حديث ابن عباس
 في ذلك ولم يخرج حديث المنع كأنه لم يصح عنده على شرطه (قوله أخبرنا عمرو) هو ابن دينار وجابر
 ابن زيد هو أبو الشعثاء (قوله تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم) تقدم في أو اخر الحجج من
 طريق الاوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بالنظر تزوج ميمونة وهو محرم وفي رواية عطاء المذكورة
 عن ابن عباس عن النسيان تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم جعلت أمرها
 الى العباس فأنكحها اياه وتقدم في عمرة القضاء من رواية عكرمة بلفظ حديث الاوزاعي وزاد
 وبنابها وهي حلال وماتت بسرف قال الاثرم قلت لاجدان أبا نوري قول بأى شيء يدفع حديث
 ابن عباس أي مع حخته قال فقال الله المستعان ابن المسيب يقول وهم ابن عباس وميمونة تقول
 تزوجني وهو حلال اه وقد عارض حديث ابن عباس حديث عثمان لا ينكح المحرم ولا ينكح
 أخرجه مسلم ويجمع بينهما وبين حديث ابن عباس بحمل حديث ابن عباس على أنه من خصائص
 النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن عسجد البراءة لا تنافي في هذا الحكم لكن الرواية أنه
 تزوجها وهو حلال جاءت من طرفي شتى وحديث ابن عباس صحيح الاسناد لكن الوهم الى
 الواحد أقرب الى الوهم من الجماعة فأقل أحوال الخبرين أنه عارض فاطم البتة من غيرهما
 وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتمد اه وقد تقدم في أو اخر كتاب الحجج
 البحث في ذلك لمخصا وان منهم من حمل حديث عثمان على الوطاء وتعقب بأنه ثبت فيه لا ينكح
 بفتح أوله ولا ينكح بضم أوله ولا يخطب ووقع في صحيح ابن حبان زيادة ولا يخطب عليه ويترجع
 حديث عثمان بأنه تعقيد قاعدة وحديث ابن عباس واقعة عين تحتمل أنواعا من الاحتمالات
 فمنها أن ابن عباس كان يرى أن من قلد الهدى يصير محرما كما تقدم تقرير ذلك عنه في كتاب الحجج
 والنبي صلى الله عليه وسلم كان قلد الهدى في عمرته تلك التي تزوج فيها ميمونة فيكون اطلاقه أنه
 صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم أي عقد عليها بعد أن قلد الهدى وإن لم يكن تلبس بالحرام
 وذلك أنه كان أرسل اليها أبا رافع بخطبها فجعلت أمرها الى العباس فزوجها من النبي صلى الله

ما أرى ربك الا يسارع في
 هوالك رواه أبو سعيد
 المؤدب ومحمد بن بشر وعبد
 عن هشام عن أبيه عن
 عائشة يزيد بعضهم على
 بعض (باب نكاح المحرم)*
 حدثنا مالك بن اسمعيل
 أخبرنا بن عيينة أخبرنا عمرو
 حدثنا جابر بن زيد قال أنبأنا
 ابن عباس رضي الله عنهما
 تزوج النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو محرم

عليه وسلم وقد أخرج الترمذي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ما من طريق مطر الوراق عن
 ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج
 ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال وكنت أنا الرسول بينهما قال الترمذي لا نعلم أحدا أسنده
 غير جاد بن زيد عن مطر ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان مرسل ومنها أن قول ابن عباس تزوج
 ميمونة وهو محرم أي داخل الحرام أو في الشهر الحرام قال الأعشى * قتلوا كسرى بليلى محرمًا *
 أي في الشهر الحرام وقال آخر * قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا * أي في البلد الحرام وإلى هذا
 التأويل جنح ابن حبان فجزم به في صحيحه وعارض حديث ابن عباس أيضا حديث يزيد بن الأصم
 أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال أخرجه مسلم من طريق الزهري قال وكانت
 خالته كما كانت خالة ابن عباس وأخرج مسلم من وجه آخر عن يزيد بن الأصم قال حدثني ميمونة
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس وأما أثر ابن
 المسيب الذي أشار إليه أحمد فأخرجه أبو داود وأخرج البيهقي من طريق الأوزاعي عن عطاء عن
 ابن عباس الحديث قال وقال سعيد بن المسيب ذهل ابن عباس وإن كانت خالته مات زوجها إلا
 بعدما أحل قال الطبري الصواب من القول عندنا أن نكاح الحرم فاسد لصحة حديث عثمان
 وأما قصة ميمونة فتعارضت الأخبار فيها ثم ساق من طريق أيوب قال أثبت أن الاختلاف في
 زواج ميمونة إنما وقع لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعث إلى العباس لينكحها إياه فأنكحه
 فقال بعضهم أنكحها قبل أن يحرم النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم بعدما أحرم وقد ثبت أن
 عمر وعليًا وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم نكح وبين امرأته ولا يكون هذا إلا عن ثبت
 * (تنبيه) * قدمت في الحج أن حديث ابن عباس جاء مثله صحيحا عن عائشة وأبي هريرة فأما
 حديث عائشة فأخرجه النسائي من طريق أبي سلمة عنه وأخرجه الطحاوي والبرز من طريق
 مسروق عنها وصحبه ابن حبان وأكثرا ما عمل بالارسال وليس ذلك بقادح فيه وقال النسائي
 أخبرنا عمرو بن علي أن أبا عاصم عن عثمان بن الأسود عن ابن أبي مليكة عن عائشة مثله قال
 عمرو بن علي قلت لأبي عاصم أنت أمليت علينا من الرقعة ليس فيه عائشة فقال دع عائشة حتى
 أنظر فيه وهذا السناد صحيح لولا هذه القصة لكن هو شاهد قوي أيضا وأما حديث أبي هريرة
 أخرجه الدارقطني وفي أسنده كامل أبو العلاء وفيه ضعف لكنه يعتد به حديثي ابن عباس
 وعائشة وفيه رد على قول ابن عبد البر أن ابن عباس تفرد من بين الصحابة بأن النبي صلى الله عليه
 وسلم تزوج وهو محرم وجاء عن الشعبي ومجاهد مرسل مثله أخرجهما ابن أبي شيبة وأخرج
 الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال سألت أنسا عن نكاح الحرم فقال لا بأس به
 وهل هو كالبيع وأسنده قوى لكنه قياس في مقابل النص فلا عبرة به وكان أنسا لم يبلغه حديث
 عثمان **❦ (قوله ما)** نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيرا) يعني
 تزويج المرأة إلى أجل فاذا انقضى وقعت الفرقة وقوله في الترجمة أخيرا يفهم منه أنه كان مباحا
 وأن النهي عنه وقع في آخر الأمر وليس في أحاديث الباب التي أوردها التصريح بذلك لكن
 قال في آخر الباب إن عليا بين أنه منسوخ وقد وردت عدة أحاديث صحيحة صريحة بالنهي عنها
 بعد الاذن فيها وأقرب ما فيها عهد بالوفاة النبوية ما أخرجه أبو داود من طريق الزهري قال كما

* (باب نهى النبي صلى الله
 عليه وسلم عن نكاح المتعة
 أخيرا) * حديث مالك بن
 اسمعيل حديث ابن عيينة
 أنه سمع الزهري يقول

عند عمر بن عبد العزيز فتذاكرنا متعة النساء فقال رجل يقال له ربيع بن سبرة أشهد على أبي
أنه حدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع وسأذكر الاختلاف في
حديث سبرة هذا وهو ابن عبد بعد هذا الحديث الأول (قوله أخبرني الحسن بن محمد بن علي)
أي ابن أبي طالب وأبوه محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية وأخوه عبد الله بن محمد أما الحسن
فأخرج له البخاري غير هذا منها ما تقدم له في الغسل من روايته عن جابر ويأتي له في هذا الباب آخر
عن جابر وسلمة بن الأكوع وأما أخوه عبد الله بن محمد فكيف كنيته أبو هاشم وليس له في البخاري
سوى هذا الحديث وثقة ابن سعد والنسائي والعجلي وقد تقدمت له طريق أخرى في غزوة
خيبر من كتاب المغازي وتأتي أخرى في كتاب الذبايح وأخرى في ترك الحيل وقرنه في المواضع
الثلاثة بأخيه الحسن وذكر في التاريخ عن ابن عيينة عن الزهري أخبرنا الحسن وعبد الله ابنا
محمد بن علي وكان الحسن أوثقهما ولا جد عن سفيان وكان الحسن أرضاهما إلى أنفسنا وكان
عبد الله يتبع السبئية اهـ والسبئية بمهمله ثم موحدة ينسبون إلى عبد الله بن سبا وهو من
رؤساء الروافض وكان المختار بن أبي عبيد على رأيه ولما غلب على الكوفة وتبع قتله الحسين
فقتلهم أحسنه الشيعة ثم فارقده أكثرهم لما ظهر منه من الأكاذيب وكان من رأى السبئية موالاة
محمد بن علي بن أبي طالب وكانوا يزعمون أنه المهدي وأنه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان ومنهم
من أقرب بوعنه وزعم أن الأمر بعده صار إلى ابنه أبي هاشم هذا ومات أبو هاشم في آخر ولاية
سليمان بن عبد الملك سنة ثمان أو تسعين (قوله عن أبيه ما) في رواية الدارقطني في
الموطآت من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري عن مالك عن الزهري أن عبد الله والحسن ابني
محمد أخبراه أن أباهما محمد بن علي بن أبي طالب أخبرهما (قوله أن عليا قال لابن عباس) سيأتي
أن يتحدث به له في هذا الحديث في ترك الحيل بلنظ ان عليا قيل له ان ابن عباس لا يرى بمتعة النساء
بأسا وفي رواية الثوري ويحيى بن سعيد كلاهما عن مالك عند الدارقطني أن عليا سمع ابن عباس
وهو يفتي في متعة النساء فقال أما علمت وأخرجه سعيد بن منصور عن هشيم عن يحيى بن سعيد
عن الزهري بدون ذكر مالك ولفظه ان عليا مر بابن عباس وهو يفتي في متعة النساء أنه لا بأس
بها ولمسلم من طريق جويرية عن مالك بسنده أنه سمع علي بن أبي طالب يقول افلان انك رجل
تأته وفي رواية الدارقطني من طريق الثوري أيضا تكلم علي وابن عباس في متعة النساء فقال له
علي انك امرؤ تأته ولمسلم من جبه آخر أنه سمع ابن عباس يلين في متعة النساء فقال له مهلا يا ابن
عباس ولا حمد من طريق معمر رخص في متعة النساء (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن المتعة) في رواية أحمد عن سفيان نهى عن نكاح المتعة (قوله وعن لحوم الحمر الأهلية زمن
خيبر) هكذا الجميع الرواة عن الزهري خيبر بالمجعة أوله والراء آخره الامارواه عبد الوهاب
الثقفي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فانه قال حنين بمهمله أوله ونونين أخرجه
النسائي والدارقطني ونها على أنه وهم تفرد به عبد الوهاب وأخرجه الدارقطني من طريق
أخرى عن يحيى بن سعيد فقال خيبر على الصواب وأغرب من ذلك رواية إسحق بن راشد عن
الزهري عنه بلنظ نهى في غزوة تبوك عن نكاح المتعة وهو خطأ أيضا (قوله زمن خيبر) الظاهر
أنه ظرف للأميرين وحكي البهقي عن الحميدي أن سفيان بن عيينة كان يقول قوله يوم خيبر

أخبرني الحسن بن محمد بن
علي وأخوه عبد الله عن
أبيهما أن عليا رضى الله عنه
قال لابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى
عن المتعة وعن لحوم الحمر
الأهلية زمن خيبر حدثنا
محمد بن بشار حدثنا غندر

يتعلق بالجر الاهلية لا بالمتعة قال البيهقي وما قاله محتمل يعني في روايته هذه وأما غيره فصريح أن
الظرف يتعلق بالمتعة وقدمت في غزوة خيبر من كتاب المغازي ويأتى في الذبائح من طريق مالك
بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحوم الجمر الاهلية
وهكذا أخرجه مسلم من رواية ابن عيينة أيضاً وسأيت في ترك الجبل في رواية عبيد الله بن عمر عن
الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وكذا أخرجه مسلم وزاد من طريقه
فقال مهلاً يا ابن عباس ولا جدم من طريق معمر بن سنده أنه بلغه أن ابن عباس رخص في متعة
النساء فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الجمر الاهلية
وأخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري مثل رواية مالك والدارقطني من طريق ابن
وهب عن مالك ويونس وأسامية بن زيد ثلاثتهم عن الزهري كذلك وذكر السهيلي أن ابن عيينة
رواه عن الزهري بلفظ نهى عن أكل الجمر الاهلية عام خيبر وعن المتعة بعد ذلك أو في غير ذلك
اليوم اه وهذا اللفظ الذي ذكره لم أره من رواية ابن عيينة فقد أخرجه أحمد وابن أبي عمر
والجميدى وأصحق في مسانيدهم عن ابن عيينة باللفظ الذي أخرجه البخاري من طريقه لكن منهم
من زاد لفظ نكاح كما بينته وكذا أخرجه الأسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة وإبراهيم بن
موسى والعباس بن الوليد وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن غير وزهير
ابن حرب جميعاً عن ابن عيينة بمثل لفظ مالك وكذا أخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة لكن
قال زمن بدل يوم قال السهيلي ويصل بهذا الحديث تنبيه على أشكال لأن فيه النهى عن نكاح
المتعة يوم خيبر وهذا شيء لا يعرفه أحد من أهل السير ورواة الاثر قال فالذي يظهر أنه وقع
تقديم وتأخير في لفظ الزهري وهذا الذي قاله سنده اليه غيره في النقل عن ابن عيينة فذكر ابن
عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ أن الجميدى ذكر عن ابن عيينة أن النهى زمن خيبر عن لحوم
الجر الاهلية وأما المتعة فكان في غير يوم خيبر ثم راجعت مسند الجميدى من طريق قاسم بن
أصبغ عن أبي اسماعيل السلمي عنه فقال بعد مساق الحديث قال ابن عيينة يعني أنه نهى عن
لحوم الجمر الاهلية زمن خيبر ولا يعني نكاح المتعة قال ابن عبد البر وعلى هذا كثرة الناس وقال
البيهقي يشبه أن يكون كما قال لصحة الحديث في أنه صلى الله عليه وسلم رخص فيها بعد ذلك ثم نهى
عنها فلا يتم احتجاج على الاذا وقع النهى أخيراً لتقوم به الحجة على ابن عباس وقال أبو عوانة
في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي أنه نهى يوم خيبر عن لحوم الجمر وأما المتعة
فسكرت عنها وانما نهى عنها يوم الفتح اه والحامل لهؤلاء على هذا ما ثبت من الرخصة فيها بعد
زمن خيبر كما أشار اليه البيهقي لكن يمكن الانفصال عن ذلك بأن علماً بلغه الرخصة فيها يوم
الفتح لوقوع النهى عنها عن قرب كما سيأتي بيانه ويؤيد ظاهر حديث علي ما أخرجه أبو عوانة
وصححه من طريق سالم بن عبد الله أن رجلاً سال ابن عمر عن المتعة فقال حرام فقال ان فلانا
يقول فيها فقال والله لقد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمها يوم خيبر وما كنا مسافحين
قال السهيلي وقد اختلف في وقت تحريم نكاح المتعة فأغرب ما روى في ذلك روايته من قال
في غزوة تبوك ثم رواية الحسن أن ذلك كان في عمرة القضاء والمشهور في تحريمها أن ذلك كان
في غزوة الفتح كما أخرجه مسلم من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه وفي رواية عن الربيع

أخرجها أبو داود أنه كان في حجة الوداع قال ومن قال من الرواة كان في غزوة أوطاس فهو موافق لمن قال عام الفتح اه فحصل مما أشار إليه ستة مواطن خبير ثم عمرة القضاء ثم الفتح ثم أوطاس ثم تبوك ثم حجة الوداع وبقي عليه حنين لأنها وقعت في رواية قد ثبت عليها قبل فأما أن يكون ذهل عنها وتركها عمد الخطار واتهم أولكون غزوة أوطاس وحنين واحدة فامارواية تبوك فأخرجها اسحق بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل بنسبة الوداع رأى مصابيح وسمع نساء يبكين فقال ما هذا فقالوا يا رسول الله نساء كانوا تمتعوا منهن فقال هدم المتعة النكاح والطلاق والميراث وأخرجها الحازمي من حديث جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى غزوة تبوك حتى إذا كنا عند العقبة مما يلي الشام جاءت نسوة قد كآت عينا بهن يطفن برحالنا فاجأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرنا ذلك له قال فغضب وقام خطيبا فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة فتوادعنا يومئذ فسميت ثنية الوداع وأما رواية الحسن وهو البصري فأخرجها عبد الرزاق من طريقه وزاد ما كانت قبلها ولا بعدها وهذه الزيادة منكر من راويها عمرو بن عبيد وهو ساقط الحديث وقد أخرجه سعيد بن منصور من طريق صحيحة عن الحسن يدون هذه الزيادة وأما غزوة الفتح فثبت في صحيح مسلم كما قال وأما أوطاس فثبت في مسلم أيضا من حديث سلمة بن الأكوع وأما حجة الوداع فوقع عند أبي داود من حديث الربيع بن سبرة عن أبيه وأما قوله لا مخالفة بين أوطاس والفتح ففيه نظر لأن الفتح كان في رمضان ثم خرجوا إلى أوطاس في شوال وفي سياق مسلم أنهم لم يخرجوا من مكة حتى حرمت ولنظرة أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح فأذن لنا في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي فذكر قصة المرأة إلى أن قال ثم استمتع منها فلم أخرج حتى حرما وفي لفظه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما بين الركن والباب وهو يقول بعمل حديث ابن عمر وكان تقدم في حديث ابن عمر أنه قال يا أيها الناس اني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة وفي رواية أمرنا بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم يخرج حتى نهانا عنها وفي رواية له أمر أصحابه بالمتعة من النساء فذكر القصة قال فكان معنا ثلاثا ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرأقهن وفي لفظ فقال إنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة فأما أوطاس فلفظ مسلم لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها وظاهر الحديثين المغيرة اسكن يحتمل أن يكون أطلق على عام الفتح عام أوطاس لتقاربهما ولو وقع في سياقها أنهم تمتعوا من النساء في غزوة أوطاس لما حسن هذا الجمع نعم ويعد أن يقع الأذن في غزوة أوطاس بعد أن يقع التصريح قبلها في غزوة الفتح بأنها حرمت إلى يوم القيامة وإذا تقر ذلك فلا يصح من الروايات شيء بغيره إلا غزوة الفتح وأما غزوة خيبر وإن كانت طرق الحديث فيها صحيحة ففيها من كلام أهل العلم ما تقدم وأما عمرة القضاء فلا يصح الاثر فيها لكونه من مرسل الحسن ومراسيله ضعيفة لأنه كان يأخذ عن كل أحد وعلى تقدير بثوته فلعله أراد أيام خيبر لأنه كان في سنة واحدة كما في الفتح وأوطاس سواء وأما قصة تبوك فليس في حديث أبي هريرة التصريح بأنهم استمتعوا منهن في تلك الحالة فيحتمل أن يكون ذلك وقع قديما ثم وقع التوديع منهن حينئذ والنهي أو كان النهي وقع قديما

فلم يبلغ بعضهم فاستمر على الرخصة فلذلك قرن النهي بالغضب لتقدم النهي في ذلك على أن في
 حديث أبي هريرة مقلالة من رواية مؤمل بن اسمعيل عن عكرمة بن عمار وفي كل منهما مقال
 وأما حديث جابر فلا يصح فانه من طريق عباد بن كثير وهو متروك وأما حجة الوداع فهو
 اختلاف على الربيع بن سبرة والرواية عنه بانها في الفتح أصح وأنهر فان كان حفظه فليس في
 سياق أبي داود سوى مجرد النهي فاعلده صلى الله عليه وسلم أراد إعادة النهي ليشيع ويسمعه من
 لم يسمعه قبل ذلك فلم يبق من المواطن كقلنا صحاحنا بجماسوى غزو وخيبر وغزو الفتح وفي
 غزو خيبر من كلام أهل العلم ما تقدم وزاد ابن القيم في الهدى أن الصحابة لم يكونوا يستمعون
 باليهوديات يعني فيقوى أن النهي لم يقع يوم خيبر أو لم يقع هناك نكاح متعة لكن يمكن أن
 يجاب بأن يهود خيبر كانوا ابصاهرون الاوس والخزرج قبل الاسلام فيجوز أن يكون هناك من
 نسائهم من وقع التمتع بهن فلا ينقض الاستدلال بما قال قال الماوردي في الحاوي في تعين
 موضع تحريم المتعة وجهان أحدهما أن التحريم تكرريه يكون أظهر وأشهر حتى يعلمه من لم يكن
 علمه لانه قد يحضر في بعض المواطن من لا يحضر في غيرها والثاني أنها أبيت مرارا ولهذا قال
 في المرة الأخيرة الى يوم القيامة إشارة الى أن التحريم المأخوذ كان مؤذنا بأن الإباحة تعقبه
 بخلاف هذا فانه تحريم مؤبد لا تعقبه إباحة أصلا وهذا الثاني هو المعتقد ويرد الاول التصريح
 بالاذن فيها في الموطن المتأخر عن الموطن الذي وقع التصريح فيه بتعريمها كما في غزو خيبر ثم
 الفتح وقال النووي الصواب أن تحريمها وإباحتها وقع امرين فصحت مباحة قبل خيبر ثم
 حرمت فيها ثم أبيت عام الفتح وهو عام وطاس ثم حرمت تحريما مؤبدا قال ولا مانع من تكرير
 الإباحة ونقل غيره عن الشافعي أن المتعة نسخت مرتين وقد تقدم في أوائل النكاح حديث ابن
 مسعود في سبب الاذن في نكاح المتعة وأنهم كانوا اذا غزوا اشتدت عليهم العزيمة فاذن لهم في
 الاستمتاع ففعل النهي كان يتكرر في كل موطن بعد الاذن فلما وقع في المرة الأخيرة أنها حرمت
 الى يوم القيامة لم يقع بعد ذلك اذن والله أعلم والحكمة في جمع علي بين النهي عن الحر والمتعة أن
 ابن عباس كان يرخص في الامرين معا وسبب النقل عنه في الرخصة في الحر الا لهية في أوائل
 كتاب الاطعمة فرد عليه على في الامرين معا وأن ذلك وقع يوم خيبر فاما أن يكون على ظاهره
 وأن النهي عنهما وقع في زمن واحد واما أن يكون الاذن الذي وقع عام الفتح لم يبلغ عليا القصر
 مدة الاذن وهو ثلاثة أيام كما تقدم والحديث في قصة تبول على نسج الجواز في السفرة لانه نهى
 عنها في أوائل انشاء السفر مع أنه كان سفر ابعدا والمشقة فيه شديدة كما صرح به في الحديث في
 نوبة كعب وكان عليه الإباحة وهي الحاجة الشديدة انتهت من بعد فتح خيبر وما بعدها والله أعلم
 والجواب عن قول السهيلي انه لم يكن في خيبر نساء يستمع بهن ظاهر مما بينته من الجواب عن
 قول ابن القيم لم تكن الصحابة يمتعون باليهوديات وأيضاً قال كما تقدم لم يقع في الحديث
 التصريح بأنهم استمتعوا في خيبر وانما فيه مجرد النهي فيؤخذ منه أن التمتع من النساء كان
 حلالا وسبب تحليله ما تقدم في حديث ابن مسعود حيث قال كنا غزوا وليس لنا شيء ثم قال
 فرخص لنا أن ننتكح المرأة بالشوب فأشار الى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء وكذا في
 حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر باللفظ انما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في

المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها فلما فتحت خيبر وسع عليهم من المال ومن السبي
فناسب النهي عن المتعة لارتفاع سبب الإباحة وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على التوسعة
بعد الضيق أو كانت الإباحة انما تقع في المغازي التي يكون في المسافة إليها بعد مشقة وخيبر
بخلاف ذلك لأنها اقرب المدينة فوقع النهي عن المتعة فيها الإشارة إلى ذلك من غير تقدم إذن فيها
ثم لما عادوا إلى سفرة بعيدة المدة وهي غزاة الفتح وشقت عليهم العزوبة أذن لهم في المتعة لكن
مقيدين بثلاثة أيام فقط دفعا للحاجة ثم نهاهم بعد انقضائها عنها كما سأتى من رواية سلسة وهكذا
يجاب عن كل سفرة ثبت فيها النهي بعد الأذن وأما حجة الوداع فإلى يظهر أنه وقع فيها النهي
مجرد أن ثبت الخبر في ذلك لأن الصحابة يخافونها بنسائها ثم بعد أن وسع عليهم فلم يكونوا في شدة
ولا طول عزبة ولا افتخار حديث سيرة راويه هو من طريق ابنه الربيع عنه وقد اختلف عليه
في تعيينها والحديث واحد في قصة واحدة فتعين الترجيح والطريق التي أخرجها مسلم مصرحة
بانها في زمن الفتح أربع فتعين المصير إليها والله أعلم الحديث الثاني (قوله عن أبي جرة) هو
الضبعي بالجيم والراء رأيت بخط بعض من شرح هذا الكتاب بالمهملة والزاي وهو تصحيف (قوله
سمعت ابن عباس يسئل) بضم أوله (قوله فرخص) أي فيها وبثبت في رواية الاسماعيلي (قوله
فقال له مولى له) لم أقف على اسمه مصرحاً وأظنه عكرمة (قوله انما ذلك في الحال الشديد وفي
النساء قلة أو نحوه) في رواية الاسماعيلي انما كان ذلك في الجهاد والنساء قليل (قوله فقال ابن
عباس نعم) في رواية الاسماعيلي صدق وعند مسلم من طريق الزهري عن خالد بن المهاجر وأبو
أبي عمرة الأنصاري قال رجل يعني لابن عباس وصرح به البيهقي في روايته انما كانت يعني
المتعة رخصة في أول الاسلام لمن اضطر إليها كالميتة والدم ولحم الخنزير ويؤيده ما أخرجه
الخطابي والفاكهى من طريق سعيد بن جبيرة قال قلت لابن عباس لقد سارت بقسيالك الركان
وقال فيها الشعراء يعني في المتعة فقال والله ما بهذا أفتيت وما هي الا كالميتة لا تحل الا للمضطر
وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة وزاد في آخره ألا انما هي كالميتة والدم ولحم
الخنزير وأخرجه محمد بن خلف المعروف بوكيع في كتاب الغرر من الاخبار باسناد احسن منه
عن سعيد بن جبيرة بالقصة لكن ليس في آخره قول ابن عباس المذكور وفي حديث سهل بن سعد
الذي أشرت إليه قريبا نحوه فهذه أخبار تقوى بعضها ببعض وحاصلها أن المتعة انما رخص
فيها بسبب العزبة في حال السفر وهو يوافق حديث ابن مسعود الماضي في أوائل النكاح وأخرج
البيهقي من حديث أبي ذر باسناد حسن انما كانت المتعة لحرب بنا وخوفنا وأما ما أخرجه
الترمذي من طريق محمد بن كعب عن ابن عباس قال انما كانت المتعة في أول الاسلام كان
الرجل يقدم البلد ليس له فيها معرفة فينزوح المرأة بقدر ما يقيم فحفظ له متاعه فاسناده ضعيف
وهو شاذ يخالف لما تقدم من عله بإحتمال الحديث الثالث (قوله قال عمرو) هو ابن دينار في
رواية الاسماعيلي من طريق ابن أبي الوزير عن سفيان عن عمرو بن دينار وهو غريب من حديث
ابن عيينة قل من رواه من أصحابه عنه وانما أخرجه البخاري مع كونه معنعنا لوروده عن عمرو
ابن دينار من غير طريق سفيان نبه على ذلك الاسماعيلي وهو كما قال قد أخرجه مسلم من طريق
شعبة وروى عن القاسم وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج كلهم عن عمرو (قوله عن الحسن

حدثنا شعبة عن أبي جرة
قال سمعت ابن عباس يسئل
عن متعة النساء فرخص
فقال له مولى له انما ذلك
في الحال الشديدة وفي
النساء قلة أو نحوه فقال ابن
عباس نعم * حدثنا علي
حدثنا سفيان قال عمرو عن
الحسن

ابن محمد) أي ابن علي بن أبي طالب ووقع في رواية ابن جريح الحسن بن محمد بن علي وهو الماضي ذكره في الحديث الاول وفي رواية شعبة المذكورة عن عمرو سمعت الحسن بن محمد (قوله عن جابر بن عبد الله وسلم بن الاكوع) في رواية روح بن القاسم تقديم سلمة على جابر وقد أدرجهما الحسن بن محمد جميعا لكن روايته عن جابر أشهر (قوله كافي جيش) لم أقف على تعيينه لكن عند مسلم من طريق أبي العميس عن اباس بن سلمة بن الاكوع عن أبيه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام او طاس في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها * (تنبيه) ضبط جيش في جميع الروايات بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها همزة وحكى الكرماني أن في بعض الروايات حين بالمهملة ونونين باسم مكان الوقعة المشهورة ولم أقف عليه (قوله فأتانا رسول رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم أقف على اسمه لكن في رواية شعبة خرج علينا منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيشبهه أن يكون هو بلال (قوله انه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا) زاد شعبة في روايته يعني متعة النساء وضبط فاستمتعوا بفتح المشناة وكسرها بلفظ الامر وبلغظ الفعل الماضي وقد أخرج مسلم حديث جابر من طرق أخرى منها عن أبي نضرة عن جابر أنه سئل عن المتعة فقال فعلمناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن طريق عطاء عن جابر استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وأخرج عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني أبو الزبير سمعت جابرا أخوه وزاد حتى نهى عنها عمر في شأن عمرو بن حريث وقصة عمرو بن حريث أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه بهذا الاسناد عن جابر قال قدم عمرو بن حريث الكوفة فاستمتع بجملة فأتى بها عمرو وحبل فأسأله فاعترف قال فذلك حين نهى عنها عمر قال البيهقي في رواية سلمة ابن الاكوع التي حكيناها عن تخريج مسلم ثم نهى عنها ضبطناه نهى بفتح النون ورأيت في رواية معتمدة بها بالالف قال فان قيل بل هي بضم النون والمراد بالنهاي في حديث سلمة عمر كما في حديث جابر قلنا هو محتمل لكن ثبت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها في حديث الربيع ابن سبرة بن معبد عن أبيه بعد الاذن فيه ولم تجد عنه الاذن فيه بعد النهي عنه فنهى عمر موافق لنيه صلى الله عليه وسلم (قلت) ونسأله أن يقال لعل جابرا ومن نقل عنه استقرأهم على ذلك بعده صلى الله عليه وسلم الى أن نهى عنها عمر لم يبلغهم النهي ومما يستفاد أيضا أن عمر لم ينه عنها اجتهادا وانما نهى عنها مستندا الى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وقع التصريح عنه بذلك فيما أخرجه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن حفص عن ابن عمر قال لما ولي عمر خطب فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المتعة ثلاثا ثم حرمها وأخرج ابن المنذر والبيهقي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال شهد عمر المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال ما بال رجال ينكحون هذه المتعة بعد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وفي حديث أبي هريرة الذي أشرت اليه في صحيح ابن حبان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هدم المتعة النكاح والطلاق والعسدة والميراث وله شاهد صحيح عن سعد بن المسيب أخرجه البيهقي * الحديث الرابع تقدمت له طريق في الذي قبله (قوله وقال ابن أبي ذئب الخ) وصله الطبراني والاسماعيلي وأبو نعيم من طرق عن ابن أبي ذئب (قوله إيمار رجل وامرأة توافقا فعمسرة ما بينهما ثلاث ليال) وقع في رواية المستنلى بعشرة بالموحدة المكسورة بدل الفاء المفتوحة وبالفاء أصح وهي رواية

ابن محمد عن جابر بن عبد الله
وسلمة بن الاكوع قال كافي
جيش فأتانا رسول رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال انه قد أذن لكم أن
تستمتعوا فاستمتعوا * وقال
ابن أبي ذئب حدثني اباس
ابن سلمة بن الاكوع عن
أبيه عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم إيمار رجل
وامرأة توافقا فعمسرة
ما بينهما ثلاث ليال

الاسماء على وغيره والمعنى أن اطلاق الاجل محمول على التقيد بثلاثة أيام بلياليهن (قوله فان أحببا) أي بعد انقضاء الثلاث (أن يتزايد) أي في المدة يعني تزايداً ووقع في رواية الاسماعيلي التصريح بذلك وكذا في قوله أن يتشارك أي يتفارقا تشاركاً وفي رواية أبي نعيم أن يتناقضا تناقضاً والمراد به التفارق (قوله فما أدري أشيء) كان لنا خاصة أم للناس عامة (ووقع في حديث أبي ذر التصريح بالاختصاص أخرجه البيهقي عنه قال انما أحلت لنا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء ثلاثة أيام ثم نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وقد بينه على عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه منسوخ) يريد بذلك تصريح على عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عنها بعد الاذن فيها ووقد بسطناه في الحديث الاول وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن علي قال نسخ رمضان كل صوم ونسخ المتعة الطلاق والعدة والميراث وقد اختلف السلف في نكاح المتعة قال ابن المنذر جاء عن الاوائل الرخصة فيها ولا أعلم اليوم أحد يجيزها الا بعض الرافضة ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله وقال عياض ثم وقع الاجماع من جميع العلماء على تحريمها الا الروافض وأما ابن عباس فروى عنه أنه أباحها وروى عنه أنه رجع عن ذلك قال ابن بطال روى أهل مكة واليمن عن ابن عباس اباحة المتعة وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة واجازة المتعة عنه أصح وهو مذهب الشيعة قال وأجمعوا على أنه متى وقع الا أن أبطل سواء كان قبل الدخول أم بعده الا قول زفر أنه جعلها كالشرط الفاسدة ويرده قوله صلى الله عليه وسلم فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها (قلت) وهو في حديث الربيع بن سبرة عن أبيه عنده مسلم وقال الخطابي تحريم المتعة كالاجماع الا عن بعض الشيعة ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المختلفات الى علي وآل بيته فقد صح عن علي أنها نسخت ونزل البيهقي عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة فقال هي الزنا بعينه قال الخطابي ويحكى عن ابن جريح جوازها اه وقد نقل أبو عوانة في صحيحه عن ابن جريح أنه رجع عنها بعد أن روى بالبصرة في اباحتها ثمانية عشر حديثاً وقال ابن دقيق العيد ما حكاه بعض الحنفية عن مالك من الجواز خطأ فقد بالغ المالكية في منع النكاح المؤقت حتى أبطلوا توقيت الحل بسببه فقالوا لعل علي وقت لا بد من مجيبه وقع الطلاق الا أن لانه توقيت للحل فيكون في معنى نكاح المتعة قال عياض وأجمعوا على أن شرط البطلان التصريح بالشرط فلونوى عند العقد أن يفارق بعد مدة صح نكاحه الا الاوزاعي فأبطله واختلفوا هل يحدنا كح المتعة أو يعزى على قولين مأخذهما أن الاتفاق بعد الخلاف هل يرفع الخلاف المتقدم وقال القرطبي الروايات كلها متفقة على أن زمن اباحة المتعة لم يطل وأنه حرم ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها الا من لا يلتفت اليه من الروافض وجرم جماعة من الائمة بتفرد ابن عباس باباحتها فهي من المسئلة المشهورة وهي نذرة المخالف ولكن قال ابن عبد البر أصحاب ابن عباس من أهل مكة واليمن على اباحتها ثم اتفق فقهاء الامصار على تحريمها وقال ابن حزم ثبت على اباحتها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود ومعاوية وأبو سعيد وابن عباس وسلمة ومعبد ابناً أمية بن خلف وجابر وعمرو بن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر الى قرب آخر خلافة عمر قال ومن التابعين طاوس وسعيد بن جبير وعطاء وسائر فقهاء مكة (قلت) وفي جميع ما أطلقه نظر ما ابن

فان أحببا أن يتزايد أو يتشارك
تشاركاً فما أدري أشيء كان
لنا خاصة أم للناس عامة
* قال أبو عبد الله وقد بينه
على عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه منسوخ

مسعود فسندده فيه الحديث الماضي في أوائل النكاح وقد بينت فيه مائة له الاسماعيلي من الزيادة فيه المصروفة عنه بالتحريم وقد أخرجه أبو عوانة من طريق أبي معاوية عن اسمعيل بن أبي خالد وفي آخره ففعلنا ثم ترك ذلك وأما معاوية فأخرجه عبد الرزاق من طريق صفوان بن يحيى بن أمية أخبرني يعلى أن معاوية استمع بامرأة بالطائف واسناده صحيح لكن في رواية أبي الزبير عن جابر عند عبد الرزاق أيضاً أن ذلك كان قديماً ولفظه استمع معاوية بمقدمه الطائف بولاة بني الحضرمي يقال لهم معانة قال جابر ثم عاشت معانة إلى خلافة معاوية فكان يرسل إليها بجانزة كل عام وقد كان معاوية متبعاً لعمرو متديباً به فلا يشك أنه عمل بقوله بعد النهي ومن ثم قال الطحاوي خطب عمر فنهى عن المتعة ونقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه ذلك منكر وفي هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه وأما أبو سعيد فأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أن عطاء قال أخبرني من شئت عن أبي سعيد قال لقد كان أحدنا يستمع على القدح سوياً وهذا مع كونه ضعيفاً للجهل بأحد روايته ليس فيه التصريح بأنه كان بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأما ابن عباس فتقدم النقل عنه والاختلاف هل يرجع أولاً وأما سلمة وعبد قيس فتصهما واحدة اختلف فيها هل وقعت لهذا أو لهذا فروى عبد الرزاق بسند صحيح عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال لم يرع عمر إلا ما أراكم قد خرجت حيلي فسألها عمر فقالت استمع بي سلمة بن أمية وأخرج من طريق أبي الزبير عن طاوس فسماه معبد بن أمية وأما جابر فسندده قوله فعلنا هو وقد بينته قبل ووقع في رواية أبي نصر عن جابر عند مسلم فيها أن عمر لم يفعل به بعد فان كان قوله فعلاً أي جميع الصحابة فقولهم ثم لم نعد جميع الصحابة فيكون إجماعاً وقد نظرنا مستنده الأحاديث الصحيحة التي بينها وأما عمرو بن حريث وكنة فقولهم رواه جابر عن جميع الصحابة فمجيئاً وانما قال جابر فعلنا هو وذلك لا يقتضي نعيم جميع الصحابة بل يصدق على فعل نفسه وحده وأما ما ذكره عن التابعين فهو عند عبد الرزاق عنهم بأسانيد صحيحة وقد ثبت عن جابر عند مسلم فعلنا هو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهانا عمر فلم نعد لها فهداير دعه جابراً فبين ثبت على تحليلها وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتحريمها الثبوت قوله صلى الله عليه وسلم أنها حرام إلى يوم القيامة قال فأما بهذا القول نسخ التحريم والله أعلم ﴿قوله بان﴾ عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح) قال ابن المنير في الحاشية من لطائف البخاري أنه لما علم الخصوصية في قصة الواحبة استنبط من الحديث ما لا خصوصية فيه وهو جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح رغبة في صلاحه فيجوز لها ذلك وإذا رغب فيها تزوجها بشرطه (قوله حديثنا مرحوم) زاد أبو ذر بن عبد العزيز بن مهران وهو بصري مولى آل أبي سفيان ثقة مات سنة سبع وثمانين ومائة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد أورد عنه في كتاب الأدب أيضاً وذكر البراءة تفرد به عن ثابت (قوله وعنده ابنه) لم أقف على اسمها وأظنها أمينة بالتصغير (قوله جاءت امرأة) لم أقف على تعيينها وأسمه من رأيت بقصتها من تقدم ذكرهما في الواهبات لبلى بنت قيس بن الخطيم ويظهر لي أن صاحبة هذه القصة غير التي في حديث سهل (قوله واسوأناه واسوأناه) أصل السوءة وهي بفتح المهملة وسكون الواو بعدها همزة النعنة للقبحة وتطلق على الفرج والمراد هنا الأول والآخر للسوءة والهامة للسكت ثم ذكر المصنف

* (باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح) * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا مرحوم قال سمعت ثابتاً البنانى قال كنت عند أنس وعنده ابنه قال أنس جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تعرض عليه نفسها قالت يا رسول الله ألك بي حاجة فقالت بنت أنس ما أقبل حياءها واسوأناه واسوأناه قال هي خير منك رغبت في النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت عليه نفسها * حدثنا سعيد ابن أبي مرحوم حدثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل بن سعد أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رجل يا رسول الله تزوجتها فقال ما عندك قال ما عندى شيء قال اذهب قالتس ولو خاتماً من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئاً ولا خاتماً من حديد ولكن هذا أراى ولها نصفه قال سهل وماله رداه فقال النبي صلى الله عليه وسلم وما تصنع بإزارك أن ليست لم يكن عليها منه شيء

حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة مطولا وسيأتي شرحه بعد ستة عشر بابا وفي الحديثين جواز عرض المرأة لنفسها على الرجل وتعريضه رغبتها فيه وأن لا غضاضة عليها في ذلك وأن الذي تعرض المرأة لنفسها عليه بالاختيار لكن لا ينبغي أن يصرح لها بالرد بل يكفي السكوت وقال المهلب فيه أن على الرجل أن لا يسكتها الا اذا وجد في نفسه رغبة فيها ولذلك صعد النظر فيها ووصوبه انتهى وليس في القصة دلالة لما ذكره قال وفيه جواز سكوت العالم ومن سئل حاجة اذا لم يرد الاسعاف وأن ذلك ألين في صرف السائل وأدب من الرد بالقول ﴿ **قوله ما** عرض الانسان ابنته أو أخته على أهل الخير) أو رد عرض البنت في الحديث الأول وعرض الاخت في الحديث الثاني **(قوله حين تأيت)** بهمزة مفتوحة وتحتانية ثقيلة أي صارت أيما وهي التي يموت زوجها أو تبين منه وتقتضي عدتها وأكثرت ما تطلق على من مات زوجها وقال ابن بطال العرب تطلق على كل امرأة لا زوج لها أو كل رجل لا امرأة له أيما زاد في المشارق وإن كان بكرا وسيأتي مزيد هذا في باب لا يسكن الأب وغيره البكر ولا الثيب الابرضاء **(قوله من خنيس)** بجاء معجمة ونون وسين مهمله متصغر **(قوله ابن حذافة)** عند أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن شهاب وهي رواية يونس عن الزهري ابن حذافة وأحذيفسة والصواب حذافة وهو أخو عبد الله بن حذافة الذي تقدم ذكره في المغازي ومن الرواة من فتح أول خنيس وكسر ثانيه والاول هو المشهور بالتصغير وعند معمر كالاول لكن بجاء مهمله وموحدة وشين معجمة وقال الدارقطني اختلف على عبد الرزاق فروى عنه على الصواب وروى عنه بالشك **(قوله وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم)** زاد في رواية معمر كإسائي بعد أبواب من أهل بدر **(قوله فتوفي بالمدينة)** قالوا مات بعد غزوة أحد من جراحه أصابته بها وقيل بل بعد بدر وأهلها أولى فأنهم قالوا إن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها بعد خمسة وعشرين شهرا من الهجرة وفي رواية بعد ثلاثين شهرا وفي رواية بعد عشرين شهرا وكانت أحد بعد بدر بأكثر من ثلاثين شهرا ولكنه يصح على قول من قال بعد ثلاثين على الغاء الكسر وجزم ابن سعد بأنه مات عقب قدوم النبي صلى الله عليه وسلم من بدر وبه جزم ابن سيد الناس وهو قول ابن عبد البر أنه شهد أحدًا ومات من جراحه وكانت حفصة أسن من أخيهما عبد الله فأنهما ولدت قبل البعثة بخمسة سنين وعبد الله ولد بعد البعثة ثلاث أو أربع **(قوله فقتل عمر بن الخطاب)** أعاد ذلك لوقوع الفصل والافقوله أولا إن عمر بن الخطاب لا بد له من تقدير قال ووقع في رواية معمر عند النسائي وأجد عن ابن عمر عن عمر قال تأيت حفصة **(قوله أتيت عثمان فعرضت عليه حنيفة)** ووقع في رواية ربعي بن خراش عن عثمان عند الطبري وصححه هو والحاكم أن عثمان خطب إلى عمر بته فرده فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلما راح إليه عمر قال يا عمر ألا أدلك على ختن خير من عثمان وأدل عثمان على ختن خير منك قال نعم يا بني الله قال تزوجني بنتك وأزوج عثمان بنتي قال الحافظ الضياء استناده لا بأس به لكن في الصحيح أن عمر عرض على عثمان حنيفة فرده عليه قديدا إلى أن لا تزوج **(قلت)** أخرج ابن سعد من مرسل الحسن نحو حديث ربعي ومن مرسل سعيد بن المسيب أنهم منعه وزاد في آخره فخار الله لهما جميعا ويحتمل في الجمع بينهما أن يكون عثمان خطب أولا إلى عمر فرده كما في رواية ربعي

وإن لبسته لم يكن عليك منه شيء فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم فداءه أو دعى له فقال له ماذا معك من القرآن فقال له معي سورة كذا وسورة كذا لسور يعددها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أملكها كلها بما معك من القرآن * **(باب عرض الانسان ابنته أو أخته على أهل الخير)** * حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا ابراهيم بن سعد عن صالح ابن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يحدث أن عمر بن الخطاب حين تأيت حفصة بنت عمر من خنيس بن حذافة السهمي وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فتوفي بالمدينة فقال عمر بن الخطاب أتيت عثمان فعرضت عليه حنيفة فقال سأنظر في أمري فلبث ليالي ثم لقيني فقال قديدا إلى أن لا تزوج يومي هذا

وسبب رده يحتمل أن يكون من جهتها وهي أنها لم ترغب في التزوج عن قرب من وفاة زوجها
ويحتمل غير ذلك من الأسباب التي لا غصاة فيها على عثمان في ردها عنه ثم لما ارتفع السبب بادر
عمر فعرضها على عثمان رعاية لحاطره كما في حديث الباب ولعل عثمان بلغه ما بلغ أبابكر من ذكر
النبي صلى الله عليه وسلم لها فاصنع كما صنع من ترك إفشاء ذلك ورد على عمر بجميل ووقع في
رواية ابن سعد فقال عثمان مالي في النساء من حاجة وذكر ابن سعد عن الواقدي بسنده أن عمر
عرض حفصة على عثمان حين توفيت رقية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان يومئذ يريد
أم كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) وهذا مما يزيد أن موت خديجة كان بعد بدران رقية
ماتت ليلى بدر وتختلف عثمان عن بدر أن يرضها وقد أخرج إسحق في مسنده وابن سعد من
مرسل سعيد بن المسيب قال تأيت حفصة من زوجها وأيم عثمان من رقية فمر عمر بعثمان وهو
حين فقال هل لك في حفصة فقد انتقضت عدتها من فلان واستشكل أيضا بأنه لو كان مات بعد
أحد لازم أن لا تنقض عدتها إلا في سنة أربع وأجيب باحتمال أن تكون وضعت عقب وفاته
ولو سقطا لخلت (قوله سأظفر في أمرى) أى أتشكرو ويستعمل النظر أيضا بمعنى الرأفة لكن
تعديته باللام وبمعنى الرؤية وهو الأصل ويعدى بالي وقد يأتي بغير صلة وهو بمعنى الاظهار
(قوله قال عمر فقلت أبابكر) هذا يشعر بأنه عقب رده عثمان له بعرضها على أبي بكر (قوله
فصمت أبو بكر) أى سكوت وزناومعنى وقوله بعد ذلك فلم يرجع إلى شيئا كما ذكره لرفع الجواز
لاحتمال أن يظن أنه صمت زمانا ثم تكلم وهو بفتح الياء من يرجع (قوله وكنت أوجد عليه)
أى أشد موحدة أى غضبا على أبي بكر من غضبي على عثمان وذلك لأمري أحدهما ما كان
بينهما من أكد المودة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أخى بينهما وأما عثمان فله كان تقدم
من عمر رده فلم يعتب عليه حيث لم يجبه لما سبق منه في حقته والثاني لكون عثمان أجاهة أو لآثم
اعتذره ثانيا ولكون أبي بكر لم يعد عليه جوابا ووقع في رواية ابن سعد فغضب على أبي بكر
وقال فيها كنت أشد غضبا حين سكوتى على عثمان (قوله لقد وجدت على) في رواية
الكتيبة هى لك وجدت وهى أوجه (قوله فلم أرجع) بكسر الجيم أى أعد عليه ذلك الجواب
(قوله الا انى كنت علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرها) في رواية ابن سعد فقال أبو
بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان ذكر منها شيئا أو كان سرا (قوله فلم أكن لأفشى سر
رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية ابن سعد وكهت ان أفشى سر رسول الله صلى الله
عليه وسلم (قوله ولوتر كرها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلتها) في رواية معمر المذكورة
نكحتها وفيه أنه لو لا هذا العذر لقبلتها فبسطت فادمنه عذره في كونه لم يقبل كما قال عثمان قد
بدالى أن لا تزوج وفيه فضل كتمان السر فإذا أظهره صاحبه ارتفع الحرج عن سمعه وفيه
عتاب الرجل لآخيه وعتمه عليه واعتذاره اليه وقد جلبت الطباع البشرية على ذلك ويحتمل
أن يكون سبب كتمان أبي بكر ذلك أنه خشى أن يبدل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
لا يتزوجها فيقع في قلب عمر انكسار ولعل اطلاع أبي بكر على ان النبي صلى الله عليه وسلم قصد
خطبة حفصة كان باخباره صلى الله عليه وسلم اما على سبيل الاستشارة واما لانه كان لا يكره
عنه شيئا مما يريد حتى ولا ما في العادة عليه غصاة وهو كون ابنته عائشة عنده ولم يمنعه ذلك من

قال عمر فقلت أبابكر الصديق
فقلت ان شئت زوجتك
حفصة بنت عمر فصمت أبو
بكر فلم يرجع إلى شيئا وكنت
أوجد عليه منى على عثمان
فلبت ليلى ثم خطبها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فأنكحها الياء فلتبى أبى
بكر فقال لقد وجدت على
حين عرضت على حفصة فلم
أرجع اليك شيئا قال عمر قلت
نم قال أبو بكر فانه لم يعنى
أن أرجع اليك فيما عرضت
على الا انى كنت علمت أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد كرها فلم أكن
لأفشى سر رسول الله صلى
الله عليه وسلم ولوتر كرها
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قبلتها * حدثنا قتيبة
حدثنا الليث عن يزيد بن أبي
حبيب عن عمار بن مالك
أن زينب بنت أبي سلمة
أخبرته أن أم حبيبة قالت
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم انا قد تحدثنا أنك ناكح
درة بنت أبي سلمة فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ألى
م سلمة لولم أنكح أم سلمة
ماحت لي ان أباهما أخى من
الرضاعة

اطلاعه على ما يريد لوقوعه بإشاره إياه على نفسه ولهذا اطلع أبو بكر على ذلك قبل اطلاع عمر الذي
يقع الكلام معه في الخطبة ويؤخذ منه أن الصغير لا ينبغي له أن يخاطب امرأة أراد الكبير أن
يتزوجها ولو لم تقع الخطبة فضلا عن الركون وفيه الرخصة في تزويج من عرض النبي صلى الله
عليه وسلم بخطبته أو أراد أن يتزوجها لقول الصديق لو تركها قبلتها وفيه عرض الإنسان بنته
وغيرها من مولياته على من يعتقده خيره وصلاحه ما فيه من النفع العائد على المعروضة
عليه وأنه لا تحياء في ذلك وفيه أنه لا بأس بعرضها عليه ولو كان متزوجا لأن أبا بكر كان حينئذ
متزوجا وفيه أن من حلف لا ينشئ سر فلان فافشى فلان سر نفسه ثم تحدث به الحالف لا يحنث
لأن صاحب السر هو الذي أنشأه فلم يكن الإفشاء من قبل الحالف وهذا بخلاف ما لو حدث
واحد آخر بشئ واستخلفه ليكتبه فلقمه رجل فذكر له أن صاحب الحديث حدثه بمثل ما حدثه به
فأظهر التعجب وقال ما ظننت أنه حدث بذلك غيري فإن هذا يحنث لأن تخليفه وقع على أنه يكتم
أنه حدثه وقد أنشأه وفيه أن الأب يخاطب إليه بنته التي يكتمها لا يخاطب إليه البكر ولا يخاطب إلى
نفسها كذا قال ابن بطلال وقوله لا تخاطب إلى نفسها ليس في الخبر ما يدل عليه قال وفيه أنه
يزوج بنته التي يكتم من غير أن يستأمرها إذا علم أنها لا تكره ذلك وكان الخاطب كفوا لها وليس
في الحديث تصريح بالنفي المذكور إلا أنه يؤخذ من غيره وقد ترجم له النسائي أن كاح الرجل بنته
الكبرى فإن أراد بالرضالم بخلاف القواعد وأن أراد بالاجبار فقد منع والله أعلم ثم ذكر المصنف
طرفا من حديث أم حبيبة في قصة بنت أم سلمة وقد تقدم ثم مقرر يا وليد كرفيه ههنا مقصود
الترجمة استغناء بالإشارة إليه وهو قولها أن كاح أختي بنت أبي سفيان والله أعلم **(قوله)**
ما قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في
أنفسكم علم الله الآية إلى قول غنور حلیم كذا لا أكثر وحذف ما بعداً كنتم من رواية أبي ذر
ورفع في شرح ابن بطلال ما في الآية والتي بعدها إلى قوله أجله الآية قال ابن التين تضمنت الآية
أربعة أحكام اثنان بما حان التعريض والاكثار اثنان ممنوعان النكاح في العدة والمواعدة ففيها
(قوله) أنتم في أنفسكم وكل شيء صدته وأنتم به فهو مكنون كذا للجمع وعند أبي ذر بعده إلى
آخر الآية والتفسير المذكور لابي عبدة **(قوله)** وقال لي طلق هو ابن غنم بنخ المجعة وتشديد
الون **(قوله)** عن ابن عباس فيما عرضتم أي أنه قال في تفسير هذه الآية **(قوله)** يقول أبي
أريد التزويج الخ وهو نفس التعريض المذكور في الآية قال الزمخشري التعريض أن
يذكر المتكلم شيئا يدل به على شيء لم يذكره وقد قب بأن هذا التعريف لا يخرج الجواز وأجاب سعد
الدين بأنه لم يقصد التعريف ثم حقق التعريض بأنه ذكر شيء مقصود بلفظ حقيق أو مجازي
أو كافي ليبدل به على شيء آخر لم يذكر في الكلام ممثل أن يذكر الجبى للتسليم وهو إرادة التقاضي
فالسلام مقصوده والتقاضى عرض أي أميل إليه الكلام عن عرض أي جانب وامتاز عن
الكناية فلم يشتمل على جميع أقسامها والحاصل أنه ما يحتمل أن يفترقا فنزلت لاسم عليك
كناية وتعريض ومثل طويل التباد كناية لا تعرض ومثل آذيتني فستعرف خطابا لغير المؤذى
تعريض بتديد المؤذى لا كناية انتهى لمخصا وهو تحقيق بالغ **(قوله)** ولوددت أنه يسر بضم
التحتانية وفتح أخرى مثلها بعددها وفتح المهملة وفي رواية الكشيمى يسر بفتح التانية واحدة

(باب قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم علم الله الآية إلى قوله غنور حلیم)
أكنتم أضمرتم في أنفسكم وكل شيء صدته وأنتم به فهو مكنون وقال لي طلق حدثنا زائدة عن منصور عن مجاهد عن ابن عباس فيما عرضتم به من خطبة النساء يقول أبي أريد التزويج ولوددت أنه يسر لي امرأة صالحة

وكسر المهملة وهكذا اقتصر المصنف في هذا الباب على حديث ابن عباس الموقوف وفي الباب حديث صحيح مرفوع وهو قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة بنت قيس اذا حلت فاذا نيتي وهو عند مسلم وفي اللفظ لا تنفوت بنا بنفسك أخرجه أبو داود واتفق العلماء على ان المراد به ذاك الحكم من مات عنها زوجها واختلنا في المعتمدة من الطلاق البائن وكذا من وقف نكاحها أو أماً الرجعية فقال الشافعي لا يجوز لأحد أن يعرض لها بالخطبة فيها والحاصل ان التصريح بالخطبة حرام لجميع المعتمدات والتعريض مباح للأولى حرام في الأخيرة مختلف فيه في البائن (قوله وقال القاسم) يعني ابن محمد (انك على تركية) أي يتول ذلك وهو تفسير آخر للتعريض وكلها أمثلة ولهذا قال في آخره أو نحو هذا وهذا الاثر وصله مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه انه كان يقول في قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أن يقول الرجل للمرأة وهي في عدتها من وفاة زوجها انك الى آخره وقوله في الأمثلة التي فيك لراغب يدل على ان تصريحه بالرغبة في الامتناع ولا يكون سريحا في خطبتها حتى يصرح بمقتضى الرغبة كان يتول ان في نكاحا لراغب وقد نص الشافعي على ان ذلك من صور التعريض أعني ما ذكره القاسم وأما ما مثلت به فحكى الروائي فيه وجهها وعبر النور في الروضة بقوله رب راغب فيك فأوهم انه لا يصرح بالرغبة مطلقا وليس كذلك وأخرج البيهقي من طريق مجاهد من صور التصريح لا تسمي بغيري بنفسك فاني ناكح ولولم يقل فاني ناكح فهو من صور التعريض لحديث فاطمة بنت قيس كما بينته قريبا وقد ذكر الرافي من صور التصريح لا تنفوت على نفسك وتعتبه وروى الدارقطني من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل عن عمته سكينه قالت استأذن علي أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ولم تنقض عدتي من مهلة زوجي فقال قد عرفت قرأت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي وموضعي في العرب فقلت غن الله لك يا أبا جعفر أنت رجل يؤخذ عنك تحتظي في عدتي قال انما أخبرتك بقرايتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن علي (قوله وقال عطاء يعرض ولا يوح) أي لا يصرح (يقول ان لي حاجة وأبشري) (قوله نافقة) بنون وفاموافق أي الرجعة بالتحمانية والجيم (قوله ولا تعد شيئا) بكسر المهملة وتخفيف الدال وأثر عطاء هذا أصله عبد الرزاق عن ابن جريج عنه مرفوعا أخرجه الطبري من طريق ابن المبارك عن ابن جريج قال قلت لعطاء كيف يقول الخاطب قال يعرض تعريضاً ولا يوح بشئ فذكر مثله الى قوله ولا تعد شيئا (قوله وان وعدت رجلا في عدتها ثم نكحها) أي تزوجها (بعد) أي عند انقضاء العدة (لم يفرق بينهما) أي لم يفسخ ذلك في صحة النكاح وان وقع الاثم وذكر عبد الرزاق عن ابن جريج عقب أثر عطاء قال وبلغني عن ابن عباس قال خير لك أن تنارقها واختلف فيمن صرح بالخطبة في العدة لكن لم يعتد الا بعد انقضائها فقال مالك بنارقها داخل بها أو لم يدخل وقال الشافعي صح العقد وان ارتكب النهي بالتصريح المذكور لا خلاف في الجهة وقال المهلب أنه المنع من التصريح في العدة أن ذلك ذريعة الى الواقعة في العدة التي هي محموسة فيها على ما الملت أو المطلق انتهى وتعب بان هذه العلة تصلح أن تكون مانع العقد لا مجرد التصريح لأن يقال التصريح ذريعة الى العقد والعقد ذريعة الى الوقاع وقد اختلفوا في الوقاع العقد في العدة ودخل فاتفقوا على انه يشترق بينهما وقال مالك والليث والاوزاعي

وقال القاسم يقول انك على كربة واني فيك لراغب وان الله سائق اليك خيرا أو نحو هذا وقال عطاء يعرض ولا يوح يقول ان لي حاجة وأبشري وأنت بحمد الله نافقة وتقول هي قد أسمع مائة تسول ولا تعد شيئا ولا يواعد ولها بغير علمها وان واعدت رجلا في عدتها ثم نكحها يعدلم يفرق بينهما

لا يحل له نكاحها بعد وقال الباقر بن بل يحل له اذا انقضت العدة أن يتزوجها اذا شاء **(قوله)** وقال الحسن لا تواعدوهن سر الزنا) وصله عبد بن حميد من طريق عران بن حدير عنه بالنظر وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال هو الفاحشة قال قتادة قوله سرا أي لا تأخذ عهدا في عدتها أن لا تتزوج غيره وأخرجه اسمعيل القاضي في الاحكام وقال هذا أحسن من قول من فسره بالزنا لان ما قبل الكلام وما بعده لا يدل عليه ويجوز في اللغة أن يسمى الجماع سرا فلذلك يجوز اطلاقه على العقد ولا شك أن المواعدة على ذلك تزيد على التعريض المأذون فيه واستدل بالآية على أن التعريض في القذف لا يوجب الحد لان خطبة المعتدة حرام وفريق فيها بين التصريح والتعريض ففسح التصريح وأجزأ التعريض مع ان المقصود من مفهوم منها ما فكذلك يفرق في إيجاب حد القذف بين التصريح والتعريض واعتراض ابن بطل فقال يلزم الشافعية على هذا أن يقولوا باباحة التعريض بالقذف وهذا ليس بلازم لان المراد أن التعريض دون التصريح في الافهام فلا يلحق به في إيجاب الحد لان الذي يعرض أن يقول لم أورد القذف بخلاف المصرح **(قوله)** ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله انتضاء العدة) وصله الطبري من طريق عطاء الخراساني عن ابن عباس في قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله يقول حتى تنقضي العدة **(قوله)** النظر الى المرأة قبل التزويج استنبط البخاري جواز ذلك من حديثي الباب لكون التصريح الوارد في ذلك ليس على شرطه وقد ورد ذلك في أحاديث أصحها حديث أبي هريرة قال رجل انه تزوج امرأة من الانصار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنظرت إليها قال لا قال فاذهب فانظر إليها فان في عين الانصار شيئا أخرجه مسلم والنسائي وفي نظره صحيح أن رجلا أراد أن يتزوج امرأة فذكره قال الغزالي في الاحياء اختلف في المراد بقوله شيئا فقبل عش وقبل صغر (قلت) الثاني وقع في رواية أبي عوانة في مستخرجيه وهو المعتمد وهذا الرجل يحتمل أن يكون المغيرة فقد أخرج الترمذي والنسائي من حديثه انه خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انظر إليها فانه أخرى أن يدوم بينكما وصححه ابن حبان وأخرج أبو داود والحاكم من حديث جابر مر فوعا اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر الى ما يدعو الى نكاحها فليفعل وسنده حسن وله شاهد من حديث محمد بن مسلمة وصححه ابن حبان والحاكم وأخرجه أحمد وابن ماجه ومن حديث أبي حميد أخرجه أحمد والبخاري ثم ذكر المصنف فيه حديثين * الاول حديث عائشة **(قوله)** أريتك (بضم الهمزة في المنام) زاد في رواية أبي أسامة في أوائل النكاح مرتين **(قوله)** بجي بك الملك (وقع في رواية أبي أسامة اذا رجل يحملك فكان الملك تمثل له حينئذ رجلا ووقع في رواية ابن حبان من طريق أخرى عن عائشة جابي جبريل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم **(قوله)** في سرقة من حرير) السرقة بفتح المهملة والراء والقاف هي القطعة ووقع في رواية ابن حبان في خرقه حرير وقال الداودي السرقة الثوب فان أراد نفسه به هنا فصحيح والا فالسرقة أعم وأغرب المهلب فقال السرقة كالسكة أو كالبرقع وعند الأجرى من وجه آخر عن عائشة لقد نزل جبريل بصورتي في راحته حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتزوجني ويجمع بين هذا وبين ما قبله بان المراد أن صورتها كانت في الخرقه والخرقة في راحته ويحتمل أن يكون نزل بالكيفيين لقولها في نفس

وقال الحسن لا تواعدوهن سر الزنا ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب أجله انتضاء العدة (باب النظر الى المرأة قبل التزويج) * حدثنا مسدد حدثنا حاد بن زيد عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أريتك في المنام بجي بك الملك في سرقة من حرير فقال لي هذه امرأتك

فكشفت عن وجهك الثوب فاذا ائت هي فقلت انيك هذا من عند الله (١٥٧) يمضه * حديثا قديمة حدثنا يعقوب عن

أبي حازم عن سهل بن سعد
أن امرأة جاءت الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقالت
يا رسول الله جئت لاهب لك
نفسى فنظر اليها رسول الله
صلى الله عليه وسلم فصعد
النظر اليها وصوبه ثم
طأ طأ رأسه فلما رأت
المرأة أنه لم يقض فيها شيئا
جلست فقام رجل من
أصحابه فقال أى رسول الله
ان لم تكن لك بها حاجة
فزوجنيها فقال وهل عندك
من شئ قال لا والله يا رسول
الله قال اذهب الى أهلك
فاظهر لجد شيئا فذهب ثم
رجع فقال لا والله يا رسول
الله ما وجدت شيئا قال انظر
ولا كان خائفا من جد فذهب
ثم رجع فقال لا والله يا رسول
الله ولا خاتم من حديد
ولكن هذا ازارى قال
سهل ماله رداء فلما انصفه
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم مات صنع بازارك
ان ابسته لم يكن عليها منه
شيء وان ابسته لم يكن عليك
شيء فجلس الرجل حتى طال
مجلسه ثم قام فراه رسول الله
صلى الله عليه وسلم موليا
فأمر به فمدعى فلما جاء قال
ماذا معك من القرآن قال
معى سورة كذا وسورة كذا
وسورة كذا عاها قال

الخبر نزل مرتين (قوله فكشفت عن وجهك الثوب) في رواية أخرى أسامة فا كشفها فعبر
بلفظ المضارع استخضار الصورة الحال قال ابن المنير يحتمل أن يكون رأى منها ما يجوز للغائب
أن يراه ويكون الضمير في كشفها السرقة أى كشفها عن الوجه وكأنه حمله على ذلك أن رؤيا
الانبياء وحى وان عصمتهم في المنام كالقنطرة وساقى في اللباس في الكلام على تحريم التصوير ما
يتعلق بشئ من هذا وقال أيضا في الاحتجاج بهذا الحديث للترجمة نظر لان عائشة كانت اذ ذلك
في سن الطفولية فلا عورة فيها البتة ولكن يستأنس به في الجملة في ان النظر الى المرأة قبل العقد
فيه مصلحة ترجع الى العقد (قوله فاذا ائت هي) في رواية الكشميني فاذا هي أنت وكذا
تقدم من رواية أبي أسامة (قوله يمضه) بضم أوله قال عياض يحتمل أن يكون ذلك قبل البعثة فلا
اشكال فيه وان كان بعدها ففيه ثلاث احتمالات أحدها التردد هل هي زوجته في الدنيا والآخرة
أو في الآخرة فقط فانها ان لفظ شك لا يرا دبه ظاهره وهو المبلغ في التحقق وبمى في الب لاغة
مزج الشك باليقين * ثالثها وجه التردد هل هي رؤيا وحى على ظاهرها وحققتها أو هي رؤيا
وحى لها تعبير وكذا الأمرين جائز في حق الانبياء (قلت) الأخير هو المعتقد وبه جزم السهيلي عن
ابن العربي ثم قال وتفسير ما احتمل غير هال الارضاء والا قول برده أن الساق يقتضى أنها كانت
قد وجدت فان ظاهر قوله فاذا هي أنت مشعر بأنه كان قد رآها وعرفها قبل ذلك والواقع أنها
والت بعد البعثة ويرد أول الاحتمالات الثلاث رواية ابن حبان في آخر حديث الباب هي
زوجتك في الدنيا والآخرة والثاني بعيد والله أعلم * الحديث الثاني حديث سهل في قصة الواحبة
والشاهد منه للترجمة قوله فيه فصعد النظر اليها وصوبه وساقى شرحه في باب التزويج على
القرآن وبغير صدق (قوله ثم طأ طأ رأسه) وذكر الحديث كله كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي
وساقى الباقون الحديث بطوله قال الجمهور لا بأس أن ينظر الخاطب الى المخطوبة قالوا ولا ينظر
الى غير وجهها وكفيها وقال الازدعى يجتهد وينظر الى ما يريد منها الا العورة وقال ابن حزم
ينظر الى ما أقبل منها وما أدبر منها وعن أحمد ثلاث روايات * الأولى كالجمهور * والثانية ينظر
الى ما ينظر غالبا * والثالثة ينظر اليها متجردة وقال الجمهور أيضا يجوز أن ينظر اليها اذا أراد ذلك
بغير إذنها وعن مالك رواية يشترط إذنها ونقل الطحاوى عن قوم أنه لا يجوز النظر الى المخطوبة
قبل العقد بحال لانها حينئذ أجنبية ورد عليهم بالا حديث المذكورة (قوله ما

أنقروهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملككها بما معك من القرآن * (باب من قال لا نكاح الا بولي) *

طريق ابن مهدي قال ما فاتني الذي فاتني من حديث الثوري عن أبي اسحق الالماني اتكأت به على اسرائيل لانه كان يأتي به أتم وأخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قال اسرائيل في أبي اسحق أنبت من شعبة وسفيان وأسند الحاكم من طريق علي بن المديني ومن طريق البخاري والذهلي وغيرهم أنهم صححو حديث اسرائيل ومن تأمل ما ذكرته عرف أن الذين صححوه وصله لم يستندوا في ذلك الى كونه زيادة ثقة فقط بل للقرائن المذكورة المقتضية لترجيح رواية اسرائيل الذي وصله على غيره وسأشير الى بقية طرق هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب على أن في الاستدلال بهذه الصغفة في منع النكاح بغير ولي نظرا لانها تحتاج الى تشدير فن قدره في الصحة استتمام له ومن قدره في الكمال عكرا عليه فيحتاج الى تأييد الاحتمال الاول بالدلالة المذكورة في الباب وما بعده **(قوله)** لقول الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن) أي لا تمنعهن وسبب في حديث معقل آخر أحداث الباب بيان سبب نزول هذه الآية ووجه الاحتجاج منها الترجمة **(قوله)** فدخل فيه الثيب وكذلك البكر ثبت هذا في رواية الكشميخاني وعليه شرح ابن بطلان وهو ظاهر لمعوم لفظ النساء **(قوله)** وقال ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) ووجه الاحتجاج من الآية والتي بعدها أنه تعالى خاطب بالنكاح الرجال ولم يخاطب به النساء فكأنه قال لا تنكحوا أيهم الاولياء موليا فكم للمشركين **(قوله)** وقال ولا تنكحوا الا يأمي منكم) والا يأمي جمع أيم وسبأ في القول فيه بعد ثلاثة أبواب ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحداث * الاول حديث عائشة ذكره من طريق ابن وهب ومن طريق عنبسة بن خالد جاعا عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري وقوله وقال يحيى بن سليمان هو الجعفي من شيوخ البخاري وقد ساقه المصنف على لفظ عنبسة وأما لفظ ابن وهب فلم أره من رواية يحيى بن سليمان الى الآن لكن أخرجه الدارقطني من طريق أصبغ وأبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن عبد الرحمن بن وهب والاسماعيلي والجوزقي من طريق عثمان بن صالح ثلاثتهم عن ابن وهب **(قوله)** على أربعة انحاء جمع نحو أي ضرب وزنا ومعنى ويطلق النحوا ايضا على الجهة والنوع وعلى العلم المعروف اصطلاحا **(قوله)** أربعة قال الداودي وغيره بقي عليها النحوا لم تذكرها الاول نكاح الخلدن وهو في قوله تعالى ولا متخذات أخدان كانوا يتولون ما استتر فلا بأس به وما ظهر فهو لوم * الثاني نكاح المتعة وقد تقدم بيانه * الثالث نكاح البذل وقد أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة كان البذل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل انزل لي عن امرأتك وأزل لك عن امرأتي وأزيدك ولكن اسناده ضعيف جدا **(قلت)** والاول لا يرد لانها أرادت ذكر بيان نكاح من لازوج لها أو من أذن لها زوجه في ذلك والثاني يحتمل أن لا يرد لان الممنوع منه كونه مقدرًا بوقت لأن عدم الولي فيه شرط وعدم ورود الثالث أظهر من الجميع **(قوله)** وليته وأبنته) هو للتوزيع للشك **(قوله)** فيصدقها) بضم أوله ثم ينكحها أي يعين صداقها ويسمى مقدره ثم يعتد عليها **(قوله)** ونكاح الآخر) كذا في ذر بالاضافة أي ونكاح الصنف الآخر وهو من اضافة الشيء لنفسه على رأى الكوفيين ووقع في رواية الباقرين ونكاح آخر بالتسوين بغير لام وهو الاشتهار في الاستعمال **(قوله)** اذا طهرت من طمئنها) بفتح المهملة وتسكون الميم بعدها مثناة اي حيضها وكان السرف في ذلك أن يسرع علاوقها منه **(قوله)** فاستبضعي منه) بموحدة بعدها

لقول الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن فدخل فيه الثيب وكذلك البكر وقال ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا وقال ولا تنكحوا الا يأمي منكم) * حدثنا يحيى بن سليمان حدثنا ابن وهب عن يونس وحدثنا أحمد بن صالح حدثنا عنبسة حدثنا يونس عن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة انحاء فنكاح من نكح الناس اليوم يخطب الرجل الى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها ونكاح الآخر كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت من طمئنها أرسلني الى فلان فاستبضعي منه ويعتزلها زوجها ولا يسها ابدا حتى يمين جهلها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه فإذا تمين جهلها أصابها زوجها اذا أحب

ضام مجمة أي اطلي منه المباذعة وهو الجماع ووقع في رواية أصبح عند الدار طنى استرضى
 برامبدل الموحدة قال راويه محمد بن اسحق الصنعاني الأول هو الصواب يعني بالموحدة والمعنى
 اطلي منه الجماع لتحمل منه والمباذعة المجامعة مشتقة من البضع وهو النرج **(قوله)** وانما يفعل
 ذلك رغبة في نجابة الولد أي استسايا من ماء النعل لانهم كانوا يطلبون ذلك من أكبرهم
 ورؤسائهم في الشجاعة أو الكرم أو غير ذلك **(قوله)** فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع
 بالنصب والتقدير يسمى وبالرفع أي هو **(قوله)** ونكاح آخر يجتمع الرط مادون العشرة تقدم
 تفسير الرط في أوائل الكتاب ولما كان هذا النكاح يجتمع عليه أكثر من واحد كان لابد من
 ضبط العدد الزائد لئلا يتشتر **(قوله)** كلهم بصيها أي يطوؤها والظاهر أن ذلك انما يكون عن
 رضائها وتواطئ بينهم وبينها **(قوله)** ومريال كذا في رواية غيره ومريال بال
(قوله) قد عرفتم كذا لاكثر بصيغة الجمع في رواية الكشميني عرفت إلى خطاب الواحد **(قوله)**
 وقد ولدت بالضم لانه كلامها **(قوله)** فهو ابنت أي ان كان ذكرها فلو كانت أنثى لقال هي ابنت
 لكن يحتمل أن يكون لا تفعل ذلك الا اذا كان ذكرها الماعرف من كراهته في البنت وقد كان
 منهم من يقتل بنته التي يتحقق أنها بنت فضل عن نجبهم هذه الصنعة **(قوله)** فليخلق به ولدها
 كذا في رواية غيره فليخلق بزيدة مثناة **(قوله)** لا يستطيع أن يتنفع به في رواية الكشميني منه
(قوله) ونكاح الرابع تقدم توجيهه **(قوله)** لا تنفع من جاءها زلا كثيرا تنفع من جاءها **(قوله)**
 وعن البغايا كن ينصبن إلى أبوابهن رايات يكون علما بفتح اللام أي علامة وأخرج الفيا كهي
 من طريق ابن أبي مليكة قال تبرعوا بأجساد فدعا عليا فأتته أم مهزول وهي من البغايا التسع
 اللاتي كن في الجاهلية فقالت هذا ما ولاكنه في اناء لم يدبغ فقال هل فان الله جعل الماء طهورا
 ومن طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن عمر أن امرأة كانت يقال لها أم مهزول تسافح في
 الجاهلية فأراد بعض العابدان يتزوجها ففترأت الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة ومن طريق
 عاصم بن هذه الآية قال هر بغايا كن في الجاهلية معلومات لهن رايات يعرفن بها ومن طريق
 الثعالبي أسامى صواحب الرايات في الجاهلية فسمى منهن أكثر من عشرين سورة مشهورات
 ترك ذكرهن اختيارا **(قوله)** لمن أرادهن في رواية الكشميني فمن أرادهن **(قوله)** القافة جمع
 قائف وثاف ثم فاء وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد آثار الخفية **(قوله)** فالقائمة في رواية
 الكشميني فالقائمة بغير مثناة أي استلحقته به وأمل اللوط بفتح اللام اللصوق **(قوله)** هدم نكاح
 الجاهلية في رواية الدارقطني نكاح أهل الجاهلية **(قوله)** كله دخل فيه ما ذكر
 وما استدرك عليها **(قوله)** الانكاح الناس اليوم أي الذي بدأت بذكره وهو أن يخطب الرجل
 إلى الرجل فيزوجه احتج بهذا على اشتراط الولي وتعتب بأن عائشة وهي التي روت هذا الحديث
 كانت تحب نكاح بغير ولي كما روى مالك أنها زوجت بنت عبد الرحمن أخيها وهو غائب فلما
 قدم قال مثلي بفتات عليه في بنته وأجيب بان لم يرد في الخبر التعريض بأنها باشرت العقد فقد
 يحتمل أن تكون البنت المذكرة ثيبا ودعت إلى كف وأبوها غائب فانتقلت الولاية إلى الولي
 الأبعد أو إلى السلطان وقد صرح عن عائشة أنها أنكحت رجلا من بني أخيها فضربت بينهم بستر ثم

وانما يفعل ذلك رغبة في نجابة
 الولد فكان هذا النكاح
 نكاح الاستبضاع ونكاح
 آخر يجتمع الرط مادون
 العشرة فدخلون على المرأة
 كلهم بصيها فاذا حلت
 ووضع ومريال بعد أن
 نضع حملها أرسلت اليهم فلم
 يستطع رجل منهم أن يتنفع
 حتى يجتمعوا عندها تقول
 لهم قد عرفتم الذي كان من
 امركم وقد ولدت فهو ابنت
 يافلان تسمى من أحببت
 باسمه فليخلق به ولدها
 لا يستطيع أن يتنفع به
 الرجل ونكاح الرابع يجتمع
 الناس الكثيرة فدخلون
 على المرأة لا تنفع من جاءها
 وعن البغايا كن ينصبن على
 أبوابهن رايات تكون علما
 لمن أرادهن دخل عليهن
 فاذا حلت أحدهن
 وضعت حملها جمعوا لها
 ودعوا لهم القافة ثم ألحقوا
 ولدها بالذي يرون فالقائمة به
 ودعى ابنه لا يتنفع من ذلك
 فلما بعث محمد صلى الله عليه
 وسلم بالحق هدم نكاح
 الجاهلية كله الانكاح
 الناس اليوم

* حدثنا يحيى حدثنا وكيع عن هشام ١٦٠ بن عروة عن أبيه عن عائشة وما يتلى عليكم في الكتاب في بنائى النساء اللاتى لا تؤتون من

ما كتب لهن وترغبون أن تنكوهن قالت هذاتى اليتيمة التى تكون عند الرجل لعلها أن تكون شريكته فى ماله وهو أولى بها فيرغب عنها أن ينكحها فيعضلهما لئلا ينكحها غيره كراهية أن يشركه احد فى مالها * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام اخبرنا معمر حدثنا الزهرى قال اخبرنى سالم ان ابن عمر اخبره ان عمر بن قايص حفصة بنت عمر من ابن حفصة السهمى وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من اهل بدر توفى بالمدينة فقال عمر لقيت عثمان بن عفان فعرضت عليه فقلت ان شئت انكحتك حفصة فقال سأنظر فى امرى فلبثت لىالى ثم لقيتني فقال بدالى أن لا تزوج بوى هذا قال عرف لقيت ابا بكر فقلت ان شئت أنكحتك حفصة * حدثنا احمد بن ابي عمر قال حدثني ابي قال حدثني ابراهيم بن يونس عن الحسن قال فلا تعضلوها قال حدثني معقل بن يسار انها تزلت فيه قال زوجت أختاى من رجل فطلقها حتى اذا انقضت عدتها جاءه يخطبها فقلت له زوجتك وأفرشتك وأكرمك فطلقتها ثم جئت يخطبها الا والله لا تعود اليك أبدا وكان رجلا لا بأس به وكانت المرأة تريد أن ترجع اليه فانزل الله هذه الآية فلا

تكلمت حتى اذا لم يبق الا العقد أمرت رجلا فأنكح ثم قالت ليس الى النساء نكاح أخرجه عبد الرزاق * الحديث الثانى (قوله حدثنا يحيى) هو ابن موسى أو ابن جعفر كما يشتهر فى المقدمة وساق الحديث عن عائشة مختصرا وقد تقدم شرحه فى كتاب التفسير * الحديث الثالث حديث ابن عمر تأيت حفصة تقدم شرحه قريبا ووجه الدلالة منه اعتبار الولى فى الجملة * الحديث الرابع حديث معقل بن يسار (قوله حدثنا أحمد بن أبي عمر) وهو انيسابورى قاضى ما يكتفى بأبى على واسم أبى عمر حفص بن عبد الله بن راشد (قوله حدثني ابراهيم) هو ابن طهمان ويونس هو ابن عبيد والحسن هو البصرى (قوله فلا تعضلوها) أى فى تفسير هذه الآية ووقع فى تفسير الطبرى من حديث ابن عباس انها تزلت فى ولى النكاح أن يضار وليته فيمنعهما من النكاح (قوله حدثني معقل بن يسار انها تزلت فيه) هذا مبرح فى رفع هذا الحديث ووصله وقد تقدم فى تفسير البقرة معلقا لابراهيم بن طهمان وموصولا أيضا لعباد بن راشد عن الحسن وبصورة الاسال من طريق عبد الوارث بن سعيد عن يونس وقويت رواية ابراهيم بن طهمان بوصولها لجماعة عباد بن راشد على نصريح الحسن بقوله حدثني معقل بن يسار (قوله زوجت أختاى) اسمها جميل بالجمع مصغر بنت يسار ووقع فى تفسير الطبرى من طريق ابن جريج وبه جزم ابن ما كولا وسماها ابن قحون كذلك لكن بغير تغيير وسيأتى مستنده وقيل اسمها ليلي حكاه السهمى فى مبهمات القرآن وسعه البدرى وقيل فاطمة وقع ذلك عند ابن اسحق ويحتمل التعدد بأن يكون لهما امان واقتب أولقبان واسم (قوله من رجل) قيل هو أبو البداح بن عاصم الانصارى هكذا وقع فى أحكام القرآن لاسماعيل القاضى من طريق ابن جريج أخبرني عبد الله بن معقل أن جميل بنت يسار أخت معقل كانت تحت أبي البداح بن عاصم فطلقها فانقضت عدتها فخطبها وذكر ذلك أبو موسى فى ذيل الصحابة وذكره أيضا الثعلبى ولنظمه زلت فى جميلة بنت يسار أخت معقل وكانت تحت أبي البداح بن عاصم بن عدى بن العجلان واستشكله الذهلبى بأن البداح تابعى على الصواب فيحتمل أن يكون صحابيا آخر وجرم بعض المتأخرين بأنه البداح بن عاصم وكنيته أبو عمرو فان كان محفوظا فهو أخو البداح التابعى ووقع لى فى كتاب المجاز للشيخ عز الدين بن عبد السلام أن اسم زوجها عبد الله بن رواحة ووقع فى رواية عباد بن راشد عن الحسن عند البزار والدارقطنى فان اتى ابن عمر على خطبها مع الخطاب وفى هذا نظر لان معقل بن يسار مرمى وأبو البداح انصارى فيحتمل أنه ابن عمه لأمه أو من الرضاة (قوله حتى اذا انقضت عدتها) فى رواية عباد بن راشد فاصطحبا ما شاء الله ثم طلقها طلاقا له رجعة ثم تركها حتى انقضت عدتها فخطبها (قوله جاء يخطبها) أى من وليها وهو أخوها كما قال أولازوجت أختاى من رجل (قوله وأفرشتك) أى جعلتها للفراش فى روايتى الثعلبى وأفرشتك كرىتى وأترنتك بها على قومى وهذا مما يبعد أنه ابن عمه (قوله لا والله لا تعود اليك أبدا) فى رواية عباد بن راشد لا تزوجك أبدا زاد الثعلبى وحزاة أنا وهو بفتح الهمزة والنون والقاف (قوله وكان رجلا لا بأس به) فى رواية الثعلبى وكان رجلا صدق قال ابن التين أى كان جيدا وهذا مما غيرته العامة فيكتبوا به عن اخبره كذا قال ووقع فى رواية مبارك بن فضال عن الحسن عند أبى مسلم الكيعبى قال الحسن علم الله حاجة الرجل الى امرأته وحاجة المرأة الى زوجها فانزل الله هذه الآية (قوله فانزل الله هذه الآية

ثم جئت يخطبها الا والله لا تعود اليك أبدا وكان رجلا لا بأس به وكانت المرأة تريد أن ترجع اليه فانزل الله هذه الآية فلا

فلا تعضلوهن) هذا صريح في نزول هذه الآية في هذه القصة ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السياق للزواج حيث وقع فيها واذا طلقتم النساء لكن قوله في بقيتها أن ينكحن أزواجهن ظاهر في أن العضل يتعلق بالاولياء وقد تقدم في التفسير بيان العضل الذي يتعلق بالاولياء في قوله تعالى لا يحول لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن فيستدل في كل مكان بما يليق به (قوله) فقلت الآن أفعل يا رسول الله قال فزوجها اياه أي أعادها اليه بعقد جديد وفي رواية أبي نعيم في المستخرج فقلت الآن أقبل أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية أبي مسلم الكجي من طريق مبارك بن فضالة عن الحسن فسمع ذلك معقل بن يسار فقال سمعنا ربي وطاعة قد عاز وجهها فزوجها اياه ومن رواية الثعلبي فاني أومن بالله فأنكحها اياه وكثير عن عيينه وفي رواية عباد بن راشد فكفرت عن عيني وأنكحها اياه قال الثعلبي ثم هذا قول أكثر المفسرين وعن السدي نزلت في جابر بن عبد الله زوج بنت عمه فطلعتها زوجها فطلقها وانقضت عدتها ثم أراد تزويجها وكانت المرأة تريد أن يجازيها فزلات قال ابن بطال اختلفوا في الولي فقال الجمهور ومنهم من مالئ والثوري والليث والشافعي وغيرهم الاولياء في النكاح هم العصبة وليس للخال ولا والد الام ولا الاخوة من الام ونحو هؤلاء ولاية وعن الحنفية هم من الاولياء واحتج الابرار بأن الذي يرث الولاء هم العصبة دون ذوى الارحام قال فذلك عقد النكاح واختلفوا فيما اذا مات الاب فأوصى رجلا على أولاده هل يكون أولى من الولي القريب في عقدة النكاح أم مثله أو لا ولاية له فقال أربعة وأبو حنيفة ومالك والوصي أولى واحتج لهم بأن الاب لو جعل ذلك لرجل بعينه في حياته لم يكن لاحد من الاولياء أن يعترض عليه فكذلك بعد موته وتعقب بأن الولاية انتقلت بالموت فلا يقاس بمجال الحياة وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فذهب الجمهور الى ذلك وقالوا لا تزوج المرأة نفسها أصلا واحتجوا بالاحادث المذكورة ومن أقواها هذا السبب المذكور في نزول الآية المذكورة هي أصح دليل على اعتبار الولي والامساك لبعضله معنى ولا نه الو كان لها أن تزوج نفسها لم تتج الى أخيها ومن كان أمره اليه لا يقال ان غيره منعه منه وذكر ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وعن مالك رواية أنه ان كانت غير شريفة تزوجت نفسها وأذهب أبو حنيفة الى أنه لا يشترط الولي أصلا ويجوز أن تزوج نفسها ولو بغيا ذن وليها اذا تزوجت كفوا واحتج بالقياس على البيوع فانها تستقل به وحمل الاحاديث الواردة في اشتراط الولي على الصغيرة وخص بهذا القياس عمومها وهو عمل سائغ في الاصول وهو جواز تخصيص العموم بالقياس لكن حديث معقل المذكور رفع هذا القياس ويدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره ليندفع عن موليته العار باختيار الكف وانفصل بعضهم عن هذا الارباد بالتزامهم اشتراط الولي ولكن لا يمنع ذلك تزويجها نفسها ويتوقف ذلك على اجابة الولي كما قالوا في البيوع وهو مذهب الاوزاعي وقال أبو ثور فحواه لكن قال يشترط اذن الولي لها في تزويج نفسها وتعقب بأن اذن الولي لا يصح الا لمن يتوب عنه والمرأة لا تتوب عنه في ذلك لان الحق لها ولو اذن لها في انكاح نفسها صارت كن اذن لها في البيوع من نفسها ولا يصح في حديث معقل أن الولي اذا عضل لا يزوج السلطان الا بعد أن يأمره بالرجوع عن العضل فان أجاز فذلك وان أصر زوج عليه الحاكم والله أعلم ﴿قوله باب اذا كان الولي﴾ أي في النكاح

فلا تعضلوهن فقلت الآن
افعل يا رسول الله قال
فزوجها اياه * (باب اذا كان
الولي) *

شعبة امرأة هو أولى الناس بها فأمر رجلاً فزوجه وقال عبد الرحمن بن عوف لام حكيم بنت قارظ أتجعلين أمرك إلى قالت نعم فقال قد تزوجتك وقال عطاء ليشهد أني قد نكحتك أولئها من رجلاً من عشيرتها وقال سهل قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم أهبط لك نفسي فقال رجل يا رسول الله ان لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها * حدثنا ابن سلام أخبرنا أبو معاوية حدثنا هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها في قوله وبسمة فتوكل في النساء قل الله يفتيكم فيهن إلى آخر الآية قال هي اليتيمة تكون في حجر الرجل قد شركتها في ماله فيرغب عنها أن يتزوجها ويكره أن يزوجه غيره فيدخل عليه في ماله فيحبسها فتهاجم الله عن ذلك * حدثنا أحمد بن المقدم حدثنا فضيل بن سليمان حدثنا أبو حازم حدثنا سهل بن سعد قال كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوساً فجاءت امرأة تعرض نفسها عليه فرفض فيها البصر ورفعها فلم يردّها فقال رجل من أصحابه تزوجنيها يا رسول الله قال أعينك من شئ قال ما عندى من شئ

(هو الخاطب) أي هل يزوج نفسه أو يحتاج إلى ولي آخر قال ابن المنذر كفي الترجمة ما يدل على الجواز والمنع مع الكل الآخر في ذلك إلى نظر المجتهد كذا قال وكأنه أخذ من تركه الحزم بالحكم لكن الذي يظهر من صنيعه أنه يرى الجواز فإن الآثار التي فيها أمر الولي غيره أن يزوجه ليس فيها التصريح بالمنع من تزويجه نفسه وقد أورد في الترجمة أثر عطاء الدال على الجواز وإن كان الأولي عنده أن لا يتولى أحد طرفي العقد وقد اختلف السلف في ذلك فقال الأوزاعي وربيعة والثوري ومالك وأبو حنيفة وأكثراً أصحابه والليث يزوج الولي نفسه ووافقه أبو ثور وعن مالك لو قالت الثيب لوليها زوجني بمن رأيت فزوجها من نفسه أو بمن اختار لزوجها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج وقال الشافعي يزوجهما السلطان أو ولي آخر مثله أو أفعده منه ووافقه زفروداد وجمهورهم أن الولاية بشرط في العقد فلا يكون النكاح منكهما كالأبييع من نفسه (قوله) وخطب المغيرة بن شعبة امرأة هو إلى الناس بها فأمر رجلاً فزوجه (قوله) هذا الاثر وصله وكيع في مصنفه والميبرق من طريقه عن الثوري عن عبد الملك بن عمير أن المغيرة بن شعبة أراد أن يتزوج امرأة وهو وليها فجعل أمرها إلى رجل المغيرة أولى منه فزوجه وأخرجه عبد الرزاق عن الثوري وقال فيه فأمر أبعده منه فزوجه وأخرجه سعيد بن منصور عن طريق الشعبي ولنظفه ان المغيرة خطب بنت عمه عروبة بن مسعود فأرسل إلى عبد الله بن أبي عقيل فقال تزوجنيها فقال ما كنت لأفعل أنت أمير البلد وابن عمها فأرسل المغيرة إلى عثمان بن أبي العاص فزوجها منه انتهى والمغيرة هو ابن شعبة بن مسعود بن معتب من ولد عوف بن ثقيف فبنى بنت عمه لحوا عبد الله بن أبي عقيل هو ابن عمها معاً أيضاً لأن جده هو مسعود المذكور وأما عثمان بن أبي العاص فهو وان كان ثقيفياً أيضاً لكنه لا يجمع معهم إلا في جدتهم الأعلى ثقيف لأنهم من ولد شعبة بن ثقيف فوضح أن المراد بقوله هو أولى الناس وعرف اسم الرجل المهم في الأثر المعلق (قوله) وقال عبد الرحمن بن عوف لام حكيم بنت قارظ أتجعلين أمرك إلى قالت نعم فقال قد تزوجتك (قوله) وقال عبد الرحمن بن عوف ابن أبي ذئب عن سعيد بن خالد أن أم حكيم بنت قارظ قالت لعبد الرحمن بن عوف أنه قد خطبني غيري أجد فزوجني أيهم رأيت قال وتجعلين ذلك إلى فقالت نعم قال قد تزوجتك قال ابن أبي ذئب بخارنكاحه وقد ذكر ابن سعد أم حكيم في النساء اللواتي لم يروين عن النبي صلى الله عليه وسلم وروين عن أزواجه ولم يردن في التعريف بها على ما في هذا الخبر وذكرها في تسمية أزواج عبد الرحمن ابن عوف في ترجمته فنسبها فقال أم حكيم بنت قارظ بن خالد بن عبيد حليف بن زهرة (قوله) وقال عطاء ليشهد أني قد نكحتك أولئها من رجلاً من عشيرتها (قوله) وقال عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء امرأة خطبها ابن عم لها لا رجل لها غيره قال فلتشهد أن فلا ناخطبها وإن أشهدك أني قد نكحتك أولئها من رجلاً من عشيرتها (قوله) وقال سهل قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم أهبط لك نفسي فقال رجل يا رسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها هذا طرف من حديث الواهبة وقد تقدم موصولاً في باب تزويج المعسر وفي باب النظر إلى المرأة قبل التزويج وغيرهما ووصله في الباب بلفظ آخر وأقر بها إلى لفظ هذا التعليق رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم بلفظ ان امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت لأهبط لك نفسي وفيه فقام رجل من أصحابه فقال أي رسول الله مثله ثم ذكر المصنف حديث

عائشة في قوله تعالى ويستفتونك في النساء أو رده مختصراً وقد تقدم شرحه مستوفى في التفسير
 ووجه الدلالة منه ان قوله فرغب عنها أن يتزوجها أمرهم أن يتولى ذلك بنفسه أو يأمر غيره
 فيزوج به واحتج محمد بن الحسن على الجواز لان الله لما عاتب الاولياء في تزويجهم من كانت
 من أهل المال والجمال بدون سنتهم من الصداق وعاتبهم على ترك تزويجهم من كانت قليلة
 المال والجمال دل على ان الولي يصح منه تزويجها من نفسه اذ لا يعاتب أحد على ترك
 ما هو حرام عليه ودل ذلك أيضاً على انه يتزوجها ولو كانت صغيرة لانه أمر أن يقسط اليها في
 الصداق ولو كانت بالغاً لم يمنع أن يتزوجها بما تراضيا عليه فعلم أن المراد من لأمرها في نفسها
 وقد أجيب باحتمال أن يكون المراد بذلك الصغيرة فلا أثر لرضاها بدون مهر مثلها كالذكر ثم ذكر
 المصنف حديث سهل بن سعد في الواهبه وسأني شرحه قريبا ووجه الاخذ منه الاطلاق أيضا
 لكن انفصل من منع ذلك بانه معدود من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن يزوج نفسه وبغير
 ولي ولا شهود ولا استئذان وبلغت الهبة كما يأتي تقريره وقوله فيه فلم يردها بكون الدال من
 الارادة وحكي بعض الشراح تشديد الهمال وفتح أوله وهو محتمل **(قوله ما)**
 انكاح الرجل ولده الضغار ضبط ولده بضم الواو وسكون اللام على الجمع وهو واضح وبفتحهما
 على انه اسم جنس وهو أمرهم الذي كوروا الاناث **(قوله لقول الله تعالى واللائي لم يحضن فحل**
عدها ثلاثة أشهر قبل البلوغ) أي فدل على ان نكاحها قبل البلوغ جائز وهو استنباط حسن
 لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالولد بالبركرو يمكن أن يقال الاصل في الابضاع التحريم
 الاما دل عليه الدليل وقد ورد حديث عائشة في تزويج أبي بكر لها وهي دون البلوغ فبقى ماعداه
 على الاصل ولهذا السرأورد حديث عائشة قال المهلب أجمعوا انه يجوز لاب تزويج ابنته
 الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ أمثالها الا ان الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فين لا يوطأ وحكى
 ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقا ان الاب لا يزوج بنته البكر الصغيرة حتى تبلغ وتأذن وزعم أن
 تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه ومقابله تجوز
 الحسن والتخفي للاب اجبار بنته كبيرة كانت أو صغيرة بكرا كان أو ثيبا **(تنبيه)** * وقع في
 حديث عائشة من هذا الوجه ادراج يظهر من الطريق التي في الباب الذي بعده **(قوله)**
ما تزويج الاب ابنته من الامام في هذه الترجمة إشارة الى ان الولي الخاص يقدم
 على الولي العام وقد اختلف فيه عن المالكية **(قوله وقال عمر الخ)** هو ظرف من حديثه الذي
 تقدم موصولا قريبا ثم ذكر حديث عائشة وقوله فيه قال هشام يعني ابن عروة وهو موصول
 بالاسناد المذكور وقوله وأثبت الى آخره لم يسم من أنباء بذلك ويشبهه أن يكون جله عن
 امرأته فاطمة بنت المنذر عن جدتها أسماء قال ابن بطلال دل حديث الباب على ان الاب أولى في
 تزويج ابنته من الاسام وان السلطان أولى من لا ولي لها وان الولي من شرط النكاح (قلت) ولا
 دلالة في الحديثين على اشتراط شيء من ذلك وانما فيه ما وقع ذلك ولا يلزم منه منع ماعداه وانما
 يؤخذ ذلك من أدلة أخرى وقال وفيه ان النهي عن انكاح البكر حتى تستأذن مخصوص بالبالغ
 حتى يتصور منها الاذن وأما الصغيرة فلا اذن لها وسأني الكلام على ذلك في باب منفرد **(قوله)**
باب السلطان ولي لقول النبي صلى الله عليه وسلم زوجنا كهبا معك من القرآن *

قال ولا خاتم من حديد قال
 ولا خاتم ولا كن أشق بردي
 هذه فأعطيا النصف وأخذ
 النصف قال لاهل معك من
 القرآن شيء قال نعم قال
 اذهب فتدزوجه كهبا
 معك من القرآن * باب انكاح
 الرجل ولده الضغار لقول
 الله تعالى واللائي لم يحضن
 فحل عدها ثلاثة أشهر قبل
 البلوغ * حديث محمد بن
 يوسف حدثنا سفيان عن
 هشام عن أبيه عن عائشة
 رضى الله عنها أن النبي صلى
 الله عليه وسلم تزوجها وهي
 بنت ست سنين وأدخلت
 عليه وهي بنت تسع ومكثت
 عنده تسعا * (باب تزويج
 الاب ابنته من الامام وقال
 عمر رضى الله عنه النبي صلى
 الله عليه وسلم الى خمسة
 فأنكحته) * حديثنا معلى بن
 أسد حدثنا وهيب عن هشام
 ابن عروة عن أبيه عن عائشة
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 تزوجها وهي بنت ست
 سنين وبني بها وهي بنت تسع
 سنين فقال هشام وأثبت انها
 كانت عنده تسع سنين
 * (باب السلطان ولي لقول
 النبي صلى الله عليه وسلم
 زوجنا كهبا معك من
 القرآن) *

حدثنا عبد الله بن يوسف
أخبرنا مالك عن أبي حازم
عن سهل بن سعد قال
جاءت امرأة إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقلت اني وهبت من نفسي
فقامت طويلا فقال رجل
زوجنها ان لم تكن لك بها
حاجة فقال عليه الصلاة
والسلام هل عندك من
شيء تصدقها قال ما عندي
الا اراي فقل ان أعطيتها
يا ه جئت لا ازالك فالتمس
شيئا فقال ما أجده شيئا فقال
لتمس ولو كان خاتما من حديد
فلم يجد فقال أمعك من
القرآن شيء قال نعم سورة
كذا وسورة كذا السور
سماها فقال قد زوجناكها
بما معك من القرآن * (باب
لا يشكح الاب وغيره البكر
الطيب الابرضاهما) * حدثنا
معاذ بن فضالة حدثنا هشام
عن يحيى عن أبي سلمة أن أبا
هريرة حدثهم أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا تنكح
الايح حتى تستأمر ولا تنكح
البكر حتى تستأذن

ثم ساق حديث سهل بن سعد في الواهبة من طريق مالك بلفظ زوجها بها بالافراد وقد وقع في
رواية أبي ذر بن هذا الوجه بلفظ زوجها كما هنا من التعظيم وقد ورد التصريح بأن السلطان
ولى في حديث عائشة المرفوع أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل الحديث وفيه
والسلطان ولى من لا ولى لها أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه أبو عوانة وابن خزيمة
وابن حبان والحاكم ليكنه لما لم يكن على شرطه استنبطه من قصة الواهبة وعند الطبراني من
حديث ابن عباس رفعه لا نكاح الا بولي والسلطان ولى من لا ولى له وفي استناده للحجاج بن
أرطاه وفيه مقل وأخرجه سفيان في جامعه ومن طريقه الطبراني في الاوسط باسناد آخر حسن
عن ابن عباس بلفظ لا نكاح الا بولي مرشد أو سلطان (قوله باب لا يشكح
الاب وغيره البكر والطيب الابرضاهما) في هذه الترجمة أربع صور تزويج الاب البكر وتزويج
الاب الطيب وتزويج غير الاب البكر وتزويج غير الاب الطيب واذا اعتبرت البكر والكبر والصغر
زادت الصور فالطيب البالغ لا يزوجهما الاب ولا غيره الابرضاهما اتفاقا الامن شديد كما تقدم
والبكر الصغيرة يزوجهما أبوها اتفاقا الامن شديد كما تقدم والطيب غير البالغ اختلف فيها فقال
مالك وأبو حنيفة يزوجهما أبوها كما يزوج البكر وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد لا يزوجهما اذا
زال البكر بالوطء لا بغيره والعلة عندهم ان ازالة البكر تزيل الخياء الذي في البكر والبكر
البالغ يزوجهما أبوها وكذا غيره من الاولياء واختلف في استئمانها والحديث دال على انه
لا اجبار للاب عليها اذا امتنع وحكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم وساذكر مزيد بحث فيه وقد
ألحق الشافعي الجد بالاب وقال أبو حنيفة والاوزاعي في الطيب الصغيرة يزوجهما كل ولى فاذا
بلغت لها الخيار وقال أحمد اذا بلغت تسعاً جاز لا لاولياء غير الاب نكاحها وكأنه أقام المظنة
مقام المثنية وعن مالك يلحق بالاب في ذلك وصى الاب دون بقية الاولياء لانه أقامه مقامه كما
تقدمت الإشارة اليه ثم ان الترجمة معقودة لاشتراط رضا المذوجة بكراً كانت أو ثيباً صغيرة
كانت أو كبيرة وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث لكن تستثنى الصغيرة من حيث المعنى لانها
لا عبارة لها (قوله حدثنا هشام) هو الدستواني ويحيى هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) في رواية
مسلم من طريق خالد بن الحرث عن هشام عن يحيى حدثنا أبو سلمة (قوله لا تنكح) بكسر الخاء
لأنه يرفعها الخبر وهو بالغ في المنع وتقدم تفسير الايح في باب عرض الانسان ابنته وظاهر هذا
الحديث ان الايح هي الطيب التي فارقت زوجها بموت أو طلاق لمقابلة البكر وهذا هو الاصل في
الايح ومنه قولهم الغزو مائة أي يقتل الرجال قصير النساء أيحى وقد تطلق على من لا زوج لها
أصلاً وتلقب عاض عن ابراهيم الحرنى واسماعيل القاضي وغيرهما انه يطلق على كل من لا زوج
لها صغيرة كانت أو كبيرة بكراً كانت أو ثيباً وحكى الماوردى القولين لاهل اللغة وقد وقع في
رواية الاوزاعي عن يحيى في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارمي والدارقطني لا تنكح الطيب
ووقع عند ابن المنذر في رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه في هذا الحديث الطيب تشاور (قوله
حتى تستأمر) أصل الاستئثار طلب الامر فالعنى لا يعقد عليها حتى يطلب الامر منها ويؤخذ
من قوله تستأمر انه لا يعقد الا بعد أن تأمر بذلك وليس فيه دلالة على عدم اشتراط الولي في
حقها بل فيه اشعار باشتراطه (قوله ولا تنكح البكر حتى تستأذن) كذا وقع في هذه الرواية

التفرقة بين الثيب والبكر فعبر للثيب بالاستثمار والبكر بالاستئذان فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة ان الاستثمار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الامر الى المستأمرة ولهذا يحتاج الولي الى صريح اذنها في العقد فاذا صرحت بغيره امتنع اتفاقا والبكر بخلاف ذلك والاذن دائر بين القول والسكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما جعل السكوت اذنا في حق البكر لانها قد تستحي أن تفصح **(قوله)** قالوا يا رسول الله في رواية عمر بن أبي سلمة قلنا وحدث عائشة صريح في أنها هي السائلة عن ذلك **(قوله)** وكيف اذنها في حديث عائشة قلت ان البكر تستحي وستأتى ألفاظه الحديث الثاني **(قوله)** حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق (أى ابن قرة الهلالى أبو حفص المصرى أصله كوفى سمع من مالك والليث ويحيى بن أيوب وغيرهم روى عنه القدماء مثل يحيى بن معين واسحق الكوسج وأبى عبيد وابراهيم بن هانئ وهو من قدماء شيوخ البخارى ولم أره عنه فى الجامع الا هذا الحديث وقدر وثقه العجلي والدارقطنى ومات سنة تسع عشرة ومائتين **(قوله)** حدثنا الليث في رواية الكشميهنى ان أبانا (يقول عن أبى عمرو مولى عائشة) في رواية ابن جريج عن ابن أبى مليكة عن ذكوان وسبأ فى ترك الحيل وبأى فى الاكراه من هذا الوجه بلفظ عن أبى عمرو هو ذكوان **(قوله)** أنها قالت يا رسول الله ان البكر تستحي (هكذا أورده من طريق الليث مختصرا وقع في رواية ابن جريج فى ترك الحيل قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البكر تستأذن قلت فذكر مثله وفى الاكراه بلفظ قلت يا رسول الله تستأمر النساء فى أيضا عن قال نعم قلت فان البكر تستأمر فتستحي فتسكت وفى رواية مسلم من هذا الوجه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية يشكها أهلها أتستأمر أم لا قال نعم تستأمر قلت فانها تستحي **(قوله)** قال رضاها صمتها في رواية ابن جريج قال سكاتها اذنها وفى اللفظ قال اذنها صمتها وفى رواية مسلم من طريق ابن جريج أيضا قال فذلك اذنها اذها سكنت ودلت رواية البخارى على أن المراد بالجارية فى رواية مسلم البكر دون الثيب وعند مسلم أيضا من حديث ابن عباس والبكر تستأذن فى نفسها وأذنها صمتها وفى اللفظ والبكر يستأذنها أبوها فى نفسها قال ابن المنذر يستحب اعلام البكر أن سكوتها اذن لكن لو قالت بعد العقد ما علمت أن صمتي اذن لم يطل العقد بذلك عند الجمهور وأبطله بعض المالكية وقال ابن شعبان منهم يقال لها ذلك ثلاثا ان رضيت فاسكتي وان كرهت فانطقى وقال بعضهم يطل المقام عندها ثلاثا فجعل فيمنعها ذلك من المسارعة واختلفوا فيما اذا لم تتكلم بل ظهرت منها قرينة السخط أو الرضا بالتبسم مثلا أو البكاء فعند المالكية ان نفرت أو بكى أو قامت أو ظهر منها ما يدل على الكراهة لم تزوج وعند الشافعية لا أثر لشيء من ذلك فى المنع إلا أن قرنت مع البكاء الصياح ونحوه وفرق بعضهم بين الدمع فان كان حاردا على المنع وإن كان باردا دل على الرضا قال وفى هذا الحديث إشارة الى أن البكر التى أمر باستئذانها هى البالغ اذ لا معنى لاستئذان من لا تدرك ما الاذن ومن يستوى سكوتها وسخطها ونقل ابن عبد البر عن مالك أن سكوت البكر البيعة قبل اذنها وتنفويضها لا يكون رضا منها بخلاف ما اذا كان بعد تنفويضها الى وليها وخص بعض الشافعية الا كنفاء بسكوت البكر البالغ بالنسبة الى الاب والجد دون غيرها لانها تستحي منهما أكثر من غيرها والصحيح الذى عليه الجمهور واستعمال الحديث فى جميع الابكار بالنسبة

قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال أن تستحي **(قوله)** حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق حدثنا الليث عن ابن أبى مليكة عن أبى عمرو مولى عائشة عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت يا رسول الله ان البكر تستحي قال رضاها صمتها

جميع الاولياء واختلنوا في الابن زوج البكر البالغ بغير اذن فقال الاوزاعي والثوري
والخنفية وافقههم أبو ثور يشترط استئذانها فلو عقد عليها بغير استئذان لم يصح وقال
الاخرون يجوز للاب أن يزوجها ولو كانت بالغاً بغير استئذان وهو قول ابن أبي ليلى ومالك
والليث والشافعي وأحمد وإسحق ومن حجتهم مفهوم حديث الباب لانه جعل الثيب أحق بنفسها
من وليها فدل على أن ولي البكر أحق بها منها واحتج بعضهم بحديث يونس بن أبي إسحق عن أبي
بردة عن أبي موسى مرفوعاً تستأمر اليتيمة في نفسها فإن سكنت فهو اذنها قال فقيد ذلك باليتيمة
فيحمل المطلق عليه وفيه نظر لحديث ابن عباس الذي ذكرته بلفظ يستأذنها أبوها فنص على
ذكر الاب وأجاب الشافعي بأن المؤامرة قد تكون عن استطابة النفس وبؤيده حديث ابن عمر
رفعه وأمر والنساء في بناتهن أخرجه أبو داود وقال الشافعي لاختلاف أنه ليس للام أمر لكنه
على معنى استطابة النفس وقال البيهقي زيادة ذكر الاب في حديث ابن عباس غير محفوظ قال
الشافعي زادها ابن عيينة في حديثه وكان ابن عمر والقاسم وسالم بن زوجون الابكار لا يستأمرن ومن
قال البيهقي والمحفوظ في حديث ابن عباس البكر تستأمر ورأه صالح بن كيسان بلفظ واليتيمة
تستأمر وكذلك رواه أبو بردة عن أبي موسى ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فدل على
أن المراد بالبكر اليتيمة (قلت) وهذا لا يدفع زيادة الثقة بالحافظ بلفظ الاب ولو قال قائل بل المراد
باليتيمة البكر لا يدفع وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الاب وغيره فلا تعارض بين الروايات ويبقى
الظن في أن الاستئمار هل هو شرط في صحة العقد أو مستحب على معنى استطابة النفس كما قال
الشافعي كل من الامر من محتمل وسياق من يبحث فيه في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى
واستدل به على أن الصغيرة الثيب لا اجبار عليها لعموم كونها أحق بنفسها من وليها وعلى أن
من زالت بكارتها بوطء ولو كان زناً لا اجبار عليها لاب ولا غيره لعموم قوله الثيب أحق بنفسها
وقال أبو حنيفة هي كالبكر وخالفه حتى صاحباه واحتج له بان علة الاكتفاء بسكوت البكر هو
الحياة وهو باق في هذه لان المسئلة مفروضة فيمن زالت بكارتها بوطء لا فيمن انحلت الزنا فادينا
وعادة وأجيب بأن الحديث نص على أن الحياة تعلق بالبكر وقابلها بالثيب فدل على أن
حكمهما مختلف وهذه ثيب لغة وشرعاً دليل أنه لو أوصى بعتق كل ثيب في ملكه دخلت اجاعاً
وأما بقاها حياتها كالبكر فمنوع لانها تستحي من ذكر وقوع النجس ومنها وأما ثبوت الحياة من
أصل النكاح فليست فيه كالبكر التي لم تجز به قط والله أعلم واستدل به لمن قال ان للثيب أن
تتزوج بغير ولي ولكنها لا تزوج نفسها بل تجعل أمرها الى رجل فيزوجها حكاه ابن حزم عن
داود وتعقبه بحديث عائشة أعيأ امرأة نكحت بغير اذن وليها نكاحها باطل وهو حديث صحيح
كما تقدم وعويين أن معنى قوله أحق بنفسها من وليها أنه لا يتخذ عليها أمره بغير اذن ولا يجبرها
فاذا أرادت أن تتزوج لم يجز لها الا باذن وليها واستدل به على أن البكر اذا أعلنت بالمنع لم يجز
النكاح والى هذا أشار المصنف في الترجمة وان أعلنت بالرضا فيجوز بطريق الاولى وشد بعض
أهل الظاهر فقال لا يجوزاً بضاً وقواً عند ظاهر قوله واذن أنها أن تسكت **(تتراه ما اذا**
زوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود) هكذا أطلق فشمل البكر والثيب لكن حديث الباب
مصرح فيه بالشيوبة فكانه أشار الى ما ورد في بعض طرقه كما سألته ورد النكاح اذا كانت ثيباً

* (باب اذا زوج الرجل ابنته
وهي كارهة فنكاحه
مردود) * حدثنا معيل
قال حدثني مالك عن عبد
الرحمن بن القاسم عن أبيه
عن عبد الرحمن

فزوجت بغير رضاها اجاع الاما نقل عن الحسن أنه أجازا جبارا لاب للثيب ولو كرهت كذا ثم
وعن النخعي أن كانت في عماله جازوا الارث واختلفوا اذا وقع العقد بغير رضاها فقالت الحنفية
ان اجازته جاز وعن المالكية ان اجازته عن قرب جاز والافلا ورده الباقون مطلقا (قوله ومجمع)
بضم الميم وفتح الجيم وكسر الميم الثقيلة ثم عين هـ ملة (قوله ابني يزيد بن جارية) بالجيم أي ابن
عامر بن العطف الانصاري الاوسى من بني عمرو بن عوف وهو ابن أخي مجمع بن جارية الصحابي
الذي جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج له أصحاب السنن وقد وهبهم من زعم
أنهم ما واحد ومنه قيل ان لمجمع بن يزيد حجة وليس كذلك وانما الحجة لعمه مجمع بن جارية وليس
لمجمع بن يزيد في البخاري سوى هذا الحديث وقد قرنه فيه بأخيه عبد الرحمن بن يزيد وعبد الرحمن
ولد علي عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيما جزم به العسكري وغيره وهو أخو عاصم بن عرين
الخطاب لامه قال ابن سعد ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز يعني لما كان أمير المدينة ومات سنة
ثلاث وتسعين وقيل سنة ثمان ووثقه جماعة وماله في البخاري أيضا سوى هذا الحديث وقد وافق
مالك على اسناد هذا الحديث سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم وان اختلف الرواة
عنهم ما في وصل هذا الحديث عن خنساء وفي ارساله حيث قال بعضهم عن عبد الرحمن ومجمع
أن خنساء تزوجت وكذا اختلفوا عنهما في نسب عبد الرحمن ومجمع فذهب من أسقط يزيد وقال
ابني جارية والصواب وصله واثبت يزيد في نسبهما وقد أخرج طريق ابن عيينة المصنف في ترك
الحيل بصـورة الارسال كما سبأني وأخرجها أحمد عنه كذلك وأوردها الطبراني من طريقه
موصولة وأخرجها الدارقطني في الموطآت من طريق علي بن منصور عن مالك بصورة الارسال
أيضا والاكثر وصلوه عنه وخالفهما مع اسنيدان النوري في راو من السند فقال عن عبد الرحمن
ابن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن وديعه عن خنساء أخرجه النسائي في الكبرى والطبراني من
طريق ابن المبارك عنه وهي رواية شاذة لكن يبعد أن يكون لعبد الرحمن بن القاسم فيه شيخان
وعبد الله بن يزيد بن وديعه هذا المأمن ترجم له ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا ابن حبان
الا عبد الله بن وديعه بن خدام الذي روى عن سلمان الفارسي في غسل الجمعة وعنه المقبري وهو
تابعي غير مشهور الا في هذا الحديث ووثقه الدارقطني وابن حبان وقد ذكره ابن مندة في الصحابة
وخطاه أبو نعيم في ذلك وأظن شيخ عبد الرحمن بن القاسم ابن أخيه وعبد الله بن يزيد بن وديعه
هذا من أغفله المزني ومن تبعه فليذكره في رجال الكتب الستة (قوله عن خنساء بنت خدام)
بمجة ثم نون ثم مهملة وزن جـراء وأبوها بكسر المعجمة وتخفيف المهملة قيل اسم أبيه وديعه
والصحيح أن اسم أبيه خالد وديعه اسم جدو فيما أحسب ووقع ذلك في رواية لا جد من طريق محمد بن
اسحق عن الحجاج بن السائب مر سلا في هذه القصة ولكن قال في تسميتهما خنساء وتخفيف النون
وزن فلان ووقع في رواية الدارقطني والطبراني وابن السكن خنساء وصل الحديث عنهما فقال
عن حجاج بن السائب بن أبي لبابة عن أبيه عن جدته خنساء وخنساء مشتق من خنساء كما يقال
في زيب زباب وكنية خدام والد خنساء أبو وديعه كناه أبو نعيم وقد وقع ذلك عند عبد الرزاق
من حديث ابن عباس أن خداما أبوديعه أنكح ابنته رجلا الحديث ووقع عند المستغفري من
طريق ربيعة بن عبد الرحمن بن يزيد بن جارية أن وديعه بن خدام زوج ابنته وهو هوهم في اسمه

ومجمع ابني يزيد بن جارية
عن خنساء بنت خدام
الانصارية

قوله بنت خدام ضبطها
القسطلاني بكسر الخاء
وتخفيف الذال المعجمتين
وقال وفي النسخ وبالذال
المهملة

ولعله كان أن خداما أبودبيعة فأنقلب وقد كرت في كتاب الصحابة ما يدل على أن لودبيعة ابن
 خدام أيضا صحبة وله قصة مع عمر في ميراث سالم مولى أبي حذيفة ذكرها البخاري في تاريخه وقد
 أطلت في هذا الموضوع لكن جر الكلام بعضه بعضا ولا يخلو من فائدة (قوله أن أباهما زوجها
 وهي ثيب فكرهت ذلك) ووقع في رواية الثوري المذكورة قالت أنسكني أبي وأنا كارهة وأنا
 بكر والأول أربع فقد ذكر الحديث الاسماعيلي من طريق شعبة عن يحيى بن سعيد عن القاسم
 فقال في روايته وأنا أريد أن تزوج عم ولدي وكذا أخرج عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن
 عبد الرحمن الخشبي عن أبي بكر بن محمد أن رجلا من الانصار تزوج خنساء بنت خدام فقتل عنها
 يوم أحد فأنكحها أبوهارجلا فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إن أبي أنكحني وإن عم
 ولدي أحب إلي فهدأ يدل على أنها كانت ولدت من زوجها الأول واستفدتا من هذه الرواية
 نسبة زوجها الأول واسمه أنيس بن قتادة سمها الواقي في روايته من وجه آخر عن خنساء
 ووقع في المهمات للقطب القسطلاني أن اسمه أسير وأنه استشهد بدير ولم يذكركه مستندا وأما
 الثاني الذي كرهته فلم أقف على اسمه إلا أن الواقي يذكره بأسناد له أنه من بني مزينة ووقع في
 رواية ابن اسحق عن الحجاج بن السائب بن أبي لبابة عن أبيه عن أنه من بني عمرو بن عوف
 وروى عبد الرزاق عن ابن جرير عن عطاء الخراساني عن ابن عباس أن خداما أبودبيعة أنكح
 ابنته رجلا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تنكحوهن فنكحت بعد ذلك أبا لبابة وكانت ثيبا
 وروى الطبراني بإسناد آخر عن ابن عباس فذكر نحو القصة وقال فيه فزعهما من زوجها وكانت
 ثيبا فنكحت بعده أبا لبابة وروى عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن أبي الخوثرث عن نافع بن
 حبير قال أتيت خنساء فزوجها أبوها الحديث فحود وفيه فرد نكاحه ونكحت أبا لبابة وهذه
 أسانيد تقوى بعضهم بعضا وكهاده على أنها كانت ثيبا ثم أخرج النسائي من طريق الأوزاعي
 عن عطاء عن جابر أن رجلا زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم
 ففرق بينهما وهذا سند ظاهر الصحة ولكن له علة أخرجه النسائي من وجه آخر عن الأوزاعي
 فأدخل بينهما وبين عطاء إبراهيم بن مرة وفيه مقال وأرسله فلم يذكر في إسناد جابر وأخرج
 النسائي أيضا وابن ماجه من طريق جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن جارية
 بكر أئت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة فخبرها ورجاله ثقات
 لكن قال أبو حاتم وأبو زرعة أنه خطأ وأن الصواب إرساله وقد أخرجه الطبراني والدارقطني
 من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم رد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهما كارهة قال الدارقطني فترد به عبد الملك
 الدماري وفيه ضعف والصواب عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة مرسل وقال البيهقي
 إن ثبت الحديث في البكر رجل على أنها زوجت بغير كف والله أعلم (قلت) وهذا الجواب هو
 المعتمد فانها واقعة عين فلا يثبت الحكم فيها تعميما وأما الطعن في الحديث فلا معنى له فان طريقه
 تقوى بعضها بعضا وقصة خنساء بنت خدام طريق أخرى أخرجهما الدارقطني والطبراني من
 طريق هشيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة أن خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهي
 كارهة فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها ولم يقل فيه بكر ولا ثيبا قال الدارقطني رواه

أن أباهما زوجها وهي ثيب
 فكرهت ذلك فأتت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فرد
 نكاحه

أبو عوانة عن عمر مرسل لم يذكر بأهريّة (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهويه ويزيد هو ابن هرون ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري (قوله أن رجلا يدعى خداما أنكح ابنته نحوه) ساق أحد لفظه عن يزيد بن هرون بهذا الاسناد أن رجلا منهم يدعى خداما أنكح ابنته فذكرت كاح أيها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فرد عنها أنكاح أيها فترجعت أبا البابية بن عبد المنذر فذكر يحيى بن سعيد أنه بلغه أنها كانت ثيبا وهذا يوافق ما تقدم وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هرون وأخرجه الاسماعيلي من طرق عن يزيد كذلك وأخرجه الطبراني والاسماعيلي من طريق محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد نحوه وأخرجه الطبراني من طريق عيسى بن يونس عن يحيى كذلك وأخرجه أحمد عن أبي معاوية عن يحيى كذلك لكن اقصر على ذكر مجمع بن يزيد والذي بلغ يحيى ذلك يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن القاسم فساقني في ترك الحيل من طريق ابن عينة عن يحيى بن سعيد عن القاسم أن امرأته من ولد جعفر تخوف أن يزوجها وليها وهي كارهة فأرسلت إلى شيخين من الأنصار عبد الرحمن وجمع ابن جارية قالوا فلا تخشين فإن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك قال سفيان وأما عبد الرحمن بن القاسم فسمعه يقول عن أبيه أن خنساء انتهت وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن عن أبيه عن خنساء موصولا والمرأة التي من ولد جعفر هي أم جعفر بنت القاسم بن محمد بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب وليها هو عم أبيها معاوية بن عبد الله بن جعفر أخرجه المستغفري من طريق يزيد ابن الهادي عن ربيعة بن أسناده أنها تأميت من زوجها حمزة بن عبد الله بن الزبير فأرسلت إلى القاسم ابن محمد وإلى عبد الرحمن بن يزيد فقالت أتى من معاوية أن يضعني حيث لا يوافقني فقال لها عبد الرحمن ليس له ذلك ولو صنع ذلك لم يحفظ ذكر الحديث إلا أنه لم يضبط اسم والد خنساء ولا سمى بنته كما قدمته وكنيت ذكرت في المقدمة في تسمية المرأة من ولد جعفر ومن ذكر معها غير الذي هنا والمذكور هنا هو المعلوم وقد حصل من تحرير ذلك ما لا أظن أنه زاد عليه فلهذا الحمد على جميع مننه

(قوله ما) تزويج اليتيمة لقول الله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ذكر فيه حديث عائشة في تفسير الآية المذكورة وقد تقدم شرحه في التفسير وفيه دلالة على تزويج الولي غير الأب التي دون البلوغ بكرة كانت أو ثيبا لأن حقيقة اليتيمة من كانت دون البلوغ ولا أب لها وقد أذن في تزويجها بشرط أن لا يخس من صداقها فيحتاج من منع ذلك إلى دليل قوي وقد احتج بعض الشافعية بحديث لا تنكح اليتيمة حتى تستأمر قال فان قيل الصغيرة لا تستأمر قلنا فيه إشارة إلى تأخير تزويجها حتى تبلغ فتصير أهلا للاستئثار فان قيل لا تنكح بعد البلوغ بئمة قلنا التقدير لا تنكح اليتيمة حتى تبلغ فتستأمر جميعا بين الأدلة (قوله) وإذا قال للولي زوجني فلانة فكذلك ساعة أو قال مامعك فقال معي كذا وكذا أولبنا ثم قال زوجتكها فهو جائز فيه سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني حديث الواهبة وقد تقدم مرارا ويأتي شرحه قريبا وهو أنه من أن التفريق بين الإيجاب والقبول إذا كان في المجلس لا يضر ولو تخلل بينهما كلام آخر وفي أخذه من هذا الحديث نظر لأن ما واقعه عين بطرقها احتمال أن يكون قبل عقب الإيجاب (قوله) حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري وقال الليث حدثني

* حدثنا اسحق أخبرنا يزيد
أخبرنا يحيى أن القاسم بن
محمد حدثه أن عبد الرحمن
ابن يزيد وجمع ابن يزيد حدثاه
أن رجلا يدعى خداما أنكح
ابنته نحوه * (باب تزويج
اليتيمة) لقول الله تعالى
وإن خفتم أن لا تقسطوا في
اليتامى فانكحوا وإذا قال
للولي زوجني فلانة فكذلك
ساعة أو قال مامعك فقال
معني كذا وكذا أولبنا ثم قال
زوجتكها فهو جائز * فيه
سهل عن النبي صلى الله عليه
وسلم * حدثنا أبو اليمان
أخبرنا شعيب عن الزهري
وقال الليث حدثني

عقيل عن ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير أنه سأل عائشة رضي الله عنها قال لها يا أمتهاء وإن خفتم أن لا تقسطوا في النكاح إلى ما ملكت أيمانكم قالت عائشة ابن أخي هذه البتة تكون في حجر وليها فيرغب في جالها وما لها ويريد أن ينقص من صدقاتها فنهن وعان نكاحهن الآن يقسطوا لهن في أكال الصدقات وأمر وإنكاح من سواهن من النساء قالت عائشة استفتي الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٧٠) بعد ذلك فأنزل الله ويستفتونك في النساء إلى وترغبون أن

تنكحوهن فأنزل الله لهم في هذه الآية أن البتة إذا كانت ذات مال وجمال رغبوا في نكاحها ونسبها والصدقات وإذا كانت مرغوبا عنها في قلها المال والجمال تركوها وأخذوا غيرها من النساء قالت فكلما يتركونها حين يرغبون عنها فليس لهم أن ينكحوها إذا رغبوا فيها إلا أن يقسطوا لها ويعطوها حقها إلا وفي من الصدقات * (باب إذا قال الخاطب زوجهي فلانة فقال قد زوجهتك بكذا وكذا جاز النكاح وإن لم يقل للزوج أرضيت أو قبالت) * حدثنا أبو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن أبي حازم عن سهل رضي الله عنه أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت عليه نفسها فقال مالي اليوم في النساء من حاجة فقال رجل يا رسول الله زوجهي قال ما عندك قال ما عندى

عقيل عن ابن شهاب) تقدم طريق الليث موصولا في باب الاكفاء في المال وساق المتن هناك على لفظه وهنا على لفظ شعيب وقد أفرد به بالذكري كتاب الوصايا كما تقدم والله أعلم * (قوله) **باب** إذا قال الخاطب زوجهي فلانة فقال قد زوجهتك بكذا وكذا جاز النكاح وإن لم يقل للزوج أرضيت أو قبالت في رواية الكشميهني إذا قال الخاطب للولي وبه يتم الكلام وهو الفاعل في قوله وإن لم يقل وأورد المصنف فيه حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة أيضا وهذه الترجمة معتودة لمسئلة هل يقوم الالتباس مقام القبول فيصير كالمقدم القبول على الإيجاب كان يقول تزوجت فلانة على كذا فيقول الولي زوجهتك بها بذلك أولا بد من إعادة القبول فاستنبط المصنف من قصة الواهبة أنه لم يقل بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم زوجهتك بها بما معك من القرآن أن الرجل قال قد قبالت لكن اعترضه المهلب فقال بساط الكلام في هذه القصة أغنى عن توقف الخاطب على القبول لما تقدم من المراوضة والطلب والمعاودة في ذلك فمن كان في مثل حال هذا الرجل الراغب لم يحتج إلى تصريح منه بالقبول لسبق العلم برغبته بخلاف غيره من لم تقم القرائن على رضاه انتهى وغايته أنه يسلم الاستدلال لكن يخصه بخاطب دون خاطب وقد قدمت في الذي قبله وجه الخدش في أصل الاستدلال (قوله في هذه الرواية فقال مالي اليوم في النساء من حاجة) فيه اشكال من جهة أن في حديث فصعد النظر إليها وصوبه فهذا دال على أنه كان يريد التزوج لولا تعجبه فكان معنى الحديث مالي في النساء إذا كن هذه الصفة من حاجة ويحتمل أن يكون جواز النظر مطلقا من خصائصه وإن لم ير التزوج ويحتمل أن يكون فائدة احتمال أنها تعجبه فمتر وجهه مع استغنائه حينئذ عن زيادة على من عنده من النساء صلى الله عليه وسلم * (قوله) **باب** لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع كذا أورده بلفظ أو يدع وذكره في الباب عن أبي هريرة بلفظ أو يترك وأخرجه مسلم من حديث عقبة بن عامر بلفظ حتى يذر وقد أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عبد الوارث عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ حتى ينكح أو يدع وإسناده صحيح (قوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بيع بعض) تقدم شرحه في البيوع والبحث في اختصاص ذلك بالمسلم وهذا اللفظ لا يعارض ذلك من جهة أن مخاطبين هم المسلمون (قوله ولا يخطب) بالجزم على النهي أي وقال لا يخطب ويجوز الرفع على أنه نهي وساق ذلك بصيغة الخبر أبلغ في المنع ويجوز النصب عطفا على قوله يبيع على أن لا في قوله ولا يخطب زائدة ويؤيد الرفع قوله في رواية حميد بن عبد الله بن عمر عن نافع عن مسلم ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب برفع العين

نهي قال أعطها ولو خاتم من حديد قال ما عندى شيء قال فما عندك

من القرآن قال كذا وكذا قال فقد ملكتكها بما معك من القرآن * (باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع) * حدثنا مكي بن إبراهيم حدثنا ابن جريج قال سمعت نافعا يحدث أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله

من يبيع والبائس من يخطب وإثبات التحتمانية في بيع (قوله أو يأذن له الخطيب) أي حتى يأذن
الاول للثنائي (قوله في حديث أبي هريرة الليث عن جعفر بن ربيعة) الليث فيه اسناد آخر أخرجه
مسلم من طريقه عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس عن عقبة بن عامر في قصة
الخطبة فقط وسأذكر لفظه (قوله قال قال أبو هريرة ياتر) بفتح أوله وضم المثناة تقول أثرت
الحديث أثره بالمدثر بفتح أوله ثم سكون اذا ذكرته عن غيرك ووقع عند السامع من طريق
محمد بن يحيى بن حبان ٢ عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره
مختصراً (قوله أياكم والظن الخ) يأتي من وجه آخر عن أبي هريرة في كتاب الادب مع شرحه وقد
أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن إبراهيم بن الحسان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه فزاد في
المتن زيادات ذكرها البخاري مفرقة لكن من غير هذا الوجه قال الجمهور هذا النهي للتحريم
وقال الخطابي هذا النهي للتأديب وليس ينهي تحريم يطل العقد عند أكثر الفقهاء كذا قال
ولاملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عندهم للتحريم ولا يطل العقد
بل حكى النووي ان النهي فيه للتحريم بالاجماع ولكن اختلفوا في شروطه فقال الشافعية
والحنابلة محل التحريم ما اذا صرح بالخطوبة أو ولها الذي أذنت له حيث يكون اذنها معتبرا
بالاجابة فلو وقع التصريح بالرد فلا تحريم فلو لم يعلم الثاني بالحال فيجوز الهجوم على الخطبة
لان الاصل الاباحة وعند الحنابلة في ذلك إيمان وان وقعت الاجابة بالعرض كقولها
لارغبة عنك فقولان عند الشافعية الاصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم أيضا والزم ترد
ولم تقبل فيجوز واجبة فيه قول فاطمة خطبتي معاوية وأبوجهم فلم ينكر النبي صلى الله عليه
وسلم ذلك عليهم بل خطبها لاسامة وأشار النووي وغيره الى أنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون
خطباً معاً ولم يعلم الثاني بخطبة الاول والنبي صلى الله عليه وسلم أشار باسمه ولم يخطب وعلى
تقدير أن يكون خطب فكان له ما ذكرها ما في معاوية وأبي جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبها
لاسامة وحكى الترمذي عن الشافعي ان معنى حديث الباب اذا خطب الرجل المرأة فرضيت به
وركنت اليه فليس لاحد أن يخطب على خطبته فاذا لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس أن يخطبها
والحجة فيه قصة فاطمة بنت قيس فانهم لم يخبروا برضاها ولا ركونها بذلك لم يشر عليها
بغير من اختارت فلو لم توجد منها اجابة ولا رد فقطع بعض الشافعية بالجواز ومنهم من أجزى
القولين ونص الشافعي في البكر على أن سكوتها رضا بالخطيب وعن بعض المالكية لا تمنع
الخطبة الاعلى خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق واذا وجدت شروط التحريم ووقع
العقد للثنائي فقال الجمهور يصح مع ارتكاب التحريم وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول
وبعده وعند المالكية خلاف كالقولين وقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده وحجة الجمهور
ان المنهي عنه الخطبة والخطبة ليست شرطاً في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها
غير صحيحة وحكى الطبري ان بعض العلماء قال ان هذا النهي منسوخ بقصة فاطمة بنت قيس
ثم رده وغلطه بانها جاءت مستثيرة فأشير عليها بما هو الاولى ولم يكن هناك خطبة على خطبة
كما تقدم ثم ان دعوى النسخ في مثل هذا غلط لان الشارع أشار الى علة النهي في حديث
عقبة بن عامر بالاخوة وهي صفة لازمة وعلة مطلوبة للدوام فلا يصح أن يلحقها النسخ والله

أو يأذن له الخطيب * حدثنا
يحيى بن بكير حدثنا الليث
عن جعفر بن ربيعة
عن الأعرج قال قال أبو
هريرة ياتر عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال أياكم والظن
فان الظن أكذب الحديث
ولا تجسسوا ولا تحسسوا
ولا تباغضوا ولا تتحسبوا
اخوانا ولا يخطب الرجل
على خطبة أخيه

٢ قوله ابن حبان في نسخة
بدله ابن حسان

أعلم واستدل به على أن الخطاطب الاول اذا أذن الخطاطب الثاني في التزويج ارتفع التحريم ولكن هل يختص ذلك بالمأذون له أو يتعدى لغيره لان مجزأ الاذن الصادر من الخطاطب الاول دال على اعراضه عن تزويج تلك المرأة وباعراضه يجوز لغيره أن يخطبها الظاهر الثاني فيكون الجواز للمأذون له بالتخصيص ولغيره بالمأذون له بالالحاق ويؤيده قوله في الحديث الثاني من الباب أو يترك وصرح الروياني من الشافعية بأن محل التحريم اذا كانت الخطبة من الاول جائزة فان كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لم يضر الثاني بعد انقضاء العدة أن يخطبها وهو واضح لان الاول لم يثبت له بذلك حق واستدل بقوله على خطبة أخيه أن محل التحريم اذا كان الخطاطب مسلماً فالخطيب الذي ذميه فأراد المسلم أن يخطبها جازله ذلك مطلقاً وهو قول الاوزاعي ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ويؤيده قوله في أول حديث عقبه بن عامر عنده مسلم المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتباع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبته حتى يذر وقال الخطابي قطع الله الاخوة بين الكافر والمسلم فيخص النهي بالمسلم وقال ابن المنذر الاصل في هذا الاباحة حتى يرد المنع وقد ورد المنع مقيداً بالمسلم فبقى ما عدا ذلك على أصل الاباحة وذهب الجمهور الى الحاق الذي بالمسلم في ذلك وأن التعبير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له وهو كقوله تعالى ولا تقتلوا أولادكم وكقوله ورباكم اللاتي في حجوركم ونحو ذلك وبناء بعضهم على أن هذا المنهي عنه هل هو من حقوق العدة واحترامه أو من حقوق المتعاقدين فعلى الاول فالراجح ما قال الخطابي وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره وقريب من هذا البناء اختلافهم في ثبوت الشفعة للكافر فمن جعلها من حقوق الملك أثبتها ومن جعلها من حقوق المالك منع وقريب من هذا البحث ما نقل عن ابن القاسم صاحب المالك أن الخطاطب الاول اذا كان فاسقاً جازل للعفيف أن يخطب على خطبته ورجحه ابن العربي منهم وهو متجه فيما اذا كانت الخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كف لها فتكون خطبته كالاخطبة ولم يعتبر الجاه وروى ذلك اذا صدرت منها علامة القبول وقد أطلق بعضهم الاجماع على خلاف هذا القول ولحققهم هذا ما حكاه بعضهم من الجواز اذا لم يكن الخطاطب الاول أهلاً لافاق العادة لخطبة تلك المرأة كالأخطبة سوق بنت ملك وهذا يرجع الى التكافؤ واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى الحاقاً بحكم النساء بحكم الرجال وصورته أن ترغب امرأة في رجل وتمدعوه الى تزويجها فيجبها كما تقدم فتجب امرأة أخرى فتدعوه وترغبه في نفسها وترزده في التي قبلها وقد صرحوا باستحباب خطبة أهل الفضل من الرجال ولا يخفى أن محل هذا اذا كان المخطوب عزم أن لا يتزوج الا واحدة فاما اذا جاع بينهم فلا تحريم وسأقي بعد ستة أبواب في باب الشروط التي لا تحل في النكاح مزيد بحث في هذا (قوله حتى يشكح) أي حتى يتزوج الخطاطب الاول فيحصل البأس المحض وقوله أو يترك أي الخطاطب الاول التزويج فيجوز حينئذ للثاني الخطبة فالغايان مختلفتان الاولى ترجع الى البأس والثانية ترجع الى الرجاء وتفسير الاولى قوله تعالى حتى يبلغ الجمل في سمي الخطيب ﴿قوله ما﴾ تفسير ترك الخطبة ذكر فيه طرفان حديث عمر بن الخطاب تأيت حفصة وفي آخره قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه ولو تركها لقبلتها وقد تقدم شرحه مستوفى قبل أبواب قال ابن بطال ما لم يخصصه تقدم

حتى يشكح أو يترك * (باب تفسير ترك الخطبة) * حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني سالم بن عبد الله أنه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يحدث أن عمر بن الخطاب حين تأيت حفصة قال عرقلت أبا بكر فقلت ان شئت أنكحتك حفصة بنت عمر فلبثت ليلتي ثم خطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلقيني أبو بكر فقال انه لم ينعنني أن أرجع اليك فيما عرضت الا أني قد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكرها فلم أكن لأفتي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو تركها لقبلتها

في الباب الذي قبله تفسير ترك الخطبة صريحاً في قوله حتى ينكح أو يترك وحديث عمر في قصة حفصة لا يظهر منه تفسير ترك الخطبة لأن عمر لم يكن عم أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب حفصة قال ولكنه قصد معنى دقيقاً يدل على ثقب ذهنه ورسوخه في الاستنباط وذلك أن أبا بكر علم أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا خطب إلى عمر أنه لا يرد بل يرغب فيه ويشكر الله على ما أنعم الله عليه به من ذلك فقام عمر أي بكر بهذا الحال مقام الركون والتراخي فكانه يقول كل من كان لا يصرف إذا خطب لا ينبغي لأحد أن يخطب على خطبته وقال ابن المنبر الذي يظهر لي أن البخاري أراد أن يحقق امتناع الخطبة على الخطبة مطلقاً لأن أبا بكر امتنع ولم يكن أنبرم الأمر بين الخطاطب والولي فكيف لو أنبرم وترا كافكائه استدلال منه بالاولى (قلت) وما أبداه ابن بطال أدق وأولى والله أعلم (قوله) تابعه يونس وموسى بن عقبة وابن أبي عتيق عن الزهري أي بإسناده أما متابعة يونس وهو ابن يزيد فوصلها الدارقطني في العلل من طريق أصبغ عن ابن وهب عنه وأما متابعة الآخر فوصلها الذهلي في الزهريات من طريق سليمان بن بلال عنهما وقد تقدم له صنف هذا الحديث من رواية معمر من رواية صالح بن كيسان أيضاً عن الزهري أيضاً (قوله) ماس الخطبة بضم أوله أي عند العقد ذكر فيه حديث ابن عمر جاء رجلان من المشرق فخطبا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا وفي رواية الكشي يني سحرا بغير لام وهو طرف من حديث سيأتي بتمامه في الطب مع شرحه قال ابن التين أدخل هذا الحديث في كتاب النكاح وليس هو موضعه قال والبيان نوعان الأول ما يبين به المراد * والثاني تحسين اللفظ حتى يستميل قلوب السامعين والثاني هو الذي يشبهه بالسحر والمذموم منه ما يقصده الباطل وشبهه بالسحر لأن السحر صرف الشيء عن حقيقته (قلت) فمن هنا تؤخذ المناسبة ويعرف أنه ذكره في موضعه وكأنه أشار إلى أن الخطبة وإن كانت مشروعة في النكاح فينبغي أن تكون مقصودة ولا يكون فيها ما يقتضي صرف الحق إلى الباطل بتحسين الكلام والعرب تطلق لفظ السحر على الصرف تقول ما سحرك عن كذا أي ما صرفك عنه وأخرجه أبو داود من حديث حجر بن عبيد الله بن بريدة عن أبيه عن جده رفعه ان من البيان سحرا قال فقال صعصعة بن صوحان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يكون عليه الحق وهو ألحن بالحق من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيسبغ بالحق وقال المهلب وجه ادخال هذا الحديث في هذه الترجمة أن الخطبة في النكاح إنما شرعت للخطاب ليسهل أمره فشبه حسن التوصل إلى الحاجة بحسن الكلام فيما يستتال المرغوب اليه بالبيان بالسحر وإنما كان كذلك لأن النفوس طمعت على الانفس من ذكر الموليات في أمر النكاح فكان حسن التوصل لرفع تلك الانفة وجهان وجوه السحر الذي يصرف الشيء إلى غيره وورد في تفسير خطبة النكاح أحاديث من أشهرها ما أخرجه أصحاب السنن وصححه أبو عوانة وابن حبان عن ابن مسعود مر فوعا ان الحمد لله فحمده ونستعينه ونستغفره الحديث قال الترمذي حسن رواه الاعمش عن أبي اسحق عن أبي الاحوص عن ابن مسعود وقال شعبه عن أبي اسحق عن أبي عبيدة عن أبيه قال فكلا الحديثين صحيح لان اسرائيل رواه عن أبي اسحق فجمعهما قال وقد قال أهل العلم ان النكاح جائز بغير خطبة وهو قول سفیان الثوري وغيره من أهل العلم اه وقد

تابعه يونس وموسى بن
عقبة وابن أبي عتيق عن
الزهري * (باب الخطبة) *
حدثنا قبيصة حدثنا سفيان
عن زيد بن أسلم قال سمعت
ابن عمر يقول جاء رجلان من
المشرق فخطبا فقال النبي
صلى الله عليه وسلم ان من
البيان لسحرا

شرطه في النكاح بعض أهل الظاهر وهو شاذ ﴿قوله﴾ **باب** ضرب الدف في النكاح والولاية) يجوز في الدف ضم الدال وفتحها وقوله والولاية معطوف على النكاح أي ضرب الدف في الولاية وهو من العام بعد الخاص ويحتمل أن يريد بولاية النكاح خاصة وإن ضرب الدف يشترع في النكاح عند العقد وعند الدخول مثلاً وعند الولاية كذلك والاول أشبه وكأنه أشار بذلك إلى ما في بعض طرقه على ما سأبينه ﴿قوله﴾ حدثنا خالد بن ذكوان (هو المديني يكتنأ أبا الحسن) وهو من صغار التابعين ﴿قوله﴾ جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل على (في رواية الكشي) فدخل على (قوله) وقع عند ابن ماجه في أوله قصة من طريق جاد بن سلمة عن أبي الحسين واسمه خالد المديني قال كان المديني يوم عاشوراء والجواري يضربن بالدف ويتغنين فدخلن على الربيع بنت معوذ بن ذكوان فدخلن على الحديث هكذا أخرجه من طريق يزيد بن هرون عنه وأخرجه الطبراني من طريق عن جاد بن سلمة فقال عن أبي جعفر الخاطمي بدل أبي الحسين ﴿قوله﴾ حين بنى على (في رواية جاد بن سلمة) صبيحة عرسى والبناء الدخول بالزوجة وبين ابن سعد أنها تزوجت حينئذ أبا إسحاق البكري البجلي، أنها ولدت له محمد بن أبي إسحاق قيل له صحبة ﴿قوله﴾ كجسك (يكسر اللام أي مكانك قال الكرمانى هو محمول على أن ذلك كان من وراء حجاب أو كان قبل نزول آية الحجاب أو جاز النظر للحاجة أو عند الأمن من الفسنة) والآخر هو المعقد والذي وضع لنا بالدلالة القوية أن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالاجنبية والنظر إليها وهو الجواب الصحيح عن قصة أم بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتقليتها رأسه ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية وجوز الكرمانى أن تكون الرواية بمجلسك بفتح اللام أي جلوسك ولا إشكال فيها ﴿قوله﴾ فجعلت جواريات لنا لم أفق على اسمهن ووقع في رواية جاد بن سلمة بلفظ جاريات تغنيان فيحتمل أن تكون التثنية هما المغنيان ومعهما من تبعهما أو يساعدهما في ضرب الدف من غير غناء وسبأ في باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها زيادة في هذا ﴿قوله﴾ ويندبن من الندبة بضم النون وهى ذكر أو صاف الميت بالثناء عليه وتهدد محاسنه بالكرم والشجاعة ونحوها (قوله) من قتل من أبائى يوم بدر) تقدم بيان ذلك في المغازى وإن الذى قتل من أبائنا قتل بالحدوث بأبائها الذين شهدوا بدرًا معوزة ومعزوف وأحدتهم أبوها أو أباها أو أباها أطلقت الآية عليها ما تعلبنا ﴿قوله﴾ فقال دعى هذه إلى علة المنع ﴿قوله﴾ وقول بالذى كنت تقولين) فيه إشارة إلى جواز سماع المدح والمرسة مما ليس فيه مبالغة تنفض إلى الغلو وأخرج الطبراني في الأوسط بإسناد حسن من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم من نساء من الانصار في عرس لهن وهن يغنين

وأهدى لها كسًا تنخف في المريد * وزوجك في البادية وتعلم ما في غد

فقال لا يعلم ما في غد إلا الله قال المهلب في هذا الحديث إعلان النكاح بالدف وبالغناء المباح وفيه إقبال الإمام إلى العرس وإن كان فيه لهو مالم يخرج عن حد المباح وفيه جواز مدح الرجل في وجهه مالم يخرج إلى ما ليس فيه وأغرب ابن التين فقال انما نأهيا الان مدحه حق والمطلوب في النكاح اللهو فلما أدخلت الجد في اللهو ومنعها كذا قال وتعام الخبر الذى أشرت إليه يرتد عليه

* (باب ضرب الدف في النكاح والولاية) * حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا خالد بن ذكوان قال قالت الربيع بنت معوذ بن عفراء جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل حين بنى على فجلس على فراش كجسك منى فجعلت جواريات لنا يضربن بالدف ويندبن من قتل من أبائى يوم بدر إذ قالت احدهن * وفيما نبي يعلم ما في غد * فقال دعى هذه وقول بالذى كنت تقولين

وسباق القصة يشعر بانهم ما لو استقرت على المرائي لم ينهم ما وغالب حسن المرائي جد لا للهو وانما
 أنكر عليها ما ذكر من الاطراء حيث أطلق علم الغيب له وهو صفة تختص بالله تعالى كما قال تعالى
 قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله وقوله لنبيه قل لا أم لك لنفسى نفعاً ولا ضرراً
 الا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وسائر ما كان النبي صلى الله عليه وسلم
 يخبره من الغيوب باعلام الله تعالى اياه لأنه يستقل بعلم ذلك كما قال تعالى عالم الغيب فلا يظهر
 على غيبه أحد الا من ارتضى من رسول وسأني مز يد بحث في مسئلة الغناء في العرس بعد اثني
 عشر باباً **(قوله باب)** قول الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحله وكثرة المهر وأدنى
 ما يجوز من الصداق وقوله تعالى وآتيتن احداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً وقوله جل ذكره أو
 ترضوا لهن فريضة) هذه الترجمة معقودة لان المهر لا يتعدأ أقله والخائف في ذلك المال كمة
 والخففة ووجه الاستدلال بما ذكره الاطلاق من قوله صدقاتهن ومن قوله فريضة وقوله في
 حديث سهل ولو خاتمنا من حديد وأما قوله وكثرة المهر فهو بالجر عطف على قول الله في الآية التي
 تلاها وهو قوله وآتيتن احداهن قنطاراً فيه إشارة الى جواز كثرة المهر وقد استدل بذلك المرأة
 التي نازعت عمر رضي الله تعالى عنه في ذلك وهو ما أخرجه عبد الرزاق من طريق عبد الرحمن
 السلمي قال قال عمر لا نعالوا في مهر النساء فقال أميرة ليس ذلك لك يا عمر ان الله يقول وآتيتن
 احداهن قنطاراً من ذهب قال وكذلك هي في قراءة ابن مسعود فقال عمر امرأة خاضعت عمر
 لخصمته وأخرجته الزبير بن بكار من وجه آخر منقطع فقال عمر امرأة أصابت ورجل أخطأ
 وأخرج أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عمر فذكره متصلاً مطوقاً وأصل قول عمر
 لا نعالوا في صدقات النساء عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم لكن ليس فيه قصة المرأة
 ومحصل الاختلاف أنه أقل ما يتوقل وقيل أقله ما يجب فيه القطع وقيل أربعون وقيل خمسون
 وأقل ما يجب فيه القطع مختلف فيه فقيل ثلاثة دراهم وقيل خمسة وقيل عشرة **(قوله وقال سهل)**
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ولو خاتمنا من حديد) هذا طرف من حديث الواهبة وسأني شرحه
 مستوفى بعده هذا يأتي مز يد في هذه المسئلة بعد قليل أيضاً ثم ذكر حديث أنس في قصة تزويج
 عبد الرحمن بن عوف وفيه قوله تزوجت امرأة علي وزن نواة وسأني شرحه مستوفى في باب
 الوليمة ولو بشاة بعد بضعة عشر باباً **(قوله وعن قتادة عن أنس)** هو معطوف على قوله عن عبد
 العزيز بن صهيب وهو من رواية شعبة عنه مافين أن عبد العزيز بن صهيب أطلق عن أنس
 النواة وفتادة زاد أنها من ذهب ويحتمل أن يكون قوله وعن قتادة معلقاً وقد أخرج الاسماعيلي
 الحديث عن يوسف القاضي عن سليمان بن حرب بطريق عبد العزيز فقط وأخرج طريق قتادة
 من رواية علي بن الجعد وعاصم بن علي كلاهما عن شعبة وكذا صنع أبو نعيم أخرجه من رواية
 سليمان طريق عبد العزيز وحده وأخرج طريق قتادة من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة
 والله أعلم **(قوله باب)** التزويج على القرآن وبغير صداق) أي على تعليم القرآن
 وبغير صداق مالى عيني ويحتمل غير ذلك كما سأني البحث فيه **(قوله حديثنا سفيان)** هو ابن عيينة
 وقد ذكره المصنف من رواية سفيان الثوري بعد هذا لكن باختصار وأخرج ابن ماجه من
 روايته أنهم منه والاسماعيلي أنهم من ابن ماجه والطبراني مقرؤنا برواية معمر وأخرج رواية ابن

* (باب قول الله تعالى
 وآتوا النساء صدقاتهن
 نحله وكثرة المهر وأدنى
 ما يجوز من الصداق وقوله
 تعالى وآتيتن احداهن
 قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً
 وقوله جل ذكره أو ترضوا
 لهن فريضة) * وقال سهل قال
 النبي صلى الله عليه وسلم ولو
 خاتمنا من حديد * حديثنا سليمان
 ابن حرب حديثنا شعبة عن
 عبد العزيز بن صهيب عن
 أنس أن عبد الرحمن بن
 عوف تزوج امرأة علي
 وزن نواة فرأى النبي صلى
 الله عليه وسلم بشاة العرس
 فسأله فقال اني تزوجت
 امرأة علي وزن نواة وعن
 قتادة عن أنس أن عبد
 الرحمن بن عوف تزوج
 امرأة علي وزن نواة من
 ذهب * (باب التزويج على
 القرآن وبغير صداق) *
 حديثنا علي بن عبد الله
 حديثنا سفيان سمعت أبا
 حازم يقول

عينه أيضا مسلم والنسائي وهذا الحديث مداره على أبي حازم سلمة بن دينار المدني وهو من صغار التابعين حدث به كبار الأئمة عنه مثل مالك وقد تقدمت روايته في الوكالة وقبل أبواب هنا ويأتي في التوحيد وأخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي والثوري كما ذكرته وجاد بن زيد وروايته في فضائل القرآن وتقدمت قبل أبواب هنا أيضا وأخرجها مسلم وفضيل بن سليمان ومحمد بن مطرف أبي غسان وقد تقدمت روايتهما في النكاح ولم يخرجها مسلم ويعقوب بن عبد الرحمن الأسكندراني وعبد العزيز بن أبي حازم وروايتهما في النكاح أيضا ويعقوب أيضا في فضائل القرآن وعبد العزيز يأتى في اللباس وأخرجها مسلم وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وزائدة بن قدامة وروايتهما عند مسلم ومعمرو روايته عند أحمد والطبراني وهشام بن سعد وروايته في صحيح أبي عوانة والطبراني ومبشر بن مبشر وروايته عند الطبراني وعبد الملك ابن جريج وروايته عند أبي الشيخ في كتاب النكاح وقد روى طرفا منه سعد بن مسعود بن سهل بن سعد أخرجه الطبراني وجاءت القصة أيضا من حديث أبي هريرة عند أبي داود باختصار والنسائي مطولا وابن مسعود عند الدارقطني ومن حديث ابن عباس عند أبي عمر بن حيوة في فوائده وضميمة جده حسين بن عبد الله عند الطبراني وجاءت مختصرة من حديث أنس كما تقدم قبل أبواب وعند الترمذي طرف منه آخر ومن حديث أبي أمامة عند عطاء في فوائده ومن حديث جابر وابن عباس عند أبي الشيخ في كتاب النكاح وسأذكر ما في هذه الروايات من فائدة زائدة أن شاء الله تعالى **(قوله عن سهل بن سعد)** ٢ في رواية ابن جريج حديث أبي حازم أن سهل بن سعد أخبره **(قوله اني لقي القوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قامت امرأة)** في رواية فضيل بن سليمان كما عند النبي صلى الله عليه وسلم جالوسا خلفا له امرأة وفي رواية هشام بن سعد بيتا نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم أتت اليه امرأة وكذا في معظم الروايات أن امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن رد رواية سفيان إليها بأن يكون معنى قوله قامت وقفت والمراد أنها جاءت الى أن وقفت عندهم لأنها كانت جالسة في المجلس فقامت وفي رواية سفيان الثوري عند الاسماعيلي جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فأقادتعين المسكان الذي وقعت فيه القصة وهذه المرأة لم أقف على اسمها ووقع في الأحكام لابن القطاع أنها خولة بنت حكيم أو أم ثريك وهذا نقل من اسم الواهبة الوارد في قوله تعالى وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي وقد تقدم بيان اسمها في تفسير الأحزاب وما يدل على تعدد الواهبة **(قوله فقالت يا رسول الله انها قد وهبت نفسها لك)** كذا فيه على طريق الالتفات وكذا في رواية حماد بن زيد لكن قال انها قد وهبت نفسها لله ولرسوله وكان السياق يقتضي أن تقول اني قد وهبت نفسي لك وبهذا اللفظ وقع في رواية مالك وكذا في رواية زائدة عند الطبراني وفي رواية يعقوب وكذا الثوري عند الاسماعيلي فقالت يا رسول الله جئت أهب نفسي لك وفي رواية فضيل بن سليمان خلفا له امرأة تعرض نفسها عليه وفي كل هذه الروايات حذف مضاف تقديره أمر نفسي أو نحوه والافحقيقة غير مرادة لأن رقبة الحر لا تملك فكانها قالت أتزوجك من غير عوض **(قوله فريها رأيك)** كذا لاكثر برء واحدة مفتوحة بعد هاء الف تعقيب وهي فعل أمر من رأى وبعضهم همزة ساكنة بعد الراء كل صواب ووقع بإثبات الهمزة في حديث ابن مسعود أيضا

سمعت سهل بن سعد
الساعدي يقول اني لقي
القوم عند رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذ قامت
امرأة فقالت يا رسول الله
انها قد وهبت نفسها لك
فريها رأيك

٣ قوله عن سهل بن سعد
هذه رواية الشارح ونسخ
الصحيح التي يابدينها هي التي
تراها بالهامش فهي رواية
أخرى وروايات الصحيح كثيرة
اه معجمه

(قوله فلم يجبهاشيا) في رواية معمر والنوري وزائدة فصمت وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم
 وهشام بن سعد فنظر اليها فصعد النظر اليها وصوب به وهو يتشدد العين من سعد والواو من صوب
 والمراد أنه نظر أعلاها وأسفلها والتشديد مالم المبالغة في التأمل واما للتكرير وبالثاني جزم
 القرطبي في المنههم قال أي نظراً أعلاها وأسفلها مرارا ووقع في رواية فضيل بن سليمان خفوض
 فيها البصر ورفعها وهما بالتشديد أيضا ووقع في رواية الكشي عن من هذا الوجه النظر بدل
 البصر وقال في هذه الرواية ثم طأطأ رأسه وهو يعني قوله فصمت وقال في رواية فضيل بن سليمان
 فلم يردّها وقد قدمت ضبط هذه اللفظة في باب اذا كان الولي هو الخاطب (قوله ثم قامت فقالت)
 وقع هذا في رواية المستمل والكشي عن وسياق لفظها كالاتر وعندهما أيضا ثم قامت الثالثة
 وسياقها كذلك وفي رواية معمر والنوري معا عند الطبراني فصمت ثم عرضت نفسها عليه فصمت
 فلقد أدرايتها فأنه لم يأتها فأنه لم يأتها عرض نفسها عليه وهو صامت وفي رواية مالك فقامت طويلا ومثله
 للنوري عنه وهو نعت مصدر مخذوف أي قياما طويلا أو نظرف مخذوف أي زمانا طويلا وفي
 رواية مبشر فقامت حتى رثينا لها من طول القيام زادت في رواية يعقوب وابن أبي حازم فلما رأت
 المرأة أنه لم يقض فيها شيا جالست ووقع في رواية جاد بن زيد أنها وهبت نفسها لله ولرسوله فقال
 مالي في النساء حاجة ويجمع بينهما وبين ما تقدم أنه قال ذلك في آخر الحال فكانت صمت أولا لتنههم
 أنه لم يردّها فلما أعادت الطلب أفصح لها بالواقع ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي جاءت
 امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه فقال لها اجلسي فجلست ساعة ثم
 قامت فقال اجلسي بارك الله فيك أما نحن فلا حاجة لنا فيك فيؤخذ منه وفور أدب المرأة مع
 شدة رغبتهما لانهم لم تبلغ في الالتحاق بالطلب وفهمت من السكوت عدم الرغبة لكن المالم يتأس
 من الرد جلست تنظر الفرج وسكوتها صلى الله عليه وسلم ما حيا من مواجهته بالرد وكان صلى
 الله عليه وسلم شديد الحياء جدا كما تقدم في صفته أنه كان أشد حياء من العذراء في خدرها واما
 انتظار اللوحى واما تفكر في جواب يناسب المقام (قوله فقام رجل) في رواية فضيل بن سليمان
 من أصحابه ولم أقف على اسم له لكن وقع في رواية معمر والنوري عند الطبراني فقام رجل أحسبه
 من الانصار وفي رواية زائدة عنده فقال رجل من الانصار ووقع في حديث ابن مسعود فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من يتكلم هذه فقام رجل (قوله فقال يا رسول الله أنكعنيها) في
 رواية مالك زوجنيها لم يكن لك بها حاجة ويحويه يعقوب وابن أبي حازم ومعمر والنوري
 وزائدة ولا يعارض هذا قوله في حديث جاد بن زيد لا حاجة لي لجواز أن تجدد الرغبة فيها بعد أن
 لم تكن (قوله قال هل عندك من شيء) زادت في رواية مالك تصديقها وفي حديث ابن مسعود أنك
 مال (قوله قال لا) في رواية يعقوب وابن أبي حازم قال لا والله يا رسول الله زادت في رواية هشام
 ابن سعد قال فلا يلبها من شيء وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي عندك شيء قال لا قال انه لا يصلح
 ووقع في حديث أبي هريرة عند النسائي بعد قوله لا حاجة لي ولكن تملكيني أمر لك قالت نعم
 فنظر في وجوه القوم فدعا رجلا فقال اني أريد أن أتزوجك هذا ان رضيت فأت ما رضيت لي
 فتدري رضيت وهذا ان كانت القصة متحدة يحتمل أن يكون وقع نظره في وجوه القوم بعد أن سأل
 الرجل أن يزوجه فاسترضاهما أولا ثم تكلم معه في الصداق وان كانت القصة متعددة فلا

فلم يجبهاشيا ثم قامت فقالت
 يا رسول الله انها قد وهبت
 نفسها لك فرفها رأيك فلم
 يجبهاشيا ثم قامت الثالثة
 فقالت انها قد وهبت
 نفسها لك فرفها رأيك
 فقام رجل فقال يا رسول الله
 أنكعنيها قال هل عندك من
 شيء قال لا

اشكال ووقع في حديث ابن عباس في فوائده أبي عمر بن حنيفة أن رجلاً قال ان هذه امرأة
رضيت بي فزوجها مني قال فامهرها قال ما عندي شيء قال امهرها ما قل أو أكثر قال والذي بعثك
بالحق ما أملك شيئاً وهذه الاظهر فيها التعدد (قوله قال اذهب فاطلب ولو خاتماً من حديد) في
رواية يعقوب وابن أبي حازم وابن جرير اذهب الى أهلك فانظر هل تجد شيئاً فذهب ثم رجع فقال
لا والله يا رسول الله ما وجدت شيئاً قال انظر ولو خاتماً من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله
يا رسول الله ولا خاتماً من حديد وكذا وقع في رواية مالك ثم ذهب يطلب مرتين لكن باختصار
وفي رواية هشام بن سعد فذهب فالتبس فلم يجد شيئاً فرجع فقال لم أجده شيئاً فقال له اذهب فالتبس
وقال فيه فقال ولا خاتماً من حديد لم أجده ثم جلس ووقع في خاتم النصب على المفعولية لا التمس
والرفع على تقدير ما حصل لي ولا خاتماً ولو في قوله ولو خاتماً تقيلية قال عياض وهو من زعم
خلاف ذلك ووقع في حديث أبي هريرة قال قم الى النساء فقام اليهن فلم يجد عندهن شيئاً والمراد
بالنساء أهل الرجل كما دلت عليه رواية يعقوب (قوله قال هل معك من القرآن شيء) كذا وقع
في رواية سفيان بن عيينة باختصار ذكر الأزار و ثبت ذكره في رواية مالك و جماعة منهم من قدم
ذكره على الأمر بالتأس الشيء أو الخاتم ومنهم من أخره في رواية مالك قال هل عندك من شيء
تصدقها اياه قال ما عندي الا زارى هذا فقال ازارك ان أعطيتها جلست لا ازارك قال التمس شيئاً
و يجوز في قوله ازارك الرفع على الابتداء والجملة الشرطية الخبر والمنعول الشئ محذوف
تقديره اياه و ثبت كذلك في رواية ويجوز ان نصب على أنه فاعول ثان لا عطيتها و الا زار يد كر
ويؤت وقد جاء غنما ذكر ووقع في رواية يعقوب وابن أبي حازم بعد قوله اذهب الى أهلك الى أن
قال ولا خاتماً من حديد ولكن هذا الزارى قال سهل أي ابن سعد الراوي ماله رداء فلها نصفه قال
ما تصنع بازارك ان لبسته الحديث ووقع للقرطبي في هذه الرواية وهل فانه ظن ان قوله فلها
نصفه من كلام سهل بن سعد فشرحه بما نصه وقول سهل ماله رداء فلها نصفه ظاهر ولو كان له رداء
لشركها النبي صلى الله عليه وسلم فيه وهذا بعيد اذ ليس في كلام النبي ولا الرجل ما يدل على شيء
من ذلك قال ويمكن أن يقال ان مراد سهل انه لو كان عليه رداء مضاف الى الازار لكان للمرأة
نصف ما عليه الذي هو اما الرداء واما الازار لتعليمه المنع بقوله ان لبسته لم يكن عليها منه شيء وان
لبسته لم يكن عليك منه شيء فكأنه قال لو كان عليك ثوب تنفردت بلبسه وثوب آخر تأخذه
هي تنفرد بلبسه لكان لهما أخذه فأما اذ لم يكن ذلك فلا انتهى وقد أخذ كلامه هذا بعض
المتأخرين فذكره ملخصاً وهو كلام صحيح لكن معني على الفهم الذي دخله الوهم والذي قال فلها
نصفه هو الرجل صاحب القصة وكلام سهل انما هو قوله ماله رداء فقط وهي جملة معترضة وتقدير
الكلام ولكن هذا الزارى فلها نصفه وقد جاء ذلك صريحاً في رواية أبي غسان محمد بن مطرف
ولفظه ولكن هذا الزارى ولها نصفه قال سهل وماله رداء ووقع في رواية الثوري عند اسماعيل
فقام رجل عليه ازار وليس عليه رداء ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ان لبسته الى آخره أي
ان لبسته كاملاً والا فمعلوم من ضيق حالهم وقلة الثياب عندهم انها لو لبسته بعد أن تشقه لم
يسترها ويحتمل أن يكون المراد بالنفي نفي الكمال لان العرب قد تنفي جملته الشئ اذا تنفي كماله
والمعنى لو شققتة بينك نصفين لم يحصل كمال سترك بالنصف اذ لبسته ولا هي وفي رواية معمر عند

قوله على المفعولية لا التمس
كذا في نسخ الشارح وتأمل
اه معجمه

قال اذهب فاطلب ولو خاتماً
من حديد فذهب وطلب ثم
جاء فقال ما وجدت شيئاً ولا
خاتماً من حديد قال هل
معك من القرآن شيء قال
معي

الطبراني والله ما وجدت شيئا غير ثوبي هذا أشققه بيني وبينها قال ما في ثوبك فضل عنك وفي رواية فضيل بن سليمان ولكنني أشق بردي هذه فأعطيها النصف وأخذ النصف وفي رواية الدراوردي قال ما ملك إلا زاري هذا قال أرايت أن لبسته فأى شيء لبس وفي رواية مبشر هذه الشهلة التي على ليس عندي غيرها وفي رواية هشام بن سعد ما عليه الأنوب واحد أقدطر فيه على عتقه وفي حديث ابن عباس وجابر والله ما لي ثوب إلا هذا الذي على وكل هذا مما يرجح الاحتمال الأول والله أعلم ووقع في رواية جناد بن زيد فقال أعطها ثوبا قال لا أجد قال أعطها ولو خاتما من حديد فاعتل له ومعنى قوله فاعتل له أي اعتذر بعدم وجدانه كما دلت عليه رواية غيره ووقع في رواية أبي غسان قبل قوله هل معك من القرآن شيء فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فراه النبي صلى الله عليه وسلم فعداه أو دعى له وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي فقام طويلا ثم ولى فقال النبي صلى الله عليه وسلم على الرجل وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن ميسرة قال فرأه النبي صلى الله عليه وسلم موليا فأمر به فدعى له فلما جاء قال ماذا معك من القرآن ويحتمل أن يكون هذا بعد قوله كما في رواية مالك هل معك من القرآن شيء فأسأله فتفهمه حينئذ عن كنيته ووقع الأمر أن في رواية معمر قال فهل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم قال ماذا قال سورة كذا وعرف به هذا المراد بالمعصية وأن معناها الحفظ عن ظهر قلبه وقد تقدم تقرير ذلك في فضائل القرآن وبيان من زاد فيه أو تفرؤهن عن ظهر قلبك وكذا وقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي قال معي سورة كذا ومعني سورة كذا قال عن ظهر قلبك قال نعم (قوله سورة كذا وسورة كذا) زاد مالك تسميتها وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم عتدهن وفي رواية أبي غسان لسور بعددها وفي رواية سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم زوجه رجلا امرأة على سورتين من القرآن بعلمها إياهما ووقع في حديث أبي هريرة قال ما حفظ من القرآن قال سورة البقرة والتي تليها كذا في كتابي أي داود والنسائي بلفظ أو وزعم بعض من إقناعه أنه عند أبي داود والواو وعند النسائي بلفظ أو ووقع في حديث ابن مسعود قال نعم سورة البقرة وسورة المفضل وفي حديث ضمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم زوجه رجلا على سورة البقرة لم يكن عنده شيء وفي حديث أبي أمامة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من أصحابه امرأة على سورة من المفضل جعلها مهرها وأدخلها عليه وقال علمها وفي حديث أبي هريرة المذكور فعلها عشرين آية وهي امرأتك وفي حديث ابن عباس أزوجهامنك على أن تعلمها أربع أو خمس سور من كتاب الله وفي مرسل أبي النعمان الأزدي عند سعيد بن منصور زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وفي حديث ابن عباس وجابر هل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم أنا أعطيناك الكوثر قال أصدقها إياها ويجمع بين هذه الالفاظ بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو أن القصص متعددة (قوله أذهب فقد أنكحتكها بما معك من القرآن) في رواية زائدة مثله لكن قال في آخره فعلها من القرآن وفي رواية مالك قال له قد زوجتكمها بما معك من القرآن ومثله في رواية الدراوردي عند يحيى بن راهويه وكذا في رواية فضيل بن سليمان ومبشر وفي رواية الثوري عند ابن ماجه قد زوجتكمها على ما معك من القرآن ومثله في رواية هشام بن سعد وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي أنكحتكها بما معك من القرآن وفي رواية

سورة كذا وسورة كذا قال
أذهب فقد أنكحتكها بما
معك من القرآن

الثوري ومعه عند الطبراني قدم ملكتها بها معك القرآن وكذا في رواية يعقوب وابن أبي حازم
وابن جرير وحاد بن زيد في إحدى الروايتين عنه وفي رواية معمر عن أحمد قد أملاكها
والباقي مثله وقال في أخرى فرائيه مضى وهي تتبعه وفي رواية أبي غسان أملاكها والباقي مثله
وفي حديث ابن مسعود قد أنكحتكها على أن تقرمها وتعلمها وإذا رزقك الله عوضها فزوجها
الرجل على ذلك وفي هذا الحديث من القوائد أشياء غير ما ترجم به البخاري في كتاب الوكالة وفضائل
القرآن وعدة تراجم في كتاب النكاح وقد بينت في كل واحد توجيه الترجمة ومطابقتها للحديث
ووجه الاستنباط منها وترجم عليه أيضا في كتاب اللباس والتوحيد كما سيأتي تقريره وفيه أيضا أن
لاحدا قل المهر قال ابن المنذر فيه رد على من زعم أن أقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال ربع
دينار قال لأن خاتما من حديد لا يساوي ذلك وقال المازري تعلق به من أجاز النكاح بأقل من ربع
دينار لأنه خرج مخرج التعديل ولكن مالكا فاسه على القطع في السرقة قال عياض فتردها
مالك عن الحجازيين لكن مستنده الالتفات إلى قوله تعالى أن تبغوا بأموالكم وبقوله ومن لم
يستطع منكم طولا فإنه يدل على أن المراد ماله بال من المال وأقله ما يستيجبه قطع العضو المحترم
قال وأجازة الكفاية بما تراضى عليه الزوجان أو من العقد إليه بما فيه منفعة كالسوط والنعل
وان كانت قيمته أقل من درهم وبه قال يحيى بن سعيد الانصاري وأبو الزنادور بيعه وابن أبي ذئب
 وغيرهم من أهل المدينة غير مالكا ومن تبعه وابن جرير ومسلم بن خالد وغيرهما من أهل مكة
والأوزاعي في أهل الشام والليث في أهل مصر والثوري وابن أبي ليلى وغيرهما من العراقيين
غير أبي حنيفة ومن تبعه والشافعي وداود وبقية أصحاب الحديث وابن وهب من المالكية
وقال أبو حنيفة أقله عشرة وابن شبرمة أقله خمسة ومالك أقله ثلاثة أو ربع دينار بناء على
اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع وقد قال الدراودي مالكا لما سمعه يذكر هذه المسئلة
تعرفت يا أبا عبد الله أي سلكت سبيل أهل العراق في قياسهم مقدار الصداق على مقدار نصاب
السرقة وقال القرطبي استدلل من قاسه بنصاب السرقة بأنه عضو آدمي محترم فلا يستباح بأقل
من كذا قياسا على يد السارق وتعقبه الجمهور بأنه قياس في مقابل النص فلا يصح وبأن اليد تقطع
وتبين ولا كذلك الفرج وبأن القدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع ولا كذلك
الصداق وقد ضعف جماعة من المالكية أيضا هذا القياس فقال أبو الحسن النخعي قياس قدر
الصداق بنصاب السرقة ليس بالبين لأن اليد إنما قطعت في ربع دينار نكالا للمعصية والنكاح
مستباح بوجه جائز ونحوه لا يبيح عبد الله بن الفخار منهم نعم قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا
يدل على أن صداق الحرة لا بد وأن يكون ما ينطلق عليه اسم مال له قدر يحصل الفرق بينه وبين
مهر الامة وأما قوله تعالى أن تبغوا بأموالكم فإنه يدل على اشتراط ما يسمى مالا في الجملة قل
أو أكثر وقد حذته بعض المالكية بما تجب فيه الزكاة وهو أقوى من قياسه على نصاب السرقة
وأقوى من ذلك رده إلى المعارف وقال ابن العربي وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار
وهو مما لا جواب عنه ولا عذر فيه لكن المحققين من أصحابنا انظروا إلى قوله تعالى ومن لم يستطع
منكم طولا فنع الله القادر على الطول من نكاح الامة فلو كان الطول درهما ماتعذر على
أحد ثم تعقبه بأن ثلاثة دراهم كذلك يعني فلا حجة فيه للتحديد ولا سيما مع الاختلاف في المراد

بالطول وفيه أن الهبة في النكاح خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم لقول الرجل زوجته ولم يقل
 هبها لي ولقولها هي وهبت نفسي لك وسكت صلى الله عليه وسلم على ذلك فدل على جوازها خاصة
 مع قوله تعالى خاصة لك من دون المؤمنين وفيه جواز انعقاد نكاحه صلى الله عليه وسلم بلفظ
 الهبة دون غيره من الامة على أحد الوجهين للشافعية والآخر لا بد من لفظ النكاح أو التزويج
 وسأني البحث فيه وفيه أن الامام يزج من ليس لها ولي خاص لمن يراه كفوا لها ولكن لا بد من
 رضاها بذلك وقال الداودي ليس في الخبر أنه استأذنها ولا أنها وكلته وانما هو من قوله تعالى النبي
 أولى بالمؤمنين من أنفسهم يعني فيكون خاصا به صلى الله عليه وسلم أنه يزج من شاء من النساء
 بغیر استئذانها لمن شاء ويخوه قال ابن أبي زيد وأجاب ابن بطال بأنها لما قالت له وهبت نفسي
 لك كان كالأذن منها في تزويجها لمن أراد لانها لا تملك حقيقة فيصير المعنى جعلت لك أن
 تتصرف في تزويجي اهـ ولوراجع حديث أبي هريرة لما احتاجا إلى هذا التكلف فان فيه كما
 قدمته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمرأة اني أريد أن أزوجه هذا ان رضيت فقالت
 ما رضيت لي فقد رضيت وفيه جواز تأمل محاسن المرأة لا رادة تزويجها وان لم تقدم الرغبة في
 تزويجها ولا وقعت خطبتها لانه صلى الله عليه وسلم صعد فيها النظر وصوبه وفي الصيغة ما يدل
 على المبالغة في ذلك ولم يتقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ثم قال لا حاجة لي في النساء ولولم يقصد أنه
 اذا رأى منها ما يعجبه أنه يقبلها ما كان للمبالغة في تأملها فائدة ويمكن الانفصال عن ذلك
 بدعوى الخصوصية له محل العصمة والذي تحرر عندنا أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحرم عليه
 النظر الى المؤمنات الاجنبيات بخلاف غيره وسلك ابن العربي في الجواب مسلما آخر فقال
 يحتمل أن ذلك قبل الحجاب أو بعده لكنها كانت متلففة وسياق الحديث يعمد ما قال وفيه أن
 الهبة لا تتم الا بالقبول لانها لما قالت وهبت نفسي لك ولم يقل قبلت لم يتم مقصودها ولوقبلها
 لصارت زوجه ولذلك لم يشكر على القائل زوجته وفيه جواز الخطبة على خطبة من خطب اذا لم
 يقع بينهما ركون ولا سيما اذا احتج بالرد قاله أبو الوليد الباجي وتعقبه عياض وغيره بأنه لم
 يتقدم عليها خطبة لاحد ولا ميل بل هي أرادت أن يتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت
 نفسها محججا بمبالغة منها في تحصيل مقصودها فلم يقبل ولما قال ليس لي حاجة في النساء عرف
 الرجل أنه لم يقبلها فقال زوجته ثم بالغ في الاحتراز فقال ان لم يكن لك بها حاجة وانما قال ذلك
 بعد تصريحه بنفي الحاجة لاحتمال أن يدوله بعد ذلك ما يدعو الى اجابته فكان ذلك الدال على
 وفور فطنة الصحابي المذكور وحسن أدبه (قلت) ويحتمل أن يكون الباجي أشار الى أن الحكم
 الذي ذكره يستنبط من هذه القصة لان الصحابي لو فهم أن النبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة
 لم يطلبها فكذلك من فهم أن له رغبة في تزويج امرأته لا يصلح لغيره أن يزاحم فيه حتى يظهر عدم
 رغبته فيها اما بالتصريح أو مافي حكمه وفيه أن النكاح لا بد فيه من الصداق لقوله هل عندك من
 شيء تصدقها وقد أجمعوا على أنه لا يجوز لاحد أن يطافر جاوهر له دون الرقة بغير صداق وفيه
 أن الاولى ان يذكر الصداق في العقد لانه أقطع للتزاع وأنفع للمرأة فلو عقد بغيره ذكر صداق صحيح
 ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح وقبل بالعقد ووجه كونه أنفع لها أنه ثبت لها نصف
 المسمى أن لو طلقت قبل الدخول وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر وفيه جواز الحلف بغير

استحلاف التأكيد لكنه يكره لغير ضرورة وفي قوله أئذئذ شئ فقال لا دليل على تخصيص العموم
بالقرينة لأن لفظ شئ يشمل الخطير والتافه وهو كان لا يعدم شيئاً نافعاً كالنواة ونحوها لكنه
فهم أن المراد ماله قيمة في الجملة فلذلك نفى أن يكون عنده ونقل عياض الاجماع على أن مثل
الشئ الذي لا يتحول ولا له قيمة لا يكون صدقاً ولا يحل به النكاح فإن ثبت نقوله فقد خرق هذا
الاجماع أبو محمد بن حزم فقال يجوز بكل ما يسمى شيئاً ولو كان حبة من شعير ويؤيد ما ذهب إليه
الكافة قوله صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتماً من حديد لانه أوردته مورد التقليل بالنسبة لما فوقه
ولاشك أن الخاتم من الحديد له قيمة وهو على خطر من النواة وحبة الشعير ومساق الخبر يدل على
أنه لا شئ دونه يستحل به البضع وقد وردت أحاديث في أقل الصداق لا يثبت منها شئ منها عند
ابن أبي شيبة من طريق أبي ليبي رفعه من استحل بدينهم في النكاح فقد استحل ومنه ما عند أبي
داود عن جابر رفعه من أعطى في صداق امرأة سويقاً وتمرراً فقد استحل وعند الترمذي من
حديث عامر بن ربيعة أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز نكاح امرأة على نعلين وعند الدارقطني
من حديث أبي سعيد في أثناء حديث المهر ولو على سواك من أركه وأقوى شئ ورد في ذلك
حديث جابر عند مسلم كأنه استمتع بالقبضة من التمر والدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم حتى نسي عنها عرفا قال البيهقي انما نسي عمر عن النكاح إلى أجل لاعتقد الصداق وهو كما
قال وفيه دليل للجمهور بالخواز النكاح بالخاتم الحديدي وما هو نظيره قيمته قال ابن العربي من
المالكية كما تقدم لاشك أن خاتم الحديد لا يساوي ربع دينار وهذا الجواب عنه لا حد
ولا عذر فيه وانفصل بعض المالكية عن هذا لا يراهم قوته بأجوبة منها أن قوله ولو
خاتم من حديد خرج مخرج المبالغة في طلب التيسير عليه ولم يرد عين الخاتم الحديدي ولا قدر قيمته
حقيقة لانه لما قال لأجد شيئاً عرف أنه فهم أن المراد بالشئ ماله قيمة فقل له ولو أقل ماله قيمة
كنكاح الحديد ومثله تصدقوا ولو بظلف محرق ولو بفرس شاة مع أن الظلف والفرس لا ينتفع
به ولا تصدق به ومنها احتمال أنه طلب منه ما يعجل فقدمه قبل الدخول لأن ذلك جميع
الصداق وهذا جواب ابن القصار وهذا يلزم منه الرد عليهم حيث استحبوا تقديم ربع دينار
أو قيمته قبل الدخول لأقل ومنها دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا القدر دون غيره
وهذا جواب الأبهري وتعقب بأن الخصوصية تحتاج إلى دليل خاص ومنها احتمال أن تكون
قيمتها اذئذ ثلاثة دراهم أو ربع دينار وقد وقع عند الحائكم والطبراني من طريق الثوري عن
أبي حازم عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً بختام من حديد فصدقة
واستدل به على جواز اتخاذ الخاتم من الحديد وسيأتي البحث فيه في كتاب اللباس إن شاء الله
تعالى وعلى وجوب تعجيل الصداق قبل الدخول اذ لو ساغ تأخيرها لسأله هل يقدر على تحصيل
ما يهرها بعد أن يدخل عليها ويتقرر ذلك في ذمته ويمكن الانفصال عن ذلك بأنه صلى الله عليه
وسلم أشار بالأولى والحامل على هذا التأويل ثبوت جواز نكاح المقرضة بثبوت جواز النكاح
على مسمى في الذمة والله أعلم وفيه أن صداق ما يتحول يخرج عن يد مالكه حتى أن من أصدق
جارية مثلاً حرم عليه وطؤها وكذا استخدامها بغير إذن من أصدقها وأن محبة المسك تتوقف على
صحته تسليماً فلا يصح ما عذر اما حسا كالطير في الهواء واما شرعاً كالمرهون وكذا الذي لو زال

ازاره لا تكشف عورته كذا قال عياض وفيه نظر واستدل به على جواز جعل المنفعة
صدقا ولو كان تعليم القرآن قال المازري هذا ينبغي على أن الباء للتعويض كقولك بعتك ثوبي
بدينار وهذا هو الظاهر والاول كانت بمعنى اللام على معنى تكريره لكونه حاملا للقرآن لصارت
المرأة بمعنى الموهوبة والموهوبة خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم ٥١ وانفصل الاجهرى وقبلة
الطحاوى ومن تبعهما كآبى محمد بن أبى زيد عن ذلك بأن هذا خاص بذلك الرجل لكون النبي
صلى الله عليه وسلم كان يجوز له نكاح الواهبة فكذلك يجوز له أن ينكحها من شاء بغير صدق
ونحوه للداودي وقال أن نكحها اياه بغير صدق لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم وقواه بعضهم بأنه
لما قال له ملك نكحهم لبشارها ولا استأذنهم وهذا ضعيف لانها هى أو لا فوضت أمرها الى
النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في رواية الباب فرقى رأيك وغير ذلك من ألفاظ الخبر التي
ذكرناها فلذلك لم يحتج الى مراجعتها في تقدير المهر وصارت كمن قالت لوليها زوجني بما ترى من
قليل الصداق وكثيره واحتج لهذا القول بما أخرجه سعيدين منصور من مرسل أبى النعمان
الأزدى قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من القرآن وقال لا تكون
لأحد بعدك مهرا وهذا مع إرساله فيه من لا يعرف وأخرج أبو داود من طريق مكحول قال ليس
هذا لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج أبو عوانة من طريق الليث بن سعد نحوه وقال
عياض يحتمل قوله بما معك من القرآن وجهين أظهرهما أن يعلمها مامعه من القرآن أو مقدارا
معينا منه ويكون ذلك صداقا وهذا التفسير عن مالك ويؤيده قوله في بعض طرقه
الصحيحة فعلمها من القرآن كما تقدم وعين في حديث أبى هريرة مقدار ما يعلمها وهو عشرون آية
ويحتمل أن تكون الباء بمعنى اللام أى لأجل ما معك من القرآن فأكرمه بأن زوجته المرأة بلا
مهر لأجل كونه حافظا للقرآن أو لبعضه ونظيره قصة أبى طلحة مع أم سليم وذلك فيما أخرجه
النسائي وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن أنس قال خطب أبو طلحة أم سليم
فقاتلته والله ما مثلك برد ولا كنك كافر وأنا مسلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فان تسلم فذلك مهرى
ولا أسألك غيره فأسلم فكان ذلك مهرها وأخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبد الله بن أبى
طلحة عن أنس قال تزوج أبو طلحة أم سليم فكان صداق ما بينهما الاسلام فذكر القصة وقال في
آخره فكان ذلك صداق ما بينهما ما ترجم عليه النسائي التزويج على الاسلام ثم ترجم على حديث
سهل التزويج على سورة من القرآن فكانه مال الى ترجيح الاحتمال الثاني ويؤيد أن الباء
للتعويض للسببية ما أخرجه ابن أبى شيبة والترمذي من حديث أنس أن النبي صلى الله عليه
وسلم سأل رجلا من أصحابه يا فلان هل تزوجت قال لا وليس عندي ما أتزوج به قال أليس معك
قل هو الله أحد الحديث واستدل الطحاوى للقول الثاني من طريق النظر بأن النكاح اذا وقع
على مجهول كان كالم بسم فيحتاج الى الرجوع الى المعلوم قال والاصل المجمع عليه لو أن رجلا
استأجر رجلا على أن يعلم سورة من القرآن بدرهم لم يصح لان الاجارة لا تصح الاعلى عمل معين
كغسل الثوب أو وقت معين والتعليم قد لا يعلم مقدار وقته فقد يعلم في زمان يسير وقد يحتاج
الى زمان طويل ولهذا الواهبة داره على أن يعلم سورة من القرآن لم يصح قال فاذا كان التعليم
لا تثلب به الاعيان لا تثلب به المنافع والجواب عما ذكره أن المشرط تعليمه معين كما تقدم في بعض

قوله فرقى رأيك هي روايته
والأخاذه في رواية الباب
فرقها رأيك ٥١

طرقه وأما الاحتجاج بالجهل بعدة التعليم فيجتمل أن يقال اغتفر ذلك في باب الزوجين لأن الأصل استمرار عشرين عاماً ولأن مقدار تعليم عشرين آية لا يختلف فيه أفهام النساء غالباً لخصوص ما مع كونها عريضة من أهل لسان الذي يتزوجها كما تقدم وانفصل بعضهم بأنه زوجها أيامه لأجل ما معه من القرآن الذي حفظه وسكت عن المهر فيكون ثابتهافي ذمته إذا أيسر كسكاح النفويض وإن ثبت حديث ابن عباس المتقدم حيث قال فيه فإذا رزقك الله فعوضها كان فيه تقوية لهذا القول لكنه غير ثابت وقال بعضهم يحتمل أن يكون زوجها لأجل ما حفظه من القرآن وأصدق عنه كما كثر عن الذي وقع على امرأته في رمضان ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التحريض على تعلم القرآن وتعليمه وتنويعها بفضل أهلها قالوا وما يبذل على أنه لم يجعل التعليم صدقاً فإنه لم يقع معرفة الزوج بنهم المرأة وهل فيها قابلية التعليم بسرعة أو ببطء ونحو ذلك مما تتفاوت فيه الأغراض والجواب عن ذلك قد تقدم في بحث الطحاوي ويؤيد قول الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم أولاً هل معك شيء تصدقها ولو قصد استكشاف فضله لسأله عن نسبه وطريقته ونحو ذلك فإن قيل كيف يصح جعل تعليمها القرآن مهرًا وقد لا تعلم أجيب كما يصح جعل تعليمها الكتاب مهرًا وقد لا تعلم وانما وقع الاختلاف عند من أجاز جعل المنفعة مهرًا هل يشترط أن يعلم حذق المتعلم أولاً كما تقدم وفيه جواز كون الاجارة صداقاً ولو كانت المصدوقة المستأجرة فتقوم المنفعة من الاجارة مقام الصداق وهو قول الشافعي وإسحق والحسن بن صالح وعند المالكية فيه خلاف ومنعه الحنفية في الحر وأجازوه في العبد إلا في الاجارة في تعليم القرآن فنحوه مطلقاً بناءً على أصلهم في أن أخذ الاجرة على تعليم القرآن لا يجوز وقد نقل عياض جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة إلا الحنفية وقال ابن العربي من العلماء من قال رزقه على أن يعلمها من القرآن فكانها كانت اجارة وهذا كرهه مالك ومنعه أبو حنيفة وقال ابن القاسم ينسخ قبل الدخول ويثبت بعده قال والصحيح جوازه بالتعليم وقد روى يحيى بن مضر عن مالك في هذه القصة أن ذلك أجرة على تعليمها وبذلك جاز أخذ الاجرة على تعليم القرآن وبالوجهين قال الشافعي وإسحق وإذا جاز أن يؤخذ عنه العوض جاز أن يكون عوضاً وقد أجاز مالك من إحدى الجهتين فيلزم أن يجيز من الجهة الأخرى وقال القرطبي قوله علمانص في الأمر بالتعليم والسياق يشهد بأن ذلك لأجل النكاح فلا يلتمس لقول من قال إن ذلك كان إكراً للرجل فإن الحديث يصرح بخلافه وقوله إن الباء بمعنى اللام ليس بصحيح لغة ولا مساقاً واستدل به على أن من قال زوجته فيلزم أن يجيز من الجهة الأخرى وقال القرطبي ولا يحتاج إلى قول الزوج قبلت قاله أبو بكر الرازي من الحنفية وذكره الرافعي من الشافعية وقد استشكل من جهة طول الفصل بين الاستيجاب والإيجاب وفراق الرجل المجلس للتماس ما يصدقها أياً وأجاب المهلب بأن بساط القصة أغنى عن ذلك وكذا كل راغب في التزويج إذا استوجب فأجيب بشئ معين وسكت كفي إذا ظهرت قرينة القبول والافيش شرط معرفة رضاه بالقدرة المذكورة واستدل به على جواز ثبوت العتد بدون لفظ النكاح والتزويج وخالف ذلك الشافعي ومن المالكية ابن دينار وغيره والمذهب موزع عن المالكية جوازه بكل لفظ دل على معناه إذا قرن بذكر الصداق أو قصد النكاح كالتفليك والهبة والصدقة والبيع ولا يصح عندهم بلفظ

الاجارة ولا العارية ولا الوصية واختلف عندهم في الاحلال والاباحة واجازه الحنفية بكل لفظ يقتضى التأييد مع القصد وموضع الدليل من هذا الحديث ورود قوله صلى الله عليه وسلم ملكتها لكن ورد أيضاً بلفظ زوجها فتسكنها قال ابن دقيق العبد هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث فالظاهر أن الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم أحد الالفاظ المذكورة فالصواب في مثل هذا النظر إلى الترجيح وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى زوجها وتسكنها وانهم أكثر وأحنظ قال وقال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين ويكون قال لفظ التزويج أولاً ثم قال اذهب فقد ملكتها بالتزويج السابق قال ابن دقيق العبد وهذا بعيد لأن سياق الحديث يقتضى تعيين لفظة قبلت لاعدادها وانها هي التي انعقد بها النكاح وما ذكره يقتضى وقوع أمر آخر انعقد به النكاح والذي قاله بعيد جداً وأيضاً فلفظه أن يعكس ويدعى أن العقد وقع بلفظ التملك ثم قال زوجها تسكنها بالملك السابق قال ثم انه لم يعترض لرواية أمكا كهها مع ثبوتها وكل هذا يقتضى تعيين الصير إلى الترجيح اه وأشار إلى ما تأخر إلى النورى فانه كذلك قال في شرح مسلم وقد قال ابن التين لا يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم عقد بلفظ التملك والتزويج معاً في وقت واحد فليس أحد اللفظين بأولى من الآخر فسقط الاحتجاج به هذا على تقدير تساوى الروايتين فكيف مع الترجيح قال ومن زعم أن معمر اوهم فيه ورد عليه أن البخارى أخرجه في غير موضع من رواية غير معمر مثل معمر اه وزعم ابن الجوزى في التحقيق أن رواية أبي غسان أن تسكنها ورواية الباقرين زوجها تسكنها الثلاثة أنفس وهم معمر ويعقوب وابن أبي حازم قال ومعمر كثير الغلط والآخران لم يكونا حافظين اه وقد غلط في رواية أبي غسان فانها بالنظر أمكا كهها في جميع نسخ البخارى نعم وقعت بلفظ زوجها تسكنها عند الاسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن أبي غسان والبخارى أخرجه عن سعيد بن أبي مريم عن أبي غسان بلفظ أمكا كهها وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق يحيى بن عثمان بن صالح عن سعيد شيخ البخارى فيه بالنظر أن تسكنها فهذه ثلاثة ألفاظ عن أبي غسان ورواية أن تسكنها في البخارى لابن عيينة كما حرره وما ذكره من الطعن في الثلاثة مردود ولا سيما عبد العزيز فان روايته ترجح بكون الحديث عن أبيه وآل المرأة عرف بحديثه من غيرهم نعم الذي تحرر مما قدمته أن الذين روه بلفظ التزويج أكثر عدداً من رواده غير لفظ التزويج ولا سيما وفيهم من الحفاظ مثل مالك ورواية سفيان بن عيينة أن تسكنها مساوية لروايتهم ومثلها رواية زائدة وعد ابن الجوزى فيمن روه بلفظ التزويج حماد بن زيد وروايته بهذا اللفظ في فضائل القرآن وأما في النكاح فبلفظ ملكتها وقد تبع الحفاظ صلاح الدين العلائي ابن الجوزى فقال في ترجيح رواية التزويج ولا سيما وفيهم مالك وحماد بن زيد اه وقد تحرر أنه اختلف على حماد فيها كما اختلف على الثوري فظهر أن رواية التملك وقعت في إحدى الروايتين عن الثوري وفي رواية عبد العزيز بن أبي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وحماد بن زيد وفي رواية معمر ملكتها وهي بمعناها وانفرد أبو غسان برواية أمكا كهها وأخلق بها أن تكون تصحيفاً من ملكها فرواية التزويج أو الانكاح أرجح وعلى تقدير أن تساوى الروايات يقف الاستدلال بهما الكل من الفريقين وقد قال البغوى في شرح السنة لا حاجة في هذا

الحديث لمن أجاز انعقاد النكاح بلفظ التملك لان العقد كان واحدا فلم يكن اللفظ الا واحدا
واختلف الرواة في اللفظ الواقع والذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب
زوجنها اذ هو الغالب في أمر العقود اذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين ومن روى بلفظ غير
لفظ التزويج لم يقصد مراعاة اللفظ الذي انعقد به العقد وانما أراد الخبر عن بيان العقد على
تعليم القرآن وقيل ان بعضهم رواه بلفظ الامكان وقد اتفقوا على أن هذا العقد بهذا اللفظ
لا يصح كذا قال وما ذكر كافي في دفع احتجاج الخالف بان انعقاد النكاح بالتملك ونحوه وقال
العلاني من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه الالفاظ كلها تلك الساعة فلم يبق الا أن
يكون قال لفظه منها وعبر عنه ببقية الرواة بالمعنى فن قال بان النكاح ينعقد بلفظ التملك ثم
احتج بمجيئه في هذا الحديث اذا عارض ببقية الالفاظ لم ينتهض احتجاجه فان حرم بأنه هو الذي
تلفظ به النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال غيره ذكره بالمعنى قلبه عليه محال انه وادعى ضد دعواه
فلم يبق الا الترجيح بأمر خارجي ولكن القلب الى ترجيح رواية التزويج أسهل لكونها رواية
الاكثرين ولقرينة قول الرجل الخاطب زوجنيها يا رسول الله (قلت) وقد تقدم النقل عن
الدارقطني أنه رجح رواية من قال زوجتكها وبالغ ابن التين فقال أجمع أهل الحديث على أن
الصحيح رواية زوجتكها وان رواية ملكتكها وهم وتعلق بعض المتأخرين بان الذين اختلفوا
في هذه اللفظة أئمة فلولا أن هذه الالفاظ عندهم مترادفة ما عبروا بها فدل على أن كل لفظ منها
يقوم مقام الآخر عند ذلك الامام وهذا لا يكتفي في الاحتجاج بجواز انعقاد النكاح بكل لفظه
منها الا أن ذلك لا يدفع مطالبتهم بدليل الحصر في اللفظين مع الاتفاق على ايقاع الطلاق
بالكليات بشرطها ولا حصر في الصريح وقد ذهب جمهور العلماء الى أن النكاح ينعقد بكل
لفظ يدل عليه وهو قول الحنفية والمالكية واحدى الروايتين عن أحمد واختلف الترجيح في
مذهبه فاكثر نصوصه تدل على موافقة الجمهور واختار ابن حامد وأتباعه الرواية الاخرى
الموافقة للشافعية واستدل ابن عقيل منهم لسخة الرواية الاولى بحديث أعققت صفيحة وجعل
عتقها صداقها فان أحمد نص على أن من قال عتقت أمتي وجعلت عتقها صداقها أنه ينعقد
نكاحها بذلك واشترط من ذهب الى الرواية الاخرى بأنه لا بد أن يقول في مثل هذه الصورة
تزوجتها وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص أحمد وأصوله يشهد بأن العقود تنعقد بما يدل على
مقصودها من قول أو فعل وفيه أن من رغب في تزويج من هو أعلى قدرا منه لولم عليه لانه يصدد
أن يجاب الا ان كان مما تنقطع العادة برده كالسوق فيخطب من السلطان بنته أو أخته وان من
رغب في تزويج من هو أعلى منها الا عار عليها أصلا ولا سيما ان كان هناك غرض صحيح أو قصد
صالح اما الفضل ديني في الخطوب أو لهوى فيه يخشى من السكوت عنه الوقوع في محذور واستدل
به على صحة قول من جعل عتق الامة عوضا عن بضعها كذا ذكره الخطابي ولفظه ان من أعققت
أمة كان له أن يتزوجها ويجعل عتقها عوضا عن بضعها وفي أخذ من هذا الحديث بعد وقد تقدم
البحث فيه مفصلا قبل هذا وفيه أن سكوت من عقد عليها وهي ساكنة لازم اذ لم يمنع من كلامها
خوف أو حياء أو غيرهما وفيه جواز نكاح المرأة دون أن تسأل هل لها ولي خاص أو لا ودون أن
تسأل هل هي في عصمة رجل أو في عدته قال الخطابي ذهب الى ذلك جماعة جلا على ظاهر الحال

ولكن الحكماء يحتاطون في ذلك ويسألونها (قلت) وفي أخذ هذا الحكم من هذه القصة نظراً
 لاحتمال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على جملة أمرها وأخبره بذلك من حضر
 مجلسه ممن يعرفها ومع هذا الاحتمال لا ينتقض الاستدلال به وقد نص الشافعي على أنه ليس
 للعالم أن يزوج امرأته حتى يشهد عدلان أنها ليس لها ولي خاص ولا أنهم في عصمة رجل ولا في
 عدته لكن اختلف أصحابه هل هذا على سبيل الاشتراط أو الاحتياط والثاني المصحح عندهم
 وفيه أنه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة اذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوع جد
 ولا تشهد ولا غيرهما من أركان الخطبة وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة ووافقه من
 الشافعية أبو عوانة فترجم في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد وفيه أن الكفاءة في الحرية
 وفي الدين وفي النسب لا في المال لأن الرجل كان لا شيء له وقد رخصت به كذا قاله ابن بطال
 وما أدرى من أين له أن المرأة كانت ذات مال وفيه أن طالب الحاجة لا ينبغي له أن يلج في طلبها بل
 يطلبها برقى وتأن ويدخل في ذلك طالب الدنيا والدين من مستفت وسائل وباحث عن علم وفيه
 أن الفقير يجوز له نكاح من عات بحاله ورضيت به إذا كان واجدا للمهر وكان عاجزاً عن غيره من
 الحقوق لأن المراجعة وقعت في وجدان المهر وفقده لا في قدر زائد قاله الباجي وتعقب باحتمال
 أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع من حال الرجل على أنه يقدر على اكتساب قوته وقوت
 امرأته ولا سيما مع ما كان عليه أهل ذلك العصر من قلة الشيء والقناعة باليسير واستدل به على
 صحة النكاح بغير مهر ورد بأن ذلك وقع بحضرة جماعة من الصحابة كما تقدم ظاهراً في أول
 الحديث وقال ابن حبيب هو منسوخ بحديث لانكاح الابولي وشاهدي عدل وتعقب واستدل
 به على صحة النكاح بغير مهرى وتعقب باحتمال أنه لم يكن لها ولي خاص والامام ولي من لا ولي له
 واستدل به على جواز استمتاع الرجل بشرة امرأته وما يشتري بصدائها القول إن لبسته مع أن
 النصف لها ولم ينعمه مع ذلك من الاستمتاع بنصفه الذي وجب لها بل جوز له لبسه كله وانما وقع
 المنع لكونه لم يكن له ثوب آخر قاله أبو محمد بن أبي زيد وتعقبه عياض وغيره بأن السياق يرشد
 إلى أن المراد تعذر الاكتفاء بنصف الأزار لا في اباحة لبسه كله وما المانع أن يكون المراد أن كلا
 منهما يلبسه مهياًة لثبوت حقه فيه لكن لما لم يكن للرجل ما يستتر به إذا جاءت نوبتها في لبسه
 قال له ان لبسته حلت ولا أزالك وفيه نظر الامام في مصالح رعيته وارشاده إلى ما يصلحهم وفي
 الحديث أيضاً المروضة في الصداق وخطبة المرأة لنفسه وأنه لا يجب اعفاف المسلم بالنكاح
 كوجوب اطعامه الطعام والشراب قال ابن التين بعد أن ذكر فوائده الحديث فهذا إحدى
 وعشرون فائدة بنوب البخاري على أكثرها (قلت) وقد فصلت ما ترجم به البخاري من غيره ومن
 تأمل ما جمعه هنا علم أنه يزيد على ما ذكره مقدار ما ذكره أكثر ووقع التخصيص على أن النبي
 صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً امرأته بنجاً من حديد وهذا هو النكحة في ذكر الخاتم دون غيره
 من العروص أخرجه البغوي في معجم الصحابة من طريق القعنبي عن حسين بن عبد الله بن خزيمة
 عن أبيه عن جده أن رجلاً قال يا رسول الله أنكحني فلانة قال ما تصدقها قال ما معي شيء قال
 لمن هذا الخاتم قال لي قال فاعطها إياه فانكحه وهذا وإن كان ضعيف السند لكنه يدخل في
 مثل هذه الامهات ﴿ قوله باب المهر بالعروض وخاتم من حديد العروص

*) (باب المهر بالعروض
 وخاتم من حديد*)

بضم العين والراء المهملةتين جمع عرض بفتح أوله وسكون ثانيه والصاد مجمة ما يقابل النقد وقوله بعدده وخاتم من حديد هو من الخاص بعد العام فان الخاتم من حديد من جملة العروض والترجمة ما خوذ من حديث الباب الخاتم بالتصنيف والعروض بالالحاق وتقدم في أوائل النكاح حديث ابن مسعود فأرخص لنا أن ننكح المرأة بالثوب وتقدم في الباب قبله عدة أحاديث في ذلك (قوله حديث يحيى) هو ابن موسى كما صرح به ابن السكن وسفيان هو الثوري (قوله قال الرجل تزوج ولو بخاتم من حديد) هذا مختصر من الحديث الطويل الذي قبله وقد ذكرت من ساقه عن الثوري مطولا وهو عبد الرزاق لكن مقتضاه في روايته بمعمر وأخرجه ابن ماجه من رواية سفيان الثوري أتم مما هنا وقد كرت ما في روايته من فائدة زائدة في الحديث الذي قبله وتقدم من الكلام فيه ما بغى عن أعادته والله أعلم (قوله باب الشروط في النكاح) أى التى تحل وتعتبر وقد ترجم في كتاب الشروط الشروط فى المهر عند عقدة النكاح وأورد الازم لمعلق والحديث الموصول المذكور هنا (قوله وقال عمر مقاطع الحقوق عند الشروط) واصله سعيد بن منصور من طريق اسمعيل بن عبيد الله وهو ابن أبى المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم قال كنت مع عمر حيث تمس ركبتي ركبته فجاءه رجل فقال يا أمير المؤمنين تزوجت هذه وشترت لها دارها وإنى أبيع لأمري أو لأشأى أن أتقبل إلى أرض كذا وكذا فقال لها شرطها فقال الرجل هلك الرجال أذا نشاء امرأه أن تطلق زوجها الاطلقت فقال عمر المؤمنون على شروطهم عند مقاطع حقوقهم وتقدم في الشروط من وجه آخر عن ابن أبى المهاجر نحوه وقال فى آخره فقال عمر ان مقاطع الحقوق عند الشروط ولها ما اشترطت (قوله وقال المسور ابن مخرمة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ذكر صهره الفائقى عليه) تقدم موصول فى المناقب فى ذكر أبى العاص بن الربيع وهو الصهر المذكور وينت هناك نسبة والمراد بقوله حديثى فصدقتى وسأأتى شرحه مستوفى فى أبواب الغيرة فى أواخر كتاب النكاح والغرض منه هنا ثناء النبي صلى الله عليه وسلم عليه لاجل وفائه بما شرط له (قوله حديثنا أبو الوليد) هو الطيالسى (قوله عن يزيد بن أبى حبيب) تقدم فى الشروط عن عبد الله بن يوسف عن الليث حديثى يزيد بن أبى حبيب (قوله عن أبى الخير) هو مرثد بن عبد الله البزى وعقبه هو ابن عامر الجهنى (قوله) أحق ما أوفيتهم من الشروط ان توفاه) فى رواية عبد الله بن يوسف أحق الشروط ان توفاه وفى رواية مسلم من طريق عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبى حبيب أنه أحق الشروط أن يوفى به (قوله ما استحلتم به الفروج) أى أحق الشروط بالفوامشر وط النكاح لان امرءه أحوط وبابه أضيق وقال الخطائى الشروط فى النكاح مختلفة فيها ما يجب الوفاة به اتفاقا وهو ما أمر الله به من امسالك معروف أو تسريح باحسان وعليه جل بعضهم هذا الحديث ومنها ما لا يوفى به اتفاقا كسؤال طلاق أو ختم أو سأتى حكمه فى الباب الذى يليه ومنها ما اختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى أو لا ينقلها من منزلها إلى منزله وعند الشافعية الشروط فى النكاح على ضربين منها ما يرجع إلى الصداق فيجب الوفاة به وما يكون خارجا عنه فيختلف الحكم فيه فنه ما يتعلق بحق الزوج وسأأتى بيانه ومنه ما يشترطه العاقد لنفسه خارجا عن الصداق وبعضهم يسميه الحلوان فقيل هو للمرأة مطلقا وهو قول عطاء وجاعة من التابعين وبه

قال الثوري وأبو عبيد وقيل هو لمن شرطه قاله مسروق وعلي بن الحسين وقيل يختص ذلك
بالاب دون غيره من الأولياء وقال الشافعي ان وقع في نفس العقد وجب للمرأة مهر مثلها وان
وقع خارجا عنه لم يجب وقال مالك ان وقع في حال العقد فهو من جملته المهر أو خارجا عنه فهو لمن
وهب له وجاء ذلك في حديث مرفوع أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما امرأة نكحت على
صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها فدا كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه
وأحق ما أكرم به الرجل ابنته وأخته وأخرجه البيهقي من طريق ججاج بن أرطاة عن عمرو بن
شعيب عن عروة عن عائشة نحوه وقال الترمذي بعد تخريجه والعمل على هذا عند بعض أهل
العلم من الصحابة منهم عمر قال اذا تزوج الرجل المرأة وشرط أن لا يخرجها لم يبرأ وبه يقول
الشافعي وأجدوا سحقا كذا قال والنقل في هذا عن الشافعي غريب بل الحديث عندهم محمول
على الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته ومقتضاه كاشتراط العشرة
بالمعروف والافتقار والكسوة والسكنى وأن لا يقصر في شيء من حقها من قسمة ونحوها
وكشرطه عاينها أن لا يخرج الا بانه ولا تنعمه نفسها ولا تنصرف في مناعه الا برضاه ونحو ذلك
وأما شرط ينافي مقتضى النكاح كأن لا يقسم لها أو لا يسرى عليها أو لا يتفق أو نحو ذلك فلا
يجب الوفاء به بل ان وقع في صلب العقد كفي وصح النكاح بمهر المثل وفي وجهه يجب المسمى ولا أثر
للشرط وفي قول للشافعي يبطل النكاح وقال أجدوا جماعة يجب الوفاء بالشرط مطلقا وقد
استشكل ابن دقيق العيد جل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح وقال تلك
الامور لا تؤثر الشروط في ايجابها فلا تنسب الحاجة الى تعليق الحكم باشتراطها وسباق
الحديث يقتضي خلاف ذلك لأن لفظ أحق الشروط يقتضي أن يكون بعض الشروط يقتضي
الوفاء بها وبعضها أشد اقتضاء والشروط التي هي من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء
بها قال الترمذي وقال على سبيل شرط الله شرطها قال وهو قول الثوري وبعض أهل الكوفة
والمراد في الحديث الشروط الحاضرة لا المنهية عنها اه وقد اختلف عن عمرو بن وهب
باسناد جيد عن عبيد بن السباق أن رجلا تزوج امرأة فشرط لها أن لا يخرجها من دارها
فارتفعوا الى عمرو فوضع الشرط وقال المرأة مع زوجها قال أبو عبيد تضادتا روايات عن
عمرو في هذا وقد قال بالقول الاول عمرو بن العاص ومن التابعين طاوس وأبو الشعثان وهو قول
الاوزاعي وقال الليث والثوري والجمهور بقول علي حتى لو كان صداق مثلها مائة مثلا فرضيت
بخمسين على أن لا يخرجها فله اخرجها ولا يلزمه الا المسمى وقالت الخنفية لها أن ترجع عليه
بما نقضته له من الصداق وقال الشافعي يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل وعنه
يصح وتستحق الكل وقال أبو عبيد والذي تأخذه انا ما أمر به الوفاء بشرطه من غير أن يحكم عليه
بذلك قال وقد أجمعوا على أنها لو اشترطت عليه أن لا يوطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط فكذلك
هذا وما بقوى جل حديث عقبة على النذب ما ساقى في حديث عائشة في قصة برة كل شرط
ليس في كتاب الله فهو باطل والوطء والاسكان وغيرهما من حقوق الزوج اذا شرط عليه اسقاط
شيء منها كان شرطا ليس في كتاب الله فيبطل وقد تقدم في البيوع الاشارة الى حديث المسلمون

ان شرط في امره فشرطه باطل
ان شرط في امره فشرطه باطل
ان شرط في امره فشرطه باطل

عند شر وطهم الاشرطاً حل حراماً وحرم حلالاً وحديث المسلمون عند شر وطهم ما وافق الحق
وأخرج الطبراني في الصغير بإسناد حسن عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم مبشر
بنت البراء بن معرو ورفقاها في شريطة زوجي أن لا تزوج بعده فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ان هذا لا يصلح وقد ترجم الحب الطبري على هذا الحديث استحباب تقدمه من المهر قبل
الدخول وفي انتزاعه من الحديث المذكور غرض والله أعلم ﴿قوله﴾ باب
الشروط التي لا تحل في النكاح في هذه الترجمة إشارة الى تخصيص الحديث الماضي في عموم
الحث على الوفاء بالشروط بما يباح لا بما نهى عنه لان الشروط الفاسدة لا يحل الوفاء بها فلا
يناسب الحث عليها ﴿قوله﴾ وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاق أختها كذا أو رده معلقاً
عن ابن مسعود وسأبني أن هذا اللفظ بعينه وقع في بعض طرق الحديث المرفوع عن
أبي هريرة ولعل المالم يتبع له اللفظ مرفوعاً أشار اليه في المعلق اذا بان المعنى واحد ﴿قوله﴾
لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها التسفرغ صحتها فافتما لها ما قدر لها هكذا أو رده البخاري
بهذا اللفظ وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق ابن الجنيدي عن عبيد الله بن موسى شيخ
البخاري فيه بلفظ لا يصلح لامرأة أن تشترط طلاق أختها التكفي إناؤها وكذلك أخرجه البيهقي
من طريق أبي حاتم الرازي عن عبيد الله بن موسى لكن قال لا ينبغي بدل لا يصلح وقال لتكفي
وأخرجه الاسماعيل من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه بلفظ ابن الجنيدي لكن قال
لتكفي فهذا هو المحفوظ من هذا الوجه من رواية أبي سلمة عن أبي هريرة وأخرج البيهقي من
طريق أحمد بن ابراهيم بن ملحان عن الليث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة في
حديث طويل أوله اياكم والظن وفيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها التسفرغ إناؤها صاحبها
ولتنكح فافتما لها ما قدر لها وهذا قريب من اللفظ الذي أورده البخاري هنا وقد أخرج البخاري
من أول الحديث الى قوله حتى ينكح أو يترك ونهت على ذلك فيما تقدم قريبا في باب لا يخطب
على خطبة أخيه فاما أن يكون عبيد الله بن موسى حدث به على اللظنين أو اتقل ذهن من متن
الى متن وسياق في كتاب القدر من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ لا تسأل المرأة
طلاق أختها التسفرغ صحتها ولتنكح فافتما لها ما قدر لها وتقدم في البيوع من رواية الزهري
عن ابن المسيب عن أبي هريرة في حديث أوله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر
لباد وفي آخره ولا تسأل المرأة طلاق أختها التكفي ما في إناؤها ﴿قوله﴾ لا يحل نظاها في تحريم ذلك
وهو محمول على ما اذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كرية في المرأة لا ينبغي معها أن تسفر في عصمة
الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة أو لضرر يحصل لها من الزوج وللزوج منها
أو يكون سؤاها ذلك بعوض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالخلع مع الاجنبي الى غير ذلك
من المقاصد المختلفة وقال ابن حبيب حل العلماء هذا النهي على الندب فالوفع ذلك لم يفسخ
النكاح وتعبه ابن بطال بان في الحل صريح في التحريم لكن لا يلزم منه فسخ النكاح وانما
فيه التغليظ على المرأة أن تسأل طلاق الاخرى ولترض بما قسم الله لها ﴿قوله﴾ أختها قال
النووي معنى هذا الحديث نهى المرأة الاجنبية ان تسأل رجلا طلاق زوجته وأن يترجها
هي فيصير لها من نفقة ومعروفه ومعاشرته ما كان للمطلقة فسر عن ذلك بقوله تكفي ما في

* (باب الشروط التي لا تحل في النكاح) * وقال ابن مسعود لا تشترط المرأة طلاق أختها * حدثنا عبيد الله ابن موسى عن زكريا هو ابن أبي زائدة عن سعد بن ابراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها

صحفتها قال والمراد بأختها غير هاسواء كانت أختها من النسب أو الرضاع أو الدين ويلحق بذلك الكافرة في الحكم وإن لم تكن أختا في الدين إماما لأن المراد الغالب وأنها أختها في الجنس الأدنى وجعل ابن عبد البر الاخت هنا على الضرة فقال فيه من الفقهاء لا ينبغي أن تسأل المرأة زوجها أن يطلق ضررتها لتنفرد به وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ لا تسأل المرأة طلاق أختها وأما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها أنها في الأجنبية ويؤيده قوله فيها ولتسكن أي ولتتزوج الزوج المذكور من غير أن يشترط أن يطلق التي قبلها وعلى هذا فالمراد هنا بالاخت الاخت في الدين ويؤيده زيادة ابن حبان في آخره من طريق أبي كثير عن أبي هريرة بلفظ لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستقرغ صحفتها فإن المسلمة أخذت المسلمة وقد تقدم في باب لا يحطب الرجل على خطبة أخيه نقل الخلاف عن الأوزاعي وبعض الشافعية أن ذلك مخصوص بالمسلمة وبه جزم أبو الشيخ في كتاب النكاح ويأتي مثله هنا ويحيى على رأي ابن القاسم أن يستثنى ما إذا كان المسئول طلاقها فاسقة وعند الجمهور لا فرق **(قوله لتستقرغ صحفتها)** يفسر المراد بقوله تسكن أي وهو بالهمز افتعال من كفأت الاناء إذا قلبته وأفرغت مافيه وكذا يكفأ وهو يفتح أوله وسكون الكاف وبالهمز وجاء كفأت الاناء إذا أملتته وهو في رواية ابن المسيب لتكفي يضم أوله من أ كفات وهي بمعنى أملتته ويقال بمعنى أ كبيتة أيضا والمراد بالخطبة ما يحصل من الزوج كما تقدم من كلام النووي وقال صاحب النهاية الخطبة اناء كالتصعة المبسوطة قال وهذا مثل يريد الاستئثار عليها بحفظها فيكون كمن قلب اناء غيره في انائه وقال الطيبي هذه استعارة مستحكمة تمثيلية شبه النصيب والخت بالخطبة وحظوظها وقمعاتها بما يوضع في الخطبة من الاطعمة اللذيذة وشبه الافتراق المسبب عن الطلاق باستفراغ الخفة عن تلك الاطعمة ثم أدخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعملا في المشبه به **(قوله وتسكن)** بكسر اللام وباسكانها وبسكون الخاء على الامر ويحتمل النص عطفًا على قوله لتكفي فيكون تعليلا لسؤال طلاقها ويتعين على هذا كسر اللام ثم يحتمل أن المراد وتسكن ذلك الرجل من غير أن تتعرض لخراج الضرة من عصمته بل تكل الامر في ذلك الى ما يقدره الله ولهذا ختم بقوله فانما سالها ما قد رها إشارة الى أنها وإن سألت ذلك وألحت فيه واشترطته فانه لا يقع من ذلك الا ما قدره الله فينبغي أن لا تتعرض هي لهذا المحذور الذي لا يقع منه شيء بمجرد ارادتها وهذا مما يؤيد أن الاخت من النسب أو الرضاع لا تدخل في هذا ويحتمل أن يكون المراد وتسكن غيره وتعرض عن هذا الرجل أو المراد ما يشمل الامرين والمعنى وتسكن من يسرها فان كانت التي قبلها أجنبية فلتسكن الرجل المذكور وإن كانت أختا فلتسكن غيره والله أعلم **﴿ قوله باب الصفة للمتزوج ﴾** كذا قيده بالمتزوج إشارة الى الجمع بين حديث الباب وحديث النهي عن الترفع للرجال وسأقي البحث فيه بعد أبواب **(قوله رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم)** يشير الى حديثه الذي تقدم موصولا في أول البيوع قال لما قدمنا المدينة قد ذكرنا الحديث بطوله وفيه جاء عبد الرحمن بن عوف وعليه أثر صفة فقال تزوجت قال نعم وأورد المصنف هذه القصة في هذا الباب من طريق مالك عن حميد مختصرة وسأقي شرحها في باب الولوة ولو بشاة مستوفى إن شاء الله تعالى **﴿ قوله باب ﴾** كذا لهم بغير ترجمة وسقط لفظ باب من

٢ قوله وتسكن الخ هذا اللفظ وكذا لفظ تكفي ليس في متن الصحيح الذي سيدنا فاعلها رواية للشارح وسر نظمها اه معجبه

رواية النسفي وكذا من شرح ابن بطال ثم استشكله بان الحديث المذكور لا يتعلق بترجمة الصفرة للمتزوج وأجيب بما ثبت في أكثر الروايات من لفظ باب والسؤال باق فان الاتيان بلفظ باب وان كان بغير ترجمة لكنه كالقصل من الباب الذي قبله كما تقرر غير مرة والحديث المذكور هنا حديث أنس أول النبي صلى الله عليه وسلم بن يني يعني بنت جحش أو رده مختصراً وقد تقدم مطولاً في تفسير سورة الاحزاب مع شرحه ومناسبة الترجمة من جهة انه لم يقع في قصة تزويج يني بنت جحش ذكر للصفرة فكأنه يقول الصفرة للمتزوج من الجاهل لا من المشروط لكل متزوج

بقوله باب كيف يدعى للمتزوج ذكر فيه قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف مختصرة من طريق ثابت عن أنس وفيه قال بارك الله لك قال ابن بطال انما أراد بهذا الباب والله أعلم رد قول العامة عند العرس بالرفاء والبنين فكأنه أشار الى تضعيفه ونحو ذلك كحديث معاذ بن جبل انه شهد املاك رجل من الانصار خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وانسج الانصارى وقال على الالف والخير والبركة والطير الميمون والسعة في الرزق الحديث أخرجه الطبراني في الكبير بسند ضعيف وأخرجه في الاوسط بسند أضعف منه وأخرجه أبو عمرو والبرقاني في كتاب معاشرته الا هين من حديث أنس وزاد فيه والرفاء والبنين وفي سنده أن العبدى وهو ضعيف وأقوى من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفاً أنسا قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينك في خير وقوله رفاً بفتح الراء وتشديد الفاء مهموز معناه دعاه في موضع قولهم بالرفاء والبنين وكانت كلمة تقولها أهل الجاهلية فورد النهى عنها كما روى يني بن مخلد من طريق غالب عن الحسن عن رجل من بني تميم قال كان يقول في الجاهلية بالرفاء والبنين فلما جاء الاسلام علمنا نبينا قال قولوا بارك الله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم وأخرج النسائي والطبراني من طريق أخرى عن الحسن عن عقيل بن أبي طالب انه قدم البصرة فتزوج امرأة فقالوا له بالرفاء والبنين فقال لا تقولوا لهكذا وقولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بارك لهم وبارك عليهم ورجاله ثقات الا ان الحسن لم يسمع من عقيل فيما يقال ودل حديث أبي هريرة على ان اللفظ كان مشهوراً عندهم غالباً حتى سمي كل دعاء للمتزوج ترفية واختلف في علته انتهى عن ذلك فقيل لانه لا جد فيه ولا ثناء ولا ذكركلله وقيل لما فيه من الإشارة الى بغض البنات لتخصيص البنين بالذكر وأما الرفاء فمعناه الالتئام من رفات الثوب ورفوته رفوا ورفاء وهو دعاء للزوج بالالتئام والالتئام فلا كراهة فيه وقال ابن المنبر الذي يظهر انه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه من موافقة الجاهلية لانهم كانوا يقولونه فتناولوا دعاء فيظهر انه لو قيل للمتزوج بصورة الدعاء لم يكره كأن يقول اللهم ألف بينهم ماوارزهم ما بين صالحين مثلاً وألف الله بينكم ماورزكم ماورزكم ماورزكم ماورزكم ذلك وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عمر بن قيس الماضي قال شهدت شريحا وأما رجل من أهل الشام فقال اني تزوجت امرأة فقال بالرفاء والبنين الحديث وأخرجه عبد الرزاق من طريق عدي بن أرطاة قال حدثت شريحا اني تزوجت امرأة فقال بالرفاء والبنين فهو محمول على أن شريحا لم يبلغه النهى عن ذلك ودل صنيع المؤلف على ان الدعاء للمتزوج بالبركة هو المشروع

(باب كيف يدعى للمتزوج)
حدثنا سليمان بن حرب
حدثنا جاهد وابن زيد عن
ثابت عن أنس رضي الله عنه
أن النبي صلى الله عليه وسلم
رأى على عبد الرحمن بن
عوف أثر صفرة قال ما هذا
قال اني تزوجت امرأة
على وزن نواة من ذهب قال
بارك الله لك أولم ولو بشاة

ولاشك أنها لفظة جاء عهده يدخل فيها كل مقصود من ولد وغيره ويؤيد ذلك ما تقدم من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له تزوجت بكراً أو ثيباً قال له بارك الله لك والاحاديث في ذلك معروفة **(قوله باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وللعروس)** في رواية الكشميني للنسوة بدل النسوة وأورد فيه حديث عائشة تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم فاتتني أمي فادخلتني الدار فاذا نسوة من الانصار فقلن على الخير والبركة وهو مختصر من حديث مطول تقدم بتمامه بهذا السند بعينه في باب تزويج عائشة قبيل أبواب الهجرة الى المدينة وظاهر هذا الحديث مخالفة للترجمة فان فيه دعاء النسوة لمن أهدي العروس لا الدعاء لهن وقد استشكله ابن التين فقال لم يذكر في الباب الدعاء للنسوة ولعله أراد كيف صفت عائشة للعروس لكن اللفظ لا يساعد على ذلك وقال الكرمانى الام هي الهادية للعروس المجهزة فهن دعون لها ولن معها وللعروس حيث قلن على الخير حين أو قدمن على الخير قال ويحتمل أن تكون اللام في النسوة للاختصاص أى الدعاء المختص بالنسوة اللاتي يهدين ولكن يلزم منه المخالفة بين اللام التي للعروس لانها بمعنى المدعو لها والتي في النسوة لانها الداعية وفي جواز مثله خلاف انتهى والجواب الاول أحسن ما توجه به الترجمة وحاصله أن مراد البخارى بالنسوة من يهدي العروس سواء كن قليلاً أو كثيراً وإن من حضر ذلك يدعو لمن أحضر العروس ولم يرد الدعاء للنسوة الحاضرات في البيت قبل أن تأتي العروس ويحتمل أن تكون اللام بمعنى الباء على حذف أى المختص بالنسوة ويحتمل أن الالف واللام بدل من المضاف اليه والتقدير دعاء النسوة الداعيات للنسوة المهديات ويحتمل أن تكون بمعنى من أى الدعاء الصادر من النسوة وعند أبي الشيخ في كتاب النكاح من طريق يزيد بن حنيفة عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بجوار سباحية بنى جذرة وهن يتلن خيولاً فحينما سمعن ذلك قالن حياناً لله وحياً كم فهذا فيه دعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وقوله يهدين بفتح أوله من الهداية وبضمه من الهدية ولما كانت العروس تجهز من عند أهلها الى الزوج احتاجت الى من يهديها الطريق اليه أو أطلقت عليها انه اهدية فالضبط بلوجهين على هذين المعنيين وأما قوله وللعروس فهو واسم للزوجين عند أول اجتماعهما يشمل الرجل والمرأة وهو داخل في قول النسوة على الخير والبركة فان ذلك يشمل المرأة وزوجها رعله أشار الى ما ردد في بعض طرق حديث عائشة كأنه عليه هناك وفيه أن أمهم لما اجلسن في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت هؤلاء هؤلاء يا رسول الله بارك الله لك فيهم هم وقوله في حديث الباب فاذا نسوة من الانصار سمى منهن أسماء بنت يزيد بن السكن الانصارية فقد أخرج جعفر المستغفرى من طريق يحيى بن أبي كثير عن كلاب بن نذاعة عن قتادة عن أسماء مقيمة عائشة قالت لما أقعدنا عائشة لتجلبها على رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءنا فقرب الميناقر وأولينا الحديث وأخرج أحمد والطبرانى هذه القصة من حديث أسماء بنت يزيد بن السكن ووقع في رواية للطبرانى أسماء بنت عيسى ولا يصح لانها حينئذ كانت مع زوجها جعفر ابن أبي طالب بالجيشة والمقيمة بقاف ونون التي تزين العروس عند دخولها على زوجها **(قوله باب من أحب البناء)** أى بزوجه التي لم يدخل بها (قبل الغزو) أى اذا حضر الجهاد ليكون فكره مجمعا ذكر فيه حديث أبي هريرة الماضي في كتاب الجهاد ثم في فرض الخمس وقد

* (باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وللعروس) *
 حدثنا فروة بن أبي المغراء
 حدثنا علي بن مسهر عن
 هشام عن أبيه عن عائشة
 رضى الله عنها تزوجني
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فاتتني أمي فادخلتني الدار
 فاذا نسوة من الانصار في
 البيت فقلن على الخير
 والبركة وعلى خير طائر
 * (باب من أحب البناء قبل
 الغزو) * حدثنا محمد بن
 العلاء حدثنا عبد الله بن
 المبارك عن معمر عن عمام
 عن أبي هريرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال غزاني
 من الانبياء فقال لقومهم
 لا يتبعني رجل ملك بضع
 امرأة وهو يريد أن ينيها
 ولم ينيها

* (باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين) * حدثنا قبيصة بن عقبة حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن عروة تروى النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين وبنى بها وهي بنت تسع ومكثت عنده تسعاً * (باب البناء في السفر) * حدثنا محمد بن سلام أخبرنا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن أنس (١٩٤) قال أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثاً ببنى عليه

بصفية بنت حيى فدخلت المسلمين على وليته فما كان فيها من خير ولا لحم أمر بالانطاع فالتقى فيها من التمر والاقط والسمن فكانت وليته فقال المسلمون احدى أمهات المؤمنين أو عماً ملكت عيने فقالوا ان حبها فهي من أمهات المؤمنين وان لم يحبها فهي مما ملكت عيने فلما ارتحل وطأ لها خلفه ومد الحجاب بينها وبين الناس * (باب البناء بالنهار بغير مك وبلا نيران) * حدثنا فروة بن أبي المغراء حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة رضی الله عنها قالت تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم فأتني أحي فادخلتني الدار فلم يرعني الا رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسني * (باب الانماط ونحوها للنساء) * حدثنا قبيصة بن سعيد حدثنا سفيان حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل اتخذتم أنماطاً قلت يا رسول الله وأنى لنا أنماط قال انها

شرحتة فيه وبينت الاختلاف في اسم النبي الذي غزا هل هو يوشع أو داود قال ابن المنير يستفاد منه الرد على العامة في تقديمهم الحج على الزواج ظناً منهم ان التعفف انما يتأكد بعد الحج بل الاولى أن يتعفف ثم يحج * (قوله باب من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في مناقبها * (قوله باب البناء أى بالمرأة) (في السفر) ذكر فيه حديث أنس في قصة صفية بنت حيى وقد تقدم في أول النكاح وقوله ثلاثاً ببنى عليه بصفية أى تجلى عليه وفيه إشارة الى أن سنة الإقامة عند الشيب لا تختص بالحضر ولا بتقدمين له امرأة غيرها ويؤخذ منه جواز تأخير الاشغال العامة للشغل الخاص اذا كان لا يفتقر بدغرض والاهتمام بولية العرس وإقامة سنة النكاح باعلامه وغير ذلك مما تقدم ويأتى ان شاء الله تعالى * (قوله باب البناء بالنهار بغير مك وبلا نيران) ذكر فيه طرفاً من حديث عائشة في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها وأشار بقوله بالنهار الى أن الدخول على الزوجة لا يختص بالليل وبقوله بغير مك وبلا نيران الى ما أخرجه سعيد بن منصور ومن طريقه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عروة بن روى ان عبد الله بن قرض التميمي وكان عامل عمر على حصن مرت به عروس وهم يوقدون النيران بين يديها فاضربهم بدرته حتى تفرقوا عن عروسهم ثم خطب فقال ان عروسكم أوقدوا النيران وتشبهوا بالكفرة والله مطفى نورهم * (قوله باب الانماط ونحوه للنساء) أى من الكلال والاستقرار والفرش وما في معناه والانماط جمع غطاء بفتح النون والميم تقدم بيانه في علامات النبوة وقوله ونحوه أعاد الضمير مفرداً على مفرد الانماط وتقدم بيان وجه الاستدلال على الجواز من هذا الحديث ولعل المصنف أشار الى ما أخرجه مسلم من حديث عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في عزاته فأخذت غطاء فشرته على الباب فلما قدم فرأى الغطاء عرفت الكراهة في وجهه فحذبه حتى حتمه فقال ان الله لم يأمرنا ان نكسو الحجارة والطين قال فقطعت منه وسادتين فلم يعب ذلك على فيؤخذ منه ان الانماط لا يكره اتخاذها لذاتها بل لما يصنع بها وسيأتى البحث في ستر الحدر في باب هل يرجع اذا رأى منكراً من أبواب الولاية قال ابن بطال يؤخذ من الحديث ان المشورة للمرأة دون الرجل يقول جابر لامرأته أخرى عني أنماطك كذا قال ولادلالة في ذلك لانها كانت لامرأة جابر حقيقة فلذلك أضافها لها والافق نفس الحديث انه ستكون لكم أنماط فاضافها الى أعم من ذلك وهو الذي استدل به امرأة جابر على الجواز قال وفيه ان مشورة النساء للبيوت من الامر القديم المتعارف كذا قال ويعكر عليه حديث عائشة وسيأتى البحث فيه * (قوله باب النسوة التي يهدين المرأة الى زوجها) في رواية الكشي هي التي لا يفي بصيغة الجمع وهو أوفى (قوله ودعائهن بالبركة) ثبتت هذه الزيادة في رواية أى ذروهن وسقطت لغیره ولم يذكر هنا اسماعيل ولا أبو نعيم ولا وقع في حديث عائشة الذي ذكره المصنف في الباب مائة علق

بها

ستكون * (باب النسوة التي يهدين المرأة الى زوجها ودعائهن بالبركة) * حدثنا الفضل بن يعقوب - حدثنا محمد بن سابق حدثنا اسرائيل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

بها لكن ان كانت مخنونة فلهذا أشار الى ما ورد في بعض طرق حديث عائشة وذلك فيما أخرجه أبو الشيخ في كتاب النكاح من طريق بهيمة عن عائشة أنها زوجت بتيمة كانت في حجرها رجلا من الانصار قالت وكنت فيمن أهداها الى زوجها فلما رجعا قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قلتم يا عائشة قالت قلت سلمنا ودعونا بالله بالبركة ثم انصرفنا (قوله) انها زفت امرأته الى رجل من الانصار (لم أفف على اسمها صريحا وقد تقدم أن المرأة كانت بتيمة في حجر عائشة وكذا المطبراني في الاوسط من طريق شريك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ووقع عند ابن ماجه من حديث ابن عباس أنسكت عائشة قرابة لها ولابي الشيخ من حديث جابر أن عائشة زوجت بنت أخيها أو ذات قرابة منها وفي أمالي الحاملي من وجه آخر عن جابر نكح بعض أهل الانصار بعض أهل عائشة فاهدتها الى قباء وكنت ذكرت في المقدمة تهما لابن الاثير في أسد الغابة فانه قال ان اسم هذه اليتيمة المذكورة في حديث عائشة الفارعة بنت أسعد بن زرارة وان اسم زوجها نبيط بن جابر الانصاري وقال في ترجمة الفارعة ان أباها أسعد بن زرارة أوصى بها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيط بن جابر ثم ساق من طريق المعاني بن عمران الموصلي حديث عائشة الذي ذكرته أولا ومن طريق بهيمة عنها ثم قال هذه اليتيمة هي الفارعة المذكورة كذا قال وهو محتمل لكن منع من تفسيرها بما وقع من الزيادة انها كانت قرابة عائشة فيجوز التعدد ولا يبعد تفسير المهمة في حديث الباب بالفارعة اذ ليس فيه تقييد بكونها قرابة عائشة (قوله) ما كان معكم لهو في رواية شريك فقال فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغني قلت تقول ماذا قال تقول

أتيناكم أتيناكم * خيانا وحياءكم
ولولا الذهب الاحمر ما حلت بواديكم
ولولا الحنطة السمرا * ما مننت عذاريتكم

وفي حديث جابر بعضه وفي حديث ابن عباس أوله الى قوله وحياءكم (قوله) فان الانصار يعجبهم اللهو في حديث ابن عباس وجابر قوم فيهم غزل وفي حديث جابر عند الحاملي أدركها يا زينب امرأة كانت تغني بالمدينة ويستفاد منه تسمية المغنية الثانية في القصة التي وقعت في حديث عائشة الماضي في العبدن حيث جاء فيه دخل عليها وعند جارية ثمان تعنيان وكنت ذكرت هناك ان اسم احدهما حامية كما ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب العبدن له باسناد حسن وانني لم أفف على اسم الاخرى وقد جوزت الآن أن تكون هي زينب هذه وأخرج النسائي من طريق عامر بن سعد عن قرظ بن كعب وأبي مسعود الانصاريين قال انه رخص لابي اللهو عند العرس الحديث وصححه الحاكم وللطبراني من حديث السائب بن زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وقبل له أن ترخص في هذا قال نعم انه نكاح لاسفاح أشيدوا النكاح وفي حديث عبد الله بن الزبير عند أحمد وصححه ابن حبان والحاكم أعلنوا النكاح زاد الترمذي وابن ماجه من حديث عائشة واضربوا عليه بالدف وسنده ضعيف ولا جدوا الترمذي والنسائي من حديث محمد بن حاطب فصل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف واستدل بقوله واضربوا على أن ذلك لا يختص بالنساء لكنه منه ضعيف والاحاديث القوية فيها الاذن في ذلك للنساء فلا يلتحق بهن الرجال

أنها زفت امرأة الى رجل
من الانصار فقال نبي الله
صلى الله عليه وسلم يا عائشة
ما كان معكم لهو فان
الانصار يعجبهم اللهو

* (باب الهدية للعروس) * وقال ابراهيم عن ابي عثمان واسمه الجعد عن أنس بن مالك قال مر بنا في مسجد بني رفاعه فسمعته يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا امر بجنبات أم سليم دخل عليها فسلم عليها ثم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم عروسا بنيت فقال لي أم سليم لو أهدى بنا الرسول الله (١٩٦) صلى الله عليه وسلم هدية فقلت لها افعلی فعدت الى عروسم وأعطت فأتخذت

حيسة في برمة فارسلت بها معي اليه فانطلقت بها اليه فقال لي وضعها ثم أمرني فقال ادع لي رجالا سماهم وادع لي من لقيت قال ففعلت الذي أمرني فرجعت فاذا البيت غاص بأهله فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم وضع يديه على تلك الحيسة وتكلم بها ماشاء الله ثم جعل يدع وعشرة عشرة يا كرون منه ويقول لهم اذكروا اسم الله وليا لكل رجل مما يليه قال حتى تصدعوا كلهم عنها فخرج منهم من خرج وبقي نفر يتكذبون قال وجعلت أغتم ثم خرج النبي صلى الله عليه وسلم نحو الجحرات وخرجت في أثره فقلت انهم قد ذهبوا فرجع فدخل البيت وأرعى السترواني لني الجرة وهو يقول يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه ولكن اذا دعستم فادخلوا فاذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين الحديث ان ذلكم كان يؤذي النبي فيستحي منكم والله

لا يستحي من الحق قال أبو عثمان قال أنس انه خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين * (باب قلادة) استعارة الثياب للعروس وغيرها) * حدثني عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها استعارت من أسماء قلادة فهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين * (قوله) (باب الهدية للعروس) أي صبيحة بنائه بأهله (قوله) وقال ابراهيم بن طهمان (عن أبي عثمان واسمه الجعد عن أنس بن مالك قال مر بنا في مسجد بني رفاعه) يعني بالبصرة قال (فسمعه يقول) كان النبي صلى الله عليه وسلم عروسا بنيت فقال لي أم سليم (كذا فيه) والجنبات بفتح الجيم والنون ثم موحدة جمع جنبه وهي الناحية (قوله) دخل عليها فسلم عليها هذا الحديث مما تفرده ابراهيم ابن طهمان عن أبي عثمان في هذا الحديث وشاركه في بقيته جعفر بن سليمان ومعمربن راشد كلاهما عن أبي عثمان أخرجه مسلم من حديثهما ولم يقع لي موصول من حديث ابراهيم بن طهمان إلا أن بعض من لقيناه من الشراح زعم ان النسائي أخرجه عن أحمد ابن حنبل عن عبد الله بن راشد عن أبيه عنه ولم أقف على ذلك بعد (قوله) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا بنيت يعني بنت جحش وقد تقدم بيان آية صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام واخفا في علامات النبوة وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من أن الولاية بنيت بنت جحش كانت من الحميم الذي أهدته أم سليم وان المشهور من الروايات أنه أهدى لها الخبز واللحم ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وانما فيه أشبع المسلمين خبز الجحش وذكر في حديث الباب أن أنسا قال فقال لي ادع رجالا سماهم وادع من لقيت وأنه أدخلهم ووضع صلى الله عليه وسلم يده على تلك الحيسة وتكلم بها ماشاء الله ثم جعل يدع وعشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها يعني تفرقوا قال عياض هذا وهم من راويه وتركيب قصة على أخرى وتعبه القرطبي بأنه لا مانع من الجمع بين الروايتين الأولى أن يقال لا وهم في ذلك ففعل الذين دعوا الى الخبز واللحم فأكلوا حتى شبعوا وذهبوا لم يرجعوا ولم يبق النفر الذين كانوا يتحدون جاء أنس بالحيسة فأمر بأن يدعوا ناسا آخرين ومن لقي فدخلوا فأكلوا أيضا حتى شبعوا واستفر أولئك النفر يتحدون وهو جوع لا بأس به وأولى منه أن يقال ان حضور الحيسة صادف حضور الخبز واللحم فأكلوا كلهم من كل ذلك وعجبت من انكار عياض وقوع تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع أن أنسا يقول انه أهدى لها ما يشاء كما سبأني قريبا ويقول انه أشبع المسلمين خبز الجحش والوا الذي يكون قدر الشاة حتى يشبع المسلمين جميعا وهم يومئذ شذخوا لافلوا بالبركة التي حصلت من جلالة آياته صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام وقوله فيه وبقي نفر يتحدون تقدم بيان عدتهم في تنسير سورة الاحزاب وقوله وجعلت أغتم هو من الغم وسببه ما فهمه من النبي صلى الله عليه وسلم من حياته من أن يأمرهم بالقيام ومن غفلتهم بالتحدث عن العمل بما يليق من التخفيف حينئذ وقوله في آخره قال أبو عثمان قال أنس انه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشرين تقدم بيانه قبل قليل وسبأني الالمام به أيضا في كتاب الادب ان شاء الله تعالى (قوله) (باب استعارة الثياب للعروس وغيرها) أي وغير الثياب ذكر فيه حديث عائشة أنها استعارت من أسماء

لا يستحي من الحق قال أبو عثمان قال أنس انه خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرين * (باب قلادة) استعارة الثياب للعروس وغيرها) * حدثني عبيد بن اسمعيل حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها استعارت من أسماء قلادة فهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا من أصحابه في طلبها فأدركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء استعارت من أسماء قلادة فهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا من أصحابه في طلبها فأدركتهم الصلاة فصلوا بغير وضوء

قلادة وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب التيمم ووجه الاستدلال به من جهة المعنى الجامع بين
القلادة وغيرها من أنواع الملبوس الذي يتميز به للزواج أعم من أن يكون عند العرس أو بعده
وقد تقدم في كتاب الهبة لعائشة حديث أخر من هذا وهو قولها كان لي منهن أى من الدروع
الطنية درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فما كانت امرأة تقي بالمدينة أى تزين
الأرسلت إلى تستعيره وترجم عليه الاستعارة للعرس عند البناء وينبغي استحضار هذه الترجمة
وحديثنا **﴿ قوله ﴾** ما يقول الرجل إذا أتى أهله أى جامع **﴿ قوله ﴾** عن
شيبان) هو ابن عبد الرحمن النخوى ومنصور هو ابن المعتمر وفى الاسناد ثلاثة من التابعين فى نسق
هو وأولهم **﴿ قوله ﴾** أما لو أن أحدهم كذا للكشمة بنى هنا ولغيره يحذف أن وتقدم فى بدء الخلق
من رواية همام عن منصور يحذف لو ولفظه أما أن أحكم إذا أتى أهله وفى رواية جرير عن
منصور عن عبد الله بن داود وغيره لو أن أحكم إذا أراد أن يأتي أهله وهى مفسرة لغير همام من الروايات
دالة على أن القول قبل الشروع **﴿ قوله ﴾** حين يأتي أهله فى رواية أسرايل عن منصور عن عبد
الاسماعيل أما أن أحكم لو يقول حين يجامع أهله وهو ظاهر فى أن القول يكون مع الفعل
لكن يمكن حمله على الجواز وعندى فى رواية روج بن القاسم عن منصور لو أن أحدهم إذا جامع
امرأته ذكر الله **﴿ قوله ﴾** بسم الله اللهم جنبني وفى رواية روح ذكر الله ثم قال اللهم جنبني وفى
رواية شعبة عن منصور فى بدء الخلق جنبني بالافراد أيضا وفى رواية همام جنبنا **﴿ قوله ﴾**
الشیطان) فى حديث أبي امامة عند الطبرانى جنبني وجنب ما رزقتني من الشيطان الرجيم
﴿ قوله ﴾ ثم قدر بينهما ولد أو قضى ولد) كذا بالشك وزاد فى رواية الكشمة بنى ثم قدر بينهما فى ذلك
أى الحال ولد وفى رواية سفیان بن عيينة عن منصور أن قضى الله بينهما ما ولدوا ومثله فى رواية
أسرايل وفى رواية شعبة فإن كان بينهما ما ولد ولمسلم طريقه فإنه ان يقدر بينهما ما ولد فى ذلك
وفى رواية جرير ثم قدر أن يكون والباقى مثله ونحوه فى رواية روح بن القاسم وفى رواية همام
فرزقا ولدا **﴿ قوله ﴾** لم يضره شيطان أبدا) كذا بالتسكير ومثله فى رواية جرير وفى رواية شعبة عند
مسلم وأحمد يسلط عليه الشيطان أو لم يضره الشيطان وتقدم فى بدء الخلق من رواية همام
وكذا فى رواية سفیان بن عيينة وأسرايل وروح بن القاسم بلفظ الشيطان واللام للعهد
المذكور فى لفظ الدعاء ولا جد عن عبد العزيز العمى عن منصور لم يضر ذلك الولد الشيطان أبدا
وفى مرسل الحسن عن عبد الرزاق إذا أتى الرجل أهله فليقل بسم الله اللهم بارك لنا فيما رزقنا
ولا تجعل للشيطان نصيبا فيما رزقنا فكان يرجى أن حملت أن يكون ولد صالحا واختلف فى
الضرر المنقوع بعد الاتفاق على ما نقل عياض على عدم الحمل على العموم فى أنواع الضرر وإن كان
ظاهرا فى الحمل على عموم الأحوال من صيغة النفي مع التأيد وكون سبب ذلك ما تقدم فى بدء
الخلق أن كل بنى آدم يطعن الشيطان فى بطنه حين يولد إلا من استثنى فإن فى هذا الطعن نوع
ضرر فى الجملة مع أن ذلك سبب صراخه ثم اختلفوا فى قيل المعنى لم يسلط عليه من أجل بركة
السمية بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم أن عبادى ليس لك عليهم سلطان ويؤيده
مرسل الحسن المذكور وقيل المراد لم يطعن فى بطنه وهو بعيد لما بذنه ظاهر الحديث المتقدم
وليس تخصيصه بأولى من تخصيص هذا وقيل المراد لم يضره وقيل لم يضره فى بدنه وقال ابن

فلما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك إليه فزلت
آية التيمم فقال أسيد بن
خضير جزاك الله خيرا فوالله
ما نزل بك أمر قط إلا جعل
الله لك منه مخرجا وجعل
للمسلمين فيه بركة * (باب
ما يقول الرجل إذا أتى
أهله) * حدثنا سعد بن
حفص حدثنا شيبان عن
منصور عن سالم بن أبي
الحكم عن كريب عن ابن
عباس قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم أما لو أن
أحدهم يقول حين يأتي أهله
بسم الله اللهم جنبني
الشيطان وجنب الشيطان
ما رزقنا ثم قدر بينهما فى
ذلك أو قضى ولد لم يضره
شيطان أبدا

٢ لعل زيادة ولد الأول فى
الحديث رواية فقط والذي
بالحامش رواية أخرى اه
مصححه

قال أخبرني أنس بن مالك أنه

كان ابن عشر سنين مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فكن أمهاتي يواطبنني على خدمة النبي صلى الله عليه وسلم فخدمته عشر سنين وتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشر سنين فكنت أعلم الناس بشأن الحجاب حين أنزل وكان أول ما أنزل في به تبنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بن زينب بنت جحش أصبح النبي صلى الله عليه وسلم بها عروسا فدعا القوم فأصابوا من الطعام ثم خرجوا وبقي رهط منهم عند النبي صلى الله عليه وسلم فأطأوا المكنة فقام النبي صلى الله عليه وسلم فخرج معه لكي يخرجوا فمشى النبي صلى الله عليه وسلم ومشيت حتى جاء عتبة جرة عائشة ثم ظن أنهم خرجوا فرجع ورجعت معه حتى إذا دخل على زينب فاذا هم جلوس لم يقوموا فرجع النبي صلى الله عليه وسلم ورجعت معه حتى إذا بلغ عتبة جرة عائشة وظن أنهم خرجوا فرجع ورجعت معه فاذا هم قد خرجوا فاضرب النبي صلى الله عليه وسلم بيني وبينه بالسيف وأنزل الحجاب * (باب الولية ولو بشاة) * حدثنا علي

أن شاء الله تعالى في الباب الذي يليه والمراد منه ورود صيغة الأمر بالولية وأنه لو رخص في تركها لما وقع الأمر باستدرا كما بعد انقضاء الدخول وقد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد أو عقبه أو عند الدخول أو عقبه أو موسع من ابتداء العقد إلى انتهاء الدخول على أقوال قال النووي اختلفوا في عياض أن الاصح عند المالكية استحبابه بعد الدخول وعن جماعة منهم أنه عند العقد وعند ابن حبيب عند العقد وبعد الدخول وقال في موضع آخر يجوز قبل الدخول وبعده وذكر ابن السكيت أن أمه قال لم أرفى كلام الاصحاب تعين وقتها وأنه استنبط من قول البغوي ضرب الدف في النكاح جائز في العقد والزفاف قبل وبعد قريبا منه أن وقتها موسع من حين العقد قال والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنه بعد الدخول كأنه يشير إلى قصة زينب بنت جحش وقد ترجم عليه البيهقي في وقت الولية اهـ وما انفاه من تصريح الاصحاب متعقب بان المأوردى سرح أنهم عند الدخول وحديث أنس في هذا الباب صريح في أنهم بعد الدخول لقوله فيه أصبح عروسا بن زينب فدعا القوم واستحب بعض المالكية أن تكون عند البناء ويقع الدخول عقبها وعليه عمل الناس اليوم ويؤيد كونهن للدخول لا للملاكة أن الصحابة بعد الولية تردوا هل هي زوجة أو سرية فلو كانت الولية عند الاملاك لعرفوا أنها زوجة لأن السرية لا لولية لها فدل على أنها عند الدخول أو بعده (قوله في حديث أنس مقدم النبي صلى الله عليه وسلم) بالنصب على الطرف أي زمان قدومه وسأني في الاثرية من طريق شعيب عن الزمري عن أنس قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وأنا ابن عشر سنين ومات وأنا ابن عشر سنين وتقدم قبل يابن في الحديث المعلق عن أبي عثمان عن أنس أنه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين ويأتي في كتاب الادب من طريق سلام بن مسكين عن ثابت عن أنس قال خدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين والله ما قال لي أف قط الحديث والمسلم من رواية اسحق بن أبي طلحة عن أنس في حديث آخره قال أنس والله لند خدمته تسع سنين ولا منافاة بين الروايتين فإن مدة خدمته كانت تسع سنين وبعض أشهر فأبغى الزيادة تارة وجبر الكسر أخرى (قوله فكن أمهاتي) يعني أمه وخالتها ومن في معناهما وان ثبت كون مملكة جده فهي مرادة ههنا لا محالة (قوله يواطبنني) كذا لا كثيرا بمشالة وموحدة ثم نوين من المواظبة وللكشميهني بطاء مهملة بعدها تخمينية بهمزة قبل الموحدة من المواظبة وهي الموافقة وفي رواية الاسماعيلي يوطئني تشديد الطاء المهملة ونونين الاولى مشددة بغير ألف بعد الواو ولا حرف آخر بعد الطاء من التوطين وفي اللفظ له مثله لكن بهمزة ساكنة بعد النونان من التوطئة تقول وطاقته على كذا أي حرصته عليه (قوله وكنت أعلم الناس بشأن الحجاب) تقدم البحث فيه وبسط شرحه في تفسير سورة الاحزاب (قوله باب الولية ولو بشاة) أي لمن كان موسرا كما سيأتي البحث فيه وذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث كلها عن أنس * الاول والثاني قصة عبد الرحمن بن عوف قطعها قطعين (قوله حدثنا علي) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وقد سرح بتحديث حميد وسماع جدي عن أنس فأمن تدليسهما لكنه فرقه حديثين فذكر في الاول سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن عن قدر الصداق وفي الثاني أول القصة قال لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الانصار وعبر في هذا بقوله

وعن حميد قال سمعت أنسا وفي رواية الكشي عن أنسا سمع أنسا كما قال في الذي قبله وهذا معطوف فيما جزم به المزى وغيره على الاول ويحتمل أن يكون معلقا والاول هو المعتد وقد أخرجه الاسماعيل عن الحسن بن سفيان عن محمد بن خالد عن سفيان حدثنا حميد سمعت أنسا وساق الحديثين معا وأخرجه الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج عن سفيان بالحديث كله مفروقا وقال في كل منهما ما حدثنا حميد أنه سمع أنسا وقد أخرجه ابن أبي عمير في مسنده عن سفيان ومن طريقه الاسماعيل فقال عن حميد عن أنس وساق الجميع حديثا واحدا وقدم القصة الثانية على الاولى كما في رواية غير سفيان فقد تقدم في أوائل النسخ من طريق الثوري وفي باب الصفرة للمتزوج من رواية مالك وفي فضل الانصار من طريق اسمعيل ابن جعفر وفي أول البيوع من رواية زهير بن معاوية ويأتي في الادب من رواية يحيى القطان كلهم عن حميد وأخرجه محمد بن سعد في الطبقات عن محمد بن عبد الله الانصاري عن حميد وتقدم في باب ما يدعى للمتزوج من رواية ثابت وفي باب وآتوا النساء صدقاتهن من رواية عبد العزيز بن صهيب وقناة كلهم عن أنس وأورده في أول كتاب البيوع من حديث عبد الرحمن ابن عوف نفسه وسأد كرماني رواياتهم من فائدة زائدة وتقدم في البيوع في الكلام على حديث أنس بيان من زاده في روايته فجعله من حديث أنس عن عبد الرحمن بن عوف وأكثر الطرق تجعله من مسند أنس والذي يظهر من مجموع الطرق أنه حضر القصة وانما نقل عن عبد الرحمن منها ما لم يقع له عند النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لما قدموا المدينة) أي النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وفي رواية ابن سعد لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة (قوله نزل المهاجرون على الانصار) تقدم بيان ذلك في أول الهجرة (قوله فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع) في رواية زهير لما قدم عبد الرحمن بن عوف المدينة أخى النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين وبين سعد بن الربيع الانصاري وفي رواية اسمعيل بن جعفر قدم علينا عبد الرحمن فآخى ونحوه في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه وفي رواية يحيى بن سعيد الانصاري عن حميد عند النسائي والطبراني أخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين قريش والانصار فآخى بين سعد وعبد الرحمن وفي رواية اسمعيل بن جعفر قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فآخى زاذهر في روايته وكان سعدا غنا وفي رواية اسمعيل بن جعفر لقد علمت الانصار أني من أكثرها مالا وكان كثير المال وفي حديث عبد الرحمن اني أكثر الانصار مالا وقد تقدمت ترجمة سعد بن الربيع في فضائل الانصار وقصة موته في غزوة أحد ووقع عند عبد بن حميد من طريق ثابت عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخى بين عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان فقال عثمان لعبد الرحمن ان لي حاطين الحديث وهو وهم من رواية عمارة بن زاذان (قوله قال أقاسمك مالي وأنزل لك عن احدي امرأتى) في رواية ابن سعد فانطلق به سعد الى منزله فدعا بطعام فأكلا وقال لي امرأتان وأنت أخي لا امرأة لك فأنزل عن احدهما فتزوجها قال لا والله قال هلم الى حديثي أشاطركها قال فقال لا وفي رواية الثوري فعرض عليه أن يتناسه أهله وماله وفي رواية اسمعيل بن جعفر ولي امرأتان فانظرا بعجبهما اليك فأطلقها فاذا حلت تزوجها وفي حديث عبد الرحمن بن عوف فأنسم لك نصف مالي واقطر أي زوجتي هويت فانزل لك عنها

حدثنا سفيان قال حدثني حميد أنه سمع أنسا رضي الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأة من الانصار كم أصدقتهما قال وزن نواة من ذهب وعن حميد قال سمعت أنسا قال لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الانصار فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع فقال أقاسمك مالي وأنزل لك عن احدي امرأتى

فإذا حلت تزوجتها ونحوه في رواية يحيى بن سعيد وفي لفظ فانظر أعجبهما اليك فسمها
 فأطلقها فإذا انقضت عدتها فتزوجها وفي رواية جاد بن سلمة عن ثابت عند أحمد فقال لسعد
 أي أخي أنا أكثر أهل المدينة مالا فانظر شطرا لي فخذني وتحتي امرأتان فانظر أيهما أعجب
 اليك حتى أطلقها ولم أقف على اسم امرأتي سعد بن الربيع إلا أن ابن سعد ذكر أنه كان له من
 الولد أم سعد واسمها جميله وامها عمرة بنت حزم وتزوج زيد بن ثابت أم سعد فولدت له ابنة
 خارجة فيؤخذ من هذا اسمها إحدى امرأتي سعد وأخرجه الطبراني في التفسير قصة
 يحيى وأم سعد بن الربيع بآبتي سعد لما استشهد فقال ان عهدهما أخذ ميراثهما فتركت آية
 الموارث وسمها اسم جميل القاصي في أحكام القرآن بسند له مرسل عمرة بنت حزم (قوله بارك
 الله لك في أهلك ومالك) في حديث عبد الرحمن لا حاجة لي في ذلك هل من سوق فيه بجارة قال
 سوق بني قينقاع وقد تقدم ضبط قينقاع في أول البيوع وكذا في رواية زهير دلوني على السوق زاد
 في رواية جاد فدلوه (قوله) فخرج إلى السوق فباع واشترى فأصاب شيئا من أقط وسمي في رواية
 جاد فاشترى وباع فخرج فباع شيئا من يمين من أقط وفي رواية الثوري دلني على السوق فخرج
 شيئا من أقط وسمي وفيه حذف بينه الرواية الأخرى وفي رواية زهير فارجع حتى استفضل
 أقطا وسمنا فأتى به أهل منزله ونحوه ليحيى بن سعيد وكذا لا جد عن ابن عليه عن حميد (قوله
 فتزوج) زاد في حديث عبد الرحمن بن عوف ثم تابع الغدقي عن أبي السوف في رواية زهير
 فكنتنا ما شاء الله ثم جاءه وعليه وضرة ونحوه لابن عليه وفي رواية الثوري والانصاري فلقبه
 النبي صلى الله عليه وسلم زاد ابن سعد في سكة من سكك المدينة وعليه وضرة وفي رواية
 جاد بن زيد عن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر ضرة وفي
 رواية جاد بن سلمة وعليه ردع زعفران وفي رواية معمر عن ثابت عند أحمد وعليه وضرة
 خلوق وأول حديث مالك أن عبد الرحمن بن عوف جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أثر
 ضرة ونحوه في رواية عبد الرحمن بن عوف وفي رواية عبد العزيز بن صهيب فرأى النبي صلى
 الله عليه وسلم بشاشة العرس والوضر بفتح الواو والضاد المعجمة وآخره هو في الأصل الأثر
 والردع بهم ملات مفتوح الأول ساكن الثاني هو أثر الزعفران والمراد بالضررة ضرة الخلوق
 والخلوق طيب يصنع من زعفران وغيره (قوله في أول الرواية الأولى) سألت النبي صلى الله عليه
 وسلم عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأته من الانصار هذه الجملة حالبة أي سأله حين تزوج
 وهذه المرأة حزم الزبير بن بكار في كتاب النسب أنها بنت أبي الحيسر أنس بن رافع بن امرئ
 القيس بن زيد بن عبد الأشهل وفي ترجمة عبد الرحمن بن عوف من طبقات ابن سعد أنها بنت
 أبي الحشاش وساق نسبه وأظنهما ثنتين فان في رواية الزبير قال ولدت لعبد الرحمن القاسم
 وعبد الله وفي رواية ابن سعد ولدت له اسمعيل وعبد الله وذو كرا بن القداح في نسب الاوس
 أنها أم اباس بنت أبي الحيسر بفتح المهملة بينهما تحتانية ساكنة وآخره راء واسمه أنس بن
 رافع الاوسي وفي رواية مالك فسأله فأخبره أنه تزوج امرأة من الانصار وفي رواية زهير
 وابن عليه وابن سعد وغيرهم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بهم ومعناه ما شئت أو ما بدا
 وهي كلمة استفهام مبنية على السكون وهل هي بسيطة أو مركبة قولان لاهل اللغة وقال

قال بارك الله لك في أهلك
 ومالك فخرج إلى السوق
 فباع واشترى فأصاب شيئا
 من أقط وسمي فتزوج فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم

ابن مالك هي اسم فعل بمعنى أخبر ووقع في رواية للطبراني في الاوسط فقال له مهمم وكانت كلمته اذا اراد أن يسأل عن الشيء ووقع في رواية ابن السككن مهمين بنون آخره بدل الميم والاول هو المعروف ووقع في رواية حماد بن زيد عن ثابت عند المصنف وكذا في رواية عبد العزيز ابن صهيب عند أبي عوانة قال ما هذا وقال في جوابه تزوجت امرأه من الانصار وللطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة بسند فيه ضعف أن عبد الرحمن بن عوف أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خضب بالصفرة فقال ما هذا الخضب أعرت قال نعم الحديث (قوله كم أصدقها) كذا في رواية حماد بن سلمة ومعه عن ثابت وفي رواية الطبراني على كم وفي رواية الثوري وزهير ما سقت اليها وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه وفي رواية مالك كم سقت اليها (قوله وزن نواة) بنصب النون على تقدير فعل أي أصدقها ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ أي الذي أصدقها هو (قوله من ذهب) كذا وقع الجزم به في رواية ابن عيينة والثوري وكذا في رواية حماد بن سلمة عن ثابت وحجيد وفي رواية زهير وابن علية نواة من ذهب أو وزن نواة من ذهب وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه بالثلث وفي رواية شعبة عن عبد العزيز بن صهيب على وزن نواة وعن قتادة على وزن نواة من ذهب ومثل الأخير في رواية حماد بن زيد عن ثابت وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي عوانة عن قتادة ومسلم من رواية شعبة عن أبي حنيفة عن أنس على وزن نواة قال فقال رجل من ولد عبد الرحمن من ذهب ورجع الداودي رواية من قال على نواة من ذهب واستنكر رواية من روى وزن نواة واستنكره هو المنكر لان الذين جزموا بذلك أئمة حفاظ قال عياض لا وهم في الرواية لانها ان كانت نواة تمر أو غيره أو كان للنواة قدر معلوم صلح أن يقال في كل ذلك وزن نواة واختلف في المراد بقوله نواة فقيس المراد واحدة نوى التمر كما يوزن بنوى الخروب وأن القيمة عنها يومئذ كانت خمسة دراهم وقيل كان قدرها يومئذ ربع دينار ورد بان نوى التمر يختلف في الوزن فكيف يجعل معيارا لما يوزن به وقيل لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق وجزم به الخطابي واختاره الأزهرى ونقله عياض عن أكثر العلماء ويؤيده أن في رواية للبيهقي من طريق سعيد بن بشر عن قتادة وزن نواة من ذهب قومت خمس دراهم وقيل وزنها من الذهب خمسة دراهم حكاه ابن قتيبة وجزم به ابن فارس وجعله البيضاوى الظاهر واستبعد لانه يستلزم أن يكون ثلاثة مناقيل ونصفا ووقع في رواية حجاج بن أرطاة عن قتادة عند البيهقي قومت ثلاثة دراهم وثلاثا واستناده ضعيف ولكن جزم به أحمد وقيل ثلاثة ونصف وقيل ثلاثة وربع وعن بعض المالكية النواة عند أهل المدينة ربع دينار ويؤيدها ما وقع عند الطبراني في الاوسط في آخر حديث قال أنس جاء وزنها ربع دينار وقد قال الشافعي النواة ربع النش والنش نصف أوقية والاقية أربعون درهما فيكون خمسة دراهم وكذا قال أبو عبيد أن عبد الرحمن بن عوف دفع خمسة دراهم وهي تسمى نواة كما تسمى الأربعون أوقية وبه جزم أبو عوانة وآخرون (قوله في آخر الرواية الثانية فقال النبي صلى الله عليه وسلم أولم ولوبشة) ليست لهذه الامتناعية وانما هي التي للتقليل وزاد في رواية حماد بن زيد فقال يارك الله لك قبل قوله أولم وكذا في رواية حماد بن سلمة عن ثابت وحجيد وزاد في آخر الحديث قال عبد الرحمن فلقد رأيتني

ولورفعت حجر الرجوت ان أصيب ذهباً وفضة فكأنه قال ذلك اشارة الى اجابة الدعوة النبوية بأن يبارك الله له ووقع في حديث أبي هريرة بعد قوله أعزست قال نعم قال أولت قال لا فرمى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بنواة من ذهب فقال أولم ولو بشاة وهذا الوجه كان فيه أن الشاة من اعانة النبي صلى الله عليه وسلم وكان يعكر على من استدلل به على أن الشاة أقل ما يشرع للموسر ولكن الاسناد ضعيف كما تقدم وفي رواية معمر عن ثابت قال أنس فلقد رأيت به قسم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة ألف (قلت) مات عن أربع نسوة فيكون جميع تركته ثلاثة آلاف ومائتي ألف وهذا بالنسبة لتركته الزبير التي تقدم شرحها في فرض الخمس قليل جدا فيحتمل أن تكون هذه ذنانير وتلك دراهم لان كثرة مال عبد الرحمن مشهورة جدا واستدل به على تركه كد امرأ الوليمة وقد تقدم البحث فيه وعلى أنها تكون بعد الدخول ولادلالة فيه وانما فيه أنها تستدرك اذا فاتت بعد الدخول وعلى أن الشاة أقل ما تجزئ عن الموسر ولو لا بوث أنه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نسائه كما سيأتي بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما تجزئ في الوليمة ومع ذلك فلا بد من تسيده بالقادر عليها وأيضا فمكر على الاستدلال أنه خطاب واحد وفيه اختلاف هل يستلزم العموم أولا وقد أشار الى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال لا أعلمه أمر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلمه أنه صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة فجعل ذلك مستندا في كون الوليمة ليست بحتم ويستفاد من السماع طلب تكثير الواجبة من بقدر قال عياض وأجمعوا على أن لا حدلا كثرتها وأما أقلها فكذلك ومما تيسر أجراً والمستحب أنها على قدر حال الزوج وقد تيسر على الموسر المشاة فما فوقها وسيأتي البحث في تكرارها في الايام بعد قليل وفي الحديث أيضا من قبله لسعد بن الربيع في اشارة على نفسه بما ذكر ولعبد الرحمن بن عوف في تنزهه عن شيء يستلزم الخياء والمرأة اجتنابه ولو كان محتاجا اليه وفيه استحباب المواخاة وحسن الايثار من الغنى للفقير حتى باحدى زوجتيه واستحباب رد مثل ذلك على من أثر به لما يغلب في العادة من تكلف مثل ذلك فلو تحقق أنه لم يتكلف جاز وفيه أن من ترك ذلك بقصد صحيح عوضه الله خيرا منه وفيه استحباب التكسب وان لا ينقص على من يتعاطى من ذلك ما يليق بعرواة مثله وكرهه قبول ما يتوقع منه الذل من هبة وغيرها وان العيش من عمل المرء بتجارة أو حرفة أولى لنزاهة الاخلاق من العيش بالهبة ونحوها وفيه استحباب الدعاء للمتزوج وسؤال الامام والكبير أصحابه وأتباعه عن أحوالهم ولا سيما اذا رأى منهم ما لم يعهد وجواز خروج العروس وعليه أثر العرس من خلوق وغيره واستدل به على جواز التزعمير للعروس وخص به عموم النهي عن التزعمير للرجال كما سيأتي بيانه في كتاب اللباس وتعقب باحتمال أن تكون تلك الصفة كانت في شبهة دون جسده وهذا الجواب للمالكية على طريقته في جوازه في الثوب دون البدن وقد نقل ذلك مالك عن علماء المدينة وفيه حديث أبي موسى رفعه لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلوق أخرجه أبو داود وفان مفهومه أن ما عدا الجسد لا يتناول الوعيد ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي ومن تبعهما في الثوب أيضا وتمسكوا بالاحاديث الواردة في ذلك وهي صحيحة وفيها ما هو صريح في المدعى كما سيأتي بيانه وعلى هذا فاجيب عن قصة عبد الرحمن باجوبة هـ أحدها

أن ذلك كان قبل النهى وهذا يحتاج الى تاريخ ويؤيده أن سياق قصة عبد الرحمن بشعر
 فيها كانت في أوائل الهجرة وأكثر من روى النهى عن تأخرت هجرته * ثانياً أن أثر الصفة
 التي كانت على عبد الرحمن تعلقت به من جهة زوجته فكان ذلك غير مقصوده ورجحه
 النووي وعزاه للبعثتين وجعله البضاوى أصلاً رد إليه أحد الاحتمالين أبداً هي في قوله مهيم
 فقال معناه ما السبب في الذي أراه عليك فلذلك أجاب بأنه تزوج قال ويحتمل أن يكون استفهام
 انكار لما تقدم من النهى عن التصريح بالخلق فأجاب بقوله تزوجت أى ففعلت بى منها ولم
 أقصد اليه * ثالثاً أنه كان قد احتاج الى التطيب للدخول على أهله فلم يجد من طيب الرجال
 حينئذ شيئاً فطيب من طيب المرأة وصادف أنه كان فيه صفة فاستباح القليل منه عند عدم
 غيره فجاءين الدليلين وقد ورد الامر في التطيب للجمعة ولو من طيب المرأة بقي أثر ذلك عليه
 * رابعاً كان يسيراً ولم يبق الأثر فلذلك لم ينكر * خامساً وبه جزم الباجي أن الذي يكره من
 ذلك ما كان من زعفران وغيره من أنواع الطيب وأما ما كان ليس بطيب فهو جائز * سادساً أن
 النهى عن التعطر للرجال ليس على التحريم بدلالة تقريره لعبد الرحمن بن عوف في هذا الحديث
 * سابعاً أن العروس يستثنى من ذلك ولا سيما إذا كان شاباً ذلك أبو عبيد قال وكانوا
 يرخصون للشباب في ذلك أيام عرسه قال وقيل كان في أول الاسلام من تزوج لبس ثوباً
 مصبوغاً علامته زواجه ليعان على وليمة عرسه قال وهذا غير معروف (قلت) وفي استفهام النبي
 صلى الله عليه وسلم له عن ذلك دلالة على أنه لا يختص بالتزويج لكن وقع في بعض طرقه عند
 أبي عوانة من طريق شعبة عن حميد بن قيس قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فرأى على بشاشة
 العرس فقال أتزوجت قلت تزوجت امرأته من الانصار فقيدتمك بهذا السياق للمدعى
 ولكن القصة واحدة وفي أكثر الروايات أنه قال له مهيم أو ما هذا فهو المعتدو بشاشة العرس
 أثره وحسنه أو فرحه وسروره يقال بش فلان بشلان أى أقبل عليه فرحاً به ملطفاً به واستدل
 به على أن النكاح لا بد فيه من صداق لاستفهامه على الكمية ولم يقل هل أصدقته أم لا وبشعر
 ظاهره بأنه يحتاج الى تقدير لاطلاق لفظكم الموضوع للتقدير كذا قال بعض المالكية وفيه
 نظر لا محتمل أن يكون المراد الاستخبار عن الكثرة أو القلة فيخبره بعد ذلك بما يليق بحال مثله
 فلما قال له القدر لم ينكر عليه بل أقره واستدل به على استحباب تقليل الصداق لأن عبد الرحمن
 ابن عوف كان من مياسير الصحابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على اصدقه ووزن نواة من
 ذهب وتعقب بأن ذلك كان في أول الامر حين قدم المدينة وإنما حصل له اليسار بعد ذلك من
 ملازمة التجارة حتى ظهرت منه من الاعانة في بعض الغزوات ما اشتهر وذلك ببركة دعاء النبي صلى
 الله عليه وسلم له كما تقدم واستدل به على جواز المواعدة لمن يريد أن يتزوج بها إذا طلقها
 زوجها وأوفى العدة لقول سعد بن الربيع انظر أى زوجتى أعجب إليك حتى أطلقها فإذا
 انقضت عدتها تزوجتها ووقع تقرير ذلك ويعكر على هذا أنه لم ينقل أن المرأة علمت بذلك ولا سيما
 ولم يتبع تعيينها لكن الاطلاع على أحوالهم انذال يقتضى أنهم ما علموا لان ذلك كان قبل
 نزول آية الحجاب فكانوا يجتمعون ولو لا وفاق سعد بن الربيع من كل منهما بالرضا ما جزم بذلك
 وقال ابن المنير لا يستلزم المواعدة بين الرجلين وقوع المواعدة بين الاجنبي والمرأة لانها اذا منع

وهي في العدة من خطبتها تصريحا في هذا يكون بطريق الأولى لأنها اذا طلقت دخلت العدة قطعاً قال ولكنها وان اطلعت على ذلك فهي بعد انقضاء عدها بالخيار والنهي انما وقع في المواعدة بين الاجنبي والمرأة أو وليها لامع اجنبي آخر وفيه جواز نظر الرجل الى المرأة قبل أن يتزوجها * (تبينه) * حقه أن يذكر في مكانه من كتاب الادب لكن تعجلته هنا لتكميل فوائد الحديث وذلك أن البخاري ترجم في كتاب الادب باب الاخاء والخلف ثم ساق حديث الباب من طريق يحيى بن سعيد القطان عن حميد واختصره فاقصر منه على قوله عن أنس قال لما قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فأخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة فرأى ذلك الحب الطبري فظن أنه حديث مستقل فترجم في أبواب الوليمة ذكر الوليمة للاخاء ثم ساق هذا الحديث بهذا اللفظ وقال أخرجه البخاري وكون هذا طرفاً من حديث الباب لا يخفى على من له أدنى ممارسة بهذا الفن والبخاري يصنع ذلك كثيراً والامر لعبد الرحمن بن عوف بالوليمة انما كان لاجل الزواج لا لاجل الاخاء وقد تعرض الحب لشيء من ذلك لكنه أبداه احتمالاً ولا يحتمل جريانه هذا الاحتمال من يكون محدثاً فآله أعظم بالصواب * الحديث الثالث حديث ما أولم النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من نسائه ما أولم على زينب هي بنت جحش كما في الباب الذي بعده وجادل ذلك كور في اسناده هو ابن زيد وهذا الذي ذكره بحسب الاتفاق لا التحديد كما سأبينه في الباب الذي بعده وقد يؤخذ من عبارة صاحب التبيين من الشافعية أن الشاة حد لا كثر الوليمة لأنه قال وأكملها شاة لكن نقل عياض الاجاع على أنه لا حد لا كثرها وقال ابن أبي عسرون أقلها للموسر شاة وهذا موافق لحديث عبد الرحمن بن عوف الماضي وقد تقدم ما فيه * الحديث الرابع (قوله حديثنا عبد الوارث) في رواية الكشي هي عن عبد الوارث وشعب هو ابن الحجاب وقد تقدم شرح الحديث في باب من جعل عتق الأمة صداقها وقوله في آخره وأولم عليها بجحش تقدم في باب اتخاذ السراير من طريق حميد عن أنس أنه أمر بالانطاع فالتى فيها من التمر والاقط والسمن فكانت وليته ولا تخالفة بينهم الا ان هذه من أجراء الحليس قال أهل اللغة الحليس يؤخذ الترفيز ع نواه ويختلط بالاقط والدقيق أو السويق اه ولو جعل فيه السمن لم يخرج عن كونه حليسا * الحديث الخامس (قوله زهير) هو ابن معاوية الجعفي (قوله عن بيان) هو ابن بشر الاجسي ووقع في رواية ابن خزيمة عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن مالك بن اسمعيل شيخ البخاري فيه عن زهير حديثا بيان (قوله بامرأة) يغلب على الظن أنها زينب بنت جحش لما تقدم قريباً في رواية أبي عثمان عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه يدعور جالا الى الطعام ثم تبين ذلك واضحا من رواية الترمذي لهذا الحديث تأمنا من طريق أخرى عن بيان بن بشر فزاد بعد قوله الى الطعام فلما أكلوا خرجوا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى رجلين جالسين فذكر قصة نزول يأيم الذين آمنوا لتدخلوا بيوت النبي الآية وهذا في قصة زينب بنت جحش لاحتمال كماله كما تقدم ساقه مطولا وشرحه في تفسير الأحزاب * (قوله ما من أولم على بعض نسائه) أكثر من بعض) ذكره في حديث أنس في زينب بنت جحش أولم عليها بشاة وهو ظاهر فيما ترجم لما يقتضيه سياقها وأشار ابن بطال الى أن ذلك لم يقع قصد التفضيل بعض النساء

* حديثنا سليمان بن حرب
حديثنا حماد عن ثابت
عن أنس قال ما أولم النبي
صلى الله عليه وسلم على شيء
من نسائه ما أولم على زينب
أولم بشاة * حديثنا مسدد
حديثنا عبد الوارث عن
شعب عن أنس أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أعتق صفيّة وتزوجها
وجعل عتقها صداقها وأولم
عليها بجحش * حديثنا مالك
ابن اسمعيل حديثنا زهير عن
بيان قال سمعت أنسا يقول
بني النبي صلى الله عليه وسلم
بامرأة فأرسلني فدعوت
رجالا الى الطعام * (باب من
أولم على بعض نسائه) أكثر
من بعض * * حديثنا مسدد
حديثنا حماد بن زيد عن ثابت
قال ذكر تزويج زينب بنت
جحش عن مسدد أنس فقال
ما رأيت النبي صلى الله عليه
وسلم أولم على أحد من نسائه
ما أولم عليها أولم بشاة

على بعض بل باعتبار ما اتفقوا عليه وانه لو وجد الشاة في كل منهن لآ ولم بها لانه كان أجود الناس ولكن كان لا يبلغ فيما يتعلق بأمور الدنيا في التأني وجوز غيره أن يكون فعل ذلك لبيان الجواز وقال الكرماني أهل السبب في تفضيل زينب في الوالدة على غيرها كان للشكر لله على ما أنعم به عليه من تزويجها إياها بالوحي (قلت) وفتي أنس أن يكون لم يولم على غير زينب بأكثر مما أولم عليها محمول على ما انتهى إليه علمه أو لما وقع من البركة في ولیمها حيث أشبع المسلمين خبزاً ولحمين الشاة الواحدة والأف الذي يظهر أنه لما أولم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها في عمرة القضية بمكة وطلب من أهل مكة أن يحضروا ولیمها فامتنعوا أن يكون ما أولم به عليها أكثر من شاة لوجود التوسعة عليه في تلك الحالة لأن ذلك كان بعد فتح خيبر وقد وسع الله على المسلمين منذ فتحها عليهم وقال ابن المنير يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الوالدة جواز تخصيص بعضهن دون بعض بالاحتراف والالطاف والهدايا (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الهبة ﴿قوله باب﴾ من أولم بأقل من شاة هذه الترجمة وان كان حكمها مستفاداً من التي قبلها لكن الذي وقع في هذه التخصيص (فقوله حديثنا محمد بن يوسف) هو الفريابي كما جزم به الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجهم ما ومن تبعهما وسفيان الثوري لماسبياني من كلام أهل النقصد وجوز الكرماني أن يكون سفيان هو ابن عيينة ومحمد بن يوسف هو البيهقي وأيد ذلك بأن السفياني روي عن منصور بن عبد الرحمن والجوزوم به عندنا أنه الفريابي عن الثوري قال البرقاني روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي ووكيع والفريابي وروح بن عباد عن الثوري فجعلوه من رواية صفية بنت شيبة ورواه أبو أحمد الزبيري وموئل بن اسمعيل ويحيى بن اليمان عن الثوري فقالوا فيه عن صفية بنت شيبة عن عائشة قال والاول أصح وصفية ليست بصحابة وحديثها مرسل قال وقد نضر النسائي قول من لم يقل عن عائشة وأورده عن بندار عن ابن مهدي وقال انه مرسل ٥ ورواية وكيع أخرجهما ابن أبي شيبة في مصنفه عنه وأصل في بعض النسخ بكراً عائشة وهو وهم من فاعله وأخرجه الاسماعيلي من رواية يزيد بن أبي حكيم العدني وأخرجه اسمعيل القاضي في كتاب أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم عن محمد بن كثير العبدي كلاهما عن الثوري كما قال الفريابي وأخرجه الاسماعيلي أيضاً من رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن الثوري بكراً عائشة فيه وزعم ابن المواق أن النسائي أخرجه من رواية يحيى بن آدم عن الثوري وقال ليس هو بدون الفريابي كذا قال ولم يخرج النسائي الا من رواية يحيى بن اليمان وهو ضعيف وكذلك موئل بن اسمعيل في حديثه عن الثوري ضعف وأقوى من زاده عائشة أبو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في مسنده عنه ويحيى بن أبي زائدة والذين لم يذكروا فيه عائشة أكثر عدداً وأحفظ وأعرف بحديث الثوري عن زاده الذي يظهر على قواعد المحدثين أنه من المزيد في متصل الاسانيد وذكر الاسماعيلي أن عمر بن محمد بن الحسن بن التل رواه عن أبيه عن الثوري فقال فيه عن منصور ابن صفية عن صفية بنت يحيى قال وهو غلط لاشك فيه ويحتمل أن يكون مراد بعض من أطلق أنه مرسل يعني من مراسيل الصحابة لأن صفية بنت شيبة ما حضرت قصة زواج المرأة المذكورة في الحديث لأنها كانت بمكة طفلة أولم ولد بعد تزويج المرأة كان بالمدينة كما ساق

* (باب من أولم بأقل من شاة) * حديثنا محمد بن يوسف حديثنا سفيان

بانه وأما جزم البرقاني بأنه إذا كان بدون ذكر عائشة يكون مرسلًا فسبقه إلى ذلك النسائي ثم الدارقطني فقال هذا من الأحاديث التي تعد فيما أخرج البخاري من المراسيل وكذا جزم ابن سعد وابن حبان بأن صفية بنت شيبة تابعة ~~لكن~~ ذكر المزي في الأطراف أن البخاري أخرج في كتاب الحج عقب حديث أبي هريرة وابن عباس في تحريم مكة قال وقال أبان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم مثله قال ووصله ابن ماجه من هذا الوجه (قلت) وكذا وصله البخاري في التاريخ ثم قال المزي لو صح هذا لكان صريحًا في صحبتها لكن أبان بن صالح ضعيف كذا أطلق هنا ولم ينقل في ترجمة أبان بن صالح في التهذيب تضعيفه عن أحمد بن حنبل نقل توثيقه عن يحيى بن معين وأبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم وقال الذهبي في مختصر التهذيب ما رأيت أحداً ضعف أبان بن صالح وكأنه لم يقف على قول ابن عبد البر في التمهيد لما ذكر حديث جابر في استقبال قاضي الحاجة القبلة من رواية أبان بن صالح المذكور هذا ليس صحيحاً لأن أبان بن صالح ضعيف كذا قال وكأنه التمس عليه بإبان بن أبي عياش البصري صاحب أنس فإنه ضعيف باتفاق وهو أشهر وأكثر حديثاً ورواه من أبان بن صالح ولهذا الماذكر ابن حزم الحديث المذكور عن جابر قال أبان بن صالح لبس بالمشهور (قلت) ولكن يكفي توثيق ابن معين ومن ذكره وقد روى عنه أيضاً ابن جريج وأسامة بن زيد الليثي وغيرهما وأنهم من روى عنه محمد بن اسحق وقد ذكر المزي أيضاً حديث صفية بنت شيبة قالت طاف النبي صلى الله عليه وسلم على بعير يستلم الخمر ٢ بمجن وأننا أنظر إليه أخرجه أبو داود وابن ماجه قال المزي هذا يضعف قول من أنكرا أن يكون له أثر في إسناده حسن (قلت) وإذا ثبت رؤيته له صلى الله عليه وسلم وضبط ذلك في المانع أن تسمع خطبته ولو كانت صغيرة (قوله) عن منصور بن صفية هي أمه واسم أبيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحرث بن أبي طلحة القرشي العبدي الحنفي قتل جده الأعلى الحرث يوم أحد وكذا أبوه طلحة بن أبي طلحة ولجده الأدنى طلحة بن الحرث رثبة وقد أغفل ذكره من ضعف في الصحابة وهو وارد عليهم ووقع في رجال البخاري للكلاباذي أنه منصور بن عبد الرحمن بن طلحة بن عمر بن عبد الرحمن التيمي وهم في ذلك كآبائه عليه الرضى الشاطبي فيما قرأت بخطه (قوله) أولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نساءه لم أقف على تعيين اسمها صريحاً وأقرب ما ينسب به أم سلمة قد أخرج ابن سعد عن شيخه الواقدي بسنده إلى أم سلمة قالت لما خطبني النبي صلى الله عليه وسلم فذكر قصة تزويجه بها فدخلني بيت زينب بنت خزيمة فآذجرة فيها شيء من شعر فاخذته فطحنه ثم عصده في البرمة وأخذت شيئاً من أهالة فأدمته فكان ذلك طعام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج ابن سعد أيضاً وأجد بأسانداً صحيحاً إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث أن أم سلمة أخبرته فذكر قصة خطبتها وتزويجها وفيه قالت فاخذت ثقالاً ٣ وأخرجت حبات من شعر كانت في جرتي وأخرجت شعماً فعصده له ثم بات ثم أصبح الحديث وأخرجه النسائي أيضاً لكن لم يذكر المقصود هنا وأصله في مسلم من وجه آخر بدونه وأما ما أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق شريك عن حميد عن أنس قال أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم سلمة بئر ومن فهو وهم من شريك لأنه كان سبي الحفظ أو من الراوي عنه وهو جندل بن واثق فان مسلماً البراز ضناه وقواه أبو حاتم الرازي والبستي وانما هو المحفوظ من

عن منصور بن صفية عن
أمه صفية بنت شيبة قالت
أولم النبي صلى الله عليه وسلم
على بعض نساءه

٢ قوله يستلم الخمر في نسخة
يستلم الركن

٣ الثقال بالكسر جملة
تسط تحت رجلي البدليق
عليها الدقيق اه نهاية

حديث جمد عن أنس أن ذلك في قصة صفية كذلك أخرجه النسائي من رواية سليمان بن بلال وغيره عن جمد عن أنس مختصراً وقد تقدم مطولاً في أوائل السكاح للبخاري من وجه آخر عن جمد عن أنس وأخرج أصحاب السنن من رواية الزهري عن أنس نحوه في قصة صفية ويحتمل أن يكون المراد بنسائه ما هو أعم من أزواجه أي من ينسب إليه من النساء في الجملة فقد أخرج الطبراني من حديث أسماء بنت عيسى قالت لقد أومل على تباطمة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمة رهن درعه عندهم يهودي بشمار شعير ولا شأن أن المدين نصف الصاع فكانت قال شطراع فينطبق على القصة التي في الباب ويكون نسمة الوليمة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجزائرية إما لكونه الذي وفي اليهودي عن شعيرة أو لغير ذلك (تقول بعبدين من شعير) كذا وقع في رواية كل من رواه عن الثوري فيما وقفت عليه عن قدمت ذكره الأبعد الرحمن بن مهيدي فوقع في روايته بصاعين من شعير أخرجه النسائي والأصمعي عن علي بن مروان وهو وإن كان أحفظ من رواه عن الثوري لكن العدد الكبير أولى بالضبط من الواحد كما قال الشافعي في غير هذا والله أعلم **(قوله باب حقي أجابة الوليمة والدعوة)** كذا عطف الدعوة على الوليمة فأشار بذلك إلى أن الوليمة تنفع بطعام العرس ويكون عطف الدعوة عليها من العام بعد الخاص وقد تقدم بيان الاختلاف في وقته وأما اختصاص اسم الوليمة به فهو قول أهل اللغة فيما نقله عنهم ابن عبد البر وهو المقول عن الخليل بن أحمد وتعلب وغيرهما جزم به الجوهري وابن الأثير وقال صاحب الشكوك الوليمة طعام العرس والاملاك وقيل كل طعام صنع لعرس وغيره وقال عياض في المشارك الوليمة طعام السكاح وقيل الاملاك وقيل طعام العرس خاصة وقال الشافعي وأصحابه تتبع الوليمة على كل دعوة تتخذ لسرور وحادث من نكاح أو ختان وغيرهما لكن الأئمة راسعوا لها عند الإطلاق في السكاح وتقيده في غيره فيقال وليمة الختان ونحو ذلك وقال الأزهرى الوليمة ما خوذ من الولم وشوا جمع وزاد معنى لأن الزوجين يتبعان وقال ابن الأعرابي أصلها من تميم الذي واجتماعه وجزم الماوردي ثم الترتيبي بأنهم إذا تطلق في غير طعام العرس الإيقينية وأما الدعوة فهي أعم من الوليمة وهي تتبع الدال على المشهور وروى عنها قطرب في مثلثه وغلط في ذلك على ما قال النووي قال ودعوة النسب بكسر الدال وعكس ذلك بتوهم الباب فتتحوادال دعوة النسب وكسر وادال دعوة الطعام انتهى وإنسبه لمبنى تيم الباب نسبة صاحب السكاح والحقكم اجنى عدى الباب قاله أعلم وذكر النووي تبعاً لغيره أن الولائم غاية الأعذار بعين مهملة وذال معجمة للختان والعقيقة للولادة والخرس يضم المعجمة وسكون الراء ثم سين مهملة للسلامة المرأة من الطلق وقيل هو طعام الولادة والعقيقة تختص بيوم السابع والنعيقه أقدم المسافر مشقة من النقع وهو الغبار والكيرة للسكن المتجدد ما خوذ من الكرو وهو المأوى والمستقر والخضبة بناء معجمة لما يتخذ عند المعصية والمأوى لما يتخذ بلا سبب ودالهام ضومعة وتيم وزفتحها انتهى والأعذار يقال فيها أيضاً العذرة بتضم ثم سكون والخرس يقال فيه أيضاً بالصاد المهملة بدل السين وقد ترادف آخرها فاعمال خرسه وخرسه وقيل إنها السلامة المرأة من الطلق وأما التي للولادة بمعنى الفرح بالمولود فهي العقيقة واختلف في النعيقه هل التي يصنعها القادم من السفر أو تصنع له قولان وقيل النعيقه التي يصنعها

بعبدين من شعير * (باب حق أجابة الوليمة والدعوة

القادم والتي تصنع له تسمى التحفة وقيل ان الوليمة خاص بطعام الدخول وأما طعام الاملاك فيسمى الشنخ بضم الميمجة وسكون النون وفتح الدال المهملة وقد تضم وآخره خامجة مأخوذ من قولهم فرس شنخ أى يتقدم غيره سمي طعام الاملاك بذلك لانه يتقدم الدخول وأغرب شيخنا في التدريب فقال الولائم سبع وهو وليمة الاملاك وهو التزوج ويقال لها المقبسة بنون وقاف ووليمة الدخول وهو العرس وقل من غاير بينهما انتهى وموضع اغراب تسمية وليمة الاملاك تسعة ثم رأيت سبع في ذلك المنذرى في حواشيه وقد شذبت لك وقد فاتهم ذكر الحذاق بكسر المهملة وتحذف الدال الميمجة وآخره قاف الطعام الذى يتخذ عند حذق الصبي ذكره ابن الصباغ في الشامل وقال ابن الرفعة هو الذى يصنع عند الختم أى ختم التران كذا قيده ويحتمل ختم قدر مقصود منه ويحتمل أن يطرد ذلك في حذقه لكل صناعة وذكر الحاملى في الروقى في الولائم العتيرة بفتح المهملة ثم مناة مكسورة وهى شاة تذبح في أول رجب وتعتب بانها في معنى الاضحية فلا معنى لذكرها مع الولائم وسأيت حكمها في أوخر كتاب العقيدة والافلتاذ كرفى الاضحية وأما المأدبة فقديم ان تصيل لانها ان كانت تقوم مخصوصين فهى المقرى بفتح النون والقاف مقصور وان كانت عامة فهى الجفلى بحيم وفاء بوزن الاول قال الشاعر

نحن في المشتاة ندعو الجفلى * لا ترى الأدب منياتنقر

وصف قومه بالحدود وأنهم اذا صنعوا مأدبة دعوا اليها عموما لا خصوصا وخص الشتاء لانها مظنة قلة الشئ وكثرة احتياج من يدعى والأدب بوزن اسم الناعل من المأدبة وقد تقرر مشتق من النقرى وقد وقع في آخر حديث أبى هريرة الذى أوله الوليمة حتى وسنة كما أشرت اليه في باب الوليمة حتى قال والخرس والاعذار والتوكيرات فيه بالخيار وفيه تفسير ذلك وظاهر سياقه الرفع ويحتمل الوقف وفي مسند أحمد من حديث عثمان بن أبى العاص في وليمة الختان لم يكن يدعى لها واما قول المصنف حق اجابة فيشير الى وجوب الاجابة وقد نقل ابن عبد البر ثم عياض ثم النووى الاتفاق على القول بوجوب الاجابة لوليمة العرس وفيه نظر نعم المشهور من أقوال العلماء الوجوب وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بانها فرض عين ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة وذكر النعمى من المالكية أنه المذهب وكلام صاحب الهداية يقتضى الوجوب مع تصريحه بأنها سنة فكانه أراد أنها واجبة بالسنة وليست فرضا كما عرف من قاعدتهم وعن بعض الشافعية والحنابلة هي فرض كفاية وحكى ابن دقيق العيد فى شرح الامام أن محل ذلك اذا تمت الدعوة أما لو خص كل واحد بالدعوة فان الاجابة تعين وشرط وجوبه أن يكون الداعى مكفأ حار رشيدا وأن لا يخص الاغنياء دون الفقراء وسأيت البحث فيه فى الباب الذى يليه وأن لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه لرغبة فيه أو رهبة منه وأن يكون الداعى مسلما على الأصح وأن يختص باليوم الاول على المشهور وسأيت البحث فيه وأن لا يسبق فى سبق تعينت الاجابة له دون الثانى وان جا أمعا قدم الاقرب رجعا على الاقرب جوارا على الأصح فان استويا افرع وأن لا يكون هنالك من يتأذى بحضوره من منكر وغيره كما سأيت البحث فيه بعد أربعة أبواب وأن لا يكون له عذر وضبطه الماوردى بما رخص به فى ترك الجماعة هذا كله فى وليمة العرس فاما الدعوة فى غير العرس فسأيت البحث فيها بعد بابين (قوله ومن أول سبعة أيام ونحوه)

ومن أول سبعة أيام ونحوه *

ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوماً ولا يومين * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دعى أحمدكم إلى الولاية فليأتها * حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سفيان قال حدثني منصور عن أبي وائل عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فكروا العاني وأجيبوا الداعي وعودوا المريض * حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا أبو الأحوص عن الأشعث عن معاوية بن سويد قال البراء بن عازب رضي الله عنهما أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع أمرنا بعمادة المريض وتباعد الخنازة وتشميت العاطس وإبرار المقسم ونصر المظلوم وإفشاء السلام واجابة الداعي ونهانا عن خواتيم الذهب وعن آية النضة وعن الميائير والقسمية والاستبرق والدياج * تابعه أبو عوانة والشيخاني عن أشعث في إفشاء السلام * حدثنا قتيبة بن سعيد

يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت لما تزوج أبي دعا العصابة سبعة أيام فلما كان يوم الانصار دعا أبي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما فكان أبي صائماً فلما طعموا دعا أبي وأبني وأخرجه البيهقي من وجه آخر أنهم سبوا قافله وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر إلى حفصة وقال في سبعة أيام واليه أشار المصنف بقوله ونحوه لأن القصة واحدة وهذا وإن لم يذكره المصنف لكنه جنح إلى ترجيعه لاطلاق الأمر بإجابة الدعوة بغير تقييد كما سيظهر من كلامه الذي سأذكره وقد نبه على ذلك ابن المنبر (قوله ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوماً ولا يومين) أي لم يجعل للولاية وقتاً معيناً يختص به الإيجاب أو الاستجاب وأخذ ذلك من الإطلاق وقد أفصح بمراده في تاريخه فإنه أورد في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذي أخرجه أبو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله بن عثمان الثقفي عن رجل من ثقيف كان يثني عليه إن لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما الله يقول قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاية أول يوم حتى * والثاني معروف * والثالث رياء وسبعة قال البخاري لا يصح إسناداه ولا يصح له صحة يعني لزهير قال وقال ابن عمر وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا دعى أحدكم إلى الولاية فليجب ولم يخص ثلاثة أيام ولا غيرهما وهذا أنسخ قال وقال ابن سيرين عن أبيه أنه لما بنى بأهله أول سبعة أيام فدعا في ذلك أبي بن كعب فاجابه اه وقد خالف يونس بن عبيد قتادة في إسناد فرواه عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل أو مضعف لم يذكره عبد الله بن عثمان ولا زهيراً أخرجه النسائي ورجحه على الموصول وأشار أبو حاتم إلى ترجيعه ثم أخرج النسائي عقبه حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام على صفة ثلاثة أيام حتى أعرض بها فأشار إلى تضعيفه أو إلى تخصيصه وأصرح من ذلك ما أخرجه أبو يعلى بسند حسن عن أنس قال تزوج النبي صلى الله عليه وسلم صفة وجعل عتقه صاذاً وجعل الولاية ثلاثة أيام الحديث وقد وجدنا الحديث زهير بن عثمان شواهد منها عن أبي هريرة مثله أخرجه ابن ماجه وفيه عبد الملك بن حسين وهو ضعيف جداً وله طريق أخرى عن أبي هريرة أثرت إليها في باب الولاية حق وعن أنس مثله أخرجه ابن عدى والبيهقي وفيه بكر بن خنيس وهو ضعيف وله طريق أخرى ذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن حديث رواه مروان بن معاوية عن عوف عن الحسن عن أنس نحوه فقال انما هو عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وعن ابن مسعود أخرجه الترمذي بلفظ طعام أول يوم حتى وطعام يوم الثاني سنة وطعام يوم الثالث سمعة ومن سمع سمع الله وقال لا نعرفه إلا من حديث زياد بن عبد الله البكائي وهو كثير الغرائب والمناكير (قلت) وشيخه فيه عطاء بن السائب وسماع بن زياد منه بعد اختلاطه فهذه عاتمه وعن ابن عباس رفعه طعام في العرس يوم سنة وطعام يومين فضل وطعام ثلاثة أيام رياء وسمعة أخرجه الطبراني بسند ضعيف وهذه الأحاديث وإن كان كل منها لا يتخلو عن مقال فجموعها يدل على أن الحديث أصلاً وقد وقع في رواية أبي داود والدارمي في آخر حديث زهير بن عثمان قال قتادة بلغني عن سعيد بن المسيب أنه دعى أول يوم وأجاب ودعى ثاني يوم فاجاب ودعى ثالث يوم فلم يجب وقال أهل رياء وسمعة فكانت به بلغه الحديث فعمل بظاهره إن ثبت ذلك عنه وقد جعل به الشافعية والحنابلة قال النووي إذا أولم ثلاثاً فالاجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني

لا تجب قطعها ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الاول وقد حكى صاحب التيجاني وجوبها في اليوم الثاني وجهين وقال في شرحه أحدهما الوجوب وبه قطع الجرجاني لوصفه بأنه معروف أو سنة واعتبر الحنابلة الوجوب في اليوم الاول وأما الثاني فقد الواسعة كما نظاهر لفظ حديث ابن مسعود وفيه بحث وأما الكراهة في اليوم الثالث فاطقه بعضهم لنظائر الخبر وقال العمري إنما تكره إذا كان المدعو في الثالث هو المدعو في الاول وكذا صورته الروائي واستبعد بعض المتأخرين وليس يعبدلان إطلاق كونه رياء وجمعية يشعر بان ذلك صنع للمباهاة وإذا كثرت الناس فدعا في كل يوم فرقة لم يكن في ذلك مباهاة غالباً إلى ما جئنا إليه البخاري ذهب المالكية قال عياض استحباب أصحابنا لاهل السعة كونها أسبوعاً وقال بعضهم محله إذا دعا في كل يوم من لم يدع قبله ولم يكر عليهم وهذا شبه بما تقدم عن الروائي وإذا جلت الأمر في كراهة الثالث على ما إذا كان هناك رياء وجمعية ومباهاة كان الرابع وما بعده كذلك فيمكن حمل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الأمن من ذلك وإنما أطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * أحدها حديث ابن عمر أو رده من طريق مالك عن نافع بلفظ إذا دعا أحدكم إلى الوليمة فليأتها وسيأتي البحث فيه بعد بابين وقوله فليأتها أي فليأت مكانها والتقدير إذا دعا إلى مكان ووليمة فليأتها ولا ينظر إعادة التعمير مؤثراً * ثانيها حديث أبي موسى أو رده لقوله فيه وأجيبوا الداعي وقد تقدم في الجهاد قال ابن التين قوله وأجيبوا الداعي يريد إلى وليمة العرس كادل عليه حديث ابن عمر الذي قبله يعني في تخصيص الأمر بالآتيان بالدعاء إلى الوليمة وقال السكرماني قوله الداعي عام وقد قال الجمهور تجب في وليمة السكاح وتستحب في غيرها فيلزم استعمال اللفظ في الإيجاب والندب وهو متنع قال والجواب أن الشافعي أجازه وحله غيره على عموم الجواز اهـ ويحتمل أن يكون هذا اللفظ وإن كان عاماً فالمراد به خاص وأما استحباب إجابة طعام غير العرس فن دليل آخر * ثالثها حديث البراء بن عازب أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسميع ونها ناري في آخره وإجابة الداعي أو رده من طريق أبي الاحوص عن الأشعث وهو ابن أبي الشعثاء سلم الحارثي ثم قال بعده تابعه أبو عوانة والشيبياني عن أشعث في إفشاء السلام فأما ما تبعه أبي عوانة فوصلها المؤلف في الأشربة عن موسى بن اسمعيل عن أبي عوانة عن أشعث بن سليم به وأما ما تبعه الشيبياني وهو أبو اسحق فوصلها المؤلف في كتاب الاستئذان عن قتيبة عن جرير عن الشيبياني عن أشعث بن أبي الشعثاء به وسيأتي شرحه مستوفى في أو آخر كتاب الادب إن شاء الله تعالى وقد أخرج في مواضع أخرى من غير روايته هؤلاء الثلاثة فذكر بلفظ رد السلام بدل إفشاء السلام فهذه نسكته الاقتصار رابعها حديث سهل بن سعد (قوله) حديثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه (في رواية المستطلى عن أبي حازم وذكرا الكرماني أنه وقع في رواية عن عبد العزيز بن أبي حازم عن سهل وهو سهو أو لا بد من واسطة بينهما ما أبوه أو غيره (قلت) لعل الرواية عن عبد العزيز عن أبي حازم فتصحت عن فصار ابن وسيأتي شرح الحديث بعد خمسة أبواب

❦ (قوله) باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله (أورد فيه حديث ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أنه كان يقول شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء

حديثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل بن سعد قال دعا أبو أسيد الساعدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في عرسه وكانت امرأته يومئذ خادمهم وهي العروس قال سهل تدرون ما سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تبت له نكراً من الليل فلما أكل سقته إياه * (باب من ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله) * حديثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول

ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله. ووقع في رواية الاسماعيلي من طريق معن بن عيسى
عن مالك المساكين بدل الفقراء وأول هذا الحديث موقوف ولكن آخره يقتضي رفعه كذلك
ابن بطلال قال ومثله حديث أبي الشعثاء أن أباه بريرة أبصر رجلاً خارجاً من المسجد بعد الأذان
فقال أما هذا فقد عصى أبا القاسم قال ومثل هذا لا يكون رأياً ولهذا أدخله الأئمة في مسانيدهم
الترجي. وذكر ابن عبد البر أن جل رواية مالك لم يصرحوا برفعها وقال فيه روح بن القاسم عن مالك
بسنده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى وكذا أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق
احمد بن محمد بن مسلمة بن قعنب عن مالك وقد أخرجه مسلم من رواية معمر وسفيان بن عيينة عن
الزهري شيخ مالك كما قال مالك ومن رواية أبي الزناد عن الأعرج كذلك والأعرج شيخ الزهري فيه
هو عبد الرحمن كما وقع في رواية سفيان قال سألت الزهري فقال حدثني عبد الرحمن الأعرج أنه سمع
أباه بريرة قد ذكره وسفيان فيه شيخ آخر بإسناد آخر إلى أبي هريرة شرح فيه برفعها إلى النبي صلى
الله عليه وسلم أخرجه مسلم أيضاً من طريق سفيان سمعت زياً بن سعد يقول سمعت ثابته الأعرج
يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قد كرموه وكذا أخرجه أبو الشيخ من
طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً مرسوماً وأخرجه له شاهد من حديث ابن عمر كذلك
والذي يظهر أن اللام في الدعوة للعهد من الولاية المذكورة أولاً وقد تقدم أن الولاية إذا اطلقت
جاءت على طعام العرس بخلاف سائر الولايات فأنها مقيدة وقوله يدعى لها الاغنياء أي أنها تكون
شر الطعام إذا كانت بهذه الصفة ولهذا قال ابن مسعود إذا خض الغني وترك الفقير أمر نأث
لا يجيب قال ابن بطلال وإذا مايرز الداعي بين الاغنياء والفقراء فاطم كلاً على حدة لم يكن به بأس
وقد فعله ابن عمر وقال البيضاوي من مقدرة كما يقال شر الناس من أكل وحده أي من شربه
واغنياء شر المأذ كرهت به فكأنه قال شر الطعام الذي شأنه كذا وقال الطبري اللام في الولاية
للعهد الخارج إذا كان من عادة الجاهلية أن يدعو الاغنياء ويتركوا الفقراء وقوله يدعى إلى آخره
استثناف وبيان ليكون شر الطعام وقوله ومن ترك إلى آخره حال والعامل يدعى أي يدعى
الاغنياء والحال أن الإجابة واجبة فيكون دعاؤه سبباً لكل المدعو شر الطعام ويشهد له ما ذكره
ابن بطلال أن ابن جبيب روى عن أبي هريرة أنه كان يقول أنتم العاصون في الدعوة تدعون من لا
يأتي وتدعون من يأتي يعني بالاول الاغنياء وبالثاني الفقراء **(قوله شر الطعام)** في رواية مسلم عن
يحيى بن يحيى عن مالك بن أنس الطعم والاول رواية الأكثر وكذا في بتيمة الطرق **(قوله يدعى)**
لهذا الاغنياء في رواية ثابت الأعرج عنهما من يأتيها ويدعى إليها من باباها والجملة في موضع
الحال طعام الولاية فلو دعا الداعي عاماً لم يكن طعامه شر الطعام ووقع في رواية للطحان من
حديث ابن عباس بنس الطعم طعام الولاية يدعى إليه الشعبة ويحبس عنه الجيعان **(قوله)**
ومن ترك الدعوة أي ترك إجابة الدعوة وفي رواية ابن عمر المذكورة ومن دعى فلم يجبه وهو
تفسير للرواية الأخرى **(قوله فقد عصى الله ورسوله)** هذا دليل وجوب الإجابة لأن العصيان
لا يطلق إلا على ترك الواجب ووقع في رواية لابن عمر عند أبي عوانة من دعى إلى وليمة فلم يأتها
فقد عصى الله ورسوله **(قوله باب)** من أجاب إلى كراع بضم الكاف وتخفيف الراء
وآخره عين مهملة هو مستدق الساق من الرجل ومن حد الرسغ من اليد وهو من البقر والغنم

شر الطعام طعام الولاية يدعى
لها الاغنياء ويترك الفقراء
ومن ترك الدعوة فقد عصى
الله ورسوله صلى الله عليه
وسلم **(باب من أجاب إلى كراع)***

منزلة الوظيف من الفرس والبعر وقيل الكراع مادون الكبع من الدواب وقال ابن فارس
 كراع كل شئ طرفه **(قوله)** حدثنا عبدان هو عبد الله بن عثمان وأبو حنيفة بالمهملة والزاي هو
 الشكري **(قوله)** عن أبي حازم تقدم في الهبة من رواية شعبة عن الأعمش وهو لا يروى عن
 مشايخه إلا ما ظهر له سماعهم فيه وأبو حازم هذا هو سلمان بسكون اللام مولى عزة بفتح المهملة
 وتشديد الزاي وهو من زعم أنه سلمة بن دينار الراوى عن سهل بن سعد المتقدم ذكره قريبا فانهما
 وإن كانا مدنيين لكن راوى حديث الباب أكبر من ابن دينار **(قوله)** ولوأهدى إلى كراع لقبيل
 كذلك أكثر من أصحاب الأعمش وتقدم في الهبة من طريق شعبة عن الأعمش بلفظ ذراع وكراع
 بالغير والذراع أفضل من الكراع وفي المثل أنفق العبد كراعاً وطب ذراعاً وقد زعم بعض
 النحاة وكذا وقع للغزالي أن المراد بالكراع في هذا الحديث المكان المعروف بكراع الغمهم بفتح
 المعجمة وهو موضع بين مكة والمدينة تقدم ذكره في المعازي وزعم أنه أطلق ذلك على سبيل المبالغة
 في الإجابة ولو بعد المكان لكن المبالغة في الإجابة مع حقارة الشئ ونسخ في المراد ولا يذهب
 الجهم وراى أن المراد بالكراع هنا كراع الشاة وقد تقدم ترجمه ذلك في أوائل الهبة في حديث
 يانساء المسلمات لا تحترن جارة بخارتها ولو فرس شاة وأغرب الغزالي في الإحياء ذكر الحديث بلفظ
 ولو دعيت إلى كراع الغميم ولا أصل لهذه الزيادة وقد أخرج الترمذي من حديث أنس وصححه
 مرفوعاً ولوأهدى إلى كراع لقبيل ولو دعيت للملأ لا يجب وأخرج الطبراني من حديث أم حكيم
 بنت وادع أنها قالت يا رسول الله أتذكر الهدية فقال ما أقبح رد الهدية فذكر الحديث ويستفاد
 سببه من هذه الرواية وفي الحديث دليل على حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وتواضعه وجبره
 لقلوب الناس وعلى قبول الهدية واجبة من يدعو الرجل إلى منزله ولو علم أن الذي يدعوه إليه شئ
 قليل قال المهلب لا يبعث على الدعوة إلى الطعام إلا صدق الحجة ومسر والداعي باكل المدعو من
 طعامه والتعجب إليه بما لا كلة وتوقيد الزمام معه فإلذلك حض صلى الله عليه وسلم على
 الإجابة ولو نزل المدعو إليه وفيه الحضر على المواصلة والتحاب والتألف واجبة الدعوة لما نزل
 أو أكثر وقبول الهدية كذلك **(قوله)** **باب** إجابة الداعي في العرس وغيره ذكر
 فيه حديث ابن عمر أجيبوا هذه الدعوة وهذه اللام يحتمل أن تكون للعهد والمراد ولاية العرس
 ويؤيده رواية ابن عمر الأخرى إذا دعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها وقد تقرر أن الحديث الواحد
 إذا تعددت ألفاظه وأمكن حل بعضها على بعض تعين ذلك ويحتمل أن تكون اللام للعويم وهو
 الذي فهمه راوى الحديث فكان يأتي الدعوة للعرس وغيره **(قوله)** حدثنا علي بن عبد الله بن
 إبراهيم هو البغدادي أخرجه البخاري هنا فقط وقد تقدم في فضائل القرآن روايته عن علي
 ابن إبراهيم عن روح بن عبادة فقيل هو هذا نسبه إلى جده وقيل غيره كما تقدم بيانه وذكر أبو عمرو
 والمستمل أن البخاري لما حدث عن علي بن عبد الله بن إبراهيم هذا سئل عنه فقال متيقن **(قوله)**
 عن نافع في رواية فضيل بن سليمان عن موسى بن عقبة حدثني نافع أخرجه الأسماعيلي **(قوله)**
 قال كان عبد الله الفاضل هو نافع وقد أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن عبد الله بن
 عمر العمري عن نافع بلفظ إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب وأخرجه مسلم وأبو داود من
 طريق أيوب عن نافع بلفظ إذا دعى أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو نحوه ومسلم من طريق

* حدثنا عبدان عن أبي
 حنيفة عن الأعمش عن أبي
 حازم عن أبي هريرة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لو
 دعيت إلى كراع لا تجبت
 ولوأهدى إلى كراع لقبيل
 * (باب إجابة الداعي في العرس
 وغيره) * حدثنا علي بن عبد
 الله بن إبراهيم حدثنا الحجاج
 ابن محمد قال قال ابن جريج
 أخبرني موسى بن عقبة عن
 نافع قال سمعت عبد الله بن
 عمر رضي الله عنهما يقول
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أجيبوا هذه الدعوة
 إذا دعيت لها قال كان عبد
 الله يأتي الدعوة

الزبيدي عن نافع بلفظ من دعى الى عرس أو نحوه فليجب وهذا يؤيد ما فهمه ابن عمر وأن الامر
بالاجابة لا يختص بطعام العرس وقد أخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الاجابة
الى الدعوة مطلقا عرسا كان أو غيره بشرطه ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري
قاضي البصرة وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين ويعكر عليه ما نقلناه عن عثمان
ابن أبي العاص وهو من مشاهير الصحابة أنه قال في وليمة الختان لم يكن يدعى لها لكن يمكن
الاتصال عنه بان ذلك لا يمنع القول بالوجوب لو دعوا وعند عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر
أنه دعا للطعام فقال رجل من القوم اعنني فقال ابن عمر انه لا عافية لك من هذا فقم وأخرج
الشافعي وعبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس أن ابن صفوان دعاه فقال اني مشغول وان لم
تعنني جنته وجرم بعدم الوجوب في غير وليمة النكاح المالكية والخنفية والحنابلة وجمهور
الشافعية وبالحديث السرخسي منهم فنقل فيه الاجماع ولفظ الشافعي اتيان دعوة الوليمة حتى والوليمة
التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة دعى اليها رجل وليمة فلا أرخص لاحد في تركها ولو تركها لم
يدين لي أنه عاص في تركها كما تبين لي في وليمة العرش (قوله في العرس وغير العرس وهو صائم)
في رواية مسلم عن هرون بن عبد الله عن حجاج بن محمد وياتيها وهو صائم ولا يبي عوانة من وجه
آخر عن نافع وكان ابن عمر يوجب صائما ومفطرا ووقع عند أبي داود من طريق أبي أسامة عن
عبيد الله بن عمر عن نافع في آخر الحديث المرفوع فان كان مفطرا فليدع وان كان صائما فليدع
ولمسلم من حديث أبي هريرة فان كان صائما فليصل ووقع في رواية هشام بن حسان في آخره
والصلاة الدعاء وهو من تنسيب هشام راويه ويؤيده الرواية الاخرى وحله بعض الشراح على
ظاهره فقال ان كان صائما فليستغل بالصلاة ليحصل له فضله او يحصل لاهل المنزل والحاضر من
بركته وفيه نظرا لعموم قوله لا صلاة بخضرة طعام لكن يمكن تخصيصه بغير الصائم وقد تقدم في باب
حق اجابة الوليمة أن أبي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائم أتني ودعا وعند أبي عوانة من طريق
عمر بن محمد عن نافع كان ابن عمر اذا دعى أجاب فان كان مفطرا أكل وان كان صائما دعا لهم
وبترك ثم انصرف وفي الحضور فوائد أخرى كالتبرك بالمدعو والتجمل به والانتفاع بإشارته
والصيانة عما لا يحصل له الصيانة لو لم يحضر وفي الاخلال بالاجابة تنقوت ذلك ولا يخفى ما يقع
للداعي من ذلك من التشويش وعرف من قوله فليدع لهم حصول المقصود من الاجابة بذلك وأن
المدعو لا يجب عليه الاكل وهل يستحب له أن يفطر ان كان صومه تطوعا قال أكثر الشافعية
وبعض الحنابلة ان كان يشق على صاحب الدعوة صومه فالافضل النظر والافالصوم وأطلق
الروائي وابن الفراء استحباب الفطر وهذا على رأى من يجوز اخر وج من صوم النفل وأما من
يجبه فلا يجوز عنده الفطر كما في صوم الفرض وبعد اطلاق استحباب الفطر مع وجود
الخلاف ولا سيما ان كان وقت الافطار قد قرب ويؤخذ من فعل ابن عمر أن الصوم ليس عذرا في
ترك الاجابة ولا سيما مع ورود الامر للصائم بالحضور والدعاء نعم لو اعتذر به المدعو فقبل الداعي عذره
لكونه يشق عليه أن لا ياكل اذا حضر أو غير ذلك كان ذلك عذرا له في التأخر ووقع في حديث
جابر عند مسلم اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك فيؤخذ منه أن المفطر
ولو حضر لا يجب عليه الاكل وهو أصح الوجهين عند الشافعية وقال ابن الحاجب في مختصره

في العرس وغير العرس وهو
صائم

ووجوب أكل المفطر محتمل وصرح الحنابلة بعدم الوجوب واختار النووي الوجوب وبه قال أهل الظاهر والحنابلة لهم قوله في إحدى روايات ابن عمر عند مسلم فان كان مفطر اقل طعم قال النووي وتحمّل رواية جابر على من كان صائماً ويؤيده رواية ابن ماجه فيه بلنظ من دعى الى طعام وهو صائم فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك وتعين حمله على من كان صائماً فتلاويكون فيه حتم استحب له أن يخرج من صيامه لذلك ويؤيده ما أخرجه الطيالسي والطبراني في الأوسط عن أبي سعيد قال دعا رجل الى طعام فقال رجل انى صائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعاكم وأخذكم وتكف لكم افطار وسمي يوم ما كانه ان شئت في اسناده راو ضعيف لكنه توبع والله أعلم ﴿قوله ما﴾ ذهب النساء والصبيان الى العرس) كآثره ترجم بهذا للتأجيل أحد كراهة ذلك فأراد أنه مشروع بغير كراهة (قوله حدثنا عبد الرحمن بن المبارك) هو العيشى بالتحسينة والشين وليس هو أخا عبد الله بن المبارك المشهور وعبد الوارث هو ابن سعيد والاسناد كاه بصريون (قوله فقام بمنا) بضم الميم بعد هاء ميم ساكنة ومثناة مفتوحة ونون ثقيلة بعدها ألأى قام قياماً قويا مأخوذة من المنية بضم الميم وهى التوبة أى قام اليهم مسرعاً مستنداً في ذلك فرح بهم وقال أبو مروان بن سراج ورجحه القرطبي انه من الامتنان لان من قام له النبي صلى الله عليه وسلم وأكرمه بذلك فقد امتن عليه بشئ لا أعظم منه قال ويؤيده قوله بعد ذلك أنتم أحب الناس الى ونقل ابن بطلال عن القاسمى قال قوله متمنا يعنى متفضلاً عليهم بذلك فكانه قال يمتن عليهم بحبته ووقع في رواية أخرى متنبأ بوزن عظيم أى قام قياماً مستوياً منتصباً طويلاً ووقع في رواية ابن السكن فقام عيشى قال عياض وهو تصحيف (قلت) ويؤيد التأويل الأول ما تقدم في فضائل الانتصار عن أبي معمر عن عبد الوارث بسند حديث الباب بلنظ فقام مثلاً بضم أوله وسكون الميم الثانية بعد هاء مثلمة مكسورة وقد تفتح وضبط أيضاً بفتح الميم الثانية وتشديد المثلثة والمعنى منتصباً قائماً قال ابن التين كذا وقع في البخارى والذي في اللغة مثل بفتح أوله وضم المثلثة وفتحها قائماً مثل بضم المثلثة مشو لا فهو ومائل اذا اتصب قائماً قال عياض وجاء عن ثمالا يعنى بالشد يد أى مكلفاً نفسه ذلك اه ووقع في رواية النعماني عن الحسن بن سفيان عن ابراهيم بن الحجاج عن عبد الوارث فقام النبي صلى الله عليه وسلم لهم مثلاً بوزن عظيم وهو فعيل من مائل وعن ابراهيم بن هانم عن ابراهيم بن الحجاج مثله وزاد يعنى مثلاً (قوله اللهم أنتم من أحب الناس الى) زاد في رواية أبي معمر فها ثلاث مرات وتقدم لفظ اللهم يقع للتبرك أو للاستهتمام بالله في صدقه ووقع في رواية مسلم من طريق ابن ابي عمير عن عبد العزيز اللهم انهم وبالباقى مثله وأعادها ثلاث مرات وقد اتفقا كما تقدم في فضائل القرآن على رواية هشام بن زيد عن أنس جاءت امرأه من الانتصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعها صبي لها فكلماها وقال والذي نفسى بيده انكم لاحب الناس الى مرتين وفي رواية تاتى في كتاب السندور ثلاث مرات ومن في هذه الرواية مقدر بتدليل رواية حديث الباب ﴿قوله ما﴾ هل يرجع اذا رأى منكراً في الدعوة هكذا أورد الترجمة بصورة الاستهتام ولم يثبت الحكم لمافهم من الاحتمال كما سيئنه ان شاء الله تعالى (قوله ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع) كذا في رواية المستطلى والاصيلي والقاسمى وعبدوس

* (باب ذهاب النساء والصبيان الى العرس) *
حدثنا عبد الرحمن بن المبارك
حدثنا عبد الوارث حدثنا عبد
العزيز بن زهير عن أنس
ابن مالك رضى الله عنه قال
أبصر النبي صلى الله عليه
وسلم نساء وصبياً نامتيلين
من عرس فقام بمنا فقال
اللهم أنتم من أحب الناس
الى * (باب هل يرجع اذا
رأى منكراً في الدعوة) *
ورأى ابن مسعود صورة في
البيت فرجع

وفي رواية الباقرين أبو مسعود والاقول تخفيف فيما أظن فأنني لم أرا لأثر المعاق الا عن أبي مسعود
عقبه بن عمرو وأخرجه البيهقي من طريق عمري بن ثابت عن خالد بن سعد عن أبي مسعود أن رجلا
صنع طعاما فدعاه فقال أفي البيت صورة قال نعم فاني أن يدخل حتى تكسر الصورة وسنده صحيح
وخالد بن سعد هو مولى أبي مسعود عقبه بن عمرو والنضاري ولا أعرف له عن عبد الله بن مسعود
رواية ويحتمل أن يكون ذلك وقع لعبد الله بن مسعود أيضا لكن لم أقف عليه (قولنا ودعا ابن
عمرو أبا أيوب فرأى في البيت سترا على الجدار فقال ابن عمرو غلبنا عليه النساء فقلت
أخشي عليه فلم أكن أخشي عليك والله لأطعم لكم طعاما فرجع) وصلة أحمد في كتاب الورع
ومسند في مسنده ومن طريقه الطبراني من رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سالم
ابن عبد الله بن عمرو قال أعزست في عهد أبي قحافة ابن أبي الناس فكان أبو أيوب فبن آذنا وقد استروا
بيني بجادا خضر فأقبل أبو أيوب فاطلع فرأه فقال يا عبد الله أتسترون الجدر فقال أئى واستجبا
غلبنا عليه النساء يا أبا أيوب فقال من خشيت أن تغلبه النساء فذكره ووقع لنا من وجه آخر
من طريق الليث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سالم بن عبد الله بن أبي عاصم قال أخبرني
عليه وسلم يدخلون الأول فالأول حتى أقبل أبو أيوب وفيه فقال عبد الله أقسمت عليك لترجعن
فقال وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل يوحى هذا ثم انصرف وقد وقع نحو ذلك لابن عمر فيما بعد
فأنكره وأزال ما أنكره لم يرجع كما صنع أبو أيوب فروى في كتاب الزهد للاحمد من طريق عبد
الله بن حنيفة قال دخل ابن عمر بيت رجل دعاه الى عرس فاذا بيته قد ستر بالكرور فقال ابن عمر
يا فلان متى تحوت الكعبة في بيتك ثم قال لنفرد معه من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يترك
كل رجل ما يليه وأخرج ابن وهب ومن طريقه البيهقي أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر روى
لعمر فرأى البيت قد ستر فرجع فسئل فذكر قصة أبي أيوب ثم ذكر المصنف حديث عائشة
في الصور وسبق في شرحه وبين حكم الصور مستوفى في كتاب لباس وموضع الترجمة منه
قولها قام على الباب فلم يدخل قال ابن بطال أنه لم يجرز الدخول في الدعوة يكون فيها منكر
عنه صلى الله عليه وسلم لما في ذلك من اظهار الرضا بها ونقل مذهب التسد ما في ذلك
وحاصله ان كان هناك محترم وقدر على ازالته فأزاله فلا بأس وان لم يقدر فليرجع وان كان مما بكره
كراهة تغزبه فلا يخفى الورع ومما يؤيد ذلك ما وقع في قصة ابن عمر من اختلاف الجداية في دخول
البيت الذي سترت جدره ولو كان حراما ما قعد الذين قعدوا ولا فعل ابن عمر فيحمل فعل أبي أيوب
على كراهة التنزيه جمع بين الفعلين ويحتمل أن يكون أبو أيوب مكان يرى التحريم والذين
لم يشكروا كانوا يرون الاباحة وقد فصل العلماء ذلك على ما أثبتت اليه قالوا ان كان لهوا وما
اختلف فيه فيجوز الحضور والاولى الترك وان كان حراما كشر الخمر نظرفان كان المدعو ممن
اذا حضر رفع لاجله فيحضر وان لم يكن كذلك فسيه للشافعية وجهان أحدهما يحضرون ويشكرو
بحسب قدرته وان كان الاولى أن لا يحضر قال البيهقي وهو ظاهر نص الشافعي وعليه جرى
العراقيون من أصحابه وقال صاحب الهداية من الحنفية لا بأس أن يقعد ويا كل اذالم يكن
يقعدى به فان كان ولم يقدر على منعهم فليخرج لما فيه من شين الدين وفتح باب المعصية وحكى
عن أبي حنيفة أنه قعد وهو محمول على أنه وقع له ذلك قبل أن يصير مقعدى به قال وهذا كله بعد

الحضور فان علم قدام تلزمه الاجابة والوجه الثاني للشافعية تحريم الحضور لانه كالضابط المنكر وصححه المروزة فان لم يعلم حتى حضر فليتهم فان لم ينته واقل فليخرج الا ان خاف على نفسه من ذلك وعلى ذلك جرى الخبايلة وكذا اعتبر المالكية في وجوب الاجابة ان لا يكون هناك منكر واذا كان من أهل الهيئة لا ينبغي له أن يحضروا موضعاً فيه له وأصلاً حكاه ابن بطال وغيره عن مالك ويؤيد منع الحضور حديث عمران بن حصين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اجابة طعام الفاسقين أخرجه الطبراني في الاوسط ويؤيده مع وجود الامر المحرم ما أخرجه النسائي من حديث جابر مرفوعاً عن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مأثمة يدار عليها الخمر واسناده جيد وأخرجه الترمذي من وجه آخر فيه ضعف عن جابر وأبو داود من حديث ابن عمر بسند فيه انقطاع وأحد من حديث عمر وأما حكم ستر البيوت والحدار في جواراه اختلاف قديم وجرم جمهور الشافعية بالكرهاه وشرح الشيخ أبو نصر المقدسي منهم بالتحريم واحتج بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لم يأمرنا أن نكس والحجارة والطين وجذب الستر حتى هتكم وأخرجه مسلم قال البيهقي هذه اللفظة تبدل على كراهة ستر الحدار وان كان في بعض أنفاظ الحديث أن المنع كان بسبب الصورة وقال غيره ليس في السباق ما يدل على التحريم وانما فيه نفي الامر بذلك ونفي الامر لا يستلزم ثبوت النهي لكن يمكن أن يحتج بفعله صلى الله عليه وسلم في هتكه وجاء النهي عن ستر الحدار من حديث ابن عباس عند أبي داود وغيره ولا تستروا الحدار بالثياب وفي اسناده ضعف وله شاهد مرسى عن علي بن الحسين أخرجه ابن وهب ثم البيهقي من طريقه وعند سعيد بن منصور من حديث سلمان موقوفاً أنه أنكر ستر البيت وقال أمجوم يهتككم أو تحولت الكعبة عندكم قال لا أدخله حتى يهتك وتقدم قرياً خبر أبي أيوب وابن عمر في ذلك وأخرج الحاكم والبيهقي من حديث محمد بن كعب عن عبد الله بن زيد الخطمي أنه رأى بيتاً مستوراً فقعده ويكي وذكر حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه كيف بكم اذا سترتم بيوتكم الحديث وأصله في النسائي (قوله)

باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس (أي بنفسها ذكر فيه حديث سهل بن سعد في قصة عرس أم أسيد وترجم عليه في الذي بعده النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس وتقدم قبل أبواب في اجابة الدعوة (قوله عن سهل) في الرواية التي بعدها مع سهل بن سعد (قوله لماعترس) كذا وقع بتشديد الراء وقد أنكره الجوهرى فقال اعرس ولا تغسل عرس (قوله أبو أسيد) في الرواية الماضية دعاً أبو أسيد النبي صلى الله عليه وسلم في عرسه وزاد في هذه الرواية وأصحابه ولم يقع ذلك في الروايتين الأخريين (قوله فما صنع لهم طعاماً ولا قر به اليهم الامر أنه أم أسيد) بضم الهمزة وهي عن وافقت كنيته زوجها واسمها سلامة بنت وهب (قوله بلت عترات) بموحدة ثم لام ثقيله أي أنقعت كما في الرواية التي بعدها وانما ضبطته لأنى رأيت في شرح ابن التين ثلاث بلفظ العدد وهو تصحيف وزاد في الرواية التي بعدها فقالت أو قال كذا بالشك لغير اللشمينى وله فقالت أو ما تدرون بالجزم وتقدم في الرواية الماضية قال سهل وهي المعتمدة فالحديث من رواية سهل وليس لأم أسيد فيه رواية وعلى هذا فقوله أن تدرون ما أنقعت يكون بنسخ العين وسكون التاء في الموضوعين وعلى رواية

* (باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس) * حديثنا سعيد بن أي مرهم حديثنا أبو غسان قال حدثني أبو حازم عن سهل قال لماعترس من أبو أسيد الساعدي دعا النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فما صنع لهم طعاماً ولا قر به اليهم الامر أنه أم أسيد بلت عترات

فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من الطعام أماته له فسقته تحفة بذلك * (باب النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن القاري عن أبي حازم قال سمعت سبل بن سعدان أبا سعيد الساعدي دعا النبي صلى الله عليه وسلم لعرسه فكانت امرأته خدمهم يومئذ وهي العروس فذالت أو قال أندرون ما أنعت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنتعت له ترات من الليل في تور * (باب المداراة مع النساء وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما المرأة كالضلع) * حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المرأة كالضلع ان أقمها كسرته وان استمعت بها استمعت بها وفيها عوج * (باب الوصاة بالنساء) * حدثنا اسحق بن نصر حدثنا حسين الجعفي عن زائدة عن ميسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي

الكشمي يكون يسكون العين وضم التاء (قوله في تور) بالمشناة ناء يكون من نحاس وغيره وقد بين هناءه كان من حجارة (قوله أماته) بثلاثة ثم مشناة قال ابن التين كذا وقع رباعيا وأهل اللغة يقولونه ثلاثا مائة بغير ألف أي مرسته يد ها يقال مائة عوته وعيشه بالواو وبالياء وقال الخليل مثل الملح في الماء مشاة أذنه وقد انما هو اه وقد أثبت الهروي اللغتين مائة وأماته ثلاثا ورباعيا (قوله تحفة بذلك) كذا للمسملي والسرخسي تحفة بوزن لقمة وللأصلي مثله وعنه بوزن تحفه وهو كذلك لابن السكبان الخاء والصاد الثقيلة وكذا هو لمسلم وفي رواية الكشمي تحفته بذلك وفي رواية النسفي تحفه بذلك وفي الحديث جواز خدمة المرأة زوجها ومن يدعو ولا يخفى أن محمل ذلك عند أمن الفتنة ومراعاة ما يجب عليها من الستر وجواز استعمال الرجل امرأته في مثل ذلك وشرب ما لا يسكر في الولبة وفيه جواز اتيار كبير القوم في الوليمة بشيء دون من معه (قوله باب النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس) تقدم في الذي قبله وقوله الذي لا يسكر استنبطه من قرب العهد بالنقيع لقوله أنتعت من الليل لأنه في مثل هذه المدة من أثناء الليل إلى أثناء النهار لا يتخمروا ذالم يتخمر لم يسكر (قوله باب المداراة) هو بغير همز يعني المحاماة والملاينة وأما بالهمز فمعناه المدافعة وليس مرادها هنا وقوله مع النساء وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما المرأة كالضلع أوردد في الباب عن أبي هريرة بلنظ انما في أوله وذلك أن البخاري قال حدثنا عبد العزيز بن عبد الله وهو الأويسى قال حدثني مالك وأخرجته الاسماعيلي من طريق عثمان بن أبي شيبة عن خالد بن مخلد ومن طريق اسحق بن ابراهيم بن سويد عن الأويسى كلاهما عن مالك وأوله انما وكذا أخرجه الدارقطني من طريق أي سمعيل الترمذي عن الأويسى وأخرجته من طريق خالد بن مخلد وأوله ان المرأة وكذا أخرجه مسلم من رواية سفيان عن أبي الزناد بلنظ ان المرأة خلقت من ضلع ان تستقيم لك على طريقه (قوله عن أبي الزناد عن الأعرج) في رواية سعيد بن داود عند الدارقطني في الغرائب عن مالك أخبرني أبو الزناد أن عبد الرحمن بن هرمز وهو الأعرج أخبره أنه سمع أبا هريرة وساق المتن نحو لفظ سفيان لكن قال على خليفة واحدة انما هي كالضلع الحديث ووقع لفظ المداراة من حديث سمرة رفعه خلقت المرأة من ضلع فان تقسمها تكسرها فدارها تعش بها أخرجه ابن حبان والحاكم والطبراني في الأوسط وقوله وفيها عوج بكسر العين وفتح الواو بعدها جيم لا كثروا بالفتح لبعضهم وقال أهل اللغة العوج بالفتح في كل منسوب كالخائف والعود وشبهه بالكسر ما كان في بساط أو أرض أو معاش أو دين ونقل ابن قرقول عن أهل اللغة أن النخ في الشخص المرتق والكسر فيما ليس بمرتق وقال القرطبي بالفتح في الأجسام بالكسر في المعاني وهو نحو الذي قبله وانفرد أبو عمرو الشيباني فقال كلاهما بالكسر ومصدرهما بالفتح (قوله باب الوصاة بالنساء) بفتح الواو والصاد المهملة مقصور وهي لغة في الوصية كما تقدم وفي بعض الروايات الوصاية (قوله عن ميسرة) هو ابن عمار الأشجعي وقد تقدم ذكره في بدء الخلق وأبو حازم هو الأشجعي سلمان بن مولى عزة بمهمله مفتوحة ثم زاي ثقيلة (قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره واستوصوا بالنساء خيرا) الحديث

هما حديثان يأتي شرح الاول منهما في كتاب الادب وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة
عن حسين بن علي الجعفي شيخ البخاري فيه فلماذا كره الحديث الاول وذا كرهه من كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فاذا شهد أمر وفليتكم بغيره وأليس كنت والذي يظهر أنها أحاديث كانت عند
حسين الجعفي عن زائدة بهذا الاسناد فربما جع ورعبا فربما استوعب ورعبا اقتصر وقد
تقدم في بدء الخلق من وجه آخر عن حسين بن علي مقتصر على الثاني وكذا أخرجه النسائي عن
القاسم بن زكريا عن حسين بن علي وأخرجه الاسماعيلي عن أبي يعلى عن اسحق بن أبي
اسرائيل عن حسين بن علي بالأحاديث الثلاثة وزاد من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فليحسن قرى ضيفه الحديث (قوله فانهم خلق من ضلع) بكسر الضاد المجمة وفتح اللام وقد
تسكن وكان فيه إشارة الى ما أخرجه ابن اسحق في المستدرك عن ابن عباس أن حواء خلقت من
ضلع آدم الا قصير اليسر وهوناً وكذا أخرجه ابن أبي حازم وغيره من حديث مجاهد
وأعرب الثوري فعزاه للنفقة أو بعضهم فكان المعنى أن النساء خلقن من أصل خلق من شيء
معوج وهذا لا يخالف الحديث المأثور من تشبه المرأة بالضلع بل يستفاد من هذا أن كانت
التشبه وانها عوجاء مثله لكون أصلها منه وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب بدء الخلق (قوله)
وان أعوج شيء في الضلع أعلاه ذكر ذلك تأكيذا للمعنى الكسر لان الإقامة أمرها أظهر في
الجهة العليا وإشارة الى أنها خلقت من أعوج أجزاء الضلع مباغعة في اثبات هذه الصفة لهن
ويحتمل أن يكون ضرب ذلك مثلاً لعل المرأة لأن أعلاها رأسها وفمها لسانها وهو الذي يحصل
منه الاذى واستعمل أعوج وان كان من العيوب لانه أفعل للصفة وأنه شاذ وانما يتبع عند
الانقباض بالصفة فاذا تمزق عنه بالقرينة جاز البناء (قوله فان ذهبت تقمه كسرتها) الضمير للضلع
لأن على الضلع وفي الرواية التي قبله ان أمتها كسرتها والضمير أيضا للضلع وهو يذ كر ويؤث
ويحتمل أن يكون للمرأة يؤيده قوله بعده وان استعنت بها ويحتمل أن يكون المراد بكسره
الطلاق وقد وقع ذلك صريحاً في رواية سيفيان عن أبي الزناد عن مسلم وان ذهبت تقمها
كسرتها وكسرهما طلاقها (قوله وان تركته لم يزل أعوج) أي وان لم تقمه وقوله فاستوصوا
أي أوصيكم بهن خيراً فاقبلوا وصيتي فيهن واعملوا بها قاله البيضاوي والحامل على هذا التقدير
أن الاستمضاء استفعال وظاهره طلب الوصية وليس هو المراد وقد تقدم له توجيهات أخرى بدء
الخلق (قوله بالنساء خيراً) كان فيه رمز الى التقويم برفق بحيث لا يبالغ فيه فيكسر ولا يتركه
فيستمر على عوجه والى هذا أشار المؤلف باتباعه بالترجمة التي بعده باب قوا أنفسكم وأهلكم نارا
فيؤخذ منه أن لا يتركها على الاعوجاج اذا تعدت ما طبع عليه من النقص الى تعاطي
المعصية بمباشرتها أو ترك الواجب وانما المراد أن يتركها على اعوجاجها في الأمور المباحة وفي
الحديث التدب الى المدارة لاستئالة النفوس وتألف القلوب رفيع سياسة النساء بأخذ العذر
منهن والصبر على عوجهن وان من رام تقويمهن فانه الانتفاع بهن مع انه لا غنى للإنسان عن امرأة
يسكن اليها ويستعين بها على معاشه فكانت قال الاستمتاع بها لا يتم الا بالصبر عليها (قوله حدثنا
سفيان) هو الثوري (قوله عن عبد الله بن دينار) (قوله كذا) أي تعجب وقد بين سبب ذلك
بقوله هيبه أن ينزل فينا شيء أي من القرآن ووقع صريحاً في رواية ابن مهدي عن الثوري عن عبد ابن

فانهم خلقن من ضلع
وان أعوج شيء في الضلع
أعلاه فان ذهبت تقمه
كسرتها وان تركته لم يزل
أعوج فاستوصوا بالنساء
خيراً حدثنا أبو نعيم حدثنا
سفيان عن عبد الله بن
دينار عن ابن عمر رضي الله
عنهما قال كذا في الكلام
والا بساط الى نساءنا على
عهد النبي صلى الله عليه
وسلم هيبه أن ينزل فينا شيء
فلما توفي النبي صلى الله عليه
وسلم تكلمنا وان بساطنا

هكذا يبايض باضه

ماجه وقوله فلما توفى يشعر بان الذي كانوا يتكلمون به كان من المباح لكن الذي يدخل تحت البراءة
 الاصلية فكانوا يخافون أن ينزل في ذلك منع أو تحريم وبعد الوفاة النبوية آمنوا ذلك ففعلوه
 تمسكا بالبراءة الاصلية **(قوله باب)** قوا أنفسكم وأهليكم نارا) تقدم تفسيرها في تفسير
 سورة التحريم وأورد فيه حديث ابن عمر كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ومطابقته ظاهرة
 لان أهل المروءة نفسه من جملة رعيته وهو مسؤول عنهم لانه أمر ان يحرس على وقايتهم من النار
 وامتنال أوامر الله واجتناب مناهيه وسيأتي شرح الحديث في أول كتاب الاحكام مستوفى
 ان شاء الله تعالى **(قوله باب)** حسن المعاشرة مع الاهل) قال ابن المنبر بهذه
 الترجمة على أن اراد النبي صلى الله عليه وسلم هذه الحكاية يعني حديث أم زرع ليس خليا عن
 فائدة شرعية وهي الاحسان في معاشرة الاهل (قلت) وليس فيمساقة البخاري التصريح بأن
 النبي صلى الله عليه وسلم أورد الحكاية وسيأتي بيان الاختلاف في رفعه ووقفه وليست الفائدة
 من الحديث محصورة فيما ذكر بل سيأتي له فوائد أخرى منها ما ترجم عليه النسائي والترمذي
 وقد شرح حديث أم زرع اسمعيل بن أبي أويس شيخ البخاري روي ذلك في جزء ابراهيم
 ابن دين بل الحافظ من روايته عنه وأبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث وذكر أنه نقله
 عن عدة من أهل العلم لا يحفظ عددهم وتعقب عليه فيه وأضع أبو سعيد الضرير النيسابوري
 وأبو محمد بن قتيبة كل منهما في تأليف مفرد والخطابي في شرح البخاري وثابت بن قاسم
 وشرحه أيضا الزبير بن بكار ثم أحمد بن عبيد بن ناصح ثم أبو بكر بن الانباري ثم اسحق الكاذبي
 في جزء مفرد وذكر أنه جمعه عن يعقوب بن السكيت وعن أبي عبيدة وعن غيره ما ثم أبو القاسم
 عبد الحكيم بن حبان المصري ثم الزنجشيري في الفائق ثم القاتني عياض وهو أجمعها وأوسعها
 وأخذ منه غالب الشراح بعده وقد نلخصت جميع ما ذكره **(قوله)** حديثنا سليمان بن عبد الرحمن
 في رواية أبي ذر حديثي وهو المعروف بابن بنت شرحبيل الدمشقي (وعلى بن حجر) يضم المهملة
 وسكون الجيم وعيسى بن يونس أي ابن أبي اسحق السديي ووقع منسوبنا كذلك عن
 الاسماعيل **(قوله)** حديثنا هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة في رواية مسلم وأبي يعلى عن أحمد
 ابن حنبل بن جسيم بن قتيبة عن عيسى بن يونس عن هشام أخبرني أخى عبد الله بن عروة وهذا
 من نوادر ما وقع له هشام بن عروة في حديثه عن أبيه حيث أدخل بينهما أحواله واسطة ومثله
 ما سيأتي في اللباس من طريق وهيب عن هشام بن عروة عن أخيه عثمان عن عروة ومضت له في
 الهبة رواية بواسطة اثنين بينه وبين أبيه ولم يختلف على عيسى بن يونس في اسناده وسيأتي لكن
 حكى عياض عن أحمد بن داود الحراني أنه رواه عن عيسى فقال في أوله عن عائشة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم وساقه بطوله مر فوعا كله وكذا حكاه أبو عبيد لأنه بلغه عن عيسى بن يونس
 وتابع عيسى بن يونس على روايته مفصلا فيما حكاه الخطيب سويد بن عبد العزيز وكذا سعيد
 ابن سلمة عن أبي الحسام كلاهما عن هشام وسيأتي روايته تعليقا وأذكر من وصلها عند الفراغ
 من شرح الحديث وخالفهم الهيثم بن عدى فيما أخرجه الدارقطني في الجزء الثاني من الافراد
 فرواه عن هشام بن عروة عن أخيه يحيى بن عروة عن أبيه وخطأه الدارقطني في العمل وصوب أنه
 عبد الله بن عروة وقال عقبه بن خالد وعبد بن منصور وروايتهم معا عند النسائي والدارقطني

* (باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا) * حديثنا أبو النعمان
 حديثنا جاد بن زيد عن
 أيوب عن نافع عن عبد
 الله قال قال النبي صلى الله
 عليه وسلم كلكم راع
 وكلكم مسؤول فالأمام راع
 وهو مسؤول والرجل راع
 على أهله وهو مسؤول والمرأة
 راعية على بيت زوجها
 وهي مسؤلة والعبد راع
 على مال سيده وهو مسؤول
 ألا فكلكم راع وكلكم
 مسؤول * (باب حسن
 المعاشرة مع الاهل) * حديثنا
 سليمان بن عبد الرحمن
 وعلى بن حجر قال أخبرنا
 عيسى بن يونس حديثنا
 هشام بن عروة عن عبد الله
 ابن عروة عن عروة عن عائشة

وعبد الله بن مصعب وروايتهما عند الزبير بن بكار وأبو أويس فيما أخرجه عنه وعبد
الرحمن بن أبي الزناد وروايته عند الطبراني وأبو معاوية وروايته عند أبي عوانة في صحيحه كلهم
عن هشام بن عروة عن أبيه بغير واسطة وأدخل بينهما واسطة أيضاً عقبه بن خالد أيضاً فرواه عن
هشام بن عروة عن يزيد بن رومان عن عروة لكن اقتصر على المرفوع وبين ذلك البراز قال الدارقطني
وليس ذلك بدفوع فقد رواه أبو أويس أيضاً وابراهيم بن أبي يحيى عن يزيد بن رومان اه ورواه
عن عروة أيضاً حفيده عمر بن عبد الله بن عروة وأبو الزناد وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل
الأنثى كان يقتصر على المرفوع منه وينسكه على هشام بن عروة سيما قوله ويقول إنما كان
عروة يحدثنا بذلك في السفر بقطعة منه ذكره أبو عبيد الأجرى في أسئلته عن أبي داود (قلت) ولعل
هذا هو السبب في تركه أحدث تخريج في مسنده مع كبره وقد حدث به الطبراني عن عبد الله بن أحمد
ليكن عن غير أبيه وقال العتيبي قال أبو الأسود لم يرفعه إلا هشام بن عروة (قلت) المرفوع منه في
الصحيحين كنت لك كأي زرع لام زرع وباقية من قول عائشة وجاء خارج الصحيح مرفوعاً كله من
رواية عباد بن منصور عند النسائي وساقه يساق لا يقبل التأويل وانظره قال في رسول الله صلى
الله عليه وسلم كنت لك كأي زرع لام زرع قالت عائشة بآبي وأمي يا رسول الله ومن كان أبو زرع
قال اجتمع نساء فساق الحديث كله وجاء مرفوعاً أيضاً من رواية عبد الله بن مصعب والدارقطني
عند الزبير بن بكار وكذا رواه أبو معشر عن هشام وغيره من أهل المدينة عن عروة وهي رواية
الهيثم بن عدي أيضاً وكذا أخرجه النسائي من رواية القاسم بن عبد الواحد عن عمر بن عبد الله بن
عروة وقد قدمت ذكر رواية أحمد بن داود عن عيسى بن يونس كذلك قال عياض وكذا ظاهر
رواية حنبل بن اسحق عن موسى بن اسمعيل عن سعيد بن سلمة بسنده المتقدم فان أوله عنده قال
لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت لك كأي زرع لام زرع ثم أنشأ يحدث حديث أم زرع
قال عياض يحتمل أن يكون فاعل أنشأ هو عروة فلا يكون مرفوعاً وأخذ القرطبي هذا الاحتمال
فحزم به وزعم أن ما عاده وهم وسبقه إلى ذلك ابن الجوزي لكن يعكر عليه أن في بعض طرقه
الصحيحة ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث وذلك في رواية القاسم بن عبد الواحد التي
أشرت إليها وانظره كنت لك كأي زرع لام زرع ثم أنشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث
فاتفق الاحتمال ويقوى رفع جمعه أن التشبيه المتفق على رفعه يقتضي أن يكون النبي صلى الله
عليه وسلم سمع القصة وعرفها فأقرها فيكون كله مرفوعاً من هذه الحجة ويكون المراد بقول
الدارقطني والخطيب وغيرهما من النقاد أن المرفوع منه ما ثبت في الصحيحين والباقي موقوف
من قول عائشة هو أن الذي تلظيه النبي صلى الله عليه وسلم لما سمع القصة من عائشة هو التشبيه
فقط ولم يريدوا أنه ليس بمرفوع حكواو يكون من عكس ذلك فتنب قص القصة من ابتدائها إلى
انتهائها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأما كما سيأتي بيانه (قلت) جلس إحدى عشرة) قال ابن
التين التقدير جلس جماعة إحدى عشرة وهو مثل وقال نسوة في المدينة وفي رواية أبي عوانة
جلسات وفي رواية أبي علي الطبري في مسلم جلس بالنون وفي رواية للنسائي اجتمع وفي رواية
أبي عبيد اجتمعت وفي رواية أبي يعلى اجتمع قال القرطبي زيادة النون على لغة كوفي البراغيث
وقد أثبت جماعة من أئمة العربية واستشهدوا لها بقوله تعالى وأسرأ النجوى الذين ظلموا وقوله

قالت جلس إحدى عشرة
امرأة

تعالى فعموا وصموا كثير منهم وحديث يتعاقبون فيكم ملائكة وقول الشاعر

* بجوران يعصرن السلطاً قاربه * وقوله

يلوموني في اشتراء النخيل قومي فكلمهم يعذل

وقد تكلف بعض النحاة رد هذه اللغة الى اللغة المشهورة وهي أن اللاحق علامة الجمع ولا التنسية ولا التانيث في الفعل اذا تقدم على الاسماء وخرج لها وجوها وتفسيرات في غالبها نظراً ولا يحتاج الى ذلك بعد ثبوتها نقلاً وصحتها استعمالاً والله أعلم وقال عياض الأشهر ما وقع في الصحيحين وهو توحيد الفعل مع الجمع قال سيدي حذافا كتنها بمظهر تقول مثلاً قام قومك فلوتقدم الاسم لم يحذف فتقول قومك قام بل قاموا وما وجه ما وقع هنا أن يكون احدى عشرة بدل من الضمير في اجتمع والنون على هذا ضمير لا حرف علامة أو على أنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قيل من هن فتبيل احدى عشرة أو بانضمام أعني وذكر عياض أن في بعض الروايات احدى عشرة نسوة قال فإن كان بالنصب احتاج الى اضممار أعني أو بالرفع فهو بدل من احدى عشرة ومنه قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً قال الفارسي هو بدل من قطعناهم وليس بتمييزاً وقد جوز غيره أن يكون تمييزاً بما ويل بطول شرحه ووقع لهذا الحديث سبب عند النسائي من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت فخرت بما لي في الجاهلية وكان ألف ألف أوقية وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسكتي يا عائشة فاني كنت لك كائبي زرع لام زرع ووقع له سبب آخر فيما أخرجه أبو القاسم عبد الحكيم بن حبان بسند له مرسل من طريق سعيد بن عمرو عن القاسم بن الحسن عن عمرو بن الحرث عن الأسود بن جبر المغافري قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة وفاطمة وقد جرى بينهما كلام فقال ما أنت بنتي يا جبراً عن ابنتي ان مثلي ومثلك كائبي زرع مع أم زرع فقالت يا رسول الله حدثنا عنهما فقال كانت قرية فيها احدى عشرة امرأة وكان الرجال خلوا فافقتلن تعالين تذاكر أزواجهن بما فيهم ولا تكذب ووقع في رواية أبي معاوية عن هشام بن عروة عن أبي عوانة في صحيحه بلفظ كان رجل يكنى أبا زرع وامرأته أم زرع فتقول أحسن لي أبو زرع وأعطاني أبو زرع وأكرمني أبو زرع وفعل لي أبو زرع ووقع في رواية الزبير بن بكار دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي بعض نسائه فقال يحضني بذلك يا عائشة أنا لك كائبي زرع لام زرع قلت يا رسول الله ما حديث أبي زرع وأم زرع قال ان قرية من قرى اليمن كان بها بطن من بطون اليمن وكان منهن احدى عشرة امرأة وانهن خرجن الى مجلس فقتلن تعالين فليكن كربعوا لئلا يفيهم ولا تكذب فيستفاد من هذه الرواية معرفة جهة قبيلتهن وبلادهن لكن وقع في رواية الهيمش أنهن كن بحكمة وأقاراً بوحد من حرم فبانت له عياض انهن كن من خثعم وهو يوافق رواية الزبير انهن من أهل اليمن ووقع في رواية ابن أبي أويس عن أبيه انهن كن في الجاهلية وكذا عند النسائي في رواية عتبة بن خالد عن هشام وحكي عياض ثم النووي قول الخطيب في المهمات لا أعلم أحداً سمى النسوة المذكورات في حديث أم زرع الامن الطريق الذي أذكره وهو غريب جداً ثم ساقه من طريق الزبير بن بكار (قلت) وقد ساقه أيضاً أبو القاسم عبد الحكيم المذكور من الطريق المرسله التي قدمت ذكرها فإنه ساقه من طريق الزبير بن بكار بسنده ثم ساقه من الطريق المرسله وقال ذكر الحديث نحوه وسمي ابن دريد في الوشاح أم زرع عائكة ثم قال النووي وفيه معنى سياق الزبير بن بكار أن الثانية اسمها عمرة بنت

٢ قوله ابن عبد في نسخة
أخرى عبدود

فتعاهدن وتعاقدن أن لا
يكن من أخبار
أزواجهن شيئا قالت
الاولى زوجي لحم جل غث
على رأس جبل لاسهل

عمر واسم الثالثة حي يضم المهلة وتشديد الموحدة مقصورة بنت كعب والرابعة مهدي بنت
أبي هزيمة والخامسة كبشة والسادسة هند والسابعة حي بنت علقمة والثامنة بنت أوس
ابن عبد ٢ والعاشر كبشة بنت الأرقم اه ولم يسم الاوى ولا التاسعة ولا أزواجهن ولا بنت
أبى زرع ولا أمه ولا الجارية ولا المرأة التي تزوجها أبوزرع ولا الرجل الذي تزوجته أم زرع
وقد تبعه جماعة من الشراح بعده وكلامهم يوهم أن ترتيبهن في رواية الزبير كترتيب رواية
الحسين وليس كذلك فان الاوى عند الزبير هي التي لم يسمها في الرابعة هنا والثانية في رواية
الزبير هي الثامنة هنا والثالثة عند الزبير هي العاشرة هنا والرابعة عند الزبير هي الاوى هنا
والخامسة عنده هي التاسعة هنا والسادسة عنده هي السابعة هنا والسابعة عنده هي الخامسة
هنا والثامنة عنده هي السادسة هنا والتاسعة عنده هي الثانية هنا والعاشر عنده هي الثالثة
هنا وقد اختلف كثير من رواة الحديث في ترتيبهن ولا ضير في ذلك ولا أثر للتقديم والتأخير فيه
اذ لم يقع تسميتهن نعم في رواية سعيد بن سلمة مناسبة وهي سباق الخمسة اللاتي ذمن أزواجهن على
حدة والخمسة اللاتي مدحن أزواجهن على حدة وسأشير الى ترتيبهن في الكلام على قول
السادسة هنا وقد أشار الى ذلك في قول عروة عن سعد كرا خامسة فهو لا خمس يشكون وانما
نبت على رواية الزبير بخصوصها من التسمية مع مخالفتها في سياق الأعداد فقل من
لم يقف على حقيقة ذلك أن الثانية التي سميت عمرة بنت عمرو هي التي قالت زوجي لأبى خبيبر
وليس كذلك بل هي التي قالت زوجي المس من أرنب وهكذا الخ فالتسمية عليه فائدة من هذه
الحقيقة (قوله فتعاهدن وتعاقدن) أي ألزمن أنفسهن عهدا وعقدن على الصدق من
ضماأرنهن عقدا (قوله أن لا يكن) في رواية أبي أوس وعقبته أن يتصدقن بتهن ولا
يكنن وفي رواية سعيد بن سلمة عند الطبراني أن ينعن أزواجهن ويتصدقن وفي رواية الزبير
فتبايعن على ذلك (قوله قالت الاوى زوجي لحم جل غث) بفتح المعجمة وتشديد المثلثة ويجوز
جره صفة للعمل ورفعه صفة اللحم قال ابن الجوزي المشهور في الرواية الخفض وقال ابن ناصر
الجيد الرفع ونقله عن التبريزي وغيره والغث الهزيل الذي يستغث من هزاله أى يستتر له
ويستكره مأخوذ من قولهم غث الجرح غثا وغثنا اذا سال منه التبع واستغثه صاحبه ومنه
أغث الحديث ومنه غث فلان في خلقه وكثر استعماله في مقابلة السمين فيقال للحديث الختلط
فيه الغث والسمين (قوله على رأس جبل) في رواية أبي عبيدو الترمذي وعرف رواية الزبيرين
بكاروغث وهي أوفق للسجع والاول ظاهر أى كثر الضجر شديد الغلظة يصعب الرقي اليه
والوعث بالمثلثة الصعب المرتقي بحيث توحل فيه الاقدام فلا يتخلص منه ويشق فيه المشي ومنه
وعثا السفر (قوله لاسهل) بالتثنية بلا تنوين وكذا ولا سمين ويجوز فيها الرفع على خبر مبتدا
مضمرا أى لاهوسهل ولا سمين ويجوز الجر على أنهم ماصفة جبل وجبل ووقع في رواية عقبته بن
خلاد عن هشام عند النسائي بالنصب منوفاهما لاسهلا ولا سميما وفي رواية عمر بن عبد الله
ابن عروة عنده لا بابالسمين ولا بالسهل قال عياض أحسن الاوجه عندي الرفع في الكلمتين من
جهة سياق الكلام وتصح المعنى لامن جهة تقويم اللفظ وذلك أنهم أودعت كلامها تشبيه شيئين
بشيئين شبهت زوجها بالهجم الغث وشبهت سوء خلقه بالجبل الوعر ثم فسرت ما أجلت فكأنها

قالت لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لا خذا اللحم ولو كان هز بلا لان الشيء المزهود فيه قد يؤخذ
 اذا وجد غير نصب ثم قالت ولا اللحم ممين فيتحمل المشقة في صعود الجبل لاجل تحصيله **(قوله)**
 فيرتقي أى فيصعد فيه وهو وصف الجبل وفي رواية للطبراني لا سهل فيرتقي اليه **(قوله)** ولا ممين
 فينتقل في رواية أبي عبيد فينتقي وهذا وصف اللحم والاول من الانتقال أى أنه لهزاله
 لا يرغب أحد فيقله فينتقل اليه يقال انتقلت الشيء أى نقلته ومعنى ينتقي ليس له نقي يستخرج
 والنقي الخ يقال تقوت العظم ونقيته وانقيته اذا استخرجت منه وقد كثرت استعماله في اختيار
 الجيد من الرديء قال عياض أراد ان أنه ليس له نقي فيطلب لاجل ما فيه من النقي وليس المراد أنه
 فيه نقي يطلب استخراجا قالوا آخر ما يقي في الجبل من عظم المفاصل ونخ العين واذا تفقد المقي
 فيه خير قالوا وصفته بقلة الخير وبعدمه مع القلة فشبهته باللحم الذي صغرت عظامه عن النقي
 وخبث طعمه ويرجع مع كونه في مرتقى يشق الوصول اليه فلا يرغب أحد في طلبه لينقله اليه
 مع توفر دواعي كثر الناس على تناول الشيء المبذول مجاناً وقال النووي فسره الجمهور بأنه
 قليل الخير من أوجه منها كونه كالحجم الجبل لا كلهم الضأن مثلاً ومنها أنه مع ذلك مهزول رديء
 ويؤيده قول أبي سعيد الضرير ليس في العوم أشد غنائمة من لحم الجبل لانه يجمع خبث الطعم
 وخبث الرشح ومنها أنه صعب تناول لا يوصل اليه الا بمشقة شديدة وذهب الخطابي الى
 أن تشبهها بالجبل الوعر اشارة الى سوء خلقه وأنه يترفع ويتكبر ويسمو بنفسه فوق موضعها
 فيجمع البخل وسوء الخلق وقال عياض شبهت وعورة خلقه بالجبل وبعد خيره بهد اللحم
 على رأس الجبل والزهدي فيما يري من ممة مع قلته وتعدده بالزهد في لحم الجبل الهزيل فاعطت
 التشبيه حقه ووقفه قسطه **(قوله)** قالت الثانية زوجي لأبث خبره) بالموحدة ثم المثلثة وفي
 رواية حكها عياض أنت بالنون بدل الموحدة أى لا أظهر حديثه وعلى رواية النون فرادها
 حديثه الذي لا خيره فيه لان الذ بالنون أكثر ما يستعمل في الشر ووقع في رواية للطبراني
 لأنتم نون وميم من التسمية **(قوله)** انى أخاف أن لا أدركه) أى أخاف أن لا أزل من خبره شيئاً
 فالضمير للغير أى أنه لطوله وكثرته ان بدأته لم أقدر على تكميله فاكتمت بالاشارة الى معانيه
 خشية أن يطول الخطب يايراد جميعها ووقع في رواية عباد بن منصور عند النساء أخشى
 أن لا أدركه من سوء وهذا نفس ما يراى من السكيت ويؤيده أن في رواية عتبة بن خالد انى أخاف
 أن لا أدركه أذكره وأذكر بحره وبحره وقال غيره الضمير لوجهه وعليه يعود ضمير بحره وبحره
 بالاشك كأنها خشيت اذا ذكرت ما فيه أن يبلغه فينارقهها فكأنها قالت أخاف أن لا أقدر على
 تركه لعلاقته بي وأولادى منه وأدركه بمعنى أفارقه فاكتمت بالاشارة الى أنه لم يعائب وفاء بما
 التزمه من الصدق وسكتت عن تفسيرها للمعنى الذي اعتذرت به ووقع في رواية الزبير
 زوجي من لا أدركه ولا أبث خبره والاول أليق بالجمع **(قوله)** بحره وبحره) بضم أوله وفتح الحيم
 فيهما الاول بعين مهملة والثاني بموحدة جمع بحرة وبحرة بضم ثم سكون فالبحر تعقد
 العصب والعروق في الجسد حتى تصير نائسة والبحر من لها الأنف المختصة بالتى تكون في
 البطن فانه الاسمعى ونسبه وقال ابن الاعرابي البحرة نفخة في الظهر والبحرة نفخة في السرة
 وقال ابن أبي أويس البحر العتقد التي تكون في البطن واللسان والبحر العيوب وقيل البحر

فمرتقي ولا ممين فينتقل
 قالت الثانية زوجي لأبث
 خبره انى أخاف أن لا أدركه
 ان أذكره أذكر بحره وبحره

في الجنب والبطن والجبر في السرة هذا أصلهما ثم استعمل في الهوم والاحزان ومنه
قول علي يوم الجبل أشكو الى الله عجري وبجري وقال الاصمعي استعمال في المعاييب وبه
جرم ابن حبيب وأبو عبيد الهروي وقال أبو عبيد بن سلام ثم ابن السكيت استعمال
فهيما كتمه المروءة بحشيشه عن غيره وبه جرم المبرد قال الخطابي أرادت عيوبه الظاهرة وأسراره
الكامنة قال ولعله كان مستورا ظاهرا ردي الباطن وقال أبو سعيد الضرير عمت أن زوجهما
كثير المعاييب متعبد النفس عن المكارم وقال الاخفش العجرا العقد تكون في سائر البدن
والجبر تكون في الثلب وقال ابن فارس يقال في المشبل أفضت اليه بجري وبجري أي بامرى
كاه (قوله) قالت الثالثة زوجي العشيق) بفتح المهملة ثم المعجمة وتشديد النون المفتوحة وآخره
قاف قال أبو عبيد وجاعة هو الطويل زاد الشعالي المذموم الطول وقال الخليل هو الطويل
العنق وقال ابن أبي أويس الصقر من الرجال المقدام الجري وحكي ابن الأنباري عن ابن قتيبة
أنه قال هو القصير ثم قال كأنه عنده من الاضداد قال ولم أره لغيره انتهى والذي يظهر أنه تعجب
عليه بما قال ابن أبي أويس قاله عياض وقد قال ابن حبيب هو المقدم على ما يريد الشرس في
أمره وقيل السبي الخلق وقال الاصمعي أرادت أنه ليس عنده أكثر من طوله بغير نفع وقال
غيره هو المستكره الطول وقيل ذمته بالطول لأن الطول في الغالب دليل السفه وعلى بعد الدماغ
عن القلب وأعرب من قال مدحه بالطول لأن العرب تمدح بذلك وتعقب بأن سياقها يقتضي
أنها ذمته وأجاب عنه ابن الأنباري باحتمال أن تكون أرادت مدح خلقه وذم خلقه فكأنها
قالت له منظر بلا مخبر وهو محتمل وقال أبو سعيد الضرير الصحيح أن العشيق الطويل النحيب
الذي يلائم امرئ نفسه ولا يحكم النساء فيه بل يحكم فيهن بما شاف من زوجه ثم إنه أنطق بحضرته
فهو تسكت على مضض قال الزمخشري وهي من الشكاية البليغة التي تروى يده ما وقع في
رواية يعقوب بن السكيت من الزيادة في آخره وهو على حد السنان المذلق بفتح المعجمة وتشديد
اللام أي المخرد لونه ومعناه تشبيري إلى أنها منه على حذر ويحتمل أن تكون أرادت بهذا أنه
أشوج لا يستقر على حال كالسنان الشديد الحدة (قوله) ان أنطق أطلق وان أسكت أعلق أي
ان ذكرت عيوبه فيبلغه طلقني وان سكت عنها فانا عنده معقدة لأذات زوج ولا أيم كما وقع في تفسير
قوله تعالى فتذروها كالعلقة فكأنها قالت أنا عنده لأذات بل فانتفع به ولا معلقة فانتفع لغيره
فهو كالعلقة بين العلو والسفل لا تستقر باحدهما كذا نوارد عليه أكثر الشراح تعالى
عبيد وفي الشق الثاني عندي نظر لا ندلو كان ذلك مرادها لانطلقت ليطاقتها فاستريح والذي
يظهر لي أيضا أنها أرادت وصف سوء حالها عنده فأشارت الى سوء خلقه وعدم احتمال الكلامها
ان شكت له حالها وإنما أعلم أنها متى ذكرت له شيئا من ذلك يادر الى طلاقها وهي لا تؤثر فينا فيه
لنبيته افييه ثم عبرت بالجملة الثانية إشارة الى أنها ان سكنت صابرة على تلك الحال كانت عنده
كالعلقة التي لأذات زوج ولا أيم ويحتمل أن يكون قوله أعلق مشتقا من علاقة الحب أو من
علاقة الوصلة أي ان نطقت طلقني وان سكنت استمر بي زوجة أو نال أو نزل قطعتني فلذلك
أسكت قال عياض أو نحت بقولها على حد السنان المذلق مرادها بقولها قبل ان أسكت
أعلق وان أنطق أطلق أي أنها ان حدث عن السنان سقطت فهاكت وان استمرت عليه

قالت الثالثة زوجي العشيق
ان أنطق أطلق وان أسكت
أعلق

أهلكها (قوله قالت الرابعة زوجي كليل تهامة لآخر ولا قرو ولا مخافة ولا سامة) بالفتح بغير تنوين سنية مع لا على الفتح وجاء الرفع مع التنوين فيها وهي رواية أبي عبيد قال أبو القاسم وكانه أشبع بالمعنى أى ليس فيه حرفه واسم ليس وخبرها محذوف قال ويقويه ما وقع من التكرير فكذا قال وقد وقع في القرائات المشهورة البناء على الفتح في الجمع والرفع مع التنوين وفتح البعض ورفع البعض وذلك في مثل قوله تعالى لا يسع فيه ولا خلة ولا شفاعة ومثل فلارفت ولا فسوق ولا جدال في الخج ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي ولا يرد بدل ولا قر زاد في رواية الهيثم ولا خامة بالحاء المعجمة أى لا ثقل عنده تصف زوجها بذلك وأنه لين الجانب خفيف الوطاء على صاحب ويحتمل أن يكون ذلك من بقة صفة الليل وفي رواية الزبير بن بكار والغيث غيث عامة قال أبو عبيد أراد أن لا شرف فيه يخاف وقال ابن الأنباري أرادت بقولها ولا تخافة أى أن أهل تهامة لا يخافون لخصمهم بحماها أو أرادت وصف زوجها بأنه على الذمار مانع لداره وجار ولا مخافة عنده من يأوى إليه ثم وصفته بالجوهر وقال غيره قد نشر بوا المشعل بليل تهامة في الطيب لأنهم بالبادية في غالب الزمان وليس فيها رياح باردة فإذا كان الليل كان وريح الحرسا كما في طب الدليل لأهلها بالنسبة لما كانوا فيه من أذى حر النهار فوصفت زوجها بحمائل العشرة واعتدال الحال وسلامة الداطن فكانت أقال لأذى عنده ولا مكروه وإنما أمنت منه فلا أنصاف من شره ولا ملل عنده فيسأ من عشرين أوليس بسبي الخلق فأسام من عشرينه فأنا بالذيدة العيش عنده كذلة أهل تهامة بليلهم المعتدل (قوله قالت الخامسة زوجي ان دخل فهد وان خرج أسد ولا يسأل عما عهد) قال أبو عبيد فهد بفتح التاء وكسر الهمزة مشتق من الفهد وصفته بالغنلة عند دخول البيت عن وجه المدح له وقال ابن حبيب شبهته في لونه وغنلته بالفهد دلالة بوصف بالحاء وقلة الشر وكثرة النعم وقوله أسد بفتح الهمزة وكسر السين مشتق من الأسد أى يصيرين الناس مثل الأسد وقال ابن السكيت تصفه بالنشاط في الغزو وقال ابن أبي أويس معناه ان دخل البيت وثب على وثوب الفهد وان خرج كأن في الاقدام مثل الأسد فعلى هذا يحتمل قوله وثب على المدح والذم فالأول تشير إلى كثرة جماعها اذا دخل فينطوى تحت ذلك تمدحها بانها تحب بولد به بحيث لا يصبر عنها اذا رآها والذم امامن جهة أنه غليظ الطبع ليست عنده مداعة ولا ملاعبة قبل الموافقة بل يثب وثوبا كأوحش أو من جهة أنه كان سبي الخلق يبطش بها ويضربها واذا خرج على الناس كان أمره أشد في الجرأة والاقدام والمهابة كالأسد قال عياض فيه مطابقة بين خرج ودخل الغنلة وبين فهد وأسد معنوية ويسمى أيضا المقاتلة وقولها ولا يسأل عما عهد يحتمل المدح والذم أيضا فالمدح بمعنى انه شديد الكرم كثير التفاضى لا يتفقد ما ذهب من ماله واذا جاء بشئ لم يئله لا يسأل عنه بعد ذلك أولا يلتفت الى ما يرى في البيت من المعاييب بل يسامح ويغضى ويحتمل الذم بمعنى انه غير مبال بحالها حتى لو عرف أنها مريضة أو موزنة وغاب ثم جاء لا يسأل عن شيء من ذلك ولا يتفقد حال أهلها ولا يتفقد بل ان عرضت له بشئ من ذلك وثب عليها بالبطش والضرب وأكثر الشراخ شرهه على المدح فالتمثيل بالفهد من جهة كثرة التكرم أو الوثوب بالاسد من جهة الشجاعة وعدم السؤال من جهة المسامحة وقال عياض جلدا لاكثر على الاشتقاق من خلق الفهد امامن جهة وثوقه وامامن كثرة

قالت الرابعة زوجي كليل
تهامة لآخر ولا قرو ولا مخافة
ولا سامة قالت الخامسة
زوجي ان دخل فهد
وان خرج أسد ولا يسأل
عما عهد

نومه ولهذا ضربوا المثل به فقالوا أنوم من فهد قال ويحتمل أن يكون من جهة كثرة كسبه لانهم
قالوا في المثل أيضاً كسب من فهد وأصله ان الفهود الهرمة تجتمع على فهد منه افاقي فيصيد
عليها كل يوم حتى يشبعها فكانها قالت اذا دخل المنزل دخل معه بالكسب لانه لا يملك شي في الفهد
لمن يلوذ به من الفهود الهرمة ثم لما كان في وصفها له بخلق الفهد ما قد يحتمل الذم من جهة كثرة
النوم رفعت اللبس بوصفها له بخلق الاسد فأفصحت ان الاول سحبة كرم وزاهة شمائل ومساكنة
في العشرة لاسحية جبن وجور في الطبع قال عياض وقد قلب الوصف بعض الرواة يعني كما وقع
في رواية الزبير بن بكار فقال اذا دخل اسد واذا خرج فهد فان كان محفوظا فعنه انه اذا خرج الى
مجلسه كان على غاية الرزاق والوقار وحسن السمات أو على الغاية من تحصيل الكسب واذا
دخل منزله كان متفضلا مواسيا لان الاسد يوصف بانه اذا افترس أكل من فرسته بغير عوار ترك
الباقى لمن حوله من الوحوش ولم يهاوشهم عليها وزاد في رواية الزبير بن بكار في آخره ولا يرفع
اليوم لغدي يعني لا يدخل ما حصل عنده اليوم من أجل الغد فكنيت بذلك عن غاية جوده ويحتمل
أن يكون المراد انه يأخذ بالخرم في جميع أموره فلا يؤخر ما يجب عمله اليوم الى غده (قوله)
قالت السادسة زوجي ان كل لب وان شرب اششف وان اضطجع التف ولا يولج الكف ليعلم
البث في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي اذا كل اقطف وفيه واذا نام بدل اضطجع وزاد اذا
ذبح اغتث أي تحرى الغث وهو الهزيل كما تقدم في شرح كلام الاولى وفي رواية للطبراني ولا
يدخل بدل يولج واذا رقد بدل اضطجع وفي رواية الترمذي والطبراني فيعمل بالغا قبل اللام في
رواية غيره والمراد باللف الا كئار منه واستقصاؤه حتى لا يترك منه شيأ وقال أبو عبيد الا كئار مع
التخفيف يقال لب الكئيسة بالآخرى اذا خلطها في الحرب ومنه اللقيف من الناس فأرادت أنه
يخلط صنوف الطعام من نعمته وشربه ثم لا يبق منه شيأ وحكي عياض روايته من رواه راف
بالرأ بدل اللام قال وهي بعنا عاور روايته من رواه اقتف بالقاف قال ومعناه التجميع قال الخليل
قفاق كل شيء جماعه واستعباه ومنه سميت القنفة لجمعها ما وضع فيها والاشتقاق في الشرب
استقصاؤه مأخوذ من الشفاقة بالضم والتخفيف وهي القيمة تبقى في الاناء اذا شربها الذي شرب
الاناء قيل اشتبهها ومنهم من رواها بالمهولة وهي بعناها وقوله التف أي رقد ناحية وتلطف
بكسائه وحده وانقبض عن أهله اعراضا فهي كئيسة خزينة لذلك ولذلك قالت ولا يولج الكف
ليعلم البث أي لا يمدد ليعلم ماهي عليه من الحزن فيزيله ويحتمل أن تكون أرادت أنه نام نوم
العاجز النفس الكسل والمراد بالبث الحزن ويقال شدة الحزن ويطلق البث أيضا على
الشكوى وعلى المرض وعلى الأمر الذي لا يصبر عليه فأرادت أنه لا يسأل عن الأمر الذي يقع
اهتمامه به بوصفته بقله الشفقة عليها وانه أن لوراها عليه لم يدخل يده في ثوبه اليه فقد خبرها
كعادة الاجانب فضلا عن الأزواج وهو كناية عن ترك الملاعبة أو عن ترك الجماع كما ساقى وقد
اختلفوا في هذا فقال أبو عبيد كان في جسدها عيب فكان لا يدخل يده في ثوبها اللمس ذلك
العيب لئلا يشق عليها فحدثه بذلك وقد تعقبه كل من جاء بعده الا النادر وقالوا انما شكت منه
وذمته واستقصرت حظه ما منه ودل على ذلك قولها قبل واذا اضطجع التف كأنها قالت انه
يتجنبها ولا يدخل فيها منه ولا يدخل يده في جنبها فيلمسها ولا يباشرها ولا يكون منه ما يكون من

قالت السادسة زوجي ان
أكل لب وان شرب اششف
وان اضطجع التف ولا يولج
الكف ليعلم البث

الرجال فيعلم بذلك محبة الله وحرمتها القلة حفظها منه وقد جعلت في وصفها بين اللوم والجل والنهية والمهانة وسوء العشرة مع أهلها فان العرب تذكركم بالاكل والشرب وتمدح بقلة ما وبكثرة الجماع لئلا تلحق على صحة الذكور والنعولية واتصر ابن الانباري لابي عبيد قال لا مانع من أن تجمع المرأة بين مثالب زوجها ومناقبة لانهم كن تعاهدن أن لا يكتن من صفاتهن شيئا فمنهن من وصفت زوجها بالخير في جميع أموره ومنهن من وصفته بضد ذلك ومنهن من جعت وارضى القرطي هذا الانتصار واستدل عباس الجمعة وروى عا وقع في رواية سعيد بن سلمة عن أبي الحسام أن عرودة ذكر هذه في الخمس اللاتي يشكون أزواجهن فانه ذكر في روايته الثلاث المذكورات هنا أولا على الولاء ثم السابعة المذكورة ثانيا ثم السادسة وهذا في خامسة عنده والسابعة رابعة قال ويؤيد أيضا قول الجمهور كثرة استعمال العرب لهذه الكتابة عن ترك الجماع والملاعبة وقد سبق في فضائل القرآن في قصة عرو بن العاص مع زوج ابنة عبد الله ابن عمرو حيث سألهما عن حالهما مع زوجها فقالت هو كبير الرجال من رجل لم يفتش لنا كتمانا وسقى أيضا في حديث الأفلح قول صفوان بن المعطل ما كشفت كنف أي قط فعبر عن الاشتغال بالنساء بكشف الكنف وهو الغطاء ويحتمل أن يكون معنى قولها ولا يوجب الكف كناية عن ترك تنقده أمورها وماتهم به من مخالفتها وهو كقولهم لم يدخل يده في الأمر أي لم يشتغل به ولم يتفقدته وهذا الذي ذكره حقا لا جرم عنده ابن أبي أويس فانه قال معناه لا ينظر في أمر أهله ولا يبالى أن يجوع أو قال أجهد بن عبيد بن ناصح معناه لا يتفقد أموري ليعلم سأله كرهه فيزله يقال ما أدخل يده في الأمر أي لم يتفقدته (قوله قالت السابعة زوجي غيايا أو غيايا) كذا في الصحيحين بفتح المعجمة بعدها تخمانية خفيفة ثم أخرى بعد الألف الأولى والتي بعدها همزة حملة وهو شأن من راوى الخبر عيسى بن يونس وقد صرح بذلك أبو يعلى في روايته عن أحمد بن حنبل عنه ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي غيايا بمعجمة بغير شذوذ والغيايا الطباقاء الاحق الذي ينطبق عليه أمره وقال أبو عبيد الغيايا بالمهملة الذي لا يضرب ولا يلقح من الابل وبالمعجمة ليس بشيء والطباقاء الاحق القدم وقال ابن فارس الطباقاء الذي لا يحسن الضراب فعلى هذا يكون تأكيدها لاختلاف النظم كقولهم بعدد او حقا وقال الداودي قوله غيايا بالمعجمة ما خوذ من الغي بفتح المعجمة وبالمهملة ما خوذ من الغي بكسر المهملة وقال أبو عبيد الغيايا بالمهملة الغي الذي تعب به مباحضة النساء وأراه ما يغت من الغي في ذلك وقال ابن السكيت هو الغي الذي لا يهتدى وقال عباس وغيره الغيايا بالمعجمة يحتمل أن يكون مشتق من الغياية وهو كل شيء أطل الشخص فوق رأسه فكأنه مغطى عليه من جهله وهذا الذي ذكره حقا لا جرم به الزمخشري في الفائق وقال النووي قال عباس وغيره غيايا بالمعجمة صحيح وهو ما خوذ من الغياية وهي الظلمة وكلما أطل الشخص ومعناه لا يهتدى الى مسالك أو أنها وصفته بقل الروح وأنه كاطل المستكشف الظلمة الذي لا اشراق فيه أو أنها أرادت أنه غطيت عليه أموره أو يكون غيايا من الغي وهو الانهمال في الشرائع من الغي الذي هو الخيبة قال تعالى فسوف يلقون غيا وقال ابن الأعرابي الطباقاء المطبق عليه حقا وقال ابن دريد الذي تنطبق عليه أموره وعن الجاحظ الثقيل الصدر عند الجماع ينطبق صدره على صدر المرأة فيرفع سفله عنها وقد ذمت امرأة أمير القيس فتسالت

قالت السابعة زوجي غيايا أو غيايا طباقاء كل داء له داء شجبتك أو فلك أو جمع كلالك

له ثقل الصدر خفيف المجز سريح الراقبة بطي الافاقة قال عياض ولا منافاة بين وصفها له
بالمجز عند الجماع وبين وصفها بثقل الصدر فيه لاحتمل تنزيلا على حالتين كل منهما مذموم
أو يكون اطباق صدره من جلدة عيبه وعجزه وقعا طيه مالا قدرة له عليه لكن كل ذلك يرد على
من فسر عياض بأنه العنبن وقولها اكل داء له داء أي كل شيء تفرق في الناس من المعاييب موجود
فيه وقال الرنخشمي يحتمل أن يكون قولها له داء خبر السهل أي أن كل داء تفرق في الناس فهو
فيه ويحتمل أن يكون له صفة لداء داء خبر السهل أي كل داء فيه في غاية التناهي كما يقال ان زيد الزيد
وان هذا الفرس لفرس قال عياض وفيه من لطيف الوجود والاشارة الغاية لانه انطوى تحت
هذه الكلمة كلام كثير وقولها شجك بجمجمة أوله وجيم ثقيله أي جرحك في رأسك وجراحات
الرأس تسمى شججا وقولها أولك بقاء ثم لام ثقيلة أي جرح جسدك ومنه قول الشاعر
بمن فلول * أي ثم جمع ثلمة ويحتمل أن يكون المراد نزع منك كل ما عندك أو كسر لك بسلاطة
لسانه وشدة خصومه زاد ابن السكيت في روايته أو بجك بوحدة ثم جيم أي طعنك في جراحك
فشتها والجشق الفرسية وقيل هو الطعننة وقولها أوجع كاللاد وقع في رواية الزبير
حدثه سبك وان ما زحته فلك والاجع كاللاد وهي تفسح أن أوفى رواية الاصيلي للتقسيم
لالتخمين وقال الرنخشمي يحتمل أن تكون أرادت أنه ضرب للنساء فإذا ضرب أمان أن يكسر
عظما أو يشبه رأسا أو يجمعهما قال ويحتمل أن يريد بالفل الطرد والابعاد وبالشيخ الكسر
عند الضرب وان كان الشيخ انما يسهل عمله في جراحة الرأس قال عياض وصفته بالحق
والتماشي في سوء العشرة وجمع النقا ض بأن يجزعن قضاء وطرها مع الذي فاذا حدثت بهما
واذا ما زحته شجها واذا أغضبه كسر عضو من أعضائها وشق جلدها وأغار على مالها أوجع
كل ذلك من الضرب والجرح وكسر العضو وموجع الكلام وأخذ المال (قوله) قالت النائمة
زوجي المس مس أرنب والريخ ريخ زرنب) زاد الزبير في روايته وأنا أغلبه والناس يغلب وكذا
في رواية عقبة عند النسائي وفي رواية عمر عنده وكذا الطبراني لكن بالنظر وتعليقه بنون
الجمع والارنب دويبة لينة المس ناعمة الوبر جدوا الزرنب بوزن الارنب لكن أوله زاي وهو مبتدأ
طيب الريخ وقيل هو شجرة عظيمة بالشام يجبل ابناء لا تنثر لها ورق بين الخضرة والصفرة
كذا ذكره عياض واستذكره ابن البيطار وغيره من أصحاب المفردات وقيل هو حشيشة
دقيقة طيبة الرائحة وليست ببلاد العرب وان كانوا ذكروها قال الشاعر

يا باني أنت وفولك الاشنب * كأنما ذر عليه الزرنب

وقيل هو الزعفران وليس بشيء واللام في المس والريخ نائبة عن الضمير أي مسه وريحه أو فهمما
حذف تقديره الريخ منه والمس منه كقولهم السمن منوان يدرهم وصفته بأنه لين الجسد ناعمه
ويحتمل أن تكون كنت بذلك عن حسن خلقه ولين عريته بأنه طيب العرق لكثرة نظافته
واسه عماله الطيب نظيفا ويحتمل أن تكون كنت بذلك عن طيب حديثه أو طيب الشئ عايشه
لجميل معاشرته وأما قولها وأنا أغلبه والناس يغلب فوصفته مع جميل عشرته لها وصبره عليها
بالشجاعة وهو كما قال معاوية يغلبن الكرام ويغلبن اللثام قال عياض هذا من التشبيه بغير
أداة وفيه حسن المناسبة والموازاة والتشجيع وأما قولها والناس يغلب ففيه نوع من

قالت النائمة زوجي المس
مس أرنب والريخ ريخ
زرنب

البديع يسمى التسميم لانها الواقصرت على قولها وانا غلبه لظن انه جبان ضعيف فلما قالت والناس يغلب دل على أن غلبها اياد انما هو من كرم مجاياه فتمت بهذه الكلمة المبالغه في حسن أوصافه (قوله) قالت التاسعة زوجي رفيع العماد طويل النجاد عظيم الرماد قريب البيت من الناد (ناد) زاد الزبير بن بكار في روايته لا يشبع ليله يضاف ولا ينأى ليله يخاف وصفته بطول البيت وعلوه فان بيوت الاشراف كذلك يعملونها ويضربونها في المواضع المرتفعة ليقصدهم الطارقون والوافدون فطول بيوتهم اما الزيادة شرفهم أو طول قاعاتهم وبيوت غيرهم قصار وقد لخص الشعراء مدح الاول وذم الثاني كقوله * قصر البيوت لا ترى صواتها * وقال آخر

اذا دخلوا بيوتهم أكبوا * على الركبات من قصر العماد

ومن لازم طول البيت أن يكون متسعاً فيدل على كثرة الخاشية والغاشية وقيل كنت بذلك عن شرفه ورعة قدره والنجاد بكسر النون وجيم خفيفة تماله السيف تريد أن يطول القامة يحتاج الى طول نخجاده وفي ثمن كلامها أنه صاحب سيف فاشارت الى نخجاعته وكانت العرب تتماجد بالطول وتذم بالقصر وقولها عظيم الرماد تعني أن نارقها لا تضيق لانتفاخها بالسيوف الضيفان اليها فيصير رماد النار كثير لذلك وقولها قريب البيت من الناد وقتت عليها بالسكون لمواظبة المصباح والنادى والنسدى مجلس التوم وصفته بالشرف في قومته فنههم اذا تفاوضوا واشتروا وفي أمر أتوا لجلسوا قريبا من بيته فاعتدوا على رأيه وامتلأوا امره وأنه وضع بيته في وسط الناس ليسهل لقاءه ويكون أقرب الى الوارد وطالب القرى قال زهير

يسط البيوت لكي يكون مظنة * من حيث توضع حنطة المسترفد

ويحتمل أن تريد أن أهل النادى اذا أتوه لم يصعب عليهم لقاءه لكونه لا يتجنب عنهم ولا يتباعد منهم بل يقرب ويتلقاهم ويأدرا كرامتهم وضده من يتوارى باطراف الحلل واغوار المنازل ويبعد عن سمم الضيف لئلا يهدوا الى مكانه فاذا استبعدوا موضع صدوا عنه وماوا الى غيره ومحتمل كلامها أنها وصفته بالسيادة والكرم وحسن الخلق وطيب المعاشرة (قوله) قالت العاشرة زوجي مالك ومالك مالك خير من ذلك له ابل كثيرات المبارك قليلات المسارح واذا سمع صوت المزهر أيقن أنهن هوالك) وقع في رواية عمر بن عبد الله عن عبد النساب والزبير المبارك بدل المبارك وفي رواية أبي يعلى المزاهر بصيغة الجمع وعند الزبير الضيف بدل المزهر والمبارك بفتحين جمع مبارك وهو موضع نزول الابل والمسارح جمع مسرح وهو الموضع الذي تطلق لترعى فيه والمزهر بكسر الميم وسكون الزاي وفتح الهاء آله من آلات اللهو وقيل هي العود وقيل دف مربيع وأنكر أبو سعيد الضرير نفسه المزهر بالعود فقال ما كانت العرب تعرف العود الا من خلط الحضر منهم وانما هو بضم الميم وكسر الهاء وهو الذي يوقد النار فيزهرها للضيف فاذا سمعت الابل صوته ومعهم النار عرفت أن ضيفا طرق فسقبت الهلاك وتعبته عماض بأن الناس كلهم روده بكسر الميم وفتح الهاء ثم قال ومن الذي أخبره أن مالكا المذكور لم يخالط الحضر ولا سيما مع ما جاء في بعض طرق هذا الحديث انهن كن من قرية من قرى اليمن وفي الاخرى انهن من أهل مكة وقد كثرت المزهر في أسماء العرب جاهليتها واسلامها بدويها وحضرها اه ويرد عليه أيضا وروده بصيغة الجمع فانه بعينه للآلة ووقع في رواية يعقوب

قالت التاسعة زوجي رفيع العماد طويل النجاد عظيم الرماد قريب البيت من الناد قالت العاشرة زوجي مالك ومالك مالك خير من ذلك له ابل كثيرات المبارك قليلات المسارح واذا سمع صوت المزهر أيقن انهن هوالك

ابن السكيت وابن الانباري من الزيادة وهو امام القوم في المهالك فجمعت في وصفها له بين
الثروة والكرم وكثرة النقرى والاستعداد له والمبالغة في صفاته ووصفته ايضا مع ذلك بالشجاعة
لان المراد بالمهالك الحروب وهو لثقتة بشجاعته يتقدم رفقة وقيل ارادت أنه هادى السبيل
الخفية عالم بالطرق في السبيل فالمراد على هذا بالمهالك المناووز والقرى أليق والله أعلم وساقى قولها
وما ملك استنهامية يقال للتعظيم والتعجب والمعنى أى شئ هو مالك ما أعظمه وأكرمه وتكرر
الاسم أدخل في باب التعظيم وقولها مالك خير من ذلك زيادة في الاعظام وتفسير بعض الاسماء
وأنة خير مما أشير اليه من ثناء وطيب ذكره وفوق ما اعتد فيه من سودود وفخروه وأجل من أصفه
لشهره ففصله وهذا بناء على أن الإشارة بقولها ذلك الى ما تعتد فيه من صفات المدح ويحتمل
أن يكون المراد مالك خير من كل مالك والتعميم يستفاد من المقام كما قيل ثرة خير من جرادة أى
كل ثرة خير من كل جرادة وهذا الشارة الى ما في ذهن المخاطب أى مالك خير مما في ذهنك من
مالك الاموال وهو خير مما أصنعه ويحتمل أن تكون الإشارة الى ما تقدم من الثناء على
الذين قبله وأن ماله اكمل من الذين قبله لخصالى السيادة والفضل ومعنى قولها قليلات المسارح
أنه لاستعداد له للضيعة منهن الى المسارح الا قليلا ويترك سائرهن بصفاته فان
فجاءه ضيف وجدعده ما يقرب به من لحوذها وألبانها ومنه قول الشاعر

حبسنا ولم نسرح لى لا يلومنا * على حكمه صرام عود الحبس

ويحتمل أن تريد بقولها قليلات المسارح الإشارة الى كثرة طرق الضيعة فان اليوم الذى يطرقة
الضيف فيه لا تسرح حتى يأخذ منها حاجته للضيعة وان اليوم الذى لا يطرقة فيه أخذ أو يكون
هو فيه غائبا تسرح كلها فأيام الطروق أكثر من أيام عدمه فهى لذلك قليلات المسارح وهذا
يشدق اعتراض من قال لو كانت قليلات المسارح لكنت فى غاية الهزال وقيل المراد بكثرة
المبارك أنها كثيرة ما شارف قلب ثم تترك فتكثر مباركها لذلك وقال ابن السكيت ان المراد
أن يباركها على العطايا والجمالات وأداء الحقوق وقوى الاضياف كثيرة وانما يسرح منها ما فضل
عن ذلك فالخاصل أنها فى الاصل كثيرة ولذلك كانت مباركها كثيرة ثم اذا سرحت صارت
قليلة لاجل ما ذهب منها وأما رواية من روى عظيمات المبارك فيجتمه على أن يكون المعنى أنها
من سمها وعظم جنبها تعظم مباركها وقيل المراد أنها اذا بركت كانت كثيرة لكثرة من يضم
اليها من القرى واذا سرحت صرحت وحدها فكانت قليلة بالنسبة لذلك ويحتمل أن
يكون المراد بقوله مسارحها قلة الامكنة التى ترى فيها من الارض وأنها لا تمكن من الرعى
الاقرب المنازل للماشى طلبها اذا احتج اليها ويكون ما قرب من المنزل كثيرا غصب لئلا تهزل
ووقع فى رواية سعيد بن سلمة عند الطبرانى أبو مالك وما أبو مالك ذوابل كثيرة المسالك قليلة المبارك
قال عياض ان لم تكن هذه الرواية وهما فالعنى أنها كثيرة فى حال رعيها اذا ذهبت قليلة
فى حال مباركها اذا قامت لكثرة ما يتجر منها وما يسلك منها فيه من مسالك الجود من ردف ومعوقة
وحل وحالة ونحو ذلك وأما قولها أيقن انهن هو لك فالعنى انه لما كثر عاداته بخير الابل لقوى
الضيعة ومن عادته أن يسقىهم ويلبهم أو يتلفاهم الغناء بمبالغة فى الفرح بهم صارت الابل اذا
سمعت صوت الغناء عرفت أنها تنحر ويحتمل أنهم لم تردفهم الابل لاهلا كهولكن لما كان ذلك

يعرفه من يعقل أضيف الى الابن والاول اولى (قوله قات الحادية عشرة) قال النووي وفي بعض النسخ الحادى عشرة وفي بعض الحادية عشر والصحيح الاول وفي رواية الزبير وهى أم زرع بنت أكيل بن ساعدة (قوله زوجى أبو زرع) في رواية النسائي نكحت أبوزرع (قوله فسا أبو زرع) في رواية أبي ذر وما أبو زرع وهو المحفوظ للاكثرة زاد النبراني في رواية صاحب نعم وزرع (قوله أناس) بفتح الهمزة وتخفيف النون وبعد الاف مهملة أى حركة (قوله من حلى) بضم المهملة وكسر اللام (أذن) بالتثنية والمراد أنه ملائذنيها بما جرت عادة النساء من التحلى بدمن قرطوشه من ذهب ولؤلؤ ونحو ذلك وقال ابن السكيت أناس أى أنقل حتى تبدل واضطرب والنوس حركة كل شئ متبدل وقد تقدم حديث ابن عمر أنه دخل على حفصة ونوساها تظن مع شرح المراد به في المغازي ووقع في رواية ابن السكيت أذن وفرعى بالتثنية قال عياض يحتمل أن تبدأ الفرعين بالسين لانهم كالفرعين من الجسد تعنى أنه حلى أذنيها ومعهمها أو أوردت العنق واليسدين وأقامت اليسدين مقام فرع واحد أو أوردت اليسدين والرجلين كذلك أو الغديرتين وقرنى الرأس فقد جرت عادة المترفات بتفليم عذارهن وتخليعة نواصيهن وقروهن ووقع في رواية ابن أبي أويس فرعى بالافراد أى حلى رأى فصارت يدلى من كثرة وثقله والعرب تسمى شعر الرأس فرعا قال امرؤ القيس * وفرع يغشى المتن أسود فاحم * (قوله وملا من نهم عضدى) قال أبو عبيد لم ترد العضد وحده وإنما أوردت الجسد كله لان العضد اذا سميت من سائر الجسد وخصت العضد لانه أقرب ما يلي بصر الانسان من جسده (قوله ويجعنى) بموحدة ثم جيم خفيفة وفي رواية للنسائي ثقيله ثم مهملة (قوله فجيعت) بسكون المنة وفي رواية لمسلم فجيعت الى بالتشديد نفسى هذا هو المشهور وفي الروايات وفي رواية للنسائي ويجع نفسى فجيعت الى وفي أخرى له ولأبي عبيد فجيعت بضم التاء الى بالتخفيف والمعنى أنه فرحها ففرحت وقال ابن الأنباري المعنى عظمتني فعظمت الى نفسى وقال ابن السكيت المعنى فخرني ففخرت وقال ابن أبي أويس معناه وسع على وترضى (قوله وجدنى في أهل غنمة) بالمعجمة والنون مصغر (قوله بشق) بكسر المعجمة قال الخطابي هكذا الرواية والصواب بفتح الشين وهو موضع بعينه وكذا قال أبو عبيد وصوبه الهروى وقال ابن الأنباري هو بالفتح والكسر موضع وقال ابن أبي أويس وابن حبيب هو بالكسر والمراد شق جبل كانوا أفيد لقلتهم وسعهم سكنى شق الجبل أى ناحيته وعلى رواية الفتح فالمراد شق في الجبل كالغار ونحوه وقال ابن قتيبة وصوبه نطقه المعنى بالشق بالكسر أنهم كانوا في شطف من العيش يقال هو بشق من العيش أى بشطف وجهه ومنه لم تكونوا بالغية إلا بشق النفس وبهذا جزم الزمخشري وضعف غيره (قوله فجعلنى في أهل صهيل) أى خيل (وأطيط) أى ابل زاد في رواية للنسائي وجامل وهو جمع جمل والمراد اسم فاعل لما لك الجمال كقوله لابن وتامر وأصل الاطيط صوت أعواد الخامل والرجال على الجمال فأرادت أنهم أصحاب محامل تشير بذلك الى رفاقتهم ويطلق الاطيط على كل صوت نشأ عن ضغط كما في حديث باب الجنة لياقين عليه زمان وله أطيط ويقال المراد بالاطيط صوت الجوف من الجوع (قوله ودانس) اسم فاعل من الدوس وفي رواية للنسائي ودانس قال ابن السكيت الدانس الذي يدوس الطعام

قات الحادية عشرة
زوجى أبو زرع فسا أبو زرع
أناس من حلى أذن وملا
من نهم عضدى ويجعنى
فجيعت الى نفسى وجدنى
في أهل غنمة بشق فجعلنى
في أهل صهيل وأطيط
ودانس

وقال أبو عبيد تاوله بعضهم من دياس الطعام وهو دراسه وأهل العراق يقولون الدياس وأهل الشام الدراس فكانها أرادت أنهم أصحاب زرع وقال أبو سعيد المراد أن عندهم طعاما من تنقي وهم في دياس شيء آخر خفيهم متصل **(قوله ومنق)** بكسر النون وتشديد القاف قال أبو عبيد لا أدري معناه وأظنه بالفتح من تنقي الطعام وقال ابن أبي أويس المنق بالكسر تنقي أصوات المواشي تصف كثرة ماله وقال أبو سعيد الضري هو بالكسر من تنقية الدجاج يقال أنق الرجل إذا كان له دجاج قال القرطبي لا يقال لشئ من أصوات المواشي نق وإنما يقال نق الضئدع والعقرب والدجاج ويقال في الهر بقله وأما قول أبي سعيد فبعد لأن العرب لا تنمدح بالدجاج ولا تدكرها في الأموال وهذا الذي أنكره القرطبي لم يرده أبو سعيد وإنما أراد ما فهمه الرخصي فقال كأنها أرادت من بطرد الدجاج عن الحب فينق وحكي الهروي أن المنق بالفتح الغربال وعن بعض المغاربة يجوز أن يكون بسكون النون وتنقيف القاف أي له انعام ذات نق أي سمات والحاصل أنها ذكرت أنه نقلها من شطف عيش أهلها إلى الثروة الواسعة من الخيل والأبل والزرع وغير ذلك ومن أمثالهم إن كنت كاذبا خلبت قاعدا أي صار مالك غنما يخلبها القاعد والنسب أهل الأبل والخليل **(قوله فعنده أقول)** في رواية للنسائي أنطق وفي رواية الزبير أنكلم **(قوله فلا أقبح)** أي فلا يقال لي قبحك الله أو لا يتبع قول ولا يرد على أي لكثرة أكرامه لها وتدلها عليه لا يرد لها قول ولا يتبع عليها ما تأتي به ووقع في رواية الزبير فيمنع أناعنده أيام آخره **(قوله وأردفأصبح)** أي أيام الصبغة وهي نوم أول النهار فلا أوقد إشارة إلى أن لها من يكتمه أمثلة يمتها ومهنة أهلها **(قوله وأشرب فأنقح)** كذا وقع بالقاف والنون الثقيلة ثم المهملة قال عياض لم يقع في الصحاحين إلا بالنون ورواه الأكثر في غيرهما بالميم قلت وسياقي بيان ذلك في آخر الكلام على هذا الحديث حيث نقل البخاري أن بعضهم رواه بالميم قال أبو عبيد أتسمع أي أروى حتى لأحب الشرب ما خوذ من الناقة التساع وهي التي ترذ الحوض فلا تشرب وترفع رأسها رابيا وأما بالنون فلا أعرفه انتهى وأثبت بعضهم أن معني أنقح يعني أنقمح لأن النون والميم تعاقبان مثل امتقع لونه واتقع وحكي شعر عن أبي زيد أنقح الشرب بعد الري وقال ابن حبيب الري بعد الري وقال أبو سعيد هو الشرب على مهل لكثرة اللبن لأنها كانت آمنة من قلمته فلا تبادر إليه مخافة عجزه وقال أبو حنيفة الديوري فتحت من الشرب تكارهرت عليه بعد الري وحكي التالي فتحت الأبل تنقح بفتح النون في الماضي والمستقبل فتحاسبسكون النون وفتحتها أيضا إذا تكارهرت الشرب بعد الري وقال أبو زيد وابن السكيت أكثر كلامهم فتحت تنقح بالتحديد وقال ابن السكيت معني قولها فأنقح أي لا يقطع على شربي فتوارد هؤلاء كلهم على أن المعنى أنها تشرب حتى لا تجسد مساعا وأنها لا يقلل مشروبها ولا يقطع عليها حتى تتم شهوتها منسه وأغرب أبو عبيد فقال لا أراها قالت ذلك الالعزة الماء عندهم أي فلذلك نغرت بالري من الماء وتعبوه بأن السياق ليس فيه التقييد بالماء فيجتمل أن تريد أنواع الاشربة من لبن وخمر ونيذ وسويق وغير ذلك ووقع في رواية الاسماعلي عن البغوي فأنقح بالناء والمنناة قال عياض إن لم يكن وهما فغنما التكبر والزهو يقال في فلان فتحة إذا تآم وتكبر ويكون ذلك تحصل لها من نشأة الشرب أو يكون راجعا إلى جميع ما تقدم أشارت به إلى عزها عنده وكثرة الخير لديها فهي

ومنق فعنده أقول فلا أقبح
وأردفأصبح وأشرب
فأنقح

تروا ذلك أو معنى أن تفتح كناية عن سمن جسمها ووقع في رواية الهيمم وأكل فافتتح أي أطمع غيره
 يقال منحه يمنحه إذا أعطاه وأنت باللفاظ كلها وزن أن تفعل إشارة إلى تكرار الفعل وملازمته
 ومطالبة نفسها أو غير هابنك فإن ثبتت هذه الرواية والافقي الاقتصار على ذكر الشرب إشارة
 إلى أن المراد به اللبن لأنه هو الذي يقوم مقام الشراب والطعام (قوله أم أي زرع فإم أي زرع
 عكومها رداح وبيتها فاساح) في رواية أبي عبيد فاساح بتحتانية خفيفة من فاح يفتح إذا اتسع
 ووقع في رواية أبي العباس العذري فيما حكاه عياض أم زرع وما أم زرع بحذف أداة الكنية قال
 عياض وعلى هذا فتكون كتب بذلك عن نفسها (قلت) والاقول هو الذي تظافرت به الروايات
 وهو المعتمد وأما قوله فإم أي زرع فتقدم بيانه في قول العاشرة والعكوم بضم المهملة جمع عكم
 بكسر هاء رسكون الكاف هي الأعدال والاحمال التي تجتمع فيها الامتعة وقيل هي غط تجعل
 المرأة فيها ذخيرتها حكاه الزنجشري وراح بكسر الراء يفتحها وآخر مهملة أي عظام كثيرة
 الحشو قاله أبو عبيد وقال الهروي معناه ثقيلة يقال للكتيبة الكبيرة رداح إذا كانت بطيئة
 السير لكثرة من فيها ويقال للمرأة إذا كانت عظيمة الكفل ثقيلة الورد رداح وقال ابن حبيب
 انما هو رداح أي ملائ قال عياض رأيت مضموطا ذكرته معناه من أبي أويس كذلك قال
 وليس كما قاله شارح العراقيين قال عياض وما أدري ما أنكر ابن حبيب مع أنه فسره بما فسره به
 أبو عبيد مع مساعدة سائر الروايات قال ويحتمل أن يكون مراده أن يضبطها بكسر الراء لا يفتحها
 جمع رداح كقائم وقيام ويصح أن يكون رداح خبر عكوم فيخبر عن الجمع بالجمع ويصح أن يكون
 خبر المبتدأ المحذوف أي عكومها كلها رداح على أن رداح واحد جمع رداح يضمين وقد سمع الخبر
 عن الجمع بالواحد مثل أدرع دلاص فيحتمل أن يكون هذا منه ومنه أوليا وهم الطاغوت أشار
 إلى ذلك عياض قال ويحتمل أن يكون مصدر مثل طلاق وكال أو على حذف المضاف أي
 عكومها ذات رداح قال الزنجشري لو جاءت الرواية في عكوم بفتح العين لكان الوجه على أن
 يكون المراد بها الجفنة التي لا تزول عن مكانها أما لعظمها وأما لان القرى متصل دائم من
 قولهم ورد ولم يعكم أي لم يصف أو التي كثر طعامها وتراكم كما يقال اعتكم الشيء وارتكم قال
 والرداح حينئذ تكون واقعة في مصابها من كون الجفنة موصوفة بها وفساح بفتح الفاء
 والمهملة أي واسع يقال بيت فسيح وفساح وفساح بمعناه ومنهم من شدد الباء مبالغة والمعنى أنها
 وصفت والدرة زوجها بأنها كثيرة الآلات والأثاث والقماش واسعة المال كبيرة البيت أما
 حقيقة فيدل ذلك على عظم الثروة وأما كناية عن كثرة الخير ورضا العيش والبر بما ينزل بهم
 لأنهم يقولون فلان ربح المنزل أي يكرم من ينزل عليه وأشار بوصف والدرة زوجها إلى أن
 زوجها كثير البر لأمه وأنه لم يطعن في السن لأن ذلك هو الغالب من يكون له والدرة توصف
 بمنزل ذلك (قوله ابن أبي زرع فإم أي زرع مضجعه كسل شطبة ويشبهه ذراع الجفرة)
 زاد في رواية لابن الأنباري وترويه في قصة البعرة ويمس في حلق النسيئة فأما مسل الشطبة
 فقال أبو عبيد أصل الشطبة ما شطب من الجريد وهو سقفة فيشق منه قصبان رفاق تنسج منه
 الحصر وقال ابن السكيت الشطبة من سدى الحصر وقال ابن حبيب هي العود المحدد كالمسلة
 وقال ابن الأعرابي أرادت بسل الشطبة سيفاسل من غمدة فتجبعه الذي ينأ فيه في الصغر

أم أي زرع فإم أي
 زرع عكومها رداح
 وبيتها فاساح ابن أبي زرع فإم
 ابن أبي زرع مضجعه كسل
 شطبة ويشبهه ذراع الجفرة

كقدر مسلسل شطبة واحدة أماعلى ما قال الأولون فعلى قدر ما يسيل من الحصر فيبقى مكانه
 فارغا وأماعلى قول ابن الاعرابى فيكون كعمد السيف وقال أبو سعيد الضريش بن شبة بسيف
 مسلول ذى شطب وسيف المن ككلها ذات شطب وقد شبت العرب الرجال بالسيف أما
 لخشونة الجانب وشدة المهابة وأما لجل الرونق وكل اللآلاء وأما لكمال صورتها فى اعتدالها
 واستوائها وقال الرخشمى المسلسل مصدر بمعنى السلسل يقيم مقام المسلول والمعنى كسلول
 الشطبة وأما الحفرة بفتح الجيم وسكون الفاء فهى الأنثى من ولد المعز إذا كان ابن أربعة أشهر وفصل
 عن أمه وأخذنى الرعى قاله أبو عبيد وغيره وقال ابن الأنبارى وابن دريد يقال لولد الضأن أيضا
 إذا كان ثنيا وقال الخليل الجف من أولاد النساء ما استجبر رأى صار له بطن والفيقة بكسر الفاء
 وسكون التحتية بعد ها قافى ما يجتمع فى الفرع بين الخليتين والنواقب بضم الفاء الزمان الذى
 بين الخليتين والبعرة بفتح التحتية وسكون المهملة بعد هاء العذاق ويعيس بالمهملة أى يتجتر
 والمراد بخلق المسترة وهى بالنون المفتوحة ثم المثناة الساكنة الدرع الطييفة أو القصيرة وقيل
 اللينة الملس وقيل الواسعة والحاصل أنها وصفت بهيف القند وأنه ليس بيطين ولا جافى قليل
 الأكل والشرب ملازم لآلة الحرب يحتال فى موضع القتال وكل ذلك مما تمدح به العرب
 ويظهر لى أنها وصفت به بأنه خفيف الوطاة عليها لأن زوج الأب غالباً يستقل ولده من غيرها
 فكان هذا يخفف عنهم فإذا دخل بيتها فاتفق أنه قال فيه مثلاً لم يضطجع الا قدر ما يسيل السيف
 من نعمة ثم يستيقظ مبالغته فى التخفيف عنها وكذا قولها يشبه معذراع الحفرة أنه لا يحتاج
 ما عندها بالاكل فضلا عن الاخذ بل لو طعم عندها لاقتنع بالسير الذى يسد الرق من الماء كقول
 والمشروب (قوله بنت أى زرع فبانت أى زرع) فى رواية مسلم وأبو داود (قوله) طوع أيها وطوع أمها
 أى أنها بارقة ما زاد فى رواية البيروزي أهلها نساء أى يتجملون
 بها وفى رواية للنسائى زين أمها وزين أيها بدل طوع فى الموضعين وفى رواية للطبرانى وقره عين
 لامها وأبيها وزين لاهلها وزاد الكاذب فى روايته عن ابن السكيت وعمر رداً ما وزاد فى رواية قتادة
 هزيمة الحشا جائلة الوشاح عكاً فعماء فجلاء دجاء فجنوا مؤمنة مفعلة (قوله وماء كسائها)
 كتابة عن كمال شخصها ونعمة جسمها (قوله وغيظ جارتها) فى رواية سعيد بن سلمة عنده مسلم
 وعمر جارتها بفتح المهملة وسكون الناف أى دهشها أو قتلها وفى رواية للنسائى والطبرانى وحبر
 جارتها بالمهملة ثم التحنانية من الحيرة وفى آخره له وحبر جارتها بفتح المهملة وسكون التحتية
 بعدها نون أى هلاكها وفى رواية الهيم بن عدى وعبر جارتها بضم المهملة وسكون الموحدة وهو
 من العبرية الفتح أى تبكى حسد الماترا منها أو بالكسر أى تعتبر بذلك وفى رواية سعيد بن سلمة
 وحبر نساءها واختلف فى ضبطه فقيل بالمهملة والموحدة من التحبير وقيل بالمعجمة والتحنانية من
 من الحيرية والمراد بجارتها حاضرتها أو هو على حقيقته لأن الجارات من شأنهن ذلك ويؤيد الأول
 أن فى رواية حنبل وغير جارتها بالعين المعجمة وسكون التحتية من الغيرة وسبأى قريبا قول عمر
 لخنصة لا يغرنك أن كانت جارتك أضوأ منك بمعنى عائشة وقولها صفر بكسر الصاد المهملة
 وسكون الفاء أى خال فارغ والمعنى أن رداءها كالتارغ الخالى لأنه لا عيس من جسمها شياً لأن
 ردها وكثفها يمنع مسه من خلفها شياً من جسمها ونهدها يمنع مسه شياً من مقدمها وفى كلام

بنت أى زرع فبانت أى
 زرع طوع أيها وطوع أمها
 وماء كسائها وغيظ جارتها

ابن أبي أويس وغيره معنى قولها صفر ردائها تصفها بانها خفيفة موضع التردية وهو أعلى بدنها
ومعنى قوله ملء كسائها أى مملئة موضع الأزرة وهو أسفل بدنها والصفر الشئ القارغ قال
عياض والاولى أنه أراد أن امتلاء منكبيها وقيام نهديها برفعان الرداء عن أعلى جسدها فهو
لا يسه فيصير كالقارغ منها بخلاف أسفلها ومنه قول الشاعر

أبت الروادف والنهود لتقصصها * من أن تنس بطونها وظهورها

وقولها قباء بفتح القاف وتشديد الموحدة أى ضامرة البطن وخضمة الحشا هو بمعنى الذى قبله
وجاءه الشراح أى يدور وشاحها الضمور بطنها وعكاز أى ذات أعكان وفعاء الماهمة أى مملئة
الجسم ونجلاء بنون وجيم أى واسعة العين ودجاء أى شديدة سواد العين ورجاء بتشديد الجيم أى
كبيرة الكتل ترجع من عظمه ان كانت الرواية بالرأفان كانت بالراى فالمراد فى جامعها نقوين ٣
ومؤنثة بنون ثقيلة وقاف ومفنة بوزنه أى مدغذبة بالعيش الناعم وكلها وأصاف حسان وفى رواية
ابن الأتبارى برود النمل أى أنها حسنة العشرة كريمة الجوارى فى الآلى بتشديد التمنية والآلى
بكسر الهمزة أى العهد أو القرابة كريم الخلل بكسر المعجمة أى صاحب زواج كان أو غيره وانما
ذكرت هذه الأوصاف مع أن الموصوف مؤنث لأنها ذهبت به مذهب التشبيه أى هى كرجل فى
هذه الأوصاف أو جلسته على المعنى كشخص أو شئ ومنه قول عروة بن حزام

* وعنراء عنى المعرض المتوانى * قال الزمخشري ويحتمل أن يكون بعض الرواة نقل هذه الصفة
من الابن الى البنت وفى أكثر هذه الأوصاف رد على الزجاجى فى انكاره مثل قولهم مرت برجل
حسن وجهه وزعم أن سيدي به انفر ديا جازة مثل ذلك وهو ممتنع لانه أضاف الشئ الى نفسه قال
القرطبى أخفا الزجاجى فى مواضع فى منعه وتعليقه وتخطئه ودعواه الشذوذ وقد نقل ابن
خروف أن القائلين به لا يحصى عددهم وكيف يخطئ من تسلك السماع الصحيح كما جاء فى هذا
الحديث الصحيح المتفق على صحته وكما جاء فى صفة النبي صلى الله عليه وسلم شئ أصابعه (تيسره)
سقط من رواية الزبير أن ابن أوى زرع ووصف بنت أوى زرع فجعل وصف ابن أوى زرع لبنت أوى
زرع ورواية الجماعة أولى وأتم (قوله جارية أى زرع فاجارية أى زرع) فى رواية الطبرانى بنادم
أوى زرع وفى رواية الزبير ولد أوى زرع والوليد الخادم يطلق على الذكر والأنثى (قوله لا تبت
حديثنا تبتينا) بالموحدة ثم المثناة وفى رواية بالنون بدل الموحدة وهما بمعنى بت الحديث وبت
الحديث أظهره ويقال بالنون فى الشر خاصة كما تقدم فى كلام الاول ٤ وقال ابن الأعرابى النشاث
الغتاب ووقع فى رواية الزبير ولا يخرج (قوله ولا تنقث) بتشديد القاف بعدها مثلثة أى تسرع
فيه بالخيانة وتذهب بالسرقه كذا فى البخارى وضبطه عياض فى مسلم بفتح أوله وسكون النون
ونش القاف قال وجاء تنقيشاً مصدر على غير الأصل وهو جازى كفى قوله تعالى فقبلها ربهما بقبول
حسن وأثبتنا بها حسنا ووقع عنده سلم فى الطريق التى بعد هذه وهى رواية سعيد بن سلمة ولا تنقث
بالتشديد كما فى رواية البخارى انتهى وضبطه الزمخشري بالقاف الثقيلة بدل القاف وقال فى شرحه
النش والتفصل بمعنى وأرادت المبالغة فى براعتها من الخيانة فيحتمل ان كان محفوظاً أن تكون
أحدى الراءتين فى مسلم بالقاف كما فى رواية البخارى والأخرى بالقاف والميرة بكسر الميم وسكون
التحتانية بعد هاء الزاد وأصله ما يحصه البدوى من الحضر ويحمله الى منزله لينتفع به أهله

جارية أى زرع فاجارية
أوى زرع لا تبت حديثنا
تبتينا ولا تنقث ميرتنا تنقيشاً

٣ قوله ومؤنثة الخ ترك
الشارح الكلام على فنوا
وعبارة القسط لاني وقتوا
بفتح القاف وسكون النون
والمد من القسوط وفى
الانف ودقة الارسية مع
حذب فى وسطه اه

٤ قوله فى كلام الاول كذا
بالنسخ التى بايدينا والصواب
فى كلام الثانية كما هو
واضح اه

وقال أبو سعيد السقيث اخراج ما في منزل أهلها الى غيرهم وقال ابن حبيب معناه لا تفسده
ويؤيده أن رواية الزبير ولا تفسد وذ كرمسلم ان في رواية سعيد بن سلمة بالناء في الموضوعين
وفي رواية أبي عبيد ولا تنقل وكذا الزبير عن عمه مصعب ولا يي عوانة ولا تنقل وفي رواية عن
ابن الانباري ولا تعث عجمته ومثلثة أي تفسد وأصله من الغنة بالضم وهي الوسوسة وفي رواية
للسائي ولا تنفس ميرتنا تفسد شيا بقاء ومجتهين من الافشاش طلب الاكل من هنا وهنا ويقال
فش ما على الخوان اذا كمل أجمع ووقع عند الخطاي ولا تفسد ميرتنا تفسد شيا بجمجات وقال
ماخوذ من غشيش الخبر اذا فسد تريد أنها تحسن مراعاة الطعام وتساعد به بأن نطعم منه أو لا
طربا ولا تغفل فيفسد وقال القرطبي فسر الخطاي بأنها لا تفسد الطعام الخبز يوزل تعهده
بأن نطعمهم منه أو لا فاقولا وتبعه المازري وهذا انما يتنشى على الرواية التي وقعت للخطاي وأما
على رواية الصحيح ولا تملأ فلا يستقيم وانما معناه أنها تعهده بالتنظيف والحاصل أن الرواية
في الاولى كفاي الاصل ولا تنفق ميرتنا تنقيا وعند الخطاي ولا تفسد ميرتنا تفسد شيا بالعين
المجتمعة والتفتا في الثانية على ولا تملأ بيتنا تعشيشا وهي بالعين المهملة وعلى رواية الخطاي هي
أقعد بالجمع أعنى تعشيشا من تنقيا والله أعلم **قوله** ولا تملأ بيتنا تعشيشا بالمهملة ثم مجتهين
أي أنها ملحة للبيت مهمة بتنظيفه والقاء كاسه وابعادها منه وأنها لا تنسكن في بقم كاسه
وتركها في جوانبه كأنها الاعشاش وفي رواية الطبراني ولا تعش بدل ولا تملأ ووقع في
رواية سعيد بن سلمة التي علقها البخاري بعد بالعين المجتمعة بدل المهملة وهو من الغش ضد
الخالص أي لا تملأ بالحيانة بل هي ملازمة للنسجة فيما هي فيه وقال بعضهم هو كناية عن غنة
فرجها والمراد أنها لا تملأ البيت وسخا بأطفاها من الزنا وقال بعضهم كناية عن وصفها بأنها
لا تأتيمهم بشروا تهمة وقال الزمخشري في تعشيشا بالعين المهملة يحتمل أن يكون من عششت
الخلعة اذا قل سعننها أي لا تملأ اخسرة الاوتقليل لما فيه ووقع في رواية الهيثم ولا تنجث
أخبارنا تنجيثا بنون وجيم ومثلثة أي تستخرجها وأصل النجثة ما يخرج من البر من تراب
ويقال أيضا بالموحدة بدل الجيم زاد الحارث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر الوركاني عن عيسى
ابن يونس قالت عائشة حتى ذكرت كلب أبي زرع وكذا ذكره الاسماعيلي عن البغوي عن
الوركاني وزاد الهيثم بن عدي في روايته ضيف أبي زرع فاضف أبي زرع في شبع وري
ورنع طهارة أبي زرع فطهارة أبي زرع لا تفسد ولا تعدي تفسد قدرا وتنصب أخرى فتخلق
الاخرة بالاولى مال أبي زرع فمال أبي زرع على الجهم معكوس وعلى العفة محبوس وقوله ري
ورنع بفتح الراء والمثناة أي تنعم ومسرة والطهارة بضم المهملة الطباخون وقوله لا تفسد بالناء
السالكه ثم المثناة المضمومة أي لا تنسكن ولا تضعف وقوله ولا تعدي بهملة أي تصرف وتسدح
بالتفريق والخاء المهملة أي تفرق وتنصب أي ترفع على النار والجهم بالجمع جمع حمة هم القوم
يسألون في الدية ومعكوس أي مردود والعفة السائلون ومحبوس أي موقوف عليهم **قوله**
قالت خرج أبو زرع في رواية السائي خرج من عندي وفي رواية الحارث بن أبي أسامة ثم خرج
من عندي **قوله** والاوطاب تخض الاوطاب جمع وطب بفتح أوله وشو وعاء اللبن وذ كرا أبو
سعيد أن جمعه على أوطاب على خلاف قياس العربية لان فعلا لا يجمع على أفعال بل على فعال

ولا تملأ بيتنا تعشيشا قالت
خرج أبو زرع والاوطاب
تخض

وتعقب بانه قال الخليل جمع الوطب وطاب وأوطاب وقد جمع فرد على أفراد فقل الحصر الذي ادعاه نعم القياس في فعل أفعل في التثنية وفعل أو فاعول في السكتة قال عياض ورأيت في رواية جزة عن النسائي والاطاب بغير واو فان كان مضبوطا فهو على ابدال الواو همزة كما قالوا اكاف وكاف قال يعقوب بن السكتي أرادت أنه يكر بخروجه من منزلهما غدوة وقت قيام الخدم والعبيد لاشغالهم وانطوى في خبرها كثرة خبر داره وغزربنه وأن عندهم ما يكفهم وينضل حتى يغضوه ويستخرجوا زبده ويحتمل أن يكون أنها أرادت أن الوقت الذي خرج فيه كان في زمن الخصب وطيب الربيع (قلت) وكان سبب ذلك نوطئة للبائع على رؤية أي زرع للمرأة على الحالة التي رآها عليها أي أنها من مخض اللبن تعبت فاستنبتت تستريح فزراها أبو زرع على ذلك (قوله) فاتي امرأة معها ولدان لها كالثهديين في رواية الطبراني فابصرا امرأة لها ابنان كالثهديين وفي رواية ابن الانباري كالثقيرين وفي رواية الكاذبي كالثقلين ووقع في رواية المعيل ابن أبي أويس سارين حسنين نفيسين وفائدة وصفها الهما التسمية على أسباب تزويج أبي زرع لها لانهم كانوا يرعون في أن تكون أولادهم من النساء المتحبات فلذلك حرص أبو زرع عليها المارها وفي رواية للنسائي فاذا هو بأم غلامين ووصفها الهما بذلك للإشارة إلى صغر سنهما واشتداد خلقتهما وتواردت الروايات على أنهما ابناها الامارواة أبو معاوية عن هشام فانه قال قرأ على جارية معها أخوها قال عياض يقول بان المراد أنهما ولداها ولكنهما جعلتا أخويهما في حسن الصورة وكمال الخلقة فان حمل على ظاهره كان أدل على صغر سنهما ويؤيده قوله في رواية غندر في بحار جارية شابة كذا قال وليس غندر في هذا الحديث رواية وانما هذه رواية الحرث بن أبي أسامة عن محمد بن جعفر وهو الوركاني ولم يدرك الحرث محمد بن جعفر غندرا ويؤيد أنه الوركاني أن غندرا مال الراية عن عيسى بن يونس وقد أخرجه الاسماعيلي عن البغوي عن محمد بن جعفر الوركاني ولكن لم يبق لفظه ثمان كونهما أخويهما بدل على صغر سنهما فيه نظرا لاحتمال أن يكونا من أبيها وولد الله بعد أن طعن في السن وهي بكر أولاده فلا تكون شابة ولكن الجمع بين كونهما أخويهما وولديها بأن تكون لما وضعت ولديها كانت أمها ترضع فأرضعتهما (قوله) يلعبان من تحت خصر هارماتين في رواية الحرث بن محمد درعها وفي رواية الهيثم بن محمد صدرها قال أبو عبيدريد أنها ذات كف عظيم فاذا استلقى ارتفع كفها لها من الارض حتى يصير تحتها خوة تجرى فيها الرسة قال وذهب بعض الناس إلى التثنية وليس هذا موضعه اه وأشار بذلك إلى ما جزم به المعيل بن أبي أويس ويؤيد قول أبي عبيد ما وقع في رواية أبي معاوية وهي مستقيمة على قننا ومعهارماتين يرميان بهما من تحتها فتخرج من الجانب الآخر من عظم أليتهما استكن رجع عياض تأويل الرماتين بالثهديين من جهة أن سياق أبي معاوية هذا لا يشبهه كلام أم زرع قال فالعبد من كلام بعض رواة أورده على سبيل التفسير الذي ظنه فأدرج في الخبر والام تجر العادة يلعب الصبيان ورميهم الرمان تحت أصلاب أمهاتهم وما الحامل لها على الاستلقاء حتى يصنعان ذلك ويرى الرجال منها ذلك بل الاشبه أن يكون قولها يلعبان من تحت خصرها أو صدرها أي أن ذلك ممكن الولدين منها وأنهما كانا في حضنها أو جنبها وفي تشبيه الثهديين بالرماتين إشارة إلى صغر سنهما

فاتي امرأة معها ولدان لها
كالثهديين يلعبان من
تحت خصر هارماتين

سناها وانها لم تترهل حتى تسكسرت ثدياها وتبدلى اه ومارد ليس يعيد ما نفي العادة فسلم لكن
من أين له أن ذلك لم يقع اتفقا فأبان تكون لما استلقت وولداها معهما شغلتم ما عنهما بالرامة
يلعبان بهما ليركها كما تستريح فاتفق أنهما لعبا بالهيئة التي حكيت وأما الحامل لهما على الاستلقاء
فقد قدمت احتمال أن يكون من التعب الذي حصل لهما من الخوض وقد يقع ذلك للشخص
فيسئل في غير موضع الاستلقاء والاصل عدم الادراج الذي تحمله وان كان ما اختاره من أن
المراد بالرامة ثديها أولى لانه أدخل في وصف المرأة غرسها والله أعلم **(قوله)** فطلقتني ونكحها
في رواية الحرث فأعجبته فطلقتني وفي رواية أبي معاوية فخطبها أبو زرع فترجها فلم تزل به
حتى طلق أم زرع فأفاد السبب في رغبة أبي زرع فيها ثم في تطلقته أم زرع **(قوله)** فسكحت بعده
رجلا في رواية النساء فاستبدلت وكل بدل أعور وهو مثل معناه أن البدل من الشيء غالبا
لا يقوم مقام البدل منه بل هو دونه وأنزل منه والمراد بالاعور المعيب قال ثعلب الاعور الرديء
من كل شيء كما يقال كلمة عوراء أي قبيحة وهذا انما هو على الغالب وبالنسبة فأخبرت أم زرع
أن الزوج الثاني لم يسد مسد أبي زرع **(قوله)** مريا بهملة ثم راء ثم تحتانية ثقيلة أي من سرارة
الناس وهم كبار ثم في حسن الصورة والهيئة والسرى من كل شيء خياره وفسره الحرثي بالسخى
ووقع في رواية الزبير شابا سريا **(قوله)** ركب سريا بهجمة ثم راء ثم تحتانية ثقيلة قال ابن السكيت
تعني فرسا خيارا قائما وفي رواية الحرث ركب فرسا عربيا وفي رواية الزبير أعوجيا وهو
منسوب الى أعوج فرس مشهور نسب اليه العرب جياد الخيل كان لبني كندة ثم لبني سليم ثم
لبني هلال وقيل لبني غني وقيل لبني كلاب وكل هذه القبائل بعد كندة من قيس قال ابن خالويه
كان لبعض ملوك كندة غفرا قوما من قيس فقتلوه وأخذوا فرسه وقيل انه ركب صغيرا رطبا
قبل أن يشتد فاعوج وكبر على ذلك والشري الذي يشتري في سيره أي يضي فيه بلا قور
وشري الرجل في الامر اذا ج فيه وتبدى وشري البرق اذا كثرت لمعانه **(قوله)** وأخذ خطيبا بفتح
الخاء المعجمة وكسر الطاء المهملة تنسبة الى الخط صبغة موصوف وهو الرمح ووقع في رواية
الحرث وأخذ رماح خطيبا والخط موضع بنواحي البحرين تجلب منه الرماح ويقال أصلها من
الهند تحمل في البحر الى الخط المكان المذكور وقيل ان سفينة في أول الزمان كانت مملوءة رماحا
قد دفنها البحر الى الخط فخرجت رماحها فيها فنسبت اليها وقيل ان الرماح اذا كانت على جانب
البحر تصير كالخط بين البر والبحر فقل لها الخطية لذلك وقيل الخط منبت الرماح قال عياض
ولا يصح وقيل الخط الساحل وكل ساحل خط **(قوله)** وأراح) بهمليتين من الرواح ومعناه أراحها
الى المراح وهو موضع ميت المشامية قال ابن أبي أويس معناه أنه غزا فغنم فأق بالنعمة الكثيرة
(قوله) على بالتشديد وفي رواية الطبراني وأراح على يتي **(قوله)** نعسا) بنحيتين وهو جمع
لا واحد له من لفظه وهو الابل خاصة ويطلق على جميع المواشي اذا كان فيها ابل وفي رواية
سكها عياض نعما بكسر أوله جمع نعمة والاشهر الاول **(قوله)** ثريا) بهمليتين أي كثيرة والثرى
المال الكثير من الابل وغيره يقال أثرى فلان فلا نا اذا كثره فكأن في شيء من الاشياء أكثر منه
وذكر ثريا وان كان وصف مؤنث لمراعاة السجع ولان كل ما ليس تأنيته حقة بما يجوز فيه
التذكير والتأنيث **(قوله)** وأعطاني من كل رائحة) برأه وتحتانية ومهملة في رواية لمسلم ذابحة

فطلقتني ونكحها فسكحت
بعده رجلا سريا ركب سريا
وأخذ خطيبا وأراح على
نعما ثريا وأعطاني من كل
رائحة

بجمعة ثم موحدة ثم مهيمة أي مذبوحة مثل عيشة راضية أي مرضية فالهني أعطاني من كل شيء
يذبح زوجا وفي رواية الطبراني من كل ساعة والساعة الراعية والرائحة الاتباعية وقت الرواح
وهو آخر النهار (قوله زوجا) أي اثنين من كل شيء من الحيوان الذي يرعى والزواج يطلق على
الاثنين وعلى الواحد أيضا وأرادت بذلك كثرة ما أعطاهوا أنه لم يقتصر على الفرد من ذلك (قوله)
وقال كلى أم زرع وميرى أهلك) أي صليهم وأوسعي عليهم بالميرة بكسر الميم وهي الطعام
والحاصل أنها وصفتهم بالسود في ذاته والشجاعة والنضل والجلود بكونه أياح لها أن تأكل
ما شاءت من ماله وتمدى منه ما شاءت لاهلها ما بالغت في أكرامها ومع ذلك فكانت أحواله عندها
مختومة بالنسبة لابي زرع وكان سبب ذلك أن أبا زرع كان أول أزواجها فسكنت محبة في قلبها
كما قيل * ما الحب الا للطيب الاول * زاد أبو معاوية في روايته فتمت وجهها رجل آخر فأكرمها
أيضا فكانت تقول أكرمني وفعل بي وتقول في آخر ذلك لو جمع ذلك كله (قوله قالت فلو
جمعت) في رواية الهيثم فمعت ذلك كله وفي رواية الطبراني فقلت لو كان هذا أجمع في أصغر
(قوله كل شيء) في رواية للنسائي كل الذي (قوله أعطانيه) في رواية مسلم أعطاني بلاهاء (قوله)
ما بلغ أصغرا نية أبي زرع) في رواية ابن أبي أويس ما ملأ أنا من آتية أبي زرع وفي رواية
للنسائي ما بلغت أنا وفي رواية الطبراني فلو جمعت كل شيء أصبته من منفعته في أصغر وعاء من
أوعية أبي زرع ما ملأه لان الأنا والوعاء لا يسع ما ذكر أنه أعطاهما من أصناف النعم ويظهر
لجمله على معنى غير مستحيل وهي أنها أرادت أن الذي أعطاهما جله أراد أن يوزعه على المدة إلى
أن يبيء أو أن الغزو فلو وزعته لكان حظ كل يوم مثلاً لا يغلا أصغرا نية أبي زرع التي كان يطبخ
فيها في كل يوم على الدوام والاستمرار بغير نقص ولا قطع (قوله قالت عائشة قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم) في رواية الترمذي فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد السكاذبي في روايته
يا عائش وفي رواية ابن أبي أويس يا عائشة (قوله كنت لك) في رواية للنسائي فكنت لك وفي
رواية الزبير أن لك وهي تفسير المراد برواية كنت كما جاء في تفسير قوله تعالى كنتم خير أمة أخرجت
ومنه من كان في المهد أي من هو في المهد ويحتمل أن يكون كان هنا على بابها والمراد بها الاتصال
كما في قوله تعالى وكان الله غفورا رحيما والمراد به ان زمان ماض في الجملة أي كنت لك في سابق
علم الله (قوله كأي زرع لا زرع) زاد في رواية الهيثم بن عدي في الالفه والوفاء في الفرقة
والجلاء وزاد الزبير في آخره إلا أنه طلقها واني لا أطلقك ومثله في رواية للطبراني وزاد
النسائي في روايته والطبراني قالت عائشة يا رسول الله بل أنت خير من أبي زرع وفي أول رواية
الزبير باني وأنت خير لي من أبي زرع لا زرع وكان صلى الله عليه وسلم قال ذلك تطيبا لها
وطمأينة لقلبها ودفعاً لآلامها عموم التشبيه بجملة أحوال أبي زرع إذ لم يكن فيه ما تدمه النساء
سوى ذلك وقد وقع الإفصاح بذلك وأجابته هي عن ذلك جواب مثلها في فضلها وعلمها
* (تنبيه) وقع عند أبي يعلى عن سويد بن سعيد عن سفيان بن عيينة عن داود بن شابر عن عرين
عبد الله بن عروة عن جده عروة عن عائشة أنها حدثت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
أبي زرع وأم زرع وذكرت شعراً أبي زرع في أم زرع كذا فيه ولم يسق لفظه ولم أقف في شيء من
طرقه على هذا الشعر وأخرجه أبو عوانة من طريق عبد الله بن عمران والطبراني من طريق ابن

زوجا وقال كلى أم
زرع وميرى أهلك قالت
فلو جمعت كل شيء أعطانيه
ما بلغ أصغرا نية أبي زرع
قالت عائشة قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كنت لك كأي زرع لا زرع
زرع

أبي عمر كلاهما عن ابن عبيدة باسناده ولم يسق لفظه أيضا (قوله قال سعيد بن سلمة) هو ابن أبي
الحسام وهو مدني صدوق ماله في البخاري الا هذا الموضع (قوله قال هشام) هو ابن عروة يعني
بهذا الاسناد وقد وصله مسلم عن الحسن بن علي عن موسى بن اسمعيل عنه ولم يسق لفظه بتمامه
بل ذكر أن عنده عانا ولم يشك وأنه قال وصفه رداؤها وخبر نساءها وعقر جارتها وقال ولا تتق
ميرتنا تتقشا وقال وأعطاني من كل رائحة وقد بينت ذلك كله وهذا الذي نبه عليه البخاري من
قوله ولا تعشش يتنازع شيئا اختلاف في ضبطه فقليل بالغين المعجمة وقيل بالمهملة وقد تقدم بيان
وقد وصله أبو عوانة في صحيحه والطبراني بطوله واسناده موافق لعيسى بن يونس وأشرت الى
ما في روايته من الخالفة فيما تقدم مفعلا وذكر الجاني أنه وقع عند أبي زيد المروزي بلفظ قال
سعيد بن سلمة عن أبي سلمة وعشش يتنازع شيئا وهو خطأ في السند والمتن والصواب ولا تعشش
وقال موسى حدثنا سعيد عن هشام (قوله قال أبو عبد الله) وقال بعضهم فاتتبع بالميم وهذا أصح
أبو عبد الله المذکور هو البخاري المصنف وهو يوضح أن الذي وقع في أصل روايته اتتبع بالنون
وقدر واه فاتتبع بالميم من طريق عيسى بن يونس أيضا النسائي وأبو يعلى وابن حبان والجوزقي
وغيرهم وكذا وقع في رواية سعيد بن سلمة المذكورة وفي رواية أبي عبيد أيضا وقد تقدم
بيان الاختلاف في ضبطها ومعناها وفي هذا الحديث من القوائد غير ما تقدم حسن عشرة
المرأة له بالتاميس والمحاذة بالامور المباحة ما لم يفض ذلك الى ما تنع وفيه المزح أحيانا وبسط
النفس به ومداعبة الرجل أهله واعلامه بحبته لها ما لم يؤد ذلك الى مسعدة تترتب على ذلك من
تجنبا عليه واعراضها عنه وفيه منع الفخر بالمال وبيان جواز ذكر الفضل بامور الدين واخبار
الرجل أهله بصورة حاله معهم وتذكيرهم بذلك لاسيما عند وجود ما يطعن عليه من كثر
الاحسان وفيه ذكر المرأة احسان زوجها وفيه اكرام الرجل بعض نساءه بحضور رثائها
بما يخصها به من قول أو فعل ومجدة عند السلامة من الميل المنفض الى الجور وقد تقدم في
أبواب الهبة جواز تخصيص بعض الزوجات بالتحف واللفظ اذا استوفى للآخرى حقها وفيه
جواز تحدث الرجل مع زوجته في غير ثوبتها وفيه الحديث عن الامم الخالية وضرب الادشال
بهم اعتبارا وجواز الانبساط بذكر طرف الاخبار ومستطابات النواذر تشبيها لليتوس
وفيه حض النساء على الوفاء لبعولتهن وقصر الطرف عليهن والشكر لحيالهن ووصف المرأة
زوجها بما تعرفه من حسن وسوء وجواز المبالغة في الاوصاف ومجدة اذا لم بصرك ذلك دينا لانه
يفضي الى خرم المروءة وفيه تفسير ما يجمله الخبر من الخبر اما بالسؤال عنه واما ابتداء من تلقاء
نفسه وفيه أن ذكر المرء بما فيه من العيب جائز اذا قصد التنفير عن ذلك الفعل ولا يكون ذلك
غيبا أشار الى ذلك الخطابي وعلقبه أبو عبد الله التميمي شيخ عياض بأن الاستدلال بذلك
انما يتم أن لو كان النبي صلى الله عليه وسلم سمع المرأة تغتاب زوجها فأقرها وأما الحكاية فمن
ليس محاضر فليس كذلك وانما هو تظهير من قال في الناس شخص بشئ رلعل هذا هو الذي أراد
الخطابي فلا تعقب عليه وقال المازري قال بعضهم مذكر بعض هؤلاء النسوة أزواجهن
بما يكرهون ولم يكن ذلك غيبا لكونهم لا يعرفون بأعيانهم وأسمائهم قال المازري وانما
يحتاج الى هذا الاعتذار لو كان من تحدث عنده هذا الحديث سمع كلامهن في اغتيا

قال سعيد بن سلمة قال هشام
ولا تعشش يتنازع شيئا
قال أبو عبد الله وقال
بعضهم فاتتبع بالميم وهذا
أصح * حدثنا عبد الله بن
محمد

أزواجهن فاقرهن على ذلك فأما الواقع خلاف ذلك وهو أن عائشة حكيت قصة عن نساء
 مجهولات غائبات فلا ولوا أن امرأة وصفت زوجها بما يكرهه لكان غيبة محرمة على من يقوله
 ويسمعه إلا أن كانت في مقام الشكوى منه عند الحاكم وهذا في حق المعين فأما المجهول الذي
 لا يعرف فلا حرج في سماع الكلام فيه لأنه لا يتأذى إلا إذا عرف أن من ذكر عنه يعرفه ثم إن
 هؤلاء الرجال مجهولون لا تعرف أسماءهم ولا أعيانهم فضلا عن أسمائهم ولم يثبت للنسوة
 اسلام حتى يجزى عليهن حكم الغيبة فطل الاستدلال به لما ذكر وفيه تقوية لمن كرهه نكاح من
 كان لها زوج لما ظهر من اعتراف أم زرع بآكرام زوجها الثاني لها بقدر طاقته ومع ذلك
 فخرته وصغرته بالنسبة إلى الزوج الأول وفيه أن الحب يستتر الاساءة لأن أبازرع مع اساءته
 لها بتقليد ما لم ينهها ذلك من المبالغة في وصفه إلى أن بلغت حد الإفراط والغلو وقد وقع في
 بعض طرقه إشارة إلى أن أبازرع عديم على طلاقها وقال في ذلك شعرا في رواية عمر بن عبد الله
 ابن عروة عن جده عن عائشة أنها حدثت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي زرع وأم زرع
 وذكرت شعرا أبي زرع على أم زرع وفيه جواز وصف النساء ومحاسنهن للرجل لكن محله إذا
 كن مجهولات والذي يمنع من ذلك وصف المرأة المعينة بحضرة الرجل أو أن يذكر من وصفها
 ما لا يجوز للرجال نعمه النظر إليه وفيه أن التشبيه لا يستلزم مساواة التشبيه بالتشبيه من كل
 جهة لقوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كأبي زرع والمراد ما يثبت بقوله في رواية الهيثم
 في اللغة إلى آخره لا في جميع ما وصف به أبوزرع من الله ودة الزائدة والابن والخادم وغير ذلك
 وما لم يذكر من أمور الدين كلها وفيه أن كناية الطلاق لا توقعه إلا مع صاحبة النية فإنه صلى الله
 عليه وسلم تشبه بأبي زرع وأبوزرع قد طلق فلم يستلزم ذلك وقوع الطلاق ليكون له لم يقصد إليه
 وفيه جواز التأمي بأهل الفضل من كل أمة لأن أم زرع أخبرت عن أبي زرع بجميع عشرته
 فأمثله النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال المهلب واعترضه عما مض فاجاد وهو أنه ليس في السياق
 ما يقتضي أنه تأمى به بل فيه أنه أخبر أنه له معها مثل حال أم زرع نعم ما استنبطه صحيح باعتبار
 أن الخبر إذا سبق وظهر من الشارع تقريره مع الاستحسان له جاز التأمى به وشيوخه ما عاله المهلب
 قول آخر أن فيه قبول خبر الواحد لأن أم زرع أخبرت بحال أبي زرع فأمثله النبي صلى الله
 عليه وسلم وتعقبه عياض أيضا بأجل أنعم يؤخذ منه القبول بطريق أن النبي صلى الله عليه وسلم
 أقره ولم يشكره وفيه جواز قول أبي وأمي ومعناه فسد الأبي وأمي وسماي تقرير في كتاب
 الأدب أن شاء الله تعالى وفيه مدح الرجل في وجهه إذا علم أن ذلك لا يفسده وفيه جواز القول
 للمتزوج بالرفاء البنين أن ثبت للفتنة الزائدة أخيرا وقد تقدم البحث فيه قبل أبواب وفيه أن
 من شأن النساء إذا تحدثن أن لا يكون حديثهن غالبا إلا في الرجال وهذا بخلاف الرجال فإن غالب
 حديثهم انما هو فيما يتعلق بأمور المعاش وفيه جواز الكلام بالانفاط الغريبة واستعمال السجع
 في الكلام إذا لم يكن مكلفا قال عياض ما ملخصه في كلام هؤلاء النسوة من فصاحة الانفاط
 وبلاغة العبارة والبديع ما لا مزيد عليه ولا سيما كلام أم زرع فإنه مع كثرة قوله وقلة فضوله
 مجتازا للكلمات واضح السمات نبر التسمات قد قدرت ألفاظه قدره عانيه وقررت قواعده
 وشيدت مبانيه وفي كلامهن ولا سيما الأولى والعاشرة أيضا من فنون التشبيه والاستعارة

والكتابة والاشارة والموازنة والترصيع والمناسبة والتوسيع والمبالغة والتجميع والتوليد
وضرب المثل وأنواع الجانسة والزام ما يلزم والايغال والمقابلة والمطابقة والاختلاس
وحسن التفسير والترديد وغرابة التفسير وغير ذلك أشياء ظاهرة لمن تأملها وقد أشرفنا إلى بعضها
فما تقدم وكل ذلك أن غالب ذلك أفرغ في قالب الاستحجام وأتى به الخطاير بغير تكلف وجاء
لنقطة نابعاً عنه منقاداً له غير مستكره ولا منافراً لله عن على من يشاء بما شاء لا اله الا هو (قوله
حدثنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني (قوله قدر الجارية الحديثة السن) أى القرية العهد
بالصغر وقد بينت في شرح المتن في العبيدين أنها كانت يومئذ بنت خمس عشرة سنة أو تزيد
ووقع عندهم مسلم من رواية عمرو بن الحرث عن الزهري الجارية العربية وعنى بفتح المهملة وكسر
الراء بعدها موحدة وتقدم تفسيره في صفة الجنة من به الخلق (قوله باب
سوعة الرجل ابنته لحال زوجها) أى لاجل زوجها (قوله عن ابن عباس قال لم أزل خريماً
على أن أسأل عمر) في رواية عبيدين حنين الماضية في تفسير التبريم عن ابن عباس مكنت
سنة أريد أن أسأل عمر (قوله عن المراتين) في رواية عبيد عن آية (قوله اللتين) كذا في جميع
النسخ ووقع عنده ابن التين التي بالافراد وخطأها فقال الصواب اللتين بالثنائية (قلت) ولو
كانت محفوظة لاسكن توجيهها (قوله حتى حج ورجعت معه) في رواية عبيد فما أستطيع
أن أسأله هيبته له حتى خرج حاجاً وفي رواية يزيد بن رومان عنده ابن مردويه عن ابن عباس
أردت أن أسأل عمر فكنت أهابه حتى يخفنا معه فلما قضينا حاجتنا قال مرحبا يا ابن عم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما حاجتك (قوله وعدل) أى عن الطريق الخادة المسلوكة الى طريق
لا يسلك غالباً لمقتضى حاجته ووقع في رواية عبيد فخرجت معه فلما رجعنا وكنا بعض الطريق
عدل الى الاراك لحاجته وبين مسلم في رواية عبيد حنين من طريق حماد بن سلمة وابن عيينة
أن المكان المذكور هو ممر الظهران وقد تقدم ضبطه في المغازي (قوله وعدلت معه بأداة
فتبرز) أى قضى حاجته وتقدم ضبط الاداة وتفسيرها في كتاب الطهارة وأصل تبرز من
البرز وهو الموضع الخالي البارز عن البيوت ثم أطلق على نفس الفعل وفي رواية حماد بن سلمة
المذكورة عنده الطيالسي فدخل عمر الاراك فقتل حاجته ووقعت له حتى خرج فيؤخذ منه
أن المسافر اذا لم يجد القضاء لقضاء حاجته استمر بما يمكنه المستريح من شجر المادية (قوله
فسكنت على يديه منها فوضأ) في رواية عقيل عن الزهري الماضية في المظالم فسكنت من
الاداة (قوله فقلت له يا أمير المؤمنين من المراتان) في رواية الطيالسي فقلت يا أمير المؤمنين
أريد أن أسألك عن حديث منذ سنة فقمه عني هيبته أن أسألك وتقدم في التفسير من رواية
عبيد حنين فوقفت له حتى فرغ ثم مررت معه فقلت يا أمير المؤمنين من اللتان نظائر تاعلى النبي
صلى الله عليه وسلم من أزواجه قال ذلك حفصة وعائشة فقلت والله ان كنت لا أريد أن أسألك
عن هذا منذ سنة فما أستطيع هيبته لك قال فلا تفعل ما ظننت أن عتدي من علم فإسألني فإن كان
لي علم خبرتك به وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة فقال ما سألت عنه أحد أعلم بذلك مني
(قوله اللتان) كذا في الأصول وحكى ابن التين أنه وقع عنده التي بالافراد قال والصواب اللتان
بالثنائية وقوله قال الله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما اي قال الله تعالى له ما ان تتوبا

حدثنا هشام أخبرنا معمر
عن الزهري عن عروة عن
عائشة قالت كان الحبش
يلعبون بجراهم فاستترى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأنا أنظر فلما زلت أنظر
حتى كنت أنا أنصرف فاقدروا
قدر الجارية الحديثة السن
تسمع الله (باب سوعة
الرجل ابنته لحال زوجها) *
حدثنا أبو اليمان أخبرنا
شعيب عن الزهري قال
أخبرني عبيد الله بن عبيد
الله بن أبي ثور عن ابن
عباس رضي الله عنهما
قال لم أزل حرصاً على أن
أسأل عمر بن الخطاب عن
المرأتين من أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم اللتين قال
الله تعالى ان تتوبا الى الله
فقد صغت قلوبكما حتى حج
ورجعت معه وعدلت
معه بأداة فتبرز ثم جاء
فسكنت على يديه منها فوضأ
فقلت له يا أمير المؤمنين من
المرأتين من أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم اللتان
قال الله تعالى ان تتوبا الى
الله فقد صغت قلوبكما قال

من التعاون على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبذل عليه قوله بعدوان تظاهرا عليه أى تعاونا
 كما تقدم تفسيره في تفسير السورة ومعنى تظاهرا هما أنهما تعاونا حتى حرم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على نفسه ما حرم كما سيأتي بيانه وقوله قلوبكم كما كثر استعمالهم في موضع التثنية بلفظ
 الجمع كقولهم وضعارحاهما أى رحلى راحلتيهما (قوله) واغيبالك يا ابن عباس (تقدم شرحه في
 العلم وأن عمر تعجب من ابن عباس مع شهرته بعلم التفسير كيف خفي عليه هذا القدر مع شهرته
 وعظمته في نفس عمر وتقديمه في العلم على غيره كما تقدم بيان ذلك واختلف في تفسير سورة النصر
 ومع ما كان ابن عباس مشهورا به من الحرص على طلب العلم ومداخلة كبار الصحابة وأمّهات
 المؤمنين فيه أو تعجب من حرصه على طلب فنون التفسير حتى معرفة المبهم ووقع في الكشف
 كانه كرمه ما سأل عنه (قالت) وقد حرم بذلك الزهري في هذه القصة بعينها فيما أخرجه مسلم من
 طريق معمر عنه قال بعد قوله قال عمر واغيبالك يا ابن عباس قال الزهري كره والله ما سأل عنه ولم
 يكتمه واستبعد القرطبي ما فهمه الزهري ولا بعده فيه (قلت) ويجوز في عجايب السنين وعدمه قال
 ابن مالك وفى قوله واغيبان كان منونا فهو واسم فعل يعنى أعجب ومثله واهاووى وقوله بعده عجا
 بى عجا عجا بواو كيدا وان كان بغير تنوين فالاصل فيه واغبى فابدلت الكسرة فتحقة فصارت
 الباء ألفا كقولهم يا أسفا واخسرتا وفيه شاهد لجواز استعمال وافى منادى غير مندوب وهو
 مذهب المبرد وهو مذهب صحيح اه ووقع في رواية معمر واغبى لك (قوله) عائشة وحفصة
 كذا في أكثر الروايات ووقع في رواية جابر بن سلمة وحده عنه حفصة وأم سلمة كذا حكاها
 عنه مسلم وقد أخرجه الطيالسي في مسنده عنه فقال عائشة وحفصة مثل الجماعة * (تنبيه) *
 هذا هو المعتقد أن ابن عباس هو المبتدئ بسؤال عمر عن ذلك ووقع عند ابن مردويه من وجه
 آخر ضعيف عن عمر أن بن الحكم السلمي حدثني ابن عباس قال كانا نسير فلحقنا عمر ونحن نتحدث
 في شأن حفصة وعائشة فسكرنا حين لحقنا فعزم علينا أن نخبره فقلنا إذا كنا نأشأن عائشة
 وحفصة وسودة فذكر طرفا من هذا الحديث وليس بتمامه ويمكن الجمع بأن هذه القصة كانت
 سابقة ولم يتمكن ابن عباس من سؤال عمر عن شرح القصة على وجهها الا في الحال الثاني
 (قوله) ثم استقبل عمر الحديث يسوقه أى القصة التي كانت سبب نزول الآية المسؤول عنها
 (قوله) كنت أنا وجارلي من الانصار (تقدم بيانه في العلم ومضى في المنظر) بالمنظر انى كنت وجارلي
 بالرفع ويجوز فيه النصب عطفًا على الضمير المنصوب في قوله انى (قوله) فى بنى أمية بن زيد) أى
 ابن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف من الأوس (قوله) وهم من عوالى المدينة) أى السكان
 ووقع في رواية عقيل وهى أى القرية والعوالى جمع عالية وهى قرى بقرب المدينة مما يلي
 المشرق وكانت منازل الأوس واسم الجار المذكور رأس بن خولى بن عبد الله بن الحرث
 الانصارى سماه ابن سعد من وجه آخر عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكر حديثا وفيه وكان
 عمر مؤاخبا أوس بن خولى لا يسمع شيئا الا حدثه ولا يسمع عرشيا الا حدثه فهذا هو المعتقد وأما
 ما تقدم في العلم عن قال انه عتيبان بن مالك فهو من تركيب ابن بشكوال فانه جوز أن يكون
 الجار المذكور عتيبان لان النبي صلى الله عليه وسلم أخى بينه وبين عمر لكن لا يلزم من الاطأ أن
 يجاورا والاخذ بالنص تقدم على الاخذ بالاستنباط وقد صرح الرواية المذكورة عن ابن

واغيبالك يا ابن عباس هما
 عائشة وحفصة ثم استقبل
 عمر الحديث يسوقه قال
 كنت أنا وجارلي من
 الانصار فى بنى أمية بن زيد
 وهم من عوالى المدينة وكأ
 تنساب النزول على النسب
 صلى الله عليه وسلم فينزل
 يوما أو ليوما

سعد أن عمر كان مؤاخيا لوس فهذا يعنى الصداقة ليعنى الاخاء الذى كانوا يتوارثون به ثم نسخ
وقد صرح به ابن سعد بن النبی صلى الله عليه وسلم آخى بين أوس بن خولى وثجاعة بن وهب كما
صرح به بانه آخى بين عروة بن مسعود بن مالك فبين ان معنى قوله كان مؤاخيا أى مصادقا وبذلك
ان فى رواية عبيد بن حنن وكان لى صاحب من الانصار (قوله فاذا نزلت) الظاهر ان اذا شرطية
ويجوز ان تكون ظرفية (قوله جئته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحى أو غيره) أى من
الحوادث الكائنة عند النبی صلى الله عليه وسلم وفى رواية ابن سعد المذكورة لا يسمع شيئا الا
حدثه به ولا يسمع عمر شيئا الا حدثه به وسبق فى خبر الواحد فى رواية عبيد بن حنن بلفظ اذا غاب
وشهدت أئمة بما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفى رواية الطيالسى بحضر رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا غبت وأحضره اذا غاب ويحضرنى وأخبره (قوله وكأنا عشر قرينى فغلب
النساء) أى تحكم عليهم ولا يحكمون علينا بخلاف الانصار فكانوا بالانكسار من ذلك وفى رواية
يزيد بن رومان كانوا يحكمونكم لا يكلم أحدكم امرأته الا اذا كانت له حاجة قضى منها حاجته وفى
رواية عبيد بن حنن ما تعد للنساء أمرا وفى رواية الطيالسى كالانكسار بالنساء ولا يدخلهن فى
أمرنا (قوله فطفتى) بكسر الفاء وقد تنفخ أى جعل أو أخذ والمعنى انهن أخذن فى تعلم ذلك
(قوله من أدب نساء الانصار) أى من سيرتهن وطريقتهن وفى الرواية التى فى المظالم من أرب بالراء
وهو العقل وفى رواية معمر بن عديس لم يعلمن من نسائهم وفى رواية يزيد بن رومان فلما قدمنا المدينة
ترجعنا من نساء الانصار فجعلن يكلمنا ويراجعنا (قوله فسخت) بسين مهملة ثم ناء معجمة
ثم موحدة وفى رواية ٢ الكشميرى بالصاد المهملة بدل السين وهما عنى والصخب والسخب
الزجر من الغضب ووقع فى رواية عبيد بن حنن فى الزهرى الماضى فى المظالم فصغت بحاء مهملة من
الصياح وهو رفع الصوت ووقع فى رواية عبيد بن حنن فيمنأ فى امرأته أى أنفكر
فيه وأقدره فقالت امرأتى لو صنعت كذا وكذا (قوله فأنكرت أن تراجعنى) أى تترددنى
فى القول وتناظرنى فيه ووقع فى رواية عبيد بن حنن فقلت لها وما تالك فى امرأته
فقلت لى بجبالك يا ابن الخطاب ما تريد أن تراجع وسبق فى اللباس من هذا الوجه بلفظ فلما جاء
الاسلام وذكرهن الله رأيناهن بذلك حقا علينا من غير أن ندخلهن فى شئ من أمورنا وكان بينى
وبين امرأتى كلام فاعظمت لى وفى رواية يزيد بن رومان فقلت لى يا بن الخطاب فقلت
يا عجبالك يا ابن الخطاب (قوله ولم) بكسر اللام وفتح الميم (قوله تنكر أن أراجعك فوالله ان
أزواج النبی صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وان احداهن لتهجره اليوم حتى الليل) فى رواية عبيد
ابن حنن وان ابتك لتراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل يومه غضبان ووقع فى
المظالم بلفظ غضبانا وفيه نظر وفى روايته التى فى اللباس قالت تقول لى هذا وابتك تؤذى رسول
الله صلى الله عليه وسلم وفى رواية الطيالسى فقلت متى كنت تدخلين فى أمورنا فقالت يا ابن
الخطاب ما يستطيع أحد أن يكلمك وابتك تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل
غضبان (قوله لتهجره اليوم حتى الليل) بالنصب فيهما وبالجر فى الليل أيضا أى من أول النهار الى
أن يدخل الليل ويحتمل أن يكون المراد حتى انها تهجره الليل مضافا الى اليوم (قوله فقلت لها
قد خاب) كذا لا كثر خاب بخاء معجمة ثم موحدة وفى رواية عبيد بن حنن فقلت قد جاءت من فعلت ذلك

فاذا نزلت جئته بما حدث
من خبر ذلك اليوم من
الوحى أو غيره وإذا نزل
فعل مثل ذلك وكأنا عشر
قرينى فغلب النساء فلما
قدمنا على الانصار اذا قوم
تعلمهم نسائهم فطفتى
نساءنا ياخذن من أدب
نساء الانصار فصغت على
امرأتى فراجعتنى فأنكرت
أن تراجعنى قالت ولم تنكر
أن أراجعك فوالله ان
أزواج النبی صلى الله عليه
وسلم ليراجعنه وان احداهن
لتهجره اليوم حتى الليل
فاذعننى ذلك فقلت لها قد

خاب

٢ قوله رواية الكشميرى
هى ما فى الهامش

منهم بعضهم بالجيم ثم مناة فعل ماض من الجي . وهذا هو الصواب في هذه الرواية التي فيها بعظيم
 وأما سائر الروايات ففيها خابت وخسرت فخابت بالخاء المعجمة للعطف وخسرت عليها وقد أغسل
 من حزم أن الصواب بالجيم والمناة مطلقا (قوله من فعل ذلك) وفي رواية أخرى من فعلت
 فالتدكير بالنظر إلى اللفظ والتأنيث بالنظر إلى المعنى (قوله ثم جعت على ثيابي) أي لست بأجيبها
 فيها أي إلى أن العادة أن الشخص يضع في البيت بعض ثيابه فإذا خرج إلى الناس لبسها (قوله
 فدخلت على حفصة) يعني ابنته ويدأبها المنزلة ما منه (قوله قالت نعم) في رواية عبيد بن حنبل أنا
 لراجع وفي رواية جاد بن سلمة فقلت ألا تتقين الله (قوله أفتأمنين أن يغضب الله لغضب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فتملكي) كذا هو بالنصب لاكثر وقوع في رواية عقيل فتملكين وهو على تقدير
 محذوف وتقدم في باب المعرفة ٣ من كتاب المظالم أفتأمن أن يغضب الله لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتملكين قال
 أبو علي الصدق الصواب أفتأمنين وفي آخره فتملكي كذا قال وليس بخطا لا مكان توجيهه وفي رواية
 عبيد بن حنبل فتملكين بسكون الكاف على خطاب جماعة النساء وعنده فقلت تعلمين وهو يشديد
 اللام إلى أخذك عقوبة الله وغضب رسوله (قوله لا تستكثري النبي صلى الله عليه وسلم) أي
 لا تطلبي منه الكثير وفي رواية يزيد بن رومان لا تكلمي رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن رسول
 الله ليس عنده ذنوب ولا دراهم فإكان لك من حاجة حتى دهنه فسليني (قوله ولا تراجعني في شيء)
 أي لا تراجعني في الكلام ولا ترددي عليه قوله (قوله ولا تهجريه) أي ولو هجرته (قوله ما بدالك) أي
 ظهر لك (قوله ولا يغرنك أن) بفتح الالف وبكسرها أيضا (قوله جارتك) أي ضرتك أو هو على
 حقيقته لأنها كانت مجاورة لها والاولى أن يحمل اللفظ هنا على معنييه لصلاحيته لكل منهما
 والعرب تطابق على الضرة جارة لتجاورهما المعنوي لكونهما عند شخص واحد وإن لم يكن حسبا
 وقد تقدم شيء من هذا في آخر شرح حديث أم زرع ووقع في حديث جمل بن مالك كنت بين
 جارتين يعني ضرتين فانه فسر في الرواية الاخرى فقال امرأتين وكان ابن سيرين يكره تسميتهما
 ضرة ويقول انهما لا تضرو ولا تنفع ولا تذهب من رزق الاخرى بشيء وانما هي جارة والعرب تسمى
 صاحب الرجل وخليطه جارا وتسمى الزوجة أيضا جارة لخاطمة الرجل وقال القرطبي اختار عمر
 تسميتهما جارة أدبا منه أن يضاف لفظ الضر إلى أحد من أمهات المؤمنين (قوله أوضأ)
 من الوضأة ووقع في رواية معمر أو سم بالمهملة من الوضأة وهي العلامة والمراد أجل كان الحال
 وسمه أي أعلبه بالامة (قوله وأحب إلى النبي صلى الله عليه وسلم) المعنى لا تغتري بكون عائشة
 تفعل ما نهيتك عنه فلا يؤاخذها بذلك فانها تدل بحماتها ومحبة النبي صلى الله عليه وسلم فيها فلا
 تغتري أنت بذلك لاحتمال أن لا تكون في عنده في تلك المنزلة فلا يكون لك من الادلال مثل الذي لها
 ووقع في رواية عبيد بن حنبل أبين من هذا ولفظه ولا يغرنك هذه التي أنجبها حسن صاحب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أيها ووقع في رواية سليمان بن بلال عند مسلم أنجبها حسن صاحب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أو العطف وهي أبين وفي رواية الطيالسي لا تغتري بحسن عائشة وحسب
 رسول الله أيها وعند ابن سعد في رواية أخرى انه ليس لك مثل حظوة عائشة ولا حسن زينب يعني
 بنت جحش والذي وقع في رواية سليمان بن بلال والطيالسي يؤيد ما حكاه السهيلي عن بعض
 المشايخ أنه جعله من باب حذف حرف العطف واستحسنه من معناه وكتبوه حاشية قال السهيلي

من فعل ذلك منهم ثم
 جعت على ثيابي فغزلت
 فدخلت على حفصة فقلت
 لها أي حفصة أتعاضب
 احدا كن النبي صلى الله
 عليه وسلم اليوم حتى الليل
 قالت نعم فقلت قد خبت
 وخسرت أفتأمنين أن
 يغضب الله لغضب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فتملكي لا تستكثري
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا
 تراجعني في شيء ولا تهجريه
 وسليني ما بدالك ولا يغرنك
 ان كانت جارتك أوضأ منك
 وأحب إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم يزيد عائشة

٣ قوله في باب المعرفة من
 كتاب المظالم هكذا في الاصول
 ولم تر باب المعرفة في كتاب
 المظالم في نسخ الصحيح فحرر
 اه صححه

وليس كما قال بل هو مرفوع على البدل من الفاعل الذي في أول الكلام وهو هذه من قوله لا يغرنك هذه فهذه فاعل والتي نعت وحب بدل اشتمال كما تقول أعجبنى يوم الجمعة صوم فيه وسرى زيد حب الناس له ٥١ وثبت الواو ويرد على رده وقد قال عياض يجوز في حب الرفع على أنه عطف بيان أو بدل اشتمال أو على حذف حرف العطف قال وضبطه بعضهم بالنصب على نزع الخافض وقال ابن التين حب فاعل وحسنه بالنصب منعول من أجله والتقدير أعجبهما حب رسول الله إياهما من أجل حسنهما قال والضمير الذي يلي أعجبهما منصوب فلا يصح بدل الحسن منه ولا الحب وزاد عبيد بن حمزة الرواية ثم خرجت حتى دخلت على أم سلمة اقترابتي منها يعني لأن أم عمر كانت مخزومية مثل أم سلمة وهي أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة والددة عمر حنيفة بنت هاشم بن المغيرة فهي بنت عم أمه وفي رواية يزيد بن رومان ودخلت على أم سلمة وكانت خالتي وكأنه أطلق عليها خالة لكونها في درجة أمه وهي بنت عمها ويحتمل أن تكون ارتضعت معها أو أختها من أمها (قوله دخلت في كل شيء) ٢ يعني من أمور الناس وأرادت الغالب بدليل قولها حتى يتبعني أن تدخل بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه فان ذلك قد دخل في عموم قولها كل شيء لكنهم لم يردوه (قوله فأخذتني والله أخذها) أي منعتني من الذي كنت أريده تقول أخذ فلان على يد فلان أي منعه عما يريد أن يفعله (قوله كسرتني عن بعض ما كنت أجد) أي أخذتني بسلمتها أخذتني عن مقصدي وكلامي وفي رواية لابن سعد قالت أم سلمة أي والله إن الله كلمه فان تحمل ذلك فهو أولى به وإن لم ناعنه كان أطوع عندنا من قال عمر قد مدت على كلامي لهن وفي رواية يزيد بن رومان ما منعنا أن نغار على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجهكم يغرن عليكم وكان الحامل لعمر على ما وقع منه شدة شفتيه وعظم نصيحته فكان يسط على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول له افعل كذا ولا تفعل كذا كقوله احبب نساءك وقوله لا تمهل على عبد الله بن أبي وغير ذلك وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل ذلك لعله بصحة نصيحته وقوته في الاسلام وقد أخرج المصنف في تفسير سورة البقرة من حديث أنس عن عمر قال واقتت الله في ثلاث الحديث وفيه وبلغني معاينة النبي صلى الله عليه وسلم بعض نساءه فدخلت عليهن فقلت لئن انتهيتن أولي بدلن الله رسوله خيرامنكن حتى أتيت إحدى نساءه فقالت يا عمر أمان في رسول الله ما يعنف نساءه حتى تعظهن أنت وهذه المرأة هي زينب بنت جحش كما أخرج الخطيب في المهمات وجوز بعضهم أنها أم سلمة لكلامها المذكور في رواية ابن عباس عن عمر هذا لكن التمسد أولى فان في بعض طرق هذا الحديث عند أحمد وابن مردويه وبلغني من كان من أمهات المؤمنين فاستقرت عن أقوال المتكسرين الحديث ويؤيد التعدد اختلاف الالفاظ في جوابي أم سلمة وزينب والله أعلم (قوله وكذا قد تحدثنا أن غسان تنعل الخيل) في المظالم بلنظ تنعل النعال أي تستعمل النعال وهي نعال الخيل ويحتمل أن يكون بالموحدة ثم المعجمة ويؤيده اللفظ الخيل في هذه الرواية وتنعل في الموضعين بفتح أوله وأنكر الجوهرى ذلك في الدابة فقال أنعلت الدابة ولا تنل نعلات فيكون على هذا بضم أوله وحكي عياض في تنعل الخيل الوحيين وغدل بعض المتأخرين فرد عليه وقال الموجود في البخارى تنعل النعال فاعتمد على الرواية التي في المظالم ولم يستحضر التي هنا وهي التي تكلم عليها عياض (قوله لنغزونا) وقع في رواية عبيد بن

قال عمر وكنا قد تحدثنا أن غسان تنعل الخيل لنغزونا

٢ قوله دخلت في كل شيء وقوله فأخذتني والله أخذها وقوله كسرتني عن بعض ما كنت أجد هذه الكلمات لم توجد في نسخ الصحيح التي بأيدينا فلهذا روايتها للشارح وحرر نظمها ٥١

حين ونحن نتخوف ملكا من ملوك غسان ذكر لنا أنه يريد أن يسير اليها فقامت ثلاث صدورنا
منه وفي روايته التي في اللباس وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له فليبقى
الاملاك غسان بالشام كالتخاف أن يأتينا وفي رواية الطيالسي ولم يكن أحداً خوف عندنا من
أن يغزونا ملك من ملوك غسان (قوله فنزل صاحب الانصاري يوم نوبته فرجع اليها عشاء
فضرب بابي ضرباً شديداً وقال أتم هو) أي في البيت وذلك لبطء اجابتهم له فظن أنه خرج من البيت
وفي رواية عقيل أنا أتم هو وهي أولى (قوله فنزعت) أي خفت من شدة ضرب الباب بخلاف
العادة (قوله فخرجت اليه فقال قد حدث اليوم أمر عظيم قلت ما هو أجاب غسان) في رواية
معمر أجات وفي رواية عبيد بن حنين أجاب الغساني وقد تقدمت تسميته في كتاب العلم (قوله
لا بل أعظم من ذلك وأقول) هو بالنسبة إلى عمر لكون حفصة بنته منهن (قوله طلاق رسول الله
صلى الله عليه وسلم نسائه) كذا وقع في جميع الطرق عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور طلق
بالجزم ووقع في رواية عمرة عن عائشة عند ابن سعد فقال الانصاري أمر عظيم فقال عمر لعل
الحرب بن أبي شمر سارا اليها فقال الانصاري أعظم من ذلك قال ما هو قال ما يرى رسول الله صلى
الله عليه وسلم الا قد طلق نسائه وأخرج نحوه من رواية الزهري عن عروة عن عائشة وسمى
الانصاري أوس بن خولى كما تقدم ووقع قوله طلق مقروبا بالظن (قوله وقال عبيد بن حنين سمع
ابن عباس عن عمر) يعني هذا الحديث (فقال) يعني الانصاري (اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم
أزواجه) لم يذكر البخاري شئ من رواية عبيد بن حنين الا هذا القدر وما بعده وهو قوله فقلت
خابت حفصة وخسرت فهو بقتة رواية ابن أبي ثور لأن هذا التعليق قد وصله المؤلف في تفسير
سورة التحريم بلفظ فقلت جاء الغساني فقال بل أشد من ذلك اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم
أزواجه فقلت رغم أنف حفصة وعائشة وظن بعض الناس أن من قوله اعتزل إلى آخر الحديث
من سياق الطريق المعلق وليس كذلك لما بينته والموقع في ذلك أراد البخاري بهذه اللفظة المتعلقة
عن عبيد بن حنين في أثناء المتن المساق من رواية ابن أبي ثور فصار الظاهر أنه تحول إلى سياق
عبيد بن حنين وقد سلم من هذا الاشكال النسبي فلم يسق المتن ولا القدر المعلق بل قال قد ذكر
الحديث واجترأ بما وقع من طريق ابن أبي ثور في المظالم ومن طريق عبيد بن حنين في تفسير
التحريم ووقع في مستخرج أبي نعيم ذكر القدر المعلق عن عبيد بن حنين في آخر الحديث
ولا اشكال فيه وكان البخاري أراد أن يبين أن هذا اللفظ وهو طلق نسائه لم تتفق الروايات عليه
فعل بعضهم رواها بالمعنى نعم ووقع عند مسلم من طريق مالك بن زميل عن ابن عباس أن عمر قال
قد خلت المسجد فإذا الناس يقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نسائه وعند ابن مردويه
من طريق سلمة بن كهيل عن ابن عباس أن عمر قال اتبني عبد الله بن عمر ببعض طرق المدينة
فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق نسائه وهذا ان كان محظوظا لعل على أن ابن عمر لاقى أباه
وهو جاء من منزله فأخبره بمثل ما أخبره به الانصاري ولعل الجزم وقع من اشاعة بعض أهل
التفاهة فسأله الناس وأصله ما وقع من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نسائه ولم تجر عادته بذلك
فظنوا أنه طلقهن ولذلك لم يعاتب عمر الانصاري على ما جزم به من وقوع ذلك وقد وقع في
حديث مالك بن الوليد عند مسلم في آخره ونزلت هذه الآية وإذا جاءهم أمر من الأمان

فنزل صاحب الانصاري يوم
نوبته فرجع اليها عشاء
فضرب بابي ضرباً شديداً
وقال أتم هو فنزعت
فخرجت اليه فقال قد حدث
اليوم أمر عظيم قلت ما هو
أجاب غسان قال لا بل أعظم
من ذلك وأقول طلق رسول
الله صلى الله عليه وسلم
نسائه وقال عبيد بن حنين
سمع ابن عباس عن عمر فقال
اعتزل النبي صلى الله عليه
وسلم أزواجه فقلت

أو الخوف إذا عاوه إلى قوله يستنبطونه منهم قال فكنت أنا أستنبط ذلك الأمر والمعنى لوروده
إلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون هو الخبر به أو إلى أولى الأمر كأكابر الصحابة لعلهم
المراد منه باستخراجهم بالفهم والتلف ما يحتاج عن غيرهم وعلى هذا فالمراد بإدعاء قواهم
وأشاعتهم أنه طلق نساءه غير تحقيق ولا ثبت حتى شقي عرفي الاطلاع على حقيقة ذلك
وفي المراد بالمذاع وفي الآية أقوال أخرى ليس هذا موضع بسطها (قوله خابت حفصة
وخسرت) انما خصمها بالذکر لما كانت لها من ابنته ولكونه كان قريب العهد بتخديرها من
وقوع ذلك ووقع في رواية عبيد بن حنن فقلت رغم أنف حفصة وعائشة وكأنه خصمها
بالذکر لكونهما كآلة السبب في ذلك كما سيأتي بيانه (قوله قد كنت أظن هذا يوشك أن يكون)
بكسر الشين من يوشك أي يقرب وذلك لما كان تقدم له من أن مر اجعتن قد تنفي إلى
الغضب المنفي إلى الفرقة (قوله فصلت صلاة النجر مع النبي صلى الله عليه وسلم) في
رواية مسلم دخل المسجد فإذا الناس يكتفون الحصار ويقولون طلق رسول الله صلى الله
عليه وسلم نساءه وذلك قبل أن يؤمرن بالجاب كذا في هذه الرواية وهو غلط بين فان نزول
الجاب كان في أول زواج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش كما تقدم بيانه والحق في تفسير
سورة الاحزاب وهذه القصة كانت سبب نزول آية التخيير وكانت زينب بنت جحش حين خير
وقد تقدم ذكر عمر لها في قوله ولا حسن زينب بنت جحش وسيأتي بعد ثمانية أبواب من طريق
أبي الضحى عن ابن عباس قال أحبنا نوما ونساء النبي صلى الله عليه وسلم يكن نخرجت إلى
المسجد فجاء عمر فضعدها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في غرفته فذكر هذه القصة مختصرا
فخبره عن ابن عباس ومشاهدته لذلك به تنفي تأخر هذه القصة عن الجباب فان بين الجباب وانتقال
ابن عباس إلى المدينة مع أبو يهشع وأربع سنين لأنهم قدموا بعد فتح مكة فآية التخيير على هذا
نزلت سنة تسع لان الفتح كان سنة ثمان والجاب كان سنة أربع وأخمس وهذا من رواية
عكرمة بن عمار بالاسناد الذي خرج به مسلم أيضا قول أبي سفيان عندي أجمل العرب أم حبيبة
أزوجكمها قال نعم وأنكره الأئمة وبالغ ابن حزم في إنكاره وأجابوا بتأويلات بعيدة ولم تعرض
لهذا الموضع وهو نظير ذلك الموضع والله الموفق وأحسن محامله عندي أن يكون الراوي لما رأى
قول عمر أنه دخل على عائشة ظن أن ذلك كان قبل الجباب فخرم به سكن جوابه أنه لا يلزم من
الدخول رفع الجباب فقد يدخل من الباب وتخطبه من وراء الجباب كما لا يلزم من وهم الراوي
في لفظه من الحديث أن يطرح حسدنه كله وقد وقع في هذه الرواية موضع آخر مشكك وهو
قوله في آخر الحديث بعد قوله ففتح النبي صلى الله عليه وسلم فزل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ونزلت أنشد بالخمر ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنما عشي على الأرض ما عساه يديه
فقلت يا رسول الله انما كنت في الغرفة تسعاً وعشرين فان ظاهره أن النبي صلى الله عليه وسلم
نزل عقب ما خطبه عرف فلزم منه أن يكون عمر تأخر كلامه معه تسعاً وعشرين يوماً وسبق غيره
ظاهر في أنه تكلم معه في ذلك اليوم وكيف يعجل عمر تسعاً وعشرين يوماً لا يتكلم في ذلك وهو
مصرح بأنه لم يصبر ساعة في المسجد حتى يقوم ويرجع إلى الغرفة ويستأذن ولكن تأويل هذا
سهل وهو أن يحمله قوله فزل أي بعد أن مضت المدة ويستفاد منه أنه كان يتردد إلى النبي صلى

خابت حفصة وخسرت
قد كنت أظن هذا يوشك
أن يكون بخمس علي
في أبي فصلت صلاة النجر
مع النبي صلى الله عليه وسلم
فدخل النبي صلى الله عليه
وسلم مشرباً له فاعتزل فيها

الله عليه وسلم في تلك المدة التي حلف عليها فاتفق أنه كان عنده عند إرادته التزول فنزل معه ثم
خشي أن يكون نسي فذكره كذا ذكرته عائشة كما سيأتي ومما يؤيد تأخر قصة التخيير ما تقدم من
قول عمر في رواية عبيد بن حنبل التي قدمت الإشارة إليها في المظالم وكان من حول رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد استقام له الاملاك غسان بالشام فان الاستقامة التي أشار إليها انما وقعت
بعد فتح مكة وقد مضى في غزوة الفتح من حديث عمرو بن سلمة الجرمي **وكانت العرب تلوم**
باسلامهم الفتح فيقولون اتركوه وقومهم فان ظهر عليهم فهو نبي فلما كانت وقعة الفتح باءد كل قوم
باسلامهم اه **وانفتح** كان في رمضان سنة ثمان ورجوع النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة في
أواخر ذي القعدة منها فلما كان سنة تسع تسمى سنة الوفود لكثرة من وفد عليه من العرب
فظهر أن استقامته من حوله صلى الله عليه وسلم انما كانت بعد الفتح فاقضى ذلك أن التخيير
كان في أول سنة تسع كما قدمته ومن جزم بأن آية التخيير كانت سنة تسع الدمياطي وأتباعه وهو
المعتمد **(قوله)** ودخلت على حفصة فاذا هي تبكي في رواية سمك أنه دخل أولا على عائشة
فقال يا بنت أبي بكر أقد بلغ من شأنك أن تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت مالي ولك
يا ابن الخطاب عليك بعينك وهي بعين هملة مفتوحة وتحاتية ساكنة بعدها موحدة ثم منناة
أي عليك بخاصتك وموضع شرك وأصل العيبة الوعاء الذي يجعل فيه الثياب ونفيس المتاع
فاطلقت عائشة على حفصة أنها عيبة عمر بطريق التشبيه ومرادها عليك بوعظ ابنتك **(قوله)**
ألم أكن حذرتك زاد في رواية سمك أنه علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحبك ولولا أنا
لطقت فبكت أشد البكاء لما اجتمع عندها من الحزن على فراق رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما
توقعه من شدة غضب أبيها عليها وقد قال لها فيما أخرجه ابن مردويه والله ان كان طلقك
لأكلك أبدا وأخرج ابن سعد والدارمي والحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم
راجعها ولابن سعد مثله من حديث ابن عباس عن عمرو اسناده حسن ومن طريق قيس بن زيد
مثله وزاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان جبريل أتاني فقال لي راجع حفصة فانها صوامة
قوامة وهي زوجتك في الجنة وقيس يختلف في صحتها ونحوه عنده من مرسل محمد بن سيرين
(قوله) ها هو ذا معتزل في المشربة في رواية سمك فقلت لها أين رسول الله صلى الله عليه وسلم
قالت هو في خزانة في المشربة وقد تقدم ضبط المشربة وتفسيرها في كتاب المظالم وانما انضم
الراو بفتحها وجمعها مشارب ومشربات **(قوله)** نخرجت فجئت الى المنبر فاذا حوله رطط بيكي
بعضهم لم أقف على تسميتهم وفي رواية سمك بن الوليد دخلت المسجد فاذا الناس يتكلمون
بالخصا أي يضربون به الأرض كمنع المهوم المنكر **(قوله)** ثم غلبني ما أبجد أي من شغل قلبه
بما بلغه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نسائه وأن ذلك لا يكون الا عن غضب منه ولا احتمال
صحة ما أشيع من تطلق نسائه ومن جلت من حفصة بنت عمر فتقطع الوصلة بينهما وفي ذلك من
المثقة عليه ما لا يخفى **(قوله)** فقلت لغلाम له أسود في رواية عبيد بن حنبل فاذا رسول الله في
مشربة يترقى عليها بجعله وغلाम لرسول الله صلى الله عليه وسلم أسود على رأس العجلة واسم هذا
الغلाम رباح ينتفع الراو بخفيف الموحدة سمك في روايته ولنظفه فدخلت فاذا أنا برباح
غلाम رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعد على أسكنة المشربة مدلى رجله على قعر من خشب

دخلت على حمزة فقالا
 يا بني فقلت ما بك ألم
 كان حذرنا هذا
 ظلمنا كن النبي صلى الله
 عليه وسلم قالت لأدري
 ما هو هذا معتزل في المشربة
 فرجعت فجئت الى المنبر
 اذا به رهط يبكي بعضهم
 فقلت معهم قليلا ثم غلبني
 أعجبت فجئت المشربة التي
 فيها النبي صلى الله عليه وسلم
 فقلت للغلام له أسود

استاذن لعمر فدخل الغلام فكلم النبي صلى الله عليه وسلم ثم رجع فقال كلف النبي صلى الله عليه وسلم وذكرتك له فصمت فانصرفت

حتى جلست مع الرهط الذين
عند المنبر ثم غلبني ما أجده
فجئت فقلت للغلام استاذن
لعمر فدخل ثم رجع فقال
قد ذكرتك له فصمت
فرجعت فجلست مع الرهط
الذين عند المنبر ثم غلبني
ما أجده فجئت الغلام فقلت
استاذن لعمر فدخل ثم
رجع إلى فقال قد ذكرتك له
فصمت فلما وليت منصرفا
قال إذا الغلام يدعوني
فقال قد أذن لك النبي صلى
الله عليه وسلم فدخلت على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فإذا هو مضطجع على
رمال حصير ليس بينه وبينه
فراش قد أثر الرمال بجنبه
متكئا على وحادة من آدم
حشووها ليف فجلت عليه
ثم قلت وأنا قائم يا رسول
الله أطلقت نسائك فرفع
إلى بصره فقال لا فقلت
الله أكبر ثم قلت وأنا قائم
أستأنس يا رسول الله لو
رأيتني وكنا عشر قرش
نغلب النساء فلما قدسنا
المدنية إذا قوم تعلمهم
نسألكم فبسم النبي صلى
الله عليه وسلم

قوله فكسبت منصرفا
فإذا الغلام هكذا بنسخ
الشرح التي بأدينا والذي
في المتن بأدينا فلما وليت
منصرفا قال إذا الغلام

وهو جذع يرقى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وينحدر وعرف بهذا تفسير العجالة المذكورة
في رواية غيره وسألت في حديث أبي الخثعمي الذي أشرت إليه بحث في ذلك والاستكفة في روايته
بضم الهمزة والكاف بينهما مائة ثم فاء شديدة هي عتبة الباب السفلى وقوله على تغيير بنون
ثم قاف بوزن عظيم أي متور ووقع في بعض روايات مسلم بسا عبد النون وهو الذي جعلت
فيه فقر كالدرج (قوله استاذن لعمر) في رواية عبيد بن حنن فقلت له قل هذا عمر بن الخطاب
(قوله فصمت) بفتح الميم أي سكت وفي رواية سمك فنظر رباح إلى الغرفة ثم نظر إلى فلم يقل
شيئا وانفتحت الروايات على أنه أعاد الذهاب وأنجى ثلاث مرات لكن ليس ذلك صريحا في
رواية سمك بل ظاهر روايته أنه أعاد الاستئذان فقط ولم يقع شيء من ذلك في رواية عبيد بن
حنن ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ويحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم في المرقين
الأولتين كانا غما وظن أن عمر جاء يستعطفه على أن يواحد يكون حصة ابنته منهن (قوله
فكسبت منصرفا) روى رجعت إلى ورائي (فإذا الغلام يدعوني) وفي رواية معمر فوليت مدبرا
وفي رواية سمك ثم رفعت صوتي فقلت يا رباح استاذن لي فأذن أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ظن أني جئت من أجل حصة والله لئن أمرني بضرب عنتها لأضرب عنقه وهذا يتوى
الاحتمال الثاني لأنه لما خرج في حق ابنته بما قال كان أبعد أن يستعطفه لضراؤها (قوله فإذا
هو مضطجع على رمال) بكسر الراء وقد تضمن وفي رواية معمر على رمل يسكون الميم والمراد به
النسيج فتقول رملات الحصير وأرامله إذا نسجته وحصير مرمول أي منسوج والمراد هنا أن سريره
كان مرمولا لا غير مرمول به الحصير ووقع في رواية أخرى على رمال سير ووقع في رواية سمك
على حصير وقد أثر الحصير في جنبه وكأنه أطلق عليه حصيرا تغلبا وقال الخطابي رمال الحصير
ضلوعه المذكور لانه لا يخلو في الثوب فكانه عنده اسم جمع وقوله ليس بينه وبينه فراش قد
أثر الرمال بجنبه يؤيد ما قدمته أنه أطلق على نسج السير حصيرا (قوله فقلت وأنا قائم) أطلقت
نسائك فرفع إلى بصره فقال لا فقلت الله أكبر قال الكرمانى لما ظن الانصاري أن الاعتزال
طلاق أو ناشئ عن طلاق فأخبر عمر بوقوع الطلاق جازما به فلما استفسر عمر عن ذلك فلم يجد له
حقيقة كبره فحجب من ذلك اه ويحتمل أن يكون كبر الله حامدا له على ما أنعم به عليه من عدم وقوع
الطلاق وفي حديث أم سلمة عند ابن سعد في كبره تكبيره سمعناها ونحن في بيوتنا فعملنا أن عمر
سأله أطلقت نسائك فقال لا فكبر حتى جاءنا الخبر بعد ووقع في رواية سمك فقلت يا رسول
الله أطلقت قال لا قلت اني دخلت المسجد والمسلمون يسكتون الحصا يقولون طلق رسول
الله صلى الله عليه وسلم نسائه أفأزل فأخبرهم أنك لم تطلقهن قال نعم إن شئت وفيه فقلت
على باب المسجد فناديت بأعلى صوتي لم يطلق نسائه (قوله ثم قلت وأنا قائم) أستأنس يا رسول الله
لورأيتني) يحتمل أن يكون قوله استئذنا ما بطريق الاستئذان ويحتمل أن يكون حالنا من القول
المذكور بعده وهو ظاهره سباق هذه الرواية وجزم القرطبي بأنه للاستئذان منهم فيكون أصل
بهمزة تنين تسهل أحدها وقد تحذف تخفيفا ومعناه أطلب في الحديث واستأذن في ذلك
لقرينة الحال التي كان فيها العبد بأن فيه كانت السبب في ذلك فغشى أن يلحقه هوئي عن
المعنية فبقى كالمعتبض عن الأبداء بالحديث حتى استأذن فيه قوله يا رسول الله لورأيتني وكنا

وكذا قوله الآتي فقلت وأنا قائم أطلقت والذي في المتن بأدينا ثم قلت وأنا قائم يا رسول الله أطلقت فعمل ما في الشارح رواية له

معشر قريش تغلب النساء فساق مائة دلم وكذا في رواية عقيل ووقع في رواية معمر أن قوله
 أسأئس بعد سياق القصة ولفظه فقلت الله أكبر لو رأيتما رسول الله وكما معشر قريش فساق
 القصة فقلت أسأئس يا رسول الله قال نعم وهذا يعين الاحتمال الاول وهو أنه أسأئس في
 الاستئناس فلما أذن له فيه جلس **(قوله)** ثم قلت يا رسول الله لو رأيتني ودخلت على حفصة الى قوله
 فتبسم تبسمه أخرى الجملة حالة أي حال دخولي عليها وفي رواية عبيد بن حنن فذكرت له الذي
 قلت لحفصة وأم سلمة والذي ردت على أم سلمة فضحك وفي رواية سماعة فلم أزل أحدثه حتى تحسر
 الغضب عن وجهه وحتى كثر فضحك وكان من أحسن الناس ثغرا صلى الله عليه وسلم وقوله
 تحسر بهما لتي أي تكشف وزنا ومعنى وقوله كثر بفتح الكاف والمعجبة أي أبى أسنانه ضاحكا
 قال ابن السكيت كثر وتبسم وأبسم واقترب معنى فاذا زاد قيل قهقهة وكرر وقد جاء في صفته
 صلى الله عليه وسلم كان ضحكه تبسما **(قوله)** فتبسم النبي صلى الله عليه وسلم تبسمه بتبسمه
 السين والكشمير تبسمه **(قوله)** فرفعت بصري في بيته أي نظرت فيه **(قوله)** غير أهبة ثلاثة
 في رواية الكشمير في ثلاث الأهبة بفتح الهمزة والهاء بضمة أي الألب والهاء فيه
 للمبالغة وهو جوع اهباب على غير قياس وهو الجلد قبل الدباغ وقيل هو الجلد المطلق ادبغ أول يدبغ
 والذي يظهر أن المراد به هنا جلد شرع في دبغه ولم يكمل لقوله في رواية سماعة بن الوليد فاذا
 أفيق معلق والافيق بوزن غليم الجلد الذي لم يتم دبغه يقال آدم وأفيق وأفق وأفيق واهباب
 وأهب وعماد وعماد ولم يجي فعيل وفعول على فعل بفتحهم في الجمع الأهبة الأخرى
 والاكثر أن يجي فعول بضمهم وزاد في رواية عبيد بن حنن وإن عندك جليسه قرظا بياض وظاء
 مبهمة مصبوبة وحديث وفي رواية أبي ذر مصبور ابراء قال النووي ووقع في بعض الاصول
 مصبور ابراء مبهمة وهي لغة المراد بالمصبور بالمهالة والمهجة المجموع ولا ينافي كونه مصبوبا بل
 المراد أنه غير مشتمر وإن كان في غيره وعاء بل هو مصبوب تخمخع وفي رواية سماعة فنظرت في خزانة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا بأربعة من شعيرة والساع ومثلها قرظا في ناحية الغرفة
(قوله) ادع الله فليوسع علي أمك في رواية عبيد بن حنن فيكبت فقال ومايكبك فقلت
 يا رسول الله ان كسرى وقبصر فيما هما فيه وأنت رسول الله وفي رواية سماعة فأتته
 عيناى فقال مايكبك يا ابن الخطاب فقلت وما لي لا أبكي وهذا الخصر قد أثر في جنبك وهذه
 خزانة لا أرى فيها إلا ما أرى وذلك قبصر وحكسرى في النهار والثمار وأنت رسول الله
 وصفه فبوت **(قوله)** جلس النبي صلى الله عليه وسلم وكان متكئا فقال أوفى هذا أنت يا ابن
 الخطاب في رواية معمر عند مسلم أوفى شئت أنت يا ابن الخطاب وكذا في رواية عقيل الماضية
 في كتاب الظالم والمعنى أنت في شئت في أن التوسع في الآخرة خير من التوسع في الدنيا وهذا يشعر
 بأن صلى الله عليه وسلم ظن أنه يكي من جهة الامر الذي كان فيه وهو غضب النبي صلى الله عليه
 وسلم على نسائه حتى اعتزلهن فلما ذكر له امر الدنيا أجابه بما أجابه **(قوله)** ان أولئك قوم قد عملوا
 طبياهم في الحياة الدنيا وفي رواية عبيد بن حنن ألا ترضى أن تكون لهم الدنيا ولنا الآخرة
 وفي رواية له لهما بالتثنية على ارادة كسرى وقبصر لتخصيصهما بالذكروا الاخرى بارادتهما ومن
 تبعهما أو كان على مثل حالهما زاد في رواية سماعة فقلت بلى **(قوله)** فقلت يا رسول الله استغفر لي

ثم قلت يا رسول الله لو رأيتني
 ودخلت على حفصة فقلت
 لها لا يغرنك أن كانت جارتك
 أو ضامتك وأحب الى النبي
 صلى الله عليه وسلم يريد
 عائشة فتبسم النبي صلى الله
 عليه وسلم تبسمه أخرى
 فقلت حين رأيته تبسم
 فرفعت بصري في بيته
 فوالله ما رأيت في بيته شأ
 يرد البصر غير أهبة ثلاثة
 فقلت يا رسول الله ادع الله
 فليوسع علي أمك فإن
 فارس والروم قد وسع عليهم
 وأعطوا الدنيا وهم
 لا يعبدون الله فجلس النبي
 صلى الله عليه وسلم وكان
 متكئا فقال أوفى هذا أنت
 يا ابن الخطاب ان أولئك قوم
 قد عملوا طبياهم في الحياة
 الدنيا فقلت يا رسول الله
 استغفر لي

أى عن جراحى بهذا القول يحضرنك أو عن اعتقادى أن التعميلات الدينية مرسوب فيها أو
عن ارادى ما فيه مشابهة الكفار فى ملابسهم ومعايشهم (قوله فاعتزل النبي صلى الله عليه
وسلم نساءه من أجل ذلك الحديث الذى أفشته حفصة الى عائشة) كذا فى هذه الطريق لم يفسر
الحديث المذكور الذى أفشته حفصة وفيه أيضا وكان قال ما أبدا دخل عليهن شهر من شدة
موجدته عليهن حين عاتبه الله وهذا أيضا منهم ولم أوه منسرا وكان اعتزاله فى المشربة كفى
حديث ابن عباس عن عمر فاد محمد بن الحسن الخزرجى فى كتابه أخبار المدينة بسنده مرسل
أنه صلى الله عليه وسلم كان يبيت فى المشربة ويقيم عند اراكه على خلوة بئر كانت هناك وليس
فى شئ من الطرق عن الزهرى بأسناد حديث الباب الامارواه ابن اسحق كما أشرت اليه فى تفسير
سورة التجرى والمراد بالمعانة قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآيات وقد اختلف فى
الذى حرم على نفسه وعوتب على تحريمه كما اختلف فى سبب حلله على أن لا يدخل على نساءه على
أقوال فالذى فى الصحيحين أنه العسل كما مضى فى سورة التجرى مختصر من طريق عبيد بن عمير
عن عائشة وسأى بأبسط منه فى كتاب الطلاق وذكرت فى التفسير قول آخر أنه فى تحريم
جارية مارية وذكرت هناك كثيرا من طرقه ووقع فى رواية يزيد بن رومان عن عائشة عند ابن
مردويه ما يجمع القولين وفيه أن حفصة أهدت لها عكة فيها عسل وكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا دخل عليها حبسته حتى تلعبه أو تسقيه منها فقالت عائشة لمارية عندها حبشة
يقال لها خضرأ إذا دخل على حفصة فأنظرى ما يصنع فأخبرتها لمارية بشأن العسل فأرسلت
الى صواحبها فقالت إذا دخل عليكم فقلن أنا نجد منذ خرج مغافير فقال هو عسل والله
لاأطعمه أبدا فلما كان يوم حفصة أسأذته أن تأتى أباءها فأذن لها فذهبت فأرسل الى جارية
مارية فأدخلها بيت حفصة قالت حفصة فرجعت فوجدت الباب مغلقا فخرج ووجهه ينظر
وحفصة تسكى فعاتبه فقال أشهدك أنما على حرام أنظرى لا تخبرى بهذا امرأة وفى عندك
أمانة فلما خرج قرعت حفصة الجدار الذى بينهما وبين عائشة فقالت ألا تبشرل أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد حرم أمته فنزلت وعند ابن سعد من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه
خرجت حفصة من بيتها يوم عائشة فدخل رسول الله بجارية القبطية بيت حفصة فجاءت
فرقبته حتى خرجت الجارية فقالت له أمانى قد رأيت ما صنعت قال فاكتمى على وهى حرام
فأنظمت حفصة الى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة أمانى مولى قبعة رس فى القبطية وبسمل
لنساءك سأرى أيا منهن فنزلت الآية وجاء فى ذلك ذكر قول ثالث أخرجه ابن مردويه من طريق
الضحالك عن ابن عباس قال دخلت حفصة على النبي صلى الله عليه وسلم يبيتها فوجدت معه
مارية فقال لا تخبرى عائشة حتى أبشرل ببيارة أن أبالك بلى هذا الامر بعد أبى بكر إذا أنامت
فذهبت الى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة ذلك والتست منه أن يحرم مارية فحرمها ثم جاء
الى حفصة فقال أمرتك أن لا تخبرى عائشة فأخبرتها فعاتبها ولم يعاتبها على أمر الخلقة فلماذا
قال الله تعالى عرف بعضه وأعرض عن بعض وأخرج الطبرانى فى الاوسط وفى عشرة النساء عن
أبي هريرة نحوه بتمامه وفى كل من ماضى وجاء فى سبب غضبه منهن وحلته أن لا يدخل عليهن
شهر اقصه أخرى فأخرج ابن سعد من طريق عمر عن عائشة قالت أهديت لرسول الله صلى الله

فاعتزل النبي صلى الله
عليه وسلم نساءه من
أجل ذلك الحديث حين
أفشته حفصة الى عائشة
تسعا وعشرين ليلة

٢ قوله الذى أفشته هكذا
بالنسخ بأيدىنا والذى فى
المتن بأيدىنا حين أفشته
فاعلم ما فى الشارح رواية
له اه

عليه وسلم هدية فارسل الى كل امرأة من نساءه نصيبا فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها فزادها مرة أخرى فلم ترض فقالت عائشة لقد أقت وجهك ترد عليك الهدية فقال لا نأثأهون على الله من أن نعمة نأثأ لا أدخل عليك شهر الحديث ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة نحوه وفيه ذبح ذبحا فقسمه بين أزواجه فارسل الى زينب بنصيبها فردته فقال زيدوها ثلاثا كل ذلك ترد فذكر نحوه وفيه قول آخر أخرجه مسلم من حديث جابر قال جاء أبو بكر والناس جلوس باب النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤذن لاحد منهم فاذن لابي بكر فدخل ثم جاء عمر فاستاذن فاذن له فوجد النبي صلى الله عليه وسلم جالساً وحوله نساء فوجد كالحديث وفيه من حولى كالحديث بسألتني النخعة فقام أبو بكر الى عائشة وقام عمر الى حفصة ثم اعتزلهن شهر فاذن كزول آية التخيير ويحتمل أن يكون مجموع هذه الاشياء كان سبباً لاعتزالهن وهذا هو اللائق بكارم أخلاقه صلى الله عليه وسلم وسعة صدره وكثرة صنعه وأن ذلك لم يقع منه حتى تكبره وجهه منهن صلى الله عليه وسلم وورضى عنهن وقصر ابن الجوزي فانسب قصة الذبح لابن حبيب بغير اسناد وهي مستندة عند ابن سعد وأبهم قصة النخعة وهي في صحيح مسلم والراجح من الأقوال كلها قصة مارية لا خصاص عائشة وحفصة بها بخلاف العسل فإنه اجتمع فيه جماعة من كسائى ويحتمل أن تكون الاسباب جميعها اجتمعت فأشير الى أهمها وتويده شمول الخلف للجميع ولو كان مثلاً في قصة مارية فقط لا خصص بحفصة وعائشة ومن اللطائف أن الحكمة في الشهر مع أن مشروعية الهجرة ثلاثة أيام أن عدتهن كانت تسعة فاذن برت في ثلاثة كانت تسعة وعشرين واليومان لمارية لتكونها كانت أمة فنفقت عن الحرائر والله أعلم **(قوله)** فاعتزل النبي نساءه من أجل ذلك الحديث الذي أفنسته حفصة الى عائشة تسعاً وعشرين ليلة العدد متعاقب بقوله فاعتزل نساءه **(قوله)** وكان قال ما أبداً دخل عليهن شهر في رواية حماد بن سلمة عند مسلم في طريق عبيد بن حنين وكان آلى منهن شهر أى حلف أو أقسم وليس المراد به الإيلاء الذي في عرف الفقهاء اتفاقاً وسبباً في بعدد سبعة أبواب من حديث أنس قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نساءه شهراً وهذا موافق للنظر رواية حماد بن سلمة هنا وإن كان أكثر الرواة في حديث عمر لم يعبروا باللفظ الإيلاء **(قوله)** من شدة موجدته عليهن أى غشيه **(قوله)** دخل على عائشة فيه أن من غاب عن أزواجه ثم حضر يبدأ بمن شاء منهن ولا يلزمه أن يبدأ من حيث بلغ ولا أن يقرع كذا قيل ويحتمل أن تكون البداية بعائشة لكونه اتفق أنه كان يومها **(قوله)** فقالت له عائشة يا رسول الله انك كنت قد أنسمت أن لا تدخل علينا شهراً تفردم أن في رواية بحال بن الوليد أن عمر ذكره صلى الله عليه وسلم بذلك ولا منافاة بينهما حال في سياق حديث عمر أنه ذكره بذلك عند نزوله من الغرفة وعائشة ذكرته بذلك حين دخل عليها فكأنهما ما تواردا على ذلك وقد أخرجه مسلم من حديث جابر في هذه القصة قال فقلنا فها هذا السياق يوهم أنه من تمة حديث عمر فيكون عمر حضر ذلك من عائشة وهو محتمل عندى لكن يقوى أن يكون هذا من تعاليق الزهري في هذه الطريق فإن هذا القدر عند عروة عن عائشة أخرجه مسلم من رواية معمر عن أن النبي صلى الله عليه وسلم أقسم أنه لا يدخل على نساءه شهراً قال الزهري فآخري عروة عن عائشة قالت فذكره **(قوله)** وانما أصبحت من تسع وعشرين ليلة في رواية عقيب

وكان قال ما أبداً دخل عليهن شهر من شدة موجدته عليهن حين عاتبه الله عز وجل فلما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على عائشة فبدأ بها فقالت له عائشة يا رسول الله انك كنت قد أنسمت أن لا تدخل علينا شهراً وانما أصبحت من تسع وعشرين ليلة أعداء عدا

لتسع باللام وفي رواية السرخسي فيها تسع بالموحدة وهي متقاربة قال الامام علي من
هنا الى آخر الحديث وقع مدرج في رواية شعيب عن الزهري ووقع مفصلا في رواية معمر
قال الزهري فاخبرني عروة عن عائشة قالت لما مضت تسع وعشرون ليلة دخل علي
رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (قلت) ونسبة الادراج الى شعيب فيه نظرية قد
تقدم في المطالم من رواية عقيل عن الزهري كذلك وأخرج مسلم طريق معمر كما قال
الامام علي مفصلا والله أعلم وقد تقدم في تفسير الاحزاب أن البخاري حكى الاختلاف
على الزهري في قصة التخيير هل هي عن عروة عن عائشة أو عن أبي سلمة عن عائشة (قوله)
فقال الشهر تسع وعشرون ليلة وكان ذلك الشهر تسعا وعشرين ليلة في هذا الاشارة الى
تاويل الكلام الذي قبله وأنه لا يراد به الحصر أو ان اللام في قوله الشهر لا عهد من الشهر الخ لولف
عليه ولا يلزم من ذلك أن تكون الشهر وكلها كذلك وقد أنكرت عائشة على ابن عمر روايته
المطلقة أن الشهر تسع وعشرون فأخرج أحمد من طريق يحيى بن عبد الرحمن عن ابن عمر
رفعه الشهر تسع وعشرون قال فذكر وأذلك اعائشة فقالت برحم الله أبا عبد الرحمن انما
قال الشهر فديكون تسعا وعشرين وقد أخرجه مسلم من وجه آخر عن عمر بن الخطاب الاخير
الذي جازمت به عائشة وينتبه قبل هذا عند الكلام على ما وقع في رواية مالك بن الوليد من
الاشكال (قوله) قالت عائشة ثم أنزل الله آية التخيير في رواية عقيل فأزلت وسياق الكلام
عليه مستوفي في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى وفي الحديث سؤال العالم عن بعض أمور
أهلها وان كان عليه فيه غضاضة اذا كان في ذلك سنة تنقل ومسألة تحفظ قاله المهلب قال
وفيه توقير العالم ومهابته عن استفسار ما يخشى من تغيره عند ذكره وترقب خلوات العالم
ليسأل عما لعله لو سأل عنه بمحضرة الناس أنكره على السائل ويؤخذ من ذلك مراعاة المروءة
وفيه ان شدة الوطأة على النساء مذموم لان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بسيرة الانصار في
نساءهم وترك سيرة قومه وفيه تاديب الرجل ابنته وقرابته بالقول لاجل اصلاح حالها وجهها
وفيه سياق القصة على وجهها وان لم يسأل السائل عن ذلك اذا كان في ذلك مصلحة من زيادة
شرح وبيان وخصوصا اذا كان العالم يعلم أن الطالب يؤثر ذلك وفيه مهابة الطالب للعالم
وتواضع العالم له وصبره على مسأله وان كان عليه في شيء من ذلك غضاضة وفيه جواز ضرب
الباب ودقه اذا لم يسمع الداخل بغير ذلك ودخول الاباء على البنات ولو كان بغير إذن الزوج
والتنقيب عن أحوالهن لاسيما ما يتعلق بالترقيات وفيه حسن لطيف ابن عباس وشدة حرصه
على الاطلاع على فنون التفسير وفيه طلب علو الاسناد لان ابن عباس أقام مدة طويلة فينظر
خلوة عمر لياخذ عنه وكان يمكنه يأخذ ذلك بواسطة عنه ممن لا يهاب سؤاله كما كان يهاب عمر وفيه
حرص العناية على طلب العلم والضبط باحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وفيه أن طالب العلم
يجعل لنفسه وقتا يتفرغ فيه لامر معاشه وحال أهله وفيه البحث في العلم في الطرق والخلوات
وفي حال التعمد والمشي وفيه اشارة الاستجمار في الاسفار وابقاء الماء للوضوء وفيه ذكر العالم
ما يقع من نفسه وأهله بما يترب عليه فائدة دينية وان كان في ذلك حكاية ما يستهجن وجواز
ذكر العمل الصالح لسياق الحديث على وجهه وبيان ذكر وقت التحمل وفيه الصبر على الزوجات

فقال الشهر تسع وعشرون
ليلة وكان ذلك الشهر تسعا
وعشرين ليلة قالت
عائشة ثم أنزل الله تعالى
آية التخيير فبدأني أول
امرأة من ذنائه فاخبرته
ثم خبر نساء كلهن فقلن
مثل ما قالت عائشة

والاغضاء عن خطابهم والصفح عما يقع منهم من زلل في حق المرءون ما يكون من حق الله تعالى وفيه جواز اتخاذ الحماكم عند الخلوة بما يمنع من يدخل اليه بغير اذنه ويكون قول أنس الممانى في كتاب الجنائز في المرأة التي وعظها النبي صلى الله عليه وسلم فلم تعرفه ثم جاءت اليه فلم تجد له بوابين فتولت على الاوقات التي يجلس فيها للناس قال المهلب وفيه ان للامام أن يتجنب عن بطائه وخصاصته عند الامر بطريقه من جهة أهله حتى يذهب غيظه ويخرج الى الناس وهو منبسط اليهم فان الكبير اذا احتجب لم يحسن الدخول اليه بغير اذن ولو كان الذي يريد أن يدخل جليل القدر عظيم المنزلة عنده وفيه الرفق بالاصهار والحياة منهم اذا وقع للرجل من أهله ما يقتضي معاتبهم وفيه أن السكوت قد يكون أبلغ من الكلام وأفضل في بعض الاحيان لانه عليه الصلاة والسلام لو أمر غلامه برده لم يجز لعدم العود الى الاستئذان مرة بعد أخرى فلما سكنت فهم عمر من ذلك انه لم يؤثر رده مطلقا أشار الى ذلك المهلب وفيه أن الحاجب اذا علم منع الاذن بسكوت المحجوب لم ياذن وفيه مشروعية الاستئذان على الانسان وان كان وحده لاحتمال أن يكون على حالة يكره الاطلاع عليها وفيه جواز تكرار الاستئذان لمن لم يؤذن له اذا رجا حصول الاذن وأن لا يتجاوز به ثلاث مرات كما سيأتي ايضا في كتاب الاستئذان في قصة أبي موسى مع عمر ولا استدراك على عمر من هذه القصة لان الذي وقع من الاذن له في المرة الثالثة توقع اقتضاه ولم يؤذن له فالذي يظهر أنه كان يعود الى الاستئذان لانه صرح كما سيأتي بأنه لم يبلغه ذلك الحكم وفيه ان كل لذة أو شهوة قضائها المرعى الدنيا فهو اشتغال له من نعيم الآخرة وأنه لو ترك ذلك لادخله في الآخرة أشار الى ذلك الطبري واستندط منه بعضهم بإشارته على الغنى وخصه الطبري بن لم يصرفه في وجوهه ويفرقه في سبله التي أمر الله بوضعها فيها قال وأما من فعل ذلك فهو من منازل الامتحان والصبر على الحزن مع الشكر أفضل من الصبر على الضراء وحده انتهى قال عياض هذه القصة مما يحتج به من يفضل الفقير على الغنى لما في منهجهم قوله ان من تنعم في الدنيا ينفوته في الآخرة بقصداره قال وحاوله الآخرون بأن المراد من الآية أن حفظ الكفار هو ما نالوه من نعيم الدنيا الا لحظ لهم في الآخرة انتهى وفي الجواب نظروا هي مسئلة اختلف فيها السلف والخلف وهي طويلة الذيل سيكون لنا من الماس ان شاء الله تعالى في كتاب الرقاق وفيه ان المرء اذا رأى صاحبه مهموما استجب له أن يحدته بما يزيل همسه ويطيب نفسه لقول عمر لا قول شيأ يضحك النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب أن يكون ذلك بعد استئذان الكبير في ذلك كما فعل عمر وفيه جواز الاستماع في الموضوع بالصب على المتوضي وخدمة الصغير الكبير وان كان الصغير أشرف نسباً من الكبير وفيه التجميل بالثوب والعمامة عند لقاء الكابر وفيه تذكير الخائف بيمينه اذا وقع منه ما ظاهره نسباً من له تعلق بذلك لان عائشة خشيت أن يكون صلى الله عليه وسلم نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلثون يوماً وتسعة عشر ون يوماً فلما نزل في تسعة وعشرين ظنت انه ذهل عن التذكار وأن الشهر لم يزل فاعلمها أن الشهر استهل فان الذي كان الحلف وقع فيه جاء تسعة وعشرين يوماً وفيه تقوية لقول من قال ان يمينه صلى الله عليه وسلم اتفق أنها كانت في أول الشهر ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين والافلو اتفق ذلك في إنشاء الشهر فالجمهور على أنه لا يتسع الشهر الا بثلاثين وذهبت طائفة

في الاكتفاء بتسعة وعشرين أخذ باقل ما ينطلق عليه الاسم قال ابن بطال يؤخذ منه أن من حلف على فعل شيء يبر بفعل أقل ما ينطلق عليه الاسم والقصة مجعولة عند الشافعي ومالك على أنه دخل أول الهلال وخرج به فلود دخل في أثناء الشهر لم يبر إلا ثلاثين وفيه سكنى الغرفة ذات الدرج واتخذ الخزانة ثلاث البيت والامتعة وفيه التساوي في مجلس العالم اذ لم تيسر المراطبة على حضوره لشاغل شرعي من أمر ديني أو دنيوي وفيه قبول خبر الواحد ولو كان الاخذ قاضيا والمأخوذ عنه فضولا ورواية الكبير عن الصغير وان الاخبار التي تشاع ولو كثرت ناقلوها ان لم يكن مرجعها الى أمر حسي من مشاهدة أو سماع لا تستلزم الصدق فان جزم الانصاري في رواية وقوع التطبيق وكذا جزم الناس الذين رآهم عند المنبر بذلك محمول على أنهم شاع بينهم ذلك من شخص بناء على التوهم الذي توهمه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نساءه فظن أن يكون له لم تجر عاداته بذلك أن يطلقهن فاشاع أنه طلقهن فاشاع ذلك فحدث الناس به وأخلق به هذا الذي ابتدأ باشاعة ذلك أن يكون من المناقذين كما تقدم وفيه الاكتفاء بمعرفة الحكماء اخذهم عن القرين مع إمكان أخذه عالميا عن أخذه عنه القرين وأن الرغبة في العلم لوحيث لا يعوق عنه عائق شرعي ويمكن أن يكون المراد بذلك أن يستفيد منه أصول ما يقع في غيبته ثم يسأل عنه بعد ذلك مشافهة وهذا أحد فوائد كتابة أطراف الحديث وفيه ما كان الحجاب عليه من محبة الاطلاع على أحوال النبي صلى الله عليه وسلم جلبت أو قلت واهتم بهم بما هم بمهمل لاطلاق الانصاري اعتزاله نساءه الذي أشعر عنده بأنه طلقهن المقتضى وقوع غمده صلى الله عليه وسلم بذلك أعظم من طروق ملك الشام الغساني بجيوشه المدينة لغزو ومن به أو كان ذلك بالنظر الى أن الانصاري كان يتحقق أن عدوهم ولو طرقتهم مغلوب ومهزوم واحتمل خلاف ذلك لضعف بخلاف الذي وقع بماتوهمه من التطبيق الذي يتحقق معه حصول الغم وكافوا في الطرف الاقصى من رعاية خاطرهم صلى الله عليه وسلم أن يحصل تشويش ولو قل والقلق لما يلقته والغضب لما يغضبه والهم لما يهمهم رضي الله عنهم وفيه ان الغضب والحزن يحصل الرجل الوقور على ترك الثاني المألوف منه لقول عمر ثم غلبني ما أجد ثلاث مرات وفيه شدة الغزع والجزع اللازم المهمة وجواز نظر الانسان الى نواحي بيت حاجبه وما فيه اذا علم أنه لا يكره ذلك وبهذا يجتمع بين ما وقع لعمر وبين ما ورد من النهي عن فضول النظر أشار الى ذلك النووي ويحتمل أن يكون نظر عمر في بيت النبي صلى الله عليه وسلم وقع أولا اتفاقا فافترأ الشعيرو الشرط مثلا فاستقله فرفع رأسه لينظر هل هناك شيء أنفسم منه فلم ير الا الهب فقال ما قال ويكون النهي محمولا على من تعمد النظر في ذلك والتفتيش استاء وفيه كراهة نسخ النعمة واحتقار ما أنعم الله به ولو كان قليلا والاستغفار من وقوع ذلك وطالب الاستغفار من أصل الفضل وأشار القناع وعدم الاتفات الى ما خص به الغير من أمور الدنيا الفانية وفيه المعاقبة على افشاء السر بما يليق عن أفشاء

(قوله ما صوم المرأة باذن زوجها تطوعا) هذا الاصل لم يذكره البخاري في كتاب الصيام رذ كره أو بسع ود في أفراد البخاري من حديث أبي هريرة وليس كذلك فان سلماذ كره في أثناء حديث في كتاب الزكاة وقع للزنى في الاطراف فيه وهم ينسبه فيما كتبه عليه (تأليف لا تصوم) كذا الاكثر وهو بلنظ الخبر والمراد به النهي وأغرب ابن التين والقرطبي خطأ رواية

* (باب صوم المرأة باذن زوجها تطوعا) * حدثنا محمد بن مقاتل حدثنا عبد الله أخبرنا معمر عن شمام ابن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد الا باذنه

الرفع ووقع في رواية للمستمل لا تصوم بزياة فون التوكيد ولمسلم من طريق عبد الرزاق عن
 معمر بن المغيرة لا تصوم وسيأتي شرحه مستوفى بعد باب واحد ﴿ **قوله ما** اذا باتت
 المرأة مهاجرة فراش زوجها) أي غير سبب لم يجز لها ذلك **(قوله)** حدثنا محمد بن بشار) هو
 بشير بن برد كذا أبو علي الجياني أنه وقع في بعض النسخ عن أبي زيد المروري بن سنان بهمهلة ثم
 نونين وهو غلط **(تبرك عن سليمان)** هو الأعرابي وأبو حازم هو سليمان الأشجعي وقوله في الرواية
 الثانية عن زرارة هو ابن أبي أوفى فاذن البصرة يكنى أبا حبيب له عن أبي هريرة في الصحيحين
 حديثان فقط هذا وآخر مضى في العتق وله في البخاري عن عمران بن حصين حديث آخر يأتي في
 الديات ونقدم له في تفسيره حديث من روايته عن سعد بن هشام عن عائشة وهذا جميعه له
 في الصحيحين وكلاهما من رواية قتادة عنه **(قوله)** اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه) قال ابن أبي جرة
 الظاهر ان الفراش كناية عن الجماع ويقويه قوله الولد للفراش أي لمن بطأ في الفراش والكناية
 عن الاشياء التي يستحي منها كثيرة في القرآن ولستة قال وطاهر الحديث اختصاص اللعن بما
 اذا وقع ثم اذ لم يلا لقوله حتى تصبح وكأن السرنا كذا ذلك الشأن في الليل وقوة الباعث عليه
 ولا يلزم من ذلك أنه يجوز زناها الامتناع في انهار وانما يخص الليل بالذكور لانه المظنة لذلك اه
 ووقع في روايتين يدين كسان عن أبي حازم عنده مسلم بالغطر الذي نفسي بيده ما من رجل
 يدعو امرأته الى فراشها فتأبى عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها ولا ين
 خزنة وابن حبان من حديث جابر رفعه ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد لهم الى السماء حسنة
 العبد الا بقى حتى يرجع والسكران حتى يصبح والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى فهذه
 الاطلاقات تتناول الليل والنهار **(قوله)** فابت أن تبي) زاد أبو عوانة عن الاعمش كما تقدم في
 بدء الخلق فابت غضبان عليها وهذه الزيادة يتجه وقوع اللعن لانها حينئذ يتحقق ثبوت مهيبتها
 بخلاف ما اذا لم يغضب من ذلك فانه يكون امالانه عذرها وما لانه ترك حقه من ذلك وأما قوله في
 رواية زرارة اذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها فليس هو على ظاهره في لفظ المفاعلة بل المراد
 أنها هي التي هجرت وقد تأتي لفظ المفاعلة ويراد بها نفس الفعل ولا يتجه عليها اللوم الا اذا بدأت
 هي بالهجرة فغضب هو لذلك أو هجرها وهي ظالمة فلم تستنصل من ذنبها وهجرة أمالوبدأ هو بهجرة
 ظالمها فلا ووقع في رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة اذا باتت المرأة مهاجرة بالغطر اسم
 الذاعل **(قوله)** لعنتها الملائكة حتى تصبح) في رواية زرارة حتى ترجع وهي أكثر فائدة والاولى
 محمولة على الغالب كما تقدم وللطبراني من حديث ابن عمر رفعه اثنان لا تجبوا زنا لهما ما رويهما
 عبد أبي وامرأة غضب زوجها حتى ترجع وصححه الحاكم قال المهلب هذا الحديث يوجب أن
 منع الحقوق في الابدان كانت أوفى الاموال مما يوجب سخط الله الا أن يتعمدها بعنفه وفيه
 جواز لعن العاصي المسلم اذا كان على وجه الارهاب عليه التلايق الفاعل فاذا وقع فاما يدعى
 له بالتوبة والهداية (قات) ليس هذا التقيد مستلزاما من هذا الحديث بل من أدلة أخرى وقد
 ارتضى بعض مشايخنا ما ذكره المهلب من الاستدلال بهذا الحديث على جواز لعن العاصي
 المعين وفيه نظر والحق أن من منع اللعن أراد به معناه اللعوى هو الابعاد من الرحمة وهذا
 لا يليق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن العصية والذي

* (باب اذا باتت المرأة مهاجرة
 فراش زوجها) * حدثنا محمد
 ابن بشار حدثنا ابن أبي عدي
 عن شعبة عن سليمان عن
 أبي حازم عن أبي هريرة
 رضى الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال اذا دعا
 الرجل امرأته الى فراشه
 فابت أن تبي لعنتها الملائكة
 حتى تصبح * حدثنا محمد بن
 عرعرة حدثنا شعبة عن
 قتادة عن زرارة عن أبي
 هريرة قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم اذا باتت المرأة
 مهاجرة فراش زوجها
 لعنتها الملائكة حتى ترجع

أجازها أراد به معناه العرفي وهو مطلق السب ولا يحق أن محله إذا كان بحيث يرتدع العاصي به
وينزجر وأما حديث الباب فليس فيه إلا أن الملائكة تفعل ذلك ولا يلزم منه جوازها على
الاطلاق وفيه أن الملائكة تدعو على أهل المعصية ماداموا فيها وذلك بدل على أنهم يدعون
لأهل الطاعة ماداموا فيها كذلك قال المهاب وفيه نظراً أيضاً قال ابن أبي جرة وهو الملائكة التي
تلعنها هم الحفظة أو غيرهم يحتمل الأمرين (قلت) يحتمل أن يكون بعض الملائكة موكلاً بذلك
ويرشد إلى التعميم قوله في رواية مسلم الذي في السماء إن كان المراد به سكانها قال وفيه دليل على
قبول دعاء الملائكة من غير أثر لكونه صلى الله عليه وسلم لم يخوف بذلك وفيه الإرشاد إلى
مساعدة الزوج وطلب مرضاته وفيه أن صبر الرجل على ترك الجماع أضعف من صبر المرأة قال
وفيه أن أقوى التشويشات على الرجل داعية النكاح ولذلك حض الشارع النساء على مساعدة
الرجال في ذلك أه أو السبب فيه الحضي على التماسل ويرشد إليه الأحاديث الواردة في الترغيب
في ذلك كما تقدم في أوائل النكاح قال وفيه إشارة إلى ملازمة طاعة الله والصبر على عبادته جزاء
على مراعاته لعبد حيث لم يترك شيئاً من حقوقه إلا جعل له من يقوم به حتى جعل ملائكة تلعب
من أغضب عبده بمنع شهوة من شهواته فعلى العبد أن يوفي حقوق ربه التي طلبها منه والافاقح
الحق من التفسير المحتاج إلى الغنى الكثير الإحسان أه ملخصاً من كلام ابن أبي جرة رحمه الله
❦ (قوله) لا تأذن المرأة في بيت زوجها إلا بإذنه (المراد ببيت زوجها
سكنه سواء كان ذلك أه أو لا) (قوله) عن الأعرج) كذا يقول شعيب عن أبي الزناد وقال ابن
عينة عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة وقد بينه المصنف بعد (قوله)
لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها) يلتحق به السيد بالنسبة لأمته التي يحل له وطؤها ووقع في رواية
همام وبعلمها وهي أفيد لأن ابن حزم نقل عن أهل اللغة أن البعل اسم للزوج والسيد فثبت
والأحق السيد بالزوج للاشتراك في المعنى (قوله شاهد) أي حاضر (تولد الإباذنه) يعني في
غير صيام أيام رمضان وكذا في غير رمضان من الواجب إذا قضى الوقت وقد خصه المصنف في
الترجمة الماضية قبل باب بالتطوع وكأنه تلقاه من رواية الحسن بن علي عن عبد الرزاق فإن فيها
لا تصوم المرأة غير رمضان وأخرج الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً في أثناء حديث
ومن حق الزوج على زوجته أن لا تصوم تطوعاً إلا بإذنه فإن فعلت لم يقبل منها وقد قدمت
اختلاف الروايات في لفظ ولا تصوم ودلت رواية الباب على تحريم الصوم المذكور عليها وهو قول
الجمهور قال النووي في شرح المذهب وقال بعض أصحابنا بكراهة والصحيح الأول قال فلو صامت
بغير إذنه صح وأثبت لاختلاف الجهة وأمر قبوله إلى الله فإله العمراني قال النووي ومقتضى
المذهب عدم الثواب ويؤيد كذا التحريم ثبوت الخبر بلفظ النهي ووروده بلفظ الخبر لا يمنع ذلك
بل هو أبلغ لأنه يدل على تأكد الأمر فيه فيكون تأكده بحمد على التحريم قال النووي في
شرح مسلم وسبب هذا التحريم أن للزوج حق الاستمتاع بها في كل وقت وحقه واجب على النور
فلا يفوته بالتطوع ولا بواجب على التراخي وانما لم يجز لها الصوم بغير إذنه وإذا أراد الاستمتاع
بها جازو يفرض صومها لأن العادة أن المسلم لم يهاب انتهاك الصوم بالافساد ولا شأن أن الأولى له
خلاف ذلك إن لم يثبت دأبل كراهته نعم لو كان مسافراً فنهوم الحديث في تقييده بالشاهد يقتضي

❦ (باب لا تأذن المرأة في بيت زوجها إلا بإذنه) *
حدثنا أبو الهيثم حدثنا
شعيب حدثنا أبو الزناد عن
الأعرج عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
لا يحل للمرأة أن تصوم
وزوجها شاهد الإباذنه

جواز النطق عليها إذا كان زوجها مسافرا فلو امت وقدم في أثناء الصيام فلا فساد صومها
ذلك من غير كراهة وفي معنى الغيبة أن يكون من أيضا بحيث لا يستطيع الجمع وحمل المهلب
النهى المذكور على التنزيه فقال هو من حسن المعاشرة ولها أن تفعل من غير الفرائض بغير
أذنه ما لا يضره ولا يمنع من واجباته وليس له أن يظل شيئا من طاعة الله إذا دخلت فيه بغير أذنه
أه وهو خلاف الظاهر وفي الحديث أن حق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالخير لأن
واجب حقها والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع (قوله ولا تأذن في بيته) زاد مسلم
من طريق همام عن أبي هريرة وهو شاهد الأباذنه وهذا القيد لا منهوم له بل خرج بخروج الغالب
والأفغية الزوج لا تقتضي الإباحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل بيته بل يتأكد حينئذ عليها المنع
لشئ من الأحاديث الواردة في النهي عن الدخول على المغيبات أي من غاب عنها زوجها ويحتمل
أن يكون له منهوم وذلك أنه إذا حضر يسر استئذنه وإذا غاب تعذر فلو دعت الضرورة إلى
الدخول عليها لم تنفذ إلى استئذنه لعمدة ثم هذا كله فيما يتعلق بالدخول عليها أماما مطلق دخول
البيت بأن تأذن الشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها أو إلى دار منفردة عن
سكنها فالذي يظهر أنه ملحق بالاول وقال النووي في هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يفتات على
الزوج بالأذن في بيته الأباذنه وهو محمول على ما لا تعلم رضا الزوج به أو لم تعلمت رضا الزوج بذلك
فلا حرج عليها أن تجرت عادته بالدخول الضيفان موضع ما عدا الهنم سواء كان حاضر أم غائبا فلا
يفتقر ادخالهم إلى إذن خاص لذلك وحاصله أنه لا بد من التمسار إذنه تفصيلا وأجما (قوله الا
أذنه) أي الصريح وهل يقوم ما يقتضيه به علامة رضاه مقام التصريح بالرضاه نظر (قوله وما
أنفقت من نفقة عن غير أمره فانه يؤدي إليه شرطه) أي نفقه والمراد نصف الاجر كما جاءوا اختا
في رواية همام عن أبي هريرة في البيوع وبأقوى النفقات بالنظر إذا أنفقت المرأة من كسب
زوجها عن غير أمره فله نصف أجره في رواية أبي داود فله نصف أجره وأعرب الخطابي فحمل
قوله يؤدي إليه شرطه على المال المنفق وأنه يلزم المرأة إذا أنفقت بغير أمر زوجها زيادة على
الواجب لها أن تغرم القدر الزائد وأن هذا هو المراد بالشرط في الخبر لأن الشرط يطلق على النصف
وعلى الجزء قال ونفقة معاوضة فتقدر بما لو ازهم من القرض وترد الفضل عن مقدار الواجب
وانما جاز لها في قدر الواجب القصة عند خذ من ماله بالمعروف أه وما ذكرناه من الرواية
الأخرى يرد عليه وقد استشعر الإراد حمل الحديث الآخر على معنى آخر وجعلهما حديثين
مختلفي الدلالة والحق أنهم ما حديث واحد وبالكناط مختلفة وأما تقييده بقوله عن غير أمره
فتعال النووي عن غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين ولا ينفى ذلك وجوده من سابق عام
يتناول هذا القدر وغيره ما بالصرح وما بالعرف قال ويتعين هذا التأويل لجعل الاجر بينهما
نصفين ومعلوم أنها إذا أنفقت من ماله بغير أذنه لا الصريح ولا المأخوذ من العرف لا يكون لها
أجر بل عليها وزفيعين تأويله قال واعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك
به عرفا فان زاد على ذلك لم يجز ويؤيده قوله يعني كما مر في حديث عائشة في كتاب الزكاة والبيوع
إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فأشار إلى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة قال
ونبه بالطعام أيضا على ذلك لانه مما يباح به عادة بخلاف النقدين في حق كثير من الناس وكثير

ولا تأذن في بيته الأباذنه
وما أنفقت من نفقة عن
غير أمره فانه يؤدي إليه
شرطه

ورواه أبو الزناد أيضا عن موسى عن أبيه عن أبي هريرة في الصوم * (باب) * ٢٦١ حدثنا مسدد حدثنا اسمعيل أخبرنا التيمي

عن أبي عثمان عن أسامة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال قلت علي باب الجنة
فكان عامرة من دخلها
المساكين وأصحاب الجدد
محبسون غير أن أصحاب
النار قد أمر بهم إلى النار
وقت علي باب النار فإذا
عامرة من دخلها النساء
(باب كثران العشير وهو
الزوج وهو الخليل من
المعاشرة فيه عن أبي سعيد
عن النبي صلى الله عليه
وسلم) حدثنا عبد الله بن
يوسف أخبرنا مالك عن زيد
ابن أسلم الفقيه العمري عن
عطية بن يسار عن عبد الله
ابن عباس أنه قال خذت
الشمس على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فصرى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم والناس معه فقام قياما
طويلا ثم ركع ركوعا طويلا
ثم رفع فقام قياما طويلا
وهودون القيام الأول ثم
ركع ركوعا طويلا وهودون
الركوع الأول ثم رفع ثم
سجد ثم قام فقام قياما
طويلا وهودون القيام
الأول ثم ركع ركوعا طويلا
وهودون الركوع الأول ثم

من الأحوال (قلت) وقد تقدمت في شرح حديث عائشة في الزكاة مباحث لطيفة وأجوبة
في هذا ويحتمل أن يكون المراد بالتصنيف في حديث الباب الجدل على المال الذي يعطيه
الرجل في نفقة المرأة فإذا أنفقت منه بغير عمله كان الأجر بينهما للرجل لكونه الأصل في اكتسابه
ولكونه يؤجر على ما ينفقة على أهله كما ثبت من حديث سعد بن أبي وقاص وغيره وللمرأة
لكونه من النفقة التي تختص بها ويؤيد هذا الجدل ما أخرجه أبو داود وعقب حديث أبي هريرة
هذا قال في المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا إلا من قوتها والأجر بينهما ما لا يحل لها أن تصدق
من مال زوجها إلا بآذنه قال أبو داود وفي رواية أبي الحسن بن العبد عقبه هذا يضعف حديث
همام اه ومراده أنه يضعف جله على التعميم أما الجمع بينهم بما عدل عليه هذا الثاني فلا وأما
ما أخرجه أبو داود وابن خزيمة من حديث سعد قال قالت امرأة نبي الله أنا كل على آباءنا
وأزواجنا وأبنائنا فيحل لنا من أموالهم قال الربيع بن كنهمة وتهديته وأخرج الترمذي وابن
ماجه عن أبي أمامة رفعه لا تنفق امرأة شيئا من بيت زوجها إلا بآذنه قيل ولا الطعام قال ذلك
أفضل أم والنواظر هما التعارض ويمكن الجمع بأن المراد بالربط ما يتعارض فيه الفساد فإذا زن
ففيه بخلاف غيره ولو كان طعاما والله أعلم (قوله) ورواه أبو الزناد أيضا عن موسى عن أبيه عن
أبي هريرة في الصوم) يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج اشتملت على ثلاثة
أحكام وإن لابي الزناد في أحد الثلاثة وهو صيام المرأة أسنادا آخر وموسى المذكور هو ابن أبي
عثمان وأبوه أبو عثمان يقال له التبان بمسنة ثم موحدة ثقيلة واسمه سعدو يقال عمران وهو سولي
المغيرة بن شعبة ليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد وصل حديثه المذكور بأحد النسخ
والدارمي والحاكم من طريق الثوري عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان بقصة الصوم فقط
والدارمي أيضا وابن خزيمة وأبو عوانة وابن حبان من طريق سيفان بن عيينة عن أبي الزناد
عن الأعرج به قال أبو عوانة في رواية علي بن المديني حديثا به سيفان بعد ذلك عن أبي الزناد
عن موسى بن أبي عثمان فراجعته فيه فثبت على موسى ورجع عن الأعرج ورواه عالبا
في جزء اسمعيل بن نجيد من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وفي الحديث حجة
على المالكية في تجوز دخول الأب ونحوه بيت المرأة بغير إذن زوجها وأجابوا عن الحديث
بأنه معارض بصله الرحم وأن بين الحديثين عموما وخصرا وجهها فيحتاج إلى مرجح ويمكن أن
يقال بصله الرحم أعانت بدعيها لصله الواصل والتصرف في بيت الزوج لا تملك المرأة إلا بآذن
الزوج فكمل لأهلها أن لا تصلهم بحاله إلا بآذنه فآذنهم لهم في دخول البيت كذلك (قوله)
باب كثران العشير (قوله) كثران العشير وهو الزوج والمراثة في الآية وهي
فإذا عامرة من دخلها النساء وسقط للنسب لفظ باب فصار الحديث الذي فيه من جله الباب الذي
قبله ومناسبة له من جهة الإشارة إلى أن النساء غالباً يرتكن إليهن المذكورون ثم كن أكثر
من دخل النار والله أعلم (قوله) كثران العشير وهو الزوج والعشير هو الخليط
من المعاشرة أي أن لفظ العشير يطلق بأزواج شقين فالمراد به هنا الزوج والمراد به الآية وهي
قوله تعالى ولينس العشير الخليط وهذا تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى لينس المولى ولينس
العشير المولى هنا ابن العم والعشير الخليط المعاشرة وقد تقدمت في هذا في كتاب الأيمان

قوله والعشير هو الخليط

كذا ينسخ الشرح بأبدينا والذي في المتن بأبدينا وهو الخليط بدون لفظ العشير فعمل ما في الشارح رواية اه

يارسل الله قال بكفرهن
 قبل يكفرن بالله قال يكفرن
 المشركون يكفرن الاحسان
 لو احسنت الى احدها
 الدهر ثم رأيت من شيا قال
 ما رأيت من ذلك خيرا قط
 * حدثنا عثمان بن الهيثم
 حدثنا عوف عن أبي رجاء
 عن عمران عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال اطلعت
 في الجنة فرأيت أكثر أهلها
 النار واطلعت في النار
 فرأيت أكثر أهلها النساء
 بابعه أيوب وسلم بن زريق
 * (باب لزوجه علي حق
 قاله أبو جحيفة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم) * حدثنا
 محمد بن مقاتل أخبرنا عبد
 الله أخبرنا الأوزاعي قال
 حدثني يحيى بن أبي كثير
 قال حدثني أبو سلمة بن عبد
 الرحمن قال حدثني عبد الله
 ابن عمرو بن العاص قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يا عبد الله ألم أخبر أنك
 تصوم النهار وتقوم الليل
 قلت بلى يا رسول الله قال

يا رسول الله قال يكفرون
 قيل يكفرون بالله قال يكفرون
 العشرة يكفرون الاحسان
 لو احسنت الى احد ادهن
 الدهن ثم رأت منك شيئا قالت
 ما رأيت منك خيرا قط
 * حدثنا عثمان بن الهيثم
 حدثنا عوف عن أبي رضاء
 عن عمران عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال اطلعت
 في الجنة فرأيت أكثر أهلها
 الفسقاء واطلعت في النار
 فرأيت أكثر أهلها النساء
 تابعه أيوب وسلم بن زريق
 * (باب لزوجك عليك حق
 قاله أبو حنيفة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم) * حدثنا
 محمد بن مقاتل أخبرنا عبد
 الله أخبرنا الازراعي قال
 حدثني يحيى بن أبي كثير
 قال حدثني أبو سلمة بن عبد
 الرحمن قال حدثني عبد الله
 ابن عمرو بن العاص قال قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يا عبد الله ألم أخبر أنك
 تصوم النهار وتقوم الليل
 قلت بلى يا رسول الله قال

فلا تفعل بسم وأفطروكم ونم فان بفسدك عليك حقاوان لعينك عليك حقاوان لزواجك عليك حقا * (باب وغيره
المرأة راعية في بيت زوجها) * حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم ما عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته والامير راع والرجل راع على أهل بيته والمرأة راعية على بيت
زوجها وولده فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته * (باب قول الله تعالى الرجال قوامون على النساء) * حدثنا خالد بن محمد
حدثنا سليمان قال حدثني حميد عن أنس رضي الله عنه قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه شهرا وقعد في مشربة له

وغيره أيضا سألوه عن ذلك **❦ (قوله باب** هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نسائه في غير بيوتهن) كانه يشير الى أن قوله واهجروهن في المضاجع لا مفهوم له وأنه تجوز الهجرة فيما زاد على ذلك كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم من هجرة لازواجه في المشربة والعلماء في ذلك اختلاف
أذكره بعد **(قوله** ويذكر عن معاوية بن حيدة) بفتح الحاء المهملة وسكون التاء الثانية صحابي مشهور وهو جد بن زين حكيم بن معاوية **(قوله** رفعه ولا تهمجرا في البيت) في رواية الكشي هي غير أن لا تهمجرا في البيت وهذا طرف من حديث طويل أخرجه أحمد وأبو داود والخرائطي في مكارم الاخلاق وابن منبته في غرائب شعبة كلهم من رواية أبي قزعة سويد عن حكيم بن معاوية عن أبيه وفيه ما حقه المرأة على الزوج قال يطعمهما اذا طعم ويكسوها اذا اكتسى ولا يضرب الوجه ولا يقبح ولا تهمجرا في البيت **(قوله** والاول أصح) يعني حديث أنس أصح من حديث معاوية بن زين فهو كذلك ولكن يمكن الجمع بينهما كما سأذكره واقضي ضيقه أن هذا الطريق أصل الاحتجاج بها وإن كانت دون غيرها في الصحة وانما صدرها بصيغة التريض إشارة الى انشطاط رتبتهما ووقع في شرح الكرماني قوله ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه ولا تهمجرا في البيت أي ويذكر عن معاوية ولا تهمجرا في البيت مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم والاول أي الهجرة في غير البيوت أصح اسنادا وفي بعضها أي بعض النسخ من البخاري غير أن لا تهمجرا في البيت قال خزيمة بن علقم قال يذكركم هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نسائه في غير بيوتهن أي ويذكر عن معاوية رفعه غير أن لا تهمجرا في البيت قصة الهجرة عند مرفوعة الا أنه قال لا تهمجرا في البيت وهذا الذي تلعبه غلط نحض فان معاوية بن حيدة ما روى قصة هجرة النبي صلى الله عليه وسلم أزواجه ولا يوجده في شيء من المسانيد ولا الاجزاء وليس مراد البخاري ما ذكره وانما مراده حكاية ما ورد في سياق حديث معاوية بن حيدة فان بعض طرقه ولا يقبح ولا يضرب الوجه غير أن لا تهمجرا في البيت فظن الكرماني أن الاسناد ثمة من تصرف البخاري وليس كذلك بل هو حكاية منه عما ورد من لفظ الحديث والله أعلم قال المهلب هذا الذي أشار اليه البخاري كانه أراد أن تستن الناس بما فعله النبي صلى الله عليه وسلم من الهجرة في غير البيوت رفقا بالنساء لأن هجرتهن مع الإقامة معهن في البيوت آلم لانهن من وأوجع لقلوبهن بما يقع من الاعراض في تلك الحال ولما في الغيبة عن الاعين من التسليم عن الرجال قال وليس ذلك بواجب لأن الله قد أمرهم بهجرتهن في المضاجع فضلا عن البيوت ونعتبه ابن المنير بأن البخاري لم يرد ما فهمه وانما أراد أن الهجرة يجوز أن يكون في البيوت وفي غير البيوت وأن الحصر المذكور في حديث معاوية بن حيدة غير معمول به بل يجوز الهجرة في غير البيوت كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم اهـ والحق أن ذلك يختلف باختلاف الاحوال فربما كان الهجران في البيوت أشد من الهجران في غيرها وبالله كس بل الغالب أن الهجران في غير البيوت آلم للنفوس وخصوصا النساء ضعيفات نفوسهن واختلاف أهل التفسير في المراد بالهجران فالجمهور على أنه ترك الدخول عليهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية وهو من الهجران وهو البعد وظاهره أنه لا يضاجعها وقيل المعنى يضاجعها ويولمها ظهروه وقيل يتبع من جماعها وقيل يجامعها ولا يكلمها وقيل اهجروهن مشتق من الهجر يضم الهاء وهو الكلام القبيح أي أغلظوا

فتزل لتسع وعشرين فتيل
بارسول الله انك آلت شهر
قال ان الشهر تسع
وعشرون * (باب هجرة
النبي صلى الله عليه وسلم
نسائه في غير بيوتهن) *
ويذكر عن معاوية بن
حيدة رفعه ولا تهمجرا
في البيت والاول أصح
* حدثنا أبو عاصم عن ابن
جرير وحديثي محمد بن
مقاتل أخبرنا عبد الله
أخبرنا ابن جرير قال
أخبرني يحيى بن عبد الله بن
صفي

الرجن بن الحرث أخبره أن
 أم سلمة أخبرته أن النبي صلى
 الله عليه وسلم حلف
 لا يدخل على بعض نساءه
 شهرا فلما مضى تسعة
 وعشرون يوما غدا عليهن
 أوراخ فقبيل له يأتي الله
 حلفت أن لا تدخل عليهن
 شهرا قال إن الشهر يكون
 تسعة وعشرين يوما حدثنا
 علي بن عبد الله حدثنا
 مروان بن معاوية حدثنا
 أبو يعفور قال تذاكرنا عند
 أبي الضحى فقال حدثنا
 ابن عباس قال أصبحنا يوما
 ونساء النبي صلى الله عليه
 وسلم يكنين عند كل امرأة
 منهن أهلها فخرجت إلى
 المسجد فاذا هو ملائكة من
 الناس فقام عمر بن الخطاب
 فصعد إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم وهو في غرفة له
 فسلم فلم يجبه أحد ثم سلم فلم
 يجبه أحد ثم سلم فلم يجبه
 أحد فناده فدخلك على
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال أطلقت نساءك فقال
 لا ولكن آليت منهن شهرا
 فكث تسعا وعشرين ثم
 دخل على نساءه * (باب
 ما يكره من ضرب النساء) *

٢ قوله فدخلت المسجد هكذا
 في نسخ الشرح التي بأيدينا
 والذي في المتن بأيدينا
 فخرجت إلى المسجد ففعل
 ما في الشرح رواية اه

لهن في القول وقيل مشتق من الهجار وهو الحبل الذي يشده البعير يقال هجر البعير أي ربطه
 فالعنى أو ثقبوهن في البيوت واضربوهن قاله الطبري وقوله واستدل له ورواه ابن العربي فاجاد
 ثم ذكر في الباب حديثين الأول حديث أم سلمة (قوله عكرمة بن عبد الرحمن بن الحرث) أي ابن
 هشام بن المغيرة وهو أخو أبي بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة وليس له في البخاري سوى
 هذا الحديث وقد أخرج في الصيام عن أبي عاصم وحده وقوله في هذه الطريق لا يدخل على
 بعض نساءه كذا في هذه الرواية وقد يشعر بان اللاتي أقسم أن لا يدخل عليهن عن من وقع منهن
 ما وقع من سبب القسم لا لجميع النسوة لكن اتفق أنه في تلك الحالة انفسكت رجليه كافي حديث
 أنس المتقدم في أوائل الصيام فاستمر متقيما في الشهر بذلك الشهر كله وهو يؤيد أن سبب القسم
 ما تقدم في قصة مارية فإنها تنقض اختصاص بعض النسوة دون بعض بخلاف قصة العسل
 فإنهم اشتهر أن فيها الأصاحبة العسل وإن كانت احداهن بدأت بذلك وكذلك قصة طلب النذقة
 والغيرة فإنهم اجتمع فيها الحديث الثاني (قوله أبو يعفور) بفتح التخمينة وتسكون المهملة
 وضم الفاء تكون الواو وآخر ما عرواها الأصغر واسمه عبد الرحمن بن عبيد كوفي ثقة ليس له في
 البخاري الا هذا الحديث آخر تقدم في آخر ليلة التدرج حدث به أيضا عن أبي الضحى (قوله)
 تذاكرنا عند أبي الضحى فقال حدثنا ابن عباس لم يذكر ما تذاكرناه وقدر أخرجنا النساء عن
 أحمد بن عبد الحكم عن مروان بن معاوية بالاسناد الذي أخرجه البخاري فاوضحه ولفظه
 تذاكرنا الشهر فقال بعضنا ثلاثين وقال بعضنا تسعا وعشرين فقال أبو الضحى حدثنا ابن
 عباس وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه آخر عن مروان بن معاوية وقال فيه تذاكرنا الشهر عند
 أبي الضحى (قوله فدخلت المسجد ٢) فاذا هو ملائكة من الناس هذا ظاهر في حضور ابن عباس
 هذه القصة وحديثه الطويل بل الذي مضى قريبا يشعر بأنه ما عرف القصة الا من عرلكن يحتل
 أن يكون عرفها بمجمله فنصلها لعملة المسألة عن المتظاهرين (قوله في غرفة) في رواية النسائي
 في علته بمهمة مضمومة وقد تكسرو بلام ثم تخمينية ثقلتين هي المكان العالي وهي الغرفة
 وتقدم أنها كانت مشربة وفسرت فيما مضى وزاد الاسماعيلى من طريق عبد الرحيم بن سليمان
 عن أبي يعفور في غرفة ليس عنده فيها الا بلال (قوله فناده فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم)
 كذا في جميع الاصول التي وقعت عليها من البخاري يحذف فاعل فناده فان الصهر امر وهو
 الذي دخل وقد وقع ذلك مبيها في رواية أبي نعيم ولفظه بعد قوله فسلم فلم يجبه أحد فانصرف
 فناده بلال فدخل ومثله للنسائي لكن قال فناده بلال يحذف المفعول وهو الضمير في رواية
 غيره وعند الاسماعيلى فسلم فلم يجبه أحد فانحط فدعاه بلال فسلم ثم دخل وقد تقدم في الحديث
 الطويل أن في رواية مالك بن الوليد عن ابن عباس عن عمر عند مسلم أن اسم الغلام الذي أذن
 له رباح فلو لا قوله في هذه الرواية ليس عنده فيها الا بلال لجوزت أن يكونا جميعا كانا عنده لكن
 يجوز أن يكون الحصر للعنفية الداخلة ويكون رباح كان على أسكنة الباب كما تقدم وعند الاذن
 ناداه بلال فامع رباح فيجتمعا الخبران (قوله فقال لا ولكن آليت منهن شهرا) أي حلفت أن
 لا أدخل عليهن شهرا كما تقدم بيانه واضحا في شرح حديث عمار المظول * (قوله ما
 ما يكره من ضرب النساء) فيه إشارة إلى أن ضربهن لا يباح مطلقا بل فيه ما يكره كراهة تنزيه أو

تحریم علی ما سنفصله **(قوله)** وقول الله تعالى واضربوهن أي ضرب باغير مبرح) هذا التفسير متفرع
من المفهوم من حديث الباب من قوله ضرب العبد كما سواضحه وقد جاء ذلك صريحاً في حديث
عرو بن الاحوص أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثاً طويلاً
وفيه فان فلان قاشجروهن في المضاجع واضربوهن ضرب باغير مبرح الحديث أخرجه أصحاب
السنن وصححه الترمذی واللفظ له وفي حديث جابر الطويل عند مسلم فان فلان ضربوهن
ضرب باغير مبرح (قات) وسبق التنصيص في حديث معاوية بن حيدة عن النبي عن ضرب
الوجه **(قوله)** سفیان) هو الثوري وهشام هو ابن عروة وعبد الله بن زمعة تقدم بيان نسبه
في تفسير سورة الشمس **(قوله)** لا يجلد أحدكم) كذا في نسخ البخاري بصيغة النهي وقد أخرجه
الاسماعيلي من رواية أحمد بن سنان النسائي عن الثريائي وهو محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه
بصيغة الخبر وليس في أوله بصيغة النهي وكذا أخرجه أبو يعين من وجه آخر عن الثريائي وكذا
توارد عليه أصحاب هشام بن عروة وتقدم في التفسير من رواية وهيب وباقي الأدب من رواية
ابن عيينة وكذا أخرجه أحمد عن ابن عيينة وعن وكيع وعن أبي معاوية وعن ابن غير وأخرجه
مسلم وابن ماجه من رواية ابن غير والترمذی والنسائي من رواية عبد بن سليمان في رواية أبي
معاوية وعبد الله بن يجلد وفي رواية وكيع وابن غير علام يجلد وفي رواية ابن عيينة
وعظهم في النساء فقال يضرب أحدكم امرأته وهو موافق لرواية أحمد بن سفيان وليس عند
أحمد منهم بصيغة النهي **(قوله)** جلد العبد بالنصب أي مثل جلد العبد وفي إحدى روايتي
ابن غير عند مسلم ضرب الامة والنسائي من طريق ابن عيينة كما يضرب العبد والامة وفي رواية
أحمد بن سنان جلد العبد والعبد وسألت في الأدب من رواية ابن عيينة ضرب الفعل أو العبد
والمراد بالفعل البعير وفي حديث لقط بن صبرة عن أبي داود ولا تضرب ظفيرةك ضربك
أمتك **(قوله)** ثم يجامعها) في رواية أبي معاوية ولعله أن يضاجعها وهي رواية الأكثر وفي
رواية لابن عيينة في الأدب ثم لعله يعانقها وقوله في آخر اليوم في رواية ابن عيينة عند أحمد من
آخر الليل وله عند النسائي آخر النهار وفي رواية ابن غير والآخر يومه وفي رواية وكيع
آخر الليل أو من آخر الليل وكلها متعارفة وفي الحديث جواز تأديب الرقيق بالضرب الشديد
والإيذاء إلى جواز ضرب النساء دون ذلك واليه أشار المصنف بقوله غير مبرح وفي سياقه استبعاد
وقوع الأمر من من العاقل أن يبالغ في ضرب امرأته ثم يجامعها من بقية يومه أو ليلته والجماعة
أو المضاجعة إنما تستحسن مع ميل النفس والرغبة في العشرة والجلود غالباً يفر من جلده
فوقعت الإشارة إلى ذم ذلك وأنه إن كان ولا بد فليكن التأديب بالضرب اليسير بحيث لا يحصل
منه النقص التام فلا يفرط في الضرب ولا يفرط في التأديب قال المهلب بن علي رضي الله عنه وسلم
بقوله جلد العبدان ضرب الرقيق فوق ضرب الحر لئلا يبين حالتهما ولا أن يضرب المرأة إنما أبيع من
أجل عصيانها وزوجها فيما يجب من حقه عليها اهـ وقد جاء النهي عن ضرب النساء مطلقاً
فعند أحمد وأبي داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبياس بن عبد الله بن أبي
ذباب بضم الميمجة وعو حديثين الأول في خبنة رفعه لا تضربوا ماء الله فاعرف قال قد ذكرنا النساء
على أزواجهن فاذن لهم فاضربوهن فاطاف بالرسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير فقال

وقول الله تعالى واضربوهن
أي ضرب باغير مبرح * حدثنا أحمد
ابن يوسف حدثنا سفيان عن
هشام عن أبيه عن عبد الله
ابن زمعة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يجلد
أحدكم امرأته جلد العبد
ثم يجامعها في آخر اليوم

* (باب لا تطيع المرأة زوجها في معصية) * (٢٦٦) حدثنا خلا بن يحيى حدثنا ابراهيم بن نافع عن الحسن هو ابن مسلم

عن صفية عن عائشة
أن امرأة من الانصار
زوجت ابنها فقطع شعر
رأسها فجاءت الى النبي صلى
الله عليه وسلم فذكرت ذلك
له فقالت ان زوجها أمرني
أن أصل في شعره فاقول
لانه قد لعن الموصلات
* (باب وان امرأة خافت
من بعلها نشوزا أو
اعراضا) * حدثنا ابن سلام
أخبرنا أبو معاوية عن هشام
عن أبيه عن عائشة رضي
الله عنها وان امرأة خافت
من بعلها نشوزا أو اعراضا
قالت هي المرأة تكون عند
الرجل لا يستكثر منها
فيريدها ولا يقها ويتزوج
غيرها فتقول له أمسكني ولا
تطلقني ثم تزوج غيرها
فانت في حل من النكحة علي
والقصة الى فذلك قوله
تعالى فلا جناح عليهم أن
يصالحيهم ماصالحا والصلح
خير * (باب العزل) * حدثنا
مسدد حدثنا يحيى بن سعيد
عن ابن جريج عن عطاء عن
جابر كان عزل على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم
* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان قال قال عمرو
أخبرني عطاء أنه سمع جابرا
رضي الله عنه يقول كان عزل
والقرآن ينزل وعن عمرو عن

أعطاء عن جابر كان عزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
أولئك خياركم وله شاهد من حديث ابن عباس في صحيح ابن حبان وآخر مرسل من حديث
أم كلثوم بنت أبي بكر عند البيهقي وقوله ذكر يفتح المعجمة وكسر الهمزة بعد هاء أي تنزبنون
ومعجمة وزاي وقيل معناه غضب واستب قال الشافعي يحتمل أن يكون النهي على الاختيار
والأذن فيه على الإباحة ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية بضربين ثم أذن بعد نزولها فيه وفي
قوله لن يضرب خياركم دلالة على أن ضربهم مباح في الجملة وتحمل ذلك أن يضربها تأديبا إذا
رأى منها ما يكره فيما يجب عليها فيه طاعته فان اكتفى بالتمديد ونحوه كان أفضل ومهما لم يكن
الوصول الى الغرض بالإيهام لا يعدل الى الفعل لما في وقوع ذلك من المنفعة المضادة لحسن
المعاشرة المطلوبة في الزوجية الا اذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله وقد أخرج الترمذي في
الباب حديث عائشة ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأته ولا خادما قط ولا ضرب بيده
شيئا قط الا في سبيل الله صلى الله عليه وسلم أو تنتهك حرمان الله فينتقم الله وسباني مزيدي ذلك
في كتاب الادب ان شاء الله تعالى * (قوله باب لا تطيع المرأة زوجها ٢ في معصية
الله) لما كان الذي قبله يشعر بشدب المرأة الى طاعة زوجها في كل ما يريه ومه خصص ذلك بما
لا يكون فيه معصية الله لودعاها الزوج الى معصية فعليه أن يتنصع فان أدبها على ذلك كان الاثم
عليه ثم ذكر فيه طرفا من حديث التي طلبت أن تفصل شعرها ثم أوسا في شرحه في كتاب اللباس
ان شاء الله تعالى (قوله انه قد لعن الموصلات) كذا بابا لبناء للعجول والموصلات بتشديد
الصاد الميم مسكورة ويجوز فتحها وفي رواية الكشميهني الموصولات وهو يؤيد رواة التبع
* (قوله باب وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا) ليس في رواية أبي ذر
وأعراضا وقد تقدم الباب وحديثه في تفسير سورة النساء وسياقه هنا أتموذ كرت هناك سب
نزولها وفيمن نزلت واختلف السلف فيما اذا تراضيا على أن لا قسم لهما عمل لها ان ترجع في ذلك فقال
الثوري والشافعي وأحمد وأخرجه البيهقي عن علي وحكاها ابن المنذر عن عبيدة بن عمرو وابراهيم
ومجاهد وغيرهم ان رجعت فعليه أن يقسم لها وان شاء فارقها وعن الحسن ليس لهما أن تنقض
وهو قياس قول مالك في الانظار والعبارة والله أعلم * (قوله باب العزل) أي
الترجيع بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج والمراد هنا بيان حكمه وذكرفه حديثين الاول حديث
جابر (قوله يحيى بن سعيد) هو القطان (قوله عن ابن جريج عن عطاء عن جابر كان عزل
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية أحمد عن يحيى بن سعيد الاموي عن ابن جريج
عن عطاء أنه سمع جابرا سئل عن العزل فقال كان صنعه (قوله حدثنا علي بن عبد الله حدثنا
سفيان) هو ابن عيينة (قال قال عمرو) هو ابن دينار (أخبرني عطاء أنه سمع جابرا يقول) هذا ما
نزل فيه عمرو بن دينار فانه سمع الكثير من جابر نفسه ثم أدخل في هذا بين ما واسطة وقد تواردت
لروايات من أصحاب سفيان على ذلك الاما وقع في مسند أحمد في النسف المتخرة فانه ليس في
الاسناد عطاء لكنه أخرجه أبو نعيم من طريق المنذباتية وهو المعتبر (قوله كان عزل
والقرآن ينزل وعن عمرو عن جابر كان عزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
والقرآن ينزل) وقع في رواية الكشميهني كان يعزل بنهم أولا وفتح الزاي على البناء للعجول وكان

ابن

عطاء عن جابر كان عزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل

٢ قوله في معصية الله هكذا بالنسخ التي يابى بنا والذي في المتن يابى بنا في معصية يحذف لفظ الجلالة فلعل ما في الشارح رواية له

ابن عيينة حدث به مرتين فرد ذكر فيها الاخبار والسماع فلم يقل فيها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومرة ذكره بالعمنة فذكرها وقد أخرجه الاسماعيلي من طرق عن سفيان صرح فيها بالحديث قال حدثنا عمر بن دينار وزاد ابن أبي عمري روايته عن سفيان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد ابراهيم بن موسى في روايته عن سفيان أنه قال حين روى هذا الحديث أي لو كان حراما لنزل فيه وقد أخرج مسلم هذه الزيادة عن اسحق بن راهويه عن سفيان فساقه بالنظ كأنه عزل والقرآن ينزل قال سفيان لو كان شيئا ينهى عنه لنهى الله عنه القرآن فهذا ظاهر في أن سفيان قاله استنباطا وأوهم كلام صاحب العمدة ومن تبعه أن هذه الزيادة من نفس الحديث فأدرجها وليس الأمر كذلك فاني تتبعته من المسانيد فوجدت أكثر رواه عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال استدل جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن أن يكون استدلال الرسول لكنه مشروط بعلمه بذلك انتهى ويكفي في علمه بقول الصحابي أنه فعلة في عهده والمسألة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عند الاكتران الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وأقره وتوفدوا عنهم على سؤالهم أيامه عن الاحكام واذا لم يضمنه فله حكم الرفع عند قوم وهذا من الأول فان جابرا صرح بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم وقد وردت عدة طرق تصرح باطلاعه على ذلك والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابر أو سفيان أراد بنزول القرآن ما يقرأهم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فكانه يقول فعلمناه في زمن التشريع ولو كان حراما لم يقر عليه وإلى ذلك يشير قول ابن عمر كاتق الكلام والانبساط إلى النساء ناشية أن ينزل فينا شيء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم تكلموا وانابطنا أخرجه البخاري وقد أخرجه مسلم أيضا من طريق أبي الزبير عن جابر قال كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا ومن وجه آخر عن أبي الزبير عن جابر أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن لي جارية وأنا أطوف عليها وأنا أكره أن تحمّل فقال اعزل عنها إن شئت فانه سيأتها ما قد رها فلبيت الرجل ثم أتاه فقال إن الحاربة قد حملت قال قد أخبرتك ووقعت هذه النصة عنده من طريق سفيان بن عيينة بإسناد له أخر إلى جابر وفي آخره فقال أنا عبد الله ورسوله وأخرجه أحمد وابن ماجه وابن أبي شيبة بإسناد آخر على شرط الشيخين بمعناه في هذه الطرق ما أغنى عن الاستنباط فان في احداها التصریح باطلاعه صلى الله عليه وسلم وفي الأخرى اذنه في ذلك وان كان السياق يشعر بأنه خلاف الأولى كما سأذكر البحث فيه * الحديث الثاني حديث أبي سعيد (قوله جويرية) هو ابن أسماء الضمعي يشارك مالك في الرواية عن نافع وقد رده عنه هذا الحديث وبغيره وهو من الثقات الاثبات قال الدارقطني بعد أن أخرجه من طريقه صحيح غريب تفرد به جويرية عن مالك (قلت) ولم أره الا من رواية ابن أخيه عبد الله بن محمد بن أسماء عنه (قوله عن الزهري) لما لك فيه اسناد آخر أخرجه المصنف في العتق وأبو داود وابن حبان من طريق عنه عن ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محيريز وكذا هو في الموطأ (قوله عن ابن محيريز) بجاء مهملة ثم راء ثم رأى مصغرا همه

* حدثنا عبد الله بن
محمد بن أسماء حدثنا
جويرية عن مالك بن أنس
عن الزهري عن ابن محيريز

عبد الله ووقع كذلك في رواية يونس كما سيأتي في القدر عن الزهري أخبرني عبد الله بن محمد بن
الجبلي وهو مدني سكن الشام ومحمد بن أبيه هو ابن جنادة بن وهب وهو من رهط أبي محمد زرة
المؤذن وكان يقيم في حجره ووافي مالكاً على هذا السند شعيب كما مضى في البيوع ويونس
كما سيأتي في القدر وعقيل والزبيدي كلاهما عند النسائي وخالفهم معمر فقال عن الزهري عن
عطاء بن يزيد عن أبي سعيد أخرجه النسائي وخالف الجميع إبراهيم بن سعد فقال عن الزهري
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي سعيد أخرجه النسائي أيضاً قال النسائي رواية مالك
ومن وافقه أولى بالصواب **(قوله عن أبي سعيد)** في رواية يونس أن أباسعيد الخدرى أخبره وفي
رواية ربيعة في المغازي عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن محمد بن أبيه أنه قال دخلت المسجد فرأيت
أباسعيد الخدرى فجلست إليه فسأله عن العزل كذا عند البخاري ووقع عنده مسلم من هذا
الوجه دخلت أنا وأبو صرمة على أبي سعيد فسأله أبو صرمة فقال يا أباسعيد هل سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل وأبو صرمة بكسر الميم له وسكون الراء اسمه مالك وقيل
قيس صحابي مشهور من الأنصار وقد وقع في رواية للنسائي من طريق الفخائل بن عثمان عن
محمد بن يحيى عن ابن محمد بن يحيى عن أبي سعيد وأبي صرمة قالاً أصبنا سبياً وأما الخنزير **(قوله)**
أصبنا سبياً في رواية شعيب في البيوع ويونس المذكورة أنه بينهما هو طالس عند النبي صلى
الله عليه وسلم زاد يونس جاء رجل من الأنصار وفي رواية ربيعة المذكورة خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في غزوة بني المصطلق فسيينا كرائم العرب وطالت علينا العزبة ورغبنا في
القداء فاردنا أن نستمتع ونعزل فقلنا نفع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا
لأننا له فسالناه **(قوله فكأنما نزل)** في رواية يونس وشعيب فقال أنا نصيب سبياً ونحب المسال
فكيف ترى في العزل ووقع عنده مسلم من طريق عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد قال ذكر
العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وما ذلكم قالوا الرجل تكون له المرأة ترضع له
فيصيب منها ويكره أن تحمل منه والرجل تكون له الأمة فيصيب منها ويكره أن تحمل منه ففي
هذه الرواية إشارة إلى أن سبب العزل شيان أحدهما كراهة محبي الولد من الأمة وهو ما أنفته
من ذلك وأما الثاني يعذر ببيع الأمة إذا صار أم ولد أو ما غير ذلك كما سأذكره بعد والثاني كراهة
أن تحمل الموطوءة وهي ترضع فيضرب ذلك بالولد الموضع **(قوله وأنا نكم لتعلمون)** هذا الاستفهام
يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم ما كان اطلاع على فعلهم ذلك ففهمه تعقب على من قال إن قول
الصحابي كان يفعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من فروع معتللابان الظاهر اطلاع
النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم ففي هذا الخبر أنهم فعلوا العزل ولم يعلم به حتى سأله عنه ثم
للقائل أن يقول كانت دواعيهم متوفرة على سؤاله عن أمور الدين فاذا فاعلوا الشيء وعلموا أنه لم
يطلع عليه بادروا إلى سؤاله عن الحكم فيه فيكون الظهور من هذه الحادثة ووقع في رواية
ربيعة لأعليكم أن لا تفعلوا ووقع في رواية مسلم من طريق أخرى عن محمد بن سيرين عن
عبد الرحمن بن بشر عن أبي سعيد لأعليكم أن لا تفعلوا ذلك قال ابن سيرين قوله لأعليكم أقرب
إلى النهي وله من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد قال ابن عون فحدثت
الحسن فقال والله لكان هذا زجر قال القرطبي كان هؤلاء منهم ما من لا النهي عما سألوه

عن أبي سعيد الخدرى قال
أصبنا سبياً فكأنما نزل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال أو أنكم لتعلمون
قالها ثلاثاً ما من نسمة
كأنسة إلى يوم القيامة
الاهي كأنسة

فكان عندهم بعد لاحذفت تقديره لاتعزلوا وعليكم أن لاتفعلوا ويكون قوله وعليكم الخ
تأكيد للنهي وتعقب بأن الأصل عدم هذا التقدير وانما معناه ليس عليكم أن تتركوا وهو
الذي يساوي أن لاتفعلوا وقال غيره قوله لا عليكم أن لاتفعلوا أى لا حرج عليكم أن لاتفعلوا
ففيه نفي الحرج عن عدم الفعل فافهم ثبوت الحرج في فعل العزل ولو كان المراد نفي الحرج عن
الفعل لقال لا عليكم أن تفعلوا الا ان ادعى أن لازائده فيقال الأصل عدم ذلك ووقع في رواية
مجاهد الآتية في التوحيد تعليقا وصلها مسلم وغيره ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال ولم يفعل ذلك أحدكم ولم يقل لا يفعل ذلك فأشار الى أنه لم يصرح لهم بالنهي وانما
أشار أن الاولى ترك ذلك لان العزل انما كان خشية حصول الولد فلا فائدة في ذلك لان الله ان
كان قدر خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فقد سبق الماء ولا يشعر العازل فيحصل العلق ويلحقه الولد
ولاراد لما قضى الله والفرار من حصول الولد يكون لاسباب منها خشية علق الزوجة الامة لئلا
يصير الولد رقيا أو خشية دخول الضرر على الولد الموضع اذا كانت الموطوءة ترضعه أو فرار من
كثرة العيال اذا كان الرجل مقلًا فيرغب عن قلة الولد لئلا يضره بتحصيل الكسب وكل ذلك
لا يغني شيئا وقد أخرج أحمد والبراق وصححه ابن حبان من حديث أنس أن رجلا سال عن
العزل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على خنزة لا خرج الله
منها ولدا وله شاهدان في التكميل للطبراني عن ابن عباس وفي الأوسط له عن ابن مسعود
وسمائي من ذلك في كتاب القدر ان شاء الله تعالى وليس في جميع الصور التي يقع العزل
بسيئها ما يكون العزل فيه راجحا سوى الصورة المتقدمة من عند مسلم في طريق عبد الرحمن بن بشر
عن أبي سعيد وهي خشية أن يضر الحمل بالولد الموضع لانه مما جرب فضر غالبا لكن وقع في بقية
الحديث عند مسلم أن العزل بسبب ذلك لا يفيد لاحتمال أن يقع الحمل بغير الاختيار ووقع عند
مسلم في حديث أسامة بن زيد جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني أعزل عن
امرأتى شفقة على ولدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان كذلك فلا مضر ذلك فارس
ولا الروم وفي العزل أيضا ادخال ضرر على المرأة لافيه من نفوت لذتها وقد اختلف السلف في
حكم العزل قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا باذنهم الا ان الجماع
من حقها ولها المطالبة بدوليس الجماع المعروف الا ما لا يلحقه عزل ووافقه في نقل هذا الاجماع
ابن هبيرة وتعقب بان المعروف عند الشافعية أن المرأة لا تلحق لها في الجماع أصلا ثم في خصوص
هذه المسئلة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن الحرة بغير اذنها قال الغزالي وغيره
يجوز وهو الصحيح عند المتأخرين واحتج الجمهور لذلك بحديث عن عمر أخرجه أحمد وابن
ماجه بلقظ نهى عن العزل عن الحرة الا باذنها وفي اسناده ابن لهيعة والوجه الآخر للشافعية
الحزم بالمنع اذا امتنعت وفيها اذا رضيت وجهان أحدهما الجواز وهذا كله في الحرة وأما الامة
فان كانت زوجة فهي مرتبة على الحرية ان جاز فيهم في الامة أولى وان امتنع فوجهان أحدهما
الجواز تحررا من ارفاق الولدان كانت سرية جاز بلا خلاف عندهم الا في وجه حكاة الروياني
في المنع مطلقا كذهب ابن حزم وان كانت السرية مستولدة قال راجح الجواز فيه مطلقا لانها
ليست راسخة في الفراش وقيل حكمها حكم الامة المزوجة هذا وانفتحت المذاهب الثلاثة على

أن الحر لا يعزل عنها إلا بذنبها وأن الأمة يعزل عنها بغير ذنبها واختلغا في المزوجة فعند
 المالكية يحتاج إلى إذن سيدها وهو قول أبي حنيفة والراجح عن أحمد وقال أبو يوسف ومحمد
 الإذن لها وهي رواية عن أحمد وعنه باذنها وعنه بإباح العزل مطلقا وعنه المنع مطلقا والذي
 احتج به من جنح إلى التفصيل لا يصح إلا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال
 تستأمر الحر في العزل ولا تستأمر الأمة السرية فإن كانت أمة تحت حرف عليه أن يستأمرها
 وهذا نص في المسئلة فلو كان مرفوعا لم يجز العزل عنه وقد استنكر ابن العربي القول بمنع
 العزل عن يقول بأن المرأة لاحق لها في الوطء ونقل عن مالك أن لها حق المطلبة به إذا قصد
 بتركها ضررها وعن الشافعي وأبي حنيفة لاحق لها فيه إلا في وطئة واحدة يستقربها المهر
 قال فإذا كان الأمر كذلك فكيف يكون لها حق في العزل فإن خصوه بالوطئة الأولى فيمكن
 والأفلا يسوغ فيما بعد ذلك إلا على مذهب مالك بالشرط المذكور اهـ وما نقله عن الشافعي
 غريب والمعروف عند أصحابه أنه لاحق لها أصلا نعم حرم ابن حزم بوجوب الوطء وتكريم المهر
 واستند إلى حديث جذامة بنت وهب أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العزل فقال ذلك
 الواؤد الخفي أخرجه مسلم وهذا معارض بحديثين أحدهما أخرجه الترمذي والنسائي وصححه
 من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال كانت لنا
 جوارى وكان العزل فقالت اليهود أن تلك المؤودة الصغرى فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 ذلك فقال كذبت اليهود لو أراد الله خلقه لم تستطع رده وأخرجه النسائي من طريق هشام
 وعلى بن المبارك وغيرهما عن يحيى عن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع بن رفاعه عن أبي سعيد
 نحوه ومن طريق أبي عامر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه ومن طريق
 سليمان الأحول أنه سمع عمرو بن دينار يسأل أباسلمة بن عبد الرحمن عن العزل فقال زعم أبو سعيد
 فذكر نحوه قال فسألت أباسلمة أسمعته من أبي سعيد قال لا ولكن أخبرني رجل عنه والحديث
 الثاني في النسائي من وجه آخر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة نحوه هذه طرق يتقوى
 بعضها ببعض وجميع بينها وبين حديث جذامة بحمل حديث جذامة على التنزيه وهذه طريقة
 البيهقي ومنهم من ضعف حديث جذامة بأنه معارض بما هو أكثر طرافة وكيف يصرح
 بتكذيب اليهود في ذلك ثم يثبتوه هذا دفع للاحاديد الصحيحة بالتوهم والحديث صحيح لا ريب
 فيه والجمع ممكن ومنهم من ادعى أنه منسوخ ورد بعدم معرفة التاريخ وقال الطحاوي يحمّل أن
 يكون حديث جذامة على وفق ما كان عليه الأمر أو لامن موافقة أهل الكتاب وكان صلى الله
 عليه وسلم يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم أعلمه الله بالحكم فكذب اليهود فيما
 كانوا يقولونه وتعبه ابن رشد ثم ابن العربي بأنه لا يجوز بشيء من عمل اليهود ثم يصرح بتكذيبهم فيه
 ومنهم من رجح حديث جذامة بثبوته في الصحيح وضعف مقابله بأنه حديث واحد اختلف في
 استاده فاضطرب ورد بأن الاختلاف إنما يقدح حيث لا يقوى بعض الوجوه في قوى بعضها على
 به وهو هنا كذلك والجمع ممكن ورجح ابن حزم العمل بحديث جذامة بأن أحاديث غيرهما موافق
 أصل الإباحة وحديثها يدل على المنع قال فن ادعى أنه أيجز بعد أن منع فعله البيان وتعب
 بأن حديثه ليس صريحا في المنع إذ لا يلزم من تسميته وأدخليا على طريق التشبيه أن يكون

حراما وخصه بعضهم بالعزل عن الحامل لأن المعنى الذي كان يحذره الذي يعزل من حصول
الحمل لكن فيه تضيق الحمل لأن المني يغذوه فقد يؤدي العزل إلى موته أو إلى ضعفه المنفذي إلى
موته فيكون وأدخليا وجمعوا أيضا بين تكذيب اليهود في قولهم المؤودة الصغرى وبين اثبات
كونه وأدخليا في حديث جذامة بأن قولهم المؤودة الصغرى يقتضي أنه وأدظهاره لكنه
صغير بالنسبة إلى دفن المولود بعد وضعه حيا فلا يعارض قوله أن العزل وأدخليا فأنه يدل على أنه
ليس في حكم الظاهر أصلا فلا يترتب عليه حكم وانما جعله وأدخليا من جهة اشتراكها في قطع
الولادة وقال بعضهم قوله الوأد الخلق ورد على طريق التشبيه لأن قطع طريق الولادة قبل شيه
فأشبهه قتل الولد بعد حيئته قال ابن القيم الذي كذبت فيه الهودز عنهم أن العزل لا يتصور معه
الحمل أصلا وجعله بمنزلة قطع النسل بالوأد كذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه
وإذا لم يرد خلقه لم يكن وأد حقيقة وانما هما وأد أخبيا في حديث جذامة لأن الرجل انما يعزل
هر يامن الحمل فاجرى قصده لذلك مجرى الوأد لكن الفرق بينهما أن الوأد ظاهر بالمباشرة اجتماع
فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد صرفا فلا ذلك وصفه بكونه خفيا فهذه عدة أجوبة
يقف معها الاستدلال بتحديث جذامة على المنع وقد جنح إلى المنع من الشافعية ابن حبان فقال
في صحيحه ذكر الخبر الدال على أن هذا الفعل من جور عنه لا يباح استعماله ثم ساق حديث أبي ذر
رفعه ضعه في حلاله وجنبه حرامه وأقره فان شاء الله أحياه وان شاء أماته ولك أجر اه
ولادلالة فيساقيه على ما ادعاه من التعريم بل هو أمر ارشاد لما دلت عليه بقية الاخبار والله
أعلم ومن عند عبد الرزاق وجه آخر عن ابن عباس أنه أنكر أن يكون العزل وأد أو قال المني
يكون نطفة ثم علقه ثم مضغه ثم عظمه ثم يكسى لحما قال والعزل قبل ذلك كله وأخرج الطحاوي
من طريق عبد الله بن عدي بن الخمار عن علي بن محبوب في قصة حرب عند عمر وسنده جيد واختلفوا
في عمله انتهى عن العزل فقيس له نفوت حق المرأة وقيل لمعانة التسدير وهذا الثاني هو الذي
يتنصبه معظم الاخبار الواردة في ذلك والاول مبني على صحة الخبر المرفق بين الحرية والامة وقال
امام الحرمين وضع المنع أنه ينزع بقصد الانزال خارج الفرج خشية العلوق ومتى فقد ذلك
لم ينزع وكأنه راعى سبب المنع فإذا اقتصد بنى أصل الاباحة فلما أن ينزع متى شاء حتى لو نزع فأزال
خارج الفرج انما قال لم يتعلق به النهي والله أعلم وينتزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة
استباط النطفة قبل تنخ الروح فن قال بالمنع هناك في هذه أولى ومن قال بالجواز يمكن أن
يلتحق به هذا ويمكن أن يفرق بأنه أشد لأن العزل لم يقع فيه تعاطى السبب ومعالجة السقط تتبع
بعد تعاطى السبب ويتحقق بهذه المسئلة تعاطى المرأة ما يتقطع الحمل من أصله وقد أفق بعض
متأخري الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم باباحة العزل مطلقا والله أعلم واستدل بقوله في
حديث أبي سعيد وأصبنا كرائم العرب وطالت علينا العزبة وأردنا أن نستمتع وأحببنا النساء لمن
أجاز استرقاق العرب وقد تقدم أنه في باب من ملك من العرب رقيقا في كتاب العتق ولما أجاز
وطء المشركات بملك الميم وان لم يكن من أهل الكتاب لأن بنى المصطلق كانوا أهل أو نان وقد
انفصل عنه من منع باحتمال أن يكونوا ممن دان بدين أهل الكتاب وهو باطل وباحتمال أن
يكون ذلك في أول الامر ثم نسخ وفيه نظر إذا النسخ لا يثبت بالاحتمال وباحتمال أن تكون

المسيبات أسلم قبل الوطء وهذا لا يتم مع قوله في الحديث وأحبنا الفداء فان المسئلة لا تعداد
للمشرك نعم يمكن حل الفداء على معنى أخص وهو انهم ينسبون أنفسهم في معتقن من الرق
ولا يلزم منه اعادتهم للمشركين وحله بعضهم على ارادة المن لان الفداء المختوف من قوته هو
المن ويؤيد هذا الحمل قوله في الرواية الاخرى فقال يا رسول الله انا أصبنا سبنا ونحب الاعنان
فكيف ترى في العزل وهذا أقوى من جميع ما تقدم والله أعلم **(قوله باب)**
القرعة بين النساء اذا أراد سفرها) تقدم في حديث الافك في التفسير مثل ذلك من حديث عائشة
أيضا وساق المصنف في الباب قصة أخرى واعلمها كانت أيضا في تلك السفرة ولكن بينت في
شرح حديث الافك في التفسير أنه لم يكن معه في عزوة المريسيع الاعاشة وقد تقدم في الهبة
والشهادات مثل ذلك في أول حديث آخر عن عائشة أيضا **(قوله ابن أبي مليكة عن القاسم)**
هو ابن محمد بن أبي بكر وابن أبي مليكة يروى عن عائشة نارة بالواسطة ونارة بغيرها **(قوله اذا أراد**
سفرها) ففيه وجه اختصاص القرعة بحالة السفر وليس على عومه بل لتعين القرعة من يسافر
بها وتجرى القرعة أيضا فيما اذا أراد أن يقسم بين زوجته فلا يبدأ بين شاء بل يقرع بينهما
فيبدأ بالتي تخرج لها القرعة الا أن يرضى بشئ فيجوز بالقرعة **(قوله أقرع بين نسائه)** زاد ابن
سعد من وجه آخر عن القاسم عن عائشة فكان اذا خرج سهم غيبي عرف فيه الكراهية
واستدل به على مشروعية القرعة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك كما تقدم في أواخر الشهادات
والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة فان عياض هو مشهور عن مالك وأصحابه
لأنه من باب الخطر والقمار وحكى عن الحنفية اجازتها اه وقد قالوا في مسئلة الباب واحتج
من منع من المالكية بان بعض النسوة قد تكون أنفع في السفر من غيرها فلو خرجت القرعة
لتي لا تنفع بها في السفر لا ضرر بحال الرجل وكذا بالعكس قد يكون بعض النساء أقوم بيت
الرجل من الاخرى وقال القرطبي ينبغي أن يختلف ذلك باختلاف أحوال النساء وتختص
مشروعية القرعة بما اذا اتفقت أحوالهن لئلا تخرج واحدة معه فيكون ترجيحها بغير مرجح
اه وفيه من اعامة المذهب مع الامن من رد الحديث أصلا لحمله على التخصيص فكأنه خصص
العموم بالمعنى **(قوله فطارت القرعة لعائشة وحفصة)** أي في سفرة من السفرات والمراد بقولها
طارت أي حصلت وطير كل انسان نصيبه وقد تقدم في الجنازة قول أم العلاء ما قسم الانصار
المهاجرين قالت وطائرنا عثمان بن مظعون أي حصل لي نصيبنا من المهاجرين **(قوله وكان**
النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان بالليل سار مع عائشة يتحدث) استدلل به المهلب على أن القسم
لم يكن واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم ولا دلالة فيه لان عماد القسم الليل في الحضر وأما في
السفر فعماد القسم فيه التزول وأما حالة السير فليست منه لا ليلا ولا نهارا وقد أخرج أبو داود
والبيهقي واللفظ له من طريق ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قتل يوم الا
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعا فيقبل ويلبس مادون الوقاع فاذا جاء الى التي
هو يومها بات عندها **(قوله فقالت حفصة)** أي لعائشة **(قوله ألا تر كمين الليلة بغيري الخ)**
كانت عائشة أجابت الى ذلك لما شوقتها اليه من النظر الى ما لم تكن هي تنظر وهذا شعر بانهم لم
يكونوا حال السير متقاربين بل كانت كل واحدة منهم امن جهة كما جرت العادة من السير

* (باب القرعة بين النساء اذا
أراد سفرها) * حدثنا أبو نعيم
حدثنا عبد الواحد بن أمين
قال حدثني ابن أبي مليكة
عن القاسم عن عائشة أن
النبي صلى الله عليه وسلم
كان اذا أراد سفره أقرع
بين نسائه فطارت القرعة
لعائشة وحفصة وكان النبي
صلى الله عليه وسلم اذا كان
بالليل سار مع عائشة
يتحدث فقالت حفصة
ألا تر كمين الليلة بغيري
وأركب بغيرك تنتظرين
وأنظرف قالت بلى فركبت

قطارين والافلو كانتا عالم تختص احداهما بالنظر ما تنظره الاخرى ويحتمل أن تريد بالنظر
وطأة البعير وجوده سيره **(قوله)** جاء النبي صلى الله عليه وسلم الى جبل عائشة وعليه في رواية
حكاهما الكرمانى وعليها وكأنه على ارادة الناقة **(قوله)** فسلم عليها لم يذكر في الخبر أنه تحدث
معها فيحتمل أن يكون ألهم ما وقع ويحتمل أن يكون وقع ذلك اتفاقا ويحتمل أن يكون تحدث
ولم ينقل **(قوله)** وافقدته عائشة أى حالة المسيرة لان قطع المألوف صعب **(قوله)** فلما نزلوا
جعلت رجلها بين الاذخر كأنهم الماعرف أنها الجانية فيما أجابت الله حفصة عانت نفسها
على ذلك الجناية والاذخر بنت معروف توجد فيه الهوام غالباً في البرية **(قوله)** وتقول رب سلم
في رواية المستقلى يارب سلط بأشياء خرف النداء وهي رواية مسلم **(قوله)** تلدغني بالغين المجبة
(قوله) ولا أستطيع أن أقول لشيء قال الكرمانى الظاهر أنه كلام حفصة ويحتمل أن يكون
كلام عائشة ولم يظهر لي هذا الظاهر بل هو كلام عائشة وقد وقع في رواية مسلم في جميع ما وقعت
عليه من طرقه الا ما سأذكره بعد قوله تلدغني رسولك لا أستطيع أن أقول لشيء أو رسولك
بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو رسولك ويجوز انصب على تقدير فعل وانما
تعرض لحفصة لانها هي التي أجابتها طاعة فعدت على نفسها باللوم ووقع عند الاسماعيل من
وجهين عن أنى نعم شيخ البخارى فيه بعد قوله تلدغني ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر
ولا أستطيع أن أقول لشيء أو على هذا فيحتمل أن يكون المراد بالقول في قولها أن أقول أى
أحكى له الواقعة لانهما كان يعبدن في ذلك وظاهر رواية غيره تفهم أن مرادها بالقول أنها
لا تستطيع أن تقول في حقه شيئاً كما تقدم قال الداودى يحتمل أن تكون المسيرة في ليلة عائشة
ولذلك علمت عليها العسيرة فدعت على نفسها بالموت وتعقب بأنه يلزم منه أنه يجب التمسق في
المسيرة وليس كذلك اذ لو كان لما كان يخص عائشة بالمسيرة دون حفصة حتى يحتاج حفصة
تحمل على عائشة ولا يتجه القسم في حالة السير الا اذا كانت الخلو لا تحصل الا في مكان يركب
سعرها في الهودج وعند النزول يجمع الكل في الخيمة فيكون حينئذ عمدا القسم السير أما المسيرة
فلا وهذا كله مبني على أن القسم كان واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذى يدل عليه
معظم الاخبار ويؤيد القول بالقرعة أنهم اتفقوا على أن مدة السير لا يحاسب بها المقيمة بل
يبتدى إذا رجع بالقسم فيما يستقبل فلوسافر عن شاء بغير قرعة فتقدم بعض في القسم للزم منه اذا
رجع أن يوفى من تخلف حقه وقد نقل ابن المنذر الاجماع على أن ذلك لا يجب فظهر أن للقرعة
فائدة وهي أن لا يؤثر بعضهم بالتمسك لما يترقب على ذلك من ترك العدل بينهم وقد قال
الشافعى في القديم لو كان المسافر يقسم لمن خلف لما كان للقرعة معنى بل معناها أن تسمى هذه
الايام لمن خرج سهمها خاصة انتهى ولا يخفى أن محل الاطلاق في ترك القضاء في السفر ما دام
اسم السفر موجودا فلوسافر الى بلدة فأقام بها زمانا طويلا ثم سافر راجعا فعليه قضاء مدة
الاقامة وفي مدة الرجوع خلاف عند الشافعية والمعنى في سقوط القضاء أن التي سأفرت وفازت
بالصحة لحقها من تعب السفر ومشتته ما يقابل ذلك والمقيمة يحكمها في الامرين معا **(قوله)**
باب المرأة تهب يومها من زوجها الضربها من يعلق يومها الا تهب أى يومها الذى
يختص بها **(قوله)** وكيف يقسم ذلك قال العلماء اذا وضعت يومها الضربها قسم الزوج لها يوم

جاء النبي صلى الله عليه وسلم الى جبل عائشة وعليه
حفصة فسلم عليها ثم سار حتى
نزلوا وافقدته عائشة فلما
نزلوا جعلت رجلها بين
الاذخر وتقول رب سلم
على تعقر بأو حدة تلدغني
ولا أستطيع أن أقول لشيء
باب المرأة تهب يومها
من زوجها الضربها وكيف
يقسم ذلك *

ضرتها فان كان تاليا يومها فذلك والالم يقدمه عن رتبته في القسم الابرض من بقي وقالوا اذا
وهبت المرأة يومها الضرتها فان قيل الزوج لم يكن للموهوبة أن تتنزع وان لم يقبل لم يكرهه على ق
ذلك واذا وهبت يومها الزوجها ولم تتعرض للضرة فهل له أن يخص واحدا ان كان عندهما أكثر
من اثنين أو يوزعه بين من بقي وللواهبه في جميع الاحوال الرجوع عن ذلك متى أحببت لكن
فيما يستقبل لا فيما مضى وأطلق ابن بطال أنه لم يكن لسودة الرجوع في يومها الذي وهبته
لعائشة (قوله حديث مالك بن اسمعيل) هو أبو غسان النهدي وزهير هو ابن معاوية (قوله أن
سودة بنت زمعة) هي زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكان تزوجها وهو عكة بعد موت خديجة
ودخل عليها بها وهاجرت معه ووقع لمسلم من طريق شريك عن هشام في آخر حديث الباب قالت
عائشة وكانت أول امرأة تزوجها بعدى ومعناه عقد عليها بعد أن عقد على عائشة وأما دخوله
عليها فكان قبل دخوله على عائشة بالاتفاق وقدره على ذلك ابن الجوزي (قوله وهبت يومها
لعائشة) تقدم في الهبة من طريق الزهري عن عروة بلفظ يومها وليلتها وزاد في آخره تبني بذلك
رضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية مسلم من طريق عتبة بن خالد عن هشام لما أن
كبرت سودة وهبت وله نوه من رواية جرير عن هشام وأخرج أبو داود وهذا الحديث وزاد فيه
بيان سببه أو نصح من رواية مسلم فروى عن أحمد بن يونس عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام
ابن عروة بالسند المذكور كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم
الحديث وفيه ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسنت وخافت أن يفارقها رسول الله صلى الله
عليه وسلم يا رسول الله يومي لعائشة فتقبل ذلك منها ففها وأشباهها نزلت وإن امرأة خافت من
بعائها نزلت الآية وتابعه ابن سعد عن الواقدي عن ابن أبي الزناد في وصلة ورواه سعيد بن
منصور عن ابن أبي الزناد مرسل لا يذكرفيه عن عائشة وعنه الترمذي من حديث ابن عباس
موصولا نحو ذلك قال عبد الرزاق عن معمر بن عيسى ذلك فتواردت هذه الروايات على أنها
خشيت الطلاق فوهبت وأخرج ابن سعد بسند رجاله ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسل
أن النبي صلى الله عليه وسلم طلقها فتعدت له على طريقه فقالت والذي بعثك بالحق ما لي في
الرجال حاجة ولكن أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة فأنشدك بالذي أنزل عليك الكتاب
هل طلقته ي لموجدة وجدها على قال لا قالت فأنشدك لما راجعتني فراجعها قالت فاني قد
جعلت يومي ولي يومي لعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وكان النبي صلى الله عليه
وسلم يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة) في رواية جرير عن هشام عنده مسلم فكان يقسم
لعائشة يومين يومها ويوم سودة وقد بينت كلامهم في كيفية هذا القسم أول الباب ﴿قوله﴾
باب العدل بين النساء ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء) أشار به كالأية إلى أن
المنفي فيها العدل بينهن من كل جهة وبالحديث إلى أن المراد بالعدل التسوية بينهن بما يليق بكل
منهن فإذا وفي لكل واحدة منهن كسوتهما ونفقتهما والايواء اليها ما يضره ما زاد على ذلك من ميل
قلب أو قبح بخصفة وقد روى الاربعة وصححه ابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن
أيوب عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين
نساءه فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك قال الترمذي يعني ما

سودة بنت زمعة
حديثنا زهير عن هشام
عن أبيه عن عائشة أن
سودة بنت زمعة وهبت
يومها لعائشة وكان النبي
صلى الله عليه وسلم يقسم
لعائشة بيومها ويوم سودة
(باب العدل بين النساء
ولن تستطيعوا أن تعدلوا
بين النساء إلى قومه واسعا
حكما) (باب إذا تزوج
البكر على الثيب)*

الحب والمودة كذلك فسرهم أهل العلم قال الترمذي رواه غير واحد عن حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابه مرسل وهو أصح من رواية حماد بن سالم وقد أخرج البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله ولن تستطيعوا الآية قال في الحب والجماع وعن عبيدة بن عمرو السلماني منه **(قوله بشر)** هو ابن الفضل وخالد هو ابن مهران الخ **(قوله ولو شئت أن أقول)** قال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة في رواية مسلم وأبي داود من طريق هشيم عن خالد في آخر الحديث قال خالد لو شئت أن أقول رفعه لصدقت ولكنه قال السنة فيمن أنه قول خالد وهو ابن مهران الخ **(قوله)** أي قلابه وقد اختلف على سفيان الثوري في تعيين قائل ذلك هل هو خالد أو شيخه أبو قلابه أو يأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه مع شرح الحديث **(قوله)** **باب** إذا تزوج الثيب على البكر أي أو عكس كيف يصنع **(قوله)** حديثنا يوسف ابن راشد هو يوسف بن موسى بن راشد نسب لجد **(قوله)** حديثنا أبو أسامة عن سفيان في رواية أبي نعيم من طريق حمزة بن عون عن أبي أسامة حديثنا سفيان **(قوله)** حديثنا أيوب هو السخمي وخالد هو الخلاء **(قوله)** عن أبي قلابه أي انه باجتماع رواة عن أبي قلابه لكن الذي يظهر أنه ساقه على أنف خالد **(قوله)** قال من السنة أي سنة النبي صلى الله عليه وسلم هذا الذي يتبادر للذهن من قول الصحابي وقدم في الحج قول سلام بن عبد الله بن عمر لما سأله الزهري عن قول ابن عمر للججاج إن كنت تريد السنة هل تريد سنة الذي صلى الله عليه وسلم فقال له سالم وهل يعنون بذلك إلا سنة **(قوله)** إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أي يكون عنده امرأته تزوج معها بكرة كما سألني البحث عنه **(قوله)** أقام عندها سبعاً وقسم ثم قال أقام عندها ثلاثاً ثم قسم كذا في البخاري بالواو في الأولى وبلغ في الثانية ووقع عند اسماعيل وأبي نعيم من طريق حمزة بن عون عن أبي أسامة بالنظر ثم في الموضعين **(قوله)** قال أبو قلابه ولو شئت لقلت أن أنسارفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كأنه يشير إلى أنه لو شرح برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم لكان صادقاً ويكون روي بالمعنى وهو جائز عنده لكنه رأى أن المحافظة على اللفظ أولى وقال ابن دقيق العيد قول أبي قلابه محتمل وجهان أحدهما أن يكون ظن أنه سمع عن أنس مرفوعاً فلما افتقرز عنه تورعوا الثاني أن يكون رأى أن قول أنس من السنة في حكم المرفوع فلو عبر عنه بأنه مرفوع على حسب اعتقاده لصح لأنه في حكم المرفوع قال والاول أقرب لأن قوله من السنة يقتضي أن يكون مرفوعاً بطريق اجتهادي محتمل وقوله أنه رفعه نص في رفعه وليس للراوي أن ينقل ما هو ظاهر محتمل إلى ما هو نص غير محتمل انتهى وهو بحث متعب ولم يصب من رد بيان الاكثر على أن قول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع لأن اتجاه الفرق بين ما هو مرفوع وما هو في حكم المرفوع لكن باب الرواية بالمعنى متسع وقد وافق هذه الرواية ابن عليه عن خالد في نسبة هذا القول إلى أبي قلابه أخرجه اسماعيل ونسبه بشر بن المفضل وهشيم إلى خالد لا منافاة بينهما كما تقدم لاحتمال أن يكون كل منهما قال ذلك **(قوله)** وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان عن أيوب وخالد يعني هذا الإسناد والمتم **(قوله)** قال خالد ولو شئت لقلت رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم كان البخاري أراد أن يبين أن الرواية عن سفيان الثوري اختلفت في نسبة هذا القول هل هو قول أبي قلابه أو قول خالد ويظهر لي أن هذه الزيادة في رواية خالد عن أبي قلابه

حديثنا مسدد حديثنا بشر حديثنا خالد عن أبي قلابه عن أنس ولو شئت أن أقول قال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعاً وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً **(باب)** إذا تزوج الثيب على البكر **(قوله)** حديثنا يوسف ابن راشد حديثنا أبو أسامة عن سفيان خالد عن أبي قلابه عن أنس قال من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعاً وقسم وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثاً ثم قسم قال أنسارفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو قلابه ولو شئت لقلت أن أنسارفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أخبرنا سفيان عن أيوب وخالد قال خالد ولو شئت لقلت رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم

دون رواية أيوب ويؤيده أنه أخرجه في الباب الذي قبله من وجه آخر عن خالد بن كزاد في صدر الحديث وقد وصل طريق عبد الرزاق المذكور مسلم فقال حدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق وأنته من السنة أن يقيم عند البكر سمعوا قال خالد إلى آخره وقد رواه أبو داود الحفري والقاسم بن يزيد الحفري عن النوري عن حماد بن عمار عن أبي عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان كذلك أخرجه البيهقي وشذأبو قلابه الرقاشي فرواه عن أبي عاصم عن سفيان عن خالد بن أيوب جميعا وقال فيه قال النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه أبو عوانة في صحيحه عنه وقال حدثنا الصغاني عن أبي قلابه وقال هو غريب لأعلم من قاله غير أبي قلابه انتهى وقد أخرج الاسماعيلي من طريق أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبي قلابه عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سرح برفعه وهو يؤيد ما ذكرته أن السابق في رواية سفيان لخالد ورواية أيوب هذه إن كانت محفوظة احتمل أن يكون أبو قلابه لما حدث به أيوب جزم برفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه ابن حبان وأرضاعه عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان بن عيينة عن أيوب وصرح برفعه وأخرجه الدارقطني من طريق محمد بن إسحاق عن أيوب مثله فيسقط أن رواه خالد بن كزاد في الباب الذي قبله من السنة وأن رواية أيوب قال فيها قال النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به على أن هذا العدل يختص بمن له زوجة قبل الخديعة وقال ابن عبد البر جهرا العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف وسواء كان عنده زوجة أم لا وحكي النورى أنه يستحب أن لم يكن عنده غيرها أو لا فيجب وهذا يوافق كلام أكثر الأصحاب واختار النورى أن لا فرق وأطلق الشافعي بعضه ولكن يشهد للأول قوله في حديث الباب إذا تزوج البكر على الثيب ويمكن أن يتسلسل لا يخرج بسياق بشرع عن خالد الذي في الباب قبله فإنه قال إذا تزوج البكر أقام عندها سبعة حديث ولم يقيد بما إذا تزوجها على غيرها لكن القاعدة أن المطلق محمول على المتبدل ثبت في رواية خالد التقييد فعند مسلم من طريق هشيم عن خالد إذا تزوج البكر على الثيب الحديث ويؤيده أيضا قوله في حديث الباب ثم قسم لأن القسم إنما يكون لمن عنده زوجة أخرى وفيه حجة على الكوفيين في قولهم إن البكر والثيب سواء في الثلاث وعلى الأوزاعي في قوله للبكر ثلاث وللثيب يومان وفيه حديث مرفوع عن عائشة أخرجه الدارقطني بسند ضعيف جدا وخص من عموم حديث الباب ما لو أرادت الثيب أن يكمل لها السبع فإنه إذا أجابها سقط حقها من الثلاث وقضى السبع غيرها لما أخرجه مسلم من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال أنه ليس بك على أهالك هو أن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لك نسائي وفي رواية أنه ان شئت ثلثت ثم درت قالت ثلث وحكي الشيخ أبو اسحق في المذهب وجهين في أنه يقضى السبع أو الأربع المزیدة والذي قطع به الأكثر أن اختارت السبع قضاه كلها وإن أقامها بغير اختيارها قضى الأربع المزیدة * (تنبيه) * يكره أن تأخر في السبع أو الثلاث عن صلاة الجماعة وسائر أعمال البر التي كان يفعله لها نص عليه الشافعي وقال الرافعي هذا في النهار وأما في الليل فلا لأن المندوب لا يترك له الواجب وقد قال الأصحاب يسوي بين الزوجات في الخروج إلى الجماعة وفي سائر أعمال البر فيخرج في ليالي الكل أو لا يخرج أصلا فإن خصص حرم عليه

* (باب من طاف على نساءه في غسل واحد) * حدثنا عبد الأعلى بن جناد حدثنا يزيد بن زريع حدثنا سعيد عن قتادة أن أنس بن مالك حدثهم أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نساءه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة * (باب دخول الرجل على نساءه في اليوم) * حدثنا فروة حدثنا علي بن مسهر عن هشام (٢٧٧) عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت

كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم إذا انصرف من

العصر دخل على نساءه

فيدخلن من أحدها

فدخل على حفصة

فاحتبس أكتفها

يحبس * (باب إذا استأذن

لرجل نساءه في أن يرض

في بيت بعضهن فأذن له) *

حدثنا إسماعيل قال حدثني

سليمان بن بلال قال هشام

ابن عروة أخبرني أبي عن

عائشة رضي الله عنها أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم كان يسأل في مرضه

الذي مات فيه أين أنا غدا

أين أنا غدا يريد يوم عائشة

فأذن له أزواجه فيكون

حيث شاء فكان في بيت

عائشة حتى مات عندها

قالت عائشة مات في اليوم

الذي كان يدور على فيه في

بيتي فقبضه الله وإن رأسه

لين يخرى ويخرى وخالف

ريقه ربي * (باب حب

الرجل بعض نساءه أفضل

من بعض) * حدثنا عبد

وعندوا هذا من الاعتذار في ترك الجماعة وقال ابن دقيق العيد أفرط بعض الفقهاء فجعل من نساءه عندها عذرا في إسقاط الجمعة وبالغ في التشديد وأجيب بأنه قياس قول من يقول بوجوب المقام عندها وهو قول الشافعية ورواه ابن القاسم عن مالك وعنه يستحب وهو وجه للشافعية فعلى الأصح يعارض عنده الواجبان فقدم حق الآدمي هذا في حقه فليس بشيء وان كان مرجوحا وتجب الموااة في السبع وفي الثلاث فلو فرق لم يحسب على الراجح لأن الحصة لا تزول به ثم لا فرق في ذلك بين الحرة والأمة وقيل عني على التعفف من الحرة ويجوز العكس

❦ (قوله باب من طاف على نساءه في غسل واحد) ذكر فيه حديث أنس في ذلك وقد تقدم سندنا ومناقب كتاب الغسل مع شرحه وفوائده والاختلاف على قتادة في كونهن تسعا وأحدى عشرة وبيان الجمع بين الحديثين وتعلق به من قال إن القسم لم يكن واجبا عليه وتقدم أن ابن العربي نقل أنه كانت له ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر وقالت أني لم أجد ذلك دليلا ثم وجدت حديث عائشة الذي في الباب بعد هذا باللفظ وكان إذا انصرف من العصر دخل على نساءه فيدعون أحدها الحديث وليس فيه بقية ما ذكر من أن تلك الساعة هي التي لم يكن القسم واجبا عليه فيها وأنه ترك أيمان نساءه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة ويرد عليه قوله في حديث أنس كان يطوف على نساءه في الليلة الواحدة وقد تقدمت له توجيهات غير هذه هناك وذكر عباس في الشذاء أن الحكمة في طوافه عليهن في الليلة الواحدة كان تحصينهن وكأنه أراد به عدم تشرفهن للأزواج إذا الاحسان له معان منها الإسلام والخيرية والعفة والذي يظهر أن ذلك إنما كان لأرادة العدل بينهما في ذلك وإن لم يكن واجبا كما تقدمت شيء من ذلك في باب كثرة النساء وفي التعليل الذي ذكره نظر لأنهم حرم عليهن التزويع بعده وعاش بعضهن بعده خمسين سنة فغادونها وزادت آخرهن موتا على ذلك ❦ (قوله باب دخول الرجل على نساءه في اليوم) ذكر فيه طرفا من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من العصر دخل على نساءه الحديث وسبأني بأنهم من هذا في باب لم تحرم ما أحل الله لك من كتاب الطلاق وقوله فيدعون أحدها زاد فيه ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة غير قاع وقد بينته في باب القرعة بين النساء وعومها بقول كد الرد على ابن العربي فيما ادعاه ❦ (قوله باب إذا استأذن الرجل نساءه في أن يرض في بيت بعضهن فأذن له) ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية في آخر المغازي والغرض منه هنا أن القسم لهن يسقط بأذنهن في ذلك فكانت هن وأيامهن تلك التي هو في بيتها وقد تقدم في بعض طرقه التصريح بذلك ❦ (قوله باب حب الرجل بعض نساءه أفضل من بعض) ذكر فيه طرفا من حديث ابن عباس عن عمر الذي تقدم في باب موعظته

العزير بن عبد الله حدثنا سليمان عن يحيى عن عبد بن حنين سمع ابن عباس عن عمر رضي الله عنهم دخل على حفصة فقالت يا نبت لا يغرنك هذه التي أعجبها أحسنها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ياها يريد عائشة فقصدت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضه ❦ قوله وأنه ترك أيمان نساءه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة كذا في نسخ الشرح التي بأيدينا ولعل فيه سقطا ونحوه في الأصل وإن ترك نساءه كلهن في ساعة واحدة تجوز على تلك الساعة أو نحو ذلك وحرر اه معصية

الرجل بالتمه وهو ظاهر فيما ترجم له وقد تقدم شرحه هناك ﴿قوله باب المتشيع﴾
 بما لم ينل وما ينهى من افتخار الضرة) أشار به هذا الى ما ذكره أبو عبيد بن قيس الخبزي قال قوله
 المتشيع أى المتزين بما ليس عنده شك كذلك ويتزين بالباطل كالمراة تكون عند الرجل ولها
 ضرة فتدعى من الخطوة عند زوجها أكثر مما عنده تريد بذلك غيظ شرتها وكذلك هذا فى الرجال
 قال وأما قوله كلابس ثوبى زور فإنه الرجل يلبس الثياب المشبهة بثياب الزهاد يوهم أنه منهم
 ويظهر من التخنس والتخشف أكثر مما فى قلبه منه قال وفيه وجه آخر أن يكون المراد بالثياب
 النفس كقولهم فلان نثى الثوب اذا كان بريثا من الدنس وفلان دنس الثوب اذا كان مغموصا
 عليه فى دينه وقال الخطابي الثوب مثل ومعناه أنه صاحب زور وكذب كما يقال لمن وصف بالبراة
 من الأذناس طاهر الثوب والمراد به نفس الرجل وقال أبو سعيد الضرير المراد به أن شاهد الزور
 قد كذب تعثر بوبن يتجمل به مالىوهم أنه قبول الشهادة اه وهذا نقله الخطابي عن نعيم بن
 حنبل قال كان يكون فى الحى الرجل له هيئة وشارة فاذا احتج الى شهادة زور لبس ثوبه وأقبل
 فشهد فقبل لنيل هيئته وحسن ثوبه فيقال أمضاها بثوبه يعنى الشهادة فاضيف الزور اليهما
 فقبل كلابس ثوبى زور وأما حكم التنية فى قوله ثوبى زور فلا إشارة الى أن كذب المتحلى بشئ
 لأنه كذب على نفسه عالم يأخذ وعلى غيره عالم يعط وكذلك شاهد الزور يظلم نفسه ويظلم المشهود
 عليه وقال الداودى فى التنية إشارة الى أنه كاذب قال الزور من تين مبالغة فى التحذير من ذلك
 وقيل ان بعضهم كان يجعل فى الكم كما آخر يوهم أن الثوب ثوبان قاله ابن المنير (قلت) ونحو
 ذلك ما فى زماننا هذا فيما يعمل فى الاطواق والمعنى الاول ألقى وقال ابن التين هو أن يلبس ثوبى
 ودعة أو عارية يظن الناس أنهم ماله وليا مالا يدوم ويتضح كذبه وأراد بذلك تشهير المرأة عما
 ذكرت خوفا من النساء بزوجها وضرتها أو يورث بينهما ما البغضاء فيصير كالسحر الذى يفرق
 بين المرء وزوجه وقال الرخشمى فى الفائق المتشيع أى المتشبه بالشيعة ان وليس به واستعير
 للتحلى بفضيلة لم يرزقها وشبهه بلبس ثوبى زور رأى ذى زور وهو الذى يتريزى أهل الصلاح
 رياء وأضاف الثوبين اليه لانهم ما كلبوسين وأراد بالتنية أن المتحلى بما ليس فيه كمن لبس
 ثوبى الزور ارتدى بأحد هما أو تزبى الآخر كما قيل * اذا هو بالمجد ارتدى وتآزرا * فلاشارة بالآزار
 والرداء الى أنه متصف بالزور من رأسه الى قدمه ويحتمل أن تكون التنية إشارة الى أنه حصل
 بالتشيع حالتان مذمومتان فقد انما تشيع به واطهار الباطل وقال المطرزي هو الذى يرى أنه
 شيعان وليس كذلك (قوله عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير ويحيى فى الرواية الثانية هو ابن
 سعيد القطان وأفاد تصريح هشام بتحديث فاطمة وهى بنت المندر بن الزبير وهى بنت عمه
 وزوجه وأسما وهى بنت أبي بكر الصديق جدتهم معا وقد اتفق الاكثر من أصحاب هشام على
 هذا الاسناد وانفرد معمر والمبارك بن فضالة بروايته عن هشام بن عروة فقال عن أبيه عن عائشة
 وأخرجه النسائى من طريق معمر وقال انه خطأ والصواب حديث أسما وذكر الدارقطنى فى
 التبع أن مسلما أخرجه من رواية عبدة بن سليمان وكيع كلاهما عن هشام بن عروة مثل
 رواية معمر قال وهذا لا يصح وأحتاج أن أنظر فى كتاب مسلم فأتى وجدته فى رقعة والصواب عن
 عبدة وكيع عن فاطمة عن أسما عن عروة عن عائشة وكذا قال سائر أصحاب هشام (قلت)

*(باب المتشيع بما لم ينل
 ما ينهى من افتخار الضرة)*
 حدثنا سليمان بن حرب
 حدثنا حماد بن زيد عن
 هشام عن فاطمة عن أسماء
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وحدثني محمد بن المنثري حدثنا
 يحيى عن هشام

هو ثابت في النسخ الصحيحة عن مسلم في كتاب الباس أوردته عن ابن عمر عن عبدة وكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة ثم أوردته عن ابن عمر عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن أسماء فاقضى أنه عند عبدة على الوجهين وعند وكيع بطريق عائشة فقط ثم أوردته مسلم من طريق أبي معاوية ومن طريق أبي أسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة وكذا أوردته النسائي عن محمد بن آدم وأبو عوانة في صحيحه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن عبدة عن هشام وكذا هو في مسند ابن أبي شيبة وأخرجه أبو عوانة أيضا من طريق أبي حمزة ومن طريق علي بن مسهر وأخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي وأبو نعيم في المستخرج من طريق مربي بن رجا كلهم عن هشام عن فاطمة قال الظاهر أن المخطوط عن عبدة عن هشام عن فاطمة وأما وكيع فقد أخرج روايته الجوزي من طريق عبد الله بن حاتم الطوسي عنه مثل ما وقع عند مسلم فليضم إلى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرك على الدارقطني **(قوله)** ان امرأة قالت لم أوقف على تعيين عبدة المرأة ولا على تعيين زوجها **(قوله)** ان لي ضرة في رواية الاسماعيلي ان لي جارة وهي الضرة كما تقدم **(قوله)** ان تشبعت من زوجي غير الذي يعطيني في رواية مسلم من حديث عائشة ان امرأة قالت يا رسول الله أقول ان زوجي أعطاني ما لم يعطيني **(قوله)** المتشبع عالم يعط **(قوله)** في رواية معمر عالم يعطه **(قوله)** باب الغيرة يخرج المجبة وسكون الختانية بعد هاراء قال عياض وغيره هي مشتقة من تغيير القاب وهيجان الغضب بسبب المشاركة فيبالة الاختصاص وأشد ما يكون ذلك بين الزوجين هذا في حق الآدمي وأما في حق الله فقال الخطابي أحسن ما ينسب إليه ما فسر به في حديث أبي هريرة يعني الآتي في هذا الباب وهو قوله وغيره الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله عليه قال عياض ويحتمل أن تكون الغيرة في حق الله الإشارة إلى تغيير حال فاعل ذلك وقيل الغيرة في الأصل الحجة والاثبة ونحو تنسیر بالازم التغيير فيرجع إلى الغضب وقد نسب سبحانه وتعالى إلى نفسه في كتابه الغضب والرضا وقال ابن العربي التغيير محال على الله بالدلالة القطعية فيجب تأويله بلازمه كالوعد أو إيقاع العقوبة بالفاعل ونحو ذلك اهـ وقد تقدم في كتاب الكسوف شيء من هذا ينبغي استحضاره هنا ثم قال ومن أشرف وجوه غيرته تعالى اختصاصه قومًا بعصمة يعني قن ادعى شيان ذلك لنفسه عاقبه قال وأشد الأدميين غيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان يغار لله ولدينه ولهذا كان لا ينتقم لنفسه اهـ وأورد المصنف في الباب تسعة أحاديث * الحديث الاول **(قوله)** وقال وراد **بفتح الراء** تشديد الراء هو كتاب المغيرة بن شعبه ومولاه وحديثه هذا المعلق عن المغيرة سيباني موصول في كتاب الحدود من طريق عبد الملك بن عمر عنه بالفظه لكن فيه بفتح ذلك النبي صلى الله عليه وسلم واختصرها هنا يأتي أيضا في كتاب التوحيد من هذا الوجه أتم سباقا وغفل المزني التنبيه على هذا التعليق في النكاح **(قوله)** قال سعد بن عبادة هو سيد الخزرج وأحد نقباءهم **(قوله)** لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربت به بالسيف من حديث أبي هريرة ولفظه قال سعد بن عبادة قال لو وجدت مع أهلي رجلا لم أهله حتى آتي بأربعة شهداء قال نعم وزاد في رواية من هذا الوجه قال كلا والذي بعث بالحق ان كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك وفي حديث ابن عباس عند أحمد واللفظه وأبي داود والحاكم لم يزلت هذه الآية والذين يرمون

حدثني فاطمة عن أسماء ان امرأة قالت يا رسول الله ان لي ضرة فهل علي جناح ان تشبعت من زوجي غير الذي يعطيني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبع عالم يعط كلابس ثوبي زور * **(باب الغيرة)** وقال وراد عن المغيرة قال سعد بن عبادة لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربت به بالسيف

الخصنات الآية قال سعد بن عبادة هكذا أنزلت فلو وجدت لكع متخذها رجل لم يكن لي أن
أتركها ولا أشجبه حتى آتي بأربعة شهداء فوالله لا آتي بأربعة شهداء حتى يقضى حاجته فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم إني أبعثكم الانصار لأنتم معون ما يقول سيدكم قالوا يا رسول الله لآئله
فإنه رجل غيور والله مات زوج امرأته فالا عذراء ولا طلق امرأته فاجترأ رجل منا أن يتزوجها
من شدة غيرة فقال سعد والله اني لاعلم يا رسول الله أنهم الحق وأنهم من عند الله ولكني عجبت
(قوله غير مصنف) قال عياض هو بكسر الناء وسكون الصاد الملهمة قال وروىناه أيضا بفتح الناء
فمن فتح جعله وصفا للسيوف وحالاً منه ومن كسر جعله وصفا للضارب وحالاً منه اهـ وزعم ابن
الذين أنه وقع في سائر الامهات بتشديد الناء وهو من صنف السيوف أي عرضه وحده يقال له غرار
بالعين المججمة والسيوف صنفان وحذان وأراد أنه يضرب بحدته بعرضه والذي يضرب بالحد
يقصد الى القتل بخلاف الذي يضرب بالتمنع فإنه يقصد التأديب ووقع عنده سلم من رواية أبي
عوانة غير مصنف عنه وهذا يترجم فيها كسر الناء ويجوز النسخ أيضا على البناء للجهول وقد
أنكرها ابن الجوزي وقال ظن الراوي أنه من الصنع الذي هو بمعنى النعوى وليس كذلك إنما هو
من صنف السيوف (قلت) يمكن توجيهها على المعنى الاول والصنع والصفعة بمعنى وقد أورده
مسلم من طريق زائدة عن عبد الملك بن عمرو بن أبي نديس في رواية لفظه عنه وكذا سائر من
رواه عن أبي عوانة في البخاري وغيره لم يذكرها (قوله) أنعمون من غير سعد) تسليماً هذا
التقرير من أجازة عمل ما قال سعد وقال ان وقع ذلك ذهب دم المقتول هـ درنا نقل ذلك عن ابن
الموازن المالكية وسماي بسط ذلك وبيانه في كتاب الحديث ودان شاء الله تعالى * الحديث
الثاني (قوله شقيق) هو أبو وائل الاسدي وعبد الله هو ابن مسعود (قوله) ما من أحد أغير من
الله) من زائدة بدليل الحديث الذي بعده ويجوز في أغير الرفع والنصب على اللغتين الخجارية
والتميمية في ما ويجوز في النصب أن يكون أغير في موضع خفض على النعت لا حد وفي الرفع
أن يكون صفة لا حد والخبر مخدوف في الحالين تقديره موجود ونحوه والكلام على غير الله
ذكر في الذي قبله وبقية شرح الحديث يأتي في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى * (تبس) وقع
عند الاسماعيلي قبل حديث ابن مسعود ترجمة صورته في الغيرة والمدح وما رأيت ذلك في شيء
من نسخ البخاري * الحديث الثالث حديث عائشة (قوله) يا أمة محمد ما أحد أغير من الله ان يرنى
عبداه أو أمة ترنى) كذا وقع عنده هنا عن عبد الله بن سلمة وهو القنعني عن مالك ووقع في سائر
الروايات عن مالك أو ترنى أمة على وزان الذي قبله وقد تقدم في كتاب الكسوف عن عبد الله
ابن مسلمة هذا من الاسناد كالجاعة فيظهر أنه من سبق القلم هنا ولعل لفظه ترنى سقطت غلطاً
من الاصل ثم ألحقته فاخرها النسخ عن محلها وهذا القدر الذي أورده المصنف من هذا الحديث
هو طرف من الخطبة المذكورة في كتاب الكسوف وقد تقدم شرحه مستوفى هناك بحمد
الله تعالى * الحديث الرابع (قوله عن يحيى) هو ابن أبي كثير (قوله عن أبي سلمة) هو ابن عبد
الرحن (قوله أن عروة) في رواية مجاج بن أبي عثمان عن يحيى بن أبي كثير عنده مسلم حديث
عروة ورواية أبي سلمة عن عروة من رواية القرنين عن القرنين لانهم مامتا قاربان في السن واللقاء
وان كان عروة أسن من أبي سلمة قليلاً (قوله عن أمه أسماء) هي بنت أبي بكر ووقع في رواية مسلم

غير مصنف فقال النبي صلى
الله عليه وسلم أنعمون من
شدة سعد لانا أغير منه والله
أغير مني * حديثنا عن ابن
حنبل حديثنا عن شقيق عن عبد
الله بن مسعود عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ما من
أحد أغير من الله من أجل
ذلك حرم الفواحش وما
أحد أحب اليه المدح من
الله * حديثنا عن عبد الله بن مسلمة
عن مالك عن هشام عن أبيه
عن عائشة رضي الله عنها
ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال يا أمة محمد ما أحد
أغير من الله ان يرنى عبداه أو
أمة ترنى يا أمة محمد لو تعلمون
ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم
كثيراً * حديثنا عن يحيى بن
إسماعيل حديثنا عن هشام عن
يحيى عن أبي سلمة أن عروة
ابن الزبير حدثه عن أمه
أسماء أنها سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول

المذكورة أن أسماء بنت أبي بكر الصديق حدثته (قوله لا شيء أغير من الله) في رواية تحتاج
المذكورة ليس شيء أغير من الله وهما بمعنى الحديث الخامس (قوله) وعن يحيى أن أباسلمة حدثه
أن أباه مرة حدثته هكذا أورده وهو مطوف على السند الذي قبله فهو موصول ولم يسبق
البخاري المتن من رواية همام بل يحول إلى رواية شيبان فساقه على روايته والذي يظهر أن
لفظه ما واحد وقد وقع في رواية سجاج بن أبي عثمان عند مسلم بتقديم حديث أبي سلمة عن
عروة على حديثه عن أبي هريرة عكس ما وقع في رواية همام عند البخاري وأورده مسلم أيضا من
رواية حرب بن شداد عن يحيى بحديث أبي هريرة فقط مثل ما أورده البخاري من رواية شيبان
عن يحيى ثم أورده مسلم من رواية هشام الدستوائي عن يحيى بحديث أسماء فقط فكان يحيى
كان يجمعهما تارة ويترد أخرى وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية الأوزاعي عن يحيى بحديث
أسماء فقط وزاد في أوله على المنبر (قوله ان الله يغار) زاد في رواية سجاج عند مسلم وان المؤمن
يغار (قوله) وغيره الله ان يأتي المؤمن ما حرم الله كذا لاكثر وكذا هو عند مسلم لكن بلفظ
ما حرم عليه على البناء للفاعل وزيادة عليه والتقدير للمؤمن ووقع في رواية أبي ذر وغيره الله
أن لا يأتي بزيادة لا وكذا رأيت ما ثبت في رواية النسفي وافرط الصغاني فقال كذا للجميع
والصواب حذف لا كذا قال وما أدري ما أراد بالجميع بل أكثر رواية البخاري على حذفها وفاقا
لمن رواه غير البخاري كسلم والترنزي وغيرهما وقد وجهها الكرماني وغيره بما حاصله ان غير
الله ليست هي الايمان ولا عدمه فلا بد من تقدير مثل لان لا يأتي أي غير الله على النهي عن
الايمان أو نحو ذلك وقال الطبري التقدير غير الله ثابتة لا جمل أن لا يأتي قال الكرماني وعلى
تقدير أن لا يستقيم المعنى بالثبات لذلك دليل على زيادتها وقد عرفت زيادتها في الكلام كثيرا
مثل قوله ما منعك أن لا تسجد لئلا يعلم أهل الكتاب وغير ذلك * الحديث السادس (قوله) حدثني
شمس بن محمد هو ابن غيلان المروزي (قوله) أخبرني أبي عن أسماء هي أمه المتقدم ذكرها قبل
(قوله) تزوجني الزبير أي ابن العوام (وماله في الأرض من مال ولا مملوك ولا شيء غير ناضح وغير
فرسه) أما عطف المملوك على المال فعلى أن المراد للمال البطل أو الأراضي التي تزرع وهو
استعمال معروف للعرب يطلقون المال على كل من ذلك والمراد بالمملوك على هذا الرقيق من
العبيد والاماء وقولها بعد ذلك ولا شيء من عطف العام على الخاص يشمل كل ما يملك أو يقول
لكن الظاهر أنها لم ترد ادخال ما لا بدله منه من مسكن وملبس ومطعم ورأس مال وتجارة ودل
سباقتها على أن الأرض التي يأتي ذكرها لم تكن مملوكة للزبير وإنما كانت أقطاعا فهو تلك
منفعت الاربعين والذلك لم تستثنها كما استثنى الفرس والناضح واستثنائها بالناضح والفرس
نظرا لاستثناها الداودي لان تزويجها كان بمكة قبل الهجرة وهما جرت وهي حامل بعبد الله بن
الزبير كما تقدم ذلك صريحاً في كتاب الهجرة والناضح وهو الجمل الذي يسبق عليه الماء انما حصل له
بسبب الأرض التي أقطعها قال الداودي ولم يكن له بمكة فرس ولا ناضح والجواب منع هذا النبي
وأنه لا مانع أن يكون الفرس والجمل كاله بمكة قبل أن يهاجر فقد ثبت أنه كان في يوم بدر على
فرس ولم يكن قبل بدر غزوة حصلت لهم منها غنمية والجمل يحتمل أن يكون كان له بمكة ولما قدم به
المدينة وأقطع الأرض المذكورة أعدها قتيها وكان ينتفع به قبل ذلك في غير السبق فلا اشكال

لا شيء أغير من الله وعن
يحيى ان أباسلمة حدثه ان
أباه مرة حدثته انه سمع
النبي صلى الله عليه وسلم
* حدثنا أبو نعيم حدثنا
شيبان عن يحيى عن أبي
سلمة انه سمع أباه مرة رضي
الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال ان الله
يغار وغيره الله ان يأتي
المؤمن ما حرم الله * حدثني
شمس بن محمد حدثنا أبو أسامة
حدثنا هشام قال أخبرني أبي
عن أسماء بنت أبي بكر رضي
الله عنهم ما قالت تزوجني
الزبير وماله في الأرض من
مال ولا مملوك ولا شيء غير
ناضح وغير فرسه

فكنت أعلف فرسه وأستقي الماء وأخر زغبه وأعجن ولم أكن أحسن أخبز فكان يخبز جارات لي من الانصار وكن نسوة صدق وكنت أقفل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم على رأسي وهي منى على ثلثي فرسخ فبخت يوما والنوى على رأسي فقلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه نفر من الانصار فدعاني ثم قال اخ لي حملني خلفه فاستحييت أن أسير مع الرجال وذكرت الزبير وغيره وكان أغصير الناس فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم أني قد استحييت فخصني فبخت الزبير فقلت لقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى رأسي النوى ومعه نفر من أصحابه فأناخ لاركب فاستحييت منه وعرفت غيرتك فقال والله لملك النوى كان أشد علي من ركوبك معه قالت

٢ قوله النوى على رأسك كان هكذا نسخ الشرح التي بايد بنا والذي في المتن بايد بنا النوى مكان فعل ما في الشارح رواية له

(قوله) فكنت أعلف فرسه) زاد مسلم عن أبي كريب عن أبي أسامة وأكفبه مؤنته وأسوسه وأدق النوى لناضحه وأعلفه ولمسلم أيضاً من طريق ابن أبي مليكة عن أسماء كنت أخدم الزبير خدمة البيت وكان له فرس وكنت أسوسه فلم يكن من خدمته شيء أشد علي من سياسة الفرس كنت أحس له وأقوم عليه (قوله وأستقي الماء) كذا اللالكثري والسرخسي وأستقي بغير منناة وهو على حذف المنعول أي وأستقي الفرس أو لناضحه الماء والاول أشمل معني وأكثر فائدة (قوله وأخر زغبه) زغباء بحجة ثم راء ثم زاي (غربه) بفتح الميم وسكون الراء بعدها موحدة هو الدلو (قوله وأعجن) أي الدقيق وهو يؤيد ما حملنا عليه المال اذ لو كان المراد في أنواع المال لاتفق الدقيق الذي يعجن لكن ليس ذلك مرادها وقد تقدم في حديث الهجرة أن الزبير لاقى النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر راجعاً من الشام بتجارة وأنه كساهما مياهاً (قوله ولم أكن أحسن أخبز) فكان يخبز جارات لي في رواية مسلم فكان يخبزني وهذا محمول على أن في كلامها شيئاً محذوفاً تقديره تزوجني الزبير بمكة وهو بالصفة المذكورة واستمر على ذلك حتى قدمنا المدينة وكنت أصنع كذا إلى آخره لأن النسوة من الانصار انما جاورن بها بعد قدمها المدينة قطعاً وكذلك ما ساقى من حكاية نقاه النوى من أرض الزبير (قوله وكن نسوة صدق) اضافتن الى الصدق مبالغة في تلبسهن به في حسن العشرة والوفاء بالعهد (قوله وكنت أقفل النوى من أرض الزبير التي أقطعها رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم في كتاب فرض الحبس بيان حال الارض المذكورة وانها كانت مما آفأ الله على رسوله من أموال بني النضير وكان ذلك في أوائل قدومه المدينة كما تقدم بيان ذلك هناك (قوله وهي منى) أي من مكان سكنها (قوله فدعاني ثم قال اخ لي) بكسر الهمزة وسكون الخاء كلمة يقال للبعير لمن أراد أن ينخه (قوله ليحملني خلفه) كأنهم افهمت ذلك من قرينة الحال والافيهتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أراد أن يركبها وما معها ويركب هو شيئاً آخر غير ذلك (قوله فاستحييت أن أسير مع الرجال) هذا ابتداء على ما فهمته من الارتداد والافعلي الاحتمال الآخر ما تبين المرافقة (قوله وذكرت الزبير وغيره) وكان أغصير الناس هو بالنسبة إلى من علمته أي أرادت أن تنصيه على أبناء جنسه في ذلك أو من مرادة ثم رأيتها ثابتة في رواية الاسماعيلي ولنظفه وكان من أغصير الناس (قوله والله لملك النوى على رأسك) كان أشد علي من ركوبك معه كذا اللالكثري في رواية السرخسي كان أشد عليك وسقطت هذه اللفظة من رواية مسلم ووجه المفاضلة التي أشار اليها الزبير أن ركوبها مع النبي صلى الله عليه وسلم لا ينشأ منه كبير أمر من الغيرة لأنها أخت امرأته فهي في ذلك الحالة لا يحل له تزويجها إن لو كانت خلية من الزوج وجواز أن يقع لها ما وقع لزيب بنت جحش بعيد جداً لأنه يزعمه ولم يفراقه لاختها فبقي الاحتمال أن يقع لها من بعض الرجال من حاجة غير قصد وأن يتكشف منها حالة السير مما لا تريد ان تكشفه وتحتو ذلك وهذا كله أخف مما تحتق من تبذله الجمل النوى على رأسها من مكان بعيد لانه قد يتوهم خسة النفس وذواة الهمزة قوله الغيرة ولكن كان السبب الحامل على الصبر على ذلك شغل زوجته أو أيها الجهاد وغيره مما أمرهم به النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقيمهم فيه وكانوا لا يقرعون للقيام بامور البيت بأن يتعمد ذلك بانفسهم ولضيق ما بايدهم عن استخدام من يقوم بذلك عنهم فانحصر الامر في نساء لكن

يكفيهم مؤنة المنزل ومن فيه ليتوفروا هم على ما هم فيه من نصر الاسلام مع ما ينضم الى ذلك من العادة المانعة من تسمية ذلك عاراً محضاً (قوله حتى أرسل الى (٢) أبو بكر بخادم تكفيني سياسة الفرس فكأنما أعتقني) في رواية مسلم فكيفتني وهي أوجه لان الاولى تقتضي أنه أرسلها لذلك خاصة بخلاف رواية مسلم وقد وقع عنده في رواية ابن أبي مليكة جاء النبي صلى الله عليه وسلم سبي فاعطاها خادماً قالت كفتني سياسة الفرس فألفت عن مؤنته ويجمع بين الروايتين بان السبي لما جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم أعطى أبا بكر منه خادماً ليس له الى ابنته أسماء فصدق أن النبي صلى الله عليه وسلم هو المعطى ولكن وصل ذلك اليها بواسطة ووقع عنده في هذه الرواية أنها باعته بعد ذلك وتصدق بثمنها وهو محمول على أنها استغنت عنها بغيرها واستبدل بهذه القصة على أن على المرأة القيام بجميع ما يحتاج اليه زوجها من الخدمة واليه ذهب أبو ثور وجهه الباقر على أنها تطوعت بذلك ولم يكن لازماً أشار اليه المهلب وغيره والذي يظهر أن هذه الواقعة وأمثالها كانت في حال ضرورة كما تقدم فلا يطردها الحكم في غيرها ممن لم يكن في مثل حالهم وقد تقدم أن فاطمة سيدة نساء العالمين شكت ما تليق بها من الرحي وسألت أباها خادماً فدلها على خير من ذلك وهو ذكرا لله تعالى والذي يترجح حل الأمر في ذلك على عوائد البلاد فإنها مختلفة في هذا الباب قال المهلب وفيه أن المرأة الشريفة اذا تطوعت بخدمة زوجها بشئ لا يلزمها لم شكر عليها ذلك أب ولا سلطان وتعتب بأنه بناء على ما أصله من أن ذلك كان تطوعاً ونقصه أن يعكس فيقول لو لم يكن لازماً ما سكنت أبوها متاعاً على ذلك مع ما فيه من المشقة عليه وعياله ولا أقرا النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مع عظمة الصديق عنده قال وفيه جواز ارتداد المرأة خلف الرجل في موكب الرجال قال وليس في الحديث أنها استترت ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك فيؤخذ منه أن الحجاب انما هو في حق أزواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة اهـ والذي يظهر أن القصة كانت قبل نزول الحجاب ومشروعته وقد قالت عائشة كما تقدم في تفسير سورة النور لما نزلت وليضر بن بخمرهن على جيوبهن أخذن أزهرن من قبل الحواشي فشققتهن فاخمرن بها ولم تزل عادة النساء قديماً وحديثاً يسترن وجوههن عن الاجانب والذي ذكره عياض ان الذي اخص به أمهات المؤمنين ستر مخصوصهن زيادة على ستر أجسامهن وقد ذكرت البحث معه في ذلك في غير هذا الموضع قال المهلب وفيه غير الرجل عند ابتدال أهل فيمأ يشق من الخدمة وأتفة نفسه من ذلك لاسيما اذا كانت ذات حسب انتهى وفيه منقبه لاسماء ولزبيرة ولأبي بكر ونساء الانصار * الحديث السابع (قوله حدثنا علي) هو ابن المديني وابن علية اسمعيل وقوله عن أنس تقدم في المطال بيان من سرح عن جند بسماعه له من أنس وكذا تسمية المرتين المذكورتين وأن التي كانت في بيتها هي عائشة وأن التي هي أرسلت الطعام زينب بنت جحش وقيل غير ذلك (قوله غارت أمكم) الخطاب لمن حضر والمراد بالام هي التي كسرت العصفية وهي من أمهات المؤمنين كما تقدم بيانه وأغرب الداودي فقال المراد بقوله أمكم سارة وكأن معنى الكلام عنده لا تتعجبوا مما وقع من هذه من الغيرة فقد غارت قبل ذلك أمكم حتى أخرج ابراهيم ولده اسمعيل وهو طفل مع أمه الى واد غير ذي زرع وهذا وان كان له بعض توجيه لكن المراد خلافه وان المراد كاسرة

٢ قوله أبو بكر بخادم هكذا
بفسخ الشرح حايدين والذى
في المتن بايدينا أبو بكر بعد
ذلك بخادم فاعمل ما في
الشرح رواية له اهـ

حتى أرسل الى أبو بكر بعد
ذلك بخادم تكفيني سياسة
الفرس فكأنما أعتقني
* حدثنا علي حدثنا ابن عليه
عن جند عن أنس قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم عند
بعض نساء فارس فأتته إحدى
أمهات المؤمنين بعصفية فيها
طعام فضربت التي النبي
صلى الله عليه وسلم في يدها
يد الخادم فسقطت العصفية
فانفلقت فجمع النبي صلى
الله عليه وسلم فلق العصفية ثم
جعل يجمع فيها الطعام الذي
كان في العصفية ويقول غارت
أمكم ثم حبس الخادم حتى
أتى بعصفية من عند التي هو
في بيتها فدفغ العصفية العصفية
الى التي كسرت عصفيتها
وأمسك المكسورة في بيت
التي كسرت فيه

الجنة وعلى هذا كله جميع من شرح هذا الحديث وقالوا فيه اشارة الى عدم مؤاخذه الغيرة بما يصدر منها لانها في تلك الحالة يكون عقنها محجوباً بشدة الغضب الذي أثارته الغيرة وقد أخرج أبو يعلى بسند لا بأس به عن عائشة مرفوعاً عن الغيرة لا تبصر رأسه فقل الوادي من أعلاه قاله في قصة وعن ابن مسعود رفعه ان الله كتب الغيرة على النساء فمن صبر منهن كان لها أجر شهيد أخرجه البزار وأشار الى صحته ورجاله ثقات لكن اختلف في عيدين الصباح منهم وفي اطلاق الداودي على سارة أنها أم الخطابين نظراً لافانهم ان كانوا من بني اسمعيل فأمرهم هاجر لاسارة ويعبد أن يكونوا من بني اسرائيل حتى يصح أن أهمهم سارة * الحديث الثامن (قوله معتمر) هو ابن سليمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري وقد تقدم الحديث عن جابر مطولاً في مناقب عمر مع شرحه * الحديث التاسع (قوله) بينما أنا نائم رأيتني في الجنة هذا بعين أحد الاحتمالين في الحديث الذي قبله حيث قال فيه دخلت الجنة أو أتيت الجنة وأنه يحتمل أن ذلك كان في اليقظة أو في النوم فبين هذا الحديث أن ذلك كان في النوم (قوله) فإذا امرأتك توضعاً تقدم النقل عن الخطابي في زعمه أن هذه اللفظة تصحيف وأن القرطبي عزاه هذا الكلام لابن قتيبة وهو كذلك أورده في غريب الحديث من طريق أخرى عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وقلناه عنه الخطابي فذكره في شرح البخاري وارتضاء ابن بطل قال يشبهه أن تكون هذه الرواية الصواب وتوضأ تصحيف لأن الخور طهارات لا وضوء عليهم وكذا كل من دخل الجنة لا يلزمه طهارة وقد قدمت البحث مع الخطابي في هذا في مناقب عمر بما أغنى عن عاداته وقد استبدل الداودي بهذا الحديث على أن الخور في الجنة يتوضأ ويصلين (قلت) ولا يلزم من كون الجنة لا تكليف فيها بالعبادة أن لا يصدر من أحد من العباد باختياره ما شاء من أنواع العبادة ثم قال ابن بطل يؤخذ من الحديث أن من علم من صاحبه خلها لا ينبغي أن يتعرض لما ينافره أهو فيه أن من نسب إلى من اتصف بصفة صلاح ما يغير ذلك ينكر عليه وفيه أن الجنة موجودة وكذلك الخور وقد تقدم تقرير ذلك في بدء الخلق وسائر فوائده تقدمت في مناقب عمر **(قوله باب)** غيرة النساء ووجدتهن هذه الترجمة أخص من التي قبلها والوجد بفتح الواو الغضب ولم يبت المصنف فيكم الترجمة لأن ذلك يختلف باختلاف الاحوال والاشخاص وأصل الغيرة غير مكسب للنساء لكن اذا أفرطت في ذلك بتدريزائد عليه تلام وضابط ذلك ما ورد في الحديث الآخر عن جابر بن عبد الله الانصاري رفعه ان من الغيرة ما يحب الله ومنها ما يغيض الله فاما الغيرة التي يحب الله فالغيرة في الرية وأما الغيرة التي يغيض الله فالغيرة في غريبة وهذا التخصيص يتحضر في حق الرجال لضرورة امتناع اجتماع زوجين للمرأة بطريق الخل وأما المرأة فمقت غارت من زوجها في ارتكاب محرم ما بالزنا مثلاً واما بتقص حتمها وجوره عليها لضررها وإيثارها عليها فاذا تحققت ذلك أو ظهرت القرائن فيه فهي غيرة مشروعة فلو وقع ذلك بمجرّد التوهم عن غير دليل فهي الغيرة في غريبة رأماً اذا كان الزوج مقبلاً عادلاً وأدى لكل من الضررتين حقها فالغيرة منهما ان كانت لما في الطباع البشرية التي لم يسلم منها أحد من النساء فتعذر فيها ما لم تتجاوز إلى ما يحرم عليها من قول أو فعل وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف الصالح من النساء في ذلك ثم ذكر المصنف في الباب حديثين عن عائشة أحدهما

* حديثنا محمد بن أبي بكر المقدسي حديثنا معتمر عن عبيد الله عن محمد ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم ما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت الجنة أو أتيت الجنة فابصرت قصراً فقلت لمن هذا قالوا لعمر بن الخطاب فأردت أن أدخله فلم يعنني الا على بغيرتك قال عمر بن الخطاب يا رسول الله بأبي أنت وأمي يا بني الله أو عليك آثار * حديثنا عبد الله بن جابر عن عبيد الله عن يونس عن الزهري أخبرني ابن المسيب عن أبي هريرة قال بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما أنا نائم رأيتني في الجنة فإذا امرأتك توضعاً الى جانب قصر فقلت لمن هذا قال هذا العمر وقد كرت غيرته فوليت مدبراً فبكى عمرو وهو في المجلس ثم قال أو عليك يا رسول الله آثار * (باب) غيرة النساء ووجدتهن *

(قوله حدثنا عبيد) في رواية أبي ذر حدثني بالافراد (قوله اني لاعلم اذا كنت عنى راضية الخ) يؤخذ منه استقرار الرجل حال المرأة من فعلها وقولها فيمات على الميل اليه وعدده والحقكم بما يقتضيه القرائن في ذلك لانه صلى الله عليه وسلم جزم برضا عائشة وغضبها بمجرد ذكرها لاسمه وسكوتها فبنى على تغير الحالين من الذكر والسكوت تغير الحالين من الرضا والغضب ويحتمل أن يكون انضم الى ذلك شيء آخر أصرح منه لكن لم ينقل وقول عائشة أجل يا رسول الله ما أغير الاسمك قال الطيبي هذا الحصر لطيف جدا لانها أخبرت أنها اذا كانت في حال الغضب الذي يسلب العاقل اختياره لا تتغير عن المحبة المستقرة فهو كاقيل

اني لا منخل الصدود واني * قسم اليك مع الصدود لا ميل

وقال ابن المنير مرادها أنها كانت تترك التسمية للفظية ولا تترك قلبها التعلق بذاته الكريمة مودة وشجبة اه وفي اختيار عائشة ذكر ابراهيم عليه الصلاة والسلام دون غيره من الانبياء دلالة على مزبذبتهم لان النبي صلى الله عليه وسلم أولى الناس بذكرنا نص عليه القرآن فلما لم يكن لها بد من هجر الاسم الشريف أبدلته عن هو منه بسبيل حتى لا تخرج عن دائرة التعلق في الجلالة وقال المهلب يستدل بقول عائشة على أن الاسم غير المسمى اذ لو كان الاسم عن المسمى لكانت به مجردة بجزائه وليس كذلك ثم اطلال في تقرير هذه المسئلة ومحل البحث فيها كتاب التوحيد حيث ذكرها المصنف أعان الله تعالى على الوصول الى ذلك بجوله وقوته * ثانيهما (قوله حدثني أجد بن أبي رجا) هو أبو الوليد الهروي واسم أبي رجا عبد الله بن أيوب (قوله ما غرت على امرأة) ينتسب ذلك وأنه كثره ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لها وهي وان لم تكن موجودة وقد أمنت مشاركتها لها فيه لكن ذلك يقتضي ترجيحها عندده فهو الذي هي الغضب الذي يشير الغيرة بحيث قالت ما تقدم في مناقب خديجة أي ذلك الله خير أمها فقال ما بداني الله خير أمها ودع ذلك فلم ينقل أنه واخذنا عائشة لتقام مع ذنوبها بالغيرة التي جبل عليها النساء وقد تقدمت مباحث الحديث في كتاب المناقب مستوفاة (قوله باس) ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والانصاف) أي في دفع الغيرة عنها وطلب الانصاف لها (قوله عن ابن أبي مليكة عن المسور) كذا رواه الليث وتابعه عمرو بن دينار وغير واحد وخالفهم أيوب فقال عن ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير أخرجه الترمذي وقال حسن وذكر الاختلاف فيه ثم قال يحتمل أن يكون ابن أبي مليكة سمع منه جميعا اه والذي يظهر ترجيح رواية الليث لكونه تابع ولأنه كان الحديث قد جاء عن المسور من غير رواية ابن أبي مليكة فقد تقدم في فرض الجنس وفي المناقب من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي عن المسور وزاد فيه في الجنس قصة سيف النبي صلى الله عليه وسلم وذلك بسبب تحديث المسور لعلي بن الحسين بهذا الحديث وقد ذكرنا ما يتعلق بقصة سيف النبي صلى الله عليه وسلم ولا زال أعجب من المسور كيف بالغ في تعصبه لعلي بن الحسين حتى قال انه لو أودع عنده السيف لا يمكن أحدا منه حتى ترهب روحه رعاية لكونه ابن ابن فاطمة شحجا بحديث الباب ولا يراع خاطره في أن ظاهر سياق الحديث المذكور غضاضة علي بن الحسين لمسا فيه من إهمام غض من جسده علي بن أبي طالب حيث أقدم على خطبة بنت أبي جهل ولي فاطمة حتى اقتضى أن يتبع من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك من الانكار ما وقع بل أعجب

حدثنا عبيد بن اسمعيل
حدثنا ابواسامة عن هشام
عن ابيه عن عائشة رضى
الله عنها قالت قال لي رسول
صلى الله عليه وسلم اني لاعلم
اذا كنت عنى راضية واذا
كنت عنى غضبي قالت
فقلت من أين تعرف ذلك
فقال اما اذا كنت عنى
راضية فانك تقولان لا ورب
محمد واذا كنت غضبي
قلت لا ورب ابراهيم
قالت قلت أجل والله
يا رسول الله ما أغير الاسمك
حدثني أجد بن أبي رجا
حدثنا النضر عن هشام قال
أخبرني أي عن عائشة أنها
قالت ما غرت على امرأة
لرسول الله صلى الله عليه
وسلم كما غرت على
خديجة لكثرة ذكر رسول
الله صلى الله عليه وسلم اياها
وشأنه عليها وقد أوسى الى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يشهرها بيت لها
في الجنة من قصب * (باب
ذب الرجل عن ابنته في
الغيرة والانصاف) * حدثنا
قتيبة حدثنا الليث عن
ابن أبي مليكة عن المسور بن
مخرمة

من المسور ترجبما آخر أبلغ من ذلك وهو أن يذل نفسه دون السيف رعاية لخاطر ولد ابن فاطمة
ومابذل نفسه دون ابن فاطمة نفسه أعنى الحسين والد علي الذي وقعت له معه القصة حتى قتل
بأيدي ظلمة الولاة لكن يحتمل أن يكون عذره أن الحسين لما خرج الى العراق ما كان المسور
وغيره من أهل الجاز يظنون أن أمره يؤل الى ما آل اليه والله أعلم وقد تقدم في فرض الجنس
وجه المناسبة بين قصة السيف وقصة الخطبة بما يغني عن اعادته (قوله سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر) في رواية الزهري عن علي بن حسين عن المسور الماضية في
فرض الجنس يخطب الناس على منبره هذا وأنا يومئذ محتمل قال ابن سبيد الناس هذا غلط
والصواب ما وقع عند الاسماعيل بلطف كالحتم أخرجه من طريق يحيى بن معين عن يعقوب بن
ابراهيم بسنده المذكور الى علي بن الحسين قال والمسور لم يحتمل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم
لأنه ولد بعد ابن الزبير فيكون عمره عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين (قلت) كذا جزم
به وفيه نظر فإن الصحيح ان ابن الزبير ولد في السنة الأولى فيكون عمره عند وفاة النبوة تسع
سنين فيجوز أن يكون احتمل في أول سني الامكان أو يحتمل قوله محتمل على المبالغة والمراد التشبيه
فقلتم الروايتان والافان ثمان سنين لا يقال له محتمل ولا كالحتم لأن يزيد بالتشبيه أنه كان
كالحتم في الحدق والذهب والحفظ والله أعلم (قوله ان بن هشام بن المغيرة) وقع في رواية مسلم
هاشم بن المغيرة والصواب هشام لأنه جد الخطوبة (قوله استأذنوا) في رواية الكشي
استأذنوني (في أن ينكحوا بنتهم على بن أبي طالب) هكذا في رواية ابن أبي مليكة أن سبب الخطبة
استأذن ابن هاشم بن المغيرة وفي رواية الزهري عن علي بن الحسين بسبب آخر ولنظنه أن عليا
خطب بنت أبي جهل على فاطمة فلما سمعت بذلك فاطمة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان
قومك يتعدون كذا في رواية شعيب وفي رواية عبيد الله بن أبي زياد عنه في صحيح ابن حبان
فبلغ ذلك فاطمة فقالت ان الناس يزعمون أنك لا تغضب ابنائك وهذا علي نا كبح بنت أبي جهل
هكذا أطلقت عليه اسم فاعل مجازا لكونه أراد ذلك وصهم عليه فترلة منزلة من فعله ووقع في
رواية عبيد الله بن أبي زياد خطب ولا اشكال فيها قال المسور فقام النبي صلى الله عليه وسلم فذكر
الحديث ووقع عند الحاكم من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن أبي حنيفة أن عليا خطب بنت
أبي جهل فقال له أهلها لا تزوجك على فاطمة (قلت) فكان ذلك كان سبب استئذانهم وجاء أيضا
أن عليا استأذن بنفسه فأخرج الحاكم باسناد صحيح الى سويد بن غفلة وهو أحد الخضرين
عن أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يلقه قال خطب علي بنت أبي جهل الى عها الحارث بن
هشام فاستشار النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعن حسبها قالت فقال لا ولكن أتأمر في بها قال
لا فاطمة مضغة مغي ولا أحسب إلا أنها تحزن أو تجزع فقال علي لا أتى شيئا تكرهه ولعل هذا
الاستئذان وقع بعد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بما خطب ولم يحضر على الخطبة المذكورة
فاستشار فلما قال له لا لم تعرض بعد ذلك لطلبها ولهذا جاء في آخر حديث شعيب عن الزهري
فترك علي الخطبة وهي بكسر الخاء المعجمة ووقع عند ابن أبي داود من طريق معمر عن الزهري عن
عروة فسكت على عن ذلك النكاح (قوله فلا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن) كذا وفيه
إشارة الى تأييده من منع الاذن وكأنه أراد رفع المجاز لاحتمال أن يحتمل النبي صلى الله عليه وسلم بعينها

قال سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول وهو
على المنبر ان بن هشام بن
المغيرة استأذنوا في أن
ينكحوا بنتهم على بن أبي
طالب فلا آذن ثم لا آذن
ثم لا آذن

فقال ثم لا آذن أي ولو مضت المدة المفروضة تقدير الآذن بعدها ثم كذلك أبدا وفيه إشارة إلى ما في حديث الزهري من أن بني هشام بن المغيرة استأذنوا وبنو هشام هم أعمام بنت أبي جهل لأنه أبو الحكم عمرو بن هشام بن المغيرة وقد أسلم أخوه الحرث بن هشام وسلم بن هشام عام النسخ وحسن إسلامهما ويؤيد ذلك جوابهما المتقدم على ومن يدخل في إطلاق بني هاشم بن المغيرة عكرمة بن أبي جهل بن هشام وقد أسلم أيضا وحسن إسلامهما سم الخطوبة تقدم بيانه في باب ذكر أسرار النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب المناقب وأنه تزوجها عتاب بن أسيد بن أبي العيص لما تزكيا على وتقدم هناك زيادة في رواية الزهري في ذكر أبي العاص بن الربيع والكلام على قوله صلى الله عليه وسلم حديثي فصدقني ووعدني ووفى لي وتوجيه ما وقع من على في هذه القصة أغنى عن أعادته **(قوله الآن يرید ابن أبي طالب ان يطلق ابنتي وينكح ابنتهم)** هذا شمول على أن بعض من يغيض عليا وشي به أنه مضمم على ذلك والافلاطين به أنه يستقر على الخطبة بعد أن استشار النبي صلى الله عليه وسلم فذمه وسماق سويد بن غنله يدل على أن ذلك وقع قبل أن تعلم به فاطمة فكانت له لما قيل لها ذلك وشكت إلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن أعلمه على أنه ترك أنكرك عليه ذلك وزاد في رواية الزهري وإني لست أحرم حلالا ولا أحلل حراما ولكن والله لا تجمع بنت رسول الله و بنت عدو الله عند رجل أبدا وفي رواية مسلم مكانا واحدا أبدا وفي رواية شعيب عند رجل واحد أبدا قال ابن التين أصح ما يحمل عليه هذه التهمة أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم على علي أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل لأنه علل بأن ذلك يؤذيه وأذيته حرام بالاتفاق ومعنى قوله لا أحرم حلالا أي هي له حلال لو لم تكن عنده فاطمة وأما الجمع بينهما الذي يستلزم تأذي النبي صلى الله عليه وسلم لتأذي فاطمة به فلا وزعم غيره أن السياق يشعر بأن ذلك مباح لعلي لكنه منعه النبي صلى الله عليه وسلم رعاية لخاطر فاطمة وقيل هو ذلك امتثال لأمر النبي صلى الله عليه وسلم والذي يظهر لي أنه لا يبعد أن يعد في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يتزوج على بناته ويحتمل أن يكون ذلك خاصا بفاطمة علم السلام **(قوله فأنما هي بضعة مني)** بفتح الموحدة وسكون الضاد المعجمة أي قطعة ووقع في حديث سويد بن غنله كما تقدم مضغطة بضم الميم وبغين معجمة والسبب فيه ما تقدم في المناقب أنها كانت أصيبت بأمرها ثم بأخواتها واحدة بعد واحدة فلم يبق لها من تستأنس به عن يخفف عليها الأمر عن تنفذي إليه بسرهما إذا حصلت لها الغيرة **(قوله يریدني ما أراها)** كذا هان من إرباب رابعيا وفي رواية مسلم ما رآها من إرباب ثلاثيا وزاد في رواية الزهري وأنا أتخوف أن تستن في دينها يعنى أنها لا تصبر على الغيرة فيقع منها في حق زوجها في حال الغضب ما لا يليق بحالها في الدين وفي رواية شعيب وأنا أكره أن يسواها أي تزويج غير عا لها وفي رواية مسلم من هذا الوجه أن يفتنوها وهي بمعنى أن تفتن **(قوله ويؤذني ما آذاها)** في رواية أبي حمزة أنه آذاها فقد آذاني وفي حديث عبد الله بن الزبير يؤذني ما آذاها ويصبي ما أنصبا وهو خون ومهملة وه واحدة من النصب بفتح تين وهو التعب وفي رواية عبيد الله بن أبي رافع عن السوريق بضم السين ما يقبضها ويستطني ما يسطها أخرجهما الحكم ويؤخذ من هذا الحديث أن فاطمة لو رضيت بذلك لم يمنع على من التزويج بها أو غيرها وفي الحديث تحريم أذى من يتأذى النبي صلى الله عليه وسلم

الآن يرید ابن أبي طالب
أن يطلق ابنتي وينكح
ابنتهم فأنما هي بضعة
مني يریدني ما أراها
ويؤذني ما آذاها

بأنه لا أذى النبي صلى الله عليه وسلم حرام اتفاقا قليلة وكثيره وقد جزم بأنه يؤذيه ما يؤذى
فاطمة فكل من وقع منه في حق فاطمة شيء فتأذت به فهو يؤذى النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة
هذا الخبر الصحيح ولا شيء أعظم في ادخال الأذى عليها من قتل ولدها ولهذا عرف بالاستقراء
معاجلة من تعاطى ذلك بالعقوبة في الدنيا لعذاب الآخرة أشد وفيه حجة لمن يقول بسد
الذريعة لأن تزويج ما زاد على الواحدة حلال للرجال ما لم يجاوز الأربع ومع ذلك فقد منع
من ذلك في الحال لما يترتب عليه من الضر في المال وفيه بقاء عار إلا في أعقابهم لقوله بنت
عدي قالته فإن فيه اشعارا بأن الوصف تأثيرا في المنع مع أنها هي كانت مسلمة حسنة الاسلام وقد
احتج به من منع كفافة من مس أباء الرق ثم اعتق بن لم يمس أباء الرق ومن مسه الرق بن لم يمسها
هي بل مس أباءها فقط وفيه أن الغيرة إذا خشى عليها أن تغتني في دينها كان لوليها أن يسهى في
أزلة ذلك كما في حكم الناشز كذا قيل وفيه نظر ويمكن أن يزاد فيه شرط أن لا يكون عندها من
تتلى به ويخاف عنها الحيلة كما تقدم ومن هنا يؤخذ جواب من استشكل اختصاص فاطمة
بذلك مع أن الغيرة على النبي صلى الله عليه وسلم أقرب إلى خشية الافتتان في الدين ومع ذلك
فكان صلى الله عليه وسلم يستكثر من الزوجات وتوجد منهن الغيرة كفي هذه الأحياء ومع ذلك
مارعى ذلك صلى الله عليه وسلم في حثه على كراعه في حق فاطمة وحصل الجواب أن فاطمة
كانت اذ ذلك كما تقدم فأقدم من ترك اليه عن يؤسها ويزيل وحشها من أم وأخت بخلاف
أمهات المؤمنين فإن كل واحدة منهن كانت ترجع إلى من يحصل لها معه ذلك وزيادة عليه وهو
زوجهن على الله عليه وسلم لما كان عنده من الملاطمة وتطبيب القلوب وجبر الخواطر بحيث
أن كل واحدة منهن ترضى منه لحسن خلقه وخيل خلقه بجميع ما يصدر منه بحيث لو وجد
ما يخشى وجوده من الغيرة لزال عن قرب وقيل فيه حجة لمن منع الجمع بين الحرة والامة ويؤخذ
من الحديث أكرام من يتسب إلى الخير أو الشرف أو الديانة **(قوله باب يثقل**
الرجال ويكثر النساء) أي في آخر الزمان **(قوله وقال أبو موسى)** عن النبي صلى الله عليه وسلم
وترى الرجل الواحد يتبعه أربعون نسوة في رواية الكشي هي امرأة والأول على حذف
الموصوف وقوله يلذن به قيل لكونهن نساء وسرايه أو لكونهن قرباياته أو من الجميع
وروى علي بن معبد في كتاب الناعة والمعصية من حديث حذيفة قال إذا عمت الفتنة ميز الله
أوليائه حتى يتبع الرجل خيول امرأة تقول يا عبد الله استرني يا عبد الله آوئي وقد تقدم
حديث أبي موسى موصولا في باب الصدقة قبل الرمن كتاب الزكاة في حديث أوله لما تين على
الناس زمان بطوف الرجل فيه بالصدقة الحديث **(قوله حدثنا هشام)** هو الدستواني كذا لاكثر
ووقع في رواية أبي أحمد الجرجاني همام والأول أولى وهشام وهشام كلاهما من شيوخ خنيس
ابن عمر المذكور وهو الخوذي وسيأتي في الأربعة عن مسلم بن إبراهيم عن هشام **(قوله أن**
من اشراط الساعة) الحديث تقدم في كتاب العلم من رواية شعبة عن قتادة **(كذلك**
قوله حتى يكون للنسوة) هذا الأثر في الذي قبله لأن الأربعين داخله في الخمسين وأما
العديد بعينه غير مراد بل أريد المبالغة في كثرة النساء بالنسبة للرجال ويعلم أن يجمع بينهما بأن
الأربعين عددا من يلذن به والخمسين عددا من يتبعه وهو أعلم من أنهن يلذن به فلهذا نفاة

(باب يثقل الرجال ويكثر
النساء) * وقال أبو موسى
عن النبي صلى الله عليه وسلم
وترى الرجل الواحد يتبعه
أربعون نسوة يلذن به من
قله الرجال وكثرة النساء
* حدثنا خنيس بن عمر
الحوذي حدثنا هشام عن
قتادة عن أنس رضي الله
عنه قال لا أحدثكم حديثا
سمعته من رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يحدثكم به
أحد غيري سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول أن
من اشراط الساعة أن يرفع
العلم ويكثر الجهل ويكثر
الزنا ويكثر شرب الخمر
ويقل الرجال ويكثر النساء
حتى يكون للنسوة

(قوله القيم الواحد) أي الذي يقوم بأمورهن ويحتمل أن يكنى به عن اتباعهن له لطلب النكاح
 حلالاً أو حراماً وفي الحديث الأخبار عسا سيوقع فوقك كما أخبر والتخيم من ذلك ما ورد مطلقاً
 وأما ما ورد مقدرًا بوقت معين فقال أحمد لا يصح منه شيء وقد تقدم كثير من مباحث هذا
 الحديث في كتاب العلم (قوله باب لا يدخلون رجل بامرأة الأذو محرم والدخول
 على المغيبة) يجوز في لام الدخول الخفض والرفع وأحدركني الترجمة وأورده المصنف صريحاً في
 الباب والثاني يؤخذ بطريق الاستنباط من أحاديث الباب وقد ورد في حديث مرفوع
 صريحاً أخرجه الترمذي من حديث جابر رفعه لا تدخلوا على المغيبات فإن الشيطان يجري
 من ابن آدم مجرى الدم ورجاله موثقون لكن مجاهد بن سعيد يختلف فيه ولمسلم من حديث عبد
 الله بن عمرو مرفوعاً لا يدخل رجل على مغيبة إلا ومعه رجل أو اثنان ذكر في أثناء حديث والمغيبة
 بضم الميم ثم غين مجعلة مكسورة ثم تحتانية ساقية ثم ووحدة من غاب عن أزواجها يقال أغابت
 المرأة إذا غابت زوجها ثم ذكر المصنف في الباب حديثين أحدهما (قوله عن يزيد بن أبي حبيب)
 في رواية مسلم من طريق ابن وهب عن الليث وعمر بن الحرث وحيدة عن غيرهم أن يزيد بن أبي حبيب
 حدثهم (قوله عن أبي الخير) هو مرثد بن عبد الله البرقي (قوله عقبه بن عامر) في روايه ابن
 وهب عنه أبي نعيم في المستخرج سمعت عقبه بن عامر (قوله أياكم والدخول) بالنسب على
 التصدير وهو تنبيه المخاطب على شذوذه ليجتزعه عنه كما قيل أياكم والاسد وقوله أياكم مفعول
 بفعل مضمر تقديره اتقوا تقدير الكلام اتقوا أنفسكم أن تدخلوا على النساء والنساء أن
 يدخلن عليكم ووقع في رواية ابن وهب باللفظ لا تدخلوا على النساء وتضمن منع الدخول منع
 الخلوة بها بطريق الأولى (قوله فقال رجل من الانصار) لم أفت على تسميته (قوله أقرأيت
 الجوهري) زاد ابن وهب في روايته عنه مسلم سمعت الليث يقول الجوهري الزوج وما أشبهه من
 أقارب الزوج ابن العم ونحوه ووقع عند الترمذي بعد تخريج الحديث قال الترمذي يقال هو
 أخو الزوج كرهه أن يخلو بها قال ومعنى الحديث على نحو ما روى لا يدخلون رجل بامرأة فان ثالثهما
 الشيطان اه وهذا الحديث الذي أشار إليه أخرجه أحمد من حديث عامر بن ربيعة وقال
 النووي اتفق أهل العلم باللغة على أن الإجماع أقارب زوج المرأة كإخيه وعمه وأخيه وابن أخيه
 وابن عمه ونحوهم وإن الاختان أقارب زوجة الرجل وإن الإصهار تقع على النوعين اه وقد
 أفت أبو عبيد وتبعه ابن فارس والداودي على أن الجوهري الزوج زاد ابن فارس وأبو الزوج
 يعني أن والد الزوج جوهري والمرأة والد الزوجة جوهري الرجل وهذا الذي عليه عرف الناس اليوم
 وقال الاصمعي وتبعه الطبري والمطالبي ما نقله النووي وكذا نقل عن الخليل ويؤيده قول عائشة
 ما كان بيني وبين علي إلا ما كان بين المرأة وأحائها وقد قال النووي المراد في الحديث أقارب
 الزوج غير آباءه وأبناؤه لأنهم محارم للزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت قال وإنما
 المراد الأخ وابن الأخ والعمة وابن العم وابن الاخت ونحوهم مما يحل لها تزويجه لو لم تكن متروجة
 وجرت العادة بالتساهل فيه فيخلو الأخ بامرأة أخيه فشيء به بالموت وهو أولى بالمنع من الأجنبي
 اه وقد جزم الترمذي وغيره كما تقدم وتبعه المازري بأن الجوهري الزوج وأشار المازري إلى أنه
 ذكر للتنبيه على منع غيره بطريق الأولى وتبعه ابن الأثير في النهاية ورده النووي فقال هذا كلام

القيم الواحد* (باب لا يدخلون
 رجل بامرأة الأذو محرم
 والدخول على المغيبة)*
 حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا
 ليث عن يزيد بن أبي حبيب عن
 أبي الخير عن عقبه بن عامر
 أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال أياكم والدخول
 على النساء فقال رجل من
 الانصار يا رسول الله أقرأيت
 الجوهري

فاسد مردود لا يجوز جل الحديث عليه اهـ وسيظهر في كلام الائمة في تفسير المراد بقوله الجو
الموت ما تبين منه أن كلام المازري ليس بفاسد واختلف في ضبط الجوف فصرح القرطبي بأن
الذي وقع في هذا الحديث حم بالهمز وأما الخطابي فضبطه بواو بغير همز لأنه قال وزن دلوه وهو
الذي اقتصر عليه أبو عبيد الهروي وابن الاثير وغيرهما وهو الذي ثبت عندنا في روايات
الخزازي وفيه لغتان أخريان احداهما حم بوزن أخ والآخرى جي بوزن عصا ويخرج من ضبط
المهموز بتحريك الميم لغة أخرى خامسة حكاه صاحب المحكم (قوله الجو الموت) قيل المراد أن
الخلوة بالجوف قد تؤدي الى هلاك الدين ان وقعت المعصية أو الى الموت حقيقة ان وقعت المعصية
ووجب الرجم أو الى هلاك المرأة بفراق زوجها اذا حملته الغيرة على تطليقها أشار الى ذلك كله
القرطبي وقال الطبري المعنى أن الخلوة بالرجل باهر أو أخيه أو ابن أخيه تنزل منزلة الموت والعرب
تصف الشيء المكروه بالموت قال ابن الاعرابي هي كلمة تقوله العرب مثلاً كما تقول الاسد الموت
أي لقاءه فيه الموت والمعنى احذروه كما تحذرون الموت وقال صاحب مجمع الغرائب يحتل أن
يكون المراد أن المرأة اذا خافت فهي محمل الآفة ولا يؤمن عليها أحد فليكن جوها الموت أي
لا يجوز لاحد أن يتخلو بها الا الموت كما قيل نعم الصهر القبر وهذا لا يثق بكمل الغيرة والجمية وقال أبو
عبيد معني قوله الجو الموت أي فليمت ولا يفعل هذا وتعبه النووي فقال هذا كلام فاسد وانما
المراد أن الخلوة بقريب الزوج أكثر من الخلوة بغيره والشريعة توقع منه أكثر من غيره والنسبة
به أمكن لتمكنه من الوصول الى المرأة والخلوة به من غير ذلك أكبر عليه بخلاف الاجنبى وقال
عماض معناه أن الخلوة بالاجام مؤدية الى الفتنه والهلاك في الدين فجعله كهلاك الموت وأورد
الكلام مورد التغلظ وقال القرطبي في المفهم المعنى أن دخول قريب الزوج على امرأة الزوج
يشبه الموت في الاستقباح والمنسدة أي فهو محرم معلوم التحريم وانما بان في الزجر عنه وشبهه
بالموت لتسامح الناس به من جهة الزوج والزوجة لانهم بذلك حتى كأنه ليس بأجنبي من
المرأة فخرج هذا من قول العرب الاسد الموت والحرب الموت أي لقاءه يفضي الى الموت
وكذلك دخوله على المرأة قد يفضي الى موت الدين أو الى موته باطلا فاعنه دغيرة الزوج أو الى
الرجم ان وقعت الفاحشة وقال ابن الاثير في النهاية المعنى أن خلوة المحرم بها أشد من خلوة غيره
من الاجانب لأنه ربما حسن لها أشياء وجعلها على أمور تشغل على الزوج من التماس ما ليس
في وسعه فتسوء العشرة بين الزوجين بذلك ولان الزوج قد لا يؤثر أن يطلع والد زوجته أو أخوها
على باطن حاله ولا على ما تشغل عليه اهـ فكأنه قال الجو الموت أي لا بد منه ولا يمكن حجبها عنها
كأنه لا بد من الموت وأشار الى هذا الاخير الشيخ في الدين في شرح العمدة (تنبيه) * محرم المرأة
من حرم عليه نكاحها على التأيد الأم الموطوءة بشبهة والملاعبة فانها حرامان على التأيد
ولا محرمية هناك وكذا أمهات المؤمنين وأخرجهن بعضهم بقوله في التعريف بسبب مباح
لحرمتها وخرج بقيد التأيد أخت المرأة وعمتها وخالتها وبناتها اذا اعتد على الام ولم يدخل بها
* الحديث الثاني (قوله سفيان) هو ابن عيينة وقوله حدثنا عمرو بن دينار وقد وقع في الجهاد
بعض هذا الحديث عن أبي نعيم عن سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار وسفيان المذكور
هو الثوري لابن عيينة وقد تقدمت مباحث الحديث المذكور مستوفاة في أواخر كتاب الح

قال الجو الموت * حدثنا
علي بن عبد الله حدثنا
سفيان حدثنا عمرو بن أبي
معبود عن ابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يتخلو رجل بامرأة
الامع ذي محرم فقام رجل
فقال يا رسول الله امرأتى
خرجت حاجة واكتبت
في غزوة كذا وكذا قال
ارجع فخرج مع امرأتك

وسياقه هناك أنهم والله أعلم ﴿ **قوله باب** ما يجوز أن يخلو الرجل بالمرأة عند الناس)
 أى لا يخلو بها بحيث تحجب أشخاصها عنهم بل بحيث لا يسمعون كلامهما إذا كان بما يحافظ
 به كالشيء الذى تستحي المرأة من ذكره بين الناس وأخذ المصنف قوله فى الترجمة عند الناس من
 قوله فى بعض طرق الحديث خلافاً فى بعض الطرق وفى بعض السكاك وهى الطرق المسلوكة
 التى لا تنفك عن مرور الناس غالباً (**قوله عن هشام**) هو ابن زيد بن أنس وقد تقدم فى فضائل
 الانصار من طريق بهز بن أسد عن شعبة أخبرنى هشام بن زيد وكذا وقع فى رواية مسلم (**قوله**
 جاءت امرأة من الانصار الى النبى صلى الله عليه وسلم) زاد فى رواية بهز بن أسد ومعهما صبي لها
 فسكاهما رسول الله صلى الله عليه وسلم (**قوله** خلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى فى بعض
 الطرق قال المهلب لم يرد أنس أنه خلاها بحيث غاب عن أبصار من كان معه وانما خلاها بحيث
 لا يسمع من حضر شكواها ولا مادار بينهما من الكلام ولهذا سمع أنس آخر الكلام فذهب ولم
 ينقل مادار بينهما لأنه لم يسمعها ووقع عندهم سلم من طريق حماد بن سلمة بن ثابت عن أنس
 أن امرأة كان فى عقلها شيء قالت يا رسول الله ان لى بك حاجة فقال يا أم فلان انظرى أى
 السكاك شئت حتى أقضى لك حاجتك وأخرج أبو داود ونحو هذا السياق من طريق حميد عن أنس
 لكن ليس فيه أنه كان فى عقلها شيء (**قوله** فقال والله انكم لا تحب الناس الى) زاد فى رواية بهز
 مرتين وأخرجه فى الايمان والنذور من طريق وهب بن جرير عن شعبة باللفظ ثلاث مرات وفى
 الحديث منقبه للانصار وقد تقدم فى فضائل الانصار توجيه قوله أنتم أحب الناس الى وقد
 تقدم فيه حديث عبد العزيز بن صهيب عن أنس مثل هذا اللفظ أيضاً فى حديث آخر وفيه سعة
 حلمه وتواضعه صلى الله عليه وسلم وصبره على قضاء حوائج الصغير والكبير وفيه أن مفاوضة
 المرأة الاجنبية سر الا يقدح فى الدين عند أمم الفسنة ولكن الامر كما قالت عائشة وأيكم تلك
 اريد كما كان صلى الله عليه وسلم يملك اربه ﴿ **قوله باب** ما ينهى من دخول
 المتشبهين بالنساء على المرأة أى بغير إذن زوجها وحيث تكون مسافرة مثلاً (**قوله** حدثنا عمدة)
 هو ابن سليمان (**عن هشام**) هو ابن عروة (**عن أبيه عن زينب بنت أم سلمة**) فى رواية
 سفيان عن هشام فى غزوة الطائف عن أمها أم سلمة هكذا قال أكثر أصحاب هشام بن عروة وهو
 المحفوظ وسألت فى اللباس من طريق زهير بن معاوية عن هشام أن عروة أخبره أن زينب بنت
 أم سلمة أخبرته أن أم سلمة أخبرتها وخالفهم حماد بن سلمة عن هشام فقال عن أبيه عن عمرو بن أبى
 سلمة وقال معمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ورواه معمر أيضاً عن الزهرى عن عروة
 وأرسله مالك فلم يذكر فوق عروة أحداً أخرجها النساءى ورواية معمر عن الزهرى عند مسلم
 وأبى داود أيضاً (**قوله** أن النبى صلى الله عليه وسلم كان عندها فى البيت) أى التى هى فيه (**قوله**
 مخنث) تقدم فى غزوة الطائف أن اسمه عمت وان ابن عيينة ذكره عن ابن جرير بغير اسناد و ذكر
 ابن حبيب فى الواضحة عن حبيب كاتب مالك قال قلت لمالك ان سفيان بن عيينة زاد فى حديث
 بنت غيلان أن الخنث هيت وليس فى كتابك هيت فقال صدق هو كذلك وأخرج الجوزجاني فى
 تاريخه من طريق الزهرى عن عيسى بن الحسين بن على قال كان مخنث يدخل على أزواج النبى
 صلى الله عليه وسلم يقال له هيت وأخرج أبو يعلى وأبو عوانة وابن حبان كلهم من طريق يونس

* (**باب ما يجوز أن يخلو**
 الرجل بالمرأة عند الناس) *
 حدثنا محمد بن بشار حدثنا
 غندر حدثنا شعبة عن هشام
 قال سمعت أنس بن مالك
 رضى الله عنه قال جاءت
 امرأة من الانصار الى النبى
 صلى الله عليه وسلم خلاها
 فقال والله انكم لا تحب
 الناس الى * (**باب ما ينهى**
 من دخول المتشبهين
 بالنساء على المرأة) *
 حدثنا
 عثمان بن أبى شيبة حدثنا
 عمدة عن هشام بن عروة
 عن أبيه عن زينب بنت أم
 سلمة عن أم سلمة أن النبى
 صلى الله عليه وسلم كان
 عندها وفى البيت مخنث

عن الزهري عن عروة عن عائشة أن هيتا كان يدخل الحديث وروى المستعفري من مرسل
محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم نفي هيتا في كلمتين تكلم بهما من أمر النساء قال
لعبد الرحمن بن أبي بكر إذا فحتم الطائف غدا فعليك بأمة غيب لأن فذ كرفو حديث الباب
وزاد أمة غضب الله على قوم رغبوا عن خالق الله وتشبهوا بالنساء وروى ابن أبي شيبة
والدورقي وأبو يعلى والبزار من طريق عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن اسم الخنث هيت
أيضا لكن ذكر فيه قصة أخرى وذكر ابن اسحق في المغازي أن اسم الخنث في حديث الباب
ماتع وهو بمشاة وقيل بنون فرور عن محمد بن ابراهيم التيمي قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم
في غزوة الطائف مولى لخالته فاختة بنت عروة بن عاتك فاختة يقال له ماتع يدخل على نساء النبي
صلى الله عليه وسلم ويكون في بيته لا يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يقطن لشيء من أمر
النساء مما يقطن له الرجل ولأن له أربة في ذلك فسمعه يقول لخاله ابن الوليد يا خالدا ان افتحتم
الطائف فلا تنفلق منكم بأمة بنت غيب لأن بن سلمة فأنها تقبل باربع وتدبر بثمان فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم حين سمع ذلك منه لا أرى هذا الخنث يقطن لثاء مع ثم قال لنسائه
لا تدخان هذا عليكن فحجب عن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكي أبو موسى المديني في
كون ماتع أقب هيت أو بالعكس أو أنهم ما اثنان خلافا وجزم الوادي بالتعدد فإنه قال كان
هيت مولى عبد الله بن أبي أسية وكان ماتع مولى فاختة وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم نفاهما
معاً إلى الحبي وذكر الباوردى في الصحابة من طريق ابراهيم بن مهاجر عن أبي بكر بن حفص أن
عائشة قالت لخنث كان بالمدينة يقال له أنه يفتح الهمزة وتشديد النون ألا تدلنا على امرأة تخطبها
على عبد الرحمن بن أبي بكر قال بلى فوصف امرأة تقبل باربع وتدبر بثمان فسمعه النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا أمة أخرج من المدينة إلى حراء الاسد وليكن بها منك والراجح أن اسم
المدكور في حديث الباب هيت ولا يمنع أن يتواردوا في الوصف المذكور وقد تقدم في غزوة
الطائف ضبط هيت ووقع في أول رواية الزهري عن عروة عن عائشة عند مسلم كان يدخل على
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فخنث وكانوا يعدونه من غير أول الأربة فدخل النبي صلى الله
عليه وسلم يوما وهو عند بعض نسائه وهو نعت امرأة الحديث وعرف من حديث الباب تسمية
المرأة وأنها أم سلمة والخنث بكسر النون ويفتحها من يشبه خاتمه النساء في حرثاته وكلامه وغير
ذلك فإن كان من أصل الخلقة لم يكن عليه لوم وعليه أن يتكلف إزالة ذلك وإن كان بقصد منه
وتكلف له فهو المذموم ويطلق عليه اسم مخنث سواء فعل الفاحشة أو لم يفعل قال ابن حبيب
الخنث هو المؤث من الرجال وإن لم تعرف منه الفاحشة مأخوذ من التكسر في المشي وغيره
وسألت في كتاب الادب لعن من فعل ذلك وأخرج أبو داود من حديث أبي هريرة أن النبي صلى
الله عليه وسلم أتى بمخنث قد خضب يديه ورجليه فقبل بأمر رسول الله أن هذا يشبه بالنساء فنفاه
إلى النقيع فقبل ألا تقتله فقال أني نهيته عن قتل المصلين (قوله فقال لآخي أم سلمة) تقدم شرح
حاله في غزوة الطائف ووقع في مرسل ابن المنكدر أنه قال ذلك لعبد الرحمن بن أبي بكر فيجمل
على تعدد القول منه لكل منهما لآخي عائشة ولآخي أم سلمة والعجب أنه لم يقدر أن المرأة الموصوفة
حصلت لواحد منهما إلا أن الطائف لم يفتح حينئذ وقتل عبد الله بن أبي أمية في حال الحصار ولما أسلم

فقال الخنث لآخي أم سلمة
عبد الله بن أبي أمية

غيلان بن سلمة وأسلمت بنته بادية تزوجها عبد الرحمن بن عوف فقد رآها استجذبت عنده
وسالت النبي صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في كتاب الطهارة
وتزوج عبد الرحمن بن أبي بكر ليلي بنت الجودي وقصته معهما مشهورة وقد وقع في حديث سعد
ابن أبي وقاص أنه خطب امرأته عكة فقال من يخبرني عنها فقال مخضت يقال له هيت أنا أصفها
لث فهذه قصص وقعت لهيت (قوله ان فتح الله لكم الطائف غدا) وقع في رواية أبي أسامة عن
هشام بن أوله وهو محاصر الطائف يومئذ وقد تقدم ذلك في غزوة الطائف وانحما (قوله ٢ فعلمك)
هو اغراء معناه احرص على تحصيلها والزمها (قوله غيلان) في رواية جابر بن سلمة لوقد فحمت
لكم الطائف لقد أرى بك بادية بنت غيلان واختلف في ضبط بادية قال أكثر بموحدة ثم تحنانية
وقيل بنون بدل التحنانية حكاه أبو نعيم ولبادية ذكر في المغازي ذكر ابن ابي عمير أن خولة بنت
حكيم قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان فتح الله عليكم الطائف أعطني حلي بادية بنت غيلان
وكانت من أحلى نساء ثقيف وغيلان هو ابن سلمة بن معتب بموحدة ثم مشاة ثقبلة ثم موحدة
ابن مالك الثقفي وهو الذي أسلم وختمه عشرة نسوة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار أربعاً
وكان من رؤساء ثقيف وعاش إلى آخر خلافة عمر رضي الله عنه (قوله تقبل بأربع وتدير
بثمان) قال ابن حبيب عن مالك معناه أن أعكانها يعطف بعضها على بعض وهي في بطنها أربع
طرائق وتبلغ أطرافها إلى خصرها في كل جانب أربع ولا رادة العكن ذكر الأربع والثمان
فلو أراد الأطراف لقال بثمانية ثم رأيت في باب اخراج المنسبين بالنساء من البيوت عقب هذا
الحديث من وجه آخر عن هشام بن عروة في غير رواية أبي ذر قال أبو عبد الله تقبل بأربع يعني
بأربع عكن بطنها فهي تقبل بهن وقوله وتدير بثمان يعني أطراف هذه العكن الأربع
لأنها محيطية بالجنب حين يتجعد ثم قال وانما قال بثمان ولم يقل بثمانية وواحد الأطراف مذكر
لأنه لم يقل ثمانية أطراف اه وحاصله أن لتوله ثمان بدون الهاء توجيهين امالكونه لم يصرح
بلفظ الأطراف واما لانه أراد العكن وتفسير مالك المذكور تبعه فيه الجمهور قال الخطابي
يريد أن لها في بطنها أربع عكن فإذا أقبلت رؤيت مواضعها بأربعة عكن بعضها على
بعض وإذا أدبرت كانت أطراف هذه العكن الأربع عند منقطع جنبها غليظة وحاصله أنه
وصفها بأنها مملوءة البدن بحيث يكون لبطنها عكن وذلك لا يكون إلا للسمينة من النساء
وجرت عادة الرجال غالباً في الرغبة في أن تكون تلك الصفة وعلى هذا فتقوله في حديث سعد
ان أقبلت قلت تمشي بست وان أدبرت قلت تمشي بأربع كأنه يعني يدها ورجلها وطرفي
ذال منها مقبلة ووردها مدمرة وانما نقص اذا أدبرت لان السدين يجتبيان حينئذ وذكر
ابن الكلبي في الصفة المذكورة زيادة بعد قوله وتدير بثمان ثغر كاللحوان ان فقدت ثنت
وان تكلمت تغنت وبين رجلها مثل الاناء المكشوع شعر آخر وزاد المديني من طريق
يزيد بن رومان عن عروة مرسلاً في هذه الصفة أسفلها كتيب وأعلىها عسيب (قوله)
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هذا عليكم في رواية الكشمي عن عليكن وهي
رواية مسلم وزاد في آخر رواية الزهري عن عروة عن عائشة فقالت النبي صلى الله عليه وسلم
لا أرى هذا يعرف ما ههنا لا يدخل عليكن قالت فخبوه وزاد أبو يعلى في روايته من طريق

ان فتح الله لكم الطائف
غدا أدلك على ابنة غيلان
فانها تقبل بأربع وتدير
بثمان فقال النبي صلى الله
عليه وسلم لا يدخلن هذا
عليكم

٢ قوله فعلمك كذا بالنسخ
التي بأيدينا وأعلها رواية
وقعت له والذي في المتن
بأيدينا أدلك على ابنة كما
تري بالهامش اه معجعه

يونس عن الزهري في آخره وأخرجه فكان بالبصرة يدخل كل يوم جمعة يستطعم وزاد ابن الكلبي في حديثه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد غلغلت النظر إليهما عدوا لله ثم أجلاه عن المدينة إلى الحبي ووقع في حديث سعد الذي أشرت إليه أنه خطب امرأته بمكة فقال هبت أنا أنعمت لك إذا أقبلت قلت تمشي بست وإذا أدبرت قلت تمشي بأربع وكان يدخل على سودة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما أراه إلا منكرا فنعته ولما قدم المدينة نفاه وفي رواية يزيد بن رومان المذكرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم مالك تأتلك الله أن كنت لأحسبك من غير أولي الأربة من الرجال وسره إلى خاخ عجمتين وقد ضبطت في حديث علي في قصة المرأة التي حملت كتاب طاب إلى قريش قال المهلب انما يجبه عن الدخول إلى النساء لما سمعه يصف المرأة به هذه الصفة التي تخرج قلوب الرجال فتعزلها يصف الأزواج للناس فيسقط معنى الحجاب اه وفي سياق الحديث ما يشعر بأندجبه لذاته أيضا لقوله لا أرى هذا يعرف ما ههنا ولقوله وكأني أرى من غير أولي الأربة فلما ذكر الوصف المذكور دل على أنه من أولي الأربة فنفاه لذلك ويستفاد منه حجب النساء عن بطن خاصن وهذا الحديث أصل في إبعاد من يستراب به في أمر من الأمور قال المهلب وفيه حجة لمن أجاز بيع العين الموصوفة بدون الرؤية انقسام الصفة مقام الرؤية في هذا الحديث وتعبه ابن المنير بأن من اقتصر في بيع أربة على ما وقع في الحديث من الفعل يكف في صحة البيع اتفاقا فلا دلالة فيه (قلت) انما أراد المهلب أنه يستفاد منه أن الوصف يقوم مقام الرؤية فإذا استوعب الوصف حتى قام مقام الرؤية المعتبرة اجزا هذا مراده وانتزاعه من الحديث ظاهر وفي الحديث أيضا تعزير من يشبه بالنساء بالخراج من البيوت والتقي إذا تعزير ذلك طريقا لرده وظاهر الأمر وجوب ذلك وتشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء من قاصد مخارح امتناعا وسألي عن من فعل ذلك في كتاب اللباس (قوله باب) نظر المرأة إلى الحبيسة ونحوهم من غير رية) وظاهر الترجمة أن المصنف كان يذهب إلى جواز نظر المرأة إلى الاجنبي بخلاف عكسه وهي مسألة شهيرة واختلاف الترجيح فيها عند الشافعية وحديث الباب يساعده من أجاز وقد تقدم في أبواب العبدان جواب النووي عن ذلك بأن عائشة كانت صغيرة دون البلوغ أو كان قبل الحجاب وقواه بقوله في هذه الرواية فاقدر واقدر الجارية الحديثة السن لكن تقدم ما يعكس عليه وان في بعض طرقه أن ذلك كان بعد قدوم وفد الحبيسة وأن قدومهم كان سنة سبع وعائشة يومئذ ست عشرة سنة فكانت بالعتق وكان ذلك بعد الحجاب وحجة من منع حديث أم سلمة الحديث المشهور أفعبا وان أنما وهو حديث أخرجه أصحاب السنن من رواية الزهري عن نهان سولي أم سلمة عنها واسناده قوي وأكثر ما عل به انفراد الزهري بالرواية عن نهان وليس بعله فادع فأن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا تروايته والجمع بين الحديثين احتمال تقديم الواقعة أو أن يكون في قصة الحديث ذكر نهان شيء يمنع النساء من رؤيته ليكون ابن أم مكتوم كل أعى فاعله كان منه شيء يشكف ولا يشعر به ويقوى الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والاستفاد من مقتضيات اللازم من الرجال ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب للإبراهيم النساء فدل على تغير الحكم بين الطائفتين وبهذا احتج الغزالي على الجواز فقال لسننا نقول ان وجه الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حق بل

(باب نظر المرأة إلى الحبيس
ونحوهم من غير رية)*
حدثنا الحق بن ابراهيم
الحنظلي عن عيسى عن
الاوزاعي عن الزهري عن
عروة عن عائشة رضي الله
عنها قالت رأيت النبي صلى
الله عليه وسلم يستتر في بردائه
وأنا أنظر إلى الحبيسة بلعبون
في المسجد حتى أكون أنا
الذي أسألم فاقدر واقدر
الجارية الحديثة السن
الحريصة على اللهو

(باب خروج النساء لحوائجهن) * حدثنا فروة بن أبي المغراء حدثنا علي (٢٩٥) بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة

قالت خرجت سودة بنت زمعة ليلاً فراها عمر فعرها فقال انك والله يا سودة ما تحبين علينا فخرجت الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له وهو في حجرتي يتعشى واذا في يده امرقا فانزل عليه فرفع عنه وهو يقول قد آذن الله ان يكون أن تخرجن لحوائجكم * (باب استئذان المرأة زوجها في الخروج الى المسجد وغيره) * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا استأذنت امرأة أحدكم الى المسجد فلا يمنعها * (باب ما يحل من الدخول والنظر الى النساء في الرضاع) * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت جاء عبي من الرضاة فاستأذن علي فآيت أن آذن له حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال انه عليك فأذني له قالت فقلت يا رسول الله انما أَرْضَعْتِي المرأة ولم يَرْضَعْنِي الرجل قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انك فلعل

هو كوجه الامر في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة فقط وان لم تكن فتنة فلا اذلم تزل الرجل على عمر الزمان كشوفي الوجوه والنساء يخرجن منتقيات فلواسته والامر الرجال بالتنقيب أو منعن من الخروج اه وتقدمت سائر مباحث حديث الباب في أبواب العيدين **قوله** (باب خروج النساء لحوائجهن) قال الداودي في مسبعة هذا الجمع فكل من جمع الحاجة حاجات وجمع الجمع حاج لا يقال حوائج وتعتبه ابن التين فأجاد وقال الحوائج جمع حاجة أيضا ودعوى ان حاج جمع الجمع ليس بصحيح وذكر المصنف في الباب حديث عائشة خرجت سودة للحاجة او قد تقدم شرحه ووجه الجمع بينه وبين حديثها الآخر في نزول الخجاب في تفسير سورة الاحزاب وذكر هناك التعقب على عياض في رزمه ان أهبات المؤمنين كان يحرم عليهن ابراراً شخصهن ولو كن منتقيات متلفعات والحاصل في رد قوله كثيرة الاخبار الواردة انهن كن يحججن ويطنن ويخرجن الى المساجد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعده **قوله** (باب استئذان المرأة زوجها في الخروج الى المسجد وغيره) قال ابن التين ترجم بالخروج الى المسجد وغيره واقتصر في الباب على حديث المسجد وأجاب الكرمانى بأنه فاسمه عليه والجامع بينهما ظاهر ويشترط في الجميع أمن الفتنة وقد تقدمت مباحث حديث ابن عوفي ذلك في كتاب الصلاة **قوله** (باب ما يحل من الدخول والنظر الى النساء في الرضاع) ذكر فيه حديث عائشة قالت جاء عبي من الرضاة فاستأذن علي وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في أوائل النكاح وهو أصل في أن للرضاع حكم النسب من اباحة الدخول على النساء وغير ذلك من الاحكام **قوله** (باب لا تبشر المرأة المرأة بالثوب الواحد) كذا استعمل لفظ الحديث في الترجمة بغير زيادة وذكر الحديث من وجهين منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود والاعمش حدثني شقيق سمعت عبد الله وهو ابن مسعود وشقيق هو أبو وائل **قوله** لا تبشر المرأة المرأة) زاد النسائي في روايته في الثوب الواحد **قوله** فتبشر الزوجهما كأنه ينظر اليها قال القابسي هذا أصل للمالك في سائر الذرائع فان الحكمة في هذا النهي خشية أن يعجب الزوج الوصف المذكور فيفضي ذلك الى تطايق الواضحة أو الافتتان بالموصوفة ووقع في رواية النسائي من طريق مسروق عن ابن مسعود باللفظ لا تبشر المرأة المرأة ولا الرجل الرجل وهذه الزيادة ثبتت في حديث ابن عباس عنده وعند مسلم وأصحاب السنين من حديث أبي سعيد بأبسط من هذا ولنفه لا ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا ينظر المرأة الى عورة المرأة ولا ينفض الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا تنفض المرأة الى المرأة في الثوب الواحد قال النووي فيسه تحريم نظر الرجل الى عورة الرجل والمرأة الى عورة المرأة وهذا مما لا خلاف فيه وكذا الرجل الى عورة المرأة والمرأة الى عورة الرجل حرام بالإجماع ونسبه صلى الله عليه وسلم ينظر الرجل الى عورة الرجل والمرأة الى عورة المرأة على ذلك بطريق الأولى ويستثنى الزوجان فكل من منهما ينظر الى عورة صاحبه إلا أن في السواة اختلافاً فالاصح الجواز ان كان يكره حيث لا سبب وأما المحارم فالصحيح أنه يباح نظر بعضهم الى بعض لما فوق السر وتحت الركبة قال وجميع ما ذكرنا من التحريم حيث لا حاجة ومن الجواز حيث لا شهوة وفي الحديث يحرم ملاقة بشر في الرجلين بغير حائل الا عند ضرورة ويستثنى المصاحفة ويحرم لمس عورة غيره بأى موضع

بعد أن ضرب علينا الخجاب قالت عائشة يحرم من الرضاة ما يحرم من الولادة * (باب لا تبشر المرأة المرأة فتبشر الزوجهما) *

قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تبشّر المرأة المرأة قسعتها بالزوجه كما تبشّر اليها * حدثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا أبي حدثنا الأعمش قال حدثني شقيق قال سمعت عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تبشّر المرأة المرأة قسعتها بالزوجه كما تبشّر اليها * (باب قول الرجل لا طوفن الليلة على نسائي) * حدثني محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال سليمان بن داود عليهما السلام لا طوفن الليلة بمائة امرأة تلد كل امرأة غلاما يقاتل في سبيل الله فقال له الملك قل ان شاء الله فلم يقل ونسي فأطاق جهن ولم تلد منهن الا امرأة نصف انسان قال النبي صلى الله عليه وسلم لو قال ان شاء الله لم يحنت وكان أربحي لحاجته * (باب لا يطرق أهل ليلة إذا طال الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلقس عثراتهم) * حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا محارب ابن دثار قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يبكره أن يأتي الرجل أهله

من بدنه كان بالاتفاق قال النووي ومما تم به البلوى ويتساهل فيه كثير من الناس الاجتهاع في الحام فوجب على من فيه أن يصون نظره ويده وغيره ما عن عورة غيره وأن يصون عورته عن بصر غيره ويجب الانكار على من فعل ذلك لمن قدر عليه ولا يسقط الانكار بظن عدم القبول الا ان خاف على نفسه أو غيره فسنه وقد تقدم كثير من مسائل هذا الباب في كتاب الطهارة * (قوله) **باب قول الرجل لا طوفن الليلة على نسائي** تقدم في كتاب الطهارة باب من دار على نسائه في غسل واحد وهو قريب من معنى هذه الترجمة والحكم في الشريعة المجاهدة أن ذلك لا يجوز في الزوجات الا ان ابتدأ الرجل التمس بغيره من زوجة واحدة أو يقدم من سفره وكذا يجوز اذا أذن له ورضي بذلك (قوله) حدثنا محمود هو ابن غيلان وقد رواه عن عبد الرزاق شيخه عبد ابن حميد عن مسلم وعباس العنبري عند النسائي فقالا لا تسعين امرأة وقد تقدم في ترجمة سليمان بن داود عليهما السلام من أحاديث الانبياء بيان الاختلاف في ذلك مستوفى وكيفية الجمع بين المختلف مع شرح بقية الحديث قال ابن التين قوله في هذه الرواية لم يحنت أي لم يتخلف مراده لان الحنت لا يكون الا عن عين قال ويحتمل أن يكون سليمان حلف على ذلك (قلت) أو نزل التأكيذ المستفاد من قوله لا طوفن منزلة اليقين واستدل به على جواز الاستثناء بعد تخلل الكلام اليسير وفيه نظر سبأني ايضا حفي في كتاب الايمان والنذور ان شاء الله تعالى وقال ابن الرفعة يستفاد منه أن اتصال الاستثناء بالخلف يؤثر فيه وان لم يقصد قبل فراغ المين (قوله) **باب لا يطرق أهل ليلة إذا طال الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلقس عثراتهم** كذا بالميم في يتخونهم وعثراتهم وقال ابن التين الصواب بالنون فيهما قلت بل ورد في الصحيح بالميم فيهما على ما سأذكره وتوجه ظاهر وهذه الترجمة لفظ الحديث الذي أورده في الباب في بعض طرقه لكن اختلف في ادراجها فاقصر البخاري على القدر المتفق على رفعه واستعمل بقسمة في الترجمة فقد جاء من رواية وكيع عن سفيان الثوري عن محارب عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطرق الرجل أهله ليلا يتخونهم أو يطلب عثراتهم أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه وأخرجه النسائي من رواية أبي نعيم عن سفيان كذلك وأخرجه أبو عوانة من وجه آخر عن سفيان كذلك وأخرجه مسلم من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به لكن قال في آخره قال سفيان لا أدري هذا في الحديث أم لا يعني يتخونهم أو يطلب عثراتهم ثم ساقه مسلم من رواية شعبة عن محارب مقتصر على المرفوع **كرواية البخاري وقوله عثراتهم** بفتح المهملة والمثلثة جمع عثرته وهي الزلة ووقع عند أحمد والترمذي في رواية من طريق أخرى عن الشعبي عن جابر بلفظ لا تلجوا على الغيبات فان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم (قوله) يبكره أن يأتي الرجل أهله طرورا في حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يطرق أهله الا وكان يأتيهم غدوة أو عشية أخرجه مسلم قال أهل اللغة الطروق بالضم المجي بالليل من سفر أو من غيره على غفلة ويقال لكل أت بالليل طارق ولا يقال بالنهار الانجاز كما تقدم تقريره في أواخر الحفي في الكلام على الرواية الثانية حيث قال لا يطرق أهل ليلة ومنه حديث طرق عليا وفاطمة وقال بعض أهل اللغة أصل الطروق الدفع والضرب وبذلك سميت الطريق لان المارة قد دفعها بارجائها ومعنى الآتي بالليل طارق فالا لانه يحتاج غالباً الى دق الباب وقيل أصل الطروق السكون ومنه

أطرق رأسه فلما كان الليل يسكن فيه سمي الآتي فيه طارقاً وقوله في طريق عاصم عن الشعبي
عن جابر إذا أطال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلا التقييد فيه بطول الغيبة يشير إلى أن علته
النهى عما أتوا به حينئذ فالحكم بدور مع علته وجوده وعدمه فالما كان الذي يخرج لما جتبه مثلاً
نهاراً ويرجع ليلاً لا يتأتى له ما يحذر من الذي يظلل الغيبة كان طول الغيبة مظنة الأمان من
الهجوم فيقع للذي يهجم بعد طول الغيبة غالباً ما يذكره أمان أن يجد أهله على غير أهبة من التنظيف
والترتيب المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب النفرة بينهما وقد أشار إلى ذلك بقوله في حديث الباب
الذي بعده بقوله كي تستجد الغيبة وتغشظ الشعثة ويؤخذ منه كراهة مباشرة المرأة في الحالة
التي تكون فيها غير مستظفة لئلا يطلع منها على ما يكون سبباً لنفرته منها وأما أن يجد أهله على حالة
غير مرضية والشرع مخرض على السر وقد أشار إلى ذلك بقوله أن يتجوزهم ويتطلب عثرتهم
فعل هذا من أعلم أهل بوضوئه وأنه يقدم في وقت كذا مثلاً لا يتناولوه هذا النهى وقد صرح
بذلك ابن خزيمة في صحيحه ثم ساق من حديث ابن عمر قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة
فقال لا تطرقوا النساء وأرسل من يؤذن الناس أنهم قادمون قال ابن أبي جرة نزع الله فيه
النهى عن طروق المسافر أهله على غرة من غير تقديم اعلام منه لهم بتقديمه والسبب في ذلك
ما وقعت إليه الإشارة في الحديث قال وقد خالف بعضهم فرأى عند أهل رجلا فعوقب بذلك على
مخالفتة أمه وأشار بذلك إلى حديث أخرجه ابن خزيمة عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن تطرق النساء ليلاً فطرق رجلاً من كلاًهما وجد مع امرأته ما يكره وأخرجه
من حديث ابن عباس نحوه وقال فيه فكلهما وجد مع امرأته رجلاً ووقع في حديث
شحارب عن جابر أن عبد الله بن رواحه أتى امرأته ليلاً وعندها امرأة تمسطنها فظن أنها رجلاً فأشار
إليها باليسف فلما ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يطرق الرجل أهله ليلاً أخرجه أبو عوانة
في صحيحه وفي الحديث الحث على التواد والتحاب خصوصاً بين الزوجين لأن الشارع راعى ذلك
بين الزوجين مع اطلاع كل منهما على ما جرت العادة بسنته حتى أن كل واحد منهما لا يخفى عنه
من عيوب الآخر شيء في الغالب ومع ذلك نهى عن الطروق لئلا يطلع على ما تنفر نفسه عنه
فيكون مرعاً ذلك في غير الزوجين بطريق الأولى ويؤخذ منه أن الاستجداد ونحوه مما تترين
به المرأة ليس داخل في النهى عن تغير الخلقة وفيه التحريض على ترك التعرض لما يوجب سوء
الظن بالمسلم **(قوله باب طلب الولد)** أي بالاستكثار من جماع الزوجة والمراد
الحث على قصد الاستيلاء بالجماع لا الاقتصار على مجرد اللذة وليس ذلك في حديث الباب سريحا
لكن البخاري أشار إلى تفسير الكيس كما ساد كره وقد أخرج أبو عمرو والنوائي في كتاب معاشر
الاهل من وجه آخر عن شحارب رفعه قال اطلبوا الولد والنسوة فانه ثمره القلوب وقرة العين
وأياكم والعاقرو هو مرسل قوى الاسناد **(قوله عن سيار)** بفتح المهملة وتشديد التثنية وقد
يقدّم في باب تزويج النسيات عن أبي النعمان عن هشيم قال حدثنا سيار وكذا في الباب الذي
عده حدثنا يعقوب الدورقي حدثنا هشيم أبنا سيار **(قوله عن الشعبي)** في رواية أبي عوانة
من طريق شريح بن النعمان عن هشيم حدثنا سيار حدثنا الشعبي ولا جد من وجه آخر
سمعت الشعبي **(قوله ٢ قلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم)** بفتح الشاف وتخفيف الفاء أي رجعنا

* حدثنا محمد بن مقاتل
أخبرنا عبد الله أخبرنا
عاصم بن سليمان عن الشعبي
أنه سمع جابر بن عبد الله يقول
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا أطال أحدكم
الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً
* (باب طلب الولد) * حدثنا
مسدد عن هشيم عن سيار
عن الشعبي عن جابر قال
كنت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم في غزوة فلما قلنا
تجملت على بعض قطوف
فلحقني راكب من خلفي
فالتفت فإذا أنا برسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
ما يعجبك قلت إني حديث
عهد بعسر قال فيكره
تزوجت أم ثيبا قلت بلى
ثيبا قال فهل جارية تلاعها
وتلاعبك قال فلما قدمنا
ذهبنا للدخل فقال أمهلوا

٢ قوله قلنا مع النبي صلى
الله عليه وسلم هكذا بنسخ
الشرح التي بأيدينا زيادة
مع النبي صلى الله عليه وسلم
والذي في المتن بأيدينا حذفها
فلعل ما في الشرح رواية له

٥١

حتى تدخلوا ليلاى عشاء الكي تمتشط (٢٩٨) الشغنة وتسجد المغيبة قال وحدثني الثقة أنه قال في هذا الحديث الكيس الكيد

وقد تقدم شرحه في باب تزويج الثيبات (قوله حتى تدخلوا ليلاى عشاء) هذا التفسير في نفس الخبر وفيه إشارة إلى الجمع بين هذا الأمر بالدخول ليلا والنهي عن الطروق ليلا بأن المراد بالأمر الدخول في أول الليل والنهي الدخول في أثنائه وقد تقدم في آخر أبواب العمرة في طريق الجمع بينهما أن الأمر بالدخول ليلا لمن أعلم أهل به بدومته فاستعدوا له والنهي عن لم يفعل ذلك (قوله وحدثني الثقة أنه قال في هذا الحديث الكيس الكيس يا جابر يعني الولد) القائل وحدثني هو هشيم قال الأسماعيلى كأن البخارى أشار إلى أن هشيم جاحل هذه الزيادة عن شعبة لأنه أورد طريق شعبة على أثر حديث هشيم وأغرب الكرماني فقال القائل وحدثني هو هشيم أو البخارى اه وهو جار على ظاهر اللفظ والمعتقد أن القائل هشيم كما أشار إليه الأسماعيلى (قوله إذا دخلت ليلا فلا تدخل على أهلك) معنى الدخول الأول القديوم أى إذا دخلت البلد فلا تدخل البيت (قوله قال قال) في رواية النسائي عن أحمد بن عبد الله بن الحكم عن محمد بن جعفر قال وقال بإثبات الواو وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر ولنظفه قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخلت فعليك بالكيس الكيس (قوله تابعه عبيد الله عن وهب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكيس) * (باب تستجد المغيبة وتتمشط الشعنة) * حدثني يعقوب بن إبراهيم حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فلما قفلنا كنا قريبا من المدينة فجعلت علي يعزى قطوف فلحقني راكب من خلفي فخنس بعزى بعزى كانت معه فسار بعزى كأن حسن ما أنت راء من الأبل فالتفت فإذا أنا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انى حديث عهد بعزى قال أتزوجت قلت نعم قال أبكر أم ثيبا قال قلت بل ثيبا قال فهلا بكرا أتلاعهما وتلاعهك قال فلما قدمنا

دعينا لدخل فقال أمهلوا حتى تدخلوا ليلاى عشاء الكي تمتشط الشعنة وتسجد المغيبة

* (باب ولا يدين زنتهن) * لبعولتهن) * حديثنا سفيان عن أبي سعيد حدثنا سفيان عن أبي حازم قال اختلف الناس بأى شيء دووى جرح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد فسألوا سهل بن سعد الساعدي وكان من آخر من بقي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فقال ما بقي للناس أحد أعلم به مني كانت فاطمة عليها السلام تغسل الدم عن وجهه وعلى يأتي بالماء على ترسه فأخذ حصير ففرق فخشي بدجرحه * (باب والذين لم يبلغوا الحلم) * حدثنا أحمد بن محمد أخبرنا عبد الله أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن عباس سمعت ابن عباس رضى الله عنهما سأله رجل شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العمد أنحى أوفظرا قال نعم ولولا مكافئ منه ما شهدته يعنى من صغره قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ثم خطب ولم يذكر إذا ناولا إقامة ثم أتى النساء فوعظهن وذكرهن وأمرهن بالصدق فقرأت يمين يمين إلى آذانهم وحلقهن يدفعن إلى بلال ثم ارتفع هو وبلال إلى بيته * (باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب) *

الحديث في الباب الذى قبله ﴿ قوله باب ولا يدين زنتهن إلا لبعولتهن ﴾ في رواية أبي ذر إلى قوله عورات النساء وهذه الزيادة تظهر المطابقة بين الحديث والترجمة ﴿ قوله سفيان ﴾ هو ابن عيينة ﴿ قوله عن أبي حازم ﴾ هو سلمة بن دينار ووقع في رواية علي بن عبد الله عن سفيان حدثنا أبو حازم تقدم في أواخر الجهاد ﴿ قوله اختلف الناس ﴾ فيه اشعار بأن الصحابة والتابعين كانوا يتبعون أحوال النبي صلى الله عليه وسلم في كل شيء حتى في مثل هذا فإن الذى يدوى به الجرح لا يختلف الحكم فيه إذا كان طاهرا ووقع ذلك فترددوا فيه حتى سألوا من شاهد ذلك ﴿ قوله وكان من آخر ٢ ﴾ من بقي من الصحابة بالمدينة فيه احتراز عن بقي من الصحابة بالمدينة وبغير المدينة فأما المدينة فكان بها في آخر حياة سهل بن سعد ومحمود بن الربيع ومحمود بن بسيد وكلاهما الرؤية وعد في الصحابة وأما من الصحابة الذين ثبت سمعهم من النبي صلى الله عليه وسلم فما كان بقي بالمدينة حينئذ الأسهل بن سعد على الصحيح وأما بغير المدينة فبقي أنس بن مالك بالبصرة وغيره وبغيرها وقد استوعبت الكلام على ذلك في الكلام على علوم الحديث لأن الصلاح ﴿ قوله ما بقي للناس أحد أعلم به مني ﴾ ظاهره أنه نفي أن يكون بقي أحد أعلم منه فلا ينبغي أن يكون بقي مثله ولكن كثر استعمال هذا التركيب في نفي المثل أيضا وقد تقدم الكلام على شرح الحديث في باب غزوة أحد والغرض منه هنا كون فاطمة عليها السلام باشرت ذلك من أبيها صلى الله عليه وسلم في مطابق الآية وهي جواز إبداء المرأة زينتها لأبيها وسائر من ذكر في الآية وقد استشكل مغلطى الاحتجاج بقصة فاطمة هذه لأنها صدرت قبل الحجاب وأجيب بأن التمسك منها بالاستحجاب ونزول الآية كان متراخيا عن ذلك وقد وقع مطابقا فإن قيل لم يذكر في الآية العلم والخال فالجواب أنه استغنى عن ذكرهما بالإشارة إليهما لأن العلم بمنزل منزلة الأب والخال بمنزلة الأم وقيل لأنها ما يعتانها الولد بهما قاله عكرمة والشعبي وكرها ذلك أن تضع المرأة خمارها عند عواظها أخرجه ابن أبي شيبة عنهم واختلفهما الجمهور ﴿ قوله فأخذ حصير ففرق ﴾ بضم المهملة وتشديد الراء وضبطه بعضهم بالتخفيف ﴿ قوله باب والذين لم يبلغوا الحلم ﴾ كذا للجميع والمراد بيان حكمهم بالنسبة إلى الدخول على النساء ورؤيتهم أباهن ﴿ قوله حدثنا أحمد بن محمد ﴾ هو المروزي وعبد الله هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري ﴿ قوله ولولا مكافئ منه أى منزلة من النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ ﴿ قوله يعنى من صغره ﴾ فيه انتفات ووقع في رواية السرخسي من صغرى وهو على الأصل ﴿ قوله فقرأت يمين يمين ﴾ بكسر الواو وفتح أوله هو يفتح الواو ويهوى بكسرها ﴿ قوله إلى آذانهم وحلقهن ﴾ أى يخرجن الحلقى ﴿ قوله يدفعن ﴾ أى ذلك إلى بلال ﴿ قوله ثم ارتفع هو وبلال إلى بيته ﴾ أى رجع وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب العيدين والحجة منه هنا شهادة ابن عباس ما وقع من النساء حينئذ وكان صغيرا فلم يحجب منه وأما بلال فكان من ملك اليمن كذا أجاب بعض الشراح وفيه نظر لأنه كان حينئذ حرا والجواب أنه يجوز أن لا يكون في تلك الحالة يشاهدهن مستورات وقديما بد بعض الظاهرية بظاهره فقال يجوز للأجنبي رؤية وجه الأجنبية وكفها واحتج بأن راروى الحديث وبلال بسط ثوبه للاخذ منهن وظاهر الحال أنه لا يتأتى ذلك إلا بظهور جوههن وأكنهن ﴿ قوله باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند العتاب ﴾

قوله من بقي من الصحابة الذى في نسخ المتن بأيدىنا من بقي من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ففعل ما في الشارح رواية له اه

زاد ابن بطال في شرحه هنا وقول الرجل لصاحبه هل أعرضتم الليلة قال ابن المنير ذكر فيه حديث عائشة في قصة أبي بكر معها وهو مطابق للركن الأول من الترجمة قال ويستفاد الركن الثاني منها من جهة أن الجامع بينهما أن كلا الأمرين مستثنى في بعض الحالات فامسالك الرجل خاصة بآفته ممنوع في غير حالة التأديب وسؤال الرجل عما جرى له مع أهله ممنوع في غير حالة المباشرة أو التسلية أو البشارة (قلت) وجدت هذه الزيادة في نسخة الصغاني مقدمة ولفظه باب قول الرجل الى آخره وبعده وطعن الرجل الى آخره والذي يظهر لي أن المصنف أدخل بيضا ليكتب فيه الحديث الذي أشار اليه وهو هل أعرضتم أو شبأتم ما يدل عليه وقد وقع ذلك في قصة أبي طلحة وأم سليم عند موت ولديهما وكتبهما ذلك عنه حتى تعشى وبات معها فأخبر بذلك أبو طلحة النبي صلى الله عليه وسلم فقال أعرضتم الليلة قال نعم وسأقي بهذا اللفظ في أوائل كتاب العقيدة وقوله يطعن هو بضم العين وسأقي بفتح السين شرحه في كتاب الحدود في باب من أدب أهله دون السلطان * (خاتمة) اشتمل كتاب النكاح من الأحاديث المرفوعة على مائتين وعشانية وعشرين حديثا المعلق منها والمتابعات خمسة وأربعون والبقية موصولة والمكر منه فيه وفيما مضى مائة واثنان وستون حديثا والخالص ستة وستون حديثا وافقه مسلم على تحريجهما سوى اثنين وعشرين حديثا وهي حديث ابن عباس خير هذه الامة أكثرها نساء وحديث أبي هريرة أني شاب أخاف العنت وحديث عائشة لو نزلت واديا وحديث خطب عائشة فقال أبو بكر انما أنا أخوك وحديث أبي هريرة تسكح المرأة لاربع وحديث سهل مر رجل فقلنا واهذا حري ان خطب أن ينكح وحديث ابن عباس حرم من النسب سبع وحديث دفع النبي صلى الله عليه وسلم ربيته الى من يكتلها وهو معلق وحديث جابر في الجمع بين المرأة وعمتها وحديث ابن عباس في المتعة وحديث سلمة أيمار رجل وامرأة توافقا الحديث في المتعة معلق وحديث ابن عباس في تفسير التعريض بالخطبة وحديث عائشة كان النكاح على أربعة اشياء وحديث خنساء بنت خدام في تزويجها وحديث الربيع بنت معوذ في ذكر الضرب بالدف صبيحة العرس وحديث عائشة فان الانصار يحبهم الله وحديث أنس كان اذا امر بجنبات أم سليم دخل عليها وهو معلق وبقية متفق عليه وحديث صفية بنت شيمة في الوالمة وحديث لم يوفت النبي صلى الله عليه وسلم يعني في الوالمة وهو معلق وحديث أبي هريرة في اكرام الجار وحديث معاوية بن حيدة لا هجر الا في البيت وهو معلق وحديث ابن عباس في قصة هجر النساء وفيه من الآثار عن الصحابة والتابعين ستة وثلاثون أثرا والله سبحانه وتعالى أعلم

حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن عبد الرحمن ابن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت عاتني أبو بكر وجعل يطعنني بيد في خاصرتي فلا أعلمني من التمر كذا الامكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأسه على نخدي

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *
* (كتاب الطلاق)

* (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب الطلاق) *

الطلاق في اللغة حل الوفاق مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك وفلان طلق السيد بالخبر أي كثير البذل وفي الشرع حل عقدة التزويج فقط وهو موافق لبعض أفراد مدلوله الغوى قال امام الحرمين هو لفظ جاهلي ورد الشعر بتقريره وطلقت المرأة بفتح الطاء وضم اللام وبفتحها أيضا وهو أفصح وطلقت أيضا بضم أوله وكسر اللام التقبيلة فان خذفت فهو خاص بالولادة والمضارع فيه ما بضم اللام والمصدر في الولادة طلقا ساكنة اللام فهي طالق فيها مائم

طلاق قد يكون حراماً أو مكروهاً أو واجباً أو مندوباً أو جائزاً أما الأول ففيها إذا كان بدعيًا أو له
 شور وأما الثاني ففيها إذا وقع بغير سبب مع استقامة الحال وأما الثالث ففي صور منها الشقاق
 لأرائ ذلك الحكمين وأما الرابع ففيها إذا كانت غير عفيفة وأما الخامس ففيها النوى
 صور غيرهما إذا كان لا يريد لها ولا تطيب نفسه أن يتحمل مؤنتها من غير حصول غرض
 الاستماع فقد صرح الامام أن الطلاق في هذه الصورة لا يكره **(قوله)** وقول الله تعالى يا أيها النبي
 إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة **(قوله)** أمأ قوله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن
 للنبي صلى الله عليه وسلم بلفظ الجمع تعظيماً وعلى إرادة ضم أمته إليه والتقدير يا أيها النبي وأمته
 وقيل هو على انحصار قل أي قل لا تمتد والثاني ألقى نخص النبي عليه الصلاة والسلام بالبدع لانه
 امام أمته اعتباراً بتقدمه وعم بالخطاب كما يقال لامير القوم يا فلان افعلوا كذا **(قوله)** إذا طلقتم
 أي إذا أردتم التطلاق جزمنا ولا يمكن جله على ظاهره وقوله لعدتهن أي عند ابتداء شر وعهن في
 العدة واللام للتوقيت كما يقال لقيته لليلة بقيت من الشهر قال مجاهد في قوله تعالى يا أيها النبي إذا
 طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن قال ابن عباس في قبل عدتهن أخرجه الطبري بسند صحيح
 ومن وجه آخر أنه قرأها كذلك وكذا وقع عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن عمر في آخر حديثه
 قال ابن عمر وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل
 عدتهن ونقلت هذه القراءة أيضاً عن أبي عثمان وجابر وعلي بن الحسين وغيرهم وسيأتي في حديث
 ابن عمر في الباب مزيد بيان في ذلك **(قوله)** أحصيناها حفظناه هو تفسير أي عبيدة وأخرج
 الطبري معناه عن السدي والمراد الأمر بحفظ ابتداء وقت العدة ثلاثين يوماً لا يتيسر إلا بطل العدة
 فتتأذى بذلك المرأة **(قوله)** وطلاق السنة أن يطلقها طاهر من غير جماع روى الطبري بسند
 صحيح عن ابن مسعود في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن قال في الطهر من غير جماع وأخرج عن
 جمع من الصحابة ومن بعدهم كذلك وهو عند الترمذي أيضاً **(قوله)** ويشهد شاهدان مأخوذ
 من قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وهو واضح وكأنه لمع بما أخرجه ابن مردويه عن ابن
 عباس قال كان نفر من المهاجرين يطلقون لغير عدة ويراجعون بغير شهود فقلت وقد قسم
 الله بين الطلاق الحسني وبدعي والى قسم ثالث لا وصف له فالأول ما تقدم والثاني أن يطلق في
 الحيض أو في طهر جامعها فيه ولم يبين أمرها أحلت أم لا ومنهم من أضاف له أن يزيد على طلبة
 ومنهم من أضاف له الخلع والثالث تطليق الصغيرة والأيسة والحامل التي قربت ولادتها وكذا
 إذا وقع السؤال منها في وجهه بشرط أن تكون عاتمة بالامر وكذا إذا وقع الخلع بسؤالها أو قلنا أنه
 طلاق ويستثنى من تحریم طلاق الحائض صور منها ما لو كانت حاملاً ورأت الدم وقلنا الحامل
 تحيض فلا يكون طلاقها بدعيًا ولا سيما ان وقع بقرب الولادة ومنها إذا طلق الحاكم على المولى
 واتفق وقوع ذلك في الحيض وكذا في صورة الحكمين إذا تعين ذلك طرقاً برفع الشقاق وكذلك
 الخلع والله أعلم **(قوله)** أنه طلق امرأته في مسلم من رواية الليث عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته
 وعنده من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر طلق امرأته وكذا في رواية شعبة عن أنس
 ابن سيرين عن ابن عمر قال النوى في تهذيبه اسمها أمية بنت غنار قاله ابن أبي شيبة ونقله عن
 النوى جماعة من بعده منهم الذهبي في تجريد الصحابة لكن قال في مبهمات فكتاه أرادهم مبهمات

وقول الله تعالى يا أيها النبي
 إذا طلقتم النساء فطلقوهن
 لعدتهن وأحصوا العدة *
 أحصيناها حفظناه وعدناه
 وطلاق السنة أن يطلقها
 طاهر من غير جماع ويشهد
 شاهدان * حدثنا اسمعيل بن
 عبد الله قال حدثني مالك
 عن نافع عن عبد الله بن عمر
 رضي الله عنهما أنه طلق
 امرأته

التهذيب وأورد هذا الذهبي في آمنة بالمد وكسر الميم ثم نون وأبوها غنار ضبطه ابن بقلطة بكسر المعجمة
 وتحذف الناء ولكني رأيت مستند ابن بطيش في أحاديث قديمة جمع سعيد العيار بسند فيه ابن
 لهيعة أن ابن عمر طلق امرأته آمنة بنت عمار كذا رأيتها في بعض الأصول بعلمه مفتوحة ثم ميم
 ثقبه والاول أولى وأقوى من ذلك ما رأيت في مسند أحمد قال حدثنا يونس حدثنا الليث
 عن نافع أن عبد الله طلق امرأته وهي حائض فقال عمر يا رسول الله إن عبد الله طلق امرأته
 النوار فأمره أن يراجعها الحديث وهذا الاسناد على شرط الشيخين ويونس شيخ أحمد هو ابن
 محمد المؤدب من رجالهما وقد أخرجه الشيخان عن قديمة عن الليث ولكن لم تسم عندهما
 ويمكن الجمع بأن يكون اسمها آمنة ولقبها النوار **(قوله)** وهي حائض في رواية قاسم بن
 أصبغ من طريق عبد الحميد بن جعفر عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي في دمه حائض
 وعند البيهقي من طريق ميمون بن مهران عن ابن عمر أنه طلق امرأته في حيفها **(قوله)** على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في رواية مالك ومثله عند مسلم من رواية أبي الزبير عن ابن
 عمر وأكثرا رواه لم يذكر وأذا لم يستغناء بما في الخبر أن عمر سأل عن ذلك رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاستلزم أن ذلك وقع في عهده وزاد الليث عن نافع تطلقه واحدة أخرجه مسلم وقال
 في آخره جزؤا الليث في قوله تطلقه واحدة ٥ وكذا وقع عند مسلم من طريق محمد بن سيرين
 قال مكثت عشرين سنة يحدثني من لا أتهم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثا وهي حائض فأمر أن
 يراجعها فكنت لا أتهمهم ولا أعرف وجه الحديث حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبسير وكان
 ثابت فحدثني أنه سأل ابن عمر فحدثه أنه طلق امرأته تطلقه وهي حائض وأخرجه الدارقطني
 والبيهقي من طريق الشعبي قال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض واحدة ومن طريق عطاء
 الخراساني عن الحسن عن ابن عمر أنه طلق امرأته تطلقه وهي حائض **(قوله)** فسأل عمر بن
 الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك في رواية أبي ذئب عن نافع فأتى عمر النبي
 صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك أخرجه الدارقطني وكذا سألني المصنف من رواية قتادة عن
 يونس بن جبير عن ابن عمر وكذا عند مسلم من رواية يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن يونس بن
 جبير وكذا عنده في رواية طاوس عن ابن عمر وكذا في رواية الشعبي المذكورة وزاد فيه الزهري
 في روايته كما تقدم في التفسير عن سالم أن ابن عمر أخبره فتعظف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم أره هذه الزيادة في رواية غير سالم وهو أجل من روى الحديث عن ابن عمر وفيه اشعار بأن
 الطلاق في الحيض كان تقدم النهي عنه والام يقعه التعظف على أمر لم يسبق النهي عنه ولا يعكر
 على ذلك مبادرة عمر بالسؤال عن ذلك لاحتمال أن يكون عرف حكم الطلاق في الحيض
 وأنه منهى عنه ولم يعرف ماذا يصنع من وقع له ذلك قال ابن العربي سؤال عمر محتمل لأن يكون
 أنهم لم يروا قبلها أمثله فسأل ليعلم ويحتمل أن يكون لما رأى في القرآن قوله فطلقوهن بعدتهن
 وقوله يترصدن بأنفسهن ثلاثة قروء أراد أن يعلم أن هذا قرء أم لا ويحتمل أن يكون سمع من النبي
 صلى الله عليه وسلم النهي بخفاء ليسأل عن الحكم بعد ذلك وقال ابن دقيق العيد وتعظف النبي صلى
 الله عليه وسلم أمانة المعنى الذي يقتضي المنع كان ظاهرا فكان مقتضى الحال التثبت في ذلك
 أولانه كان مقتضى الحال مشاوره النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك إذا عزم عليه **(قوله)** مره

وهي حائض على عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فسأل
 عمر بن الخطاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مره

(ليراجعها) قال ابن دقيق العبد يتعلق به مسئلة أصولية وهي أن الأمر بالأمر بالشئ هل هو
 أمر بذلك أم لا فإنه صلى الله عليه وسلم قال لعمره فأمره بأن يأمره (قلت) هذه المسئلة تذكرها
 ابن الحاجب فقال الأمر بالأمر بالشئ ليس أمراً بذلك الشئ لئلا لو كان لكان من عبسك بكذا
 تعدياً ولو كان يناقض قولك للعبد لا تفعل قالوا فهم ذلك من أمر الله ورسوله ومن قول الملك لوزيره
 قل لفلان افعل قلنا للعلم بأنه مبلغ (قلت) والحاصل أن النفي انما هو حيث تجرد الأمر وأما إذا
 وجدت قرينة تدل على أن الأمر الأول أمر بالمأمور الأول أن يبلغ المأمور الثاني فلا وينبغي
 أن ينزل كلام الفريقين على هذا التفصيل فيرتفع الخلاف ومنهم من فرق بين الأمرين فقال إن
 كان الأمر الأول بحيث يسوغ له الحكم على المأمور الثاني فهو أمر له والأفلا وهذا أقوى وهو
 مستفاد من الدليل الذي استدلل به ابن الحاجب على النفي لئلا لا يكون متعدياً إلا إذا أمر من
 لا حكم له عليه لئلا يصير متصرفاً في ملك غيره بغير إذنه والشارع حاكم على الأمر والمأمور فوجد
 فيه سلطان التكليف على الفريقين ومنه قوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة فإن كل أحد يفهم منه
 أمر الله لأهل بيته بالصلاة ومثله حديث الباب فإن عمر انما استثنى النبي صلى الله عليه وسلم عن
 ذلك ليشتمل ما يأمر به ويلزم أن ينفى مثل هذا الحديث لهذه المسئلة فهو غلط فإن القرينة
 واضحة في أن عمر في هذه الكائنات كان مأموراً بالتبليغ ولهذا وقع في رواية أيوب عن نافع
 فأمره أن يراجعها وفي رواية أنس بن سيرين ويونس بن جبير وطاوس عن ابن عمر وفي رواية
 الزهري عن سالم فليراجعها وفي رواية سالم فراجعها عبد الله كما أمره رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وفي رواية أبي الزبير عن ابن عمر فليراجعها وفي رواية الليث عن نافع عن ابن عمر فإن النبي
 صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا وقد اقتضى كلام سليم الرازي في التقريب أنه يجب على الثاني
 الفعل جزئياً وإنما الخلاف في تسميته أمر أفرجع الخلاف عنده لفظياً وقال الفخر الرازي في
 المحصول الحق أن الله تعالى إذا قال لزيد أوجبت على عمر وكذا وقال لعمر وكلماً أوجب عليك زيد
 فهو واجب عليك كان الأمر بالأمر بالشئ أمراً بالشئ (قلت) وهذا يمكن أن يؤخذ منه التفرقة
 بين الأمر الصادر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن غيره فهما أمر الرسول أحد أن يأمر
 بغيره ويجب لأن الله أوجب طاعته وهو أوجب طاعة أميرة كما ثبت في الصحيح من أطاعني فتنس
 أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني وأما غيره ممن بعده فلا وفيهم تظهر ضرورة التعدي التي
 أشار إليها ابن الحاجب وقال ابن دقيق العبد لا ينبغي أن يتردد في اقتضاء ذلك الطلب وانما ينبغي
 أن ينظر في أن لو أزم صيغة الأمر هل هي لو أزم صيغة الأمر بالأمر ولا يعني أنهم ما يستويان في
 الدلالة على الطلب من وجه واحد (أولاً قلت) وهو حسن فإن أصل المسئلة التي انبنى عليها هذا
 الخلاف حديث مروا أولادكم بالصلاة لسبع فإن الأولاد ليسوا بمكلفين فلا يتجه عليهم الوجوب
 وانما الطلب متوجه على أوليائهم أن يعلمواهم ذلك فهو مطلوب من الأولاد بهذه الطريق وليس
 مساوياً للأمر الأول وهذا انما عارض من أمر خارج وهو استناع توجه الأمر على غير المكلف
 وهو بخلاف القصة التي في حديث الباب والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر
 مكلفاً آخر بفعل شئ كان المكلف الأول مبلغاً محضاً والثاني مأمور من قبل الشارع
 وهذا كقوله مالك بن الحويرث وأصحابه وهم بصلاة كذا في حين كذا وقوله لرسول الله صلى

فليراجعها

ثم لم يسكها حتى تطهر ثم
تحيض ثم تطهر

الله عليه وسلم من حافظه صبر وتحسب ونظائره كثيرة فإذا أمر الأول والثاني بذلك فلم يستله كما
عاصيا وإن توجه الخطاب من الشارع لمكان أن يأمر غير مكاف أو توجه الخطاب من غير
الشارع بأمر من له عليه الأمر أن يأمر من لا أمر للأول عليه لم يكن الأمر بالأمر بالشئ أمر
بالشئ فالصورة الأولى هي التي نشأ عنها الاختلاف وهو أمر أولياء الصبيان أن يأمر وأولياء الصبيان
والصورة الثانية هي التي تصور فيها أن يكون الأمر متعديا بأمر للأول أن يأمر الثاني فهذه
فصل الخطاب في هذه المسئلة والله المستعان واختلف في وجوب المراجعة قد ذهب اليه مالكا
وأحمد في رواية والمشهور عنه وهو قول الجمهور إنهم استحبوا احتجوا بأن استدعاء النكاح
لا يجب فاستدأته كذلك لكن صحح صاحب الهداية من الحنفية أنها واجبة والخملي قال
بالوجوب ورود الأمر بها ولان الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدعاء النكاح فيه
واجبة فلو عاذى الذي طلق في الحيض حتى طهرت قال مالك وأكثر أصحابه يجبر على الرجعة
أيضا وقال أشهرهم إذا طهرت انتهى الأمر بالرجعة وانتقوا على أنها إذا انتقضت عدتها أن
لا رجعة وأن لو طلق في طهر قدمه فيه لا يومر برأبعتها **كذا** نقل ابن بطال وغيره لكن
الخلافا فيه ثابت قد حكاه الخطاطي من الشافعية وجهها وانتقوا على أنه لو طلق قبل الدخول
وهي حائض لم يؤمر بالمراجعة إلا ما نقل عن زفر فطر الباب **(قوله ثم ليسكها)** أي يسقرها في
عصمته **(قوله حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر)** في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع ثم لم يرد عليها حتى
تطهر ثم تحيض حتى طهرت فليطلقها ونحوه في رواية الليث وأيوب عن نافع وكذا
عند مسلم من رواية عبد الله بن دينار وكذا عندهما من رواية الزهري عن سالم وعند مسلم من
رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم بل يفتقره فليبرأها ثم يطلتها طاهرا وأحلاما قال الشافعي
غير نافع إنما روى حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها ثم إن شاء أمست وإن شاء طلق
يونس بن جبير وأُس بن سيرين وسالم قلت وهو كما قال لكن رواية الزهري عن سالم موافقة لرواية
نافع وقد نبه على ذلك أبو داود والزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما إذا كان حافظا وقد اختلف في
الحكمة في ذلك فقال الشافعي يحتمل أن يكون أراد بذلك أي بما في رواية نافع أن يستبرأ بعد
الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام **ك** كون تطليقتها وهي تعلم عدتها أما يحمل
أو يحيض أو ليكون تطليقتها بعد علمه بالحل وهو غير جاهل بما صنع إذ يرغب فيمسك للعدل
أو ليكون أن كانت سألت الطلاق غير حامل أن تكف عنه وقيل الحكمة فيه أن لا تصير الرجعة
لغرض الطلاق فإذا أمسكها زمانا يحمل له فيه طلاقها طهرت فائدة الرجعة لأنه قد يطول مقامه
معها فقد يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فمسكها وقبل أن الطهر الذي يلي
الحيض الذي طلقها فيه كفر واحد فلو طلقها فيه لكان كن طلق في الحيض وهو ممتنع من
الطلاق في الحيض فلزم أن يتأخر إلى الطهر الثاني واختلف في جواز تطليقتها في الطهر الذي يلي
الحيضة التي وقع فيها الطلاق والرجعة وفيه للشافعية وجهان أحدهما المنع وبه قطع المتولي
وهو الذي يقتضيه ظاهر الزيادة التي في الحديث وعبرة الغزالي في الوسيط وتبعه مجمل هل يجوز
أن يطلق في هذا الطهر وجهان وكلام المالكية يقتضي أن التأخير مستحب وقال ابن تيمية
في المحرر ولا يطلتها في الطهر المتعقب له فإنه بدعة وعنه أي عن أحمد جواز ذلك وفي كتب

للمنفعة عن أبي حنيفة الجواز وعن أبي يوسف ومحمد المنع ووجه الجواز أن التحريم إنما كان
 محل الحيض فإذا طهرت زال موجب التحريم فإزطلاقها في هذا الطهر كما يجوز في الطهر الذي
 بعده وكما يجوز زطلاقها في الطهر إن لم يتقدم طلاق في الحيض وقد ذكرنا جميع المانعين ومنها أنه
 طلقها عقب تلك الحيضة كان قد راجعها المطلقة وهذا عكس مقصود الرجعة فانها شرعت
 لبوء المرأة ولهذا اسمها المساكفة أن يسكنها في ذلك الطهر وأن لا يطلق فيه حتى تحيض
 حيضة أخرى ثم تطهر لتكون الرجعة للمساكفة لا للطلاق ويؤيد ذلك أن الشارع أكد هذا
 المعنى حيث أمر بأن يسكنها في الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه لقوله في رواية عبد الحميد
 ابن جعفر مره أن راجعها فإذا طهرت مسماحتى إذا طهرت أخرى فان شاء طلقها وان شاء
 أمسكها فإذا كان قد أمره بأن يسكنها في ذلك الطهر فكيف يبيع له أن يطلقها فيه وقد ثبت
 انتهى عن الطلاق في طهر جامعها فيه (قوله ثم إن شاء أمسك بعدوان شاء طلق قبل أن يس) في رواية
 ألب في رواية ألب ثم يطلقها قبل أن يسها وفي رواية عبيد الله بن عمر فإذا طهرت فليطلقها قبل أن
 يجامعها أو يسكنها ونحوه في رواية الليث وفي رواية الزهري عن سالم فان بدله أن يطلقها
 فليطلقها طاهرا قبل أن يسها وفي رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم ثم يطلقها طاهرا أو حاملا
 وتسلم بهذه الزيادة من استثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما إذا طهر الحمل فانه لا يحرم
 والحكمة فمعداته إذا طهر الحمل فقد أقدم على ذلك على بصيرة فلا يندم على الطلاق وأيضا فان
 زمن الحمل زمن الرغبة في الوطء فاقد أمه على الطلاق فيه يدل على رغبته عنها ومحل ذلك أن
 يكون الحمل من المطلق فلو كان من غيره بأن نكح حاملا من زنى ووطئها ثم طلقها أو وطئت
 منه كوحدة بشبهة ثم حلت منه فطلقها زوجه فان الطلاق يكون بدعيان عدة الطلاق تقع بعد
 وضع الحمل والنقاس من النقاس فلا تشرع عقب الطلاق في العدة كما في الحامل منه قال الخطابي
 في قوله ثم إن شاء أمسك وان شاء طلق دليل على أن من قال لزوجه وهي حائض إذا طهرت فانت
 طالق لا يكون مطلقا للسنة لأن المطلق للسنة هو الذي يكون مخيرا عند وقوع طلاقه بين ابتاع
 الطلاق وتركه واستدل بقوله قبل أن يس على أن الطلاق في طهر جامع فيه حرام وبه صرح
 الجمهور ولو طلق هل يجبر على الرجعة كما يجبر عليها إذا طلقها وهي حائض طرده بعض المالكية
 فيها والمشهور عنهم اجبار في الحائض دون الطاهر وقالوا فيما إذا طلقها وهي حائض يجبر على
 الرجعة فان امتنع أدب الحاكم فان أسرار تجع الحاكم عليه وهل يجوز له وطؤها بذلك روايتان
 لهم أحدهما الجواز وعن داود يجبر على الرجعة إذا طلقها حائضا ولا يجبر إذا طلقها نفسا وهو
 جود ووقع في رواية مسلم من طريق محمد بن عبيد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر ثم
 ليطلقها طاهرا أو حاملا وفي روايته من طريق ابن أبي الزهري عن الزهري فان بدله أن يطلقها
 فليطلقها طاهرا من حیضها واختلف الفقهاء في المراد بقوله طاهر هل المراد به انقطاع الدم
 أو التطهر بالغسل على قولين وهما روايتان عن أحمد والراجح الثاني لما أخرجه النسائي من
 طريق معمر بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذه القصة قال مر عبد الله فليراجعها فإذا
 اغتسلت من حیضها الاخرى فلا يسها حتى يطلقها وان شاء أن يسكنها فليسكنها وهذا منفسر
 لقوله فإذا طهرت فليجمل عليه ويتنوع من هذا أن العدة هل تنقضي بانقطاع الدم وترتفع الرجعة

ثم إن شاء أمسك بعدوان
 شاء طلق قبل أن يس

أولاً بدمن الاغتسال فيه خلاف أيضاً والحاصل أن الأحكام المرتبة على الحيض نوعان الأول
يزول بانقطاع الدم كنعكة الغسل والصوم وترتب الصلاة في الذمة والثاني لا يزول إلا بالغسل كنعكة
الصلاة والطواف وجواز اللبث في المسجد فهل يكون الطلاق من النوع الأول أو من الثاني
وتمسك بقوله ثم ليطلقها طاهراً وحاسلاً من ذهب إلى أن طلاق الحاسل سني وهو قول الجمهور
وعن أحمد روايته أنه ليس بسني ولا بدعي **(قوله)** فقلت العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء
أي أذن وهذا بيان لمراد الآية وهي قوله تعالى يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن
وسرح معمر بن ربيعة عن أبيه عن ثوبان عن نافع بن هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي
رواية أبي الزبير عن مسلم قال ابن عمر قرأ النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها النبي إذا طلقتم النساء
الآية واستدل به من ذهب إلى أن الأقراء لا طاهر إلا بالمر بطلاقها في الطهر وقوله فطلقوهن
لعدتهن أي وقت ابتداء عدتهن وقد جعل للمطلقة تربص ثلاثة قروء فلما نسي عن الطلاق في
الحيض وقال إن الطلاق في الطهر هو الطلاق المأذون فيه علم أن الأقراء لا طاهر قال ابن
عبد البر وسأذكر بقية فوائده حديث ابن عمر في الباب الذي يلي هذا إن شاء الله تعالى **(قوله)**
باب إذا طلق الحائض تعتد بذلك الطلاق كذات الحكم بالمسئلة وفيه خلاف فقه
عن طاووس وعن خلاص بن عمر وغيرهما أنه لا يقع ومن ثم نشأ سؤال من سأل ابن عمر عن قول
(قوله) شعبة عن أنس بن سيرين قال سمعت ابن عمر قال طلق ابن عمر امرأته وهي حائض فذكر
عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ليراجعها قلت تحتسب قال فقه القائل قلت هو أنس بن سيرين
والقول له ابن عمر بين ذلك أحمد في روايته عن محمد بن جعفر عن شعبة وكذا أخرجه مسلم
طريق محمد بن جعفر وقد ساقه مسلم من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن ابن سيرين
كما سأذكر بعد ذلك **(قوله)** وعن قتادة عن يونس بن جبير هو معطوف على قوله عن أنس
سيرين فهو موصول وهو من رواية شعبة عن قتادة ولقد أفرده مسلم من رواية محمد بن جعفر
شعبة عن قتادة سمعت يونس بن جبير **(قوله)** عن ابن عمر قال مره فليراجعها هكذا اختصم
ومراده أن يونس بن جبير حكى القصة نحو ما ذكرها أنس بن سيرين سوى ما بين من ساقه
قلت تحتسب هو يضم أوله والقائل هو يونس بن جبير **(قوله)** قال رأيت في رواية الكشي
أرأيت أن يجز واستحق وقد اختصره البخاري اكتفاء بسياق أنس بن سيرين وقد ساقه مسلم
حيث أفرده وانظر سمعت ابن عمر يقول طلق امرأتي وهي حائض فأقضى عمر النبي صلى الله عليه
وسلم فذكر ذلك له فقال ليراجعها فإذا طهرت فإن شاء فليطلقها قال قلت لابن عمر أفيحسبها
قال ما نفعه أرأيت أن يجز واستحق وقال أحمد حدثنا محمد بن جعفر وعبد الله بن بكير قال حدثنا
شعبة فذكره أمه وفي أوله أنه سأل ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهي حائض وفيه فقال مره
فليراجعها ثم إن بدله طلاقها طلقها في قبل عدتها وفي قبل طهرها قال قلت لابن عمر أفيحسب
طلاقها ذلك طلاقاً قال نعم أرأيت أن يجز واستحق وقد ساقه البخاري في آخر الباب الذي بعده
نحو هذا السياق من رواية همام عن قتادة بطوله وفيه قلت فهل عد ذلك طلاقاً قال رأيت أن يجز
واستحق وسأقضي في أبواب العدة في باب راجعة الحائض من طريق محمد بن سيرين عن يونس بن
جبير مختصراً وفيه قلت فتعتد بتلك التولية قال رأيت أن يجز واستحق وأخرجه مسلم من

قلت العدة التي أمر الله أن
يطلق لها النساء * (باب إذا
طلقت الحائض تعتد بذلك
الطلاق) * حدثنا سليمان
ابن حرب حدثنا شعبة عن
أنس بن سيرين قال سمعت
ابن عمر قال طلق ابن عمر
امرأته وهي حائض فذكر
عمر للنبي صلى الله عليه وسلم
فقال ليراجعها قلت تحتسب
قال فقه وعن قتادة عن يونس
ابن جبير عن ابن عمر قال مره
فليراجعها قلت تحتسب
قال رأيت أن يجز واستحق

وجه آخر عن محمد بن سيرين مطو لا ولفظه فقلت له اذا طلق الرجل امرأته وهي حائض أعتد
بتلك التولية قال فيه أو ان عجز واستحقم وفي رواية له فقلت أفتحتسب علمه والباقي مثله وقوله
فيه أصله فإيه هو استهزاء فيه كنفاء أي فإيه يكون ان لم تحتسب ويحتمل أن تكون الهاء أصلية
وهي كلمة فقال للزجر أي كف عن هذا الكلام فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك قال ابن عبد البر
قول ابن عمر فيه معناه فأى شيء يكون اذا لم يعتد بها انكار القول السائل أيعتد بها فيكأنه قال
وهل من ذلك بد وقوله أرايت ان عجز واستحقم أي ان عجز عن فرض فلم يقمه أو استحقم فلم يأت
به أي يكون ذلك عذرا له وقال الخطابي في الكلام حذف أي أرايت ان عجز واستحقم أي سقط عنه
الطلاق حقه أو يسقط عجزه وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه وقال الكرمانى يحتمل أن يكون
ان نافية بمعنى ما أى لم يعجز ابن عمر ولا استحقم لانه ليس بظن ولا يجمعون قال وان كانت الرواية
بفتح ألف أن فعنها أظهر والتام من استحقم مفتوحة قاله ابن الحشاب وقال المعنى ففعل فعلا
يصيره أحق عاجزا فيسقط عنه حكم الطلاق عجزه وأوجهه والسبب والتأني في إشارة الى أنه تكلف
الحق بما فعله من تطلق امرأته وهي حائض وقد وقع في بعض الاصول بضم التاء مبنيا للمجهول
أى أن الناس استحقموا بما فعل وهو موجه وقال المهلب معنى قوله ان عجز واستحقم بمعنى عجز
في المراجعة التي أمر بها ان يقع الطلاق أو فقد عتله فلم يتمكن منه الرجعة أتقى المرأة معلقة
لا ذات بعل ولا مطلقة وقد نهي الله عن ذلك فلا بد أن تحتسب تلك التولية التي أوقعها على غير
وجهها كما أنه لو عجز عن فرض آخر لله فلم يقمه واستحقم فلم يأت به ما كان يعذر بذلك ويسقط
عنه (قوله حديث أبو عمر) كذا في رواية أبي ذر وهو ظاهر كلام أبي نعيم في المستخرج
وللباقين وقال أبو عمر وبه جزم الاسماعيل وسقط هذا الحديث من رواية النسفي أصلا (قوله
عن ابن عمر قال حسبت على بتولية) هو بضم أوله من الحساب وقد أخرجه أبو نعيم من طريق
عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه مثل ما أخرجه البخاري مختصرا وزاد يعنى حين طلق امرأته
فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال النورى شديد بعض أهل الظاهر فقال اذا طلق
الحائض لم يقع الطلاق لانه غير مأذون فيه فاشبه طلاق الاجنبية وحكاها الخطابي عن الخوارج
والروافض وقال ابن عبد البر لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال يعنى الآن قال وروى
مثله عن بعض التابعين وهو شذوذ وحكاها ابن العربي وغيره عن ابن علية يعنى ابراهيم بن اسمعيل
ابن علية الذي قال الشافعي في حقه ابراهيم ضال جلس في باب الضوال يضل الناس وكان بمصر
وله مسائل يفرد بها وكان من فتيها المعتزلة وقد غلط فيه من ظن أن المنقول عنه المسائل الشاذة
أبوهم وحاشاه فإنه من كبار أهل السنة وكان النورى أراد ببعض الظاهرية ابن حزم فإنه من جرد
القول بذلك واتصروا به وبالغ وأجاب عن أمر ابن عمر بالمراجعة بان ابن عمر كان اجتهاديا فامرأته
يعيدها اليه على ما كانت عليه من المعاشرة حمل المراجعة على معناها اللغوى وتعقب بان
الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية أنشأنا وأجاب عن قول ابن عمر حسبت على
بتولية بأنه لم يصرح عن حسبها عليه ولا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعقب
بأنه مثل قول الصحابي أمر نافي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا فإنه ينصرف الى من له
الامر حينئذ وهو النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال بعض الشراح وعندى أنه لا ينبغي أن يجيء

حدثنا أبو عمر حدثنا عبد
الوارث حدثنا أيوب عن
سعيد بن جبير عن ابن عمر
قال حسبت على بتولية

فيه الخلاف الذي في قول الصحابي أمرنا بكذا فان ذلك محله حيث يكون اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ليس صريحاً وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه فان النبي صلى الله عليه وسلم هو الأمر بالرجعة وهو المرشد لابن عمر فيما يفعل اذا اراد اطلاقتها بعد ذلك واذا أخبر ابن عمر أن الذي وقع منه حسبت عليه بتطبيقه كان احتمال أن يكون الذي حسبه عليه غير النبي صلى الله عليه وسلم بعد اجماع اختلاف القرائن في هذه القصة بذلك وكيف يتخيل أن ابن عمر يفعل في القصة شيئاً برأيه وهو يتقن أن النبي صلى الله عليه وسلم تعبط من صنيعه كيف لم يشاوره فيما يفعل في القصة المذكورة وقد أخرج ابن وهب في مسنده عن ابن أبي ذئب أن نافعاً أخبره أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مره فليراجعها ثم يسكنها حتى تطهر قال ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي واحدة قال ابن أبي ذئب وحدثني حنظلة بن أبي سفيان أنه سمع سالم يحدث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن هرون عن ابن أبي ذئب وابن اسحق جميعاً عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي واحدة وهذا نص في موضع الخلاف فيجب المصير اليه وقد أورده بعض العلماء على ابن حزم فأجابته بأن قوله هي واحدة لعله ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم فالرمة بأنه تقصير أصلاً لأن الأصل لا يدفع بالاحتمال وعند الدارقطني في رواية شعبة عن أنس بن سيرين عن ابن عمر في القصة فقال عمر يا رسول الله أفقت بسبب تلك التعليقه قال نعم ورجاله إلى شعبة وثقات وعنده من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمعي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رجلاً قال اني طلقت امرأتى البتة وهي حائض فقال عصبت بك وفارقت امرأتك قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر ابن عمر أن يراجع امرأته قال انه أمر ابن عمر أن يراجعها بطلاق بقوله وأنت لم تبق ما ترجع به امرأتك وفي هذا السياق رد على من حل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى المغوي وقد وافق ابن حزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية ولا كلام طويل في تقرير ذلك والاتصالة وأعظم ما احتجوا به ما وقع في رواية أبي الزبير عن ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي وفيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ليراجعها فرددتها وقال اذا ظهرت فليطلق أو يمكك النظم مسلم والنسائي وأبي داود ورفعهما على زاد أبو داود ولم يرهاشياً أو استماده على شرط الصحيح فان مسلماً أخرجه من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج وساقه على لفظه ثم أخرجه من رواية أبي عاصم عنه وقال نحو هذه القصة ثم أخرجه من رواية عبيد الرزاق عن ابن جريج قال مثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة فأشار إلى هذه الزيادة ولعله طوى ذكرها عمداً وقد أخرج أحمد الحديث عن روح بن عباد عن ابن جريج فذكرها فلا يتخيل انفرد عبد الرزاق بها قال أبو داود وروى هذا الحديث عن ابن عمر جماعة وأحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير وقال ابن عبيد البر قوله ولم يرهاشياً منك لم يقله غير أبي الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ولو سمع فعناه عندي والله أعلم ولم يرهاشياً مستقيماً لكونها لم تقع على السنة وقال الخطابي قال أهل الحديث لم يروا أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا وقد يتخيل أن يكون معناه ولم يرهاشياً تحرم معه المراجعة أو لم يرهاشياً بآثر في السنة ماضياً في الاختيار وان كان لازماً مع الكراهة

ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال نافع أثبت من أبي الزبير
والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تخالفا وقد وافق نافع غيره من أهل الثبت قال
وبسط الشافعي القول في ذلك وحمل قوله لم يرها شيئا على أنه لم يرها شيئا أصوَابا غير خطأ بل رؤى
صاحبه أن لا يقيم عليه لأنه أمر بالمراجعة ولو كان طلقها طارفا لم يؤمر بذلك فهو كما يقال
للرجل إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه لم يصنع شيئا أي لم يصنع شيئا أصوَابا قال ابن عبد البر
واحج بعض من ذهب إلى أن الطلاق لا يقع بما روى عن الشعبي قال إذا طلق الرجل امرأته
وهي حائض لم يعتد به في قول ابن عمر قال ابن عبد البر وليس معناه ما ذهب إليه وانما معناه لم
تعتد المرأة تلك الحيضة في العدة كما روى ذلك عنه منصوصا أنه قال يقع عليها الطلاق ولا تعتد
بتلك الحيضة اهـ وقد روى عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عنهما
قال ابن عبد البر عن الشعبي أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح والجواب عنه مثله وروى سعيد بن
منصور عن طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم ليس ذلك بشيء وهذه متابعات لأبي الزبير إلا أنها كلها آفالة للتأويل وهو أولى من
الغاء الصريح في قول ابن عمر أنها أحسبت عليه بتطبيقه وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره
يتمين وهو أولى من تغليب بعض الثقات وأما قول ابن عمر أنها أحسبت عليه بتطبيقه فإنه وإن لم
يصرح برفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإن فيه تسليم أن ابن عمر قال أنها أحسبت عليه
فكيف يجتمع مع هذا قوله أنه لم يعتد بها ولم يرها شيئا على المعنى الذي ذهب إليه المخالف لأنه إن
جعل الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم لزم منه أن ابن عمر خالف ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم
في هذه القضية بخلاف ما قال أنه قال أنها أحسبت عليه بتطبيقه فيكون من حسمها عليه خالف كونه
لم يرها شيئا وكيف يظن بذلك مع اهتمامه واهتمام أبيه بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك
لئلا يعمل ما يأمره به وإن جعل الضمير في لم يعتد بها أو لم يرها لابن عمر لزم منه التناقض في القضية
الواحدة فيقتضي الترجيح ولا شك أن الأخذ بما رواه الأكثر والأحفظ أولى من مقابلته عند
تعذر الجمع عند الجمهور والله أعلم واحج ابن القيم لترجيح ما ذهب إليه شيخه بأقضية ترجع إلى
مسألة أن النهي يقتضي الفساد فقال الطلاق ينقسم إلى حلال وحرام فالقياس أن حرامه
باطل كالنكاح وسائر العقود وإضافتها إلى النهي يقتضي التحريم فكذلك يقتضي الفساد
وأيضا فهو طلاق منع منه الشرع فأقادمه عدم جواز إيقاعه فكذلك يقتضي عدم تنوذه وال
لم يكن للسمع فائدة لأن الزوج لو وكل رجلا أن يطلق امرأته على وجه فطلقها على غير الوجه
المأذون فيه لم ينفذ فكذلك لم يأن الشارع للمكلف في الطلاق إلا إذا كان مباحا فإذا طلق
بلا فلا محذور ما لم يصح وأيضافها ما حرمه الله من العقود ومطلوب الإعدام فالحكم بطلان
ما حرمه أقرب إلى تحصيل هذا المطلوب من تعديده ومعلوم أن الحلال المأذون فيه ليس
كالحرام المنوع منه ثم أطال من هذا الجنس معارضات كثيرة لا تنهض مع التصحيح على
صريح الأمر بالرجعة فإنها أفرع وقوع الطلاق على تصريح صاحب القصة بأنها أحسبت عليه
تطبيقه والقياس في معارضة النص فاسد الاعتبار والله أعلم وقد عورض بقياس أحسن من
قياسه فقال ابن عبد البر ليس الطلاق من أعمان البر التي يتقرب بها وانما هو أزال العصمة فيها حق

أدعى فكذلك ما وقع فيه وقع سواء أجزى في ذلك أم أم لم يزلزم المطيع ولم يلزم العاصي لكان العاصي
أخف حالا من المطيع ثم قال ابن القيم لم يرد التصريح بأن ابن عمر احتسب تلك الطليقة إلا في
رواية سعيد بن جبير عنه عند البخاري وليس فيها تصريح بالرفع قال فانظر ادعيه بن جبير بذلك
كان قد ادعى الزبير بقوله لم يرها شبه أفا ما ان يتساقطا وما ان ترجح رواية أبي الزبير لتصريحها
بالرفع وتحمل رواية سعيد بن جبير على أن أباه هو الذي حسمها عليه بعدم موت النبي صلى الله عليه
وسلم في الوقت الذي أُلزم الناس فيه بالطلاق الثلاث بعد أن كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
لا يحسب عليهم به ثلاثا إذا كان بالنظر واحد (قلت) وغفل رحمه الله عما ثبت في صحيح مسلم من
رواية أنس بن سيرين على وفاق ما روى سعيد بن جبير وفي سياقه ما يشعر بأنه انما راجعها في زمن
النبي صلى الله عليه وسلم ولنظرة سألت ابن عمر عن امرأته التي طلق فقال طلقها وهي حائض
فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مرة فليراجعها فإذا طهرت فليطلقها طهرها قال
فراجعها ثم طلقها طهرها قلت فاعتمدت تلك الطليقة وهي حائض فقال ما لي لأعدها وإن
كنت عجزت واستدمت وعند مسلم أيضا من طريق ابن أخي ابن شهاب عن عمه عن سالم في
حديث الباب وكان عبد الله بن عمر طلقها تطليقة فحسبت من طلاقها فراجعها كما أمره رسول
الله صلى الله عليه وسلم وله من رواية الزبير بن عدي عن ابن شهاب قال ابن عمر فراجعتها وحسبت لها
التطليقة التي طلقها وعند الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريح أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه
هل حسبت تطليقة ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم وفي حديث ابن عمر من
القبائل غير ما تقدم أن الرجعة يستقل بها الزوج دون الولي ورضا المرأة لأنه جعل ذلك إليه
دون غيره وهو كقوله تعالى وبعواهنن أحق برذهن في ذلك وفيه أن الأب يقوم عن ابنه البالغ
الرشيد في الأمور التي تقع له بما يحتشم الابن من ذكره ويتلقى عنه ما لعله لحقه من العتاب على فعله
شبهة منه وبرأ وفيه أن طلاق الظاهرة لا يكره لأنه أنكر ابتاعه في الحيض لافي غيره ولقوله في
آخر الحديث فإن شاء أمسك وإن شاء طلق وفيه أن الحامل لا تحيض لقوله في طريق سالم المتقدمة
ثم ليطلقها طهرها وأما ما حرم صلى الله عليه وسلم الطلاق في زمن الحيض وأباحه في زمن الحمل
فدل على أنهم لما لا يجتمعان وأجيب بأن حيض الحامل لما لم يكن له تأثير في تطويل العدة ولا
تخفيفها لأنها موضع الحمل فأباح الشارع طلاقها حاملا مطلقا وأما غير الحامل ففرق بين
الحائض والطاهرة لأن الحيض يؤثر في العدة فالفرق بين الحامل وغيرها إنما هو بسبب الحمل
لا بسبب الحيض ولا الطهر وفيه أن الأقراء في العدة هي الاطهار وسأيت أن تقرير ذلك في كتاب
العدة وفيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه وبه قال الجمهور وقال المالكية لا يحرم وفي
رواية كتاب الجمهور ورجحها النكاية أن يكون شرط في الاذن في الطلاق عدم المسبب والمعلق
بالشرط معدوم عند عدمه ﴿قوله﴾ من طلق وهل يواجه الرجل امرأته
بالطلاق كذا الجميع وحذف ابن بطلان من الترجمة قوله من طلق فكأنه لم يظهر له وجهه وأظن
المصنف قصد اثبات مشروعية جواز الطلاق وحل حديث أبيغض الحلال إلى الله الطلاق على
ما إذا وقع من غير سبب وهو حديث أخرجه أبو داود وغيره وأعل بالارسال وأما المواجهة
فأشار إلى أنها خلاف الأولى لأن ترك المواجهة أرفق وألطف إلا أن احتج إلى ذلك ثم ذكر

* (باب من طلق وهل يواجه
الرجل امرأته بالطلاق) *

المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * أحدها حديث عائشة (قوله أن ابنة الجون) زاد في نسخة
الصغاني الكلبية وهو بعبد على ماساينه ووقع في كتاب الخدابة لأبي نعيم من طريق عبد بن
القاسم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرة بنت الجون تَعُوذُ من رسول الله صلى
الله عليه وسلم حين أدخلت عليه قال لقد عدت بمعاذ الحديث وعبيد مترك والصحاح أن اسمها
أممية بنت النعمان بن شراحيل كافي حديث أبي أسيد وقال مرة أممية بنت شراحيل فمست
لجدها وقيل اسمها أسماء كما سألته في حديث أبي أسيد مع شرحه مستوفي وروى ابن سعد
عن الواقدي عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت تزوج النبي صلى الله
عليه وسلم الكلابية فقد كرم مثل حديث الباب وقوله الكلابية غلط وانما هي الكندية فكأنما
الكلمة تصحنت نعم للكلابية قصة أخرى ذكرها ابن سعد أيضا بهذا السند إلى الزهري وقال
اسمها فاطمة بنت النخائل بن سفيان فاستعادت منه فطلقةا فكانت تطلق البعير وتقول أنا
الشقية قال ووقيت سنة ستين ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن الكندية لما
وقع التخيير اختارت قومها فقارقتها فكانت تقول أنا الشقية ومن طريق سعيد بن أبي هند أنها
استعادت منه فأعادها ومن طريق الكلبى اسمها العالمية بنت طيسان بن عمرو وحكى ابن سعد
أيضا أن اسمها عمرة بنت يزيد بن عبيد وقيل بنت يزيد بن الجون وأشار ابن سعد إلى أنها واحدة
اختلفت في اسمها والصحاح أن التي استعادت منه هي الجونية وروى ابن سعد من طريق سعيد
ابن عبد الرحمن بن ابزي قال لم تستعدهم منه امرأة غيرها (قلت) وهو الذي يغلب على الفن لأن
ذلك انما وقع للمستعده بالخديعة المذكورة فبعد أن يخدع أخرى بعد ما خدعته ما خدعته به
بعد شيوع الخبر بذلك قال ابن عبد البر أجمعوا على أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج الجونية
واختلفوا في سبب فراقه فقال قتادة لما دخل عليها دعاها فقاتل تعال أنت فطلقةا وقيل كان
بها وضح كالعامرية قال وزعم بعضهم أنها قالت أعوذ بالله منك فقال قد عدت بمعاذ وقد أعادك
الله سني فطلقةا قال وهذا باطل انما قال له هذا امرأته من بني العنبر وكانت جبلة تخاف نساؤه
أن تعلمن عليه ففان لها أنه يجمعه أن يقال له نعوذ بالله منك ففعلت فطلقةا كذا قال وما أدري
لم حكم بطلان ذلك مع كثرة الروايات الواردة فيه وثبوته في حديث عائشة في صحيح البخاري
وسنن أبي مزينة لذلك في الحديث الذي بعده والقول الذي نسبته لقتادة ذكره أبو سعيد
النيسابوري عن شريك بن قنات (قوله) رواه حجاج بن أبي منيع عن جده (هو حجاج بن يوسف بن
أبي منيع وأبو منيع هو عبيد الله بن أبي زياد الوصافي بفتح الواو وتشديد المهملة وبالنسب) كان
تسكون بحلب ولم يخرج له البخاري الامعاء وكذا الجدة وهذه الطريق وصلها الذهلي في الزهريات
ورواه ابن أبي ذئب أيضا عن الزهري نحوه وزاد في آخره قال الزهري جعلها تطلقه أخرجه
البيهقي وقوله الحق بأهلك بكسر الالف من الحق وفتح الحاء بخلاف قوله في الحديث الثاني
ألحقها فانه بفتح الهمزة وكسر الحاء * ثانيها (قوله) حدثنا عبد الرحمن بن غسيل كذا في رواية
الاصح كثر بغير ألف ولام وفي رواية للنسفي ابن الغسيل وهو أوجه واعلمها كانت ابن غسيل
الملائكة فسقط لفظ الملائكة والالف واللام بدل الاضافة وعبيد الرحمن ينسب إلى جد أبيه
وهو عبد الرحمن بن سليمان بن عبيد الله بن حنظلة بن أبي عامر الانصاري وحنظلة هو غسيل

حدثنا محمد بن حاتم
الوليد حدثنا الاوزاعي قال
سألت الزهري أي أزواج
النبي صلى الله عليه وسلم
استعادت منه قال أخبرني
عروة عن عائشة رضى الله
عنها أن ابنة الجون لما
أدخلت على رسول الله
صلى الله عليه وسلم وذا منها
قالت أعوذ بالله منك فقال
لها لقد عدت بعظيم الحق
بأهلك قال أبو عبد الله رواه
حجاج بن أبي منيع عن
جده عن الزهري أن عروة
أخبره أن عائشة قالت
* حدثنا أبو نعيم حدثنا عبيد
الرحمن بن غسيل عن حمزة
ابن أبي أسيد عن أبي أسيد
رضي الله عنه قال خرجنا
مع النبي صلى الله عليه وسلم

قوله وكان تسكون هكذا
في نسخة وفي أخرى وكان
يكون وفي أخرى وكان
سكونه وحرر الله صحيحه

الملائكة استشهد بأحد وهو جنت فغسلته الملائكة وقصته مشهورة ووقع في رواية الجرجاني
 عبد الرحيم والحواب عبد الرحمن بكاتبه عليه الحياني (قوله) الى حائط يقال له الشوط) بفتح المجهمة
 وسكون الواو بعدها همزة وقيل مجة هو بستان في المدينة معروف (قوله) حتى انتهى الى
 حائطين جلسنا بينهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجلسوا ههنا ودخل (أى الى الحائط في رواية
 لابن سعد عن أنى أسيد قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بنى الجون فأمرني
 أن أتبعها فأتيته بها فأزلفت بالشوط من وراء عذاب في أطعم ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم
 فأخبرته فخرج عني ونحن معه وذباب بضم المجهمة وموحدتين مخنفا جليل معروف بالمدينة
 والاطعم الجحون وهو الاجم أيضا والجمع أطام وأجام كعق وأعناق وفي رواية لابن سعد أن
 النعمان بن الجون الكندي أتى النبي صلى الله عليه وسلم مسلما فقال ألا تزوجك أمي في
 العرب فتزوجها وبعث معه أبا أسيد الساعدي قال أبو أسيد فأزلفت في بيت ساعدة فدخل عليها
 نساء الحن فحين بها وخرجن فذكرن من جمالها (قوله) فأزلفت في بيت في مخيل في بيت أمية بنت
 النعمان بن شراحيل) هو بالتونين في الكل وأميمة بالرفع المبدل عن الجونية والما عطف بيان
 وطن بعض الشراح أنه بالاضافة فقال في الكلام على الرواية التي بعدها تزوج رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أمية بنت شراحيل ولعل التي تزفت في بيتها بنت أخها وهو مردود فان خرج
 الطريقين واحد وانما جاء الوهم من إعادة اللفظ في بيت وقدره أبو بكر بن أنى شبيبة في مسنده
 عن أبي نعيم شيخ البخاري فيه فقال في بيت في الخيل أمية الخ وجزم هشام بن الكلبي بأنها
 أسماء بنت النعمان بن شراحيل بن الاسود بن الجون الكندية وكذا جزم بتسميتها أسماء محمد
 ابن اسحق وشهد بن حبيب وغيرهما فعمل اسمها أسماء ولقبها أمية ووقع في المغازي رواية
 يونس بن بكير عن ابن اسحق أسماء بنت كعب الجونية فلعل في نسبها من اسم كعب نسبها اليه
 وقيل هي أسماء بنت الاسود بن الحرث بن النعمان (قوله) ومعها دايها حاضنة لها) الداية بالتحانية
 الظئر المرضع وهي معربة ولم أقف على تسمية هذه الحاضنة (قوله) هي نفسك الى الخ) السوق بضم
 السين المهملة يقال للواحد من الرعية والجمع قيل لهم ذلك لان الملك يسوقهم فيساقون اليه
 ويصرفهم على مراده واما أهل السوق فالواحد منهم سوقى قال ابن المنير ههنا من بقتية
 ما كان فيه من الجاهلية والسوق عنددهم من ليس ملك كاشان من كان فسكانها استبعدت أن
 يزوج المملكة من امس ملك وكان صلى الله عليه وسلم قد خير أن يكون ملكا نبيا فاختار أن يكون
 عبدا نبيا وأضعه امرأته صلى الله عليه وسلم لم يولد له ولم يؤخذها النبي صلى الله عليه وسلم بكلاهما
 معذرة لها التبر عهدها بجاهلية أو قال غيره يحتمل أنهم لم تعرفه صلى الله عليه وسلم فخطبته بذلك
 وسياق القصة من مجموع طرقها يابى هذا الاحتمال نعم سيأتى في أواخر الاثرية من طريق أبي
 حازم عن سهل بن سعد قال ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم امرأة من العرب فامر أبا أسيد
 الساعدي أن يرسل اليها فقدمت فتزلفت في أجح بن ساعدة فخرج النبي صلى الله عليه وسلم حتى
 جاءهم فدخل عليها فاذا امرأة منكسرة رأسها فلما كلها قالت أعوذ بالله منك قال لقد أعتدتك
 مني فقالوا لها أئدرين من هذا هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء ليخطبك قالت كنت أنا أشقى
 من ذلك فان كانت القصة واحدة فلا يكون قوله في حديث الباب ألحقها بأهلها ولا قوله

حتى انطلقنا الى حائط يقال
 له الشوط حتى انتهى الى
 حائطين جلسنا بينهما فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 اجلسوا ههنا ودخل وقد
 أتى بالجونية فأزلفت في بيت
 في مخيل في بيت أمية بنت
 النعمان بن شراحيل ومعها
 دايها حاضنة لها فلما دخل
 عليها النبي صلى الله عليه
 وسلم قال هي نفسك في
 قالت وهى تهب المملكة
 نفسها للسوقة قال

في حديث عائشة الحقي بأهلك تطلقا ويتعين أنهما لم تعرفه وإن كانت القصة متعددة ولا مانع من ذلك فاعلم هذه المرأة هي الكلابية التي وقع فيها الاضطراب وقد ذكر ابن سعد بسند فيه العزري الضعيف عن ابن عمر قال كان في نساء النبي صلى الله عليه وسلم سنان بن عوف بن عوف بن كعب ابن أبي بكر بن كلاب قال وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا أسيد الساعدي بخطب عليه امرأة من بني عامر يقال لها عمر بنت يزيد بن عبيد بن رؤاس بن كلاب بن ربيعة بن عامر قال ابن سعد اختلف علينا اسم الكلابية فقيل فاطمة بنت الخخال بن سفيان وقيل عمرة بنت يزيد بن عبيد وقيل سنان بن سفيان بن عوف وقيل العالمية بنت طيسان بن عمرو بن عوف فقال بعضهم هي واحدة اختلف في اسمها وقال بعضهم بل كن جمعاً ولكن لكل واحدة منهن قصة غير قصة صاحبته ثم ترجم الجوينية فقال أسماء بنت النعمان ثم أخرج من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال قدم النعمان بن أبي الجون الكندي على رسول الله صلى الله عليه وسلم سالما فقال يا رسول الله ألا أزوجك أجعل أيم في العرب كانت تحت ابن عم لها توفي وقد رغبت فيه قال نعم قال فابعث من يحملها اليك فبعث معها أبا أسيد الساعدي قال أبو أسيد فاقبت ثلاثة أيام ثم حملت معي في مخمصة فأقبلت بها حتى قدمت المدينة فأترلتها في بي ساعده ووجهت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بني عمرو بن عوف فأخبرته الحديث قال ابن أبي عون وكان ذلك في ربيع الاول سنة تسع ثم أخرج من طريق أخرى عن عمر بن الحكم عن أبي أسيد قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الجوينية فحملت بها حتى نزلت بها في أطم بي ساعده ثم جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فخرج يمشي على رجله حتى جاءها الحديث ومن طريق سعيد بن عبد الرحمن بن أبي بزي قال اسم الجوينية أسماء بنت النعمان بن أبي الجون قيل لها استعدي منسفة فانه أحطى لك عنده وخذت لما روى من جمالها وذكرك رسول الله صلى الله عليه وسلم من جمالها على ما قالت فقال انهن صواحب يوسف وكيدهن فهذه تنزل قصتها على حديث أبي حازم عن سهل بن سعد وأما القصة التي في حديث الباب من رواية عائشة فيمكن أن تنزل على هذه أيضا فإنه ليس فيها الا الاستعاذه والقصة التي في حديث أبي أسيد فيها أشياء مغايرة لهذه القصة فيقوى التعدد ويقوى أن التي في حديث أبي أسيد اسمها أمية والتي في حديث سهل اسمها أسماء والله أعلم وأسمية كان قد عقد عليها ثم فارقها وهذا لم يقدع عليها بل جاء ليخطبها فقط (قوله فأهوى بيده) أي أمالها اليها ووقع في رواية ابن سعد فأهوى اليها لم يقبلها وكان إذا اختلى النساء أقبل وقيل وفي رواية لابن سعد قد دخل عليها داخل من النساء وكانت من أجل النساء فقالت انك من الملوك فان كنت تريد أن تحظى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فادأجاءك فاستعدي منه ووقع عنده عن هشام بن محمد عن عبد الرحمن بن الغيل باسناد حديث الباب أن عائشة وحنصة دخلتا عليها أول ما قدمت فبسطتاها وخضبناها وقالت لهما احداهما ان النبي صلى الله عليه وسلم يعجب من المرأة اذا دخل عليها أن تقول أعوذ بالله منك (قوله فقال قد عذت بمعاذ) هو بفتح الميم ما استعاض به أو اسم مكان العوذ والنون فيه للتعظيم وفي رواية ابن سعد فقال بكمه على وجهه وقال عذت بمعاذ ثلاث مرات وفي أخرى له فقال أمن عائشة الله (قوله ثم خرج علينا فقال يا أبا أسيد اكسها رازقين) براء ثم زاي ثم كاف بالثنية صفة موصوف مخدوف للعلم به والرازقة ثياب من كان

فأهوى بيده يضع يده عليها
لتسكن فقالت أعوذ بالله
منك فقال قد عذت بمعاذ ثم
خرج علينا فقال يا أبا أسيد
اكسها رازقين

بعض طوال قاله أبو عبيدة وقال غيره يكون في داخل بياضها زرقعة والرازي الصفيق قال ابن
 التين متعها بذلك أما وجوبها أو ما تفضلا (قلت) وسياقي حكم المتعة في كتاب النكاحات (قوله
 وألحقها بأهلها) قال ابن بطال ليس في هذا أنه واجهها بالطلاق وتعبه ابن المنير بأن ذلك ثبت
 في حديث عائشة أول أحاديث الباب فيجعل على أنه قال لها الحق بأهلك ثم لما خرج إلى أبي
 أسيد قال له ألحقها بأهلها فلا منافاة فالأول قصده بالطلاق والثاني أراد به حقيقة اللنف وهو
 أن يعيدها إلى أهلها لأن أبأسيد هو الذي كان أحضرها كاذرناه ووقع في رواية لابن سعد
 عن أبي أسيد قال فأمرني فردتها إلى قومها وفي أخرى له فلما وصلت بها تصاحبوا وقالوا لك
 لغير مباركة فادهاك قالت خدعت قال فتوفيت في خلافة عثمان قال وحدثني هشام بن محمد عن
 أبي خنيفة زهير بن معاوية أنها ماتت كذا ثم روي بسند فيه الكلي أن المهاجر بن أبي أمية
 تزوجها فأراد عمر معاقمتها فغلبت ما ضرب على الحجاب ولا سميت أم المؤمنين فكف عنها وعن
 الواقدي سمعت من يقول ان كرمه من أبي جهل حلف عليها قال وليس ذلك ثبت ولعل ابن
 بطال أراد أن لم يواجهها بل بلفظ الطلاق وقد أخرج ابن سعد من طريق هشام بن عروة عن أبيه
 أن الوليد بن عبد الملك كتب إليه يسأله فيكتب إليه ما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم كندية
 الأخت بنى الجون فليكنها فاقدمت المدينة نظر إليها فطلقها ولم يبن بها فقوله فطلقها يحتمل أن
 يكون باللفظ المذكور قبل ويحتمل أن يكون واجهها بلفظ الطلاق وعل هذا هو السر في إيراد
 الترجمة بلفظ الاستنهام دون بت الحكم واعتراض بعضهم بأنه لم يتزوجها اذ لم يجز كصورة
 العقد واستعت أن تهب له نفسها فكيف يطلقها والجواب أنه صلى الله عليه وسلم كان له أن
 يزوجه من نفسه بغير إذن المرأة وبغير إذن ولها فكان مجزأ رساله إليها واحضارها ورغبة فيها
 كافيا في ذلك ويكون قوله هي لي نكاحا تطيبها لظاها واسمالة لقلبها ويؤيده قوله في رواية
 لابن سعد أنه اتفق مع أبيها على مقدار صداقها وان أبأها قال له انها رغبت فيك وخطبت اليك
 (قوله وقال الحسين بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن) هو ابن الغسيل (عن عباس بن
 سهل عن أبيه وأبي أسيد) هذا التعليق وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق أبي أحمد الفراء عن
 الحسين وهو أدا البخاري منه أن الحسين بن الوليد شارك أبانعم في رواية لهذا الحديث عن
 عبد الرحمن بن الغسيل لكن اختلفا في شيخ عبد الرحمن فقال أبو نعيم حزة وقال الحسين عباس
 ابن سهل ثم ساقه من طريق ثالثة عن عبد الرحمن فبين أنه عند عبد الرحمن بالاسنادين لكن
 طريق أبي أسيد عن حزة ابنه عنه وطريق سهل بن سعد عن ابن عباس ابنه عنه وكانت حزة حذفت
 في رواية الحسين بن الوليد فصار الحديث من رواية عباس بن سهل عن أبي أسيد وليس كذلك
 والتحرير ما وقع في الرواية الثالثة وهي رواية إبراهيم بن أبي الوزير واسم أبي الوزير عمر بن
 مطرف وهو حجازي نزل البصرة وقد أدرك البخاري ولم يلقه فحدث عنه بواسطة وذكر في تاريخه
 فقال مات بعد أبي عاصم سنة اثني عشرة وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد وافقه على
 إقامة اسناد أبو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في مسنده عنه * (تنبيهان) * الأول قال القاضي
 عياض في أوائل كتاب الجهاد من شرح مسلم قال البخاري في تاريخه الحسين بن الوليد بن علي
 النيسابوري القرشي مات سنة ثلاث ومائتين ولم يذكر في باب الحسن مكبر من اسمه الحسن بن

وألحقها بأهلها وقال الحسين
 ابن الوليد النيسابوري عن
 عبد الرحمن عن عباس بن
 سهل عن أبيه وأبي أسيد قال
 تزوج النبي صلى الله عليه
 وسلم أمية بنت شراحيل فلما
 أدخلت عليه بسط يده إليها
 فكأنها كرهت ذلك فأمر
 أبأسيد أن يجهر بها ويكسوها
 فبين رازقين * حدثنا عبد
 الله بن محمد حدثنا إبراهيم
 ابن أبي الوزير حدثنا عبد
 الرحمن عن حزة عن أبيه
 وعن عباس بن سهل بن سعد
 عن أبيه بهذا

الوليد وقد كوفي صحيحه في كتاب الطلاق الحسن بن الوليد النيسابوري عن عبد الرحمن عن عباس
ابن سهل عن أبيه وأبي أسيد تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمية بنت شراحيل كذا ذكره
مكبراً (قلت) لم أراه في شيء من النسخ المعتمدة من البخاري الأمصغري أو يزيد اقتصاره عليه في تاريخه
والله أعلم * الثاني وقع في رواية أبي أحمد الجرجاني في السند الأول عن حمزة بن أبي أسيد عن
عباس بن سهل عن أبيه وهو خطأ سقطت الواو من قوله وعن عباس وقد ثبت عنه جميع الرواة
وفي الحديث أن من قال لامرأته الحق بأعلاء وأراد الطلاق طلقت فإن لم يرد الطلاق لم تطلق
على ما وقع في حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توبة أنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسل
البسة أن يعتزل امرأته قال لها الحق بأهلك فكوني فيهم حتى يقتضي الله هذا الأمر وقد مضى
السلام عليه مستوفى في شرحه * الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته وقد مضى
شرحه مستوفى قبل وقوله في هذه الرواية أنه تعرف ابن عمر أنما قال له ذلك مع أنه يعرف أنه يعرفه
وهو الذي يخاطبه ليقرره على اتباع السنة وعلى التبول من ناقلا وأنه يلزم العامة الاقتداء
بمشاهير العلماء فقتره على ما يلزمه من ذلك لأنه ظن أنه لا يعرفه قال ابن المنير ليس فيه مواجهة
ابن عمر المرأته بالطلاق وإنما فيه طلاق ابن عمر امرأته لكن الظاهر من حاله المواجهة لأنه إنما
طلقها عن شقاق اه ولم يذكر مستنده في الشقاق المذكور فقد يحتمل أن لا يكون عن شقاق
بل عن سبب آخر وقد روى أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق حمزة
ابن عبد الله بن عمر عن أبيه قال كان تتي امرأة أحبها وكان عمر يكبرها فقال طلقها فأبى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال أطع أباك فيجتمعل أن تكون هي هذه وأعل عمر لما أمره بطلاقها وشاور
النبي صلى الله عليه وسلم فامثل أمره اتفق أن الطلاق وقع وهي في الحضر فعلم عمر بذلك فكان
ذلك هو السر في توبته السؤال عن ذلك لكونه وقع من قبله ﴿قوله ما من﴾
جوز الطلاق الثلاث كذا لا يذروا أكثر من أجاز وفي الترجمة إشارة إلى أن من السلف من
لم يجوز وقوع الطلاق الثلاث فيجتمعل أن يكون مراده بالمتع من كره البينة الكبرى وهي بائنا
الثلاث أعم من أن تكون مجموعة أو مفردة ويمكن أن يتمسك له بحديث أبغض الحلال إلى الله
الطلاق وقد تقدم في أوائل الطلاق وأخرج سعيد بن منصور عن أنس أن عمر كان إذا أتى برجل
طلق امرأته ثلاثاً أوجع ظهره وسنده صحيح ويحتمل أن يكون مراده بعدم الجواز من قال لا يقع
الطلاق إذا وقعها مجموعة للنهني عنه وهو قول للشيعة وبعض أهل الظاهر وطرد بعضهم ذلك
في كل طلاق منهى كطلاق الحائض وهو شذوذ وذهب كثير منهم إلى وقوعه مع منع جوازه
واحتج له بعضهم بحديث محمود بن لبيد قال أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته
ثلاث تطلقات جميعاً فقال ألعيب بكتاب الله وأنا بين أظهركم الحديث أخرجه
النسائي ورجاله ثقات لكن محمود بن لبيد ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له منه
سماع وإن ذكره بعضهم في الصحابة فلا جيل الرؤية وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج
له عدة أحاديث ليس فيها شيء صريح فيه بالسماع وقد قال النسائي بعد تخرجه لا أعلم
أحدًا رواه غير مخزومة بن بكير يعني ابن الأشعث عن أبيه اه ورواية مخزومة عن أبيه
عنده مسلم في عدة أحاديث وقد قيل أنه لم يسمع من أبيه وعلى تقدير صحة حديث محمود

* حديثنا حجاج بن منهل
حديثنا همام بن يحيى
عن قتادة عن أبي غلاب
يونس بن جبير قال قلت لابن
عمر رجل طلق امرأته وهي
حائض فقال أنت تعرف ابن عمر
إن ابن عمر طلق امرأته وهي
حائض فأبى عمر النبي صلى
الله عليه وسلم فقد كذا ذلك
فأمره أن يراجعها فإذا
طهرت فأراد أن يطلقها
فليطلقها قلت فهل عد ذلك
طلاقاً قال رأيت ابن عمر
واستحقق * (باب من جاوز
الطلاق الثلاث) *

فليس فيه بيان أنه حل أمضى عليه الثلاث مع انكاره عليه اي قاعها بمجموعة أو لا فأقل أحواله أن يدل على تحريم ذلك وإن لم يرد فقد تقدم في الكلام على حديث ابن عمر في طلاق الحائض أنه قال لمن طلق ثلاثا بمجموعة عصيت ربك وبانت منك امرأتك وله ألفاظ أخرى نحو هذه عند عبد الرزاق وغيره وأخرج أبو داود بسند صحيح من طريق مجاهد قال كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال انه طلق امرأته ثلاثا فسكت حتى ظننت أنه سيردها إليه فقال بنطلق أحدكم فركب الا حوقة ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس ان الله قال ومن يتق الله يجعل له مخرجا وانك لم تتق الله فلا جد لك مخرج فعصيت ربك وبانت منك امرأتك وأخرج أبو داود له متابعات عن ابن عباس بنحوه ومن القائلين بالتحريم والزموم من قال اذا طلق ثلاثا بمجموعة وقعت واحدة وهو قول محمد بن اسحق صاحب المغازي واحتج بعمار وعنه داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق ركابة بن عبد يزيد امرأته ثلاثا في مجلس واحد فخرن عليها حزنا شديدا فسأله النبي صلى الله عليه وسلم كيف طلقتها قال ثلاثا في مجلس واحد فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما تلك واحدة فارتجعتها ان شئت فارتجعتها وأخرجه أحد وأبو يعلى وصححه من طريق محمد بن اسحق وهذا الحديث نص في المسئلة لا يقبل التأويل الذي في غيره من الروايات الا أن ذكرها وقد أجابوا عنه بأربعة أشياء * أحدها أن محمد بن اسحق وشيخه مختلف فيهما وأوجب بأنهم احتجوا في عدة من الاحكام على هذا الاسناد كحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم ردت على أبي العاص بن الربيع زينب ابنته بالنكاح الاول وليس كل مختلف فيه مردودا * والثاني معارضته بشيوي ابن عباس بوقوع الثلاث كما تقدم من رواية مجاهد وغيره فلا يظن بأن ابن عباس أنه كان عنده هذا الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يفتي بخلافه الا يرجح ظهوره وراوي الخبر أخبر من غيره بما روى وأوجب بان الاعتبار برواية الراوي لا براه لما يطور رأيه من احتمال النسبان وغير ذلك وأما كونه تسلك بمرجح فلم يخص في المرفوع لاحتمال التسلك بتخصيص أو تقييد أو تأويل وليس قول مجتهد حجة على مجتهد آخر * الثالث أن أبا داود يرجح أن ركابة انما طلق امرأته البتة كما أخرجه هو من طريق آل بيت ركابة وهو تعليل قوي لجواز أن يكون بعض رواه حمل البتة على الثلاث فقال طلقتها ثلاثا فبهذه النكتة يقف الاستدلال بحديث ابن عباس * الرابع أنه مذهب شاذ فلا يعمل به وأوجب بأنه نقل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزبير بن عتبة أنه نقل ذلك ابن مغيث في كتاب الوثائق له وعزه محمد بن وضاح ونقل الغنوي ذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن نقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام الخشني وغيرهما ونقله ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وعمر بن دينار ويتعجب من ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه وانما الاختلاف في التحريم مع ثبوت الاختلاف كما تكرر وبقي حديث ابن اسحق المذكور ما أخرجه مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استجملوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أمضيها عليهم فأضاه عليهم ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس اتعلم

أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثاً من
 إمارة عمر قال ابن عباس نعم ومن طريق حماد بن زيد عن أنس عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس
 أن أبا الصمباء قال لابن عباس ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واحدة قال قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم وهذه الطريق
 الأخيرة أخرجها أبو داود وليكن لم يسم إبراهيم بن ميسرة وقال بدله عن غير واحد ولفظ المتن أما
 علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة الحديث فمكث
 بهذا السياق من أعل الحديث وقال أنما قال ابن عباس ذلك في غير المدخول بها وهذا أحد
 الأجوبة عن هذا الحديث وهي متعددة وهو جواب الصحيح بن راهويه وجماعة وبه جزم زكريا
 الساجي من الشافعية ووجهه بأن غير المدخول بها تبين إذا قال لها زوجها أنت طالق فإذا قال
 ثلاثاً لعل العدد وقوعه بعد البنونة وتعيبه القرطبي بأن قوله أنت طالق ثلاثاً كلام متصل غير
 منفصل فكيف يصح جعله كلمتين وتعطى كل كلمة حكماً وقال النووي أنت طالق معناه أنت ذات
 الطلاق وهذا اللفظ يصح تنسيبه بالواحدة وبالثلث وغير ذلك الجواب الثاني دعوى شذوذ
 رواية طاوس وهي طريقة البيهقي فإنه ساق الروايات عن ابن عباس بلزوم الثلاث ثم نقل عن
 ابن المنذر أنه لا يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً وبقي بخلافه في تعيين
 المصير إلى الترجيح والاختيار قول الأكثر أولى من الاختيار قول الواحد إذا خالفهم وقال ابن
 العربي هذا حديث مختلف في صحته فكيف يقدم على الإجماع قال ويعارضه حديث مجاهد بن
 يسيد يعني الذي تقدم أن النسائي أخرجه فأن فيه التصريح بأن الرجل طلق ثلاثاً مجموعاً ولم يرده
 النبي صلى الله عليه وسلم بل أمضاه كذا قال وليس في سياق الخبر تعرض لامضاء ذلك ولا رده
 * الجواب الثالث دعوى النسخ فنقل البيهقي عن الشافعي أنه قال يثبت به أن يكون ابن عباس
 علم شيئاً نسخ ذلك قال البيهقي ويقويه ما أخرجه أبو داود من طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن
 ابن عباس قال كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وإن طلقها ثلاثاً فنسخ ذلك وقد
 أنكر المازري ادعاء النسخ فقال زعم بعضهم أن هذا الحكم منسوخ وهو غلط فإن عمر لا ينسخ
 ولو نسخ وحاشاه إبادر الصحابة إلى إنكاره وإن أراد القائل أنه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم فلا يمنع لكن يجوز ع من ظاهر الحديث لأنه لو كان كذلك لم يجوز للراوي أن يخبر بقاء الحكم
 في خلافة أبي بكر وبعض خلافة عمر فإن قيل فقد يجمع الصحابة ويقبل منهم ذلك قلنا إنما يقبل
 ذلك لأنه يستدل بإجماعهم على ناسخ وأما أنهم يفسخون من تلقاء أنفسهم فمعاذ الله لأنه إجماع
 على الخطأ وهم معصومون عن ذلك فإن قيل فلعل النسخ إنما ظهر في زمن عمر قلنا هذا أيضاً غلط
 لأنه يكون قد حصل الإجماع على الخطأ في زمن أبي بكر وليس انقراض العصر شرطاً في صحة
 الإجماع على الراجح (قلت) نقل النووي هذا الفصل في شرح مسلم وأقره وهو متعقب في مواضع
 * أحدها أن الذي ادعى نسخ الحكم لم يقل إن عمر هو الذي نسخ حتى يلزم منه ما ذكرنا قال
 ما تقدم يشبه أن يكون علم شيئاً من ذلك نسخ أي اطلاع على ناسخ الحكم الذي رواه مرفوعاً ولذلك
 أفتى بخلافه وقد سلم المازري في أمثاله أن إجماعهم يدل على ناسخ وهذا هو مراد من ادعى
 النسخ * الثاني إنكاره الخروج عن الظاهر بحسب فان الذي يحاول الجمع بالتأويل يرتكب

خلاف الظاهر حتما * الثالث أن تغلطه من قال المراد ظهور النسخ عجيب أيضا لان المراد
بظهوره انتشاره وكلام ابن عباس أنه كان يفعل في زمن أبي بكر محمول على أن الذي كان يفعله
من لم يبلغه النسخ فلا يلزم ما ذكر من اجماعهم على الخطا وما أشار اليه من مسئلة انقراض
العصر لا يجي هنا لان عصر الصحابة لم يقرض في زمن أبي بكر بل ولا عرفان المراد بالعصر
الطبقته من المجتهدين وهم في زمن أبي بكر وعمر بل وبعدهما طبقته واحدة * الجواب الرابع دعوى
الاضطراب قال القرطبي في المنهاج * وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه
وظاهر سماعه يقتضي النقل عن جميعهم أن معظمهم كانوا يرون ذلك العادة في مثل هذا أن
يفسوا الحكم ويتشتر فكيف يتفرقه واحد عن واحد قال فهذا الوجه يقتضي التوقف عن
العمل بظواهره أن لم يقتض القطع بطلانه * الجواب الخامس دعوى أنه ورد في صورة خاصة
فقال ابن مريج وغيره يشبهه أن يكون ورد في تكرير اللفظ كأن يقول أنت طالق أنت طالق
أنت طالق وكانوا أولا على سلامة صدورهم يقبل منهم أنهم أرادوا التاكيد فلما كثرت الناس
في زمن عمر وكثر فيهم الخداع ونحوه مما يمنع قبول من ادعى التاكيد جعل عمر اللفظ على ظاهر
التكرار فأما عليهم وهذا الجواب ارتضاه القرطبي وقواه يقول عمران الناس استعملوا في
أمر كانت لهم فيه أناة وكذا قال النووي أن هذا أصح الاجوبة * الجواب السادس تأويل
قوله واحدة وهو أن معنى قوله كان الثلاث واحدة أن الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثا ومحصله أن المعنى أن الطلاق الموضع
في عهد عمر ثلاثا كان يوقع قبل ذلك واحدة لانهم كانوا لا يستعملون الثلاث أصلا وكانوا
يستعملونها نادرا وأما في عصر عمر فكثرت استعمالهم لها ومعنى قوله فامضاه عليهم وأجازوه وغير
ذلك أنه صنع فيه من الحكم ما يقع الطلاق ما كان يصنع قبله ورجح هذا التأويل ابن العربي
ونسبه الى أبي زرعة الرازي وكذا أورده البيهقي بإسناده الصحيح الى أبي زرعة أنه قال معنى هذا
الحديث عندي أن ما تطلقون أنتم ثلاثا كانوا يطلقون واحدة قال النووي وعلى هذا فيكون
الخبر ووقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لاعتبار تغير الحكم في الواحدة فالتأويل * الجواب
السابع دعوى وقفه فقال بعضهم ليس في هذا السياق أن ذلك كان يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم
فقره والحجة انما هي في تقريره وتعقب بأن قول الصحابي كأن تفعل كذا في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم في حكم الرفع على الرابع جعل على أنه اطلع على ذلك فأقره لتوفدوا عيهم على
السؤال عن جليل الاحكام وحقيقتها * الجواب الثامن جعل قوله ثلاثا على أن المراد بها
لفظ البتة كما تقدم في حديث ركانة سواء وهو من رواية ابن عباس أيضا وهو قوي ويؤيده
ادخال البخاري في هذا الباب الآثار التي فيها البتة والاحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه
يشير الى عدم الفرق بينهما وأن البتة اذا أطلقت جعل على الثلاث الا ان أراد المطلق واحدة
فقبل فكان بعض روايته جعل لفظ البتة على الثلاث لاشتراك التسوية بينهما فاما بلفظ
الثلاث وانما المراد لفظ البتة وكانوا في العصر الاول يقبلون من قال أردت بالبتة الواحدة فلما
كان عهد عمر أمضى الثلاث في ظاهر الحكم قال القرطبي وحجة الجمهور في اللزوم من حيث
النظر ظاهرة جدا وهو أن المطلق ثلاثا لا يحل للمطلق حتى تنسخ زوجا غيره ولا فرق بين مجموعها

ومنفقها الغبة وشرعا وما يتخيل من الفرق صوري ألغاه الشرع اتفاقا في التمسك كاح والعق
والافارير فلو قال الولي أنكيتك هؤلاء الثلاث في كلمة واحدة انعقد كالأول أن أنكيتك هذه
وهذه وهذه وكذا في العتي والقرار وغير ذلك من الأحكام واحتج من قال أن الثلاث إذا
وقعت بمجموعة جلت على الواحدة بأن من قال أحلف بالله ثلاثا لا يعد حلفه إلا مينا واحدة
فليكن المطلق مثله وتعقب باختلاف الصغين فإن المطلق ينشئ طلاق امرأته وقد جعل
أمد طلاقها ثلاثا فإذا قال أنت طالق ثلاثا فكانت قال أنت طالق جميع الطلاق وأما الخالف
فلا أمد لعدد أيامه فافترقا وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسئلة نظيره ما وقع في مسئلة المتعة
سواء أعني قول جابر أنها كانت تفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من خلافة
عمر قال ثم ناعمر عنها فانتهينا فالراجح في الموضوعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث للإجماع الذي
انعقد في عهد عمر على ذلك ولا يحفظ أن أحد في عهد عمر خالفه في واحدة منهما وقد دل إجماعهم
على وجودنا نسخ وان كان خفي عن بعضهم قبل ذلك حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر فالخالف بعد هذا
الإجماع منابذه والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق والله أعلم وقد
أطلت في هذا الموضوع لالتباس من التمس ذلك مني والله المستعان **(قوله)** لقول الله تعالى الطلاق
مرتان فامسأله بمعروف أو تسريح باحسان قد استشكل وجه استدلال المصنف بهذه الآية
على ما ترجم به من تجوز الطلاق الثلاث والذي يظهر لي أنه إن كان أراد بالترجمة مطلق وجود
الثلاث مفردة كانت أو بمجموعة فالآية واردة على المانع لانها دلت على مشروعية ذلك من غير
فكبر وإن كان أراد تجوز الثلاث بمجموعة وهو الظاهر فأشار بالآية إلى أنها ما احتج به المخالف
للمنع من الوقوع لأن ظاهرها أن الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب
المذكور فأشار إلى أن الاستدلال بذلك على منع جميع الثلاث غير مقبحة إذ ليس في السياق المنع
من غير الكيفية المذكورة بل انعقد الإجماع على أن إيقاع المرتين ليس شرطا ولا راجحا بل
اتفقوا على أن إيقاع الواحدة أرجح من إيقاع الثنتين كما تقدم تقريره في الكلام على حديث
ابن عمر فالخامس أن مراده دفع دليل المخالف بالآية لا الاحتجاج بها لتجوز الثلاث هذا الذي
ترجح عندي وقال الكرمانى وجه استدلاله بالآية أنه تعالى قال الطلاق مرتان فدل على جواز
جمع الثنتين وإذا جاز جمع الثنتين دفعة جاز جمع الثلاث دفعة كذا قال وهو قياس مع وضوح
الفارق لأن جمع الثنتين لا يستلزم البينونة الكبرى بل تبقى له الرجعة إن كانت رجعية وتجدد
العقد بغيرا تنظر عدة أن كانت بائنا بخلاف جمع الثلاث ثم قال الكرمانى أو التسريح باحسان
عام يتناول إيقاع الثلاث دفعة (قلت) وهذا لا بأس به لكن التسريح في سياق الآية إنما هو
فيما بعد إيقاع الثنتين فلا يتناول إيقاع الطلقات الثلاث فان معنى قوله تعالى الطلاق مرتان
فيما ذكر أهل العلم بالتفسير أى أكثر الطلاق الذى يكون بعده الامسأله أو التسريح باحسان
حينئذ ما أن يختار استمرار العصمة فيسلك الزوجة أو المنافقة فيسرحها بالطلقة الثالثة وهذا
التأويل نقله الطبرى وغيره عن الجمهور ونقلوا عن السدى والضحك أن المراد بالتسريح في
الآية ترك الرجعة حتى تنقضى العدة فتحصل البينونة ويرجح الأول ما أخرجه الطبرى وغيره
من طريق اسمعيل بن جميع عن أبي رزين قال قال رجل يا رسول الله الطلاق مرتان فأين

لقول الله تعالى الطلاق
مرتان فامسأله بمعروف
أو تسريح باحسان

الثالثة قال امسالك معروف أو تسريح باحسان وسنده حسن لكنه مرسل لان أبا رزين
لا صحبه له وقد وصله الدارقطني من وجه آخر عن اسمعيل فقال عن أنس لكنه شاذو الاول
هو المحفوظ وقد رجع النكا الهرايبي من الشافعية في كتاب أحكام القرآن له قول السدي
ودفع الخبر لكونه مرسلًا وأطال في تقرير ذلك بما حاصله ان فيه زيادة فائدة وهي بيان حال
الطلقة وانما تبين اذا انقضت عدتها قال وتؤخذ الطلقة الثالثة من قوله تعالى فان طلقها
والاخذ بالحديث أولى فانه مرسل حسن يعتضد بما أخرجه الطبري من حديث ابن عباس
بسند صحيح قال اذا طلق الرجل امرأته تطليقة فليتيق الله في الثالثة فاما أن يسكنها فيحسن
صحبها أو يسرحها فلا يظلمها من حقها شيئا وقال القرطبي في تفسيره ترجم البخاري على هذه
الآية من أجاز الطلاق الثلاث لقوله تعالى الطلاق مرتان وهذا الشارح منه الى أن هذا العدد انما
هو بطريق الفسحة لهم فمن ضيق على نفسه لم يزد كذا قال ولم يظهر له وجه الزوم المذكور والله
المستعان **(قوله)** وقال ابن الزبير لا أرى أن ترث ميتوتة كذا الابن ذروا لغيره ميتوتته بن زيادة ضمير
للرجل وكأنه حذف للعلم به وهذا التعليق عن عبد الله بن الزبير وصله الشافعي وعبد الرزاق من
طريق ابن أبي مليكة قال سألت عبد الله بن الزبير عن الرجل يطلق امرأته فيميتها ثم يموت وهي في
عدتها قال أما عمتان فورثها وأما أنا فلا أرى أن ورثها لينموتة اياها **(قوله)** وقال الشعبي ترثه
وصلة سعيد بن منصور عن أبي عوانة عن مغيرة عن ابراهيم والشعبي في رجل طلق ثلاثا في
مرضه قال تعتد عدة المتوفى عنها زوجها وترثه ما كانت في العدة **(قوله)** وقال ابن شبرمة هو
عبد الله فانى الكوفة **(قوله)** تزوج **(قوله)** بفتح أوله وضم آخره وهو استنهام مخدوف الاداة **(قوله)**
اذا انقضت العدة قال نعم هذا ظاهره أن الخطاب دار بين الشعبي وابن شبرمة لكن الذي رأيت
في سنن سعيد بن منصور أنه كان مع غيره فقال سعيد حدثنا جابر بن زيد عن أبي هاشم في الرجل
يطلق امرأته وهو مريض ان مات في مرضه ذلك ورثته فقال له ابن شبرمة رأيت ان انقضت
العدة **(قوله)** قال رأيت ان مات الزوج الآخر فرجع عن ذلك هكذا رقع عند البخاري مختصرا
والذي في رواية سعيد بن منصور المذكورة فقال ابن شبرمة أفتزوج قال نعم قال فان مات هذا ومات
الاول أثرت زوجين قال لا فرجع الى العدة فقال ترثه ما كانت في العدة وله لعدة سقط ذكر الشعبي من
الرواية وأبو هاشم المذكور هو الرمانى بضم الراء وتشديد الميم اسمه يحيى وهو واسطي كان يتردد الى
الكوفة وهو ثقة ومحل المسئلة المذكورة كتاب القرائض وانما ذكر هنا استطرادا والميتوتة
بوحدة ومنه تبين من قيل لها أنت طالق البتة وتطلق على من أئبنت بالثلاث ثم أورد المصنف
في الباب ثلاثة أحاديث الحديث الاول حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين وسبق في شرحه
مستوفى في كتاب اللعان والغرض منه هنا قوله في آخر الحديث فطلعتها ثلاثا قبل أن يأمره رسول
الله صلى الله عليه وسلم الحديث وقد تعقب بأن المفارقة في الملاعنة وقعت بنفس اللعان فلم
يصادف تطليقه اياها ثلاثا موقعا وأجيب بأن الاحتجاج به من كون النبي صلى الله عليه وسلم لم
ينكر عليه ايقاع الثلاث مجموعة فلو كان ممنوعا لا تنكر ولو وقعت الفرقة بنفس اللعان
الحديث الثاني حديث عائشة في قصة رفاعة القرظي وامرأته وسبق في شرحه مستوفى في باب
اذا طلقها ثلاثا ثم تزوج بعد العدة زوجها غيره فلم يسهاوش هذا الترجمة منه قوله فبث طلاق

وقال ابن الزبير في مريض
طلق لا أرى أن ترث ميتوتة
وقال الشعبي ترثه وقال ابن
شبرمة تزوج اذا انقضت
العدة قال نعم قال رأيت
ان مات الزوج الآخر
فرجع عن ذلك

حسد ثعالب الله بن يوسف اخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمرا الجعلائي جاء الى عاصم بن سعدى الانصاري فقال له يا عاصم أرايت رجلا وجد مع امرأته رجلا أ يقتله فقتلونه أم كيف يفعل سهل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ففكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعاصم حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى أهله جاء عويمرا فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لم تأتني بخبر قد ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسألة التي سأله عنها قال عويمر والله لا أتتني حتى أسأله عنها فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣٢١) وسط الناس فقال يا رسول الله أرايت رجلا

وجد مع امرأته رجلا أ يقتله فقتلونه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نزل الله فيك وفي صاحبك فاذهب فأتتهما قال سهل قتلنا عينا وأنا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغا قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله أن أمسكتها فطأتها ثلثا فقبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين حديثنا سعيد بن عفيرة حدثني الليث عن عبيد الله بن ابن شهاب قال أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته أن امرأة رفاعة القرظي جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن رفاعة طلقني فبنت طلاق واتى تكلمت بعده بعدد الرحمن بن الزبير القرظي وانما معه مثل الهدية قال

فانه ظاهر في أنه قال لها أنت طالق البتة ويحتمل أن يكون المراد أنه طلقها طلاقا حصل به قطع عصمتها منه وهو أهم من أن يكون طلقها ثلثا بمجموعة أو مفارقة ويؤيد الثاني أنه سيأتي في كتاب الادب من وجه آخر أنها قالت طلقني آخر ثلاث تطلقات وهذا يرجح أن المراد بالترجمة بيان من أجاز الطلاق الثلاث ولم يذكره ويحتمل أن يكون مراد الترجمة أعمن من ذلك وكل حديث يدل على حكم فرد من ذلك الحديث الثالث حديث عائشة أيضا أن رجلا طلق امرأته ثلثا فأنفصل النبي صلى الله عليه وسلم تحمل الاول قال لا الحديث وهو وان كان مختصرا من قصة رفاعة فقد ذكرت توجيه المراد به وان كان في قصة أخرى فالتمسك بظاهر قوله طلقها ثلثا فانه ظاهر في كونها مجموعة وسيأتي في شرح قصة رفاعة أن غيره وقع له مع امرأته نظير ما وقع لرفاعة فليس التعدد في ذلك بيبعد (قوله باب من خير أزواجه وقول الله تعالى قل لأزواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها) تقدم في تفسير الاحزاب بيان سبب التخيير المذكور وفيماذا وقع التخيير ومتى كان التخيير وأدكر هنا بيان حكم من خيرا امرأته مع بقية شرح حديث الباب ووقع هنا في نسخة الصغاني قبل حديث مسروق عن عائشة حديث أبي سلمة عنها في المعنى قال فيه حديثنا أبو اليمان أن أنس بن مالك عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن عائشة قالت لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير أزواجه الحديث وسأقه على لفظ نونس وقد تقدم الطريقان في تفسير سورة الاحزاب وسأقه رواية شعيب وأولها أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءها حين أمره الله بتخيير أزواجه الحديث ثم ساق رواية الليث معلقة أيضا في ترجمة أخرى (قولنا حديثنا عن ابن حفص) أي ابن غياث الكوفي وقوله سلم هو ابن صبيح بالتصغير أبو الضحى مشهور بكنيته أكثر من اسمه وفي طبقته مسلم البطين وهو من رجال البخاري لكنه وان روى عنه لا يروى عن مسروق وفي طبقته مسلم بن كيسان الأعور وليس هو من رجال الصحيح ولا لرواية عن مسروق (قوله خبرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الشعبي عن مسروق خير نسائه أخرجه مسلم (قوله فاختارنا الله ورسوله فلم يعد) بتشديد الدال وضم العين من العدد وفي رواية فلم يعدد بفك الادغام وفي أخرى فلم يعدد بسكون العين وفتح المشاء وتشديد الدال من الاعتداد وقوله فلم

(٤١ - فتح الباري سع) رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلا تريدن أن ترجعي الى رفاعة لا حتى يذوق عسلتك وتذوق عسلته حديثنا محمد بن بشار حدثنا يحيى عن عبيد الله قال حدثني القاسم بن محمد عن عائشة أن رجلا طلق امرأته ثلثا فترجعت فطلق فسئل النبي صلى الله عليه وسلم تحمل الاول قال لا حتى يذوق عسلتها كما ذاق الاول (باب من خير أزواجه وقول الله تعالى قل لأزواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فاعتنوا لدينكم وأسرحتن سرا حاجيلا) حديثنا عن ابن حفص حديثنا أبي حدثنا الاعمش حسدنا مسلم عن مسروق عن عائشة رضی الله عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارنا الله ورسوله فلم يعدد ذلك علينا شيئا

بعد ذلك علينا شي في رواية مسلم فلم يعد طلاقاً (قوله اسمعيل) هو ابن أبي خالد (قوله) عائشة عن الخيرة) بكسر المعجمة وفتح التحتانية بمعنى الخيار (قوله) أفكان طلاقاً) هو استفهام انكار ولا جدعن وكيع عن اسمعيل فهل كان طلاقاً وكذا اللساني من رواية يحيى القطان عن اسمعيل (قوله) قال مسروق لا بأبى أخيرتها واحدة أو مائة بعد أن تختارني) هو موصول بالاسناد المذكور وقد أخرجه مسلم من رواية علي بن مسهر عن اسمعيل فقدم كلام مسروق المذكور ونظمه عن مسروق قال ما بأبى فذكر مثله وزاد ألفاً ولقد سألت عائشة فذكر حديثها ويقول عائشة المذكور يقول جمهور الحنابلة والتابعين وفقهاء الامصار وهو أن من خسر زوجته فاختارته لا يقع عليه بذلك طلاق لكن اختلفوا فيما إذا اختارت نفسها هل يقع طلاقاً واحدة رجعية أو بأبى أو يقع ثلاثاً وحكي الترمذي عن علي أن اختارت نفسها فواحدة بئس وان اختارت زوجها فواحدة رجعية وعن زيد بن ثابت أن اختارت نفسها ثلاثاً وان اختارت زوجها فواحدة بئس وعن عمرو بن مسعود أن اختارت نفسها فواحدة بئس وعنهم ما رجعية وان اختارت زوجها فلا شيء ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير زيد بين شيئين فلو كان اختيارها الزوج طلاقاً لا تختار فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق واختيارها لزوجها بمعنى البقاء في العصمة وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق زاذان قال كالجولسا عند علي فسئل عن اختيار فقال سأبى عنه عمر فقلت ان اختارت نفسها فواحدة بئس وان اختارت زوجها فواحدة رجعية قال ليس كما قلت ان اختارت زوجها فلا شيء قال فلم أجذب من متابعتها فلما وليت رجعت الى ما كنت أعرف قال علي وأرسل عمر الى زيد بن ثابت فقال فذكر مثله ما حكمه عنه الترمذي وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عن علي فذكر ما حكمه عنه زاذان من اختياره وأخذ مالك يقول زيد بن ثابت واحتج بعض أتباعه لكونها إذا اختارت نفسها بئس ثلاثاً بأن معنى الخيار بئس أحد الأمرين اما الأخذ واما الترتيب فلو قلنا إذا اختارت نفسها تكون طلاقاً رجعية لم يعمل بمقتضى اللفظ لأنها تكون بعد في أسرار الزوج وتكون كن خير بين شيئين فاختر غيرهما وأخذ أبو حنيفة يقول عمرو بن مسعود فيما إذا اختارت نفسها فواحدة بئس ولا يرد عليه الايراد السابق وقال الشافعي التخيير كناية فاذا خير الزوج أمر أنه وأراد بذلك تخييرها بين أن تطلق منه وبين أن تستقر في عصمته فاخترت نفسها وأرادت بذلك الطلاق طلقته فلو قالت لم أرد باختيار نفسي الطلاق صدقت ويؤخذ من هذا أنه لو وقع التصريح في التخيير بالتطبيق أن الطلاق يقع جزماً نبيه على ذلك شيخنا حافظ الوقت أبو الفضل العراقي في شرح الترمذي ونبيه صاحب الهداية من الحنفية على اشتراط ذكر النفس في التخيير فلو قال مثلاً اختاري فقال اخترت لم يكن تخييراً بين الطلاق وعدمه وهو ظاهر لكن محله الاطلاق فلو قصد ذلك بهذا اللفظ ساغ وقال صاحب الهداية أيضاً ان قال اختاري ينوي به الطلاق فلها أن تطلق نفسها ويقع بأبى فلو لم ينو فهو باطل وكذا الوفا اختاري فقال اخترت فلو نوي فقال اخترت نفسي وقعت طلاقاً رجعية وقال الخطابي يؤخذ من قول عائشة فاخترناه فلم يكن ذلك طلاقاً أنها لو اختارت نفسها لكان ذلك طلاقاً وافقه القرطبي في المنهزم فقال في الحديث ان الخيرة إذا اختارت نفسها أن نفس ذلك الاختيار يكون طلاقاً من غير احتياج الى نطق بلفظ يدل على

* حدثنا مسدد حدثنا يحيى
عن اسمعيل حدثنا عمر عن
مسروق قال سألت عائشة
عن الخيرة فقالت خيرنا النبي
صلى الله عليه وسلم أفكان
طلاقاً قال مسروق لا بأبى
أخيرتها واحدة أو مائة بعد
ان تختارني

الطلاق قال وهو مقتبس من مفهوم قول عائشة المذكور (قلت) لكن ظاهر الآية أن ذلك مجردة لا يكون طلاقاً بل لا بد من إنشاء الزوج الطلاق لان فيها فعالين أمتعن وأسرحكن أى بعد الاختيار ودلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم واختلفوا في التخيير هل هو بمعنى التملك أو بمعنى التوكيل وللشافعي فيه قولان المصحح عند أصحابه أنه تملك وهو قول المالكية بشرط مبادرتهم إليه حتى لو أخرت بقدر ما ينقطع القبول عن الإيجاب في العقد ثم طلقت لم يقع وفي وجه لا يضر التأخير مادام في المجلس وبه جزم ابن القاس وهو الذي رجحه المالكية والحنفية وهو قول الثوري والليث والاوزاعي وقال ابن المنذر الرابع أنه لا يتقيد ولا يشترط فيه الفور بل متى طلقت نفذ وهو قول الحسن والزهرى وبه قال أبو عبيد ومحمد بن نصر من الشافعية والطحاوى من الحنفية وتسلكوا بحديث الباب حيث وقع فيه أني إذا كرر أمر أفلا تعجل حتى تسأمت أمرى أبو بك الحديث فإنه ظاهر في أنه فسح لها إذا أخبرها أن لا تختار شيئاً حتى تسأذن أبو بك ثم تفعل ما يشيران به عليها وذلك يقتضى عدم اشتراط الفور في جواب التخيير (قلت) ويمكن أن يقال يشترط الفور أو مادام في المجلس عند الاطلاق فأما لو سرح الزوج بالفسحة في تأخيرها بسبب يقتضى ذلك فيتراخي وهذا الذي وقع في قصة عائشة ولا يلزم من ذلك أن يكون كل خيار كذلك والله أعلم ﴿ **قوله** باب إذا قال فارقتك أو سرحتك أو الخلية أو البرية أو ما عني به الطلاق فهو على نيته ﴾ هكذا ثبت المصنف الحكم في هذه المسئلة فاقضى أن لا سرح مع عنده الا لنظ الطلاق أو ما تصرف منه وهو قول الشافعي في القديم ونص في الجديد على أن الصريح لفظ الطلاق والفراق والسراح لورود ذلك في القرآن بمعنى الطلاق وحجة القديم أنه ورد في القرآن لنظ الفراق والسراح لغير الطلاق بخلاف الطلاق فإنه لم يرد الا للطلاق وقد رجع جماعة القديم كالتطري في العدة والحاملي وغيرهما وهو قول الحنفية واختاره القاضى عبد الوهاب من المالكية وحكى الدارمى عن ابن خيران أن من لم يعرف الا الطلاق فهو صريح في حقه فقط وهو تفصيل قوى ونحوه للروايات فإنه قال لو قال عرى فارقتك ولم يعرف أنها سريحة لا يكون صريحاً في حقه واتفقوا على أن لفظ الطلاق وما تصرف منه صريح لكن أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث من طريق عبد الله بن شهاب الخولاني عن عمر أنه رفع اليه رجل قالت له امرأته شهني فقال كأنك ظبية قالت لا قال كأنك حمامة قالت لا أرضى حتى تقول أنت خلية طالق فقال لها فقال له عمر خذ بيدها فحى امرأته قال أبو عبيد قوله خلية طالق أى ناقة كانت معشولة ثم أطلت من عقالها وخلي عنها فتسمى خلية لأنها خليت عن العقال وطالق لأنها طلقت منه فأراد الرجل أنها تشبه الناقة ولم يقصد الطلاق بمعنى الفراق أصلاً فاستط عنه عمر الطلاق قال أبو عبيد وهذا أصل لكل من تكلم بشئ من ألفاظ الطلاق ولم يرد الفراق بل أراد غيره فالتقول قوله فيه فيما بينه وبين الله تعالى ٥١ وإلى هذا ذهب الجمهور لكن المشكل من قصة عمر كونه رفع اليه وهو طالق فان كان أجراه مجرى الفتيان لم يكن هناك حكم فيوافق والافهم من النواذر وقد نقل الخطابي الإجماع على خلافه لكن أثبت غيره الخلاف وعزاه لداود وفي الجويطى ما يقتضيه وحكاها الروايات ولكن أوله الجمهور وشرطوا قصد لنظ الطلاق لعنى الطلاق ليخرج الجعبي مثلاً إذ القن كلمة الطلاق فقهاها وهو لا يعرف معناها والعربى بالعكس وشرطوا مع النطق

* (باب إذا قال فارقتك
أو سرحتك أو الخلية أو
البرية أو ما عني به الطلاق
فهو على نيته) *

بلفظ الطلاق تعمد ذلك احتراماً عما يسبق به اللسان والاختيار ليخرج المكره لكن انكره
 فقالها مع القصد الى الطلاق وقع في الاصح **(قوله)** وقول الله تعالى وسرحوهن سرا حبيلا
 كأنه يشير الى أن في هذه الآية لفظ التسريح بمعنى الارسل لا بمعنى الطلاق لانه أمر من طلق
 قبل الدخول أن يتبع ثم يسرح وليس المراد من الآية تطليقها بعد التطليق قطعاً **(قوله)** وقال
 وأسرحوهن يعني قوله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين
 أمتعنن وأسرحنن سرا حبيلا والتسريح في هذه الآية محتمل للتطليق والارسل وإذا كانت
 صالحة للأميرين اتفق أن تكون صريحة في الطلاق وذلك راجع الى الاختلاف فيما خبر به النبي
 صلى الله عليه وسلم نساء هل كان في الطلاق والاقامة فاذا اختارت نفسها طلقت وان اختارت
 الاقامة لم تطلق كما تقدم فقرر في الباب قبله أو كان في التغيير بين الدنيا والآخرة فن اختارت
 الدنيا طلقها ثم معها ثم سرحوهن من اختارت الآخرة فها في عصمتها **(قوله)** وقال تعالى فامسالك
 بعروف أو تسريحاً باحسان تقدم في الباب قبله بيان الاختلاف في المراد بالتسريح ههنا وأن
 الراجح أن المراد به التطليق **(قوله)** وقال أوفارقوهن بمعروف يريد أن هذه الآية وردت بلفظ
 التراق في موضع ورودها في البقرة بلفظ السراح والحكم فيهما واحد لانه ورد في الموضعين
 بعد وقوع الطلاق فليس المراد به الطلاق بل الارسل وقد اختلف السلف قديماً وحديثاً في
 هذه المسئلة فجاء عن علي بن أبي حمزة عن بعض أصحابه وأخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما
 قال البرية والخليصة والبائن والحرام والبنت ثلاث وبه قال مالك وابن أبي ليلى والاوزاعي
 لكن قال في الخلية انها واحدة رجعية ونقله عن الزهري وعن زيد بن ثابت في البرية والبنت
 والحرام ثلاث ثلاث وعن ابن عمر في الخلية والبرية ثلاث وبه قال قتادة ومثله عن الزهري
 في البرية فقط واحتج بعض المالكية بأن قول الرجل لامرأته أنت بائنة وبنته وبنته وخليصة
 وبرية يتضمن ايقاع الطلاق لان معناه أنت طالق مني طلاقاً ميمناً بمعنى أو تبنت أي يقطع
 عصمتك مني والبنت بمعناه أو تخلين به من زوجتي أو تبرين منها قال وهذا لا يكون في المدخول
 بها الا ثلاثاً اذا لم يكن هنالك خلع وتعقب بأن الحمل على ذلك ليس صريحاً والعصمة الشائبة
 لا ترفع بالاحتمال وبأن من يقول ان من قال لزوجه أنت طالق طلاقاً بائنة اذا لم يكن هنالك
 خلع انها تقع رجعية مع التصريح كيف لا يقول يا غومع التقدير وبأن كل لفظة من
 المذكورات اذا قصد بها الطلاق وقع وانتقضت العدة أنه يتم المعنى المذكور فلم ينحصر الامر
 فيما ذكر وانما النظر عند الاطلاق فالذي يترجح أن الالفاظ المذكورة وما في معناها كتابات
 لا يقع الطلاق بها الا مع القصد اليه وضابط ذلك ان كل كلام أفهم الفرق ولو مع دقته يقع به
 الطلاق مع القصد فاما اذا لم يفهم الفرق من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد اليه كما لو قال كلي
 أو اشربي أو نحو ذلك وهذا هو مذهب الشافعي في ذلك وقاله قبله الشعبي وعطاء وعمر بن
 دينار وغيرهم وبهذا قال الاوزاعي وأصحاب الرأي واحتج لهم الطحاوي بحديث أبي هريرة
 الآتي فرياً تجاوز الله عن أمي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم فأنه يدل على
 أن النية وحدها لا تؤثر اذا تجردت عن الكلام أو الفعل وقال مالك اذا خاطبها بأى لفظ كان
 وقصد الطلاق طلقت حتى لو قال يا فلانة يريده الطلاق فهو طلاق وبه قال الحسن بن صالح

وقول الله عز وجل وسرحوهن
 سرا حبيلا وقال وأسرحنن
 سرا حبيلا وقال تعالى
 فامسالك بمعروف أو تسريحاً
 باحسان وقال أوفارقوهن
 بمعروف

ابن حبي (قوله) وقالت عائشة قد علم النبي صلى الله عليه وسلم أن أبوي لم يكونا بأمري بفرأقه
 هذا التعليق طرف من حديث التخيير وقد تقدم عن عائشة في آخر حديث عرف في باب
 موعظة الرجل ابنته من كتاب النكاح وبيان الاختلاف على الزهري في استناده وأرادت
 عائشة بالشراق هنا الطلاق جز ما ولا نزاع في الجمل عليه إذا قصد اليه وانما النزاع في الإطلاق إذا
 تقدم (قوله) **باب** من قال لامرأته أنت على حرام وقال الحسن نيته (أي يحمل على
 نيته وهذا التعليق وصله البيهقي ووقع لنا على أبي جزم محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري
 قال حدثنا الأشعث عن الحسن في الحرام أن نوى عينا فبين وان طلاقا فطلاق وأخرجه
 عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن وبهذا قال التميمي والشافعي واسحق وروى نحوه عن ابن
 مسعود وابن عمر وطاوس وبه قال النورى لكن قال أن نوى واحدة فهي بائن وقال الحنفية
 مثله لكن قالوا أن نوى اثنين فهي واحدة بآئته وان لم ينو طلاقا فهي عين ويصير موليا وهو
 عجيب والاول أعجب وقال الاوزاعي وأبو ثور عيين الحرام يكفر وروى نحوه عن أبي بكر وعمر
 وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس واحتج أبو ثور بظاهر قوله تعالى لم تحرم ما أحل الله لك
 وسيأتي بيانه في الباب الذي بعده وقال أبو قلابه وسعيد بن جبير من قال لامرأته أنت على حرام
 لزمته كفارة الظهار ومثله عن أحمد وقال الطحاوي يحتمل أنهم أرادوا أن من أراد به الظهار
 كان مظاهرا وان لم ينو كان عليه كفارة عين مغالطة وهي كفارة الظهار لا أنه يصير مظاهرا ظاهرا
 حقيقة وفيه بعد وقال أبو حنيفة وصاحبه لا يكون مظاهرا ولو أراد به وروى عن علي وزيد
 ابن ثابت وابن عمر والحكمم وابن أبي ليلى في الحرام ثلاث تظلمات ولا يستل عن نيته وبه قال
 مالك وعن مسروق والشعبي وربيعة لاشئ فيه وبه قال أصبغ من المالكية وفي المسئلة
 اختلاف كثير عن السلف بلغها القرطبي المنسرا إلى ثمانية عشر قولاً وزاد غيره عليها وفي مذهب
 مالك فيها تفاصيل أيضا يطول استيعابها قال القرطبي قال بعض علماءنا سبب الاختلاف
 أنه لم يقع في القرآن صريح يحاول في السنة نص ظاهر صحيح يعتمد عليه في حكم هذه المسئلة
 فتحاذرها العلماء فمن تسلك بالبراءة الأصلية قال لا يلزمه شئ ومن قال إنها عين أخذ بظاهر قوله
 تعالى قد فرض الله لكم تحله أيمانكم بعد قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك ومن قال
 يجب الكفارة وليس بيمين بناء على أن معنى اليمين التحريم فوقعت الكفارة على المعنى ومن
 قال تقع به طلبة رجعية حل اللفظ على أقل وجوهه الظاهرة وأقل ما تحرم به المرأة طلبة تحريم
 الوطء ما لم يرتجعها ومن قال بآئته فلا سترار التحريم بها ما لم يجدد العقد ومن قال ثلاث حل
 اللفظ على منتهى وجوهه ومن قال ظهارا نظر إلى معنى التحريم وقطع النظر عن الطلاق
 فانحصر الامر عنده في الظهار والله أعلم (قوله) وقال أهل العلم إذا طلق ثلاثا فقد حرمت عليه
 فسموه حراما بالطلاق والشراق) أي فلا بد أن يصرح القائل بالطلاق أو يقصد اليه فلو أطلق
 أو نوى غير الطلاق فهو محل النظر (قوله) وليس هذا كالذي يحرم الطعام لأنه لا يقال للطعام
 الحبل حرام ويقال للمطلقة حرام وقال في الطلاق ثلاثا لا التحلل له من بعد حتى تنكح زوجا
 غيره) قال المهلب من نعم الله على هذه الأمة فيما خفف عنهم أن من قبلهم كانوا إذا حرموا على
 أنفسهم شيئا حرم عليهم كما وقع ليعقوب عليه السلام خفف الله ذلك عن هذه الأمة ونهاهم أن

*وقالت عائشة قد علم
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أن أبوي لم يكونا بأمري
 بفرأقه * (باب من قال
 لامرأته أنت على حرام) *
 وقال الحسن نيته وقال
 أهل العلم إذا طلق ثلاثا فقد
 حرمت عليه فسموه حراما
 بالطلاق والشراق وليس
 هذا كالذي يحرم الطعام
 لأنه لا يقال للطعام الحبل
 حرام ويقال للمطلقة حرام
 وقال في الطلاق ثلاثا لا التحلل
 له من بعد حتى تنكح زوجا غيره

٢ قوله إذا هكذا في النسخ
 التي بأيها ولعلها كما اه
 معكجه

يحرّموا على أنفسهم شيئا مما أحل لهم فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحرّموا طيبات ما أحل الله لكم ٥ وأظن البخاري أشار إلى ما تقدم عن أصبغ وغيره من سوى بين الزوجة وبين الطعام والشراب كما تقدم نقله عنهم فيين أن الشئين وإن استويا من جهة فقد يفتقران من جهة أخرى فالزوجة إذا حرّمها الرجل على نفسه وأراد بذلك طلبة قهارمت والطعام والشراب إذا حرّمه على نفسه لم يحرم ولهذا احتج باتفاقهم على أن المرأة بالطلقة الثالثة تحرّم على الزوج لقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وورد عن ابن عباس ما يؤيد ذلك فأخرج يزيد بن هرون في كتاب النكاح ومن طريقه البيهقي بسند صحيح عن يوسف بن ماهك أن أعرابيا أتى ابن عباس فقال اني جعلت امرأتى حراما قال ليست عليك بحرام قال رأيت قول الله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل إلا ما حرّم اسرائيل على نفسه الآية فقال ابن عباس ان اسرائيل كان به عرق النسا فجعل على نفسه ان يشاء الله أن لا يأكل العروق من كل شئ وليست بحرام يعني على هذه الامة وقد اختلف العلماء فيمن حرم على نفسه شيئا فقال الشافعي ان حرم زوجته أو أمته ولم يقصد الطلاق ولا الظهار ولا العتق فعليه كفارة يمين وان حرم طعاما أو شرابا فليقله وقال أجد عليه في الجميع كفارة يمين وتقدم بيان بقية الاختلاف في الباب الذي قبله قال البيهقي بعد أن أخرج الحديث الذي أخرجه الترمذي وابن ماجه بسند رجاله ثقات من طريق داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت أتى النبي صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم بفعل الحرام حلالا وجعل في الميمن كفارة قال فان في هذا الخير تقوية لقول من قال ان لفظ الحرام لا يكون باطلا قط لا فاولا ظهارا ولا يميننا (قوله وقال الليث عن نافع قال كان ابن عمر إذا سئل عن طلق ثلاثا قال لو طلقت مرة أو مرتين فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا فان طلقته ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره) كذلك أكثر وفي رواية الكشي يهي فان طلقها وحرمت عليه بضمير الغائب في الموضعين وهذا الحديث مختصر من قصة تطلق ابن عمر امرأته وقد سبق شرحه في أول الطلاق وظن ابن التين أن هذا جله الخبر فاستشكل على مذهب مالك قولهم ان الجمع بين تطلقتين بدعة قال والنبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر بالبدعة وجوابه أن الإشارة في قول ابن عمر فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بذلك إلى ما أمره من ارتجاع امرأته في آخر الحديث ولم يرد ابن عمر أنها أمره أن يطلق امرأته مرة أو مرتين وإنما هو كلام ابن عمر فنصل لسائله حال المطلق وقد رويناه الحديث المذكور من طريق الليث التي علقها البخاري مطولا موصولا عاليا في جزء أبي الجهم العلاني موسى الباهلي رواية أبي القاسم البغوي عنه عن الليث وفي أوله قصة ابن عمر في طلاق امرأته وبعده قال نافع وكان ابن عمر الخ وأخرج مسلم الحديث من طريق الليث لكن ليس بقصته وقال الكرماني قوله لو طلقت جزاءه محذوف تقديره لكان خيرا أو هو لثقتي فلا يحتاج إلى جواب وليس كما قال بل الجواب لكان لك الرجعة لقوله فان النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا والتقدير فان كان في طهر لم يجامعها فيه كان طلاقا سنة وان وقع في الحيض كان طلاقا بدعة ومطلق البدعة ينبغي أن يادر إلى الرجعة ولهذا قال فان النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا أي بالمراجعة لما طلقت الخائض وقسم ذلك قوله وان طلق ثلاثا وكان ابن عمر ألحق الجمع بين المرتين بالواحدة

وقال الليث عن نافع قال كان ابن عمر إذا سئل عن طلق ثلاثا قال لو طلقت مرة أو مرتين فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا فان طلقته ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك * حدثنا محمد حدثنا أبو معاوية حدثنا عطاء بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت طلق رجل امرأته فترجعت زوجا غيره فطلقها وكانت معه مثل الهدية فلم تصل منه إلى شيء تريده فلم يأت أن يطلقها فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي طلقني واني ترجعت زوجا غيره فدخل بي ولم يكن معه الا مثل الهدية فلم يشربني الاغنة واحدة يصل مني إلى شيء فأحل لزوجي الاول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلين لزوجهك الاول حتى يذوق الاخر عسيلتك وتذوق عسيلته

فسوى بينهما والافالذي وقع منه انما هو واحدة كما تقدم بيانه صريحاً هناك وأراد البخاري
 بإيراد هذا هنا الاستشهاد بقول ابن عمر حرمت عليك قسمها حراماً بالطلاق ثلاثاً كما تريد
 أنهما الاتصير حراماً بمجرد قوله أنت على حرام حتى يريد به الطلاق أو بطلانها بانثاء وخفي هذا على
 الشيخ مغلطاً ومن تبعه فنفسوا مناسبة هذا الحديث للترجمة ولكن عرج شيخنا ابن الملقن
 تلويحاً على شيء مما أشرت اليه ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة امرأته رفاعة لقوله فيه
 لا تخمين لزوجهك الا قول حتى يذوق الآخر عسيلةك وسيأتي شرحه قريباً وقوله في هذه الرواية
 فلم يقربني الا هنة واحدة هو بلفظ حرف الاستثناء والتي بعده بفتح الهاء وتخفيف النون وحكى
 الهروي تشديدها وقد أنكره الأزهرى قبله وقال الخليل هي كلمة يكتن بها عن الشيء يستحبها
 من ذكره باسمه قال ابن التين معناه لم يطأني الامرة واحدة يقال هن امرأته اذا غشيها ونقل
 الكرماني أنه في أكثر النسخ بموحدة قبله أي مرة والذي ذكر صاحب المشرق أن الذي رواه
 بالموحدة هو ابن السكن قال وعنده الكفاية بالنون وحكى في معنى هبة بالموحدة ما تقدم وهو
 أن المراد به مرة واحدة قال وقيل المراد بالهبة الواقعة يقال حذر هبة السيف أي وقعته وقيل
 هي من هب اذا احتاج الى الجماع يقال هب التيس هب هيباً * (تنبيه) * زعم ابن بطل أن
 البخاري يرى أن التحريم يتناول منزلة الطلاق الثلاث وشرح كلامه على ذلك فقال بعد أن ساق
 الاختلاف في المسئلة وفي قول مسروق ما أبالي بحرم امرأتي أو بحدثة تريد وقول الشعبي
 أنت على حرام أهون من فعلی هذا القول شد ذو عليه رد البخاري قال واحتج من ذهب أن
 من حرم زوجته أنها ثلاث تطليقات بالاجماع على أن من طلق امرأته ثلاثاً أنها تحرم عليه قال
 فلما كانت الثلاث تحرمها كان التحريم ثلاثاً قال والى هذه الجهة أشار البخاري بإيراد حديث
 رفاعة لانه طلق امرأته ثلاثاً فلم تحل له مراجعتها الا بعد زوج فكذلك من حرم على نفسه
 امرأته فهو كمن طلقها اه وفيما قاله نظرو الذي يظهر من مذهب البخاري أن الحرام ينصرف
 الى نية القائل ولذلك صدر الباب بقول الحسن البصري وهذه عادة في موضع الاختلاف
 مهم ما صدر به من النقل عن يحيى أو تابعي فهو اختياره وحاشا البخاري أن يستبدل بكون
 الثلاث تحرم أن كل تحريم له حكم الثلاث مع ظهور منع الحصر لان الطلقة الواحدة تحرم غير
 المدخول بها مطلقاً والباقى تحرم المدخول بها الا بعد عقد جديد وكذلك الرجعية اذا انقضت
 عدتها فلم يتحصر التحريم في الثلاث وأيضاً فالتحريم اعم من التطبيق ثلاثاً فكيف يستدل
 بالاعم على الاخص ومما يؤيد ما اخترناه أن ولا تعقيب البخاري الباب بترجمة لم تحرم ما أحل
 الله لك وساق فيه قول ابن عباس اذا حرم امرأته فليس بشيء كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى
 ﴿قوله ما﴾ لم تحرم ما أحل الله لك كذا لا أكثر وسقط من رواية التسيقي لفظ
 باب ووقع بدله قوله تعالى ﴿قوله﴾ حدثني الحسن بن الصباح هو البزار آخره راء بهمله وهو
 واسطى نزل بغداد وثقه الجمهور وابنه النسائي قليلاً وأخرج عنه البخاري في الايمان
 والصلاة وغيرهما فليكثر وأخرج البخاري عن الحسن بن الصباح الزعفراني لكن اذا وقع
 هكذا يكون نسب لجدّه فهو الحسن بن محمد بن الصباح وهو المروي عنه في الحديث الثاني من هذا
 الباب وفي الرواية من شيوخ البخاري ومن في طبقتهم محمد بن الصباح الدولي أن خرج عنه

* (باب لم تحرم ما أحل الله
 للث) * حدثني الحسن بن
 الصباح

النجارى في الصلاة والبيوع وغيرهما وليس هو أخت الحسن بن الصباح ومحمد بن الصباح
 الجرجاني أخرجه عنه أبو داود وابن ماجه وهو غير الدواني وعبد الله بن الصباح العطار أخرجه
 عنه النجارى في البيوع وغيره وليس أحدهما هؤلاء أخت الحسن بن الصباح (قوله) سمع الربيع بن نافع أى
 أنه سمع وللفظ أنه يتحذف خطأ وينطق به وقل من نبه عليه كما وقع التنبيه على لفظ قال والربيع
 ابن نافع هو أبو توبة بفتح المثناة وسكون الواو بعدها وسحدة مشهور بكنيته أكثر من اسمه حلي
 نزل طرسوس أخرجه عنه الستة الا الترمذى بواسطة الأبادود فأخرج عنه الكثير بغير
 واسطة وأخرج عنه بواسطة أيضا وأدركه النجارى ولكن لم أره عنه في هذا الكتاب شيء بغير
 واسطة وأخرج عنه بواسطة الا الموضع المتقدم في المزارعة فإنه قال فيه قال الربيع بن نافع
 ولم يقل حدثنا فإدري لقيه أولم يلقه وليس له عنده الا هذا الموضعان (قوله) حدثنا معاوية
 هو ابن سلام يشهد باللام رشيحه يحيى ومن فوقه ثلاثة من التابعين في نسق (قوله) اذا حرم
 امرأته ليس بشئ) كذا الكشي بنى وللا كثر ليست أى الكفاية وهى قوله أنت على حرام
 أو محرمة أو نحو ذلك (قوله وقال) أى ابن عباس مستدلا على ما ذهب اليه بقوله تعالى (لقد كان
 لكم فى رسول الله اسوة حسنة) يشير بذلك الى قصة التحريم وقد وقع بسط ذلك فى تفسير سورة
 التحريم وذكرنا فى باب موعظة الرجل انتهى فى كتاب النكاح فى شرح الحديث المطول فى ذلك
 من رواية ابن عباس عن عمر بن الخطاب لا خلاف هل المراد تحريم العسل أو تحريم مارية وأنه قيل
 فى السبب غير ذلك واستوعبت ما يتعلق بوجه الجمع بين تلك الأقوال بحمد الله تعالى وقد أخرج
 النسائى بسند صحيح عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له أمة بطاؤها فلم تزل به حنصة
 وعائشة حتى حرمها فأنزل الله تعالى هذه الآية يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك وهذا أصح
 طرق هذا السبب وله شاهد مرسل أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي الشهير قال
 أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أم إبراهيم ولده فى بيت بعض نسائه فقال يا رسول الله فى
 بيتي وعلى فراشي فجعلها عليه حراما فقالت يا رسول الله كيف تحرم عليك الحلال خاف لها بالله
 لا يصيبها فترأت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك قال زيد بن أسلم فقول الرجل لامرأته أنت
 على حرام لغو وإنما تلزمه كفارة يمين ان حلف وقوله ليس بشئ يحتمل أن يريد بالنفي التطلق
 ويحتمل أن يريد به ما هو أعم من ذلك والأول أقرب ويؤيده ما تقدم فى التفسير من طريق هشام
 الدستوائى عن يحيى بن أبى كثير بهذا الاسناد موضعها فى الحرام يكفر وأخرجه الامعاء على
 من طريق محمد بن المبارك الصورى عن معاوية بن سلام بسند حديث الباب بللفظ اذا حرم
 الرجل امرأته فأنما هي يمين يكفرها فعرف أن المراد بقوله ليس بشئ أى ليس بطلاق وأخرج
 النسائى وابن مردويه من طريق سالم الافطس عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أن رجلا جاءه
 فقال انى جعلت امرأتى على حراما قال كذبت ما هي عليك بحرام ثم تلا يا أيها النبي لم تحرم
 ما أحل الله لك ثم قال له عليك رقبة اه وكأنه أشار عليه بالرقبة لانه عرف أنه مؤسرفا أراد أن
 يكفر بالاغظ من كفارة اليمين لأنه تعين عليه عتق الرقبة ويدل عليه ما تقدم عنه من التصريح
 بكفارة اليمين ثم ذكر المصنف حديث عائشة فى قصة شرب النبي صلى الله عليه وسلم العسل عند
 بعض نسائه فأورده بن وجهين أحدهما من طريق عبيد بن عمير عن عائشة وفيه أن شرب

سمع الربيع بن نافع
 حدثنا معاوية عن يحيى بن
 أبى كثير عن يعلى بن حكيم
 عن سعيد بن جبيرة أنه أخبره
 أنه سمع ابن عباس يقول اذا
 حرم امرأته ليس بشئ وقال
 لقد كان لكم فى رسول الله
 اسوة حسنة * حدثنى
 الحسن بن محمد بن الصباح

العسل كان عند زينب بنت جحش والثاني من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وفيه
أن شرب العسل كان عند حفصة بنت عمر فهذا ما في الصحيحين وأخرج ابن مردويه من طريق
ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب العسل كان عند سودة وأن عائشة وحفصة هما اللتان
تواطأا على وفق ما في رواية عبيد بن عمير وأن اختلافهما في صاحبة العسل وطريق الجمع بين هذا
الاختلاف الحمل على التعدد فلا يتبع تعدد السبب للأمر الواحد فان جنح إلى الترجيح فرواية
عبيد بن عمير أثبتت لموافقة ابن عباس لها على أن المتظاهرتين حفصة وعائشة على ما تقدم في
التفسير وفي الطلاق من جزم عري ذلك فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تقرر في المتظاهر
لعائشة لكن يمكن تعدد القصة في شرب العسل وتخريجه واختصاص النزول بالقصة التي فيها
أن عائشة وحفصة هما المتظاهرتان ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل عند
حفصة كانت سابقة ويؤيد هذا الحمل أنه لم يقع في طريق هشام بن عروة التي فيها أن شرب
العسل كان عند حفصة تعرض للآية ولأنه كسبب النزول والراجح أيضا أن صاحبة العسل
زينب لا سودة لأن طريق عبيد بن عمير أثبت من طريق ابن أبي مليكة بكثرة ولا جاز أن تعدد
بطريق هشام بن عروة لأن فيها أن سودة كانت ممن وافق عائشة على قولها أجدر صريح غافير
ويرجمه أيضا ما مضى في كتاب الهبة عن عائشة أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن حزينات
وسودة وحفصة وعسفية في حرب وزينب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حرب فهذا يرجح أن
زينب هي صاحبة العسل ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير حزمها والله أعلم وهذا أولى
من جزم الداودي بأن تسمية التي شربت العسل حفصة غلط وانما هي صفية بنت حيي أو زينب
بنت جحش وعن جنح إلى الترجيح عياض ومنه تلفظ القرطبي وكذا نقله النووي عن عياض
وأقره فقال عياض رواية عبيد بن عمير أولى أو افقتها ظاهر كتاب الله لأن فيه وإن تظاهرا عليه
فهما اثنتان لأكثر الحديث ابن عباس عن عمر قال فكان الاسماء انقلبت على راوي الرواية
الآخرى وتعقب الكرماني مقالة عياض فأجاد فقال متى جوزنا هذا إذا ارتفع الوثوق بأكثر
الروايات وقال القرطبي الرواية التي فيها أن المتظاهرات عائشة وسودة وصفية ليست بصحبة
لأنهم مخالفة للتلاوة لحيث بلغ خطاب الاثنين ولو كانت كذلك لجات بخطاب جماعة المؤنث ثم
نقل عن الأصملي وغيره أن رواية عبيد بن عمير أصح وأولى وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة
فلما قيل له ما قيل ترك الشرب من غير تصريح بتخريم ولم ينزل في ذلك شيء ثم لما شرب في بيت زينب
تظاهرت عائشة وحفصة على ذلك القول فحرم حقه ثم هذا العسل فنزلت الآية قال وأما ذكر سودة مع
الجزم بالثنية فيمن تظاهرتن فباعتهما رأيا كما كانت كالتابعة لعائشة ولهذا أوهبت يومها لها فان
كان ذلك قبل الهبة فلا اعتراض بدخوله عليها وإن كان بعده فلا يتبع هبتها يومها للعائشة إن
يتردد إلى سودة (قلت) لأحاجة إلى الاعتذار عن ذلك فان ذكر سودة انما جاء في قصة شرب
العسل عند حفصة ولا ثنية فيه ولا نزول على ما تقدم من الجمع الذي ذكره وأما قصة العسل عند
زينب بنت جحش فقد صرح فيه بأن عائشة قالت تواطأت أنا وحفصة فهو مطابق لما جزم به
عمر من أن المتظاهرتين عائشة وحفصة وموافق لظاهر الآية والله أعلم ووجدت لقصة شرب
العسل عند حفصة شاهدا في تفسير ابن مردويه من طريق يزيد بن رومان عن ابن عباس ورواته

لابأس بهم وقد أشرت إلى غالب ألفاظه ووقع في تفسير السدي أن شرب العسل كان عند
 أم سلمة أخرجه الطبري وغيره وهو مر جوح لارساله وشذذه والله أعلم **(قوله حدثننا حجاج)**
 هو ابن محمد المصيصي **(قوله زعم عطاء)** هو ابن أبي رباح وأهل الحجاز يطعنون الزعم على مطلق
 القول ووقع في رواية هشام بن يوسف عن ابن جريج عن عطاء وقد مضى في التفسير **(قوله ان)**
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يمكث عند زيب بنت جحش ويشرب عندها عسلا في رواية هشام
 يشرب عسلا عند زيب ثم يمكث عندها ولا مغفارة بينهما لان الواو لا ترتب **(قوله فتواصيت)**
 كذا هنا بالصاد من المواصلة وفي رواية هشام فتواطيت بالطاء من المواطأة وأصله فتواطأت
 بالهـ من فسهلت الهمزة فصارت ياء وثبت كذلك في رواية أبي ذر **(قوله أن أيتنا دخل)** في
 رواية أحمد عن حجاج بن محمد أن أيتنا ما دخل زيادة ما هو هي زائدة **(قوله اني لا أجد منك ريح)**
 مغافيراً كنت مغافير في رواية هشام بتقديم أ كنت مغافير وتأخير اني أجدوا كنت استقهاهم
 محذوف الاداة والمغافير بالعين المجعوفة والفاء بالياء التثنية بعد الفاء في جميع نسخ البخاري
 ووقع في بعض النسخ عن مسلم في بعض المواضع من الحديث بحذفها قال عياض والصواب
 اثباتها لانها عوض من الواو التي في المفرد وانما حذف في ضرورة الشعر اه ومراده بالمفرد
 أن المغافير جمع مغفور بضم أوله ويقال بناءً على بدل الفاء حكاه أبو حنيفة الديلمي في
 النبات قال ابن قتيبة ليس في الكلام مفعول بضم أوله الا مغفور ومغزول بالعين المجعوفة من
 أسماء الكثرة فهو مغزول بالخاء المجعوفة من أسماء الالف ومغزول بالعين المجعوفة واحد المغاليق قال
 والمغفور صغ حمله رائحة كريهة وذكر البخاري أن المغفور شديده الصمغ يكون في الرمث
 بكسر الراء وسكون الميم بعدها مثلثة وهو من الشجر التي ترعاها الابل وهو من الحصى وفي
 الصمغ المذكور حلاوة يقال أغفر الرمث اذا ظهر ذلك فيه وذكر أبو زيد الانصاري ان
 المغفور يكون أيضاً في العشر بضم المهملة وفتح المعجمة وفي الثمام والسلم والطبخ واختلاف في ميم
 مغفور فقيل زائدة وهو قول الفراء وعند الجمهور أنهم من أصل الكلمة ويقال له أيضاً مغفار
 بكسر أوله ومغفر بضم أوله وبفتحهما وبكسره عن الكسائي والفاء مفتوحة في الجميع وقال
 عياض زعم المهلب أن رائحة المغافير والعرفط حسنة وهو خلاف ما يقتضيه الحديث وخلاف
 ما قاله أهل اللغة اه ولعل المهلب قال خبيثة عجيبة ثم موحدة ثم تحتانية ثم مثلثة فتخفف
 أو استند إلى ما نقل عن الخليل وقد نسب إليه ابن بطال إلى العين أن العرفط شجر العشاء والعشاء
 كل شجر له شوك واذا استلب به كانت له رائحة حسنة تشبه رائحة طيب البنيد اه وعلى هذا
 فيكون ريح عبيدان العرفط طيباً وريح الصمغ الذي يسيل منه غير طيبة ولا منافاة في ذلك
 ولا تعجيب وقد حكى القرطبي في المنههم أن رائحة ورق العرفط طيبة فاذا رعته الابل خبيثت
 رائحته وهذا طريق آخر في الجمع حسن جداً **(قوله فدخل على احدهما)** لم أقف على تعيينها
 وأظنها حفصة **(قوله فقال لابأس شربت عسلا)** كذا وقع هنا في رواية أبي ذر عن شيوخه
 ووقع للباقيين لابل شربت عسلا وكذا وقع في كتاب الايمان والنذور للجميع حيث ساقه
 المصنف من هذا الوجه اسناداً ومثلاً وكذا أخرجه أحمد عن حجاج ومسلم وأصحاب السنن
 والمستخرجات من طريق حجاج فظهر أن لفظة بأس هنا مغفيرة من لفظة بل وفي رواية هشام فقال

حدثنا حجاج عن ابن جريج
 قال زعم عطاء أنه سمع عبيد
 ابن عمير يقول سمعت عائشة
 رضي الله عنها ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان يمكث
 عند زيب ابنة جحش
 ويشرب عندها عسلا
 فتواصيت أنا وحفصة أن
 أيتنا دخل عليهما النبي صلى
 الله عليه وسلم فلتقل اني
 لا أجد منك ريح مغافير
 أ كنت مغافير فدخل على
 احدهما فقالت له ذلك
 فقال لابأس شربت عسلا
 عند زيب بنت جحش

لاولكني كنت أشرب عسلا عند زيب بنت جحش (قوله ولن أعود له) زاد في رواية هشام وقد
 حلفت لا تجربني بذلك أحد أو بهذه الزيادة تظهر مناسبة قوله في رواية عجاج بن محمد فنزلت يا أيها
 النبي لم تحرم ما أحل الله لك قال عباس حذف هذه الزيادة من رواية عجاج بن محمد فصار النظم
 مشكلا فنزل الاشكال برواية هشام بن يوسف واستدل القرطبي وغيره بقوله حلفت على أن
 الكفارة التي أشربها في قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم هي عن اليمين التي أشار إليها
 بقوله حلفت فتكون الكفارة لأجل اليمين لا بمجرد التحريم وهو استدلال قوي لمن يقول إن
 التحريم لغولا كشارفة فيه بمجرد وجوب بعضهم قوله حلفت على التحريم ولا يخفى بعده والله أعلم
 (قوله ان تتوبوا إلى الله) أي تلا من أول السورة إلى هذا الموضع (فقال لعائشة وحفصة) أي
 الخطاب لهما ووقع في رواية غير أبي ذر فنزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك إلى قوله ان
 تتوبوا إلى الله وهذا أوضح من رواية أبي ذر (قوله وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا لقوله
 بل شرب عسلا) هذا القدر بقية الحديث وكنت أظنه من ترجمة البخاري على ظاهر ما سأد كره
 عن رواية النسفي حتى وجدته مذكورا في آخر الحديث عند مسلم وكان المعنى وأما المراد بقوله
 تعالى وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا فهو لأجل قوله بل شرب عسلا والنكتة فيه أن
 هذه الآية داخله في الآيات الماضية لأنها قبل قوله ان تتوبوا إلى الله وانفتحت الروايات عن
 البخاري على هذا إلا النسفي فوقع عنده بعد قوله فنزلت يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك
 ما صورته قوله تعالى ان تتوبوا إلى الله لعائشة وحفصة وإذا أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا
 لقوله بل شرب عسلا فجعل بقية الحديث ترجمة للحديث الذي يليه والصواب ما وقع عند
 الجماعة لموافقة مسلم وغيره على أن ذلك من بقية حديث ابن عمر (قوله كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يحب العسل والحلوى) قد أفرده هذا القدر من هذا الحديث كما سيأتي في الأطعمة
 وفي الأشربة وفي غيرهما من طريق أبي أسامة عن هشام بن عروة وهو عنده بتقديم الحلوى
 على العسل ولتقديم كل منهما على الآخر جهة من جهات التقديم فتقديم العسل لشرفه ولأنه
 أصل من أصول الحلوى ولأنه مفرد الحلوى مركبة وتقدم الحلوى لشمولها وتنوعها لأنها تتخذ
 من العسل ومن غيره وليس ذلك من عطف العام على الخاص كما زعم بعضهم وإنما العام الذي
 يدخل الجميع فيه الحلوى بضم أوله وليس بعد الواو شيئا ووقعت الحلوى في أكثر الروايات عن أبي
 أسامة بالمد وفي بعضها بالقصر وهي رواية علي بن مسعود كرت عائشة هذا القدر في أول الحديث
 تمهيدا لما سآد كره من قصة العسل وسأد كرمية تعلق بالحلوى والعسل مبسوطا في كتاب الأطعمة
 إن شاء الله تعالى (قوله وكان إذا انصرف من العصر) كذا لا أكثر وخالفهم جادين سلمة عن
 هشام بن عروة فقال الفجر أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن أبي النعمان عن جابر وسأده
 رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس فيها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح
 جلس في مصلاه وجلس الناس حوله حتى تطلع الشمس ثم يدخل على نساءه امرأته امرأة يسلم
 عليهن ويدعو لهن فإذا كان يوم أحداهن كان عندها الحديث أخرجه ابن مردويه ويمكن
 الجمع بأن الذي كان يقع في أول النهار سلا ما ودعاء محض والذي في آخره معه جلوس واستئناس
 ومحاذاة لكن المحفوظ في حديث عائشة ذلك العصر ورواية جادين سلمة شاذة (قوله)

ولن أعود له فنزلت يا أيها
 النبي لم تحرم ما أحل الله لك
 إلى ان تتوبوا إلى الله لعائشة
 وحفصة وإذا أسر النبي إلى
 بعض أزواجه حديثا لقوله
 بل شرب عسلا * حدثنا
 فروة بن أبي المغراء حدثنا
 علي بن مسهر عن هشام بن
 عروة عن أبيه عن عائشة
 رضى الله عنها قالت كان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يحب العسل والحلوى
 وكان إذا انصرف من العصر

الظن أن تغيير ذلك من تصرف الرواة والله أعلم (قوله فلما دار إلى حفصة) أي في اليوم الثاني (قوله لا حاجة لي فيه) كأنه اجتنبه لما وقع عنده من توارد النسوة الثلاث على أنه نشأت من شربه له ريح منكرة فتركه حسماً للمادة (قوله تقول سودة) زاد ابن أبي أسامة في روايته سبحانه الله (قوله والله لقد حرمناه) بخفيف الراء أي منعناه (قوله قلت لها اسكتي) كأنها خشيت أن يفش ذلك فيظهر ما دربه من كيد هذا الحفصة وفي الحديث من الفوائد ما جبل عليه النساء من الغيرة وإن الغيرة تعذر فيما يقع منها من الاحتيال فيما يدفع عنها ترفع ضررهما عليها بأي وجه كان وترجم عليه المصنف في كتاب ترك الحيل ما يكره من احتيال المرأة من الزوج والضرائر وفيه الاخذ بالحرم في الأمور وترك ما يشبهه الأمر فيه من المباح خشية من الوقوع في المحذور وفيه ما يشهد به لعمري تبعة عائشة عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى كانت ضررتهما بها ونطيعها في كل شيء فأمرها به حتى في مثل هذا الأمر مع الزوج الذي هو أرفع الناس قدراً وفيه إشارة إلى ورع سودة لما ظهر منها من التمدد على ما فعلت لأنها وافقت أولاً على دفع ترفع حفصة عليهن بمزيد الجلوس عندها بسبب العسل ورأت أن التوصل إلى بلوغ المراد من ذلك لحسم مادة شرب العسل الذي هو سبب الإقامة لكن أنكرت بعد ذلك أنه يترتب عليه منع النبي صلى الله عليه وسلم من أمر كان يشبهه وهو شرب العسل مع ما تقدم من اعتراف عائشة بالآمر لها بذلك في صدر الحديث فأخذت سودة تتعجب مما وقع منهن في ذلك ولم تجسر على التصريح بالانكار ولا راجعت عائشة بعد ذلك لما قالت لها اسكتي بل أطاعتها وسكتت لما تقدم من اعتذارها في أنها كانت تهاجها وإنما كانت تهاجها لما تعلم من مزيد حب النبي صلى الله عليه وسلم لها أكثر منهن فخشيت إذا خالفتها أن تغضبا وإذا أغضبتا لا تأمن أن تغير عليها خاطر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتحمل ذلك فهذا معنى خوفها منها وفيه أن عماد القسم الليل وأن النهار يجوز الاجتماع فيهما جميع لكن بشرط أن لا تقع المجامعة إلا مع التي هو في نوبتها كما تقدم تقريره وفيه استعمال الكليات فيما يسقطها من ذكره لقوله في الحديث فيدو منهن والمراد فيقبل ونحو ذلك وبحقق ذلك قول عائشة لسودة إذا دخل عليك فإنه سيدنو منك فقولي له إني أجدر كذا وهذا إنما يتحقق بقرب القم من الأنف ولا سيما إذا لم تكن الرائحة طالحة بل المقام يقتضي أن الرائحة لم تكن طالحة لأنها لو كانت طالحة لكانت بحيث يدركها النبي صلى الله عليه وسلم ولا نكر عليها عدم وجودها منه فلما أقر على ذلك دل على ما قررناه أنها لو قدر وجودها لكانت خفية وإذا كانت خفية لم تدرك بمجرد المجالسة والمحادثة من غير قرب القم من الأنف والله أعلم (قوله ما لا طلاق قبل نكاح وقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلققوهن من قبل أن تمسوهن فمالكم عليهن من عدة تعتدوهن فما تفتعوهن وسرحوهن سرا حايلاً) سقط من رواية أبي ذر لطلاق قبل نكاح وثبت عنده باب أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات فساق من الآية إلى قوله من عدة وحذف الباقي وقال الآية واقصر النسبي على قوله باب أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات الآية قال ابن التين احتجاج البخاري بهذه الآية على عدم الوقوع لادلالة فيه وقال ابن المنير ليس فيها دليل لأنها أخبار عن صورة وقع فيها الطلاق بعد النكاح ولا حصر هناك وليس في السياق ما يقتضيه (قلت) الحجج بالآية لذلك قبل البخاري

فلما دار إلى حفصة قالت
يا رسول الله ألا أستبدك منه
قال لا حاجة لي فيه قالت
تقول سودة والله لقد
حرمناه قلت لها اسكتي
*(باب لا طلاق قبل
نكاح وقول الله تعالى
يا أيها الذين آمنوا إذا
نكحتم المؤمنات ثم
طلققوهن من قبل أن
تمسوهن فمالكم عليهن
من عدة تعتدوهن فما تفتعوهن
وسرحوهن سرا حايلاً)*

ترجمان القرآن عبد الله بن عباس كما سأذكره (قوله وقال ابن عباس جعل الله الطلاق بعد النكاح) هذا التعليل طرف من أثر أخرجه أحد فباروا عنه حرب من مسأله من طريق قيادة عن عكرمة عنه وقال سنده جيد وأخرج الحاكم من طريقين يد التحوى عن عكرمة عن ابن عباس قال ما قاله ابن مسعود وان يكن قاله افضلة من عالم في الرجل يقول اذا تزوجت فلانة فهي طالق قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن ولم يقل اذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن وروى ابن خزيمة والبيهقي من طريقه من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة سئل ابن عباس عن الرجل يقول اذا تزوجت فلانة فهي طالق قال ليس بشئ إنما الطلاق لما ملك قالوا غاب مسعود كان اذا وقت وقتافهوا كما قال قال يرحم الله أبا عبد الرحمن لو كان كما قال لقال الله اذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال سأله مروان عن نسيب له وقت امرأته تزوجها فهي طالق فقال ابن عباس لا طلاق حتى تنكح ولا تعتق حتى تملك وأخرج ابن أبي حاتم من طريق آدم دولي خالده عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس فيمن قال كل امرأته أتزوجها فهي طالق ليس بشئ من أجل أن الله يقول يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات الآية وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بنحوه وروناه مر فوعا في فوائد أبي اسحق بن أبي ثابت بسنده الى أبي أمية أيوب بن سليمان قال حججت سنة ثلاث عشرة ومائة فدخلت على عطاء فسئل عن رجل عرضت عليه امرأته ليتزوجها فقال هي يوم أتزوجها طالق البتة قال لا طلاق فيما لا يملك عقده يأت ذلك عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي اسناده من لا يعرف (قوله وروى في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وشريح وسعيد بن جبيرة والقاسم وسالم وطائوس والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعد وجابر بن زيد ونافع بن جبيرة ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعروة بن هرم والشعبي إنما لا تطلق) قلت اقتصر البخاري في هذا الباب على الآثار التي ساقها فيه ولم يذكر فيه خبر امر فوعا صريحاً من آمنه الى ما ساقه في نهجها من ذلك فأما الأثر عن علي في ذلك فرواه عبد الرزاق من طريق الحسن البصري قال سألت رجلاً عن طلاق فلانة فقالت تزوجت فلانة فهي طالق فقال علي ليس بشئ ورجاله ثقات إلا أن الحسن لم يسمع من علي وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن الحسن عن علي ومن طريق الثعالبي بن سيرة عن علي وقد روى مر فوعا أيضاً أخرجه البيهقي وأبو داود ومن طريق سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش أنه سمع خاله عبد الله بن أبي أحمد بن جحش يقول قال علي بن أبي طالب حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا من بعد نكاح ولا يتم بعد اختلام الحديث لفظ البيهقي ورواية أبي داود مختصرة وأخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن علي مطولاً وأخرجه ابن ماجه مختصراً وفي سنده ضعف وأما سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء بن أبي رباح عن طلاق الرجل ما لم ينكح فكأنهم قال لا طلاق قبل أن ينكح أن سماها وان لم ينكحها واسناده صحيح وروى سعيد بن منصور من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال لا طلاق قبل نكاح وسنده صحيح

وقال ابن عباس جعل الله الطلاق بعد النكاح وروى في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وأبان بن عثمان وعلي بن حسين وشريح وسعيد بن جبيرة والقاسم وسالم وطائوس والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعد وجابر بن زيد ونافع بن جبيرة ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعروة بن هرم والشعبي أنها لا تطلق

أبصاراً يأتي له طريق أخرى مع مجاهد وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا محمد بن خالد قال
 جاء رجل إلى سعيد بن المسيب فقال ما تقول في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فقال له
 سعيد كم أصدقتم قال له الرجل لم يتزوجها بعد فكيف يصدقها فقال له سعيد فكيف يطلق من
 لم يتزوج وأما عروة ابن الزبير فقال سعيد بن منصور حدثنا حماد بن زيد عن هشام بن عروة أن أباه
 كان يقول كل طلاق أو عتق قبل الملك فهو باطل وهذا سند صحيح وأما أبو بكر بن عبد الرحمن
 وعبد الله بن عبد الله الخفاف في أثر واحد مجموعا عن سعيد بن المسيب والثلاثة المذكورين بن عبد
 وزيادة أبي سلمة بن عبد الرحمن فرواه يعقوب بن سفيان والبيهقي من طريقه من رواية يزيد بن
 الهاد عن المذنبين علي بن أبي الحكم أن ابن أخيه خطب ابنت عمه فقتلها جرحاً في بعض الأمور
 فقال الفتى هي طالق ان تكتمت حتى أكل الغضض قال والغضض طلع الخنثى المذكور ثم ندموا
 على ما كان من الأمر فقال المذنب أنا آتسكم بالبيان من ذلك فاذنوا لي إلى سعيد بن المسيب فذكر
 له فقال ابن المسيب ليس عليه شيء طلق ما لم يملك قال ثم اني سألت عروة بن الزبير فقال مثل ذلك
 ثم سألت أبي سلمة بن عبد الرحمن فقال مثل ذلك ثم سألت أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام
 فقال مثل ذلك ثم سألت عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فقال مثل ذلك ثم سألت عمر بن
 عبد العزيز فقال حل سألت أبا عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فقال مثل ذلك ثم سألت عمر بن
 عن عروة مرفوعاً فذكر الترمذي في العلل أنه سأل البخاري أي حديث في الباب أصح فقال
 حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث هشام بن سعيد عن الزهري عن عروة عن
 عائشة قالت ان البشرى السرى وغيره قالوا عن هشام بن سعيد عن الزهري عن عروة مرفوعاً
 قال فان حماد بن خالد رواه عن هشام بن سعيد فوصله (قلت) أخرجه ابن أبي شيبة عن حماد بن خالد
 كذلك وخالفهم علي بن الحسين بن واقد فرواه عن هشام بن سعيد عن الزهري عن عروة عن المسور
 ابن مخرمة مرفوعاً أخرجه ابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه لكن هشام بن سعيد أخرجه في
 المتابعات فنيه ضعف وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في مناهج كبره وله طريق أخرى عن عروة عن
 عائشة أخرجه الدارقطني من طريق معمر بن بكار السعدي عن إبراهيم بن سعيد عن الزهري
 فذكره باللفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أناس فمينا على نجران فذكر قصة وفي آخره فكان
 فيما عهد إلى أبي سفيان أو صاحبه تقوى الله وقال لا يطلقن رجلاً ما لم ينكح ولا يعق ما لم يملك
 ولا نذر في معصية الله ومعه مرسى بالحافظ وأخرجه الدارقطني أيضاً من رواية الوليد بن سلمة
 الأزدني عن يونس عن الزهري والوليدواه ولما أورد الترمذي في الجامع حديث عمرو بن شعيب
 قال ليس بصحيح وفي الباب عن علي ومعاذ وجابر وابن عباس وعائشة وقد ذكر في أشياء
 الكلام على تخريج أقوال من علق عنهم البخاري في هذا الباب روايات هؤلاء المرفوعة وفات
 الترمذي أنه ورد من حديث المسور بن مخرمة وعائشة كما تقدم ومن حديث عبد الله بن عمر
 من حديث أبي ثعلبة الخشني حديث ابن عمر يأتي ذكره في أثر سعيد بن جبير وحديث أبي ثعلبة
 أخرجه الدارقطني بسند شامي فيه بقبية بن الوليد وقد عتقته وأطن فيه أرسالا أيضاً وأما ابن
 ابن عثمان فلم أوف إلى الآن على الأسناد إليه بذلك وأما علي بن الحسين فرواه في الغيلانيات
 من طريق شعبة عن الحكم هو ابن عتيبة سمعت علي بن الحسين بن علي يقول لا طلاق إلا بعد

نكاح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة ورشافي فواء عبد الله بن أيوب
الخري من طريق أبي اسحق السبعي عن علي بن الحسين مثله وكلا السندين صحيح وله طريق
أخرى عنه يأتي مع سعيد بن جبير ورواه سعيد بن منصور عن حماد بن شعيب عن حبيب بن أبي
ثابت قال جاء رجل إلى علي بن الحسين فقال اني قلت يوم أتزوج فلانة ففهي طلاق فقرأ هذه
الآية يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن قال علي بن
الحسين لا أرى الطلاق إلا بعد نكاح وأما شرح فرواه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة عن
طريق سعيد بن جبير عنه قال لا طلاق قبل نكاح وسنده صحيح ولفظ ابن أبي شيبة في رجل قال يوم
أتزوج فلانة ففهي طالق ثلاثاً وأما سعيد بن جبير فرواه أبو بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن غير
عن عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير في الرجل يقول يوم أتزوج فلانة ففهي طلاق قال
ليس بشئ إنما الطلاق بعد النكاح وسنده صحيح وله طريق أخرى تأتي مع مجاهد وقال سعيد بن
منصور حديث شافعيان عن سليمان بن أبي المغيرة سألت سعيد بن جبير وعلي بن حسين عن الطلاق
قبل النكاح فلم يراه شيئاً وقد روي مرفوعاً أخرجه الدارقطني من طريق أبي هاشم الرماني
عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن رجل قال يوم أتزوج فلانة
ففهي طالق فقال طلق ما لا يملك وفي سنده أبو خلد الواسطي وهو واه ولحديث ابن عمر طريق
أخرى أخرجه ابن عدي من رواية عاصم بن هلال عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رفعه لا طلاق
إلا بعد نكاح قال ابن عدي قال ابن صاعد لما حدث به لأعم له علة (قلت) استذكره علي بن
صاعد ولا ذنب له فيه وإنما علة ضعف حفظ عاصم وأما القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق
وسالم وهو ابن عبد الله بن عمرو فرواه أبو عبيد في كتاب النكاح له عن هشيم بن زيد بن هرون كلاهما
عن يحيى بن سعيد قال كان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمربن عبد العزيز لا يرون الطلاق
قبل النكاح وهذا السناد صحيح أيضاً وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن سالم والقاسم وقوعه
في المعينة وقال ابن أبي شيبة حدثنا حفص هو ابن غياث عن حنظلة قال سئل القاسم وسالم عن
رجل قال يوم أتزوج فلانة ففهي طالق قالاهي كما قال وعن أبي أسامة عن عمر بن حمزة أنه سأل سالمًا
والقاسم وأبا بكر بن عبد الرحمن وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن
رجل قال يوم أتزوج فلانة ففهي طالق البتة فقال كلهم لا يترجوها وهو محمول على الكراهة
دون التكريم لما أخرجه اسمعيل القاضي في أحكام القرآن من طريق جرير بن حازم عن يحيى بن
سعيد أن القاسم سئل عن ذلك فكرهه فهذا طريق التوفيق بين ما نقل عنه من ذلك وأما طاوس
فأخرجه عبد الرزاق عن معمر قال كتب الوليد بن يزيد إلى أمراء الانصار أن يكتبوا إليه
بالطلاق قبل النكاح وكان قد ابتلى بذلك فكتب إلى عامر بن عبد الله بن قيس وطاوس واسمعيل بن
شروس وسالم بن الفضل فأخبرهم ابن طاوس عن أبيه واسمعيل بن شروس عن عطاء وسالم
ابن الفضل عن وهب بن منبه أنهم قالوا لا طلاق قبل النكاح قال سالم من عنده إنما النكاح
عقدة تعدد والطلاق يحلها فكيف يحل عقدة قبل أن تعدد وأخرجه سعيد بن منصور من
طريق خصيف وابن أبي شيبة من طريق الليث بن أبي سليم كلاهما عن عطاء وطاوس جميعاً
وقد روي مرفوعاً قال عبد الرزاق عن الثوري عن ابن المنكر عن معمر طاوساً يحدث عن

النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا طلاق لمن لم ينكح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن
 الثوري وهذا مرسل وفيه راو لم يسم وقيل فيه عن طاوس عن ابن عباس أخرجه الدارقطني
 وابن عدي بسندين ضعيفين عن طاوس وأخرجه الحاكم والبيهقي من طريق ابن جريج عن
 عمرو بن شعيب عن طاوس عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا
 بعد نكاح ولا عتق إلا بعد ملك ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين طاوس ومعاذ وقد اختلف فيه
 على عمرو بن شعيب فرواه عامر الاحول ومطر الزراق وعبد الرحمن بن الحرث وحسين المعلم كاهنهم
 عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده والاربعة ثقات وأحاديثهم في السنن ومن ثم صححه من
 يقوى حديث عمرو بن شعيب وهو قوى لكن فيه علة الاختلاف وقد اختلف عليه فيه
 اختلافا آخر فأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن عمرو بن شعيب أنه سئل عن ذلك فقال
 كان أبي عرض على امرأة يزوجنيها فأبى أن أتزوجها وقلت هي طالق البتة يوم أتزوجها
 ثم زمت فقدمت المدينة فسمعت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير فقالا قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا طلاق إلا بعد نكاح وهذا يشعر بأن من قال فيه عن أبيه عن جده سلك الجادة والآ
 فلو كان عنده عن أبيه عن جده لما احتاج أن يرسل فيه إلى المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل
 وقد تقدم أن الترمذي حكى عن البخاري أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أصح شيء
 في الباب وكذلك نقل ما عناه عن الإمام أحمد قاله أعلم وأما الحسن فقال عبد الرزاق عن معمر عن
 الحسن وقتادة قال لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل الملك وعن هشام عن الحسن مثله وأخرج
 ابن منصور عن هشيم عن منصور ويونس عن الحسن أنه كان يقول لا طلاق إلا بعد الملك وقال
 ابن أبي شيبة حدثنا خلف بن خليفة سألت منصورا عن قال يوم أتزوجها فهي طالق فقال كان
 الحسن لا يراه طلاقا وأما عكرمة فرواه أبو بكر الأثرم عن الفضل بن دكين عن سويد بن نجيع قال
 سألت عكرمة مولى ابن عباس قلت رجلا قالوا له تزوج فلانة قال هي يوم أتزوجها طالق كذا
 وكذا قال إنما الطلاق بعد النكاح وأما عطاء فقدم مع طاوس ويأتي له طريق مع شعبة جاء
 من طريقه مرفوعا أخرجه الطبراني في الأوسط عن موسى بن هرون حدثنا محمد بن المنهال
 حدثنا أبو بكر الحنفي عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا طلاق إلا بعد النكاح ولا عتق إلا بعد ملك قال الطبراني لم يروه عن ابن أبي ذئب إلا أبو بكر الحنفي
 ووكيع ولا رواه عن أبي بكر الحنفي إلا محمد بن المنهال وأخرجه أبو يعلى عن محمد بن المنهال
 أيضا وصرح فيه بتحديث عطاء عن ابن أبي ذئب ولذلك قال أيوب بن سويد عن ابن أبي ذئب
 حدثنا عطاء لكن أيوب بن سويد ضعيف وكذا أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق محمد بن
 سنان التزاعن أبي بكر الحنفي وصرح فيه بتحديث عطاء لابن أبي ذئب وتحدث به جابر عطاء
 وفي كل من ذلك نظروا المحفوظ فيه العنينة فقد أخرجه الطيالسي في مسنده عن ابن أبي ذئب
 عن سمع عطاء وكذلك رواه في الغيلانيات من طريق حسين بن محمد المروزي عن ابن أبي ذئب
 وكذلك أخرجه أبو قرة في السنن عن ابن أبي ذئب ورواية وكيع التي أشار إليها الطبراني
 أخرجه ابن أبي شيبة عنه عن ابن أبي ذئب عن عطاء وعن محمد بن المنكدر عن جابر قال لا طلاق
 قبل نكاح ولرواية محمد بن المنكدر عن جابر طريق أخرى أخرجه البيهقي من طريق صدقة بن

عبد الله قال جئت محمد بن المنكدر وأنا مغضب فقلت أنت أحلت للوليد بن يزيد أم سلمة قاما
 أنا ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني جابر بن عبد الله أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لا طلاق لمن لا ينكح ولا عتق لمن لا يملك وأما عاصم بن سعد فهو البجلي الكوفي من كبار
 التابعين وجرم الكرماني في شرحه بأنه ابن سعد بن أبي وقاص وفيه نظر وأما جابر بن زيد وهو
 أبو الشعثاء البصري فأخرجه سعيد بن منصور عن طريقه وفي سنده رجل لم يسم وأما نافع بن
 جبير أي ابن مطعم ومحمد بن كعب أي القرظي فأخرجه ابن أبي شيبة عن جعفر بن عون عن
 أسامة بن زيد عنهما قال لا طلاق إلا بعد نكاح وأما سليمان بن يسار فأخرجه سعيد بن منصور عن
 عتاب بن بشير عن خفيف عن سليمان بن يسار أنه حلف في امرأته أن تزوجها فهي طالق فتزوجها
 فأخبر بذلك عمر بن عبد العزيز وهو أمير على المدينة فأرسل إليه بلغني أنك حلفت في كذا قال نعم
 قال أفلا تخلي سبيلها قال لا فتركه عرو لم يفرق بينهما وأما مجاهد فرواه ابن أبي شيبة عن طريق
 الحسن بن المراح سألت سعيد بن المسيب ومجاهد أو عطاء عن رجل قال يوم أتزوج فلانة فهي
 طالق فكلمهم قال ليس بشئ زاد سعيد يكون سبيل قبل مطر وقد روى عن مجاهد خلافه
 أخرجه أبو عبيد من طريق خفيف أن أمير مكة قال لا مراة كل امرأته تزوجها فهي طالق
 قال خفيف فذكرت ذلك لمجاهد وقلت له ان سعيد بن جبير قال ليس بشئ طلق ما لم يملك
 قال فذكره ذلك لمجاهد وعابه وأما القاسم بن عبد الرحمن وهو ابن عبد الله بن مسعود فرواه ابن أبي
 شيبة عن وكيع عن معروف بن راضل قالت سألت القاسم بن عبد الرحمن فقال لا طلاق إلا بعد
 نكاح وأما عرو بن هرم وهو الأزدي من اتباع التابعين فلم أقف على مقالة متصلة إلا في كلام
 بعض النحراخ أن أبا عبيد أخرجه من طريقه وأما الشعبي فرواه وكيع عن مصنفه عن اسمعيل
 ابن أبي خالد عن الشعبي قال ان قال كل امرأته تزوجها فهي طالق فليس بشئ وإذا وقت لزومه
 وكذلك أخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن زكريا بن أبي زائدة واسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي
 قال اذا عم فليس بشئ ومن رأى وقوعه في المعينة دون التعميم غير من تقدم إبراهيم التيمي
 أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفیان عن منصور عنه قال اذا وقت وقع وبأسناده اذا قال
 كل فليس بشئ ومن طريق حماد بن أبي سليمان مثل قول إبراهيم وأخرجه من طريق الاسود
 ابن يزيد عن ابن مسعود والى ذلك أشار ابن عباس كما تقدم فان مسعود أقدم من أوتي بالوقوع
 وشعبه من أخذ بذهب كالتخعي ثم حماد وأما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن القاسم أنه قال هي طالق
 واحتج بأن عرس مثل عن قال يوم أتزوج فهي على كظهر أي قال لا تزوجها حتى يكفر فلا يصح
 عنه فإنه من رواية عبد الله بن عمر العمري عن القاسم والعمري ضعيف والقاسم لم يدرك عمر
 وكان البخاري تبع أحمد في كثير النقل عن التابعين فقد ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل في
 العمل أن سليمان بن وكيع حدثه قال أخذت عن أحمد منذ أربعين سنة أنه سئل عن الطلاق قبل
 النكاح فقال يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن عباس وعلي بن حسين وابن
 المسيب ونيف وعشرين من التابعين أنهم لم يروا به بأسا قال عبد الله فدايت أي عن ذلك فقيل أنا
 قلته (قلت) وقد تجاوز البخاري في نسبة جميع من ذكر عنهم إلى القول بعدم الوقوع مطلقا مع أن
 بعضهم يفصل وبعضهم يخالف عليه ولعل ذلك هو التمسك في تصديره النقل عنهم بصيغة التريض

وهذه المسئلة من الخلافات الشهيرة والعلماء فيها مذاهب الوقوع مطلقا وعدم الوقوع مطلقا
والتمصيل بين ما إذا عين أو عم ومنهم من توقف فقال بعدم الوقوع الجهور كما تقدم وهو قول
الشافعي وابن مهيدي وأحمد واسحق وداود وأتباعهم وجهه ورأى أصحاب الحديث وقال بالوقوع
مطلقا أبو حنيفة وأصحابه وقال بالتمصيل ربيعة والنوري والليث والاوزاعي وابن أبي ليلى ومن
قبلهم ممن تقدم ذكره وهو ابن مسعود وأتباعه ومالك في المشهور عنه وعدمه عدم الوقوع مطلقا
ولوعين وعن ابن القاسم مثله وعنه أنه توقف وكذا عن الثوري وأبي عبيد وقال جهة ورأى المالكية
بالتمصيل فان سمى امرأه أو طائفة أو قبيلة أو مكانا أو زمانا لم يكن أن يعيش اليه لزمه الطلاق
والعتق وجاء عن عطاء مذهب آخر مفصل بين أن بشرط ذلك في عقد نكاح امرأته أو لافان
شرطه لم يصح تزويج من عينها أو الأصح أخرجه ابن أبي شيبة وأول الزهري ومن تبعه قوله
لا طلاق قبل نكاح أنه محمول على من لم يتزوج أصلا فإذا قيل له مثل تزوج فلانة فقال في طالق
البتة لم يقع بذلك شيء وهو الذي ورد فيه الحديث وأما إذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فإن
الطلاق انما يقع حين تزوجها وما ادعاه من التأويل تردده الآثار الصريحة عن سعيد بن
المسيب وغيره من مشايخ الزهري في أنهم أرادوا عدم وقوع الطلاق عن قال ان تزوجت
فهي طالق سواء خصص أم عمم أنه لا يقع ولشبهة الاختلاف كره أحمد مطلقا وقال ان تزوج
لا أمره أن يفارق وكذا قال اسحق في المعينة قال البيهقي بعد أن أخرج كثيرا من الاخبار ثم من
الآثار الواردة في عدم الوقوع هذه الآثار تبدل على أن معظم الصحابة والتابعين فهم موافقون
للاخبار أن الطلاق أو العتاق الذي علق قبل النكاح والمثل لا يعمل بعد وقوعهما وإن تأويل
الخصانف في حمله عدم الوقوع على ما إذا وقع قبل المثل والوقوع فيما إذا وقع بعده ليس بشيء لأن
كل أحد يعلم بعدم الوقوع قبل وجود عقد النكاح أو المثل فلا يفتي في الاخبار فائدة بخلاف
ما إذا حملناه على ظاهره فإن فيه فائدة وهو الإعلام بعدم الوقوع ولو بعد وجود العقد فهذا
يرجح مذهبنا إليه من جل الاخبار على ظاهرها والله أعلم وأشار البيهقي بذلك إلى ما تقدم عن
الزهري وإلى ما ذكره مالك في الموطأ أن قوما بالمدينة كانوا يقولون إذا حلف الرجل بطلاق
امرأة قبل أن ينكحها ثم حنث لزم إذا نكحها **حكم** اه ابن بطال قال وتأولوا حديث
لا طلاق قبل نكاح على من يقول امرأة فلان طالق وعورض من ألزم بذلك بالاتفاق على
أن من قال لامرأة إذا قدم فلان فأذني لوليك أن يزوجنيك فقالت إذا قدم فلان فقد أذنت
لولي في ذلك أن فلانا إذا قدم لم ينعقد التزويج حتى تشيئ عقد جديد وعلى أن من باع
سلعة لأهلكها ثم دخلت في ملكه لم يلزم ذلك البيع ولو قال لامرأة ان طلقك فقد راجعتك
فطلقها لا تنكح **حكم** كون من تجعته فكذلك الطلاق وما احتج به من وقوع الطلاق قوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود قال والتعلق عقد التزعم بقوله وربطه بنيته وعلقه بشرطه
فإن وجد الشرط نفذ واحتج آخر بقوله تعالى يوفون بالنذر وآخر بشرط الوصية وكل ذلك
لا حاجة فيه لأن الطلاق ليس من العقود والنذر يتقرب به إلى الله بخلاف الطلاق فإنه أبغض
الحلال إلى الله ومن ثم فرق أحمد بين تعليق العتق وتعليق انطلاق فأوقعه في العتق دون الطلاق
ويؤيده أن من قال لله علي عتق لزمه ولو قال لله علي طلاق كان لغوا والوصية انما تنفذ بعد

الموت ولو علق الحى الطلاق بما بعد الموت لم ينفذ واحتج بعضهم بصحة تعليق الطلاق وأن من قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت طلقت والجواب أن الطلاق حق ملك الزوج فله أن يخرجه ويؤجله وأن بعلمه بشرط وأن يجعله بيد غيره كما تصرف المالك في ملكه فإذا لم يكن زوجاً فأى شيء ملك حتى يتصرف وقال ابن العربي من المالكية الاصل في الطلاق أن يكون في المنكوحة المقيدة بقيد النكاح وهو الذي يقتضيه مطلق اللفظ لكن الورع يقتضي التوقف عن المرأة التي يقال فيها ذلك وان كان الاصل تجويزه والغناء التعليق قال ونظر مالك ومن قال بوقوفه في مسئلة الفرق بين المعينة وغيرها أنه اذا عم سد على نفسه باب النكاح الذي ندب الله اليه فعارض عنده المشروع فسقط قال وهذا على أصل يختلف فيه وهو تخصيص الأدلة بالمصالح والافلو كان هذا لازماً في الخصوص للزم في العموم والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** اذا قال لامرأته وهو مكره هذه أختي فلا شيء عليه قال النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم لسارة هذه أختي وذلك في ذات الله قال ابن بطلان أراد بذلك رد من كره أن يقول لامرأته يا أختي وقد روى عبد الرزاق من طريق أبي تيمية الهجيمي عن النبي صلى الله عليه وسلم على رجل وهو يقول لامرأته يا أختي فزجره قال ابن بطلان ومن ثم قال جماعة من العلماء يصير بذلك مظهراً اذا قصد ذلك فأرشده النبي صلى الله عليه وسلم الى اجتناب اللفظ المشكل قال وليس بين هذا الحديث وبين قصة ابراهيم معارضة لان ابراهيم إنما أراد بها أنها أخته في الدين فن قال ذلك ونوى اخوة الدين لم ينسره (قلت) حديث أبي تيمية مرسل وقد أخرجه أبو داود ومن طرق مرسله وفي بعضها عن أبي تيمية عن رجل من قومه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا متصل وقد روى داود عنه حديث أبي هريرة في قصة ابراهيم وسارة فكانه وافق البخاري وقد قيد البخاري بكون قائل ذلك اذا كان مكرهاً لم ينسره وتعبه بعض الذراح بأنه لم يقع في قصة ابراهيم اكرامه وهو كذلك لكن لا تعقب على البخاري لأنه أراد به قصة ابراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك في حالة الاكرام لا ينسره قياساً على ما وقع في قصة ابراهيم لانه إنما قال ذلك خوفاً من الملك أن يغلبه على سارة وكان من شأنهم أن لا يتربوا الخلطة الابخطية ورضاً بخلاف المتروجة فكانوا يغتمسبون بها من زوجها اذا أحبوا ذلك كما تقدم تقريره في الكلام على الحديث في المناقب فلخوف ابراهيم على سارة قال انها أخته وتأول اخوة الدين والله أعلم ﴿تنبيه﴾ أو رد النسب في هذا الباب جميع ما في الترجمة التي بعده وعكس ذلك أبو نعيم في المستخرج والله أعلم ﴿قوله﴾ **باب** الطلاق في الاغلاق والكراهة السكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان وغيره لقول النبي صلى الله عليه وسلم في الطلاق والشرك وغيره وسلم الاعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى

• (باب) • اذا قال لامرأته وهو مكره هذه أختي فلا شيء عليه قال النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم لسارة هذه أختي وذلك في ذات الله عز وجل • (باب) • الطلاق في الاغلاق والكراهة السكران والمجنون وأمرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره لقول النبي صلى الله عليه وسلم الاعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى

فانه أخرج حديث عائشة لا طلاق ولا اعتاق في غلاق قال أبو داود والغلاق أنظنه الغضب
وترجم على الحديث الطلاق على غيظ ووقع عنده بغير ألف في أوله وحكى البيهقي أنه روى
على الوجهين ووقع عند ابن ماجه في هذا الحديث الاغلاق بالالف وترجم عليه طلاق المكروه
فان كانت الرواية بغير ألف هي الراجحة فهو غير الاغلاق قال المطرزي قولهم يالك والغلق أى
الضجر والغضب ورد الفارسي في مجمع الغرائب على من قال الاغلاق الغضب وغلظه في ذلك وقال
ان طلاق الناس غالباً انما هو في حال الغضب وقال ابن المرباط الاغسلاق حرج النفس وليس
كل من وقع له فارق عقله ولو جاز عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول فيما جناه
كنت غضباناً اه وأراد بذلك الرد على من ذهب الى أن الطلاق في الغضب لا يقع وهو مروي
عن بعض متأخري الحنابلة ولم يوجد عن أحد من المتقدمين الا ما أشار اليه أبو داود وأما قوله في
المطالع الاغلاق الاكراه وهو من أغلقت الباب وقبيل الغضب واليه ذهب أهل العراق فليس
بمعروف عن الحنفية وعرف بعلة الاختلاف المطلق اطلاق أهل العراق على الحنفية وإذا أطلقته
الحنفية الشافعية فمراده مقابل المرازمة منهم ثم قال وقيل معناه النهي عن ابتاع الطلاق البدعي
مطلقاً والمراد النهي عن فعله لا النهي لحكمه كأنه يقول بل يطلق للسنة كما أمر الله وقول
البخاري والمكروه في النسخ يضم الكاف وسكون الراء في عطفه على الاغلاق نظراً لان كان
يذهب الى أن الاغلاق الغضب ويحتمل أن يكون قبل الكاف مهم لانه عطف عليه السكران
فيكون التقدير باب حكم الطلاق في الاغلاق وحكم المكروه السكران والمجننون الخ وقد
اختلف السلف في طلاق المكروه فروى ابن أبي شيبة وغيره عن ابراهيم النخعي أنه يقع قال لانه
شيء اقتدى بنفسه وبه قال أهل الرأي وعن ابراهيم النخعي تفصيل آخر ان يرى المكروه لم
يقع والواقع وقال الشعبي ان أكرهه للصوم وقع وان أكرهه السلطان فلا أخرجه ابن أبي
شيبه ووجه بأن الصوم من شأنهم أن يفتلوا من بخالفهم غالباً بخلاف السلاطن وذهب
الجمهور الى عدم اعتبار ما يقع فيه واحتج عطاء بآية النحل الامن أكرهه قلبه مطمئن بالآيات
قال عطاء الشرك أعظم من الطلاق أخرجه سعد بن منصور بسند صحيح وقرره الشافعي بأن
الله لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الاكراه وأسقط عنه أحكام الكفر فكذلك يستقط عن
المكروه ما دون الكفر لان الأعظم اذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الاولى والى هذه التسمية أشار
البخاري بعطف الشرك على الطلاق في الترجمة وأما قوله والسكران فسيأتى ذكر حكمه في
الكلام على أثر عثمان في هذا الباب وقد أتى السكران في كلامه وفعله عملاً بالآية وهو صاحب
لقله تعالى حتى تعلموا ما تقولون فان فيها دلالة على أن من علم ما يقول لا يكون سكراناً وأما
المجننون فسيأتى في أثر على مع عمر وقوله وأمرهما فعنا هـ ل حكمهما واحد أو يختلف وقوله
والغلط والتسليم في الطلاق والشرك وغيره أى اذا وقع من المكلف ما يقتضى الشرك غلطاً أو
تسليماً اهل يحكم عليه به وإذا كان لا يحكم عليه به فليكن الطلاق كذلك وقوله وغيره أى وغير
الشرك ما هو دونه وذكر شيخنا ابن الملقن أنه في بعض النسخ والشك بدل الشرك قال وهو
الصواب وتبعه الزركشي لكن قال وهو أليق وكان مناسبة لتلفظ الشرك تحفيت عليه ساء ولم أره
في شيء من النسخ التي وقفت عليها باللفظ الشك فان ثبت فتكون معطوفة على التسمية لا على

الطلاق ثم رأيت سلف شيخنا وهو قول ابن بطال وقع في كثير من النسخ والنسيان في الطلاق
والشرك وهو خطأ والصواب والشك مكان الشرك اه ففهم شيخنا من قوله في كثير من النسخ أن
في بعضها بالنظر الشك فحزم بذلك واختلف السلف في طلاق النامي فكان الحسن يراه كالعدم إلا أن
اشترط فقال إلا أن أنسي أخرجه ابن أبي شيبة وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن عطية أنه كان لا يراه
شيئاً ويحتاج بالحديث المرفوع الآتي كما أسأله بعد وهو قول الجمهور وكذلك اختلف في طلاق
الخطي فذهب الجمهور إلى أنه لا يقع وعن الحنفية ممن أراد أن يقول لا امرأته شيئاً فسبقة لسانه
فقال أنت طالق يلزمه الطلاق وأشار البخاري بقوله الغلط والنسيان إلى الحديث الوارد عن ابن
عباس مرفوعاً أن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فانه سوى بين
الثلاثة في التجاوز في حمل التجاوز على رفع الائم خاصة دون الوقوع في الإكراه لزم أن يقول مثل
ذلك في النسيان والحديث قد أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان واختلف أيضاً في طلاق
المشرك فجاء عن الحسن وقتادة وربيعة أنه لا يقع ونسب إلى مالك ودود وذهب الجمهور إلى أنه
يقع كما يصح نكاحه وعنته وغير ذلك من أحكامه (قوله) وثلاً الشعبي لا تؤاخذنا ناسيناً أو
أخطائاً) رواه موصولاً في فوائد هناد بن السري الصغير من رواية سليم مولى الشعبي عنه
بعنه (قوله) وما لا يجوز من إقرار الموسوس) بمهملتين والواو الأولى مفتوحة والثانية مكسورة
(قوله) وقال النبي صلى الله عليه وسلم للذي أقر على نفسه أبك جنون) هو طرف من حديث
ذكره المصنف في هذا الباب بالنظر هل بك جنون وأورده في الحدود ويأتي شرحه هناك مستوفى
إن شاء الله تعالى ووقع في بعض طرق ذكر السكر (قوله) وقال علي بقرحة خواسر شارقى
الحديث هو طرف من الحديث الطويل في قصة الشارقين وقد تقدم شرحه مستوفى في غزوة بدر
من كتاب المغازي و بقرحة الموحدة وتختلف القاف أى شق والخواسر بحجة ثم مهمل جمع
خاسرة وقوله في آخره أنه غل بفتح المثلثة وكسر الميم بعدها لام أى سكران وهو من أقوى أدلة
من لم يؤاخذ السكران بما يقع منه في حال سكره من طلاق وغيره واعتراض المهلب بأن الجرحينئذ
كانت مباحة قال فبذلك سقط عنه حكم ما نطق به في تلك الحال قال وبسبب هذه القصة كان
تحريم الجرح اه وفيما قاله نظراً ما أولافان الاحتجاج من هذه القصة إنما هو بعدم مؤاخذة
السكران بما يصدر منه ولا يفترق الحال بين أن يكون الشرب مباحاً أو لا وأما ثانياً فدعواه أن
تحريم الجرح كان بسبب قصة الشارقين ليس بصحيح فإن قصة الشارقين كانت قبل أخذ اتفاقا لأن
حجة استشهد بأحد وكان ذلك بين بدروأ حد عند تزويج علي بنفاطمة وقد ثبت في الصحيح أن جماعة
اصطحبوا الجرح يوم أحد واستشهدوا ذلك اليوم فكان تحريم الجرح بعد أحد هذا الحديث الصحيح
(قوله) وقال عثمان ليس لجنون ولا سكران طلاق) وصلة ابن أبي شيبة عن شابة ورويناها في
الجزء الرابع من تاريخ أبي زرع الدمشقي عن آدم بن أبي إياس كلاهما عن ابن أبي ذئب عن
الزهري قال قال رجل لعمر بن عبد العزيز طلقت امرأتي وأنا سكران فكان رأى عمر بن عبد
العزيز مع رأي شاذن بجلده و يفرق بينه وبين امرأته حتى حدثه أن ابن عثمان بن عفان عن أبيه
أنه قال ليس على الجنون ولا على السكران طلاق فقال عمر تأمر وني وهذا يحدثني عن عثمان
جلده ورد إليه امرأته وذكر البخاري أثر عثمان ثم ابن عباس استظها را المادل عليه حديث علي

وثلاً الشعبي لا تؤاخذنا ناسيناً
نسيناً أو أخطائاً وما لا يجوز
من إقرار الموسوس وقال
النبي صلى الله عليه وسلم للذي
أقر على نفسه أبك جنون
وقال علي بقرحة خواسر
شارقى فطفت النبي لله صلى
الله عليه وسلم اليوم حجة
فاذا حجة قد غل محجة عيناه
ثم قال حجة وهل أنتم إلا عبدة
لأبي فعرف النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قد غل فخرج
وخرجنا معه وقال عثمان
ليس لجنون ولا سكران
طلاق

في قصة حزة وذهب الى عدم وقوع طلاق السكران أيضا أبو الشعثاء وعطاء وطاوس وعكرمة
والقاسم وعمر بن عبد العزيز ذكره ابن أبي شيبة عنهم بأسانيد صحيحة وبه قال ربيعة والليث
واسحق والمزني واختاره الطحاوي واحتج بأنهم أجمعوا على أن طلاق المعتوه لا يقع قال
والسكران معتوه بسكره وقال بوقوعه طائفة من التابعين كسعيد بن المسيب والحسن وأبراهيم
والزهري والشعبي وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأبو حنيفة وعن الشافعي قولان
المصحح منهما وقوعه والخلاف عند الحنابلة لكن الترجيح بالعكس وقال ابن المرباط إذا
تيقن اذهاب عقل السكران لم يلزمه طلاق والا لزمه وقد جعل الله حد السكر الذي تبطل به
الصلاة أن لا يعلم ما يقول وهذا التخصيص لا ياباه من يقول بعدم وقوع طلاقه وانما استدلل
من قال بوقوعه مطلقا بأنه عاص بفعله لم يزل عنه الخطأ بذلك ولا الاثم لانه يؤمر بقضاء
الصلوات وغيرها مما وجب عليه قبل وقوعه في السكر أو فيه وأجاب الطحاوي بأنه لا تختلف
أحكام فاقد العقل بين أن يكون ذهاب عقله بسبب من جهته أو من جهة غيره اذ لا فرق بين من
يجز عن القيام في الصلاة بسبب من قبل الله أو من قبل نفسه كن كسر رجل نفسه فانه يسقط عنه
فرض القيام وتعتب بأن القيام انتقل الى بدل وهو التعود فاقترا وأجاب ابن المنذر عن
الاحتجاج بقضاء الصلوات بأن النائم يجب عليه قضاء الصلاة ولا يقع طلاقه فاقترا وقال ابن
بطل الاصل في السكران العقل والسكر شيء طرأ على عقله فهما وقع منه من كلام منه وهو فهو
محمول على الاصل حتى ثبت ذهاب عقله (قوله) وقال ابن عباس طلاق السكران والمستكره
ليس بجائز) واصله ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور جميعا عن هشيم عن عبد الله بن طلحة الخزاعي
عن أبي يزيد المزني عن عكرمة عن ابن عباس قال ليس لسكران ولا لمضطهد طلاق المضطهد
بضاده مجتمعا لكنه طماء مهمل متفوحة ثم هاء ثم مهمل هو المغلوب المقهور وقوله ليس بجائز
أي بواقع اذ لا عقل للسكران المغلوب على عقله ولا اختيار له مستكره (قوله) وقال عقبة بن عامر
لا يجوز طلاق الموسوس أي لا يقع لان الوسوسة حديث النفس ولا مؤاخضة بما يقع في
النفس كما سيأتي (قوله) وقال عطاء اذ ابدأ بالطلاق فله شرطه تقدم مشروحا باب الشروط
في الطلاق وتقدم عن عطاء وسعيد بن المسيب والحسن وبنت من وصله عنهم ومن خالف
في ذلك (قوله) وقال نافع طلق رجل امرأته البتة ان خرجت فقال ابن عمران خرجت فتدبت
منه وان لم يخرج فليس بشيء) أما قوله البتة فانه بالنصب على المصدر قال الكرماني هنا قال
النخاعة قطع حمزة البتة بعزل عن القياس اه وفي دعوى أنها اتقال بالقطع نظر فإن ألف البتة
ألف وصل قطعها والذي قاله أهل اللغة البتة القطع وهو بنفسه يبرها عراذفها لأن المراد أنها اتقال
بالقطع وأما قوله بتت فبضم الموحدة وتشديد المثناة المتفوحة على البناء للمجهول ومناسبة
ذكر هذا هنا وان كانت المسائل المتعلقة بالبتة تقدمت موافقة ابن عمر للجمهور في أن لا فرق في
الشرط بين أن يتقدم أو يتأخر وهذا نظير ومناسبة أثر عطاء وكذا ما بعد هذا وقد أخرج سعيد
ابن منصور من وجه صحيح عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبتة ثلاث ثلاث (قوله) وقال الزهري
فمن قال ان لم أفعل كذا وكذا فامرأتي طالق ثلاثا لم يفسد عاقبه قال وعقد عليه فانه حين حلف ثلاث
اليمين فان سمي أجلا أراد وعقد عليه قلبه حين حلف جعل ذلك في دينه وأما ته أي يدين فيما

وقال ابن عباس طلاق
السكران والمستكره
ليس بجائز وقال عقبة بن
عامر لا يجوز طلاق
الموسوس وقال عطاء اذا
بدأ بالطلاق فله شرطه
وقال نافع طلق رجل
امرأته البتة ان خرجت
فقال ابن عمران خرجت فتد
بتت منه وان لم يخرج فليس
بشيء وقال الزهري فمن
قال ان لم أفعل كذا وكذا
فامرأتي طالق ثلاثا لم يفسد
عاقبه وعقد عليه قلبه
حين حلف ثلاث اليمين فان
سمي أجلا أراد وعقد عليه
قلبه حين حلف جعل ذلك
في دينه وأما ته

بينه وبين الله تعالى أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مختصرا ونظفه في الرجلين
يحلان بالطلاق والعنقة على أمر يختلفان فيه ولم يتسم على واحد منهما نية على قوله قال
يدينان ويحملان من ذلك ما تحملا وعن معمر عن سمع الحسن مثله **(قوله)** وقال ابراهيم
ان قال لا حاجة لي فيك نيته أي ان قصد طلاقا طلقت والا فلا قال ابن أبي شيبة حدثنا
حنص هو ابن غياث عن اسمعيل عن ابراهيم في رجل قال لامرأته لا حاجة لي فيك قال نيته وعن
وكيع عن شعبة سألت الحكم ومجادا قالان نوى طلاقا فواحدة وهو أحق بها **(قوله)** وطلاق
كل قوم بلسانهم) وصله ابن أبي شيبة قال حدثنا ادريس قال حدثنا ابن أبي ادريس وجري
قالا اول عن مطرف والثاني عن المغيرة كلاهما عن ابراهيم قال طلاق العجبي بلسانه جائز
ومن طريق سعيد بن جبير قال اذا طلق الرجل بالفارسية يلزمه **(قوله)** وقال قتادة اذا قال اذا
جاءت فانت طالق ثلاثا يغشاها عند كل طهر مرة فان استبان جملها فقد بانت منه) وصله ابن
أبي شيبة عن عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة مثله لكن قال عند كل طهر مرة ثم
يسلك حتى تطهر وذكر بقيته نحوه ومن طريق أشعث عن الحسن يغشاها اذا ظهرت من
الحيض ثم يسلك عنها الى مثل ذلك وقال ابن سيرين يغشاها حتى تحملا وهذا قال الجمهور
واختلفت الرواية عن مالك في رواية ابن التماس ان وطئها مرة بعد التعليق طلقت سواء
استبان بها حملها أم لا وان وطئها في الظهر الذي قال اهنا ذلك بعد الوطء طلقت مكانها وتعبه
الطحاوي بالاتفاق على أن مثل ذلك اذا وقع في تعليق العلق لا يقع الا اذا وجد الشرط قال
فكذلك الطلاق فليكن **(قوله)** وقال الحسن اذا قال الحق بأهلك نيته) وصله عبد الرزاق باللفظ
هو مانوي وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن الحسن في رجل قال لامرأته اخرجيني استبرقي
اذ هي لا حاجة لي فيك هي طليقة ان نوى الطلاق **(قوله)** وقال ابن عباس الطلاق عن وطئ
والعتاق ما أريد به وجه الله) أي أنه لا ينبغي للرجل أن يطلق امرأته الا عند الحاجة كالنكاح
بخلاف العتق فانه مطلوب دائما والوطئ تحتين الحاجة قال أهل اللغة ولا ينبغي منها فعل **(قوله)**
وقال الزهري ان قال ما أنت بامرأتى نيته وان نوى طلاقا فهو مانوي) وصله ابن أبي شيبة عن
عبد الأعلى عن معمر عن الزهري في رجل قال لامرأته ائت لي بامرأة قال هو مانوي ومن
طريق قتادة اذا واجهها به وأراد الطلاق فهي واحدة وعن ابراهيم ان كرك ذلك مرارا ما أراه
أراد الا الطلاق وعن قتادة ان أراد طلاقا طلقت وتوقف سعيد بن المسيب وقال اللبث هي
كذبة وقال أبو يوسف ومحمد لا يقع بذلك طلاق **(قوله)** وقال علي ألم تعلم أن القلم رفع عن ثلاثة عن
الجنون حتى ينيق وعن الصبي حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ) وصله المغوي في الجعديات
عن علي بن الجعد عن شعبة عن الأعشى عن أبي ظبيان عن ابن عباس أن عمر أتى بمجنونة قد زنت
وهي حبلى فأراد أن يزوجها فقال له علي أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة قد ذكره وتابعه ابن
غيره وو كيع وغير واحد عن الأعشى ورواه جري بن حازم عن الأعشى فصرح فيه بالرفع
أخرجه أبو داود وابن حبان من طريقه وأخرجه النسائي من وجهين آخرين عن أبي ظبيان
مر فوعا وموقوفا لكن لم يذكر فيه ما ابن عباس جعله عن أبي ظبيان عن علي ورجح الموقوف
على المرفوع وأخذت من هذا الحديث الجمهور لكن اختلفوا في إيقاع طلاق الصبي فعن

وقال ابراهيم ان قال
لا حاجة لي فيك نيته
وطلاق كل قوم بلسانهم
وقال قتادة اذا قال اذا
جاءت فانت طالق ثلاثا
يغشاها عند كل طهر مرة
فان استبان جملها فقد بانت
منه وقال الحسن اذا قال
الحق بأهلك نيته وقال ابن
عباس الطلاق عن وطئ
والعتاق ما أريد به وجه الله
وقال الزهري ان قال ما أنت
بامرأتى نيته وان نوى طلاقا
فهو مانوي وقال علي ألم تعلم
أن القلم رفع عن ثلاثة عن
الجنون حتى ينيق وعن
الصبي حتى يدرك وعن
النائم حتى يستيقظ

ابن المسيب والحسن يلزمه اذا عقل وميز وحده عند اجدان يطبق الصيام ويحصى الصلاة وعند
عطاء اذا بلغ اثني عشر سنة وعن مالك رواية اذا ناهز الاحتلام (قوله وقال علي وكل طلاق
جائز الاطلاق المعتوه) وصلة البغوى في الجعديات عن علي بن الجعد عن شعبة عن الاعشى عن
ابراهيم التميمي عن عابس بن ربيعة أن عليا قال كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه وهكذا أخرجه
سعيد بن منصور عن جماعة من أصحاب الاعشى عنه صرح في بعضهم باسم عابس بن ربيعة بن
علي وقد ورد فيه حديث مرفوع أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة مثله قول علي وزاد
في آخره المغلوب على عقله وهو من رواية عطاء بن بخلان وهو ضعيف جدا والمراد بالمعتوه وهو
يفتح الميم وسكون المهملة وضم المثناة وسكون الواو بعد ما هاء الناقص العقل فيدخل فيه
الطفل والمجنون والسكران والجهور على عدم اعتبار ما يصدر منه فيه خلاف قديم ذكر ابن أبي
شيبه من طريق نافع أن الجبر بن عبد الرحمن طلق امرأته وكان معتوها فامر هاشم بن عمر بالعدة
فقبيل له انه معتوه فقال اني لم اسمع الله استثنى للمعتوه طلاقا ولا غيره وذكر ابن أبي شيبه عن
الشعبي وابراهيم وغير واحد مثل قول علي (قوله حديثنا مسلم) هو ابن ابراهيم وهشام
هو الدستوائي (قوله عن زرارة) تقدم القول فيه في أوائل العتق وذكر فيه بعض فوائد دوياني
بقية ما في كتاب الايمان والندور وقوله ما حدثت به أنفسنا بالفتح على المفعولية وذكر المطرزي
عن أهل اللغة أنهم يقولونه بالضم يريدون بغير اختيارها وقد أسند الامام علي بن عبد الرحمن
ابن مهدي قال ليس عند قتادة حديث أحسن من هذا وهذا الحديث حجة في أن الموسوس
لا يقع طلاقه والمعتوه والمجنون أولى منه بذلك واحتج الطحايري بهذا الحديث للجهور فيمن قال
لامرأته أنت طلاق ونوى في نفسه ثلاثا أنه لا يقع الا واحدة خلافا للشافعي ومن وافقه قال
لان الخبر دل على أنه لا يجوز وقوع الطلاق بنية لا لفظ معها وتعتب بأنه لفظ بالطلاق ونوى
الفرقة التامة فهي نسبة صحيح اللفظ واحتج به أيضا من قال فيمن قال لامرأته يا فلانة ونوى بذلك
طلاقها انما انطلق خلافا لما لك وغيره لان الطلاق لا يقع بالنية دون اللفظ ولم يأت بصيغة
لا صريحة ولا كتابية واستدل به على أن من كتب الطلاق طلق امرأته لانه عزم بقلبه وعمل
بكتابه وهو قول الجمهور وشروط ذلك فيه الاشهاد على ذلك واحتج من قال اذا طلق في نفسه
طلق وهو مروى عن ابن سيرين والزهري وعن مالك رواية ذكرها أشهب عنه وقواها ابن
العربي بأن من اعتقد الكفر بقلبه كفر ومن أصر على المعصية أثم وكذلك من رأى بوجهه
وأعجب وكذا من قذف مسلما بقلبه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان وأجيب بأن
العتو عن حديث النفس من فضائل هذه الامة والمصر على الكفر ليس منهم وبأن المصصر على
المعصية الاثم من تقدم له عمل المعصية لامن لم يعمل معصية قط وأما الرياء والعجب وغير ذلك
فكله متعلق بالأعمال واحتج الخطابي بالاجماع على أن من عزم على الظهار لا يصير مظاهرا قال
وكذلك الطلاق وكذا لو حدث نفسه بالقذف لم يكن قاذفا ولو كان حديث النفس يؤثر لا بطل
الصلاة وقد دل الحديث الصحيح على أن ترك الحديث مندوب فلو وقع لم يطل وتقدم البحث في
الصلاة في ذلك في قول عمراني لاجهز جيشي وأما في الصلاة * الحديث الثاني حديث جابر في قصة
الذي أقر بالزنا فرجم ذكره هانم طريق يونس عن الزهري عن أبي سلمة عن جابر وسبق في شرحه

وقال علي وكل طلاق جائز الا
طلاق المعتوه * حديثنا
مسلم حديثنا هشام
حديثنا قتادة عن زرارة بن
أوفى عن أبي هريرة رضى
الله عنه عن النبي صلى الله
الله عليه وسلم قال ان الله تجاوز
عن أمي ما حدثت به
أنفسها ما لم تعمل أو تكلم

أن الخلع طلاق وهو قول الجمهور فإذا وقع بلفظ الخلع وما تصرف منه نقص العدد وكذا أن وقع
 بغير لفظه مقرونًا بنسبه وقد نص الشافعي في الاملاء على أنه من صرائح الطلاق وجه الجمهور أنه
 لفظ لا يملكه إلا الزوج فيكون طلاقًا ولو كان فسخًا لما جاز على غير الصداق كالأقالة لكن
 الجمهور على جوازهما قل وكثر فدل على أنه طلاق والثاني وهو قول الشافعي في القديم ذكره في
 أحكام القرآن من الجديد أنه فسخ وليس بطلاق ومنع ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وعن
 ابن الزبير روى عن عثمان وعلى وعكرمة وطاوس وهو مشهور مذهب أحمد وسأذكر في الكلام
 على شرح حديث الباب ما يقويه وقد استشكله اسمعيل الثاني بالاتفاق على أن من جعل
 أمر المرأة ونوى الطلاق فطلعت نفسها طلقت وتعتب بأن محل الخلاف ما إذا لم يقع لفظ
 طلاق ولا نية وإنما وقع اللفظ صريحًا أو ما قام مقامه من الالفاظ مع النسبة فإنه لا يكون فسخًا
 تتبع به الشريعة ولا يتبع به طلاق واختلاف الشافعية فيما إذا نوى بالخلع الطلاق وفرعنا على أنه فسخ
 هل يقع الطلاق أو لا ويرجح الإمام عدم الوقوع واحتج بأنه صريح في بابه وجدهنا في محله فلا
 ينصرف بالنسبة إلى غيره وصرح أبو حامد والأكثرون بوقوع الطلاق وتقدم له الخوارزمي عن نص
 القديم قال خوف فسخ لا ينقص عدد الطلاق الآن ينوبه الطلاق ويخدش فيما اختاره الإمام
 أن الطحاوي نقل الإجماع على أنه إذا نوى بالخلع الطلاق وقع الطلاق وأن محل الخلاف فيما إذا
 لم يصرح بالطلاق ولم يشهده الثالث إذا لم ينو الطلاق لا يقع بفروقه أصلًا ونص عليه في الأم وقواد
 السبكي من المتأخرين وذكر محمد بن نصر المروزي في كتاب اختلاف العلماء أنه آخر قول الشافعي
 (قوله وقوله عز وجل ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئًا إلا أن يتخافا أن لا يقيم أحدهما لله)
 زاد غير أبي ذر إلى قوله الضالمون وعند النسفي بعد قوله يتخافا الآية وبذلك كذلك يبين تمام المراد
 وهو بقوله فلا جناح عليهما فيما افتدت به وتسلك بالشرط من قواد فان خفتهم من منع الخلع إلا
 إذا حصل الشقاق من الزوجين معاوسًا ذكر في الكلام على أن طواوس بيان ذلك (قوله وأجاز عمر
 الخلع دون السلطان) أي بغير إذنه وصله ابن أبي شيبة من طريق خزيمة بن عبد الرحمن قال أتى بشير
 ابن مروان في خلع كان بين رجل وامرأة فلم يجزه فقال له عبد الله بن شهاب الخولي قد أتى عمر في
 خلع فأجازه وأشار المصنف إلى خلاف ذلك أخرجه سعيد بن منصور حدثنا هشيم أن أبا أيوب
 عن الحسن البصري قال لا يجوز الخلع دون السلطان وقال حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق عن
 محمد بن سيرين كانوا يقولون فذكر مثله واختاره أبو عبيد واستدل بقوله تعالى فان خفتهم أن
 لا يقيم أحدهما لله وبقوله تعالى وان خفتهم شقاق بينهما فابعثوا حكمن من أهله وحكم من أهلها
 قال فجعل الخوف لغير الزوجين ولم يقل فان خافا وقوى ذلك بشراة حرة في آية الباب إلا أن يتخافا
 بضم أوله على البناء للمجهول قال والمراد الولاية ورده النحاس بأنه قول لا يساعده الاعراب ولا
 اللفظ ولا المعنى والطحاوي بأنه شاهد بخلاف لما عليه الجمهور الغنبر ومن حيث النظران الطلاق
 جائز دون الحاكم فكذلك الخلع ثم الذي ذهب إليه معني على أن وجود الشقاق شرط في الخلع
 والجمهور على خلافه وأجابوا عن الآية بأنها ساجرت على حكم الغالب وقد أسكر قتادة هذاعلى
 الحسن فأخرج سعيد بن أبي عروبة في كتاب النكاح عن قتادة عن الحسن فذكره قال قتادة ما أخذ
 الحسن هذا إلا عن زياد يعني حيث كان أمير العراق لمعاوية (قلت) وزيد ليس أهلًا لينة تدي به

وقوله عز وجل ولا يحل
 لكم أن تأخذوا مما
 آتيتوهن شيئًا إلا أن يتخافا
 أن لا يقيم أحدهما لله وأجاز
 عمر الخلع دون السلطان

(قوله وأجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها) العقاص بكسر الميم المهملة وتخفيف القاف وآخره
صادمه مهملة جمع عتصة وهو ماير بطه شعر الرأس بعد جمعه وأثر عثمان هذا وبيناه موصولا في
أما إلى أبي القاسم بن بشران من طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ
قالت اختلعت من زوجي بمادون عقاص رأسي فأجاز ذلك عثمان وأخرجه الباقون من طريق
روح بن القاسم عن ابن عقيل موطولا وقال في آخره فدفعته اليه كل شيء حتى أجنبت الباب بيني
وبينه وهذا يدل على أن معنى دون سوى أي أجاز للرجل أن يأخذ من المرأة في الخلع ما سوى
عقاص رأسها وقال سعيد بن منصور وحدثنا هشام عن مغيرة عن إبراهيم كان يقال الخلع مادون
عقاص رأسها وعن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بن أxford من الخمسة حتى عقاصها ومن
طريق قبيصة بن ذؤيب إذا خلعها أجاز أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه ثم تلافى جناح علمها
فيما أفتدت به وسنده صحيح ووجدت أثر عثمان بلفظ آخر أخرجه ابن سعد في ترجمة الربيع
بنت معوذ من طبقات النساء قال أنبأنا يحيى بن عباد حدثنا فليح بن سليمان حدثني عبد الله
ابن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت كان بيني وبين ابن عمي كلام وكان زوجها
قالت فقلت له لك كل شيء وفارقني قال قد فعلت فأخذوا الله كل شيء حتى فراشي فبغت عثمان
وهو مشهور فقال الشرط أملك خذ كل شيء حتى عقاص رأسها قال ابن بطال ذهب الجمهور
إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاه وقال مالك لم أر أحدا ممن يقتدي به
يمنع ذلك لكنه ليس من مكارم الأخلاق وسيأتي ذكر حجة القائلين بعدم الزيادة في الكلام
على حديث الباب (قوله وقال طاوس الآن يخافا ألا يقيما حدود الله فيما افترض لكل
واحد منهما ما على صاحبه في العشرة والعجبة ولم يقل قول السفهاء لا يحل حتى تقول
لا أغتسل لك من جنابة) هذا التعليق اختصره البخاري من أثر واصله عبد الرزاق قال أنبأنا ابن
جرير أخبرني ابن طاوس وقلت له ما كان أبوك يقول في النساء قال كان يقول ما قال الله تعالى
الآن يخافا أن لا يقيما حدود الله ولم يكن يقول قول السفهاء لا يحل حتى تقول لا أغتسل لك من
جنابة ولكنه يقول الآن يخافا أن لا يقيما حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما ما على صاحبه
في العشرة والعجبة قال ابن التين ظاهر سياق البخاري أن قوله ولم يقل الخ من كلامه ولكن قد نقل
الكلام المذكور عن ابن جرير قال ولا يعد أن يكون ظهر له ما ظهر لابن جرير (قلت) وكأنه لم
ينف على الأمر موصولا فتكف ما قال والذي قال ولم يقل هو ابن طاوس والحكي عنه النبي هو
أبو طاوس وأشار ابن طاوس بذلك إلى ما جاء عن غير طاوس وإن النداء لا يجوز حتى تعصي المرأة
الرجل فيما يرويه منها حتى تقول لا أغتسل لك من جنابة وهو منقول عن الشعبي وغيره أخرج
سعيد بن منصور عن هشيم أنبأنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن امرأة قالت لزوجها لا أطيع
لك أمرا ولا أبر لك قسما ولا أغتسل لك من جنابة قال إذا كرهنه فلما أخذ منها وألجأ عنها وأخرج
ابن أبي شيبة عن وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن في قوله إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله
قال ذلك في الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنابة ومن طريق حميد بن عبد الرحمن قال يطيب
الخلع إذا قالت لا أغتسل لك من جنابة نحووه ومن طريق علي نحووه ولكن بسندواه والظاهر أن
المنقول في ذلك عن الحسن وغيره ما هو الأعلى سبيل المنال ولا يهين شرطي فجواز الخلع والله أعلم

وأجاز عثمان الخلع دون عقاص
رأسها وقال طاوس الآن
يخافا أن لا يقيما حدود الله
فيما افترض لكل واحد
منهما على صاحبه في العشرة
والعجبة ولم يقل قول
السفهاء لا يحل حتى تقول
لا أغتسل لك من جنابة

وقد جاء عن غير طائوس نحو قوله فروى ابن أبي شيبة عن طريق القاسم أنه سئل عن قوله تعالى
 الآن يخافان لا يقيما حدود الله قال فيما اقترض عليهم ما في العشرة والعجبة ومن طريق هشام بن
 عروة عن أبيه أنه كان يقول لا يعمل له النساء حتى يكون النساء من قبلها ولم يكن يقول لا يعمل
 له حتى تقول لأبرك قسما ولا تغسل لك من جنابة **(قوله)** حدثني أنس بن مالك هو بصري
 يكنى أبا محمد مات سنة إحدى وخمسين ومائة ولم يخرج عنه البخاري في الجامع غير هذا الموضع
 وقد أخرجه النسائي أيضا عنه وذكر البخاري أنه لم يتابع على ذكر ابن عباس فيه كما سألني لكن
 جاء الحديث موصولا من طريق أخرى كما ذكر في الباب أيضا **(قوله)** حدثنا خالد هو ابن مهران
 الخداع **(قوله)** أن امرأة ثابت بن قيس (أي ابن شماس عجمية ثم مهاجرة خطيب الانصار تقدم
 ذكره في المساقب وأبهم في هذه الطريق اسم المرأة وفي الطرق التي بعدهما وسُميت في آخر الباب
 في طريق حماد بن زيد عن أبوب عن عكرمة مرسلا جملته ووقع في الرواية الثانية أن أخت
 عبد الله بن أبي يعنى كبير الخزرج ورأس الدقاق الذي تقدم خبره في نفسه يسورة براءة وفي
 نفسه يسورة المنافقين فظاهرها أنها جملته بنت أبي ويؤيدها في رواية قتادة عن عكرمة عن ابن
 عباس أن جملته بنت ساول جاءت الحديث أخرجه ابن ماجه والبيهقي وساول امرأة اختلف فيها
 هل هي أم أبي أو امرأة وفيه في رواية النسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذ أن
 ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأة فكسرها وهي جملته بنت عبد الله بن أبي فأتى آخرها
 يشتمكي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وبذلك حرم ابن سعد في التلخيصات جملته
 بنت عبد الله بن أبي أسلمت زباعت وكانت تحت حنظلة بن أبي عامر غسيل الملائكة فقتل عنها
 بأحد وهي حامل فولدت له عبد الله بن حنظلة فخلف عليها ثابت بن قيس فولدت له اسمها شمس
 اختلعت منه فتروجها مالك بن الدخشم ثم خيب بن اساف ووقع في رواية حجاج بن محمد عن ابن
 جريج أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينة بنت عبد الله بن أبي ابن
 ساول وكان أصدقها حديثه فذكره الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وسنده قوي مع إرساله
 ولا تنافي بينه وبين الذي قبله لاحتمال أن يكون لها اسمان أو أحدهما لقب وان لم يؤخذ بهذا
 الجمع فالموصول أصح وقد اعتضد بقول أهل النسب أن اسمها جملته وبه جزم الدمياطي وذكر أنها
 كانت أخت عبد الله بن عبد الله بن أبي شقيقة أمهما خولة بنت المنذر بن حرام قال الدمياطي
 والذي وقع في البخاري من أنها بنت أبي وهم (قلت) ولا يليق إطلاق كونهن وهما فان الذي وقع
 فيه أخت عبد الله بن أبي وهي أخت عبد الله بلا شك لكن نسب أخوها في هذه الرواية إلى جده
 أبي كما نسبت هي في رواية قتادة إلى جدتها ساول فهذا يجمع بين المختلف من ذلك وأما ابن الأثير
 وتبعه النووي فخر ما بان قول من قال أنها بنت عبد الله بن أبي وهم وان الصواب أنها أخت
 عبد الله بن أبي وليس كما قال بل الجمع أولى وجمع بعضهم بالتحاد اسم المرأة وعنها وان تابا خال
 الثنتين واحدة بعد أخرى ولا يخفى بعده ولا سيما مع اتحاد الخرج وقد كثرت نسبة النخص إلى
 جده اذا كان مشهورا والاصل عدم التعدد حتى يثبت صريحها وجاء في اسم امرأة ثابت بن
 قيس قولان آخران أحدهما أنها امرئ المغالبة أخرجه النسائي وابن ماجه من طريق محمد بن
 اسحق حدثني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن الربيع بنت معوذ قالت اختلعت من

حدثني أنس بن مالك هو بصري
 عبد الوهاب الثقفي حدثنا
 خالد عن عكرمة عن ابن
 عباس أن امرأة ثابت بن
 قيس

زوجي فذكرت قصة فيه او انما تبع عثمان في ذلك فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريم المغالبة
 وكانت تحت ثابت بن قيس فاختلفت منه واسناده جيد قال البيهقي اضطرب الحديث في تسمية
 امرأة ثابت ويمكن أن يكون الخلع تعدد من ثابت انتهى وتسميتها مريم يمكن رده للاول لان
 المغالبة وهي بفتح الميم وتخفيف الغين المعجمة نسبة الى مغالبة وهي امرأة من الخزرج ولدت
 لعمر بن مالك بن النجار ولده عبد مناف بن عبد بن النجار يعرفون كلهم ببني مغالبة ومنهم عبد الله
 ابن أبي وحسان بن ثابت وجماعة من الخزرج فاذا كان آل عبد الله بن أبي من بني مغالبة فيكون
 الوهم وقع في اسمها أو يكون مريم اسما مائلا أو بعضها القلب لها والقول الثاني في اسمها أنها حبيبة
 بنت سهل أخرجه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد الانصاري عن عمرة بنت عبد الرحمن عن
 حبيبة بنت سهل أنها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خرج الى الصنع فوجد حبيبة عند ياب في العلس من هذه قالت أنا حبيبة بنت سهل قال ماشأ بك
 قالت لا أنا ولا ثابت ابن قيس لزوجها الحديث وأخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه ابن خزيمة
 وابن حبان من هذا الوجه وأخرجه أبو داود من طريق عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن
 عمرة عن عائشة أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت قال ابن عبد البر اختلفت امرأة ثابت بن
 قيس فذكر البصريون أنها جيلة بنت أبي وذو المديون أنها حبيبة بنت سهل (قلت) والذي
 يظهر أنهم ماقصصان وقصة الامرأتين لشجرة الخبرين وصحة الطريقين واختلاف السياقين
 يخلاف ما وقع من الاختلاف في تسمية جيلة وتسميها فان سياق قصتها متقارب فامكن رد
 الاختلاف فيه الى الوفاق وسأبين اختلاف القصتين عند سياق ألفاظ قصة جيلة وقد أخرج
 البراز من حديث عمر قال أول مختلعة في الاسلام حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس
 الحديث وهذا على تقدير التعدد يقتضي ان ثابت تزوج حبيبة قبل جيلة ولو لم يكن في ثبوت
 ما ذكره البصريون الا كون محمد بن ثابت بن قيس من جيلة لكان دليلا على صحة تزوج ثابت
 بجيلة * (تبينه) * وقع لابن الجوزي في تنقيحه أنها أسهله بنت حبيب فأظنه اذ قبلوا
 والصواب حبيبة بنت سهل وقد ترجم لها ابن سعد في الطبقات فقال بنت سهل بن ثعلبة بن
 الحرث وساق نسبها الى مالك بن النجار وأخرج حديثها عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال
 كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس وكان في خلقه شدة فذكر نحو حديث مالك وزاد في
 آخره وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتزوجها ثم كره ذلك لغيره الانصار وكرهه أن
 يسوههم في نسائهم **(قوله)** أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس في
 رواية ابراهيم بن طهمان عن أيوب وهي التي علقت هنا وصلها الاسماعيل جات امرأة ثابت
 ابن قيس بن شماس الانصاري وفي رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة في هذه القصة فقالت بأبي
 وأمي أخرجه البيهقي **(قوله)** ما أعجب عليه بضم المثناة من فوق ويجوز كسرهما من العتاب يقال
 عتب على فلان أعجب عتبا والاسم المعتبة والعتاب هو الخطاب بالدال وفي رواية بكسر العين
 بعدها تحتانية ساكنة من العيب وهي ألبق بالمراد **(قوله)** في خلق ولادين بضم الخاء المعجمة واللام
 ويجوز اسكانها أي لأريد منافقته لسوء خلقه ولا نقصان دينه زاد في رواية أيوب المذكورة
 ولكن لا أظن كذا فيه لم يذكره من عدم الطائفة وبينه الاسماعيل في روايته ثم البيهقي بلفظ

أتت النبي صلى الله عليه
 وسلم فقالت يا رسول الله
 ثابت بن قيس ما أعجب عليه
 في خلق ولادين

لا طيقه بغضا وهذا ظاهر انه لم يصنع بها شيئا يقتضي الشكوى منه بسببه لكن تقدم من رواية
النسائي انه كسر يدها فيحمل على انها أرادت ان تسي الخلق ليكنها ما تعب به بذلك بل بشئ آخر
وكذا وقع في قصة حبيبة بنت سهل عند أبي داود أنه ضربها فكسر بعضها لكن لم تشكوا واحدة
منها بسبب ذلك بل وقع التصريح بسبب آخر وهو انه كان دميم الخلقة في حديث عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جده عند ابن ماجه كانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس وكان رجلا دميما
فقاتلته والله لا تخافه الله اذا دخل على لبصقت في وجهه وأخرج عبد الرزاق عن معمر قال
بلغني أنها قالت يا رسول الله بي من الجمل ما ترى وثابت رجل دميم وفي رواية معمر بن سليمان عن
فضيل عن أبي جرير عن عكرمة عن ابن عباس أول خلق كان في الاسلام امرأة ثابت بن قيس
أقمت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا يجتمع رأيي ورأس ثابت أبدا التي رفعت
جانب الخباء فرأيتها أقبل في عدة فاذا هو أشدهم سوادا وأقصرهم قامة وأقبحهم وجهاف قال
أتردين عليه حديثه قالت نعم وإن شاء رذه فنفق بينهما (قوله وليكني أكره الكفر في الاسلام)
أي أكره أن أقمت عنده أن أقع فيما يقتضي الكفر واتني أنها أرادت أن يحكم لها على الكفر
ويأمرها به نفاقا بقولها لا أعتب عليه في دين فعين الحمل على ما قلناه ورواية جرير بن حازم في
أواخر الباب تؤيد ذلك حيث جاء فيها إلا أني أخاف الكفر وكانها أشارت إلى أنهم اقلد تحمها شدة
كرههم له على اظهار الكفر ليمسح نكاحها منه وهي كانت تعرف ان ذلك حرام لكن
خشيت أن يحكم لها شدة البغض على الوقوع فيه ويحتمل أن تريد بالكفر كفران العشر اذ هو
تقصير المرأة في حق الزوج وقال الطيبي المعنى أخاف على نفسي في الاسلام ما ينافي حكمه من
نشور وفرك وغيره مما يتوقع من اشابة الجميلة الميغضة لزوجها اذا كان بالصدمة منها فاطلقت
على ما ينافي مقتضى الاسلام الكفر ويحتمل أن يكون في كلامها اضمأ رأى أكره لوازم الكفر
من المعاداة والشقاق والخصومة ووقع في رواية ابراهيم بن طهمان وليكني لأطيقته وفي رواية
المستدلى وليكن وقد تقدم ما فيه (قوله أتردين) في رواية ابراهيم بن طهمان فتدين والفاء عاطفة
على مقدر محذوف وفي رواية جرير بن حازم تردين وهي استفهام محذوف الاءة كما دلت عليه
الرواية الاخرى (قوله حديثه) أي بسببه ووقع في حديث عمرانه كان أصدها الخديجة
المذكورة ولنظمه وكان تزوجها على حديثه شغل (قوله قالت نعم) زادت في حديث عمر فقال
ثابت أيطيب ذلك يا رسول الله قال نعم (قوله أقبل الخديجة وطلقتها تطليقة) هو أمر ارشاد
واصلاح لا إيجاب ووقع في رواية جرير بن حازم فردت عليه وأمره بترافها واستدل بهذا
السباق على أن الخلع ليس بطلاق وفيه نظر فليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما ينفيه فان قوله
طلقتها الخ يحتمل أن يراد طلقها على ذلك فيكون طلاقا صريحا على عوض وليس البتة فيه انما
الاختلاف فيما اذا وقع لفظ الخلع أو ما كان في حكمه من غير تعرض الطلاق بصراحة ولا كناية
هل يكون الخلع طلاقا أو فسخا وكذلك ليس فيه التصريح بان الخلع وقع قبل الطلاق أو بالعكس
نعم في رواية خالد المرسل ثمانية أحاديث الباب فردتها وأمره فطلقتها وليس صريحا في تقديم
العطية على الامر بالطلاق بل يحتمل أيضا أن يكون المراد ان أعطت طلقها وليس فيه أيضا

ولكني أكره الكفر في الاسلام
وقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم أتردين عليه حديثه
قالت نعم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أقبل
الخديجة وطلقتها تطليقة

التصريح بوقوع صيغة الخلع ووقع في مرسل أبي الزبير عند الدارقطني فأخذها له وخلي
سبيلها وفي حديث حميدة بنت سهل فأخذها منها وجلس في أهلها لكن معظم الروايات في
الباب تسميته خلعاً في رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس أنها اختلعت من زوجها
آخرجه أبو داود والترمذي **(قوله قال أبو عبد الله)** هو البخاري **(قوله لا يتابع فيه عن ابن**
عباس) أي لا يتابع أزهر بن جميل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث بل أرسله غيره ومراده بذلك
خصوص طريق خالد الحذاء عن عكرمة ولهذا عقبه برواية خالد وهو ابن عبد الله الطحان عن خالد
وهو - إذ أعني عكرمة مرسل - لا ثم برواية إبراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلًا وعن أيوب
موصولاً ورواية إبراهيم بن طهمان عن أيوب الموصولة وصلها الاسماعيل **(قوله حدثنا قراة)**
بنهم القافي وتختلف الراي وآخره دال بهمله وهو لقب واسمه عبد الرحمن بن غزوان يفتح المعجمة
وسكون الزاي وأبو نوح كنية وهو من كبار الحفاظ وثقوه ولكن خطأ وفي حديث واحد حدث
به عن الثعلبي خواف فيه وإيس له في البخاري سوى هذا الموضع ووقع عنده في آخره فردت عليه
وأمره فقارها كذا فيه فردت عليه بخذف المفعول والمراد الحقيقة التي وقع ذكرها ووقع عند
الاسماعيل من هذا الوجه فأمره أن يأخذ ما أعطاهم يغلي سبيلها **(قوله في هذه الرواية**
لا أطيقه) تقدم ياته وهو في جميع النسخ بالشافعي وذكر الكرماني أن في بعضها أطيعه بالعين
المهمله وهو تصحيف ثم أشار البخاري إلى أنه اختلف على أيوب أيضاً في وصل الخبر وأرساله فأنق
إبراهيم بن طهمان وجرير بن حازم على وصله وخالفهما جاحد بن زيد فقال عن أيوب عن عكرمة
مرسلًا ويؤخذ من إخراج البخاري هذا الحديث في الصحيح فوائده منها أن لاكثر إذا وصلوا
وأرسل الأقل قدم الواصل ولو كان الذي أرسل أخذ ولا يلزم منه أنه تقدم رواية الواصل على
المرسل دائماً ومنها أن الراي إذا لم يكن في الدرجة العليا من الضبط ووافقه من هو مثله اعتضد
وقاومت الروايات رواية الضابط المقتن ومنها أن أحاديث الصحيح متفاوتة المرتبة إلى صحيح
وأصح وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم أن الشقاق إذا حصل من قبل المرأة فقط جاز الخلع
والفدية ولا يتعد ذلك بوجوده من جميعاً وأن ذلك يشرع إذا كرهت المرأة عشرة الرجل ولو لم
يكرهاها ولم يرم منها ما يقتضي فراقها وقال أبو قلابة ومحمد بن سيرين لا يجوز له أخذ الفدية منها إلا
أن يرى على بنائها رجلاً آخر جاحداً أي شبيهاً وكانهم لم يبلغها هذا الحديث واستدل ابن سيرين
بظاهر قوله تعالى الآن يأتيين بشاة مبينة وتعقب بأن آية البقرة فسرت المراد بذلك مع ما دل
عليه الحديث ثم ظهر لي ما قاله ابن سيرين توجيهه وهو تخصيصه بما إذا كان ذلك من قبل الرجل
بأن يكرها وهي لا تنكره فيضاجرها بالنقدى منه فوقع النهي عن ذلك الآن براها على فاحشة
ولا يجزئ بينة ولا يجب أن يفضحها فيجوز حينئذ أن يفتدى منها أو يأخذ منها ما تراضيا عليه
وبطلتها فليس في ذلك مخالفة الحديث لأن الحديث ورد فيما إذا كانت الكراهة من قبلها
وإخبار ابن المنذر أنه لا يجوز حتى يقع الشقاق بينهما جميعاً وإن وقع من أحدهما لا يندفع الاثم
وهو قوي موافق لظاهر الآيتين ولا يخالف ما ورد فيه وبه قال طائوس والشعبي وجماعة من
التابعين وأجاب الطبري وغيره عن ظاهر الآية بأن المرأة إذا لم تقم بحق الزوج التي أمرت بها

قال أبو عبد الله لا يتابع فيه
عن ابن عباس * حدثني
استحق الواسطي حدثنا خالد
عن خالد الحذاء عن عكرمة
أن أخت عبد الله بن أبي
بهمذا وقال تردتين حديثه
قالت نعم فردتها وأمره
يطلقها وقال إبراهيم بن
طهمان عن خالد عن عكرمة
عن النبي صلى الله عليه وسلم
وطلقها وعن أيوب بن أبي تيمية
عن عكرمة عن ابن عباس
أنه قال جاءت امرأة ثابت
ابن قيس إلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقالت يا رسول
الله اني لا أعجب على ثابت
في دين ولا خلق ولا مكني
لا أطيقه فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فتردين
عليه حديثه قالت نعم

قول الشارح قوله حدثنا
قراة هو مذكور في السند
بعد اهـ

كان ذلك منفر الزوج عنها غاليا ومقتضا بغضه لها فثبت الخسافة اليها لذلك وعن الحديث
بأنه صلى الله عليه وسلم لم يستنسر ثيابا هلهل أنت كارهها كما كرهت أم لا وفيه ان المرأة اذا سأت
زوجها الطلاق على مال فطلتها وقع الطلاق فان لم يقع الطلاق سرى يحاولا نوباه فبغضه الخلاف
المتقدم من قبل واستدل لمن قال بأنه فسحج ما وقع في بعض طرق حديث الباب من الزيادة في
رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود والترمذي في قصة امرأة ثابت بن
قيس فأمرها أن تعتد بحبضة وعند أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث الربيع بنت معوذ
أن عثمان أمرها أن تعتد بحبضة قال وتبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم في امرأة ثابت بن قيس وفي رواية للنسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذ
أن ثابت بن قيس شرب امرأته فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره خذ النوى لها واخل
سبيلها قال نعم فأمرها أن تقر بص حبضة وتخلق بأهلها قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن
قال ان الخلع فسحج وليس بطلاق اذ لو كان طلاقا لم تكف بحبضة للعدة اه وقد قال الامام
أحمد ان الخلع فسحج وقال في رواية وانما لا تحل للغير زوجها حتى يمضي ثلاثة أشهر فلم يكن عنده
بين كونه فسحا وبين النقص من العدة فلازم واستدل به على أن العدة لا تكون الا
بما أعطى الرجل المرأة عينا أو قدرها لقوله صلى الله عليه وسلم أتردين عليه حديثه وقد وقع
في رواية سبعة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في آخر حديث الباب عند ابن ماجه والبيهقي
فأمره أن يأخذ منها ولا يزيد وفي رواية عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد قال أئوب لا أحفظ
ولا تردد ورواه ابن جريج عن عطاء مر سلا في رواية ابن المبارك وعبد الوهاب عنه أما الزيادة
فلا زاد ابن المبارك عن مالك وفي رواية الثوري وكره أن يأخذ منها أكثر مما أعطى ذكر ذلك
كاه البيهقي قال ووصله الوليد بن مسلم عن ابن جريج بكرا بن عباس فيه أخرجه ابو الشيخ
قال وهو غير محفوظ يعنى الصواب ارساله وفي مرسل أبي الزبير عن الدارقطني والبيهقي
أتردين عليه حديثه التي أعطاك قالت نعم وزيادة قال النبي صلى الله عليه وسلم أما الزيادة فلا
ولكن حديثه قالت نعم فأخذ ما له وخلي سبيلها ورجال اسناده ثقات وقد وقع في بعض
طرقه سمعه أبو الزبير من غير واحد فان كان فيهم صحابي فهو صحيح والافيعتضد بما سبق لكن
ليس فيه دلالة على الشرط فقد يكون ذلك وقع على سبيل الاشارة رفقا بها وأخرج عبد الرزاق
عن علي لا يأخذ منها فوق ما أعطاهما وعن طاوس وعطاء والزهرى مشد وهو قول أبي حنيفة
وأحمد وأحق وأخرج اسمعيل بن الحقيق عن معوية بن مهران من أخذها أكثر مما أعطى لم
يسرح باحسان ومقابل هذا ما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال
ما أحب أن يأخذ منها ما أعطاه الديق لها شيئا وقال مالك لم أرل أجمع أن الفدية تجوز بالصدق
وبأكثر منه لقوله تعالى فلا جناح عليهم ما أقما اقتدت به وحديث حبيبة بنت ميسل فاذا كان
النشوز من قبلها حل للزوج ما أخذ منها برضاها وان كان من قبله لم يحل له ويرد عليها ان أخذ
ومضى الفرقه وقال الشافعي اذا كانت غير مؤدية لحقه كارهته حل له أن يأخذ فانه يجوز أن
يأخذ منها ما طابت به نفسها بغير سبب فبالسبب أولى وقال اسمعيل القاضي ادعى بعضهم أن المراد
بقوله تعالى فيما اقتدت به أي بالصدق وهو مردود لانه لم يقتد في الآية بذلك وفيه أن الخلع

جائز في الحيض لانه صلى الله عليه وسلم لم يستفصلها أحائض هي أم لا لكن يجوز أن يكون ترك ذلك لسبق العاربه أو كان قبل تفريره فلا دلالة فيه لمن يخصه من منع طلاق الحائض وهذا كله تفرع على أن الخلع طلاق وفيه أن الاخبار الواردة في ترهيب المرأة من طلب طلاق زوجها محمولة على ما إذا لم يكن بسبب يقتضي ذلك لحديث ثوبان أيتها امرأة سألت زوجها الطلاق فحرام عليها رائحة الخنة رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان و يدل على تخصيصه قوله في بعض طرقه من غير ما بأس ولحديث أبي هريرة المنتزعات والمختلعات من المناقبات أخرجه احمد والنسائي وفي صحيحه نظر لان الحسن عند الاكثر لم يسمع من أبي هريرة لكن وقع في رواية النسائي قال الحسن لم أسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث وقد تأوله بعضهم على أنه أراد لم يسمع هذا الا من حديث أبي هريرة وهو توكف وما المانع أن يكون مع هذا منه فقط وصار يرسل عنه غير ذلك فتكون قصته في ذلك كقصته مع سمرة في حديث العتيقة كما يأتي في باب ان شاء الله تعالى وقد أخرجه سعيد بن منصور من وجه آخر عن الحسن مرسل لم يذكر فيه أباهريه وفيه أن الصباي اذا أفتى بخلاف ما روى أن المعتبر ماروا لاداماره أن ابن عباس روى قصة امرأة ثابت بن قيس الدالة على أن الخلع طلاق وكان ينبغي أن الخلع ليس بطلاق لكن ادعى ابن عبد البر شد ود ذلك من ابن عباس اذ لا يعرف له أحد نقل عنه أنه فسح وليس بطلاق الاطواس وفيه نظر لان طواسنة حافظه فيه فلا يضربه وتفرده وقد تلقى العلماء ذلك بالقبول ولا أعلم من ذكر الاختلاف في المسئلة الا وجرم ان ابن عباس كان يراه فسحا ثم أخرج اسمعيل الثاني بسند صحيح عن ابن أبي نجيم ان طواسنا قال ان الخلع ليس بطلاق أنكروه عليه أهل مكة فاعتذروا قال نعم قاله ابن عباس قال اسمعيل لانهم أخذوا قاله غيره اه ولكن الشأن في كون قوة ثابت صريحة في كون الخلع طلاقا * (تكميل) * نقل ابن عبد البر عن مالك أن المختلعة هي التي اختلعت من جميع مالها وان المفترقة التي أفتدت ببعض مالها وان المبارئة التي بارأت زوجها قبل الدخول قال ابن عبد البر وقد يستعمل بعض ذلك موضع بعض * (قوله) **باب الشقاق وهل يشير بالخلع عند الضرورة** وقوله تعالى وان خنتم شقاق بينهما الآية) كذا لا يذروا النسفي ولكن وقع عنده الضرر وزاد غيرهما فاعتوا احكاما أهله وحكاما أهلها الى قوله خبيراً قال ابن بطال أجمع العلماء على أن الخناط بقوله تعالى وان خنتم شقاق بينهما احكام وان المراد بقوله ان يريد اصلا حال الحكم وان الحكمين يكون أحدهما من جهة الرجل والاخر من جهة المرأة الا أن لا يوجد من أهلها من يصلح فيجوز أن يكون من الاجانب ممن يصلح لذلك وأنهما اذا اختلفا لم ينفذ قوله ما وان اتفقا نفذ في الجمع بينهما من غير توكيل واختلعا فاما اذا اتفقا على الفرقة فقال مالك والاوزاعي واسحق ينفذ بغير توكيل ولاذن من الزوجين وقال الكوفيون والشافعي وأحمد يمتحانان الى الاذن فأما مالك ومن تابعه فأخفوهما بالعين والمولى فان الخاكم يطلق عليهما فكذلك هذا وأيضا لما كان الخناط بذلك الحكم وان الارسال اليهم دل على أن بلوغ الغاية من الجمع أو التفرق اليهم ومجرى الباقي على الاصل وهو أن الطلاق يبدل الزوج فان أذن في ذلك والاطلاق عليه الحاكم ثم ذكر طرفان حديث المسور في خطبة على بنت أبي جهل وقد تقدمت الاشارة اليه في النكاح

• حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك النخعي حدثنا قناد أبو نوح حدثنا جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاءت امرأة ثابت بن قيس بن ثماس الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ما أنتم على ثابت في دين ولا خلق الا أني أخاف الكفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتردين عليه حديثه قالت نعم فتردت عليه وأمره فنارقه • حدثنا سليمان حدثنا جاد عن أيوب عن عكرمة أن جيلة قد ذكر الحديث * (باب الشقاق وهل يشير بالخلع عند الضرورة وقوله تعالى وان خنتم شقاق بينهما الآية) •

واعترضه ابن التين بأنه ليس فيه دلالة على ما ترجم به ونقل ابن بطل قبله عن المهلب قال إنما
حاول البخاري بإبراده أن يجعل قول النبي صلى الله عليه وسلم فلا آذن خلعاً ولا يتقوى ذلك لأنه
قال في الخبر الآن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي فدل على الطلاق فإن أراد أن يستدل
بالطلاق على الخلع فهو ضعيف وإنما يؤخذ منه الحكم بقطع الذرائع وقال ابن المنير في الحاشية
يمكن أن يؤخذ من كونه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله فلا آذن إلى أن علياً يترك الخطبة فإذا ساء
جواز الإشارة بعدم النكاح التحق به جواز الإشارة بقطع النكاح وقال الكرماني تؤخذ
مطابقة الترجمة من كون فاطمة ما كانت ترضى بذلك فكان الشقاق بينها وبين علي متوقفاً
فأراد صلى الله عليه وسلم دفع وقوعه بمنع علي من ذلك بطريق الإيعاء والإشارة وهي مناسبة
جيدة ويؤخذ من الآية ومن الحديث العمل بسد الذرائع لأن الله تعالى أمر بعبادة الحكيمين
عند خوف الشقاق قبل وقوعه كذا قال المهلب ويحتمل أن يكون المراد بالخوف وجود علامات
الشقاق المقتضى لاستمرار النكاح وسوء المعاشرة ﴿قوله﴾ لا يكون بيع
الامة طلاقاً في رواية المسنن طلاقها ثم أورد فيه قصة بريرة قال ابن التين لم يأت في الباب
بشيء مما يدل عليه التوضيح لكن لو كانت عصمتها عليه باقية ما خبرت بعد عتقها الآن شراء عائشة
كان العتق بإزائه وهذا الذي قاله عجيب أما أولاً فإن الترجمة مطابقة فإن العتق إذا لم يستلزم
الطلاق فالبيع بطريق الأولى وإيضاً فإن التخيير الذي جرى إلى الفراق لم يقع إلا بسبب العتق
لا بسبب البيع وأما ثانياً فإنها لو طلقت بمجرد البيع لم يكن للتخيير فائدة وأما ثالثاً فإن آخر كلامه
رداً وله فإنه ثبت ما نفاذ من المطابقة قال ابن بطل اختلف السلف هل يكون بيع الامة طلاقاً
فقال الجمهور لا يكون بيعها طلاقاً وروى عن ابن مسعود وابن عباس وأبي بن كعب ومن التابعين
عن سعيد بن المسيب والحسن ومجاهد قالوا يكون طلاقاً وتسكوا بنظر قولهم تعالى والمحصنات
من النساء إلا ما ملكت أيمانكم وحنة الجمهور حيث الباب وهو أن بريرة عتقت فخيرت في
زوجها فلو كان طلاقاً يقع بمجرد البيع لم يكن للتخيير معنى ومن حيث النظر أنه عقد على
منفعة فلا يطلعه بيع الرقبة كما في العين المؤجرة والآية ترات في المسبيات فهن المراد بملك العين
علي مائت في الصحيح من سبب نزولها اه ملخصاً وما نقله عن الصحابة أخرجه ابن أبي شيبة
بأسانيد فيها انقطاع وفيه عن جابر وأنس أيضاً وما نقله عن التابعين فيه بأسانيد صحيحة وفيه
أيضاً عن عكرمة والشعبي نحوه وشيخه سعيد بن منصور عن ابن عباس بسند صحيح وروى
جابر بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال إذا تزوج عبده بأمة فالطلاق بيد العبد وإذا اشترى
أمة لها زوج فالطلاق بيد المشتري وأخرج سعيد بن منصور عن طريق الحسن قال إنا العبد
طلاقه وحديث عائشة في قصة بريرة وأورد المصنف في أول الصلاة وفي عدة أبواب مطولاً
ومختصراً وطريقاً ربعة التي أوردناها أو ردها موصولة من طريق مالك عنه عن القاسم
عن عائشة وأوردناها في الاطعمة من طريق اسمعيل بن جعفر عنه عن القاسم مرسل ولا يضر
إرساله لأن مالكاً أحفظ من اسمعيل وأتقن وقد وافقه أسامة بن زيد وغير واحد عن القاسم
وكذلك رواه عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة لكن صدره بقصة اشتراط الذين باعوها
على عائشة أن يكون لهم الولاء وقد تقدم مستوفى في كتاب العتق وكذا رواه عروة وعروة

حدثنا أبو الوليد حدثنا
الليث عن ابن أبي مليكة
عن المسور بن مخرمة الزهري
قال سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول إن في المغيرة
اسم آذنوا في أن ينسكح على
ابنتهم فلا آذن * (باب
لا يكون بيع الامة طلاقاً) *

والاسود وأمين المكي عن عائشة وكذا رواه نافع عن ابن عمر أن عائشة ومنهم من قال عن ابن عمر عن عائشة وروى قصة البرمة والعم أنس وتقدم حديثي في الهبة ويأتي وروى ابن عباس قصة تخيير الماعثت كما يأتي بعد وطرقة كلها صحيحة (قوله كان في بريرة) تقدم ذكرها وضبط اسمها في آخر العتق وقيل إنها بطنية بفتح النون والموحدة وقيل إنها بطنية بكسر القاف وسكون الموحدة وقيل إن اسم أبيها صفوان وأنه له حصة واختلف في مواليها ففي رواية أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة أن بريرة كانت لناس من الانصار وكذا عند النسائي من رواية سمك عن عبد الرحمن ووقع في بعض النسخ لآل أبي لهب وهو وهم من قاله اتفق وهمه من أمين أحد رواة قصة بريرة عن عائشة إلى بريرة وقيل لآل أبي هلال أخرجه الترمذي من رواية جري عن هشام بن عروة (قوله ثلاث سنين) وفي رواية هشام ابن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ثلاث قضيات وفي حديث ابن عباس عند أحد وأبي داود قضى فيها النبي صلى الله عليه وسلم أربع قضيات فذكر نحو حديث عائشة وزادوا أمرها أن تعد عدة الحرة أخرجه الدارقطني وهذه الزيادة لم تقع في حديث عائشة فلذلك اقتصرنا على ثلاث لكن أخرجه ابن ماجه من طريق الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الاسود عن عائشة قالت أمرت بريرة أن تعد ثلاث حيض وهذا مثل حديث ابن عباس في قوله تعد عدة الحرة ويخالف ما وقع في رواية أخرى عن ابن عباس تعد بحضة وقد تقدم البحث في عدة المختلعة وان من قال الخلع فسخ قال تعد بحضة وهذا ليس اختيار العتيقة نفسها إطلاقا فكان القياس أن تعد بحضة لكن الحديث الذي أخرجه ابن ماجه على شرط الشيخين بل هو في أعلى درجات الصحة وقد أخرج أبو يعلى والبيهقي من طريق أبي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل عدة بريرة عدة المطلقة وهو شاهد قوي لأن أبا معشر وإن كان فيه ضعف لكن يصلح في المتابعات وأخرج ابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة عن عثمان وابن عمر وزيد بن ثابت وآخرين أن الامة اذا عتقت تحت العبد فطلاقها طلاق عبيد وعدتها عدة حرة وقد قدمت في العتق أن العلماء صنفوا في قصة بريرة تصانيف وأن بعضهم أوصلها إلى أربع مائة فائدة ولا يخالف ذلك قول عائشة ثلاث سنين لأن مراد عائشة ما وقع من الاحكام فيها مقصودا خاصة لكن لما كان كل حكم منها يشتمل على تعديد قاعدة يستتبط العالم الفطن منها فوائد عدة وقع التكرار من هذه الحثية وانضم إلى ذلك ما وقع في سياق القصة غير مقصود فان في ذلك أيضا فوائد تؤخذ بطريق التخصيص أو الاستنباط أو اقتصر على الثلاث أو الأربع ليكونها أظهر مافيه وما عداها انما يؤخذ بطريق الاستنباط أو لانها أهم والحاجة إليها أنس قال القاضي عياض معني ثلاث أو أربع أنها شرعت في قصتها وما يظهر فيها مما سوى ذلك فكان قد علم من غير قصتها وهذا أولى من قول من قال ليس في كلام عائشة حصر ومفهوم العدد ليس بحجة وما أشبه ذلك من الاعتذرات التي لا تدفع سؤال ما الحكمة في الاقتصار على ذلك (قوله انها أعتقت نغيرت) زاد في رواية اسمعيل بن جعفر في أن تفرقت زوجها أو تفرقه وتشر بفتح القاف وتشديد الراء أي تدوم وتقدم في العتق من طريق الاسود عن عائشة فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم فغيرها من زوجها فاخترت نفسها وفي رواية للدارقطني من طريق أبان بن صالح عن

حدثنا اسمعيل بن عبد الله
حدثني مالك عن ربيعة بن
أبي عبد الرحمن عن القاسم
ابن محمد عن عائشة رضي الله
عنها زوج النبي صلى الله
عليه وسلم قالت كان في
بريرة ثلاث سنين احدى
السنين أنهما عتقت نغيرت
في زوجها

هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة اذهبي فقد عتقك معك
بضعك زاد ابن سعد من طريق الشعبي مرسلا فاخترنا وأتى تمام ذلك في شرح الباب الذي
بعد هذا يابن (قوله) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الولاء لمن أعنت) هذه السنة الثامنة
وقد تقدم بيان سببها مستوفى في العتق والشروط وفي رواية نافع عن ابن عمر الماضية وكذا
في عدة طرق عن عائشة انما الولاء لمن أعنت ويستفاد منه أن كلمة انما تفيد الحصر والامتنان
من اثبات الولاء للمعتق نفيه عن غيره وهو الذي أريد من الخبر ويؤخذ منه أنه لا ولاء للإنسان
على أحد غير العتق فيعتق من أسلم على يده أحد وسيأتي البحث فيه في الفرائض وأنه لا ولاء
للمسلمة قط خلافا للاحق ولأن حالف انسا نأخذا خلافا لما تقدم من السلف وبه قال أبو حنيفة
ويؤخذ من عمومها أن الحربي لو أعنت عبدا ثم أسلم أنه يستمر لأوله وبه قال الشافعي وقال ابن
عبد البر انه قياس قول مالك ووافق على ذلك أبو يوسف وخالف أصحابه فانهم قالوا للعتيق في
هذه الصورة أن يتولى من يشاء (قوله) ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم (زاد في رواية اسمعيل
ابن جعفر ريت عائشة (قولا) والبرمة تغور بلحم فقرب اليه خبز وأدم) في رواية اسمعيل بن
جعفر فدعا بالعداء فأتى خبز (قوله) ألم أرا البرمة في اللحم قالوا بلى ولكن ذلك لحم تصدق به على
بريرة وأنت لا تأكل الصدقة) وقع في رواية الاسود عن عائشة في الزكاة وأتى النبي صلى الله
عليه وسلم اللحم فقالوا هذا ما تصدق به على بريرة وكذا في حديث أنس في الهبة ويجمع بينهما
بأنه لما سأل عنه أتى به وقيل له ذلك ووقع في رواية عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة في
كتاب الهبة فأهدى لها اللحم فقيل هذا تصدق به على بريرة فإن كان الضمير لبريرة فكأنه أطلق على
الصدقة عليها اهدية لها وان كان لعائشة فلا أن بريرة تصدقوا عليها باللحم أهدت منه لعائشة
ويؤيده ما وقع في رواية أسامة بن زيد عن القاسم عن أحمد وابن ماجه ودخل على رسول الله
صلى الله عليه وسلم والمرجل ينور بلحم فقال من أين لك هذا قالت أهدته لبريرة وتصدق به
عليها وعند أحمد ومسلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن
أبيه عن عائشة وكان الناس يتصدقون عليها فتهدي لنا وقد تقدم في الزكاة ما يتعلق بهذا المعنى
واللحم المذكور وقع في بعض الشروح أنه كان لحم بقروفيه نظير بل جاء عن عائشة تصدق على
مولا في بشاة من الصدقة فهو أولى أن يؤخذ به ووقع بعد قوله هو عليها صدقة ولنا هدية من رواية
أبي معاوية المذكرة فكلوه وساد كفوائه بعد يابن ان شاء الله تعالى (قوله) **باب**
خيار الامة تحت العبد) يعني اذا عتقت وهذا مصير من البخاري الى ترجيح قول من قال ان
زوج بريرة كان عبدا وقد ترجم في أوائل النكاح بحديث عائشة في قصة بريرة باب الحررة تحت
العبد وهو جزم منه أيضا بأنه كان عبدا وأتى بيان ذلك في الباب الذي يليه واعترض عليه هناك
ابن المنير بأنه ليس في حديث الباب ان زوجها كان عبدا وأثبت الخيار لها لا يدل لأن المخالف
يدعى أن لا فرق في ذلك بين الحر والعبد والجواب أن البخاري جرى على عادته من الإشارة الى
ما في بعض طرق الحديث الذي يورده ولا شأن أن قصة بريرة لم تعد وقد رجح عنده أن زوجها
كان عبدا فلذلك جزم به واقتضت الترجمة بطريق المنهوم ان الامة اذا كانت تحت حر فعنت
لم يكن لها خيار وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الجمهور الى ذلك وذهب الكوفيون الى

وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الولاء لمن أعنت
ودخل رسول الله صلى
الله عليه وسلم والبرمة
تغور بلحم فقرب اليه خبز
وأدم من أدم البيت فقال
ألم أرا البرمة في اللحم قالوا بلى
ولكن ذلك لحم تصدق به
على بريرة وأنت لا تأكل
الصدقة قال عليها صدقة
ولنا هدية * (باب خيار
الامة تحت العبد)

اثبات الخيار لمن عتقت سواء كانت تحت حراً أم عبد وتسمى كواحد من الاسود بن يزيد عن عائشة
ان زوج بريرة كان حراً وقد اختلف فيه على راويه هل هو من قول الاسود أو رواده عن
عائشة أو هو قول غيره كما سألته قال ابراهيم بن أبي طالب أحد حفاظ الحديث وهو من أقران
مسلم فيما أخرجه البيهقي عنه نالغ الاسود الناس في زوج بريرة وقال الامام أحمد انما يصح
أنه كان حراً عن الاسود وحده وما جاء عن غيره فليس بذلك وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبداً
ورواه علماء المدينة واداروا علماء المدينة شيئاً وعملوا به فهو أصح شيء وإذا عتقت الامتعت
الحرف عتقها المتفق على صحته لا يفسخ بامر مختلف فيه اهـ وسألت من يدل هذا بعد ما بين وحاول
بعض الخنفية ترجيح رواية من قال كان حراً على رواية من قال كان عبداً فقال الترقى تعبد الحرية
بلا عكس وهو كما قال لكن محل طريق الجمع اذا تساوت الروايات في القوة أمانع التردد في مقابلة
الاجتماع فتكون الرواية المنفردة شاذة والشاذ مردود وهذا لم يعتبر بالجمهور طريق الجمع بين
الروايتين مع قولهم انه لا يضر الى الترجيح مع امكان الجمع والذي يتحصل من كلامه تحقيقه وقد
أكثر منه الشافعي ومن تبعه أن محل الجمع اذا لم يظهر الغلط في احدي الروايتين ومنه من
شرط التساوي في القوة قال ابن بطال أجمع العلماء أن الامة اذا عتقت تحت عبداً فان لها
الخيار والمعنى فيه ظاهر لان العبد غير مكافئ للحر في أكرام الاحكام فاذا عتقت ثبت لها
الخيار من البقاء في عصمة أو المفارقة لانها في وقت العتق عليها لم تكن من أهل الاختيار واحتج
من قال ان لها الخيار ولو كانت تحت حراً بأنها عند التزويج لم يكن لها رأى لاتفاقهم على أن
لمولاهما أن يزوجهما بغير رضاها فاذا عتقت تجدد لها حل لم يكن قبيل ذلك وعارضهم الآخرون
بأن ذلك لو كان وثراً ثبت الخيار للذكر اذا تزوجهما بغيرها ثم بلغت رشيدة وليس كذلك فكذلك
الامة تحت الحرف انه لم يحدث لها بالعق حال ترتفع به عن الحرف فكانت كالتي تسمى تحت
المسلم واختار في التي تختار الفراق هل يكون ذلك طلاقاً أو فسخاً فقال مالك والاوزاعي
والليث تكون طلاقاً بآشئة وثبت مثله عن الحسن وابن سيرين أخرجه ابن أبي شيبة وقال
الباقون يكون فسخاً لاطلاقاً **(قوله عن ابن عباس قال رأيته عبد يعني زوج بريرة)** هكذا
أورده مختصراً من هذا الوجه وهو لفظ شعبة وكذا أخرجه الاسماعيلي من طريق مريع عن
أبي الوليد شيخ البخاري فيه عن شعبة وحده وزاد الاسماعيلي من طريق عبد الصمد عن شعبة
رأيت يميني وفي رواية له لقد رأيته يتبعها وأما لفظ همام فأخرجه أبو داود عن طريق عفان عنه
بلنظ ان زوج بريرة كان عبداً أسود يسمى مغشاً خيراًها النبي صلى الله عليه وسلم وأمرها أن تعمد
وساقه أحمد عن عفان عن همام مطولاً وفيه أنهم اتعد عدة الحرة ثم أورد البخاري الحديث
من وجهين عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال في أحدهما ذلك مغش عبد بن فلان يعني
زوج بريرة وفي الأخرى كان زوج بريرة عبداً أسود يقال له مغش وهكذا جاء عن غيره وجه أن
اسمه مغش وضبط في البخاري بضم أوله وكسر المعجمة ثم تحتانية ساكنة ثم مثناة ووقع عند
العسكري بفتح المهملة وتشديد التحتانية وآخره موحدة والاول أثبت وبه حزم ابن مالك
وغيره ووقع عند المستعفى في الصحابة من طريق محمد بن عجلان عن يحيى بن عروة عن عروة عن
عائشة في قصة بريرة أن اسم زوج بريرة مقسم وما أظنه الا تعدينا **(قوله عبد البني فلان)** عند

حدثنا أبو الوليد حدثنا
شعبة وهمام عن قتادة عن
عكرمة عن ابن عباس قال
رأيت عبد يعني زوج بريرة
* حدثنا عبد الأعلى بن حماد
حدثنا وهيب حدثنا أيوب
عن عكرمة عن ابن عباس
قال ذلك مغش عبد بن
فلان يعني زوج بريرة كائن
أنظر اليه يتبعها في سكك
المدينة يميني عليها * حدثنا
قتيبة بن سعيد حدثنا عبد
الوهاب عن أيوب عن عكرمة
عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال كان زوج بريرة
عبداً أسود يقال له مغش
عبد البني فلان كائن أنظر
اليه يطوف وراءها في سكك
المدينة

الترمذي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن أيوب كان عبد أسود لبني المغيرة وفي رواية هشيم
عن سعيد بن منصور وكان عبد الأسالم المغيرة من بني مخزوم ووقع في المعرفة لابن منده مغيث
مولد أحد بن جحش ثم ساق الحديث من طريق سعيد بن أبي عروبة مثل ما وقع في الترمذي لكن
عند أبي داود بسند فيه ابن اسحق وهي عند مغيث عبد الأسالم أي أحد وقال ابن عبد البر مولى بني
مطيع والاول أثبت لعدة اسناده ويعد الجمع لأن بني المغيرة من آل مخزوم كما في رواية هشيم وبني
جحش من أسد بن خزاعة وبني مطيع من آل عدي بن كعب ويمكن أن يدعى أنه كان مشتركا بينهم
على بعده أو اتفق **قوله** شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم في زوج بريرة) أي
عند بريرة لرجوع إلى عصمته قال ابن المنير موقع هذه الترجمة من الثقة تسويغ الشفاعته للعلماء
عند الخصم في خصمه أن يحيط عنه أو يسقط ونحو ذلك وتعقب بأن قصة بريرة لم تقع الشفاعته
فيها عند الترافع وفيه نظر لأن ظاهر حديث الباب أنه بعد الحكم لكن لم يصرح بالترافع وأروية
ابن عباس لزوجها أي وقول العباس ٣ وبعده لوراجعته فيحتمل أن يكون القول عند الترافع
لأنه لا يوافق الترتيب (أي حديث محمد) هو ابن سلام على ما بينت في المقدمة وقد أخرجه
النسائي عن محمد بن بشار وابن ماجه عن محمد بن المنصور ومحمد بن خالد الباهلي قالوا حدثنا عبد
الوهاب الثقفي وابن بشار وابن المنصور عن شيوخ البخاري فيحتمل أن يكون المراد أحدهما **قوله**
حدثنا عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي ونسب الشيخ هو الحذاء وقد سبق في الباب الذي قبله
عن قتيبة عن عبد الوهاب وهو الثقفي هذا عن أيوب فكان له فيه شيخين لكن رواية خالد الحذاء
أتم ساقا كما ترى وطريق أيوب أخرجهما إلا سماعي من طريق محمد بن الوليد السري عن عبد
الوهاب الثقفي وطريق خالد أخرجهما من طريق أحمد بن إبراهيم الدوري عن الثقفي أيضا وساقه
عنهما نحو ما وقع عند البخاري **قوله** يطوف خلفه أي في رواية وهيب عن أيوب في الباب
الذي قبله يتبعها في سلك المدينة يبكي عليها والسكك بكسر الميم وفتح الكاف جمع سكة وهي
الطرق ووقع في رواية سعيد بن أبي عروبة في طرق المدينة ونواحيها وإن دموعه تسيل على
لحيته يترضاها التحنن فلم تفعل وهذا ظاهره أن سؤاله لها كان قبل الفرقة وظاهر قول النبي صلى
الله عليه وسلم في رواية الباب لوراجعته أن ذلك كان بعد الفرقة وبه جزم ابن بطال فقال لو كان
قبل الفرقة لقال لا اخترته (قلت) ويحتمل أن يكون وقع له ذلك قبل وبعد وقد عكس رواية
سعيد بن المنصور لم يشترط النور في الخبرين ساقى البحث فيه بعد **قوله** يا عباس) هو ابن عبد المطلب
والدراوى الحديث وتقدم ما فيه وفي رواية ابن ماجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا عباس
يا عباس وعند سعيد بن منصور عن هشيم قال أنبا خالد هو الحذاء بسنده أن العباس كان كالم
النبي صلى الله عليه وسلم أن يطلب الهادي ذلك وفيه دلالة على أن قصة بريرة كانت متأخرة في السنة
التاسعة أو العاشرة لأن العباس انما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك في
أواخر سنة ثمان ويؤيده أيضا قول ابن عباس أنه شاهد ذلك وهو انما قدم المدينة مع أبويه
ويؤيد تأخر قصته أيضا بخلاف قول من زعم أنها كانت قبل الافلا أن عائشة في ذلك الزمان
كانت صغيرة فبعد وقوع تلك الأمور والراجحة والمسارة إلى الشرايع والعقوبات ما يؤيد
وأيضا فقول عائشة إن شاء الله أن أعدها لهم عدة واحدة **قوله** ما أشد إلى وقوع ذلك في

* (باب شفاعته النبي صلى

الله عليه وسلم في زوج

بريرة) * حدثني محمد حدثنا

عبد الوهاب حدثنا خالد عن

عكرمة عن ابن عباس أن

زوج بريرة كان عبدا يقال

له مغيث كائن أنظر إليه

يدلوف خلفه أي يبكي ودموعه

تسيل على لحيته فقال النبي

صلى الله عليه وسلم يا عباس

يا عباس ألا تحب من حب

مغيث بريرة ومن بغض

بريرة غيضا فقال النبي صلى

الله عليه وسلم

٣ قوله وقول العباس الخ

هكذا في جميع النسخ

وحرر صحتها اهـ

آخر الامر لانهم كانوا في اول الامر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وفي كل ذلك رد على من زعم ان قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك وحمله على ذلك وقوعه في حديث الافك وقد قدمت الجواب عن ذلك هناك ثم رأيت الشيخ تقي الدين السبكي استشكل القصة ثم جوز أنها كانت تخدم عائشة قبل شرائها أو اشتريتها وأخرت عمتها الى بعد الفتح أو دام حزن زوجها عليهم امد تطويله أو كان حصل الفسخ وطلب أن ترده بعقد جديد وكانت لعائشة ثم باعها ثم استعادتها بعد الكتابة اه وأقوى الاحتمالات الاول كما ترى **(قوله لورا جعته)** كذا في الاصول عشائة واحدة ووقع في رواية ابن ماجه لورا جعته بأبواب تحانية ساكتة بعد المناة وهي لغة ضعيفة وزاد ابن ماجه فانه أبو ولدك وظاهره أنه كان له منها ولد **(قوله تأمرني)** زاد الاسماعيلي قال لا وفيه اشعار بان الامر لا ينحصر في صيغة أفعل لانه خاطبها بقوله لورا جعته فقالت تأمرني أي تريد بهذا القول الامر فيجب على وعنه ابن مسعود من مرسل ابن سيرين بسند صحيح فقالت يا رسول الله أشئني واجب على قال لا **(قوله قال انما أنا أشنع)** في رواية ابن ماجه انما أشنع أي أقول ذلك على سبيل الشفاعة له لا على سبيل الختم عليك **(قوله فلا حاجتي في فيه)** أي فاذا لم يلزمني بذلك لا أختمار العود اليه وقد وقع في الباب الذي بعده لو أعطاني كذا وكذا ما كنت عنده **(قوله باب)** كذا لهم بغير ترجمة وهو من متعلقات ما قبله وأورد فيه قصة بريدة عن عبد الله بن رجا عن شعبة عن الحكم وهو ابن عتيبة بمشاة وموحدة مصغر عن ابراهيم وهو الخفي عن الاسود وهو ابن يزيد أن عائشة أرادت أن تشتري بيرة فساق القصة مختصرة وصورة سياقه الارسال لكن أوردته في كنفارات الايمان مختصرا عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال فيه عن الاسود عن عائشة وكذا أوردته في الفرائض عن حفص بن عمر عن شعبة وزاد في آخره قال الحكم وكان زوجها حرا ثم أوردته بعده من طريق منصور عن ابراهيم عن الاسود أن عائشة فساق نحو سياق الباب وزاد فيه وخبر فاختارت نفسها وقالت لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه قال الاسود وكان زوجها حرا قال البخاري قول الاسود منقطع وقول ابن عباس رأيت عبد الله بن عباس قال في الذي قبله في قول الحكم نحو ذلك وقد أورد البخاري عقب رواية عبد الله بن رجا عن هذه عن آدم عن كذا عن آدم هذا الاسناد فلم يذكر هذه الزيادة وقد أخرجه المبرق من وجه آخر عن آدم شيخ البخاري فيه جعل الزيادة من قول ابراهيم وانقطعت في آخره قال الحكم قال ابراهيم وكان زوجها حرا فخيرت من زوجها فظهر أن هذه الزيادة مدرجة وحذفها في الزيادة لذلك وانما أوردناها مشيرة الى أن أصل التخيير في قصة بريدة ثابت من طريق أخرى وقد قال الدارقطني في العلل لم يختلف على عروة عن عائشة أنه كان عبدا وكذا قال جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن عائشة وأبو الاسود وأسامة بن زيد عن القاسم (قلت) وقع لبعض الرواة فيه غلط فأخرج قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن حزم من طريقه قال أنما أنا أحد بن يزيد المعلم حدثنا موسى بن معاوية عن جرير عن هشام عن أبيه عن عائشة كان زوج بريدة حرا وهذا وهم من موسى أو من أحد فان الحناظ من أصحاب هشام ومن أصحاب جرير قالوا كان عبدا منهم اسحق بن زاهويه وحديثه عند النسائي وعثمان بن أبي شيبة وحديثه عند أبي داود وعلى

لورا جعته قالت يا رسول الله تأمرني قال انما أنا أشنع قالت فلا حاجتي في فيه **(باب)***

ابن حجر وحديثه عند الترمذي وأصله عند مسلم وأحال به على رواية أبي أسامة عن هشام وفيه أنه كان عبدا قال الدارقطني وكذا قال أبو معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه (قلت) ورواه شعبة عن عبد الرحمن فقال كان حرا ثم رجع عبد الرحمن فقال ما أدري وقد تقدم في العتق قال الدارقطني وقال عمران بن حدير عن عكرمة عن عائشة كان حرا وهو وهم (قلت) في شيئين في قوله حروفي قوله عن عائشة وانما هو من رواية عكرمة عن ابن عباس ولم يختلف على ابن عباس في أنه كان عبدا وكذا جزم به الترمذي عن ابن عمر وحديثه عند الشافعي والدارقطني وغيرهما وكذا أخرجه النسائي من حديث صفية بنت أبي عبيد قالت كان زوج بريرة عبدا وسنده صحيح وقال النووي يؤيد قول من قال أنه كان عبدا قول عائشة كان عبدا ولو كان حرا ولم يخبرها فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدا ثم علمت بقولها ولو كان حرا لم يخبرها ومثل هذا لا يكاد أحديثه قوله الا توفينا وتعب بأن هذه الزيادة في رواية جرير عن هشام بن عروة في آخر الحديث وهي مدرجة من قول عروة بين ذلك في رواية مالك وأبي داود والنسائي نعم وقع في رواية أبي أسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كانت بريرة مكاتبه لanas من الانصار وكانت تحت عبد الحديث أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وأسامه فيه مقال وأما دعوى أن ذلك لا يقال الا بتوقيف فردود فان للاجتهاد فيه مجالا وقد تقدم قريبا توجيهه من حيث النظر أيضا قال الدارقطني وقال ابراهيم عن الاسود عن عائشة كان حرا (قلت) وأصرح ما رأيته في ذلك رواية أبي معاوية حدثنا الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كان زوج بريرة حرا فلما عتقت خبرت الحديث أخرجه أحمد عنه وأخرج ابن أبي شيبة عن ادريس عن الاعمش بهذا السند عن عائشة قالت كان زوج بريرة حرا ومن وجه آخر عن النخعي عن الاسود أن عائشة حدثته أن زوج بريرة كان حرا حين أعتقت فدللت الروايات المنصلة التي قدمتها أن نفعها على أنه مدرج من قول الاسود أو من دونه فيكون من أمثلة ما أدرج في أول الخبر وهو نادر فان الأكثر أن يكون في آخره ودونه أن يقع في وسطه وعلى تقدير أن يكون موصولا فيرجح رواية من قال كان عبدا بالكثره وأيضا قال المرأة عرف بحديثه فان القاسم ابن أخي عائشة وعروة بن أختها وتابعهما غيرهما فروايتهما أولى من رواية الاسود فانهم ما أقعد بعائشة وأعلم بحديثها والله أعلم ويتبرج أيضا بأن عائشة كانت تذهب الى أن الأمة اذا عتقت تحت الحر لا خيار لها وهذا لا ينفك لاف ما روى العراقيون عنها فان كان يلزم عن أصل مذهبه أن يأخذوا بقولها ويدعوا ما روى عنها لاسيما وقد اختلف عنها فيه وادعى بعضهم أنه يمكن الجمع بين الروايتين بحمل قول من قال كان عبدا على اعتبار ما كان عليه ثم أعتق فذلك قال من قال كان حرا ويرد هذا الجمع ما تقدم من قول عروة كان عبدا ولو كان حرا لم يخبر وأخرجه الترمذي بالنظر أن زوج بريرة كان عبدا أسود يوم أعتقت فهذا يعارض الرواية المتقدمة عن الاسود ويعارض الاحتمال المذكور احتمال أن يكون من قال كان حرا أراد ما آل اليه أمره واذا تعارض السناد واحتمل الاحتجاج الى الترجيح ورواية الأكثر يرجحها وكذلك الاحتفاظ وكذلك الالتزام وكل ذلك موجود في جانب من قال كان عبدا وفي قصة بريرة من النوائد وقد تقدم بعضها في المساجد وفي الزكاة والكثير منها في العتق جواز المكاتبه بالسنة

تقرير الحكم الكتاب وقد روى ابن أبي شيبة في الاوائل بسند صحيح انها أول كتابة كانت في
في الاسلام ويرد عليه قصة سليمان فيجمع بأن أوليته في الرجال وأولية بريرة في النساء وقد قيل
ان أول مكاتب في الاسلام أبو أمية عبد الله بن رباح الروماني أن الكتابة لم تكن تعرف في
الجاهلية وخوفاً ويؤخذ من مشروعية نجوم الكتابة البيع إلى أجل والاستقراض ونحو
ذلك وفيه الحاق الامام بالعبد لان الآية ظاهرة في ذلك ~~و~~ وروى فيه جواز كتابة أحد الزوجين
الرفيقين ويلحق به جواز بيع أحد هما دون الآخر وجواز كتابة من لا مال له ولا حرفة كذا قيل
وفيه نظر لانه لا يلزم من طلبها من عائشة الاعانة على حالها أن يكون لا مال لها ولا حرفة وفيه جواز
بيع المكاتب اذ ارضى ولم يهجز نفسه اذا وقع التراضي بذلك وحمله من منع على أنها عجزت نفسها
قبل البيع ويحتاج الى دليل وقيل انما وقع البيع على نجوم الكتابة وهو بعيد جد او يؤخذ منه
أن المكاتب عبد ما بقي عليه شيء فينتزع منه اجراء أحكام الرقيق كلها في النكاح والجنائيات
والحدود وغيرها وقد أكثر سردهما من ذكرنا أنهم جمعوا القوائد المستبضة من حديث بريرة ومن
ذلك أن من أدى أكثر نجومه لا يعتق تغليب الحكم الاكثر وان من أدى من النجوم بقدر قيمته
لا يعتق وأن من أدى بعض نجومه لم يعتق منه بقدر ما أدى لان النبي صلى الله عليه وسلم أن
في شراء بريرة من غير استئصال وفيه جواز بيع المكاتب والرفيق بشرط العتق وأن يبيع
الاساة المزوجة ليس طلاقاً كما تقدم تقريره فربما وان عتقها ليس طلاقاً ولا فسخ النكاح والخير
فلوطقت بذلك واحدة لكان لزوجها الرجعة ولم توقف على اذنها أو ثلثاً لم يقبل لها ولا رجعتها
لانها ما كانت تحل له الا بعد زوج آخر وان يبعها لا يبيع لمشتريها وطأها لان تخييرها يدل على بقاء
علقة العصمة وأن سيد المكاتب لا ينعى من الاكساب وأن اكسابه من حين الكتابة يكون
له وجواز سؤال المكاتب من يعينه على بعض نجومه وان لم تحل وان ذلك لا يقتضي تخيير
وجواز سؤال المالا يضطر السائل اليه في الحال وجواز الاستعانة بالمرأة المزوجة وجواز تصرفها
في مالها بغير إذن زوجها وبذل المال في طلب الاجر حتى في الشراء بالزيادة على ثمن المثل بقصد
التقرب بالعتق ويؤخذ منه جواز شراء من يكون مطلق التصرف السلعة بأكثر من ثمنها لان
عائشة بذلت نقداً ما جعلوه نسبة في تسع سنين لحصول الرغبة في النقداً أكثر من النسبة وجواز
السؤال في الجملتين بتوقع الاحتياج اليه فتحمل الاخبار الواردة في الزجر عن السؤال على
الاولوية وفيه جواز بيع المرقوق في فكاكه رقبته ولو كان بشئ من يشترى ليعتق وان أضر
ذلك بسيدته تشوف الشارع الى العتق وفيه بطلان الشروط الفاسدة في المعاملات وصحة
الشروط المشروعة لفهوم قوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وقد
تقدم بطله في الشروط ويؤخذ منه أن من استثنى خدمة المرقوق عندي بعه لم يصح شرطه وان
من شرط شرط فاسد لم يتحقق العقوبة الا ان علم بخرجه وأضر عليه وان سيد المكاتب لا ينعى
من السعي في تحصيل مال الكتابة ولو كان حقه في الخدمة ثابتاً وان المكاتب اذا أدى نجومه من
الصدق لم يردها السيد واذا أدى نجومه قبل حلها كذلك ويؤخذ منه أنه يعتق أخذ من قول
موالي بريرة ان شامت ان تحتسب عليك فان ظاهرها في قبول تعجيل ما تقدمت واعلى تأجيله ومن
لازمه حصول العتق ويؤخذ منه أيضاً أن من تبرع عن المكاتب بما عليه عتق واستدل به على

عدم وجوب الوضع عن المكاتب لقول عائشة أعدّها لهم عدة واحدة ولم يشكر وأجيب بجواز قصد دفعهم لها بعد التمسك وفيه جواز ابطال الكتابة وفسخ عقدها اذا تراضى السيد والعبد وان كان فيه ابطال التحرير لا تقرير بريرة على السعي بين عائشة ومواليها في فسخ كتابتها لتستريح عائشة وفيه ثبوت الولاء للمعتق والرد على من خالفه ويؤخذ من ذلك عدة مسائل كعتق السابئة والاشقيط والخليف ونحو ذلك كثيرها العدد من تكلم على حديث بريرة وفيه مشروعية الخطبة في الامر المهم والقيام فيها اوتقدمة الحدو الثناء وقول اما بعد عند ابتداء الكلام في الحاجة وأن من وقع منه ما يشكر استحباب عدم تعيينه وأن استعمال السجعي في الكلام لا يكره الا اذا قصد اليه ووقع مكلفا وفيه جواز اليمين فيما لا يجب فيه ولا سيما عند العزم على فعل الشيء وأن اغوا اليمين لا كفارة فيه لان عائشة خلقت أن لا تسترط ثم قال لها النبي صلى الله عليه وسلم اشترطي ولم ينقل كفارة وفيه مناجاة الاثنين بحضرة الثالث في الامر يستحب منه المناجى ويعلم أن من ناجاه يعلم الثالث به ويستثنى ذلك من التهنى الوارد فيه وفيه جواز سؤال الثالث عن المناجاة المذكورة اذا ظن أن له تعلقا به وجواز اظهار السر في ذلك ولا سيما ان كان فيه مصلحة للمناجى وفيه جواز المساومة في المعاملة والتوكيل فيها ولولا الرقيق واستخدام الرقيق في الامر الذي يتعلق بعوايته وان لم يأذنوا في ذلك بخصوصه وفيه ثبوت الولاء للمرأة المعتقة فيسنة ثنى من عموم الولاء لجهة كلعمة النسب فان الولاء لا ينقل الى المراتب الارث بخلاف النسب وفيه أن الكافر يرث ولاء عتيقه المسلم وان كان لا يرث قريبه المسلم وأن الولاء لا يباع ولا يوهب وقد تقدم في باب مفرد في العتق ويؤخذ منه أن معنى قوله في الرواية الاخرى الولاء لمن اعطى الورق أن المراد بالاعطى المالك لا من باشر الاعطاء مطلقا فلا يدخل الوكيل ويؤيده قوله في رواية الثوري عند أحمد لمن اعطى الورق وولى النعمة وفيه ثبوت الخيار للامة اذا عتقت على التفصيل المتقدم وأن خيارها يكون على الفور لقوله في بعض طرقه انها عتقت فدعاها فخيرها فاختارت نفسها وللعلماء في ذلك أقوال «أحدها وهو قول الشافعي انه على الفور وعنه عند خيارها ثلاثا وقبل بقيامها من مجلس الحاكم وقيل من مجلسها وهما عن أهل الرأي وقيل يعتمد أبدا وهو قول مالك والاوزاعي وأجدوا أحد أقوال الشافعي وانفقوا على أنه ان مكنته من وطئها سقط خيارها وتمسك من قال به بما جاء في بعض طرقه وهو عند أبي داود من طريق ابن الصبحي بأسانيد عن عائشة أن بريرة أعتقت فذكر الحديث وفي آخره ان قريك فلا خيار لك وروى مالك بسند صحيح عن حفصة أنها أقتت بذلك وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله قال ابن عبد البر لا أعلم لهما مخالفا من الصحابة وقال به جمع من التابعين منهم الفقهاء السبعة واختلف فيما لو وطئها قبل علمها بأن لها الخيار هل يسقط أولا على قولين للعلماء أحدهما عند الحنابلة لا فرق وعند الشافعية تعذر بالجهل وفي رواية الدارقطني ان وطئك فلا خيار لك ويؤخذ من هذه الزيادة أن المرأة اذا وجدت بزوجه عيبا ثم مكنته من الوطئ بطل خيارها وفيه أن الخيار فسخ لا يملك الزوج فيه رجعة وتمسك من قال له الرجعة بقول النبي صلى الله عليه وسلم لو راجعته ولا لجة فيه والامساك كان لها اختيار فتعين حل المراجعة في الحديث على معناها اللغوي والمراد رجوعها الى عصمتها ومنه قوله تعالى فلا جناح عليهم أن يترجعوا مع أنهم في المطلق ثلاثا وفيه

ابطال قول من زعم استحالة أن يحب أحد الشخصين الآخر والاخر يفضله لقول النبي صلى الله عليه وسلم ألا تعجب من حب مغيب بريرة ومن بغض بريرة مغيبا نعم يؤخذ منه أن ذلك هو الاكثر الاغلب ومن ثم وقع التعجب لانه على خلاف المعتاد وجوز الشيخ أبو محمد بن أبي جرة تنفع الله به أن يكون ذلك مما ظهر من كثرة احتمال مغيب لها بأنواع من الاستحالات كاطهاره حبها وترده خلفها وبكانه عليها مع ما انضم الى ذلك من استحالة لها بالقول الحسن والوعد الجليل والعادة في مثل ذلك أن يعيل القلب ولو كان نافرا فلما خالفت العادة وقع التعجب ولا يلزم منه ما قال الاولون وفيه أن المرء اذا خير بين مباحين فآثر ما يتقدمه لم يلزم أن يترد ذلك برقيقه وفيه اعتبار بالكنافة في الحرية وفيه سقوط الكفاية برضا المرأة التي لا ولي لها وان من خير امرأته فاخترت فراقه وقع وانفسخ النكاح بينهما وقد تقدم وأنهما لو اختارت البقاء مع لم ينقص عدد الاطلاق وكثير بعض من تكلم على حديث بريرة هنافي سرد تنفاريغ التخيير وفيه أن المرأة اذا ثبت لها الخيار فقالت لا حاجة لي به ترتب على ذلك حكم الفراق كذا قيل وهو مبني على أن ذلك وقع قبل اختارها الفراق ولم يقع الابهة الكلام وفيه من التفرقة ما تقدم وفيه جواز دخول النساء الاجانب بيت الرجل سواء كان فيه أم لا وفيه أن المكاتب لا يلحقها في العتق ولدها ولا زوجها وفيه تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا وجواز التطوع منها على ما يلحق به في تحريم صدقة الفرض كالأزواج ومواليه وأن موالى أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لا يحرم عليهم الصدقة وان حرمت على الأزواج وجوازا كل الغني ما تصدق به على الفقير اذا أهداه له وبالسبع أول وجواز قبول الغني هدية الفقير وفيه الفرق بين الصدقة والهبة في الحكم وفيه نصح أهل الرجل له في الامور كلها وجوازا كل الانسان من طعام من يسرأ كاه منه ولولم يأذن له فيه بخصوصه وبأن الامة اذا عتقت جاز لها التصرف بنفسها في أمورها ولا يجزأعتها عليها اذا كانت رشدة وأنها تتصرف في كسبها دون اذن زوجها ان كان لها زوج وفيه جواز الصدقة على من يوفيه غيره لان عائشة كانت تمون بريرة ولم يشكر عليها قبولها الصدقة وأن لمن أهدى لاهله شيئا أن يشرك نفسه معهم في الاخبار عن ذلك لقوله وهو لما هديته وأن من حرمت عليه الصدقة جاز له أن يكل عنها اذا تغير حكمها وأنه يجوز للمرأة أن تدخل الى بيت زوجها ما لا يملكه بغير علمه وأن تتصرف في بيته بالطبخ وغيره بالآلة ووقوده وجوازا كل المرأة ما يهدى في بيته اذا غلب الحل في العادة وأنه ينبغي تعريضه بما يخشى توقفه عنه واستجباب السؤال عما يستفاد به علم أو أدب أو بيان كمن أرفع شبهة وقد يجب وسؤال الرجل عما يهدى في بيته وأن هدية الادنى للاعلى لا تستلزم الاثابة مطلقا وقبول الهدية وان نذر قدرها جبر للمهدي وأن الهدية تملك بوضعها في بيت المهدي له ولا يحتاج الى التصريح بالقبول وان ان تصدق عليه صدقة أن يتصرف فيها بما يشاء ولا ينقص أجر المتصدق وأنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل إذ لم يكن فيه شبهة ولا عن الذبيحة اذا ذبحت بين المسلمين وأن من تصدق عليه قليل لا يتخطه وفيه مشاورة المرأة زوجها في التصرفات وسؤال العالم عن الامور الدينية واعلام العالم بالحكم لمن رآه يتعاطى أسبابه ولولم يسأل ومشاورة المرأة اذا ثبت لها حكم التخيير في فراق زوجها والاقامة عنده وأن على الذي يشاور بذل النصيحة وفيه جواز مخالفة المشير فيما يشير به

به في غير الواجب واستحباب شناعة الحاكم في الرفق بالخصم حيث لا ضرر ولا إضرار ولا إكراه ولا إكراه على
 من خائف ولا غضب ولو عظم قدر الشافع وترجم له النساء شناعة الحاكم في الخصوم قبل فصل
 الحكم ولا يجب على المشفوع عنده القبول ويؤخذ منه أن التصميم في الشفاعة لا يسوغ فيها
 تشق الاجابة فيه على المسؤول بل يكون على وجه العرض والترغيب وفيه جواز الشفاعة قبل
 أن يسألها المشفوع له لأنه لم ينقل أن مغتسأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يشفع له كذا قيل وقد
 قدمت أن في بعض الطرق أن العباس هو الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فيجوز أن
 يكون مغتسأل العباس في ذلك ويجوز أن يكون العباس ابتداءً من قبل نفسه شفاعة منه
 على مغتات ويؤخذ منه استحباب ادخال السرور على قلب المؤمن وقال الشيخ أبو محمد بن أبي
 جرة دفع الله به فيه أن الشافع يؤجر ولو لم تحصل اجابته وأن المشفوع عنده إذا كان دون قدر
 الشافع لم تنفع الشفاعة قال وفيه تنبيه صاحب صاحب على الاعتبار بآيات الله وأحكامه
 استحباب النبي صلى الله عليه وسلم العباس من حب مغتات بريرة قال ويؤخذ منه أن نظره صلى
 الله عليه وسلم كان كله بحضرة وفكر وان كلما خالف العادة تعجب منه ويعتبر به وفيه حسن
 أدب بريرة لأنها لم تنفع بر الشفاعة وانما قالت لا حاجة لي فيه وفيه أن فرط الحب يذهب
 الحياء لما كان حال مغتات وغلبة الوجد عليه حتى لم يستطع كتمان حبهما في ترك التكبر عليه
 بيان جواز قبول عذر من كان في مثل حاله من يقع منه ما لا يليق بمنصبه اذا وقع بغير اختياره
 ويستنبط من هذه هذرة أهل المحبة في الله اذا حصل لهم أو جحد من مع ما يقفه من
 الإشارة إلى أحوالهم حيث ينظر منهم ما لا يصدر عن اختيار من الرقص ونحوه وفيه استحباب
 الاصلاح بين المتنافرين سواء كانا زوجين أم لا وتا كيد الحرمة بين الزوجين اذا كان بينهما ما ولا
 لقوله صلى الله عليه وسلم انه أبو ولدك ويؤخذ منه أن الشافع يذكر للمشفوع عنده ما يعثر على
 قبوله من مقتضى الشفاعة والحامل عليها وفيه جواز شراء الامه دون ولدها وأن الولد يثبت
 بالفراس والحكم بظاهر الامر في ذلك قلت ولم أقف على تسمية أحد من أولاد بريرة والكلام
 محتمل لان يريد به أنه أبو ولدها بالقوة لكنمه خلاف الظاهر وفيه جواز نسبة الولد إلى أمه وفيه أن
 المرأة التي لا اجبار عليها ولو كانت معنوقة وجواز خطبة الكبير والشيف لمن هو دونه وفيه
 حسن الادب في المخاطبة حتى من الاعلى مع الأدنى وحسن التلطف في الشفاعة وفيه أن للعبد
 أن يخاطب مطلقته بغير إذن سيده أن خطبة المعتدة لا تحرم على الاجنبي اذا خطبها المطلقة وأن
 فسخ النكاح لاربعة فيه الا بشكاح جديدي وأن الحب والبغض بين الزوجين لا يورث فيهم على واحد
 منهم ما لا يورث بغير اختيار وجواز بقاء المحب على فراق حبيبه وعلى ما ينوبه من الامور الدنيوية
 ومن الدينونة بطريق الأولى وأنه لا عار على الرجل في اظهار حبه لزوجته وأن المرأة اذا أغضت
 الزوج لم يكن لوليها كراهها على عذرتها واذا أحبته لم يكن لوليها التفريق بينهما وجواز ميل
 الرجل إلى امرأته مع في تزويجها أو رجوعها وجواز كلام الرجل المطلقة في الطرق
 واستعطافها لها واتباعها أين سلكت كذلك ولا يخفى أن محل الجواز عند أمن الفتنة وجواز
 الاخبار عما يظهر من حال المروءان لم تنفع به لقوله صلى الله عليه وسلم للعباس ما قال وفيه جواز
 رد الشافع المنعة على المشفوع اليه بقبول شفاعته لان قول بريرة للنبي صلى الله عليه وسلم

أنا مني ظاهر في أنه لو قال نعم لقبلت شفاعته فلما قال لا علم أنه رد علم ما فهم من المنفعة أمثال
الامر كذا قبل وهو متكلف بل يؤخذ منه أن بريرة علمت أن أمره واجب الامتثال فلما عرض
عليها ما عرض استنصت هل هو أمر فيجب عليها أم مثاله أم مشورة فتختار فيها وفيه أن كلام
الحاكم بين الخصوم في مشورة وشه فاعفة وشه وهما ليس حكما وفيه أنه يجوز أن يسئل قضاء حاجة
أن يشترط على الطالب ما يود عليه فنعده لأن عائشة شرطت أن يكون لها الولاء إذا أدت الثمن
دفعت واحدة وفيه جواز أداء الدين على المدين وأنه يبرأ بأداء غيره عنه واقضاء الرجل زوجته فمألهما
فيه حظ وعرض إذا كان حقا وجواز حكم الحاكم لزوجه بالحق وجواز قول مشترى الرقيق
اشتريته لأعتقه ترغيبا للبائع في تسهيل البيع وجواز المعاملة بالدراهم والدنانير عدد إذا كان
قدرها معلوما لقولها أعدها ولقوله اتسع أواق ويستنبط منه جواز بيع المعاطاة وفيه جواز
عقد البيع بالكفاية لقوله خذها ومثله قوله صلى الله عليه وسلم لا يكرى بكري في حديث الهجرة قد
أخذتها بأمن وفيه أن حق الله مقدم على حق الآدمي لقوله شرط الله أحق وأوثق ومثله
الحديث الآخر دين الله أحق أن يقضى وفيه جواز الاشتراء في الرقيق لتكرره كراهل بريرة
في الحديث وفي رواية كانت لناس من الأنصار ويحتمل مع ذلك الوحدة واطلاق ما في الخبر على
الخيار وفيه أن الأيدي ظاهرة في الملك وأن مشترى السلمعة لا يسأل عن أصلها إذا لم تكن ربيبة
وفيه استحباب اظهار أحكام العقد للعالم بها إذا كان العاقد يجحها وفيه أن حكم الحاكم لا يغير
الحكم الشرعي فلا يحل حراما ولا عكسه وفيه قبول خبر الواحد الثقة وخبر العبد والامة
وروايتهما وفيه أن البيان بالنقل أقوى من القول وجواز تأخير البيان الى وقت الحاجة
والمبادرة اليه عند الحاجة وفيه أن الحاجة إذا اقتضت بيان حكم عام وجب اعلانه وأنب
بحسب الحال وفيه جواز الرواية بالمعنى والاختصار من الحديث والاقتصار على بعضه بحسب
الحاجة فإن الواقعة واحدة وقدر رويت بالفاظ مختلفة وزاد بعض الرواة ما لم يذكر الآخرون
يقدر ذلك في صحته عند أحد من العلماء وفيه أن العدة بالنساء ما تقدم من حديث ابن عباس
أنها أمرت أن تعتد عدة الحرة ولو كان بالرجال لأمرت أن تعتد بعدة الاماء وفيه أن عدة الامة
إذا اعتقت تحت عید فاختلفت نفسها ثلاثة قروء وأما ما وقع في بعض طرقه فاعتد بحضه فهو
مردوح ويحتمل أن أصله تعتد بحض فيكون المراد جنس ما تستبرئ به رجعا لا الوحدة وفيه
تسمية الأحكام سفنا وان كان بعضها واجبا وأن تسمية ما دون الواجب سنة اصطلاح
حدث وفيه جواز جبر السيد أمة على تزويج من لا يختاره أمال سوء خلقه أو خلقه وهي بالصد
من ذلك فقد قبل أن بريرة كانت جميلة غير سوداء بخلاف زوجها وقد زوجت منه وظهر عدم
اختيارها لذلك بعد عتقها وفيه أن أحد الزوجين قد يغض الآخر ولا يظهر لذلك ويحتمل أن
تكون بريرة مع بعضهما مغشاة كانت تصبر على حكم الله عليها في ذلك ولا تعامله بما يقضيه
البغض الى أن فرج الله عنها وفيه تنبيه صاحب الحق على ما يجب له إذا جهل واستقلال
المكاتب بتعجز نفسه واطلاق الأهل على السادة واطلاق العبد على الأرقاء وجواز تسمية
العبد مغشاة وأن مال الكتابة لا يحتل أكثره وان للمعتق أن يقبل الهدية من معتقه ولا يقدر ذلك
في ثواب المعتق وجواز الهدية لاهل الرجل بغير استئذانه وقبول المرأة ذلك حيث لا رية وفيه

سؤال الرجل عما لم يعهده في بيته ولا يرعى على هذا ما تقدم في قصة أم زرع حيث وقع في سباق المدح ولا يسأل عما عهده لان معناه كما تقدم ولا يسأل عن شيء عهده وفاته فلا يقول لاهل أين ذهب وهذا سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء رأوه عايناه ثم أحضره غيره فقال عن سبب ذلك لانه يعلم أنهم لا يتحركون احضار له شعاع عليه بل اتوهم تحريمه أراد أن يبين لهم الجواز وقال ابن دقيق العيد فيه دلالة على تبسط الانسان في السزال عن أحوال منزله ومعهده فيه قبل والاول أنظهر وعندى أنه مبني على خلاف ما نبين عليه الاول لان الاول بنى على أنه علم حقيقة الأمر في العلم وأنه ما تصدق به على بريرة والثاني بنى على أنه لم يتحقق من أين هو بخلاف أن يكون مما أهدي لاهل بيته من بعض الزمانها كآثارهم أمثلاً ولم يبين الاول وفيه أنه لا يجب السؤال عن أصل المال الواصل اليه اذ لم يظن تحريمه أو ظهر فيه شبهة اذ لم يسأل صلى الله عليه وسلم عن تصدق على بريرة ولا عن حاله كذا قبل وقد تقدم أنه صلى الله عليه وسلم هو الذي أرسل الى بريرة بالصديقة فلم يتم هذا **(قوله تعالى)** قول الله سبحانه ولا تنكحوا المشركات كذا لاكثر وساق في رواية كريمة الى قوله ولو أن تعجبكم ولم يبت الجفارى حكم المسئلة لتقيام الاحتمال عنده في تأويلها قال اكثر أنهم على العموم وأنها خصت بآية المائدة وعن بعض السلف أن المراد بالمشركات هنا عبدة الاوثان والمجوس حكاه ابن المنذر وغيره ثم أورد المصنف فيه قول ابن عمر في نكاح النصرانية وقوله لا أعلم من الاشرار شيئاً أكثر من أن تقول المرأة ربه عيسى وهذا مسمى منته الى استقرار حكم عموم آية البقرة فكانه يرى أن آية المائدة مفسوخة وبه جزم ابراهيم الحارثي ورده النحاس فحمله على التورع كما سيأتي وذهب الجمهور الى أن عموم آية البقرة خص بآية المائدة وهي قوله والخصومات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم فبق سائر المشركات على أصل التحرير وعن الشافعي قول آخر أن عموم آية البقرة أريد به خصوص آية المائدة وأطلق ابن عباس أن آية البقرة مفسوخة بآية المائدة وقد قيل ان ابن عمر شهد بذلك فقال ابن المنذر لا يحفظ عن أحد من الاولين أنه حرم ذلك اهـ لكن أخرج ابن أبي شيبة بسند حسن أن عطاء كره نكاح اليهوديات والنصرانيات وقال كان ذلك والمسلمات قليل ربهذا ما عايناه في أنه خص الاباحية بحال دون حال وقال أبو عبيد المسلمين اليوم على الرخصة وروى عن عمر أنه كان يأمر بالتهمة عن من غير أن يحرمهن وزعم ابن المرباط تبعاً للنحاس وغيره أن هذا مراد ابن عمر أيضاً لكنه خلاف ظاهر السباق لكن الذي احتج به ابن عمر يقتضي تخصيص المنع بمن يشرك من أهل الكتاب لامن يؤخذ قوله أن يحمل آية الحل على من لم يدل دينه منهم وقد فصل كثير من العلماء كالأفريقيين من دخل أباهما في ذلك الدين قبل التحريم أو النسخ أو بعد ذلك وهو من جنس مذهب ابن عمر بل يمكن أن يحمل عليه وتقدم بحث في ذلك في الكلام على حديث هرق في كتاب الايمان فذهب الجمهور الى تحريم النساء المجوسيات وجاء عن حذيفة أنه تسرى بمجوسية أخرجه ابن أبي شيبة وأورده أيضاً عن سعيد بن المسيب وطائفة وبه قال أبو ثور وقال ابن بطلال هو مجروح بالجساعة والتزويل وأجيب بأنه لا إجماع مع ثبوت الخلاف عن بعض الصحابة والتابعين وأما التزويل فظاهره أن المجوس ليسوا أهل كتاب لقوله تعالى أن تتولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا لكن لما أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من

حدثنا عبد الله بن رجاء
أخبرنا شعبة عن الحكم عن
ابراهيم عن الاسود أن
عائشة أرادت أن تشتري
بريرة فأبى رسول الله إلا أن
يشترطوا الولاء فذكرت ذلك
للنبي صلى الله عليه وسلم فقال
اشترها وأعتقها فأثمتها الولاء
لمن أعتق وأبى النبي صلى
الله عليه وسلم لم يتم ذلك
هذا ما تصدق به على بريرة فقال
هو لها صدقة ولنا عدية
حدثنا آدم حدثنا شعبة
وزاد فخيرت من زوجها
* (باب قول الله تعالى
ولا تنكحوا المشركات
حتى يؤمن ولامة مؤمنة
خير من مشرك ولو
أعجبكم) * حدثنا قتيبة
حدثنا الليث عن نافع أن ابن
عمر كان إذا سئل عن نكاح
النصرانية واليهودية قال
ان الله حرم المشركات على
المؤمنين ولا أعلم من
الأشرار شيئاً أكبر من أن
تقول المسرة ربه عيسى
وهو عبد من عباد الله

* (باب نكاح من اسلم من
المشركت وعدهن) *
حدثني ابراهيم بن موسى
أنا هشام عن ابن جريج
وقال عطاء عن ابن عباس
كان المشركون على منزلتين
من النبي صلى الله عليه وسلم
والمؤمنين كانوا مشركي أهل
حرب يقاتلهم ويقاتلونهم
ومشركي أهل عهده
لا يقاتلهم ولا يقاتلون فكان
إذا هاجرت امرأة من أهل
الحرب لم تخطب حتى
تحيض وتطهر فإذا طهرت
حل لها النكاح فإن هاجر
زوجها قبل أن تسكح ردت
إليه وإن هاجر عبد منهم
أو أمة فهاجران ولهـما
ما لهما جازين ثم ذكر من
أهل العهد مثل حديث
مجاهد وإن هاجر عبد أو أمة
للمشركين أهل العهد لم
يردوا وردت أعتانهم وقال
عطاء عن ابن عباس كانت
قرية ابنة أبي أمية عند
عمر بن الخطاب فطلقها
فترجها معاوية بن أبي
سفيان وكانت أم الحكم
تأبى سفيان تحت عاض
ابن غنم النهري فطلقها
فترجها عبد الله بن عثمان
الثقي

الجوس دل على أنهم أهل كآب فكان القياس أن تجرى عليهم بقية أحكام الكآبيين لكن
أجيب عن أخذ الجزية من الجوس أنهم اتبعوا فيه الخبر ولم يرد مثل ذلك في النكاح والذبايح
وسمائي تعرض لذلك في كآب الذبايح إن شاء الله تعالى (قوله ما) نكاح من
أسلم من المشركت وعدهن) أي قدرها والجوس على أنها تعد عدة الحرة وعن أبي خنيفة يكفي
أن تستبرأ بجمضة (قوله أنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني (قوله وقال عطاء) هو معطوف
على شيء محذوف كأنه كان في جملة الأحاديث حدث بها ابن جريج عن عطاء ثم قال وقال عطاء
كما قال بعد فراغه من الحديث قال وقال عطاء فذكر الحديث الثاني بعد سابقه ما أشار
إليه من أنه مثل حديث مجاهد وفي هذا الحديث بهذا الإسناد عدة كآبتي فتدبرت في تفسير
سورة فوح وقد قدمت الجواب عنها وحاصلها أن أبا مسعود الدمشقي ومن تبعه جزموا بأن عطاء
المذكور هو الخراساني وأن ابن جريج يسمع منه التفسير وإنما أخذ عنه أبيه عثمان عنه
وعثمان ضعف وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس وحاصل الجواب جواز أن يكون
الحديث عند ابن جريج بالإسنادين لأن مثل ذلك لا يخفى على البخاري مع تشدده في شرط
الاتصال مع كون الذي يسمي على العلة المذكورة هو علي بن المديني شيخ البخاري المشهور به وعليه
يعول غالباً في هذا الفن خصوصاً على الحديث وقد ضاع مخرج هذا الحديث على الاستماع علي ثم
على أبي نعيم فلم يخرج جازاً إلا من طريق البخاري نفسه (قوله لم تخطب) بضم أوله (حتى تحيض
وتطهر) تسك بظاها الحنفية وأجاب الجمهور بأن المراد تحيض ثلاثة حيض لأنها صارت
بإسلامها وهجرتها من الحرأرض بخلاف ما لو سبقت وقوله فإن هاجر زوجها معها يأتى الكلام عليه
في الباب الذي بعده (قوله وإن هاجر عبد منهم) أي من أهل الحرب (قوله ثم ذكر من أهل العهد
مثل حديث مجاهد) يحتمل أن يعنى بحديث مجاهد الذي وصفه بالملكية الكلام المذكور بعد هذا
وهو قوله وإن هاجر عبد أو أمة للمشركين إلى آخره ويحتمل أن يريد به كلاماً آخر يتعلق بنساء أهل
العهد وهو أولى لأنه قسم المشركين إلى قسمين أهل حرب وأهل عهد وذكر حكم نساء أهل الحرب
ثم حكم أرقائهم فكانت أفعال بحكم نساء أهل العهد على حديث مجاهد ثم عقبه بحكم أرقائهم
وحديث مجاهد في ذلك وصله عبد بن حميد من طريق ابن أبي نجيع عنه في قوله وإن فأنكم شيء من
أزواجكم إلى انكفار فعاقبتم أي أن أسببتم مغنسان قريش فاعطوا الذين ذهب أزواجهم
مثل ما أنفقوا عوضاً وسبأني بسط هذا في الباب الذي يليه (قوله وقال عطاء عن ابن عباس) هو
موصول بالإسناد المذكور وأما ابن جريج كما يشتهر قبل (قوله كانت قرية) بالقاف والموحدة
مصغرة في أكثر النسخ وضبطها الديمياطي بفتح القاف وتبعه الذهبي وكذلك وفي نسخة معتدة
من طبقات ابن سعد وكذلك الكشيته في حديث عائنة الماشري في الشروط وللاكثر بالتصغير
كالذي هنا وحكي ابن التين في هذا الاسم الوجهين وقال شيخنا في القاموس بالتصغير وقد تنسخ
(قوله ابنة أبي أمية) أي ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم وهي أخت أم سلمة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم وهذا ظاهر في أنه المسمى أسلمت في هذا الوقت وهو ما بين عزة الحديبية وفتح
مكة وفيه نظر لأنه ثبت في النسخ بسند صحيح من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن
هشام عن أم سلمة في قصة تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها فثبت وكانت أم سلمة ترضع زينا بنتها

قوله زنا في نسخة أخرى
زنا اه مصححه

جاء عمار فأخذها فهاجها النبي صلى الله عليه وسلم فقتل أين زنا فقتلت قرية بنت أبي أمية
صادفها عندها أخذها عمار الحديث فهذا يتتبع أنها هاجرت قديم الان تزويج النبي صلى الله
عليه وسلم بأم سلمة كان بعد أحد وقبل الحديبية ثلاث سنين أو أكثر لكن يحتمل أن تكون جاءت
إلى المدينة زائرة لا لاختها قبل أن تسلم أو كانت مقيمة عند زوجها عمار على دينها قبل أن تنزل الآية
وليس في مجرد كونها كانت حاضرة عند تزويج أختها أن تكون حينئذ مسلمة لكن يرد أن
عبد الرزاق عن دمع عن الزهري لما نزلت الآية ولما تسكروا بعصم الكوا فرقد كرا القصة وفيها غلط
عمر امرأتين كاتله بمكة فهذا يرد أنها كانت مقيمة ولا يرد أنها جاءت زائرة ويحتمل أن يكون لام
سليمة أختان كل منهما مسمى قرية فتقدم اسلام أحدهما وهي التي كانت حاضرة عند تزويج
أم سلمة وتأخر اسلام الأخرى وهي المذكورة فتأوي ويؤيد هذا الثاني أن ابن سعد قال في الطبقات
قرية الصغرى بنت أبي أمية أخت أم سلمة تزوجها عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فولدت له
عبد الله وحفصة وأم حكيم وساق بسند صحيح أن قرية قالت لعبد الرحمن وكان في خلقه شدة
لقد حذروني منك قال فأمر لي بديل قال لا اختار على ابن الصديق أحدا فأقام عليها وتقدم
في الشروط من وجه آخر في هذه القصة في آخر حديث الزهري عن عروة عن مروان والمور
فذكر الحديث ثم قال وبلغنا أن عمر طلق امرأتين كاتله في الشرك قرية وابنت أبي جرو
فتزوج قرية معاوية وتزوج الأخرى أبو جهم بن حذيفة وهو مطابق لما هنا وزائد عليه وتقدم
من وجه آخر مثله لكن قال وتزوج الأخرى صفوان بن أمية فيمكن الجمع بأن يكون أحدهما
تزوج قبل الآخر وأما بنت أبي جرو فوقع في المغازي الكبرى لابن اسحق حديثي الزهري
عن عروة أنها مأم كلثوم بنت عمرو بن جرو فمكان أنها كنى باسم والده وجرول بنت جهم وقد
يبت في آخر الحديث الطويل في الشروط أن القائل وبلغنا هو الزهري وينت هذا لمن وصله
عنه من الرواة وأخرج ابن أبي حاتم بسند حسن من رواية بني طلحة مسلاهم عن موسى
ابن طلحة عن أبيه قال لما نزلت هذه الآية ولما تسكروا بعصم الكوا فرقدت امرأتان أروى بنت
ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب وطلق عمر قرية وأم كلثوم بنت جرو وقد روى الطبري من
طريق سلمة بن الفضل عن محمد بن اسحق قال قال الزهري لما نزلت هذه الآية طلق عمر قرية
وأم كلثوم وطلق طلحة أروى بنت ربيعة فترق بينهما الاسلام حتى نزلت ولما تسكروا بعصم
الكوا فرقدت تزوجها بعد أن أسلمت فخلع من سعيد بن العاصي واختلف في ترك رد النساء إلى أهل
مكة مع وقوع الصلح بينهم وبين المسلمين في الحديبية على أن من جاء منهم إلى المسلمين ردود ومن
جاء من المسلمين إليهم لم يردوه ل نصح حكم النساء من ذلك فنع المسلمون من ردهن أو لم يدخلن في
أصل الصلح أو هو عام أريد به الخصوص وبين ذلك عند نزول الآية وقد تقدم من قال بالثاني بما
وقع في بعض طرقه على أن لا يأتى بنا رجلا إلا رددته فنهوه ان النساء لم يدخلن وقد أخرج
ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان أن المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم رد علينا من
هاجر من نساءنا فان شرطنا أن من أتاك منا أن ترد علينا فقال كان الشرط في الرجال ولم يكن
في النساء وهذا لو ثبت كان قاطعا للزاع لكن يؤيد الاول والثالث ما تقدم في أول الشروط أن أم
كلثوم بنت عتبة بن أبي معيط لما هاجرت جاء أهلها بآلونها فرددوا فلم يردوها لما نزلت إذا جاءكم

المؤمنات مهاجرات الآتية والمراد قوله فيها فلا ترجعوهن إلى الكفار وذكر ابن الطبري في أحكامه أن سبعة الأسلمية هاجرت فأقبل زوجها في طلبها ففترت الآتية فردد على زوجها مهرها والذي أنفق عليها ولم يردّها واستشكل هذا بما في الصحيح أن سبعة الأسلمية ماتت عنهما سعد بن خولة وهو عن شهد بدر في حجة الوداع فإنه دال على أنها تقدمت هجرتها وهجرة زوجها ويمكن الجمع بأن يكون سعد بن خولة اتخاها زوجا بعد أن هاجرت ويكون الزوج الذي جاء في طلبها ولم ترد عليه آخر لم يسلم يومئذ وقد ذكرت في أول الشر وطأ أسماء عدة من هاجر من نساء الكفار في هذه القصة **(قوله يا)** إذا أسألت المشرك أو النصرانية تحت الذمى أو الحربى كذا اقتصر على ذكر النصرانية وهو مثال والأفاليهودية كذلك فلو عبر بالكتابة لكان أشمل وكانه رأى لفظ الأثر المنقول في ذلك ولم يجزم بالحكم لأشكاله بل أورد الترجمة ورد السؤال فقط وقد جرت عادته أن دليل الحكم إذا كان محتملا لا يجزم بالحكم والمراد بالترجمة بيان حكم اسلام المرأة قبل زوجها هل تقع القرقة بينهما بمجرد داسلامها أو ينبت لها الخيار أو يوقف في العدة فإن أسلم استقر النكاح والوقعت القرقة بينهما وقسمه خلاف مشهور وتناصّل بطول شرحها وميسل البخاري إلى أن القرقة تقع بمجرد داسلامها كسأبنيته **(قوله)** وقال عبد الوارث عن خاله (هو الخداء عن عكرمة عن ابن عباس لم يقع في موضوعه ولا عن عبد الوارث لكن أخرجه ابن أبي شيبة عن عباد بن العوام عن خالد الخداء نحوه **(قوله)** إذا أسألت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه) وهو عام في المدخول بها وغيرها ولكن قوله حرمت عليه ليس بصريح في المراد ووقع في رواية ابن أبي شيبة فهي أمك بنفسه أو أخرج الطحاوي من طريق أبيه عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية أو النصرانية تكون تحت اليهودي أو النصراني فتسلم فتال يفرق بينهما الاسلام بعلو ولا يعلى عليه وسنده صحيح **(قوله)** وقال داود هو ابن أبي الثورات واسم أبي الثورات عمرو بن الثورات وأبراهيم النخعي هو ابن أبي رباح (عن امرأة من أهل العهد أسألت ثم أسلم زوجها في العدة أهى امرأته قال لا الآن تشاء أهى بشكاح جديد وصداق) وصله ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عطاء معناه وهو ظاهر في أن القرقة تقع باسلام أحد الزوجين ولا تنتظر انقضاء العدة **(قوله)** وقال مجاهد إذا أسألت في العدة يتزوجها) وعمله الطبري من طريق ابن أبي شبيب عنه **(قوله)** وقال الله الخ هذا ظاهر في اختياره القول الماضي فإنه كلام البخاري وهو استدلال منه لتقوية قول عطاء المذكور في هذا الباب وتقوم معارض في الظاهر لا يأتيه عن ابن عباس في الباب الذي قبله وهى قوله لم تخطب حتى تحيض وتطهر ويمكن الجمع بينهما لأنه كما يحتمل أن يريد بقوله لم تخطب حتى تحيض وتطهر انتظار اسلام زوجها مادامت في عدتها يحتمل أيضا أن تأخير الخطبة إنما هو لكون المعدة لا تخطب مادامت في العدة فعلى هذا الثاني لا يتي بين الحسرين تعارض وبنظر قول ابن عباس في هذا وعطاء قال طأوس والثوري وفقها الكوفية ووافقه أبو ثور واختاره ابن المنذر والسجستاني البخاري وشرط أهل الكوفة وسن وافقه أن يعرض على زوجها الاسلام في تلك المدة فيمتنع أن كانا معا في دار الاسلام بشول مجاهد قال قتادة ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبو عبيد وأحمد والشافعي بقصة أبي سفيان لما أسلم عام الفتح عبر الظاهر أن في ليلة دخول المسلمين مكة في الفتح كما تقدم في المعازي فإنه لما دخل

(باب إذا أسألت المشرك أو النصرانية تحت الذمى أو الحربى) وقال عبد الوارث عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس إذا أسألت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه وقال داود عن إبراهيم النخعي سئل عطاء عن امرأة من أهل العهد أسألت ثم أسلم زوجها في العدة أهى امرأته قال لا الآن تشاء أهى بشكاح جديد وصداق وقال مجاهد إذا أسألت في العدة يتزوجها وقال الله تعالى لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن

مكة أخذت امرأته هند بنت عتبة بلحيتيه وأنكرت عليه اسلامه فاشار عليه بالاسلام فاسلمت
 بعد ولم يفرق بينهما ولا ذكر مجديده عقد وكذا وقع لجامعة من الصحابة أسلمت نساء منهم قبلهم كحكيم
 ابن حرام وعكرمة بن أبي جهل وغيرهما ولم ينقل انه جددت عقوداً نكحتهم وذلك مشهور عند
 أهل المغازي لاختلاف بينهم في ذلك الا انه محمول عند الأكثر على أن اسلام الرجل وقع قبل
 انقضائه عدة المرأة التي أسلمت قبله وأما ما أخرج مالك في الموطأ عن الزهري قال لم يلغنا ان
 امرأته هاجرت وزوجها مسلم قبل ما يدار الحرب الا فرقت هجرتهما بينا وبين زوجها فهذه تسهل
 للفرق وإن كان الفرقة يحتمل أن تكون قاطعة ويحتمل أن تكون موقوفة وأخرج حماد بن سامة
 وعبد الرزاق في مصنفيهما ما يسندهما صحيح عن عبد الله بن يزيد الخطمي ان نصرانياً أسلمت امرأته
 فخيرها عمران شاة فارقته وان شاة أفامت عليه **(قوله)** وقال الحسن وقتادة في مجوسيين
 أسلمها على نكاحهما فاذ اسبق أحدهما صاحبه) بالاسلام (لا سبيل له عليها) أما ترا الحسن
 فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عنه باللفظ فان أسلمها أحدهما قبل صاحبه فقد انتفع ما بينهما من
 النكاح ومن وجه آخر صحيح عنه باللفظ فقد بات منه وأما أثر قتادة فوصله ابن أبي شيبة أيضاً
 بسند صحيح عنه باللفظ فاذ اسبق أحدهما صاحبه بالاسلام فلا سبيل له عليها الا بخطبة وأخرج
 أيضاً عن عكرمة وكتاب عمر بن عبد العزيز نحو ذلك **(قوله)** وقال ابن جريج قلت لعطاء امرأته
 من المشركين جاءت الى المسلمين أيعاوش زوجها منها) وقع في رواية ابن عباس كرايعاوش وغير
 وار وقوله (لقوله تعالى وأتوهم ما أنفقوا قال لا إنما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم
 وبين أهل العهد) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء أ رأيت اليوم امرأة من أهل
 الشرك فذكره سواء وعن معمر بن الزهري نحو قول مجاهد الا أتى وزاد وقد انقطع ذلك يوم النقيع
 فلا يعاوش زوجها منها بشئ **(قوله)** وقال مجاهد هذا كله في صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم
 وبين قريش وصله ابن أبي حاتم عن طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد في قوله تعالى واسألوهم ما أنفقتم
 وليسألوا ما أنفقوا قال من ذهب من أزواج المسلمين الى الكفار فليعطهم من الكفار صدقاتهم
 وليسألوا ما أنفقوا ومن ذهب من أزواج الكفار الى أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فكذا ذلك
 هذا كله في صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش وقد تقدم في أواخر الشروط من
 وجسه آخر عن الزهري قال بلغنا أن الكفار لما أتوا أن يتروا بما أنفق المسلمون على أزواجهم
 أي أتوا أن يعاملوا بالحكم المذكور في الآية وهو أن المرأة اذا جاءت من المشركين الى المسلمين
 مسلمة لم يردها المسلمون الى زوجها المشرك بل يعطونه ما أنفق عليها من صدقات ونحوه وكذا
 بعكسه فامتثل المسلمون ذلك وأعطوهم وأبى المشركون أن يتبعوا ذلك فحبسوا من جاءت اليهم
 مشركه ولم يعطوا أزواجهن المسلم ما أنفق عليها فلهذا نزلت وان فاتكم من شيء من أزواجكم الى
 الكفار فعاقبتهن قال والعقب ما يؤدى المسلمون الى من هاجرت امرأته من الكفار الى الكفار
 وأخرج هذا الاثر الطبري من طريق يونس عن الزهري وفيه فلو ذهبت امرأة من أزواج
 المؤمنين الى المشركين رد المؤمنون الى زوجها النفقة التي أنفق عليها من العقب الذي بأيديهم
 الذي أمروا أن يردوه على المشركين من نفقاتهم التي أنفقوا على أزواجهم اللاتي آمن وهاجرن
 ثم ردوا الى المشركين فضلاً ان كان بقي لهم ووقع في الاصل فأمر أن يعطى من ذهب له زوج

وقال الحسن وقتادة في
 مجوسيين أسلمها هـ ما على
 نكاحهما فاذ اسبق أحدهما
 صاحبه وأبى الآخر بات
 لا سبيل له عليها وقال ابن
 جريج قلت لعطاء امرأته من
 المشركين جاءت الى المسلمين
 أيعاوش زوجها منها
 لقوله تعالى وأتوهم ما أنفقوا
 قال لا إنما كان ذلك بين النبي
 صلى الله عليه وسلم وبين
 أهل العهد وقال مجاهد هذا
 كله في صلح بين النبي صلى الله
 عليه وسلم وبين قريش

من المسلمين ما أنفق من صدقات نساء الكفار اللاتي هاجرن ومعناه أن العقب المذكور في قوله
فعاقبتهم أي أصيبتهم من صدقات المشركات عوض ما فات من صدقات المسلمين وهذا تفسير
الزهري وقال مجاهد أي أصيبتهم غنيمته فاعطوا منها وبه صرح جماعة من التابعين كما أخرجه
الطبري لكن حله على ما ذكره يحصل من الجهة الاولى شيء وهو رجل حسن وقوله في آخر الخبر
المذكور وما يعلم أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد ايمانها وهذا النقي لا يردده ظاهر ما دلت
عليه الآية والقدسة لأن مضمون القصة أن بعض أزواج المسلمين ذهبت الى زوجها الكافر فأبى
أن يعطي زوجها المسلم ما أنفق عليه ما فعله تقدير أن تكون مسلمة فالتقي بخصوص بالمهاجرات
فبجمل كون من وقع منها ذلك من غير المهاجرات كالأعراس مثلاً والحصر على عموم فتكون
نزلت في المرأة المشركة اذا كانت تحت مسلم مثلاً فهرت منه الى الكفار ويؤيده رواية
يونس الماضية وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق أشعث عن الحسن في قوله تعالى وان فاتكم نكح
من أزواجكم قال نزلت في أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت فزوجها رجل ثقيفي ولم ترند امرأة
من قريش غير هاتم أسلمت مع ثقيف حين أسلموا فان ثبت هذا استثنى من الحصر المذكور في
حديث الزهري لأن أم الحكم هي أخت أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في
حديث ابن عباس أنها كانت تحت عياض بن غنم وظاهر سياقه أنها كانت عند نزل قوله
تعالى ولا نسكوا بعضكم الكوافر مشركة وان عياض بن غنم فأزواجهما ذلك فتزوجها عبد الله بن
عثمان الثقيفي فهذا الأصح من رواية الحسن * (تنبيه) * استطرد البخاري من أصل ترجمة الباب
الى شيء مما يتعلق بشرح آية الامتحان فذكر أثر عطاء فيما يتعلق بالمعاوضة المشار اليها في الآية
بقوله تعالى وان فاتكم نكح من أزواجكم الى الكفار فعاقبتهم ثم ذكر أثر مجاهد المقوى لدعوى
عطاء أن ذلك كان خاصاً بذلك العهد الذي وقع بين المسلمين وبين قريش وأن ذلك انقطع يوم الفتح
وكأنه أشار بذلك الى أن الذي وقع في ذلك الوقت من تقرير المسلمة تحت المشرك لا انتظار اسلامه
مادامت في العدة منسوخ لمادلت عليه هذه الآثار من اختصاص ذلك بالأولئك وان الحكم
بعد ذلك فحين أسلمت أن لا تقر تحت زوجها المشرك أصلاً ولو أسلم وهي في العدة وقد ورد في أصل
المسئلة حديثان متعارضان أحدهما أخرجه أحمد من طريق محمد بن اسحق قال حدثني دارد
ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي
العاص وكان اسلامها قبل اسلامه بست سنين على الكاح الا نزل ولم يحدث شيئاً وأخرجه
أصحاب السنن الا النسائي وقال الترمذي لا بأس بإسناده وصححه الحاكم ووقع في رواية بعضهم
بعد سنتين وفي أخرى بعد ثلاث وهو اختلاف يرجع بينه على ان المراد بالست ما بين هجرة زينب
واسلامه وهو بين في المغازي فانه أسر بيدرفارسلت زينب من مكة في فدائه فاطلق لها بغير فداء
وشرط النبي صلى الله عليه وسلم عليه أن يرسل له زينب فوفى له بذلك واليه الاشارة في الحديث
الصحيح بقوله صلى الله عليه وسلم في حقه حديثي فصدقني ووعدي فوفى لي والمراد بالسنتين أو
الثلاث ما بين نزول قوله تعالى لاهن حل لهم وقدمه مسلماً فان بينهما سنتين وأشهر الحد
الثاني أخرجه الترمذي وابن ماجه من رواية حجاج بن أرطاة عن عرو بن شعيب عن أبيه عن
جدته أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع عمره جديد ونكاح

جديده قال الترمذي وفي اسناده مقال ثم اخرج عن يزيد بن هرون انه حدث بالحديثين عن ابن
 اسحق وعن حجاج بن اوطاة ثم قال يزيد حديث ابن عباس اقوى اسنادا والعمل على حديث
 عمرو بن شعيب يزيد عمل أهل العراق وقال الترمذي في حديث ابن عباس لا يعرف وجهه وأشار
 بذلك الى أن ردها اليه بعد ست سنين أو بعد سنتين أو ثلاث مشكل لاستبعاد أن تبقى في العدة هذه
 المدة ولم يذهب أحد الى جواز تقرير المسئلة تحت المشرك اذا تأخر اسلامه عن اسلامها حتى
 انقضت عدتها ومن نقل الاجماع في ذلك ابن عبد البر وأشار الى أن بعض أهل الظاهر قال يجوز
 ورده بالاجماع المذكور وتعتب بشيخ الخلاف فيه قديما وهو منقول عن علي وعنه ابراهيم
 النخعي أخرجه ابن أبي شيبة عنهم ما بطرق قوية وبداقتي حماد شيخ أبي حنيفة وأجاب الخطابي عن
 الاشكال بأن بقاء العدة في تلك المدة ممكن وان لم تجز العادة غالباً به ولا سيما اذا كانت المدة انما
 هي سنتان وأشهر فان الحبض قديماً عن ذوات الاقراء لعارض علمه أحياناً يحصل هذا أجاب
 المبيق وهو أولى ما عرفت في ذلك وحكى الترمذي في العلل المنفردة عن البخاري أن حديث ابن عباس
 أصح من حديث عمرو بن شعيب وعلمته تدليس حجاج بن اوطاة وله علمه أشد من ذلك وهي ما ذكره
 أبو عبيد في كتاب النكاح عن يحيى القطان أن حجاجاً لم يسمعه من عمرو بن شعيب وانما حمله عن
 العزمي والعزمي ضعيف جداً وكذا قال أحمد بعد تخريجهم قال والعزمي لا يساوي حديثه شيئاً
 قال والتحجيج أنهم ما قرأوا على النكاح الاول وخرج ابن عبد البر اني ترجيح حديث ما دل عليه حديث
 عمرو بن شعيب وان حديث ابن عباس لا يخالفه قال والجمع بين الحديثين أولى من الغاء أحدهما
 لحمل قوله في حديث ابن عباس بالنكاح الاول أي بشرطه وان معني قوله لم يحدث شيئاً أي لم يرد
 على ذلك شيئاً قال وحديث عمرو بن شعيب تعضده الاصول وقد سرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر
 جديد والاخذ بالصريح أولى من الاخذ بالمحمل ويؤيده مذهب ابن عباس المحكي عنه في أول
 الباب فانه موافق لما دل عليه حديث عمرو بن شعيب فان كانت الرواية المنخرجة عنه في السنتين
 ثابتة فالعلم كان يرى تخصيص ما وقع في سنة أبي العاص بذلك العهد كما جاء ذلك عن أنسائه
 كعطاء ومجاهد وهذا أفتى بخلاف ظاهر ما جاء عنه في ذلك الحديث على أن الخطابي قال في
 اسناد حديث ابن عباس هذه نسخة ضعفتها على بن المدني وغيره من علماء الحديث يشير الى أنه
 من رواية داود بن الحصين عن عكرمة قال وفي حديث عمرو بن شعيب زيادة ليست في حديث ابن
 عباس والمثبت مقدم على النافي غير أنها الأئمة رجحوا اسناد حديث ابن عباس اه والمعتمد ترجيح
 اسناد حديث ابن عباس على حديث عمرو بن شعيب لما تقدم ولا مكان حمل حديث ابن عباس
 على وجه ممكن وادعى الطحاوي أن حديث ابن عباس منسوخ وإن النبي صلى الله عليه وسلم
 رد ابنته على أبي العاص بعد رجوعه من بدر لما أسرفها ثم افتدى وأطلق وأسند ذلك عن الزهري
 وفيه نظر فان ثبت عنه فهو مؤول لأنها كانت مستقرة عنده بمكة وهي التي أرسأت في اقتدائه
 كما هو مشهور في المغازي فيكون معني قوله ردها أقرها وكان ذلك قبل الترخيم والثابت أنه لما
 أطلق اشتراط عليه أن يرسلها ففعل كما تقدم وانما ردها عليه حقيقة بعد اسلامه ثم حكى الطحاوي
 عن بعض أصحابهم أنه جمع بين الحديثين بطريق أخرى وهي أن عبد الله بن عمرو كان قد اطلع
 على تحرير نكاح الكفار بعد ان كان جائزاً فلذلك قال ردها عليه بنكاح جديد ولم يطلع ابن

عباس على ذلك فلذلك قال ردها بالنكاح الاول وتعب بأنه لا يظن بالعبادة أن يجوزوا بحكم
بناء على ان البناء بشئ قد يكون الامر بخلافه وكيف يظن بان عباس أن يشقه عليه نزول آية
المختصة والمنقول من طرق كثيرة عنه يقتضي اطلاعه على الحكم المذكور وهو تحرير استتار
المسلمة تحت الكافر فلو تدارشتها به عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجوز استتارها
عليه بعده حتى يحدث به بعد دهر طويل وهو يوم حدث به يكاد أن يكون أعلم أهل عصره
وأحسن المسائل في هذين الحديثين ترجيح حديث ابن عباس كمارجحه الأئمة وحله على تطاول
العدة فيما بين نزول آية التحريم واسلام أبي العاص ولا مانع من ذلك من حيث العادة فضلا عن
مطلق الجواز وأعرب ابن حزم فقال ما لم يخصه ان قوله ردها اليه بعد كذا امر اده جمع بينهما والا
فاسلام أبي العاص كان قبل الحديبية وذلك قبل أن ينزل تحرير المسلمة على المشرك هكذا رعم
وهو مخالف لما أطبق عليه أهل المغازي أن اسلامه كان في الهدنة بعد نزول آية التحريم وقد
سأل بعض المتأخرين فيه مسلكا آخر فقرأت في السيرة النبوية للعقاد بن كثير بعد ذكر بعض
ما تقدم قال وقال آخرون بل الظاهر ان قضاء عدها وضعف رواية من قال جدد عدها وانما
يستفاد منه أن المرأة إذا أسلمت وتأخر اسلام زوجها أن نكاحها لا يفسخ بمجرد ذلك بل تغيير
بين أن تزوج غيره أو تبرص الى أن يسلم فيستقر عدها عليها وحاصله أنها زوجته ما لم تزوج
ودايل ذلك ما وقع في حديث الباب في عموم قوله فانها زوجة قبل أن تنكح ردت اليه والله
أعلم ثم ذكر البخاري حديث عائشة في شأن الامتحان وبيان شدة تعلقه بأصل المسألة (قوله)
وقال ابراهيم بن المنذر حدثني ابن وهب) ذكر أبو مسعود أنه وصله عن ابراهيم بن المنذر وقد
وصله أيضا الذهلي في الزهريات عن ابراهيم بن المنذر وسألت اللغظ في البخاري كرواية يونس فان
مسلم أخرجه عن أبي الطاهر بن السرح عن ابن وهب كذلك وأما لفظ رواية عقيل فتقدمت
في أول الشروط وأشار الاسماعيلي الى أن رواية عقيل المذكورة في الباب لا تغاها (قوله)
كانت المؤمنات اذا هاجرن) أى من مكة الى المدينة قبل عام الفتح (قوله) يتجهن بقول الله
تعالى) أى يحتسبن فيما يعلق بالايان فيما يرجع الى الظاهر احوال دون الاطلاع على مافى
القبولوب الى ذلك الاشارة بقوله تعالى الله أعلم بما يمانهن (قوله) مهاجرات) جمع مهاجرة
والمهاجرة بفتح الجيم المغاضبة قال الأزهري أصل الهجرة خروج البدوى من البادية الى
القرية واقامته بها والمراد بها ههنا خروج النسوة من مكة الى المدينة مسلمات (قوله) الى آخر
الآية) يحتمل الآية بعينها وآخرها والله أعلم حكيم ويحتمل أن يريد بالآية القصة وآخرها غفور
رحيم وهذا هو المعتمد فقد تقدم في أوائل الشروط من طريق عقيل وحده عن ابن شهاب عقب
حديثه عن عروة عن المسور ومروان قال عروة فأخبرتني عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يتجهن بهذه الآية بأبيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات الى غفور رحيم وكذا
وقع في رواية ابن أخي الزهري عن الزهري في تفسير المختصة (قوله) قالت عائشة) هو موصول
بالاسناد المذكور (قوله) فن أقر بهذا الشرط من المؤمنات فقد أقر بالمحنة) يشير الى شرط
الايان وأوضح من هذا ما أخرجه الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال كان أمهاتهن
أن يشهدن أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأما ما أخرجه الطبري أيضا بالبراز من طريق

* حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
الليث عن عقيل عن ابن
شهاب وقال ابراهيم بن المنذر
حدثني ابن وهب حدثني
يونس قال ابن شهاب أخبرني
عروة بن الزبير أن عائشة
رضي الله عنها زوج النبي
صلى الله عليه وسلم قالت
كانت المؤمنات اذا هاجرن
الى النبي صلى الله عليه وسلم
يتجهن بقول الله تعالى
يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم
المؤمنات مهاجرات
فامتعنوهن الى آخر الآية
قالت عائشة فن أقر بهذا
الشرط من المؤمنات فقد
أقر بالمحنة فكان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا
أقرن بذلك من قولهن
قال لهن رسول الله صلى
الله عليه وسلم

أبى نصر عن ابن عباس كان يمتنعن والله ما خرجت من بغض زوج والله ما خرجت رغبة عن أرض إلى أرض والله ما خرجت التماس دنيا والله ما خرجت الاحبال لله ولرسوله ومن طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد بن جهم هذا أول فظنه فاسألوه عن عما جاء بهن فأن كان من غضب على أزواجهن أو خطه أو غيره ولم يؤمن فارجعوهن إلى أزواجهن ومن طريق قتادة كانت شتمهن أن يستحلن بالله ما أخرجن نشوزاً وإنما أخرجنك الاحبال لسلام وأهلها فإذا قلن ذلك قبل منهن فكل ذلك لا ينافي رواية العوفي لاشمالها على زيادة لم يذكرها (قوله) انطلقن فقد بايعتكن) ينسب به ذلك بقوله في آخر الحديث (فقد بايعتكن كلاماً) أى كلاماً يقوله ووقع في رواية عقيل المذكورة كلاماً يكلمها به ولا يبايع يضرب السيد على اليد كما كان يبايع الرجال وقد أوجعت ذلك بقولها ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط زاد في رواية عقيل في المبايعه غير أنه يبايعهن بالكلام وقد تقدم في تفسير المستحقة وفي غير موضع حديث ابن عباس وفيه حتى أتى النساء فقال يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك الآية كنهانها قال حين فرغ أثنى على ذلك فقالت امرأة منهن نعم وقد ورد ما قد يخالف ذلك ولعلها أشارت إلى رده وقد تقدم بيان ذلك مستوفى في تفسير سورة الممتحنة واختلاف في اسم تزارحك امتحان من هاجر من المؤمنات فقبل منسوخ بل ادعى بعضهم الاجماع على نسخته والله أعلم (قوله) قول الله تعالى للذين يؤمن من نسائهم تربص أربعة أشهر) كذا اللالكثري وساق في رواية كريمة إلى سميع علم ووقع في شرح ابن بطل باب الإيلاء وقوله تعالى إلى آخره ووقع لابي ذر والنسفي بعد قوله فان فأوارجعوا وهذا نفسير أبي عبيدة قاله في هذه الآية قال فان فأو أرى رجوعاً عن اليقين فأوفوا أهله وأخرج النسفي عن ابراهيم النخعي قال إلى الرجوع باللسان ومثله عن أبي قلابة وعن سعيد بن المسيب والحسن وعكرمة إلى الرجوع بالقلب واللسان ابن به مانع عن الجماع في غير ما للجماع ومن طريق أصحاب ابن مسعود منهم علقمة مثله ومن طريق سعيد بن المسيب أيضاً ان حلف أن لا يكلم امرأته يوماً أو شهراً فهو إيلاء الا ان كان يجامعها وهو لا يكلمها فليس بمول ومن طريق الحكم عن مقدس عن ابن عباس إلى الجماع وعن مسروق وسعيد بن جبيرة والشعبي مثله والاسانيد بكل ذلك عنهم قوية قال الطبري اختلافهم في هذا من اختلافهم في تعريف الإيلاء فمن خصه بترك الجماع قال لا يفي إلا بفعل الجماع ومن قال الإيلاء اعطى على ترك كلامها أو على أن يغنيها أو يسواها أو ينحو ذلك لم يشترط في التي الجماع بل رجوعه بفعل ما حلف أن لا يشعله ونقل عن ابن شهاب لا يكون الإيلاء الا أن يحلف المرء بالله فيما يريد أن يضار به امرأته من اعتزالها فإذا لم يقصد الانسار لم يكن إيلاء ومن طريق علي وابن عباس والحسن وطائفة لا إيلاء الا في غضب فإذا حلف أن لا يطأها بسبب كالخوف على الولد الذي يرضع منها من الغيلة فلا إيلاء ومن طريق الشعبي كل عين حالت بين الرجل وبين امرأته فهي إيلاء ومن طريق القاسم وسالم فيمن قال لا امرأته أن كلمت سنة فأت طالق ان مضت أربعة أشهر ولم يكلمها طلقت وان كلمها قبل سنة فهي طالق ومن طريق يزيد بن الاصم أن ابن عباس قال له ما فعلت امرأتك لعهدى بها سيئة الخلق قال لقد خرجت ومأكلها قال أدركها قبل أن يضي أربعة أشهر فان مضت فهي تطلقة ومن طريق

انطلقن فقد بايعتكن لا والله ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط غير أنه يبايعهن بالكلام والله ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم على النساء الا بآمره الله يقول لهن اذا أخذ عليهن قد بايعتكن كلاماً * (باب قول الله تعالى للذين يؤمن من نسائهم تربص أربعة أشهر) *

أبي بن كعب أنه قرأ للذين يؤلون من نسائهم يقسمون قال الفراء التقدير على نسائهم ومن بمعنى على وقال غيره بل فيه حذف تقديره يقسمون على الامتناع من نسائهم والايلاء مشتق من الالية بالتشديد وهي اليمين والجمع الالاياء التحفيف وزن عطايا قال الشاعر
قليل الالاياء حافظ ليمينه * فان سبقته منه الالية تبرت

جمع بين المفرد والجمع ثم ذكر البخاري حديث أنس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه الحديث وادخله في هذا الباب على طريقة من لا يشترط في الالاء ذكر الجماع ولهذا قال ابن العربي ليس في هذا الباب يعني من المرفوع سوى هذه الالية وهذا الحديث اه وأنكر شيخنا في التدريب ادخال هذا الحديث في هذا الباب فقال الالاء المقتضيه الباب حرام بأثم به من علم بحاله فلا تجوز نسائه الى النبي صلى الله عليه وسلم اه وهو مبني على اشتراط ترك الجماع فيه وقد كنت أطلقت في أوائل الصلاة والمظالم أن المراد بقول أنس إلى أي المفسر وليس المراد به الالاء العرفي في كتب الفقه اتفاقا ثم ظهر لي أن فيه اختلاف قديما فليست بذلك بأنه على رأي معظم الفقهاء فإنه لم ينقل عن أحد من فقهاء الامصار أن الالاء يتعقد حكمه بغير ذكر ترك الجماع الا عن حماد بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة وإن كان ذلك قد ورد عن بعض من تقدمه كما تقدم وفي كونه حراما أيضا خلاف وقد جزم ابن بطال وجاعده بأنه صلى الله عليه وسلم امتنع من جماع نسائه في ذلك الشهر ولم أقف على نقل صريح في ذلك فإنه لا يلزم من ترك دخوله عليهن أن لا تدخل احداهن عليهن في المكان الذي اعتزل فيه الا ان كان المذكور من المسجد فيتم استلزام عدم الدخول عليهن مع استقرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الوطء امتناع الوطء في المسجد وقد تقدم في النكاح في آخر حديث عمر بن الخطاب حديث أنس في أنه أتى من نسائه شهرا ومن حديث أم سلمة أيضا أتى من نسائه شهرا ومن حديث ابن عباس أقسم أن لا يدخل عليهن شهرا ومن حديث جابر عند مسلم اعتزل نساء شهرا وأخرج الترمذي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم فجعل الحرام حلالا ورجاله موثقون لكن رجع الترمذي ارساله على وصله وقد تمسك بقوله حرم من ادعى أنه امتنع من جماعهن لكن تقدم البيان الواضح أن المراد بالتحریم تحريم شرب العسل أو تحريم وطء مارية مصرية فلا يتم الاستدلال لذلك بحديث عائشة وأقوى ما يستدل به لفظ اعتزل مع ما فيه (قوله) حدثنا اسمعيل بن أبي أويس عن أخيه) سوأبو بكر بن عبد الحميد بن أبي أويس عبد الله بن عبد الله الأصم بن عم مالك وسليمان هو ابن بلال وقد نزل البخاري في هذا الاسناد بالنسبة لمحمد بن جرير لأنه أخرجه في كتابه عن بعض أصحابه بلا واسطة كحماد بن عبد الله الانصاري ودرجة بالنسبة لسليمان بن بلال فإنه أخرجه عنه الكثير بلا واسطة واحد فقط وقد تقدم في هذا الحديث بعينه في الصيام وفي النكاح كذلك والنكتة في اختيار هذا الاسناد النازل التصريح فيه عن حميد بسماعه من أنس وقد تقدم بيان قوله أتى من نسائه شهرا وشرحه في أوائل الكلام على شرح حديث عمر في المتظاهرين في النكاح ووقع في حديث أنس هذا في أوائل الصلاة زيادة قصة مشهورة سقوه وطه صلى الله عليه وسلم عن النرس وصلاته بأصحابه جالسا وقد قدم شرح الزيادة هناك ومن أحكام الالاء أيضا عند الجمهور أن يحلف على أربعة

* حدثنا اسمعيل بن أبي أويس عن أخيه عن سليمان عن حميد الطويل أنه سمع أنس ابن مالك يقول أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وكانت انكسرت رجله فأقام في مشربة له تسعا وعشرين ثم نزل فقالوا يا رسول الله آيت شهره فقال الشهر تسع وعشرون

أشهر فصاعداً فإن حلف على أنقص منها لم يكن موبلياً وقال اسحق ان حلف أن لا يبطأ على يوم
فصاعداً لم يبطأها حتى مضت أربعة أشهر كان ابلاءاً موبلياً عن بعض التابعين مثله وأنكره الأكثر
وصنيع البخاري ثم الترمذي في ادخال حديث أنس في باب الإيلاء يقتضي موافقة اسحق في
ذلك وحمل هؤلاء قوله تعالى تربص أربعة أشهر على المدة التي تضرب للولي فإن فاء بعد ها والا
ألزم بالطلاق وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء إذا حلف أن لا يقرب امرأته سمى
أجلاً ولم يسمه فإن مضت أربعة أشهر يعني ألزم حكم الإيلاء وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن
البصري إذا قال لامرأته والله لا أقربها الليلة فمركها أربعة أشهر من أجل يمينه تلك فهو إيلاء
وأخرج الطبري من حديث ابن عباس كان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين فوقت الله لهم أربعة
أشهر فمن كان إيلاءه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء **(قوله)** ابن عمر رضي الله عنهما ما كان
يقول في الإيلاء الذي سمى الله تعالى لا يحل لأحد بعد الأجل الذي يحلف عليه لا متناع من
زوجته (الأن يسكن بالمعروف أو يعزم بالطلاق كما أمر الله عز وجل) هو قول الجاهلية في أن المدة
إذا انقضت يخير الحالف فإما أن يفي أو أمان يطلق وذهب الكوفيون إلى أنه فاء الجمع قبل
انقضاء المدة استقرت عصمته وإن مضت المدة وقع الطلاق بنفس مضى المدة قياساً على العدة
لأنه لا تربص على المرأة بعد انقضائها وتعتب بأن ظاهر القرآن التذميل في الإيلاء بعدم مضى المدة
بخلاف العدة فإنها شرعت في الأصل للبائنة والمتوفى عنها بعد انقطاع عصمتها البراءة الرحم فلم
يبق بعدم مضى المدة تفصيل وأخرج الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود وبسند آخر بأشبهه عن
علي أن مضت أربعة أشهر ولم يفي طلقت طلاقاً ثابته وبسند حسن عن علي وزيد بن ثابت مثله وعن
جماعة من التابعين من الكوفيين ومن غيرهم كابن الحنفية وقيصة بن ذؤيب وعطاء والحسن
وابن سيرين مثله ومن طريق سعيد بن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن وربيعة ومكحول
والزهري والأوزاعي يطلقون لكن طلاقاً رجعية وأخرج سعيد بن منصور عن طريق جابر بن زيد
إذا ألى مضت أربعة أشهر طلقت بآئنا ولا عدة عليها وأخرج اسمعيل التاشفي في أحكام القرآن
بسند صحيح عن ابن عباس مثله وأخرج سعيد بن منصور عن طريق مسروق إذا مضت الأربعة
بانت بطلقة وتعد بثلاث حيض وأخرج اسمعيل من وجه آخر عن مسروق عن ابن مسعود
مثله وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن أبي قلابة أن النعمان بن بشير ألى من امرأته فقيل
ابن مسعود إذا مضت أربعة أشهر فقد بانت منه بطلقة **(تنبيه)** سقط أمر ابن عمر هذا وأثره
المذكور بعد ذلك وكذا ما بعده إلى آخر الباب من رواية النسفي وثبت للباقيين **(قوله)** وقال لي
اسمعيل (هو ابن أبي أريس المذكور قبل وفي بعض الروايات قال اسمعيل بن جرداد وجرم بعض
الحفاظ فلم عليه علامة التعليق والاول المعتمد وهو ثابت في رواية أبي ذر وغيره **(قوله)** إذا مضت
أربعة أشهر يوقف في رواية الكشي عن يوقفه **(حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق)** كذا
وقع من هذا الوجه مختصراً وهو في الموطأ عن مالك أخرجه الإمام علي من طريق من
ابن عيسى عن مالك بنظراً أنه كان يقول أيما رجل ألى من امرأته فإذا مضت أربعة أشهر يوقف
حتى يطلق أو يفي ولا يقع عليه طلاق إذا مضت حتى يوقف وكذا أخرجه الشافعي عن مالك
وزاد فإما أن يطلق وأما أن يفي وهذا تفسير للآية من ابن عمر وتفسير الصحابة في مثل هذا الحكم

حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن
نافع أن ابن عمر رضي الله
عنهما ما كان يقول في الإيلاء
الذي سمى الله تعالى لا يحل
لأحد بعد الأجل إلا أن يسكن
بالمعروف أو يعزم بالطلاق
كما أمر الله عز وجل وقال
لي اسمعيل حدثني مالك
عن نافع عن ابن عمر إذا
مضت أربعة أشهر يوقف
حتى يطلق ولا يقع عليه
الطلاق حتى يطلق

الرفع عند الشيخين البخاري ومسلم كأنه الحاكم فيكون فيه ترجيح لمن قال يوقف (قوله) ويذكر ذلك) أي الاتفاق (عن عثمان وعلي وأبي الدرداء وعائشة واثنى عشر رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم) أما قول عثمان فوصله الشافعي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق طاوس أن عثمان بن عفان كان يوقف المولى فاما أن ينيء واما أن يطلق وفي سماع طاوس من عثمان نظر لكن قد أخرجه اسمعيل القاضي في الاحكام من وجه آخر منقطع عن عثمان أنه كان لا يرى الا بلاء شيئا وان مضت أربعة أشهر حتى يوقف ومن طريق سعيد بن جبير عن عمر بن الخطاب وهوذا منقطع أيضا والطريقان عن عثمان يعضدا أحدهما الآخر وجاء عن عثمان خلافه فأخرج عبد الرزاق والدارقطني من طريق عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عثمان وزيد بن ثابت اذا مضت أربعة أشهر فهسي تطلبتة بآئنة وقد سئل أحمد عن ذلك فخرج رواية طاوس وأما قول علي فوصله الشافعي وأبو بكر بن أبي شيبة من طريق عمرو بن سلمة أن عليا وقف المولى وسنده صحيح وأخرج مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن خنوف قول ابن عمر اذا مضت الاربعة أشهر لم يقع عليه الطلاق حتى يوقف فاما أن يطلق واما أن ينيء وهذا منقطع بعقبة بن خالد بن جابر وأخرج سعيد بن منصور من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى شهدت عليا أوقف رجلا عند الاربعة بالرحبة اما أن ينيء واما أن يطلق وسنده صحيح أيضا وأخرج اسمعيل القاضي من وجه آخر عن علي بن خنوف وزاد في آخره ويحجر على ذلك وأما قول أبي الدرداء فوصله ابن أبي شيبة واسمعيل القاضي من طريق سعيد بن المسيب أن أبا الدرداء قال يوقف في الايلاء عند انقضاء الاربعة فاما أن يطلق واما أن ينيء وسنده صحيح ان ثبت سماع سعيد بن المسيب من أبي الدرداء وأما قول عائشة فأخرج عبد الرزاق عن معمر بن قنادة أن أبا الدرداء وعائشة قالوا فذكر مثله وهذا منقطع وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن عائشة بلفظ انها كانت لا ترى الا بلاء شيئا حتى يوقف وللشافعي عنها نحوه وسنده صحيح أيضا وأما الرواية بذلك عن اثني عشر رجلا من الصحابة فأخرجها البخاري في التاريخ من طريق عبد ربه بن سعيد عن ثابت بن عبيد مولى زيد بن ثابت عن اثني عشر رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الايلاء لا يكون طلاقا حتى يوقف وأخرجه الشافعي من هذا الوجه فقال بضعة عشر وأخرج اسمعيل القاضي من طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن سليمان بن يسار قال أدركت بضعة عشر رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الايلاء لا يكون طلاقا حتى يوقف وأخرج الدارقطني من طريق سهل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال سأل اثني عشر رجلا من الصحابة عن الرجل يولي فقالوا ليس عليه شيء حتى تنقضي أربعة أشهر فيوقف فان فاء والاطلاق وأخرج اسمعيل من وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار قال أدركنا الثامن يقفون الايلاء اذا مضت الاربعة وهو قول مالك والشافعي وأحمد واسحق وسائر أصحاب الحديث الا أن للمالكية والشافعية بعد ذلك تفاريع يطول شرحها منها أن الجمهور ذهبوا الى أن الطلاق يكون فيه رجوعا لكن قال مالك لا تنصم رجعة الا ان جامع في العدة وقال الشافعي ظاهر كتاب الله تعالى على أن له أربعة أشهر ومن كانت له أربعة أشهر أجلا فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي فاذا انقضت فعليه أحد أمرين اما أن ينيء واما أن يطلق فلهذا قلنا لا يلزمه الطلاق بمجرد مضي المدة حتى يحدث رجوعا

ويذكر ذلك عن عثمان وعلي
وأبي الدرداء وعائشة واثنى
عشر رجلا من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم

أوطأ قائم رجع قول الوقف بان أكثر أصحابه قال به والترجيح قد يقع بالا كثر مع موافقة ظاهر القرآن ونقل ابن المنذر عن بعض الأئمة قال لم يجد في شيء من الأدلة أن العزعة على الطلاق تكون طلاقاً ولو جاز لكان العزم على النفي يكون فيأولاً قائل به وكذلك ليس في شيء من اللغة أن اليمين التي لا ينوي بها الطلاق تقتضي طلاقاً وقال غيره العطف على الأربعة أشهر بالفاعيد على أن التخيير بعد مضي المدة والذي يتبادر من لفظ التريض أن المراد به المدة المضروبة لتقع التخيير بعدها وقال غيره جعل الله التي والطلاق معقلين بفعل المولى بعد المدة وعمن قوله تعالى فإن فافوا وان عزموا فلا يتجه قول من قال إن الطلاق يقع بمجرد مضي المدة والله أعلم **(قوله)**

(حكم المفقود في أهله وماله) كذا أطلق ولم يفسح بالحكم ودخول حكم الأهـل يتعلق بأبواب الطلاق بخلاف المال لكن ذكره مع أنه استطراداً **(قوله)** وقال ابن المسيب إذا فقد في الصف عند القتال تربص امرأته سنة واصله عبد الرزاق أتم منه عن الثوري عن داود بن أبي هند عنه قال إذا فقد في الصف تربصت امرأته سنة وإذا فقد في غير الصف فأربع سنين وقوله في الأصل تربص بفتح أوله على حذف إحدى التائين وانفتحت النسخ والشروح والمستخرجان على قوله سنة إلا ابن التين فوقه عنده سنة أشهر ولفظ سنة تحريف وانظر زيادته إلى قول سعيد بن المسيب في هذا ذهب مالك لكن فرق بين ما إذا وقع القتال في دار الحرب أو في دار الإسلام **(قوله)** واشترى ابن مسعود جارية قالتس صاحبها سنة فلم يجده وقد أخذ يعطي الدرهم والدرهمين وقال اللهم عن فلان فان أتى فلان فلي وعلي) وقع في رواية إلا كثر أني بالمناسبة يعني جاءوا لكشميهي بالموحدة من الاستماع وسقط هذا التعليق من رواية أبي ذر عن السرخسي وقد وصله سفيان ابن عيينة في جامعهم رواية سعيد بن عبد الرحمن عنه وأخرجه أيضاً سعيد بن منصور عنه بسند له جيد أن ابن مسعود اشترى جارية بسبع مائة درهم فاما غاب صاحبها واما تركها فنشده حولاً فلم يجده فخرج بها إلى مساكين عند سدرة باب جعل يقبض ويعطي ويقول اللهم عن صاحبها فان أتى فني وعلي الغرم وأخرج الطبراني من هذا الوجه أيضاً وفيه أي بالموحدة **(قوله)** وقال هكذا فافعلوا باللقطة) يشير إلى أنه انزع فعله في ذلك من حكم اللقطة للأمر بتعريفها سنة والتصرف فيها بعد ذلك فان جاء صاحبها غرمها له فرأى ابن مسعود أن يجعل التصرف صدقة فان أجازها صاحبها إذا جاء حصل له أجرها وان لم يجزها كان الاجر للمصدق وعليه الغرم لصاحبها وإلى ذلك أشار بقوله فلي وعلي أي في الثواب وعلى الغرامة وغنل بعض الشراح فقال معنى قوله فلي وعلي في الثواب وعلى العقاب أي انهما مكتسبان له بفعله والذي قلته أولى لانه ثبت منسرفي رواية ابن عيينة كثرى وأما قوله في رواية الباب فلي فعنه في ثواب الصدقة وانما حذفه لانه لم يبه **(قوله)** وقال ابن عباس نحوه) ثبت هذا التعليق في رواية أبي ذر فقط عن المستلي والكشميهي خاصة وقد وصله سعيد بن منصور من طريق عبد العزيز بن رفيع عن أبيه أنه استماع ثوبان من رجل بمكة فضل منه في الزحام قال فأتيت ابن عباس فقال إذا كان العام المقبل فأندد الرجل في المكان الذي اشتريت منه فان قدرت عليه والاتصدق بها فان جاء خيره بين الصدقة واعطاء الدراهم وأخرج دعلي في مسند ابن عباس له بسند صحيح عن ابن عباس قال انظر هذه الضوال فشد يدك بها عما فان جاء بها فادفعها اليه والا فجاهد بها وتصدق فان جاء خيره بين الاجر والمال **(قوله)**

* (باب حكم المفقود في أهله وماله) * وقال ابن المسيب إذا فقد في الصف عند القتال تربص امرأته سنة * واشترى ابن مسعود جارية قالتس صاحبها سنة فلم يجده وقد أخذ يعطي الدرهم والدرهمين وقال اللهم عن فلان فان أتى فلان فلي وعلي وقال هكذا فافعلوا باللقطة * وقال ابن عباس نحوه

* وقال الزهري في الاسير يعلم مكانه لا تزوج امرأته ولا يقسم ماله فاذا انقطع خبره فسنته سنة
يعلم مكانه لا تزوج
امراة ولا يقسم ماله فاذا
انقطع خبره فسنته سنة
المفقود * حدثنا علي بن
عبد الله حدثنا سفيان عن
يحيى بن سعيد عن يزيد
مولى المنبعت أن النبي
صلى الله عليه وسلم سئل
عن ضالة الغنم فقال خذها
فانما هي لك أو لاختيك
أو للذئب وسئل عن ضالة
الابل فغضب واحمرت
وجنتاه وقال مالك ولها
معها الخداء والسقا تشرب
الماء وتاكل الشجر حتى
يلتقاهن بها وسئل عن
اللقطة فقال اعرف وكأها
وعقادها وعرفها سنة فان
جاء من يعرفها أو أفاخلطها
بمالك قال سفيان فلقيت
ربيعة بن أبي عبد الرحمن
ولم أحفظ عنه شيئا غير هذا
فقلت أرأيت حديث يزيد
مولى المنبعت في أمر الضالة
هو عن يزيد بن خالد قال نعم
قال يحيى ويقول ربيعة
عن يزيد مولى المنبعت عن
زيد بن خالد قال سفيان
فلقيت ربيعة فقلت له

وقال الزهري في الاسير يعلم مكانه لا تزوج امرأته ولا يقسم ماله فاذا انقطع خبره فسنته سنة
المفقود) وصلة ابن أبي شيبة من طريق الاوزاعي قال سألت الزهري عن الاسير في أرض العدو
مضى تزوج امرأته فقال لا تزوج ما علمت أنه حتى ومن وجه آخر عن الزهري قال يوقف مال
الاسير وامراة حتى يسلم أو يموت وأما قوله فسنته سنة المفقود فان مذهب الزهري في امرأة
المفقود أنها تر بص أربع سنين وقد أخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة بأسانيد
صحيحة عن عمر بن عبد الرزاق من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان قضيا
بذلك وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابن عمر وابن عباس قالان تنظر امرأة المفقود
أربع سنين وثبت أيضا عن عثمان وابن مسعود في رواية وعن جمع من التابعين كالخفي
وعطاء الزهري ومكحول والشعبي واتفق أكثرهم على أن التأجيل من يوم ترفع أمرها
للعالم وعلى أنها تعد عدة الوفاة بعد مضي الأربع سنين واتفقوا أيضا على أنها ان تزوجت
خفاء الزوج الأول خير بين زوجته وبين الصداق وقال أكثرهم اذا اختار الاول الصداق غرمه
له الثاني ولم يفرق أكثرهم بين أحوال الفتد الاما تقدم عن سعيد بن المسيب وفرق مالك بين
من فقد في الحرب فتوكل بالاجل المذكور وبين من فقد في غير الحرب فلا توكل بل تنظر معنى
العمر الذي يغلب على الظن أنه لا يعيش أكثر منه وقال أحمد واسحق من غاب عن أهله فلم يعلم
خبره لا تأجيل فيه وانما يوكل من فقد في الحرب أو في الجراح ونحو ذلك وجاء عن علي اذا فقدت
المرأة زوجها لم تزوج حتى يقدم أو يموت أخرجه أبو عبيد في كتاب النكاح وقال عبد الرزاق
بلغني عن ابن مسعود أنه وافق عليا في امرأة المفقود أنها تنتظره أبدا وأخرج أبو عبيد أيضا
بسند حسن عن علي لو تزوجت فهي امرأة الاول دخل بها الثاني أو لم يدخل وأخرج سعيد
ابن منصور عن الشعبي اذا تزوجت فبلغها أن الاول حتى يفرق بينها وبين الثاني واعتدت منه فان
مات الاول اعتدت منه أيضا ورثته ومن طريق الخفي لا تزوج حتى يستبين أمره وهو قول
فتاه الكوفة والشافعي وبعض أصحاب الحديث واختار ابن المنذر التأجيل لاتفاق خمسة
من الصحابة عليه والله أعلم **(قوله)** حدثنا علي بن عبد الله هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة
(قوله) عن يحيى بن سعيد هو الانصاري وفي رواية الحميدي عن سفيان حدثنا يحيى بن سعيد
(قوله) عن يزيد مولى المنبعت أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل في رواية الحميدي سمعت يزيد
مولى المنبعت قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديث اللقطة وهذا صورته
الارسال ولها قال بعد فراغ المتن قال سفيان فلقيت ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال سفيان
ولم أحفظ عنه شيئا غير هذا فقلت أرأيت حديث يزيد مولى المنبعت في أمر الضالة هو عن زيد بن
خالد قال نعم قال سفيان قال يحيى يعني ابن سعيد الذي حدثه به مرسل يقول ربيعة عن يزيد
مولى المنبعت عن زيد بن خالد قال سفيان فلقيت ربيعة فقلت له أي قلت له الكلام الذي تقدم
وهو قوله أرأيت حديث يزيد الى آخره وحاصل ذلك أن يحيى بن سعيد حدث به عن يزيد مولى
المنبعت مرسل لا ثم ذكر لسفيان أن ربيعة يحدث به عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد
فيوصله فحمل ذلك سفيان على أن لقي ربيعة فسأله عن ذلك فاعترف له به وقد أخرجه
الاسماعيلي من وجه آخر عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن يزيد مرسل عن ربيعة موصولا

وساقه بسيافة واحدة وما وقع في رواية ابن المديني من التفصيل أنقن وأضبط فإنه دل على أن
السياق يحيى بن سعيد وأن ربيعة لم يحدث سفيان إلا بسنده فقط وأخرجه النسائي عن يحيى
ابن اسمعيل عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن ربيعة قال سفيان فلقية ربيعة فقال حدثني به
يزيد عن زيد وهذا أيضا فيه إتمام ورواية ابن المديني أوضح وقد وافقه الحميدي وأظنه قال
سفيان فأيت ربيعة فقلت له الحديث الذي يحدثه يزيد مولى المنبعث في اللقطة هو عن زيد بن
خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم قال سفيان وكنت أكرهه للرأي أي لأجل كثرة فتواه
بالرأي قال فلذلك لم أسأله إلا عن أسنده وهذا السبب في قوله رواية سفيان عن ربيعة أولى من
السبب الذي أبداه ابن التين فقال كان قصد سفيان لطلب الحديث أكثر من قصده لطلب الفتى
وكان الفتى عند ربيعة أكثر منه عند الزهري فلذلك أكثر عنه سفيان دون ربيعة مع أن الزهري
تقدمت وفاته على وفاة ربيعة بنحو عشرين بل أكثر اه واقتضى قول سفيان بن عينة
هذا أن يحيى بن سعيد ما سمعه من شيخه يزيد مولى المنبعث موصولا وانما وصله له ربيعة ولو كان
تقدم الحديث في اللقطة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن يزيد عن زيد موصولا
فأعل يحيى بن سعيد لما حدث به ابن عينة ما كان يتذكر وصله أو دلسه سليمان بن بلال حين
حدثه به موصولا وانما سمع وصله من ربيعة فأسقط ربيعة وقد أخرجه مسلم من رواية سليمان
ابن بلال موصولا أيضا ومن رواية جاد بن سالم عن يحيى بن سعيد عن ربيعة جميعا عن يزيد عن زيد
موصولا وهذا يقتضى أنه حل إحدى الروايتين على الأخرى وقد تقدم شرح حديث اللقطة
مستوفى في بابها وأراد المصنف بكراهة الإشارة إلى أن التصرف في مال الغير إذا غاب جاهل
بأنه يمكن المال عما لا يخشى ضياعه كما دل عليه التفصيل بين الأبل والغنم وقال ابن المنير لما
نعارضت الآثار في هذه المسئلة وجب الرجوع إلى الحديث المرفوع فكان فيه أن ضالة الغنم
يجوز التصرف فيها قبل تحقق وفاة صاحبها فكان الحاق المال المفقود بها محتملا وفيه أن ضالة
الأبل لا تعرض لها إلا بالاستئذان لها بأمر نفسها فاقتضى أن الزوجة كذلك لا تعرض لها حتى
يتحقق خبر وفاته فالضابط أن كل شيء يخشى ضياعه يجوز التصرف فيه مضمونا له عن الضميمة
وما لا فلا وأكثر أهل العلم على أن حكم ضالة الغنم حكم المال في وجوب تعويضه لصاحبه
إذا حضر والله أعلم **(قوله باب الظهار)** بكسر المعجمة هو قول الرجل لامرأته
أنت على كظهر أمي وانما خص الظاهر بذلك دون سائر الأعضاء لأنه محل الركوب غالباً ولذلك
سمى المركوب ظهراً فشبهت الزوجة بذلك لأنها ركوب الرجل فلما أضاف لغير الظاهر كالبان
مثلاً كان ظهراً على الظاهر عند الشافعية واختلف فيما إذا لم يعين الائم كأن قال كظهر
أختي مثلاً فعلى الشافعية في القديم لا يكون ظهراً بل يختص بالأم كما ورد في القرآن وكذا في
حديث خولة التي ظاهرها أمي وأوس وقال في الجديد يكون ظهراً وهو قول الجمهور لكن اختلفوا
فمن لم يحرم على التأنيف فقال الشافعية لا يكون ظهراً وعن مالك هو ظهارة وعن أحمد روايتان
كالدهيين فلو قال كظهر أمي مثلاً فلا يفسى بظاهرها عند الجمهور وعن أحمد رواية أنه ظهارة وطرده
في كل من يحرم عليه وطؤه حتى في البهيمة ويتبع الظهار بكل لفظ يدل على تحريم الزوجة لكن
بشرط اقترانه بالنية وتجب الكفارة على قائله كما قال الله تعالى لكن بشرط العود عند الجمهور

*) (باب الظهار)

وعند الثوري وروى عن مجاهد تجب الكفارة بمجرد الظهار **(قوله)** وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها إلى قوله فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا كذا الآية ذروا ولا كثير وساق في رواية كريمة الآيات إلى الموضع المذكور وهو قوله فاطعام ستين مسكينا واستدل بقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا على أن الظهار حرام وقد ذكر المصنف في الباب آثارا اقتصر على الآية وعليها وكأنه أشار بذلك إلى الحديث المرفوع الوارد في سبب ذلك وقد ذكر بعض طرقه تعليقا في أوائل كتاب التوحيد من حديث عائشة وسأني ذكره وفيه تسمية المظاهر وتسمية المجادلة وهي التي ظاهر منها وأن الرأج أنها خولة بنت ثعلبة وأنه أول ظهار كان في الإسلام كما أخرجه الطبراني وابن مردويه من حديث ابن عباس قال كان الظهار في الجاهلية يحرم النساء فكان أول من ظاهر في الإسلام أوس بن الصامت وكانت امرأته خولة الحديث وقال الشافعي سمعت من أهل العلم بالقرآن يقول كان أهل الجاهلية يطلقون بثلاث الظهار والايلاء والطلاق فأقر الله الطلاق طلاقا وحكم في الايلاء والظهار بما بين في القرآن انتهى وجاء من حديث خولة بنت ثعلبة نفسها عند أبي داود قالت ظاهر مني زوجي أوس ابن الصامت فحنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكو إليه الحديث وأخرج أصحاب السنن من حديث سلمة بن خضر أنه ظاهر من امرأته وقد تقدمت الإشارة إلى حديثه في كتاب الصيام في قصة الجامع في رمضان وأن الأصح كانت نهارا ولاي داود والترمذي من حديث ابن عباس أن رجلا ظاهر من امرأته فوقع عليها قبل أن يكفر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فاعترها حتى تكفرك عنك وفي رواية أبي داود فلا تقرها حتى تفعل ما أمرك الله وآسانه هذه الأحاديث حسان وحيكم كنارة الظهار منصوص بالقرآن واختلف السلف في أحكامه في مواضع لم يجازي بعضها في الآثار التي أوردناها في الباب واستدل بآية الظهار وبآية اللعان على القول بالعموم ولو ورد في سبب خاص واتفقوا على دخول السبب وأن أوس بن الصامت شمله حكم الظهار لكن استشكله السبكي من جهة تقدم السبب وتأخر النزول فكيف ينعطف على ما مضى مع أن الآية لا تشمل الأمن وجد منه الظهار بعد نزولها لأن الفاء في قوله تعالى فحترير رقبة يدل على أن المبتدأ تضمن معنى الشرط والخبر تضمن معنى الجزاء ومعنى الشرط مستقبل وأجاب عنه بأن دخول الفاء في الخبر يستدعي العموم في كل مظاهر وذلك يشمل الحاضر والمستقبل قال وأما دلالة الفاء على الاختصاص بالمستقبل فقه تارة كذا قال ويمكن أن يحتمل للحاق بالاجماع **(قوله)** وقال لي اسمعيل هو ابن أبي أوس كذا اللام أكثر ووقع في رواية النسفي وقال اسمعيل بدون حرف الجر والأول أولى وهو موصول فعند جماعة أنه يستعمل هذه الصيغة فيما تحمله عن شيوخهم ذكره والذي ظهر لي بالاستقراء أنه إنما يستعمل ذلك فيما يورده موصولا من الموقوفات أو مما لا يكون من المرفوعات على شرطه وقد أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق التعنبي عن مالك أنه سأل ابن شهاب فذكر مثله وزادوه عليه واجب **(قوله)** قال مالك هو موصول بالاسناد المذكور **(قوله)** وصيام العبد شهران يحتمل أن يكون ابن شهاب الذي نقل مالك عنه أن ظهار العبد نحو ظهار الحر كان يعطى العبد في ذلك جميع أحكام الحر ويحتمل أن يكون أراد بالتشبيه مطلق صحة الظهار من العبد كما يصح من الحر ولا يلزم أن يعطى جميع

وقول الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها إلى قوله فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا * وقال لي اسمعيل حدثني مالك أنه سأل ابن شهاب عن ظهار العبد فقال نحو ظهار الحر * قال مالك وصيام العبد شهران

أحكامه لكن نقل ابن بطلال الاجماع على أن العبد اذا اظهر له من ماله كنفارته بالصيام شهران
كل الحر نعم اختلفوا في الاطعام والعنف فقال الكوفيون والشافعي لا يجوز له الا الصيام فقط
وقال ابن القاسم عن مالك ان اطعم باذن مولاه أجزأه وما ادعاه من الاجماع مردود وقد نقل
الشيخ الموفق في المغني عن بعضهم انه لا يصحظهار العبد لان الله تعالى قال فحرير رقيقة والعبد
لا يملك الرقاب وتعليقه بأن تحرير الرقيقة انما هو على من يجدها فكان كالمعسر ففرضه الصيام
وأما ما ذكره من قدر صيامه فقد أخرج عبد الرزاق عن معمر بن قنادة عن ابراهيم لوصام
شهر أجزأ عنه وعن الحسن يصوم شهرين وعن ابن جريج عن عطاء في رجل طاهر من زوجته
أمة قال شطر الصوم **(قوله وقال الحسن بن الحر)** كذا لاكثر وفي رواية أخرى ذكر عن المستمل
الحسن بن حي وفي رواية وقال الحسن فقط فأما الحسن بن الحر فهو بضم المهملة وتشديد
الراء ابن الحكم النخعي الكوفي نزيل دمشق ثقة عندهم وليس له في البخاري ذكر الا في هذا
الموضع ان ثبت ذلك وأما الحسن بن حي فبفتح المهملة وتشديد الحاء نسبة لجده أبيه وهو
الحسن بن صالح بن صالح بن حي واسم أبيه حيان كوفي ثقة فقيه عابدين طبقة سفليان الثوري
وقد تقدم ذكر أبيه في أوائل هذا الكتاب وقد أخرج الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء هذا
الاثر عن الحسن بن حي وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم النخعي قال الطاهر من
الامة كالطاهر من الحر وقد وقع لنا الكلام المذکور من قول الحسن البصري وذلك فيما
أخرجه ابن الاعراب في معجمه من طريق همام سئل قتادة عن رجل طاهر من سريته فقال
قال الحسن وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار مثل طاهر الحر وهو قول الفقهاء السبعة وبه
قال مالك وربيعة والثوري والليث واحتجوا بأنه فرج حلال فيحرم بالحرمة وأخرج سعيد بن
منصور بسند صحيح عن الحسن ان وطئها فهو طاهر وان لم يكن وطئها فلاظهار عليه وهو قول
الاوزاعي **(قوله وقال عكرمة ان طاهر من أمته فليس بشيء انما الطاهر من النساء)** وصله
اسماعيل القاضي بسند لا بأس به وجاء أيضا عن مجاهد مثله أخرجه سعيد بن منصور من رواية
داود بن أبي هند سألت مجاهدا عن الطاهر من الامة فكانه لم يره شيئا فتأت أليس الله يقول من
نساءهم أفليس من النساء فقال قال الله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم أو ليس
العبد من الرجال أفنجوز شهادة العبد وقد جاء عن عكرمة خلافه قال عبد الرزاق أنا ابن
جريج أخبرني الحكم بن أبان عن عكرمة مولى ابن عباس قال يكفر عن طهار الامة مثل كنفارة
الحرية وبقول عكرمة الأول قال الكوفيون والشافعي والجمهور واحتجوا بقوله تعالى من
نساءهم وليست الامة من النساء واحتجوا أيضا بقول ابن عباس ان الطاهر كان طلاقا ثم أحل
بالكفارة فكما لاحظ للائمة في الطلاق لاحظ لها في الطاهر ويحتمل أن يكون المنقول عن عكرمة في
الامة المزوجة فلا يكون بين قوليه اختلاف **(قوله وفي العربية لما قالوا أي فيما قالوا)** أي يستعمل
في كلام العرب عادل كذا جعني عاديه وأبطله **(قوله وفي نقض ما قالوا)** كذا لاكثر بنون وقاف
وفي رواية الاصيلي والكشيحي بعض بموحدة ثم مهملة والاوّل أصح والمعنى انه يأتي بفعل
ينقض قوله الاوّل وقد اختلف العلماء هل يشترط الفعل فلا يجوز له وطؤها الا بعد أن يكفر أو
يكفي العزم على وطئها أو العزم على امساكها وترك فراقها والاوّل قول الليث والثاني قول

* وقال الحسن بن الحر
طهار الحر والعبد من
الحرية والامة سواء * وقال
عكرمة ان طاهر من أمته
فليس بشيء انما الطاهر من
النساء وفي العربية لما قالوا
أي فيما قالوا وفي نقض ما
قالوا

وهذا أولى لان الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور * (باب الاشارة في الطلاق والامور) * وقال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يعذب الله بدمع العين ولكن يعذبهم هذا وأشار الى لسانه * وقال كعب بن مالك أشار النبي صلى الله عليه وسلم الى أن خذ النصف * وقالت أم المؤمنين صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف فقلت لعائشة ما شأن الناس فأومأت برأسها الى الشمس فقلت آية فأومأت برأسها وهي تصلي أي نعم * وقال أنس أو ما النبي صلى الله عليه وسلم يديه الى أبي بكر أن يتقدم * وقال ابن عباس أو ما النبي صلى الله عليه وسلم بيده لآخرا * وقال أبو قتادة قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة للمعزم أحد منكم أمره أن يحمل عليها أو أشار اليها قالوا لا قال فكلوا * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر عبد الملك ابن عمرو حدثنا إبراهيم

الحنفية ومالك وحكى عنه أنه الوطء بعينه بشرط أن يتقدم عليه الكفارة وحكى عنه العزم على الإمساك والوطء معا وعليه أكثر أصحابه والثالث قول الشافعي ومن تبعه ونحو قول رابع سند كرهنا **(قوله)** وهذا أولى لان الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور هذا كلام البخاري ومراده الرد على من زعم أن شرط العود هنا أن يقع بالقول وهو عادة لفظ الظاهر فأشار الى هذا القول وجزم بأنه مرجوح وان كان هو ظاهر الآية وهو قول أهل الظاهر وقد روى ذلك عن أبي العباس وكبير بن الأشج من التابعين وبه قال القراء النحوي ومعنى قوله ثم يعودون لما قالوا أي الى قول ما قالوا وقد بالغ ابن العربي في إنكاره ونسب قائله الى الجهل لان الله تعالى وصفه بأنه منكرومن التول وزور فكيف يقال إذا أعاد القول المحرم المنكر يجب عليه أن يكفر ثم تحل له المرأة انتهى الى هذا أشار البخاري بقوله لان الله لم يدل على المنكر والزور وقال اسمعيل القاضي لما وقع بعد قوله ثم يعودون فقهر برقبته دل على أن المراد وقوعه ضد ما وقع منه من المظاهرة فان رجلا لو قال إذا أردت أن تمس فأعقب رقبته قبل أن تمس لمكان كلامهما بخلاف ما لو قال إذا لم ترد أن تمس فأعقب رقبته قبل أن تمس وقد جرى بحث بين أبي العباس بن سريج ومحمد بن داود الظاهري فاحتج عليه ابن سريج بالاجماع فانكره ابن داود وقال الذين خالفوا ظاهر القرآن لا يعتد خلافهم خلافا وأنكر ابن العربي أن يصح عن بكير بن الأشج واختلاف المعربون في معنى اللام في قوله لما قالوا فقتل معناها ثم يعودون الى الجماع فقهر برقبته لما قالوا أي فعلمهم تحريم رقبته من أجل ما قالوا فادعوا أن اللام في قوله لما قالوا متعلق بالحدوف وهو قوله عليهم فالة الاخفش وقبل المعنى الذين كانوا يظهرون في الجاهلية ثم يعودون لما قالوا أي الى المظاهرة في الاسلام وقبل اللام معنى عن أي يرجعون عن قولهم وهذا موافق قول من يوجب الكفارة بمجرد وقوع كلمة الظاهر وقال ابن بطل يشبه أن تكون ما معنى من أي الاواني قالوا الهن أثنت عليهما كظهور رأيهما فقالوا ويمجوز أن يكون قالوا بتقدير المصدر رأى يعودون للقول فسمي المقول فهن باسم المصدر وهو القول كما قالوا درهم ضرب الامير وهو مضروب الامير والله أعلم بالصواب * **(قوله)** باب الاشارة في الطلاق والامور أي الحكمية وغيرها وذكر فيه عدة أحاديث معلقة وموضولة * وأولها قوله وقال ابن عمر هو طرف من حديث تقدم موصول في الجنائز وفيه قصة لسعد بن عباد وفيها ولكن يعذبهم هذا وأشار الى لسانه ثانيا وقال كعب بن مالك هو أيضا طرف من حديث تقدم موصول في الملازمة وفيها وأشار الى أن خذ النصف * ثالثها وقالت أم المؤمنين بنت أبي بكر (قوله) صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف الحديث تقدم موصول في كتاب الايمان باللفظ فأشارت الى السماء وفيه فأشارت برأسها أي نعم وفي صلاة الكسوف بمعناه وفي صلاة السهو باختصار * رابعها وقال أنس أو ما النبي صلى الله عليه وسلم الى أبي بكر أن يتقدم هو طرف من حديث ابن عباس خاسها وقال ابن عباس هو طرف من حديث تقدم موصول في العلم في باب من أجاب التسياباشارة اليد والرأس وفيه أو ما بيده ولا خرج * سادسها وقال أبو قتادة هو أيضا طرف من حديث تقدم موصول في باب لا يشير المحرم الى الصيد من كتاب الحج وفيه أمره أن يحمل عليها وأشار اليها * الحديث السابع (قوله) أبو عامر هو العقدي وإبراهيم شيخه جزم المزني بأنه ابن طهمان وزعم بعض الشراح أنه أبو اسحق الفزاري

عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعيره وكان كلما أتى على الركن أشار إليه وكبر وقالت زينب قال النبي صلى الله عليه وسلم فتح من ردم بأجوج وأجوج مثل هذه وهذه وعقدت سبعين * حدثنا مسدد حدثنا بشر بن الفضل حدثنا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال أبو اسحاق صلى الله عليه وسلم في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم قائم يصلي يسأل الله خيرا إلا أعطاه وقال يدهو وضع أئمة على بطن الوسطى والخنصر قلنا يزهدا * قال وقال الأوبى حدثنا إبراهيم بن سعد عن شعبة بن الحجاج عن هشام (٣٨٥) بن زيد عن أنس بن مالك قال عدنا يوم دى في عهد رسول الله صلى الله

والاول أرجح وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يحيى بن أبي بكير عن إبراهيم بن طهمان عن خالد وهو الخذاء وتقدم الحديث شروحا في كتاب الحج وفيه كتابا أتى على الركن أشار إليه * الثامن (قوله وقال زينب) حتى بنت جحش أم المؤمنين (قوله مثل هذه وهذه وعقدت سبعين) تقدم في أحاديث الانبياء وعلامات النبوة وخصوصا ويأتي في الفتن لكن بلفظ وحق بإصبعه الابهام والتي قلها وهي صورة عند التسعين وسبأ في الفتن من حديث أبي هريرة باللفظ وعقدت سبعين ووجه ادخاله في الترجمة أن العقد على صفة مخصوصة لا رادة عدد معلوم تنزل منزلة الإشارة المفهومة فاذا كُتفي بها عن انطق مع القدر عليه دل على اعتبار الإشارة بمن لا يقدر على النطق بطريق الاولى * التاسع (قوله سلمة بن علقمة) بفتح الهاء واللام شيخ ثقة وهو يدرى وكذا سائر رواة هذا الاسناد وقد يلبس بسلمة بن علقمة شيخ بصرى أيضا لكن في أول اسمه زيادة ميم والمهملة ساكنة وهو دون سلمة بن علقمة في الطبقة والثقة (قوله وقال يدهو) أي أشار بها وهو من إطلاق القول على العمل (قوله ووضع أئمة على بطن الوسطى والخنصر قلنا يزهدا) أي يقلها بين أبو مسلم الكجي في روايته عن مسدد شيخ البخاري أن الذي فعل ذلك هو بشر بن الفضل راويه عن سلمة بن علقمة فعلى هذا في سياق البخاري ادراج وقد قيل ان المراد بوضع الأئمة في وسط الكف الإشارة إلى أن ساعة الجمعة في وسط يوم الجمعة ويوضعها على الخنصر الإشارة إلى أنها في آخر النهار لان الخنصر آخر أصابع الكف وقد تقدم بسط الاقوال في تعيين رقم في كتاب الجمعة الحديث العاشر (قوله وقال الأوبى) هو عبد العزيز بن عبد الله شيخ البخاري أخرج عنه الكثير في العلم وفي غيره وقد أورده أبو نعيم في المسند يخرج من طريق يعقوب بن سفيان عنه ويأتي في الدييات من وجه آخر عن شعبة مع شرحه وقوله فيه أوضاها جمع وضع بفتح أوله والمججمة ثم مهملة هو الباس والمعاد هنا على من فضة وقوله رضى براء مهملة ثم ضاد وخاء معجنتين أي كسر رأسها وهي في آخر رمق أي نفس وزناومعنى وقوله أصبحت بضم أوله أي وقع بها الصمت أي خرس في لسانها مع حضور زهدتها وفيه فأشارت أن لا وفيه فأشارت أن نم * الحديث الحادي عشر حديث ابن عوف ذكر الفتن يأتي شرحه في الفتن وفيه وأشار إلى المشرق الحديث الثاني عشر حديث عبد الله بن أبي أوفى (قوله فاجد حل) يجيم

عليه وسلم على جارية فأخذ أوضاها كانت عليها ورضخ رأسها فأتى بها أهلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي في آخر رمق وقد أصبحت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتلك فلان الغدير الذي قلها فأشارت برأسها أن لا قال فتسال لرجل آخر غدير الذي قلها فأشارت أن لا فتسال فتسال لقاتلها فأشارت أن نعم فأمر بدرس رسول الله صلى الله عليه وسلم فوض رأسه بين حجرين * حدثنا قتيبة حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول القسمة من هيئنا وأشار إلى المشرق * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا جرير بن عبد الحميد عن أبي اسحق الشيباني عن

(٤٩ - فتح الباري سع) عبد الله بن أبي أوفى قال كُتفي سفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

فلما غربت الشمس قال الرجل انزل فاجد حل فازار رسول الله لو أمسيت ثم قال انزل فاجد حل قال رسول الله لو أمسيت ان علي بن هارث قال انزل فاجد حل فنزل فجد حل في الثالثة فشرى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أومأ يده إلى المشرق فقال اذا رأيتم الليل قد أقبل من ههنا فقد أظطر النائم * حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا يزيد بن زريع عن سليمان عن أبي عثمان عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يمنع أحدكم نداء بلال أو قال أذنه من منوره فانها ينادى أو قال يؤذن

ثم مهمل أي حرل السويقي يعود للمذوب في الماء وقد تقدم شرحه في باب متى يحل فطر الصائم
 من حديث عبد الله بن أبي أوفى من كتاب الصيام والمراد منه هنا قوله ثم أوماً أي يده قبل المشرق
 * الثالث عشر حديث أبي عثمان وهو النهدي عن ابن مسعود **(قوله ليرجع)** يفتح أوله وكسر
 الجيم وقائكم بالنصب على المفعولية وقوله وليس أن يقول هو من إطلاق القول على الفعل
 وقوله كأنه يعني الصبح أو الغجر شك من الراوي وتقدم في باب الأذان قبل النجر من كتاب
 الصلاة بلغة يقول النجر بغير شك **(قوله وأظهر يزيد)** هو ابن زريع راويه **(قوله ثممة)**
 أحدها من الأخرى تقدم في الأذان على كيفية أخرى ووقع عنده سلم بلغة ليس النجر
 المسترض ولكن المستطيل وبه يظهر المراد من الإشارة المذكورة الحديث الرابع عشر
(قوله وقال الليث) تقدم التفسير على أسناده في أوائل الزكاة مع شرحه وقوله هنا جبتان جيم
 ثم موحدة وقوله الامادت بتشديد الدال من المدو أصل ما ددت فأدغمت وكره ابن بطال بلغة
 مارت براه خنيفة بشل الدال ونقل عن الخليل ما راى شيء عور موراً إذا تردد وقوله من لدن
 ثديهما كذا لا يذري بالثنية ولا غيره ثديهما بصيغة الجمع قال ابن التين وهو الصواب فان لكل
 رجل ثدين فيكون لهما أربعة كذا قال وليست الرواية بالثنية خطأ بل هي موجهة والتقدير
 ثدي كل منهما وقوله تجن يفتح أوله وضم الجيم قيده ابن التين قال ويجوز ضم أوله وكسر الجيم
 من الرباعي قلت وهو الثابت في معظم الروايات وموضع الترجمة منه قوله فيه ويشير بأصبعه
 الى حلقه قال ابن بطال ذهب الجمهور الى أن الإشارة اذا كانت من فهمه تنزل منزلة النطق
 وخالفه الحنفية في بعض ذلك ولعل البخاري رد عليهم بهذه الأحاديث التي جعل فيها النبي صلى
 الله عليه وسلم الإشارة قائمة مقام النطق واذا جازت الإشارة في أحكام مختلفة في الديانة فهي
 لمن لا يمكنه النطق أجوز وقال ابن المنبر أراد البخاري أن الإشارة بالطلاق وغيره من الأخرس
 وغيره التي يفهم منها الأصل والعدد نافذ كاللفظ اهـ ويظهر لي أن البخاري أو رده هذه الترجمة
 وأحاديثها قوطنة لما يذكره من البحث في الباب الذي يليه مع من فرق بين لعان الأخرس وطلاقه
 والله أعلم وقد اختلف العلماء في الإشارة المفهومة فأما في حقوق الله فقالوا لا يكتفي ولو من القادر
 على النطق وأما في حقوق الأسمين كالعتود والافرار والوصية ونحو ذلك فاختلف العلماء فيمن
 اعتقل لسانه نالها عن أبي حنيفة إن كان مأثوماً من نقطة وعن بعض الحنابلة إن اتصل بالموت
 ورجحه الطحاوي وعن الأوزاعي إن سبقه كلام ونقل عن مكحول إن قال فلان حرثم أصمت فقيل
 له وفلان فأوصح وأما القادر على النطق فلا تقوم إشارته بمقام نقطة عند أكثرين واختلف
 هل يقوم منه مقام النية كالموطلق أم أنه فقيل له كم طلبة فأشار بأصبعه **(قوله باب)**

العنان هو مأخوذ من العن لان الملاعن يقول لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين
 واختير لفظ العن دون الغضب في التسمية لانه قول الرجل وهو الذي بدئ به في الآية وهو أيضاً
 يبدأ به وله أن يرجع عنه فيسقط عن المرأة بغير عكس وقيل لعان لان العن الطرد والابعاد
 وهو مشترك بينهما وانما خصت المرأة بالفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة اليها لان الرجل اذا
 كان كاذباً لم يصل ذنبه الى أكثر من القذف وإن كانت هي كاذبة فذنبها أعظم لما فيه من تلويث
 الفرائض والتعرض للحاق من ليس من الزوج به فتنتشر الجريمة وثبتت الولاية والميراث لمن

ليرجع قائمكم وليس أن
 يقول كأنه يعني الصبح أو
 الغجر وأظهر يزيد ثم
 مد أحدهما من الأخرى
 * وقال الليث حدثني جعفر
 ابن ربيعة عن عبد الرحمن
 ابن هرم سمعت أبا هريرة
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مثل الخيل
 والمنفق كمثل رجلين عليهما
 جبتان من حديث من لدن
 ثديهما الى تراقيم ما فاما
 المنفق فلا ينفق شيئاً
 الامادت على جلده حتى
 تجن بثنائه وتغنواثره وأما
 الخيل فلا يريد ينفق الا
 لزمت كل حلقة موضعها
 فهو يوسعها ولا تنسع
 ويشير بأصبعه الى حلقة
 * (باب الله ان

لا يستحقهما واللعان والالعان والملا عن تبعي ويقال: لا عنوا واللعان واللعان واللعان
والرجل ملاعن والمرأة ملاعنة لوقوعه غالباً من الجانبين وأجمعوا على مشروعية اللعان وعلى
أنه لا يجوز مع عدم التحقق واختلاف في وجوبه على الزوج لكن لو تحقق أن الولد ليس منه قوى
الوجوب **(قوله وقول الله تعالى والذين يرمون أزواجهن)** كان من الصادقين كذا
للاكثر وساق في رواية كرية الآيات كلها وكان البخاري يثبت بعموم قوله تعالى يرمون لأنه
أعم من أن يكون باللفظ أو بالإشارة المفهومة وقد عرفت غير الوجه هو ربه في أنه لا يشترط في
الالعان أن يقول الرجل رأيته تارتني ولأن يثبت حملها أن كانت حائلاً أو ولد لها أن كانت
وضعت خلافاً لما لك بل يكفي أن يقول إنها زانية أو زنت ويؤيده أن الله شرع حد القذف على
الاجنبى برمي المخصنة ثم شرع اللعان برمي الزوجة فلما كان أجنباً قال يازانية وجب عليه حد
القذف فكذلك حكم اللعان وأوردوا على المسألة كيفة الاتفاق على مشروعية اللعان للاعنى
فانفصل عنه ابن القصار بأن شرطه أن يقول لمست فخرجني فخرجها والله أعلم **(قوله)** فإذا قذف
الآخرس امرأته بكتابه بمنية ثم موحدة وعند الكشي في كتاب بلاها **(قوله)** أو إشارة أو إيحاء
مُعروف فهو كالمسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أجاز الإشارة في النرائض (أي في الأمور
المفروضة) **(قوله)** وهو قول بعض أهل الحجاز وأهل العلم أي من غيرهم وخالف الحنفية
والأوزاعي وإسحاق وهي رواية عن أحمد اختارها بعض المتأخرين **(قوله)** وقال الله تعالى
فاشارت اليه قالوا كيف نكلم من كان في المهد صبياً أخرجه ابن أبي حاتم عن طريق ميمون بن
مهران قال لما قالوا المريم لقد جننت شيأ فرياً إلى آخره أشارت إلى عيسى أن كلموه فقالوا تأمرنا
أن نكلم من هو في المهد زيادة على ما جاءت به من الداهية ووجد الاستدلال به أن مريم كانت
نذرت أن لا تكلم فبكانت في حكم الآخرس فاشارت إشارة مفهومة **(قوله)** فاستقوا بها عن معاودة
سؤالها وإن كانوا أنكروا عليها ما أشارت به وقد ثبت من حديث أبي بن كعب وأنس بن مالك أن
معنى قوله تعالى اني نذرت للرحن صوماً أي سمناً أخرجه الطبراني وغيره **(قوله)** وقال الفضال
أي ابن مزاحم (الارمز الإشارة) وصلة عبد بن حميد وأبو حذيفة في نفسه يرسفان النوري
ولنظهما عنه في قوله تعالى آية أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام الارمز انما استغنى الرمز من الكلام
فدل على أن له حكمه وأغرب الكرماني فقال الفضال هو ابن شراحيل الهمداني فلم يصب فان
المشهور بالتفسير هو ابن مزاحم وقيل وجد الأثر المذكور عنه مصرحاً أن ابن مزاحم وأما ابن
شراحيل ويقال ابن شرجيل فهو من التابعين لكن لم ينقلوا عنه شيء من التفسير بل له عند
البخاري حديثان فقط أحدهما في فضائل القرآن والآخر في استجابة المرتدين وكلاهما من
روايته عن أبي سعيد الخدري قال الرمز الإشارة **(قوله)** وقال بعض الناس لا حد ولا لعان (أي
بالإشارة من الآخرس وغيره) ثم زعم أن طلق بكتابه أو إشارة أو إيحاء مجاز كذا لا يذر ولغيره أن
الطلاق بكتابه الخ **(قوله)** وليس بين الطلاق والقذف فرق فإن قال القذف لا يكون إلا بكلام قيل
له كذلك الطلاق لا يكون إلا بكلام (أي وأنت وافقت على وقوعه بغير الكلام فيلزمك منه في
اللعان والحد **(قوله)** والأبطل الطلاق والقذف وكذلك العتق) يعني أماً أن يقال باعتبار الإشارة
فيها كلها أو بترك اعتبارها فبطل كلها بالإشارة والافتراق بينهما بغير دليل تحكمهم وقد

وقول الله تعالى والذين
يرمون أزواجهن إلى قوله
ان كان من الصادقين) فإذا
قذف الآخرس امرأته
بكتابه أو إشارة أو إيحاء
مُعروف فهو كالمسلم لأن
النبي صلى الله عليه وسلم قد
أجاز الإشارة في النرائض
وهو قول بعض أهل الحجاز
وأهل العلم وقال الله تعالى
فاشارت اليه قالوا كيف
نكلم من كان في المهد صبياً
وقال الفضال الارمز
إشارة وقال بعض الناس
لا حد ولا لعان ثم زعم أن
طلق بكتابه أو إشارة أو
إيحاء مجاز وليس بين الطلاق
والقذف فرق فإن قال
القذف لا يكون إلا بكلام
قيل له كذلك الطلاق
لا يكون إلا بكلام والأبطل
الطلاق والقذف وكذلك
العتق

وكذلك الاسم يلاعن

* وقال الشعبي وقتادة اذا قال أمت طلاق فأشار بأصابعه تبين منه بشارته
 * وقال ابراهيم الاخرس اذا كتب الطلاق بيده لزمه
 * وقال حماد الاخرس والاسم ان قال برأسه جاز * حدثنا قتيبة حدثنا ثوبان عن يحيى ابن سعيد الانصاري أنه سمع أنس بن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بخير دور الانصار قالوا إلى يا رسول الله قال بنوا النجار ثم الذين يلونهم بنو عبد الأشهل ثم الذين يلونهم بنو الحارث بن الخزرج ثم الذين يلونهم بنو ساعدة ثم قال بيده فقبض أصابعه ثم بسطهن كالراي بيده ثم قال وفي كل دور الانصار خير * حدثنا علي ابن عبد الله حدثنا سفيان قال أبو حازم سمعت من سهل ابن سعد الساعدي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت أنا والساعة كهذه من هذه أو كهاتين وقرن بين السبابة والوسطى

٢ قوله وافر وأشار سفيان بالسبابة هكذا بالنسخ التي بأيدينا والذي في الصحيح بأيدينا وقرن بين السبابة والوسطى اهـ

واقته بعض الحنفية على هذا البحث وقال القياس بطلان الجميع لكن علمنا به في غير اللعان والحد استحسانا ومنهم من قال منعنا في اللعان والحد للشبهة لانه يتعلق بالصريح كالقذف فلا يكتفى فيه بالإشارة لانهم اختلفوا في صحة هذه عمدة من وافق الحنفية من الخنابلة وغيرهم وردة ابن التين بأن المسئلة مشروطة فيما اذا كانت الإشارة مفهومة افهاما واضحا لا يتيقن بمعربية ومن حجتهم أيضا أن القذف يتعلق بصريح الزنادون منعنا بدليل أن من قال لا تروطت وطأ حراما لم يكن قذفا لا محتمل أن يكون وطئ وشبهة فاعتقد القائل أنه حرام والإشارة لا يتضح بها التفصيل بين المعينين ولذلك لا يجب الحد في التعريض وأجاب ابن القصار بالنقض عليهم بنحو القذف بغير اللسان العربي وهو ضعيف ونقض غيره بالقول فإنه ينقسم إلى عمد وشبهة عمد وخطا ويتميز بالإشارة وهو قوي واحتجوا أيضا بأن اللعان شهادة وشهادة الاخرس مردودة بالإجماع وتعتب بأن مالكا ذكر قبولها فلا إجماع وبأن اللعان عند الاكثرين كما ساقى الثالث فيه (قوله وكذلك الاسم يلاعن) أي اذا أشير إليه حتى فهم قال المهلب في امره اشكال لكن قد يرتفع بترداد الإشارة إلى أن تفهم معرفة ذلك عنه (قلت) والاطلاع على معرفته بذلك سهل لانه يعرف من لفظه (قوله) وقال الشعبي وقتادة اذا قال أمت طلاق فأشار بأصابعه تبين منه بشارته (قوله) وولد ابن أبي شيبة باللفظ سئل الشعبي فقال سئل رجل مرة أطلقت امرأتك قال فأومأ بيده بأربع أصابع ولم يتكلم فنارق امرأته قال ابن التين منعنا أنه عبر عما نواه من العدد بالإشارة فاعتدوا عليه بذلك (قوله) وقال ابراهيم الاخرس اذا كتب الطلاق بيده لزمه (قوله) وولد ابن أبي شيبة باللفظ وأخرجه الاثرم عن ابن أبي شيبة كذلك وأخرجه عبد الرزاق باللفظ الرجل يكتب الطلاق ولا يلفظه أنه كان يراه لازما ونقل ابن التين عن مالك أن الاخرس اذا كتب الطلاق أو نواه لزمه وقال الشافعي لا يكون طلاقا يعني أن كلامه ما عني انتراده لا يكون طلاقا أما لو جعها فان الشافعي يقول بالوقوف سواء كان ناطقا أم أخرس (قوله) وقال حماد الاخرس والاسم ان قال برأسه جاز (قوله) هو جاز بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة فكان البخاري أراد الزام الكوفيين بقول شيخهم ولا ينجي أن محل الجواز حيث يسبق ما ينطبق عليه من الأسماء بالرأس الجواب ثم ذكر المصنف في الباب خمسة أحاديث تتعلق بالإشارة أيضا * الحديث الاول منها حديث أنس في فضل دور الانصار وقد تقدم شرحه في المناقب فإنه أورده هناك من وجه آخر عن أنس عن أبي أسيد الساعدي وأورده هنا عن أنس بغير واسطة والطريقان صحيحان وفي زيادة أنس هذه الإشارة وليست في رواية عن أبي أسيد وفي رواية عن أبي أسيد من الزيادة قصة لسعد بن عباد كما تقدم والمقصود من الحديث هنا قوله ثم قال بيده فقبض أصابعه ثم بسطهن كالراي بيده ففيه استعمال الإشارة للمهمة مقرونة بالناطق وقوله كالراي بيده أي كالذي يكون بيده الشيء فقبض أصابعه عليه ثم رماه فانتشرت * الثاني حديث سهل (قوله) قال أبو حازم كذا وقع عنه وهو أخرجه الاسماعيل من وجهين عن سفيان بن عيينة عن أبي حازم وأبو حازم أنه سمع سهلا أخرجه أبو نعيم (قوله) كهذه من هذه أو كهاتين شك من الراوي واقتصر الحميدي على قوله كهذه من هذه (قوله) ٢ وافر وأشار سفيان بالسبابة) سياق شرحه مستوفى في كتاب الرقاق

* حدثنا آدم حدثنا

شعبة حدثنا جبلة

ابن سحيم سمعت ابن عمر

يقول قال النبي صلى الله

عليه وسلم الشهر هكذا

وهكذا وهكذا يعني ثلاثين

ثم قال وهكذا وهكذا

وهكذا يعني تسعاً وعشرين

يقول مرة ثلاثين ومرة

تسعاً وعشرين * حدثني

محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن

سعيد عن اسمعيل عن قيس

عن أبي مسعود قال وأشار

النبي صلى الله عليه وسلم

ببسة نحو الين اليعان

ههنا مرتين الأران القسوة

وغلط التلويح في القاديين

حيث يطلمع قرنا الشيطان

ربيعه ومزمر * حدثنا عمرو

ابن زرارة أخبرنا عبد العزيز

ابن أبي حازم عن أبيه عن

سهل قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم وأنا وكافل

اليتيم في الجنة هكذا وأشار

بالسبابة والوسطى وفتح

بينهم ماشياً * (باب إذا عرس

بنفي الولد) * حدثنا يحيى بن

قرعة حدثنا مالك عن ابن

شهاب عن سعيد بن المسيب

عن أبي هريرة أن رجلاً أتى

النبي صلى الله عليه وسلم

قوله أن سعيد بن المسيب

أخبره هكذا بنسخ الشارح

التي بأيدينا والذي بنسخ

الصحيح التي بأيدينا عن

سعيد بن المسيب عن أبي هريرة فاعل ما في الشارح رواية له أنه

أن شاء الله تعالى قال الكرماني قد انتضى من يوم بعثته إلى يومنا هذا يعني سنة سبع وستين
وسبعمائة تسبعمائة وثمانون سنة فكيف تكون القسرية وأجاب الخطابي أن المراد أن
الذي بقي بالنسبة إلى ما مضى قدر فضل الوسطى إلى السبابة (قلت) وسبأني البحث في ذلك
حدثنا ثمرن إليه * الثالث حديث ابن عمر الشهر هكذا وهكذا أقدم شرحه مستوفى في
كتاب الصيام * الرابع حديث أبي مسعود وهو عقبته بن عمرو ووقع في رواية أنابدي
والكشيميني ابن مسعود قال عياض وهو وهم وهو كما قال فقد تقدم كذلك في بدء الخلق والمناقب
والمغازي من طرق عن اسمعيل وهو ابن أبي خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم وصرح في بدء الخلق
باسمه ولنظنه حدثني قيس عن عقبته بن عمرو وأبي مسعود وقد تقدم شرحه في ذكر الجن في بدء الخلق
وبقية شرحه في أول المناقب * الخامس حديث سهل في فضل كافل اليتيم وسبأني شرحه في كتاب
الأدب أن شاء الله تعالى وقوله فيه بالسبابة في رواية الكشيميني بالسبابة وهو ما يعني
وقوله **باب** إذا عرس بنفي الولد بتشديد الراء من التعريض وهو ذكر شيء يفهم منه
شيء آخر لم يذكر ويفارق الكتابة بأن هذا كشيء غير اللفظ الموضوع يقوم مقامه وترجم البخاري
لهذا الحديث في الحدود ما جاء في التعريض وكأنه أخذه من قوله في بعض طرقه يعرض بنفيه
وقد اعترضه ابن المنير فقال ذكر ترجمة التعريض عقب ترجمة الإشارة لاشتراكهما في أفهام
المقصود لكن كلامه يشعر بالغاى حكم التعريض فيمتنع من مذهب في الإشارة والجواب أن
الإشارة المعتبرة هي التي لا يتهم منها إلا المعنى المقصود بخلاف التعريض فإن الاحتمال فيه إما
راجع وإما مسأوف فترقا قال الشافعي في الأم ظاهر قول الأعرابي أنه اتهم امرأته لكن لما كان
لقوله وجه غير القصد لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم فيه بحكم القذف فدل ذلك على أنه
لا حد في التعريض ومما يدل على أن التعريض لا يعطى حكم التذمير مع الأذن بخطة المعتدة
بالتعريض لا بالتصريح فلا يجوز والله أعلم (قوله عن ابن شهاب) قال الدارقطني أخرجه
أبو مصعب في الموطأ عن مالك وتابعه جماعة من الرواة خارج الموطأ من رواية محمد بن
الحسن عن مالك أنا الزهري وسن طريق عبد الله بن محمد بن أسماء عن مالك ومن طريق ابن وهب
أخبرني ابن أبي ذئب ومالك كلاهما عن ابن شهاب وطريق ابن وهب هذه أخرجهما أبو داود (قوله
عن سعيد بن المسيب أخبره) كذلك أكثر أصحاب الزهري ولهم يؤنس فقال عنه عن أبي سالة
عن أبي هريرة وسبأني في كتاب الاعتصام من طريق ابن وهب عنه وهو مصير من البخاري إلى
أنه عند الزهري عن سعيد وأبي سلمة معا وقد وافقه مسلم على ذلك ويؤيده رواية يحيى بن الفضل
عن الأوزاعي عن الزهري عنه جماعة وقد أطلق الدارقطني أن المحفوظ رواية مالك ومن تابعه
وهو محمول على العمل بالترجيح وأما طريق الجمع فهو ما صنعه البخاري وتأيد أيضاً بآثار عتيلا
رواه عن الزهري قال بلغنا عن أبي هريرة أن ذلك يشعر بأنه عنده عن غيره واحد أو ألو كان
عن واحد فقط كسعيد مثلاً لا تقصر عليه (قوله أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم) في
رواية أبي مصعب جاء أعراى وكذا سبأني في الحدود عن اسمعيل بن أبي أويس عن مالك وللنسائي
جاء رجل من أهل البادية وكذا في رواية أشهب عن مالك عند الدارقطني وفي رواية ابن وهب التي
عند أبي داود أن أعرايا من بني فزارة وكذا عند مسلم وأصحاب السنن من رواية سفيان بن عيينة

عن ابن شهاب واسم هذا الاعرابي ضمضم بن قتادة أخرج حديثه عبد الغني بن سعيد في المهمات
له من طريق قطبة بنت عمرو بن هرم أن مدلولاً كآخذها أن ضمضم بن قتادة ولده مولود أسود من
امرأة من بني عجل فشكى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل لك من ابل (قوله أي النبي صلى
الله عليه وسلم) في رواية ابن أبي ذئب سرح بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله فقال يارسول الله إن
امرأتى ولدت غلاماً أسود) لم أقف على اسم المرأة ولا على اسم الغلام وزاد في رواية يونس وإني
أنكرته أي استكرته بقلبي ولم يرد أنه أنكر كونه ابنه بلسانه واللائك تنصريحاً بالنبي
لأنه يرضاه ووجه التعريض أنه قال غلاماً أسوداً أي وأنا أبيض فكيف يكون مني ووقع في رواية
معمر عن الزهري عند مسلم وهو حينئذ يعرض بأن ينفيه ويؤخذ منه أن التعريض بالقذف
ليس قذافاً بل قال الجمهور واستدل الشافعي بهذا الحديث لذلك وعن المالكية يجب به الحد
إذا كان مفهوماً وأجابوا عن الحديث بما يأتي بيانه في آخر شرحه وقال ابن دقيق العبد في
الاستدلال بالحديث نظر لأن المستفتى لا يجب عليه حد ولا تعزير (قلت) وفي هذا الإطلاق نظر
لأنه قد يستنتج باللفظ لا يقتضي القذف ولا ينفذ بقتضيه فمن الأول أن يقول مثلاً إذا كان زوج
المرأة أبيض فأنت بولد أسود ما الحكم ومن الثاني أن يقول مثلاً إن امرأتى أنت بولد أسود أنا
أبيض فيكون تعريضاً أو يزيد فيه مثلاً زنت فيكون تنصريحاً والذي ورد في حديث الباب هو
الثاني فيتم الاستدلال وقد نبه الخطابي على عكس هذا فقال لا يلزم الزوج إذا صرح بأن الولد الذي
وضعه امرأته ليس منه حد قذف لجواز أن يريد أنها وطئت بشبهة أو وضعته من الزوج الذي
قبله إذا كان ذلك ممكناً (قوله قال فمألوانها قال جر) في رواية محمد بن مصعب عن مالك عند
الدارقطني قال رمت والارمان الأبيض إلى حمرة وقد تقدم تفسيره في شرح حديث جابر
في الشروط (قوله فهل فيه من أورك) بوزن أحر (قوله إن فيها الورقا) بضم الواو بوزن جر
والأورك الذي فيه سواد ليس بمحال بل يعيل إلى العبارة ومنه قيل للعمامة ورفاء (قوله فأي ذلك)
يقع النون الثقيلة أي من أين أتاه اللون الذي خالفها هل هو بسبب خلل من غير لون طرأ عليها
أو لا (قوله لعل نزع عرق) في رواية كريمة لعله ولا إشكال فيها بخلاف الأول فخرم
جمع بأن الصواب النصب أي لعل عرق نزعته وقال الصغاني ويحتمل أن يكون في الأصل لعله
فستقطت الهاء ووجه ابن مالك باحتمال أنه حذف منه ضمير الشأن ويؤيد توجيهه ما وقع في
رواية كريمة والمعنى يحتمل أن يكون في أصولها من هو باللون المذكور فاجتذبه إليه فجاء على
لونه وادعى الداودي أن لعل هنا للتحقيق (قوله ولعل ابنك هذا نزع) كذا في رواية أبي ذر جندب
الفاعل ولغيره نزع عرق وكذا في سائر الروايات والمراد بالعرق الأصل من النسب شبهه بعرق
الشجرة ومنه قولهم فلان عريق في الأصاله أي أن أصله متناسب وكذا معرق في الكرم أو اللوم
وأصل التزع الخذب وقد يطلق على الميل ومنه ما وقع في قصة عبد الله بن سلام حين سئل عن شبه
الولد أبيه أو بأمه نزع إلى أبيه أو إلى أمه وفي الحديث ضرب المثل وتشبيه المجهول بالمعلوم
تقريرا لنهم السائل واستدل به لصحة العمل بالقياس قال الخطابي هو أصل في قياس الشبه وقال
ابن العربي فيه دليل على صحة القياس والاعتبار بالنظر وتوقف فيه ابن دقيق العبد فقال هو
تشبيه في أمر وجودي والنزاع إنما هو في التشبيه في الأحكام الشرعية من طريق واحدة قوية

فقال يارسول الله ولدى
غلام أسود فقال هل
لک من ابل قال نعم قال
مألوانها قال جر قال هل
فيها من أورك قال نعم قال
فأي ذلك قال لعل نزع عرق
قال فلعن ابنك هذا نزع

(٢) قوله إن امرأتى ولدت
غلاماً أسود وقوله فألوانها
وقوله فهل وقوله إن فيها
لورقا وقوله ولعل الخ وهكذا
وقع للسارح هنا وهو أيضاً
في كتاب الاعتصام ما عدا قوله
وإلى الخ والذي في الصحيح
بأنه إنما تراه بالهامش أه

مكتبة

وفيه أن الزوج لا يجوز له الاستئمان من ولده بمجرد الظن وأن الولد يلحق به ولو خالف لونه لون أمه وقال
القرطبي تبع الابن رشد لا خلاف في أنه لا يحصل نفي الولد باختلاف اللون المتقاربة كاللحمية
والسمرة ولا في البياض والسواد إذا كان قد أقر بالوطء ولم تحض مدة الاستبراء وكأنه أراد في
مذهبه والا فلا خلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فتعالوا إن لم ينضم اليه قرينة نالم يجوز النفي
فإن اتهمها فأتت بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح وفي حديث ابن
عباس الآتي في اللعان ما يقويه وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقا والخلاف إنما هو
عند عدمها وهو عكس ترتيب الخلاف عند الشافعية وفيه تقديم حكم الفرائض على ما يشعر به
مخالفة الشبهة وفيه الاحتياط للانساب وابقائها مع الامكان والزجر عن تحقيق ظن السوء وقال
القرطبي يؤخذ منه منع التسلسل وإن الحوادث لا بد لها أن تستدلى أول ليس بمحدث وفيه
أن التعريض بالقذف لا يثبت حكم القذف حتى يقع التصريح بخلاف المالكية وأجاب بعض
المالكية أن التعريض الذي يجب به القذف عندهم هو ما يفهم منه القذف كما يفهم من
التصريح وهذا الحديث لا يجبه فيه لدفع ذلك فإن الرجل لم يرد قذفا بل جاء سائلا مستفتيا عن
الحكم لما وقع له من الرية فلما ضرب له المثل أذعن وقال المهلب التعريض إذا كان على سبيل
السؤال لا حذفيه وإنما يجب الحد في التعريض إذا كان على سبيل المواجهة والمشاعة وقال
ابن المنير الفرق بين الزوج والاجنبي في التعريض أن الاجنبي يقصد الاذية المحضة والزوج
قد يعذر بالنسبة الى صيانة النسب والله أعلم **(قوله باب احلاف الملاعن)** ذكر
فيه حديث ابن عمر من رواية جويرية بن أسماء عن نافع بن خنصر باللفظ فأحلفهما ما وكذا سبأني
بعد ستة أبواب من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع وتقدم في تفسير النور من وجه آخر عن
عبيد الله بن عمر باللفظ لا عن بين رجل وامرأة والمراد بالاحلاف هنا النطق بكلمات اللعان وقد
تمسك به من قال إن اللعان عين وهو قول مالك والشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة اللعان شهادة
وهو وجه للشافعية وقيل شهادة فيها شائبة اليقين وقيل بالعكس ومن ثم قال بعض العلماء ليس
بينين ولا شهادة وإنما نفي على الخلاف أن اللعان بشرع بين كل زوجين مسلمين أو كافر من حرين
أو عبيدين عدلين أو فاسقين بناء على أنه يمين بين صحيح عينه صحيح لعانه وقيل لا يصح اللعان إلا من
زوجين حرين مسلمين لأن اللعان شهادة ولا يصح من محدودي قذف وهذا الحديث حجة للاولين
لتسوية الراوي بين لاعن وحلف ويؤيده أن اليمين ما دل على حث أو منع أو تحقيق بخبر وهو
هنا كذلك ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في بعض طرق حديث ابن عباس فقال له أحلف بالله
الذي لا اله الا هو اني لصادق يقول ذلك أربع مرات أخرجه الحاكم والبيهقي من رواية جويرية بن
حازم عن أيوب عن عكرمة عنه وسبأني قريبالولا الايمان لكان لي ولها شأن واعمل بعض الحنفية
بانها لو كانت عينا لما تكررت وأجيب بأنها خرجت عن القياس تغلظا لحرمة الفروج كما خرجت
القسامة لحرمة النفس وبأنها لو كانت شهادة لم تكرر أيضا والذي تحرر لي أنهم من حيث الخبر
بنفي الكذب وثبات الصديقين لكن أطلق عليها شهادة لاستراط أن لا يكتفى في ذلك بالظن بل
لابد من وجود عمل كل منهم ما لا امرين علما يصح معه أن يشهد به ويؤيد كونهما يمينان أن الشخص
لو قال أشهد بالله لقد كان كذا اعتد حلفا وقد قال القفال في محاسن الشريعة كررت أيمان

* (باب احلاف الملاعن) *

حديثنا موسى بن اسمعيل

حدثنا جويرية بن نافع

عن عبيد الله بن رضى الله عنه

أن رجلا من الانصار قذف

امرأته فأحلفهما النبي

صلى الله عليه وسلم ثم فرق

بينهما

اللعان لأنها أقيمت مقام أربع شهود في غيره ليقام عليها الحد ومن ثم سميت شهادات ﴿ (قوله) **يبدأ الرجل باللاعن** ﴾ ذكر فيه حديث ابن عباس في قصة هلال بن أمية مختصرا وكأنه أخذ الترجمة من قوله ثم قامت فشهدت فانه ظاهر في أن الرجل يقدم قبل المرأة في الملاعة وقد ورد ذلك صريحا من حديث ابن عمر كما ساذ كره في باب صدق الملاعة وقوله قال الشافعي ومن تبعه وأشهب من المالكية ورجحه ابن العربي وقال ابن القاسم لو ابتدأت به المرأة صحح واعتد به وهو قول أبي حنيفة واحتجوا بأن الله عطفه بالواو وهي لا تقتضي الترتيب واحتج اللاويين بأن اللعان شرع لدفع الحد عن الرجل ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لم لهلال البينة والاحتج في ظهرك فلو بدئ بالمرأة لكان دفعا لا مراما لم يثبت وأن الرجل يمكنه أن يرجع بعد أن يلتعن كما تقدم فينفذ عن المرأة بخلاف ما لو بدئ به المرأة ﴿ (قوله ٢) عن عكرمة عن ابن عباس ﴾ كذا وصله هشام ابن حسان عن عكرمة وتابعه عباد بن منصور عن عكرمة أخرجه أبو داود وفي السنن وساقه أبو داود الطيالسي في مسنده مطولا واختلاف إلى أيوب فرواه جرير بن حازم عنه موصولا أخرجه الحاكم والبيهقي في الخلافيات وغيرهما وكذا أخرجه النسائي وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن مردويه من رواية حاد بن زيد عن أيوب موصولا وأخرجه الطبري من طريق حماد بن سلا قال الترمذي سألت محمد بن سعد عن هذا الاختلاف فقال حديث عكرمة عن ابن عباس في هذا محفوظ ﴿ (قوله) أن هلال بن أمية قذف امرأته بخاء فشهد ﴾ كذا أورده هنا مختصرا وتقدم في تفسير النور مطولا وفيه شرح قوله البينة أو حد في ظهرك وفيه قول هلال ليزن الله ما يرى يظهر من الجلد فنزلت ووقع فيه أنه اتهمها بشريك بن حنماء ووقع في رواية مسلم من حديث أنس أن شريك بن حنماء كان أخا البراء بن مالك لأمه وهو مشكل فإن أم البراء هي أم أنس بن مالك وهي أم سليم ولم تكن حنماء ولا تسمى حنماء فعلى شريك كان أخاه من الرضاة وقد وقع عند البيهقي في الخلافيات من مرسل محمد بن سيرين أن شريك كان يأوي إلى منزل هلال وفي تفسيره مقابل أن والد شريك التي يقال لها حنماء كانت حبشية وقيل كانت يمانية وعند الحاكم من مرسل ابن سيرين كانت أمه سوداء واسم والد شريك عبدة بن مغيث بن الجدي بن العجلان وحكي عبد الغني ابن سعيد وأبو نعيم في الخصايب أن لفظ شريك صفة له لا اسم وأنه كان شريكا لرجل يهودي يقال له ابن حنماء وحكي البيهقي في المعرفة عن الشافعي أن شريك بن حنماء كان يهوديا وأشار عياض إلى بطلان هذا القول وجرم بذلك النووي بعماله وقاله كان حنميا وكذا عده جمع في الصحابة فيجوز أن يكون أسلم بعد ذلك ويعكر على هذا قول ابن الكلبي أنه شهد أحدا وكذا أقول غيره أن أباه شهد بدرا وأحد أفالته أعلم ﴿ (قوله في هذه الرواية بخاء فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم) ﴾ يقول الله يعلم أن أحدكم كاذب ظاهره أن هذا الكلام صدر منه صلى الله عليه وسلم في حال ملاعته مما يختلف من زعم أنه قاله بعد فراغهما وزاد في تفسير النور من هذا الوجه بعد قوله فشهدت فلما كان عند الخامسة وقفوها وقالوا إنها موجبة ووقع عند النسائي في هذه القصة فأمر رجلا أن يضع يده عند الخامسة على فيه ثم إلى فيها وقال إنها موجبة قال ابن عباس فملكات ونكصت حتى قلنا إنها ترجع ثم قالت لا تقض قومي سائر اليوم فثبت وفيه أيضا قوله صلى الله عليه وسلم أبصروها فإن جاءت إلى آخره وسأذ كر شرحه في باب اللعان

﴿ (باب يبدأ الرجل باللاعن) ﴾ * حديثي محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن هشام بن حسان حدثنا عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هلال بن أمية قذف امرأته بخاء فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول أن الله يعلم أن أحدكم كاذب فهل منك كاذب ثم قامت فشهدت

﴿ (٢) قوله عن عكرمة وقوله الاتي الله يعلم هكذا ينسخ الشرح التي بأيدينا ولعله رواية للشارح والذي في الصحيح بأيدينا ما تراها بالهامش اهـ

حاتم وابن حبان بأن اللعان كان في شعبان سنة تسع وجرم به غير واحد من المتأخرين ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني أن قصة اللعان كانت بمنصرف النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك وهو قريش من قول الطبري ومن واقفه لكن في اسناده الواقدي فلا بد من تأويل أحد القولين فإن أمكن والافطريق شعيب أصح ومما يوهن رواية الواقدي ما اتفق عليه أهل السير أن التوجه إلى تبوك كان في رجب وما ثبت في الصحيحين أن هلال بن أمية أحد الثلاثة الذين تب على عليهم وفي قصته أن امرأته اسمها أدنت له النبي صلى الله عليه وسلم أن تخدمه فأذن لها أن يشرط أن لا يقر بها ففعلت أنه لا حراك به وفيه أن ذلك كان بعد أن مضى إهم أربعون يوماً فكيف تقع قصة اللعان في الشهر الذي انصرفوا فيه من تبوك ويقع لهلال مع كونه فيما ذكر من الشغل بنفسه وهجران الناس له وغير ذلك وقد ثبت في حديث ابن عباس أن آية اللعان نزلت في حته وكذا عند مسلم من حديث أنس أنه أول من لاعن في الإسلام ووقع في رواية عباد بن منصور في حديث ابن عباس عند أبي داود وأحمد حتى جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تب عليهم فوجد عند أهل رجلا الحديث فهذا يدل على أن قصة اللعان تأخرت عن قصة تبوك والذي يظهر أن القصة كانت متأخرة وأعلمها كانت في شعبان سنة تسع وكانت الوفاة النبوية في شهر ربيع الأول سنة إحدى عشرة بانه اتفاق فيلتزم حينئذ مع حديث سهل بن سعد ووقع عند مسلم من حديث ابن مسعود كذا ليله بجمعة في المسجد اذ جاء رجل من الانصار فذكر القصة في اللعان باختصار في اليوم لكن لم يعين الشهر ولا السنة **(قوله جاء إلى عاصم بن عدى)** أي ابن الجعد بن العجلان العجلاني وهو ابن عم والدعير وفي رواية الاوزاعي عن الزهري التي مضت في التفسير وكان عاصم سيد بني عجلان والجعد بفتح الجيم وتشديد الدال والعجلان بفتح المهملة وسكون الجيم هو ابن حارثة بن ضبيعة من بني بلي بن عمرو بن الحاف بن قضاة وكان العجلان جالف بني عمرو بن عوف بن مالك بن الاوس من الانصار في الجاهلية وسكن المدينة فدخلوا في الانصار وقد ذكر ابن الكلبي أن امرأة عويمري بنت عاصم المذكورة وأن اسمها خولة وقال ابن منده في كتاب الصحابة خولة بنت عاصم التي قد فها زوجها فلا عن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما الهاذر ولا تعرف لها رواية وتبعه أبو نعيم ولم يذكر اسنادهما في ذلك وكان ابن الكلبي وذكر مقاتل بن سليمان فيما حكاه القرطبي أنها خولة بنت قيس وذكر ابن مردويه أنها بنت أخي عاصم فأخرج من طريق الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عاصم بن عدى لما نزلت والذين يرمون المحصنات قال يا رسول الله أين لأحدنا أن نأر بعثتهما فابتنى به في بنت أخيه وفي سنده مع إرساله ضعف وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير عن مقاتل بن حيان قال لماسأل عاصم عن ذلك أتى به في أهل بيته فأتاه ابن عمه تحتها ابنة عمه رماها بن عمه المرأة والزوج والحليل ثلاثهم بنو عم عاصم وعن ابن مردويه في مرسل ابن أبي ليلى المذكورة أن الرجل الذي رمى عويمر أنه به هو شريك بن سخماء وهو يشهد لصحة هذه الرواية لأنه ابن عم عويمر كما ثبت نسبه في الباب الماضي وكذا في مرسل مقاتل بن حيان عند أبي حاتم فقال الزوج لعاصم يا ابن عم أقسم بالله لقد رأيت شريك بن سخماء على بطنها وأنه الحليل وما قرأته منذ أربعين سنة وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني لآعن بين عويمر العجلاني وامرأته فأنكر حملها الذي

جاء إلى عاصم بن عدى
الانصارى فقال له يا عاصم

في بطنها وقال هولاء بن سحماء ولا يتسع أن يتم شريك بن سحماء بالمرأتين معا وأما قول ابن
الصباغ في الشامل ان المزي ذكر في اختصار أن العجلاني قدف زوجته بشريك بن سحماء وهو
سهو في النقل وإنما القاذف بشريك هلال بن أمية فمكأنه لم يعرف مستند المزي في ذلك وإذا جاء
الخبر من طرق متعددة فإن بعضها يعضد بعضها والجمع ممكن فتعين المصير اليه فهو أولى من
التعليق **(قوله)** أرايت رجلا أي أخبرني عن حكم رجل **(قوله)** وجد مع امرأته رجلا كذا
اقتصر على قوله مع فاستعمل الكتابة فإن مراده معينة خاصة ومراعاة أن يكون وجده عند الرؤية
(قوله) يقتله فقتلوه أي قصاصا لتقدم علمه بحكم القصاص وعموم قوله تعالى النفس بالنفس
لكن طرقه احتمال أن يخص من ذلك ما يتبع بالسبب الذي لا يقدر على الصبر عليه غالباً من الغيرة
التي في طبع البشر ولاجل هذا قال أم كيف يفعل وقد تقدم في أول باب الغيرة استشكل سعد
ابن عبادة مثل ذلك وقوله لورأيت لفسرته بالسيف غير موضح وقد تقدم في تفسير النور قول النبي
صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية لما سأله عن مثل ذلك الديمة والاحد في ظهرك وذلك كله قبل
أن ينزل اللعان وقد اختلف العلماء في وجده مع امرأته رجلا فتحقق الأمر فقتله هل يقتله به
فمنع الجهور الاقدام وقالوا يقتص منه الآن يأتي بينة الزنا أو على المقتول بالاعتراف أو يعترف
به ورثته فلا يقتل القاتل به بشرط أن يكون المقتول محصناً وقيل بل يقتل به لانه ليس له أن يقيم
الحد بغير إذن الامام وقال بعض السلف بل لا يقتل أصلاً يعز في ما فعله اذا ظهرت أمارات
صدقه وشروط أحدوا بحق ومن تبعهم هذا أن يأتي بشاهدين أنه قتله بسبب ذلك ووافقه هم ابن
القاسم وابن حبيب من المالكية لكن زاد أن يكون المقتول قد أحصن قال القرطبي ظاهر
تقريره على ما قال يؤيد قولهم كذا قال والله أعلم وقوله أم كيف يفعل يحتمل أن تكون أم
متصلة والتقدير أم يصبر على ما به من المفض ويحتمل أن تكون منقطعة بمعنى الانسراب أي بل
هناك حكم آخر لا نعرفه ويريد أن يطاع عليه فلهذا قال سل لي يا عاصم وإنما خص عاصم بذلك لما
تقدم من أنه كان كبير قومه وصهره على ابنته وأبنة أخيه وأمه كان الملح على شخايل ما سأل عنه
لكن لم يحققه فلهذا لم يفسح به أو طاع حقيقة لكن خشى اذا صرح به من العتوبة التي
تضمنها من رضى المحصنة بغير بينة أشار الى ذلك ابن العربي قال ويحتمل أن يكون لم يقع له شيء من
ذلك لكن اتفق أنه وقع في نفسه ارادة الاطلاع على الحكم فابتنى به كما يقال السلام وكل
بالمنطق ومن ثم قال ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به وقد وقع في حديث ابن عمر عند مسلم في
قصة العجلاني فقال أرايت ان وجد رجلا مع امرأته رجلا فإن تكلم به تكلم بأمر عظيم وان
سكت سكت على مثل ذلك وفي حديث ابن مسعود عنده أيضاً ان تكلم جلدتوه أو قتل فقتلوه
وان سكت سكت على غيظ وهذا تم الروايات في هذا المعنى **(قوله)** فكره رسول الله صلى الله عليه
وسلم المسائل وعامها حتى كبر بفتح الكاف وضم الموحدة أي عظم وزنا ومعنى وسببه أن
الحامل لعاصم على السؤال غيره فاختص هو بالانكار عليه ولهذا قال لعويم لما رجع فاستنهمه
عن الجواب لم تأخى بخبر **(تنبيهان)** * الاول تقدم في تفسير النور أن النورى نقل عن الواحدى
أن عاصم أخدم من لاعن وتقدم انكار ذلك ثم وقفت على مستنده وهو مذكور في معاني
القرآن للقرآن لكنه غلط * الثانى وقع في السيرة لابن حبان في حوادث سنة تسع ثم لاعن بين عويم

أرايت رجلا وجد مع امرأته
رجلا أيتها فقتلوه أم
كيف يفعل سل لي يا عاصم
عن ذلك رسول الله فسأل
عاصم رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ذلك فكره
رسول الله صلى الله عليه
وسلم المسائل وعامها حتى كبر
على عاصم ما مع من رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلما
رجع عاصم الى أهله جاءه
عويم فقال يا عاصم ماذا
قال لك رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال عاصم
لعويم لم تأخى بخبر قد كره
رسول الله صلى الله عليه
وسلم المسئلة التي سألته عنها

ابن الحرث العجلي وهو الذي يقال له عاصم وبين امرأته بعد العصر في المسجد وقد أنكر بعض شيوخنا قوله وهو الذي يقال له عاصم والذي يظهر لي أنه تعريب وكأنه كان في الأصل الذي سأل له عاصم والله أعلم وسبب كراهة ذلك ما قاله الشافعي كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة لئلا ينزل الوحي بالتحريم فيما لم يكن قبل ذلك محظراً فيحرم ويشهد له الحديث المخرج في الصحيح أعظم الناس جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته وقال النووي المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها إلا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو إشاعة فاحشة أو شناعة عليه وليس المراد المسائل المحتاج إليها إذا وقعت فقد كان المسلمون يسألون عن النوازل فيجيبهم صلى الله عليه وسلم بغير كراهة فلما كان في سؤال عاصم شناعة وترب عليه تسليط اليهود والمنافقين على أعراض المسلمين كره مسئلته وربما كان في المسئلة تصديق وكان صلى الله عليه وسلم يحب التيسير على أمته وشواهد ذلك في الأحاديث كثيرة وفي حديث جابر ما نزلت آية اللعان إلا كثرة السؤال أخرجه الخطيب في المهمات من طريق مجاهد عن عامر عنه (قوله فقال عويمر والله لا أنتهي) في رواية النكشي عن مائتي شيء أي ما أرجع عن السؤال ولونيت عنه زاد ابن أبي ذئب في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث كما سيأتي في الاعتصام فأنزل الله القرآن خلف عاصم أي بعد أن رجع من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن جريج في الباب الذي بعده هذا فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر الملاعنة وفي رواية إبراهيم بن سعد أن نادفوا جده قد أنزل الله عليه (قوله فاقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) بالنصب (وسط الناس) فتبع السنين وبسكونها (قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فلك وفي صاحبك) ظاهر هذا السياق أنه كان تقدم منه إشارة إلى خصوص ما وقع له مع امرأته فيتبرح أحد الاحتمالات التي أشار إليها ابن العربي لكن يظهر لي من بقية الطرق أن في السياق اختصاراً أو بوضع ذلك ما وقع في حديث ابن عوف قصة العجلائي بعد قوله إن تكلم تكلم بأمر عظيم وإن سككت سككت على مثل ذلك فسكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان بعد ذلك أتاه فقال إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به فدل على أنه لم يذكر أمرأته إلا بعد أن انصرف ثم عاد ووقع في حديث ابن مسعود أن الرجل لما قال وإن سككت سككت على غيظ قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم افتح وجعل يدعو فنزلت آية اللعان وهذا ظاهره أن الآية نزلت عقب السؤال لكن يحتمل أن يتخلل بين الدعاء والتزول زمن بحيث يذهب عاصم ويعود عويمر وهذا كله ظاهر جده في أن القصة نزلت بسبب عويمر ويعارضه ما تقدم في تفسير النور من حديث ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن حنيفة فقال النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو حدث في ظهرك فقال هلال والذي بعثك بالحق إنني لصادق ولينزل الله في ما يبئ ظهري من الحسد فنزل جبريل فأنزل عليه والذين يرمون أزواجهم الحديث وفي رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في هذا الحديث عند أبي داود فقال هلال وإن لا رجوع أن يجعل الله لي فرجاً قال فيمنار رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك أنزل عليه الوحي وفي حديث أنس عنده مسلم أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن حنيفة وكان أخا البراء بن مالك لأمه وكان أول رجل لآعن في الإسلام فهذا يدل على أن الآية نزلت بسبب هلال وقد قدمت

فقال عويمر والله لا أنتهي حتى أسأله عنها فاقبل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله أ رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أ يقتله فتقتلونه أم كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك

اختلاف أهل العلم في الراجح من ذلك وبيئت كيفية الجمع بينهما في تفسير سورة النور بأن يكون هلال سأل أولاً ثم سأل عوف فنزلت في شأنهما معا وظاهره أن احتمال أن يكون عاصم سأل قبل النزول ثم جاء هلال بعده فنزلت عندهم سوء الخفاء عوف في المرة الثانية التي قال فيها إن الذي سألتك عنه قد استلقت به فوجد الآية نزلت في شأن هلال فأعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بأنهما نزلت فيه يعني أنه نزلت في كل من وقع له ذلك لأن ذلك لا يختص بهلال وكذا يجاب على سماع حديث ابن مسعود ويحتمل أنه لما شرع يدعو بعد توجهه إلى الجحاني جاء هلال فذكر قصته فنزلت فجاء عوف فقرأ قل قد نزل فيك وفي صاحبك **(قوله)** فاذهب فأنت بها يعني فاذهب فأنت بها واستدل به على أن اللعان يكون عند الحاكم وبأمره فلو تراضيا بمن يلاعن بينهما فلا عن لم يصح لأن في اللعان من التعليظ ما يقتضي أن يختص به الحكم وفي حديث ابن عمر فلاهن عليه أي الآيات التي في سورة النور ووظفه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قال لا والذي بعثت بالحق ما كذب عليها ثم دعاها فو عظمها وذكروا أخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة قالت والذي بعثت بالحق إنه كاذب **(قوله)** قال سهل هو موصول بالاستناد المبداه **(قوله)** فتلاعنا فيه حذف تقديره فذهب فأنت بها فساداً لها فأنكرت فأمر باللعان فتلاعنا **(قوله)** وأما عن الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد ابن جرير في الباب الذي بعده في المسند وزاد ابن السخري في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث بعد العصر أخرجه أحمد وفي حديث عبد الله بن جعفر بعد العصر عند المنبر وسنده ضعيف واستدل بجمعه ذلك على أن اللعان يكون بحضرة الحاكم وجميع من الناس وهو أحد أنواع التعليظ * ثانيها الزمان * ثالثها المكان وهذا التعليظ مستحب وقيل واجب * (تنبيه) * لم أر في شيء من طرق حديث سهل صفة تلاعهم ما لا مافي رواية الأوزاعي الماضية في التفسير فإنه قال فأمرهما بالملاعنة بما سمى الله في كتابه وظاهره أنهم لم يزيدا على ما في الآية وحديث ابن عمر عند مسلم صريح في ذلك فإن فيه فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ثم ثنى بالمرأة الحديث وحديث ابن مسعود نحوه ولكن زاد فيه فذهب لتلعتن فقال النبي صلى الله عليه وسلم فأت فالتعننت وفي حديث أنس عند أبي يعلى وأصله في مسلم فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال أنشهد بالله أنك لمن الصادقين فيما ربيتهم من الزنا فشهد بذلك أربعاً ثم قال له في الخامسة سكتت سكتة حتى ظنوا أنها ساستعترف ثم قالت لا أفصح فوحى سائر اليوم ففقت على القول وفي حديث ابن عباس من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن عتبة عند أبي داود والنسائي وابن أبي حاتم فدعا الرجل فشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين فأمر بدفع أسك على فمه فوعظله فقال كل شيء أهون عليك من لعنة الله ثم أرسله فقال لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين وقال في المرأة نحو ذلك وهذه الطريق لم يسم فيها الزوج ولا الزوجة بخلاف حديث أنس فصرح فيه بأنها في قصة هلال بن أمية فإن كانت القصص واحدة وقع الوهم في تسمية الملاعن كما جزم به غير واحد ممن ذكرته في التفسير فهذه زيادة من ثقة فتعقدوا كانت متعددة فقد ثبت بعضها في قصة امرأة هلال كما ذكرته في آخر باب يبدأ الرجل باللاعن **(قوله)** فلما فرغ من

فاذهب فأنت بها قال سهل
فتلاعنا وأما عن الناس عند
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما فرغ من

تلا عنهم ما قال عور كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها في رواية الاوزاعي ان حبستم ما فقد
 ظلمتها **(قوله)** فطلعتها ثلاثا في رواية ابن اسحق ظلمتها ان أمسكتها فهي الطلاق فهي الطلاق فهي
 الطلاق وقد تفرد به هذه الزيادة ولم يتابع عليها وكأثر واه بالمعنى لا اعتقاده منع جمع الطلاقات
 الثلاث بكلمة واحدة وقد تقدم البحث فيه من قبل في أوائل الطلاق واستدل بقوله طلقها
 ثلاثا أن الفرق بين المتلاعنين تتوقف على تطلق الرجل **ك** ما تقدم نقله عن عثمان النبي
 وأجيب بقوله في حديث ابن عمر فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين فان حديث سهل
 وحديث ابن عمر في قصة واحدة وظاهر حديث ابن عمر ان الفرق وقعت بتفريق النبي صلى
 الله عليه وسلم وقد وقع في شرح مسلم للنووي قوله كذبت عليها يا رسول الله ان أمسكتها هو
 كلام مستعمل وقوله فطلعتها أي ثم عقب قوله ذلك بطلاقها وذلك لاندن ان اللعان لا يحرمها
 عليه فأراد تحريمها بالطلاق فقال هي طالق ثلاثا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك
 عليها أي لا مال لك عليها فلا يقع طلاق انتهى وهو يوهم ان قوله لا سبيل لك عليه اوقع منه
 صلى الله عليه وسلم عقب قول الملاعن هي طالق ثلاثا وأنه موجود كذلك في حديث سهل
 ابن سعد الذي شرحه وليس كذلك فان قوله لا سبيل لك عليه لم يقع في حديث سهل وانما وقع
 في حديث ابن عمر عقب قوله الله يعلم أن أحدا كاذب لا سبيل لك عليها وفيه قال يا رسول الله
 مالي الحديث **ك** في الصحيحين وظهر من ذلك أن قوله لا سبيل لك عليها انما استدل من
 استدلل به من أحكامنا لوقوع الفرق بنفس الطلاق من عموم لنظرة لامن خصوص السياق
 والله أعلم **(قوله)** قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين زاد أبو داود عن القعني عن مالك
 فكانت تلك وهي اشارة الى الفرق وفي رواية ابن جريح في الباب بعده فطلعتها ثلاثا قبل أن
 يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من التلاعن فنارها عند النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال ذلك تفريق بين كل متلاعنين كذا المستعمل وللباقين فكان ذلك تفريقا ولا لكشمي في فصار
 بدل فكان تأخر جرحه مسلم من طريق ابن جريح باللفظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك التفريق
 بين كل متلاعنين وهو يؤيد رواية المستعمل ومن طريق يونس عن ابن شهاب قال عمل حدث
 مالك قال مسلم لكن أدرج قوله وكان فراقه اياها بعد سنة بين المتلاعنين وكذا ذكر الدارقطني في
 غرائب مالك اختلاف الرواة على ابن شهاب وذو ذلك الشافعي وأشار الى أن نسبه الى ابن شهاب
 هو من قول سهل أو من قول ابن شهاب وذو ذلك الشافعي وأشار الى أن نسبه الى ابن شهاب
 لا تمنع نسبه الى سهل ويؤيده ما وقع عند أبي داود من طريق عياض بن عبد الله الفهري عن ابن
 شهاب عن سهل قال فطلعتها ثلاثا فطلعت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنشد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة قال سهل حضرت هذا
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فخصت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان
 أبدا فقوله فخصت السنة ظاهر في أنه من تمام قول سهل ويحتمل أنه من قول ابن شهاب ويؤيده
 ان ابن جريح في الباب الذي بعده أو رد قول ابن شهاب في ذلك بعد ذكر حديث سهل فقال بعد
 قوله ذلك تفريق بين كل متلاعنين قال ابن جريح قال ابن شهاب كانت السنة بعدهما أن يفرق
 بين المتلاعنين ثم وجدت في نسخة الصغاني في آخر الحديث قال أبو عبد الله قوله ذلك تفريق بين

تلا عنهم ما قال عور
 كذبت عليها يا رسول
 الله ان أمسكتها فطلعتها
 ثلاثا قبل أن يأمره رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 ابن شهاب فكانت سنة
 المتلاعنين

(باب التلاع في المسجد) * حدثنا يحيى بن جعفر أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا (٣٩٩) ابن جرير قال أخبرني ابن شهاب عن

الملاء عن من قول الزهري وليس من الحديث انتهى وهو خلاف ظاهر سياق ابن جرير فكان
المصنف رأى أنه مدرج فنبه عليه **(قوله ما)** التلاع في المسجد أشار
بهذه الترجمة الى خلاف الحنفية لأن اللعان لا يتعين في المسجد وانما يكون حيث كان الامام
أو حيث شاء **(قوله حدثنا يحيى)** هو ابن جعفر **(قوله)** أخبرني ابن شهاب عن الملاء عن
السنة فيها عن حديث سهل بن سعد أخى بنى ساعدة) وقع عند الطبري في أول الاسناد زيادة فانه
أخرج من طريق حجاج بن محمد عن ابن جرير عن عكرمة في هذه الآية والذين يرمون أزواجهم
نزلات في هلال بن أمية فذكره مختصرا قال ابن جرير وأخبرني ابن شهاب فذكره فكان ابن
جرير أشار الى بيان الاختلاف في الذي نزل ذلك فيه وقدرت ما في رواية ابن جرير من
الفائدة في الباب الذي قبله **(قوله)** قال وكانت حاملا وكان ابنها يدعى لامة قال ثم جرت السنة في
ميراثها أنما ترثه ويرث منها ما فرض الله لها) هذه الأقوال كلها أقوال ابن شهاب وهو موصول
اليه بالسند المبداه وقدر وصله سويد بن سعيد عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال
الدارقطني في غرائب مالك لأعلم أحدا رواه عن مالك غيره (قلت) وقد تقدم في التفسير من
طريق فلم ينج سليمان عن الزهري عن سهل فذكر قصة المتلاعنين مختصرة وفيه فمناقرتها فكانت
سنة أن يفرق بين المتلاعنين وكانت حاملا الى قوله ما فرض الله لها وظاهره انهم قول سهل مع
احتمال أن يكون من قول ابن شهاب كما تقدم وهذا صريح في ان اللعان بينهما ما وقع وهي حامل
ويتأكد عافى رواية العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عند أبي داود وقال النبي صلى الله عليه وسلم
لعاصم بن عدى أمسك المرأة عندك حتى تلد وتقدم في أثناء الباب الذي قبله من مرسل مقاتل بن
حيان ومن حديث عبد الله بن جعفر أيضا التصريح بذلك **(قوله)** قال ابن جرير عن ابن شهاب عن
سهل بن سعد الساعدي في هذا الحديث) هو موصول بالسند المبداه **(قوله)** ان جاءت به أحرر
في رواية أبي داود من طريق ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب أحيمر بالتصغير وفي مرسل سعيد
ابن المسيب عند الشافعي أشقر قال لعبل المراد بالاجر الايض لان الجرأة غائبة وفي البياض
قال والعرب لا تطلق الايض في اللون وانما تقول في نعت الطاهر والنقي والكريم وتقول ذلك
(قوله) قصيرا كأنه وحرة) بفتح الواو المهملة دوية تترامى على الطعام والجمع فتفسده وهي من
نوع الوزغ **(قوله)** فلا أراها الا صدقت) في رواية عباس بن سهل عن أبيه عند أبي داود فهو
لاية الذي اتى منه **(قوله)** وان جاءت به أسود أعين ذا أليتين) أي غليظتين ويوضحه ما في رواية أبي
داود المذكورة من طريق ابراهيم بن سعد دعي العينين عظيم الاليتين ومثله في رواية الاوزاعي
الماضية في التفسير وزاد خذ الخ الساقين والدعي شدة سود الجلد وقوا العين الكبير العين وفي رواية
عباس بن سهل المذكورة وان ولدت قط الشعر أسود اللسان فهو لابن حنبل والقط قط تلتغل
الشعر **(قوله)** فجاءت به على المكروه من ذلك) في رواية الاوزاعي فجاءت به على النعت الذي نعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصديق عويمر وفي رواية عباس المذكورة قال لعاصم فما وقع
أخذته الى قاذار رأسه مثل فروة الجمل الصغير ثم أخذت بشقمة فاذا هو مثل النبعة واستقبلني
لسانه أسود مثل القرة فقلت صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم والجل بفتح المهملة والميم ولد
الضأن والنبعة واحدة النبع بفتح النون وسكون الواو واحدة بعد هاء المهملة وهو شجر يتخذ منه

جاءت به أسود أعين ذا أليتين فلا أراها الا قد صدق عليا فجاءت به على المكروه من ذلك
(١) قوله ما فرض الله لها كذا بالنسخ والرواية التي بالمئن ما فرض الله وحسره اه

القسى والسهم ولون قشره أحمر إلى الصفرة ﴿قوله﴾ ما قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا بغير ينة) أى من أنكر والافالمعترق أيضايرجم ﴿قوله﴾ عن يحيى بن سعيد) هو الانصارى ﴿قوله﴾ عن عبد الرحمن بن القاسم) فى رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد أخبرنى عبد الرحمن بن القاسم وسماى بعد ستة أبواب ﴿قوله﴾ عن القاسم بن محمد) أى ابن أبى بكر الصديق وهو والد عبد الرحمن رواية عنه ووقع فى رواية النسائى عن أبيه ﴿قوله﴾ عن ابن عباس) أنه ذكر التلاعن) يعنى أنه قال ذكر كخذف لفظ قال وصرح بذلك فى رواية سليمان الآتية وقوله ذكر بضم أوله على البناء للمجهول وقوله التلاعن وقع فى رواية سليمان المتلاعنات والمراد ذكر حكم الرجل يرى امرأته بالزنا فعبر عنه بالتلاعن باعتبار ما آل إليه الأمر بعد نزول الآية ﴿قوله﴾ فقال عاصم بن عدى فى ذلك قولاً ثم انصرف) قال الكرماني معنى قوله قولاً أى كلاماً لا يلائق به كحجب النفس والخوة والمبالغة فى الغيرة وعدم المراد إلى ارادة الله وقدرته (قلت) وكل ذلك بعزل عن الواقع وانما المراد بقول عاصم ما تقدم فى حديث سهل بن سعد أنه سأل عن الحكم الذى أمره عويمران بسأل له عنه وانما جازمت بذلك لانه تبين لى ان حديث سهل بن سعد وان عباس من رواية القاسم بن محمد عنه فى قصة واحدة بخلاف رواية عكرمة عن ابن عباس فانهم فى قصة أخرى كما تقدم فى تفسير النور عن ابن عبد البر أن القاسم روى قصة اللعان عن ابن عباس كما رواه سهل بن سعد وغيره فى أن الملا عن عويمرو بينت هناك توجيهه وعلى هذا فالقول المهم عن عاصم فى رواية القاسم هذه هو قوله أرى رجلاً وجد مع امرأته رجلاً لا يقتله فمقتلونه الحديث ولا مانع أن يروى ابن عباس القصتين معاً ويؤيد التعدد اختلاف السماعين وخلو أحدهما عما وقع فى الآخر وما وقع بين القصتين من المغايرة كما أيبنه ﴿قوله﴾ فأنا رجل من قومه) هو عويمر كما تقدم ولا يمكن نفسه به لال بن أمية لانه لا قرابة بينهما وبين عاصم لانه هلال بن أمية بن عامر بن عبد قيس من بني واقف وهو مالك بن امرئ القيس بن مالك بن الاوس فلا يجتمع مع بني عمرو بن عوف الذى ينتمى عاصم إلى حائهم الا فى مالك بن الاوس لان عمرو بن عوف هو ابن مالك ﴿قوله﴾ فقال عاصم ما بتليت بهذا الا تقولى) تقدم بيان المراد من ذلك لان عويمر ابن عمرو وكانت تحته بنت عاصم أو بنت أخيه فلذلك أضاف ذلك إلى نفسه بقوله ما بتليت وقوله الا تقولى أى بسؤال عمالم يقع كأنه قال فعوقبت بوقوع ذلك فى آل بيتي وزعم الداودى ان معناه انه قال مثلاً لو وجدت أحداً يفعل ذلك لقتلته أو غيراً حسداً بذلك فابتلى به وكلامه أيضاً بعزل عن الواقع فتد وقع فى مرسل مقاتل بن حيان عند ابن أبى حاتم فقال عاصم ان الله وانا اليه راجعون هذا والله بسؤالى عن هذا الأمر بين الناس فابتليت به والذى كان قال لو رأيته لضربت به بالسيف هو سعد بن عبادة كما تقدم فى باب الغيرة وقد أورد الطبري من طريق أيوب عن عكرمة مرسل لا واصله ابن مردويه بن عبد الرحمن بن عباس قال لما نزلت والذين يرمون المحصنات قال سعد بن عبادة ان أنا رأيت لكاع يفرجها رجل فذكر القصة وفيه فوالله ما لنوا الا يسيرا حتى جاء هلال بن أمية فذكر قصته وهو عند أبي داود فى رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس فوضع أن قول عاصم كان فى قصة عويمر وقول سعد بن عبادة كان فى قصة هلال فالكلامان مختلفان وهو مما يؤيد تعدد القصة ويؤيد التعدد أيضاً أنه وقع فى آخر حديث ابن عباس عند

*) (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا بغير ينة) * حدثنا سعيد بن عفير حدثنى الليث عن يحيى ابن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال عاصم بن عدى فى ذلك قولاً ثم انصرف فأنا رجل من قومه يشكو اليه انه قد وجد مع امرأته رجلاً فقال عاصم ما بتليت بهذا الا تقولى فذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذى وجد عليه امرأته

الحاكم قال ابن عباس فما كان بالمدينة أكثر غاشمة منه وعند أبي داود وغيره قال عكرمة فكان بعد ذلك أميرا على مصر وما يدعى لاب فهذا يدل على أن ولد الملاعنة عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمانا وقوله على مصر أى من الأمصار ووطن بعض شيوخنا أنه أراد مصر البلد المشهور فقال فيه نظر لأن أمراء مصر معروفون معدودون ليس فيهم هذا أو وقع في حديث عبد الله بن جعفر عند ابن سعد في الطبقات أن ولد الملاعنة عاش بعد ذلك سنتين ومات فهذا أيضا ما يتولى التعداد والله أعلم **(قوله)** وكان ذلك الرجل أى الذى روى امرأته **(قوله)** مضمرا بضم أوله وسكون الصاد المهملة وفتح الفاء وتشديد الراء أى قوى الصبر وهذا لا يخالف قوله في حديث سهل أنه كان أجرا وأما سقر لأن ذلك لونه الأصلي والصفرة عارضة وقوله قليل اللحم أى نحيف الجسم وقوله سبط الشعر بفتح المهملة وكسر الواو حذو هو ضد الجعودة **(قوله)** وكان الذى ادعى عليه أنه وجدته عند أهل آدم بالمداى لونه قريب من السواد **(قوله)** خذلا بفتح الخاء ثم المهملة وتشديد اللام أى ممتلى الساقين وقال أبو الحسن بن فارس ممتلى الأعضاء وقال الطبري لا يكون الأمع غلظ العظم مع اللحم **(قوله)** كثير اللحم أى في جميع جسده يحتمل أن تكون صفة شارحة لقوله خذلا بناء على أن الخذل الممتلى البدن وأما على قول من قال إنه الممتلى الساق فيكون فيه تعميم بعد تخصيص وزاد في رواية سليمان بن بلال الآية جعدا قاطعا وقد تقدم تفسيره في شرح حديث سهل قريبا وهذه الصفة موافقة للآتي في حديث سهل بن سعد حيث فيه عظيم الأليتين خذلا الساقين الخ **(قوله)** فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم بينى بآتي الكلام عليه بعد أربعة أبواب **(قوله)** فجاءت في رواية سليمان بن بلال فوضعت **(قوله)** فلا عن النبي صلى الله عليه وسلم بينهم ما هذا نظاره أن الملاعنة بينهم ما تأخرت حتى وضعت فيجسد على أن قوله فلا عن معقب بقوله فذهب به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذى وجد عليه امرأته واعترض قوله وكان ذلك الرجل الخ والحامل على ذلك ما قدمناه من الأدلة على أن رواية القاسم هذه موافقة لحديث سهل بن سعد **(قوله)** لو كنت راجبا غير بينة ٢ مسلم به من قال إن نكول المرأة عن اللعان لا يوجب عليها الحد وهو قول الأوزاعي وأصحاب الرأي واحتجوا بأن الحد لا تثبت بالنكول وبأن قوله صلى الله عليه وسلم لو كنت راجبا لم يقع بسبب اللعان فقط وقال أحمد إذا امتنع تحبس وأهاب أن أقول ترجم لانها لو أقرت صريحا ثم رجعت لم ترجم فكيف ترجم إذا أبت الالتماع **(قوله)** فقال رجل لابن عباس في المجلس بآتي بيانه في باب قول الامام اللهم بين قريبا **(قوله)** قال أبو صالح وعبد الله بن يوسف آدم خذلا يعنى يسكون الدال ويقال بنحوها مخففة في الوجهين وبالسكون ذكره أهل اللغة وأبو صالح هذا هو عبد الله بن صالح كاتب الليث وقد وقع في بعض النسخ عن أبي ذر قال لنا أبو صالح ورواية عبد الله بن يوسف وصلها المؤلف في الحدود **(قوله)** **باب** صدق الملاعنة أى بيان الحكم فيه وقد انعقد الإجماع على أن المدخول بها تستحق جميعه واختلاف في غير المدخول بها فالجهور على أن لها النصف كغيرها من المظلمات قبل الدخول وقبل بل لها جميعه قاله أبو الزناد والحكم وجماد وقبل لاشئ لها أصلا قاله الزهري وروى عن مالك **(قوله)** أخبرنا سمعيل هو المعروف بابن علية **(قوله)** قلت لابن عمر رجل قذف امرأته أى ما الحكم فيه وقد أوردته مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبيرة فزاد في أوله قال

وسكان ذلك الرجل
مضفرا قليل اللحم سبط
الشعر وكان الذى ادعى عليه
أنه وجدته عند أهل آدم خذلا
كثير اللحم فقال النبي
صلى الله عليه وسلم اللهم
بين بين ما قال الرجل
الذى ذكر زوجها أنه وجدته
فلا عن النبي صلى الله عليه
وسلم بينهم ما قال رجل لابن
عباس في المجلس هى التى
قال النبي صلى الله عليه
وسلم لو رجعت أحدا غير بينة
رجعت هذه فقال لا تلك
امرأة **ب** كانت تظهر
في الاسلام السوء قال أبو
صالح وعبد الله بن يوسف
آدم خذلا * **باب** صدق
الملاعنة * حدثني عمرو بن
زارة أخبرنا سمعيل عن
أبي بن سعيد بن جبيرة
قال قلت لابن عمر رجل قذف
امرأته

٢ قوله لو كنت راجبا غير
بينه هكذا بنسخ الشرح التى
بأيدينا وفي الصحيح الذى
بأيدينا لورجت أحدا الخ
فأعمل ما في الشرح رواية له

اه

لا توضع موضع واحد ولا توقع موقعه وقد أجاز المبروجاء في هذا الحديث في غير وصف ولا تفي
وبعني واحد اه قال الشافعي ههنا من أعجب ما وقع للقاضي مع راعته وحذقه فان الذي
قاله النخاض انما هو في أحد التي للعموم نحو ما في الدار من أحد وما جاءني من أحد واما أحد بعني
واحد فلا خلاف في استعمالها في الاثبات نحو قل هو الله أحد ونحو شهادة أحد هم ونحو
أحد كما كاذب (قوله فهل منكم من تأب) يحتمل أن يكون ارشاد الأئمة لم يحصل منهم ما رآه من
أحدهما اعتراف ولأن الزوج لو كذب نفسه كانت توبة منه (قوله سفيان قال عمرو) هو ابن
دينار وفي رواية الحميدي عن سفيان أنبا ناعرو وقد كرهه وقد بينت ما فيه في الذي قبله (قوله قال
سفيان حفظته من عمرو) هذا كلام علي بن عبد الله يريديان سماع سفيان له من عمرو (قوله
وقال أيوب) هو موصول بالسند المبداء وليس بتعليق وحاصل أن الحديث كان عند سفيان عن
عمرو بن دينار وعن أيوب جميعا عن ابن عمر وقد وقع في رواية الحميدي عن سفيان قال وحديثنا
أيوب في مجلس عمرو بن دينار فحدثه عمرو بحديثه هذا فقال له أيوب أنت أحسن حديثنا مني وقد
بينت في الذي قبله سبب ذلك وهو أن فيه عند عمرو ما ليس عند أيوب (قوله فقال بأصبعيه) هو من
اطلاق القول على النعل وقوله وقرق سفيان ٢ بين السبابة والوسطى بجملة معترضة أراد بها بيان
الكيفية والذي يظهر أنه لا يجوز بذلك إلا عن توقف وقوله فرق النبي صلى الله عليه وسلم إلى
آخره هو جواب السؤال (قوله وقال الله يعلم أن أحدكما كاذب) قال عباس ظاهره أنه قال هذا
الكلام بعد فراغهما من اللعان فيؤخذ منه عرض التوبة على المذنب ولو يربق الاجمال وأنه
يلزم من كذبه التوبة من ذلك وقال الداودي قال ذلك قبل اللعان تحذير الهمام منه والاول أظهر
وأولى بسباق الكلام (قلت) والذي قاله الداودي أولى من جهة أخرى وهي مشروعية
الموعظة قبل الوقوع في المعصية بل هو أخرى مما بعد الوقوع واما مساق الكلام فتحتمل في رواية
ابن عمر لا من ابن وأما حديث ابن عباس فسياقه ظاهر فيما قال الداودي في رواية جرم بن حازم
عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عند الطبري والحاكم والبيهقي في قصة هلال بن أمية قال
فدعاهما حين نزلت آية الملاعة فقال الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب فقال هلال
والله اني لصادق الحديث وقد قدمت أن حديث ابن عباس من رواية عكرمة في قصة غير
القصة التي في حديث سهل بن سعد وابن عمر فيصيح الامر ان معبا باعتبار التعدد (قوله
باب التفريق بين المتلاعنين) ثبتت هذه الترجمة للمستمل وذكرها الاسماعيل وثبت
عند النسفي باب بالترجمة وسقط ذلك للباقي والاول أنسب وفيه حديث ابن عمر من طريق
عبيد الله بن عمر العمري عن نافع من وجهين ولفظ الاول فرق بين رجل وامرأة فذهبا فأحللتهما
ولفظ الثاني لا عن بين رجل وامرأة فأحللتهما ويؤخذ منه أن اطلاق يحيى بن معين وغيره تحفظته
الرواية بلفظ فرق بين المتلاعنين انما المراد به في حديث سهل بن سعد بخصوصه فقد أخرجه أبو
داود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عنه بهذا اللفظ وقال بعده لم يتابع ابن عيينة على
ذلك أحد ثم أخرج من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عمر فرق
رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اخوي بن العجلان قال ابن عبد البر لعل ابن عيينة دخل عليه
حديث في حديث وذكر ابن أبي خيثمة أن يحيى بن معين سئل عن الحديث فقال ان غلط قال ابن

فهل منكم من
تائب) * حدثنا علي بن عبد
الله حدثنا سفيان قال عمرو
سمعت سعيد بن جبير قال
سألت ابن عمر عن المتلاعنين
فقال قال النبي صلى الله
عليه وسلم للمتلاعنين
حسابكما على الله أحدكما
كاذب لا سبيل لك عليها قال
مالي قال لا مال لك ان كنت
صدقت عليها فهو عما
استحللت من فرجه وان
كنت كذبت عليها فذلك
أبعد لك قال سفيان حفظته
من عمرو وقال أيوب سمعت
سعيد بن جبير قال قلت لابن
عمر رجل لا عن امرأته فقال
بأصبعيه وقرق سفيان بين
أصبعيه السبابة والوسطى
فرق النبي صلى الله عليه وسلم
بين أخوي بن العجلان وقال
الله يعلم أن أحدكما كاذب
فهل منكما تائب ثلاث مرات
قال سفيان حفظته من عمرو
وأيوب كما أخبرتك * (باب
التفريق بين المتلاعنين) *

٢ قوله بين السبابة الذي
في نسخ الصحيح التي بأيدينا بين
أصبعيه السبابة الخ فاعمل
مافي الشارح رواية له اه

عبد البر أن أراد من حديث سهل فسهل والافه ومردود (قلت) تقدم أيضا حديث سهل من طريق ابن جريج فكانت سنة في المتلاعنين لا يجتمعان أبدا ولكن ظاهرا سابقا لأنه من كلام الزهري فيكون مرسلًا وقد بينت من وصله وأرسله في باب اللعان ومن طلق وعلى تقدير ذلك فقد ثبت هذا النظم من هذه الوجهة فتسلك به من قال إن الفرقة بين المتلاعنين لا تقع بنفس اللعان حتى يوقعها الحاكم ورواية ابن جريج المذكورة تؤيد أن الفرقة تقع بنفس اللعان وعلى تقدير إرسالها فقد جاء عن ابن عمر بلفظه عند الدارقطني ويتأيد بذلك قول من جعل التنزيق في حديث الباب على أنه بيان حكم لا يقع فرقته واحتجوا أيضا بقوله في الرواية الأخرى لا سبيل لك عليها وتعب بأن ذلك وقع جوابا لسؤال الرجل عن ماله الذي أخذته منه وأجيب بأن العبرة بعموم اللفظ وهو مذكورة في سياق التي فيشمل المال والبدن ويقتضي في تسليمه عليها بوجوه من الوجوه ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود وقضى أن ليس عليه نفقة ولا سكنى من أجل أنهم ما يفرقان بغير طلاق ولا موت في عنها وهو ظاهر في أن الفرقة وقعت بينهما بنفس اللعان ويستدل منه أن قوله في حديث سهل فطلقها ثلثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بفراقها أن الرجل إنما يطلقها قبل أن يعلم أن الفرقة تقع بنفس اللعان فبادر إلى تطلقها الشدة بغيره منها واستدل بقوله لا يجتمعان أبدا على أن فرقتهما اللعان على التأييد وأن الملاعن لو أكذب نفسه لم يحل له أن يتزوجها بعد وقال بعضهم يجوز له أن يتزوجها وإنما يقع باللعان طلاق واحدة بناء على قول حماد وأبي حنيفة وخميد بن الحسن وصح عن سعيد بن المسيب قالوا لو يكون الملاعن إذا كذب نفسه خاطبا من الخطاب وعن الشعبي والضحاك إذا كذب نفسه ردت إليه امرأته قال ابن عبد البر هذا عندي قول ثالث (قلت) ويحتمل أن يكون معنى قوله ردت إليه أي بعد العقد الجديد فيوافق الذي قبله قال ابن السمعاني لم أفق على دليل لتأييد الفرقة من حيث النظر وإنما التسبع في ذلك النص وقال ابن عبد البر أبدى بعض أصحابه فائدة وهو أن لا يجتمع ملعون مع غيره ملعون لأن أحدهما ملعون في الجمل بختلاف ما إذا تزوجت المرأة غير الملاعن فأن لا يتحقق وتعب بأنه لو كان كذلك لامتنع عليهم ما التزوج لانه يتحقق أن أحدهما ملعون ويمكن أن يجاب بأن في هذه الصورة افتراق في الجملة قال السمعاني وقد أورد بعض الحنفية أن قوله للمتلاعنان يقتضي أن فرقتهما التأييد بشرط لها أن يقع التلاعن من الزوجين والشافعية يكتفون في التأييد بلعان الزوج فقط كما تقدم وأجاب بأنه لما كان لعانه بسبب لعانها وصريح لفظ اللعن يوجب في جانبه دونها معنى الموجود من ملاءمة ولان لعانه سبب في إثبات الزنا عليها فليس يلزم انتفاء نسب الولدية فينتفي الفرائض فإذا اتفق الفرائض انقطع النكاح فان قيل إذا كذب الملاعن نفسه يلزم ارتضاع الملاعنة حكما وإذا ارتفعت صارت المرأة محل استمتاع قلنا اللعان عندكم شهادة والشاهد إذا رجع بعد الحكم لم يرتفع الحكم وأما عندنا فهو عيب واليمين إذا صارت حجة وتعلق بها الحكم لا ترتفع فإذا كذب نفسه فقد زعم أنه لم يوجده منه ما يسهط الحد عنه فيجب عليه الحد ولا يرتفع موجب اللعان ﴿قوله﴾ **باب** يلحق الولد بالملاعنة أي إذا اتفق الزوج منه قبل الوضع أو بعده ﴿قوله﴾ أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين رجل وامرأته فأتى من ولدها

حدثني إبراهيم بن المنذر حدثنا أنس بن عياض عن عبيد الله عن نافع أن ابن عمر رضي الله عنهم أخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرق بين رجل وامرأة قد فيها أو أحدهما * حدثني مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله أخبرني نافع عن ابن عمر قال لا عن النبي صلى الله عليه وسلم بين رجل وامرأة من الانسار وورق بينهما * (باب يلحق الولد بالملاعنة) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا مالك قال حدثني نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين رجل وامرأته فأتى من ولدها

الانتفاء فان أراد أن الملاءمة سبب ثبوت الانتفاء فليد وان أراد أن الملاءمة سبب وجود الانتفاء
فليس كذلك فإنه ان لم يتعرض لنفي الولد في الملاءمة لم يتقف والحديث في الموطأ بلفظ واتق
بالواو لا بالناء وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك ذكره بلفظ واتقيل يعني يتقاف بدل
الناء ولا م آخره وكأنه تصحيف وان كان مخفوطا فعنه قريب من الاول وقد تقدم الحديث
في تفسير النور من وجه آخر عن نافع بلفظ ان رجلا رمى امرأته واتق من ولدها فامرهما
النبي صلى الله عليه وسلم فتلاعنا فوضع أن الانتفاء سبب الملاءمة لا العكس واستدل بهذا
الحديث على مشروعية اللعان لنفي الولد وعن أحمد بن حنبل في الولد مجرد اللعان ولو لم يتعرض الرجل
لذكره في اللعان وفيه نظر لأنه لا يخلو لحقه ولحقه وانما يقر لرعان الرجل دفع حد القذف عنه وثبوت
زنا المرأة تيمم رفع عنها الحد باللعان وقال الشافعي ان نفي الولد في الملاءمة اتق وان لم يتعرض له
فله أن يعبد اللعان لانتفائه ولا إعادة على المرأة وان أمكنه الرفع الى الحاكم فآخر بغيره حتى
ولدت لم يكن له أن ينفيه كافي الشفعة واستدل به على أنه لا يشترط في نفي الحمل تصريح الرجل
بأنها ولدت من زنا ولا أنه استبرأها بحضة وعن المالكية يشترط ذلك واحتج بعض من خالفهم
بأنه نفي الحمل عنه من غير أن يتعرض لذلك بخلاف اللعان الناشئ عن قذفها واحتج الشافعي بأن
الحامل قد تحيض فلا معنى لاشتراط الاستبراء قال ابن العربي ليس عن هذا جواب متقنع **(قوله)**
ففرق بينهما أو ألحق الولد بالمرأة قال الدارقطني تفرد مالك بهذه الزيادة قال ابن عبد البر ذكرنا
أن مالكاً تفرد بهذه اللفظة في حديث ابن عمر وقد جاءت من أوجه أخرى في حديث سهل بن سعد
كما تقدم من رواية يونس عن الزهري عن عبد الله بن داود بلفظ ثم خرجت حاملاً فكان الولد إلى أمه
ومن رواية الأوزاعي عن الزهري وكان الولد يمدى إلى أمه ومعنى قوله ألحق الولد بأمه أي صيره
لها وحدها ونفاه عن الزوج فلا تورث بينهما وأما أمه فترث منه ما فرض الله لها وكوقع صريحاً
في حديث سهل بن سعد كما تقدم في شرح حديثه في آخره وكان ابن أبي داود يمدى لأمه ثم جرق السنة في
ميراثها أنها ترثه ويرث منها ما فرض الله لها وقيل معنى الحاقه بأمه أنه صيرها له أباً أو ما فترث
جميع ماله اذ لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه وهو قول ابن مسعود ورواه طائفة ورواية عن
احمد وروى أيضاً عن ابن القاسم وعنه معناه أن عصبته أمه تصير عصبته له وهو قول علي وابن
عمر و المشهور عن أحمد وقيل ترثه أمه واخوته منها بالنسب والرّد وهو قول أبي عبيد وحمد بن
الحسن ورواية عن أحمد قال فان لم يرثه وفرض بحال فعصبته عصبته أمه واستدل به على أن الولد
المنق باللعان لو كان يتأهل للملاعنة نكاحها وهو وجه شاذ لبعض الشافعية والاصح كقول
الجمهور أنها تحرم لانها ربيته في الجلالة **(قوله ما)** قول الامام اللهم بين قال
ابن العربي ليس معنى هذا الدعاء طلب ثبوت صدق أحدهما فقط بل معناه أن تلد نظهر الشبهة
ولا يمنع دلالتها بموت الولد مثلاً فلا يظهر البسان والحكمة فيه ردع من شاهد ذلك عن التلبس
بمثل ما وقع لما يترتب على ذلك من القبح ولو اندرأ الحد **(قوله)** حدثنا اسمعيل هو ابن أبي أويس
ويحيى بن سعيد هو الانصاري **(قوله)** أخبرني عبد الرحمن بن القاسم ثبتت هذه الرواية وكذا
رواية الليث السابقة قبل أربعة أبواب أن رواية ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم التي
أخرجها الشافعي وغيره وقعت فيها تنسوية ويحيى وان كان سمع من القاسم لكنه ما سمع هذا

ففرق بينهما وألحق الولد
بالمرأة * (باب قول الامام
اللهم بين) * حدثنا اسمعيل
قال حدثني سليمان بن بلال
عن يحيى بن سعيد قال
أخبرني عبد الرحمن بن
القاسم عن انقاسم بن محمد
عن ابن عباس أنه قال ذكر
الملاعنة عند رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
عائش بن عدى في ذلك قولاً
ثم انصرف فأتاه رجل من
قومه فذكر له أنه وجد مع
امراًة رجلاً فقال عائش
ما أملت بهذا الامر الا
لتولي فذهب به الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فأخبره بالذي وجد عليه
امراًة وكان ذلك الرجل
مصفراً قليل اللحم سبط الشعر
وكان الذي وجدته عند أهله
آدم خدلاً كثير اللحم جعداً
قططاً فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اللهم بين

الحديث الامن ولده عبد الرحمن عنه **(قوله)** فوضعت شبيهها بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد
عندها ففلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما) ظاهرة أن الملاعة تأخرت الى وضع المرأة
لكن قد أوضحت أن رواية ابن عباس هذه هي في القصة التي في حديث سهل بن سعد وقدم قبل
من حديث سهل أن اللعان وقع بينهما قبل أن تضع فعلى هذا تكون الناء في قوله ففلا عن معقبة
بقوله فاخبره بالذي وجد عليه امرأته وأما قوله وكان ذلك الرجل مصفرا الى آخره فهو كلام
اعترض بين الجملتين ويحتمل على بعد أن تكون الملاعة وقعت مرة بسبب القذف وأخرى
بسبب الاتقاء والله أعلم **(قوله)** فقال رجل لابن عباس هذا السائل هو عبد الله بن شداد بن الهاد
وهو ابن خالة ابن عباس سماه أبو الزناد عن القاسم بن محمد في هذا الحديث كإسناد في كتاب الحدود
(قوله) كانت تظهر في الاسلام السوء أي كانت تعلم بالناحشة ولكن لم تثبت عليها ذلك بينة
ولا اعتراف قال الداودي فيه جواز عيب من يسلك مسالك السوء وتعقب بأن ابن عباس لم
يسمها فان أراد اظهار العيب على الابهام فتحتمل وقدم في التفسير في رواية عكرمة عن ابن
عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لولا ماضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن أي لولا
ما سبق من حكم الله أي أن اللعان يدفع الحلد عن المرأة لاقت عليها الحلد من أجل الشبهة الظاهر
بالذي رويته وبسته فادمنه أنه صلى الله عليه وسلم كان يحكم بالاجتهاد في ما لم ينزل عليه فيه وحى
خاص فاذا أنزل الوحي بالحكم في تلك المسئلة قطع الظن وعمل بما نزل وأجرى الامر على الظاهر
ولو قامت قرينة تفتنى خلاف الظاهر وفي أحداث اللعان من الفوائد غير ما تقدم أن المفتى اذا
سئل عن واقعة ولم يعلم حكمها ورجا أن يجد فيها انصا لا يبادر الى الاجتهاد فيها وفيه الرحلة في
المسئلة النازلة لان سعيد بن جبير رحل من العراق الى مكة من أجل مسئلة الملاعة وفيه اتيان
العالم في منزله ولو كان في قائلته اذا عرف الآتي أنه لا يشق عليه وفيه تعظيم العالم ومخاطبته بكنيته
وفيه التيسير عند التعجب واشعار بسعة علم سعيد بن جبير لان ابن عمر عجب من خفاء مثل هذا
الحكم عليه ويحتمل أن يكون نتيجة لعله بأن الحكم المذكور كان مشهورا من قبل فتعجب كيف
خفي على بعض الناس وفيه بيان أوليات الاشياء والعناية بعمرفه القول ابن عمر أول من سأل عن
ذلك فلان وقول أنس أول لعان كان وفيه أن البلاء موكل بالمنطق وأنه ان لم يقع بالناطق وقع عن
لهب واصله وأن الخاصكم يردع الخصم عن التمداد على الباطل بالموعظة والتذكير والتحذير
ويكرر ذلك ليكون أبلغ وفيه ارتكاب أخف المفسدتين بترك أثقلهما لان مفسدة الصبر
على خلاف ما توجه الغيرة مع فحبه وشدة أسهل من الاقدام على القتل الذي يؤدي الى
الاقتصاص من القاتل وقد نهج له الشارع سبيلا الى الراحة منها ما بالطلاق وما باللعان وفيه
أن الاستفهام بأرايت كان قديما وأن خبر الواحد يعمل به اذا كان ثقة وأنه يسر للعالم وعظ
المثلاثين عند ارادة التلاعن ويتأكد عند الخامسة ونقل ابن دقيق العيد عن النخعي أنها من
خصوص المرأة عند ارادة تلفظها بالغضب واستشكاله بما في حديث ابن عمر لكن قد صرح جماعة
من الشافعية وغيرهم باستحباب وعظهم معا وفيه ذكر الدليل مع بيان الحكم وفيه كراهة
المسائل التي يترتب عليها هتك المسلم أو التوصل الى أدية بأى سبب كان وفي كلام الشافعي إشارة
الى أن كراهة ذلك كانت خاصة بمنه صلى الله عليه وسلم من أجل نزول الوحي ثلاثا تقع المسئلة

فوضعت شبيهها بالرجل الذي
ذكر زوجها أنه وجد عندها
فلا عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بينهما فقال رجل
لابن عباس في انجاس هي
التي قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لو رجعت أحدا
بغير بينة لرجعت هذه فقال
ابن عباس لانك امرأة
كانت تظهر السوء في
الاسلام

تظهر في الاسلام السوء هكذا
ينسخ الشرح التي يدينها والذي
في نسخ الصحيح الذي بأيدينا
تظهر السوء في الاسلام فاعل
ما في الشارح رواية له

عن شيء مباح فيقع التعريم بسبب المسئلة وقد ثبت في الصحيح أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته وقد اسقى جماعة من السلف على كراهة السؤال علم يقع لكن عمل الاكثر على خلافه فلا يخصى ما فرعه الفتها من المسائل قبل وقوعها وفيه أن العبادية كانوا يسألون عن الحكم الذي لم ينزل فيه وحى وفيه أن للعالم إذا كره السؤال أن يعيبه ويحججه وأن من أتى شيئاً من المكروه بسبب غير دعيته عليه وأن المحتاج إلى معرفة الحكم لا يرد كراهة العالم للمسأل عنه ولا غضبه عليه ولا جفاؤه له بل يعود ملا طفته إلى أن يقتضى حاجته وأن السؤال عما يلزم من أمور الدين مشروع سراً وجهراً وأن لا عيب في ذلك على المسائل ولو كان مما يستتبع وفيه التعريض على التوبة والعمل بالستر والتحصار الحق في أحد الجانبين عند تعذر الواسطة لقوله أن أحد كاذب وأن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما أو أن أحاط العلم بكذب أحدهما إلا بعينه وفيه أن اللعان إذا وقع سقط حد القذف عن الملا عن المرأة وللدعي ريب به لأنه صرح في بعض طرقه بتعمية المقدوف ومع ذلك لم ينقل أن القاذف حد قال الداودي لم ينقل به مالك لأنه لم يبلغه الحديث ولو بلغه لقال به وأجاب بعض من قال يحد من المالكية والخنفية بأن المقدوف لم يطلب وهو حقه فلذلك لم ينقل أن القاذف حد لأن الحد سقط من أصله باللعان وذكر عباس أن بعض أصحابهم اعتدوا بذلك بأن شريكاً كان يهودياً وقد ثبت ما فيه في باب يبدأ الرجل بالتلاع وفيه أنه ليس على الإمام أن يعلم المقدوف بما وقع من قاذفه وفيه أن الحامل تلاع قبل الوضع لقوله في الحديث انظروا فإن جاءت به الح كاتقدم في حديث سهل وفي حديث ابن عباس وعند مسلم من حديث ابن مسعود فجاء يعني الرجل هو امرأته فتلاعنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعالم أن تقي عبه أسود جعداً الجاءت به أسود جعداً وبه قال الجمهور خلافاً لمن أبى ذلك من أهل الرأي معتلاً بأن الحل لا يعلم لأنه قد يكون نفعاً وحباً بالجمهور أن اللعان شرع لدفع حد القذف عن الرجل ودفع حد الزم عن المرأة فلا فرق بين أن تكون حاملاً أو ما لا ولذلك بشرع اللعان مع الأيسرة وقد اختلف في الصغيرة فالجمهور على أن الرجل إذا قذفها فله أن يلعن لدفع حد القذف عنه دونها واستدل به على أن لا كثرة في اليمين الغموس لأنها لو وجبت لينت في هذه القصة وتعقب بأنه لم يتعين الحائض وأجيب بأنه لو كان واجبا لينة مجمل بأن يقول مثلاً فليكثر الحائض منك كما عن عينية كما أرشد أحدهما إلى التوبة وفي قوله عليه السلام البينة والاحتى ظهوره دلالة على أن القاذف لو عجز عن البينة فطلب تخليف المقدوف لإيجاب لان الحصر المذكور لم يغير منه الا زيادة مشروعية اللعان وفيه جواز ذكر الاوصاف المذمومة عند الضرورة الداعية إلى ذلك ولا يكون ذلك من الغيبة المحرمة واستدل به على أن اللعان لا يشرع إلا لمن ليست له بينة وفيه نظراً لأنه لو استطاع إقامة البينة على زناها ساغ له أن يلاعن النبي لأنه لا يتعصر في الزنا وبه قال مالك والشافعي ومن تبعهما وفيه أن الحكم يتعلق بالظاهر وأمر السرائر موكول إلى الله تعالى قال ابن التين وبه احتج الشافعي على قبول توبة الزنديق وفيه نظراً لأن الحكم يتعلق بالظاهر فيما لا يتعلق فيه حكم للباطن والزنديق قد علم باطنه بما تقدم فلا يقبل منه ظاهر ما يديه بعد ذلك كذا قال ووجه الشافعي ظاهراً لأنه صلى الله عليه وسلم قد تحقق أن أحدهما كاذب وكان قادراً

والدارقطني في الغرائب. وصولا وهو في الموطأ من سبل تيممة بنت وهب وهي عثانة واختلاف
هل هي بنتها أو بالتصغير والثاني أرجح ووقع مجزئ وماب في النكاح لسعيد بن أبي
عروبة من روايته عن قتادة وقيل اسمها هبة بسين مهملة مصغر أخرجه أبو نعيم
وصدقته تصديق وعند ابن مندة أمية بألف أخرجهما من طريق أبي صالح عن ابن عباس
وسمى أباهما الحرث وهي واحدة اختلاف في اللفظ باسمها والراجح الأول (قوله) ثم طلقها فترجعت
آخر) سماء مالك في روايته عبد الرحمن بن الزبير وأبو يعقوب الزبي وأتلفت الروايات كلها عن
ابن من عروة أن الزوج الأول رفاعه والثاني عبد الرحمن وكذا قال عبد الوهاب بن عطاء
عن سعيد بن أبي عروبة في كتاب النكاح له عن قتادة أن تيممة بنت أبي عبد القريظية كانت تحت
رفاعة فطلقة لها خلف عليها عبد الرحمن بن الزبير وتسميته لابيها لا تنافي رواية مالك فاعل اسمه
وهب وكنيته أبو عبد الاما وقع عند ابن اسحق في المغازي من روايته سلمة بن الفضل عنه وتفرّد
به عنه عن هشام عن أبيه قال كانت امرأتان من قريظة يقال لهما تيممة تحت عبد الرحمن بن الزبير
فطلقتها فترجعت رفاعه ثم فارقها فأرادت أن ترجع الى عبد الرحمن بن الزبير وهو مع إرساله
مستحب والمفهوم ما اتفق عليه الجماعة عن هشام وقد وقع لامرأة أخرى قريب من قصتها
فأخرج النسائي من طريق سليمان بن يسار عن عبيد الله بن عباس أي ابن عبد المطلب أن
الغميصاء أو الرميضاء أخت النبي صلى الله عليه وسلم تشكروا من زوجها أنه لا يصل إليها فلم يلبث
أن جاء فقال أنها كاذبة ولكنهم تريد أن ترجع الى زوجها الأول فقال ليس ذلك لها حتى تذوق
عسله ثم رجلا ثقات لكن اختلف فيه على سليمان بن يسار ووقع عند شيخنا في شرح الترمذي
عبد الله بن عباس مكبر وتعقب على ابن عساکروا المزى أنهم ما يذكروا هذا الحديث في الاطراف
ولا تعقب عليهم ما فاتهم ما ذكروه في مسند عبيد الله بالتصغير وهو الصواب وقد اختلف في
سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم إلا أنه ولدي عصره فذكر كذلك في الصحابة وأهم زوج
الغميصاء هذه عمرو بن حزم أخرجه الطبراني وأبو مسلم الكجعي وأبو نعيم في الصحابة من طريق
حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغميصاء فترجعت رجل
قبل أن يمسه فأرادت أن ترجع الى زوجها الأول الحديث ولم أعرف اسم زوجها الثاني
ووقع في الثالثة قصة أخرى مع رفاعه رجل آخر غير الأول والزوج الثاني عبد الرحمن بن الزبير
أيضا أخرجه مقاتل بن حيان في نفسه ثم ومن طريقه ابن شاهين في الصحابة ثم أبو موسى في قوله
تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره قال نزلت في عائشة بنت عبد الرحمن بن عقيل
النضرية كانت تحت رفاعه بن وهب بن عتيك وهو ابن عمها فطلقة لها طلاقا ثم فترجعت بعده
عبد الرحمن بن الزبير ثم طلقها فأخت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت إنه طلقني قبل أن يمسني
أفأرجع الى ابن عمي زوجي الأول قال لا الحديث وهذا الحديث ان كان محذورا فالواضح من
سياقها أنها قصة أخرى وان كلا من رفاعه القرظي ورفاعة النضري وقع له مع زوجته طلاق
فترجعت كلاهما مع عبد الرحمن بن الزبير فطلقة قبل أن يمسهما فالحكم في قصتهما ما استخدمت بغير
الاشخاص وهذا يبين خطأ من وحديثهم ما ظنوا أنه أن رفاعه بن سمائل هو رفاعه بن وهب
فقال اختلف في امرأ رفاعه على خمسة أقوال فذكر الاختلاف في النطق بتيممة ونسب إليها

ثم طلقها فترجعت آخر

عائشة والتحقيق ما تقدم ووقعت لأبي ركانة قصة أخرى سأذكرها آخر هذا الباب **(قوله)** فأنتم
 النبي صلى الله عليه وسلم في الكلام حذف تنديره يظهر من الروايات الأخرى فعندنا من
 طريق أبي معاوية عن هشام قنبر زوجت زوجا غيره فلم يصل منها إلى شيء يريد وعنده أبي عوانة
 من طريق الدراوردي عن هشام فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها وكذا في رواية
 مالك ابن عبد الرحمن بن الزبير نفسه وزاد فلم يستطع أن يمسيها وقوله فاعترض بضم المشاة
 وآخره مضاد مجهزة أي حصل له عارض حال بينه وبين إتمامها أمان الجن وأمان المرض **(قوله)**
 فذكرت له أنه لا يأتيها وقعه في رواية أبي معاوية عن هشام فلم يقربني الأهنة واحدة ولم يصل مني
 إلى شيء والأهنة بفتح الهاء وتخفيف النون المرة الواحدة الحقيقية **(قوله)** وأنه ليس معه الأمثل
 هدية بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة من ذواته هو طرف الثوب الذي لم ينسج مأخوذة
 من هذب العين وهو شعر الجفن وأرادت أن ذكره يشبه الهدية في الاسترخاء وعدم الانتشار
 واستدل به على أن وطء الزوج الثاني لا يكون محلا لارتجاع الزوج الأول للمرأة إلا أن كان
 حال وطنه منتشرًا فلو كان ذكره أشل أو كان هو عينا أو طفلا لم يكف على أصح قولي العلماء وهو
 الأصح عند الشافعية أيضا **(قوله)** فقال لا هكذا وقع من هذا الوجه مختصرا ووقع في رواية
 أبي معاوية عن هشام بن عروة كما تقدم قريبا في باب من قال لامرأته أنت على حرام ولم يكن معه
 الأمثل الهدية فلم يقربني الأهنة واحدة ولم يصل مني إلى شيء فأحل لزوجه الأول فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا تحلين لزوجك الأول الحديث وفي رواية الزهري عن عروة كما
 أيضا في أوائل الطلاق وانما معه مثل الهدية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعليك ثوبان
 أن ترجعي الرفاعة لا الحديث وسيمأتني في اللباس من طريق أبي عن عكرمة أن رفاعة
 أمر أنه قنبر وجهها عبد الرحمن بن الزبير قالت عائشة فجاءت وعليها خمار أخضر فشكت إليها أي
 إلى عائشة من زوجها وأرتها خضرة فجاءها فإياها رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء
 يصرن بعضهن بعضا قالت عائشة ما رأيت ما يلقى المؤمنات لجلدها أشد خضرة من ثوبها وسمع
 زوجها فجاء معها ابنان له من غيرها قالت والله مالي إليه من ذنب إلا أن مامعه ليس بأعنى عني
 من هذه وأخذت هدية من ثوبها فقال كذبت والله يا رسول الله اني لانفضه بانفض الأديم
 واكنها ناشرة تريد رفاعة قال فان كان ذلك لم تحل له الحديث وكان هذه المراجعة بينهما ما هي
 التي حلت خالد بن سعيد بن العاص على قوله الذي وقع في رواية الزهري عن عروة فان في آخر
 الحديث كما سيأتي في كتاب اللباس من طريق شعيب عنه قال فسمع خالد بن سعيد قوله لها وهو
 بالباب فقال يا أبا بكر ألا تنهي هذه عما تتجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فما زيد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على التيسيم وفيه ما كان الصحابة عليه من سلوك الأدب بحضرة
 النبي صلى الله عليه وسلم وانكارهم على من خالف ذلك بنعله أو قوله لقول خالد بن سعيد لأبي بكر
 الصديق وهو جالس ألا تنهي هذه وانما قال خالد ذلك لأنه كان خارج الحجر فاحتمل عنده أن
 يكون هنالك ما يمنعه من مباشرة نفسها بنفسه فأمر به أبا بكر لكونه كان جالسا عند النبي صلى الله
 عليه وسلم مشاهدا للصورة الحال ولذلك لما رأى أبو بكر النبي صلى الله عليه وسلم يتيسم عند
 مقالته لم يزجره أو يتنصه صلى الله عليه وسلم كان تعجبها من أمانتها التصريح بها يستحي النساء من

فأتى النبي صلى الله عليه
 وسلم فذكرت له أنه لا يأتيها
 وأنه ليس معه الأمثل هدية
 فقال لا

التصريح به غالباً وما لم يصف عقل النساء لكون الحامل لها على ذلك شدة بغضها في الزوج
 الثاني وخبرته في الرجوع الى الزوج الاول ويستفاد منه جواز وقوع ذلك * (نبيه) * وقع
 في جميع الطرق من قول خالد بن سعيد لابي بكر ألا تنهني هذه عما تجهر به أي ترفع به صوتها
 وذكره الداودي بالنظر بعجربة تقدم التاء على الجيم والهجر يضم الهاء النعش من القول
 والمعنى هنا عليه لكن الثابت في الروايات ما ذكرته وذكره عياض أنه وقع كذلك في غير الصحيح
 وتقدم البحث في الشهادات مع من استدلل بكلام خالد هذا الجواز الشهادة على الصوت (قوله)
 حتى تذوق عسيلة ويدوق عسيلة) كذا في الموضعين بالصغير واختلف في توجيهه فقيل هي
 تصغير العسل لأن العسل مؤنث جزم به القزاز ثم قال وأحسب التذكير لغة وقال الأزهرى
 يذكرو يؤنث وقيل لأن العرب إذا حقرت الشيء أدخلت فيه هاء التأنيث ومن ذلك قولهم
 درهم مات فجمعوا الدرهم جمع المؤنث عند ارادة التحقير وقالوا أيضاً في تصغير هند هندية وقيل
 التأنيث باعتبار لو طأة إشارة الى أنها مكنت في المقصود من تحليلها للزوج الاول وقيل المراد
 قطعة من العسل والتصغير للتقليل إشارة الى أن القدر القليل كاف في تحصيل الحل قال
 الأزهرى الصواب أن معنى العسيلة خلوة الجماع الذي يحصل بتغيب الحشفة في الفرج وأمث
 تشبهاً بقطعة من عسل وقال الداوي صغرت لشدة شبهها بالعسل وقيل معنى العسيلة اللطفة
 وهذا يوافق قول الحسن البصرى وقال جمهور العلماء ذوق العسيلة كتابة عن الجماع وهو
 تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة وزاد الحسن البصرى حصول الانزال وهذا الشرط انقرد
 به عن الجماعة قاله ابن المنذر وآخرون وقال ابن بطال شذ الحسنى في هذا وخالفه سائر الفقهاء
 وقالوا يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويحصن الشخص ويوجب كمال الصداق ويفسد الحج
 والصوم قال أبو عبيد العسيلة لذة الجماع والعرب تسمى كل شئ تستلذه عسلاً وهو في التشديد
 يقابل قول سعيد بن المسيب في الرخصة ويرد قول الحسن ان الانزال لو كان شرطاً لكان كافياً
 وليس كذلك لأن كلامه ما إذا كان بعيد العهد بالجماع مثلاً أنزل قبل تمام الايلاج وإذا أنزل
 كل منهما قبل تمام الايلاج لم يذوق عسيلة صاحبه لأن فسرنت العسيلة بالامناء ولا بلذة الجماع
 قال ابن المنذر أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحلل للاول الاسم سعيد بن المسيب ثم ساق بسنده
 الصحيح عنه قال يقول الناس لا تحلل للاول حتى يجامعها الثاني وأنا أقول إذا تزوجها تزويجاً
 صحيحاً لا يريد بذلك احلالها للاول فلا بأس أن يتزوجها الاول وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة
 وسعيد بن منصور وفيه تعقب على من استبعد صحته عن سعيد قال ابن المنذر وهذا القول لا نعلم
 أحداً وافقه عليه الا طائفة من الخوارج ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بنظر القرآن (قلت)
 سياق كلامه يشعر بذلك وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك وهو ما أخرجه النسائي من
 رواية شعبة عن علقمة بن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبد الله عن سعيد بن المسيب عن
 ابن عمر رفعه في الرجل تكون له المرأة فيطلقها ثم يتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها فترجع
 الى الاول فتقال لا حتى تذوق العسيلة وقد أخرجه النسائي أيضاً من رواية سفيان الثوري
 عن علقمة بن مرثد فقال عن رزين بن سالم عن الاجرى عن ابن عمر نحوه قال النسائي هذا أولى
 بالصواب وإنما قال ذلك لأن الثوري أثنى وأحفظ من شعبة وروايته أولى بالصواب من وجهين

حتى تذوق عسيلة ويدوق
 عسيلة

* أحدهما ان شيخ علقمة شيخهما هورزين بن سليمان كما قال الثوري لاسالم بن رزين كما قال
شعبة فتدروا جماعة عن علقمة كذلك منهم غيلان بن جامع أحد الثقات * ثانيهما ان الحديث
لو كان عند سعيد بن المسيب عن ابن عمر مرفوعا مانسبه الى مقالة الناس الذين خالفهم ويؤخذ
من كلام ابن المنذر ان نقل أبي جعفر النخاس في معاني القرآن وتبعه عبد الوهاب المالكي في
شرح الرسالة القول بذلك عن سعيد بن جبيرة وهم وأعجب منه ان أبا حبان جزم به عن السعديين
سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة ولا يعرف له سند عن سعيد بن جبيرة في شيء من المصنفات وكفى
قول ابن المنذر حجة في ذلك وحكي ابن الجوزي عن داود أنه وافق سعيد بن المسيب على ذلك
قال القرطبي ويستفاد من الحديث على قول الجمهور أن الحكم يتعلق بأقل ما ينطق عليه
الاسم خلافا لمن قال لا بد من حصول جميعه وفي قوله حتى تذوق عسليته الى آخره اشعار
بامكان ذلك لكن قولها ليس معه الامثل هذه الهدية ظاهرة في تعدد الجماع المشروط فأجاب
الكرمانى بأن مرادها بالهدية التشبيه في الدقة والرفعة لا في الرخاوة وعدم الحركة واستبعد
ما قال وسيأتي الخبر يعطى بأنهم اشكت منه عدم الانتشار ولا ينسج من ذلك قوله صلى الله عليه
وسلم حتى تذوق لانه علقته على الاسكان وهو جائز الوقوع فكانه قال اصبري حتى يتأتى منه ذلك
وان تشارقا فلا بد لها من ارادة الرجوع الى رفاعه من زوج آخر يحصل لها منه ذلك واستدل
باطلاق وجوده فوق منها لا بشرط علم الزوجين به حتى لو طمأنأته ومغشى عليها لم يكف ولو
أنزل هو وبالغ ابن المنذر فتنه عن جميع الفقهاء وتعقب وقال القرطبي فيه حجة لاحد القولين
في أنه لو طمأنأته ومغشى عليها لم يحل وجرم ابن القاسم بأن وطأ المجنون يحل وخالفه
أشهب واستدل به على جواز رجوعها الى الزوج الاول اذا حصل الجماع من الثاني لكن شرط
المالكية ونقل عن عثمان وزيد بن ثابت أن لا يكون في ذلك مخادعة من الزوج الثاني
ولا ارادة تحلها الاول وقال الاكثر ان شرط ذلك في العقد فسد والا فلا واتفقوا على أنه اذا
كان في نكاح فاسد لم يحل وشذ الحنابلة فقال يكفي وأن من تزوج أمة ثم ثبت طلاقها ثم ملكها
لم يحل له أن يطأها حتى تتزوج غيره وقال ابن عباس وبعض أصحابه والحسن البصري تحل له
بذلك المين واختلوا فيها اذا وطئها حائضا أو بعد أن طهرت قبل أن تطهر أو أحدهما صائما
أو محرما وقال ابن جزم أخذ الحنفية بالشرط الذي في هذا الحديث عن عائشة وهو زائد على
ظاهر القرآن ولم يأخذوا بجديتها في اشتراط خمس رضعات لانه زائد على ما في القرآن فيلزمهم
الاخذ به أو تركه حديث الباب وأجابوا بأن النكاح عندهم حقيقة في الوطء فالحديث موافق
انظار القرآن واستدل بقولها بت طلاق على أن البتة ثلاث تطليقات وهو يجب ممن استدل
به فان البت بمعنى القطع والمراد به القطع العصمة وهو أعم من أن يكون بالثلاث جموعة أو بوقوع
الثالثة التي هي آخر ثلاث تطليقات وسيأتي في اللباس صريحاً أنه طلقها آخر ثلاث تطليقات
فبطل الاحتجاج به ونقل ابن العربي عن بعضهم أنه أورد على حديث الباب ما ملخصه أنه يلزم
من القول به اما الزيادة بخبر الواحد على ما في القرآن فيستلزم نسخ القرآن بالسنة التي لم تواتر
أو حل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين مع ما فيه من اللباس * والجواب عن الاول أن الشرط
اذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن اضافته نسخا ولا زيادة وعن الثاني أن النكاح في الآية

أضيف اليها وهي لا تتولى العقد بمجرد هافتعين أن المراد به في حقها الوطء ومن شرطه اتفقا فإن
يكون وطءا مباحا فيحتاج الى سبق العقد ويكن أن يقال لما كان اللزوم شذوذا للعنتين يثبت
السنة أنه لا بد من حصوله ما فاسد بتدليل به على أن المرأة لا حق لها في الجماع لأن هذه المرأة شككت
أن زوجها لا يطؤها وإن ذكره لا يتشتر وانما ليس معه ما يغني عنها ولم يشفع النبي صلى الله عليه
وسلم في كساحها بذلك ومن ثم قال ابراهيم بن اسمعيل بن عيسى وداود بن علي لا يشفع بالعنسة
لا يضرب للعنين أجل وقال ابن المنذر اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع فقال الأكثران
وطئها بعد أن دخل بها امرأة واحدة لم يؤجل أجل العنسين وهو قول الأوزاعي والنوري وأبي
حنيفة ومالك والشافعي وأحق وقال أبو ثور إن ترك جماعها العلة أجل له سنة وإن كان لغير علة
فلا تأجيل وقال عياض اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حق في الجماع فثبت الخيار لها إذا
تزوجت المجهوب والممسوح جاهله بهما ويضرب للعنين أجل سنة لاحتمال زوال مابه وأما
استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة رفاعة فلا حجة فيها لأن في بعض طرقه أن الزوج
الثاني كان أيضا طلقها كما وقع عند مسلم صريحان طريق القاسم عن عائشة قالت طلق رجل
امراة ثلاثا فزوجها رجلا آخر فطلقها قبل أن يدخل بها فأراد زوجها الأول أن يتزوجها
فسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا الحديث وأصله عند البخاري وقد تقدم في
أوائل الطلاق ووقع في حديث الزهري عن عروة كما سيأتي في اللباس في آخر الحديث بعد
قوله لاحتي تذوق عسيلته ويذوق عسيلاتك قال فقارفته بعد زاده ابن جريح عن الزهري في هذا
الحديث أنها طاعت بعد ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت أنه يعني زوجها الثاني مسما
فمنعها أن ترجع إلى زوجها الأول وصرح مقاتل بن حبان في تفسيره مرسلات أنها قالت يا رسول
الله إنه كان مسني فقال كذب بقولك الأول فلن أصدقك في الآخر وأنها أتت أبا بكر ثم عمر
فمنعها وكذا وقعت هذه الزيادة الأخيرة في رواية ابن جريح المذكورة آخر جماع عبد الرزاق
عنه ووقع عند مالك في الموطأ عن المسور بن رفاع عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير زاد
خارج الموطأ فيما رواه ابن وهب عنه ونابغه ابراهيم بن طهمان عن مالك عند الدارقطني في
الغرائب عن أبيه أن رفاعة طلق امرأته تميم بنت وهب ثلاثا فكسحها عبد الرحمن فاعترض عنها
فلم يستطع أن يسلمها فقارقه فأراد رفاعة أن يتزوجها الحديث ووقع عند أبي داود من طريق
الاسود عن عائشة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته فتزوجت غيره
فدخل بها وطلقها قبل أن يواقعها أنحل للأول قال لا الحديث وأخرج الطبري وابن أبي شبة
من حديث أبي هريرة نحوه والطبري أيضا والبيهقي من حديث أنس كذلك وكذا وقع في رواية
جماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن عمرو بن حزم طلق الغميصاء فنكحها رجلا
فطلقها قبل أن يسلمها فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لاحتي تذوق عسيلتها وتذوق
عسيلته وأخرج الطبراني ورواته ثقات فان كان جماد بن سلمة حفظه فهو حديث آخر
لعائشة في قصة أخرى غير قصة امرأة رفاعة وله شاهد من حديث عبد الله بن الصغبر بن عباس
عند النسائي في ذكره الغميصاء لكن سياقه يشبه سياق قصة رفاعة كما تقدم في أول شرح هذا
الحديث وقد قدمت أنه وقع لكل من رفاعة بن سمؤال ورفاعة بن وهب أنه طلق امرأته وإن

كلامهم ما تزوجها عبد الرحمن بن الزبير وان كلامهم ما شكك أنه ليس معه الامثل الهدية
 ففعل احدي المرأتين شكته قبل أن ينفارقها والاخرى بعد أن فارقها ويحتمل أن تكون القصة
 واحدة ووقع الوهم من بعض الرواة في التسمية أو في النسبة وتكون المرأة شككت مرتين من
 قبل المفارقة ومن بعدها والله أعلم وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس قال طلق عبد
 يزيد أبو ركانة أم ركانة ونكح امرأة من مزينة فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ما يغني
 عني الا كما تغني هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه قال فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم لعبد يزيد طلقها وراجع أم ركانة ففعل فليس فيه حجة لمسئلة العنين والله أعلم
 بالصواب ﴿قوله باب﴾ واللائي ينسن من الحيض من نساءكم ان ارتبتم سقط
 لفظ باب لابي ذروركة وثبت للباقيين ووقع عند ابن بطال كتاب العدة باب قول الله الى آخره
 والعدة اسم لمدة تترتب بها المرأة عن التزويج بعد وفاء زوجها أو فراقها اما بالولادة أو بالافراء
 أو الاشهر ﴿قوله قال مجاهد ان لم تعلموا يحضن أو لا يحضن﴾ أي فسر قوله تعالى ان ارتبتم أي
 لم تعلموا وقوله واللائي فعدن عن الحيض أي حكمهن حكم اللائي ينسن وقوله واللائي لم
 يحضن فعدن ثلثة أشهر أي ان حكم اللائي لم يحضن أصلا ورأسا حكمهن في العدة حكم
 اللائي ينسن فكان تقدير الآية واللائي لم يحضن كذلك لانها وقعت بعد قوله فعدن ثلثة
 أشهر وأثر مجاهد هذا واصله الفريابي وتقدم بيانه في تفسير سورة الطلاق وأخرج ابن أبي حاتم
 من طريق يونس عن الزهري قال الارتباب والله أعلم في المرأة التي تشك في قعودها عن الولد وفي
 حيضها أم تحيض أو لا وتشك في انقطاع حيضها بعد ان كانت تحيض وتشك في صغرها هل بلغت
 الحيض أم لا وتشك في حملها أو لا فارتبتم فيه من ذلك فالعدة فيه ثلثة أشهر
 وهذا الذي جزم به الزهري مختلف فيه فمن انقطع حيضها بعد ان كانت تحيض فذهب أكثر
 فقهاء الامصار الى أنها تنتظر الحيض الى أن تدخل في السن الذي لا يحض فيه مثلها فتعتمد
 حينئذ تسعة أشهر وعن مالك والاوزاعي تربص تسعة أشهر فان حاضت والا اعتدت ثلثة
 وعن الاوزاعي ان كانت شابة فسنة ووجه الشافعي والجمهور ظاهر القرآن فانه صريح في الحكم
 للآيسة والصغيرة واما التي تحيض ويأخر حيضها فليست آيسة لكن لما لك في قوله سلف وهو عمر
 فقد صرح عنه ذلك وذهب الجمهور الى أن المعنى في قوله ان ارتبتم أي في الحكم لافي اليأس ﴿قوله﴾
 أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته أي ابن عبد الاسد الخزومي وقد تقدم الحديث في تفسير الطلاق
 من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن كريب عن أم سلمة وذلك لما وقعت المراجعة بينه وبين ابن
 عباس في ذلك وتقدم بيان ذلك مشروحا هناك وقد رواه مالك عن عبد ربه بن سعيد عن أبي
 سلمة وفيه فدخل أبو سلمة على أم سلمة أو رده المصنف هنا مختصرا أو ورد القصة من وجهين آخرين
 باختصار أيضا الطريق الاول طريق الاعرج أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زينب بنت أبي
 سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة كذا رواه الاعرج عن أبي سلمة ورواه يحيى بن أبي كثير عن أبي
 سلمة عن كريب عن أم سلمة كما تقدم في تفسير سورة الطلاق وفيه قصة لابي سلمة مع ابن عباس وأبي
 هريرة وأخرجه مسلم من طريق سليمان بن يسار أن ابن عباس وأبا سلمة اجتمعا عند أبي هريرة
 فبعثوا كريبا الى أم سلمة يسألها عن ذلك فذكرت القصة وهو شاهد لرواية الاعرج وأخرجه

﴿باب واللائي ينسن من الحيض من نساءكم ان ارتبتم﴾ قال مجاهد ان لم تعلموا يحضن أو لا يحضن
 واللائي فعدن عن الحيض واللائي لم يحضن فعدن ثلثة أشهر ﴿باب﴾ وأولات الاحمال أجلهن
 أن يضعن حملهن ﴿حديثنا﴾ يحيى بن بكير حديثنا الليث
 عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرم عن الاعرج
 قال أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن زينب بنت أبي
 سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم أن امرأة من أسلم يقال لها سبيعة كانت
 تحت زوجها توفي عنها وهي حبلى فخطبها أبو السنا بل بن
 بعاك فأبى أن تنكحه فقالت والله ما يصح لي أن
 تنكحه حتى تعتدي آخر الاجلين فكثرت قريما من
 عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 انكعي

مالك في الموطن عن عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة قال دخلت على أم سلمة وأخرجته النساء من طريق داود بن أبي عاصم أن أباسلمة أخبره فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة قال فأخبرني رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجته أحمد من طريق ابن أبي عمير حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة قال دخلت على سبيعة وهذا الاختلاف على أبي سلمة لا يقدح في صحة الخبر فإن لابي سلمة اعتناء بالقصة من حين تنازع هو وابن عباس فيها فكانت لما بلغه الخبر من كبريب عن أم سلمة لم يقتنع بذلك حتى دخل عليها ثم دخل على سبيعة صاحبة القصة نفسها ثم خرجها عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الرجل يحتمل أن يكون هو المسور بن مخرمة كما يأتي في الطريق الثالثة ويحتمل أن يكون أباه ريرة فإن في آخر الحديث عند النسائي فقال أبو هريرة شهد على ذلك فيحتمل أن يكون أبوسلمة أمهم أو لاسما قال أخبرني رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما أخرجه عبد بن حميد من رواية صالح ابن أبي حسان عن أبي سلمة فذكر قصته مع ابن عباس وأبي هريرة قال فأسروا إلى عائشة فذكرت حديث سبيعة فها هو صالح بن أبي حسان مختلف فيه ولعل هذا هو سبب الوهم الذي حكاه الحميدي عن ابن مسعود وذكره في تفسير الطلاق ووقع في رواية أبان العطار عن يحيى ابن أبي كثير في هذا الحديث أن ابن عباس احتج بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وأن أباسلمة قال ليا ابن عباس أقال الله آخر الاجلين أرايت لومضت أربعة أشهر وعشر ولم تضع أقرن فقل للغلامه اذهب إلى أم سلمة الطريق الثانية (قوله الليث عن يزيد) قال الديماطي في حواشيه هو ابن عبد الله بن الهاد وهو في ذلك وانما هو ابن أبي حبيب كذا أخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن إبراهيم بن الحنان عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه وكذا أخرجه الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث (قوله أن ابن شهاب كتب اليه) هو حجة في جواز الرواية بالمكاتبة وقد سبق في غزوة بدر من المغازي معلقا عن الليث عن يونس عن ابن شهاب أن أم سميما قاما دنيا ووصله مسلم من طريق ابن وهب عن يونس كذلك ووافقه الزبيدي عن ابن شهاب أخرجه ابن حبان وأخرجه الطبراني من طريق عتبة عن ابن شهاب يخالف في بعض رواياته (قوله عن أبيه) هو عبد الله بن عتبة بن مسعود وقد سلف في تفسير الطلاق أن ابن سيرين حدث به عن عبد الله بن عتبة عن سبيعة فيحتمل أن يكون عبد الله بن عتبة لقي سبيعة بعد أن كان بلغه عنها من سيد كرم الوصائل ويحتمل أن يكون أرسله عنها لابن سيرين وأخرجه أحمد من طريق قتادة عن خلاص عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود أن سبيعة بنت الحرث الحديث (قوله أنه كتب إلى ابن الأرقم) جزم جمع من الشراح أنه عبد الله ابن الأرقم الزهري الصحابي المشهور وهو موافق لذلك وانما هو ولد عمر بن عبد الله كذلك وقع واضحا مفسرا في رواية يونس وليس لعمر المذكور في الصحيحين سوى هذا الحديث الواحد ووقع في رواية عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أباه كتب اليه أن لقي سبيعة فسلها كيف قضى لها قال فأخبرني زفر بن أوس بن الحذثان أن سبيعة أخبرته والقتائل أخبرني زفر هو عبد الله بن عبد الله بن ذلك النسائي في روايته من طريق أبي زيد بن أبي نيسة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ووضح بذلك أن لابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فيه طريقين

* حديثنا يحيى بن بكير
عن الليث عن يزيد أن
ابن شهاب كتب اليه أن
عبد الله بن عبد الله أخبره
عن أبيه أنه كتب إلى ابن
الأرقم
قوله يا ابن عباس في نسخة
أخرى يا أبا عباس اه

* الطريق الثالثة رواية هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة ان سبيعة الاسلمية نفسها وهذا يحتمل أن يكون المسور جده أو أرسله عن سبيعة أو حضر القصة فإنه حفظ خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في شأن فاطمة الزهراء وكانت قبل قصة سبيعة فأعجله حضر قصة سبيعة أيضاً (قوله في الطريق الأولى أن امرأته من أسلم يقال لها سبيعة) هي بهمة واحدة وموحدة ثم مهملة تصغير سبع ووقع في المغازي سبيعة بنت الحرث وذكرها ابن سعد في المهاجرات ووقع في رواية لابن اسحق عند أحمد سبيعة بنت أبي برزة الاسلمي فإن كان محفوظاً فهو أبو برزة آخر غير الصحابي المشهور وهو اما كنية للحرث والد سبيعة أو نسبت في الرواية المذكورة الى جدها (قوله كانت تحت زوجها) تقدم في غزوة بدر أيضاً تسمية سعد بن خولة وفيه أنه من بني عامر بن لؤي وثبت فيه أنه كان من حلفائهم (قوله توفي عنها) تقدم هناك أنه توفي في حجة الوداع ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك وفي ذلك نظر فقد ذكر محمد بن سعد أنه مات قبل الفتح وذكر الطبري أنه مات سنة سبع وقد ذكرت شيئاً من ذلك في كتاب الوصايا وتقدم في تفسير الطلاق أنه قتل ومعظم الروايات على أنه مات وهو المعتد ووقع لاكرمانى لعل سبيعة قالت قتل بناء على ظن منها في ذلك فتبين أنه لم يقتل وهذا الجمع عجيبة السمع وإذا ظنت سبيعة أنه قتل ثم تبين لها أنه لم يقتل فكيف تجزم بعد دهر طويل بأنه قتل فالعقد أن الرواية التي فيها قتل ان كانت محفوظة ترجحت لانها لا تنافي مات أو توفي وان لم يكن في نفس الامر قتل فهي رواية شاذة (قوله لخطبها أبو السنا بل) بهمة واحدة ثم موحدة جمع سنبله اختلف في اسمه فقيل عمرو قاله ابن البرقي عن ابن هشام عن يثقبه عن الزهري وقيل عامر روى عن ابن اسحق وقيل حبة بموحدة بعد المهملة وقيل سنون وقيل لبدرية وقيل أنسرم وقيل عبد الله ووقع في بعض الشروح وقيل بغيض (قلت) وهو غلط والسبب فيه أن بعض الأئمة سئل عن اسمه فقال بغيض يسأل عن بغيض فظن السارح أنه اسمه وليس كذلك لأن في بقية الخبر اسمه لبدرية وجرم العسكري بأن اسمه كنيته وبعكك بموحدة ثم مهملة ثم كافين بوزن جعفر بن الحرث بن عيلة بن السباق بن عبد الدار وكذا نسبه ابن اسحق وقيل هو ابن بعكك بن الحجاج بن الحرث بن السباق نقل ذلك عن ابن الكلبي ابن عبد البر قال وكان من المؤلفة وسكن الكوفة وكان شاعراً ونقل الترمذي عن البخاري أنه قال لا يعلم أن أبا السنا بل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال لكن جزم ابن سعد أنه بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمناً وقال ابن منده في الصحابة عداؤه في أهل الكوفة وكذا قال أبو نعيم أنه سكن الكوفة وفيه نظر لأن حليفه قال أقام عكة حتى مات وتبعه ابن عبد البر ويؤيد كونه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم قول ابن البرقي أن أبا السنا بل تزوج سبيعة بعد ذلك وأولدها سنا بل بن أبي السنا بل ومتتبعي ذلك أن يكون أبو السنا بل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لانه وقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة أنها تزوجت الشاب وكذا في رواية داود بن أبي عاصم أنها تزوجت فتى من قومها وتقدم أن قصتها كانت بعد حجة الوداع فيحتاج ان كان الشاب دخل عليها ثم طلقها الى زمان عدة منه ثم الى زمان الحمل حتى تضع وتلد سنا بل حتى صار أبوه يكنى به أبا السنا بل وقد أفاد محمد بن وضاح فيما حكاه ابن بشكوال وغيره عنه أن اسم الشاب الذي خطب سبيعة هو أبو السنا بل فأثره على أبي السنا بل أبو البشر بن الحرث

ان يسأل سبيعة الاسلمية
كيف أفتاها النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت أفتاني
إذا وضعت أن أنكح

وضبطه بكسر الواو وحدة وسكون المعجمة وقد أخرج الترمذي والنسائي قصة سبيعة من رواية
الاسود عند أبي السنابل بسند على شرط الشيخين إلى الاسود وهو من كبار التابعين من أصحاب
ابن مسعود ولم يوصف بالتدليس فالحديث صحيح على شرط مسلم لكن البخاري على قاعده
في اشتراط ثبوت اللقاء ولم يوافقه في هذا قال ما نقله الترمذي (قوله فأبى أن تنكحه) وقع في رواية
الموطأ فخطبها راجلان أحدهما شاب وكهل فخطب إلى الشاب فقال الكهل لم تحبل وكان
أهلها أغبياء فرجا أن يثر وروى بها (قوله فقالت والله ما يصلح أن تنكحيه حتى تعتدي آخر
الاجلين فكنت قريبا من عشر ليل ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال انكحي) قال
عياض هكذا وقع عند جميعهم فقالت والله ما يصلح إلا لابن السكن فعنده فقال مكان فتدالت
وهو الصواب (قالت) وكذا في الأصل الذي عندنا من رواية أبي ذر عن مشايخه بل قال ابن التين
انه عند جميعهم ثم قال الا عند القابسي فقالت بزيادة التاء وهذا أقرب مما قال عياض ثم قال
عياض والحديث مبني على نقص منه قولها فنسبت بعد ليلال فخطبت الخ (قلت) قد ثبت المحذوف
في رواية ابن ملجم التي أشرفت اليها عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه واللفظه فكنت قريبا من
عشرين ليلة ثم نسفت وقد وقع للبخاري اختصار المتن في الطريق الثانية بأبلغ من هذا فانه اقتصر
منه على قوله انه كتب إلى ابن أرقم أن يسأل سبيعة الأسلمية كيف أفتاها النبي صلى الله عليه وسلم
فقدالت أفتاني اذا حلت أن تنكح فأبهم اسم ابن أرقم ونسبه إلى جده كأنهت علمه وطوى ذكر
أكثر القصة وتقديره فأتاها فأسأله فأخبرته فكتب إليه الجواب أني سألتها فذكرت القصة وفي
آخرها فقالت إلى آخره وقد وقع بيانه واضحاً في تفسيره الملاق من رواية يونس عن الزهري وفيه
فكتب عمر بن عبد الله بن الأرقم إلى عبد الله بن عتبة يخبره أن سبيعة بنت الحرث أخبرت أنها
كانت تحت سعد بن خولة فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنسب أن وضعت حملها فلما
تعلت من نفاسها تجملت للخطاب فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك رجل من بني عبد الدار
فقال مالي أراك تجملت للخطاب ترجين النكاح فأنت والله ما أنت بنا كح حتى ير عليك أربعة
أشهر وعشر قالت سبيعة فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت فأبى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فسأله عن ذلك فأقاني بأنني قد حلت حين وضعت حمل وأمرني بالتزويج إن بداني
وقوله في هذه الطريق الثانية فكنت قريبا من عشر ليلال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم قد
يخالف في الظاهر قوله في رواية الزهري المذكورة فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت
فانه ظاهر في أنها توجهت إلى النبي صلى الله عليه وسلم في مساء اليوم الذي قال لها فيه أبو
السنابل ما قال ويمكن الجمع بينهما أن يحمل قولها حين أمسيت على ارادة وقت توجهها ولا يلزم
منه أن يكون ذلك في اليوم الذي قال لها فيه ما قال (قوله في الرواية الثالثة ان سبيعة نسفت)
بضم النون وكسر الفاء أي ولدت (قوله بعد وفاة زوجها بليلال) كذا أبهم المدة وكذا في رواية
سليمان بن يسار عند مسلم مثله وفي رواية الزهري فلم تنسب أن وضعت ووقع في رواية محمد بن
ابراهيم التيمي عن أبي سلمة عن سبيعة عند أحمد فلم أمكث الا شهرين حتى وضعت وفي رواية
داود بن أبي عاصم فولدت لادنى من أربعة أشهر وهذا أيضا مبهم وفي رواية يحيى بن أبي كثير
الماضية في تفسيره الملاق فوضعت بعد موته بأربعين ليلة كذا في رواية شيمان عنه وفي

* حدثنا يحيى بن قزعة
حدثنا مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه عن المسور
ابن مخزومة أن سبيعة الأسلمية
نسفت بعد وفاة زوجها
بليلال فجاءت النبي صلى الله
عليه وسلم فأسست أذنه أن
تنكح فأذن لها فسكحت

رواية تحتاج الصواف عند النساء بعشرين ليلة ووقع عند ابن أبي حاتم من رواية أيوب عن يحيى بعشرين ليلة أو خمس عشرة ووقعت في رواية الأسود فوضعت بعد وفاة زوجها ثلاثة وعشرين يوماً وخمس وعشرين يوماً كما عند الترمذي والنسائي وعند ابن ماجه يضع وعشرين ليلة وكان الراوي أني الشك وأني يلنظ يشمل الامرين ووقع في رواية عبد ربه بن سعيد بنصف شهر وكذا في رواية شعبة بلفظ خمسة عشر نصف شهر وكذا في حديث ابن مسعود عند أحمد والجمع بين هذه الروايات متعذر لا لتحاد القصة وأهل هذا نحو السري في إجماعهم من أنهم المدة اذ محل الخلاف أن تضع لدون أربعة أشهر وعشروها كذا فاقول ما قيل في هذه الروايات نصف شهر وأما ما وقع في بعض الشروح أن في البخاري رواية عشر ليلال وفي رواية للطبراني ثمان أو سبع فهو في مدة أقامت بعد الوضع إلى أن استفتت النبي صلى الله عليه وسلم لافي مدة بقية الحمل وأكثر ما قيل فيه بالتصريح شهرين وبغيره دون أربعة أشهر وقد قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى في الامصار ان الحامل اذا مات عنها زوجها تحل بوضع الحمل وتنقض عدة الوفاة وخالف في ذلك على فقال تعمد آخر الاجلين ومعناه أم ان وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربصت الى انقضاء ما ولا تحل بمجرد الوضع وان انقضت المدة قبل الوضع تربصت الى الوضع أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن علي بن سعيد صحيح وبه قال ابن عباس كما في هذه النصيحة ويقال اندرج عنه ويقره أن المنقول عن أتباعه وفاق الجماعة في ذلك وتقدم في تفسير الطلاق أن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنكر على ابن سيرين القول بانقضاء عدتها بالوضع وأنكر أن يكون ابن مسعود قال بذلك وقد ثبت عن ابن مسعود من عدة طرق أنه كان يوافق الجماعة حتى كان يقول من شاء لاعتنه على ذلك ويظهر من مجموع الطرق في قصة سبيعة أن أبا السنا بل يرجع عن فتواه أولاً أنها لا تحل حتى تحض مدة عدة الوفاة لانه قد روى قصة سبيعة ورد النبي صلى الله عليه وسلم ما أقتاها أبو السنا بل به من أنها لا تحل حتى يحض لها أربعة أشهر وعشر ولم يرد عن أبي السنا بل تصريح في حكمها الوانقضت المدة قبل الوضع هل كان يقول بظاهر الطلاق من انقضاء العدة أولاً لكن نقل غير واحد الاجماع على أنها لا تنقض في هذه الحالة الثانية حتى تضع وقد وافق يحنون من المالكية علما نقله المازري وغيره وهو شذوذ مردود لانه احداث خلاف بعد استقرار الاجماع والسبب الحامل له الخرص على العمل بالآيتين اللتين تعارض عودهما فتقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا عام في كل من مات عنها زوجها يشمل الحامل وغيرها وقوله تعالى وأولات الاجمال أجلهن أن يضعن حملهن عام أيضاً يشمل المطلقة والمتوفى عنها جميع أولئك بين العمومين بقصر الثانية على المطلقة بقصره كعدد المطلقات كالأيسة والصغيرة قبلهما ثم لم يهلوا ما تناولته الآية الثانية من العموم لكن قصره على من مضت عليها المدة ولم تضع فكان تخصيص بعض العموم أولى وأقرب الى العمل بمقتضى الآيتين من الغاء أحدهما في حق بعض من شمله العموم قال القرطبي هذا نظر حسن فان الجمع أولى من الترجيح بانفاق أهل الاصول لكن حديث سبعة نص بأنهم لا تحل بوضع الحمل فكان فيه بيان للمراد بقوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشر أنه في حق من لم تضع والى ذلك أشار ابن مسعود بقوله ان آية الطلاق نزلت بعد آية

البقرة وفهم بعضهم منه أنه يرى نسخ الأولى بالآخرة وليس ذلك من ادعاءنا يعني أنها مخصصة
 لها فإنها أخرجت منها بعض متناولاتها وقال ابن عبد البر لو لا حديث سبيعة لكان القول ما قال
 علي وابن عباس لأنهم ما عدت أن محبتان بصفتين وقد اجتمعتا في الحامل المتوفى عنها زوجها
 فلا تخرج من عدتها الا يمين واليمين آخر الاجلين وقد اتفق النكهاء من أهل الحجاز والعراق
 أن أم الولد لو كانت متزوجة فمات زوجها وماتت سيدها معاً أن عليها أن تأتي بالعدة والاستبراء
 بأن تبرئ أربع أشهر وعشر فيها حيضة أو بعدها ويترجح قول الجمهور أيضاً بأن اليتين وان
 كانتا عاتين من وجه خاصتين من وجه فكان الاحتياط أن لا تنقض العدة إلا بآخر الاجلين
 لكن لما كان المعنى المقصود الأصلي من العدة براءة الرحم ولا سيما فبين تحيض يحصل المطلوب
 بالوضع ووافق ما دل عليه حديث سبيعة ويؤيده قول ابن مسعود في تأخير تول آية الطلاق عن
 آية البقرة واستدل بقوله فأفتاني بأني حلت حين وضعت حملي بأنه يجوز العدة عليها إذا
 وضعت ولو لم تظهر من دم النفاس وبه قال الجمهور وإلى ذلك أشار ابن شهاب في آخر حديثه عند
 مسلم بقوله ولا أرى بأساً أن تتزوج حين وضعت وإن كانت في دمها غير أنه لا يقر به زوجها حتى
 تظهر وقال الشعبي والحسن والخفي وحاد بن سلمة لا تنكح حتى تظهر قال القرطبي وحديث
 سبيعة حجة عليهم ولا حجة لهم في قوله في بعض طرقه فلما تعلت من نفاسها لانفاسها تعلت كما يجوز
 أن يكون معناه ظهرت جازاً أن يكون استعلت من ألم النفاس وعلى تقدير تسليم الأول فلا حجة
 فيه أيضاً لأنها حاكية واقعة سبيعة وأخذنا اعتماداً في قول النبي صلى الله عليه وسلم أنها حلت حين
 وضعت كما في حديث الزهري المتقدم ذكره وفي رواية معمر عن الزهري حلت حين وضعت
 حملك وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي بن كعب أن امرأته أم الطفيل قالت لعمر قد أمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سبيعة أن تنكح إذا وضعت وهو ظاهراً القرآن في قوله تعالى أن
 يضعن حملهن فعلق الحل بحين الوضع وقصره عليه ولم يقل إذا ظهرت ولا إذا انقطع دمك فصيح
 ما قال الجمهور وفي قصة سبيعة من الفوائد أن العناية كفاؤا يقتضون في حياة النبي صلى الله عليه
 وسلم وإن المني إذا كان له ميل إلى الشيء لا ينبغي له أن يفتي فيه لئلا يجعله الميل السه على ترجيح ما
 هو مرجوح كما وقع لأبي السنابل حيث أفتى سبيعة أنها لا تحل بالوضع لكونه كان خطبها فغنته
 ورجمها إذا قبلت ذلك منه وانتظرت مضي المدة حضر أهلها فرفعوها في زواجه دون غيره
 وفيه ما كان في سبيعة من الشهامة والفظنة حيث ترددت فيما أفتاها به حتى جعلها ذلك على
 استيضاح الحكم من الشارع وهكذا ينبغي لمن ارتاب في فتوى المفتي أو حكم الحاكم في
 مواضع الاجتهاد أن يبحث عن النص في تلك المسئلة ولعل ما وقع من أبي السنابل من ذلك هو
 السرفي إطلاق النبي صلى الله عليه وسلم أنه كذب في الفتوى المذكورة كما أخرجه أحمد من
 حديث ابن مسعود على أن الخطأ قد يطلق عليه الكذب وهو في كلام أهل الحجاز كثير وحمله
 بعض العلماء على ظاهره فقال إنما كذبه لأنه كان عالماً بالقصة وأفتى بخلافه حكاه ابن داود عن
 الشافعي في شرح المختصر وهو بعيد وفيه الرجوع في الوقائع إلى العلم ومباشرة المرأة السؤال
 عما ينزل بها ولو كان مما يستحق النساء من مثله لكن خروجها من منزلها لئلا يكون أسترلها كما
 فعلت سبيعة وفيه أن الحامل تنقض عدتها بالوضع على أي صفة كان من مضغة أو من علقته

سواء استبان خلق آدمي أم لا لأنه صلى الله عليه وسلم رتب الحل على الوضع من غير تنصيص
وتوقف ابن دقيق العيد فيه من جهة أن الغالب في إطلاق وضع الحامل هو الحل التام المتخقق وأما
خروج المضغة أو العلقة فهو نادر والحل على الغالب أقوى ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن
العدة لا تنقضي بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة ينفق ولا خفية وأجيب عن الجمهور بأن المقصود
في انقضاء العدة براءة الرحم وهو حاصل بخروج المضغة أو العلقة بخلاف أم الرلدفان المقتصود
منها الولادة وما لا يصدق عليه أنه أصل آدمي لا يقال فيه ولدت وفيه جواز تجسمل المرأة بعد
انقضاء عدتها لمن يخطبها إلا في رواية الزهري التي في المغازي فقال مالي أراك تجملت للخطاب
وفي رواية ابن اسحق فتبأت للذكاح واختضبت وفي رواية معمر عن الزهري عند أحمد فلقبها
أبو السنا بل وقد اكحت وفي رواية الاسود فتطيت وتضعت وذكر الكرماني أنه وقع في
بعض طرق حديث سبعة أن زوجها مات وهي حامل وفي معظمها حامل وهو الأشهر لأن الحل
من صفات النساء فلا يحتاج إلى علامة التأنيث ووجه الأول أنه أريد بأنهم إذا حل بالفعل كما
قيل في قوله تعالى تذهل كل مرضعة فلأريد أن الارضاع من شأنه القيل كل مرضع اهـ والذي
وقفنا عليه في جميع الروايات وهي حامل وفي كلام أبي السنا بل لست بنا كسج واستدل به على
أن المرأة لا يجب عليها التزويج لثبوتها في الخبر من طريق الزهري وأمرني بالتزويج ابن عبد الله وهو
مبين للمراد من قوله في رواية سليمان بن يسار وأمرها بالتزويج فيكون معناه وأذن لها وكذا
ما وقع في الطريق الأول من الباب فقال انكعي وفي رواية ابن اسحق عند أحمد فقد حلت
فتزويجي ووقع في رواية الاسود عن أبي السنا بل عند ابن ماجه في آخره فقال ان وجدت زوجا
صالحا فتزويجي وفي حديث ابن مسعود عند أحمد إذا نألت أحد ترضينه وفيه أن الشيب لا تزوج
الابرضاع من رضاه ولا اجبار لا حد عليها وقد تقدم بيانه في غير هذا الحديث ﴿قوله﴾
باب قول الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء سقط لفظ باب لا بد
والمراد بالمطلقات هنا ذوات الحيض كدلت عليه آية سورة الطلاق المذكورة قبل والمراد
بالتربص الانتظار وهو خبر بمعنى الامر وقرأ الجمهور رفرقوا بالهمز وعن نافع بتشديد الواو بغير همز
﴿قوله﴾ وقال ابراهيم هو النخعي (فمن تزوج في العدة فحاضت عنده ثلاث حيض بآت من الأول
ولا تحتسب بملن بعده وقال الزهري تحتسب وهذا أحب إلى سفيان) زاد في نسخة الصغاني يعني
قول الزهري وصله ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان وهو الثوري عن مغيرة عن
ابراهيم في رجل طلق فحاضت فتزوجها رجل فحاضت قال بآت من الأول ولا تحتسب للذي بعده
وعن سفيان عن معمر عن الزهري تحتسب قال ابن عبد البر لا أعلم أحدا من قال الاقراء
الاطهار يقول هذا غير الزهري قال ويلزم على قوله ان العدة لا تحل حتى تدخل في الحيضة
الرابعة وقد اتفق علماء المدينة من الصحابة فن بعدهم وكذا الشافعي ومالك وأحمد وأتباعهم على
أنها إذا طعت في الحيضة الثالثة طهرت بشرط أن يقع طلاقها في الطهر وما لو وقع في الحيضة
تعدت تلك الحيضة وذهب الجمهور إلى أن من اجتمعت عليها عدتان أنها تعدت عدتين وعن الحنفية
ورواية عن مالك يكنى لها عدة واحدة كقول الزهري والله أعلم ﴿قوله﴾ وقال معمر يقال أقرأت المرأة
الح) معمر هو أبو عبيدة بن المشي وقد تقدم بيان ذلك عنه في أوائل تفسير سورة النور وقوله

﴿باب قول الله تعالى
والمطلقات يتربصن بأنفسهن
ثلاثة قروء﴾ وقال ابراهيم
فمن تزوج في العدة فحاضت
عنده ثلاث حيض بآت
من الأول ولا تحتسب بملن
بعده وقال الزهري تحتسب
وهذا أحب إلى سفيان يعني
قول الزهري وقال معمر
يقال أقرأت المرأة إذا دنا
حيضها وأقرأت إذا دنا
طهرها

بسلي بكسر الموحدة وفتح المهملة والتنوين بغير همز السلي هو غشاء الولد وقال الاخفش أقرأت
 المرأة اذا صارت ذات حيض والقرء انقضاء الحيض ويقال هو الحيض نفسه ويقال هو من
 الاضداد و امر ادأي عبدة أن القرء يكون بمعنى الطهر و بمعنى الحيض و بمعنى النضج و الجمع وهو
 كذلك و جزمه ابن بطلان وقال لما حقت الآية و اختلف العلماء في المراد بالاقراء فيها ترجح قول
 من قال ان الاقراء الاطهار بحديث ابن عمر حيث أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلق في
 الطهر و قال في حديثه فذلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء فدل على أن المراد بالاقراء
 الاطهار والله أعلم **(قوله** قصة فاطمة بنت قيس) كذلك لاكثر و بعضهم باب و بجزم ابن بطلان
 و الاسماعيل و فاطمة هي بنت قيس بن خالد بن بني محارب بن فهر بن مالك وهي أخت النخلك بن
 قيس الذي ولي العراق ايزيد بن معاوية و قيل خرج راطط وهو من صغار الصحابة وهي أسن منه
 وكانت من المهاجرات الاول و كان لها عقل و جمال و تزوجها أبو عمرو بن حنص و يقال أبو حنص
 ابن عمرو بن المغيرة الخزومي وهو ابن عم خالد بن الوليد بن المغيرة فخرج مع علي لما بعثه النبي صلى
 الله عليه وسلم الى اليمن فبعث اليها بتطبيق ثالثة بقيت لها و أمر ابن عمه الحرث بن هشام و عياش
 ابن أبي ربيعة أن يدفعها لهما فقرأوا شعيرا فاستقلت ذلك و شككت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 لها ليس لك سكنى و لا نفقة هكذا أخرج مسلم قصة ما من طرق متعددة عنها ولم أرها في البخاري
 و انما ترجم لها كما ترى و أو رد أشياء من قصتها بطريق الاشارة اليها و وهم صاحب العمدة فأورد
 حديثها بطوله في المتن و انتفىق و انتفىق الروايات عن فاطمة على كثرتهم أنها بان بالطلاق و وقع
 في آخر صحيح مسلم في حديث الحساسة عن فاطمة بنت قيس تكلمت ابن المغيرة و هو من خيار شباب
 قریش يومئذ فأصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أتت خطبتي أوجههم
 الحديث و هذه الرواية و هم ولكن أولها بعضهم على أن المراد أصيب بجراحة أو أصيب في ماله
 أو نحو ذلك حكاه النووي وغيره والذي يظهر أن المراد بقولها أصيب أي مات على ظاهره و كان
 في بعث علي الى اليمن فيصدق أنه أصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في طاعة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم و لا يلزم من ذلك ان تكون بينوتهما بالموت بل بالطلاق السابق
 على الموت فقد ذهب جمع جم الى أنه مات مع علي باليمن وذلك بعد أن أرسل اليها بطلاقها فاذا
 جمع بين الروايتين استقام هذا التأويل و ارتفع الوهم ولكن يبعد ذلك قول من قال انه بقي الى
 خلافة عمر **(قوله** و قول الله عز وجل و اتقوا الله ربكم لا تخزوهن من يوتهن الآية) كذا
 للاكثر و للنسفي بعد قوله يوتهن الى قوله بعد عدس يسرا و ساق الاثبات كلها الى يسرا في
 رواية كريمة **(قوله** اسمعيل) هو ابن أبي أويس **(قوله** يحيى بن سعيد بن العاص) أي ابن سعيد
 ابن العاص بن أمية و كان أبوه أمير المدينة بمعاوية و يحيى هو آخر عمرو بن سعيد المعروف
 بالاشدق **(قوله** طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم) هي بنت أخي مروان الذي كان أمير المدينة
 أيضا لمعاوية حينئذ و ولي الخلافة بعد ذلك و اسمها عمرة فيما قيل و ساق في الخبر الثالث أنه طلقها
 البتة **(قوله** قال مروان في حديث سليمان ان عبد الرحمن غلبني) وهو موصول بالاستناد المذکور
 الى يحيى بن سعيد وهو الذي فصل بين حديثي شيخه فساد ما انتقاه عليه ثم بين انفا سليمان وهو
 ابن يسار و حده و لفظ القاسم بن محمد و حده و قول مروان ان عبد الرحمن غلبني أي لم يطعن

و يقال ما قرأت بسلي قط
 اذا لم تجمع ولداني بطنها
 * (قصة فاطمة بنت قيس
 و قول الله عز وجل و اتقوا
 الله ربكم لا تخزوهن من
 يوتهن الآية) * حدثنا
 اسمعيل حدثني مالك عن يحيى
 ابن سعيد عن القاسم بن محمد
 و سليمان بن يسار أنه سمعهما
 يذكران أن يحيى بن سعيد
 ابن العاص طلق بنت عبد
 الرحمن بن الحكم فأنقلها
 عبد الرحمن فأرسلت عائشة
 أم المؤمنين الى مروان بن
 الحكم وهو أمير المدينة اتق
 الله و اردها الى بيتها قال
 مروان في حديث سليمان ان
 عبد الرحمن بن الحكم غلبني

في ردها الي بيتها وقبل مراده غلبت بالحجة لانه احتج بالشر الذي كان بينهما **(قوله)** قالت لا يضر لك
 أن لا تذكر حديث فاطمة أي لانه لا حجة فيه لجواز انتقال المطلقة من منزلها بغير سبب **(قوله)**
 فقال مروان بن الحكم ان كان بك شر أي ان كان عندك أن سبب خروج فاطمة ما وقع بينها
 وبين أقارب زوجها من الشر فهذا السبب موجود ولذلك قال فحسبك ما بين هذين من الشر وهذا
 مصير من مروان الى الرجوع عن رد خبر فاطمة فقد كان أنكر ذلك على فاطمة بنت قيس كما
 أخرجه النسائي من طريق شعيب عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله أن عبد الله بن عمرو
 ابن عثمان بن عفان طلق بنت سعد بن زيد البتة وأمه أرملة بنت قيس فأمرتها خالتها فاطمة بنت
 قيس بالانتقال فسمع بذلك مروان فأنيكر فذكرت أن حالتها أخبرتها أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أفتاها بذلك فأرسل مروان قبيصة بن ذؤيب الى فاطمة يسألها عن ذلك فذكرت الحديث
 وأخرجه مسلم من طريق معمر عن الزهري دون ما في أوله وزاد فقال مروان لم يسمع هذا الحديث
 الا من امرأة فسأخذ بالعصمة التي وجدناها عليها الناس وسأني له طريق أخرى في الباب الذي
 بعده فكان مروان أنكر الخروج مطلقا ثم رجع الى الجواز بشرط وجود عارض يقتضي جواز
 خروجها من منزل الطلاق كما سيأتي **(قوله)** حدثنا محمد بن بشار كذا في الروايات التي اتصلت
 لنا من طريق الثوري وكذا أخرجه الاسماعيلي عن ابن عبد الكريم عن بن ندر وهو محمد
 ابن بشار وقال المزني في الأطراف أخرجه البخاري عن محمد بن غنيم بنسب وهو محمد بن بشار كذا
 نسبه أبو موسى عود **(قلت)** ولم أره غير منسوب الا في رواية النسائي عن البخاري وكأنه وقع كذلك في
 أطراف خلف ومنها نقل المزني ولم أنه على هذا الموضوع في المقدمة اعتمادا على ما اتصل لنا من
 الروايات الى الثوري **(قوله)** عن عائشة أنها قالت ما لفاطمة ألا تأتي الله يعني في قولها لا سكني
 ولا نفقة **(قوله)** وقع في رواية مسلم من هذا الوجه ما لفاطمة خيرا أن تذكر هذا كأنها تشير الى أن سبب
 الاذن في انتقال فاطمة ما تقدم في الخبر الذي قبله ويؤيده ما أخرجه النسائي من طريق معمر
 ابن مهران قال قدمت المدينة فقلت لسعيد بن المسيب ان فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من
 بيتها فقال انها كانت لسنة ولابي داود من طريق سليمان بن يسار انما كان ذلك من سوء الخلق
(قوله) سفيان هو الثوري **(قوله)** قال عروة أي ابن الزبير لعائشة ألم ترى الى فلانة بنت
 الحكم نسبها الى جدها وهي بنت عبد الرحمن بن الحكم كما في الطريق الاولى **(قوله)** فقالت بنس
 ما صنعت في رواية الكشي هي ما صنعت أي زوجها في تمكينها من ذلك وأبوها في موافقتها ولهذا
 أرسلت عائشة الى مروان معها وهو الامير أن يردّها الى منزل الطلاق **(قوله)** ألم تسمعي قول
 فاطمة **(قوله)** يحتمل أن يكون فاعل قال هو عروة **(قوله)** قالت أمانه ليس لها خبر في ذكر هذا الحديث
 في رواية مسلم من طريق هشام بن عروة عن أبيه تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد
 الرحمن بن الحكم فطلقها وأخرجها فأبنت عائشة فأخبرتها فقالت ما لفاطمة خبر في أن تذكر
 هذا الحديث كأنها تشير الى ما تقدم وأن الشخص لا ينبغي له أن يذكر شيأ عليه فيه غضاظة
(قوله) وزاد ابن أبي الزناد عن هشام عن أبيه عابت عائشة أشد العيب وقالت ان فاطمة
 كانت في مكان وحش خفيف على ناحيتها فأرخص لها النبي
 صلى الله عليه وسلم

وقال القاسم بن محمد أو
 ما بلغك شأن فاطمة بنت
 قيس قالت لا يضر لك أن
 لا تذكر حديث فاطمة فقال
 مروان بن الحكم ان كان
 بك شر فحسبك ما بين هذين
 من الشر * حدثنا محمد بن
 بشار حدثنا غندر حدثنا
 شعبه عن عبد الرحمن بن
 القاسم عن أبيه عن عائشة
 أنها قالت ما لفاطمة ألا تأتي
 الله يعني في قولها لا سكني
 ولا نفقة * حدثنا عرو بن
 عباس حدثنا ابن مهدي
 حدثنا سفيان عن عبد
 الرحمن بن القاسم عن أبيه
 قال قال عروة لعائشة ألم ترى
 الى فلانة بنت الحكم طلقتها
 زوجها البتة فخرجت فقالت
 بنس ما صنعت قال ألم تسمعي
 قول فاطمة قالت أمانه
 ليس لها خبر في ذكر هذا
 الحديث وزاد ابن أبي الزناد
 عن هشام عن أبيه عابت
 عائشة أشد العيب وقالت
 ان فاطمة كانت في مكان
 وحش خفيف على ناحيتها
 فأرخص لها النبي
 صلى الله عليه وسلم

قيس وقوله وحش بفتح الواو وسكون المهملة بعدها معجمة أى خال لأنيس به ولرواية ابن أبي الزناد هذه شاهد من رواية أبي أسامة عن هشام بن عروة لكن قال عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت قلت يا رسول الله إن زوجي طلقني ثلاثاً فأخاف أن يقتحم علي فأمرها فتحوّلت وقد أخذ البخاري الترجمة من مجموع ما ورد في قصة فاطمة فرتب الجواز على أحد الأمرين إما خشية الإقحام عليها وإما أن يقع منها على أهل مطلقها خش من القول ولم يرب بين الأمرين في قصة فاطمة معارضة لاحتمال وقوعهما معاً في شأنها وقال ابن المنير ذكر البخاري في الترجمة علتين وذكر في الباب واحدة فقط وكأنه أومأ إلى الأخرى المألور ودها على غير شرطه وإما لأن الخوف عليها إذا قضى خروجهما ففسد الخوف منها بل لعله أولى في جواز آخر أجهل لما صح عنه مدعى العلة الأخرى ضمنها الترجمة وتعقب بأن الإقتصار في بعض طرق الحديث على بعضه لا يمنع قبول بعض آخر إذا صح طريقه فلا مانع أن يكون أصل شكواها ما تقدم من استئصال النفقة وأنه اتفق أنه سبب استئصال نفقة ذلك شر لا سببها وأطلع النبي صلى الله عليه وسلم عليه من قبلهم وخشي عليها أن تستترت هناك أن يتركوها بغير أبيس فأمرت بالانتقال (قلت) ولعل البخاري أشار بالثاني إلى ما ذكره في الباب قبله من قول مروان لعائشة إن كان بك شرفانه يوحى إلى أن السبب في ترك أمرها بالزينة السكن ما وقع بينهما بين أقارب زوجها من الشر وقال ابن دقيق العيد سياق الحديث يقتضي أن سبب الحكم أنها اختلفت مع الوكيل بسبب استئصالها ما أعطاهما وأنهما ما قال لها الوكيل لا نفقة لك سألت النبي صلى الله عليه وسلم فأجابها بأنها لا نفقة لها ولا سكني فاقضى أن التعليل إنما هو بسبب ما جرى من الاختلاف لا بسبب الإقحام والبذاة فان قام دليل أقوى من هذا الظاهر عمل به (قلت) المتفق عليه في جميع طرقه أن الاختلاف كان في النفقة ثم اختلفت الروايات في بعضها فقال لا نفقة لك ولا سكني وفي بعضها أنه لما قال لها لا نفقة لك استأذنته في الانتقال فأذن لها وكرها في صحيح مسلم فإذا اجتمع ألفاظ الحديث من جميع طرقه خرج منها أن سبب استئصالها في الانتقال ما ذكر من الخوف عليها ومنها واستقام الاستدلال حينئذ على أن السكني لم تسقط لذاتها وإنما سقطت للسبب المذكور نعم كانت فاطمة بنت قيس تجزم بإسقاط سكني البائن ونفقة تاتم وتسدل لذلك كما سيأتي ذكره ولهذا كانت عائشة تنكرها * (تنبيه) * طعن أبو محمد بن حزم في رواية ابن أبي الزناد المعلقة فقال عبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف جداً وحكم على روايته بأنه بالبط لأن وتعقب بأنه مختلف فيه ومن طعن فيه لم يذكر ما يدل على تركه فضلاً عن بطلان روايته وقد جزم يحيى بن معين بأنه أثبت الناس في هشام ابن عروة وهذا من روايته عن هشام فلهذا في البخاري ما أكثر استحضاره وأحسن نصرته في الحديث والنفقة وقد اختلف السلف في نفقة المطلقة البائن وسكناها فقال الجمهور لا نفقة لها وإياها السكني واحتجوا لإثبات السكني بقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا إسقاط النفقة بمنهوم قوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فإن منهومه أن غير الحامل لا نفقة لها والالم يكن لتخصيصها بالزكراً معنى والسياق يفهم أنها في غير الرجعية لأن نفقة الرجعية واجبة ولو لم تكن حاملاً وذهب أحمد وإسحاق وأبو ثور إلى أنه لا نفقة لها ولا سكني على ظاهر حديث فاطمة بنت قيس ونار عوا في تناول الآية الأولى

الطلقة البائن وقد احتجبت فاطمة بنت قيس صاحبة القصة على مروان حين بلغها انكاره
بقولها يبنى وينكم كذب الله قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الى قوله يحدث بعد ذلك أمرا
قالت هذا لمن كانت له امر اجعة فأمر يحدث بعد الثلاث وإذا لم يكن لها نفقة وليست حاملا
فعلى م يحسونها وقد وافق فاطمة على أن المراد بقوله تعالى يحدث بعد ذلك أمرا المراجعة
قتادة والحسن والسدي والضحاك أخرجه الطبري عنهم ولم يحك عن أحد غيرهم خلافة وحكي
غيره أن المراد بالامر ما يأتي من قبل الله تعالى من نسخ أو تخصيص أو نحو ذلك فلم ينحصر ذلك في
المراجعة وأما ما أخرجه أحمد من طريق الشعبي عن فاطمة في آخر حديثها مرفوعا عما السكني
والنفقة لمن يملك الرجعة فهو في أكثر الروايات موقوف عليها وقد بين الخطيب في المدرج أن
مجالدين سعيد تفرّد برفعه وهو ضعيف ومن أدخله في رواية غير مجالدين الشعبي فقد أدرجه
وهو كما قال وقد تابع بعض الرواة عن الشعبي في رفعه مجالدين السكني أضعف منه وأما قولها إذا
لم يكن لها نفقة فعلى م يحسونها فأجاب بعض العلماء عنه بأن السكني التي تتبعها النفقة هو حال
الزوجة الذي يمكن معه الاستمتاع ولو كانت رجعية وأما السكني بعد المينونة فهو حق لله تعالى
بدليل أن الزوجين لو اتفقا على إسقاط العدة لم تسقط بخلاف الرجعية فدل على أن لا لازمة
بين السكني والنفقة وقد قال بمثل قول فاطمة أحمد وإسحاق وأبو نوري وداد واتباعهم وذهب
أهل الكوفة من الحنفية وغيرهم إلى أن لها النفقة والكسوة وأجابوا عن الآية بأنه تعالى إنما قيد
النفقة بحالة الحمل ليدل على إيجابها في غير حالة الحمل بطريق الأولى لأن مدة الحمل تطول غالبا
وردها بن السمعاني يجمع العدة في طول مدة الحمل بل تكون مدة الحمل أقصر من غيرها تارة
وأطول أخرى فلا أولوية وبأن قياس الحائض على الحامل فاسد لانه يتضمن إسقاط تقيده ورد
به النص في القرآن والسنة وأما قول بعضهم أن حديث فاطمة أنكره السلف عليها كما تقدم من
كلام عائشة وكما أخرج مسلم من طريق أبي إسحق كنت مع الأسود بن يزيد في المسجد فحدث
الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكني ولا نفقة
فأخذ الأسود كفاما من حصي فخصمه به وقال ويلك تحدث بهذا قال عمر لاندع كتاب ربنا وسنة
نبينا أقول امرأه لا ندري لعلها حفظت أو نسيت قال الله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن
فالجواب عنه أن الدارقطني قال قوله في حديث عمر وسنة نبينا غير محفوظ والمفروض لاندع
كتاب ربنا وكان الحامل له على ذلك أن أكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة لكن ذلك لا يرد
رواية النفقة ولعل عمر أراد بسنة النبي صلى الله عليه وسلم ما دل عليه أحكامه من اتباع كتاب
الله لأنه أراد سنة مخصوصة في هذا ولقد كان الحق ينطق على لسان عمر فان قوله لا ندري حفظت
أو نسيت قد ظهر معصدا فيه في أنها أطلقت في موضع التقييد وأعمت في موضع التخصيص كما
تقدم بيانه وأيضا فليس في كلام عمر ما يقتضي إيجاب النفقة وإنما أنكر إسقاط السكني وإدعى
بعض الحنفية أن في بعض طرق حديث عمر لمطلقة ثلاثا السكني والنفقة وردها بن السمعاني
بأنه من قول بعض المجازفين فلا تحل روايته وقد أنكر أحمد ثبت ذلك عن عمر أصلا ولعله أراد
ما ورد من طريق إبراهيم التيمي عن عمر لكونه لم يلقه وقد بالغ الطحاوي في تقرير مذهبه فقال
خانت فاطمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن عمر روى خلاف ما روى نخرج المعنى الذي

(قوله وقال الزهري لأرى أن تقرب الصبية الطبيب) أي إذا كانت ذات زوج فبات عنها وقوله لان عليها العدة أظنه من تصرف المصنف فان أثر الزهري وصله ابن وهب في موطنه عن يونس عنه بدونها وأصله عند عبد الرزاق عن معمر عنه باختصار وفي التعليل إشارة الى أن سبب الحاق الصبية بالبالغ في الاحداد وجوب العدة على كل منهما اتفاقا وبذلك احتج الشافعي أيضا واحتج أيضا بأنه يحرم العدة عليها بل خطبته في العدة واحتج غيره بقوله في حديث أم سلمة في الباب أفنكعلها فانه يشعر بأنها كانت صغيرة اذ لو كانت كبيرة لقالت أفنكعل هي وفي الاستدلال به نظر لاحتمال أن يكون معنى قولها أفنكعلها أي أفنكعلها من الاحتمال (قوله عن زينب بنت أبي سلمة) أي ابن عبد الاسود وهي بنت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم وزعم ابن التين أنها الرواية لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قال وقد أخرج لها مسلم حديثها كان اسمي برة فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب الحديث وأخرج لها البخاري حديثا تقدم في أوائل السيرة النبوية (قوله أنها أخبرته هذه الاحاديث الثلاثة) تقدم منها الحديثان الاولان في كتاب الجنائز مع كثير من شرحهما والكلام على قوله في الاول حين توفي أبوها وفي الثاني حين توفي أخوها وأنه سمى في بعض الموطآت عبد الله وكذا هو في صحيح ابن حبان من طريق أبي مصعب وان المعروف أن عبد الله بن جحش قتل باحد شهيد و زينب بنت أبي سلمة يومئذ طفلة فيستحيل أن تكون دخلت على زينب بنت جحش في تلك الحالة وأنه يجوز أن يكون عبد الله المصغر فان دخول زينب بنت أبي سلمة عند بلوغ الخبر الى المدينة بوفاة كان وهي عميرة وان يكون أبا جحش بن جحش فان اسمه عبد بغير اضافة لانه مات في خلافة عمر فيجوز أن يكون مات قبل زينب لكن ورد ما يدل على أنه حضر دفنها ولم يزل على الامرين أن يكون وقع في الاسم تغييرا والميت كان أبا زينب بنت جحش من أمها أو من الرضاة (قوله لا يتعلل) استدلال به على تحريم الاحداد على غير الزوج وهو واضح وعلى وجوب الاحداد المدة المذكورة على الزوج واستشكل بأن الاستثناء وقع بعد النفي فيدل على الحل فوق الثلاث على الزوج لا على الزوجات وأجيب بأن الوجوب استنفيد من دليل آخر كالاجتماع ورد بأن المنقول عن الحسن البصري أن الاحداد لا يجب آخر جحش بن أبي شيبه ونقل الخلل بسنده عن أحمد عن هشيم عن داود عن الشعبي أنه كان لا يعرف الاحداد قال أحمد ما كان بالعراق أشد تبجرا من هذين يعني الحسن والشعبي قال وخفي ذلك عليهما اه وخالفهما ما لا تقصد في الاحتجاج وان كان فيما ردد على من ادعى الاجماع وفي أثر الشعبي تعقب على ابن المنذر حيث نفي الخلاف في المسئلة الاع الحسن وأيضا الحديث التي شككت عنها وهو ثالث احاديث الباب دال على الوجوب والامتنع التداوى المباح وأجيب أيضا بأن السياق يدل على الوجوب فان كل مانع منه اذا دل دليل على جوازه كان ذلك الدليل دالا بعبئنه على الوجوب كالتمتد والزيادة على الركوع في الكسوف وهو ذلك (قوله لامرأة) تمتد بضمهمومه الحنفية فقالوا لا يجب الاحداد على الصغيرة وذهب الجمهور الى وجوب الاحداد عليها كما تجب العدة وأجابوا عن التمسيد بالمرأة أنه خرج مخرج الغالب وعن كونها غير مكنته بأن الولي هو المخاطب بمنعها مما تمتع منه المعتدة ودخل في عموم قوله امرأة المدخول بها وغير المدخول بها

وقال الزهري لأرى أن
تقرب الصبية الطبيب
لان عليها العدة حديثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن عبد الله بن أبي بكر
ابن محمد بن عمرو بن حزم
عن جحش بن نافع عن زينب
ابنة أبي سلمة أنها أخبرته
هذه الاحاديث الثلاثة
قالت زينب دخلت على
أم حبيبة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم حين توفي
أبوها أي يوسف بن حرب
فدعت أم حبيبة بطيب فيه
صفرة خلوق أو غيره فذهنت
منه جارية ثم دس بعارضها
ثم قالت والله مالي بالطيب
من حاجة غير أني سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول لا يتعلل لامرأة

حرة كانت أو أمة ولو كانت مبعوضة أو مكاتبه أو أم ولد إذا مات عنها زوجها لا سيدها للتقيد به
 بالزوج في الخبر خلافا للحنفية (قوله تؤمن بالله واليوم الآخر) استدلال به الحنفية بأن
 لا أحد ادعى الدية للتقيد بالآيمان وبه قال بعض المالكية وأبو ثور وترجم عليه النساء
 بذلك وأجاب الجمهور بأنه ذكرنا كيد اللبابة في الزجر فلا مضموم له كما يقال هذا طريق المسلمين
 وقد يسلكه غيرهم وأيضا فلا أحد ادعى من حق الزوج وهو ملحق بالعدة في حفظ النسب فتدخل
 الكافرة في ذلك بالمعنى كما دخل الكافر في النهي عن السوم على سوم أخيه ولأنه حق للزوجة
 فأشبهه النفقة والسكنى ونقل السبكي في فتاويه عن بعضهم أن الدية إذا دخله في قوله تؤمن بالله
 واليوم الآخر ورد على قائله وبين فساد شبهته فأجاب وقال النووي قد يوصف الآيمان بأن
 المتصف به هو الذي ينقاد للشرع قال ابن دقيق العيد والاول أولى وفي رواية عند المالكية أن
 الدية المتوفى عنها تعد بالاقراء قال ابن العربي هو قول من قال لا أحد ادعى عليها (قوله على ميت)
 استدلال به أن قال لا أحد ادعى امرأة المفقود لانه لم يتحقق وفاته خلافا للمالكية (قوله الاعلى
 زوج) أخذ من هذا الحصر أن لا يزاد على الثلاث في غير الزوج أب كان أو غيره وإماما أخرجه
 أبو داود في المراسيل من رواية عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للمرأة أن
 تتحد على أي أسبوعه أيام وعلى من سواه ثلاثة أيام فلو صح لكان خصوص الأب يخرج من هذا
 العموم ولكنه مرسل أو معضل لأن جل رواية عمرو بن شعيب عن التابعين ولم يرو عن أحد من
 الصحابة الا الشيء اليسير عن بعض صغار الصحابة وهم بعض الشراح فتعقب على أبي داود
 تخريج في المراسيل فقال عمرو بن شعيب ليس تابعيا فلا يخرج حديثه في المراسيل وهذا التعقب
 مردود لما قلناه ولا احتمال أن يكون أبو داود كان لا يخص المراسيل برواية التابعي كما هو منقول
 عن غيره أيضا واستدل به للاصح عند الشافعية في أن لا أحد ادعى المطلقة فأما الرجعية فلا
 أحد ادعى عليها اجماعا وانما الاختلاف في البائن فقال الجمهور لا أحد ادعى وفات الحنفية وأبو عبيد
 وأبو ثور عليهم الاحداد قياسا على المتوفى عنها وبه قال بعض الشافعية والمالكية واحتج
 الاولون بأن الاحداد شرع لان تركه من التطيب واللبس والتزين يدعو الى الجماع فدفعت المرأة
 منه زجرا الها عن ذلك فكان ذلك ظاهرا في حق الميت لانه يمنع الموت عن منع المعتدة منه عن
 التزويج ولا تراعيه هي ولا تخاف منه بخلاف المطلق الحي في كل ذلك ومن ثم وجبت العدة على
 كل متوفى عنها وان لم تكن مدخولا به بخلاف المطلقة قبل الدخول فلا أحد ادعى عليها اتفاقا وبأن
 المطلقة البائن يمكنها العود الى الزوج بعينه بعقد جديد وتعقب بأن الملاعة لا أحد ادعى عليها
 وأجيب بأن تركه لشقدان الزوج بعينه لا لشقدان الزوجية واستدل به على جواز الاحداد على
 غير الزوج من قريب ونحوه ثلاث ليال فادونها وتحريمه فزاد عليها وكان هذا القدر أربع لاجل
 حفظ النفس ومراعاتها وغلبة الطباع البشرية ولهذا تناولت أم حبيبة وزينب بنت جحش رضي
 الله عنهما الطبيب لخرجا عن عهدة الاحداد وصرح كل منهما بأنهما لم تطيبا لحاجة اشارة الى
 أن آثار الحزن باقية عندها لکنهما لم يسعها الامتنال الامر (قوله أربعة أشهر وعشرا) قيل
 الحكمة فيه أن الولد يتكامل تحليقه وتنفع فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوما وهي زيادة على
 أربعة أشهر بنقصان الاهلة بخبر الكسري الى العقد على طريق الاحتياط وذكر العشر مؤثرا لارادة

تؤمن بالله واليوم الآخر أن
 تتحد على ميت فوق ثلاث ليال
 الاعلى زوج أربعة أشهر
 وعشرا قالت زينب فدخلت
 على زينب ابنة جحش حين
 توفي أخوها فدفعت بطيب
 فست منه ثم قالت أما والله
 مالي بالطيب من حاجة غير
 أني سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول على
 المنبر لا يحل لامرأة تؤمن
 بالله واليوم الآخر أن تتحد
 فوق ثلاث ليال الاعلى زوج
 أربعة أشهر وعشرا

الليالي والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تحل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة وعن الاوزاعي
وبعض السلف تنقضي بعض الليالي العشر بعد مضي الاشهر وتحل في أول اليوم العاشر
واستثنيت الحامل كما تقدم شرح حالها قبل في الكلام على حديث سبيعة بنت الحرث وقد ورد
في حديث قوى الاسناد أخرجه أحمد وصححه ابن حبان عن أسماء بنت عيسى قالت دخل علي
رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال لا تحدي بعد يومك
هذا النفا أحمد وفي رواية له ولابن حبان والطحاوي لما أصيب جعفر أنا النبي صلى الله عليه
وسلم فقال تسلي ثلثا ثم اضمعي ما شئت قال شيخنا في شرح الترمذي ظاهره أنه لا يجب الاحداد
على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لان أسماء بنت عيسى كانت زوج جعفر بن أبي طالب بالاتفاق
وهي والدة أولاده عبد الله ومحمد وعون وغيرهم قال بل ظاهر النهي أن الاحداد لا يجوز وأجاب
بأن هذا الحديث شاذ يخالف للحديث الصحيحة وقد أجعوا على خلافه قال ويحتمل أن يقال
ان جعفر اقتل شهيدا والشهداء أحياء عند ربهم قال وهذا ضعيف لانه لم يرد في حق غير جعفر من
الشهداء ممن قطع بأنهم شهداء كما قطع لجعفر كحمة بن عبد المطلب عمه وكعبد الله بن عمرو بن حرام
والدجابر اه كلام شيخنا لمخصا وأجاب الطحاوي بأنه منسوخ وأن الاحداد كان على المعتدة
في بعض عدتها في وقت ثم أمرت بالاحداد أربعة أشهر وعشر اثم ساق أحاديث الباب وليس فيها
ما يدل على ما ادعاه من النسخ لكنه يكثر من ادعاء النسخ بالا احتمال جري على عادته ويحتمل وراء
ذلك أجوبة أخرى * أحدها أن يكون المراد بالاحداد المقيد بالثلاث قدرا زاد على الاحداد
المعروف فعلته أسماء بالغة في حزنها على جعفر فنهاها عن ذلك بعد الثلاث * ثانيها أنها كانت
حاملة فوضعت بعد ثلاث فأنقضت العدة فنهاها بعد هاء عن الاحداد ولا يمنع ذلك قوله في الرواية
الآخرى ثلاثا لا يندرج على أنه صلى الله عليه وسلم اطلع على أن عدتها تنقضي عند الثلاث
* ثالثها العلة كان بأنها بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها احداد * رابعها أن البيهقي أعل
الحديث بالانقطاع فقال لم يثبت سماع عبد الله بن شداد من أسماء وهذا تعليل مدفوع فتد
صححه أحمد لكنه قال انه مخالف للحديث الصحيحة في الاحداد (قلت) وهو يصير منه الى أنه يعله
بالشدوذ وكذا لا يرم أن أحمد سئل عن حديث حنظلة عن سالم عن ابن عمر رفعه لاحداد فوق
ثلاث فقال هذا منكره المعروف عن ابن عمر من رأيه اه وهذا يحتمل أن يكون لغير المرأة المعتدة
فلان نكارة فيه بخلاف حديث أسماء والله أعلم وأعرب ابن حبان فساق الحديث بلنظ تسلي
بالميم يدل الموحدة وفسره بأنه أمرها بالتسليم لامر الله ولا مفهوم لتقيدها بالثلاث بل الحكمة
فيه ككون القلق يكون في ابتداء الامر أشد فلذلك قيدها بالثلاث هذا معنى كلامه فحذف
الكلمة وتكلف لتأويلها وقد وقع في رواية البيهقي وغيره فأمرني رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان اتسب ثلاثا فبتين خطوه (قوله) قالت زينب وسمعت أم سلمة) هو موصول بالاسناد
المذكور وهو الحديث الثالث ووقع في الموطأ سمعت أمي أم سلمة زاد عبد الرزاق عن مالك
بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) جاءت امرأة) زاد النسائي من طريق الليث
عن جريد بن نافع من قريش وسمها ابن وهب في موطنه وأخرجه اسمعيل القاسمي في أحكامه
من طريق عاتكة بنت نعيم بن عبد الله أخرجه ابن وهب عن أبي الاسود التوفلي عن القاسم

قالت زينب وسمعت أم سلمة
تقول جاءت امرأة إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله أن ابنتي
توفي عنها وزوجها

ابن محمد عن زينب عن أمها أم سلمة أن عائكة بنت نعيم بن عبد الله أمت تستمقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابنتي توفي عنها زوجها وكانت تحت المغيرة المخزومي وهي تحذو وتشتكي عينيها الحديث وهكذا أخرجه الطبراني من رواية عمران بن هرون الرملي عن ابن لهيعة لكنه قال بنت نعيم ولم يسمها وأخرجه ابن منده في المعرفة من طريق عثمان بن صالح عن عبد الله بن عتبة عن محمد بن عبد الرحمن عن حميد بن نافع عن زينب عن أمها عن عائكة بنت نعيم أخت عبد الله بن نعيم جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان ابنتي توفي زوجها الحديث وعبد الله بن عتبة هو ابن لهيعة نفسه بلده ومحمد بن عبد الرحمن هو أبو الأسود فان كان محفوظا فلا ينسب لهيعة فيه طريقان ولم تسم البنت التي توفي زوجها ولم تنسب فيها وقفت عليه وأما المغيرة المخزومي فلم أقف على اسم أبيه وقد أغفل ابن منده في الصحابة وكذا أبو موسى في الذيل عليه وكذا ابن عبد البر لكن استدركه ابن قتيون عليه **قوله** وقد اشتكت عينيها قال ابن دقيق العبد يجوز فيه وجهان ضم النون على الفاعلية على أن تكون العين هي المشتكية وفصحها على أن يكون في اشتكت ضمير الفاعل وهي المرأة ورجع هذا ووقع في بعض الروايات عيناها يعني وهو يرجع الضم وهذه الرواية في مسلم وعلى الضم اقتصر النووي وهو الأرجح والذي رجح الأول هو المنذري **(قوله أنفكعها)** بضم الحاء بضم الخاء **(قوله لامرئين أو ثلاثا كل ذلك يقول لا)** في رواية شعبة عن حميد بن نافع فقال لا تكحل قال النووي فيه دليل على تحريم الاكحل على الحادة سواء احتاجت اليه أم لا وجاء في حديث أم سلمة في الموطأ وغيره اجعليه بالليل واسمعيه بالنهار ووجه الجمع أنها اذا لم تكحل اليه لا يحل واذا احتاجت لم يجز بالنهار ويجوز بالليل مع أن الأولى تركه فان فعلت مسحة النهار قال وتأول بعضهم حديث الباب على أنه لم يمتحى الخوف على عيناها وتعقب بأن في حديث شعبة المذکور نكحوا على عيناها وفي رواية ابن منده المذموم كرها ردت رمدا شديدا وقد خشي على بصرها وفي رواية الطبراني أنها قالت في المرة الثامنة انها تشتكي عينيها فوق ما يظن فقال لا وفي رواية القاسم بن أصبغ أخرجه ابن حزم أني أخشى أن تنفقي عيناها قال لا وان انفقت وسنده صحيح وبمثل ذلك أفتت أسماء بنت عيسى أخرجه ابن أبي شيبة وبهذا قال مالك في رواية عنه بنده مطلقا وعنه يجوز اذا خافت على عيناها بما لا يطيب فيه وبه قال الشافعية مقيد بالليل وأجابوا عن قصة المرأة باحتمال أنه كان يحصل لها البرء بغير الكحل كالتمهيد بالبرء ونحوه وقد أخرج ابن أبي شيبة عن صفية بنت أبي عبيد أنها أحدثت على ابن عمر فلم تكحل حتى كادت عيناها ترغان فكانت تنظر في ما الصبر ومنهم من تأول النهي على كل مخصوص وهو ما يقتضي التزين به لان محض التداوي قد يحصل بما لا يزين فيه فلم ينص صريحا فيه زينة وقالت طائفة من العلماء يجوز ذلك ولو كان فيه طيب وحلوا النهي على التزين به جمع بين الأدلة **(قوله انما هي أربعة أشهر وعشرا)** كذا في الاصل بالنصب على حكاية لفظ القرآن ولبعضهم بالرفع وهو واضح قال ابن دقيق العبد فيه إشارة الى تقليل المدة بالنسبة لما كان قبل ذلك وتهوين الصبر عليه ولهذا قال بعده وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول وفي التقييد بالجاهلية إشارة الى أن الحكم في الاسلام صار بخلافه وهو كذلك بالنسبة لما وصف من الصنيع لكن التقدير بالحول اسقط في الاسلام بنص قوله تعالى وصية

وقد اشتكت عيناها
أنفكعها فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لامرئين أو ثلاثا كل ذلك
يقول لا ثم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انما هي
أربعة أشهر وعشرا وقد
كانت احدا كن في الجاهلية
ترمي بالبعرة على رأس
الحول

لازواجهم متاعا الى الحول ثم نسخت بالاية التي قبل وهي يترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشر
(قوله قال حميد) هو ابن نافع راوى الحديث وهو وصول بالاسناد المبذوب به **(قوله فقلت)**
 لزبيب **(قوله)** هي بنت أبي سلمة **(وما ترمي بالبعرة)** أي يني إلى المراد بهذا الكلام الذي خوطبت به هذه
 المرأة **(قوله)** كانت المرأة إذا توفى عنها زوجها دخلت حفنشا الخ هكذا في هذه الرواية لم تسنده
 زبيب ووقع في رواية شعبة في الباب الذي يليه مرفوعا كله لكنه باختصار ولفظه فقلت
 لا تكحل قد كانت احدا كن تمكث في سراح لاسمها أو شربتها فإذا كان حول فركب رمت
 ببعرة فلاحى تمضي أربعة أشهر وعشر وهذا لا يقتضي ادراج رواية الباب لان شعبة من
 أحفظ الناس فلا يقتضي على روايته رواية غيره بالاحتمال واعل الموقوف ما في رواية الباب
 من الزيادة التي ليست في رواية شعبة والحفش بكسر المهملة وسكون الفاء بعدها همزة مفعلة
 أبوداود في روايته من طريق مالك البيت الصغير وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك
 الحفش الخضم المعجمة بعدها همزة وهو أخص من الذي قبله وقال الشافعي الحفش
 البيت الدليل الشعث البناء وقيل هو شيء من خوص يشبه القنطرة تجمع فيه المعتدة متاعها من
 غزل أو نحوه وظاهر سياق القصة بآتي هذا خصوصا رواية شعبة وكذا وقع في رواية للنسائي عمدت
 إلى شربيت لها جلست فيه ولعل أصل الحفش ما ذكرتم استعمل في البيت الصغير الحفيرة على
 طريق الاستعارة والاحلاس في رواية شعبة بمهملة جمع جلس بكسر ثم سكون وهو الثوب
 أو الكساء الرقيق يكون تحت البرذعة والمراد أن الراوى شك في أي اللفظين وقع وصف ثيابها
 أو وصف مكانها وقد ذكرنا في رواية الباب **(قوله)** حتى ترميها في رواية الكشمي في لها **(قوله)** ثم
 توفى بداية **(بالتنوين)** حمار بالجر والتنوين على البدل وقوله أو شاة أو طائر للتنوين لا للشك
 وإطلاق الدابة على ما ذكره بطريق الحقيقة اللغوية لا العرفية **(قوله)** فتفتنض **(بفتح)** بناءً
 مشدداً ثم ضاد معجمة ثقيلة قسره مالك في آخر الحديث فقال تسمح به جلد ها وأصل النضى الكسر
 أي تكسرها ما كانت فيه وتخرج منه عما تنفعل به الدابة ووقع في رواية للنسائي تنضض يقاف ثم
 سوحدة ثم مهملة خفيفة وهي رواية الشافعي والقبض الاختصاص بالانامل قال الاصمغاني
 وابن الأثير هو كناية عن الاسراع أي تذهب بعدد وسرعة إلى منزل أي يومها الأكثر حيا ثم التبع
 منظرها أولسدة سوقها إلى التزوج لبعدها عهدها والماء في قولها به سبية والضمط الاول أشهر
 قال ابن قتيبة سألت الحجازيين عن الافةاض فذكروا أن المعتدة كانت لا تمس ماء ولا تنم ظمرا
 ولا تزيل شعرا ثم نخرج بعد الحول بأفح منظر ثم تنفض أي تكسرها هي فيه من العدة بطائر
 تسمح به قبلها وتبذره فلا يكاد يعيش بعد ما تنفض به **(قلت)** وهذا لا يخالف تفسير مالك لكنه
 أخص منه لأنه أطلق الجلدتين أن المراد به جلد القبل وقال ابن وهب معناه أنها تسمح بيدها
 على الدابة وعلى ظهره وقيل المراد تسمح به ثم تنفض أي تغسل والافةاض الاعتسال بالماء
 العذب لازالة الوسخ وإرادة النقاء حتى تصير بيضاء نقية كالفضة ومن ثم قال الاخفش معناه
 تنظف فتنتقي من الوسخ فتشبه الفضة في نقائها وبياضها والغرض بذلك الإشارة إلى اهلاك ما
 هي فيه ومن الرمي الانفصال منه بالكناية **(تنبيه)** حوز الكرماني أن تكون الباء في قوله فتفتنض
 به للتعدي أو تكون زائدة أي تنفض الطائر بأن تكسر بعض أعضائه انتهى ويرده ما تقدم من

قال حميد فقلت لزبيب
 وما ترمي بالبعرة على
 رأس الحول فقلت لزبيب
 كانت المرأة إذا توفى
 عنها زوجها دخلت حفنشا
 وليست ثيابها لم تنس
 طيبا حتى ترميها سنة ثم توفى
 بداية حمار أو شاة أو طائر
 فتفتنض به قبلها تنفض بشئ
 الامات

ثم تخرج فتعطي بعرة فتري بها ثم (٤٣٢) تراجع بعد ما شامت من طيب أو غيره * سئل مالك رحمه الله ما تنتض به قال

تسبح به جليدها * (باب الكحل للعادة) * حدثنا آدم بن أبي إياس حدثنا شعبة حدثنا حميد بن نافع عن زينب ابنة أم سلمة عن أمها أن امرأة توفي زوجها فحشاها على عينيها فأثرت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنه في الكحل فقال لا تكحل فقد كانت أحدا كن تكحل في شر أحلاسها أو شربتها فإذا كان حول فركب رمت بعرة فلاحى فتضى أربعة أشهر وعشر وسمعت زينب ابنة أم سلمة تحدث عن أم حبيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يكحل لامرأة مسلمة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاثة أيام الأعلى زوجها أربعة أشهر وعشر * حدثنا مسدد حدثنا بشر حدثنا سالم بن علقمة عن محمد بن سيرين قالت أم عطية نهين أن تحدا أكثر من ثلاث الأزواج * (باب القسط للعادة عند الطهر) * حدثني عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن حفصة عن أم عطية قالت كانت هي أن تحدا على ميت فوق ثلاث الأعلى زوج أربعة أشهر وعشر ولا تكحل ولا تطيب ولا تلبس ثوبا بمصبوغا إلا ثوب عصب

تفسير الإقتضاء سريحا (قوله ثم تخرج فتعطي بعرة) بفتح الموحدة وسكون المهملة ويجوز فتحها (قوله فتري بها) في رواية مطرف وابن الماجشون عن مالك ترى بعرة من بعرة الغنم أو الأبل فتري بها أمامها فيكون ذلك أحلا لاله وفي رواية ابن وهب فتري بعرة من بعرة الغنم من وراء ظهرها ووقع في رواية شعبة الآتية فإذا كان حول فركب رمت بعرة وظاهره أن رمت البعرة توقوف على مرور الكلب سواء طال زمن انتظاره أو رده أم قصر وبه جزم بعض الشراح وقيل ترى بها من عرض من كلب أو غيره ترى من حضرتها أن مقامها حول أهون عليها من بعرة ترى بها كلبا أو غيره وقال عياض يمكن الجمع بأن الكلب إذا مر افتضت به ثم رمت البعرة (قلت) ولا يخفى بعده والزيادة من التثنية مقبولة ولا سيما إذا كان حافظا فإنه لا منافاة بين الروايتين حتى يحتاج إلى الجمع واختلاف في المراد ترى البعرة فتقبل هو إشارة إلى أنها رمت البعرة ترى البعرة وقيل إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من التبرص والصبر على البلاء الذي كانت فيه لما انتضى كان عندها بمنزلة البعرة التي رمتها استحقار الله وتعظيم الحق زوجها وقيل بل ترى بها على سبيل التناول لعدم عودها إلى مثل ذلك (قوله ما الكحل للعادة) كذا وقع من الثلاثي ولو كان من الرباعي لقال الحدة قال ابن التين الصواب الحاد بلاها لأنه نعت للمؤن كطائقي ومائض (قلت) لكنه جائز فليس بخطا وإن كان الآخر أرجح ذكر فيه حديث أم سلمة المأني في الباب قبله وكذا حديث أم حبيبة أو ردهما من طريق شعبة باختصار وقد تقدم ما فيه قبيل وقوله لا تكحل في رواية المستقلى بلاتاء بين الكاف والحاء ثم أورد حديث أم عطية مختصرا وفي الباب الذي يليه مطولا وقوله الأبرج في رواية الكشميهني الأعلى زوج (قوله ما القسط للعادة عند الطهر) أي عند طهرها من الحيض إذا كانت ممن تحيض (قوله كأنه ي) بضم أوله وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده (قوله ولا تلبس ثوبا بمصبوغا إلا ثوب عصب) بضم أوله مفتوحة ثم ساكنة ثم موحدة وهو بالاضافة وهي برود العين بعصب غزلها أي ربط ثم يصمغ ثم ينسج معصوبا فيخرج موثى لبقا ما عصب به أي يصمغ وانما بعصب السدى دون اللحم وقال صاحب المنتهى العصب هو المفصول من برود العين وذكر أبو موسى المديني في ذيل الغريب عن بعض أهل اليمن أنه من دابة بحرية تسمى فرس فرعون يتخذ منها الحرز وغيره ويكون أبيض وهذا غريب وأغرب منه قول السهيلي أنه نبات لا ينبت إلا باليمن وعزاه لابي حنيفة الدينوري وأغرب منه قول الداودي المراد بالثوب العصب الخضرة وهي الحبرة وليس له سلف في أن العصب الأخضر قال ابن المنذر أجمع العلماء على أنه لا يجوز للعادة لبس الثياب المعصفرة ولا المصبغة إلا ما صبغ بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لباس الحزن وكرهه عروة العصب أيضا وكرهه مالك غلظه قال النووي الأصح عند أصحابنا تحريمه مطلقا وهذا الحديث حجة على أجازته وقال ابن دقيق العيد يؤخذ من مفهوم الحديث جواز ما ليس بمصبوغ وهي الثياب البيض ومنع بعض المالكية المرتفع منها الذي يترين به وكذلك الأسود إذا كان مما يترين به قال النووي ورفخص أصحابنا فيما لا يترين به ولو كان مصبوغا واختلاف في الحرير فالأصح عند الشافعية أنه مطلقا مصبوغا وغير مصبوغ لأنه أبيع للنساء للترين به والحادة ممنوعة من التزين فمكان في حقها

كالرجال وفي التحلي بالذهب والنفضة بالؤلؤ ونحوه وجهان الاصح جواره وفيه نظر من جهة
 المعنى في المتصود بلبسه وفي المتصود بالاحادافانه عند تأملها يترجح المنع والله أعلم **(قوله)** وقد
 رخص لنا) بضم أوله أيضا وقد صرح رفعه في الباب الذي بعده **(قوله)** عند الطهر اذا اغتسلت
 احدا ناس من محضها) في رواية الكشي هي في حوضها وفي الذي بعده ولا تغسل طيبا الا أدنى طهرها
 اذا ظهرت **(قوله)** في نبذة) بضم النون وسكون الموحدة بعدهما معجبة أى قطعة وقطاني على الشيء
 اليسير **(قوله)** من كست أظفار) كذا فيه بالكاف وبالأضافة وفي الذي بعده من قسط
 وأظفار بقاف وواو عاطفة وهو أوجه وخطأ عياض الاقل وقد تقدم بيان في كتاب الحيض
 وقال بعده قال أبو عبد الله وهو البخاري القسط والكست مثل الكافور والقافور أى يجوز
 في كل منهما الكاف والقاف وزاد القسط أنه يقال بالياء المتناقلة بدل الطاء فاراد الملمعة في
 الحرف الاول فقط قال النووي القسط والاظفار نوعان معروفان من الخور وليس من متصود
 الطيب رخص فيه للمغتسل من الحيض لازالة الرائحة الكريهة تتبع به أثر الدم لا للتطيب
 (قلت) المتصود من التطيب هو ما أن يخلط في أجزاء أخرى من غيرهما ثم سحق فتصير طيبا
 والمتصود به ما هنا كما قال الشيخ ان تتبع به ما أثر الدم لازالة الرائحة لا للتطيب وزعم الداودي
 أن المراد انها تسحق القسط وتلق في الماء آخر غسلها تذهب رائحة الحيض وردة عياض بأن
 نفاها الحديث بأباه وأنه لا يحصل منه رائحة طيبة الا من التجرب به كذا قال وفيه نظر واستدل
 به على جواز استعمال ما فيه من منفعة لها من جنس ما منعت منه اذ لم يكن للترين أو للتطيب
 كالتدهن بالزيت في شعر الرأس أو غيره **(قوله)** ما لبس الحادة ثياب العصب
 ذكر فيه حديث أم عطية تصبر حارفعه وزاد في قوله لا يحل لامرأة الحديث مثل حديث أم
 حبيبة المأخوذ قبله وزاد بعد قوله الاعلى زوج فانها لا تسكت ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب
 عصب وقد تقدم شرحه في الذي قبله ووقع فيه فوق ثلاث وتقدم في حديث أم حبيبة في
 الطريق الاولى ثلاث ليال وفي الطريق الثانية ثلاثة ايام وجمع بارادة اللبالي بأيامها ويحصل
 المطلق هنا على المتقدم الاول ولذلك أنت وهو محمول أيضا على أن المراد ثلاث ليال بأيامها وذهب
 الاوزاعي الى أنه يتحد ثلاث ليال فقط فان مات في أول الليل أفلعت في أول اليوم الثالث وان
 مات في أثناء الليل أو في أول النهار أو في أثناء لم تقلع الا في صبيحة اليوم الرابع ولا تنفي **(قوله)**
 وقال الانصاري هو محمد بن عبد الله بن المنثري البخاري وقد أخرج عنه الكثير بواسطة
 وبلا واسطة وهشام هو الدستوائي المذكور في الذي قبله **(قوله)** نهى النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا تغسل طيبا) كذا أورده مختصرا وهو في الاصل مثل الحديث الذي قبله وقد وصله البيهقي
 من طريق أبي حاتم الرازي عن الانصاري بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يتحد
 المرأة فوق ثلاثة ايام الاعلى زوج فانها تحدد عليه أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا
 الا ثوب عصب ولا تسكت ولا تغسل طيبا **(قوله)** الا أدنى طهرها) أى عند قرب طهرها أو أقل
 طهرها وقد تقدم شرحه قبل ثم ذكر المذهب حديث أم حبيبة من طريق شيبان وهو الثوري
 عن عبد الله بن أبي بكر وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم شيخ مالك فيه وقد مضى شرحه أيضا
(قوله) باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الى قوله خير) كذا لا يذرون

وقدر خص لنا عند الطهر
 اذا اغتسلت احدا ناس
 محضها في نبذة من كست
 أظفار وكأنتى عن اتباع
 الجنائز قال أبو عبد الله
 القسط والكست مثل
 الكافور والقافور نبذة
 قباغة * (باب تلبس الحادة
 ثياب العصب) * حدثنا
 الفضل بن دكين حدثنا عبد
 السلام بن حرب عن هشام
 عن حفصة عن أم عطية
 قالت قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لا يحل لامرأة
 تؤمن بالله واليوم الآخر
 أن تتحد فوق ثلاث الاعلى
 زوج فانها لا تسكت
 ولا تلبس ثوبا مصبوغا
 ثوب عصب * وقال الانصاري
 حدثنا هشام حدثنا حفصة
 حدثتني أم عطية نهى النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا تغسل
 طيبا الا أدنى طهرها اذا
 ظهرت نبذة من قسط
 واطنار قال أبو عبد الله
 القسط والكست مثل
 الكافور والقافور * (باب
 والذين يتوفون منكم
 ويذرون أزواجا الى قوله
 خير) *

* حدثني اسحق بن منصور أخبرنا روح بن عبادة حدثنا شبل عن ابن أبي شيبة عن مجاهد والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً قال كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها واجبا فنزل الله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لازواجهم متاعاً إلى الحول غير أخراج فإن خرجن (٤٣٤) فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف قال جعل الله لها عام السنة

سبعة أشهر وعشرين ليلة وصية إن شاءت سكنت في وصيتها وإن شاءت خرجت وهو قول الله تعالى غير أخراج فإن خرجن فلا جناح عليكم فالعدة كما هي واجب عليها زعم ذلك عن مجاهد * وقال عطاء بن عباس نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها فاعتد حيث شاءت وقول الله تعالى غير أخراج * وقال عطاء بن شامت أعتدت عند أهلها وسكنت في وصيتها وإن شاءت خرجت لقول الله فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن * قال عطاء ثم جاء الميراث فنسخ السكني فنعتد حيث شاءت ولا سكني لها * حدثنا محمد بن كثير عن سفيان عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم حدثني حميد بن نافع عن زينب ابنة أم سنان عن أم حبيبة ابنة أبي سفيان لما جاءها نعي أبيها دعت بطيب فسحقت ذراعها وقالت مالي بالطيب من حاجتي لولا أني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً

والأكثر وساق في رواية كريمة الآية بكملها (قوله حدثني اسحق بن منصور) تقدم في تفسير البقرة هذا الحديث بهذا السند وينت هناك ما قيل فيه من تعليق وغيره ووقع هناك اسحق غير منسوب وفسر يابن راهويه وقد ظهر من هذه الطريق أنه ابن منصور ولعله كان عنده عنهما جميعاً وقوله كانت هذه العدة تعتد عند أهل زوجها واجبا كذلك لا يذعن الكشعمي وذكروا واجبا أمالاً لأنه صفة محذوف أي أمر واجبا أو ضمن العدة معنى الاعتداد وفي رواية كريمة واجب على أنه خير مبتدأ محذوف قال ابن بطلال ذهب مجاهد إلى أن الآية وهي قوله تعالى تبرصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً نزلت قبل الآية التي فيها وصية لازواجهم متاعاً إلى الحول غير أخراج لكم هي قبلها في التلاوة وكان الحامل له على ذلك استشكل أن يكون النسخ قبل المنسوخ فرأى أن استعمالها ما يمكن بحكم غير متدافع لجواز أن يوجب الله على المعتدة تبرص أربعة أشهر وعشراً ويوجب على أهلها أن تبقى عندهم سبعة أشهر وعشرين ليلة تمام الحول إن أقامت عندهم اهـ ملخصاً قال وهو قول لم يتلأ أحد من المفسرين غيره ولا تابعه عليها من النتهاء أحد بل أطبقوا على أن آية الحول منسوخة وإن السكني تبع للعدة فلما نسخ الحول في العدة بالاربعة أشهر وعشراً نسخت السكني أيضاً وقال ابن عبد البر لم يختلف العلماء أن العدة بالحول نسخت إلى أربعة أشهر وعشراً وإنما اختلفوا في قوله غير أخراج فالجمهور على أنه نسخ أيضاً وروى ابن أبي شيبة عن مجاهد في حديث الباب قال ولم يتابع على ذلك ولا قال أحد من علماء المدينة من الصحابة والتابعين في مدة العدة بل روى ابن جرير عن مجاهد في قدرها مثل ما عليه الناس فارتفع الخلاف واختص ما نقل عن مجاهد وغيره مدة السكني على أنه أيضاً شاذ لا يقول عليه والله أعلم (قوله ما) مهر البغي والنكاح الفاسد البغي بكسر الميم وتشديد التاء يتوزن فعيل من البغاء وهو الزنا يتوزن في لفظه المذكر والمؤنث قال الكرماني وقيل وزنه فعول لأن أصله بغوى أبدلت الواو ياء ثم كسرت الغين لاجل الياء التي بعدها والتقدير ومهر من نكحت في النكاح الفاسد أي بشبهة من إخلال شرط أو فسخ ذلك (قوله وقال الحسن) هو البصري (أذا تزوج محرمه) يشهد بالراء واللمس على بفتح الميم والراء وسكون الحاء يمينها وبالضمير وبهذا الثاني جزم ابن التين وقال أي ذاهرته (قوله وهو لا يشعر) احتراز عما إذا تعدد بهذا القيد وهو مذهب طائفة الترجمة وقال ابن بطلال اختلف العلماء فيها على قولين فمنهم من قال لها المسمى ومنهم من قال لها مهر المثل وهم الأكثر (قوله فرق بينهما) بضم أوله (قوله وليس لها غيره) ثم قال بعد لها صداقها هذا لا أثر وصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن يونس عن الحسن مثله إلى قوله وليس لها غيره ومن طريقه مطر الوراق عن الحسن نحوه وقال لها صداقها أي صداق مثلها ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * الأول حديث أبي مسعود وهو عقبه بن عمرو الأنصاري في النهي عن ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي

ولا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتخذ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً (باب مهر البغي والنكاح الفاسد) * وقال الحسن إذا تزوج محرمه وهو لا يشعر فرق بينهما ما ولاهما ما أخذت وليس لها غيره ثم قال بعد لها صداقها

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن (٤٣٥) عن أبي مسعود بن أبي الله عنه قال

نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن السكاب وحلوان السكاب ومهر البغي * حدثنا آدم حدثنا شعبة * حدثنا عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال لعن النبي صلى الله عليه وسلم الواشمة والمستوشمة وآكل الربا وموعدة * حدثنا يحيى عن أبي بكر بن عبد الرحمن * حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن محمد بن جندب عن أبي حازم عن أبي هريرة نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الاماء * (باب المهر للدخول عليها وكيف الدخول طلقها قبل الدخول والميسر) * حدثنا عمرو بن زرارة أخبرنا سمعيل عن أيوب عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عمر رجل قدف امرأته فقال فسرقني الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان وقال الله يعلم أن أحدهما كاذب فهل منك تائب فأبى فقلت الله يعلم أن أحدهما كاذب فهل منك تائب فأبى ففارق بينهما قال أيوب فقال لي عمرو بن دينار في الحديث شيء لأرسله فحدثه قال قال الرجل مالي قال لا مال لك ان كنت صادقاً فقد دخلت به وان كنت كاذباً فهو أبعد

وقوله عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن هو ابن الحرث بن هشام في رواية الحمدي عن سفيان حدثنا الزهري أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن * الثاني حديث أبي جحيفة في لعن الواشمة الحديث وفيه نهى عن ثمن السكاب وكسب البغي واعن المصورين * الثالث حديث أبي هريرة في النهي عن كسب الاماء وقد تقدم شرح الاشارة في الثلاث في آخر البيوع قال ابن بطال قال الجوهري ومن عتد على محرم وهو عالم بالتحريم وجب عليه الحد لا جناح على تحريم العتد فلم يكن هناك شبهة يدرأها الحد وعن أبي جحيفة العقد شبهة واحتج له بما لو طئ جارية فيها شرك فأنه محرم عليه بالاتفاق ولا حد عليه للشبهة وأجيب بأن حصته من الملك اقتضت حصول الشبهة بخلاف الحرم فلا مثل له فيها أصلاً فافتقر أقوام من ثم قال ابن القاسم من الممالكية يجب الحد في وطء الحرة ولا يجب في المملوكة والله أعلم (قوله بأس) المهر للدخول عليها أي وجوبه وأستحقاقه وقوله وكيف الدخول يشير إلى الخلاف فيه وقد تمسك بقوله في حديث الباب فقد دخلت بها على أن من أغلق باباً وأرخى ستراً على المرأة فقد وجب لها الصداق وعليها العدة بذلك قال الليث والاوزاعي وأهل الكوفة وأحمد وجاء ذلك عن عمرو بن يزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وابن عمر قال الكوفيون الخلوة الصحيحة يجب معها المهر كما سلا سواء وطئ أم لم يطأ إلا أن كان أحدهما مريضاً أو صائماً أو محرماً أو كانت حائضاً فلهما النصف وعليها العدة كاملة واحتجوا أيضاً بأن الغالب عند اغلاق الباب وارضاء السترة على المرأة وقوع الجماع فأقيمت المظنة مقام المئنة لما جابت عليه النفوس في تلك الحالة من عدم الصبر عن الوقاع غالباً الغلبة الشهوة وتوقير الداعية وذهب الشافعي وطائفة إلى أن المهر لا يجب كماله إلا بالجماع واحتج بقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وقال ثم طلقتموهن من قبل أن تسوهن فالكف عليهن من عدة تعتدوهن وجاء ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وشريح والشعبي وابن سيرين والجواب عن حديث الباب أنه ثبت في الرواية الأخرى في حديث الباب فهو عا استحلت من فريضة فلم يكن في قوله دخلت عليها حجة لمن قال ان مجرد الدخول يكفي وقال مالك اذا دخل بالمرأة في بتمه صدقت عليه وان دخل بها في بتمه صدقت عليها ونقله عن ابن المسيب وعن مالك رواية أخرى كقول الكوفيين (قوله أو طلقها قبل الدخول) قال ابن بطال التقدير أو كيف طلقها فكتفي بذكر النعل عن ذكر المصدر دلالة عليه (قلت) ويحتمل أن يكون التقدير أو كيف الحكم اذا طلقها قبل الدخول (قوله والميسر) ثبت هذا في رواية النسبي والتقدير وكيف الميسر وهو معطوف على الدخول أي اذا طلقها قبل الدخول وقبل الميسر ثم ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية سعيد بن جبير عنه في قصة الملاينة وقد تقدم شرحه مستوفى في أبواب اللعان (قوله بأس) المتعلقة للتي لم يفرض لهما القوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تسوهن أو تنرضوا لهن فريضة الى قوله بصير) كذلك أكثر وساق ذلك في رواية كريمة وساق ابن بطال في شرحه الى قوله وعلى الموسع قدره ثم قال الى قوله تعقلون ولم أر ذلك لغيره وهو بعيد أيضاً لان المصنف قال بعد ذلك وقوله تعالى ولله طلاق متاع بالمعروف وتقييده في الترجمة التي لم يفرض لهما قد استدله بقوله في الآية أو تنرضوا لهن فريضة وهو مصير منه الى أن أول التنويع فتق الجناح عن طلاق قبل

منك * (باب المتعة للتي لم يفرض لهما القوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تسوهن أو تنرضوا لهن فريضة الى قوله بصير

المسيب فلامتعة لها لانها انتقصت عن المسمى فكيف يثبت لها قدر زائد عن فرض لها
 قدر معلوم مع وجود المسيب وهذا أحد قول العلماء وأحد قول الشافعي أيضا وعن أبي
 حنيفة تحت المتعة من طلقها قبل الدخول ولم يسم لها صداقا وقال الليث لا تجب المتعة
 أصلا وبه قال مالك واحتج به بعض أتباعه بأنهم لم يقدروا ثقب بأن عدم التقدير لا يمنع
 الوجوب كنفقة القريب واحتج بعضهم بأن شريح يقول متع ان كنت محسنا متع ان كنت
 متقبلا ولا دلالة فيه على ترك الوجوب وذهب طائفة من السلف الى أن لكل مطلقة متعة من غير
 استثناء وعن الشافعي مثله وهو الراجح وكذا تجب في كل فرقة الا في فرقة وقعت بسبب منها
(قوله) وقوله تعالى ولله مطلقات متاع بالمعروف) تسلك به من قال بالعموم وخصه من فصل عما
 تقدم في الآية الاولى **(قوله)** ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الملاعة متعة حين طلقها
 زوجها) قد تقدمت أحاديث اللعان مستوفاة الطرق وليس في شيء منها للمتعذر كرفكائه تسلك
 في ترك المتعة للملاعة بالعدم وهو مبني على أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان فاما من قال انها تقع
 بنفس اللعان فأجاب عن قوله في الحديث فطلقها بأن ذلك كان قبل علمه بالحكم كما تقدم تقريره
 وحديثه فلم تدخل الملاعة في عموم المطلقات ثم ذكر حديث ابن عمر في قصة الملاعة وقوله فيه
 وان كنت كاذبا وقع في رواية الكشي يني وان كنت كذبت عليها * (خاتمة) * اشتمل كتاب الطلاق
 وثوابه من اللعان والظهار وغير ذلك من الأحاديث المرفوعة على مائة وعثمانية عشر حديثا
 المعلق منها ستة وعشرون حديثا والباقي بوصول المكرر منه فيه وفيما مضى اثنتان وتسعون
 حديثا والخالص ستة وعشرون حديثا ووافقه مسلم على تخريجها سوى حديث عائشة
 وحديث أبي أسيد وحديث سهل بن سعد ثلاث في قصة الجونية وحديث علي لم يعلم أن القلم
 رفع عن النائم الحديث وهو معلق وحديث ابن عباس في قصة ثابت بن قيس في الخلع وحديثه
 في زوج بريرة وحديثه كان المشركون على منزلتين وحديث ابن عمر في نكاح النسيئة وحديثه
 في نسيء الإيلاء وحديث المسور في شأن سبعة وحديث عائشة كانت فاطمة بنت قيس في
 مكان وحش وهو معلق وفيه من الآثار عن الصحابة في بعدهم تسعون أثرا والله أعلم

*** (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ***

*** (كتاب النفقات وفضل النفقة على الأهل) ***

كذلك المكرية وقد تقدم في رواية أبي ذر والنسفي كتاب النفقات ثم البسملة ثم قال باب
 فضل النفقة على الأهل وسقط لفظ باب لابي ذر **(قوله)** وقول الله عز وجل ويسألونك ماذا
 ينفقون قل العنوكذلك بين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة) كذا الجميع
 ووقع للنسفي عند قوله قل العنوكذلك قرأ أكثر قل العنوا بالنصب أي تنفقون العنوا وأنفقوا
 العنوا وقرأ أبو عمرو وقبله الحسن وقتادة قل العنوا بالرفع أي هو العنوا ومثله قولهم ماذا
 ركب أفرس أم يعبر بجوز الرفع والنصب **(قوله)** وقال الحسن العنوا الفضل) وصله عبد بن
 حميد وعبد الله بن أحمد في زيادات الزهد بسند صحيح عن الحسن البصري وزادوا ولم يعل
 الكشاف وأخرج عبد بن حميد أيضا من وجه آخر عن الحسن قال أن لا تجهد مالك ثم تعقد تسأل

وقوله ولله مطلقات متاع
 بالمعروف حتى على المتن
 كذلك بين الله لكم آياته
 لعلكم تعقلون * ولم يذكر
 النبي صلى الله عليه وسلم في
 الملاعة متعة حين طلقها
 زوجها * حديثا قيمتين
 سعيد حدثنا سفيان عن عمرو
 عن سعيد بن جبير عن ابن عمر
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال للملاعة عشرين حسابا
 على الله أحد كل كاذب
 لاسم لك عليها قال يا رسول
 الله مالي قال لا مال لك ان
 كنت صدقت عاها فهو عا
 استحللت من فرجها وان
 كنت كاذبا فذلك لأبعد
 وأبعد لك منها

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *
 * (كتاب النفقات وفضل
 النفقة على الأهل
 وقول الله عز وجل
 ويسألونك ماذا ينفقون قل
 العنوكذلك بين الله لكم
 الآيات لعلكم تتفكرون
 في الدنيا والآخرة) * وقال
 الحسن العنوا الفضل

الناس فعرف بهم هذا المراد بقوله الفصل أى مالا يؤثر في المال فيحققه وقد أخرج ابن أبي حاتم
من مرسل يحيى بن أبي كثير بسند صحيح اليه أنه بلغه أن معاذ بن جبل ونعيلة سألا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقالا لانا رفاق وأهلنا فاستنق من أموالنا فبزلت وبهم ذاتين مراد البخاري
من أيرادها في هذا الباب وقد جاء عن ابن عباس وجماعة أن المراد بالعنف ما فضل عن الأصل
أخرج ابن أبي حاتم أيضا ومن طريق مجاهد قال العنف الصدقة المفروضة ومن طريق علي بن
الحجة عن ابن عباس العنف مالا يتبين في المال وكان هذا قبل أن تفرض الصدقة فلما اختلفت
هذه أقوال كان ما جاء من السبب في نزولها أولى أن يؤخذ به ولو كان مرسلًا ثم ذكر في الباب
أربعة أحاديث * الأول حديث أبي مسعود الأنصاري وهو عقبة بن عمرو **(قوله عن عدي بن**
ثابت) تقدم في الإيمان من وجه آخر عن شعبة أخبرني عدي بن ثابت **(قوله عن أبي مسعود**
الأنصاري فقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال عن النبي صلى الله عليه وسلم) التائب فقلت
هو شعبة بينه وبينه اسماعيلي في رواية له من طريق علي بن الجعد عن شعبة فذكره إلى أن قال عن
أبي مسعود فقال قال شعبة فقلت قال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم وتقدم في كتاب الإيمان
عن أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير مر اجعة وذكر المتن مثله وفي المغازي عن مسلم
ابن إبراهيم عن شعبة عن عدي عن عبد الله بن يزيد أنه سمع أبا مسعود البدرى عن النبي صلى الله
عليه وسلم وذكر المتن مختصر ليس فيه وهو يحتسبها وهذا مقيد لمطلق ما جاء في أن الاتفاق على
الأهل صدقة كحديث سعد رابع أحاديث الباب حيث قال فيه ومعه ما أنفق فهو لك صدقة
والمراد بالاحتساب القصد إلى طلب الأجر والمراد بالصدقة الثواب واظلقها عليه مجاز وقرنته
الاجتماع على جواز الاتفاق على الزوجة الهاشمية لا وهو من مجاز التشبيه والمراد به أصل
الثواب لا في كميته ولا كفيته ويستفاد منه أن الأجر لا يحصل بالعمل المأمور به بالنية وهذا
أدخل البخاري حديث أبي مسعود المذكور في باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسنة وحذف
المتسدر من قوله إذا أنفق لإرادة التعميم ليضم الكثير والتلخيص وقوله على أهله يحتمل أن يشمل
الزوجة والأقارب ويحتمل أن يختص بالزوجة ويلحق به من عداها بطريق الأولى لأن الثواب
إذا ثبت فيما هو واجب فبشروطه فيما ليس بواجب أولى وقال الطبري ما ملخصه الاتفاق على الأهل
واجب والذي يعطيه يؤجر على ذلك بحسب قصده ولا منافاة بين كونها واجبة وبين تسميتها
صدقة بل هي أفضل من صدقة التطوع وقال المهلب النفقة على الأهل واجبة بالاجتماع وانما
سمها الشارع صدقة خشية أن يظنوا أن قيامهم بالواجب لأجر لهم فيه وقد عرفوا ما في
الصدقة من الأجر فعرفهم أنهم الهام صدقة حتى لا يخرج جوهرها إلى غير الأهل إلا بعد أن يكون لهم
ترغيبا لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع وقال ابن المنير تسمية النفقة صدقة من
جنس تسمية الصدقات لعله فلما كان احتياج المرأة إلى الرجل كاحتياجها إلى الله والذلة والتأيس
والتحسين وطلب الولد كان الأصل أن لا يجب لها عليه شيء إلا أن الله خص الرجل بالفضل على
المرأة ألقاها عليه ما رفعه عليه بذلك درجة ثم جاز إطلاق النحلة على الصدقات والصدقة على
النفقة * الحديث الثاني **(قوله حدثنا اسمعيل)** هو ابن أبي أويس وهذا الحديث ليس في الموطأ
وهو على شرط شيخنا في تقريب الاستدلال لكنه لما لم يكن في الموطأ لم يخرج حجه كإظهاره لكنه

* حدثنا آدم بن أبي إياس
حدثنا شعبة عن عدي بن
ثابت قال سمعت عبد الله
ابن يزيد الأنصاري عن أبي
مسعود الأنصاري فقلت
عن النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال إذا أنفق
المسلم نفقة على أهله
وهو يحتسبها كانت له
صدقة * حدثنا اسمعيل قال
حدثني مالك عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي هريرة
رضي الله عنه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال

أخرجه من رواية همام عن أبي هريرة وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق عبد الرحمن بن القاسم وأبو نعيم من طريق عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك **(قوله)** قال الله أنفق يا ابن آدم أنفق عليك أنفق الأولى بفتح أوله وسكون التاء في بصيغة الامر بالانفاق والثانية بنفم أوله وسكون التاء في الجواب بصيغة المضارع وهو وعد بالخلاف ومنه قوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وقد تقدم القدر المذكور من هذا الحديث في تفسير سورة هود من طريق شعيب ابن أبي حمزة عن أبي الزناد في اثناء حديث ولنفظه قال الله أنفق أنفق عليك وقال يدا الله ملاي الحديث وهذا الحديث الثاني أخرجه الدارقطني في غرائب مالك من طريق سعيد بن داود عن مالك وقال صحيح تفرد به سعيد عن مالك وأخرج مسلم الاول من طريق همام عن أبي هريرة بلفظ ان الله تعالى قال لي أنفق أنفق عليك الحديث وفرقه البخاري كما سيأتي في كتاب التوحيد وليس في روايته قال لي فدل على أن المراد بقوله في رواية الباب يا ابن آدم النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يراد جئس بن آدم ويكون تخصيصه صلى الله عليه وسلم بإضافته الى نفسه لكونه رأس الناس فتوجه الخطاب اليه ليعمل به ويبلغ أمته وفي تركه تنبيه للنفقة بشئ معين ما يرشد الى أن الحديث على الاتفاق يشمل جميع أنواع الخير وسيأتي شرح حديث شعيب مبسوطا في التوحيد ان شاء الله تعالى * الحديث الثالث **(قوله)** عن ثور بن زيد في رواية يحمدين الحسن في الموطأ عن مالك أخبرني ثور **(قوله)** الساعي على الارملة والمسكين كالجهادي في سبيل الله كذا في جميع أصحاب مالك عنه في الموطأ وغيره وأكثرهم ساقه على لفظ رواية مالك عن صفوان ابن سليم به مرسل ثم قال وعن ثور بن زيد مثله وسيأتي في كتاب الادب عن اسمعيل بن أبي أويس عن مالك كذلك واقتصر أبو فرقة موسى بن طارق على رواية مالك عن ثور فقال الساعي على الارملة والمسكين له صدقة بين ذلك الدارقطني في الموطأ **(قوله)** أو القائم الليل الصائم النهار هكذا للجميع عن مالك بالشك لكن لاكثرهم مثل معن بن عيسى وابن وهب وابن بكير في آخرين بلفظ أو كذا يصوم النهار ويقوم الليل وقد أخرجه ابن ماجه من رواية الدراوردي عن ثور بمثل هذا اللفظ لكن قاله بالاولا بلفظ أو وسيأتي في الادب من رواية التعنبي عن مالك بلفظ وأحسبه قال كالتائم لا يفتقر والصائم لا يفتقر شك التعنبي وقد ذكره الاكثر بالشك عن مالك لكن بمعناه فيحمل اختصاص التعنبي باللفظ الذي أورده ومعنى الساعي الذي يذهب ويحجي في تحصيل ما ينفع الارملة والمسكين والارملة بالراء المهملة التي لازوج لها والمسكين تقدم بيانه في كتاب الزكاة وقوله القائم الليل يجوز في الالف الحركات الثلاث كما في قوله الحسن الوجه ومطابقة الحديث لترجمة من جهة ما كان اتصاف الاهل أي الاقارب بالصفة المذكورتين فاذا ثبت هذا الفصل لمن ينفق على من ليس له بقرب من اتصف بالوصفين فالمنفق على المنصف أولى * الحديث الرابع حديث سعيد بن أبي وقاص في الوصية بالثلث وقد تقدم شرحه في الوصايا والمراد منه هنا قوله ومهما أنفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفعها في امرئك وقد أخرج مسلم من حديث مجاهد عن أبي هريرة رفعه دينار أعطيته مسكينا ودينار أعطيته في رقبة ودينار أعطيته في سبيل الله ودينار أنفقته على أهلك قال الدينار الذي أنفقته على أهلك أعظم أجرا ومن حديث أبي قلابة عن أبي أمامة عن ثوبان رفعه أفضل دينار ينقته الرجل

قال الله أنفق يا ابن آدم أنفق عليك * حدثنا يحيى ابن قزعة حدثنا مالك عن ثور بن زيد عن أبي الغيث عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الساعي على الارملة والمسكين كالجهادي في سبيل الله أو القائم الليل الصائم النهار * حدثنا محمد ابن كثير أخبرنا سفيان عن سعد بن ابراهيم عن عامر ابن سعد عن سعد بن أبي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعودني وأنا مريض بمكة فقلت لي مال أوصي بمالي كله قال لا قلت فالشطر قال لا قلت فالثلث قال الثلث والثلث كثير ان تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس في أيديهم ومهما أنفقت فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفعها في امرئك ولعل الله يرفعك ينقذ بك ناس ويصرفك آخرون

ديثار ينفقه على عياله وديثار ينفقه على دابته في سبيل الله وديثار ينفقه على أحبائه في سبيل الله قال أبو قتادة بدأ بالعيال وأي رجل أعظم أجر من رجل يتفق على عياله يعينهم وينفعهم الله به قال الطبري البداية في الانشاق بالعيال يتناول النفس لأن نفس المؤمن من جلة عياله بل هي أعظم حقا عليه من بقية عياله أذ ليس لاحدا حياء غيره بانلاف نفسه ثم الاتفاق على عياله كذلك **(قوله باب وجوب النفقة على الأهل والعيال)** الظاهر أن المراد بالأهل في الترجمة الزوجة وعطف العيال عليهم من العام بعد الخاص أو المراد بالأهل الزوجة والأقارب والمراد بالعيال الزوجة والخدم فتكون الزوجة ذكر مرتين تأكيداً لحقها ووجوب نفقة الزوجة تقدم دليله أول المنفقات ومن السنة حديث جابر عند مسلم ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ومن جهة المعنى أنها شعبة موصلة عن التكسب لحق الزوج وانه قد الاجماع على الوجوب لكن اختلفوا في تقديرها فذهب الجمهور إلى أنها بالكفاية والشافعي وطائفة كما قال ابن المنذر إلى أنها بالامداد ووافق الجمهور من الشافعية أصحاب الحديث كابن خزيمة وابن المنذر ومن غيرهم أبو النضر بن عبيد الله وقال الروياني في الحلية هو القياس وقال النووي في شرح مسلم ما سبأني في باب اذا لم يتفق الرجل فلأمراً اذا تأخذ بعد سبعة أبواب وتكسب بعض الشافعية بأنهم لو قدرت بالحاجة لسقطت نفقة المريضة والغنية في بعض الأيام فوجب إلحاقها بما يشبه الدوام وهو الكفاية لا اشتراكها في الاستمرار في الذمة ويتوهم بقوله تعالى من أوسط ما تطعمون أهليكم فاعتبروا الكفاية بالامداد معتبرة في الكفاية ويخشد في هذا الدليل أنهم صححوا الاعتناء عنه وبأنهم لو أكلت معه على العادة سقطت بخلاف الكفاية فيهم ما والراجح من حيث الدليل أن الواجب الكفاية ولا سيما وقد نقل بعض الأئمة الاجماع الفعلي في زمن الصحابة والتابعين على ذلك ولا يحفظ عن أحد منهم خلافه **(قوله أفضل الصدقة ما ترك غنى)** تقدم شرحه في أول الزكاة وبيان اختلاف ألفاظه وكذا قوله واليد العليا وقوله وابدأ بمن تعول أي بمن يجب عليك نفقته يقال عال الرجل أهله اذا ما منهم أي قام على محتاجون اليه من قوت وكسوة وهو أمر يتقدم ما يجب على ما لا يجب وقال ابن المنذر اختلفت نفقة من بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد أطناً لا كانوا أو بالغين انما وذكروا انما لم يكن لهم أموال يستغنون بها وذهب الجمهور إلى أن الواجب أن يتفق عليهم حتى يبلغ الذكور أو تتزوج الأنثى ثم لا نفقة على الأب الا أن كانوا زنى فإن كانت لهم أموال فلا وجوب على الأب وألحق الشافعي والدارقطني وابن سفل بالولد في ذلك وقوله تقول المرأة وقع في رواية للشافعي من طريق محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح بن عبيد الله بن عجلان قال امرأتك الحديث وهو وهم والصواب ما أخرجه حماد بن عمار عن ابن عجلان به وفيه فسل أبو هريرة من تعول يا أبا هريرة وقد تسلك بهذا بعض الشراح وغفل عن الرواية الأخرى ورجح ما فهمه بعد أخرجه الدارقطني من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المرأة تقول لزوجها أطمعني ولا حجة فيه لأن في حفظ عاصم شيئاً والصواب التفصيل وكذا وقع للاسماعيلي من طريق أبي معاوية عن الأعمش بسند حديث الباب قال أبو هريرة تقول امرأتك الخ وهو معنى قوله في آخر حديث الباب لا هذا من كيس

* (باب وجوب النفقة على الأهل والعيال) * حدثنا عمر بن حفص حدثنا أبي حدثنا الأعمش حدثنا أبو صالح قال حدثني أبو هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أفضل الصدقة ما ترك غنى واليد العليا خبر من اليد السفلى وابدأ بمن تعول

تقول المرأة اما ان تطعمني
واما ان تطلقني و يقول
العبد أطعمني واستعملني
ويقول الابن أطعمني
الى من تدعني فقلوا
يا أبا هريرة سمعت هذا من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا هذا من كس
أبي هريرة حدثنا سعيد بن
عنبر قال حدثني الميث قال
حدثني عبد الرحمن بن خالد
ابن مسافر عن ابن شهاب عن
ابن المسيب عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال خير الصدقة ما كان
عن ظهر غنى وابدأ عن تعول
(باب حبس الرجل قوت
سنة على أهله وكيف
نفقات العيال) * حدثني
محمد بن سلام أخبرنا وكيع
عن ابن عيينة قال قال لي
معمر قال لي الثوري هل
سمعت في الرجل يجمع لأهله
قوت سنتهم أو بعض السنة
قال معمر فلم يحضرنني ثم
ذكرت حديثا حدثناه ابن
شهاب الزهري عن مالك بن
أوس عن عمر بن عبد الله عن
أن النبي صلى الله عليه وسلم

أبي هريرة ووقع في رواية الاسماعيلي المذكورة قالوا يا أبا هريرة شيء تقول من رأيك أو من قول
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هذا من كيسي وقوله من كيسي هو بكسر الكاف للذكر كترأى
من حاصله إشارة الى أنه من استنباطه مما فهمه من الحديث المرفوع مع الواقع ووقع في رواية
الاصيلي بفتح الكاف أي من فطسته **(قوله)** تقول المرأة اما ان تطعمني في رواية النسائي عن
محمد بن عبد العزيز عن حفص بن غياث بسند حديث الباب اما أن تنفق علي **(قوله)** ويقول العبد
أطعمني واستعملني في رواية الاسماعيلي ويقول خادمك أطعمني والافبعني **(قوله)** ويقول
الابن أطعمني الى من تدعني في رواية النسائي والاسماعيلي تكافى وهو بمعناه واستدل به على أن
من كان من الاولاد له مال أو حرفة لا تجب نفقته على الاب لان الذي يقول الى من تدعني انما هو
من لا يرجع الى شيء سوى نفقة الاب ومن له حرفة أو مال لا يحتاج الى قول ذلك واستدل بقوله
اما أن تطعمني واما ان تطلقني من قال يترقب بين الرجل وامرأته اذا أعسر بالنفقة واختارت
فراقه وهو قول جمهور العلماء وقال الكوفيون يلزمها الصبر وتعلق النفقة بذمتها واستدل
الجمهور بقوله تعالى ولا تعسكوهن خساراً لعلن يلبننكم ولأنه لو كان الفراق واجبا
لما جازا البقاء اذا رضيت ورد عليه بأن الاجماع دل على جواز الابقاء اذا رضيت فبقى ما عاده على
عموم النهي وطعن بعضهم في الاستدلال بالآية المذكورة بأن ابن عباس وجماعة من التابعين
قالوا نزلت فيمن كان يطلق فاذا كادت العدة تنقضي راجع والجواب أن من قاعدتهم ان العبرة
بعموم اللفظ حتى تسكوا بحديث جابر بن سمرة اسكنوا في الصلاة لترك رفع اليدين عند الركوع
مع أنه انما ورد في الإشارة بالأيدي في التشهد بالسلام على فلان وفلان وهما تسكوا بالسبب
واستدل للجمهور أيضا بالقياس على الرقيق والحيوان فان من أعسر بالانفاق عليه أجبر على
بيعته اتفاقا والله أعلم **(قوله)** حبس الرجل قوت سنة على أهله وكيف نفقات
العيال ذكر فيه حديث عمر وهو مطابق لركن الترجمة الاول وأما الركن الثاني وهو كيفية
النفقة على العيال فلم يظهر لي أولا وجه أخذه من الحديث ولا رأي من تعرض له ثم رأيت أنه
يمكن أن يؤخذ منه دليل التقدير لان مقدار نفقة السنة اذا عرف عرف منه توزيعها على أيام
السنة فيعرف حصص كل يوم من ذلك فكانه قال لكل واحدة في كل يوم قدر معين من المغل
المذكور والاصل في الاطلاق التسوية **(قوله)** حدثني محمد بن سلام **(قوله)** في رواية كريمة
وللا كثر حدثني محمد بن سعد **(قوله)** قال لي معمر قال لي الثوري هذا الحديث مما فأت ابن
عينة سمعته من الزهري فرواه عنه بواسطه معمر وقد رواه أيضا عن عمرو بن دينار عن الزهري
بأنهم من سياق معمر وتقدم في تفسير سورة الحشر وآخر جه الحمدي وأحمد في مسندهم ما عن
سفيان عن معمر وعمرو بن دينار جميعا عن الزهري وقد أخرج مسلم رواية معمر وحدها عن يحيى
ابن يحيى عن سفيان عن معمر عن الزهري ولكنه لم يسبق لفظه وقد أخرج اسحق بن راهويه
رواية معمر منفردة عن سفيان عنه عن الزهري بلنظ كان يتفق على أهله نفقة سنة من مال بي
الضير ويجعل ما بقي في الكراع والسلاح وقد أخرج مسلم الحديث مطولا من رواية عبد الرزاق
عن معمر عن الزهري وفي كل من الاسنادين رواية الاقران فان ابن عينة عن معمر مرفوعة
وعمر بن دينار عن الزهري كذلك ويؤخذ منه المذكرة بالعلم والقاء العالم المسئلة على نظيره

كان يبيع نخل بنى النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم * حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني النبي قال حدثنا عتيق بن ابن شهاب قال أخبرني مالك بن أوس بن الحدثان وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكر امرئ من حديثه فأنطلقت حتى دخلت على مالك بن أوس فسأله فقال مالك أنطلقت حتى أدخل على عمر إذا ناه طاجير فأفقال هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد بن أنس قال نعم فأذن لهم قال فدخلوا وسلبوا وأجلبوا وأتم لبث برقا قليلا فقال لعمر هل لك في علي وعباس قال نعم فأذن لهما فلما دخلا سلما وجلسا فقال عباس يا أمير المؤمنين اقض بيني وبين هذا فقال الرهط عثمان وأصحابه يا أمير المؤمنين اقض بينهم ما أرح أحدكما من الآخر فقال عمر اتمدوا أنشدكم بالله الذي به تقوم السماء والأرض هل تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركنا صدقة يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه قال الرهط قد قال ذلك فأقبل عمر على علي وعباس فقال أنشدكم بالله هل تعلمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك قالوا قد قال ذلك قال عرفاني (٤٤١) أحدثكم عن هذا الامران الله كان خص رسول الله صلى الله عليه وسلم في

هذا المال بشيء لم يعطه أحد غيره قال الله ما أفاء الله على رسوله منهم قسما وجدتم عليه من خيل ولا ركاب إلى قوله قد رفكنا كانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما احتازها دونكم ولا استأثر بها عليكم لقد أعطاكموها وبها فيكم حتى بئى منها هذا المال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفق على أهله نفقة سنتهم من هذا المال ثم يأخذ ما بقي فجعله يجعل مال الله فعمل بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم حياته أنشدكم بالله هل تعلمون ذلك قالوا نعم قال لعلي وعباس أنشدكم بالله هل تعلمان ذلك قالوا نعم ثم توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم

ليستخرج ما عنده من الحفظ وتثبت معمر وانصافه لكونه اعترف أنه لا يستحضر اذ ذلك في المسئلة شيئا ثم لما ذكرها أخبر بالواقعة كما هي ولم يأفك حماقة قدم (قوله كان يبيع نخل بنى النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم) كذا أورده مختصرا ثم ساق المصنف الحديث بطوله من طريق عتيق بن ابن شهاب الزهري وقد تقدم شرحه مستوفي في أوائل فرض الخس قال ابن دقيق العيد في الحديث جواز الادخار لاهل قوت سنة وفي السابق ما يؤخذ منه الجمع بينه وبين حديث كان لا يدخر شيئا أفيد فيحمل على الادخار لنفسه وحديث الباب على الادخار لغيره ولو كان له في ذلك مشاركة لكن المعنى انهم المقصد بالادخار دونه حتى لو لم يوجد ولم يدخر قال والمذكرون على اسان الطريقة فجعلوا أو بعضهم مازاد على السنة خارجا عن طريقة التوكل انتهى وفيه اشارة الى الرد على الطبري حيث استدلل بالحديث على جواز الادخار مطلقا خلافا لمن منع ذلك وفي الذي نقله الشيخ قتيبة بالسنة استماعا للخبر الوارد لكن استدلال الطبري قوي بل التقييد بالسنة انما جاء من ضرورة الواقع لان الذي كان يدخر لم يكن يحصل الامن السنة الى السنة لانه كان اعترافا واما شعيرة افلوقد رأت شيئا مما يدخر كان لا يحصل الامن سنتين الى سنتين لاقتضى الحال جواز الادخار لاجل ذلك والله أعلم ومع كونه صلى الله عليه وسلم كان يحتبس قوت سنة لعماله فكذلك في طول السنة ربما استجبره منهم لمن يرد عليه ويعوضهم عنه ولذلك مات صلى الله عليه وسلم ودوره مرهونة على شعيرة اقترضه قوت الالهة واختلف في جواز ادخار القوت لمن يشتريه من السوق قال عياض اجازة قوم واحتجوا بهذا الحديث ولا حجة فيه لانه انما كان من مغل الأرض ومنعه قوم الا ان كان لا يضرب بالسعر وهو متجه ارفا قبال الناس ثم محمل هذا الاختلاف اذ لم يكن في حال الضيق والا فلا يجوز الادخار في تلك الحالة أصلا (نقله ما) نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد ذكر فيه حديث عائشة في قصة هند امرأة أبي سفيان وسيأتي

(٥٦ - فتح الباري سع) فقال أبو بكر أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها أبو بكر فعمل فيها ما عمل به فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتبعنا حينئذ وأقبل على علي وعباس ترعنان أن أبا بكر كذا وكذا والله يعلم انه فيها صادق بار راشد تابع للحق ثم توفي الله أبا بكر فقلت أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر فقبضتها سقتين أعمل فيها ما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر ثم جئتماني وكلتكم واحدة وأمر كل جميع جئتمني تسألني نسيك من ابن أخيك وأني هذا يسألني نصيب امرأته من أبيها فقلت ان شئتم ما دفعته اليكم على أن عليا عهد الله وميثاقه لعملان فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما عمل به فيها أبو بكر وبما عملت به فيها منذ وليتم أو افلاقتكم كما نفي فيها فقلتما ادفعها اليها بذلك فدفعتم اليها بذلك أنشدكم بالله هل دفعتم اليها بذلك فقال الرهط نعم قال فأقبل علي وعباس فقال أنشدكم بالله هل دفعتم اليها بذلك قالوا نعم قال أفقتلتمسان مني قضاء غير ذلك فوالذي باذنه تقوم السماء والأرض لا أقضي فيها قضا غير ذلك حتى تقوم الساعة فان عجزتم عني فادفعوها فانأا كنسبها * (باب نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد) *

* حدثنا ابن مقاتل أخبرنا عبد الله (٤٤٢) أخبرنا يونس عن ابن شهاب أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت

شرح بعد أربعة أبواب وحديث أبي هريرة إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها وقدم شرحه في آخر النكاح * (تنبيه) وقعت هذه الترجمة وحديثها متأخرة عن الباب الذي بعده عند النسائي * (قوله باب) والوداد يرضعن أولادهن - حولين كاملين إلى قوله بصير) كذا لا يذروا ولا أكثر وفي رواية كرية إلى قوله بما تعلمون بصير (وقال وحده وفصالة ثلاثون شهرا وقال وإن تعاسرت فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته) قيل دلت الآية الأولى على إيجاب الانفاق على المرضعة من أجل إرضاعها الولد سواء كانت في العصة أم لا وفي الثانية الإشارة إلى قدر المدة التي يجب ذلك فيها وفي الثالثة الإشارة إلى مقدار الانفاق وأنه بالنظر لحال المنفق وفيها أيضا الإشارة إلى أن الإرضاع لا يتحكم على الأم وقد تقدم في أوائل النكاح في باب لإرضاع بعد حولين البحث في معنى قوله تعالى وحده وفصالة ثلاثون شهرا وأخرج الطبري عن ابن عباس أن إرضاع الحولين مختص بن وضعت لستة أشهر فها موضوع لا أكثر من ستة أشهر نقص من مدة الحولين تسكبا بقوله تعالى وحده وفصالة ثلاثون شهرا وتعقب بن زاد حملهما على ثلاثين شهرا فإنه يلزم إسقاط مدة الرضاعة ولا قائل به والصحيح أنها محمولة على الغالب وأخذ من الآية الأولى والثانية أن من ولد لستة أشهر فها الموضوع (قوله وقال يونس) هو ابن يزيد وهذا لا يروى له ابن وهب في جامع عن يونس قال قال ابن شهاب فذكره إلى قوله وتشاور وأخرجه ابن جرير من طريق عقيل عن ابن شهاب نحوه وقوله ضار إليها إلى غيرها يتعاقب عنهما أي منعها ينتهي إلى إرضاع غيرها فإذا رضيت فليس له ذلك ووقع في رواية عقيل والوداد أحق برضاع أولادهن وليس لوالدة أن تضار ولدها فتأمر رضاعه وهي تعطى عليه ما يعطى غيرها وليس للمولود له أن ينزع ولده منها ضار إليها وهي تقبل من الأجر ما يعطى غيرها فان أراد فصل الولد عن تراض منه ما وتشاور دون الحولين فلا بأس (قوله في آخر الكلام فصالة قطامه) هو تفسير ابن عباس أخرجه الطبري عنه وعن السدي وغيرهما والفصال مصدر يقال فاصلته أفاصله مفاصلة وفصلا إذا فارقته من خاطبة كانت بينهما وفصال الولد منعه من شرب اللبن قال ابن بطال قوله تعالى والوداد يرضعن لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر لما فيه من الإلزام كقولك حسبك درهم أي اكشف بدركم قال ولا يجب على الوالدة إرضاع ولدها إذا كان أبوه حيا موسرا بدليل قوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن قال وإن تعاسرت فسترضع له أخرى فدل على أنه لا يجب عليها إرضاع ولدها ودل على أن قوله والوداد يرضعن أولادهن سياق لمبلغ غاية الرضاعة التي مع اختلاف الوداد في رضاع المولود جعلت حدا فاصلا (قلت) وهذا أحد القولين عن ابن عباس أخرجه الطبري من طريق علي بن أبي طلحة عنه وعن ابن عباس أنه مختص بن ولدت لستة أشهر كما تقدم قريبا أخرجه الطبري أيضا بسند صحيح إلا أنه اختلف في وصله وأوقفه على عكرمة وعن ابن عباس قول ثالث أن الحولين لغاية الإرضاع وأن لإرضاع بعدهما أخرجه الطبري أيضا ورجاله ثقات إلا أنه منقطع بين الزهري وابن عباس ثم أخرجه بإسناد صحيح عن ابن مسعود قال ما كان من رضاعة بعد الحولين فلا رضاع وعن ابن عباس أيضا بسند صحيح مثله ثم أسند عن قتادة قال كان إرضاعها الحولين فرضا ثم خفف بقوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاعة والقول الثاني هو الذي عول عليه البخاري ولهذا عقب الآية

جاءت هند بنت عتبة فقالت يا رسول الله إن أباسنمان رجلا مسيك فهل علي حرج أن أطعم من الذي له عيالنا قال لا إلا بالمعروف * حدثنا يحيى حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن همام قال سمعت أبا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فله نصف أجره * (باب) والوداد يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة إلى قوله بصير * وقال وحده وفصالة ثلاثون شهرا وقال وإن تعاسرت فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه إلى قوله بعد عسر يسرا * وقال يونس عن الزهري تمسح الله تعالى أن تضار والدة بولدها وذلك أن تقول والدة لست مرضعة وهي أمثل له غذاء وأشفق عليه وأرفق به من غيرها فليس لها أن تباين بعد أن يعطيهما من نفسه ما جعل الله عليه وليس للمولود له أن يضار بولده والدة فينعها أن ترضعه ضار إليها إلى غيرهما فلا جناح عليهما أن يسترضعا عن طيب نفس والوداد والدة فان أراد فصلا عن تراض

الاولى بالآية الثانية وهي قوله تعالى وحملوه فذله ثلاثون شهرا وما حرم به ابن بطلان من ان الخبر
بمعنى الامر هو قول الاكثر لكن ذهب جماعة الى انها خبر عن المشروعية فان بعض الودات
يجب عليهم ذلك وبعضهم لا يجب كما سيأتي بيانه فليس الامر على عمومته وهذا هو السرفي
العدول عن التصريح بالازام كأن يقال وعلى الودات ارضاع أولادهن كما جاء بعده وعلى
الوارث مثل ذلك قال ابن بطلان وأكثراهل التفسير على أن المراد بالودات هنا المبتونات
المطلقات وأجمع العلماء على أن أجرة الرضاع على الزوج اذا خرجت المطلقة من العدة والام بعد
البدونة أولى بالرضاعة الا ان وجد الأب من يرضع له بدون ما سألت الا أن لا يقبل الولد غيرها فتجبر
بأجرة مثلها وهو موافق للمنفعة ولها عن الزهري واختلفوا في المتزوجة فقال الشافعي وأكثر
الكوفيين لا يلزمها ارضاع ولدها وقال مالك وابن أبي ليلى من الكوفيين تجبر على ارضاع ولدها
مادامت متزوجة بوالده واحتج القائلون بأنها لا تجبر بأن ذلك ان كان لحرمه الولد فلا يتجبد لأنها
لا تجبر عليه اذا كانت مطلقة ثلاثا بالاجماع مع أن حرمه الولدية موجودة وإن كان لحرمه الزوج
لم يتجبد أيضا لأنه لو أراد أن يستخدمها في حق نفسه لم يكن له ذلك في حق غيره أولى اهـ ويمكن أن
يقال ان ذلك لحرمته ساجعا وقد تقدم كثير من مباحث الرضاع في أوائل المسالك والله أعلم
بقوله **باب عمل المرأة في بيت زوجها** أو رده فيه حديث على في طلب فاطمة
الخادم والنجاة منه قوله فيه تشكوا اليه ما تلقى في يدها من الرحي وقد تقدم الحديث في أوائل
فرض الخس وان شرحه يأتي في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى وسأذكر شيئا مما يتعلق بهذا
الباب في الباب الذي يليه ويستفاد من قوله ألا أدلك على خير مما سألتك الذي يلزم ذكر الله
يعلى قوة أعظم من القوة التي يعملها الخادم أو تسهل الامور عليه بحيث يكون تعاطيه
أموره أسهل من تعاطي الخادم لها هكذا استنبطه بعضهم من الحديث والذي يظهر أن المراد
ان نفع التسيب يخضع بالدار الآخرة ونفع الخادم يختص بالدار الدنيا والآخرة خير وأبقى
بقوله **باب خادم المرأة** أي هل يشرع ويلزم الزوج اخداها ذلك كرفيه حديث
على المذكور في الذي قبله وسياقه أخصر منه قال الطبري يؤخرفه أنه كل من كانت لها طاعة
من النساء على خدمة يمتدح في خبر أو طعن أو غير ذلك ان ذلك لا يلزم الزوج اذا كان معروفاً ان
مشهرا بلى ذلك بنفسه ووجه الاخذ أن فاطمة لما سألت أباها صلى الله عليه وسلم الخادم لم يأمر
زوجها بأن يكفها ذلك اما اخداها خادما أو باستجار من يقوم بذلك أو بتعاطي ذلك بنفسه
ولو كانت كفاية ذلك الى على لأمره به كما أمره أن يسوق اليها صداقها قبل الدخول مع أن سوق
الصداق ليس بواجب اذا رضيت المرأة أن تؤخره فكيف يأمره بما ليس بواجب عليه ويتركه أن
يأمره بالواجب وحكي ابن حبيب عن أصبغ وابن الماجشون عن مالك أن خدمة البيت تلزم
المرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر وشرف اذا كان الزوج معسرا قال ولذا لم يزم النبي صلى الله
عليه وسلم فاطمة بالخدمة الباطنة وعليها بالخدمة الظاهرة وحكي ابن بطلان أن بعض الشيوخ
قال لا نعلم في شيء من الآثار أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى على فاطمة بالخدمة الباطنة وانما
جرى الامر بينهم على ما تعارفوه من حسن العشرة وجعل الاخلاق وأما أن تجبر المرأة على شيء
من الخدمة فلا أصل له بل الاجماع منع من ذلك على أن على الزوج مؤنة الزوجة كلها ونقل

* (باب غسل المرأة في بيت زوجها) * حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني الحكم عن ابن أبي ليلى حدثنا على أن فاطمة عليها السلام أتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو اليه ما تلقى في يدها من الرحي وبلغها أنه جاءه رقيق فلم تصادفه فذكرت ذلك لعاثته فلما جاء أخبرته عاثته قال خفاء واو قد أخذنا مضاجعنا فذهبنا نقوم فقال على مكانك خفاء فتعديتني وبينها حتى وجدت برد قدميه على بطني فقال ألا أدلك على خير مما سألتك اذا أخذت مضاجعكم أو أويتما الى فراشكم فصبوا ثلاثا وثلاثين واحدا ثلاثا وثلاثين وكبرا أربعة وثلاثين فهو خير لكم من خادم * (باب خادم المرأة) *

حدثنا الحميدي حدثنا سفيان حدثنا عبيد الله بن أبي يزيد مع مجاهد سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى يحدث عن علي بن أبي طالب أن فاطمة عليها السلام أتت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله خادما فقال ألا أخبرك ما هو خير لك منه تسعين الله عند تمامك ثلاثا وثلاثين وتحمد من الله ثلاثا وثلاثين وتكبر من الله أربعاً وثلاثين ثم قال سفيان أحدهن أربع وثلاثين فبكرتها بعد قليل ولأبنة صفيان قال ولأبنة صفيان (باب خدمة الرجل في أهله) * حدثنا محمد بن عروة حدثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد سأت عائشة رضي الله عنها ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع في البيت قالت كان يكون في منسأة أهلها فإذا سمع الأذان خرج * (باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكسبها وولدها بالمعروف) * حدثني محمد بن المثنى حدثنا يحيى عن هشام قال أخبرني أبي عن عائشة أن هند بنت عتبة قالت يا رسول الله

الطعاري الاجماع على أن الزوج ليس له إخراج خادم المرأة من بيته فسدل على أنه يلزمه نفقة الخادم على حسب الحاجة إليه وقال الشافعي والكوفيون يقرض لها ولو خادماها النفسقة إذا كانت ممن تخدم وقال مالك والليث ومحمد بن الحسن يقرض لها ولو خادماها إذا كانت خطيرة وشذ أهل الظاهر فقالوا ليس على الزوج أن يخدمها ولو كانت بنت الخليفة وجمعة الجماعة قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف وإذا احتاجت إلى من يخدمها فامتنع لم يعاشرها بالمعروف وقد تقدم كثير من مباحث هذا الباب في باب النكاح من أواخر النكاح في شرح حديث أسماء بنت أبي بكر في ذلك * (قوله بأب) خدمة الرجل في أهله أي بنفسه (قوله كان يكون) سقط لفظ يكون من رواية المسقلى والسرخسي وقد تقدم ضبط المهنة وأنه بفتح الميم ويجوز كسر هاء في كتاب الصلاة وقال ابن التين ضبط في الامهات بكسر الميم وضبطه الهروي بالفتح وحكى الأزهري عن شهر عن مشايخه أن كسرها خطأ (قوله فإذا سمع الأذان خرج) تقدم شرحه مع شرح بقية الحديث مستوفى في أبواب فضل الجماعة من كتاب الصلاة * (بابه) * وقع هذا النسق وحده ترجمة نصها باب هل إلى من أجر في أبي سلمة وبعده الحديث الثاني في باب وعلى الوارث مثل ذلك بسند ومثله والراجح ما عند الجماعة * (قوله بأب) إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما يكسبها وولدها بالمعروف) أخذ المصنف هذه الترجمة من حديث الباب بطريق الأولى لأنه دل على جواز الأخذ بكلمة النفقة فكذلك يدل على جواز أخذ جميع النفقة عند الامتناع (قوله يحيى) هو ابن سعيد القطان وهشام هو ابن روة (قوله أن هند بنت عتبة) كذا في هذه الرواية عندنا بالصرف ووقع في رواية الزهري عن عروة الماضية في المقام بغير صرف هند بنت عتبة بن ربيعة أي ابن عبد شمس بن عبد مناف وفي رواية الشافعي عن أنس بن عياض عن هشام أن هند أم معاوية وكانت هند لما قتل أبوها عتبة وعملها شعبة وأخوها الوليد يوم بدر شق عليها فلما كان يوم أحد وقتل حمزة فرحت بذلك وعادت إلى بطنه فشفته وأخذت كبده فلا كتها ثم لفظته فلما كان يوم الفتح ودخل أبو سفيان مكة مسلما بعد أن أسر دخيل النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة فاجاره العباس غضبت هند لأجل إسلامه وأخذت بالحجارة ثم أنها بعد استقرار النبي صلى الله عليه وسلم لمكة جاءت فأسلمت وبايعت وقد تقدم في أواخر المناقب أنها قالت له يا رسول الله ما كان علي ظهر الأرض من أهل خباء أحب إلى أن يذلوا من أهل خبائك وما علي ظهر الأرض اليوم خباء أحب إلى أن يعزوا من أهل خبائك فقال أيضا والذي نفسي بيده ثم قالت يا رسول الله أن أباه سفيان الخ وذكر ابن عبد البر أنها ماتت في المحرم سنة أربع عشرة يوم مات أبو قحافة والد أبي بكر الصديق وأخرج ابن سعد في الطبقات ما يدل على أنها عاشت بعد ذلك فروى عن الواقدي عن ابن أبي سبرة عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن عمراة عمل معاوية على عمل أخيه فليرز والبالا عمر حتى قتل واستخلف عثمان فأقره على عمله وأفرده بولاية الشام جميعا وشخص أبو سفيان إلى معاوية ومعه ابنه عتبة وعنبسة فكتب هند إلى معاوية قد قدم عليك أبوك وأخوك فأجلك على فارس وأعطه أربعة آلاف درهم وأجل عتبة على بعل وأعطه ألفي درهم وأجل عنبسة على جمار وأعطه ألف درهم ففعل ذلك فقال أبو سفيان أشهد بالله أن هذا عن رأي هند (قلت) كان عتبة منها

وعند من غيرها أمه عاتكة بنت أبي أزيهر الأزدي وفي الأمشال للميداني أنها عاشت بعد وفاة أبي سفيان فإنه ذكر قصة فيها أن رجلا سأل معاوية أن يرزوجه أمه فقال إنها وقعت عن الولد وكانت وفاة أبي سفيان في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين **(قوله)** أن أباسفيان (هو خن بن حرب بن أمية بن عبد شمس زوجها وكان قد رأس في قریش بعد وقعة بدر وسار بهم في أحد وساق الأحزاب يوم الخندق ثم أسلم ليلة الفتح كما تقدم بسبب وطاف المغازي **(قوله)** رجل شحيح) تقدم قبل ثلاثة أبواب رجل مسيك واختلف في ضبطه فالأكثر بكسر الميم وتشديد السين على المبالغة وقيل بوزن شحيح قال النووي هذا هو الأصح من حيث اللغة وإن كان الأول أشهر في الرواية ولم يظهر لي كون الثاني أصح فإن الآخر مستعمل كثيرا مثل شريب وسكير وإن كان الخنف أيضا فيه نوع مبالغة لكن المشدد أبلغ وقد تقدمت عبارة النهاية في كتاب الأشخاص حيث قال المشهور في كتب اللغة الفتح والتخفيف وفي كتب المحدثين الكسبر والتشديد والشح الجمل مع حرص والشح أعم من الجذل لأن الجذل يختص بمنع المال والشح بكل شيء وقيل الشح لازم كالطبع والجذل غير لازم قال القرطبي لم ترد هند وصف أبي سفيان بالشح في جميع أحواله وإنما وصفت حالها معه وأنه كان يقتصر عليها وعلى أولادها وهذا الأيسر من الجذل مطلقا فإن كثيرا من الرؤساء يفعل ذلك مع أهله وبؤثر الأجانب استئلا فلهم (قلت) ورد في بعض الطرق لقول هند هذا سبب يأتي ذكره قريباً **(قوله)** الامأ أخذت منه وهو لا يعلم) زاد الشافعي في روايته سرفه على في ذلك من شيء ووقع في رواية الزهري فهل على حرج أن أطعم من الذي له عيالنا **(قوله)** فقال خذ ما يكفيك وولدك بالمعروف) في رواية شعبة عن الزهري التي تقدمت في النظام لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف قال القرطبي قوله خذ ما يكفيك أمر إباحة بدليل قوله لا حرج والمراد بالمعروف القدر الذي عرف بالعادة أنه الكفاية قال وهذه الإباحة وإن كانت مطلقة لفظا لكنها مقيدة بمعنى كفايته قال إن صح ما ذكرنا وقال غيره يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم علم صدقها فيما ذكرنا فاعتفى عن التقيد واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر الإنسان بما لا يجهه إذا كان على وجه الاستغناء والاشتراك ونحو ذلك وهو أحد المواضع التي تساح فيها الغيبة وفيه من الفوائد جواز ذكر الإنسان بالتعظيم كاللقب والكنية كذا قيل وفيه نظر لأن أباسفيان كان مشهورا بكنيته دون اسمه فلا يدل قولها أن أباسفيان على إرادة التعظيم وفيه جواز استماع كلام أحد الخصمين في غيبة الآخر وفيه أن من نسب إلى نفسه أمرا عليه فيه غضاضة فليقر بهما يتيم عذر في ذلك وفيه جواز سماع كلام الأجنبية عند الحكم والاقضاء عند من يقول أن صوتهما عورة ويقول جازها للضرورة وفيه أن القول قول الزوجة في قبض النفقة لأنه لو كان القول قول الزوج أنه منفق لكلفت هذه البينة على إثبات عدم الكفاية وأجاب المازري عنه بأنه من باب تعليق النسيان التضاء وفيه وجوب نفقة الزوجة وأنها مقيدة بالكفاية وهو قول أكثر العلماء وهو قول للشافعي حكاها الجويني والمشهور عن الشافعي أنه قد رها بالامداد فعلى الموسر كل يوم مدان والمتوسط مد ونصف والمعسر مد وتقرر رها بالامداد رواية عن مالك أيضا قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث حجة على أصحابنا (قلت) وليس سريحا في الرد عليهم لكن التقدير بالامداد محتاج إلى دليل فإن ثبت حملت الكفاية في حديث الباب على القدر

ان أباسفيان رجل شحيح
وليس يعطيني ما يكفيني
وولدي الامأ أخذت منه
وهو لا يعلم فقال خذ
ما يكفيك وولدك بالمعروف

المقدر بالامداد فكأنه كان يعطيها وهو موسر ما يعطى المتوسط فأذن لها في أخذ التمسك منه وقد تقدم الاختلاف في ذلك في باب وجوب النفقة على الأهل وفيه اعتبار النفقة بحال الزوجة وهو قول الحنفية واختار الخصاص منهم أنها معتبرة بحال الزوجين معاً قال صاحب الهداية وعليه الفتوى والحجة فيه ضم قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية إلى هذا الحديث وذهبت الشافعية إلى اعتبار حال الزوج تمسكاً بالآية وهو قول بعض الحنفية وفيه وجوب نفقة الأولاد بشرط الحاجة والاصع عند الشافعية اعتبار الصغار والزمانة وفيه وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج قال الخطابي لأن أباسنبيان كان رئيس قوم ويبيع مدناً فيعوز وجهه وأولاده النفقة فكأنه كان يعطيها قدر كفايتهم أو ولدها دون من يخدمهم فأضاف ذلك إلى نفسها لأن خادمها داخل في جملتها (قلت) ويحتمل أن يتسكك لذلك بقوله في بعض طرقه أن أطعم من الذي له عيالنا واستدل به على وجوب نفقة الابن على الأب ولو كان الابن كبيراً وتعقب بأنها واقعة عين ولا عموم في الأفعال فيحتمل أن يكون المراد بقولها بنى بعضهم أى من كان صغيراً أو كبيراً رزماً لا جيعهم واستدل به على أن من له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه جاز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير ادنه وهو قول الشافعي وجاعة وتسمى مسئلة النظر والراجح عندهم لا يأخذ غير جنس حقه إلا إذا تخرج جنس حقه وعن أبي حنيفة المنع وعنه يأخذ جنس حقه ولا يأخذ من غير جنس حقه إلا أحد التقدين يدل الآخر وعن مالك ثلاث روايات كهذه الآراء وعن أحمد المتع مطلقاً وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من ذلك في كتاب الأشخاص والملازمة قال الخطابي يؤخذ من حديث هنادجوا أن أخذ الجنس وغير الجنس لأن منزل الشيخ لا يجمع كل ما يحتاج إليه من النفقة والكسوة وسائر المرافق اللازمة وقد أطلق لها الأذن في أخذ الكفاية من ماله قال وبدل على صحة ذلك قولها في رواية أخرى وإنه لا يدخل على بيتي ما يكفيني وولدي (قلت) ولادلالة فيملا ادعاه من أن بيت الشيخ لا يحتوي على كل ما يحتاج إليه لأنها نفت الكفاية مطلقاً فتناول جنس ما يحتاج إليه وما لا يحتاج إليه ودعواه أن ~~الشيخ~~ ^{الشيخ} كذلك مسئلة لكن من أين له أن منزل أى سفينة كان كذلك والذي يظهر من سياق القصة أن منزله كان فيه كل ما يحتاج إليه إلا أنه كان لا يملكها إلا من القدر الذي أشارت إليه فاستأذنت أن تأخذ زيادة على ذلك بغير علمه وقد وجه ابن المنير قوله أن في قصة عند دلالة على أن لصاحب الحق أن يأخذ من غير جنس حقه بحيث يحتاج إلى التقويم لانه عليه الصلاة والسلام أذن له أن تغرض لنفسها وعيالها قدر الواجب وهذا هو التقويم بعينه بل هو أدق منه وأعسر واستدل به على أن للمرأة مدخل في القيام على أولادها وكفايتهم والانتاق عليهم وفيه اعتماد العرف في الأمور التي لا تحسد فيها من قبل الشرع وقال القرطبي فيه اعتبار العرف في الشرعيات خلافاً لمن أنكر ذلك لفظاً وعمل به معنى كالشافعية كذا قال والشافعية أنما أنكروا العمل بالعرف إذا عارضه النص الشرعي أولم يرشد النص الشرعي إلى العرف واستدل به الخطابي على جواز القضاء على الغائب وسأيت في كتاب الأحكام البخاري ترجم القضاء على الغائب وأورد هذا الحديث من طريق سفين الثوري عن هشام بن عمار أن أباسنبيان رجل شيخ فاحتاج أن يأخذ من ماله قال خذ ما يكفيك وولدك بالمعروف وذكر النووي أن جماعة العلماء من أصحاب الشافعي ومن

غيرهم استدلو بهذا الحديث لذلك حتى قال الرافعي في القضاء على الغائب احتج أصحابنا على
الحنفية في منعهم القضاء على الغائب بقصة هند وكان ذلك قضاء من النبي صلى الله عليه وسلم على
زوجها وهو غائب قال النووي ولا يصح الاستدلال لأن هذه القصة كانت بمكة وكان أبو سفيان
حاضرا بها وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائبا عن البلد واستترا لا يقدر عليه أو متعززا
ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجودا فلا يكون قضاء على الغائب بل هو افتاء وقد رقع
في كلام الرافعي في عدة مواضع أنه كان افتاء ٥١ واستدل بعضهم على أنه كان غائبا بقوله هند
لا يعطيني إذ لو كان حاضر القالت لا ينفق علي لأن الزوج هو الذي يباشر الانفاق وهذا ضعيف
لجواز أن يكون عادته أن يعطيها جله ويأذن لها في الانفاق معترفاً بقول النووي أن أبو سفيان
كان حاضر بمكة حق وقد سبقته إلى الجزم بذلك السهيلي بل أوردنا خص من ذلك وهو أن أبو
سفيان كان جالسا معها في المجلس لكن لم يسق اسناده وقد ظفرت به في طبقات ابن سعد أخرجه
بسنن رجاله رجال الصحيح إلا أنه مرسل عن الشعبي أن هند لما بايعت رجاء قوله ولا يسرقن
قالت قد كنت أصبت من مال أبي سفيان فقال أبو سفيان فما أصبت من مالي فهو حلال لك
(قلت) ويمكن تعدد القصة وأن هذا وقع لما بايعت ثم جاءت مرة أخرى فسألت عن الحكم
وتكون فهمت من الأول احلال أبي سفيان لها ما مضى فسألت عما يستقبل لكن يشك على
ذلك ما أخرجه ابن منسدة في المعرفة من طريق عبد الله بن محمد بن زاذان عن هشام بن عروة عن
أبيه قال قال هند لأبي سفيان اني أريد أن أبايع قال فان فعلت فاذهي معك برجل من قومك
فذهبت إلى عثمان فذهب معها فدخلت منقبية فقال يابغي أن لا تسركي الحديث وفيه فلما
فرغت قالت يا رسول الله ان أبو سفيان رجل يخيل الحديث قال ما تقول يا أبو سفيان قال اما يا ساسا
فلا واما رطبا فأحله وذكر أبو نعيم في المعرفة أن عبد الله تنرد به بهذا السياق وهو ضعيف وأول
حديثه يقتضي أن أبو سفيان لم يكن معها أو آخره يدل على أنه كان حاضرا لكن يحتل أن يكون
كل منهما ما توجه وحده أو أرسل اليه لما اشتكت منه ويؤيد هذا الاحتمال الثاني ما أخرجه
الحاكم في تفسير المتحفة من المستدرک عن فاطمة بنت عتبة أن أبا حذيفة بن عتبة ذهب بها
وبأختها هند يابغيان فلما اشترط ولا يسرقن قالت هند لأبا بعل على السرقة اني أسرق من
زوجي فكف حتى أرسل إلى أبي سفيان يتحلى لها منه فقال اما الرطب فنهج واما الابس فلا
والذي يظهر لي أن البخاري لم يرد أن قصة هند كانت قضاء على أبي سفيان وهو غائب بل استدلل
بها على صحة القضاء على الغائب ولو لم يكن ذلك قضاء على غائب بشرطه بل لما كان أبو سفيان غير
حاضر معها في المجلس وأذن لها أن تأخذ من ماله بغير إذنه قدر كفايتها كان في ذلك نوع قضاء على
الغائب فيحتاج من منعه أن يجيب عن هذا وقد انبني على هذا خلاف يتفرع منه وهو أن الأب
إذا غاب أو امتنع من الانفاق على ولده الصغیر غير أذن القاضي للام إذا كانت فيها أهلية ذلك في
الاخذ من مال الأب ان أمكن أو في الاستعراض عليه والانفاق على الصغير وهل لها الاستقلال
بذلك بغير إذن القاضي وجهان يبينان على الخلاف في قصة هند فان كانت افتاء جاز لها الأخذ
بغير إذن وان كانت قضاء فلا يجوز إلا بأذن القاضي ومما رجح به أنه كان قضاء لا قضا التعبير بصيغة
الامر حيث قال لها خذي ولو كان قضا القالت مشلا لخرج عليك إذا أخذت ولان الأغلب من

تصرفاته صلى الله عليه وسلم انما هو الحكم ومما رجع به أنه كان فتوى وقوع الاستسئام في
 القصص في قولها اهل على جناح ولانه فوض تقدير الاستحقاق اليها ولو كان قضاء لم يفوضه الى
 المدعى ولانه لم يستعملها على ما اذعته ولا كلفها البينة والجواب أن في ترك تحليفها أو تكليفها
 البينة حجة لمن أجاز للقاضي أن يحكم بعلمه فكانت صلى الله عليه وسلم علم صدقها في كل ما اذعت به
 وعن الاستسئام أنه لا استحالة فيه من طالب الحكم وعن تفويض قدر الاستحقاق أن المراد
 الموكل الى العرف كما تقدم وسيأتي بيان المذاهب في القضاء على الغائب في كتاب الاحكام
 ان شاء الله تعالى * (تبينه) * أشكل على بعضهم استدلال البخاري بهذا الحديث على مسئلة
 الظفر في كتاب الاشخاص حيث ترجم له قصاص المظالم اذ ارجح دمال ظالمه واستدلاله به
 على جواز القضاء على الغائب لان الاستدلال به على مسئلة الظفر لا تكون الاعلى القول بأن
 مسئلة هند كانت على طريق الفتوى والاستدلال به على مسئلة القضاء على الغائب لا يكون
 الاعلى القول بأنها كانت حكما والجواب أن يقال كل حكم يصدر من الشارع فانه ينزل منزلة
 الافتاء بذلك الحكم في مثل تلك الواقعة فيصح الاستدلال بهذه القصة للمسلمين والله أعلم وقد
 وقع هذا الباب مقدما على بابين عند أبي نعيم في المستخرج **(قوله باب حفظ المرأة**
زوجه في ذات يده والنفقة) المراد بذات اليد المال وعطف النفقة عليه من عطف الخاص على
 العام ووقع في شرح ابن بطال والنفقة عليه وزيادة لنفقة عليه غير محتاج اليها في هذا الموضع
 وليست من حديث الباب في شيء **(قوله حديث ابن طاوس)** اسمه عبدالله **(قوله عن أبيه وأبو**
الزناد) هو عطف على ابن طاوس لا على ابن طاوس وحاصله أن سفيان بن عيينة فيه اسناد إلى أبي
 هريرة ووقع في مسند الحميدي عن سفيان وحديث أبو الزناد وأخرجه أبو نعيم من طريقه **(قوله**
خير نساء ركن الابل نساء قريش وقال الآخر صالح نساء قريش) في رواية الكشميهني صالح
 بضم الصاد وتسديد اللام بعد هاء مهمله وهي صيغة جمع وحاصله أن أحد سفيان اقتصر
 على نساء قريش وزاد الآخر صالح ووقع عند مسلم عن ابن أبي عمير عن سفيان قال أحد هما صالح
 نساء قريش وقال الآخر نساء قريش ولم أره عن سفيان الا بهذا لكن ظهر من رواية شعيب
 عن أبي الزناد الماضية في أول النسكاح ومن رواية معمر عن ابن طاوس عند مسلم أن الذي زاد
 لنفقة صالح هو ابن طاوس ووقع في أوله عند مسلم من طريق الزهري عن سعد بن المسيب عن
 أبي هريرة بيان سبب الحديث ولنظة أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب أم هانئ بنت أبي طالب
 فقالت يا رسول الله اني قد كبرت ولى عيال فذكر الحديث وقوله أحناه على عهله ثم فون من
 الخوف وهو العطف والشفقة وأرغامه من الرعاية وهي الإبقاء قال ابن التين الحاشية عند أهل اللغة
 التي تقيم على ولدها فلا تتزوج فان تزوجت فليست بجانية **(قوله في ذات يده)** قال قاسم بن ثابت
 في الدلائل ذات يده وذات يمينه ونحو ذلك صفة لمخدوف مؤثت كأنه يعنى الحال التي هي بينهم
 والمراد بذات يده ماله ومكسبه واما قولهم لقتله ذات يوم فالمراد لقتله أو مرة فلما حذف الموصوف
 وبقيت الصفة صارت كالحال **(قوله ويذكر عن معاوية وابن عباس عن النبي صلى الله عليه**
وسلم) أما حديث معاوية وهو ابن أبي سفيان فأخرجه أحمد والطبراني من طريق زيد بن أبي
 غيث عن معاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرميل رواية ابن طاوس في جملة

* (باب حفظ المرأة زوجها في
 ذات يده والنفقة) * حديثنا على
 ابن عبدالله حديثنا سفيان
 حديثنا ابن طاوس عن أبيه
 وأبو الزناد عن الأعرج عن
 أبي هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال خير
 نساء ركن الابل نساء قريش
 وقال الآخر صالح نساء
 قريش أحناه على ولدي
 صغره وأرعاه على زوج في
 ذات يده ويذكر عن معاوية
 وابن عباس عن النبي صلى
 الله عليه وسلم

أحاديث ورجالهم وثقون وفي بعضهم مقال لا يتدح وأما حديث ابن عباس فأخرجه أحمد
أيضاً من طريق شهر بن حوشب حدثني ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب امرأته من
قومه يقال لها سودة وكان لها خمسة صبيان أو ستة من بعل لها مات فقالت له ما يمنعني منذ الآن
لا تكون أحب البرية إلى إلا أني أكرمك أن تضعوه هذه الصبية عند رأسك فقال لها يا ربك الله
إن خير نساء ركن أعجاز الابل صالح نساء قريش الحديث وسنده حسن وله طريق أخرى
أخرجها قاسم بن ثابت في الدلائل من طريق الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس باختصار
القصة وهذه المرأة بمحتمل أن تكون أم هاني المذكورة في حديث أبي هريرة فلعلها كانت تلقب
سودة فإن المشهور أن اسمها فاختة وقيل غير ذلك ويحتمل أن تكون امرأته أخرى وليست
سودة بنت زهرة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فإن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وقد عاينكم
بعد موت خديجة ودخل بها قبل أن يدخل بعائشة ومات وهي في عصمته وقد تقدم ذلك وانحدا
وقد قدم شرح المتن مستوفى في أوائل كتاب النكاح **قوله** **باب** كسوة المرأة
بالمعروف) هذه الترجمة لنظ حديث أخرجه مسلم من حديث جابر المطلق في صفة الحج ومن
جملة في خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة اتفقوا الله في النساء ولهن عليكم رزقهن
وكسوتهن بالمعروف ولم يكن على شرط البخاري أشار إليه واستنبط الحليم من حديث آخر
على شرطه فأورد حديث علي في الخلعة السبراء وقوله ففسدتهم ابين نسائي قال ابن المنزوجه
المطابقة أن الذي حصل لزوجته فاطمة عليها السلام من الخلعة قطعة فرضيت بها اقتصاداً
بحسب الحال لا اسرافاً وأما حكم المسئلة فقال ابن بطلان أجمع العلماء على أن للمرأة مع النفقة
على الزوج كسوتها وأجوباً وذكر بعضهم أنه يلزمه أن يكسوها من الثياب كذا والصحيح في ذلك
أن لا يحمل أهل البلدان على غط واحد وأن على أهل كل بلد ما يجري في عادتهم بمقدور ما يطيقه
الزوج على قدر الكفاية لها وعلى قدر يسره وعسره اه وأشار بذلك إلى الرد على الشافعية وقد
تقدم البحث في ذلك في النفقة قريبا والكسوة في معناها حديث علي سبأ في شرحه مستوفى
في كتاب اللباس إن شاء الله تعالى وقوله أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدى أعطى ثم ضمن
أعطى معنى أهدي أو أرسل فلذلك عدها بالمدى وهي بالشديد وقد وقع في رواية النسفي بعث وفي
رواية ابن عسكوس أهدي ولا تضمن فيها ومن قرأ إلى بالتخفيف بالنظ حرف الجر والى بمعنى جاء
لزمه أن يقول خلعة سبراء بالرفع ويكون في الكلام حذف تقديره فأعطانيها فلبسها إلى آخره قال
ابن التين ضبط عند الشيخ أبي الحسن أتى بالنصر أي جاء فيجتمل أن يكون المعنى جاءني النبي صلى
الله عليه وسلم بحلقة خذفت ضمير المتكلم وحذف الباء فاتصت بالخلعة أثاره ورواها السبراء بكسر
المهملية وفتح التثنية وبالمدى أنواع الحرير وقوله بين نسائي يؤهم زواجه وليس كذلك فإنه
لم يكن له حينئذ زوجة إلا فاطمة فالمراد بنسائه زوجته مع أقاربه وقد جاء في رواية بين النواظم
قوله **باب** عون المرأة زوجها في ولده) سقط في ولده من رواية النسفي وذكر
فيه حديث جابر في تزويجه النبي لتقوم على أخوانه وتصلهن وكانه استنبط قيام المرأة على
ولدها من قيام امرأته جابر على أخوانه ووجه ذلك منه بطريق الأولى قال ابن بطلان وعون
المرأة زوجها في ولده ليس بواجب عليهم أو انما هو من جيل العشرة ومن شئمة صالحات النساء

* (باب كسوة المرأة
بالمعروف) * حدثنا حجاج
ابن منهال حدثنا شعبة
قال أخبرني عبد الملك بن
يسيرة قال سمعت زبدين
وهب عن علي رضي الله
عنه قال أتى إلى النبي صلى
الله عليه وسلم خلعة سبراء
فلبسها فأرأيت الغضب في
وجهه ففسدتهم ابين نسائي
* (باب عون المرأة زوجها
في ولده) * حدثنا مسدد
حدثنا حجاج بن زيد عن عمرو
عن جابر بن عبد الله رضي
الله عنه قال هلك أبي وترك
سبع بنات أو تسع بنات
فتزوجت امرأته ثيبا فقال
لي رسول الله صلى الله عليه
وسلم تزوجت يا جابر فقلت
نعم فقال ابكر أم ثيبا قلت بل
ثيبا قال فهل جارية تلاعها
وتلاع عيسك وتضاعفها
وتضاعفك قال فقلت له
إن عبد الله هلك وترك بنات
وإني كرهت أن أجبنهن
بئلهن فتزوجت امرأة
تقوم عليهن وتصلهن فقال
بارك الله لك وخيرا

وقد تقدم الكلام على خدمة المرأة زوجها هل تجب عليها أم لا قريبا **(قوله باب**
 نفقة المعسر على أهله) ذكر فيه حديث أبي هريرة في قصة الذي وقع على امرأته في رمضان وقد
 تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام قال ابن بطال وجده أخذ التركة منه أنه صلى الله
 عليه وسلم أباح له اطعام أهل القرو لم يقل له ان ذلك يجوز لك عن الكفارة لانه قد تعين عليه فرض
 النفقة على أهله بوجود القرو وهو الزم له من الكفارة كذا قال وهو يشبه الدعوى فيحتاج الى
 دليل والذي يظهر أن الاخذ من جهة اهتمام الرجل بنفقة أهله حيث قال لما قيل له تصدق به
 فقال أعلى أقرر منّا فلو لا اهتمامه بنفقة أهله لبادر وتصديق **(قوله باب**
 الوارث مثل ذلك وهل على المرأة من شيء وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم كذا الابن
 ذر وغيره بعد قوله أبكم الى قوله سراط مستقيم قال ابن بطال ما ملخصه اختلاف السلف في المراد
 بقوله وعلى الوارث مثل ذلك فقال ابن عباس عليه أن لا يضار وبه قال الشعبي ومجاهد والجمهور
 قالوا لا غرم على أحد من الورثة ولا يلزمه نفقة ولد الموروث وقال آخرون على من يرث الاب
 مثل ما كان على الاب من أجر الرضاع اذا كان الولد لأمه ثم اختلفوا في المراد بالوارث فقال
 الحسن والتخفي هو كل من يرث الاب من الرجال والنساء وهو قول أحمد واسحق وأبو حنيفة
 وأصحابه ومن كان ذارحم يحرم للمولود دون غيره وقال قبيصة بن ذؤيب هو المولود نفسه وقال
 زيد بن ثابت اذا خلف أم أو عمها فعلى كل منهما أرضاع الولد بقدر ما يرث وبه قال الثوري قال
 ابن بطال والى هذا القول أشار البخاري بقوله وعلى وهل على المرأة من شيء ثم أشار الى رده
 بقوله تعالى وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم فنزل المأثم الوارث منزلة الأبكم من
 المتكلم اه وقد أخرج الطبري هذه الأقوال عن قائلها وسبب الاختلاف حمل المثلية
 في قوله مثل ذلك على جميع ما تقدم أو على بعضه والذي تقدم الارضاع والاتفاق والكسوة
 وعدم الانهيار قال ابن العربي قالت طائفة لا يرجع الى الجميع بل الى الأخير وهذا هو
 الأصل فمن ادعى أنه يرجع الى الجميع فعليه الدليل لان الاشارة بالافراد أقرب من ذكره
 عدم الانهيار فارجح الحمل عليه ثم اورد حديث أم سلمة في سؤلها عن الرضاع لهما أجر في الاتفاق
 على أولادهما من أبي سلمة ولم يكن لهما مال فأخبرها أن لهما أجر اقل على أن نفقة بينهما
 لا تجب عليهما اذ لو وجبت عليهما لكان لهما النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وكذا قصة هند بنت عتبة
 فانه أذن لهما في أخذ نفقة بينهما من مال الأب فدل على أنها تجب عليه دونها فأراد البخاري أنه
 لما لم يلزم الامهات نفقة الاولاد في حياة الاباء فالحكم بذلك مستمر بعد الاباء ويقويه قوله تعالى
 وعلى المولود لرزقهن وكسوتهن أى رزق الامهات وكسوتهن من أجل الرضاع للانشاء فكيف
 يجب لهن في أول الآية وتجب عليهن نفقة الانشاء في آخرها وأما قول قبيصة في رده أن الوارث
 لفظ يشمل الولد وغيره فلا يخص به وارث دون آخر الابنجة ولو كان الولد هو المراد لقيل وعلى
 المولود وأما قول الحنفية فلان من منته أن النفقة تجب على النحال لابن أخته ولا تجب على العم لابن
 أخيه وهو تنصيص لدلالة عليه من الكتاب ولا السنة ولا القياس فانه لا يسمي القاضى وأما قول
 الحسن ومن تابعه فتعقب بقوله تعالى وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن
 فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن فلما وجب على الاب الاتفاق على من يرضع ولده ليغذى

(باب نفقة المعسر على أهله)
 حدثنا أحمد بن يونس حدثنا
 ابراهيم بن سعد حدثنا ابن
 شهاب عن حميد بن عيسى
 الرجن عن أبي هريرة رضي
 الله عنه قال أتى النبي صلى
 الله عليه وسلم رجل فقال
 ها كنت قال ولم قال وقعت
 على أهلي في رمضان قال
 فأعترق رقبة قال ليس عتدي
 قال فصم شهرين متتابعين
 قال لا أستطيع قال فاطم
 ستين مسكينا قال لا أجد
 فأتى النبي صلى الله عليه
 وسلم بعرق فيه تمر فقال أين
 السائل قال ها أنا ذا قال
 تصدق بهذا قال على
 أحوج مني يا رسول الله
 فوالذي بعثك بالحق ما بين
 لا بينهما أهل بيت أحوج منا
 فضحك النبي صلى الله عليه
 وسلم حتى بدت أنياباه قال
 فأنتم اذا **(باب وعلى**
 الوارث مثل ذلك وهل
 على المرأة من شيء وضرب
 الله مثلا رجلين أحدهما
 أبكم الآية

* حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا وهيب أخبرنا
هشام عن أبيه عن زينب
بنت أبي سلمة عن أم سلمة
قلت يا رسول الله هل لي
من أجر في بني أبي سلمة أن
أنتقي عليهم واستبأركتهم
هكذا وهكذا انما هم بني
قال نعم لك أجر ما أنتقت
عليهم * حدثنا محمد بن
يوسف حدثنا سفيان عن
هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة رضي الله عنها قالت
هذه ليارسول الله ان أبا
سفيان رجل شحيح فهل علي
جناس أن أخدم من ماله
ما يكتفي بي وبني قال خذي
بالمعروف * (باب قول
النبي صلى الله عليه وسلم
من ترك كلاً أوضياعاً
قال) * حدثنا يحيى
ابن بكير حدثنا الليث عن
عقيل عن ابن شهاب عن
أبي سلمة عن أبي هريرة رضي
الله عنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان يؤتي
بالرجل المتوفى عليه الدين
فيسأل هل ترك لدينه
فضلاً فإن حدث أنه ترك
وفاء صلى والا قال للمسلمين
صلوا على صاحبكم فلما فتح
الله عليه الفتح قال أنا
أولى بالمؤمنين من أنفسهم
فمن توفي من المؤمنين فترك
ديناً فلي قضاؤه ومن ترك

ويرى فيكذلك يجب عليه إذا فطم فيغذيه بالطعام كما كان يغذيه بالرضاع مادام صغيراً ولو وجب
مثل ذلك على الوارث لو حب إذا مات عن الحامل أنه يلزم العصة بالانفاق عليها لأجل ما في بطنها
وكذا يلزم الحنفية الزام كل ذي رحم محرم وقال ابن المنبر انما قصر البخاري الرد على من زعم أن
الأم يجب عليها نفقة ولدها وأرضاعه بعد أبيه لدخولها في الوارث فيمن أن الأم كانت كلاً على
الأب واجبة النفقة عليه ومن هو كل بالأصل لا يقدر على شيء غالباً كيف يتوجه عليه أن يتفق
علي غيره وحديث أم سلمة صريح في أن انفاقها على أولادها كان على سبيل الفضل والتطوع
فدلت على أن لا وجوب عليها وأما قصة هند فظاهرة في سقوط النفقة عنها في حياة الأب
فيستحب هذا الأصل بعد وفاة الأب وتعب بأنه لا يلزم من السقوط عنها في حياة الأب
السقوط عنها بعد فقده والإفقد القيام بمصالح الولد بنقده فيجوز أن يكون مراد البخاري من
الحديث الأول وهو حديث أم سلمة في انفاقها على أولادها الجزء الأول من الترجمة وهو أن وارث
الأب كالأب يلزمه نفقة المولود بعد موت الأب ومن الحديث الثاني الجزء الثاني وهو أنه ليس على
المرأة شيء عند وجود الأب وليس فيه تعرض لما بعد الأب والله أعلم ﴿قوله﴾ (قوله) ما
النبي صلى الله عليه وسلم من ترك كلاً (بفتح الكاف) والتشديد والتسوين (أوضياعاً) بفتح الضاد
المعجمة (قال) بالتشديد كرفيه حديث أبي هريرة بلفظ من توفي من المؤمنين فترك دينا فلي
قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته وأما لفظ الترجمة فأوردته في الاستقراض من طريق أبي حازم عن
أبي هريرة بلفظ من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلاً قالينا ومن طريق عبد الرحمن بن أبي عروة
عن أبي هريرة ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأخذ ما ماله أو الضياع تقدم ضبطه ونفسه في
الكفالة وفي الاستقراض وتقدم شرح الحديث في الكفالة وفي تفسير الأحزاب ويأتي بقية
الكلام عليه في كتاب انشأرض ان شاء الله تعالى وأراد المصنف بإدخاله في أبواب النفقات
الإشارة إلى أن من مات وله أولاد ولم يترك لهم شيئاً فإن نفقتهم تجب في بيت مال المسلمين والله أعلم
﴿قوله﴾ (باب المراضع من المواليات وغيرهن) كذا للجمع قال ابن التين ضبط
في روايه بضم الميم وفتحها في أخرى والأول أولى لأنه اسم فاعل من والت نوالى (قلت) وليس كما
قال بل المضبوط في معظم الروايات بالفتح وهو من الموالى لامن الموالاة وقال ابن بطلال كان
الأولى أن يقول المواليات جمع مولاة وأما المواليات فهو جمع المولى جمع التكسير ثم جمع
مولى جمع السلامة لالف والتاء فصار مواليات ثم ذكر حديث أم حبيبة في قولها انكح أختي
وفي قوله صلى الله عليه وسلم لما ذكرته لدة بنت أبي سلمة فقال بنت أم سلمة وانما استفتيتها في ذلك
ليرتب عليه الحكم لأن بنت أبي سلمة من غير أم سلمة تحل له ولولم يكن أبو سلمة رضيعه لانها ليست
ربيعة بخلاف بنت أبي سلمة من أم سلمة وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب النكاح وقوله
في آخره قال شعيب عن الزهري قال عروة ثوبية أعتدها أبو لهب تقدم هذا التعليق موصولاً في
جمله الحديث الذي أشرت إليه في أوائل النكاح وسباق من رسل عروة أتممها هنا وتقدم شرحه
وأراد بذلك هنا أيضاً أن ثوبية كانت مولاة ليطابق الترجمة ووجهه إيرادها في أبواب
النفقات الإشارة إلى أن ارضاع الأم ليس متحتماً بل لها أن ترضع ولها أن تسعق فإذا امتنع كان
للأب أو الولي ارضاع الولد بالاجنية حرة كانت أو أمة متبرعة كانت أو بأجرة والأجرة تدخل

مالا فلورثته * (باب المراضع من المواليات وغيرهن) *

في النفقة وقال ابن بطلان كانت العرب تذكره رضاع الاماء وترغب في رضاع العربية لنجاسة الولد
فأعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد رضع من غير العرب وأنجب وأن رضاع الاماء لا يمنجن اه
وهو معنى حسن الا أنه لا يفيد الجواب عن السؤال الذي أوردته وكذا قول ابن المنبر أشار
المصنف الى أن حرمة الرضاع تشترسواء كانت المرضعة حرة أم أمته والله أعلم * (خاتمة) * أشتمل
كتاب النفقات من الاحاديث المرفوعة على خمسة وعشرين حديثا المعلق منها ثلاثة وجميعها
مكرر الا الثلاثة أحاديث وهي حديث أبي هريرة الساعى على الامولة وحديث ابن عباس
ومعاوية في نساء قريش وهما معلقان وافقه مسلم على تخريج حديث أبي هريرة دونهما وفيه
من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ثلاثة آثار أخر الحسن في أوله وأثر الزهري في
الوالدات يرضعن وأثر أبي هريرة المتصل بحديث أفضل الصدقة ما ترك عن غنى الحديث وفيه
تقول المرأة اماناً تعطيني واما أن تطلقني الخ وبين في آخره أنه من كلام أبي هريرة فهو
موقوف متصل الاسناد وهو من أفرادها عن مسلم بخلاف الآثار التي يوردها فانها معلقة
والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الطعنة)

وقول الله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم الا بقوله انفقوا من طيبات ما كسبتم وقوله كلوا
من الطيبات واعلموا صالحا) كذا في أكثر الروايات في الآية الثانية انفقوا على وفق التلاوة
ووقع في رواية النسفي كلوا بديل انفقوا وهكذا في بعض الروايات عن أبي الوقت وفي قليل من
غيرها وعلمها شرح ابن بطلان وأنكرها وتبعه من بعده حتى زعم عياض أنها كذلك للجميع ولم
أرها في رواية أبي ذر الا على وفق التلاوة كما ذكرت وكذا في نسخة معتمدة من رواية كريمة ويؤيد
ذلك أن المصنف ترجمهم بهذه الآية وحدها في كتاب البيوع فقال باب قوله انفقوا من طيبات
ما كسبتم كذا وقع على وفق التلاوة للجميع الا النسفي وعليه شرح ابن بطلان أيضا وفي بعض
النسخ من رواية أبي الوقت وزعم عياض أنه وقع للجميع كلوا الا بأذرع المنسحق فقال
انفقوا وتقدم هناك التنبيه على أنه وقع على الصواب في كتاب الزكاة حيث ترجم باب صدقة
الكسب والتجارة بقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ولا اختلاف بين
الرواة في ذلك ويحسن التسليم في أن التغيير في إعدامه من النسخ والطيبات جمع طيبة وهي
تطلق على المستلذم لا ضرر فيه وعلى العظيف وعلى ما لا أدى فيه وعلى الحلال فمن الأول قوله
تعالى يسئلونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وهذا هو الراجح في تفسيرها اذ لو كان المراد
الحلال لم يرد الجواب على السؤال ومن الثاني فميموا صعيدا طيبا ومن الثالث هذا يوم طيب
وهذه ليلة طيبة ومن الرابع الآية الثانية في الترجمة فقد تقدم في تفسيرها في الزكاة أن
المراد بالتجارة الحلال وجه أيضا ما يدل على أن المراد بها الجيد لا قترانها بالنهي عن الانفاق من
الحيث والمراد به الردي كذا في تفسيره ابن عباس وورد فيه حديث مرفوع ذكره في باب
تعليق التمنى في المسجد من أوائل الصلاة من حديث عوف بن مالك وأوضح منه فيما يتعلق بهذه

حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
الليث عن عقيل عن ابن
شهاب أخبرني عروة أن
زينب بنت أبي سلمة أخبرته
أن أم حبيبة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم قالت
قلت يا رسول الله انكح
أختي أمة أي سنيان قال
وتحسين ذلك قالت نعم لست
لك بخليفة وأحب من شاركني
في الخير أختي فقال ان ذلك
لا يحل لي فقلت يا رسول الله
فوالله انا تحدث أنك تريد
أن تنكح ذرة بنت أبي سلمة
فقال أمة أم سلمة فقلت نعم
قال فوالله لو لم تكن ريبي
في حجرى ما حلت لي انها
ابنة أختي من الرضاة
أرضعتني وأبأسامة ثوية فلا
تعرضن علي بتاتكن
ولا أخواتكن وقال شعيب
عن الزهري قال عروة ثوية
أعمتها أبو لهب

(بسم الله الرحمن الرحيم)

*(كتاب الطعنة وقول

الله تعالى كلوا من طيبات

ما رزقناكم الآية وقوله

انفقوا من طيبات ما كسبتم

وقوله كلوا من الطيبات

واعلموا صالحا بما تعملون

عليهم)*

الترجمة ما أخرجه الترمذي من حديث البراء قال كنا أصحاب فحل فكان الرجل يأتي بالقنوف فيعلته
 في المسجد وكان بعض من لا يرغب في الخير يأتي بالقنوف من الحشف والشيص فيعلته فنزلت هذه
 الآية ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون فكأن بعد ذلك يأتي الرجل بمصالح ما عنده ولا يداو من
 حديث سهل بن حنيف فكان الناس يقيمون شرارهم ثم يخرجونها في الصدقة فنزلت هذه
 الآية وليس بين تفسير الطيب في هذه الآية بالحلال وبما يستلزم منافية ونظيرها قوله تعالى يحل
 لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث وقد جعلها الشافعي أصلاً في تحريم ما يستحبته العرب
 مما لم يرد فيه نص بشرط سبأتي بيانه وكان المصنف حيث أورد هذه الآيات لم يح بالحديث الذي
 أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس إن الله طيب
 لا يقبل إلا طيباً وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال يا أيها الرسل كلوا من
 الطيبات واعملوا صالحاً وقال يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم الحديث وهو
 من رواية فضيل بن مرزوق وقد قال الترمذي أنه تفرد به وهو ممن انفرد مسلم بالاحتجاج به دون
 البخاري وقد وثقه ابن معين وقال أبو حاتم بهم كثيراً ولا يحتج به وعنه النسائي وقال ابن حبان
 كان يخطئ على الثقات وقال الحاكم عيب على مسلم أخرجه فكان الحديث لمسلم يكن على شرط
 البخاري اقتصر على إيراد في الترجمة قال ابن بطلان لم يختلف أهل التأويل في قوله تعالى يا أيها
 الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بالباطل الله أعلم بما كنتم تعملون أنهم أنزلت فيمن حرم على نفسه لذي الطعام
 والذات المباحة ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث تتعلق بالجوع والشبع * الأول حديث
 أبي موسى **(قوله)** أطعموا الجائع وعودوا المريض الحديث تقدم في الأولية من كتاب التمسك
 بلفظ أجيبوا الداعي بدل أطعموا الجائع ومخرجه ما واحد وكان بعض الرواة حفظ ما لم
 يحفظ الآخر قال الكرماني الأمر هنا للتدب وقد يكون واجباً في بعض الأحوال اهـ
 ويؤخذ من الأمر بالطعام الجائع جواز الشبع لأنه ما دام قبل الشبع فصفة الجوع قائمة به والأمر
 بالطعام مستمر **(قوله)** وفكوا العاني أي خلصوا الأسيرين فككت الشيء فأنك **(قوله)** قال
 سفيان والعاني الأسير) تقدم بيان من أدرجه في السكاح وقيل للأسير عان من بني يعنوا إذا
 خضع الحديث الثاني حديث أبي هريرة **(قوله)** ما شبع آل محمد من طعام ثلاثة أيام حتى قبض
 في رواية مسلم من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم بلفظ ما شبع محمد وأهل بيته ثلاثة أيام تباعاً أي
 متوالية وسيأتي بعد هذا من حديث عائشة التميمية أيضاً بثلاث لكن فيه من خبر البر وغيره
 ثلاث ليال ويؤخذ من هذا المراد بالأيام هنا بلياليها كما أن المراد بالليالي هنا بلياليها وإن الشبع
 المتفرق بقيد التوالي لا مطلقاً ومسلم والترمذي من طريق الأسود عن عائشة ما شبع من خبر شعير
 يومين متتابعين ويؤخذ من قصوده من جواز الشبع في الجملة من المفهوم والذي يظهر أن سبب عدم
 شبعهم غالباً كان بسبب قلة الشيء عندهم على أنهم كانوا قد يجدون ولكن يؤثرون على أنفسهم
 وسيأتي بعد هذا في الرقاق أيضاً من وجه آخر عن أبي هريرة خرج النبي صلى الله عليه وسلم من
 الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير ويأتي بسط القول في شرحه في كتاب الرقاق إن شاء الله تعالى
 * الحديث الثالث **(قوله)** وعن أبي حازم عن أبي هريرة قال أصابني جهد شديد هو موصول
 بالأسناد الذي قبله وذكر محدث الديار الحلبية برهان الدين أن شيخنا الشيخ سراج الدين البلقيني

* حدثنا محمد بن كثير
 أخبرنا سفيان عن منصور
 عن أبي وائل عن أبي موسى
 الأشعري رضي الله عنه عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال
 أطعموا الجائع وعودوا
 المريض وفكوا العاني
 قال سفيان والعاني الأسير
 * حدثنا يوسف بن عيسى
 حدثنا محمد بن فضيل عن
 أبيه عن أبي حازم عن أبي
 هريرة قال ما شبع آل محمد
 صلى الله عليه وسلم من
 طعام ثلاثة أيام حتى قبض
 * وعن أبي حازم عن أبي هريرة
 قال أصابني جهد شديد

استشكل هذا التركيب وقال قوله وعن أبي حازم لا يصح عطفه على قوله عن أبيه لانه يلزم منه اسقاط فضيل فيكون منقطعاً اذ يصير التقدير عن أبيه وعن أبي حازم قال ولا يصح عطفه على قوله وعن أبي حازم لان الحديث الذي لم يعين هو محمد بن فضيل فيلزم الا انقطاع أيضاً قال وكان اللاتق أن يقول وبه الى أبي حازم انتهى وكأنه قلقه من شيء خفا في مجلس سماعه للبخاري والافلم يسمع بأن الشيخ شرح هذا الموضع والاول مسلم والثاني مردود لانه لا مانع من عطف الراوي للحديث على الراوي بعينه الحديث آخر فكان يوسف قال حدثنا محمد بن فضيل عن أبيه عن أبي حازم بكذا وعن أبي حازم بكذا واللاتق الذي ذكره صحيح لكنه لا يتعين بل لو قال وبه الى أبيه عن أبي حازم لصح أو حذف قوله عن أبيه فقال وبه عن أبي حازم لصح وحدثنا يكون به مقدرة والمقدرة في حكم المنطوق وأوضح منه أن قوله وعن أبي حازم معطوف على قوله حدثنا محمد بن فضيل الخ حذف ما بينهما العلم به وزعم بعض الشراح أن هذا متعلق وائس كما قال فتدأخر جه أبو يعلى عن عبد الله ابن عمر بن أبان عن محمد بن فضيل بسند البخاري فيه فظهر أنه معطوف على السند المذکور كما قلته أولاً والله الحد (قوله أصابني جهد شديد) أي من الجوع والجهد تقدم انه بالضم وبالفتح بمعنى والمراد به المشقة وهو في كل شيء يحسبه (قوله فاستقرأته آية) أي سألتها ان يقرأ على آية من القرآن معينة على طريق الاستئذنة وفي غالب النسخ فاستقرأته بغير همز وهو جائز على التسهيل وان كان أصله الهمزة (قوله فدخل داره وفتحها على) أي قرأها على وأنها على أياها ووقع في ترجمة أبي هريرة في الخلية لابي نعيم من وجه آخر عن أبي هريرة أن الآية المذكورة من سورة آل عمران وفيه فقلت له أقرأني وأنا لأأريد القراءة وإنما أريد الاطعام وكأنه سهل الهمزة فلم يظن عمر لم يراه (قوله فخرت لوجهي من الجهد) أي الذي أشار اليه أولاً وهو شدة الجوع ووقع في الرواية التي في الخلية أنه كان يومئذ صائماً وأنه لم يجد ما ينظر عليه (قوله فأمرني بعس) بضم العين المهملة بعد هامه ملة هو القدر الكبير (قوله حتى استوى بطني) أي استقام من املائه من اللبن (قوله كالقدح) بكسر القاف وسكون الدال بعدها حاء مهملة هو السهم الذي لا ريش له وسأني لابي هريرة قصة في شرب اللبن مطولة في كتاب الرقاق وفيها انه قال اشرب فقال لا أجده لمساغوا يستفاد منه جواز الشبع ولو جعل المراد بنبي المساغ على ما جرت به عادته لانه أراد ان يزداد على الشبع والله أعلم * (تبينه) * ذكر لي محدث الديار الخلية برهان الدين ان شيخنا سراج الدين البلقيني قال ليس في هذه الاحايث الثلاثة ما يدل على الاطعمة المترجم عليها المتلوفها الايات المذكورة (قلت) وهو ظاهر اذا كان المراد مجرد ذكر أنواع الاطعمة أما اذا كان المراد بها ذلك وما يتعلق به من أحوالها وصفاتها فالمناسبة ظاهرة لان من جله أحوالها الناشئة عنها الشبع والجوع ومن جله صفاتها الحل والحرمه والمستلذ والمستخبث ومما ينشأ عنها الاطعام وتركه واكل ذلك ظاهر من الاحاديث الثلاثة وأما الايات فانها تضمنت الاذن في تناول الطيمات فكأنه أشار بالاحاديث الى أن ذلك لا يختص بنوع من الحلال ولا المستلذ ولا بحالة الشبع ولا بسد الرمي بل يتناول ذلك بحسب الوجدان وبحسب الحاجة والله أعلم (قوله تولى ذلك) أي باشره من اشباعي ودفع الجوع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكي الكرماني أن في رواية تولى الله ذلك قال ومن على هذا مفعول وعلى الاول فاعل انتهى ويكون

فلنقتب عمر بن الخطاب فاستقرأته آية من كتاب الله فدخل داره وفتحها على نفسه غير بعيد فخرت لوجهي من الجهد والجوع فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على رأسي فقال يا أبا هريرة فقلت لبسك رسول الله وسعديك فأخذي بي فأقامني وعرف الذي بي فأنطقت بي الى رحله فأمرني بعس من لبن فشربت منه ثم قال عد فاشرب يا أبا هريرة فعدت فشربت ثم قال عد فعدت فشربت حتى استوى بطني فصارت كالقدح قال فلنقتب عمرو ذكرت له الذي كان من أمرى وقلت له تولى ذلك من كان أحق به منك يا عمرو والله لقد استقرأته تلك الآية

تولى على الثاني بمعنى ولى (قوله ولا نأقرأ لها منك) فيه اشعار بان عمر لما قرأها عليه توقف فيها أوفى شئ منها حتى ساءغ لابي هريرة ما قال ولذلك أقره عمر على قوله (قوله أدخلتك) أى الدار وأطعمتك (قوله جرانم) أى الابل وللعمر منها أفضل على غيرهما من أنواعها وقد تقدم فى المناقب البحث فى تخصيصهم بالذكور والمراد به وتقدم من وجه آخر عن أبى هريرة كنت استقرئ الرجل الأيية وهو معى كى يتقلب معى فيطعمنى قال ابن بطلان فيه أنه كان من عادتهم اذا استقرأ أحدهم صاحب القران أن يحمله الى منزله ويطعمه ما تيسر ويحمل ما وقع من عمر على أنه كان له شغل عاقبه عن ذلك ولم يكن عنده ما يطعمه حينئذ انتهى ويبعد الاخير تأسف عمر على فوت ذلك وذكركمى محدث الديار الخليفة أن شيخنا سراج الدين البلقينى استبعد قول أبى هريرة لعمر لا نأقرأ لها منك يا عمر من وجهين أحدهما مهابة عمر والثانى عدم اطلاع أبى هريرة على أن عمر لم يكن يقرؤها مثله (قلت) عجبت من هذا الاعتراض فانه يتضمن الطعن على بعض رواة الحديث المذكور بالغلط مع وضوح توحيده أما الاول فان أباهريرة خاطب عمر بذلك فى حياة النبي صلى الله عليه وسلم وفى حالة كان عمر فيها فى صورة التجليل منه بخسر عليه وأما الثانى فيعكس ويقال وما كان أبوهريرة ليعتقد ذلك الا بعد اطلاعه فلعله سمعها من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أنزلت وما سمعها عمر مثلاً الا بواسطة (قوله بالتسمية) المراد بالتسمية على الطعام قول بسم الله فى ابتداء الأكل وأصرح ماورد فى صفة التسمية ما أخرجه أبو داود والترمذى من طريق أم كلثوم عن عائشة من فوعا اذا أكل أحدكم طعاما فليقل بسم الله فان نسي فى أوله فليقل بسم الله فى أوله وآخره وله شاهد من حديث أمية بن محشى عند أبى داود والنسائى وأما قول النووى فى أدب الاكل من الاذكار صفة التسمية من أهم ما ينبغي معرفته والافضل أن يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان قال بسم الله كناه وحصلت السنة فلم أر لها دعاه من الافضلية دليل لا خاصا وأما ما ذكره الغزالى فى آداب الاكل من الاحياء أنه لو قال فى كل نسمة بسم الله كان حسنة وانه يستحب أن يقول مع الاولى بسم الله ومع الثانية بسم الله الرحمن ومع الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم فلم أر لاس تحباب ذلك دليلا والتكرار قدين هو وجهه بقوله حتى لا يشغله الاكل عن ذكر الله وأما قوله والاكل باليمين فيأتى البحث فيه وهو يتناول من يتعاطى ذلك بنفسه وكذا غيره بأن يحتاج الى أن يلقمه غيره ولكنه بيئته لا بشماله (قوله أخبرنا سفيان قال الوليد بن كثير أخبرنى) كذا وقع هنا وهو من تأخير الصيغة عن الراوى وهو جائز وقد أخرجه الحميدى فى مسنده وأبو نعيم فى المستخرج من طريقه عن سفيان قال حدثنا الوليد بن كثير وأخرجه الاسماعلى من رواية محمد بن خالد عن سفيان عن الوليد بالعين ثم قال فى آخره فسأله عن اسناده فقال حدثنى الوليد بن كثير ولعل هذا هو السرى فى سياق على بن عبد الله على هذه الكيفية وسفيان بن عيينة فى هذا الحديث سند آخر أخرجه النسائى عن محمد بن منصور وابن ماجه عن محمد بن الصباح كلاهما عن سفيان عن هشام عن أبيه عن عمر بن أبى سلمة وقد اختلف على هشام فى سنده فكأن البخارى عرج عن هذه الطريق لذلك (قوله عمر بن أبى سلمة) أى ابن عبد الاسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم واسم أبى سلمة عبد الله وأم عمر المذكور هي أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك جاء فى آخر

ولا نأقرأ لها منك قال
عمر والله لأن أكون
أدخلتك أحب الى من أن
يكون لى مثل جرانم * (باب
التسمية على الطعام والاكل
باليمين) * حدثنا على بن عبد
الله أخبرنا سفيان قال الوليد
ابن كثير أخبرنى أنه سمع
وهب بن كيسان أنه سمع عمر
ابن أبى سلمة يقول

الباب الذي يليه وصنفه بأنه ريب النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كنت غلاماً) أي دون البلوغ
يقال للصبي من حين يولد إلى أن يبلغ الحلم غلاماً وقد ذكر ابن عبد البر أنه ولد في السنة الثمانية من
الهجرة إلى المدينة بأرض الحبشة وتبعه غيره واحد وفيه نظر بل الصواب أنه ولد قبل ذلك فقد صح
في حديث عبد الله بن الزبير أنه قال كنت أنا وعمر بن أبي سلمة مع انسوة يوم الخندق وكان أكبر
منى بستين انتهى ومولداً بن الزبير في السنة الأولى على الصحيح فيكون مولده قبل الهجرة بستين
(قوله في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم أي في تربته وتحت
نظرة وأنه يربى في حضنة تربية الولد قال عياض الجزي يطابق على الحظن وعلى الثوب فيجوز فيه
الفتح والكسر وإذا أريد به معنى الحضانة فبالفتح لا غير فان أريد به المنع من التصرف فبالفتح في
المصدر وبالكسر في الاسم لا غير (قوله وكانت يدي تطيش في الحنفية) أي عند الأكل ومعنى
تطيش وهو بالناء المهملة والشين المعجمة يوزن تطير تحرك فميل إلى نواح القفحة ولا يقتصر على
موضع واحد قاله الطيبي قال والاصل أطيش بيدي فاستدل الطيش إلى يده بمبالغة وقال غيره معنى
تطيش تحق وتسرع وسأقي في الباب الذي يليه بلفظ أكلت مع النبي صلى الله عليه وسلم طعاماً
فجعلت أكل من نواح الحنفية وهو يفسر المراد بالحنفية ما تشبع خمسة ونحوها وهي أكبر من
التصعة ووقع في رواية الترمذي من طريق عروة عن عمر بن أبي سلمة أنه دخل على رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعنده طعام فقال ادني يا بني ويأتي في الرواية التي في آخر الباب الذي يليه أي النبي
الله عليه وسلم بطعام وعنده ربيبه والجمع بينهما أن يجيء الطعام واقع دخوله (قوله يا غلام سم
الله) قال النووي أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله وفي نقل الإجماع على
الاستحباب نظر إلا أن أريدياً الاستحباب أنه راجع الفعل والافتقار به جماعة إلى وجوب ذلك وهو
قضية القول بإيجاب الأكل باليمين لأن صبغة الأمر باليمين واحدة (قوله وكل يمينك ومما يليك)
قال شيخنا في شرح الترمذي حمله أكثر الشافعية على التسدب وبه جزم الغزالي ثم النووي لكن
نص الشافعي في الرسالة وفي موضع آخر من الأتم على الوجوب (قلت) وكذا ذكره عنه الصيرفي
في شرح الرسالة ونقل البويطي في مختصره أن الأكل من رأس الثريد والتعريس على الطريق
والقران في التمر وغير ذلك مما ورد الأمر بضده حرام ومثل البيضاوي في منهاجه للندب بقوله
صلى الله عليه وسلم كل مما يليك وتعبه تاج الدين السبكي في شرحه بأن الشافعي نص في غير
موضع على أن من أكل مما يليه عالم بالأنه كان عاصياً آثمًا قال وقد جمع والذي نظره هذه
المسئلة في كتاب له سماه كشف اللبس عن المسائل الخمس ونصر القول بأن الأمر فيها للوجوب
(قلت) ويدل على وجوب الأكل باليمين ورود الحديث في الأكل بالشمال ففي صحيح مسلم من
حديث سلمة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يأكل بشماله فقال كل بيمينك
قال لأسأطيع قال لا استطعت فمارفعتها إلى فيه بعد وأخرج الطبراني من حديث سبيعة
الاسلمية من حديث عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى سبيعة الاسلمية تأكل بشمالها
فقال أخذها داء غزاة فقال إن بها قرحة قال وإن فرت بغزة فأصابها طاعون فماتت وأخرج محمد
ابن الربيع الجيزي في مسنده الاحتباب الذين نزلوا مصر وسنده حسن وثبت النهي عن الأكل
بالشمال وأنه من عمل الشيطان من حديث ابن عمر ومن حديث جابر عند مسلم وعند أحمد بسند

كنت غلاماً في حجر رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وكانت يدي تطيش
في الحنفية فقال لي رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يا غلام سم الله وكل
يمينك وكل مما يليك

حسن عن عائشة رفته من أكل بشماله أكل معه الشيطان الحديث ونقل الطيبي ان معنى قوله ان الشيطان يأكل بشماله أى يحمل أولياءه من الانس على ذلك لصداقه عباد الله الصالحين قال الطيبي وتحريمه لا تأكلوا بالشمال فان فعلتم كنتم من أولياء الشيطان فان الشيطان يحمل أولياءه على ذلك انتهى وفيه عدول عن الظاهر والاولى حمل الخبر على ظاهره وان الشيطان يأكل حقيقة لان العقل لا يحصيل ذلك وقد ثبت الخبر به فلا يحتاج الى تأويله وحكى القرطبي ذلك احتمالين ثم قال والقدرة صالحة ثم ذكر من عنده مسلم ان الشيطان يستحل الطعام اذا لم يذكر اسم الله عليه قال وهذا عبارة عن تناوله وقيل معناه استحسانه رفع البركة من ذلك الطعام اذا لم يذكر اسم الله قال القرطبي وقوله صلى الله عليه وسلم فان الشيطان يأكل بشماله ظاهره أن من فعل ذلك تشبه بالشيطان وأبعد وتوسعف من أعاد التمهيد في شماله على الأكل قال النووي في هذه الاحاديث استحباب الأكل والشرب باليمين وكراهة ذلك بالشمال وكذلك كل أخذ وعطاء كما وقع في بعض طرق حديث ابن عمر وهذا اذا لم يكن عذر من مرض أو جراحة فان كان ذلك كراهة كذا قال وأجاب عن الاشكال في الدعاء على الرجل الذي فعل ذلك واعتذر فلم يقبل عذره بان عيضا ادعى أنه كان منافقا وتعميقه النووي بأن جماعة ذكروه في الصحابة وسوءه بسراضهم الموحدة وسكون المصلحة واجتج عياض بما ورد في خبره أن الذي حمله على ذلك الكبر وورده النووي بأن الكبر والمخالفة لا يقتضي التناقض لكنه معصية ان كان الامر أمرا إيجابا (قلت) ولم ينفصل عن اختياره أن الامر مندوب وقد صرح ابن العربي بان من أكل بشماله واجتج بأن كل فعل ينسب الى الشيطان حرام وقال القرطبي هذا الامر على جهة الذنب لانه من باب تشريف اليمين على الشمال لأنها أقوى في الغالب وأسبق للأعمال وأمكن في الاشغال وهي مشتقة من اليمين وقد شرف الله أصحاب الجنة اذنهم الى اليمين وعكسه في أصحاب الشمال قال وعلى الجملة فاليمين وما نسب اليها وما اشتق منها محمود لغة وشرعا ودينا والشمال على نقيض ذلك واذا تقرر ذلك فن الاكادب المناسبة لمكارم الاخلاق والسيرة الحسنة عند الفضلاء اختصاص اليمين بالاعمال الشريفة والاحوال النظيفه وقال أيضا كل هذه الاوامر من المحاسن المكمله والمكارم المستحسنة والاصل فيما كان من هذا الباب الترغيب والندب قال وقوله كل مما يليك محله ما اذا كان الطعام نوعا واحدا والان كل أحد كالحائز لما يليه من الطعام فأخذ الغيرة تعد عليه مع ما فيه من تقدير النعم من مما خاضت فيه الايدي وما فيه من اظهار الحرص والنهم وهو مع ذلك سوء أدب بغير فائدة اما اذا اختلفت الانواع فقد أباح ذلك العلماء كذا قال (قوله فما زالت تلك طعمتي بعد) بكسر الطاء أى صفة أى كل ما لزم ذلك وصار عادة في قال السكراني وفي بعض الروايات بالضم يقال طعم اذا أكل والطعمه الاكلة والمراد جميع ما تقدم من الابتداء بالتسمية والاكل باليمين والاكل مما يليه وقوله بعد بالضم على البناء أى استقر ذلك من صنيعي في الأكل وفي الحديث أنه ينبغي اجتناب الاعمال التي تشبه أعمال الشياطين والكفار وان للشيطان يدين وأنه يأكل ويشرب ويأخذ ويعطي وفيه جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي وفيه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى في حال الاكل وفيه استحباب تعليم أدب الأكل والشرب وفيه منقبة لعمر بن أبي سلمة لاستماله الامر ومراظمته

فما زالت تلك طعمتي بعد

على مقتضاه ﴿قوله﴾ **باب** الاكل مما يليه وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم اذكروا اسم الله ولياً كل كل رجل مما يليه (هذا التعليق طرف من حديث الجعدى عثمان عن أنس في قصة الوليمة على زينب بنت جحش وقد تقدم في باب الهدية للعروس في أوائل النكاح معلقات من طريق ابراهيم بن طهمان عن الجعد وفيه ثم جعل يدع وعشرة عشرة يأكلون ويقول لهم اذكروا اسم الله ولياً كل كل رجل مما يليه وقد ذكر هناك من وصله وسبأ في أصله موصولاً بعد ما بين من وجه آخر عن أنس لكن ليس فيه مقصود الترجمة وعزاد شيخنا ابن الملقن تبعاً لمغلطاي الخريج ابن أبي عاصم في الاطعمة من طريق بكر وثابت عن أنس وهو ذهول منهما فليس في الحديث المذكور مقصود الترجمة وهو عند أبي يعلى والبراز أيضاً من الوجه الذي أخرجه ابن أبي عاصم (قوله) حديث محمد بن جعفر يعني ابن أبي كثير المدني وحله بهما ملتين مفتوحتين بينهما لام ماقونة (قوله) عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا رواه أصحاب مالك في الموطأ عنه وصورته الارسال وقد وصله خالد ابن مخلد ويحيى بن صالح الوحاظي فقالا عن مالك عن وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة وخالف الجميع استحق بن ابراهيم الحنفي أحد الضعفاء فقال عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر وهو منكر وانما استجاز البخاري اخرجه وان كان المحفوظ فيه عن مالك الارسال لانه تبين بالطريق الذي قبله صحة سماع وهب بن كيسان عن عمر بن أبي سلمة واقتضى ذلك أن مالكاً قصر باسناده حيث لم يصرح بوصله وهو في الاصل موصول ولعله وصله مرة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان أخرجا ذلك الدارقطني في الغرائب عنهما واقتصر ابن عبد البر في التمهيد على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده ﴿قوله﴾ **باب** من يتبع حوالى القصعة (مع صاحبه) حوالى بفتح اللام وسكون التثنية أى جوانب يقال رأيت الناس حوله وحوليه وحواليه واللام مفتوحة في الجميع ولا يجوز كسرهما (قوله) اذالم يعرف منه كراهية ذكر فيه حديث أنس في تتبع النبي صلى الله عليه وسلم الدباء من القصعة وهذا ظاهر يعارض الذي قبله في الامر بالاكل مما يليه فجمع البخاري بينهما بما يحمل الجواز على ما اذا علم رضاهن يأكل معه ورمز بذلك الى تضعيف حديث عكراش الذي أخرجه الترمذي حيث جاء فيه التفصيل بين ما اذا كان لونا واحداً فلا يتعدى ما يليه أو أكثر من لون فيجوز وقد حل بعض الشراح فعنه صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث على ذلك فقال كان الطعام مشتملاً على مرق ودباء وقد يدفك كان يأكل مما يعجبه وهو الدباء ويترك ما لا يعجبه وهو القديد وحله الكرماني كما تقدم له في باب الخياط من كتاب البسيع على أن الطعام كان للنبي صلى الله عليه وسلم وحده قال فلو كان له وغيره لكان المستحب أن يأكل مما يليه (قلت) ان أراد بالوحدة أن غيره لم يأكل معه فردلان أنساأكل معه وان أراد به المال والأذن لأنس أن يأكل معه فليدبره في كل مالك ومضيف وما أظن أحد الوافقه عليه وقد نقل ابن بطل عن مالك جواباً يجمع الجوابين المذكورين فقال ان المؤمن يأكل لاهله وخدمه يباح له أن يتبع شهوته حيث رآها اذا علم أن ذلك لا يكره منه فاذا علم كراهتهم لذلك لم يأكل الا مما يليه وقال أيضاً انما جاءت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام لانه علم أن أحدًا لا يكره ذلك منه ولا يتقدره بل كانوا يتبركون بريقه ومحاسنة يده بل كانوا يتبادرون الى نخامته

* (باب الاكل مما يليه وقال أنس قال النبي صلى الله عليه وسلم اذكروا اسم الله ولياً كل كل رجل مما يليه) * حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال حدثني محمد بن جعفر عن محمد بن عروبن حلحلة الديلي عن وهب بن كيسان أبي نعيم عن عمر بن أبي سلمة وهو ابن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال أكلت يوم ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً فجاءت آكل من نواحى القصعة فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مما يليك * حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن وهب بن كيسان أبي نعيم قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيبه عمر بن أبي سلمة فقال سم الله وكل مما يليك * (باب من يتبع حوالى القصعة مع صاحبه اذالم يعرف منه كراهية) *

فستدلكونهم فكذا ذلك من لم يتقدم من مؤاكلة يجوز له أن يجول يده في الصحنه وقال ابن التين
إذا أكل المرء مع خادمه وكان في الطعام نوع منفرد جازله أن يتقدم به وقال في موضع آخر إنما
فعل ذلك لأنه كان يأكل وحده فبأنى في رواية أن الخياط أقبل على عمله (قلت) هي رواية عامة
عن أنس كما سيأتي بعد أبواب لكن لا يثبت المدعى لأن أنسا أكل معه النبي صلى الله عليه وسلم
(قوله ان خياطاً) لم أقف على اسمه لكن في رواية عامة عن أنس أنه كان غلام النبي صلى الله عليه
وسلم وفي لفظ ان مولى له خياط دعه (قوله لطعام صنعه) كان الطعام المذكور ثريداً كما سيأتي
(قوله قال أنس) فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأيت به يتبع الدباء هكذا أورد
مختصراً وأخرجه مسلم عن قتيبة شيخ البخاري فيه بتمامه وقد تقدم في البيوع عن عبد الله بن
يوسف عن مالك بن الزبادي ولفظه فقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبزاً ومراً فافهمه دباء
وقديد وأفاد شيخنا ابن الملقن عن مستخرج الاسماعيلي أن الخبز المذكور كان خبز شعير وغفل عما
أورده البخاري في باب المرق كما سيأتي عن عبد الله بن مسلمة عن مالك بن بلنظ خبز شعير والثاني مثله
وكذا أورد بعد باب آخر عن اسمعيل بن أبي أويس عن مالك بن تمامه وهو عند مسلم عن قتيبة
أيضاً وقد أفرد البخاري لكل واحد ترجمة وهي المرق والدباء والثريد والتدبد (قوله الدباء) يضم
الدال المهملة وتشديد الموحدة ممدود ويجوز التصريح كما التراز وأنكره القرطبي هو الترع
وقيل خاص بالمسند يرميه ووقع في شرح المذهب للنوري أنه القرع اليابس وما أظنه الاسم
وهو اليقطين أيضاً واحدة دابة ودبة وكلام أبي عبد الله الهروي يقتضي أن الهزمة زائدة فانه أخرجه
في ديب وأما الجوهرى فأخرجه في المعتل على أن همرته منقلبة وهو أشبه بالصواب لكن قال
الزنجشیری لا ندري هي منقلبة عن واو أو ياء أو ياء في رواية عامة عن أنس فلما رأيت ذلك جعلت
أجعله بين يديه وفي رواية حميد عن أنس جعلت أجعله وأذنيه منه (قوله فلم أزل أحب الدباء من
يومئذ) في رواية عامة قال أنس لا أزال أحب الدباء بعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
صنع ما صنع وفي رواية مسلم من طريق سلمة بن المغيرة عن ثابت عن أنس جعلت ألقبه الله
ولأطعمه وله من طريق معمر عن ثابت وعاصم عن أنس فذكر الحديث قال ثابت فسمعت
أنسا يقول فاصنع لي طعام بعد أقدر على أن يصنع فيه دباء الاصنع ولابن ماجه بسند صحيح
عن حميد عن أنس قال بعثت معي أم سليم بمكث فيه رطب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
أجده وخرج قريبا إلى مولى له دعاه فصنع له طعاما فأتته وهو يأكل فدعاني فأكلت معه قال
وصنع له ثريدة بلحم وقرع فاذا هو يحبه القرع فجعلت أجعله وأذنيه منه الحديث وأخرج مسلم
بعضه من هذا الوجه باللفظ كان يحبه القرع والنسائي كان يحب القرع ويقول انها شجرة نخي
يونس ويجمع بين قوله في هذه الرواية فلم أجده وبين حديث الباب ذهبت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه أطلق المعية باعتبار ما آل اليه الحال ويحمل تعدد القصة على بعد وفي الحديث
جوازاً كل الشريف طعام من دونه من تحتف وغیره واجابة دعوته ومؤاكلة الخادم وبيان
ما كان في النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع واللطف باصحابه وتعاهدهم بالمجيء إلى منازلهم
وفيه الاجابة إلى الطعام ولو كان قليلا ومناولة الضيفان بعضهم بعضا ما وضع بين أيديهم وإنما
يتمتع من يأخذ من قدام الآخر شيئا لنفسه أو لغيره وسباني البحث فيه في باب ممدود وفيه جواز

* حدثنا قتيبة عن مالك عن
اصح بن عبد الله بن أبي
طلحة أنه سمع أنس بن مالك
يقول ان خياط دعه رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لطعام صنعه قال أنس
فذهبت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فرأيت يتبع
الدباء من حوالى القصعة
قال فلم أزل أحب الدباء من
يومئذ

* قال عمر بن أبي سلمة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم كل بيمينك * (باب التمين في الأكل وغيره) * حدثنا عبدان أخبرنا عبد الله أخبرنا شعبة عن أشعث عن أبيه عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب التمين ما استطاع في ظهوره وفترته وترجله وكان قال بواسط قبل هذا في شأنه كله * (باب من أكل حتى شبع) * حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن ابن جابر عن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول قال أبو طلحة لام سليم لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع فهل عندك من شيء فأخرجت أقرصا من شعير ثم أخرجت خمارا لها فقلت الخبز يعضه ثم دسته تحت ثوبي ورذيت يعضه ثم أرسلتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذهبت به فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ومعه الناس فقمتم عليهم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلك أبو طلحة فقلت نعم قال بطعام قال فقلت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم لم يعد قوما (٤٦٠) فأنطلق وأنطلقت بين أيديهم حتى جئت أبا طلحة فقال أبو طلحة يا أم سليم

قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم فقالت الله ورسوله أعلم قال فأنطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل أبو طلحة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هلي يا أم سليم ما عندك فأوتى بذلك الخبز فأمر به ففت وعصرت عليه أم سليم عكة لها فادمتها ثم قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شاء الله أن يقول ثم قال أئذن لعشرة فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال أئذن لعشرة فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم قال

ترى المضيف الأكل مع الضيف لان في رواية ثمانية عن أنس في حديث الباب أن الخياط قدّم لهم الطعام ثم أقبل على عمله فيؤخذ جواز ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون الطعام كان قليلا فأترهم به ويحتمل أن يكون كان مكثرا من الطعام أو كان صائغا أو كان شغله قد تحتم عليه تكمله وفيه الحرص على التشبه بأهل الخير والافتداء به في المطاعم وغيرها وفيه فقه في طاهرة لانس لاقتناء أثر النبي صلى الله عليه وسلم حتى في الأسماء الجبلية وكان يأخذ نفسه باتباعه فيها رضي الله عنه (قوله قال عمر بن أبي سلمة قال لي النبي صلى الله عليه وسلم كل بيمينك) كذا ثبت هذا التعليق في رواية أبي زرعة الجوى والكشميرى وسقط للباقيين وهو الاشبه وقد مضى موصولا قبل باب والذي يظهر لي أن محله بعد الترجمة التي تليه (قوله) **باب التمين في الأكل وغيره** ذكر فيه حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التمين الحديث وهو ظاهر فيما ترجم له وتلن بعضهم أن في هذه الترجمة تكرار الالنه تقدم في قوله باب التسمية على الطعام والأكل باليمين وقد أجاب عنه ابن بطال بأن هذه الترجمة أعم من الأولى لان الأولى لفعل الأكل فقط وهذه لجميع الأفعال فدخل فيه الأكل والشرب بطريق التعميم اه ومن جملة العموم عموم معلقات الأكل كالأكل من جهة اليمين وتقديم من على اليمين في الاتحاف وشكوه على من على الشمال وغير ذلك (قوله) وكان قال بواسط قبل هذا في شأنه كله القائل هو شعبة والمقول عنه أنه قال بواسط هو أشعث وهو ابن أبي الشعثاء وقد تقدم بيان ذلك مع مباحث الحديث في باب التمين من كتاب الوضوء وقال الكرماني قال بعض المشايخ التائل بواسط هو أشعث كذا نقل وليس بصواب عن قال (قوله) **باب التمين** من أكل حتى شبع) ذكر فيه ثلاثة أحاديث * الأول حديث أنس في تكثير الطعام ببركة النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم شرحه في علامات النبوة وفيه فأكلوا حتى شبعوا * الثاني

حديث

أئذن لعشرة فأذن لهم فأكلوا حتى شبعوا ثم خرجوا ثم أئذن لعشرة فأكل

القوم كلهم وشبعوا والقوم ثمانون رجلا * حدثنا موسى حدثنا معمر عن أبيه قال وحدث أبو عثمان أيضا عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهم ما قال كذبح النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم طعام فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه فمجن ثم جاء رجل مشرك مشعان طويل بغنم يسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم أبيع أم عطية أو قال هبة قال لا بل يبيع قال فاشترى منه شاة فصنعت فأمرني النبي صلى الله عليه وسلم بسواد البطن يشوى وأيم الله ما من الثلاثين ومائة الا قدر له حرة من سواد بطنها ان كان شاهدا أعطاها ادا وان كان غائبا خباها له ثم جعل فيها قصعين فأكلنا جمعون وشبعنا وفضل في القصعين حملة على البعير أو كما قال * حدثنا مسلم حدثنا وهيب حدثنا منصور عن أمه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من الاسودين التمر والماء

حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في اطعام القوم من سواد بطن الشاة وكانوا ثلاثين ومائة رجل
 وفيه فأكلنا أجعون وشبعنا وقد تقدم شرحه في كتاب الهبة * الثالث حديث عائشة توفى
 النبي صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من الاسودين التمر والماء وفيه اشار الى أن شبعهم لم يقع
 قبل زمان وفاته قاله الكرماني (قلت) لكن ظاهره غير مراد وقد تقدم في غزوة خيبر من
 طريق عكرمة عن عائشة قالت لما فحمت خيبر قلنا الا أن شبع من التمر من حديث ابن عمر قال
 ما شبعنا حتى فحمتنا خيبر فالمراد أنه صلى الله عليه وسلم شبع حين شبعوا واستمر شبعهم وابتدأه
 من فتح خيبر وذلك قبل موته صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين ومراد عائشة بما أشارت اليه من
 الشبع هو من التمر خاصة دون الماء لكن قرنته به اشارة الى أن تمام الشبع حصل بجمعهما
 فكان الواو فيه بمعنى مع لأن الماء وحده لو جد الشبع منه ولم عبرت عن التمر بوصف واحد
 وهو السواد عبرت عن الشبع والرى بفعل واحد وهو الشبع وقوله في حديث أنس عن أبي
 طلحة سمعت صوت النبي صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع كأنه لم يسمع في صوته لما
 تكلم اذ ذلك الفخامة المألوفة منه فحمل ذلك على الجوع بقرينة الحال التي كانوا فيها وفيه رد على
 دعوى ابن حبان أنه لم يكن يجوع واحتج بحديث أبي بطة يعنى ربي ويسقيني وتعقب بالجل على
 تعدد الحال فكان يجوع أحيانا ليسأى به أصحابه ولا سيما من لا يجد مدداً وأدركه ألم الجوع صبر
 فضوعفه وقد بسط هذا في مكان آخر ويؤخذ من قصة أبي طلحة أن من أدب من يضيف أن
 يخرج مع الضيف الى باب الدار تكرمة له قال ابن بطلان في هذه الاحاديث جواز الشبع وان كان
 تركه أحيانا أفضل وقد ورد عن سلمان وأبي جحيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أكثر الناس
 شبعافى الدنيا أطولهم جوعافى الآخرة قال الطبري غير أن الشبع وان كان مباحا فان له حدا
 ينتهى اليه وما زاد على ذلك فهو سرف والمطابق منه ما أعان الآكل على طاعة ربه ولم يشغله ثقله
 عن أداء ما وجب عليه اهـ وحديث سلمان الذي أشار اليه أخرجه ابن ماجه بسندين
 وأخرج عن ابن عمر نحوه وفي سنده مقال أيضا وأخرج البزار نحوه من حديث أبي جحيفة
 بسند ضعيف قال القرطبي في المنهم لما ذكر قصة أبي الهيثم اذ ذبح للنبي صلى الله عليه وسلم
 ولصاحبه الشاة فأكلوا حتى شبعوا وفيه دليل على جواز الشبع وما جاء من النهي عنه محمول
 على الشبع الذي يتقل المعدة ويثبط صاحبه عن القيام للعبادة وينفضى الى البطر والاشتر
 والنوم والكسل وقد انتهى كراهته الى التحريم بحسب ما يترتب عليه من المنسدة وذكر
 الكرماني تبعا لابن المنير أن الشبع المذكور محمول على شبعهم المعتاد منهم وهو أن الثلث
 للطعام والثلث للشراب والثلث للنفس ويحتاج في دعوى أن تلك عادتهم الى نقل خاص وانما
 ورد في ذلك حديث حسن أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث
 المقدم بن معدي كرب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما ملأ آدمي وعاء شرا من بطن
 حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه فان غلب الآدمي نفسه فثلاث للطعام وثلاث للشراب وثلاث
 للنفس قال القرطبي في شرح الاسماء الواسعة بشرط هذه القسمة المعجبة من هذه الحكمة وقال
 الغزالي قبله في باب كسر الشهوتين من الاحياء ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسفة فقال ما سمعت
 كلاما في قوله الاكل أحكم من هذا ولا شك في أن أثر الحكمة في الحديث المذكور واضح وانما

خص الثلاثة بالذكر لانهم اسباب حياة الحيوان ولانه لا يدخل البطن سواها وهى المراد بالثلاث
التساوى على ظاهر الخبر والتقسيم الى ثلاثة اقسام متقاربة محتمل الاحتمال والاول اول
ويحتمل أن يكون لم يذكر الثالث الى قوله في الحديث الاخر الثالث كثير وقال ابن المنذر ذكر
الخيارى في الاشربة في باب شرب اللبن للبركة حديث أنس وفيه قوله فجعلت لا ألوم جعلت في
بطنى منه فيحتمل أن يكون الشبع المشار اليه في حديث الباب من ذلك لانه طعام بركة (قلت)
وهو محتمل الا في حديث عائشة ثالثا حديث الباب فان المراد به الشبع المعتاد لهم والله أعلم
واختلف في حد الجوع على رأيين ذكرهما في الاحياء أحدهما أن يشتهي الخبز وحده حتى يطلب
الادم فليس يجائع ثانيهما أنه اذا وقع ريقه على الارض لم يقع عليه الذباب وذكر أن
مراتب الشبع تنصرف في سبعة الاول ما تقوم به الحياة الثاني أن يزيد حتى يصوم ويصل عن
قيام وهذا واجب الثالث أن يزيد حتى يقوى على أداء النوافل الرابع أن يزيد حتى يقدر على
التكسب وهذا مستحبان الخامس أن يملا الثالث وهذا جائز السادس أن يزيد على ذلك
وبه يثقل البدن ويكثر النوم وهذا مكروه السابع أن يزيد حتى يتضرر وهي البطنة المنهى
عنها وهذا حرام اهـ ويكن دخول الثالث في الرابع والاول في الثاني والله أعلم * (تنبيهه) *
وقع في سماع السند معمر وهو ابن سليمان النخعي عن أبيه قال وحديثي أبو عثمان أيضا فزعم
الكرماني أن ظاهره أن أباه حدث عن غير أبي عثمان ثم قال وحديث أبو عثمان أيضا (قلت)
وليس ذلك المراد وانما أراد أن أباه حدث بحديث سابق على هذا ثم حدث به هذا فلذلك قال
أيضا أي حدث بحديث بعد حديث ﴿ **قوله** يا **ليس** على الاعشى حرج) الى
هنا لاكثر وساق في رواية أبي ذر الصمغيني الاخرين ثم قال الآية وأراد بقية الآية التي في
سورة النور لا التي في الفتح لانها المناسبة لآل باب الاطعمة ويؤيد ذلك أنه وقع عند الاسماعيلي
الى قوله لعليكم تعقلون وكذا بعض رواة الصحيح **(قوله** والنهد والاجتماع على الطعام) ثبتت
هذه الترجمة في رواية المستنقلى وحده والنهد بكسر النون وسكون الهاء تقدم تفسيره في أول
الشركة حيث قال باب الشركة في الطعام والنهد وتقدم هناك بيان حكمه وذكر فيه عدة
احاديث في ذلك ثم ذكر حديث سويد بن النعمان وفيه دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام
فلم يؤت الاسويق الحديث وليس هو ظاهرا في المراد من النهد لاحتمال أن يكون ما جيء
بالسويق الامن جهة واحدة لكن مناسبتها لاصل الترجمة ظاهرة في اجتماعهم على لوك
السويق من غير تمييز بين أعمى وبصير وبين صحيح ومريض وحكى ابن بطال عن المهلب قال
مناسبة الآية لحديث سويد ما ذكره أهل التفسير أنهم كانوا اذا اجتمعوا للاكل عزل الاعشى على
حدة والاعرج على حدة والمريض على حدة لئلا يصيروهم عن أكل الاصحاء فكانوا يخرجون أن
يتفضلوا عليهم وهذا عن ابن السكيت وقال عطاء بن يزيد كان الاعشى يخرج أن يأكل طعام غيره
لجعله يده في غير موضعها والاعرج كذلك لا تساعه في موضع الاكل والمريض لراحتة فترت هذه
الآية فأباح لهم الاكل مع غيرهم وفي حديث سويد معنى الآية لانهم جعلوا أيديهم فيما حضر
من الزاد سواء مع أنه لا يمكن أن يكون أكلهم بالسواء لاختلاف أحوال الناس في ذلك وقد
سوغ لهم الشارع ذلك مع ما فيه من الزيادة والنقصان فكان مباحا والله أعلم اهـ كلامه

* (باب ليس على الاعشى حرج) * والنهد والاجتماع على الطعام * حديث علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال يحيى ابن سعيد سمعت بشير بن يسار يقول حدثنا سويد بن النعمان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر فلما كآب الصهباء قال يحيى وهي من خيبر على روضة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام فألقى الاسويق فلكاه فأكلنا منه ثم دعاء بماء فغمض ومضمضا فصلى بنا المغرب ولم يتوضأ قال سفيان سمعته منه عودا وبدأ

وقد جاء في سبب نزول الآية أقرأ من وجه صحيح قال عبد الرزاق أنس بن مالك سمع عن ابن أبي
نجيم عن مجاهد كان الرجل يذهب بالاعى أو الأعرج أو المريض إلى بيت أبيه وأخيه
أو قريبه ففكان الزمى يخرجون من ذلك ويقولون انما يذهبون بنا إلى بيوت غيرهم
فنزلت الآية رخصة لهم وقال ابن المنير موضع المطابقة من الترجمة وسط الآية وهي قوله
تعالى ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً وأنتوا هي أصل في جوارأ كل النارجسة ولهذا
ذكر في الترجمة النهي والله أعلم **(قوله باب)** الخبز المرقق والاكل على الخوان
والسفرة) أما الخبز المرقق فقال عياض قوله مرققا أي ملبنا محسنا كخبز الخواري وشبهه
والترقيق التليين ولم يكن عندهم مناخل وقد يكون المرقق الرقيق الموسع اه وهذا هو
المعارف وبه جزم ابن الأثير قال الرقاق الرقيق مثل طول وطويل وهو الرغيف الواسع
الرقيق وأعرب ابن التين فقال هو السميد وما يصنع منه من كعك وغيره وقال ابن الجوزي هو
الخبث كانه مأخوذ من الرقاق وهي الخشبة التي يرقق بها واما الخوان فالمشهور فيه كسر
المعجمة ويجوز ضمها وفيه لغة ثالثة اخوان بكسر الهمزة وسكون الخاء وسئل ثعلب هل يسمى
الخوان لانه يتخون ما عليه أي يمتص فقال ما يعد قال الجوابي والصحیح أنه أعجمي معرب
ويجمع على اخونة في القلة وخون مضموم الاول في الكثرة وقال غيره الخوان المائدة ما لم يكن
عليها طعام واما السفرة فاشترت لما يوضع عليها الطعام وأصلها الطعام نفسه **(قوله)** كذا عند
أنس وعنده خبازله لم أقف على تسميته ووقع عند الاسماعيل عن قتادة كذا في أنس
وخبازة قائم زاد ابن ماجه وخوانه موضوع فيقول كوا وفي الطبراني من طريق راشد بن أبي
راشد قال كان أنس غلام يعمل له النقانق ويطبخ له لونين طعاما ويخبز له الخواري ويخبز
بالسن اه والخواري بضم المهملة وتشديد الواو وفتح الراء الخالص الذي يخبز مرة بعد مرة
(قوله) ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم خبازا مرققا ولا شاة مسهوبة (المسهوط الذي أزيل شعره
بالماء المسخن وشوى بجلده أو يطبخ وانما يصنع ذلك في الصغير السن الطرى وهو من فعل
المترفين من وجهين أحدهما المبادرة إلى ذبح ما لو في لادادئنه وثانيه ما أن المسلوخ ينفع
بجلده في اللبس وغيره السميط يفسده وقد جرى ابن بطال على أن المسهوط المشوى فقال ما للخصه
يجمع بين هذا وبين حديث عمرو بن أمية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحتزن كتف شاة
وحديث أم سلمة الذي أخرجه الترمذي أنها قربت للنبي صلى الله عليه وسلم جنباً مشوياً فأكل
منه بأن يقال يحتمل أن يكون لم يتفق أن تسهل له شاة بكملها لانه قد احتزن الكتف مرة ومن
الجنب أخرى وذلك لحم مسهوط أو يقال ان أنس قال لأعلم ولم يقطع به ومن علم حجة على من لم
يعلم ووقعه ابن المنير بأنه ليس في حر الكتف ما يدل على أن الشاة كانت مسهوبة بل انما سرحا
لان العرب كانت عاداتها غالباً أنها الانتضج اللحم فاحتج إلى الحر قال ولعل ابن بطال لما رأى
البخاري ترجم بعده هذا باب شاة مسهوبة والكتف والجنب ظن أن مقصوده اثبات أنه أكل
السميط (قلت) ولا يلزم أيضاً من كونها مشوية واحتزن كتفها أو جنبها أن تكون مسهوبة
فان شئ المسلوخ أكثر من شئ المسهوط لكن قد ثبت أنه أكل الكراع وهو لا يؤكل الا مسهوطا
وهذا لا يرد على أنس في نفي رواية الشاة المسهوبة وقد وافقه أبو هريرة على نفي أكل الرقاق

* (باب الخبز المرقق
والاكل على الخوان
والسفرة) * حدثنا محمد بن
سنان حدثنا عمار عن قتادة
قال كذا عند أنس وعنده
خبازله فقال ما أكل النبي
صلى الله عليه وسلم خبزا
مرققا ولا شاة مسهوبة
حتى لقي الله

أخرجه ابن ماجه من طريق ابن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة أنه زار قومه فأثبته برفاق فيكي
وقال ما رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا بعينه قال الطيبي قول أنس ما أعلم رأي النبي صلى
الله عليه وسلم الخ نفي العلم وأراد نفي المعلوم وهو من باب نفي الشيء نفي لازمه وانما صح هذا من
أنس أطول زومه النبي صلى الله عليه وسلم وعدم مفارقة له إلى أن مات (قوله عن يونس قال
على هو الاسكاف) على هو شيخ البخاري فيه وهو ابن المديني ومرا دة أن يونس وقع في السند غير
مذسوب نفسه على التمييز فان في طبقته يونس بن عبيد البصري أحد الثقات المكثرين وقد
وقع في رواية ابن ماجه عن محمد بن منسي عن معاذ بن هشام عن أبيه عن يونس بن أبي الفرات
الاسكاف وليس ليونس هذا في البخاري الا هذا الحديث الواحد وهو بصري وثقه أحمد وابن
معين وغيرهما وقال ابن عدى ليس بالمشهور وقال ابن سعد كان معروفا وله أحاديث وقال ابن
حبان لا يجوز أن يحتج به كذا قال ومن وثقه أعرف بجاله من ابن حبان والراوى عنه هشام هو
الدستوائي وهو من المكثرين عن قتادة كآنه لم يسمع منه هذا وفي الحديث رواية الاقران لان
هشام او يونس من طبقة واحدة وقدر واه سعيدين أبي عروبة عن قتادة وصرح بالتحديث كما
سيأتي في الرقاق لكن ذكر ابن عدى أن يزيد بن زريع رواه عن سعيدين فقال عن يونس عن قتادة
فيحتمل أن يكون سمعه أو لاهن قتادة بواسطة ثم حله عنه بغير واسطة فكان يحدث به على
الوجهين (قوله عن أنس) هذا هو المحفوظ ورواه سعيدين بشر عن قتادة فقال عن الحسن قال
دخلنا على عاصم بن حذرة فقال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان قط الحديث أخرجه
ابن منسدة في المعرفة فان كان سعيدين بشر حفظه فهو حديث آخر لقتادة لاختلاف مساق
الخبرين (قوله على سكرجة) بضم السين والكاف والراء المثيلة بعده هاجم مفتوحة قال
عياض كذا قيدناه ونقل عن ابن مكي أنه صوب فتح الراء (قلت) وبهذا جزم التوربشتي وزاد
لأنه فارسي معرب والراء في الأصل مفتوحة ولا حجة في ذلك لأن الاسم الاجمعي اذا انطقت به
العرب لم يثبته على أصله غالبا وقال ابن الجوزي قاله لنا شيخنا أبو منصور اللغوي يعني الجوازي
بفتح الراء قال وكان بعض أهل اللغة يقول الصواب سكرجة وهي فارسية معربة وترجمتها مقرب
الخل وقد تكلمت بها العرب قال أبو علي فان حقرت حذف الجيم والراء وقلت اسكرود ويجوز
اشباع الكاف حتى تزيد ما وقياس ما ذكره سيديويه في برهم برهم ان يقال في سكرجة سكرجة
والذي سبق أولى قال ابن مكي وهي صحاف صغار يؤكل فيها ومنها الكبير والصغير فالكبيرة
تحمل قدر ست أو اق وقيل ما بين ثلثي أوقية إلى أوقية قال ومعنى ذلك أن العجم كانت تستعمله في
الكوامين والجوارش للتشهي والهضم وأغرب الداودي فقال السكرجة قصعة مدهونة ونقل
ابن فرقول عن غيره أنها قصعة ذات قوائم من عود كدعة صغيرة والاول أولى قال شيخنا في شرح
الترمذي تركه الا كل في السكرجة اما لكونهم لم تكن تصنع عندهم اذ ذلك أو استغفار الها
لأن عاداتهم الاجتماع على الاكل أو لأنها كما تقدم كانت تعدل لوضع الاشياء التي تعين على الهضم
ولم يكونوا غالبا يشبعون فلم يكن لهم حاجة بالهضم (قوله قبل لقتادة) القائل هو الراوى (قوله
فعلا م) كذا لاكثر ووقع في رواية المستمل بالاشباع (قوله يا كاون) كذا عدل عن الواحد
إلى الجمع إشارة إلى أن ذلك لم يكن مختصا بالنبي صلى الله عليه وسلم بل كان أصحابه يفتقون

حدثنا علي بن عبد الله حدثنا
معاذ بن هشام قال حدثني
أبي عن يونس قال على هو
الاسكاف عن قتادة عن
أنس رضي الله عنه قال
ما علمت النبي صلى الله عليه
وسلم أكل على سكرجة
قط ولا خبز ولا مرقى قط ولا
أكل على خوان قط قيل
لقتادة فعلا م ما كانوا
يا كاون قال

قوله حذف الجيم والراء الخ
كذا في جميع النسخ وحرر
هـ معصحه

أثروا يشتدون بفعله (قوله على السفر) جمع سفره وقد تقدم بيانهم في الكلام على حديث عائشة الطويل في الهجرة إلى المدينة وأن أحملها الطعام الذي يتخذها المسافرون أكثر ما يصنع في حلف فمقل اسم الطعام إلى ما يوضع فيه كما سميت المزاودة رواية ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة صفية فساقه مختصراً وقد ساقه في غزوة خيبر بالاسم الذي أورده هنا بعينه أنتم من ساقه هنا ولعله أقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاث ليال يبنى عليه به فتية وزاد فيه أيضاً بن قوله إلى ولتمته وبين قوله أمر بالانطاع وما كان فيها من خبز ولا لحم وما كان فيها إلا أن أمر فذكره وزاد بعد قوله والدمن فقال المسلمون إحدى أمهات المؤمنين الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى هنالك (قوله وقال عمرو عن أنس بن مالك) النبي صلى الله عليه وسلم ثم صنع حبساً في نطع) هو أيضاً طرف من حديث وصله المؤلف في المغازي مطولاً من طريق عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن أنس بن مالك بتمامه (قوله هشام عن أبيه وعن وهب بن كيسان) هشام هو ابن عروة حل هذا الحديث عن أبيه وعن وهب بن كيسان وأخرجه أبو نعيم في المسند فتخرج من طريق أحمد بن يونس عن أبي معاوية فقال فيه عن هشام عن وهب بن كيسان فقط وتقدم أصل هذا الحديث في باب الهجرة إلى المدينة من طريق أبي أسامة عن هشام عن أبيه عن أمر أنه فاطمة بنت المنذر كلاهما عن أسماء وهو محمول على أن هشاماً جده عن أبيه وعن أمر أنه وعن وهب ابن كيسان ولعل منه عن بعضهم ما ليس عند الآخر فإن الرواية التي تقدمت ليس فيها قوله يعيرون وهو بالعين الموحدة من العار وابن الزبير هو عبد الله والمراد بأهل الشام عسكر الحجاج ابن يوسف حيث كانوا ياتون منه من قبل عبد الملك بن مروان أو عسكر الحصين بن خزيمة الذين قاتلوه قبل ذلك من قبل يزيد بن معاوية (قوله يعيرونك بالنطقين) قيل الاضمح أن يعدي التمييز بنفسه تقول عبرته كذا وقد سمع بكذا مثل ما هنا (قوله وهل تدري ما كان النطاقيين) كذا أورده بعض الشراح وتعبه بأن الصواب النطاقيان بالرفع وألم أفغ عليه في النسخ إلا بالرفع فإن ثبت رواية بغير الالف أمكن توجيهها ويحتمل أن يكون كان في الأصل وهل تدري ما كان شأن النطاقيين فسقط لفظ شأن أو نحوه (قوله إنما كان نطاقي شقيقته نصين فأوكبت) تقدم في الهجرة إلى المدينة أن أبا بكر الصديق هو الذي أمر هابذاك لما حاجر مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة (قوله يقول أيها) كذا لا أكثر ول بعضهم ابنها جوحدة وتون وهو تخفيف وقد وجهه بأنه مقول الراوي والضمير لاسمها ابنها هو ابن الزبير وأغرب ابن التين فقال هو في سائر الروايات ابنها وذكره الخطابي بلفظ أيها اه وقوله والاله في رواية أحمد بن يونس أيها ورب الكعبة قال الخطابي أيها بكسر الهمزة وبالنون معناها الاعتراف بما كانوا يقولونه والتقرير له تقول العرب في استدعاء القول من الإنسان أيها أو به بغير تنوين وتعقب بأن الذي ذكره ثعلب وغيره إذا استتردت من الكلام قلت أيها وإذا أمرت بقطعه قلت أيها اه وليس هذا الاعتراض بحبس دلان غير ثعلب قد جزم بأن أيها كلمة استترادة وإرضاه وحرره بعضهم فقال أيها بالنون للاستترادة وبغير التنوين لقطع الكلام وقد أنى أيضاً معني كيف (قوله تلك شكاة ظاهراً عنك عارها) شكاة بفتح الشين المعجمة معناه رفع الصوت بالقول القبيح ول بعضهم بكسر الشين والاول أولى وهو مصدر شكيت شكاً وشكاً وشكوى وشكاة وظاهر رأي زائل قال الخطابي أي

على السفر * حدثنا ابن أبي
مريم أخبرنا محمد بن جعفر
أخبرنا حماد أنه سمع أنسا
يقول أقام النبي صلى الله
عليه وسلم بيني بصفية
فدعوت المسلمين إلى ولتمته
أمر بالانطاع فبسطت فأنق
عليها القم والاقط والسمن
وقال عمرو عن أنس بن مالك
النبي صلى الله عليه وسلم
ثم صنع حبساً في نطع
* حدثنا محمد بن جعفر
معاوية حدثنا هشام عن
أبيه وعن وهب بن كيسان
قال كان أهل الشام يعيرون
ابن الزبير يقولون يا ابن
ذات النطاقين فقال له أسماء
يا بني انهم يعيرونك بالنطاقيين
وهل تدري ما كان النطاقيين
إنما كان نطاقي شقيقته
نصين فأوكبت قمرية
رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأحدهما وجعلت في سفرته
آخر قال فكان أهل الشام
إذا عبروه بالنطاقيين يقول
أيها والاله * تلك شكاة ظاهراً
عنك عارها *

* حدثنا أبو النعمان حدثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جابر عن ابن عباس أن أم حفيد بنت الحرث بن حزن خالة ابن عباس أهدت إلى النبي صلى الله عليه وسلم سمنًا واطقًا وأضبانًا فدعا ابن فأكلم على مأثمة وتركهن النبي صلى الله عليه وسلم كلمة فذكر لهن ولو كن حراماً ما أكلن على مأثمة (٤٦٦) النبي صلى الله عليه وسلم ولا أمر بأكلهن * (باب السويق) * حدثنا سليمان ابن حرب حدثنا حماد عن

يحيى عن بشير بن يسار عن سويد بن النعمان أنه أخبره أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم بالصهبا وهي على روضة من خيبر فحضرت الصلاة فدعا بطعام فلم يجدوا الا سويقا فلاك منه فلكا معه ثم دعا بعباء فضمض ثم صلى وصلينا ولم يتوضأ * (باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو) * حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرني أبو أمية بن سهل بن حنيف الانصاري أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذي يقال له سيف الله أخبره أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على ميونته وهي خالته وخالة ابن عباس فوجد عندها صبيا مخبوزا قد مدت به أختها حفيدة بنت الحرث من نجد فقدمت الضب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قبلما يقدمه للطعام حتى

ارتفع عنك فلم يعلق بك والظهور يطلق على الصدود والارتناع ومن هذا قول الله تعالى فما استطاعوا أن يظهره أي يعلموا عليه ومنه ومعارج عليها يظهرون قال وتقتل ابن الزبير بمصر أعيت لابي ذؤيب الهذلي وأوله * وعيرها الواشون أني أحبها * يعني لأبأس بهذا القول ولا عار فيه قال مغطاي وبعديت الهذلي

فان أعذرت منها فاني مكذب * وان يعتذر يرده عليك اعذارها وأول هذه القصيدة

هل الدهر الا ليله ونهارها * والاطلوع الشمس ثم غيارها

أبى القلب الا أم عروفا أصبحت * تحترق ناري بالشكاة ونارها

وبعد * وعيرها الواشون أني أحبها * البيت وهي قصيدة تزيد على ثلاثين بيتا وتردد ابن قتيبة هل أنشأ ابن الزبير هذا المصراع أو أنشده مثله والذي جزم به غيره الثاني وهو المعتمد لان هذا مثل مشهور وكان ابن الزبير يكثر التمثل بالشعر وقلما أنشأ ثم ذكر حديث ابن عباس في أكل خالد الضب على مأثمة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيأتي شرحه بعد في كتاب الصيد والذبائح وقوله على مأثمة أي الشيء الذي يوضع على الارض صيانة للطعام كالتمثيل والطبق وغير ذلك ولا يعارض هذا حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل على الخوان لان الخوان أخص من المأثمة وفي الاخص لا يمتزج في الاعم وهذا أولى من جواب بعض الشراح بأن أنسا انما في قوله قال ولا يعارضه قول من علم واختلف في المأثمة فقال الزجاج هي عندي من مادي عيدا اذا تحرك وقال غيره من مادي عيدا اذا أعطى قال أبو عبيد وهو فاعلة بمعنى مفعولة من العطاء قال الشاعر * وكنت للمتعجين مأثمة * (قوله) **باب**

السويق) ذكر فيه حديث سويد بن النعمان وقد تقدم شرحه في كتاب الطهارة (قوله) **باب** ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو) كذا في جميع النسخ التي وقعت علمها بالاضافة وشرحها الزركشي على أنه باب بالتأنيب فقال قال ابن التين انما كان يسأل لان العرب كانت لاتعاف شيئا من المأكول لقلتها عندهم وكان هو صلى الله عليه وسلم قد يعاف بعض الشيء فلذلك كان يسأل (قلت) ويحتمل أن يكون سبب السؤال انه صلى الله عليه وسلم ما كان يكثر السكون في البداية فلم يكن له خبرة بكثير من الحيوانات أولان الشرع ورد بتعريم بعض الحيوانات وابطاح بعضها كانوا لا يحرمون منها شيئا وربما أتوا به مشويا أو مطبوخا فلا يتميز عن غيره الا بالسؤال عنه ثم أورد فيه حديث ابن عباس في قصة الضب وسيأتي شرحه في كتاب الصيد والذبائح ووقع فيه فقالت امرأة من النسوة الحضور كذا وقع بالنظر جمع

المذكر

يحدث به و يسمى له فأهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم يده إلى الضب فقالت امرأة من النسوة الحضور أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قد سن له هو الضب يا رسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده عن الضب فقال خالد بن الوليد أحرأ الضب يا رسول الله قال لا ولا يمكن لم يكن بأرض قومي فأجندني أعافسه قال خالد فاجترزته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إلى

المذكور وكأنه باعتبار الاشخاص وفيه أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قدمته له وهذه
 المرأة تصريح بأنهم ميمونة أم المؤمنين في رواية الطبراني وانظروا فقالت ميمونة أخبروا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بما هو فلما أخبروه تركوه عند مسلم من وجه آخر عن ابن عباس فقالت
 ميمونة يا رسول الله انه لحم ضب فكف فيه **(قوله ما)** طعام الواحد يكفي الاثنين
 أو رد فيه حديث أبي هريرة طعام الاثنين يكفي الثلاثة وطعام الثلاثة يكفي الاربعة واستشكل
 الجمع بين الترجمة والحديث فان قضية الترجمة من جهة النصف وقضية الحديث من جهة الثلاث
 ثم الرابع وأجيب بأنه أشار الترجمة الى لفظ حديث آخر وليس على شرطه وبأن الجامع بين
 الحديثين أن مطلق طعام القليل يكفي الكثير لكن أقصاه الضعف وكونه يكفي مثله لا يفي أن
 يكفي دونه نعم كون طعام الواحد يكفي الاثنين يؤخذ منه أن طعام الاثنين يكفي الثلاثة بطريق
 الأولى بخلاف عكسه وتقل عن اسحق بن راوية عن جري قال معنى الحديث أن الطعام الذي
 يشبع الواحد يكفي قوت الاثنين ويشبع الاثنين قوت الاربعة وقال المهلب المراد به هذه
 الأحاديث الحظ على المكلام والتفتيح بالكفاية بمعنى ما ليس المراد الحصر في مقدار الكفاية
 وانما المراد المواصلة وينبغي للاثنين ادخال ثالث لطعامهما وادخل رابع أيضا بحسب من
 يحضر وقد وقع في حديث عروة بن ماجة بلفظ طعام الواحد يكفي الاثنين وان طعام الاثنين
 يكفي الثلاثة والاربعة وان طعام الاربعة يكفي الخمسة والستة ووقع في حديث عبد الرحمن بن
 أبي بكر في قصة أضياف أبي بكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان عنده طعام اثنين
 فليذهب بثلاث ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخمسة أو سادس وعند الطبراني من
 حديث ابن عمر ما يرشد الى العلة في ذلك وأوله كوا جميعا ولا تفرقوا فان طعام الواحد يكفي
 الاثنين الحديث فيؤخذ منه أن الكفاية تشبأ عن بركة الاجتماع وأن الجمع كلما كثر ازدادت
 البركة وقد أشار الترمذي الى حديث ابن عمر وعند البزار من حديث سمرة نخو حديث عمرو زاذ
 في آخره ويؤيد الله على الجماعة وقال ابن المنذر يؤخذ من حديث أبي هريرة استعمل الاجتماع
 على الطعام وأن لا يأكل المرء وحده انتهى وفي الحديث أيضا الإشارة الى أن المواصلة اذا حصلت
 حصلت معها البركة فتعبر الحاضرين وفيه انه لا ينبغي للمرء أن يستحق ما عنده فيمتنع من تقديمه
 فان القليل قد يحصل له الا كتفا بمعنى حصول سد الرمي وقيام البنية لاحقيقة الشيع
 ابن المنذر ورد حديث بلفظ الترجمة لكنه لم يوافق شرط البخاري فاستقر أنه عام من حديث
 الباب لأن من أمكنه ترك الثلث أمكنه ترك النصف اتقاربهما انتهى وتعقبه معطلای بأن
 الترمذي أخرج الحديث من طريق أبي سفيان عن جابر وهو على شرط البخاري انتهى وليس كما
 زعم فان البخاري وان كان أخرجه لابي سفيان لكن أخرجه له مقرونا بأبي صالح عن جابر ثلاثة
 أحاديث فقط فليس على شرطه ثم لا أدري لم خصه بتفريغ الترمذي مع أن مسلما أخرجه من
 طريق الاعمش عن أبي سفيان أيضا ولعل ابن المنذر اعتمد على ما ذكره ابن بطلان أن ابن وهب روى
 الحديث باللفظ الترجمة عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر وابن لهيعة ليس من شرط البخاري
 قطع الكسب يرد عليه أن ابن بطلان قصر بنسبة الحديث والا فقد أخرجه مسلم أيضا من طريق ابن
 جريج ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن أبي الزبير عن جابر وصرح بطريق ابن جريج

* (باب طعام الواحد يكفي
 الاثنين) * حديثنا عبد الله بن
 يوسف أخبرنا مالك وحدثنا
 اسمعيل حدثني مالك عن أبي
 الزناد عن الأعرج عن أبي
 هريرة رضي الله عنه انه قال
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم طعام الاثنين
 كافي الثلاثة وطعام الثلاثة
 كافي الاربعة

* (باب المؤمن يأكل في معي واحد) فيه (٤٦٨) أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الصمد

حدثنا شعبة عن واقد بن محمد بن نافع قال كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه فأدخلت رجلاً يأكل معه فأكل كثيراً فقال يا نافع لا تدخل هذا على سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء * (باب المؤمن يأكل في معي واحد) فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا محمد بن سلام أخبرنا عبد الله بن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء * وقال ابن بكير حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سليمان بن عمرو قال كان أبو نعيم بن رجلا أكلوا فقال له ابن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الكافر يأكل في سبعة أمعاء فقال أنا أومن بالله ورسوله * حدثنا اسمعيل حدثني مالك عن

إسماعيل بن الزبير عن جابر قال حديث صحيح لكن لا على شرط البخاري والله أعلم وفي الباب عن ابن عمر وسورة كما تقدم وفيه عن ابن مسعود أيضاً في الطبراني **(قوله يا كل في معي واحد)** المعنى بكسر الميم مقصور وفي لغة حكاها في المحكم يسكون العين بعدها تحتانية والجمع أمعاء بمد ودو هي المعارين وقد وقع في شعر القشاش بلنظ الافراد في الجمع فقال في آيات له حكاها أبو حاتم * حوال غزرا ومعى جياعا * وهو كونه تعالى ثم يخرج حكم طنلا وانما عدى يأكل في لانه معني بوقع الاكل فيها ويجعلها نظراً للمأكل ومنه قوله تعالى انما يأكلون في بطونهم أي مل بطونهم قال أبو حاتم السجستاني المعنى مذكروا مع من أتى به يؤثمه فيقول معي واحدة لكن قدر واحد من لا يؤثمه **(قوله حدثنا عبد الصمد)** هو ابن عبد الوارث ووقع في رواية أي نعيم في المستخرج منسوباً **(قوله عن واقد بن محمد)** هو ابن زبدي بن عبد الله بن عمر **(قوله فأدخلت رجلاً يأكل معه فأكل كثيراً)** لعله أنؤمنه المذكور بعد قليل ووقع في رواية مسلم فجعل ابن عمر يضع بين يديه ويضع بين يديه فجعل يأكل أكلاً كثيراً **(قوله لا تدخل هذا على)** وذكر الحديث هكذا جعل ابن عمر الحديث على ظاهره وأعله كره دخوله عليه لما رآه متصفاً بصفة وصفها الكافر **(قوله يا كل في معي واحد)** فيه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا ثبت هذا الكلام في رواية أبي ذر عن السرخسي وحده وليس هو في رواية أبي الوقت عن الداردي عن السرخسي ووقع في رواية النسفي ضم الحديث الذي قبله إلى ترجمة طعام الواحد يعني الاثنين وإرادته الترجمة لحديث ابن عمر بطريقه وحديث أبي هريرة بطريقه ولم يذكر فيه التعليق وهذا الوجه فانه ليس لأعادة الترجمة بلنظها معني وكذا ذكر حديث أبي هريرة في الترجمة ثم إرادته فيها ووصولاً من وجهين **(قوله عبدة)** هو ابن سليمان وعبيد الله هو ابن عمر العمري **(قوله وإن الكافر يأكل في سبعة أمعاء)** قال عبيد الله هذا الشك من عبدة وقد أخرجه مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر بلنظ الكافر بغير شك وكذا إرادته عمرو بن دينار كما يأتي في الباب وكذا هو في رواية غير ابن عمر من روى الحديث من الصحابة إلا أنه ورد عند الطبراني في رواية له من حديث سمرة بلنظ المناق بديل الكافر **(قوله وقال ابن بكير)** هو يحيى بن عبد الله بن بكير وقد وصله أبو نعيم في المستخرج من طريقه ووقع لنا في الموطأ من روايته عن مالك ولنقله المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء وأخرجه الإسماعيلي من طريق ابن وهب أخبرني مالك وغير واحد أن نافعاً حدثهم فذكره بلنظ المسلم فظهر أن مراد البخاري بقوله مثله أي مثيل أصل الحديث لا خصوص الشك الواقع في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع **(قوله سفيان)** هو ابن عيينة **(قوله عن عمرو)** هو ابن دينار ووقع التصريح بتجديده لسفيان في رواية الحميدي في مسنده ومن طريقه أبو نعيم في المستخرج **(قوله كان أبو نعيم)** بفتح النون وكسر الهاء (رجلاً أكلوا) في رواية الحميدي قيل لابن عمران أبانهم يذرجل من أهل مكة يأكل أكلاً كثيراً **(قوله فقال أنا أومن بالله ورسوله)** في رواية الحميدي فقال الرجل أنا أومن بالله الخ ومن ثم أطلق العلم على حل الحديث على غير ظاهره كما سيأتي أيضاً **(قوله في حديث أبي هريرة يأكل كل المسلم في معي واحد)** في رواية مسلم من وجه

آخر

أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل المسلم

في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء

آخر عن أبي هريرة المؤمن يشرب في معي واحد الحديث (قوله في الطريق الاخرى عن أبي حازم) هو سلمان بسكون اللام الاشجعي وليس هو سلمة بن دينار الزاهد فانه أصغر من الاشجعي ولم يدرك أباه هرة (قوله أن رجلا كان يأكل أكلا كثيرا فأسلم) وقع في رواية مسلم من طريق أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافه ضيف وهو كافر فأمر له بشاة فخلبت فشرب حلابها ثم أخرى ثم أخرى حتى شرب حلاب سبع شياه ثم انه أصبح فأسلم فأمر له بشاة فشرب حلابها ثم بأخرى فلم يستتمها الحديث وهذا الرجل يشبه أن يكون جهنميا جاء الغفاري فأخرج ابن أبي شيبة وأبو يعلى والبخاري والطبراني من طريقه أنه قدم في نفر من قومه يريدون الاسلام فخطبوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب فلما سلم قال ياخذ كل رجل بيد جليسه فلم يبق غيري فكنت رجلا عظيما طويلا لا يقدم على أحد فذهب بي رسول الله صلى الله عليه وسلم الى منزله فخلب لي عذرا فأثبت عليه ثم حبل بي آخر حتى حبل بي سبعة عذرا فأثبت عليه ثم أثبت بصنيع برمته فأثبت عليها فقالت أم أيمن أجاج الله من أجاج رسول الله فقال ما أم أيمن أشكل رزقه ورزقنا على الله فلما كانت الليلة الثانية وصلينا المغرب صبحنا صبح في التي قبلها فخلب لي عذرا ورويت وشبعت فقالت أم أيمن أليس هذا ضيفنا قال انه أكل في معي واحد الليلة وهو مؤمن وأكل قبل ذلك في سبعة أمعاء الكافرياً كل في سبعة أمعاء والمؤمن يأكل في معي واحد وفي اسناد الجمع موسى بن عبيدة وهو ضعيف وأخرج الطبراني بسند جيد عن عبد الله بن عمرو قال جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم سبعة رجال فأخذ كل رجل من الثعالب رجلا وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم رجلا فقال له ما حملك قال أبو غزوان قال خلبله سبع شياه فشرب لبنها كله فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك يا أبا غزوان أن تسلم قال نعم فأسلم فسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره فلما أصبح حبل له شاة واحدة فلم يتم لبنها فقال مالك يا أبا غزوان قال والذي بعث نبيا القدر وبت قال انك أمس كان لك سبعة أمعاء وليس لك اليوم الامعي واحد وهذه الطريق أقوى من طريق جهجاه ويحتمل أن تكون تلك كنيته لكن يقوى التعدد أن أجدها من حديث أبي بصرة الغفاري قال أثبت النبي صلى الله عليه وسلم للماء اجرت قبل أن أسلم خلبل لي شويمة كان يحلبها الا حبله فشربتها فلما أصبحت أسأت حبل لي فشربت منها فرويت فقال أرويت قلت قد رويت ما لا رويت قبل اليوم الحديث وهذا لا يفسر به الماهم في حديث الباب وان كان المعنى واحد الكن ليس في قصته خصوص العود ولا حمداً أيضاً وأبي مسلم الكجعي وقام من بن ثابت في الدلائل والبعوى في الثعالب من طريق محمد بن معن بن فضالة الغفاري حدثني جدي فضالة بن عمرو قال أقبلت في القاح لي حتى أثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلمت ثم أخذت عليه خلبلت فيها فشربتها فقلت يا رسول الله ان كنت لا شربها امرار الأملئ وفي لفظ ان كنت لا شرب السبعة فما امتلي فذكر الحديث وهذا أيضا لا ينبغي أن يفسر بههم حديث الباب لاختلاف السياق ووقع في كلام النووي تعال عياض أنه نضر بن نضر الغفاري وذكر ابن اسحق في السيرة من حديث أبي هريرة في قصة ثمامة بن أثال أنه لما أمر ثم أسلم لم وقعت له قصة تشبه قصة جهجاه فيجوز أن يفسر به وبه صدر المازري كلامه واختلف في معنى الحديث فقيل ليس المراد بظاهره وانما هو مثل ضرب للمؤمن وزهده في الدنيا والكافر وحرصه عليها

* حدثنا سلمان بن حرب
حدثنا شعبة عن عدي بن
ثابت عن أبي حازم عن أبي
هريرة أن رجلا كان يأكل
أكلا كثيرا فأسلم فمكنا
ياكل أكلا فله لا فذكر
ذلك للنبي صلى الله عليه
وسلم فقال ان المؤمن يأكل
في واحد والكافر يأكل
في سبعة أمعاء

فكان المؤمن اتقاه من الدنيا بكل في معي واحد والكافر لشدة رغبته فيها واستكثاره
منها بآكل في سبعة أعماء فليس المراد حقيقة الأعماء ولا خصوص الأكل وإنما المراد التقلل
من الدنيا والاستكثار منها فكانت عبرة عن تناول الدنيا بالاكل وعن أسباب ذلك بالأعماء ووجه
العلاقة ظاهر وقيل المعنى أن المؤمن يأكل الحلال والكافراً بكل الحرام والحلال أقل من
الحرام في الوجود فله ابن التين ونقل الطحاوي نحو الذي قبله عن أبي جعفر بن أبي عمران فقال
حل قوم هذا الحديث على الرغبة في الدنيا كما تقول فلان يأكل الدنيا أكل لا شيء يرغب فيها
ويحرص عليها المعنى المؤمن يأكل في معي واحد أي يرضى فيها فلا يتناول منها الا قليلاً والكافر في
سبعة أي يرغب فيها فيستكثر منها وقيل المراد حض المؤمن على قلة الأكل اذا علم أن كثرة
الأكل صفة الكافر فان نفس المؤمن تنفر من الاتصاف بصفة الكافر ويدل على أن كثرة
الأكل من صفة الكفار قوله تعالى والذين كفروا يمتعون وبأكلون كما يأكل كل الانعام وقيل بل
هو على ظاهره ثم اختلفوا في ذلك على أقوال * أحدها أنه ورد في شخص بعينه واللام عهدية
لا جنسية جزم بذلك ابن عبد البر فقال لا سبيل الى جملة على العموم لان المشاهدة تدفعه فكيف
من كافر يكون أقل أكله من مؤمن وعكسه وكمن كافر أسلم فليتغير مقدار أكله قال
وحديث آخر هريرة يدل على أنه ورد في رجل بعينه ولذلك عقب به مالك الحديث المطلق وكذا
البخاري فكانت قال هذا اذا كان كافراً كان يأكل في سبعة أعماء فلما أسلم عوفي وبورئ له في
نفسه فكيفاه جزء من سبعة أجزاء مما كان يكفيه وهو كافر اهـ وقد سبقته الى ذلك الطحاوي في
مشكل الآثار فقال قيل ان هذا الحديث كان في كافر مخصوص وهو الذي شرب حلاب
السبع شياء قال وليس للحديث عندنا يحمل غير هذا الوجه والسابق الى ذلك أولاً أبو عبيدة وقد
تعقب هذا الحل بأن ابن عمر راوى الحديث فهم منه العموم فلذلك منع الذي رآه يأكل كثير من
الدخول عليه واحتج بالحديث ثم كيف يتأتى جملة على شخص بعينه مع ما تقدم من ترجيح تعدد
الواقعة ويورد الحديث المذكور عقب كل واحدة منها في حق الذي وقع له نحو ذلك * القول الثاني
أن الحديث خرج مخرج الغالب وليس حقيقة العدم اداة قالوا تخصيص السبعة للمبالغة
في التكثير كما في قوله تعالى والجرم عتده من بعده سبعة أبحر والمعنى أن من شأن المؤمن التقلل
من الأكل لاشتغاله بأسباب العبادة ولعلمه بان مقصود الشرع من الأكل ما يسد الجوع
وعسل الرمح ويعين على العبادة ونحوه أيضاً من حساب ما زاد على ذلك والكافر بخلاف
ذلك كله فإنه لا يتقف مع مقصود الشرع بل هو تابع لشهوة نفسه مسترسل فيها غير خائف من
تهات الحرام فصار كل المؤمن لما ذكرته اذا نسب الى كل الكافر كأنه بقدر السبع منه
ولا يلزم من هذا اطراده في حق كل مؤمن وكافر فقد يكون في المؤمن من يأكل كثيراً
أما بحسب العادة وأما المعارض بعرض له من مرض باطن أو غيرة ذلك ويكون في الكفار من
يأكل قليلاً اما مراعاة الصحة على رأى الأطباء وأما الرياضة على رأى الرهبان وأما معارض
كضعف المعدة قال الطيمي ومحصل القول أن من شأن المؤمن الحرص على الزيادة والاعتناء
بالمبالغة بخلاف الكافر فاذا وجد مؤمن أو كافر على غير هذا الوصف لا يقدح في الحديث
ومن هذا قوله تعالى الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة الآية وقد وجد من الزاني نكاح

الحقوة ومن الزانية تسكح الخمر * القول الثالث أن المراد بالمؤمن في هذا الحديث التام الايمان لان من حسن اسلامه وكل ايمانه استغل فكره فيما يصير اليه من الموت وما بعده فمعه شدة الخوف وكثرة الفكر والاشتغال على نفسه من استثناء شهوته كما ورد في حديث لابي أمامة رفعه من كثرة تذكره قل طعمه ومن قل تذكره كثرة طعمه وقساقله ويشير الى ذلك حديث أبي سعيد العجمي ان هذ المال حلوة خضرة فن أخذ به بأثر أف ننس كان كالذي يأكل ولا يشبع فدل على أن المراد بالمؤمن من يقصد في مطعمه وأما الكافر فن شأنه الشره فمأكل بالهم كائن أكل الهمة ولا يأكل بالمصلحة اقيام البنية وقد رت هذا الخطأ وقال قد ذكر عن غير واحد من أفاضل السلف الأكل الكثير فلم يكن ذلك نقصاً في ايمانهم * الرابع أن المراد المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه وشربه فلا يشركه الشيطان فيكفيه القليل والكافر لا يسمى فيشركه الشيطان كما تقدم تقريره قبل وفي صحيح مسلم في حديث مرفوع ان الشيطان يستحل الطعام ان لم يذكر اسم الله تعالى عليه * الخامس أن المؤمن يتسل حرصه على الطعام فيبارك له فيه وفي أككله فيشبع من القليل والكافر طامح البصر الى الماء كل كالانعام فلا يشبعه القليل وهذا يمكن نفيه الى الذي قبله ويجعلان جواباً واحداً من كل * السادس قال النووي المختار أن المراد أن بعض المؤمنين يأكل في معي واحد وأن أكثر الكفار يأكلون في سبعة أمعاء ولا يلزم أن يكون كل واحد من السبعة مثل معي المؤمن ا ويدل على تفاوت الامعاء ما ذكره عياض عن أهل التفسير أن أمعاء الانسان سبعة المعدة ثم ثلاثة أمعاء بعدها متصلة بها البواب ثم الصائم ثم الرقيق والثلاثة رفاق ثم الاعور والقولون والمستقيم وكأها غلاظ فيكون المعنى أن الكافر لا يكون يأكل بشره لا يشبعه الا مل أمعائه السبعة والمؤمن يشبعه مل معي واحد ونقل الكرماني عن الأطباء في تسمية الامعاء السبعة انها المعدة ثم ثلاثة متصلة بها رفاق وهي الاثنا عشرى والصائم والقولون ثم ثلاثة غلاظ وهي الفان في نون وفان في أوقافين والمستقيم والاعور * السابع قال النووي يحتل أن يريد بالسبعة في الكافر صفات هي الحرص والشره وطول الامل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب اليمن وبالواحد في المؤمن سدخلته * الثامن قال القرطبي شهوات الطعام سبع شهوة الطبع وشهوة النفس وشهوة العين وشهوة الفم وشهوة الاذن وشهوة الانف وشهوة الجوع وهي الضرورية التي يأكل بها المؤمن وأما الكافر فيأكل بالجميع ثم رأيت أصل ما ذكره في كلام القاضى أبي بكر بن العربي لمخصاً وهو أن الامعاء السبعة كتابة عن الخواص الخمس والشهوة والحاجة قال العلماء يؤخذ من الحديث الحظ على التقليل من الدنيا والحث على الزهد فيها والقناعة بما تيسر منها وقد كان العرفاء في الجاهلية والاسلام يمدحون بركة الأكل ويذمون كثرة الأكل كما تقدم في حديث أم زرع أنها قالت في معرض المدح لابن أبي زرع ويشبعه ذراع الجفرة وقال حاتم الطائي

فانك ان أعطيت بطنك سؤله * وفرجك لا لا منتهى الذم أبجعا

وسمى في مزيد لهذا في الباب الذي يليه وقال ابن التين قيل ان الناس في الأكل على ثلاث طبقات طائفة تأكل كل مطعموم من حاجة وغير حاجة وهذا فعل أهل الجهل وطائفة تأكل عند

الجوع بقدر ما يستد الجوع حسب وطائفة يجوعون أنفسهم بقصدون بذلك قمع شهوة النفس
 وإذا أكلوا أو شربوا ما يستد الرق اه لمخاضوه وصحح لکنه لم تعرض لتزويل الحديث عليه
 وهو لا يثق بالقول الثاني ﴿ **قوله** ما **الأكلمتکنا**) أى ما حاكمه وانما لم
 يجزم به لانه لم يأت فيه نهى صريح **(قوله** حدثنا مسعر) كذا أخرجه البخارى عن أبي نعيم
 وأخرجه أحمد عن أبي نعيم فقال حدثنا سفيان هو الثوري فكان لا ينعيم فيه شيخين **(قوله**
 عن علي بن الاقر) أى ابن عمرو بن الحرث بن معاوية الهمداني بسكون الميم الوادعي الكوفي
 ثقة عند الجميع وماله في البخارى سوى هذا الحديث **(قوله** سمعت أبا جحيفة) في رواية
 سفيان عن علي بن الاقر عن عون بن أبي جحيفة وهذا يوضح أن رواية رقية لهذا الحديث
 عن علي بن الاقر عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه من الزيد في متصل الاسانيد التصريح علي
 ابن الاقر في رواية مسعر بما عمله من أبي جحيفة دون واسطة ويحتمل أن يكون سمعه من
 عون أولا عن أبيه ثم نقل أباه أو سمعه من أبي جحيفة وثبته فيه عون **(قوله** انى لا آكل متکنا)
 ذكر في الطريق التي بعد هاله سببا مختصرا ولفظه فقال لرجل عنده لا آكل وأنا متکني فقال
 الكرماني اللفظ الثاني أبلغ من الاول في الاثبات واماني التي فاذول أبلغ اه وكان سبب هذا
 الحديث قصة الاعرابي المذكور في حديث عبد الله بن بسر عند ابن ماجه والطبراني باسناد
 حسن قال أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم شاة فخني على ركبته يأكل فقال له اعرابي ما هذه
 الجلسة فقال ان الله جعلني عبدا كريما لم يجعلني جبارا عنيدا قال ابن بطال انما فعل النبي
 صلى الله عليه وسلم ذلك تواضعا لله ثم ذكر من طريق أبوب عن الزهري قال أتى النبي صلى الله
 عليه وسلم لما لم يأت قبله اقول انك لا تخبرك بين أن تكون عبدانبا أو ملكا نبيا قال فظفر الى
 جبريل كلمته شيريه فأومأ اليه أن تواضع فقال بل عبدانبا قال فإأكل متکنا اه وهذا
 مرسل أو معضل وقد وصله النسائي من طريق الزيدى عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن
 عباس قال قال ابن عباس يحدث فذكر نحوه وأخرج أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو بن
 العاص قال ما روى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متکنا قط وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد
 قال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم متکنا الا مرة ثم نزع فقال اللهم انى عبدك ورسولك وهذا
 مرسل ويمكن الجمع بأن تلك المرة التي في أثر مجاهد ما طلع عليه عبد الله بن عمر فقد أخرج ابن
 شاهين في ناسخه من مرسل عطاء بن يسار أن جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل متکنا
 فنهاه ومن حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهاه جبريل عن الأكل متکنا لم يأكل
 متکنا بعد ذلك واختلف في صفة الاتكاء فقيل أن يتمكن في الجلوس للأكل على أى صفة
 كان وقيل أن يميل على أحد شقيه وقيل أن يعقد على يده اليسرى من الارض قال الخطابي
 بحسب العامة أن المتکني هو الاتكاء على أحد شقيه وليس كذلك بل هو الاعتدال على الوطاء الذى
 تحته قال ومعنى الحديث انى لا أقعد متکنا على الوطاء عند الاكل فعل من يستكثر من الطعام
 فأنى لا آكل الا البلعة من الزاد فلذلك أقعد متکنا وفي حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم
 أكل غرا هو وقع وفي رواية وهو مختنر والمراد الجلوس على وركيه غير متکنا وأخرج ابن
 عدى بسند ضعيف زهر النبي صلى الله عليه وسلم أن يعقد الرجل على يده اليسرى عند الاكل

* (باب الاكل متکنا) *
 حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر
 عن علي بن الاقر سمعت أبا
 جحيفة يقول قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انى
 لا آكل متکنا * حدثني
 عثمان بن أبي شيبة أخبرنا
 جرير عن منصور عن علي بن
 الاقر عن أبي جحيفة قال
 كنت عند النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال لرجل عنده
 لا آكل وأنا متکني

قال مالك هو نوع من الانكسار (قلت) وفي هذا الإشارة من مالك الى كراهة كل ما يعد الاكل فيه
متكئاً ولا يختص بصفة بعينها وجرم ابن الجوزي في تفسير الانكسار بأنه الميل على أحد
الشقين ولم يلتفت لانكار انطوائ ذلك وحكي ابن الاثير في النهاية أن من فسر الانكسار بالميل
على أحد الشقين تأوله على مذهب الطب بأنه لا يقع في شجاري الطعام هم الاول لا يسبغ فيه شيئاً
وربما تأذى به واختلاف السلف في حكم الاكل متكئاً فزعم ابن القاص أن ذلك من الخصائص
النسوية وتعبه البيهقي فقال قديكره لغيره أيضاً لأنه من فعل المتعظمين وأصله مأخوذ من
ملوك العجم قال فان كان بالمر مانع لا يتكئ معه من الاكل الامتكئ لم يكن في ذلك كراهة ثم
ساق عن جماعة من السلف أنهم أكوا كذلك وأشار الى حل ذلك عنهم على الضرورة وفي الحل
نظر وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبد الله السلمي ومحمد بن سيرين
وعطاء بن يسار والزهرى جواز ذلك مطلقاً واذا ثبت كونه مكرهاً وخلاف الاولى فالمستحب في
صفة الجلوس للأكل أن يكون جاثياً على ركبتيه وظهور قدميه أو نصب الرجل اليمنى ويجلس
على اليسرى واستثنى الغزالي من كراهة الاكل مضطجماً كل البقل واختلاف في علته
الكراهة وأقوى ما ورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابراهيم النخعي قال كانوا
يكبرهون أن يأكلوا متكئاً مخافة أن تظلم بطونهم والى ذلك يشير بقية ما ورد فيه من الاخبار
فهو المعقد ووجه الكراهة فيه ظاهر وكذلك ما أشار اليه ابن الاثير من جهة الطب والله أعلم
(قوله ما شاء الله) بكسر المعجمة وبالمد معروف **(قوله)** وقال الله تعالى خفاء بمجل
حينئذ كذا في الأصل وهو سبق قلم والتلاوة ان جاء ٢ كما سيأتي **(قوله)** مشوى كذا ثبت قوله
مشوى في رواية السرخسي وأورده النسفي بلنظ أي مشوى وهو تفسير أبي عبيدة قال في قوله
تعالى فما لبث ان جاء بمجل حينئذ أي مخنوذ وهو المشوى مثل قنبل في مقول وروى الطبري عن
وهب بن منبه عن سفيان الثوري مثلاً وعن ابن عباس أخص منه قال حينئذ أي نضيج ومن
طريق ابن أبي نجيع عن مجاهد الحنيد المشوى النضيج ومن طرق عن قتادة والنخعي وابن
اسحق مثله ومن طريق السدي قال الحنيد المشوى في الرضف أي الحجارة المحمأة وعن مجاهد
والنخعي نحوه وهذا أخص من جهة أخرى وجرم الخليل صاحب اللغة ومن طريق ثمر بن
عطية قال الحنيد قال الذي يطر ماؤه بعد أن يشوى وهذا أخص من جهة أخرى والله أعلم ثم
ذكر المصنف حديث ابن عباس في قصة خالد بن الوليد في الضبوس أي شرحها في كتاب الصيد
ولذا يباح ان شاء الله تعالى وأشار ابن بطال الى أن أخذ الحكم للترجمة ظاهر من جهة أنه صلى الله
عليه وسلم لم أهوى لياكل ثم لم يتعجل الا لكونه ضباً لم يكن غير ضب لاكل **(قوله)** في آخره وقال
مالك عن ابن شهاب بضب مخنوذ يأتي موصولاً في النبايع من طريق مالك **(قوله)** ما
الخزيرة بجاء معجمة مفتوحة ثم زاي مكسورة وبعد التختائية الساكنة قراءة هي ما يتخذ من الدقيق
على هيئة العصيدة لكنه أرق منها قاله الطبري وقال ابن فارس دقيق يخلط بشحم وقال القتيبي
وتبعه الجوهري الخزيرة أن يؤخذ اللحم فيقطع صغاراً ويصب عليه ماء كثير فاذا انضج در عليه
الدقيق فان لم يكن فيها لحم فهي عصيدة وقيل مرق يصفي من بلالة الخالة ثم يطبخ وقيل حساء
من دقيق ودسم **(قوله)** قال النضر هو ابن شميل النحوى اللغوى المحدث المشهور **(قوله)**

* (باب الشواء) وقول الله
تعالى خفاء بمجل حينئذ أي
مشوى * حدثنا علي بن
عبد الله حدثنا هشام
ابن يوسف أخبرنا عمر
عن الزهري عن أبي أمامة
ابن سهل عن ابن عباس عن
خالد بن الوليد قال أي النبي
صلى الله عليه وسلم بضب
مشوى فأهوى الله لاكل
فقيل له انه ضب فأعتسك به
فقال خالداً حرام هو قال لا
وانكته لا يكون بأرض
قوى فما جدي أعافه فما اكل
حالد رسول الله صلى الله
عليه وسلم ينظر * قال مالك
عن ابن شهاب بضب مخنوذ
* (باب الخزيرة) قال النضر

- قوله وهو سبق قلم والتلاوة
ان جاء كذا بالنسخ وليس
كذلك بل التلاوة في سورة
الذاريات كذا فلعل
الشارح بها عنها وقصد
ما في سورة هود

الخزيرة من الخصال والحريرة من اللبن * حديثي يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال أخبرني محمود بن
الربيع الانصاري أن عتيبان بن مالك وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن شهاب عن ابن شهاب عن النبي صلى الله
عليه وسلم فقال يا رسول الله اني (٤٧٤) أتكرت بصري وأنا أصلي لقومي فاذا كانت الامطار سال الوادي الذي يتي

وبينهم لم أستطع أن أتى
مسجدهم فأصلي لهم
فوددت يا رسول الله أنك
تأتي فتصلي في بيتي فأخذته
مصلي فقال سافعل ان شاء
الله قال عتيبان فغدا على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأبو بكر حين ارتفع
النهار فاستأذن النبي صلى
الله عليه وسلم فأذنت له فلم
يجلس حتى دخل البيت ثم
قال لي أين تعجب أن أصلي
من بيتك فأشرت الى ناحية
من البيت فقام النبي صلى
الله عليه وسلم فكبر فصعدنينا
فصلى ركعتين ثم سلم وحسنه
على خريصه عناء فثاب في
البيت رجال من أهل الدار
ذوو عدد فاجتمعوا فقال قائل
منهم أين مالك بن الدخشن
فقال بعضهم ذلك منافق
لا يحب الله ورسوله قال
النبي صلى الله عليه وسلم
لا تقل إلا زاه قال لا اله الا
الله يريد بذلك وجهه الله قال
الله ورسوله أعلم قال قلنا
فانأرى وجهه ونصيحته

الخزيرة) يعني بالاجحام (من الخصال والحريرة) يعني بالاهمال (من اللبن) وهذا الذي قاله النضر
وافقه عليه أبو الهيثم لكن قال من الدقيق بدل اللبن وهذا هو المعروف ويحتمل أن يكون معنى
اللبن أنهم اتشبهوا باللبن في البياض لشدة تصفيتها وأما الله أعلم ثم ذكر المصنف حديث عتيبان بن مالك في
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وقد تقدم شرحه مستوفي في باب المساجد في البيوت في
أوائل كتاب الصلاة والغرض منه قوله وحسنه على خريصه عناء أي منعناه من الرجوع عن
منزله الاجل خريصه عناء له لبأ كل منه (قوله) أخبرني محمود بن الربيع الانصاري أن عتيبان بن مالك
وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن شهاب عن ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
كد في الاصول المعتمدة ونقل الكرماني أن في بعض النسخ عن عتيبان وهو أوضح قال وللاول
وجه وهو أن يكون ان الثانية تو كيدا كقوله تعالى أيعلم أنكم اذ كنتم ترابا وعظاما
انكم تمخرجون (قلت) فيصير التقدير أن عتيبان أتى النبي صلى الله عليه وسلم وما بينهما أشياء
اعترضت فيصيح كما قال لكن في ظاهره أنه من مسند محمود بن الربيع فيكون مرسلًا لانه ذكر
قصة ما أذكر كما وهذا بخلاف ما لو قال ان عتيبان بن مالك قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فانه
يساوي ما لو قال عن عتيبان أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم وقد مضى بيان ذلك بأوضح من هذا في
الباب المذكور (قوله) قال ابن شهاب ثم سألت الحصين) هو موصول بالاسناد المذكور
والحصين بمهملتين مصغر وقد قدمت في الصلاة أن القاسبي رواه ضامه مجتهد ولم يوافق على ذلك
ونقل ابن التين عن الشيخ أبي عمران قال لم يدخل البخاري في جامعه الحضير يعني بالمهمله ثم الضاد
وأخبره وأدخل الحصين بمهملتين ونون بشير بذلك الى أن مسلما أخرجه لاسيد بن حضير ولم
يخرج له البخاري وهذا قصور عن قوله فان أسيد بن حضير وان لم يخرج له البخاري من روايته
موصولًا لكنهم علق عنه ووقع ذكره عنده في تغيير موضع فلا يليق في ادخاله في كتابه على أنه قلنا
يلتبس من أجل تهرب النون وانما اللبس الحصين بمهملتين ونون وهم جماعة في الاسماء
والكنى والاباء والحصين مثله لكن بضامه مجتهد وهو واحد أخرجه مسلم وهو حضير بن منذر
أبو ساسان له حجة وقد شبه على وهم القاسبي في ذلك عياض وأضاف اليه الاصملي فقال قال
القاسبي ليس في البخاري بالضاد المجتهد سوى الحصين بن محمد قال عياض وكذا وجدت الاصملي
قيد في أصله وهو وهم والصواب للجماعة بضاد مهمل اه وما شبه الى الاصملي ليس بمحقق
لان النقطه فوق الحرف لا تعين أن تكون من كاتب الاصل بخلاف القاسبي فانه أفصح به حتى
قال أبو لبيد الوقشي كذا قرئ عليه قالوا هو خطأ والله أعلم (قوله) (باب الاقط)
بفتح الهمزة وكسر النون وقد تسكن بعده طاء مهملة هو حبن اللبن المستخرج زبدته وقد
تقدم تفسيره في باب زكاة النطر وغيره (قوله) وقال جيد الخ) تقدم موصول في باب الخبر المرقق

(قوله)

الى المناقبة ين فقال فان الله حرم على النار من قل لا اله

الا الله يتغنى بذلك وجهه الله قال ابن شهاب ثم سألت الحصين بن محمد الانصاري أحدثني سالم وكان من سرائرهم
عن حديث محمود فصدقه * (باب الاقط) * وقال جيد سمعت أنس بن النبي صلى الله عليه وسلم بصفية فألقى التمر
والاقط والسمن

(قوله وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس) تقدم أيضاً الباب المذكور لكن معلقاً وبنت الموضع الذي وصله فيه مع شرحه ثم ذكر طرفاً من حديث ابن عباس في الضب لقوله في حديث خالتي ضباباً واقطاً ولينا وسبق شرحه في الذبائح ﴿ (قوله باب) السابق ﴾ بكسر السين المهملة نوع من البقل معروف فيه تحليل اسدداً للكبد ومنه صنّف أسود يعقل البطن ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة الجحور التي كانت تصنع لهم أصول السلق في قدر يوم الجمعة وقد تقدم شرحه في كتاب الجمعة وأحيل بشيء منه على كتاب الاستئذان وقد فرقته البخاري حديثين من رواية أبي غسان عن أبي حازم ووقع هنا من الزيادة في آخر الحديث والله ما فيه شحهم ولا ودلّ وتقدم في تلك الرواية أن السلق يكون عرقه أي عوضاً عن عرق فدان العرق بفتح العين وسكون الراء بعدها قاف العظم عليه بقية اللحم فإن لم يكن عليه لحم فهو عرق وقد صرح في هذه الرواية بأنه لم يكن فيه شحهم ولا ودلّ وهو بفتح الواو والمهملة بعدها كاف وهو الدسم وزنا ومعنى وعظفه على الشحهم من عطف الأعم على الأخص والله أعلم وفي الحديث ما كان السلف عليه من الاقتصاد والصبر على قلة الشيء إلى أن فتح الله تعالى لهم الفتوح العظيمة فمنهم من تبسط في المباحات منها ومنهم من اقتصر على الدون مع القدرة زهداً وورعاً ﴿ (قوله باب) النّش وانتشال اللحم ﴾ النّش بفتح النون وسكون الهاء بعدها شين معجمة أو مهملة وهما بمعنى عند الاصمعي وبه جزم الجوهري وهو القبض على اللحم بالفهم وازالة عن العظم أو غيره وقيل بالمجعة هذا والمهملة تتناول مجعة الفهم وقيل النّش بالهمزة للقبض على اللحم ونثره عند الأكل قال شيخنا في شرح الترمذي الأمر فيه محمول على الارشاد فإنه عليه بكونه أظناً وأمر أي أشد هناً ومراعاة ويقال هي صار هنيئاً ومريئاً صار مريئاً وأوهو أن لا يشغل على المعدة وينضم عنها قال ولم يثبت النهي عن قطع اللحم بالسكين بل ثبت الحز من الكتف فيختلف باختلاف اللحم كما إذا عسر نضجه بالسكين وقطع بالسكين وكذا إذا لم تحضر السكين وكذا يختلف بحسب المجلة والتأني والله أعلم والانتشال بالمجعة التناول والقطع والافتلاع يقال نشلت اللحم من المرق أخرجه منه ونشلت اللحم إذا أخذت بيدك عضواً فتركت ما عليه وأكثرت ما يستعمل في أخذ اللحم قبل أن ينضج ويسمى اللحم نشيلاً وقال الاسماعيلي ذكر الانتشال مع النّش والانتشال التناول والاستخراج ولا يسمى ثم شاحتي يتناول من اللحم (قلت) فخاصة ان النّش بعد الانتشال ولم يقع في شيء من الطريقتين اللذين ساقهما البخاري بلفظ النّش وانما ذكره بالعسني حيث قال تعرق كئناً أي تناول اللحم الذي عليه بنمحه وهذا هو النّش كما تقدم ولعل البخاري أشار بهذه الترجمة إلى تضعيف الحديث الذي سأذكره في الباب الذي يلي الباب الذي بعده هذا في النهي عن قطع اللحم بالسكين (قوله عن محمد) هو ابن سيرين ووقع منسوباً في رواية الاسماعيلي قال ابن بطال لا يصح لابن سيرين سماع من ابن عباس ولا من ابن عمر (قلت) سبق إلى ذلك يحيى بن معين وكذا قال عبد الله بن أحمد عن أبيه لم يسمع محمد بن سيرين عن ابن عباس يقول بلغنا وقال ابن المديني قال شعبة أحاديث محمد بن سيرين عن عبد الله بن عباس انما سمعها من عكرمة لقيته أيام المختار (قلت) وكذا قال خالد الخذاء كل شيء يقول ابن سيرين ثبت عن ابن عباس سمعته من عكرمة اه واعتماد البخاري في هذا المتن انما

وقال عمرو بن أبي عمرو عن أنس صنع النبي صلى الله عليه وسلم حديساً * حدثنا مسلم ابن إبراهيم حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن ابن عباس رضي الله عنهم قال أهدت خالتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ضباباً واقطاً ولينا فوضع الضب على مائدته فلو كان حراماً لم يوضع وشرب اللبن وأكل الأقط * (باب السلق والشعير) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال ان كنا لنفرح بيوم الجمعة كانت لنا عجوز تأخذ أصول السلق فتجعل في قدر لها فتجعل فيه حباً من شعير اذا صلينا زرعناها فترشها علينا وكذا نفرح بيوم الجمعة من أجل ذلك وما كنا نتعدى ولا نقبل الا بعد الجمعة والله ما فيه شحهم ولا ودلّ * (باب النّش وانتشال اللحم) * حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب حدثنا جاد حدثنا أيوب عن محمد عن ابن عباس رضي الله عنهما

قال تعزق رسول الله صلى الله عليه وسلم كنفانهم قام فصلي ولم يتوضأ * وعن أيوب وعاصم عن عكرمة عن ابن عباس قال اتشلت النبي صلى الله عليه وسلم عرفان قدر فأكل ثم صلى ولم يتوضأ * (باب تعزق العضد) * حدثني محمد بن المثنى قال حدثني عثمان بن عمر حدثنا فليح حدثنا أبو حازم المدني (٤٧٦) حدثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال خر جناح النبي صلى الله عليه

وسلم نحو مكة * وحدثني عبد العزيز بن عبد الله حدثنا محمد بن جعفر عن أبيه عن عبد الله بن أبي قتادة السلمي عن أبيه أنه قال كنت يوماً جالساً مع رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم نزل أمامنا والقوم محرمون وأنا غير محرم فابصر أحماراً وحشياً وأنا مشغول أخدفت علي فلم يؤذوني له وأحبوا الوأني أبصرته فالتفت فأبصرته فقممت إلى النرس فأبصرته ثم ركبت ونسيت السوط والريح فقات لهم ناولوني السوط والريح فقالوا والله لا نعينك عليه بشئ فغضبت فزيت فأخذتهم ما ثم ركبت فشددت على الحمار فعقرته ثم جثت به وقدمت فوقها فيه يأكونه ثم انهم شكوا في أكلهم إياه وهم حرم فرحنا وخبأت العضد معي فأدركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عن ذلك فقال معكم منه شيء فناولته العضد فأكلها حتى تعزقها

هو على السند الثاني وقد كرت أن ابن الطباع أدخل في الاقل عكرمة بين ابن سيرين وابن عباس وكأن البخاري أشار بإيراد السند الثاني إلى ما ذكر من أن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس (قلت) وماله في البخاري عن ابن عباس غير هذا الحديث وقد أخرجه الاسماعيل من طريق محمد بن عيسى بن الطباع عن جاد بن زيد فأدخل بين محمد بن سيرين وابن عباس عكرمة وانما صحيح عنده ليجيء بالطريق الأخرى الثانية فأورده على الوجه الذي سمعته (قوله) تعزق رسول الله صلى الله عليه وسلم كنفانهم في رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس كما تقدم في الظهارة أكل كنفنا وعنده مسلم من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بهد بهد خبز ولحم فأكل ثلاث لقم الحديث فأفادت تعيين جهة اللحم ومقدار ما أكل منه (قوله) وعن أيوب هو معطوف على السند الذي قبله وأخطأ من زعم أنه معلق وقد أورده أبو نعيم في المستخرج من طريق الفضل بن الحباب عن الحبي وهو عبد الله بن عبد الوهاب شيخ البخاري فيه بالسند المذكور وحاصله أن الحديث عند جاد بن زيد عن أيوب بسندين على لفظين أحدهما عن ابن سيرين باللفظ الأول والثاني عن عكرمة وعاصم الآخر باللفظ الثاني ومنا الحديثين واحد وهو ترك الإيجاب الوضوء مما مست النار قال الاسماعيل وصله إبراهيم بن زياد وأحمد بن إبراهيم الموصلي وعارم ويحيى بن عيلان والحوذي كلهم عن جاد بن زيد وأرسله محمد بن عيسى بن حساب فلم يذكر فيه ابن عباس (قلت) ووصله صحيح اتفاقاً لأنهم أكثر وأحفظ وقد وصلوا وأرسلوا الحكم لهم عليه وقد وصله آخرون غير من سمي عن جاد بن زيد والله أعلم (قوله) بـ تعزق العضد مضى تفسير التعزق وأما العضد فهو العظم الذي بين الكتف والمرفق وذكر المصنف حديث أي قتادة في قصة الحمار الوحشي وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الحج وأبو حازم المدني في اسناده هو سلمة بن زيد صاحب سهل بن سعد ومرواه عنه قوله في آخره فناولته العضد فأكلها حتى تعزقها أي حتى لم يبق على عظمها لحم وقوله في آخره قال محمد بن جعفر وحدثني زيد بن أسلم هو معطوف على السند الذي قبله والحاصل أن محمد بن جعفر أي ابن أبي كثير شيخ البخاري فيه اسنادين ووقع للنسفي والأكثر قال ابن جعفر غير مسمى وفي رواية أبي ذر عن الكشي عن قال أبو جعفر فإن كان محمد بن جعفر يكنى أبا جعفر رجعت رواية الكشي عن أبيه والافهوان لأب والله أعلم (قوله) بـ قطع اللحم بالسكين ذكر فيه حديث عمرو بن أمية أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحتز من كنف شاة الحديث وقد تقدم مشروحاً في كتاب الظهارة ومعنى يحتز يقطع وأخرج أصحاب السنن الثلاثة من حديث المغيرة بن شعبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يحزني من جنب حتى أذن بلال فطرح السكين وقال ماله تربت يداه قال ابن بطال هذا الحديث يرد حديث أي معشر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة ترفعته لا تطفعوا اللحم بالسكين فإنه من صنيع الاعاجم وإنه شوه فانه أهنأ وأمرأ قال أبو داود وهو

وهو مشروم * قال محمد بن جعفر وحدثني زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة مثله * (باب قطع اللحم بالسكين) * حدثنا أبو اليان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني جعفر بن عمرو بن أمية أن أباه عمرو بن أمية أخبره أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحتز من كنف شاة في يده فدعى إلى الصلاة فألقاها والسكين التي يحتز بها ثم قال فصل ولم يتوضأ

حديث ليس بالقوى (قلت) له شاهد من حديث صفوان بن أمية أخرجه الترمذي بلفظ انهم شوا
 اللعيم فشافاهة أهنا وأمرأ وقال لانعرفه الا من حديث عبد الكريم اه وعبد الكريم هو أبو
 أمية بن أبي الخارق ضعيف لكن أخرجه ابن أبي عاصم من وجد آخر عن صفوان بن أمية فهو
 حسن لم يكن ليس فيه ما زاده أبو عشرين التصريح بالنهي عن قطع اللعيم بالسكين وأكثر ما في
 حديث صفوان أن النهش أولى وقد وقع في أول حديث الشفاعة الطويل المأني في التفسير
 من طريق أبي زرعة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم يلجم الذراع فنهش منها ثم شاة
 الحديث ﴿ **قوله** باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاما أي مباحا أما
 الحرام فكان يعيبه ويذمه وينهى عنه وذهب بعضهم إلى أن العيب أن كان من جهة الخلقة
 كره وان كان من جهة الصنعة لم يكره قال لان صنعة الله لا تعاب وصنعة الآدميين تعاب (قلت)
 والذي يظهر التعميم فإن فيه كسر قلب الصانع قال النووي من آداب الطعام المتأ كدة أن
 لا يعاب كقوله مالخ حامض قليل الملح غليظ رقيق غير ناضج ونحو ذلك **(قوله** عن أبي حازم) هو
 الأشجعي ولا اعش فيه شيخ آخر أخرجه مسلم من طريق أبي معاوية عنه عن أبي يحيى مولى
 جعدة عن أبي هريرة وأخرجه أيضا من طريق أبي معاوية وجاعلة عن الاعش عن أبي حازم
 واقتصر البخاري على أبي حازم لكونه على شرطه دون أبي يحيى وأبو يحيى مولى جعدة بن هيرة
 الخزرجي مدني ماله عند مسلم سوى هذا الحديث وقد أشار أبو بكر بن أبي شيبة في إرواه ابن ماجه
 عنه إلى أن أبا معاوية قد روى قوله عن الاعش عن أبي يحيى فقال لما أوردته من طريقه يخالفه
 فيه بقوله عن أبي حازم وذكره الدارقطني فيما اتفق على مسلم وأجاب عياض بأنه من الأحاديث
 المعللة التي ذكر مسلم في خطبة كتابه أنه يوردها وبين علمها كذا قال والتحقيق أن هذا لا يعلل فيه
 لرواية أبي معاوية الوجهين جميعا وإنما كان أبي هذا الوقت قصر على أبي يحيى فيكون حينئذ شاذ
 أما بعد ان وافق الجماعة على أبي حازم فيكون زيادة محضة حفظها أبو معاوية دون بقية أصحاب
 الاعش وهو من أحفظهم عنه فيقبل والله أعلم **(قوله** وان كرهه تركه) يعني مثل ما وقع له في الضب
 ووقع في رواية أبي يحيى وان لم يشتهه سكت أي عن عيبه قال ابن بطال هذا من حسن الأدب
 لان المنة قد لا يشتهى الشيء ويشتهيه غيره وكل مأذون في أكله من قبل الشرع ليس فيه عيب
 ﴿ **قوله** باب النسخ في الشعر) أي بعد طبعه لطير منه قشوره وكان يثبه بهذه الترجمة
 على أن النهي عن النسخ في الطعام خاص بالطعام المطبوخ **(قوله** أبو عديان) هو محمد بن مطرف
 وأبو حازم هو سلمة بن دينار وهو غير الذي قبله وهو أصغر منه وان اشتركا في كون كل منهما
 تابعيا **(قوله** النقي) بفتح النون أي خبز الدقيق الحواري وهو النظيف الأبيض وفي حديث
 البعث يحشر الناس على أرض عفراء كقرصة النقي وذكره في الباب الذي بعده من وجد آخر
 عن أبي حازم أنهم منه **(قوله** قال لا) هو موافق لحديث أنس المتقدم مآري مرقا قاط **(قوله)**
 فهل كنتم تتخلون الشعر) أي بعد طبعه **(قوله** ولكن كنتم تنفخه) ذكره في الباب الذي بعده بالنظر
 هل كانت لكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل قال ما رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 منخل من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله تعالى وأظنه احترز عما قبل البعثة لكونه صلى الله عليه
 وسلم كان سافرا في تلك المدة إلى الشام تاجر أو كانت الشام اذ ذلك مع الروم والخبر النقي عندهم

• (باب ما عاب النبي صلى الله
 عليه وسلم طعاما) * حدثنا
 محمد بن كثير أخبرنا سفيان
 عن الأعشى عن أبي حازم
 عن أبي هريرة قال ما عاب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 طعاما قط ان اشتاه أكله
 وان كرهه تركه • (باب النسخ
 في الشعر) * حدثنا سعيد
 ابن أبي مرزوق حدثنا أبو
 غسان قال حدثني أبو حازم
 انه سأل سهلا هل رأيتم في
 زمان النبي صلى الله عليه
 وسلم النقي قال لا فهل كنتم
 تتخلون الشعر قال لا ولكن
 كنتم تنفخه

* (باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون) * حدثنا أبو الزعمان حدثنا جاد بن زيد عن عباس الجريري عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم يوم ما بين أصحابه تمر فأعطى كل إنسان سبع تمرات فأعطاني سبع تمرات أحدها من حشفة فلم يكن فيمن ترة أعجب إلى منها شدة في مضاعتي * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا وهب بن جرير حدثنا شعبة عن ابن عمير عن قيس بن سعد قال رأيتني سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لنا طعام الا ورق الحبله أو الحبله حتى يضع أحدنا ما ذاع الشاة ثم أصبحت (٤٧٨) بنو أسد تعزوني على الاسلام خسرت اذا وصل سعي * حدثنا قتيبة بن سعيد

حدثنا يعقوب عن أبي حازم قال سألت سهل بن سعد فقلت هل أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم النقي فقال سهل ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم النقي من حين أسبغ الله حتى قبضه الله قال فقلت هل كانت لكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل قال ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل من حين أسبغ الله حتى قبضه الله قال قلت كيف كنتم تأكلون الشعر غير نخول قال كنا نطعمه وننفضه فطير مطار وما بين ثريناه فأكلناه * حدثني اسحق بن ابراهيم أخبرنا روح بن عبادة حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه من يقوم بسين أيديهم شاة صالحة فدعوه فأني يأكل قال يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يشبع من الخبز الشعير * حدثنا عبد الله بن أبي الاسود

كثروا كذا المناخل وغيرهما من آلات الترفه فلا ريب أنه رأى ذلك عندهم فأما بعد البعثة فلم يكن الا بكة والطائف والمدينة ووصل الى نوك وهي من أطراف الشام لكن لم يفتحها ولا طالت اقامته بها وقول التكرمانى نخلت الدفيسق أى غربلته الا ولى أن يقول أى أخرجت منه الخالة * (قوله ما) ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون أى في زمانه صلى الله عليه وسلم وذكر فيه ستة أحاديث * الاول حديث أبي هريرة في قصة التمر وسأني شرحه في باب بعد باب القضاء والطب وقوله في هذه الرواية شدة من مضاعتي بفتح الميم وقد تكسر وتخفف الضاد المعجمة وبعد الالف غين معجمة هو ما يعضغ أو هو المضغ نفسه وممراده أنها كانت فيها قوة عندهم منغها فطال مضغها كالعلك وسأني بعد أبواب بلنظ هي أشد من الضربى * الثاني حديث اسمعيل وهو ابن خالد عن قيس وهو ابن أبي حازم عن سعد وهو ابن أبي وقاص ووقع في شرح ابن بطال وتبعه ابن الملقن عن قيس بن سعد عن أبيه كانه توشمه قيس بن سعد بن عبادة وهو غلط فاحش فقد مضى الحديث في مناقب سعد بن من طريق قيس وهو ابن أبي حازم سمعت سعدا ووقع في رواية مسلم عن قيس سمعت سعد بن أبي وقاص (قوله رأيتني سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا فيه إشارة الى قدم اسلامه وقد تقدم بيان ذلك في مناقبه من كتاب المناقب ووقع عند ابن أبي خيثمة أن السبعة المذكورين أبو بكر وعثمان وعلي وزيد ابن حارثة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وكان اسلام الاربعة يدعاه أي بكر لهم الى الاسلام في أوائل البعثة وأما علي وزيد بن حارثة فاسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم أول ما بعث (قوله الاورق الحبله أو الحبله) * الاول نفع المهمله وسكون الواحدة * والثاني بضمهما وقيل غير ذلك والمراد به غير العضاه وغير السبر وهو يشبه اللويا وقيل المراد عروق الشجر وسأني بسطه في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى * الثالث حديث سهل في النقي والمناخل تقدم في الباب الذي قبله وقوله في آخره وما بين ثريناه بمثلثة وراءه نقيلة أى بللناه بالماء (قوله فاكلناه) يحتمل أن يريد أكله بغير عجن ولا خبز ويحتمل أنه أشار بذلك الى عجنه بعد البل وخبزه ثم أكله والمخل من الادوات التي جاءت بضم أولها * الرابع حديث أبي هريرة أنه من يقوم بين أيديهم شاة مصلية أى مشوية والصلاء بالكسر والمد الشى (قوله فدعوه فأني يأكل) ليس هذا من ترك اجابة الدعوة لانه في الواو لاني كل الطعام وكان أباه مرة استخضر حينئذ ما كان النبي صلى الله عليه وسلم فيه من شدة العيش فزهد في أكل الشاة ولذلك قال خرج ولم يشبع

من
حدثنا عبد الله بن أبي الاسود
حدثنا معاذ حدثني أبي عن يونس عن قبادة عن أنس بن مالك قال ما أكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان ولا في سكرجة ولا خبز له مرقق قلت لقتادة على ما بأكولون قال على السفر * حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم منذ قدم المدينة من طعام البر ثلاث ليل بال تباعا حتى قبض

* (باب التلبينة) * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت اذا مات الميت من أهلها فاجتمع لذلك النساء ثم تفرقن الا أهلها وخصته اُحمرت بريمة من تلبينة فطخت ثم صنعت تريد فصبت التلبينة عليها ثم قالت كلن منها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول التلبينة بحجة لقواد المر يض تذهب ببعض الحزن * (باب التريد) * حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة (٤٧٩) عن عمرو بن مرة الجلي عن حمزة الهمداني

عن أبي موسى الاشعري

عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال كل من الرجال كثير

ولم يكمل من النساء

الا امرأتين عمران وآسية

امرأة فرعون وفضل عائشة

على النساء كفضل الثريد

على سائر الطعام * حدثنا

عمرو بن عون حدثنا خالد بن

عبد الله عن أبي طوالة عن

أنس عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال فضل عائشة

على النساء كفضل الثريد

على سائر الطعام * حدثنا

عبد الله بن منير مع أباحاتم

الاشمئل بن حاتم حدثنا ابن

عون عن شامة بن أنس عن

أنس رضى الله عنه قال

دخلت مع النبي صلى الله

عليه وسلم على غلام له خياط

فقدم اليه قصعة فيها ثريد

قال وأقبل على غلامه قال

لجعل النبي صلى الله عليه

وسلم يتبع الدباء قال

لجملت أتبعه فأشعه بين

يديه قال فبازلت بعد أحب

الدباء * (باب شاة مسهوبة

والكتف والجنب) * حدثنا

من خبر الشيعر وقدمت الإشارة الى ذلك في أول الاطعمة وياق مزيدي في كتاب الرقاق
* الخامس حديث أنس في الخوان والسكرجة تقدم شرحه قريبا * السادس حديث عائشة
في طعام البرقة قدمت الإشارة اليه في أول الاطعمة وياق في الرقاق أيضا ان شاء الله تعالى
* (قوله) التلبينة) بفتح التاء وسكون اللام وكسر الموحدة بعد هاء تحتانية
ساكنة ثم نون طعام تنفذ من دقيق أو نخالة وورعاجعل فيها عسل سميت بذلك لاشبهها باللب في
البياض والرقه والنافع منه ما كان رقيقا ناضجا لا غليظا نيا وقوله بحجة الجحيم والميم الثقيلة
أى مكان الاستراحة ورويت بضم الميم أى مريحة والجحيم بكسر الجحيم الراحة وجحيم الفرس اذا
ذهب اعياءه وسبق فى شرح حديث عائشة في كتاب الطب ان شاء الله تعالى * (قوله)
* (باب الثريد) بفتح التاء وكسر الراء معروف وهو أن يثرد الخبز بمرق اللحم وقد يكون
نعمه اللحم ومن أمثاله ثم الثريد أحد اللحمين وربما كان أنفع وأقوى من نفس اللحم النضج اذا
ثرد بحرقة وذكرا المصنف فيه ثلاثة أحاديث * الأول والثاني عن أبي موسى وأنس في فضل
عائشة وقد تقدم في المناقب وفي أحاديث الانبياء في ترجمة موسى عليه السلام عند ذكر
امرأة فرعون وفي ترجمة مريم والجل في اسناد حديث أبي موسى بفتح الجحيم وتخفيف الميم
نسبة الى بنى جيل حى من مراد وقد تقدم شرح الحديث هنا وتقرير فضل الثريد وورديه
أخص من هذا فعند أحمد من حديث أبي هريرة عارسل الله صلى الله عليه وسلم بالبركة في
السجور والثريد وفي سنده ضعف ولا طبرانى من حديث سلمان رفعه البركة في ثلاثة الجماعة
والسجور والثريد وأبو طوالة في حديث أنس هو عبد الله بن عبد الرحمن بن حزم وزعم عباس
انه وقع في رواية أبي ذرهما عن ابن أبي طوالة وهو خطأ ولم أر في النسخة التى عندنا من طريق
أبى ذر الا على الصواب وذكرا القابسى حدثنا خالد بن عبد الله بن أبى طوالة وشو تحفيص وانما هو
عن أبى طوالة * ثالثا حديث أنس في الخياط * (قوله) مع أباحاتم) هو أشمئل بن حاتم البصرى
ووقع في نسخة الصغاني تسميته وتسمية أبيه في الاصل وفي نسخة حدثنا أشمئل بن حاتم وابن عون
هو عبد الله * (قوله) على غلام له خياط) تقدم أنه لم يسم وتقدم شرح الحديث في باب من تتبع
حوالى القصة * (قوله) شاة مسهوبة والكتف والجنب) ذكر فيه حديث
أنس وفيه ولا رأى شاة مسهوبة وفي رواية الكشي بنى مسهوبة وحديث عمرو بن أمية يستحسن
كتف شاة وقد تقدم ما قرى أو أمما الجنب فأشار به الى حديث أم سلمة أنها قربت الى النبي صلى الله
عليه وسلم جنبا مشويا فأكل منه ثم قام الى الصلاة أخرجه الترمذى وصححه وتقدم في باب قطع
الحجم بالسكين الإشارة الى حديث المغيرة بن شعبه وفيه عند أبي داود والنسائي ضمنت النبي صلى

هذبة بن خالد حدثنا همام بن يحيى عن قتادة قال كان أبى أنس بن مالك رضى الله عنه وخبازه قائم قال كلوا فإنا أعلم النبي صلى الله
عليه وسلم رأى رغيفا مرققا حتى لحق بالله ولا رأى شاة مسهوبة بعينه قط * حدثنا محمد بن مقاتل أخبرنا عبد الله أخبرنا معمر عن
الزهري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضميرى عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحترق كتف شاة فأكل منها فادعى
الى الصلاة فقام فطرح السكين فصلى ولم يتوضأ

(باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسنانهم من الطعام واللحم وغيره)
وقالت عائشة وأسما صغنها للنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر سفرته حدثنا اخلاص بن يحيى حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه قال قالت لعائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أن تؤكل لحوم الاضاحي فوق ثلاث قالت ما فعله الا في عام جامع الناس فيه فأراد أن يطعم الغني الفقير وان كان ترفع الكراع فإنا كاه بعد خمس عشرة قيل ما اضطركم اليه فحكمت قالت ما شيع آل محمد صلى الله عليه وسلم من خبز برأدوم ثلاثة أيام حتى لحق بالله * وقال ابن كثير أخبرنا سفيان حدثنا عبد الرحمن بن عابس بهذا * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن جابر قال كانت تود لحوم الهدى على عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة تابعه محمد بن ابن عيينة وقال ابن جرير قلت لعطاء أقال حتى جئنا المدينة قال لا

الله عليه وسلم فأمر بجنب فشوى فأخذ الشفرة فجعل يحترق بها امته قال ابن بطال يجمع بين هذا الحديث وكذا حديث عمرو بن أمية وبين قول أنس أنه صلى الله عليه وسلم ما رأى شاة مسمومة فذكر ما تقدم في باب الخبز المرقق وقدم في البحث منه مستوفي **(قوله ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسنانهم من الطعام واللحم)** ليس في شيء من أحاديث الباب للطعام ذكر وانما يؤخذ منها بطريق الاطلاق أو من مقتضى قول عائشة ما شيع من خبز البر المادوم ثلاثا فإنه لا يلزم من نفي كونه أدوماني كونه مطلقا وفي وجود ذلك ثلاثا مطلقا دلالة على جواز تناوله وابقائه في البيوت ويحتمل أن يكون المراد بالطعام ما يطعم فيه يدخل فيه كل ادم **(قوله وقالت عائشة وأسما صغنها للنبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر سفرته)** تقدم حديث عائشة موصولا في باب الهجرة إلى المدينة مطلقا وحديث أسما تقدم في الجهاد وسبق الكلام فيه قريبا ثم ذكر فيه حديثين * أحدهما عن عائشة **(قوله عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه)** هو عابس عهد له ثم موحدة ثم موحلة ابن ربيعة النخعي الكوفي تابعي كبير وياتي به عابس بن ربيعة الغطفي صحابي ذكره ابن يونس وقال له صحبة وشهد فتح مصر ولم أجدهم عن روايته **(قوله قالت ما فعله الا في عام جامع الناس فيه فأراد أن يطعم الغني الفقير)** يثبت عائشة في هذا الحديث أن النبي عن ادخال لحوم الاضاحي بعد ثلاث تسخ وان سب النبي كان خاصا بذلك العام لله الذي ذكرتم ما وسألني بسط هذا في أو آخر كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى وغرض البخاري منه قوله وان كان ترفع الكراع الخ فان فيه بيان جواز ادخال اللحم وأكل التديد وثبت أن سب ذلك لله العام عندهم بحيث انهم لم يكونوا يشعرون من خبز البر ثلاثة أيام متواليه **(قوله وقال ابن كثير)** هو محمد وهو من مشايخ البخاري وغرضه نصريح سفيان وهو الثوري بأخبار عبد الرحمن بن عابس له به وقد وصله الطبراني في الكبير عن معاذ بن المنذر عن محمد بن كثير به **(قوله في حديث جابر حدثنا سفيان)** هو ابن عيينة وسفيان الذي قبله في حديث عائشة هو الثوري كما بينته **(قوله تابعه محمد بن ابن عبيدة)** قيل ان محمدا هذا هو ابن سلام وقد وقع في الحديث في مسند محمد بن يحيى بن أبي عمر عن سفيان والفظه كأنه عزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل وكان تود لحوم الهدى إلى المدينة **(قوله وقال ابن جرير الخ)** وصل المصنف أصل الحديث في باب ما يؤكل من البدن من كتاب الحج والفضة كالأنا كل من لحوم بدنا فوق ثلاث فرخص لنا النبي صلى الله عليه وسلم فقال كلوا وتودوا ولم يذكر هذا الزيادة وقد ذكرها مسلم في روايته عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد بالسند الذي أخرجه به البخاري فقال بعد قوله كلوا وتودوا قالت لعطاء أقال جابر حتى جئنا المدينة قال نعم كذا وقع عند خلاف ما وقع عند البخاري قال لا والذي وقع عند البخاري هو المعتقد ان أجدا أخرجه في مسنده عن يحيى بن سعيد كذلك وكذلك أخرجه النسائي عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد وقد نبه على اختلاف البخاري ومسلم في هذه اللفظة الجميدة في جملة متبعه عياض ولم يذكره جابر حتى أو غفل ذلك شراح البخاري أصلا في وقت عليه ثم ليس المراد بقوله لا نفي الحكم بل مراده أن جابر لم يصرح باستمرار ذلك منهم حتى قدموا فيكون على هذا معنى قوله في رواية عمرو بن دينار عن عطاء كأنه تود لحوم الهدى إلى المدينة أي لتوجهنا إلى المدينة ولا يلزم من ذلك بقاءها معهم حتى يصلوا المدينة والله أعلم لكن قد

* (باب الحيس) * حدثنا قتيبة حدثنا اسمعيل بن جعفر عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب أنه سمع أنس ابن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ي طلبة التمس غلاما من علمائكم يخدمني يخرجني أبو طلحة يردني وراه فكنيت أخذهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما نزل فكنيت أسمعهم يكبر أن يقول اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن والعجز والكسل والجمل والخبن وضاع الدين وغلبة الرجال فلم أزل أخذهم حتى (٤٨١) أقبلنا من خيبر وأقبل بصفية بنت حيي قد حازها فكنيت أراها يحوى

لهما وراه بعبادة أو بكساء ثم يردني وراه حتى إذا كنا بالصباء صنع حيسا في نطع ثم أرسلني فعدت رجلا فأكلوا وكان ذلك بناء بها ثم أقبل حتى إذا بد الله احد قال هذا جبل يحبنا ونحبه فلما أشرف على المدينة قال اللهم إني أحرم ما بين جبلينا مثل ما حرم بين ابراهيم مكة اللهم بارك لى سم في مدهم وصاعهم * (باب الاكل في اناء مفنض) * حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان بن أبي سليمان قال سمعت جابر هذا يقول حدثني عبد الرحمن بن أبي ليلى أنهم كانوا عند حديثه فاستسقى فاستناه فجئوني فلما وضع القدح في يده رماه به وقال لولا أني نهيتك عن شربة ولا مرتين كنت يقول لم أفعل هذا ولكني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديساج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في

خرج مسلم من حديث ثوبان قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم أنخيته ثم قال لي يا ثوبان أصلم لحلم هذا فلم أزل أطعمه منه حتى قدم المدينة قال ابن بطال في الحديث رد على من زعم من الصوفية أنه لا يجوز ادخار طعام لغد وان اسم الولاية لا يستحق ان ادخرا شيئا ولو قل وان من ادخرا أساء الظن بالله وفي هذه الاحاديث كناية في الرد على من زعم ذلك * (قوله باب الحيس) يفتح المهملة وسكون الحتمانية بعد هاء مهملة تقدم نفس برده مع شرح حديث الباب في قصة صفية في غزوة خيبر من كتاب المغازي وأصل الحيس ما يتخذ من الترو الاقط والسنن وقد يجعل عوض الاقط القنيت أو الدقيق وقوله فيه وضاع الدين يفتح الضاد المعجمة واللام أي نزل وحكي ابن التين سكون اللام وفسره بالملل وبأني حديثه شرح هذا الدعاء في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى وقوله يحوى بجمع مهملة وواو تنوين أي يجعل لها حوية وهو كساء محشو ويدار حول سنام الراحلة يحفظها كلها من السقوط ويستريح بالاستناد اليه (قوله) ثم أقبل حتى بد الله احد) تقدم الكلام عليه في أواخر الحج وقوله مثل ما حرم بين ابراهيم مكة قال الكرماني مثل منسوب بنزع الخافض أي مثل ما حرم بدولت لفظه بزيادة * (قوله باب الاكل في اناء مفنض) أي الذي جعلت فيه الفضة كذا اقتصر من الآية على هذا ولا أكل في جميع الآنية معباح الاناء الذهب واناء الفضة واختلفت في الاناء الذي فيه شيء من ذلك اما بالتحصيب واما بالخلط واما بالطلاء وحديث حذيفة الذي ساقه في الباب فيه النهي عن الشرب في آنية الذهب والفضة ويؤخذ منع الاكل بطريقي الاحاق وهذا التسمية لحديث حذيفة وقد ورد في حديث أم سلمة عند مسلم كما سألني التسمية عليه في كتاب الاشربة ذكر الاكل فيكون المنع منه بالنص أيضا وهذا في الذي جمعه من ذهب أو فضة اما المخلوط أو المصبوب والمذوق وهو المطلي فورد فيه حديث أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر رفعه من شرب في آنية الذهب والفضة أو تأم فيه شيء من ذلك فانهما يجرج في جوفه نار جهنم قال البيهقي المشهور عن ابن عمر موقوف عليه ثم أخرجه كذلك وهو عند ابن أبي شيبة من طريق أخرى عنه أنه كان لا يشرب من قدح فيه حاة فضة ولا فضة فضة ومن طريق أخرى عنه أنه كان يكره ذلك وفي الاوسط للذهبي في حديث أم عطية عن النبي صلى الله عليه وسلم عن تفضيخ الاقداح ثم رخص فيه للنساء قال معطاء لا يطابق الحديث الترجمة الا ان كان الاناء الذي سبق فيه حذيفة كان فضيا فان الفضة موضع التشفة عند الشرب وأجاب الكرماني بأن لفظ مفنض وان كان نظائرا فيما فيه فضة ولكنه يشمل ما اذا كان متخذاً منه من فضة والنهي عن الشرب في آنية الفضة يلحق به الاكل للعللة الجامعة فيطابق الحديث الترجمة والله أعلم * (قوله باب ذكر الطعام) ذكر فيه

(٦١ - فتح الباري سح) صنفها فانهم الهم في الدنيا ولنا في الآخرة * (باب ذكر الطعام) * حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن قتادة عن أنس عن أبي موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن كمثل الاترجة ريحها طيب وطعمها طيب ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة لا ريح لها وطعمها حلو ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كمثل الريحانة ريحها طيب وطعمها ممر ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الخنزيرة ليس لها ريح وطعمها ممر

خالد حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام * حدثنا أبو نعيم حدثنا مالك عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السنفرة قطعة من العذاب يمنع أحدكم نومه وطعامه فإذا قضى نهمته من وجهه فلم يجبل إلى أهله * (باب الأدم) * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا اسمعيل بن جعفر عن ربيعة أنه سمع القاسم بن محمد يقول كان في بريرة ثلاث سنين أرادت عائشة أن تشتريها فاعتقها فقال أهلها ولنا الولاء فقد كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لو شئت شرطته لهم فأعيا الولاء لمن أعتق قال وأعتقت خيبر في أن تقر تحت زوجي أو تفارقني ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئيت عائشة وعلى النار برمة فتور فدعا بالغداة فأتى بخبز وأدم من آدم البيت فقال ألم أر لحما قالوا بلى يا رسول الله ولكنه لحم تصدق به على بريرة فأهدته لنا فقال هو صدقة عليها وهديتنا

ثلاثة أحاديث * أحدها حديث أبي موسى مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن وقد سبق شرحه في فضائل القرآن والغرض منه تكرار ذكر الطعام فيه والطعام يطلق بمعنى الطعام * ثانيها حديث أنس في فضل عائشة وقد مضى التنبيه عليه قريبا وذكر فيه الطعام * ثالثها حديث أبي هريرة السنفرة قطعة من العذاب ذكره لقواد فيه يمنع أحدكم نومه وطعامه وقد مضى شرحه في أو آخر أبواب العمر بعد كتاب الحج قال ابن بطال معنى هذه الترجمة إباحة كل الطعام الطيب وان الزندليس في خلاف ذلك فإن في تشبيه المؤمن بماطعمه طيب وتشبيه الكافر بماطعمه مر ترغيبا في كل الطعام الطيب والحلو قال وإنما ذكره السلف لإدمان على كل الطيبات خشية أن يصير ذلك عادة فلا تصبر النفس على فقد ها قال وأما حديث أبي هريرة فتدنيه إشارة إلى أن الأدم لا يذبل في الدنيا من طعام يقيم به جسده ويقوى به على طاعة ربه وإن الله جل وعلا جبل النفوس على ذلك لتوأم الحياة لكن المؤمن يأخذ من ذلك بقدر إيتائه أمر الآخرة على الدنيا وزعمه غلط أي أن ابن بطال قال قبل حديث أبي هريرة ما مدعاه ليس فيه ذكر الطعام قال مغطاي قوله ليس فيه ذكر الطعام ذهل شديد فان لفظ المنع يمنع أحدكم نومه وطعامه اه وتعبه صاحبه الشيخ سراج الدين بن الملقن بأنه لا ذهل فان عبارة ابن بطال ليس فيه ذكر فضل الطعام لا أدناه وهو كما قال فلم يذهل * (قوله ماسم الأدم) يضم الهمزة للدال المهملة ويجوز إسكانها جمع ادم وقيل هو بالاسكان المنرد وبالضم الجمع ذكر فيه حديث عائشة قصة بريرة وفيه فأتى بأدم من آدم البيت وفيه ذكر اللحم الذي تصدق به على بريرة وقد مضى شرحه مستوفى في الكلام على قصة بريرة في الطلاق وحكي ابن بطال عن الطبري قال دلالت القصة على إتيانه عليه الصلاة والسلام اللحم إذا وجد إليه السبيل ثم ذكر حديث بريرة رفعه سيد الأدم في الدنيا والآخرة اللحم وأما ما ورد عن عمرو وغيره من السلف من إتياء كل غير اللحم على اللحم فأما تسمي النفس عن تعاطي الشهوات والأدمان عليها وإلزامها بالأسراف والإسراع في تبذير المال لقوله النبي عندكم إذا ذل ثم ذكر حديث جابر لما أضاف النبي صلى الله عليه وسلم وذبح له الشاة فلما قدمها إليه قال له كأنك قد علمت حبنا اللحم وكان ذلك لقوله النبي عندكم فكان حبهم له إن ذلك اه ملخصا وحديث بريرة أخرجه ابن ماجه وحديث جابر أخرجه أحمد مطولا من طريق نعيم العنزي عنه وأصله في الصحيح بدون الزيادة وقد اختلف الناس في الأدم فالجمهور أنه ما يؤكل به الخبز مما يطبخه سواء كان من فأم لا واشترط أبو حنيفة وأبو يوسف الاصطناع وسبأ في بسط ذلك في كتاب الأيمان والندوران شاء الله تعالى ووقع في حديث عائشة فقال أهلها ولنا الولاء ثم عطف على محذوف تقديره نبيعها ولنا الولاء وفيه فقال لو شئت شرطته بالمال الخمانية وهي ناشئة عن إشباع حركة المشاة وفيه وأعتقت خيبر بين أن تقر تحت زوجي أو تفارقه قال ابن التين يصح أن يكون أصله من وقر فتكون الراء مخففة بمعنى والقاف مكسورة يقال وقرت أقر إذا جلست مستقرة والمخزوف فاء الفعل قال ويصح أن تكون القاف مفتوحة بمعنى مع تشديد الراء من قولهم قررت بالمكان أقر يقال بنخ القاف ويجوز بكسرها من قرير اه ملخصا والثالث هو المحذوف في الرواية * (تنبيه) * وأورد البخاري هذا الحديث هبنا من طريق اسمعيل بن جعفر عن ربيعة عن القاسم بن محمد قال كان في بريرة ثلاث سنين

وساق الحديث وليس فيه أنه أسند عن عائشة وتعبه الاسماعيل فتال هذا الحديث الذي صححه من سبل وهو كما قال من ظاهر سياقه لكن البخاري اعتمد على ابراهيم موصولا من طريق مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة كما تقدم في النكاح والطلاق ولكنه جرى على عادته من تجنب ايراد الحديث على هيئته كلها في باب آخر وقد ثبت وصل هذا الحديث في باب لا يكون بيع الأمة طلاقا من كتاب الطلاق والله أعلم **(قوله باب الحلوى والعسل)** كذا لا يدرى من تصور وغيره ممدود وهما الغتان قال ابن ولادهي عند الانصبي بالتصريح بكتاب الباء وعند الفراء بالمد تكتب بالالف وقيل تعدو وتقصرو وقال الليث الاكثر على المد وهو كل حلوى يؤكل وقال الخطابي اسم الحلوى لا يقع الا على ما دخلته الصنعة وفي المخصص لابن سيدة هي ما عولج من الطعام بخلاوة وقد تطلق على النماكة **(قوله يحب الحلوى والعسل)** كذا في الرواية للجميع بالقصر وقد تقدم في أبواب الطلاق بالوجهين وهو طرف من حديث تقدم في قصة التخيير قال ابن بطال الحلوى والعسل من جملة الطيبات المذكورة في قوله تعالى كلوا من الطيبات وفيه تقوية لقول من قال المراد به المستلذه من المباحات ودخل في معنى هذا الحديث كل ما يشابه الحلوى والعسل من أنواع المأكول اللذيذة كما تقدم تقريره في أول كتاب الاطعمة وقال الخطابي وتبعه ابن التين لم يكن حبه صلى الله عليه وسلم لها على معنى كثرة انتهمس بها واشد نزاع النفس اليها وانما كان ينال منها اذا حضرت اليه لاصلاحها فيعلم بذلك أنها تحبها ويؤخذ منه جوارا اتخذ الاطعمة من أنواع شتى وكان بعض أهل الورع يكره ذلك ولا يرضى أن يأكل من الخلاوة الا ما كان حلوه بطبعه كالتمر والعسل وهذا الحديث يرد عليه وانما يورد عن ذلك من السلف من أثرنا خير تناول الطيبات الى الاخر مع القدرة على ذلك في الدنيا او اضعها لاشباع ووقع في كتاب فقه اللغة للعالم أبي أن حلوى النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يحبها هي الجميع بالجيم وزن عظيم وهو تمر مجن بلبن وسما في باب الجمع بين لونين ذكر من روى حديث أنه كان ييب الزبد والتمر وفيه رد على من زعم أن المراد بالحلوى أنه صلى الله عليه وسلم كان يشرب كل يوم قدح عسل يمزج بالماء وأما الحلوى المصنوعة فها كان يعرفها وقيل المراد بالحلوى النالودج لا المعتودة على النار والله أعلم **(قوله)** حدثنا عبد الرحمن بن شعبة **(هو عبد الرحمن بن عبد الملك بن محمد بن شعبة الخزاعي بالمهمله والراي المدني نسبة الى جد أبيه)** وغلط بعضهم فتسال عبد الرحمن ابن أبي شعبة وانظروا أي زيادة على سبيل الغلط المحض وما لعبد الرحمن في البخاري سوى موضعين هذا أحدهما **(قوله ابن أبي النديك)** هو محمد بن اسمعيل وأكثر ما يرد غير ألف ولام **(قوله)** كنت أكرم **(أكرم)** تقدم هذا الحديث في المناقب من وجه آخر عن ابن أبي ذئب وأوله يقول الناس أكثر أبو هريرة الحديث **(قوله لشعب بن طي)** في رواية الكشي هي في شمع بالموحدة والمعنى مختلف فان الذي بالياء يشعر بالمعاوضة لكن رواية اللام لا تنفيها **(قوله)** ولا ألبس الحرير **(قوله)** كذا في الجميع وتقدم في المناقب بلفظ الخبر بالموحدة قبل الراي الاول وتقدم أنه للكشي عن إبراهيم بن عيسى هو بالموحدة في رواية القابسي والاصيلي وعبدوس وكذا لا يدرى عن الحريري وكذا هو للنسفي ولما قبل إبراهيم بن كذا في هذا ورجح عياض الرواية بالموحدة وقال هو الثوب الخبز وهو المزين الملون مأخوذ من التمييز وهو التحسين وقيل الخبر بوب وشي مخطوط وقيل هو الجديد

* **(باب الحلوى والعسل)** *
 حدثني اسحق بن ابراهيم
 الخطابي عن أبي أسامة عن
 هشام قال أخبرني أبي عن
 عائشة رضى الله عنها قالت
 كان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يحب الحلوى والعسل
 * **(باب)** حدثنا عبد الرحمن بن شعبة
 قال أخبرني ابن أبي النديك
 عن ابن أبي ذئب عن المتبري
 عن أبي هريرة رضى الله عنه
 قال كنت أكرم النبي صلى
 الله عليه وسلم لشعب بن طي
 حين لا أكمل الخبر ولا ألبس
 الحرير

وانما كانت رواية الحرير مر جوجه لان السياق يشعر بأن أباهريرة كان يفعل ذلك بعد أن كان لا يفعله وهو كان لا يلبس الحرير لأولا ولا آخر بخلاف أكله الخمر ولبسه الخمر فإنه صار يفعله بعد أن كان لا يفعله **(قوله ولا يخدمني فلان ولا فلانة)** يحتمل أن يكون أباهريرة هو الذي كفى وقصد الإيهام لارادة التعظيم والتحويل ويحتمل أن يكون بمعنى معين أو كفى عنده الراوى وقد أخرج ابن سعد من طريق أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال ولقد رأيته وأنى لا حبر لابن عفان و بنت غزوان بطعام بطنى وعقبه رجلى أسوق بهم إذا ارتحلوا وأخدمهم إذا انزلوا فقالت لى يوم ما تردن - فأيما لتركن فأعما فزوجنهما الله تعالى فقلت لها التردن حافية ولتركن فاعمة وسنده صحيح وهو فى آخر حديث أخرجه البخارى والترمذى بدون هذه الزيادة وأخرج ابن سعد أيضا وابن ماجه من طريق سليم بن حيان سمعت أبى يقول سمعت أباهريرة يقول نشأت يتيما وهاجرت مسكينا وكنت أجبر البصرة بنت غزوان الحديث **(قوله وأستقرئ الرجل الآية وهى معي)** تقدم شرح قصته فى ذلك مع عمر فى أوائل الاطعمة وقصته فى ذلك مع جعفر فى كتاب المناقب **(قوله وخير الناس للناس)** تقدم شرحه فى المناقب ووقع فى رواية الاسماعيلى من الزيادة فى هذا الحديث من طريق ابراهيم الخزومى عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة وكان جعفر يحب المساكين ويجلس اليهم ويخدمهم ويخدمونه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتبه أبالمساكين **(قلت)** و ابراهيم الخزومى هو ابن الفضل ويقال ابن اسحق الخزومى مدنى ضعيف ليس من شرط هذا الكتاب وقد وردت هذه الزيادة فى المناقب عن الترمذى وهى من رواية ابراهيم أيضا وأشار الى ضعف ابراهيم قال ابن المنير مناسبة حديث أبى هريرة للترجمة أن الخلوى تطلق على الشئ الخلو ولما كانت العكة يكون فيها غلبا العسل وربما جاء مصرحاً به فى بعض طرقه ناسب التيوب **(قلت)** إذا كان ورد فى بعض طرقه العسل طابق الترجمة لانها مشتهرة على ذكر الخلوى والعسل معا فمؤخذ من الحديث أحدر كنى الترجمة ولا يشترط أن يشتمل كل حديث فى الباب على جميع ما تضمنته الترجمة بل يكفي التوزيع وإطلاق الخلوى على كل شئ خلو خلافاً للعرف وقد جزم الخطاى بخلافه كما تقدم فهو المعتمد **(قوله فنشفتها)** قيده عياض بالشين المعجمة والقاف ورجح ابن التين أنه بالقاف لان معنى الذى بالقاف أن يشرب ما فى الأناء كما تقدم والمراد هنا أنهم لعنوا ما فى العكة بعد أن قطعوها لئلا يشربوا من ذلك **(قوله)**

باب الدباء ذكر فيه حديث أنس فى قصة الخياط من طريق ثمامة عن أنس وقد تقدم شرحه وضبطه وتقدمت الإشارة الى موضع شرحه قريبا وأخرج الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق حكيم بن جابر عن أبيه قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فى بيته وعنده هذا الدباء فقلت ما هذا قال القرع وهو الدباء نكثته طعامنا **(قوله)**

الرجل يتكلف الطعام لآخوانه قال الكرمانى وجه التكلف من حديث الباب أنه حصر العدد بقوله خامس خمسة ولولا نكثته لما حصر وسبق الى نحو ذلك ابن التين وزاد أن التحديد ينافى البركة ولذلك لما لم يجد دأبو طلحة حصاد فى طعامه البركة حتى وسع العدد الكثير **(قوله)** عن أنس وأئبل عن أنس مسعود فى رواية أنس أسامة عن الاعمش حدثنا شقيق وهو أبو وأئبل حدثنا أبو مسعود وسياق بعد اثنين وعشرين بابا ولا أعش فيه شيخ آخر نهت عليه فى أوائل البيوع

ولا يخدمنى فلان ولا فلانة وأصق بطنى بالخمر واستقرئ الرجل الآية وهى معي كى يقلب لى فيطعمنى وخير الناس للمساكين جمع من أبى طالب يقلب شافطعنا ما كان فى بيته حتى أن كان ليخرج اليها العكة ليس فيها شئ ففشت منها فقلعتى ما فيها **(باب الدباء)** * حدثنا عمرو ابن على حدثنا أنس بن سعد عن ابن عون عن ثمامة بن أنس عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى مولى له خياطاً فأتى بدباء فجعل يأكله فلم أزل أحبه منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله **(باب)** الرجل يتكلف الطعام لآخوانه **(حديثنا)** * حدثنا شاذان بن يوسف حدثنا شاذان عن الاعمش عن أنس وأئبل عن أنس مسعود الانصارى قال

أخرجه مسلم من طريق زهير وغيره عن أبي سفيان عن جابر مرقونابرواية أخرى وأما عن أبي
مسعود وهو عقبة بن عمرو ووقع في بعض النسخ المتأخرة عن ابن مسعود وهو تخفيف (قوله
كان من الانصار رجل يقال له أبو شعيب) لم أقف على اسمه وقد تقدم في أوائل البيوع أن ابن عمر
عند أحمد والخاملي رواه عن الأعشى فقال فيه عن أبي مسعود عن أبي شعيب جعله من مسند أبي
شعيب (قوله وكان له غلام لحام) لم أقف على اسمه وقد تقدم في البيوع من طريق حنن بن
غياث عن الأعشى بلنفا قصاب ومضى نفسه به (قوله فقال اصنع لي طعاما) أدعوا رسول الله
صلى الله عليه وسلم خمس خمسة) زاد في رواية حنن أصنع لي طعاما ليكني خمسة فاني أريد أن
أدعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عرفت في وجهه الجوع وفي رواية أخرى أسامة اجعل لي
طعاما وفي رواية أخرى عن الأعشى عند مسلم اصنع لنا طعاما خمسة نفر (قوله فدعا النبي صلى
الله عليه وسلم خمس خمسة) في الكلام حذف تقديره فضع فدعا وسرح بذلك في رواية أخرى
أسامة ووقع في رواية أخرى معاوية عن الأعشى عند مسلم والترمذي وساقوا لفظها فدعا
وجلساء الذين معه وكانهم كفوا أربعة وهو خامس يقال خامس أربعة وخامس خمسة معني
قال الله تعالى ثاني اثنين وقال ثالث ثلاثة وفي حديث ابن مسعود رابع أربعة ومعني خامس
أربعة أي زائد على سم وخامس خمسة أي أحدهم والاجود نصب خامس على الحال ويجوز الرفع
على تقدير حذف أي وهو خامس أو أو خامس والجملة حينئذ طالية (قوله فبعثهم رجل) في
رواية أبي عوانة عن الأعشى في المظالم فابعثهم وهو بالتشديد معني تبعهم وكذا في رواية أخرى
وأبي معاوية وذكرها الداودي همزة قطع وتكلف ابن اثنين في توجيهها ووقع في رواية حنن
ابن غياث فباعهم رجل (قوله وهذا رجل تبعنا) في رواية أخرى عوانة بن جابر تابعنا بالتشديد وفي
رواية أخرى معاوية لم يكن معنا حين دعوتنا (قوله فممن شئت أذنت له وان شئت تركته) في رواية
أبي عوانة وان شئت أن يرجع رجوع وفي رواية أخرى رجوع وفي رواية أخرى معاوية
فانه اتبعنا ولم يكن معنا حين دعوتنا فان أذنت له دخل (قوله بل أذنت له) في رواية أخرى أسامة
لا بل أذنت له وفي رواية أخرى لا بل أذنت له رسول الله وفي رواية أخرى معاوية فقد أذنت له فدخل
ولم أقف على اسم هذا الرجل في شيء من طرق هذا الحديث ولا على اسم واحد من الأربعة وفي
الحديث من الفوائد جواز لا كنساب بصنعة الجزارة واستعمال العبد فيما يطبق من الصنائع
واتفاعة بكسبه منها وفيه مشروعية الضيافة وتأكد استحبابها لمن غلبت حاجته لذلك وفيه
أن من صنع طعاما غيره فهو بالخيار بين أن يرسله إليه أو يدعو له منزله وأن من دعا أحدا
استحب أن يدعو معه من يرى من أخصائه أهل محالسته وفيه الحكيم بالدليل لقوله اني
عرفت في وجهه الجوع وأن العجاجة كانوا يديون النظر إلى وجهه تبركابه وكان منهم من لا يظيل
النظر في وجهه حياء منه كما سرح به عمرو بن العاص فيما أخرجه مسلم وفيه أنه كان صلى الله
عليه وسلم يتجوع أحيانا وفيه اجابة الامام والشريف والكبير دعوة من دونهم وأكلهم طعام
ذي الحرفة غير الربيعة كالخزارة وأن تعاطى مثل تلك الحرفة لا يضر قدر من يتوق فيها ما يكره
ولا تسقط عنهم دعاها شهادته وأن من صنع طعاما لجماعة فليكن على قدرهم أن لم يقدروا على
أكثر ولا ينقص من قدرهم مستندا الى أن طعام الواحد يكتفي الاثنين وفيه أن من دعا قوما

كان من الانصار رجل يقال له
أبو شعيب وكان له غلام لحام
فقال اصنع لي طعاما أدعوا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم خمس خمسة فدعا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم خمس خمسة فبعثهم
رجل فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ان دعوتنا خمس
خمس وهذا رجل قد تبعنا
فان شئت أذنت له وان شئت
تركته قال بل أذنت له
قال محمد بن يوسف سمعت
محمد بن اسمعيل يقول اذا
كان القوم على المائدة ليس
لهم أن يناولوا من مائدة الى
مائدة أخرى ولكن يناول
بعضهم بعضا في تلك المائدة
أو يدعوا

متفقين يصنفه ثم طرأ عليهم من لم يكن معهم حجة فثبت أنه لا يدخل في عموم الدعوة وإن قال قوم أنه يدخل في الهدية كما تقدم أن جلساء المرء كآؤه فيما يدي إليه وأن من تطفل في الدعوة كان صاحب الدعوة الاختيار في حرمانه فإن دخل بغير إذنه ~~كان له~~ إخراجها وأن من قصد التطفيل لم يمنع ابتداء لأن الرجل سمع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرتد له احتمال أن تطيب نفس صاحب الدعوة بالأذن له وينبغي أن يكون هذا الحديث أصلاً في جواز التطفيل لكن بقيد عين احتياج اليه وقد جمع الخطيب في أخبار الطنيليين جزأ فيه عدة فوائد منها أن التطفيل منسوب إلى رجل كان يقال له طنيل من بني عبد الله بن غطفان كثر منه الاتيان إلى الولائم بغير دعوة فسمي طنيل العرائس فسمي من اتصف به بدبصفتهم طفيلياً وكانت العرب تسميه الوارش بشين مجيبة وتقول لمن يتبع المدعو بغير دعوة ضيف بنون زائدة قال الكرمانى في هذه التسمية مناسبة اللفظ للمعنى في التبعية من حيث أنه تابع للضيف والنون تابعة للكلمة واستدل به على منع استنباع المدعو غيره إلا إذا علم من الداعي الرضا بذلك وأن الطفيل يأكل حراماً وانصر ابن على الجهمي في ذلك قصة جرت له مع طفيلي واحتج نصر بحديث ابن عمر رفعه من دخل بغير دعوة دخل سارقاً وخرج مغيراً وهو حديث ضعيف أخرجه أبو داود واحتج عليه الطنيلي بأشياء يؤخذ منها تقييد المنع عن الاحتياج إلى ذلك من تطفيل وعن يمينه ذكره صاحب الطعام الدخول إليه ما لا يشرع له أو استئصال الدخول وهو يوافق قول الشافعية لا يجوز التطفيل إلا أن كان بينه وبين صاحب الدار تساط وفيه أن المدعو لا يمنع من الاجابة إذا امتنع الداعي من الأذن لبعض من صحبه وأما ما أخرجه مسلم من حديث أنس أن فارسياً كان طيب المرق صنع للنبي صلى الله عليه وسلم طعاماً ثم دعا فقال النبي صلى الله عليه وسلم وهذه لعائشة قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا فيجاب عنه بأن الدعوة لم تكن لوائمة وإنما صنع الناربي طعاماً بقدر ما يكفي الواحد فحسب أن أذن لعائشة أن لا يكتفي النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون الفرق أن عائشة كانت حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل وأيضاً فالمستحب للداعي أن يدعو خواص المدعو معه كما فعل البعاج بخلاف الفارسي فلذلك امتنع من الاجابة إلا أن يدعوها وعلم حاجتها عائشة لذلك الطعام بعينه أو أحب أن تأكل معه منه لأنه كان موصوفاً بالجوادة ولم يعلم مثله في قصة العام وأما قصة أبي طلحة حيث دعا النبي صلى الله عليه وسلم إلى العصيدة كما تقدم في علامات النبوة فقل لمن معه قوموا فأجاب عنه المازري أنه يحتمل أن يكون علم رضا أبي طلحة فلم يستأذنه ولم يعلم رضا أبي شعيب فاستأذنه ولأن الذي أكاه القوم عند أبي طلحة كان مما خرق الله فيه العادة لنبيه صلى الله عليه وسلم فكان جل ما أكاهه من البركة التي لا تصنع لأبي طلحة فيها فلم يقتصر إلى استئذانه أو لانه لم يكن بينه وبين القصاب من المؤدة ما بينه وبين أبي طلحة أو لأن أبا طلحة صنع الطعام للنبي صلى الله عليه وسلم فقتصر فيه كيف أراد أبو شعيب صنع له ولنفسه ولذلك حدد بعدد معين ليكون ما يفضل عنهم له ولعالمه مثلاً واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فاستأذنه لذلك لأنه أخبر بما يصلح نفسه وعياله وفيه أنه ينبغي لمن استؤذن في مثل ذلك أن يأذن للطارئ كما فعل أبو شعيب وذلك من مكارم الاخلاق ولعله سمع الحديث المسمى طعام الواحد يكفي الاثنين أو رجاء أن يوم الزائد بركة النبي صلى الله

عليه وسلم وإنما سألته النبي صلى الله عليه وسلم تطبيقاً لنفسه وأعلم أنه لا يمنع الطارئ
وأما وقف الفارسي في الأذهان لعائشة ثلاثاً واستماع النبي صلى الله عليه وسلم من أجابته فأجاب
عياض بأنه لعلة انما صنع قدر ما يكفي النبي صلى الله عليه وسلم وحده ولم حاجته لذلك فلو تبعه
غيره لم يستد حاجته والنبي صلى الله عليه وسلم اعتد على ما ألف من إمداد الله تعالى له بالبركة وما
اعتاده من الإشارة على نفسه ومن مكارم الاخلاق مع أهله وكان من شأنه أن لا يرجع بعد ثلاث
فلذلك رجع الفارسي عن المنع وفي قوله صلى الله عليه وسلم أنه اتبعنا رجلاً لم يكن معنا حين
دعوتنا إشارة إلى أنه لو كان معهم حالة الدعوة لم يتج إلى الاستئذان عليه فيؤخذ منه أن الداعي
لو قال لرسوله ادع فلاناً وجلساه بالكل من كان جلساه أن يحضر معه وإن كان ذلك لا يستحب
أو لا يجب حيث قلنا بوجوبه إلا بالتعيين وفيه أنه لا ينبغي أن يظهر الداعي الاجابة وفي نفسه
الكراهة لئلا يطعم ما تكرهه نفسه ولا يجمع الرياء والخجل وصفة ذي الوجهين كذا استدلل به
عياض وتعبه شيخنا في شرح الترمذي بأنه ليس في الحديث ما يدل على ذلك بل فيه مطلق
الاستئذان والأذن ولم يكلفه أن يطلع على رضاه بتلقه قال وعلى تقدير أن يكون الداعي يكره
ذلك في نفسه فينبغي له شجاعة نفسه على دفع تلك الكراهة وما ذكره من أن النفس تكون بذلك
طبيسة لا شك أنها أولى لكن ليس في سياق هذه القصة ذلك فسكانه أخذ من غير هذا الحديث
والتعقب عليه واضح لأنه ساقه مساقاً من يستنبطه من حديث الباب وليس ذلك فيه وفي قوله
صلى الله عليه وسلم اتبعنا رجلاً فإبهمه ولم يعينه أدب حسن مثلاً ينكسر خاطر الرجل ولا بأن
أن يضم إلى هذا أنه اطلع على أن الداعي لا يرذه والافسكان يتعين في ثانی الحال فيحصل كسر
خاطرهم وإضافتي رواية لمسلم أن هذا اتبعنا ويجمع بين الروايتين بأنه أبهمه لفظاً وعينه إشارة
وفي نوع فرق به بحسب الطائفة (تنبيه) بوقع هنا عند أي ذرع المستعمل وحده قال محمد بن
يوسف وهو الشرايبي سمعت محمد بن اسمعيل هو البخاري يقول إذا كان القوم عن المائدة فليس
لهم أن يناولوا من مائدة إلى مائدة أخرى ولكن يناول بعضهم من بعض في تلك المائدة أو يدعوا أي
يتروكوا أو كأنه استنبط ذلك من استئذان النبي صلى الله عليه وسلم الداعي في الرجل الطارئ ووجه
أخذه منه أن الذين دعوا صارهم بالدعوة عموم اذن بالتصرف في الطعام المدعو اليه بخلاف من لم
يدع فيستزل من وضع بين يديه الشيء منزلة من دعى له أو ينزل الشيء الذي وضع بين يديه غيره منزلة
من لم يدع اليه وأغفل من وقفت على كلامه من الشراح التنبه على ذلك (قوله) باب
من أضاف رجلاً وأقبل هو على عمله أشار به الترجمة إلى أنه لا يهتم على الداعي أن يأكل مع
المدعو أو يرد فيه حديث أنس في قصة الخياط وقد تقدم شرحه مستوفى وقد تعقبه الاسماعيلي
بأن قوله وأقبل على عمله ليس فيه فائدة قال وإنما اراد البخاري إيراده من رواية النضر بن شميل
عن ابن عون (قلت) بل الترجمة فائدة ولا مانع من ارادة التائد قين الاسنادية والمتينة مع اعتراف
الاسماعيلي بغرابة الحديث من حديث النضر فأنما أخرجه من رواية أزهر عن ابن عون فسكانه
لم يقع له من حديث النضر وقال ابن بطلان لأعلم في اشتراط أكل الداعي مع الضيف إلا أنه أبسط
لوجهه وأذهب لاحتشامه فن فعل فهو أبلغ في قرى الضيف ومن تركه فائز وقد تقدم في قصة
أضيف أي بكرانهم امتنعوا أن يأكلوا حتى يأكل معهم وأنه أنكر ذلك (قوله) باب

* (باب من أضاف رجلاً
الطعام وأقبل هو على
عمله) * حدثني عبد الله بن
منير مع النضر أخبرنا ابن
عون قال أخبرني غلام بن
عبد الله بن أنس عن أنس
رضي الله عنه قال كنت
غلاماً ما شئ مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم فدخل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم على غلام له خياط
فأتاه بتسعة فيمططعم
وعليه دباج جعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتسبع
الدباج قال فلما رأيت ذلك
جعلت أبجعه بين يديه قال
فأقبل الغلام على عمله قال
أنس لا أزال أحب الدباج بعد
ما رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم صنع ما صنع
(باب)

(المرق) * حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك أن خياط دعا النبي صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته فذهب مع النبي صلى الله عليه وسلم ففقر خبز شعير ومرقافيه دباء وقد يد فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء من حوالى القصعة (٤٨٨) فلم أرل أحب الدباء بعد يومئذ * (باب القديد) * حدثنا أبو نعيم حدثنا مالك

ابن أنس عن اسحق بن عبد الله عن أنس رضى الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم أتى بمرقة فإدبها وقد يد فرأيت يتبع الدباء يأكلها * حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها قالت ما فعد الأفي عام جاع الناس أراد أن يطعم الغنى التقير وان كالتفرع الكراع بعد خمس عشرة وما شبع آل محمد من خبز برأدم ثلاثا * (باب من ناول أو قدم الى صاحبه على المائدة شيئا) * قال وقال ابن المبارك لا بأس أن يناول بعضهم بعضا ولا يناول من هذه المائدة الى مائدة أخرى * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن اسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول ان خياط دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته قال أنس فذهب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام ففقر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خبزا

(المرق) أو ردفه حديث أنس المذكور قبل وهو ظاهر فيما ترجم له قال ابن التين في قصة الخياط روايات فيما أحضر ففى بعضهم اقرب مرقا وفي بعضهم اقيدا وفي أخرى خبز شعير وفي أخرى ثريدا قال والزائدة من الثقة مقبولة قال الداودى وانما كان ذلك لانهم لم يكونوا يكفون فربما غفل الراوى عند ما يحدث عن كلمة يعنى ويحفظها غيره من الثقات فيعتمد عليها (قلت) أتم الروايات ما وقع فى هذا الباب عن مالك فقرب خبز شعير ومرقافيه دباء وقد يد فلم يفتح الا ذكر التريد وفي خصوص التخصيص على المرق حديث صريح ليس على شرط البخارى أخرجه النسائى والترمذى وصححه وكذلك ابن حبان عن أبي ذر رفعه وفيه واذا طجعت قدرا فأكثر مرقته واغرف بخارك منه وعند أحمد والبراز من حديث جابر نحوه وفي الباب عن جابر في حديثه الطويل في صفحة الحج عند مسلم وأصحاب السنن ثم أخذ من كل يدته بقصعة وجعلت في قدر وطجعت فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى من لحها أو شربا من مرقها * (قوله) **باب القديد** ذكر فيه حديث أنس المذكور وهو ظاهر فيه وحديث عائشة ما نفعه الأفي عام جاع الناس أراد أن يطعم الغنى التقير الحديث (قلت) وهو مختصر من حديثها المسمى في باب ما كان السلف يدخرون وقد تقدم قريبا وأول سؤال السابغى عن النوى عن الأكل من لحوم الاضاحى فوق ثلاث فأجاب بذلك فيعرف منه أن مرجع الضمير فى قرأها ما فعله الى النوى عن ذلك * (قوله) **باب** من ناول أو قدم الى صاحبه على المائدة شيئا قال ابن المبارك لا بأس أن يناول بعضهم بعضا ولا يناول من هذه المائدة الى مائدة أخرى (تقدم هذا المعنى قريبا والاثر فيه عن ابن المبارك موصول عنه فى كتاب البر والصلة له ثم ذكر فيه حديث أنس فى قصة الخياط وفيه وقال عامة عن أنس فجعلت أجمع الدباء بين يديه وصاد قبل بابين من طريق ثمانية وقد تقدم فى باب من تتبع حوالى القصعة أن فى رواية أحمد عن أنس فجعلت أجمعه فأدبته منه وهو المطابق للترجمة لانه لا فرق بين أن يناول من انا الى انا أو يضم ذلك اليه فى نفس انا الذى يأكل منه قال ابن بطلال انما جاز أن يناول بعضهم بعضا فى مائدة واحدة لان ذلك الطعام قد لهم بأعيانهم فلمهم أن يأكلوه كله وهم فيه شركاء وقد تقدم الامر بأكل كل واحد مما يليه فى ناول صاحبه مما بين يديه فكان ثمة بتضييعه مع ماله فيه معه من المشاركة وهذا بخلاف من كان على مائدة أخرى فإنه وان كان للمناول حق فيما بين يديه لكن لا يحق للاخرى تناول منه اذ لا شركة فيه وقد أشار الامام عالى الى أن قصة الخياط لا تجوز الجواز المناولة لانه طعام اتخذ للنبي صلى الله عليه وسلم وقصد به والذي جمع له الدباء بين يديه خادمه يعنى فلا تجوز ذلك الجواز مناولة الخيضان بعضهم بعضا مطلقا * (قوله) **باب** التناوب الرطب) أى أكلهما معا وقد ترجم له بعد مسبعة أبواب الجمع بين اللوتين (قوله عن أبيه) هو سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف من صغار التابعين وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب من صغار الصحابة

(قوله) من شعير ومرقافيه دباء وقد يد قال أنس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء من حوالى القصعة فلم أرل أحب الدباء من يومئذ * وقال عامة عن أنس فجعلت أجمع الدباء بين يديه * (باب التناوب الرطب) * حدثنا عبد العزيز ابن عبد الله قال حدثني ابراهيم بن سعد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رضى الله عنهم

(قوله) رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقشاء قال الكرماني في الحديث أكل الرطب بالقشاء والترجمة بالعكس وأجاب بأن الماء للمصاحبة وللملاصقة فكل منهما صاحب للآخر أو ملاصق (قلت) وقد وقعت الترجمة في رواية النسفي على وفق لفظ الحديث وهو عند مسلم عن يحيى بن يحيى وعبد الله بن عون جميعاً عن إبراهيم بن سعد بسند البخاري فيه بلفظ يأكل القشاء بالرطب كلفظ الترجمة وكذلك أخرجه الترمذي وسبأ في الكلام على الحديث في باب الجمع بين اللوتين (قوله باب) كذا هو في رواية الجميع بغير رجة وسقط عند الاسماعيلي فاعترض بأنه ليس فيه للرطب والقشاء ذكر والذي أطعن أنه أراد أن يترجم به للتر وحده أو نوع منه وذكر فيه حديث أبي هريرة قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم قرافاً صابى سبع تمرات أحدها ثم حشفة وهو من رواية عباس الجري عن أبي عثمان النهدي عنه وقد تقدم قبل بمسألة أبواب ثم ساقه من رواية معاصم الاحول عن أبي عثمان باللفظ فأصابى خمس تمرات أربع تمر وحشفة قال ابن التين اما أن تكون احدى الروايتين وهما أو يكون ذلك وقع مرتين (قلت) الثاني بعد الاتحاد المخرج وأجاب الكرماني بأن لا منافاة ذاتخصيص بالعدد لا ينفي الزائد وفيه نظر والما كان لذكره فائدة والاولى أن يقال ان القسمة أو لا تثبت خمساً خمساً ثم فضلت فضله فقسمت اثنين اثنين فذكر أحد الروايتين مبتدأ الامر ولا تختمناه وقد وقع في الحديث اختلاف أشد من هذا فان الترمذي أخرجه من طريق شعبة عن عباس الجري بلفظ أصابعهم جوع فأعدناهم النبي صلى الله عليه وسلم تمررة واحدة وأخرجته الناس من هذا الوجه بلفظ قسم سبع تمرات بين سبعة أنا فيهم وابن ماجه وأحمد من هذا الوجه بلفظ أصابعهم جوع وهم سبعة فأعطاني النبي صلى الله عليه وسلم سبع تمرات لكل انسان تمررة وهذه الروايات متقاربة المعنى بخلاف رواية حماد بن زيد عن ابن عباس وكأنهم ساجت عند البخاري على رواية شعبة فاقصر لها وأيدها برواية معاصم لأنها توافقهم من حيثية الزيادة على الواحد في الجملة (قوله في الرواية الاولى تضفت) بضاد محجمة وفاء أي نزلت به ضيفاً وقوله سبعة أي سبع لبال (قوله فكان هو امرأته) تقدم أنها بسيرة بضم الموحدة وسكون المهمله بنت غزوان بفتح الغين المعجمة وسكون الزاي وهي صحابية أخت عتبة الصحابي الجليل أمير البصرة (قوله وخادمه) لم أقف على اسمها (قوله يعقوبون) بالقاف أي يتناولون قيام الليل وقوله أنلائنا أي كل واحد منهم يقوم ثلث الليل فنبدأ اذا فرغ من ثلثه أيقظنا الآخر (قوله وسعته يقول) القائل أبو عثمان النهدي والمسيوع أبو هريرة ووقع عند أحمد والاسماعيلي في هذه الرواية بعد قوله ثم يوقف هذا قلت يا أبا هريرة كيف تصوم قال أما أنا فأصوم من أول الشهر ثلاثاً فان حدث لي حدث كان لي أجر شهر قال وسعته يقول قسم وكان البخاري حذف هذه الزيادة لكونها موقوفة وقد أخرج ج هذا الاسناد في الصلاة التعريض على صيام ثلاثة أيام من كل شهر مرفوعاً وأخرجه في الصيام من وجه آخر عن أبي عثمان وهو السبب في سؤال أبي عثمان أبا هريرة عن كيفية صومه يعني من أي الشهر تصوم الثلاث المذكورة وقد سبق بيان ذلك في كتاب الصيام (قوله أحداهن حشفة) زاد في الرواية الماضية فلم يكن فيها تمررة أعجب إلى منها الحديث وقد تقدم شرحه هناك (قوله في الرواية الثانية أربع تمر) بالرفع والتنوين فيهما وهو واضح وفي رواية أربع تمر زيادة

قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقشاء (باب) حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن عباس الجري عن أبي عثمان قال تضفت أبا هريرة مسعفاً فكان هو امرأته وخادمه يعقوبون الليل أنلائنا يصلي هذا ثم يوقف هذا وسعته يقول قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أصحابه قرافاً صابى سبع تمرات أحدها ثم حشفة حدثنا محمد بن الصباح حدثنا اسمعيل بن زكريا عن معاصم عن أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه قسم النبي صلى الله عليه وسلم بيننا قرافاً صابى منه خمس أربع تمر

هائه في آخره أي كل واحدة من الأربع مرة قال السكرماني فان وقع بالاضافة والجر فساد على خلاف القياس وانما جاء في مثل ثلثمائة وأربع مائة **(قوله وحشفة)** بمهمله ثم معجمة مفتوحة حين ثم فاء أي رديئة والحشف ردى التمر وذلك أن تيس الرطبة في الخلقة قيل أن يذهب طبعها وقيل لها حشفة فليدبها وقيل مراده صلبة قال عياض فعلى هذا فهو يسكون الشين (قلت) بل الثابت في الروايات بالتحريك ولا منافاة بين كونها رديئة وصلبة * **(تنبيه)** * أخرجه الاسماعيلي طريق عاصم بن حديث أبي يعلى عن محمد بن بكارة عن اسمعيل بن زكريا بسند البخاري فيه وزاد في آخره قال أبو هريرة أن أبجل الناس من بجل بالسلام وأبجز الناس من بجز عن الدعاء وهذا موقوف صحيح عن أبي هريرة كأن البخاري حذف لكونه موقوفا ولم يعلقه بالباب وقدروى مرفوعا والله أعلم **(قوله باب الرطب والتمر)** كذا الجمع فيما وقعت عليه الابن بطل فنيه باب الرطب بالتمر وقع فيه بموحدة بدل الواو ووقع عياض في باب ح ل أن في البخاري باب أكل التمر بالرطب وليس في حديثي الباب ما يدل لذلك أصلا **(قوله وقول الله تعالى وهزى اليك يجذع الخلقة الآية)** وروى عبد بن حميد من طريق شقيق بن سلمة قال لعلم الله أن شيا بالنفساء خير من الرطب لا مرم مرم به ومن طريق عمرو بن ميمون قال ليس للنفساء خير من الرطب أو التمر ومن طريق الربيع بن خنيم قال ليس للنفساء مثل الرطب ولا للبرص مثل العسل أسانيد صحيحة وأخرج ابن أبي حاتم وأبو يعلى من حديث علي رفعه قال أطلعهموا نفساءكم الولد الرطب فان لم يكن رطب فتمر وليس من الشجر شجرة أكرم على الله من شجرة نزلت تحتها مريم وفي أسناده ضعف وقد قرأ الجهور تساقط بتشديد السين وأصله تساقط وقرأه حجة وهي رواية عن أبي عمرو التخفيف على حذف إحدى التاءين وفيما قرأت أخرى في الشواذ ثم ذكر فيه حديثين الأول حديث عائشة **(قوله وقال محمد بن يوسف)** هو القرياني شيخ البخاري وسفيان هو النوري وقد تقدم الحديث وشرحه في أوائل الأطلعة من طريق أخرى عن منصور وهو ابن عبد الرحمن بن طلحة العبدري ثم الشيباني الحبي وأمه هي صفية بنت شيبة من صغار الصحابة وقد أخرجه أحمد عن عبد الرزاق ومن رواية ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري مثله وأخرجه مسلم من رواية أبي أحمد الزبيري عن سفيان بلقط وما شبعنا الصواب رواية الجماعة فقد أخرجه أحمد ومسلم أيضا من طريق داود بن عبد الرحمن عن منصور بلقط حين شبع الناس واطلاق الاسود على الماء من باب التغليب وكذا اطلاق الشبع موضع الري والعرب تفعل ذلك في الشيتين يصبجان فتسميها ماء باسهم الأشهر منهما وأما التسوية بين الماء والتمر مع أن الماء كان عندهم يتسرا الان الري منه لا يحصل بدون الشبع من الطعام لمضرة شرب الماء صرفا غير أكل لكنها قربت بينهما لعدم التمتع بأحدهما إذا فات ذلك من الآخر ثم عبرت عن الأمرين الشبع والري بفعل أحدهما كما عبرت عن التمر والماء بوصف أحدهما وقد تقدم شيء من هذا في باب من أكل حتى شبع * الثاني حديث جابر **(قوله أبو عسان)** هو محمد بن مطرف وأبو حازم هو سلمة بن دينار **(قوله عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة)** هو الخزومي واسم أبي ربيعة عمرو ويقال حذيفة وكان يلقب ذا الرحمن وعبد الله بن أبي ربيعة من مسلمة الفتح وولى الجند من بلاد اليمن لعمرو فإيرل بها إلى ان جاء سنة حصر عثمان لينصره

وحشفة ثم رأيت الحشفة هي أشدهن لضرسى * **(باب الرطب والتمر وقول الله تعالى وهزى اليك يجذع الخلقة تساقط عليك رطبا جنبا)** * وقال محمد بن يوسف عن سفيان عن منصور بن صفية حدثني أمي عن عائشة رضي الله عنها قالت توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شبعنا من الأسودين التمر والماء * حدثنا سعد بن أبي مريم حدثنا أبو عسان قال حدثني أبو حازم عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

فسقط عن راحلته فمات ولا إبراهيم عنه رواية في النسائي قال أبو حاتم انهما مرسلتان وليس
 لإبراهيم في البخاري سوى هذا الحديث وأمه أم كانوا بنت أبي بكر الصديق وله رواية عن أمه
 وخالته عائشة (قوله) كان بالمدينة يهودى لم أفق على اسمه (قوله) وكان يسلمني في تترى الى
 الجذاذ بكسر الجيم ويجوز فتحها والذال معجمة ويجوزهاه مالهأى زمن قطع غزال وهو
 الصرام وقد استشكل الاسماعيل ذلك وأشار الى شذوذه هذه الرواية فقال هذه القصة
 يعنى دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في النخل بالبركة رواها الثقات المعروفون فيما كان علي والد
 ابر من الدين وصك كذا قال ابن التين الذي في أكثر الاحاديث ان الدين كان علي والد جابر قال
 الاسماعيل والسلف الى الجذاد مما لا يجيزه البخاري وغيره وفي هذا الاسناد نظر (قلت)
 ليس في الاسناد من ينظر في حاله سوى إبراهيم وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وروى
 عنه أيضا ولده اسمعيل والزهرى وأما ابن القطان فقال لا يعرف حاله وأما السلف الى الجذاد
 فيعارضه الامر بالسلم الى أجل معلوم فيجمل على أنه وقع في الاختصار على الجذاد اختصار
 وأن الوقت كان في أصل العدم قدمينا وأما السند الذي أشار اليه فينبذ دفع بالتعدد فان في
 السياق اختلافا ظاهرا فهو محمول على أنه صلى الله عليه وسلم برك في النخل المخلف عن والد جابر
 حتى وفي ما كان على أبيه من التبرك تقدم بيان طرقه واختلاف أنفاظه في علامات النبوة ثم برك
 أيضا في النخل المختص بجابر فيما كان عليه هو من الدين والله أعلم (قوله) وكانت لجابر الارض
 التي بطريق رومة في ثقات أو هو مدرج من كلام الراوى لكن يردوه وبعض الأول ان في
 رواية أبي نعيم في المستخرج من طريق الرمادى عن سعيد بن أبي مرزوق البخاري فيه وكانت
 الى الارض التي بطريق رومة ورومة بضم الراء وسكون الواو هي البئر التي اشتراها عثمان رضى
 الله عنه وسبلها وهي في نفس المدينة وقد قيل ان رومة رجل من بني غنار كانت له البئر قبل أن
 يشتريها عثمان نسبت اليه ونقل الكرماني أن في بعض الروايات دومة بدل الراء بدل ولعلها
 دومة الجندل (قلت) وهو باطل فان دومة الجندل لم تكن اذذاك فتحت حتى يمكن أن يكون
 لجابر فيها أرض وأيضا في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم مشى الى أرض جابر وأطعمه من
 رطبها ونام فيها وقام فبرك فيها حتى أوفاه فلو كانت بطريق دومة الجندل لاحتاج الى السد لان
 بين دومة الجندل وبين المدينة عشرين مرحلا كما بينه أبو عبيد البكري وقد أشار صاحب المطالع
 الى أن دومة هذه هي بئر رومة التي اشتراها عثمان وسبلها وهي داخل المدينة فكأن أرض جابر
 كانت بين المسجد النبوي ورومة (قوله) جلست فخلا عما قال عياض كذا اللقائبي وأبي ذر
 وأكثر الرواة بالجيم واللام قال وكان أبو مروان بن سراج بصوب هذه الرواية إلا أنه يضبطها
 جلست أى يسكنون السين وضم التاء على أنها مخاطبة جابر وتفسيره أى تأخرت عن التضاء فخلا
 بفاء وناء معجمة ولام مشددة من التخلية أو مخففة من الخلو أى تأخر السلف عاما قال عياض
 لكن ذكر الارض أول الحديث يدل على أن الخبر عن الارض لآعن نفسه انتهى فاقضى ذلك أن
 ضبط الرواية عند عياض بفتح السين المهمة وسكون التاء الضمير للارض وبعده فخلا بنون ثم
 معجمة ساكنة أى تأخرت الارض عن الاثمار من جهة النخل قال ووقع للاصمعي في حديث بجاء
 مهمة ثم موحدة وعند أبي الهيثم فحاست بعد الناء المعجمة ألف أى خالت معهودها وحالها

قال كان بالمدينة يهودى
 وكان يسلمني في تترى الى
 الجذاذ وكانت لجابر الارض
 التي بطريق رومة جلست
 فخلا عما بجاء في اليهودى
 عند الجذاذ

ولم اجد منها شيئا فجعلت أستنظره الى قابل فيأبى فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقبل لاصحابه امشوا وانتظروا لخبر من
اليهودى فجأؤنى في نخلي فجعل النبي (٤٩٢) صلى الله عليه وسلم يكلم اليهودى فيقول أبا القاسم لا أنظروا فلما رأى النبي صلى الله

عليه وسلم قام فطاف في
النخل ثم جاءه فكلمه فأبى
فتمت بجئت بقليل رطب
فوضعه بين يدي النبي صلى
الله عليه وسلم فأكل ثم قال
أين عربيل يا جابر فأخبرته
فقتل أفرسلى فيه ففرشته
فدخل فرقد ثم استمتع
بجنته بقبضة أخرى فأكل
منها ثم قام فكلم اليهودى
فأبى عليه فقام في الرطاب
في النخل الثانية ثم قال
يا جابر جدد واقض فوقف
في الجسد جددت منها
ما قضيتيه وفضل منه
فخرجت حتى جئت النبي
صلى الله عليه وسلم فبشرته
فقال أشهد أنى رسول الله
عرش وعريش بناء وقال
ابن عباس معروشات
ما عرش من الكروم وغير
ذلك يقال عروشها أنبيتها
قال محمد بن يوسف قال
ابو جعفر قال محمد بن
اسماعيل خلا ليس عندي
مقيد أتم قال جلى ليس فيه
شك * (باب أكل الجمار) *
حدثنا عمر بن حفص بن
غيث حدثنا أبى حدثنا
الأعمش قال حدثنى مجاهد
عن عبد الله بن عمر رضى الله

يقال خاس عهداه اذا خانه أو تغير عن عادته وخاس الشئ اذا تغير قال وهذه الرواية أثبتت (قلت)
وحكى غيره خست بجناه معجزة ثم نون أى تأخرت ووقع فى رواية أبى نعيم فى المستخرج بهذه
الصورة فأتدري بجناه معجزة ثم نون ووجهة ثم نون وفى رواية الاسماعلى خست على
عاما وأظنها معجزة ثم سين معجزة ثقيله وبعد هاء على بنختين وتشديد التثنية فكان الذى وقع فى
الاصل بصورة خلا وكذا خلا تصيف من هذه اللفظة وهى على كتب الباء بالف ثم حرف العين
والعلم عند الله ووقع فى رواية أبى ذر عن المسلى قال محمد بن يوسف هو الفريرى قال أبو جعفر
محمد بن أبى حاتم وراق البخارى قال محمد بن اسماعيل هو البخارى خلا ليس عندي مقيد أى
مضبوط أتم قال خلا ليس فيه شئ (قلت) وقد تقدم ترجمته لكنى وجدت فى النسخة يجيم
وبالهاء المعجمة أظهر (قوله ولم أجد) بفتح الهمزة وكسر الجيم وتشديد الدال (قوله أستنظره)
أى استهله (الى قابل) أى الى عام ثان (قوله فأخبر) بضم الهمزة وكسر الموحدة وفتح الراء على
الفعل الماضى المبني للمعحول ويحتمل أن يكون بضم الراء على صيغة المضارعة والنال على جابر
وذكره كذلك مما لفت فى استحضار صورة الحال ووقع فى رواية أبى نعيم فى المستخرج فأخبرت
(قوله فيقول أبا القاسم لا أنظروا) كذا فيه بحذف أداة النداء (قوله أين عربيل) أى المكان
الذى اتخذته فى البساتن استظل به وتقبل فيه وسأبى الكلام عليه فى آخر الحديث (قوله)
بجنته بقبضة أخرى (أبى من رطب (قوله فقام فى الرطاب فى النخل الثانية) أى المرة الثانية
وفى رواية أبى نعيم فقام فطاف بدله فى الرطاب (قوله ثم قال يا جابر جدد) فعل أمر بالجدا
(واقض) أى أوف (قوله فمسأله أشهد أنى رسول الله) قال ذلك صلى الله عليه وسلم لم يافيه من
خرق العادة الظاهر من ايداء الكثيرين القليل الذى لم يكن يظن انه يوفى منه البعض فضلا عن
الكل فضلا عن أن تنصل فضله فضلا عن أن يفضل قدر الذى كان عليه من الدين (قوله عرش
وعريش بناء) وقال ابن عباس معروشات ما عرش من الكرم وغير ذلك يقال عروشها أنبيتها
ثبت هذا فى رواية المسلى والنقل عن ابن عباس فى ذلك تقدم موصولا فى أول سورة الانعام
وفيه النقل عن غيره بأن المعروش من الكرم ما يقوم على ساق وغير المعروش ما يسط على وجه
الارض وقوله عرش وعريش بناء هو تفسير أبى عبيدة وقد تقدم نقله عنه فى تفسير الاعراف
وقوله عروشها أنبيتها هو تفسير قوله خاوية على عروشها وهو تفسير أبى عبيدة أيضا والمراد هنا
تفسير عرش جابر الذى رقد النبي صلى الله عليه وسلم عليه فالأكثر على أن المراد به ما يستظل به
وقيل المراد به السرير قال ابن السمين فى الحديث أنهم كانوا لا يخلون من دين لقلة الشئ اذ ذلك
عندهم وان الاستعاذة من الدين أراد بها الكثير منه أو مالا يجوده وفاء ومن ثم مات النبي صلى الله
عليه وسلم ودرعه موهبة على شعير أخذه لاهله وفيه زيارة النبي صلى الله عليه وسلم لاصحابه ودخول
البساتين والقبولة فيها والاستقلال بظلالها والشفاة فى أنظار الواحد غير العين التى استعقت
عليه ليكون أرفق به (قوله أكل الجمار) بضم الجيم وتشديد الميم ذكره

حديث
عنهما قال بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوس اذ أتى بجمار فخلعه فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ن من الشجر لما بركته كبركة المسلم فظننت أنه يعنى النخلة فأردت أن أقول هى النخلة يا رسول الله ثم التفت فاذا أنا عاشر عشرة أنا
أحدثهم فسكت فقال النبي صلى الله عليه وسلم هى النخلة

حديث ابن عمر في النخلة وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى وتقدم الكلام على خصوص الترجمة بأكل الجارف في كتاب البيوع **(قوله باب العجوة)** يفتح العين المهملة وسكون الجيم فوع من القرم معروف **(قوله)** حدثنا جعنة **(بضم الجيم وسكون الميم)** (ابن عبد الله) أي ابن زباد بن شداد السلمي أبو بكر البخني يقال إن اسمه يحيى وجمعة لقبه ويقال له أيضاً أبو نافع كان من أئمة الرأي أولاً ثم صار من أئمة الحديث قاله ابن حبان في الثقات ومات سنة ثلاث وأربعين ومائتين وماله في البخاري بل ولا في الكتب الستة سوى هذا الحديث وسيأتي شرح حديث العجوة في كتاب الطب إن شاء الله تعالى وقوله هنامن تصبح كل يوم سبع تمرات وقع في نسخة الصغاني زيادة الباء في أوله فقال بسبع **(قوله باب القرآن)** بكسر القاف وتخفيف الراء أي ضم قرأة التمر لمن أكل كل مع جماعة **(قوله جلة)** يفتح الجيم والموحدة الخفيفة **(قوله ابن هديم)** بمهملتين مع غر كوفي تابعي ثقة ماله في البخاري عن غير ابن عمر رضى الله عنهم ماثنى **(قوله)** أصابنا عام سنة بالاضافة أي عام فقط وقع في رواية أبي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة أصابنا شخصه **(قوله)** مع ابن الزبير يعني عبد الله لما كان خليفة وتقدم في المظالم من وجه آخر عن شعبة بالفظ كتاب المدينة في بعض أهل العراق **(قوله)** فرزقنا قرا أي أعطانا في أرضنا قناراً وهو القدر الذي يصرف إيم من كل سنة من مال الخراج وغيره بدل النقد ثم القلة النقد اذ ذلك بسبب الجماعة التي حصلت **(قولا)** ويقول لا تقاروا في رواية أبي الوليد في الشركة فيقول لا تقروا وكذا لا يداود الطيالسي في مسنده **(قوله)** عن الاقران كذا لاكثر الروايات وقد أوضحت في كتاب الحج أن اللغة النضحي بغير ألف وقد أخرجه أبو داود الطيالسي بالفظ القرآن وكذلك قال أحمد عن ججاج بن محمد عن شعبة وقال عن محمد بن جعفر عن شعبة الاقران قال القرطبي وقع عند جميع رواة مسلم الاقران وفي ترجمة أبي داود باب الاقران في التمر وليس هذه اللفظة معروفة وأقرن من الرباعي وقرن من الثلاثي وهو الصواب قال الفراء قرن بين الحج والعمرة ولا يقال أقرن وإنما يقال أقرن لما سوى عليه وأطاقه ومنه قوله تعالى وما كآلة مقرنين قال الحسن جاني اللغة أقرن الدم في أي كثر فيحمل حمل الاقران في الخبر على ذلك فيكون معناه أنه نهى عن الاكثار من أكل التمر اذ كان مع غيره ويرجع معناه الى القرآن المذكور (قلت) لكن يصير أعم منه والحق أن هذه اللفظة من اختلاف الروايات وقد ميز أحمد بين من رواه بالفظ أقرن وبالفظ قرن من أصحاب شعبة وكذا قال الطيالسي عن شعبة القرآن ووقع في رواية الشيباني الاقران وفي رواية مسعر القرآن **(قوله)** ثم يقول الآن يستأذن الرجل أخاه أي فإذا أذن له في ذلك جاز والمراد بالآخر رفيقه الذي اشترك معه في ذلك التمر **(قوله)** قال شعبة الاذن من قول ابن عمر هو موصول بالسند الذي قبله وقد أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن شعبة مدرجا وكذلك تقدم في الشركة عن أبي الوليد وللأسماعيلي وأصـ له لمسلم كذلك عن معاذ بن معاذ وكذلك أخرجه أحمد عن يزيد بن زهير وغيرهما عن شعبة وتابع آدم على فصل الموقوف من المرفوع شباب بن سوار عن شعبة أخرجه الخطيب من طريقه مثل ما ساقه آدم الى قوله الاقران قال ابن عمر الآن يستأذن الرجل منكم أخاه وكذا قال عاصم بن علي عن شعبة أرى الاذن من قول ابن عمر أخرجه الخطيب وقد فصله أيضاً عن شعبة سعيد بن عامر الضبي فقال في روايته قال شعبة الآن يستأذن أحدكم أخاه هو

* **(باب العجوة)** * حدثنا
جعنة بن عبد الله حدثنا
مرwan أخبرنا هاشم بن
هاشم أخبرنا عامر بن سعد
عن أبيه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
تصبح كل يوم سبع تمرات
بعجوة لم يضره في ذلك اليوم
سم ولا حجر * **(باب القرآن)**
في التمر * حدثنا آدم حدثنا
شعبة حدثنا جليل بن يحيى
قال أصابنا عام سنة مع ابن
الزبير فرزقنا قرا فكان
عبد الله بن عمر يتر بنا ونحن
نأكل ويقول لا تقاروا فإن
النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن الاقران ثم يقول
الآن يستأذن الرجل أخاه
قال شعبة الاذن من قول

من قول ابن عمر أخرجه الخطيب أيضا الآن سعيداً أخطأ في اسم التابعي فقال عن شعبة عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر والحذوف جملة بن سعيد كما قال الجماعة والحاصل أن أصحاب شعبة
اختلفوا فأكثرهم رواه عنه مدبراً واطناً منهم روى عنه التردد في كون هذه الزيادة من فوعة
أردم وقوفة وشبابة فصل عنه وآدم جزم عنه بان الزيادة من قول ابن عمر وتابعه سعيد بن عامر إلا أنه
خالف في التابعي فلما اختلفوا على شعبة وتعارض جزمه وتردده وكان الذي روى عنه التردد أكثر
نظرنا فيمن روى عنه غيرهم من التابعين فראينا قد ورد عن سفيان الثوري وابن اسحق الشيباني
ومسعر وزيد بن أبي أنيسة فأما الثوري فتقدمت روايته في الشركة ولفظه نهى أن يقرن
الرجل بين القرتين جميعاً حتى يستأذن أصحابه وهذا ظاهره الرفع مع احتمال الإدراج وأما
رواية الشيباني فآخرجهما أجدوا وابدأوا بلفظ نهى عن الاقران الآن تستأذن أصحابك والقول
فيها كالأقول في رواية الثوري وأما رواية زيد بن أبي أنيسة فآخرجهما ابن حبان في النوع
الثامن والخمسين من القسم الثاني من صحيحه بلفظ من أكل مع قوم من قريظة فأن أراد أن
يفعل ذلك فليستأذنهم فإن أذنوا فليفعل وهذا أظهر في الرفع مع احتمال الإدراج أيضاً ثم نظرنا
فمن روى عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ابن عمر فوجدناه عن أبي هريرة وساقه يقتضي أن
الامر بالاستئذان من فروع وذلك أن اسحق في مسنده ومن طريقه ابن حبان أخرجهما من
طريق الشعبي عن أبي هريرة قال كنت في أصحاب الصفة فبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم عرجة فكذبنا فمكنا كل اثنين من الجوع فجعل أصحابنا إذا قرأ أحدهم قال لصاحبه
إني قد قرئت فاقربوا وهذا الفعل منهم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم دال على أنه كان مشروعا
لهم معروفا وقول البخاري كأنه فعل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك حكم الرفع عند
الجمهور وأصرح منه ما أخرجه البزار من هذا الوجه ولفظه قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
تراءين أصحابه فكان بعضهم يقرن فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرن إلا بآذن أصحابه
فالذي ترجح عندي أن لا إدراج فيه وقد اعتمد البخاري هذه الزيادة وترجم عليه في كتاب المظالم وفي
الشركة ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الأذن مرة غير فروع أن لا يكون مستنده في الرفع وقد
ورد أنه استفتى في ذلك فأفتى والمفتي قد لا ينشط في فتواه إلى بيان المستند فأخرج النسائي من
طريق مسعر عن صلة قال سئل ابن عمر عن قرآن القر قال لا تقرن الآن تستأذن أصحابك فيجعل
على أنه لما حدث بالقصة ذكرها كلها من فوعة ولما استفتى أفتى بالحكم الذي حفظه على وقفه
ولم يصرح حينئذ برفعه والله أعلم وقد اختلف في حكم المسئلة قال النووي اختلفوا في هذا
الشيء هل هو على التحريم أو الكراهة والصواب التفصيل فإن كان الطعام مشتركاً بينهم فالقران
حرام الأبرضا هم ويحصل بصريحهم أو بما يقوم مقامه من قرينة حال بحيث يغلب على الظن
ذلك فإن كان الطعام لغيرهم حرم وإن كان لأحدهم وأذن لهم في الأكل اشترط رضاه ويحرم لغيره
ويجوز له هو الآن أنه يستحب أن يستأذن الأكلين معه وحسن للمضيف أن لا يقرن ليساوى
ضيفه إلا أن كان الشيء كثيراً يفضل عنهم مع أن الأدب في الأكل مطلقاً ترك ما يقتضي الشره
الآن يكون مستحباً لا يريد الإسراع للشغل آخر وذكر الخطابي أن شرط هذا الاستئذان أنما
كان في زمنهم حيث كانوا في قلة من الشيء فأما اليوم مع اتساع الحال فلا يحتاج إلى استئذان

في اناء لا آكله ولا أحرمه أخرجه الطبراني وفيه راو مجهول (قوله عبد الله) هو ابن المبارك وقد تقدم اخراج البخاري لهذا الحديث قبل هذا الباب سواء وكذا في ما قبله بابا وبابا على من هذا درجة والسبب في ذلك أن مداره على ابراهيم بن سعد قال الترمذي صحيح غير لا يعرفه الا من حديثه (قوله يا كل الرطب بالقثاء) وقع في رواية الطبراني كيفية آكله لهما فاخرج في الاوسط من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت في عين النبي صلى الله عليه وسلم قثاء وفي شماله رطباً وهو يأكل من ذامرة ومن ذامرة في سنده ضعف وأخرج فيه وهو في الطب لا ينعيم من حديث أنس كان يأخذ الرطب بميمسه والبطيخ بيساره فبأكل كل الرطب بالبطيخ وكان أحب الناس إليه وسنده ضعيف أيضاً وأخرج النسائي بسند صحيح عن حميد عن أنس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرطب والخربز وهو بكسر الخاء المجمة وسكون الراء وكسر الموحدة بعد هاء زاي نوع من البطيخ الأصفر وقد تكبر القثاء فتصغر من شدة الحرق فتصير كالخربز كما شاهدته كذلك بالجزء في هذا التعقب على من زعم أن المراد بالبطيخ في الحديث الأخضر واعتل بأن في الأصفر حرارة كما في الرطب وقد ورد التعليل بأن أحدهما يطبق حرارة الآخر والجواب عن ذلك بأن في الأصفر بالنسبة للرطب برودة وإن كان فيه خللاوته طرف حرارة والله أعلم وفي النسائي أيضاً بسند صحيح عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل البطيخ بالرطب وفي رواية له جمع بين البطيخ والرطب جميعاً وأخرج ابن ماجه عن عائشة أرادت أن تعالجني للسمنة فتدخلني على النبي صلى الله عليه وسلم في الاستقام لها ذلك حتى أكلت الرطب بالقثاء فسمنت كاحسن سمينة وللنسائي من حديثه ما تروى عن النبي صلى الله عليه وسلم جالساً في غير شيء فاطعموني القثاء فترسمت عليه كاحسن الشحم وعند أبي نعيم في الطب من وجه آخر عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أبوهم بذلك ولابن ماجه من حديث ابن بسر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب الزبد والتمر الحديث ولا حدم من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن أبيه قال دخلت عن رجل وهو يتجمع لبنا بقر فقلادن فان رسول الله صلى الله عليه وسلم سماهما الاطيين واستناده قوى قال النووي في حديث الباب جوازاً كل الشئ من الناصكة وغيرهما معاً وجوازاً كل طعامين معا يؤخذ منه جواز التوسع في الطعام ولا خلاف بين العلماء في جواز ذلك وما نقل عن السلف من خلاف هذا محمول على الكراهة منعاً لا اعتباراً بالتوسع والترفع والاكتناز غير مصلحة دينية وقال الترمذي يؤخذ منه جواز مرة صفات الاطعمة وطبائعها واستعمالها على الوجه اللائق بها عن قاعدة الطب لأن في الرطب حرارة وفي القثاء برودة فاذا أكلاهما اعتدلا وهذا أصل كبير في المركبات من الادوية وترجم أبو نعيم في الطب باب الاشياء التي تؤكل مع الرطب ليدفع حره فمما في هذا الحديث لكن لم يذكر الزيادة التي ترجم بها وهي عند أبي داود في حديث عائشة بلطف كان يأكل البطيخ بالرطب فيقول يكسره هذا بريد هذا ويرده هذا بريد هذا بجر هذا والطبيخ بتقديم الطاء لغة في البطيخ بوزنه والمراد به الأصفر بليل ورود الحديث بلطف الخربز بدل البطيخ وكان يكتر وجوده بأرض الحجاز بخلاف البطيخ الأخضر * (تنبيه) سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسائي ولم يذكرها الاسماعيلي أيضاً ﴿قوله﴾ من أدخل الضيفان عشرة عشرة والجلوس على الطعام عشرة عشرة) أي إذا احتجج إلى ذلك الضيفان الطعام أو مكان الجلوس على

تحدثنا ابن مقاتل أخبرنا
عبد الله أخبرنا ابراهيم بن
سعد عن أبيه عن عبد الله
ابن جعفر رضي الله عنهما
قال رأيت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يأكل الرطب
بالقثاء * (باب من أدخل
الضيفان عشرة عشرة
والجلوس على الطعام عشرة
عشرة) *

(قوله) عن الجعد أبي عثمان عن أنس وعن هشام عن محمد بن أنس وعن سنان أبي ربيعة عن أنس) هذه الأسانيد الثلاثة للحاجبان زيد وهشام وابن حبان وشيخهم أبو بكر بن سنان أبو ربيعة قال عياض وقع في رواية ابن السكن سنان بن أبي ربيعة وهو خطأ وإنما هو سنان أبو ربيعة وأبو ربيعة كنيته (قلت) الخطأ فيه من دون ابن السكن وسنان هو ابن ربيعة وهو أبو ربيعة وافقت كنيته اسم أبيه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وهو متبرين بغيره وقد تكلم فيه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن عدى له أحاديث قليلة وأرجو أنه لا بأس به (قوله) جشمة) بجيم وشين معجمة أي جعلته جشيشا والجشيش دقيق غير ناعم (قوله) خطيفة) بشاء معجمة وطاء منه حلة وزن عصيدة ومعناه كذا تقدم الجزم في علامات النبوة وقيل أصله أن يؤخذ ابن ويدر عليه دقيق ويمنج ويلقها الناس فيخطنون بها الأصابع والملاعق فسميت بذلك وهي في الحديث معني منوعة وقد تقدم شرح هذه التسمية مستوفى في علامات النبوة وسنات الحديث هنالك أنتم معا هنا وقوله في هذه الرواية إنما هو شيء صنعته أم سليم أي هو شيء قليل لأن الذي يتولى صنعه امرأأة بمنزلة ما يكون كثيرا في العادة وقد قدمت في علامات النبوة أن في بعض روايات مسلم ما يدل على أن في سياق الباب هنا اختصارا مثل قوله في رواية يعقوب بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس فتسال أبو طلحة يا رسول الله إنما أرسلت أناسا يدعونك وحدهم ولم يكن عندنا ما يشبع من أرى رفي رواية عمرو بن عبد الله عن أنس فقال أبو طلحة إنما هو قرص فقال إن الله سبيلك فيه قال ابن بطال الاجتماع على الطعام من أسباب البركة وقد روى أبو داود من حديث وحشي بن حرب رفعه اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله يبارك لكم قال وإنما أدخلهم عشرة عشرة والله أعلم لأنها كانت تسعة واحدة ولا يمكن الجماعة الكثيرة أن يتدبروا على تناول منها مع قلة الطعام فجعلهم عشرة عشرة ليعلموا من الأكل ولا يزحوا قال ليس في الحديث المنع عن اجتماع أكثر من عشرة على الطعام (قوله) ما يكره من الثوم والبقول) أي التي لها رائحة كريهة تعمل في النفس عن دخول المسجد لا كلها على التعصم أو على من أكل التي منها دون المباح وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الصلاة ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث * أحدها (قوله) فيه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم) تقدم في أواخر صفة الصلاة قيل كتاب الجمعة من رواية نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في غزوة خيبر من أكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقرب من مسجدنا ووقع لنا سبب هذا الحديث فأخرج عثمان ابن سعيد الدار في كتاب الأطعمة من رواية أبي عمرو وهو يثرين حرب عنه قال جاء قوم مجلس النبي صلى الله عليه وسلم وقد أكلوا الثوم والبهل فسكانه فأذى بذلك فقال فذكره * ثانيا حديث أنس أوردته عن مسدد وقد تقدم في الصلاة عن أبي معمر كلاهما عن عبد الوارث وهو ابن سعيد عن عبد العزيز وهو ابن مسيب * ثالثا حديث جابر وقد تقدم أيضا هناك موصولا ومعلقا وفيه ذكر البقول ولكنه اختصره هنا وقوله كل فأنى أتأجى من لا تنأجى فيه إباحته لغيره صلى الله عليه وسلم حيث لا يتأذى به المصلون جميعا بين الأحاديث واختلف في حقه هو صلى الله عليه وسلم فتبين كان ذلك محرما عليه والاصح أنه مكره ولعموم قوله لا في جواب أحرام هو وبجدة الأول أن العلة في المنع ملازمة الملك صلى الله عليه وسلم وأنه ما من ساعة الا وملك يمكن أن يلتقه فيها وفي

حدثني الصلت بن محمد
حدثنا حاجبان زيد بن
الجعد أبي عثمان عن أنس
وعن هشام عن محمد بن
أنس وعن سنان أبي ربيعة
عن أنس أن أم ساهم أمه
عمدت إلى مدمن شعير جشمة
وجعلت منه خطيفة
وعصرت عكة عندنا ثم
بعثتني إلى النبي صلى الله
عليه وسلم أتته وهو في
أصحابه فدعونه قال ومن
معي فقلت أنه يقول
ومن معي فخرج إليه أبو
طلحة قال يا رسول الله إنما
هو شيء صنعته أم سليم فدخل
فجنى به وقال أدخل علي
عشرة فأدخلوا فأكلوا حتى
شبعوا ثم قال أدخل علي
عشرة فدخلوا فأكلوا حتى
شبعوا ثم قال أدخل علي
عشرة حتى عدا ربعين ثم
أكل النبي صلى الله عليه
وسلم ثم قام فجعلت أنظر هل
نقص منها شيء * (باب
ما يكره من الثوم والبقول) *
فيه ابن عمر عن النبي صلى
الله عليه وسلم

ابن شهاب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل أكل بخمس فيجمع بينه وبين حديث
كعب باختلاف الحال **(قوله حتى يلعقتها)** بفتح أوله من الثلاثي أى يلعقتها هو (أو يلعقتها)
بضم أوله من الرباعي أى يلعقتها غيره قال النووي المراد العاق غيره من لا يتقذر ذلك من زوجة
وجارية وخدام وولد وكذا من كان في معناهم كمن يذبحه للبركة يلعقتها وكذلك ألقاها
ويشتموها وقال البيهقي إن قوله أو شئت من الراوى ثم قال فإن كانا جاععا لمخضوطين فائما أراد أن
يلعقتها أصغرا أو من يعلم أنه لا يتقذرها ويحتمل أن يكون أراد أن يلحق أصبعه فيه فيكون معنى
يلعقتها يعنى فتمسكون أو للشك قال ابن دقيق العيد جاءت علته بـ **لما** مبنية في بعض الروايات فانه
لا يدري في أى طعامه البركة وقد يدل على أن مسحها قبل ذلك فيه زيادة تلوث لما يمسح به مع
الاستغناء عنه بالريق لكن إذا مسح الحديث بالتعديل لم يعد له عنه (قلت) الحديث صحيح أخرجه
مسلم في آخر حديث جابر ولفظه من حديث جابر إذا سقطت اللقمة أكلها فلم يمسح ما أصاب من أذى
وأيا كلها ولا يمسح يده حتى يلعقتها أو يلعقتها فانه لا يدري في أى طعامه البركة زاد فيه النسائي
من حديث الترمذي ولا يرفع الحنفية حتى يلعقتها أو يلعقتها ولا يمسح من حديث ابن عمر فحذروا بسند
صحيح والطبراني من حديث أبي سعيد بن جابر فانه لا يدري في أى طعامه يبارك له ولمسح قدميه
من حديث أنس ومن حديث أبي هريرة أيضا والعلة المذكورة لا تمنع ما ذكره الشيخ فتدبر
للحكم علمتان فأكثر التخصيص على واحدة لا يثنى غيرها وقد أبى عياض عنه أخرى فقال إنما
أمر بذلك لئلا يتوان بقليل الطعام قال النووي معنى قوله في أى طعامه البركة أن الطعام الذى
يحضر الإنسان فيه بركة لا يدري أن تلك البركة فيما أكل أو فيما بقي على أصابعه أو فيما بقي في
أسفل التمسك أو في اللقمة الساقطة فينبغي أن يحافظ على هذا كله لتحصيل البركة اهـ وقد
وقع لمسلم في رواية أبي سفيان عن جابر في أول الحديث أن الشيطان يحضركم عند كل شيء من
شأنه حتى يحضر عند طعامه فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليطأ ما كان بها من أذى ثم ليأكلها
ولا يدعها للشيطان وله نحوه في حديث أنس وزاد أمر بأن يمسح التمسكة قال الخطابي
السلت يتبع ما بقي فيها من الطعام قال النووي والمراد بالبركة ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبته
من الأذى ويتوكل على الطاعة والعلم عند الله وفي الحديث رد على من كره لعلق الأصابع استندارا
نعم يحصل ذاك لو فعل في أثناء الأكل لا بعد أصابعه في الطعام وعليها أثر ريقه قال الخطابي
عاب قوم أفسد عقالهم الترهة فزعوا أن لعلق الأصابع مستحب كانوا لم يعلموا أن الطعام الذى
علق بالأصابع أو الحنفية جزء من أجزاء ما أكلوه وإذا لم يكن سائر أجزائه مستقذرا لم يكن الجزء
اليسير منه مستقذرا وليس في ذلك أكبر من مصه أصابعه بباطن شفتيه ولا يشك عاقل في أن
لا بأس بذلك فتدبر بعض الإنسان فيدخل أصبعه في فيه فيذلك أسانده بباطن فنه ثم يقل أحد
أن ذلك قذارة أو سوء أدب ونه استحياب مسح اليد بعد الطعام قال عياض محلها فيما لم يحتج فيه
الى الغسل مما ليس فيه غمور ولو روجه مما لا يذهب به الا الغسل لما جا في الحديث من الترغيب في
غسله والحذر من تركه كذا قال وحديث الباب يقتضى منع الغسل والمسح بغير لعلق لانه صريح
في الإصرار بالعلق ووجه ما يخصه لا للبركة نعم قد تبين الندب الى الغسل بعد العلق لازالة الرائحة
وعليه يحمل الحديث الذى أشار اليه وقد أخرجه أبو داود بسند صحيح على شرط مسلم عن أبي

حتى يلعقتها أو يلعقتها

الوليد عن ثور عند ابن ماجه الحمد لله جدا كثيرا **(قوله غير مكثي)** بفتح الميم وسكون الكاف وكسر الذاء وتشديد التختانية قال ابن بطل يحتمل أن يكون من كثأت الاناء فالعني غير مردود عليه انعامه ويحتمل أن يكون من الكناية أي ان الله غير مكثي رزق عباده لانه لا يكفهم أحد غيره وقال ابن التين أي غير محتاج الى أحد لكنه هو الذي يطعم عباده ويكفهم وهذا قول الخطابي وقال القزاز معناه أنا غير مكثف بنفسي عن كفايته وقال الداودي معناه لم أكثف من فضل الله ونعمته قال ابن التين وقول الخطابي أولى لان منعه ولا بمعنى مفتعل فيه بعد خروج عن الظاهر وهذا كله على أن الضمير لله ويحتمل أن يكون الضمير للعمود وقال ابراهيم الحاربي الضمير للطعام ومكثي بمعنى مقلوب من الاكك شاء وهو التلب غير أنه لا يكتفي الاناء للاستغناء عنه وقد كان الجوزي عن أبي منصور الجواليقي أن الصواب غير مكثافا بالهمزة أي أن نعمة الله لا تكافأ (قلت) وثبتت هذه اللفظة هكذا في حديث أبي هريرة لكن الذي في حديث الباب غير مكثي بالياء والكل معني **(قوله في الرواية الاخرى كنانا أو رانا)** هذا يؤيد عود الضمير الى الله تعالى لانه تعالى هو الكافي لا المكثي وكنانا هو من الكفاية وهي أعم من الشبع والرى وغيرهما فأروانا على هذا من الخاص بعد العام ووقع في رواية ابن السكن عن الفربري وأروانا بالمد من الايواء ووقع في حديث أبي سعيد عند أبي داود والحمد لله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين ولاي داود والترمذي من حديث أبي أيوب الحمد لله الذي أطعم وسقى وسوغ وجعل له شجرها وأخرج النسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة ما في حديث أبي سعيد وأبي أمامة وزيادة في حديث مطول وللنسائي من طريق عبد الرحمن بن جبير المصري انه حدثه رجل خدم النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين انه كان يسمع النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرب اليه طعامه يقول بسم الله فاذ فرغ قال اللهم أطعمت وسقيت وأغنيت وأقريت وهديت وأحييت فلك الحمد على ما أعطيت وسمنده صحيح **(قوله في الرواية الاخرى ولا مكثور)** أي مجحود فضله ونعمته وهذا مما يتوهم أن الضمير لله تعالى **(قوله ولا مودع)** بفتح الدال الشدائد أي غير متروك ويحتمل كسر هاء على أنها حال من القائل أي غير نارك **(قوله ولا مستعني عنه)** بفتح النون وبالنون **(قوله)** ربنا بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو ربنا أو على أنه مبتدأ خبره متقدم ويجوز انصب على المدح أو الاختصاص أو اضماراً عني قال ابن التين ويجوز الجر على أنه بدل عن الضمير في عنه وقال غيره على البدل من الاسم في قوله الحمد لله وقال ابن الجوزي ربنا بالانصب على التثنية مع حذف أداة النداء قال الكرماني بحسب رفع غير أي ونصبه ورفع ربنا ونصبه والاختلاف في مرجع الضمير تكثير التوجيهات في هذا الحديث **(قوله بالياء)** الاكل مع الخادم أي على قصد التواضع والخادم يطلق على الذكر والانثى أعم من أن يكون رقيقاً وحرّاً محله فيما اذا كان السيد رجلاً أن يكون الخادم اذا كان أنثى ملكاً أو محرمة أو ماني حكمه وبالعكس **(قوله محمد بن زياد)** عواجمي **(قوله اذا أتى أحدكم)** بالنصب (خادمه) بالرفع **(قوله فان لم يجلسه معه)** في رواية مسلم فليدعه معه فليأكل وفي رواية اسمعيل بن أبي خالد عن أبيه عن أبي هريرة عند الترمذي فليجلسه معه فان لم يجلسه معه فليأكل وفي رواية لا جد عن مجلان عن أبي هريرة فادعه فان أبي فاطمه منه ولابن ماجه من طريق جعفر بن زريعة عن الاعرج

غير مكثي ولا مودع ولا مستعني عنه ربنا * حدثنا أبو عاصم عن ثور بن زيد عن خالد بن معدان عن أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من طعامه وقال مرة اذا فرغ ماأدته قال الحمد لله الذي كنانا وأروانا غير مكثي ولا مكثور وقال مرة لك الحمد ربنا غير مكثي ولا مودع ولا مستعني ربنا * (باب الاكل مع الخادم) * حدثنا حصص بن غمر حدثنا شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فان لم يجلسه معه

عن أبي هريرة فليدعه فلما كل معه فإن لم يفعل وفاعل أبي وكذا إن لم يفعل يحتمل أن يكون السيد
والمعنى إذا ترفع عن مؤاكلة غلامه ويحتمل أن يكون الخادم إذا تواضع عن مؤاكلة سيده
ويؤيد الاحتمال الأول أن في رواية جابر عند أحد أمرنا أن ندعوه فإن كرمنا أن يطعم معه
فليطعمه في يده واسناده حسن (قوله فليناوله أكلة أو كاتين) بضم الهمزة أي التهمة والاولى تسيم
بجسب حال الطعام وحال الخادم وقوله أولقمة أولقمة أو لقمة من الراوى وقد رواه
الترمذى بلنظ لقمة فقط وفي رواية مسلم تقييد ذلك بما إذا كان الطعام قليلا ولا يظن أنه كان
الطعام مشفوا قليلا وفي رواية أبي داود يعني قليلا فليضع في يده منه أكلة أو كاتين قال أبو
داود يعني لقمة أو لقمتين ومتضى ذلك أن الطعام إذا كان كثيرا فاما أن يشعه معه واما أن
يجعل حظه منه كثيرا (قوله فانه ولي حرمه) أي عند النبي (وعلاجه) أي عند تصحيح آله وقيل
وضع الصدر على النار ويؤخذ من هذا أن في معنى الطباخ حامل الطعام لوجود المعنى فيه وهو
تعلق نفسه به بل يؤخذ منه الاستحباب في مطلق خدم المرء من بعاى ذلك وإن ذلك يؤتى الخلاق
الترجوة في هذا لتعيل الأمر المذكور وإشارة إلى أن للعين حظا في المأكول فينبغي صرفها بطعام
صاحبها من ذلك الطعام لتسكن نفسه فيكون أكل شره قال المذهب هذا الحديث يفسر
حديث أبي ذر في الأمر بالتسوية مع الخادم في المظعم والملبس فانه جعل الخيار إلى السيد في
اجلاس الخادم معه وتركه (قلت) وليس في الأمر في قوله في حديث أبي ذر أطمعهم ثم أطمعهم
الزام بمؤاكلة الخادم بل فيه أن لا يستأثر عليه بشئ بل يشركه في كل شئ لكن بجسب ما يدفع به
شرعيته وقد نقل ابن المنذر عن جميع أهل العلم أن الواجب اطعام الخادم من غائب القوت
الذي يأكل منه مثله في تلك البلد وكذلك القول في الأدم والكسوة وإن للسيد أن يستأثر
بالنفيس من ذلك وإن كان الأفضل أن يشركه معه الخادم في ذلك والله أعلم باختلاف حكم هذا
الأمر بالاجلاس أو المناولة فقال الشافعي بعد أن ذكر الحديث هذا عندنا والله أعلم على وجهين
* وأولهما معناه أن اجلاسه معه أفضل فاق لم يفعل فليس يوجب أو يكون بالخيار بين أن
يجلسه أو يناوله وقد يكون أمره اختيارا غير حتم اهـ ورجح الرافعي الاحتمال الأخير وحمل
الأول على الوجوب ومعناه أن الاجلاس لا يتعين لكن إن فعله كان أفضل والاعتيف المناولة
ويحتمل أن الواجب أحدهما لا يعينه * والثاني أن الأمر للندب مطلقا * (تبيده) في قوله في
رواية مسلم فإن كان الطعام مشفوا بالاشين المعجزة والنافعة بالقليل وأصله الماء الذي تكثر
عليه الشفاء حتى يتل إشارة إلى أن محل الاجلاس أو المناولة ما إذا كان الطعام قليلا وانما كان
كذلك لأنه إذا كان كثيرا وسع السيد والخادم وقد تقدم أن العار في الأمر بذلك أن تسكن
نفس الخادم بذلك وهو حاصل مع الكثرة دون القلة فإن القلة مظنة أن لا يفضل منه شيء ويؤخذ
من قوله فإن كان مشفوها أن الأمر الوارد لمن طبعه كثير المرق ليس على سبيل الوجوب والله
أعلم (قوله) **باب** الطعام الشاكر مثل الصائم الصابر فيه عن أبي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم هذا الحديث من الأحاديث المتعلقة التي لم تقع في هذا الكتاب موصولة وقد
أخرجه المصنف في التاريخ والخاكم في المستدرک من رواية سالم بن بلال عن محمد بن عبد الله
ابن أبي حرة بضم المهملة وتشديد الراء عن عمه حكيم بن أبي حرة عن سليمان الأغر عن أبي هريرة

فليناوله أكلة أو كاتين
أولقمة أولقمتين فانه ولي
حرمه وعلاجه * (باب
الطعام الشاكر مثل الصائم
الصابر) * فيه عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم

ولفظه ان للطعام الشاكر من الاجر مثل الصائم الصابر وقد اختلف فيه على محمد فأخرجه ابن
ماجه من رواية الدراوردي عنه عن عمه حكيم بن سنان بن سننه الاسلمى وقيل عن الدراوردي
عن موسى بن عقبة عن محمد بن عمار عن رجل من أسلم لكن صرح الدراوردي في رواية أحمد
بأن محمد بن أبي حرة أخبره فاعله كان جده عن موسى بن عقبة عنه ثم سمع منه وقد رجع أبو زرعة
رواية الدراوردي هذه وذكر البخاري في التاريخ من رواية وهيب عن موسى بن عقبة عن
حكيم بن أبي حرة عن بعض الصحابة وأخرجه ابن خزيمة وابن ماجه من رواية محمد بن معن بن محمد
الغفاري عن أبيه عن حفص بن علي الأسلمي عن أبي هريرة وأخرجه الترمذي وابن ماجه
والحاكم من رواية محمد بن معن عن أبيه عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وأخرجه ابن خزيمة
من رواية عمر بن علي عن معن بن محمد عن سعيد المقبري قال كنت أنا وحفص بن علي الأسلمي
بالبيق مع أبي هريرة فحدثنا أبو هريرة به وهذا صحيح على أن معن بن محمد جده عن سعيد ثم جده
عن حفص له وأخرجه ابن حبان في صحيحه من رواية معمر بن سليمان عن معمر عن سعيد
المقبري به لكن في هذه الرواية انقطاع خفي على ابن حبان فقد رويناها في مسند مسدد عن معمر
عن معمر عن رجل من بني غفار عن المقبري وكذلك أخرجه عبد الرزاق في جامعه عن معمر
وهذا الرجل هو معن بن محمد الغفاري فيما أظن لاشتماله الحديث من طريقه قال ابن التين
الطاعم هو الحسن الحال في المطم وقال ابن بطلان هذا من تفضل الله على عباده أن جعل للطعام
إذا شكر ربّه على ما أتاه به عليه ثواب الصائم الصابر وقال الكرماني التشبيه هنا في أصل الثواب
لا في الكمّية ولا الكيفيّة والتشبيه لا يستلزم المماثلة من جميع الأوجه وقال الطيّبي ربما
توهم متوهم أن ثواب الشكر يقصر عن ثواب الصبر فازيل توهمه أو وجه التشبيه اشتراكهما في
حبس النفس فالصابر يحبس نفسه على طاعة المنعم والشاكر يحبس نفسه على محبته اه وفي
الحديث الحديث على شكر الله على جميع نعمه لا يختص ذلك بالأكل وفيه رفع الاختلاف
المشهور في الغنى الشاكر والفقير الصابر وانهم ماسوا كذا قيل ومساوق الحديث يقتضي تفضّل
الفقر الصابر لان الأصل أن المشبه به أعلى درجة من المشبه والتحقّق عند أهل الحدّث أنّ
لا يجاب في ذلك بجواب كلّ بل يختلف الحال باختلاف الأشخاص والأحوال نعم عند الاستواء
من كل جهة وفرض رفع العوارض بأسرها فانفقّر أسلم عاقبة في الدار الآخرة ولا ينبغي أن يعدل
بالسلامة شيء والله أعلم وسيكون لنا عودة الى الكلام على هذه المسئلة في كتاب الرقاق إن شاء
الله تعالى وقد تقدم القول فيها في أو اخرصة الصلاة قبل كتاب الجمعة في الكلام على حديث
ذهب أهل الدور بالدرجات العلى ﴿ قوله باب ﴾ الرجل يدعى الى طعام فيقول
وهذا معنى ذكر فيه حديث أبي مسعود في قصة الغلام اللّحام وقد مضى شرحه مستوفى قبل
أكثر من عشرين بابا واعترضه الاسماعيلي فقال ترجم الباب بالطعام الشاكر ولم يذكر فيه شيئا
وقال وهذا معنى ثم نازعه في أن القصة ليس فيها ما ذكره الرجل تبعضهم من تلقاء نفسه قلت اما
الجواب عن الاول فكان انه سقط من روايته قول البخاري فيه عن أبي هريرة واما الثاني فأشار
به البخاري الى حديث أنس في قصة الخياط الذي دعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال وهذه يعني
عائشة وقد تقدم شرح ذلك مستوفى وانما عدل البخاري عن إيراد حديث أنس هنا الى حديث

• (باب الرجـل يدعى الى
طعام فمة قول وهذا معي

وقال أنس إذا دخلت على مسلم لا يهتم فكل من طعامه واشرب من شرابه * حدثنا عبد الله بن أبي الاسود حدثنا أبو أسامة
حدثنا الأعمش حدثنا شقيق حدثنا أبو مسعود الانصاري قال كان رجل من الانصار يكنى أبا شعيب وكان له غلام لحام فأق
النبى صلى الله عليه وسلم وهو في أصحابه فعرف الجوع في وجه النبي (٥٠٥) صلى الله عليه وسلم فذهب الى غلامه اللعام

فقال اصنع لي طعاما يكتفي
خسعة لعلي أدعو النبي صلى
الله عليه وسلم لحام خمس
فصنع له طعاما ثم أتاه فدعاه
فتبعهم رجل فقال النبي
صلى الله عليه وسلم يا أبا
شعيب ان رجلا تعانفان
شدت أذنت له وان شئت
تركته قال لا بل أذنت له
* (باب اذا حضر العشاء فلا
يجعل عن عشاءه) * حدثنا
أبو اليمان أخبرنا شعيب عن
الزهري وقال الليث حدثني
يونس عن ابن شهاب قال
أخبرني جعفر بن عمرو بن
أمية أن أبااه عمرو بن أمية
أخبره أنه رأى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يجتاز من
أف شاة في يده فدعى الى
الصلاة فأتاها والسكين
التي كان يحترجها ثم قام
فصلى ولم يتوضأ * حدثنا
معلى بن أسد حدثنا وهيب
عن أيوب عن أبي قلابة عن
أنس بن مالك رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا وضع العشاء وأقيمت
الصلاة فابدؤا بالعشاء

أبى مسعود إشارة منه الى تغير القصتين واختلاف الحالين (قوله) وقال أنس اذا دخلت على
مسلم لا يهتم فكل من طعامه واشرب من شرابه) وصله ابن أبي شيبة من طريق غير الانصاري
سمعت أنس يقول مثله لكن قال على رجل لا يهتم به وجاء نحو ذلك عن أبي هريرة مرفوعا أخرجه
أحمد والحاكم والطبراني من طريق أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ اذا دخل أحدكم على أخيه المسلم
فأطعمه طعاما فليأكل من طعامه ولا يسأله عنه قال الطبراني تفرد به مسلم بن خالد (قلت) وفيه
قال لكن أخرجه الحاكم شاهد من رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رواية
بفعوه وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه موقوفا ومطابقة لاثرا الحديث من جهة كون
اللعام لم يكن متموا أو أكل النبي صلى الله عليه وسلم من طعامه ولم يسأله وعلى هذا القيد يحمل
مطلق حديث أبي هريرة والله أعلم (قوله) باب اذا حضر العشاء فلا يجعل عن
عشاءه قال الكرماني العشاء في الترجمة يحتمل أن يراد به ضد الغداء وهو بالفتح ويحتمل أن يراد
به صلاة العشاء وهي بالكسر ولنظ عن عشاءه بالفتح لا غير (قلت) الرواية عندنا بالفتح وانما في
الترجمة عدول عن المضمر الى المظهر لعنى قصده ويعد الكسر أن الحديث انما ورد في صلاة
المغرب وقد ورد النهي عن تسميتها عشاء ولنظ هذه الترجمة وقع معناه في حديث أورده
المصنف في الصلاة في أوائل صلاة الجمعة من طريق ابن شهاب عن أنس بلفظ اذا قدم العشاء
فابدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تجلوا عن عشاءكم وأورده فيه من حديث ابن عمر بلفظ
اذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء ولا يجعل حتى يشرغ منه (ثم له) وقال
الليث حدثني يونس) أي ابن يزيد (عن ابن شهاب) وصله الذهبي في الزهريات عن أبي صالح
عن الليث وأخرجه الاسماعيلي من رواية أبي حمزة عن يونس (قوله) فأتاها أى النطعة
اللحم التي كان احتزها وقال الكرماني الغمير للكثف وأنت باعتبار أنه اكتسب الثأنيث
من المضاف اليه وهو مؤنث سماعي قال ودلالته على الترجمة من جهة أنه استنبط عن اشتغاله
صلى الله عليه وسلم بالا كل وقت الصلاة (قلت) ويظهر لي أن البخاري أراد بتقديم هذا
الحديث بيان أن الامر في حديث ابن عمر وعائشة بترك المبادرة الى الصلاة قبل تناول الطعام
ليس على الوجوب (قوله) وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه
هو معطوف على السند الذي قبله وهو من رواية وهيب عن أيوب وكذا أثر ابن عمر أنه تعشى
مرة وهو يسمع قراءة الامام وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن سهل بن عسكر عن
معلى بن أسد شيخ البخاري فيه هذا الاسناد الثالث ولفظه اذا وضع العشاء الحديث وأخرج
أثر ابن عمر من طريق عبد الوارث عن أيوب ولفظه قال تعشى ابن عمر ليلة وهو يسمع قراءة
الامام (قوله) في الطريق الاخرى من رواية عائشة قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام

(٦٤ - فتح الباري سع) * وعن أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه * وعن
أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه تعشى مرة وهو يسمع قراءة الامام * حدثنا محمد بن يوسف حدثنا سفيان عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدؤا بالعشاء قال وهيب ويحيى بن
سعيد عن هشام

يعني ابن عروة (اذا وضع العشاء) يعني ان هذين روياه عن هشام بلفظ اذا وضع بدل اذا حضر
وهي التي وصلها في الباب من رواية سفيان وهو الثوري عن هشام فأما روايته وهيب فوصلها
الاسماعيلي من رواية يحيى بن حسان ومعلى بن أسد قال احداثا وهيب به ولفظه اذا وضع العشاء
وأقيمت الصلاة فأبدوا بالعشاء وأما روايته يحيى بن سعيد وهو القطان فوصلها أحدهما بهذا
اللفظ أيضا وقد أخرجهما المصنف بلفظ اذا حضر وفي بعض الروايات عنه وضع وأخرجه الاسماعيلي
من رواية عمرو بن علي الفلاس عن يحيى بن سعيد بلفظ اذا أقيمت الصلاة وقرب العشاء فكلوا ثم
صلوا وذكر الاسماعيلي أن أكثر أصحاب هشام رووه عنه بلفظ اذا وضع وان بعضهم قال اذا
حضر وجاء عن شعبة وضع وحضر وقال ابن اسحق اذا قدم (قات) قدم وقرب ووضع منقاربات
المعنى فيحمل حضر عليها وان كان معناها في الاصل أعم والله أعلم ﴿قوله﴾ قول
الله تعالى فاذا طعمتم فانثروا ذكر فيه حديث أنس في قصة زب بنت جحش والبناء عليه وانزول
آية الحجاب وقوله أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا بن يرب العروس نعت يستوى فيه
الرجل والمرأة والعرس مدة بناء الرجل بالمرأة وأصله اللزوم وقد تقدم بيان الاختلاف في الامر
بالانتشار بعد صلاة الجمعة في أول البيع في قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض
وأما الانتشار هنا بعد الاكل فلما رآه التوجه عن مكان الطعام التخفيف عن صاحب المنزل كما
هو مقتضى الآية وقد مر مستوفى في تفسير سورة الاحزاب * (خاتمة) * اشتمل كتاب الاطعمة
من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث واثنى عشر حديثا المعلق منها أربعة عشر طريقا
والباقي موصول المذكور منه فيه وفيما مضى تسعون حديثا والخالص اثنان وعشرون حديثا
وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أبي هريرة في استقراءه عن الآية وحديث أنس
ما رأى شاة سمطار حديث أبي جحيفة لا آكل متكئا وحديث سهل ما رأى النبي وحديث جابر
في وفاءه لما تقرر أنها قصة له غير قصة متفق وفاء دين أبيه وحديث أنس اذا حضر الطعام
والصلاة وحديث جابر في المناديل وحديث أبي أمامة في الدعاء بعد الاكل وحديث أبي هريرة
في الطعام الشاكر وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سنة آثار والله أعلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب العقيقة) *

بفتح العين المهملة هو اسم لما يذبح عن المولود واختلف في اشتقاقها فقال أبو عبيدوا الاصمعي
أصلها الشعر الذي ينحرج على رأس المولود وسماه الخنثري وغيره وسميت الشاة التي تذبح
عنه في تلك الحالة عقيقة لانه يخلق عنه ذلك الشعر عند الذبح وعن أحمد أنها مأخوذة من العق
وهو الشق والقطع وروحه ابن عبد البر وطائفة قال الخطابي العقيقة اسم الشاة المذبوحة عن
الولد سميت بذلك لانها تنعق مذابحها أي تشق وتقطع قال وقيل هي الشعر الذي يخلق وقال ابن
فارس الشاة التي تذبح والشعر كل منهما يسمى عقيقة يقال عقي عقي اذا خلق عن ابنه عقيقته
وذبح للمساكين شاة وقال القزاز أصل العق الشق فكانها قيل لها عقيقة بمعنى معقوفة وسمي
شعر المولود عقيقة باسم ما يعق عنه وقيل باسم المكان الذي انعق عنه فيه وكل مولود من البهائم

اذا وضع العشاء * (باب
قول الله تعالى فاذا طعمتم
فانثروا) * حديثي عبد الله
ابن محمد حدثنا يعقوب بن
ابراهيم حدثني أبي عن صالح
عن ابن شهاب أن أنسا قال أنا
أعلم الناس بالحجاب كان أبي
ابن كعب يسألني عنه أصبح
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عروسا بن يرب بنت
جحش وكان تزوجها بالمدينة
فدعا الناس للطعام بعد
ارتفاع النهار فجلس رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وجلس معه رجال بعد
ما قام القوم حتى قام رسول
الله صلى الله عليه وسلم فبشي
ومشيت معه حتى بلغ باب
حجرة عائشة ثم ظن انهم
خرجوا فرجع فرجعت معه
فاذا هم جلوس مكانهم
فرجع ورجعت معه الثانية
حتى بلغ باب حجرة عائشة
فرجع ورجعت معه فاذا هم
قد قاموا فاضرب بيني وبينه
سترا وانزل الحجاب

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

* (كتاب العقيقة) *

فشعره عقيقة فاذا سقط وبر البعير ذهب عقمه ويقال أعقت الحامل نبت عقيقة ولدها في بطنها
 (قلت) ومما ورد في تسمية الشاة عقيقة ما أخرجه البراز من طريق عطاء عن ابن عباس رفعه
 للغلام عقيقتان والجارية عقيقة وقال لا نعلم بهذا اللفظ الا بهذا الاسناد اه ووقع في عدة
 أحاديث عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ﴿قوله باب تسمية المولود غداة
 يولد لمن لم يعق عنه﴾ كذا في رواية أبي ذر عن الكشي وسقط لفظة عن الجمهور والنسفي وان لم
 يعق عنه بدل لمن لم يعق عنه ورواية القريري أولى لان قضية رواية النسفي تعين التسمية غداة
 الولادة سواء حصلت العقيقة عن ذلك المولود أم لا وهذا يعارضه الاخبار الواردة في التسمية يوم
 السابع كما ساذ كرها قريبا وقضية رواية القريري أن من لم يرد أن يعق عنه لا يؤثر تسميته الى
 السابع كما وقع في قصة ابراهيم بن أبي موسى وعبد الله بن أبي طلحة وكذلك ابراهيم بن النبي صلى
 الله عليه وسلم وعبد الله بن الزبير فإنه لم ينقل أنه عق عن أحد منهم ومن أريد أن يعق عنه تؤخر
 تسميته الى السابع كما سيأتي في الاحاديث الاخرى وهو جمع لطيف لم أره لغير البخاري (قوله
 وتحنيكه) أي غداة يولد وكأنه قبل الغداة اتباعا للفظ الخبر والغداة تطلق ويراد بها مطلق الوقت
 وهو المراد هنا وانما اتفق تأخير ذلك لضرورة الواقع فلواتفق أنها لا تدنس النهار مشافاة الوقت
 التحنيك والتسمية بعد الغداة طعاما والتحنيك مضغ الشيء ووضع في فم الصبي وذلك تحنيكه
 يصنع ذلك بالصبي ليترن على الاكل ويقوى عليه وينبغي عند التحنيك أن يفتح فاه حتى ينزل
 جوفه وأولاه التمر فان لم يتيسر تمر فربط والافشي حلوه وعسل النحل أولى من غيره ثم مالم تفسه نار
 كما في نظيره مما يفطر الصائم عليه ويسنة فادمن قوله وان لم يعق عنه الاشارة الى أن العقيقة
 لا تجب قال الشافعي أفرط فيها رجلان قال أحدهما هي بدعة والآخر قال واجبة وأشار بقائل
 الوجوب الى الليث بن سعد ولم يعرف امام الحرمين الوجوب الا عن داود فقال لعل الشافعي أراد
 غير داود فان داودا إنما كان بعده وتعقب بأنه ليس للعلل هنا معنى بل هو أمر محقق فان الشافعي
 مات ولدا واربعة سنين وقد جاء الوجوب أيضا عن ابي الزناد وهي رواية عن أحمد والذي نقل
 عنه أنها بدعة أبو حنيفة قال ابن المنذر أنكر أصحاب الرأي أن تكون سنة وخالفوا في ذلك
 الاثار الثابتة واستدل بعضهم بما رواه مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة
 عن أبيه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال لأحب العتوق كأنه كره الاسم
 وقال من ولده ولد فأحب أن ينسك عنه فليفعل وفي رواية سعيد بن منصور عن سفيان عن
 زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن عمه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن العقيقة
 وهو على المنبر بعرفة فذكره وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه
 أبو داود ويقوى أحد الحديثين بالآخر قال أبو عرلا أعلمه مرفوعا الا عن هذين (قلت)
 وقد أخرجه البراز وأبو الشيخ في العقيقة من حديث أبي سعيد ولا حاجة فمه لفي مشروعية ما بل
 آخر الحديث شبهها وانما غايته أن يؤخذ منه أن الاولى أن تسمى نسككة أو ذبيحة وان لا تسمى
 عقيقة وقد نقله ابن أبي الدم عن بعض الاصحاب قال كافي تسمية العشاء عمة وادعى محمد بن
 الحسن نسكها بحديث نسخ الاصحى كل ذبح أخرجه الدارقطني من حديث علي وفي سنده
 ضعف وأما نفي ابن عبد البرور ودهقه عقب وعلى تقدير أن يثبت أنها كانت واجبة ثم نسخ

* (باب تسمية المولود غداة

يولد لمن لم يعق عنه وتحنيكه) *

يحدثني الحق بن نصر حدثنا
 أبو أسامة حدثني

٣ قوله نسخة كذا في جميع
النسخ التي بأيدينا والتي
يظهر لنا أنهم ساءلوا لا معنى
لها فخر اه

بريد عن أبي بردة عن أبي
موسى رضي الله عنه قال
ولدى غلام فأُتيت به النبي
صلى الله عليه وسلم فسماه
ابراهيم ختنك بقره ودعاه
بالبركة ودفعه الى وكان أكبر
ولد أبي موسى * حدثنا
مسدد حدثنا يحيى عن
هشام عن أبيه عن عائشة
رضي الله عنها قالت أتى
النبي صلى الله عليه وسلم
بصبي يحنكه فبال عليه
فأشبهه الماء * حدثنا الحق
ابن نصر حدثنا أبو أسامة
حدثنا هشام بن عروة عن
أبيه عن أسماء بنت أبي بكر
رضي الله عنها أنها قالت
بعيد الله بن الزبير بركة
قالت فخرجت وأنا متهم
فأُتيت المدينة فتركت قباء
فولدت بقباء ثم أُتيت به
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فوضعه في حجره ثم دعا
بقرة فضعها ثم تفعل فيه
فكان أول شيء دخل حوضه
ريق رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم حنكه بالقره ثم
دعاه فبرك عليه وكان أول
مولود ولد في الاسلام ففرحوا
به فرحاشديد لانهم قيل
لهم ان اليهود قد صرحتكم
فلا يولد لكم

وجوه فيبقى الاستحباب كما جاء في صوم عاشوراء فلا حجة فيه أيضا لنفي مشروعيته
ذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث * الأول حديث أبي موسى (قوله يريد) بالموحدة والراء
مصغر هو ابن عبد الله بن أبي بردة وهو يروي عن جده أبي بردة عن أبي موسى الأشعري نسخة ٣
وابراهيم بن أبي موسى المذكور في هذا الحديث ذكره جماعة في الصحابة لما وقع في هذا الحديث
وذلك يقتضي أن تكون له رواية وقد ذكره ابن حبان في الصحابة وقال لم يسمع من النبي صلى الله
عليه وسلم شيئا ثم ذكر في ثقات التابعين وليس ذلك تناقضاً منه بل هو بالاعتبارين (قوله فأُتيت به
النبي صلى الله عليه وسلم فسماه ابراهيم ختنك) فيه اشعار بأنه أسرع بالحضارة الى النبي صلى الله
عليه وسلم وان تخنيكه كان بعد تسميته ففيه تعجيل تسمية المولود ولا ينظر بهم الى السابع
وأما ما رواه أصحاب السنن الثلاثة من حديث الحسن عن سمرة في حديث العقيقة تذبح عنه
يوم السابع ويسمى فقد اختلف في هذه اللقطة هل هي يسمي أو يذبح بالدار بل السنين وسألتني
البحث في ذلك في الباب الذي يليه ويدل على أن التسمية لا تختص بالسابع ما تقدم في النكاح
من حديث أبي أسيد أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم بانه حين ولد فسماه المذخر وما أخرجه مسلم
من حديث ثابت عن أنس رفعه قال ولدى لليلة غلام فسميته باسم أبي ابراهيم ثم دفعه الى أم
سيف الحديث قال البيهقي تسمية المولود حين يولد أصح من الاحاديث في تسميته يوم السابع
(قالت) قد ورد فيه غير ما ذكر في البزار وصحبي ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين يوم السابع وهما هما للترمذي من طريق
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسمية المولود لسابعه
وهذا من الاحاديث التي يتعين فيها أن الجده هو الصحابي لاجد عمر والحقيقي محمد بن عبد الله بن
عمر وفي الباب عن ابن عباس قال سمعت من السنة في الصبي يوم السابع يسمي ويحنك ويمطأ عنه
الأذى وتقبأ أذنه ويعق عنه ويحلق رأسه ويلطخ من عقيقته ويصدق بوزن شعر رأسه ذهباً
أو فضة أخرجه الطبراني في الاوسط وفي سنده ضعف وفيه أيضاً عن ابن عمر رفعه اذا كان يوم
السابع للمولود فأهرقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى وسجوه وسنده حسن * الحديث الثاني
(قوله يحيى) هو القطان وهشام هو ابن عروة (قوله أتى النبي صلى الله عليه وسلم بصبي يحنكه)
تقدم في الطهارة من وجه آخر عن هشام بن عروة ليس فيه ذكر التحنك وبينت هناك ما قيل في
اسمه * الحديث الثالث حديث أسماء في ولادة عبد الله بن الزبير وقد تقدم شرحه مستوفى في باب
هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة وبين الاختلاف في سنده ووقع في آخره هشام بن
الزبير فغير حوايه فرحاشديد لانهم قيل لهم ان اليهود قد صرحتكم فلا يولد لكم وهذا يدل على
ما قدمته أن ولادته كانت بعد استقرارهم بالمدينة وما وقع في أول الحديث أنه ولدت بقباء ثم أُتيت
به النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد أنها أحضرته له بقاء وانما حاتم من قباء الى المدينة وقد أخرج
ابن سعد في الطبقات من رواية أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن قال لما قدم المهاجرون المدينة
أقاموا الا يولد لهم فقالوا احضروا حراً يولد حتى كثرت في ذلك القالة فكان أول مولود بعد الهجرة محمد
الله بن الزبير فكبر المسلمون تكبيرة واحدة حتى ارتجت المدينة تكبيرا وقوله وأنا متهم بكسر
المتاء أي شارفت تمام الحمل وقوله تغل بمنة ثم فاعو برك بالتشديد أي دعاه بالبركة * الحديث

* حديث مطرب بن الفضل

حدثنا ابن عبد بن هرون أخبرنا
عبد الله بن عون عن أنس بن
سيرين عن أنس بن مالك رضي
الله عنه قال كان ابن لابي
طلحة يشتكي فخرج أبو طلحة
فقبض الصبي فلما رجع أبو
طلحة قال ما فعل ابني قالت
أم سلمة هو أسكن ما كان
فقربت اليه العشاء فقشيت
ثم أصاب منها فلما فرغ قالت
واري الصبي فلما أصبح أبو
طلحة أتى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فأخبره فقال
أعزستم الليلة قال نعم قال
اللهم بارك لهما في ليلة ما
فولدت غلاما قال لي أبو
طلحة أحفظه حتى تأتي به
النبي صلى الله عليه وسلم
فأتى به النبي صلى الله عليه
وسلم وأرسلت معه بقرات
فأخذه النبي صلى الله عليه
وسلم فقال أمعه شيئا قالوا نعم
فترات فأخذه النبي صلى
الله عليه وسلم فضعها ثم أخذ
من فيه فجعلها في الصبي
وحسبكم به وسماه عبد الله
* حديث محمد بن المنثني
حدثنا ابن أبي عدي عن ابن
عون عن محمد بن أنس
وساق الحديث * (باب
اماطة الاذى عن الصبي في
العقيقة) * حدثنا أبو النعمان
حدثنا حماد بن زيد عن أيوب
عن محمد بن سلمان بن عامر
قال مع الغلام عقيقة

الرابع حديث أنس في قصة ابن أبي طلحة واسمه عبد الله وهو والد اسحق وقد تقدم شرحه في
الحنائز وفي الزكاة (قوله أعزستم) هو استفهام مخدوف الاداة والعين ساكنة أعزس الرجل
إذا بنى بامرأته وبطلق أيضا على الوطء لانه يتبع البناء غالبا ووقع في رواية الاصيلي أعزستم بفتح
العين وتشديد الراء فقال عياض هو غلط لان التعريس التزول وأثبت غيره أنها لغة يقال أعزس
وعرس إذا دخل بأهله والافصح أعزس قاله ابن التيمي في كتاب التعريس في شرح مسلم له (قوله قال
لي أبو طلحة أحفظه) في رواية الكشميني احتضيه والاول أولى (قوله حديثي محمد بن المنثني الى أن
قال وساق الحديث) هذا يوههم أنه يريد الحديث الذي قبله وليس كذلك لان لفظهما مختلف وهما
حديثان عند ابن عون * أحدهما عنده عن أنس بن سيرين وهو المذكور هنا * والثاني عنده
عن محمد بن سيرين عن أنس وقد ساقه المصنف في اللباس بهذا الاسناد ولفظه أن أم سلمة قالت لي
يا أنس انظر هذا الغلام فلا تصيب شيئا حتى تغدو به الى النبي صلى الله عليه وسلم فعدوت به فاذا
هو في حائط له وعليه خيصة وهو يسم الظهر الذي قدم عليه في التفتح ثم وجدت في نسخة الصغاني
بعد قوله وساق الحديث قال أبو عبد الله اختلاف في أنس بن سيرين ومحمد بن سيرين أي أن ابن أبي
عدي وابن زيد بن هرون اختلاف في شيخ عبد الله بن عون وهذا يتعين ثم ما عنده حديث اختلافت
الفساطة وذكر المزي أن حماد بن سعد وافق ابن أبي عدي أخرجه مسلم من طريقه لكن لم أره في
كتاب مسلم مسمى بل قال عن ابن سيرين ويؤيد رواية ابن أبي عدي أن أحد أخرج الحديث
مطولا من طريق همام عن محمد بن سيرين (قوله باب اماطة الاذى عن الصبي في
العقيقة) الاماطة الازالة (قوله عن محمد) هو ابن سيرين (قوله عن سلمان بن عامر) هو الصبي
وهو صحابي سكن البصرة ماله في البخاري غير هذا الحديث وقد أخرجه من عدة طرق موقوفا
ومرفوعا موصولا من الطريق الاولى لكنه لم يصرح برفعه فيها ومعلقا من الطرق الاخرى
صرح في طريق منها بوقفه وماعداها مرفوع قال الاسماعيلي لم يخرج البخاري في الباب حديثا
صحيا على شرطه اما حديث حماد بن زيد يعني الذي أورده موصولا لاجابه موقوفا وليس فيه ذكر
اماطة الاذى الذي ترجم به واما حديث جرير بن حازم فذكره بلا خبر واما حديث حماد بن سلمة
فليس من شرطه في الاحتجاج (قلت) اما حديث حماد بن زيد فهو المعتمد عليه عند البخاري
لكنه أورده مختصرا فإكناه سمعه كذلك من شيخه أي النعمان واكتفى به كما دلت في الإشارة
الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد أخرجه أحمد عن يونس بن محمد عن حماد بن
زيد فزاد في المتن فأهريقه وأعنه وما أميطوا عنه الاذى ولم يصرح برفعه وأخرجه أيضا عن عبد
يونس بن محمد عن حماد بن زيد عن هشام عن محمد بن سيرين فصرح برفعه وأخرجه أيضا عن عبد
الوهاب عن ابن عون وسعيد بن محمد بن سيرين عن سلمان مرفوعا وأخرجه الاسماعيلي من
طريق سلمان بن حرب عن حماد بن زيد عن أيوب فقال فيه برفعه واما حديث جرير بن حازم
وقوله انه ذكره بلا خبر يعني لم يقل في أول الاسناد أنبا أصبغ بل قال قال أصبغ لكن أصبغ
من شيوخ البخاري قد أكرهه في الصحيح فعلى قول الاكثر هو موصول كما قرره ابن الصلاح في
علوم الحديث وعلى قول ابن حزم هو منقطع وهذا كلام الاسماعيلي يشير الى موافقته وقد زيف
الناس كلام ابن حزم في ذلك واما كون حماد بن سلمة على شرطه في الاحتجاج فسلم انك لا يضره

أراد له الاستشهاد كعادته **(قوله وقال حجاج)** هو ابن منهل وجاد هو ابن سلمة وقد وصله الطحاوي وابن عبد البر والبيهقي من طريق اسمعيل بن اسحق القاضي عن حجاج بن منهل حدثنا جاد بن سلمة وقد أخرجه النسائي من رواية عنان والاسماعيلي من طريق حبان بن هلال وعبد الأعلى بن جاد وابراهيم بن الحجاج كلهم عن جاد بن سلمة فزادوا مع الاربعة الذين ذكرهم البخاري وهم أيوب وقتادة وهشام وهو ابن حسان وحبيب وهو ابن الشهيد ونونس وهو ابن عبيد ويحيى بن عتيق لكن ذكر بعضهم عن جاد ما لم يذكر الآخر وساق المتن كله على لفظ حبان وصرح برفعه ونقطه في الغلام عتيقة فأهر بقوا عنه الدم وأميطوا عنه الأذى قال الاسماعيلي وقد رواه النوري موصولا مجردا ثم ساقه من طريق أبي حذيفة عن سفيان عن أيوب كذلك فاتفق هؤلاء على أنه من حديث سلمان بن عامر وخالفهم وهيب فقال عن أيوب عن محمد بن عثم عتيقة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع الغلام فذكر مثله سواء أخرجه أبو نعيم في مستخرجهم من رواية حوثر بن محمد عن أبي هشام عن وهيب به وهيب من رجال الصحيحين وأبو هشام اسمه المغيرة بن سلمة احتج به مسلم وأخرج له البخاري تعليقا وثقه ابن المديني والنسائي وغيرهما وحوثر بن مجاهد له ومثله وزن حوثر بصري يكنى أبا الأزهر احتج به ابن خزيمة في صحيحه وأخرج عنه من الستة ابن ماجه وذكر أيوب على الحبان أن أباه داود روى عنه في كتاب بدء الوحى خارج السنن وذكره ابن حبان في الثقات فالاسناد قوي لأنه شاذ والمحموظ عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عامر فاعمل بعض رواه أدخل عليه حديث في حديث **(قوله)** وقال غير واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه يزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين عن سلمان قوله **• وقال أصبغ** أخبرني ابن وهب عن جرير بن حازم عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين حدثنا سلمان بن عامر الضبي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

• وقال حجاج حدثنا جاد أخبرنا أيوب وقتادة وهشام وحبيب عن ابن سيرين عن سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال غير واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه يزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين عن سلمان قوله **• وقال أصبغ** أخبرني ابن وهب عن جرير بن حازم عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين حدثنا سلمان بن عامر الضبي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

وبالجملة فهذه الطرق بقوى بعضها بعضا والحديث مرفوع لا يضره رواية من وقته (قوله مع
الغلام عتيقة) تملك عندهم الحسن وقتادة فقالا يعق عن الصبي ولا يعق عن الجارية ونالهم
الجمهور فقالوا يعق عن الجارية أيضا وجمهور الأحاديث المصر حبة كالجارية وسأذكرها بعد
هذا فلو ولدان في بطن استحب عن كل واحد عتيقة ذكره ابن عبد البر عن الليث وقال لا أعلم
عن أحد من العلماء خلافه (قوله فأهر بقوا عنه دما) كذا أبيهم ما يهراق في هذا الحديث وكذا في
حديث سمرة الآتي بعده وفسر ذلك في عدة أحاديث منها حديث عائشة أخرجه الترمذي وصححه
من رواية يوسف بن ماهك أنهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن أي ابن أبي بكر الصديق
فسألوهما عن العتيقة فأخبرتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان
وعن الجارية شاة وأخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث أم كرزأه سألت النبي صلى الله
عليه وسلم عن العتيقة فقال عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة واحدة ولا يضركم ذكرنا كن
أو أنانا قال الترمذي صحيح وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده رفعه في أثناء حديث قال من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام
شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة قال داود بن قيس راويه عن عمرو سألت يزيد بن أسلم عن
قوله مكافئتان فقال متساويتان نذبحنا جميعا أي لا يؤخر ذبح أحدهما عن الأخرى وحكي
أبو داود عن أحمد المكافئتان المتقاربتان قال الخطابي أي في السنن وقال المنحصرى معناه
متعادلتان لما يجزى في الزكاة وفي الاضحية وأولى من ذلك ككلامه ما وقع في رواية سعيد بن
منصور في حديث أم كرز من وجه آخر عن عبيد الله بن أبي يزيد بلنظ شاتان مثلان ووقع
عند الطبراني في حديث آخر قيل ما المكافئتان قال المثلان وما أشار إليه يزيد بن أسلم
من ذبح أحدهما عقب الأخرى حسن ويحتمل الحمل على المعنيين معا وروى البزار وأبو
الشيخ من حديث أبي هريرة رفعه أن ابوه دثع عن الغلام كبشا ولا تعق عن الجارية
ففعوا عن الغلام كبشين وعن الجارية كبشا وعند أحمد من حديث أسماء بنت
يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم العتيقة حق عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة
وعن أبي سعيد نحو حديث عمرو بن شعيب أخرجه أبو الشيخ وتقدم حديث ابن عباس أول
الباب وهذه الأحاديث حجة الجمهور في التفرقة بين الغلام والجارية وعن مالكهما أسوا فيعق
عن كل واحد منهما شاة واحدة لهما جاه أن النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين
كبشا كبشا أخرجه أبو داود ولا حجة فيه فقد أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة
عن ابن عباس بلنظ كبشين كبشين وأخرج أيضا من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده مثله وعلى تقدير ثبوت رواية أبي داود فليس في الحديث ما يرد به الأحاديث المتوافقة في
التنصيص على التثنية للغلام بل غاية أن يدل على جواز الاقتصار وهو كذلك فإن العددين ليس
شرطا بل مستحب وذكر الحلبي أن الحكمة في كون الأنثى على النصف من الذكر أن المتصور
استبقاء النفس فأشبهت الذية وقواه ابن القيم بالحديث الوارد في أن من أعتق ذكرا عتق كل
عضو منه ومن أعتق جارتين كذلك إلى غير ذلك مما ورد ويحتمل أن يكون في ذلك الوقت ما ييسر
العدد واستدل بالطلاق الشاة والشاتين على أنه لا يشترط في العتيقة ما يشترط في الاضحية وفيه

مع الغلام عتيقة فأهر بقوا
عنه دما

وجهان للشافعية وأصحهما يشترط وهو بالتمسك لا بالخبر وبذلك الشاة والكباش على أنه يتعين
 الغنم للعقبة وبه ترجم أبو الشيخ الأصماني ونقله ابن المذنب عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي
 بكر وقال البندنجي من الشافعية لأنص للشافعي في ذلك وعندى أنه لا يجوز غيرها والجمهور
 على اجزاء الأبل والبقر أيضا وفيه حديث عند الطبراني وأبي الشيخ عن أنس رفعه يعق عنه
 من الأبل والبقر والغنم ونص أحمد على اشتراط كاملته وذكر الرافعي بحثا أنها تأدى بالسبع كما
 في الاضية والله أعلم **(قوله وأميطوا)** أي أزيلوا وزاومعني **(قوله الأذى)** وقع عند أبي داود
 من طريق سعيد بن أبي عروبة وابن عون عن محمد بن سيرين قال إن لم يكن الأذى حلق الرأس
 فلا أدري ماهو وأخرج اللحاوي من طريق يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين قال لم أجده من
 يخبرني عن تسير الأذى اه وقد جزم الأصمعي بأنه حلق الرأس وأخرجه أبو داود بسند صحيح
 عن الحسن كذلك ووقع في حديث عائشة عند الحاكم وأمر أن يعاط عن رؤسهما الأذى
 ولكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس فقد وقع في حديث ابن عباس عند الطبراني ويعاط عنه
 الأذى ويحلق رأسه فعطفه عليه فالأولى حل الأذى على ماهو أعم من حلق الرأس وبؤيد ذلك
 أن في بعض طرق حديث عمرو بن شعيب ويعاط عنه أقذاره رواه أبو الشيخ **(قوله)** حدثنا عبد
 الله بن أبي الأسود هو عبد الله بن محمد بن حميد بن الأسود بن أبي الأسود نسب لجده وربما
 ينسب لجده به فقبل عبد الله بن الأسود معروف من شيوخ البخاري وشيخه قريش بن أنس
 بصري ثقة يكنى أبا أنس كان قد تغير سنة ثلاث ومائتين واستقر على ذلك ست سنين فمن سمع منه
 قبل ذلك فسماعه صحيح وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد أخرجه الترمذي عن
 البخاري عن علي بن المديني عنه ولم أره في نسخ الجامع إلا عن عبد الله بن أبي الأسود فكان له فيه
 شيخين وقد توقف البرزنجي في صحة هذا الحديث من أجل اختلاط قريش وزعم أنه يقر به وأنه
 وهم وكأنه سمع في ذلك ما حكاه الأثر من أجذانه ضعف حديث قريش هذا وقال ما أراد بشئ
 لكن وجدناه متابعا أخرجه أبو الشيخ والبخاري عن أبي هريرة كسأد كروا أيضا فسمع علي بن
 المديني وأقر أنه من قريش كان قبل اختلاطه فلعل أجذانهما ضعفه لأنه ظن أنه انما حدث به بعد
 الاختلاط **(قوله)** حديث العقبة لم يقع في البخاري بيان الحديث المذكور وكأنه اكتفى عن
 إيراد شهرته وقد أخرجه أصحاب السنن من رواية قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال الغلام من تهن بعقبة تذبج عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى قال
 الترمذي حسن صحيح وقد جاء من له عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة أخرجه البخاري وأبو الشيخ
 في كتاب العقبة من رواية إسرائيل عن عبد الله بن المختار عنه ورجاله ثقات فكان ابن سيرين
 لما كان الحديث عنده عن أبي هريرة وبلغه أن الحسن يحدث به احتمل عنده أن يكون يرويه
 عن أبي هريرة أيضا وعن غيره فسأل فأخبر الحسن أنه سمعه من سمرة فقوى الحديث برواية
 هذين التابعين الجليلين عن الصحابين ولم يقع في حديث أبي هريرة هذه الكلمة الأخيرة وهي
 ويسمى وقد اختلف فيما أصحاب قتادة فقال أكثرهم يسمى بالسين وقال همام عن قتادة يدي
 بالذال قال أبو داود وخالف همام وهو وهم منه ولا يؤخذ به قال ويسمى أصبح ثم ذكره من رواية
 غير قتادة بلفظ ويسمى واستشكل ما قاله أبو داود وبقيت رواية همام عندهم أنهم سألو قتادة

قوله بالسبع بضم السين
 واسكان الباء اه

وأميطوا عنه الأذى
 * حدثني عبد الله بن أبي
 الأسود حدثنا قريش بن
 أنس عن حميد بن الشهيد
 قال أمرني ابن سيرين أن
 أسأل الحسن ممن سمع
 حديث العقبة فسألته
 فقال من سمرة بن جندب

عن الدم كيف يصنع به فقال اذا دبحت العقيقة اخذت منها صوفة واسستقبلت به أو داجها تم
توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه مثل الخيط ثم يغسل رأسه بعدو يخلق فيبعد مع
هذا الضبط ان يقال انهما ما واهم عن قتادة في قوله ويدي الأأن يقال ان أصل الحديث ويسمى
والجادة ذكر الدم كما عا كان أهل الجاهلية يصنعونه ومن ثم قال ابن عبد البر لا يتحمل همام
في هذا الذي انفرد به فان كان حقه فهو منسوخ اه وقد رجع ابن حزم برواية همام وحل
بعض المتأخرين قوله ويسمى على التسمية عند الذبح لما اخرج ابن أبي شيبة من طريق هشام
عن قتادة قال يسمى على العقيقة كما يسمى على الاضحية بسم الله عقيقة فلان ومن طريق سعيد
عن قتادة نحوه وزاد اللهم منك واللعقيقة فلان بسم الله والله أكبر ثم يذبح وروى عبد
الرزاق عن معمر عن قتادة يسمى يوم يعق عنه ثم يخلق وكان يقول يطلى رأسه بالدم وقد ورد
ما يدل على النسخ في عدة أحاديث منها ما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن عائشة قالت كانوا في
الجاهلية اذا علقوا عن الصبي خضبوا قطنه بدم العقيقة فاذا حلقوا رأس الصبي وضعوها على
رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوا مكان الدم خلوقا زاد أبو الشيخ ونهى أن يمس رأس
المولود بدم وأخرج ابن ماجه من رواية أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله المزني أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم وهذا مرسل فان يزيد لا صحبه له وقد
أخرج البزار من هذا الوجه فقال عن يزيد بن عبد الله المزني عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
ومع ذلك فقالوا انه مرسل ولا يداود والحاكم من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه قال كافي
الجاهلية فذكر نحو حديث عائشة ولم يصرح برفعه قال فلما جاء الله بالاسلام كان يذبح شاة
وتخلق رأسه ونخلخه بزعفران وهذا شاهد لحديث عائشة ولهذا كره الجمهور التسمية ونقل
ابن حزم استحباب التسمية عن ابن عمر وعطاء. ولم ينقل ابن المنذر اسحبابها الا عن الحسن
وقتادة بل عند ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن أنه كره التسمية وسما أي ما يتعلق بالتسمية
وآدابها في كتاب الادب ان شاء الله تعالى واختلف في معنى قوله مرتين يعققت قال الخطابي
اختلف الناس في هذا وأجود ما قيل فيه ما ذهب اليه أحمد بن حنبل قال هذا في الشفاعة يريد أنه
اذا لم يعق عنه ثلث طفل لم يشفع في أبيه وقيل معناه أن العقيقة لازمة لآبائها فشبها المولود في
زمنها وعدم انفكاكهما بالرهن في يد المهرتين وهذا أقوى قول من قال بالوجوب وقيل المعنى
أنه مريضون بأذى شعره ولذلك جاء فأعيطوا عنه الاذى اه والذي نقل عن أحمد قاله عطاء
الخراساني أسنده عنه البيهقي وأخرج ابن حزم عن بريدة الاسدي قال ان الناس يعرضون يوم
القيامة على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس وهذا لو ثبت لمكان قول آخر تتمك به
من قال بوجوب العقيقة قال ابن حزم ومثله عن فاطمة بنت الحسين وقوله يذبح عنه يوم
السابع تمسك به من قال ان العقيقة موقفة باليوم السابع وأن من ذبح قبله لم يقع الموضع وأنها
تفوت بعده وهو قول مالك وقال أيضا ان مات قبل السابع سقطت العقيقة وفي رواية
ابن وهب عن مالك أن من لم يعق عنه في السابع الاول عاق عنه في السابع الثاني قال ابن وهب
ولا بأس أن يعق عنه في السابع الثالث ونقل الترمذي عن أهل العلم أنهم يستحبون أن يذبح
العقيقة يوم السابع فان لم يتهيا في يوم الرابع عشر فان لم يتهيا عاق عنه يوم احدى وعشرين ولم

ار هذا صريحا الا عن أبي عبد الله البوشني ونقله صالح بن احمد عن أبيه وورده فيه حديث
 أخرجه الطبراني من رواية اسمعيل بن مسلم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه واسمعيل ضعيف
 وذكر الطبراني أنه تفرد به وعند الحنابلة في اعتبار الاسابيع بعد ذلك روايتان وعند الشافعية
 ان ذكر الاسابيع للاختيار لا للتعيين فنقل الرافي أنه يدخل وقتها بالولادة قال وذكر السابع
 في الخبر يعني أن لا تؤثر عنه اختيارا ثم قال والاختيار أن لا تؤثر عن البلوغ فإن أخرت عن
 البلوغ سقطت عن كان يريد أن يعق عنه لكن ان أراد هو أن يعق عن نفسه فعل وأخرج ابن
 أبي شيبة عن محمد بن سيرين قال لو أعلم اني لم يعق عني لعققت عن نفسي واختاره الثعال ونقل
 عن نص الشافعي في البويطي أنه لا يعق عن كبير وليس هذا انصافي منع أن يعق الشخص عن
 نفسه بل يحتمل أن يريد أن لا يعق عن غيره اذا كبر وكانه أشار بذلك الى أن الحديث الذي ورد أن
 النبي صلى الله عليه وسلم عق عن نفسه بعد النبوة لا يثبت وهو كذلك فقد أخرجه البزار من رواية
 عبد الله بن محرز وهو بعهملات عن قتادة عن أنس قال البزار تفرد به عبد الله وهو ضعيف اه
 وأخرجه أبو الشيخ من وجهين آخرين أحدهما من رواية اسمعيل بن مسلم عن قتادة واسمعيل
 ضعيف أيضا وقد قال عبد الرزاق انهم تركوا حديث عبد الله بن محرز من أجل هذا الحديث
 فعمل اسمعيل سرقه منه فانهم ما من رواية أبي بكر المسقلى عن الهيثم بن جميل وداود بن المخبر قال
 حدثنا عبد الله بن المثنى عن ثمامة عن أنس وداود ضعيف لكن الهيثم ثقة وعبد الله من رجال
 البخاري فالحديث قوى الاسناد وقد أخرجه محمد بن عبد الملك بن أيمن عن ابراهيم بن اسحق
 السراج عن عمرو الناقد وأخرجه الطبراني في الاوسط عن أحمد بن مسعود كلاهما عن الهيثم
 ابن جيل وحده به فلولا ما في عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحا لكن قد قال
 ابن معين ليس بشئ وقال النسائي ليس بقوى وقال أبو داود لا أخرجه حديثه وقال الساجي فيه
 ضعف لم يكن من أهل الحديث روى منا كبير وقال العقيلي لا يتابع على أكثر حديثه وقال ابن
 حبان في الثقات رعبا خطأ وثقه المعجل والترمذي وغيرهما فهذا من الشيوخ الذين اذا
 انفردوا أحدهم بالحديث لم يكن حجة وقد مشى الحافظ الضياء على ظاهر الاسناد فأخرج هذا
 الحديث في الاحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين ويحتمل أن يقال ان صحيح هذا الخبر كان من
 خصائصه صلى الله عليه وسلم كما قالوا في تضعيفه عن لم يضع من أمته وعند عبد الرزاق عن
 معمر عن قتادة من لم يعق عنه أخراته اضعفته وعند ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين والحسن
 مجزئ عن الغلام الاضعفة من العقيدة وقوله يوم السابع أي من يوم الولادة وهل يحسب يوم
 الولادة قال ابن عبد البر نص مالك على أن أول السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة الا ان ولد قبل
 طلوع الفجر وكذا نقله البويطي عن الشافعي ونقل الرافي وجهين ورجح الحسبان واختلف
 ترجيح النووي وقوله يذبح بالضم على البناء للمجهول فيه أنه لا يتعين الذابح وعند الشافعية
 يتعين من أئمة نفقة المولد وعن الحنابلة يتعين الاب الا ان تعدد بعوت أو امتناع قال الرافي
 وكان الحديث أنه صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين مؤول قال النووي يحتمل أن
 يكون أبواه حينئذ كانا معسرين أو تبرع باذن الاب أو قوله عق أي أمرأوه ومن خصائصه صلى
 الله عليه وسلم كماضحى عن لم يضع من أمته وقد عده بعضهم من خصائصه ونص مالك على أنه

يعق عن التيم من ماله ومنعه الشافعية وقوله ويخلق رأسه أي جميعه لبوت النهى عن القزع
 كما سيأتى فى اللباس وحكى الماوردى كراهة خلق رأس الجارية وعن بعض الخنابلة يخلق وفى
 حديث على عند الترمذى والحاكم فى حديث العتيقة عن الحسن والحسين يا فاطمة احلقى رأسه
 وتصدق بزنته شعره قال فوزناه فكان درهماً أو بعض درهم وأخرج أحمد من حديث أبى رافع
 لما ولدت فاطمة حسناً قالت يا رسول الله ألا أعق عن ابنى بدم قال لا ولكن احلقى رأسه وتصدق
 بوزن شعره فضة ففعلت فلما ولدت حسينا ففعلت مثل ذلك قال شيخنا فى شرح الترمذى يحمل
 على أنه صلى الله عليه وسلم كان عقى عنه ثم استأذنته فاطمة أن تعق هى عنه أيضاً فعنها (قلت)
 ويحمل أن يكون منعها الضيق ما عندهم حينئذ فأرشدوا إلى نوع من الصدقة أخف ثم يسرله
 عن قرب ما عقى به عنه وعلى هذا فقد يقال يختص ذلك عن لم يعق عنه لكن أخرج سعيد بن
 منصور من مرسل أبى جعفر الباقر يحيى أن فاطمة كانت اذا ولدت ولداً حلقته شعره وتصدقت
 بزنته ورقاً واستدل بقوله يذبح ويخلق وبسمى بالواو على أنه لا يشترط الترتيب فى ذلك وقد
 وقع فى رواية لابی الشيخ فى حديث سمرة يذبح يوم سابعه ثم يخلق وأخرج عبد الرزاق عن ابن
 جريج يذبح بالذبح قبل الحلق وحكى عن عطاء عكسه ونقله الرويانى عن نص الشافعى وقال
 البغوى فى التهذيب يستحب الذبح قبل الحلق وصححه النووى فى شرح المهذب والله أعلم
 ﴿قوله باب الفرع﴾ بفتح الفاء والراء بعدهما مهمله ذكر فيه حديث أبى هريرة
 لافرع ولا عتيرة من رواية عبد الله وهو ابن المبارك عن معمر حدثنا الزهرى وفيه تفسير الفرع
 والعتيرة وظاهره الرفع ووقع فى المحكم أن الفرع أول نتاج الابل والغنم كان أهل الجاهلية
 يذبحونه لاصنامهم والفرع ذبح كانوا اذا بلغت الابل ما تمتد صاحبها ذبحوه وكذلك اذا بلغت
 الابل مائة يعتزمها بغير اكل عام ولا ياكل منه ولا أهل بيته والفرع أيضاً طعام يصنع لنتاج
 الابل كالخرس للولادة وسيأتى القول فى العتيرة آخر الباب الذى يليه ويؤخذ من هذا مناسبة
 ذكر البخارى حديث الفرع مع العتيقة ثم قال ﴿باب العتيرة﴾ وذكر فيه
 الحديث بعينه من رواية سفيان وهو ابن عيينة عن الزهرى ووقع فى رواية الحميدى عن
 سفيان حدثنا الزهرى وأخرجه أبو نعيم من طريقه وشذابن أبى عمرو فرواه عن سفيان عن زيد
 ابن أسلم عن أبيه عن ابن عمر أخرجه ابن ماجه وقال انه من فرائد ابن أبى عمر (قوله ولا عتيرة) بفتح
 المهملة وكسر المثناة وزن عظمة قال القزاز سمعت عتيرة بما يعمل من الذبح وهو العترة فهى
 فعيلة بمعنى مفعولة هكذا جاء فى بلنظ النقى والمراد به النهى وقد ورد بصيغة النهى فى رواية
 للنسائى وللإسماعلى بلنظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع فى رواية لاجد لافرع
 ولا عتيرة فى الاسلام (قوله قال والفرع) لم يتعين هذا القائل هنا ووقع فى رواية مسلم من
 طريق عبد الرزاق عن معمر موصولاً بالتفسير بالحديث ولا بى داود من رواية عبد الرزاق عن
 معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال الفرع أول النتاج الحديث جعله موقوفاً على سعيد
 ابن المسيب وقال الخطابى أحسب التفسير فيه من قول الزهرى (قلت) قد أخرج أبو قرة فى السنن
 الحديث عن عبد الحميد بن أبى داود عن معمر وصرح فى روايته أن تفسير الفرع والعتيرة من قول
 الزهرى والله أعلم (قوله أول النتاج) فى رواية الكشمى نتاج بغير ألف ولا م وهو بكسر النون

* (باب الفرع) * حدثنا

عبدان حدثنا عبد الله

أخبرنا معمر حدثنا الزهرى

عن ابن المسيب عن أبى

هريرة رضى الله عنه عن

النبي صلى الله عليه وسلم قال

لا فرع ولا عتيرة * والفرع

أول النتاج كانوا يذبحونه

لظواغيتهم والعتيرة فى

رجب * (باب العتيرة) *

حدثنا على بن عبد الله

حدثنا سفيان قال الزهرى

حدثنا عن سعيد بن المسيب

عن أبى هريرة عن النسبى

صلى الله عليه وسلم قال

لا فرع ولا عتيرة * قال

والفرع أول النتاج

بعد هاشنة خفيفة وآخر دجيم (قوله كان يفتح لهم) بضم أوله وفتح ثالثه يقال تجبت الناقة تضم
النون وكسر المشنة إذا ولدت ولا يستعمل هذا الفعل إلا هكذا وإن كان مبنيا للفاعل (قوله
كانوا يذبحونه لطواغيهم) زاد أبو داود عن بعضهم ثم نيا كونه ويلي جلدته على الشجر فبسه
إشارة إلى علة التهمى واستنبط الشافعي منه الجواز إذا كان الذبح لله جعائنه وبين حديث
الفرع حق وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن قيس عن عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر وكذا في رواية الخاكم سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الفرع قال الفرع حق وأن تتركه حتى يكون بنت مخاض أو ابن لبون فتحمل عليه في
سبيل الله أو تعطيه أرملة خير من أن تذبحه يلقى له بوهره وتوله ناقك وللعاكم من طريق عمار
ابن أبي عمار عن أبي هريرة من قوله الفرع حق ولا تذبحها وهي تلصق في يذك ولكن أمكنها من
اللبن حتى إذا كانت من خيار المال فاذبحها قال الشافعي فيما نقله البيهقي من طريق المزني عنه
الفرع شيء كان أهل الجاهلية يذبحونه يطلبون به البركة في أموالهم فكان أحدهم يذبح بكر
ناقة أو شاة رجاء البركة فيما يأتي بعده فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمه فأعلمهم أنه
لا كراهة عليهم فيه وأمرهم استحبابا بأن يتركوه حتى يحمل عليه في سبيل الله وقوله حق أي
ليس باطل وهو كلام خرج على جواب السائل ولا مخالفة بينه وبين حديث الآخر لا فرع
ولا عتيرة فان معناه لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة وقال غيره معنى قوله لا فرع ولا عتيرة أي ليسا
في تأكد الاستحباب كالاشحمة والأول أولى وقال النووي نص الشافعي في حرمه على أن الفرع
والعتيرة مستحبان ويؤيده ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر
عن نيشة بنون وموحدة ومجبة صغر قال نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا كانهتر
عتيرة في الجاهلية في رجب فما تأمرنا قال اذبحوا لله في أي شهر كان قال أنا كانهتر في الجاهلية
قال في كل ساعة فرع تغذوه ما شئت حتى إذا استعمل ذبحته فصدقت لحمة فان ذلك خير وفي
رواية أبي داود عن أبي قلابة الساعنة مائة ففي هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم يطل الفرع
والعتيرة من أصلهما وإنما بطل صفة من كل منهما ما في الفرع كونه يذبح أول ما يولد ومن
العتيرة خصوص الذبح في شهر رجب وأما الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من طريق أبي
رملة (١) عن مخنف بن محمد بن سليم قال كأوقو فامع النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة فسمعه يقول
يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام اشحمة وعتيرة هل تدرون ما العتيرة هي التي يسمونها
الرجبية فتدفع عنه الخطيئة لكن حسنة الترمذي وجاء من وجه آخر عن عبد الرزاق عن
مخنف بن سليم ويمكن رده إلى ما حمل عليه حديث نيشة وروى النسائي وصححه الحاكم من
حديث الحرث بن عمرو أنه لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال رجل يا رسول الله
العتائر والفرائع قال من شاء عترو من شاء لم يعترو من شاء فرع ومن شاء لم يفرع وهذا صريح
في عدم الوجوب لكن لا ينفي الاستحباب ولا يشبه فيؤخذ الاستحباب من حديث آخر وقد
أخرج أبو داود وابن حبان عن أبيه عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة
فحسها وأخرج أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان من طريق وكيع بن عديس عن عمه أبي رزين
العقيلي قال قلت يا رسول الله أنا كانهتر ذبايح في رجب فما كل ونظم من جاءنا فقال لا بأس به

كان يفتح لهم كانوا يذبحونه
لطواغيهم

(١) قال في التقریب مخنف
بكسر أوله وبنون أبي سليم
ابن الحرث بن عوف الأزدي
الغامدي صحابي اه

قال وكيع بن عديس فلا أدعه وجرم أبو عبيد بأن العتيرة تستحب وفي هذا تعقب على من قال
ان ابن سيرين ينفرد بذلك ونقل الطحاوي عن ابن عون أنه كان يفعل وما ل ابن المنذر الى هذا
وقال كانت العرب تنفعها ما فعلها ما بعض أهل الاسلام بالاذن ثم نهى عنها والنهي لا يكون
الا عن شيء كان يفعل وما قال أحدا نهى عنها ثم أذن في فعلها ما ثم نقل عن العلماء تركها
الا ابن سيرين وكذا ذكر عياض أن الجمهور على النسخ وبجرم الحارثي ومات قدم نفسه عن
الشافعي رد عليهم وقد أخرج أبو داود والحاكم والبيهقي واللفظ له بسند صحيح عن عائشة أمرا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرقة في كل خمسين واحدة (قوله والعتيرة في رجب) في رواية
الجدي والعتيرة الشاة تذبح عن أهل بيت في رجب وقال أبو عبيد العتيرة هي الرجسية ذبيحة
كلوا يذبحونها في الجاهلية في رجب يتقربون بها لأصنامهم وقال غيره العتيرة نذر كلوا يذرونه
من بلغ ماله كذا أن يذبح من كل عشرة منها رأسا في رجب وذكر ابن سيده أن العتيرة أن الرجل
كان يقول في الجاهلية أن بلغ ابني مائة عترة من عتيرة زاد في الصباح في رجب ونقل أبو داود
تفسيرها بالعتيرة الأولى من رجب ونقل النووي الاتفاق عليه وفيه نظر * (خاتمة) * أشمل
كتاب العقيدة وما معه من الفرع والعتيرة على اثني عشر حديثا المعنى منها ثلاثة والعقيدة
موصولة المكر منها فيه وثمانيه وأخالف أربعة وافقه مسلم على تحريم حديث أنس
وأبي هريرة واختص بتحريم حديث سلمان وسمرة وفيه من الآثار قول سلمان في العقيدة
وتفسير الفرع والعتيرة والله أعلم

* (قوله كتاب الذبائح والصيد) *

كذا الكريمة والاصيلي ورواية عن أبي ذر وفي أخرى له ولا في الوقت باب وسقط للنسفي وثبت له
البسملة لاحقة ولا في الوقت سابقة (قوله باب) التسمية على الصيد سقط باب
لكرية والاصيلي وأبي ذر وثبت للباقيين والصيد في الأصل مصدر صايد صيد صيدوا وعومل
معاملة الاسماء فأوقع على الحيوان المصاد (قوله وقول الله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله
فلا تخشوهم واخشون وقول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا يلبسواكم الله بشيء من الصيد)
كذا لا في ذر وقدم وأخر في رواية كريمة والاصيلي وزاد بعد قوله الصيد تناله أيديكم ورماحكم
الآية الى قوله عذاب أليم وعند النسفي من قوله أحلت لكم بهيمة الأنعام الايتين وكذا لا في
الوقت لكن قال الى قوله فلا تخشوهم واخشون وفرقهما في رواية كريمة والاصيلي (قوله قال
ابن عباس العقود اليهود ما أحل وحرم) وصله ابن أبي حاتم أتم منه من طريق علي بن أبي طلحة
عن ابن عباس قال في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود يعني بالعهود ما أحل الله وما
حرم وما فرض وما حدى في القرآن ولا تغدروا ولا تنكثوا وأخرجه الطبري من هذا الوجه مفترقا
ونقل مثله عن مجاهد والسدي وجماعة ونقل عن قتادة المراد ما كان في الجاهلية من الخلف ونقل
عن غيره هي العقود التي يتعاقد بها الناس قال والاول أولى لان الله أتبع ذلك البيان عما أحل
وحرم قال والعقود جمع عقود أصل عقد الشيء بغيره وصله به كما يعقد الحبل بالحبل (قوله الامايتي

والعتيرة في رجب

* (كتاب الذبائح والصيد) *

* (باب التسمية على الصيد) *

وقول الله حرمت عليكم

الميتة الى قوله فلا تخشوهم

واخشون وقوله تعالى يا أيها

الذين آمنوا يلبسواكم الله

بشيء من الصيد وقوله جل

ذكره أحلت لكم بهيمة

الانعام الامايتي عليكم الى

قوله فلا تخشوهم واخشون

وقال ابن عباس العقود

العهود ما أحل وحرم الا

مايتي

عليكم الخنزير) وصله أيضا ابن أبي حاتم عنه من هذا الوجه بلفظ الامايلي عليكم يعني المستة والدم ولحم الخنزير (قوله يجرم منكم بحمى منكم) يعني قوله تعالى ولا يجرم منكم شئ من قوم أى لا يحرم منكم بغض قوم على العدوان وقد وصله ابن أبي حاتم ايضا من الوجه المذكور الى ابن عباس وحكى الطبري عن غيره غير ذلك لكنه راجع الى معناه (قوله المختة الخ) وصله البيهقي بقوله من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس وقال في آخره فأدركته من هذا يتحرك له ذنب أو تطرف له عن فاذبح واذا كراسم الله عليه فهو حلال وأخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ المختة التي تتحقق فتموت والموقوذة التي تضرب بالخشب حتى يوقد لها قموت والمتردية التي تتردى من الجبل والنطيحة الشاة تنطح الشاة وما أكل السبع ما أخذ السبع الا ما ذكيت الاما أدركته ذكاته من هذا كله يتحرك له ذنب أو تطرف له عن فاذبح واذا كراسم الله عليه فهو حلال ومن وجه آخر عن ابن عباس أنه قرأ أو أكل السبع ومن طريق قتادة كل ما ذكر غير الخنزير اذا أدركت منه عينا تطرف أو ذنبا يتحرك أو فائمة تركض فذكيت فذكته فقد أحل لك ومن طريق علي بن خرقول ابن عباس ومن طريق قتادة كان أهل الجاهلية يضربون الشاة بالعصا حتى اذا ماتت أكلوها قال والمتردية التي تتردى في البئر (قوله حدثنا زكريا) هو ابن أبي زائدة وعامر هو الشعمي وهذا السند كوفيون (قوله عن عدي بن حاتم) هو الطائي في رواية الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن زكريا حدثنا عامر حدثنا عدي قال الاسماعيلي ذكرته بقوله حدثنا عامر حدثنا عدي يشير الى أن ذكر يامدلس وقد عنه (قلت) وسيا في رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي سمعت عدي بن حاتم وفي رواية سعيد بن مسروق حدثني الشعبي سمعت عدي بن حاتم وكان لنا جارا ودخلا ورابطا بالنهرين أخرجه مسلم وأبو حاتم هو المشهور بالجود وكان هو أيضا جوادا وكان اسلامه سنة الفتح وثبت هو وقرمه على الاسلام وشهد الفتوح بالعراق ثم كان مع علي وعاش الى سنة ثمان وستين (قوله المعارض) بكسر الميم وسكون المهملة وآخره مبهمة قال الخليل وتعد جماعة منهم لا ريش له ولا نصل وقال ابن دريد وسعه ابن سيده منهم طويل له أربع قد ذرقاق فاذا رمى به اعترض وقال الخطابي المعارض نصل عربيض له ثقل ووزانة وقيل عود رقيق الطرفين غليظ الوسط وهو المسمى بالخدافة وقيل خشبة ثقيلة آخرها عصا محمد رؤسها وقد لا يجدد وقوى هذا الاخير النوى تبع العياض وقال القرطبي انه المشهور وقال ابن التين المعارض عصا في طرفها حديدية يرمى الصائدين بالصيدها فأصاب بجده فهو ذكيت فيؤكل وما أصاب بغير حده فهو وقيد (قوله) وما أصاب بعرضه فهو وقيد (في رواية ابن أبي السفر عن الشعبي في الباب الذي يليه بعرضه فقتل فانه وقيد فلانأكل وقيد بالتلف وأخره ذال مبهمة وزن عظيم فعيل يعني مفعول وهو ما قتل بعصا أو حجر أو ما لا حذله والموقوذة تقدم تفسيرها وانها التي تضرب بالخشب حتى تموت ووقع في رواية همام بن الحرث عن عدي الآتية بعدي باب قلت انا نرعى بالمعارض قال كل ما خرق وهو بفتح المبهمة والزاي بعدها قاف أى نقذ يقال سهم خارق أى نافذ ويقال بالسين المهملة بدل الزاي وقيل الخرق بالزاي وقيل تبدل سين الخدش ولا يشبه فيه فان قيل بالراء فهو أن يشبهه وحاصله أن السهم وما في معناه اذا أصاب الصيده بجده حل وكانت تلك ذكاته واذا أصابه بعرضه لم يحل لانه في معنى الخشب الثقيلة والحجر ونحو ذلك من المثل

عليكم الخنزير يجرم منكم بحمى منكم شئ من عدوة المختة تتحقق فتموت الموقوذة تضرب بالخشب يوقد لها قموت والمتردية تتردى من الجبل والنطيحة تنطح الشاة فأدركته يتحرك بدنه أو بعينه فاذبح وكل * حدثنا أبو نعيم حدثنا زكريا عن عامر عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد المعارض قال ما أصاب بجده فكله وما أصاب بعرضه فهو وقيد

وقوله بعرضه بفتح العين أى بغير طرفه المحدد وهو بحجة للجمهور في التفصيل المذكور وعن
 الاوزاعي وغيره من فقهاء الشام حل ذلك وسأى في الباب الذى يليه ان شاء الله تعالى (قوله
 وسأته عن صيد الكلب فقال ما أمسك عليك فكل فان أخذ الكلب ذكاة) في رواية ابن أبى
 السفر اذا أرسلت كلبك فسميت فكل وفي رواية بيان بن عمرو عن الشعبي الآتية بعد أبواب
 اذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك والمراد بالمعالم التى اذا غراها
 صاحبها على الصيد طلبته واذا زجرها انزجرت واذا أخذت الصيد حبسته على صاحبها وهذا
 الثالث مختلف في اشتراطه واختلف متى يعلم ذلك منه فقال البغوى في التهذيب أقله ثلاث
 مرات وعن أبى حنيفة وأحمد يكتفى مرتين وقال الرافعى لم يتدره المعظم لاضطراب العرف
 واختلاف طباع الجوارح فصار المرجع الى العرف ووقع في رواية مجاهد عن الشعبي عن عدى
 في هذا الحديث عند أبى داود والترمذى اما الترمذى فلنظنه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن صيد البازي فقال ما أمسك عليك فكل واما أبوداود فلنظنه ما علمت من كلب أو باز ثم أرسلته
 وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك قلت وان قتل قال اذا قتل ولم يأكل منه قال الترمذى
 والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد الباز والصفور بأسا اه وفي معنى الباز الصقر
 والعقاب والباشق والشاهين وقد فسر مجاهد الجوارح في الآية بالكلاب والطيور وهو قول
 الجمهور لا ما روى عن ابن عمرو وابن عباس من التفرقة بين صيد الكلب والطيور (قوله اذا أرسلت
 كلابك المعلمة فان وجدت مع كلبك كلبا غيره) في رواية بيان وان خالطها كلاب من غيرها فلا
 تأكل وزاد في روايته بعد قوله مما أمسكن عليك وان قتلان الآن يأكل الكلب فأتى أخاف
 أن يكون انما أمسك على نفسه وفي رواية ابن أبى السفر قلت فان أكل قال فلان تأكل فانه
 لم يمسك عليك انما أمسك على نفسه وسأى بعد أبواب زيادة في رواية عاصم عن الشعبي في
 رمي الصيد اذا غاب عنه ووجده بعد يوم أو أكثر وفي الحديث اشتراط التسمية عند الصيد
 وقد وقع في حديث أبى نعلبة كما سأى بعد أبواب وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله فكل
 وقد أجمعوا على مشروعيتهما الا أنهم اختلفوا في كونها شرطاً في حل الاكل فذهب الشافعى
 وطائفة وهى رواية عن مالك وأحمد أنها سنة في تركها عداؤهم والم يمدح في حل الاكل
 وذهب أحمد في الرابع عنه وأبو ثور وطائفة الى أنها واجبة لجعلها شرطاً في حديث عدى
 ولا يقف الاذن في الاكل عليها في حديث أبى نعلبة والمعلق بالوصف ينتفى عند اتقائه عند من
 يقول بالمفهوم والشرط أقوى من الوصف ويأكد القول بالوجوب بأن الاصل تحريم الميتة
 وما أذن فيه منها تراعى صفتها المسماة عليها وافق الوصف وغير المسماة على أصل التحريم
 وذهب أبو حنيفة ومالك والثوري وجهاهم العلماء الى الجواز لمن تركها ساهيا لا عمداً لكن
 اختلف عن المالكية هل تحرم أو تكره وعند الحنفية تحرم وعند الشافعية في العد ثلاثة أو وجه
 أحدها يكره الاكل وقيل خلاف الاولى وقيل يأثم بالترك ولا يحرم الاكل والمشهور عن أحمد
 التفرقة بين الصيد والذبيحة فذهب في الذبيحة الى هذا القول الثالث وسأى حجة من لم يشترطه
 فيها في الذبائح مفصلة وفيه اباحة الاصطباح بالكلاب المعلمة واستثنى أحمد واستحق الكلب
 الاسود وقال لا يحل الصيد به لانه شيطان ونقل عن الحسن وابراهيم وقتادة نحو ذلك وفيه جواز

وسأته عن صيد الكلب
 فقال ما أمسك عليك فكل
 فلان أخذ الكلب ذكاة وان
 وجدت مع كلبك أو كلابك
 كلبا غيره فخشيت أن يكون
 أحسنه معه وقد قتل فلا
 تأكل فانما ذكرت اسم الله
 على كلبك ولم تذكره على غيره

أكل ما أمسكه الكلب بالشروط المتقدمة ولولم يذبح لقوله أن أخذ الكلب ذكاة فلو قتل الصيد
بظفره أو نابيه حل وكذا بقله على أحد القولين للشافعي وهو الراجح عندهم وكذا لو لم يقتله الكلب
لكن تركه وبه رمق ولم يبق زمن يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه فأتى حل لعدم قوله فإن أخذ
الكلب ذكاة وهذا في العلم فلو وجد حيأ حياً مستقرة وأدرل ذكاته لم يحل إلا بالتذكية فلو لم
يذبحه مع الامكان حرم سواء كان عدم الذبح اختياراً أو اضطراراً كعدم حضور آلة الذبح فإن
كان الكلب غير معلم اشتراط ادراك التذكية فلو أدركه ميتاً لم يحل وفيه أنه لا يحل أكل ما شاركه
في كلب آخر في اصطاده ومجمله ما إذا استرسل بنفسه أو أرسله من ليس من أهل الذكاة فإن تحقق
أنه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ثم ينظر فإن أرسله ما عافوه ولو لم يحووا إلا لأولاً ولو أخذ ذلك
من التعديل في قوله فأنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره فإنه يفهم منه أن المرسل لو سمى على
الكلب لحل ووقع في رواية بيان عن الشعبي وإن لطمها كلاب من غيرها فلا تأكل فيؤخذ
منه أنه لو وجدته حيأ وفيه حياة مستقرة فذكاه حل لأن الاعتماد في الإباحة على التذكية لا على
امسالك الكلب وفيه تحريم أكل الصيد الذي أكل الكلب منه ولو كان الكلب معلماً وقد
علل في الحديث بالخوف من أنه انما أمسك على نفسه وهذا قول الجمهور وهو الراجح من قول
الشافعي وقال في القديم وهو قول مالك ونقل عن بعض الصحابة يحل واحتملوا إجماراً في حديث
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابياً يقال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله إنى كلابكم
فأفتني في صيدها قال كل مما مسكن عليك قال وإن أكل منه قال وإن أكل منه أخرجه أبو داود
ولأبأس بسنده وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرقاً منها للتأويلين بالتحریم حل حديث أبي
ثعلبة على ما إذا قتله بغيره ثم عاد فأكل منه ومنها الترجيح فرواية عدي في الحديثين متفق على
صحتهما ورواية أبي ثعلبة المذكورة في غير الحديثين مختلف في تضعيفها وإيضاف رواية عدي
صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الامسالك على نفسه متأيدة بأن الأصل في
الميتة التحريم فإذا شكك في السبب المبيح رجعنا إلى الأصل وظاهر القرآن أيضاً وهو قوله
تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم فإن مقتضاها أن الذي أمسك من غير إرسال لا يباح ويقوى أيضاً
بالشاهد من حديث ابن عباس عند أحمد إذا أرسلت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل فأنما أمسك
على نفسه وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل فأنما أمسك على صاحبه وأخرجه البراز من وجه
آخر عن ابن عباس وابن أبي شبة من حديث أبي رافع فهو بمعناه ولو كان مجرد الامسالك كافياً
لما احتج إلى زيادة عليكم ومنها للتأويلين بالإباحة حل حديث عدي على كراهة التنزيه وحديث
أبي ثعلبة على بيان الجواز قال بعضهم ومناسبة ذلك أن عدياً كان موسراً فاختاره الجمل على
الأولى بخلاف أبي ثعلبة فإنه كان بعكسه ولا يخفى ضعف هذا التمسك مع التصريح بالتعليل
في الحديث بخوف الامسالك على نفسه وقال ابن التين قال بعض أصحابنا هو عام فيجوز حمل على
الذي أدركه ميتاً من شدة العدو أو من الصدمة فأكل منه لأنه صار على صفة لا يعلق بها الإرسال
ولا الامسالك على صاحبه قال ويحتمل أن يكون معنى قوله فإن أكل فلا تأكل أي لا يوجد منه
غير مجرد الاكل دون إرسال الصائد وتكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها ولا يخفى تعسف
هذا وبعد وقال ابن القصار مجرد إرسال الكلب أمسالك علينا لأن الكلب لا يئس له ولا يصح

منه ميزها وانما تصيد بالتعليم فاذا كان الاعتبار بان يسلك علينا وعلى نفسه واختلف الحكم في ذلك وجب أن يتميز ذلك بنية من له نية وهو مرسله فاذا أرسله فقد أمسك عليه واذ لم يرسله لم يسلك عليه كذا قال ولا يخفى بعده أيضا ومصادمه لسماق الحديث وقد قال الجمهور ان معنى قوله أمسك عليكم صيدكم وقد جعل الشارع كلمة منه علامة على أنه أمسك لنفسه لا لصاحبه فلا يعدل عن ذلك وقد وقع في رواية لابن أبي شيبة ان شرب من دمه فلا تأكل فانه لم يعلم ما علمته وفي هذا الشارة الى أنه اذا شرع في أكله دل على أنه ليس يعلم التعليم المشترك ولسلك بعض المالكية الترجيح فقال هذه اللفظة ذكرها الشعبي ولم يذكروا همام وعارضها حديث أبي ثعلبة وهذا ترجيح مردود لما تقدم وتمسك بعضهم بالاجماع على جواز أكله اذا أخذته الكلب بفيه وهم بأكله قادر قبل أن يأكل قال فلو كان أكله منه دالا على أنه أمسك على نفسه لكان تناوله بفيه وشروعه في أكله كذلك ولكن يشترط أن يقف الصائد حتى ينظر هل يأكل أولا والله أعلم وفيه اباحة الاصطياد للاقتناع بالصيد لكل والبسع وكذا اللهب بشرط قصد التذكية والانتفاع وكرهه مالك وخالفه الجمهور قال الليث لا أعلم حقا أشبهه بياطل منه فلو لم يقصد الانتفاع به حرم لانه من الفساد في الارض باتلاف نفس عبثا ويتقدح أن يقال يباح فان لازمه وأكثر منه كره لانه قد يشغل عن بعض الواجبات وكثير من المندوبات وأخرج الترمذي من حديث ابن عباس رفعه من سكن البادية جفا ومن اتبع الصيد غفل وله شاهد عن أبي هريرة عند الترمذي أيضا وآخر عند الدارقطني في الافراد من حديث البراء بن عازب وقال تنرد به شريك وفيه جواز اقتناء الكلب المعلم للصيد وسأني البحث فيه في حديث من اقتنى كلبا واستدل به على جواز بيع كلب الصيد للاضافة في قوله كلبك وأجاب من منع بأنها اضافة اختصاص واستدل به على طهارة سور كلب الصيد دون غيره من الكلاب للادنى في الاكل من الموضع الذي أكل منه ولم يذكروا الغسل ولو كان واجبا لبيته لانه وقت الحاجة الى البيان وقال بعض العلماء يعني عن معص الكلب ولو كان نجسا لهذا الحديث وأجاب من قال بنجاسته بأن وجوب الغسل كان قد اشتهر عندهم وعلم فاستغنى عن ذكره وفيه نظر وقد تقوى القول بالعفو لانه بشدة الجري يجف ريقه فيؤمن معه ما يخشى من اصابته لعابه موضع العض واستدل بقوله كل ما أمسك عليكم بأنه لو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غيره محل للعموم الذي في قوله ما أمسك وهذا قول الجمهور وقال مالك لا يحل وهو رواية ابو يعلى عن الشافعي * (تبينه) * قال ابن المنير ليس في جميع ما ذكر من الآتي والاحاديث تعرض للتسمية المترجم عليها الا آخر حديث عدى فكأنه عده بيا نالها أجلته الادلة من التسمية وعند الاصوليين خلاف في المجمل اذا اقترنت به قرينة لفظية مبينة هل يكون ذلك الدليل المجمل معها أو اياها خاصة انتهى وقوله الاحاديث يؤهم أن في الباب عدة احاديث وليس كذلك لانه لم يذكروا فيه الاحاديث عدى نعم ذكر فيه تناسير ابن عباس فكأنه عدها احاديث ويحتمل في التسمية المذكورة في آخر حديث عدى مردود وليس ذلك مراد البخاري وانما جرى على عادته في الاشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد أورد البخاري بعده بقليل من طريق ابن أبي السفر عن الشعبي بالنقل اذا أرسلت كلبك وسميت فكل ومن رواية بيان عن الشعبي اذا أرسلت كلابك المعلمة وذكر اسم الله

(باب صيد المعارض) وقال (٥٢٢) ابن عمر في المقتولة بالبندقية تلك الموقودة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد

وابراهيم وعطاء والحسن وكره الحسن رمي البندقية في القرى والامصار ولا يرى به بأساً فيما سواه * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي قال سمعت عدي بن حاتم رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المعارض فقال اذا أصبت بحده فكل فاذا أصاب بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تأكل فقلت أرسل كلبى قال اذا أرسلت كلبك وسمت فكل قلت فان أكل قال فلا تأكل فانه لم يمسك عليك انما أمسك على نفسه قلت أرسل كلبى فأجد معه كلباً آخر قال لا تأكل فإني انما سميت على كلبك ولم تسم على الآخر * (باب ما أصاب المعارض بعرضه) * حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن منصور عن ابراهيم عن همام بن الحرث عن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله انا نرسل الكلاب المعلمة قال كل ما أمسك عليك قلت وان قتل قال وان قتل قلت وان رمى بالمعارض قال كل ما خر وما أصاب بعرضه

فكل فلما كان الاخذي يمد المعلمة متدقاً عليه وان لم يذكر في الطريق الاولى كانت التسمية كذلك والله أعلم * (قوله ما) صيد المعارض تقدم تفسيره في الذي قبله (قوله وقال ابن عمر في المقتولة بالبندقية تلك الموقودة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وابراهيم وعطاء والحسن) أما أثر ابن عمر فوصله البيهقي من طريق أبي عامر العقدي عن زهير وهو ابن محمد بن زيد بن أسلم عن ابن عمر أنه كان يقول المقتولة بالبندقية تلك الموقودة وأخرج ابن أبي شيبة من طريق نافع عن ابن عمر أنه كان لا يأكل ما أصاب بالبندقية ولما لاقى الموطاعين نافع رمية طائر من بجعر فأصابتها فأما أحداهما فأتى فطرجه ابن عمر وأما سالم وهو ابن عبد الله بن عمر والقاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر الصديق فأخرج ابن أبي شيبة عن الثقي عن عبيد الله بن عمر عنهما أنهم لما كانوا يكرهان البندقية الا ما أدركت ذكاته ولما لاقى الموطاعين بلغه أن القاسم بن محمد كان يكره ما قتل بالمعارض والبندقية وأما مجاهد فأخرج ابن أبي شيبة من وجهين أنه كرهه زاد في أحداهما لا تأكل الا أن يذكي وأما ابراهيم وهو الخنعي فأخرج ابن أبي شيبة من رواية الاعمش عنه لا تأكل ما أصاب بالبندقية الا أن يذكي وأما عطاء فقال عبد الرزاق عن ابن جريج قال عطاء ان رميت صيداً ببندقية فادركت ذكاته فكله والا فلا تأكله وأما الحسن وهو البصري فقال ابن أبي شيبة حدثنا عبد الاعلى عن هشام عن الحسن اذا رمى الرجل الصيد بالجلاحة فلا تأكل الا أن تدرك ذكاته وبالجلاحة ينضم الجيم وتشد اللام وكسر الهاء بعد ها فاف هي البندقية بالنار سمية والجمع جلاهاق (قوله وكره الحسن رمي البندقية في القرى والامصار ولا يرى به بأساً فيما سواه) ثم ذكر حديث عدي بن حاتم من طريق عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب الذي قبله * (قوله ما) ما أصاب المعارض بعرضه ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من طريق همام بن الحرث عنه مختصراً وقد بينت ما فيه في الباب الاول * (قوله ما) صيد القوس القوس معروف وقهى مركبة وغيره مركبة يطلق انظر القوس أيضاً على النمر الذي يجي في أسفل الخيطة ٢ وليس مرادها هنا (قوله وقال الحسن وابراهيم اذا ضرب صيداً فبان منه يد أو رجل لا تأكل الذي بان وكل سائر) في رواية الكشميهني وبأكل سائرته أما أثر الحسن فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن قال في رجل ضرب صيداً فبان منه يد أو رجلاً وهو حي ثم مات قال لا تأكله ولا تأكل ما بان منه الا أن تضربه فتقطع فيموت من ساعته فإذا كان كذلك فلما كاه وقوله في الاصل سائرته يعني باقيه وأما أثر ابراهيم فرواه من روايته لاسن رأيه لكنه لم يعقبه فكانت رخصته وقال ابن أبي شيبة حدثنا أبو بكر بن عياش عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة قال اذا ضرب الرجل الصيد فبان منه عضو تركه ماسقط وأكل ما بقي قال ابن المنذر اخذت في هذه المسئلة فقال ابن عباس وعطاء لا يأكل العضو وذلك الصيد وكله وقال عكرمة ان عد لحاجب بعد سقوط العضو منه فلا تأكل العضو وذلك الصيد وكله ان مات حين ضربه فكله كله وبه قال الشافعي وقال لا فرق أن ينقطع قطعتين أو أقل اذا مات من تلك الضربة وعن الثوري وأبي حنيفة ان قطعه نصفين أو كلاً جميعاً وان قطع الثلث مما يلي الرأس فكذلك وما يلي العجزاً كل الثلثين مما يلي الرأس ولا يأكل

الثالث الذي يلي العجز (قوله وقال ابراهيم) هو التخيي (اذا ضربت عنقه أو وسطه) هو بفتح
 المهملة واما الوسط بالسكون فهو المكان (قوله وقال الاعمش عن زيد استعصى على رجل من
 آل عبد الله حمار الخ) وصله ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن الاعمش عن زيد بن وهب قال
 سئل ابن مسعود عن رجل ضرب رجل حمار وحشي فقطعه فاقتال دعواماسقط وذكوا ما بقي
 وكواه فبستفاد منه نسمة زيد وانه ابن وهب التابعي الكبير وأن عبد الله هو ابن مسعود وأن
 الحمار كان حمار وحشي وأما الرجل الذي من آل ابن مسعود فلم أعرف اسمه وقد رد ابن التين في
 شرحه النظر هل هو حمار وحشي أو أهلي وشرع في حكاية الخلاف عن المالكية في الحمار الأهلي
 ومطابقة هذه الآثار لحديث الباب من جهة اشتراط الذكاة في قوله فأدركت ذكاته فكل فإن
 مفهوماه أن الصيد إذا مات بالصدمة من قبل أن يدرك ذكاته لا يؤكل قال ابن بطال أجمعوا على
 أن السهم إذا أصاب الصيد فجرحه جازأ كله ولو لم يدركه لمات بالجرح أو من ستوطه في الهواء
 أو من وقوعه على الأرض وأجمعوا على أنه لو وقع على جبل مثلاً فتردى منه قت لا يؤكل وإن
 السهم إذا لم ينفذ مقاتله لا يؤكل إلا إذا دركت ذكاته وقال ابن التين إذا قطع من الصيد ما لا
 يتوهم حياته بعده فكأنه أنفذته تلك الضربة فقامت التذكية وهذا مشهور عند مالك
 وغيره (قوله حدثنا عبد الله بن زيد) هو المقرئ وحياة هو ابن شريح (قوله عن أبي ثعلبة
 الخشني) بضم الخاء وفتح الشين المعجمين ثم نون نسبة إلى بني خشين بطن من النمرين وبرة بن ثعلب
 بنتج المشاة وسكون المعجمة وكسر اللام بعدها هو وحدة ابن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة
 (قوله قلت يا بني الله أنا بأرض قوم أهل كتاب) يعني بالشام وكان جماعة من قبائل العرب قد سكنوا
 الشام وتنصر وامنهم آل غسان وتنوخ وجرأ وبطون من قضاعة منهم بنو خشين آل أبي ثعلبة
 واختلف في اسم أبي ثعلبة فقيل جرثوم وهو قول الأكثر وقيل جرهم وقيل ناشب وقيل جرثم
 وهو كالأول لكن بغير اشباع وقيل جرثومة وهو كالأول لكن بزيادة هاء وقيل غرثوق وقيل ناشر
 وقيل لاشر وقيل لاشن وقيل لاشومة واختلف في اسم أبيه فقيل عمرو وقيل ناشب
 وقيل ناسب بهملة وقيل بجمة وقيل ناشر وقيل لاشر وقيل لاشن وقيل لاشنم
 وقيل لاسم وقيل جلهم وقيل جبر وقيل جرهم وقيل جرثوم ويجمع من اسمه واسم أبيه
 بالتركيب أقوال كثيرة جدا وكان أسلاמה قبل خير وشهيد ببيعة الرضوان وتوجه إلى قومه
 فاسلموا له أخ يقال له عمر وأسلم أيضا (قوله في آيتهم) جمع اناء أو الأواني جمع آية وقد وقع الجواب
 عنه فان وجدتم غير هاتين آيتين فامضوا ولا تأكلوا مما أوقفوا عليها فتمسك بهذا الأمر من
 رأي أن استعمال آية أهل الكتاب تنوقف على الغسل لكثرة استعمالهم النجاسة ومنهم من
 يتدين بغيرها قال ابن دقيق العيد وقد اختلف الفقهاء في ذلك بناء على تعارض الأصل والغالب
 واحتج من قال بمادل عليه هذا الحديث بأن الظن المستفاد من الغالب راجع على الظن المستفاد
 من الأصل وأجاب من قال بأن الحكم للأصل حتى يتحقق النجاسة بخوابين أحدهما أن الأمر
 بالغسل محمول على الاستحباب احتياطاً جامعاً بينهما وبين مادل على التمسك بالأصل والثاني أن المراد
 بحديث أبي ثعلبة حال من يتحقق النجاسة فيه ويؤيده ذكر الجوس لأن وأنيهم نجسة لكونهم
 لا تحل ذبايحهم وقال النووي المراد بالآية في حديث أبي ثعلبة آية من يطبخ فيها لحم الخنزير

وقال ابراهيم اذا ضربت
 عنقه أو وسطه فكله وقال
 الاعمش عن زيد استعصى
 على رجل من آل عبد الله
 حمار فأمرهم أن يضربوه
 حيث يسردعواماسقط
 منه وكواه حدثنا عبد الله
 ابن زيد حدثنا حيوة قال
 أخبرني ربيعة بن زيد الدمشقي
 عن أبي ادريس عن أبي
 ثعلبة الخشني قال قلت
 يا بني الله أنا بأرض قوم أهل
 كتاب أفأكل في آيتهم

و يشرب فيها الخمر كما وقع التصريح به في رواية أبي داود وناجح وأهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آنيةهم الخمر فقال فذ الجواب وأما الفقهاء فإفرادهم مطلق آنية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسة فإنه يجوز استعمالها ولو لم تغسل عندهم وإن كان الأولى الغسل للخروج من الخلاف لاثبتت الكراهة في ذلك ويحتمل أن يكون استعمالها بلا غسل مكروهاً بناء على الجواب الأول وهو الظاهر من الحديث وأن استعمالها مع الغسل رخصة إذا وجد غيرها فإن لم يجد جاز بلا كراهة للنهي عن الأكل فيها مطلقاً وتعليق الأذن على عدم غيرها مع غسلها وتحت هذا بعض المالكية لقولهم أنه يتعين كسر آنية الخمر على كل حال بناء على أنها لا تطهر بالغسل واستدل بالتفصيل المذکور لأن الغسل لو كان مظهرها لم يكن كلاً للتفصيل بمعنى وتعقب بأنه لم يخص في كون العين تصير نجسة بحيث لا تظهر أصلاً بل يحتمل أن يكون التفصيل للاخذ بالأولى فإن الأنا الذي يطبخ فيه الخنزير يستقدر ولو غسل كما يكره الشرب في المحجمة ولو غسل استقداراً ومشي ابن حزم على طاهرية فقال لا يجوز استعمال آنية أهل الكتاب البشريين أحدهما أن لا يجد غيرها أو الثاني غسلها وأجيب بما تقدم من أن أمره بالغسل عند فقد غيرها دال على طهارتها بالغسل والأمر باجتنابها عند وجود غيرها للمبالغة في التنفير عنها كما في حديث سلمة الآتي بعد في الأمر بكسر القدور التي طبخت فيها الميتة فقال رجل أو تغسلها فقال أو ذاك الأمر بالكسر للمبالغة في التنفير عنها ثم أذن في الغسل ترخيها فكذلك يتجه هذا ما والله أعلم (قوله وبارض صيداً صيداً بقوسى) فقال في جوابه وما صدت بقوسى وذكر اسم الله فكل غسائه من أوجب التسمية على الصيد وعلى الذبيحة وقد تقدمت مباحثه في الحديث الذي قبله وكذا تقدمت مباحث السؤال الثالث وهو الصيد بالكل وقوله فكل وقع مفسراً في رواية أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن أعرابياً يقال له أبو ثعلبة قال يا رسول الله إن لي كلاباً مكتبة الحديث وفيه واقعتني في قوسى قال كل ما ردت عليك قوسى ذكراً أو غيره ذكراً قال وإن تغيب عني قال وإن تغيب عنك ما لم يصل أو تجد فيه أثراً غيرهمك وقوله تصل بصادمه لمهمل مكسورة ولا م تشد أى شئ وسألت مباحث هذا الحديث بعد ثلاثة أبواب في باب الصيد إذا غاب يومين أو ثلاثة وفي الحديث من القوائد جمع المسائل وإيرادها دفعة واحدة وتفصيل الجواب عنها واحدة واحدة باللفظ أما ما (قوله ما الخذف والبندقة) أما الخذف فسمي أى تفسيره في الباب وأما البندقة معروفة تتخذ من طين وتيس فيرمى بها وقد تقدمت أشياء تتعلق بها في باب صيد المعراض (قوله حدثني يوسف ابن راشد) وهو يوسف بن موسى بن راشد بن بلال القطان الرازي نزيل بغداد نسبته البخاري إلى جده وفي طبقته يوسف بن موسى التستري نزيل الري فعل البخاري كان يخشى أن يلتبس به (قوله واللفظ ليزيد) قلت قد أخرج أحد الحديث عن وكيع معقراً على المن دون القصص وأخرج جده الاسماعيلي من رواية يحيى القطان ووكيع كلاهما عن كهس مقررنا وقال إن السياق ليحيى والمعنى واحد (قوله أنه رأى رجلاً) لم أقف على اسمه ووقع في رواية مسلم من رواية معاذ بن معاذ عن كهس رأى رجلاً من أصحابه وله من رواية سعيد بن جبير عن عبد الله بن مغفل أنه قرب لعبد الله بن مغفل (قوله يخذف) بخاء معجمة وآخره فاء أى رعى

و بارض صيداً صيداً بقوسى
وبكلى الذى ليس أعلم
وبكلى المعلم فما يصلح لى قال
أما ما ذكرت من أهل الكتاب
فإن وجدتم غيرها فلا تأكلوا
فيها وإن لم تجدوا فاعسلوها
وكلوا فيها وما صدت
بقوسى فذكر اسم الله
فكل وما صدت بكلى المعلم
فذكر اسم الله فكل وما
صدت بكلى غير معلم
فأدر كذا كانه فكل
(باب الخذف والبندقة)
حدثني يوسف بن راشد
حدثنا وكيع ويزيد بن هرون
واللفظ ليزيد عن كهس بن
الحسن عن عبد الله بن بريدة
عن عبد الله بن مغفل أنه
رأى رجلاً يخذف فقال له
لا تخذف فإن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

نهي عن الخذف أو كان يكره
 الخذف وقال انه لا يصاد به
 صيد ولا يسكا به عدو ولكنها
 قد تكسر السن وتنقأ العين
 ثم لا بعد ذلك يخذف فقال
 له أحدك عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه نهى
 عن الخذف أو كره الخذف
 وأنت تخذف لأكل كذا
 وكذا * (باب من اقتنى كلبا
 ليس بكتب صيدا أو ماشية) *
 حدثنا موسى بن اسمعيل
 حدثنا عبد العزيز بن
 مسلم حدثنا عبد الله بن
 دينار قال سمعت ابن عمر
 رضي الله عنهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال من
 اقتنى كلبا ليس بكتب ماشية
 أو ضاربة تنقص كل يوم من
 عمله قيراطان * حدثنا المكي
 ابن إبراهيم أخبرنا حنظلة
 ابن أبي سفيان قال سمعت
 سالم يقول سمعت عبد الله
 ابن عمر يقول سمعت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول من
 اقتنى كلبا لا كلبا ضاريا
 اصداؤا كلب ماشية فإنه
 ينقص من أجره كل يوم
 قيراطان * حدثنا عبد الله
 ابن يوسف أخبرنا مالك عن
 نافع عن عبد الله بن عرق قال
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من اقتنى كلبا
 الا كلب ماشية أو ضاريا
 نقص من عمله كل يوم
 قيراطان

بجصاة أو نواة بين سبائيه أو بين الابهام والسبابة أو على ظاهر الوسط وباطن الابهام وقال ابن
 فارس خذفت الحصاة رميتها بين أصبعيك وقيل في حصي الخذف أن يجعل الحصاة بين السبابة
 من اليمن والابهام من اليسرى ثم يقذفها بالسبابة من اليمن وقال ابن سيده خذف بالشئ
 يخذف فارسي وخص بعضهم به الحصى قال والخدفة التي يوضع فيها الحجر ويرمي بها البليبر ويطلق
 على المقلاع أيضا قاله في الصحاح **(قوله)** نهى عن الخذف أو كان يكره الخذف في رواية أحمد عن
 وكيع نهى عن الخذف ولم يشك وأخرجه عن محمد بن جعفر عن كهمل بالشك وبين ان الشك
 من كهمل **(قوله)** انه لا يصاد به صيد قال المهلب أباح الله الصيد على صفة فقال تاله أيد يكمن
 ورماحكم وليس الرمي بالبندقية ونحوها من ذلك وانما هو وقيد وأطلق الشارع أن الخذف
 لا يصاد به لانه ليس من المجزئات وقد اتفق العلماء الا من شذمهم على تحريم أكل ما قتلته البندقية
 والحجر انتهى وانما كان كذلك لانه يقتل الصيد بقوة راميه لا بجده **(قوله)** ولا يسكا به عدو
 قال عياض الرواية بفتح الكاف وبهمزة في آخره وهي لغة والاشهر بكسر الكاف بغير همز وقال
 في شرح مسلم لا يسكا بفتح الكاف مهموز وروى لا يسكي بكسر الكاف وسكون التاء ايتيه وهو
 أوجه لان المهموز وانما هو من نكأت القرحة وليس هذا موضعه فانه من النكابة لكن قال في
 العين نكأت لغة في نكيت فعلى هذا توجه هذه الرواية قال ومعناه المبالغة في الأذى وقال
 ابن سيده نكأت العدو نكابة أصاب منه ثم قال نكأت العدو أنكؤهم لغة في نكيتهم فظهر أن
 الرواية تصحیح المعنى ولا معنى لخطئها وأعرب ابن التين فلم يعرج على الرواية التي بالهمز
 أصلا بل شرحه على التي بكسر الكاف بغير همز ثم قال ونكأت القرحة بالهمز **(قوله)** ولكنها
 قد تكسر السن أي الرمية وأطلق السن فيشمل سن المرمى وغيره من أدى وغيره **(قوله)**
 لأكل كذا وكذا في رواية معاذ ومحمد بن جعفر لأكل كلك كذا وكذا وكلمة بالنصب
 والتنوين كذا وكذا أيهم الزمان ووقع في رواية سعيد بن جبير عند مسلم لأكل كلك أبدا وفي
 الحديث جواز هجران من خالف السنة وترك كلامه ولا يدخل ذلك في النهي عن الهجر فوق
 ثلاث فانه يتعلق بهجر لحظ نفسه وسبأ في بسط ذلك في كتاب الادب وفيه تغيير المنكر ومنع
 الرمي بالبندقية لانه اذا نفي الشارع أنه لا يصيد فلا معنى للرمي به بل فيه تعريض للعيوان بالتألف
 لغير مالكه وقد ورد النهي عن ذلك نعم قديرك ذلك كذا ماري بالبندقية في كل كلمة من ثم اختلف
 في جوازه فصرح مجلي في الذخائر بمنعه وبه أفق ابن عبد السلام وجزم النووي بجمله لانه طريق
 الى الاصططاد والتحقيق التفصيل فان كان الاغلب من حال الرمي ما ذكر في الحديث
 امتنع وان كان عكسه جاز ولا سيما ان كان المرمى مما لا يصل اليه الرمي الا بذلك ثم لا يقتله غالبا وقد
 تقدم قبل بابين من هذا الباب قول الحسن في كراهية رمي البندقية في القرى والامصار ومفهومه
 أنه لا يكره في القلاع فجعل مدارا النهي على خشية ادخال الضرر على أحد من الناس والله أعلم
(قوله) **باب** من اقتنى كلبا ليس بكتب صيدا أو ماشية يقول اقتنى الشئ
 اذا اتخذته لادخار ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك من ثلاثة طرق عنه ووقع في الرواية الاولى
 ليس بكتب ماشية أو ضاربة وفي الثانية الا كلبا ضاريا لصيدا أو كلب ماشية وفي الثالثة
 الا كلب ماشية أو ضاريا فالرواية الثانية تفسر الاولى والثالثة فالاولى اما للاستعارة على أن

ضاري صفة للجماعة الضارين أصحاب الكلاب المعتادة الضارية على الصيد يقال ضار على
 الصيد ضاروة أي تعود ذلك واستمر عليه وضار الكلب وأنشأه صاحبه أي عوده وأغراه
 بالصيد والجمع ضوار والالتباس للفظ ماشية مثل لادريت ولا تليت والاصل تسكوت
 والرواية الثالثة فيها حذف تشديراً وكلباً ضارياً ووقع في الرواية الثانية في غير رواية أبي
 ذر الكلب ضاري بالاضافة وهو من اضافة الموصوف الى صفتهم أولفظ ضاري صفة للرجل
 الصائد أي الكلب رجل معتاد للصيد وثبت الياء في الاسم المنقوص مع حذف الالف واللام
 منه لغة وقد أورد المصنف حديث الباب من حديث أبي هريرة في المزارعة وفي بدء الخلق
 وأورده فيها أيضاً من حديث سفيان بن أبي زهير وتقدم شرح المتن مستوفى في كتاب المزارعة
 وفيه التنبيه على زيادة أبي هريرة وسفيان بن أبي زهير في الحديث أو كلب زرع وفي لفظ حرت
 وكذا وقعت الزيادة في حديث عبد الله بن مغفل عند الترمذي (قوله باب إذا
 أكل الكلب) ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه وقد تقدم
 شرحه مستوفى في الساب الاول (قوله) وقوله تعالى يسألونك ماذا أحل لهم الآية مكليين
 الكواصب في رواية الكشميني الصوائد وجمعها في نسخة الصغاني وهو صفة محذوف تقديره
 الكلاب الصوائد أو الكواصب وقوله مكليين أي مؤيديين أو معبودين قيل وليس هو تفعيل من
 الكلب الحيوان المعروف وإنما هو من الكلب بفتح اللام وهو الحرص نعم هو راجع الى الاول
 لانه أصل فيه لما طبع عليه من شدة الحرص ولان الصيد غالباً إنما يكون بالكلاب فمن علم الصيد
 من غيرها كان في معناها وقال أبو عبيدة في قوله مكليين أي أصحاب كلاب وقال الراغب
 الكلاب والمكلب الذي يعلم الكلاب (قوله) اجتروا الكسبوا هو تفسير أبي عبيدة وليست
 هذه الآية في هذا الموضع وإنما ذكرها استطراد البيان أن الاجترار يطلق على الاكتساب وان
 المراد بالمكليين المعلمين وهو وان كان أصل المادة الكلاب لكن ليس الكلب شرطاً فيصح
 الصيد بغير الكلب من أنواع الجوارح ولفظ أي عبسدة وما علمتم من الجوارح أي الصوائد
 ويقال فلان جارحة أهله أي كاسبهم وفي رواية أخرى ومن يجترح أي يكتسب وفي رواية
 أخرى الذين اجتروا السمات اكتسبوا (تنبيه) * اعترض بعض الشراح على قوله
 الكواصب والجوارح فانه قال في تفسيره في الهوا لك ما تقدم ذكره فالزمه التناقض وليس كما
 قال بل الذي هنا على الاصل في جمع المؤنث (قوله) وقال ابن عباس ان أكل الكلب فقد أفسده
 إنما مسك على نفسه والله يقول تعلمون مما علمكم الله فتضرب وتعلم حتى تترك وصله سعيد بن
 منصور مختصراً من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس قال اذا أكل الكلب فلا تأكل فأنما
 أمسك على نفسه وأخرج أيضاً من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس قال اذا أرسلت كلبك المعلم
 فسميت فأكل فلا تأكل واذا أكل قبل أن يأتي صاحبه فامسك بعالم لقول الله عز وجل مكليين
 تعلمون مما علمكم الله وينبغي اذا فعل ذلك أن يضربه حتى يدع ذلك الخلق فغرف بهذا المراد
 بقوله حتى يترك أي يترك خلقه في الشره ويقرن على الصبر عن تناول الصيد حتى يحجى صاحبه
 (قوله) وكرهه ابن عمر وصله ابن أبي شيبة من طريق مجاهد عن ابن عمر قال اذا أكل الكلب من
 صيده فانه ليس يعلم وأخرج من وجه آخر عن ابن عمر الرخصة فيه وكذا أخرج سعيد بن

* (باب إذا أكل الكلب
 وقوله تعالى يسألونك ماذا
 أحل لهم الآية) * مكليين
 الكواصب اجتروا
 اكتسبوا تعلمون مما
 علمكم الله فكلوا مما أمكن
 عليكم المقوله سريع
 الحساب وقال ابن عباس ان
 أكل الكلب فقد أفسده
 إنما مسك على نفسه والله
 يقول تعلمون مما علمكم
 الله فتضرب وتعلم حتى تترك
 وكرهه ابن عمر

وقال عطاء ان شرب الدم ولم

ياكل فكل * حدثنا قتيبة

ابن سعيد حدثنا محمد بن فضيل

عن بيان عن الشعبي عن

عدي بن حاتم قال سالت

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قلت انا قوم نصيب هذه

الكلاب قال اذا ارسلت

كلابك المعلقة وذكرت اسم

الله فكل مما أمسك عليك

وان قتلن الا ان ياكل

الكلب فاني اخاف ان يكون

انما أمسك على نفسه وان

طالها كلاب من غيرها

فلان * (باب الصيد اذا

غاب عنه يومين أو ثلاثة) *

حدثنا موسى بن اسمعيل

حدثنا ثابت بن يزيد حدثنا

عاصم عن الشعبي عن

عدي بن حاتم رضى الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال اذا ارسلت كلبك

وسميت فأمسك وقتل فكل

وان اكل فلان اكل فانما

أمسك على نفسه واذا خالط

كلابا لم يذكر اسم الله عليها

فأمسك فقتلن فلان اكل

فانك لا تدري أيها قتل وان

رمت الصيد فوجدته بعد

يوم أو يومين ليس به الا أثر

سهمك فكل وان وقع في

الماء فلان اكل * وقال عبيد

الاعلى عن داود عن عامر

عن عدي أنه قال للنبي صلى

الله عليه وسلم يرمى الصيد

فمقترا أثره اليومين والثلاثة

ثم يجده ميتا وفيه سهمه قال

ياكل ان شاء

منصور وعبد الرزاق **(قوله)** وقال عطاء ان شرب الدم ولم يأكل فكل) وصله ابن أبي شيبة من طريق ابن جريج عنه باللفظ ان اكل فلان اكل وان شرب فلا وتقدمت مباحث هذه المسئلة في الباب الاول **(قوله باب)** الصيد اذا غاب عنه يومين أو ثلاثة) أى عن الصائد **(قوله)** ثابت بن يزيد) هو أبو زيد البصري الاحول وحكى الكلابةذى أنه قيل فيه ثابت بن يزيد قال والاول اصح (قلت) زيد كنيته لا اسم أبيه وشيخه عاصم هو ابن سليمان الاحول وقد زاد عن الشعبي في حديث عدي قصة السهم **(قوله)** وان رمت الصيد فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به الا أثر سهمك فكل) ومفهوما أنه ان وجد فيه أثر غير سهمه لا يأكل وهو نظير ما تقدم في الكلب من التفصيل فيما اذا خالط الكلب الذى ارسله الصائد كلب آخر لكن التفصيل في مسئلة الكلب فيما اذا شارك الكلب في قتله كلب آخر وهنا الازل الذى وجد فيه من غير سهم الرأى اعم من أن يكون أثر سهم رما آخر أو غير ذلك من الاسباب القاتلة فلا يحل أكله مع التردد وقد جاءت فيه زيادة من رواية سعيد بن جبير عن عدي بن حاتم عند الترمذى والنسائى والطحاوى باللفظ اذا وجدت سهمك فيه ولم تجد به أثر سباع وعلت أن سهمك قتله فكل منه قال الراعى يؤخذ منه أنه لو جرحه ثم غاب ثم جاء فوجد ميتا انه لا يحل وهو ظاهر نص الشافعى في المختصر وقال النووى الحل اصح دليلا وحكى البيهقى في المعرفة عن الشافعى أنه قال في قول ابن عباس كل ما أصبت ودع ما أعيت معنى ما أصبت ما قتله الكلب وأنت تراه وما أعيت ما غاب عنك فقتله قال وهذا لا يجوز عندى غيره الا أن يكون جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه شئ فيسقط كل شئ خالف أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقوم معه رأى ولا قياس قال البيهقى وقد ثبت الخبر بعنى حديث الباب فينبغى أن يكون هو قول الشافعى **(قوله)** وان وقع في الماء فلا تأكل) يؤخذ سبب منع أكله من الذى قبله لانه حينئذ يقع التردد هل قتله السهم أو الغرق في الماء فلو تحقق أن السهم أصابه فمات فلم يقع في الماء الا بعد أن قتله السهم فهذا لا يحل أكله قال النووى في شرح مسلم اذا وجد الصيد في الماء غريقا حرم بالاتفاق اه وقد صرح الراعى بان محله ما لم ينته الصيد بتلك الجراحة الى حركة المذبوح فان انتهت اليها بقطع الحلقوم مثلا فقد تمت زكاته ويؤيده قوله في رواية مسلم فانك لا تدري الماء قتله أو سهمك فدل على أنه اذا علم أن سهمه هو الذى قتله أنه يحل **(قوله)** وقال عبد الاعلى) يعنى ابن عبد الاعلى السامى بالهمزة البصري وداود هو ابن أبي هند وعاصم هو الشعبي وهذا التعليق وصله أبو داود عن الحسين بن معاذ عن عبد الاعلى به **(قوله)** فيغتفر) بناء ثم مناداة ثم فاف أى يتبع فتارة حتى يتمكن منه وعلى هذه الرواية اقصر ابن بطال وفي رواية الكشيتهى فيتهنى أى يتبع وكذا مسلم والاصبلى وفي رواية فيتهنوا وهى أوجه **(قوله)** اليومين والثلاثة) فيه زيادة على رواية عاصم بن سليمان بعد يوم أو يومين ووقع في رواية سعيد بن جبير فيغيب عنه الليلة والليلتين ووقع عند مسلم في حديث أبي ثعلبة بسند فيه معاوية بن صالح اذا رمت سهمك فغاب عنك فأدر كته فكل ما لم يتن وفي لفظ في الذى يدرك الصيد بعد ثلاث كالم يتن ونحوه عند أبي داود من طريق عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده كما تقدم التيسر عليه قريبا جعل الغاية أن يتن الصيد فلو وجدته مثلا بعد ثلاث ولم يتن حل وان وجدته بدونها وقد اتن فلا هذا ظاهر الحديث وأجاب النووى

(باب إذا وجد مع الصيد كلباً آخر) * حدثنا آدم حدثنا شعبة عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله اني أرسل كلبى وأسمى فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أرسلت كلبك وسمت فأخذ فقتل فأكل فلا تأكل فأعنا أمسك على نفسه قلت اني أرسل كلبى أجده معه كلباً آخر لا أدري أيهما أخذ فقال لا تأكل فأعنا سميت على كلبك ولم نسم على غيره وسألت عن صيد المعراض فقال اذا أصبت بحده فكل واذا أصبت بعرضه فقتل فإنه وقيد فلا تأكل * (باب ما جاء في التصيد) * حدثني محمد أخبرني ابن فضيل عن بيان عن عامر عن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت انا قوم تصيد بهذه الكلاب فقال اذا أرسلت كلابك المعلقة وذكرت اسم الله فكل مما أمسكن عليك الا أن يأكل الكلب فلا تأكل فاني أخاف أن يكون أعنا أمسك على نفسه وان خالطها كلب من غيرهما فلا تأكل * حدثنا أبو عاصم عن حيوة بن شريح وحدثني أحمد (٥٢٨) بن أبي رجا حدثنا سلمة بن سليمان عن ابن المبارك عن حيوة بن شريح قال سمعت

بأن انتهى عن أكله إذا أثنى للتنزيه وسأذكر في ذلك بحثاً في باب صيد البحر واستبدل به على أن الرمي لو أخر طلب الصيد عقب الرمي إلى أن يجده أنه يحل بالشرط المتقدمة ولا يحتاج إلى استئصال عن سبب غيبته عنه كأن كان مع الطلب أو عدمه لكن يستدل للطلب بما وقع في الرواية الأخيرة حيث قال فينتفي أثره فدل على أن الجواب خرج على حسب السؤال فاختصر بعض الرواة السؤال فلا يمتد فيه بترك الاستئصال واختلف في صفة الطلب فعن أبي حنيفة أن أنكر ساعة فلم يطلب لم يحل وإن أتبعه عقب الرمي فوجد ميتاً حل وعن الشافعية لا بد أن يتبعه وفي اشتراط العدو وجهان أظهرهما يكتفي المشي على عادته حتى لو أسرع ووجه حيأ حل وقال امام الحرمين لا بد من الاسراع قليلاً ليحقق صورة الطلب وعند الحنفية نحو هذا الاختلاف

❦ قوله ما بـ اذا وجد مع الصيد كتاب آخر ذكر فيه حديث عدى بن حاتم من رواية عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الاول ❦ قوله ما بـ ما جاء في التصيد قال ابن المنير مقصوده بهذه الترجمة التنبيه على أن الاشتغال بالصيد لمن هو عيشه به مشرور ومن عرض له ذلك وعيشه بغيره مباح وأما التصيد لغيره لله وهو محل الخلاف (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الاول وذكر فيه أربعة أحاديث * الاول حديث عدى بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه وقد تقدم ما فيه * الثاني حديث أبي نعلبة أخرجه عاليا عن أبي عاصم عن حيوة ونازل من رواية ابن المبارك عن حيوة وهو ابن شريح وساقه على رواية ابن المبارك وسيأتى لفظ أبي عاصم حيث أفرده بعد ثلاثة أبواب وقد تقدم قبل خمسة أبواب من وجه آخر عاليا * الثالث حديث أنس أن فتحناً أنبأ يأتي شرحه في أواخر الباب * حيث عقد للدان رب ترجمة مفردة ومعنى أن فتحناً أنثرنا وقوله هنا لغو باغين سمجة

كل وما صدت بكلمك المعلم فاذا كرر اسم الله ثم كل وما صدت بكلمك الذي ليس بعد
 معلمي فاذا ركت ذكاته فكل * حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني هشام بن زيد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال
 أتتني أنا بنابر الظهران فسمعوا عليا حتى لغوا فبعث عليا حتى أخذتها فحمت به إلى أبي طلحة فبعث إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم بوركها وأخذها فقبله * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن نافع مولى أبي
 قتادة عن أبي قتادة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحاب له مخرمين
 وهو غير مخرم فرأى حمارا وحشيا فاستوى على فرسه ثم سأل أصحابه أن ينالوه وسيطا فألوا فأسلمهم رجحه فأولوا فأخذه ثم شد
 على الحمار فقتله فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بعضهم فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم سأله
 عن ذلك فقال إنما هي طعمة أطعمكموها الله * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة
 مثله إلا أنه قال هل معكم من لحمه شيء

(باب التصيد على الجبال) حدثنا يحيى بن سليمان الجعفي قال حدثني ابن وهب (٥٢٩) أخبرنا عمرو بن أبي النضر خدده عن نافع

مولي أبي قتادة وأبي صالح مولي التوأمة - جمعت أبا قتادة قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فيما بين مكة والمدينة وهم محرمون وأنا رجل حل على فرسي وكنت رقاء على الجبال فيبينا أنا على ذلك إذ رأيت الناس متشوقين شيء فذهبت أنظر فإذا هو حمار وحش فقلت لهم ما هذا قالوا لا ندري قلت هو حمار وحش فقتلوا هو ما رأيت وكنت نسيت سوطي فقلت لهم ناولوني سوطي فقالوا لا نعبدك عليه فسنزلت فأخذته ثم ضربت في أثره فلم يكن الا ذلك حتى عثرته فأثت اليهم فقلت لهم قوموا فاحذروا قالوا لا نعبدك خيلته حتى جثتم بدفاني بعضهم وأكل بعضهم فقتل أنا أسد توقفت اليكم النبي صلى الله عليه وسلم فأذركته خدشته الحديث فقتل لي أبق معكم شيء منه قلت نعم فقتل كلوا فهو وطعم أطعمكم هو الله *(باب قول الله تعالى أحسل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم) وقال عمر صيده ما اصطيد وطعامه ماري به وقال أبو بكر الطافي حلال وقال ابن عباس طعامه

بعد اللام أي تعبوا وزنه ومعناه وثبت بالنظ تجوا في رواية الكشميهني وقوله بوركها كذا للاكثر بالأفراد وللشك في بوركها بالثنية * الرابع حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي وتقدم شرحها مسوقة في كتاب الحج **(قوله باب التصيد على الجبال)** هو بالجيم جمع جبل بالتجريك أو رديه حديث أبي قتادة في قصة الحمار الوحشي لقوله فيه كنت رقاء على الجبال وهو بشديد القاف مهموز أي كثير المعود عليها **(قوله أخبرنا عمرو)** هو ابن الحرث المصري وأبو النضر هو المدني وإسمه سالم **(قوله وأبي صالح)** هو مولي التوأمة وإسمه نافع بن أبي قتادة وهو في البخاري الأده الحديث وقوله نافع مولي أبي قتادة وغفل الراودي فظن أن أبا صالح هذا هو ولده صالح مولي التوأمة فقال انه تغيب بآخره فن أخذ عند قديما مثل ابن أبي ذئب وعمر بن الحرث فهو صحيح وذكر أبو علي الجبائي أن أبا أحمد كتب على حاشية نسخة مقابلة أبي صالح هذا خطأ يعني أن الصواب عن نافع وصالح قال وليس هو كما ظن فان الحديث محفوظ لهما لا لابنه صالح وقد نبه على ذلك عبد الغني بن سعيد الحافظ فله سئل عن روى هذا الحديث فقال عن صالح مولي التوأمة فقال هذا خطأ إنما هو عن نافع وأبي صالح وهو والد صالح لم يأت عند غير هذا الحديث فلذلك غلط فيه والتوأمة ضبطت في بعض النسخ بنسب المنة حكاه عباس عن المحدثين قال والصواب بفتح أوله قال ومنهم من ينقل حركة الهمزة فيفتحها الخاوي وحكي ابن التين التوسعة وزن الخطمة وأصل هذه التسمية أصل ما حكي عن المحدثين وقوله رقاء على الجبال في رواية أبي صالح دون نافع مولي أبي قتادة قال ابن المبرور بن عبد البرجة على جواز ارتكاب المشاغل لم تعرض لنفسه ولدا بته إذا كان الغرض مباحا وأن التصيد في الجبال كره في السهل وإن اجراء الخيل في الوعر جائز للعاجلة وليس ممنوع من تعذيب الحيوان **(قوله باب قول الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم)** كذا اللغني واقتصر الباقر عن أحل لكم صيد البحر **(قوله وقال عمر)** هو ابن الخطاب (صيده ما اصطيد وطعامه ماري به) وصله المنهني في التاريخ وعبد بن جهم بن طريق عمر بن أبي سفيان عن أبيه عن أبي هريرة قال لما قبضت البحرين سأني أهلها عما قبضت البحر فأمرتهم أن يأكلوه فلما قدمت على عمر فذكر قصة قال فقال عمر قال الله عز وجل في كتابه أحل لكم صيد البحر وطعامه فمن صيده ما اصطيد وطعامه ما قذف به **(قوله وقال أبو بكر)** هو الصديق (الطافي حلال) وصله أبو بكر بن أبي شيبة والطحاوي والدارقطني من رواية عبد الملك بن أبي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال سأني أبي بكر أنه قال السمكة الطافية حلال زاد الطحاوي لمن أراد أكله وأخرج الدارقطني وكذا عبد بن حميد والطبري منها وفي بعضها أشهد على أبي بكر أنه أكل السمكة لاطافي على الماء اه والطافي بعير مزم من طنائفهم إذا غل الماء ولم يرسب ولذا دارقطني من وجه آخر عن ابن عباس عن أبي بكر أن الله نزع لكم ما في البحر فكلوه كله فانه ذكي **(قوله وقال ابن عباس)** طعامه ميتته الا ما قذرت منها) وصله الطبري من طريق أبي بكر بن حنبل عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى أحسل لكم صيد البحر وطعامه قال طعامه ميتته وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس وذكره صيد البحر لا تأكل منه طافيا في سنده الاجل وهولن ويوهنه حديث ابن عباس المأني قبله **(قوله)** والجزى لا تأكله اليهود وضمن نأكله) وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الكريم الجزري

والجزى لا تأكله اليهود وضمن نأكله

عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن الجري فقال لا بأس به انما هو شيء كرهته اليهود وأخرجه
 ابن أبي شيبة عن وكيع عن الثوري به وقال في رواية سمعت ابن عباس عن الجري فقال لا بأس
 به انما يحرمه اليهود ونحن نأكله وهذا على شرط الصحيح وأخرج عن علي وطائفة نحوه والجري
 بفتح الجيم قال ابن التين وفي نسخة بالكسر وهو ضبط الصحاح وكسر الراء الثقيلة قال ويقال له
 أيضا الجريت وهو ما لا قشر له قال وقال ابن حبيب من المأكليات كسكية أنا كرهه لأنه يقال انهم
 الممسوخ وقال الازهرى الجريت نوع من السمك يشبه الحيات وقيل سمك لا قشر له ويقال له
 أيضا المراسهي والسور مثله وقال الخطاي هو ضرب من السمك يشبه الحيات وقال غيره نوع
 عريض الوسط دقيق الطرفين (قوله وقال شرح صاحب النبي صلى الله عليه وسلم كل شيء في
 البحر مذبوح وقال عنه أما الطبرقاري أن تدبجه) وصله المنصف في التاريخ وابن منبذ في المعرفة
 من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار وأبي الزبير أنهم سمعوا عن صاحب النبي صلى الله
 عليه وسلم يقول كل شيء في البحر مذبوح قال فذكر ذلك لعطاء فقال أما الطبرقاري أن تدبجه
 وأخرجه الدارقطني وأبو نعيم في الصحابة مرفوعا من حديث شرح والموقوف أصح وأخرجه
 ابن أبي عاصم في الأطلعة من طريق عمرو بن دينار سمعت شيخنا كبير يحلف بالله ما في الجرداية
 إلا قد تبجها الله لبي آدم وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رفعه أن الله قد
 ذبح كل ما في البحر لبي آدم وفي مسنده ضعف والطبراني من حديث ابن عمر رفعه نحوه ومسند
 ضعيف أيضا وأخرج عبد الرزاق بسندين جدين عن عمر بن الخطاب عن علي بن الحوت ذكر كاه* (تبينه)*
 سقط هذا التعليق من رواية أبي زيد وابن السكن والجرياني ووقع في رواية الأصيلي وقال أبو
 شرح وهو وهم شبه على ذلك أبو علي الجساني وتبعه عياض وزاد وهو شرح بن هاني أبو هاني
 كذا قال والحوادث غيره وليس في البخاري ذكر إلا في هذا الموضع وشرح بن هاني أبيه حجة
 وأما قوله أدر الزلم ثبت له سماع ولا لقاء وأما شرح المذكور فذكره البخاري في التاريخ وقال
 له حجة وكذا قال أبو حاتم الرازي وغيره (قوله وقال ابن جريج قلت لعطاء صيد الانهر وقلات
 السيل أصيد بحر هو قال نعم ثم تلا هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملج إباح ومن كل تأكلون
 لجماطريا) وصله عبد الرزاق في التفسير عن ابن جريج صبهذا سواء وأخرجه الفاكه في كتاب مكة
 من رواية عبد الحميد بن أبي داود عن ابن جريج أنهم من هذا وفيه وسألته عن حيتان بركة القشيري
 وهي بئر عظيمة في الحرم أنصاد قال نعم وسألته عن ابن الماء وأشباهه أصيد بحر أم صيد بئر فقال
 حيث يكون أكره فهو صيد وقلات بكسر التاف وتخفيف اللام وآخره مناة ووقع في رواية
 الأصيلي مثانة والصواب الاول جمع قلت بفتح أوله مثل بحر وبحار هو النقرة في الصخرة يستتبع
 فيها الماء (قوله وركب الحسن على سرج من جلود كلاب الماء وقال الشعبي لو أن أهلي أكلوا
 الضفادع لأطعمتهم ولم يركب الحسن بالصفاء بأسا) أما قول الحسن الاول فقيل انه ابن علي وقيل
 البصري وبؤيد الاول أنه وقع في رواية وركب الحسن عليه السلام وقوله على سرج من جلود
 أي مختن من جلود كلاب الماء وأما قول الشعبي فالضفادع جمع ضفدع بكسر أوله وفتح الدال
 وبكسر هاء أيضا وحكي ضم أوله مع فتح الدال والصفادى بغير عين لغته فيه قال ابن التين لم يبين
 الشعبي هل تذكي أم لا ومذهب مالك أنها تؤكل بغير تذكية ومنهم من فصل بين مأكلا وأه الماء وغيره

وقال شرح صاحب النبي
 صلى الله عليه وسلم كل شيء
 في البحر مذبوح وقال عطاء
 أما الطبرقاري أن تدبجه
 وقال ابن جريج قلت لعطاء
 صيد الانهر وقلات السيل
 أصيد بحر هو قال نعم ثم تلا
 هذا عذب فرات سائغ شرابه
 وهذا ملج إباح ومن كل
 تأكلون لجماطريا وركب
 الحسن على سرج من جلود
 كلاب الماء وقال الشعبي
 لو أن أهلي أكلوا الضفادع
 لأطعمتهم ولم يركب الحسن
 بالصفاء بأسا

وعن الحنفية ورواية عن الشافعي لا بد من النذكية وأما قول الحسن في السلخانة فوصله ابن
 أبي شيبه من طريق ابن طاوس عن أبيه أنه كان لا يرى بأكل السلخانة بأسا ومن طريق مبارك
 ابن فضالة عن الحسن قال لا بأس بها كلها والسلخانة بضم المهملة وفتح اللام وسكون المهملة
 بعدها فاء ثم ألف ثم هاء ويجوز ذيل الهاء همزة حكاية ابن سيده وهي رواية عبدوس وحكى أيضا
 في المحكم سكون اللام وفتح الحاء وحكى أيضا السلخانية كالأول لكن يكسر الفاء بعدها تحتانية
 مفتوحة (قوله وقال ابن عباس كل من صيد البحر نصراني أو يهودي أو مجوسي) قال الكرمانى
 كذا في النسخ القديمة وفي بعضها ما صاده قبل لنظ نصراني (قلت) وهذا التعليق وصله النجاشي
 من طريق سالم بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال كل ما ألقى البحر وما صيده منه صاده
 يهودي أو نصراني أو مجوسي قال ابن التين منعه ومه أن صيد البحر لا يؤكل إن صاده غير هؤلاء
 وهو كذلك عند قوم وأخرج ابن أبي شيبه بسند صحيح عن عطاء وسعيد بن جبيرة وسند آخر عن
 علي كراهية صيد المجوسى للسمك (قوله وقال أبو الدرداء في المرى ذبح الخمر الثينان والشمس)
 قال البيضاوى ذبح بصيغة الفعل الماندى وانصب راء الخمر على أنه المفعول قال ويروى بسكون
 الموحدة على الاضافة والخمر بالكسر أى تطهيرها (قلت) والاول هو المشهور وهذا لا يرتبط
 من رواية النسفي وقد وصله ابراهيم الحارثى في غريب الحديث له من طريق أبى الزاهرية عن
 جبيرة بن نعيم عن أبى الدرداء فذكره سواء قال الحارثى هذا مرمى يعمل بالشام يؤخذ الخرف فيجعل
 فيه الملح والسمك ويوضع في الشمس فيستغير عن طعم الخمر وأخرج أبو بشر الدولابي في الكنى من
 طريق يونس بن ميسرة عن أم الدرداء عن أبى الدرداء أنه قال في مرمى الثينان غيرته الشمس
 ولابن أبي شيبه من طريق مكحول عن أبى الدرداء لا بأس بالمرى ذبحته النار والمخ وهذا ينقطع
 وعامة اقصد غلطى ومن تبعه واعتضوا على جرم البخارى به وما عثروا على كلام الحارثى وهو
 مراد البخارى جزما وله طرق أخرى أخرجهما الطحاوى من طريق بشر بن عبيد الله عن أبى
 ادريس الخولاني أن أبا الدرداء كان يأكل المرى الذى يجعل فيه الخمر ويقول ذبحته الشمس
 والمخ وأخرجه عبد الرزاق من طريق سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس قال مر رجل من
 أصحاب أبى الدرداء بأخرفذ كرقصة في اختلافهم في المرى فأتيا أبا الدرداء فسألاه فقال ذبحت
 خمرها الشمس والمخ والحيتان وروى أنه في جزء الحق بن النضر من طريق عطاء الخراساني قال
 سئل أبو الدرداء عن أكل المرى فقال ذبحت الشمس سكر الخمر فحينئذ أكلي لا ترى به بأسا قال أبو
 موسى في ذيل الغريب عبر عن قوة الملح والشمس وغلبتهما على الخمر وازالتهما طعمهما ورائحتهما
 بالذبح وإنما ذكر الثينان دون الملح لأن المقصود من ذلك يحصل بدونه ولم يرد أن الثينان وحدهما
 هي التي خللته قال وكان أبو الدرداء عن يده حتى يجوز تخليل الخمر فقال إن السمك بالآلة التي
 أضيفت إليه يغلب على ضراوة الخمر ويزيل شدتها والشمس تؤثر في تخليلها فتصير حلالا قال
 وكان أهل الزيف من الشام ينجحون المرى بالخمر وربما يجعلون فيه أيضا السمك الذى يرى بالمخ
 والابزار مما يسهونه الخشاء والقصد من المرى هضم الطعام فيضيقون اليه كل ثقيف وآخر ينف
 ليزيد في جلاء المعدة واستدعاء الطعام بحراقة وكان أبو الدرداء وجماعته من الصحابة يأكلون
 هذا المرى المعمول بالخمر وأدخله البخارى في طهارة صيد البحر يريد أن السمك طاهر حلال وأن

وقال ابن عباس كل من صيد
 البحر نصراني أو يهودي أو
 مجوسي وقال أبو الدرداء في
 المرى ذبح الخمر الثينان
 والشمس * حدثنا مسدد حدثنا
 يحيى عن ابن جريج قال أخبرني
 عمرو أنه سمع جابر ارضى الله
 عنه يقول غزونا جيش
 الخطب وأمر أبو عبيدة بجعلنا
 جوعا شديدا فألقى البحر
 جونا ميتا لم ير مثله يقال له
 العنبر فأكلنا منه نصف
 شهر فأخذ أبو عبيدة عظما
 من عظامه فزالرا كب
 تحته * حدثنا عبد الله بن
 محمد أخبرنا سفيان عن عمرو
 قال سمعت جابرا يقول بعننا
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ثلثنا راكب وأميرنا أبو
 عبيدة نرصد عير القريش
 فأصابنا جوع شديد حتى
 أكلنا الخطب فسمى جيش
 الخطب وألقى البحر حوتا يقال
 له العنبر فأكلنا نصف شهر
 وأدعنا بودك حتى صلت
 أجسامنا قال فأخذ أبو
 عبيدة ضلع من أضلاعه
 فقصه فزالرا كب تحته
 وكان فينا رجل فلما اشتد
 الجوع نحر ثلاث جزائر ثم
 ثلاث جزائر ثم نهأ أبو عبيدة

طهارته وحله يتعدى الى غيره كالمحى يصير الحرام الخس باضافتها اليه طاهرا حلالا وهذا
 رأى من يجوز تحليل الجرو وهو قول أبي الدرداء وجماعة وقال ابن الأثير في النهاية استعمار الذبح
 للاحلال فكأنه يقول كأن الذبح يحصل لكل المذبوحة دون الميتة فكذلك هذه الاشياء اذا
 وضعت في الجرف قامت مقام الذبح فأحلتها وقال البيضاوي يريد انها حلت بالحوث المطروح فيها
 وطبخها بالشمس فكان ذلك كالذكاة للحيوان وقال غيره معنى ذبحتها أبطلت فعلها وذكرا الحاكم
 في النوع العشر من من علوم الحديث من حديث ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن أبي بكر
 ابن عبد الرحمن أنه سمع عثمان بن عفان يقول اجتنبوا الجرح فانهم أأم الخبيثات قال ابن شهاب في
 هذا الحديث أن لا خير في الجرح وانما اذا أفسدت لا خير فيها حتى يكون الله هو الذي يفسدها
 فيطيب حينئذ الخلل قال ابن وهب وسمعت مالكاً يقول سمعت ابن شهاب يسئل عن جرح جعلت
 في قلبه وجعل معها ملح وأخلط كثيرة ثم جعل في الشمس حتى تعود مري بافقال ابن شهاب شهدت
 قبصة ينهى أن يجعل الجرح مري اذا أخذ وهو جرح (قلت) وقبصة من بكارة التابعين وأبوه صحابي
 وولده هو في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قد كفي العناية لذلك وهذا يعارض أثر أبي الدرداء
 المذكور وينسب المراد به والدين بنو نين الأولى مكسورة بينهما ثمانية ساكنة جعجون وهو
 الحوث والمرى بضم الميم وسكون الراء بعدها ثمانية وضبط في النهاية بعلم الصحاح بتشديد الراء
 نسبة الى المرو وهو النظم المشهور وجرم الشيخ يحيى الدين بالاول ونقل الحواشي في حق العامة
 انهم يجر كون الراء الاصل بسكونها ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة جيش الحبط من
 طريقين * احدا غمار واية ابن جريح اخبرني عمرو وهو ابن دينار أنه سمع جابرا وقد تقدم بسنده
 ومثله في المغازي وزاد هناك عن أبي الزبير عن جابر وقد تقدمت مشروحة مع شرح سائر الحديث
 الطريق الثانية رواية سفيان عن عمرو بن دينار أيضا وفيه من الزيادة وكان فينا رجل فخر ثلاث
 جزائر ثم ثلاث جزائر ثم نهاه أبو عبيدة وهذا الرجل هو قيس بن سعد بن عبادة كما تقدم ايضا
 في المغازي وكان اشترى الجزر من اعرابي جهني كن جزر بوسق من ثري فوفيه اياه بالمدينة فلما رأى
 عمرو ذلك وكان في ذلك الباش سأل أبا عبيدة أن ينهى قيسا عن الترفع فزعم عليه أبو عبيدة أن ينهى
 عن ذلك فأطاعه وقد تقدمت الاشارة الى ذلك هناك أيضا والمراد بقوله جزائر جمع جزور وفيه
 نظيران جزائر جمع جزيرة والجزور انما يجمع على جزر بضم السين فلعله جمع الجمع والغرض من
 ابراده هنا قصة الحوث فانه يستفاد منها جوارزا كل ميتة البحر انما تصريح في الحديث بقوله فالقي
 البحر حوتا ميتا لم ير مثله يقال له العنبر وتقدم في المغازي أن في بعض طرقه في الصحيح أن النبي
 صلى الله عليه وسلم أكل منه وبهذا اتم الدلالة والافتراء كل العناية منه وهم في حالة الجماعة
 قد يقال انه لا اضطراب ولا سيما وفيه قول أبي عبيدة ميتة ثم قال لا بل نحن رسل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وفي سبيل الله وقد اضطررتم فكلوا وهذه رواية أبي الزبير عن جابر عند مسلم
 وقد ثبتت للدصنف في المغازي من هذا الوجه لكن قال قال أبو عبيدة كلوا ولم يذكر قبضته
 وحاصل قول أبي عبيدة أنه ساءه ولا على عموم تحريم الميتة ثم تد كتحصيل المضطر باباحة
 أكلها اذا كان غير باغ ولا عاد وهم بهذه الصفة لانهم في سبيل الله وفي طاعة رسوله وقد تبين من
 آخر الحديث أن جهة كونها حلالا ليست بسبب الاضطراب بل كونها من صيد البحر في آخره

عندهما جميعا فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كاوارزقا أخرجه
الله أطعمونا إن كان معكم فأتاه بعضهم بعضوفاً كاهنيتين لهم ثم أنه حلال مطلقاً بالغ في البيان
بأكله منها لأنه لم يكن مضطراً فيستفاد منه إباحة ميتة البحر سواء ماتت بنفسه أو مات بالاضطرار
وهو قول الجمهور وعن الحنفية يكره وفرقوا بين ما للفظ فقات وبين ما ماتت بنفسه من غير آفة
وتسكروا بحديث أبي الزبير عن جابر ما ألقاه البحر أو جازر عنه فكلوه وما ماتت فيه فطنا فلا
تأكلوه أخرجه أبو داود من فوعا من رواية يحيى بن سليم الطائفي عن أبي الزبير عن جابر ثم قال
رواه الثوري وأيوب وغيرهما عن أبي الزبير هذا الحديث موقوف وقد أسند من وجه ضعيف
عن ابن أبي ذئب عن أبي الزبير عن جابر من فوعا وقال الترمذي سألت البخاري عنه فقال ليس
بموقوف ويروي عن جابر خلافة ابن يحيى بن سليم صدوق وصفوه بسوء الحفظ وقال النسائي
ليس بالقوي وقال يعقوب بن سفيان إذا حدث من كتابه فحديثه حسن وإذا حدث حنفاً يعرف
ويستكروا قال أبو حازم لم يكن بالحافظ وقال ابن حبان في الثقات كان يخطئ وقد يبيع على رفعه
وأخرجه الدارقطني من رواية أبي أحمد الزبير عن الثوري من فوعا لكن قال خالته وكيع
وغيره فوقوه عن الثوري وهو الصواب وروي عن ابن أبي ذئب وإسماعيل بن أمية من فوعا
ولا يصح والصحيح موقوف وإذا لم يصح إلا موقوف فقد عارضه قول أبي بكر وغيره والياس يقتضي
حله لأنه من كل لومات في البر لا كل بغير تذكية ولو نضب عنه الماء وقتلته سمكة أخرى فقات لا كل
فكذلك إذا مات وهو في البحر ويستفاد من قوله أكلنا منه نصف ثم جوازاً كل اللحم ولو أتين
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أكل منه بعد ذلك واللحم لا يبق غالباً لانت في هذه المدة لا سيما في
البحار مع شدة الحر لكن يحتمل أن يكونوا الملوذ وقد دونه فلم يدخله أنت وقد تقدم قرياً قول النووي
إن انتهى عن أكل اللحم إذا أتين للتنزيه إلا أن خيف منه الضرر فيجزم وهذا الجواب على مذهبه
ولكن المالكية جملوه على التحريم مطلقاً وهو انقضاء العلم وبأن في الطائفة نظير ما قاله في
النتن إذا خشي منه الضرر وفيه جوازاً كل حيوان البحر مطلقاً لأنه لم يكن عند الحاجة نص
يخص الغنم وقد أكلوا منه كذا قال بعضهم ويخدش فيه أنهم أولاً ألقوا قدموا عليه
بطريق الاضطرار ويجب أن أقدموا عليه مطالباً من حيث كونه صيد البحر ثم يفتنوا من
حيث كونه ميتة فدل على إباحة الأقدام على أكل ما يصيد من البحر وبه يسم الشارع
آخر أن ميتة أيضاً حلال ولم يفرق بين طاف ولا غيره واحتج بعض المالكية بأنهم أقاموا
بأكلون منه أياماً فلو كانوا أكلوا منه على أنه ميتة بطريق الاضطرار ما دأبوا عليه لأن
المضطر إذا أكل الميتة يأكل منها بحسب الحاجة ثم ينقل طلب المباح غير ثم يرجع بعض
العلماء بين مختلف الأخبار في ذلك بحمل النبي على كراهة التنزيه وما عدا ذلك على الجواز
ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه وإنما اختلف فيما كان على صورة
حيوان البر كالأدمى والكلب والخنزير والثعبان فعند الحنفية وهو قول الشافعية يجرم
ما عدا السمك واحتجوا عليه بهذا الحديث فإن الحوت المذكور لا يسمى سمكاً وفيه نظر فإن الخبر
ورد في الحوت نصاً وعن الشافعية الحل مطلقاً على الأصح المخصوص وهو مذهب المالكية
إلا الخنزير في رواية وجتهد قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وحديث هو الطهور ماؤه الحل

سبته أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهم وعن الشافعية
 ما يؤكل نظيره في البحر لال وما لأفلا واسمة تنو على الأصح ما يعيش في البحر والبر وهو نوعان
 * النوع الأول ما ورد في منع أكله شيء يخصه كالضفدع وكذلك استنأه أحمد للنهي عن قتله ورد
 ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان التميمي أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وله شاهد
 من حديث ابن عمر عن ابن أبي عاصم وأخر عن عبد الله بن عمر وأخرجه الطبراني في الأوسط
 وزاد فان بقيتها تسبيح وذكر الأطباء أن الضفدع نوعان يرى وبحري فالبري يقتل أكله والبحري
 يضرم ومن المستثنى أيضا السحاح لكونه يعدو بناه وعند أحمد فيه رواية ومثله القرش في البحر
 الملح خلافا لما أفتى به الحب الطبري والشعبان والعقرب والسرطان والسلحفاة للاستحيات والضرر
 الملاحق من السم وديناس قيل إن أصل السرطان فإن ثبت حرم * النوع الثاني ما لم يرد فيه ما منع
 فيعمل لكن بشرط التذكية كالبطوطير الماء والله أعلم * (تنبيه) * وقع في أو آخر صحيح مسلم في
 الحديث المنقول من طريق الوليد بن عبيدة بن الصامت أنهم دخلوا على جابر فرأوه يصلي في ثوب
 الحديث وفيه قصة التمامة في المسجد وفيه أنهم خرجوا في غزاة يطن بواط وفيه قصة الخوض
 وفيه قيام المأمومين خلف الإمام كل ذلك مطول وفيه قال سمرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان قوت كل رجل مناقرة كل يوم فكان عبد الله أو كذا يتنيط بقسنا وأنا كل وسمرنا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حتى نزلنا وأدبا فبعثنا كرقصة الشجرتين اللتين التقيا بأمر النبي صلى الله
 عليه وسلم حتى تستريح ما عند قضاء الحاجة وفيه قصة القبرين اللذين غرس في كل منهما غصنا
 وفيه فأنبأ العسكرفقال جابر نادى الوضوء فذكر القصة بطولها في سبع الماء من بين أصابعه
 وفيه وشكا الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الجوع فقال عسى الله أن يطعمكم فأتينا
 سيف البحر فزجر البحر زجرة فالتقى دابة فأورينا على شقها النار فاطفئنا واشتويأنا وكلنا وشبعنا
 وذكر أنه دخل هو وجماعة في غزاة فدخل تحت ضاحه ما يدان طير رأسه وهو أعظم
 رجل في الركبة على أعظم جل وظاهر سباق هذه القصة بقصة مغيرة القصة المذكورة في هذا
 الباب وهي من رواية جابر أيضا حتى قال عبد الحق في الجمع بين الصحيحين هذه واقعة أخرى غير
 تلك فإن هذه كانت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وما ذكره ليس بنص في ذلك لاحتمال أن
 تكون القصة في قول جابر فأتينا سيف البحر هي القصة وهي معقبة فحذف تقديره فأرسلنا
 النبي صلى الله عليه وسلم مع أبي عبيدة فأتينا سيف البحر فتجد القصة وهذا هو الأرجح عندي
 والأصل عدم التعدد ومما ينبغي عليه هنا أيضا أن الواقدي زعم أن قصة بعث أبي عبيدة كانت
 في رجب سنة ثمان وهو عندي خطأ لأن في نفس الخبر الصحيح أنهم خرجوا في رمضان من قريش
 وقريش في سنة ثمان فكانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذنة وقد نهت على ذلك في
 المغازي وجوزت أن يكون ذلك قبل الهذنة في سنة ست أو قبلها ثم ظهر لي الآن تقوية ذلك
 بقول جابر في رواية مسلم هذه أنهم خرجوا في غزاة بواط وغزاة بواط كانت في السنة الثانية من
 الهجرة قبل وقعة بدر وكان النبي صلى الله عليه وسلم خرج في مائتين من أصحابه يعترض غير القريش
 فيها أمية بن خلف فباع بواط وهي بضم الموحدة جبال الهيمية مما يلي الشام بينهما وبين المدينة
 أربعة برد فلم يلق أحدا فرجع فكانه أفردا بأبي عبيدة فبينما معه يرصدون العير المذكورة وبؤيد

تقدم أمر هاماذ كرفها من القلة والجهد والواقع انهم في سنة ثمان كان حالهم اتسع بفتح خمبر
وغيرها والجهد المذكور في القصة يناسب ابتداء الامر فيرجح ما ذكرته والله أعلم **(قوله)**
باب أكل الجراد) بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذوالاثنى
سواء كالحمامة ويقال انه مشتق من الجرد لانه لا ينزل على شئ الا جرده وخلقة الجراد عجيبه فيها
عشرة من الحيوانات ذكر بعضها ابن الشهر زوري في قوله

لهاخذ **بمكرر** وسا قانعامه * وقاد متانسرو وجو جوق ضيبم

حيتما أفاى الرمل بطنا وأنعمت * عليها جيا د الخيل بال رأس والنم

قبل وفاته عيز الفيل وعنق الثور وقرن الابل وذنب الحية ووصفتان طيار ذو ثاب ويبض في
الصخر فيتركه حتى يسس ويتشرب فلا يرززع الا اجتاحه وقيل واختلاف في أصله فقتل انه
نثره حوت فلذلك كان أكله يغير ذكاته وهذا ورد في حديث ضعيف أخرجه ابن ماجه عن أنس

يباض بأصله

رفعه ان الجراد نثره حوت من البحر ومن حديث أبي هريرة خربنا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم في سج أو عمرة فاستقبلنا رجل من جرادة فجعلنا نضرب بها النوا وأساطنا فقال كلوه فانه من

* (باب أكل الجراد) *

حدثنا أبو الوليد حدثنا

شعبة عن أبي يعفور قال

سمعت ابن أبي أوفى رضي

الله عنهم قال غزونا مع

النبي صلى الله عليه وسلم

سبع غزوات أو ستا

صيد البحر أخرجه أبو داود الترمذي وابن ماجه وسنده ضعيف ولو صح لكان فيه حجة لمن قال
لأجرأ فيه إذا قتله الحرام وجهه ان العلماء على خلافه قال ابن المنذر لم يقل لأجرأ فيه غير أبي سعيد

الخدري وعروة بن الزبير واختلف عن كعب الاحبار وأذابت فيه الجزاء على أنه يرى وقد
أجمع العلماء على جواز أكله بغير تذكية لأن المشهور عند المالكية اشتراط تذكيته واختلافوا

في صفة ما قيل بقطع رأسه وقيل ان وقع في قدرا أو نار حل وقال ابن وهب أخذته ذكاته ووافق
مطرف منهم الجهمي رضي الله عنه لا يفتقر الى ذكاته الحديث ابن عمر أكلت لثاميتان ودمان السمات

والجراد والكبكبد والطحال أخرجه أحمد والدارقطني حرقوا وقال ان الموقوف أسحق ورجح
البيهقي أيضا الموقوف لأنه قال ان له حكم الرفع **(قوله عن أبي يعفور)** بفتح التيمية وسكون

المهملة ونتم الناء هو العبدى واسمه وقدان وقيل واقدو قال مسلم واسمه واقدو واسمه وقدان وهو
الاكبر وابو يعفور الاصغر اسمه عبد الرحمن بن عبيد كلاهما ثقة من أهل الكوفة وليس للاكبر

في البخارى سوى هذا الحديث وآخرته عدم في السلافة في أبواب الركون من صفة السلافة وقد
ذكرت كلام النووي فيه وجرمه بأنه الاصغر وان الصواب أنه الاكبر وبذلك جرم الكللاباذي

وغيره والنووي تبع في ذلك ابن العربي وغيره والذي يرجح كلام الكللاباذي جرم الترمذي بعد
تحريجه ان راوى حديث الجراد هو الذي اسمه واقدو يقال وقدان ويحدثنا هو الاكبر ويؤيده

أيضا أن ابن أبي حاتم جرم في ترجمة الاصغر بأنه لم يسمع من عبد الله بن أبي أوفى **(قوله سبع)**
غزوات أو ستا) كذلك أكثر ولا إشكال فيه ووقع في رواية النسائي أو ست بغير تنوين ووقع في
توضيح ابن مالك سبع غزوات أو ستا وتكلم عليه فقال الأجود أن يقال سبع غزوات أو ستا

بالتنوين لان اللفظ ثمان وان كان كذلك جوار في أن ثالث حروفه ألف بعد حروفان ثمانية مائة
فهو يخالفه في أن جوارى جمع وثمانيا ليس بجمع واللفظ بهم في الرفع والجر سواء لم يكن تنوين
ثمان تنوين صرف وتنوين جوارى تنوين عوض وانما يفتقران بالنسب واستقر تكلم على ذلك
ثم قال وفي ذكره له بالان تنوين ثلاثة أوجه أجودها أن يكون حذف المضاف اليه وأبقى المضاف

على ما كان عليه قبل الحذف ومثله قول الشاعر * خمس ذود أوست عرّضت منها * البيت
الوجه الثاني أن يكون المنصوب كتب بغير ألف على لغة ربيعة وذكر وجهها آخر يختص بالثمان
ولم أرفه في شيء من طرق الحديث لأني البخاري ولا في غيره باللفظ ثمان فما أدري كيف وقع هذا وهذا
الشك في عدد الغزوات من شعبة وقد أخرجه مسلم لم من رواية شعبة بالشك أيضاً والنسائي من
روايته باللفظ الست من غير شك والترمذي من طريق غندر عن شعبة فقال غزوات ولم يذكر
عدداً (قوله) وكأننا كل معه الجراد) يحتفل أن يريد بالمعربة مجرد الغزودون ما تبعه من أكل الجراد
ويحتفل أن يريد مع أكله ويدل على الثاني أنه وقع في رواية أبي نعيم في الطبوبياً كل معنا
وهذا أن صح بردي على الصمري من الشافعية في زعمه أنه صلى الله عليه وسلم عافه كما عاف الضب ثم
وقفت على مستند الصمري وهو ما أخرجه أبو داود من حديث سلمان سئل صلى الله عليه وسلم
عن الجراد فقال لا آكله ولا أحرمه والصواب مرسل ولا بن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع
عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه وسئل عن الجراد فقال
مثل ذلك وهذا ليس ثابتاً لأن ثابتاً قال فيه النسائي ليس بثمة ونقل النووي الإجماع على حل
أكل الجراد لكن فصل ابن العربي في شرح الترمذي بين جراد الحجاز وجراد الأندلس فقال في
جراد الأندلس لا يؤكل لأنه ضرر محض وهذا أن ثبت أنه يضر أكله بأن يكون فيه سمية تخصه
دون غيره من جراد البلاد تعين استثنائه والله أعلم (قوله) وقال سفيان) هو الثوري وقد وصله
الدارمي عن محمد بن يوسف وهو الغرابي عن سفيان وشوال الثوري ولفظه غزوات ناسع النبي صلى الله
عليه وسلم سبع غزوات نأكل الجراد وكذا أخرجه الترمذي من وجه آخر عن الثوري وأقاد أن
سفيان بن عيينة روى هذا الحديث أيضاً عن أبي يعفور لكن قال ست غزوات (قلت) وكذا
أخرجه أحمد بن حنبل عن ابن عيينة بإسناد ما بالست وقال الترمذي كذا قال ابن عيينة ست
وقال غيره سبع (قلت) ودلت رواية شعبة على أن شيخهم كان يشك فيحمل على أنه جزم مرة
بالسبع ثم لما طارأ عليه الشك صار يجزم بالست لأنه المتيقن ويؤيد هذا الحل أن سماع سفيان بن
عيينة عنه متأخرون الثوري ومن ذكره معه ولكن وقع عند ابن حبان من رواية أبي الوليد شيخ
البخاري فيه سبعاً وستاً يشك شعبة (قوله) وأبو عوانة) وصله مسلم عن أبي كامل عنه ولفظه مثل
الثوري وذكره البراء من رواية يحيى بن جناد عن أبي عوانة فقال مرة عن أبي يعفور ومرة
عن الشيباني وأشار إلى ترجيح كونه عن أبي يعفور وهو كذلك كما تقدم صريحاً أنه عند أبي داود
(قوله) وأبو عوانة) وصله الطبراني من طريق عبد الله بن رجاء عنه ولفظه سبع غزوات فكأننا كل
معه الجراد (قوله) آنية المجوس) قال ابن التين كذا ترجمه وأني بحديث أبي
ثعلبة وفيه ذكر أهل الكتاب فلعنه يرى أنهم أهل كتاب وقال ابن المنير ترجم المجوس والاحاديث
في أهل الكتاب لأنه نفي على أن المحذور منهما واحد وهو عدم توقيعهم التحاسنات وقال الكرماني
أو حكمه على أحدهما بالقياس على الآخر أو باعتبار أن المجوس يزعمون أنهم أهل كتاب (قلت)
وأحسن من ذلك أنه أشار إلى ما ورد في بعض طرق الحديث منصوصاً على المجوس فعند الترمذي
من طريق أخرى عن أبي ثعلبة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قدور المجوس فقال أنقوها
غسلوا وطبخوا فيها وفي لفظ من وجه آخر عن أبي ثعلبة قلت أنا نمر هذا اليهود والنصارى

كأننا كل معه الجراد قال
سفيان وأبو عوانة وأبو عوانة
عن أبي يعفور عن ابن أبي
أوفى سبع غزوات * (باب
آنية المجوس

صعداً صعد بقوسى وأصعد
 بكلي المعلم وكلي الذي ليس
 بمعلم فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم أما ما ذكرت أنك
 بأرض أهل كتاب فلا
 تأكلوا في آيتهم إلا أن
 لا تجدوا بداً فإن لم تجدوا
 بداً فاغسلوها وكوافيها
 وأما ما ذكرت أنكم بأرض
 صعد فاصدت بقوسك
 فاذكر اسم الله وكل
 وما صدت بكلي المعلم
 فاذكر اسم الله وكل وما صدت
 بكلي الذي ليس بمعلم
 فأدركت ذكاته فكله
 * حدثني المكي بن إبراهيم
 حدثني يزيد بن أبي عبيد عن
 سالم بن الأكوع قال لما
 أسروا يوم قحوا أخيراً وقدروا
 النيران قال النبي صلى الله
 عليه وسلم علام أوقدت هذه
 النيران قالوا الحوم الحمر
 الأنسية قال أهرقوا
 ما فيها وكسروا قدورها
 فقال رجل من القوم فقال
 نهر من ماءها ونعسها
 فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم أؤذلك * (باب التسكية
 على الذبيحة ومن ترك
 ستمدا) * وقال ابن عباس
 من نسي فلا بأس وقال
 الله تعالى ولا تأكلوا مما

(٦٨ - فتح الباري سع) بذكر اسم الله عليه وأنه لنفسق والناسي لا يسمي فاستأقوله تعالى وإن الشياطين

على التنزيه من أجل أنهم كانوا يصيدان على مذهب الجاهلية فعلمهما التي صلى الله عليه وسلم
أمر الصيد والذبح فرضه ومنذوه به لئلا يوقعوا شبهة من ذلك وليأخذوا بكل الأمور فيما
يستقبلان وأما الذين سألوا عن هذه الذبائح فأنهم سألوا عن أمر قد وقع ويقع غيرهم ليس فيه
قدرة على الأخذ بالاكل فعرفهم بأصل الحل فيه وقال ابن التين يحتمل أن يراد بالتسمية هنا عند
الاكل وبذلك جزم النووي قال ابن التين وأما التسمية على ذبح تولا غيرهم من غير علمهم فلا
تكليف عليهم فيه وإنما يحتمل على غير الصحة إذا تبين خلافها ويحتمل أن يريد أن تسميتكم الآن
تستيجون بها كل ما لم تعلموا أو ذكر اسم الله عليه أم لا إذا كان الذابح ممن تصح ذبيحته إذا سمى
ويستفاد منه أن كل ما يوجب في أسواق المسلمين يحول على الصحة وكذلك ما ذبحه أعراب
المسلمين لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية وبهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال فيه أن ما ذبحه
المسلم يؤكل ويحتمل على أنه سمى لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك
وعكس هذا الخطأ فيقال فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة لأنهم لو كانت شرطاً لم
تستيج الذبيحة بالامر المشكوك فيه كأنه عرض الشك في نفس الذبح فلم يعلم هل وقعت الذكاة
المعتبرة أو لا وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه فسموا أنهم وكلوا كأنه
قبل لهم لا أنهم عاينوا بل الذي بهم حكم أنهم أن تذكروا اسم الله وتأكلا وهذا من أسلوب الحكماء
كأنه عليه الطيبي ومما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى وطعام الذين أوثروا الكتاب حل لكم
فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا (تكملة) * قال الغزالي في الاحياء
في مراتب الشبهات المرتبة الاولى ما يتأكد الاستصحاب في التورع عنه وهو ما يتقوى فيه دليل
الخلاف فيه التورع عن أكل متروكة التسمية فإن الآية ظاهرة في الإيجاب والاختبار متواترة
بالأمر بها ولكن لما صح قوله صلى الله عليه وسلم لم المؤمن يذبح على اسم الله سمى أو لم يسم احتمل
أن يكون عاملاً وجباً للصرف الآية والاختبار عن ظاهر الامر واحتمل أن يخص بالناسي
ويبقى من عداه على الظاهر وهذا الاحتمال الثاني أولى والله أعلم (قلت) الحديث الذي اعتد
عليه وحكم به بعبثه بالغ النووي في إنكاره فقال هو مجمع على ضعفه قال وقد أخرجه
البهيقي من حديث أبي هريرة وقال مشكراً لا يحتج به وأخرج أبو داود في المراسيل عن الصلت
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر (قلت) الصلت يقال له
السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات وهو مرسل جيد وحديث أبي هريرة فيه مروان بن سالم وهو
متروك ولكن ثبت ذلك عن ابن عباس كما تقدم في أول باب التسمية على الذبيحة واختلف في رفعه
ورفعه فإذا انضم إلى المرسل المذكور قوي أما كونه يبلغ درجة الصحة فلا والله أعلم (قوله)
ما ذبائح أهل الكتاب وشعومها من أهل الحرب وغيرهم) أشار إلى جواز ذلك وهو
قول الجمهور عن مالك وأحمد تحريم ما حرم الله على أهل الكتاب كالشعوم وقال ابن القاسم لأن
الذي أباحه الله طعامهم وليس الشعوم من طعامهم ولا يقصدونها عند الذكاة وتعقب بأن ابن
عباس فسر طعامهم بذبائحهم كما ساقى آخر الباب وإذا أبيت ذبائحهم لم يحتج إلى قصدهم أجزاء
الذبوح والتذكية لا تقع على بعض أجزاء الذبوح دون بعض وإن كانت التذكية شائعة في
جميعها دخل الشحم لا محالة وأضاف أن الله سبحانه وتعالى نص بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر فكان

• (باب ذبائح أهل الكتاب
وشعومها من أهل الحرب
وغيرهم) *

الاحوص اه وقد قدمت في باب التسمية على الذبيحة ذكر من تابع أبا الاحوص على ذلك ثم
 نقل الجبائي عن عبد الغني بن سعيد حافظ مصر أنه قال خرج البخاري هذا الحديث عن مسدد
 عن أبي الاحوص على الصواب يعني بإسقاط عن أبيه قال وهو أصل يعمل به من بعد البخاري
 اذا وقع في الحديث خطأ لا يعول عليه قال وانما يحسن هذا في النقص دون الزيادة فيحذف الخطأ
 قال الجبائي وانما تكلم عبد الغني على ما وقع في رواية ابن السكن ظنا منه أنه من عمل البخاري
 وليس كذلك لما بينا أن الاكثر روي عن البخاري بآيات قوله عن أبيه (قوله) كما مع النبي صلى الله
 عليه وسلم بنى الخليفة زاد سفیان الثوري عن أبيه من تهامة تقدمت في الشركة وذو الخليفة
 هذا مكان غير ميقات المدينة لان الميقات في طريق الذهاب من المدينة ومن الشام الى مكة
 وهذه بالقرب من ذات عرق بين الطائف ومكة كذا جزم به أبو بكر الحارثي وياقوت ووقع
 للقاضي أنها الميقات المشهور وكذا ذكر النوى قالوا وكان ذلك عند رجوعهم من الطائف
 سنة ثمان وتهامة اسم لكل منزل من بلاد الحجاز سميت بذلك من التهم بفتح المثناة والهيا وهو
 شدة الحر وركود الريح وقيل تغير الهواء (قوله) فأصاب الناس جوع) كان الصحابي قال هذا
 مهاد العذرهم في ذبحهم الابل والغنم التي أصابوا (قوله) فأصبنا بلا وغنما) في رواية أبي
 الاحوص وقد قدم سرعان الناس فأصابوا من المغنم ووقع في رواية الثوري الاتية بعد
 أبواب فأصبنا بابل وغنم (قوله) وكان النبي صلى الله عليه وسلم في أخريات الناس (أخريات
 جمع أخرى وفي رواية أبي الاحوص في آخر الناس وكان صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك صونا
 للعسكر وحفظ الانلثة تقدمهم لخشي أن ينقطع الضعيف منهم ودونه وكان حرصهم على مرافقته
 شديدا فيلزم من سيره في مقام الساقه صون الضعفاء لوجود من يتأخر معه قصد امن الاقوياء
 (قوله) فجعلوا فصبوا القدور) يعني من الجوع الذي كان بهم فاستعملوا فذبحوا الذي غنموه
 ووضعوه في القدور ووقع في رواية داود بن عيسى عن سعيد بن مسروق فأنطلق ناس من
 سرعان الناس فذبحوا ونصبوا قدورهم قبل أن يقسم وقد تقدمت في الشركة من رواية علي بن
 الحكم عن أبي عوانة فجعلوا فذبحوا ونصبوا القدور وفي رواية الثوري فأغلقوا القدور رأى
 أوقدوا النار تحتها حتى غلت وفي رواية زائدة عن عمر بن سعيد عند أبي نعيم في المستخرج على مسلم
 وساق مسلم اسنادا ففعل أولهم فذبحوا ونصبوا القدور (قوله) فدفع النبي صلى الله عليه وسلم
 اليهم) دفع بضم أوله على البناء للمجهول والمعنى أنه وصل اليهم ووقع في رواية زائدة عن سعيد
 ابن مسروق فأنهى اليهم أخرجه الطبراني (قوله) فأمر بالقدور فأ كفت) بضم الهمزة وسكون
 الكاف أي قلت وأفرغ ما فيها وقد احتج في هذا المكان شيخنا أحدهما بسبب الاراقة
 والثاني هل أُلغى اللعم أم لا فأما الاول فقال عياض كانوا في دار الاسلام والمحل الذي
 لا يجوز فيه الاكل من مال الغنية المشتركة الا بعد القسمة وان محل جواز ذلك قبل القسمة انما هو
 ماداموا في دار الحرب قال ويحتمل أن سبب ذلك كونهم انتهبوا ولم يأخذوها باعته والوعلى
 قدر الحاجة قال وقد وقع في حديث آخر ما يدل لذلك بشرا الى ما أخرجه أبو داود من طريق
 عاصم بن كليب عن أبيه وله صحبة عن رجل من الانصار قال أصاب الناس مجاعة شديدة وجهد
 فأصابوا غنما فأنتهبوا فان قدورنا تغلى بها الذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسه فأ كفا

كما مع النبي صلى الله عليه
 وسلم بنى الخليفة فأصاب
 الناس جوع فأصبنا بلا
 وغنما وكان النبي صلى الله
 عليه وسلم في أخريات الناس
 فجعلوا فصبوا القدور
 فدفع النبي صلى الله عليه
 وسلم اليهم فأمر بالقدور
 فأ كفت

غدا والفطر أقوى لكم فندبهم الى الفطر ليتقوا (قوله أفندبهم بالقصب) باقى البحث فيه بعد
 يابن (قوله ما نهر الدم) أى أسأله وصبه بكثره شبه بجري الماء في النهر قال عياض هـ هذا هو
 المشهور في الروايات بالراء وذكره أبو ذر الخشعي بالراى وقال النزهة عن الرفع وهو غريب
 وماد موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها فكلوا والتقدير ما نهر الدم فهو حلال فكلوا
 ويحتمل أن تكون شرطية ووقع في رواية أبي اسحق عن الثوري كل ما نهر الدم ذكاه وما في
 هذا موصوفة (قوله وذكر اسم الله) هكذا وقع هنا وكذا هو عند مسلم بحذف قوله عليه وثبتت
 هذه اللفظة في هذا الحديث عند المصنف في الشركة وكلام الثوري في شرح مسلم يوهم أنها
 ليست في البخارى اذ قال هكذا هو في النسخ كلها يعنى من مسلم وفيه محذوف أى ذكر اسم الله
 عليه أو معه ووقع في رواية أبي داود وغيره وذكر اسم الله عليه اه فكانت لما لم يرها في
 الذابح من البخارى أيضا عزاها لابي داود اذ لو استحضرها من البخارى ما عدل عن التصريح
 بذكرها فيه اشتراط التسمية لانه علق الاذن بمجموع الامرين وهما الانهار والتسمية والمعلق على
 شيئين لا يكتفى فيه الا باجتماعهما ويتقضى باتفناء أحدهما وقد تقدم البحث في اشتراط التسمية
 أول الباب ويأتى أيضا قريبا (قوله ليس السن والظفر) بالنصب على الاستثناء بليس ويجوز
 الرفع أى ليس السن والظفر مباحا ومحجزا ووقع في رواية أبي الاحوص ما لم يكن سن أو ظفر
 وفي رواية عمر بن عبيد غير السن والظفر وفي رواية داود بن عيسى الاستثناء بالظفر (قوله
 وسأحدثكم عن ذلك) في رواية غير أبي ذر وسأخبركم وسيأتى البحث فيه وهل هو من جملة المرفوع
 أم مدرج في باب اذا أصاب قوم غنية فيل كلب الاضاحى (قوله أما السن فعظم) قال البيضاوى
 هو قياس حذفته المقدمة الثانية لشهرتها عندهم والتقدير أما السن فعظم وكل عظم لا يحل
 الذبح به وطوى النتيجة لدلالة الاستثناء عليهم او قال ابن الصلاح في مشكل الوسيط هذا يدل
 على أنه عليه الصلاة والسلام كان قد قرر كون الذكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله
 فعظم قال ولم أر بعد البحث من نقل للمنع من الذبح بالعظم معنى يقتل وكذا وقع في كلام ابن عبد
 السلام وقال النووي معنى الحديث لا تذبحوا بالعظام فانما تنجس بالدم وقد نهىكم عن
 تعصمها لانها اذا اذوا انكم من الجن اه وهو محتمل ولا يقال كان يكن تطهيرها بعد الذبح
 بها لان الاستجماعها كذلك وقد تقرر أنه لا يجزئ وقال ابن الجوزى في المشكل هذا يدل على أن
 الذبح بالعظم كان معهودا عندهم أنه لا يجزئ وقررهم الشارع على ذلك وأشار اليه هنا (قلت)
 وسأذكر بعد يابن من حديث حذيفة ما يصلح أن يكون مستندا لذلك ان ثبت (قوله وأما الظفر
 فدى الحبشة) أى وهم كفار وقد نهى عن التشبه بهم قاله ابن الصلاح وتبعه النووي وقيل
 نهى عنهم لان الذبح بهم اتعذيب للحيوان ولا يتبع به غالبا الا الخلق الذى ليس هو على صورة
 الذبح وقد قالوا ان الحبشة تدعى مذايح الشاة بالظفر حتى ترهق نفسها خنقا واعترض على
 التعليل الاول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسأمر ما يذبح به الكفار وأجيب بأن
 الذبح بالسكين هو الاصل وأما ما يتحقق بها فهو الذى يعتبر فيه التشبيه لضعفها ومن ثم كانوا
 يسألون عن جواز الذبح بغير السكين وشبهها كما سيأتى واضحا ثم وجدت في المعرفة للبيهقي من
 رواية حرمله عن الشافعى أنه جل الظفر في هذا الحديث على النوع الذى يدخل في الجوز فقال

أفندبهم بالقصب فقال
 ما نهر الدم وذكر اسم الله
 فكل ليس السن والظفر
 وسأحدثكم عن ذلك أما
 السن فعظم وأما الظفر
 فدى الحبشة

* (باب ما ذبح على النصب والاصنام) * حدثنا عبد ابن أسد حدثنا عبد العزيز بن الحنفية أخبرنا موسى بن عقبة قال أخبرني سالم أنه سمع عبد الله يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لما أتى زيد بن عمرو بن نفيل بأسفل بلدح وذلك قبل أن ينزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحي فقدم اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فسفره لحلم فأبى أن يأكل منها ثم قال اني لا أكل مما تذبحون على أنصابكم ولا أكل الا مما ذكر اسم الله عليه * (باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله * حدثنا قتيبة * حدثنا أبو عوانة عن الأسود ابن قيس عن جندب بن سفيان البجلي قال ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أسخاة ذات يوم فإذا أناس قد ذبحوا ضحاياهم قبل الصلاة فلما انصرف رأاهم النبي صلى الله عليه وسلم أنهم قد ذبحوا قبل الصلاة فقال من ذبح قبل الصلاة فليذبح مكانها أخرى ومن كان لم يذبح حتى صلينا فليذبح على اسم الله

معقول في الحديث أن السن انما يذبح بها اذا كانت متزعة فأما وهي ثابتة فلو ذبح بها الكائنات مخنقة يعنى قبل على ان المراد بالسن السن المتزعة وهذا بخلاف ما نقل عن الحنفية من جواز ما بالسن المنفصلة قال وأما الظفر فلو كان المراد به ظفر الانسان لقال فيه ما قال في السن لكن الظاهر أنه أراد به الظفر الذي هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يبرى فيه ~~فكون~~ في معنى الخلق وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم تحريم التصرف في الاموال المشتركة من غير اذن ولو قلت ولو وقع الاحتياج اليها وفيه انقياد الصحابة لامر النبي صلى الله عليه وسلم حتى في ترك ما بهم اليه الحاجة الشديدة وفيه أن الامانة عروة الرعية بما فيه اتلاف منفعة ونحوها اذا غلبت المصلحة الشرعية وأن قسمة الغنيمة يجوز فيها التعديل والتقويم ولا يشترط قسمة كل شيء منها على حدة وأن ما توخش من المستأنس يعطى بحكم المتوخش وبالعكس وجواز الذبح بما يحصل المقصود سواء كان حديدا أم لا وجواز عقر الحيوان الناذل بمنزعه ذبحه كالصيد البري والمتوخش من الانسي ويكون جميع أجزائه مذبحا فاذا أصيبت من الاصابة حل أما المندود وعليه فلا يباح الا بالذبح أو النحر اجماعا وفيه التنبيه على أن تحريم الميتة لبقا دمه فيها وفيه منع الذبح بالسن والظفر متصلا كان أو منفصلا طاهرا كان أو متحسنا وفرق الحنفية بين السن والظفر المتصلين فخصوا المنع بهما وأجازوه بالمنفصلين وفرقوا بأن المتصل يصرف في معنى الخلق والمنفصل في معنى الحجر وحزم ابن دقيق العيد بحمل الحديث على المتصلين ثم قال واستدل به قوم على منع الذبح بالعظم مطلقا بقوله أما السن فعظم فعمل منع الذبح به لكونه عظما والحكم بهم بعموم علته وقد جاء عن مالك في هذه المسئلة أربع روايات ثالثها يجوز بالعظم دون السن مطلقا رابعها يجوز بهما مطلقا حكاهما ابن المنذرو وحكي الطحاوي الجواز مطلقا عن قوم واحتجوا بقوله في حديث عدي بن حاتم أمر الدم بما شئت أخرجه أبو داود لكن عمومهم مخصوص بالنهي الوارد صحيحا في حديث رافع عملا بالحدشين وسلك الطحاوي طريقا آخر فاحتج لمذهبه بعموم حديث عدي قال والاستئمان في حديث رافع يقتضي تخصيص هذا العموم لكنه في المنزوعين غير محقق وفي غير المنزوعين محقق من حيث النظر وأيضا فالذبح بالمتصلين يشبه الخلق والمنزوعين يشبه الآلة المستقلة من حجر وخشب والله أعلم **(قوله ما ذبح على النصب والاصنام)** النصيب بضم أوله وبتحقيق واحد الانصاب وهي نجارة كانت تنصب حول البيت يذبح عليها باسم الاصنام وقيل النصيب ما يعبد من دون الله فعلى هذا فعطف الاصنام عطف تفسيري والاول هو المشهور وهو اللائق بحديث الباب ذكر فيه حديث ابن عمر في قصة زيد بن عمرو بن نفيل ووقع فيه من الاختلاف نظير ما وقع في الرواية التي في أواخر المناقب وهو أنه وقع للاكثر فقدم اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فسفره وللكشميهي فقدم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسفره وجمع ابن المنير بين هذا الاختلاف بأن التوم الذين كانوا هناك قدموا بالسفرة للنبي صلى الله عليه وسلم فقدمها لزيد مخاطبا لاولئك القوم ما قال وقوله سفره لحلم في رواية أبي ذر سفره فينالحم وقد سبق شرح الحديث مستوفي في أواخر المناقب **(قوله ما ذبح على النصب والاصنام)** قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله ذكر فيه حديث جندب بن عبد الله في ذبح الضحايا قبل صلاة العيد وفيه اللفظ المذكور وهو

(باب ما أنهر الدم من القصب والمروءة والحديد) * حدثنا محمد بن أبي بكر الملقدي حدثنا معتمر عن عبد الله عن نافع سمع ابن كعب بن مالك يخبر ابن عمر أن أباه أخبره أن جارية لهم كانت ترضع غنما بسلع فأبصرت بشاة من غنمها وواف كسرت حجرا فذبحته به فقال لاهله لانا كواحقى أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأسأله أوحى أن أرسل اليه من يسأله فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأبصر بعث اليه فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها * حدثنا موسى حدثنا جويرية عن نافع عن رجل من بني سابة أخبرنا عبد الله أن جارية لكعب بن مالك ترضع غنمها بالجبل الذي بالسوق وهو يساع فأصابت بشاة فكسرت حجرا فذبحته به فدكرها النبي صلى الله عليه وسلم فأمرهم بأكلها * حدثنا عبدان قال أخبرني أبي عن شعبة عن سعيدين مسروق عن عباة بن رفاعه عن جده أنه قال يا رسول الله ليس لشامدى فقال ما أنهر الدم وذكر اسم الله فكل ليس الظفر والسن أما الظفر فدى الحيشة وأما السن فعظم وتذبحه بفسه فقال ان لهذه الابل أوايد كأوايد الوحش فاعلمكم منها فاصنعوا به هكذا (باب ذبيحة المرأة والامة) *

يحتل أن يكون المراد به الاذن في الذبيحة حينئذ أو المراد به الامر بالتسمية على الذبيحة وسبأ في شرح الحديث مستوفى في كتاب الاضاحى ان شاء الله تعالى وقد استدل به ابن المنير على اشتراط تعمية العايم سدود الناسى ويأتى تقريره هذا ان شاء الله تعالى ووقع في هذه الرواية تحميها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أضحية بفتح أوله بمعنى الاضحية * (قوله باب ما أنهر الدم من القصب والمروءة والحديد) أنهر أى أسال والمروءة حجر أبيض وقيل هو الذى يقدح منه النار وأشار المصنف بذكرها الى ما ورد في بعض طرق حديث رافع فان رواية حبيب بن حبيب عن سعيدين مسروق عن عبد الطبرانى أفندج بالقبص والمروءة وفي رواية لث بن أبي سليم عن عباة أفندج بالمروءة وشقة العصا ووقع ذكر الذبيح بالمروءة في حديث أخرجه أحمد والنسائى والترمذى وابن ماجه من طريق الشعي عن محمد بن صفوان وفي رواية عن محمد بن صيفي قال ذبحت أرنبين بمروءة فأمرنى النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها وصححه ابن حبان والحاكم وأخرج الطبرانى في الاوسط من حديث حذيفة رفعه أذبحوا بكل شئ فري الاوداج ما خلا السن والظفر وفي مسنده عبد الله بن خراش مختلف فيه وله شاهد من حديث أبي أمامة نحوه والاشهر في رواية غير من ذكر أفندج بالقبص وأما الحديد فن قوله وليست معنا مدى فان فيه إشارة الى أن الذبيح بالحديد كان مقررا عندهم جوازه والمراد بالسؤال عن الذبيح بالمروءة جنس الاجار لا خصوص المروءة ولذلك ذكر في الباب حديث كعب بن مالك وفيه التنصيص على الذبيح بالحجر (قوله معتمر) هو ابن سليمان التيمي وعبد الله هو ابن عمر العمرى (قوله عن نافع مع ابن كعب ابن مالك) جزم المزي في الاطراف بأنه عبد الله بن كعب وقد سبق ما فيه في الوكاله وان الذى يترجح أنه عبد الرحمن بن كعب وقد اختلف في هذا الحديث على نافع كما سبأ منه في الباب الذى بعده (قوله أن جارية لهم) لم أقف على اسمها (قوله بسلع) بفتح السين المهملة وسكون اللام وحكى فتحها وآخره مهملة جبل معروف بالمدنية (قوله فأصرت شاة) في رواية غير أبي ذر فأصبت شاة من غنمها (قوله موتها) في رواية الشرحسى والمستملى موتها (قوله فذبحته به) في رواية الكشميهنى فذكتها وسطه لغير أبي ذر (قوله أوحى أرسل اليه) هو شئ من الراوى (قوله عن سعيدين مسروق) هكذا جزم به عبدان عن أبيه عن شعبة ووقع في رواية غندير عن شعبة أكبر على أنى سمعته من سعيدين مسروق وحديثي به سفيان يعنى الثورى عنه أخرجه النسائى وأخرجه أحمد عن غندير فبين أن القدر الذى كان يشك شعبة في معاملة من سعيدين مسروق هو قوله وجعل عشرين الشايعين (قلت) ولهذه النكتة اقصر البخارى من الحديث من رواية شعبة هذه على ما عدا قصة تعديل العشر شيما بالبيع اذ هو المحقق من السماع وقد تقدمت مباحث الحديث قريبا (قوله عن عباة بن رفاعه) في رواية غير أبي ذر عن عباة بن رافع ورافع جده عباة وأبوه رفاعه فنسب في هذه الرواية الى جده ولو أخذ بنظرها لكان الحديث عن حديد والد رافع وليس كذلك وقوله في هذه الرواية وتذبحه بفسه فيه اقصا وقد أخرجه الاسماعلى من طريق معاذ عن شعبة بالفظ وتذبحه بفسه فحواله فرماه رجل بسمسم فذبحه * (قوله ما) ذبيحة الامة والمرأة) كانه يشير الى الرد على من منع ذلك وقوله لث محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته وفي المدونة جوازها وفي وجهه للشافعية بذكره في المراء

الاضحية وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم النخعي أنه قال في ذبيحة المرأة والصبي
 لابس اذا طاق الذبيحة وحفظ التسمية وهو قول الجمهور **(قوله عبدة)** هو ابن سليمان الكلبي
 الكوفي وافق معمر بن سليمان التيمي البصري على روايته عن عبيد الله بن عمرو ذكر الدارقطني أن
 غيره مروي عن عبيد الله فقال عن نافع ابن رجل من الانصار **(قلت)** وكذا تقدم في الباب الذي
 قبله من رواية جويرية عن نافع وكذا علقه هناك من رواية الليث عن نافع ووصله الاسماعيلي من
 رواية أحمد بن يونس عن الليث به قال الدارقطني وكذا قال محمد بن اسحق عن نافع وهو شبيه
 وسلك الجادة قوم منهم يزيد بن هرون فقال عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر وكذا قال
 مرحوم العطار عن داود العطار عن نافع وذكر الدارقطني عن غيرهم أنهم روه كذلك قال ومنهم
 من أرسله عن نافع وهو أشبه بالصواب وأغفل ما ذكره البخاري وأخر الباب من رواية مالك
 عن نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد وسعد بن معاذ أن جارية لكعب وقد أوردته في
 الموطأ له كذلك من حديث جماعة عن مالك منهم محمد بن الحسن وقال في روايته عن رجل من
 الانصار معاذ بن سعد وسعد بن معاذ وأشار الى تفرد محمد بذلك وقال الباقر عن رجل عن معاذ
 ابن سعد وسعد بن معاذ ومنهم ابن وهب أخرجه من طريقه كالجاعة قال وأخرجه ابن وهب في
 غير الموطأ فقال أخبرني مالك وغيره من أهل العلم عن نافع عن رجل من الانصار أن جارية لكعب
 ابن مالك فذكره وقال الصواب في الموطأ يعني عن مالك وأما عن غيره فيجوز أن يكون ابن
 وهب أراد الليث وحمل رواية مالك على روايته وأغرب ابن التين فقال فيه رواية يحيى عن تابعي
 لأن ابن كعب تابعي وابن عمر صحابي **(قلت)** لكن ليس في شيء من طرقه أن ابن عمر روى عنه وإنما
 فيه أن ابن كعب حدث ابن عمر بذلك فحمله عنه نافع وأما الرواية التي فيها عن ابن عمر فقال راويها
 فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر ابن كعب وقد تقدم أنها شاذة والله أعلم وقال الكرماني
 الشك من الراوي في معاذ بن سعد وسعد بن معاذ لا يقدح لأن الصحابة كلهم عدول وهو كما قال
 لكن الراوي الذي لم يسم بقدر في صحة الخبر إلا أنه قد تبين بالطريق الأخرى أن له أصلاً **(قوله)**
جارية وفي لفظ أمة لا ينافي قوله في الرواية الأخرى أمرأة لأنها أعم فيؤخذ بقول من زاد في
 روايته صفة وهي كونها أمة **(قوله فذبحتها)** في رواية الكشميهني فذكتها ووقع في رواية
 من بن عيسى عن مالك في الموطأ فأدركت ذكاتها **(قوله فسئل النبي صلى الله عليه وسلم)** في
 رواية الليث فكسرت حجة فذبحتها فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبر فقال كلوها فينفاد
 من روايته تعيين الذي سأله النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد سبق في الباب الذي قبله من
 رواية جويرية عن نافع فذكره النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم من رواية عبيد الله بن عمر
 فيه على الشك والله أعلم وفي الحديث تصديق الاجير الامين فيما اتقن عليه حتى يظهر عليه دليل
 انطمانه وفيه جواز تصرف الامين كلودع بغير إذن المالك بالمصلحة وقد تقدمت ترجمة المصنف
 بذلك في كتاب الوكالة وقال ابن القاسم اذا ذبح الراعي شاة بغير إذن المالك وقال خشيت عليها
 الموت لم يضمن على ظاهر هذا الحديث وتعب بأن الجارية كانت أمة لصاحب الغنم فلا
 يتصور تضمينها وعلى تقدير أن تكون غير ملكة فلم ينقل في الحديث أنه أراد تضمينها وكذا لو
 أنزى على الاناث فلا بغير إذن فهلكت قال ابن القاسم لا يضمن لانه من صلاح المال وقد أوما

* حدثنا صدقة أخبرنا عبدة

عن عبيد الله عن نافع

عن ابن كعب بن مالك عن

أبيه أنه أمرأة ذبحت شاة

بجحر فسئل النبي صلى الله

عليه وسلم عن ذلك فأبى

بأكلها وقال الليث حدثنا

نافع أنه سمع رجلاً من

الانصار يخبر عن النبي صلى الله

عليه وسلم أن

جارية لكعب بهذا

* حدثنا حماد بن

مالك عن نافع عن رجل من

الانصار عن معاذ بن سعد

سعد بن معاذ أخبره أن

جارية لكعب بن مالك كانت

ترعى غنماً بلسع فأصيبت شاة

منها فأدركتها فذبحتها بجحر

فسئل النبي صلى الله عليه

وسلم فقال كلوها

البخارى في كتاب الوكالة الى موافقته حيث قدم الجواز بقصد الاصلاح وقد تقدم بيان ذلك وفيه
جوازاً لكل ما ذبح بغير اذن مالكة ولو ضمن الذابح وخالف في ذلك طاووس وعكرمة كما سيأتى في
آخر كتاب الذبائح وهو قول اسحق وأهل الظاهر واليه جرح البخارى لانه أورد في الباب المذكور
حديث رافع بن خديج في الامر بكفاء القدور وقد سبق ما فيه وعرض بحديث الباب وبما
أخرجه أحمد وأبو داود بسند قوى من طريق عاصم بن كليب عن أبيه في قصة الشاة التي ذبحتها
المرأة بغير اذن صاحبها فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من أكلها لكنه قال أطمعوها الاسارى فلولم
تكن ذكبة ما أمر باطعامها الاسارى وفيه جوازاً كل ما ذبحته المرأة سواء كانت حرة أو أمة كبيرة
أو صغيرة مسلمة أو كفاية طاهراً وغير طاهر لانه صلى الله عليه وسلم أمر باكل ما ذبحته ولم يستفصل
نص على ذلك الشافعي وهو قول الجمهور وقد تقدم في صدر الباب ﴿قوله﴾ **باب**
لا يذكى بالسن والعظم والظفر قال الكرماني السن عظم خاص وكذلك الظفر ولكنهما في
العرف ليسا بعظمين وكذا عند الاطباء وعلى الاول فذكر العظم من عطف العام على الخاص ثم
الخاص على العام ذكر فيه طرة من حديث رافع بن خديج وقد تقدمت مباحثه وسفيان هو
النوري قال الكرماني ترجم بالعظم ولم يذكره في الحديث ولكن حكمه يعلم منه (قلت) والبخارى
في هذا ما شاع على عادته في الإشارة الى ما يتضمنه أصل الحديث فان فيه أما السن فعظم وان كانت
هذه الجملة لم تذكر هنا لكنها ثابتة مشهورة في نفس الحديث ﴿قوله﴾ قال النبي صلى الله عليه وسلم
كل يعنى ما أنهر الدم الا السن والظفر كذا عند الجميع ولم أره عند أحد من رواه عن النوري
بهذا اللفظ وكل فعل أمر بالاكل واللفظ يعنى تفسير كأن الراوى قال كلا ما هذا معناه وقد أخرجه
البهقي من طريق الباغندي عن قبيصة شيخ البخارى فيه بالفظ كأمع النبي صلى الله عليه وسلم يذى
الحليفة فأصاب الناس ابلا وغنما قال وذكرا الحديث بخوه وزاد في آخره قال عباية ثم ان
ناشعتردى بالمدينة فذبح من قبل شاكلته فأخذ منه ابن عمر عشرين درهمين وسأى الحديث
بعد قليل من طريق يحيى القطان عن الثوري مطولاً ﴿قوله﴾ **باب** ذبيحة
الاعراب ونحوهم كذا لاكثر بالواو والكشميني بالراء بدل الواو وكذا هو عند النسبي ولكل
وجه ﴿قوله﴾ أسامة بن حفص المدني هو شيخ لم يزد البخارى في التاريخ في تعريفه على ما في هذا
الاسناد وذكر غيره أنه روى عنه أيضاً يحيى بن ابراهيم بن أبي قبيلة بالقاء والمنانة مصغر ولم يحج
البخارى بأسامة هذا الا قد أخرج هذا الحديث من رواية الطفاوى وغيره كما سيأتى ﴿قوله﴾
تابعه على عن الدراوردي هو على بن عبد الله بن المدينى شيخ البخارى والد الراوى هو عبد
العزيز بن محمد وانما يخرج له البخارى في المتابعات ومراة البخارى أن الدراوردي رواه عن
هشام بن عروة مرفوعاً كما رواه أسامة بن حفص وقد أخرجه الاسماعيلي من طريق يعقوب
ابن حميد عن الدراوردي به ﴿قوله﴾ وتابعه أبو خالد الطنباوى يعنى عن هشام بن عروة في رفعه
أيضاً فأما رواية أبي خالد وهو سليمان بن حبان الاخر فقد وصلها عنه المصنف في كتاب التوحيد
وقال عقبه وتابعه محمد بن عبد الرحمن والد الراورى وأسامة بن حفص وأما رواية الطنباوى وهو
محمد بن عبد الرحمن فقد وصلها عند المصنف في كتاب البيوع وخالفهم مالك فرواه عن هشام عن
أبيه مرسل ليس فيه عائشة قال الدارقطى في العلل رواه عبد الرحيم بن سليمان ومخاض بن

﴿باب لا يذكى بالسن والعظم والظفر﴾ * حدثنا قبيصة
حدثنا سفيان عن أبيه عن
عباية بن رفاعه عن رافع بن
خديج قال قال النبي صلى
الله عليه وسلم كل يعنى
ما أنهر الدم الا السن والظفر
* ﴿باب ذبيحة الاعراب
ونحوهم﴾ * حدثنا محمد بن
عبيد الله حدثنا أسامة بن
حفص المدني عن هشام بن
عروة عن أبيه عن عائشة
رضى الله عنها

ورع والنضر بن شمبل وآخرون عن هشام موصولا ورواه مالك مرسل عن هشام ووافق
مالك على إرساله الجاهلان وابن عيينة والقطان عن هشام وهو أشبه بالصواب وذكر أيضا أن
يحيى بن أبي طالب رواه عن عبد الوهاب بن عطاء عن مالك موصولا (قلت) رواية عبد الرحيم
عند ابن ماجه ورواية النضر عند النسائي ورواية محاضر عن أبي داود وقد أخرجه البيهقي
من رواية جعفر بن عون عن هشام مرسل و يستفاد من صنيع البخاري أن الحديث إذا
اختلف في وصله وإرساله حكم للمواصل بشرطين أحدهما أن يزيد عدد من وصله على من أرسله
والآخر أن يختلف بشرئته تقوى الرواية الموصولة لأن عروقة معروف بالرواية عن عائشة مشهور
بالأخذ عنها ففي ذلك إشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من أرسله ويؤخذ من صنيعه أيضا
أنه وإن اشترط في الصحيح أن يكون رواه من أهل الضبط والاتقان أنه كان في الراوي قصور
عن ذلك وواقفه على رواية ذلك الخبر من هو مثله انجبر ذلك القصور بذلك وصح الحديث على
شرطه (قوله) أن قوما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم لم أقف على تعيينهم ووقع في رواية مالك سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) أن قوما يأثرتنا بالحلم في رواية أبي خالد بن الوليد بالحمان وفي
رواية النضر بن شمبل عن هشام عند النسائي أن ناسا من الأعراب وفي رواية مالك من البادية
(قوله) لا ندري أذكر اسم الله عليه كذا هنا يضم الذال على البناء للجمع هو وفي رواية
الطفاوى الماضية في البيوع أذكروا وفي رواية أبي خالد لا ندري يذكرون زاد أبو داود في
روايته أم لم يذكروا أفنا كل منها (قوله) سموا عليه أنتم وكلاهما في رواية الطفاوى سموا الله وفي
رواية النضر وأبي خالد أذكروا اسم الله زاد أبو خالد أنتم (قوله) قالت وكانوا حديثي عهد بالكفر
وفي لفظ حديث عهد هم وهي جملة اسمية قدم خبرها و وقعت صنعة لتوله أقواما ويحتمل أن
يكون خبرا ثانيا بعد الخبر الأول وهو قوله يأثرتنا بالحلم (قوله) بالكفر وفي لفظ بكثروا وفي رواية
أبي خالد بشركت وفي رواية أبي داود بجاهلية زاد مالك في آخره وذلك في أول الأسلام وقد تعلق
بهذه الزيادة قوم فزعوا أن هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله
عليه قال ابن عبد البر وهو تعلق ضعيف وفي الحديث نفسه ما رده لأنه أمرهم فيه بالتسمية عند
الأككل فدل على أن الآية كانت نزلت بالامر بالتسمية عند الأكل وأيضا فقد اتفقوا على أن
الانعام مكينة وأن هذه القصة جرت بالمدينة وأن الأعراب المشار إليهم في الحديث هم بادية أهل
المدينة وزاد ابن عيينة في روايته اجتهدوا أيمانهم وكلاهما أي حلفوه هم على أنهم سموا حين
ذبحوا وهذه الزيادة غريبة في هذا الحديث وابن عيينة ثقة لكن روايته هذه مرسله نعم أخرج
الطبراني من حديث أبي سعيد نحوه لكن قال اجتهدوا أيمانهم أنهم ذبحوها ورواه رجاله ثقات
وللطفاوى في المشكل سأل ناس من الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا أعارب يا أوتنا
بالحمان وجبن وسمن ما ندري ما كنه أسلامهم قال انظروا ما حرم الله عليكم فامسكوا عنه
وما مسكت عنه فقد عفاكم عنه وما كان ربك نسيا أذكروا اسم الله عليه قال المهب هذا
الحديث أصل في أن التسمية على الذبيحة لا تجب إذ لو كانت واجبة لاشتطت على كل حال وقد
أجمعوا على أن التسمية على الأكل ليست فرضا فلما ثبت عن التسمية على الذبح دل على أنها
سنة لأن السنة لا تنوب عن الفرض ودل هذا على أن الأمر في حديث عدى وأبي ثعلبة محمول

أن قوما قالوا للنبي صلى الله
عليه وسلم إن قوما يأثرتنا بالحلم
لا ندري أذكر اسم الله عليه
أم لا فقال سموا عليه أنتم
وكلاهما قالت وكانوا حديثي
عهد بالكفر وتابعه على عن
الدر ووردى وتابعه أبو خالد
والطفاوى

على التنزيه من أجل أنهم كانوا يصيدان على مذهب الجاهلية فعلمهما النبي صلى الله عليه وسلم
أمر الصيد والذبح فرضه ومن دونه لئلا يواقعوا شبهة من ذلك وليأخذوا بكل الأمور فيما
يستقبلان وأما الذين سألوا عن هذه الذبائح فأنهم سألوا عن أمر قد وقع ويقع لغيرهم ليس فيه
قدرة على الاخذ بالاكل فعرفهم بأصل الحل فيه وقال ابن التين يحتمل أن يراد بالتسمية هنا عند
الاكل وبذلك جزم النووي قال ابن التين وأما التسمية على ذبح نولاه غيرهم من غير علمهم فلا
تكيلف عليهم فيه وإنما يحتمل على غير الصحة إذا تيسر خلافها ويحتمل أن يريد أن تسميتكم الآن
تستيجون بها كل ما لم تعلموا أن ذكر اسم الله عليه أم لا إذا كان الذابح ممن تصح ذبيحته إذا سمى
ويستفاد منه أن كل ما يوجد في أسواق المسلمين يحول إلى الصحة وكذلك ما ذبحه أعراب
المسلمين لأن الغالب أنهم عرفوا التسمية وهذا الأخير جزم ابن عبد البر فقال فيه أن ما ذبحه
المسلم يؤكل ويحتمل على أنه سمى لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك
وعكس هذا الخطأ يقال فيه دليل على أن التسمية غير شرط على الذبيحة لأن ما كانت شرطاً لم
تستيج الذبيحة بالامر المشكوك فيه كالمعرض الشك في نفس الذابح فلم يعلم هل وقعت الذكاة
المعتبرة أولاً وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه فسموا أنهم وكلوا كأنه
قبل لهم لا أنهم تناولوا بذلك بل الذي هم حكمهم أنهم أن تذكروا اسم الله وتأكوا وهذا من أسلوب الحكميم
كأنه عليه الطيبي ومما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم
فأباح الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا أم لا * (تكملة) * قال الغزالي في الاحياء
في مراتب الشبهات المرتبة الاولى ما يتأكد الاستحباب في التورع عنه وهو ما يقوى فيه دليل
الخالف فيه التورع عن أكل متروكة التسمية فإن الآية ظاهرة في الإيجاب والاختيار متواترة
بالأمر بها ولكن لما صح قوله صلى الله عليه وسلم المؤمن يذبح على اسم الله معى أو لم يسم احتمل
أن يكون عاماً موجبا للصرف الآية والاختيار عن ظاهر الأمر واحتمل أن يخص بالناسي
ويبقى من عدا على الظاهر وهذا الاحتمال الثاني أولى والله أعلم (قلت) الحديث الذي اعتمد
عليه وحكم به بجمعه بالغ النووي في انكاره فقال هو يجمع على ضعفه قال وقد أخرجه
البيهقي من حديث أبي هريرة وقال منكراً لا يحتج به وأخرج أبو داود في المراسل عن الصلت
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر (قلت) الصلت يقال له
السدوسي ذكره ابن حبان في الثقات وهو مرسل جيد وحديث أبي هريرة فيه مروان بن سالم وهو
متروك ولكن ثبت ذلك عن ابن عباس كما تقدم في أول باب التسمية على الذبيحة واختلف في رفعه
ووقفه فإذا انضم إلى المرسل المذكور قوى ما كونه يبلغ درجة الصحة فلا والله أعلم * (قوله)
باب ذبائح أهل الكتاب وشعومها من أهل الحرب وغيرهم أشار إلى جواز ذلك وهو
قول الجمهور عن مالك وأحمد تحريم ما حرم الله على أهل الكتاب كالشعوم وقال ابن القاسم لأن
الذي أباحه الله طعامهم وليس الشعوم من طعامهم ولا يقصدونها عند الذكاة وتعقب بأن ابن
عباس فسر طعامهم بذبائحهم كما ساقى آخر الباب وإذا أبيت ذبائحهم لم يحتج إلى قصدهم أجزاء
الذبوح والتذكية لا تقع على بعض أجزاء المذبوح دون بعض وإن كانت التذكية شائعة في
جميعها دخل الشك لا محالة وإيضاف الله سبحانه وتعالى نص بأنه حرم عليهم كل ذي ظفر فكان

* (باب ذبائح أهل الكتاب
وشعومها من أهل الحرب
وغيرهم) *

يلزم على قول هذا القائل أن اليهودى إذا ذبح ماله نظير لما يحل للمسلم أكله وأهل الكتاب أيضا يحرمون أكل الأبل فيقع الإلزام كذلك **(قوله)** وقوله تعالى أحل لكم الطيبات كذا لا يذروا ساق غيره إلى قوله حل لهم وبهذه الزيادة يبين مراده من الاستدلال على الحل لأنه لم يخص ذميا من حربي ولا خص الحما من شتم وكون الشتم محرم على أهل الكتاب لا يضر لأنهم محرمون عليهم لا علينا وغايته بعد أن يتقرر أن ذبائحهم لنا حلال أن الذي حرم عليهم منها مسكوت في شرعنا عن تحريمه علينا فيكون على أصل الإباحة **(قوله)** وقال الزهري لأبأس بذبيحة نصارى العرب وإن سمعته يهل لغير الله فلا تأكل وإن لم تسمعه فقد أحله الله لك **(قوله)** (نصرهم) وصله عبد الرزاق عن معمر قال سألت الزهري عن ذبائح نصارى العرب فذكر نحوهم **(قوله)** آخره قال وأهله أن يقول باسم المسيح وكذا قال الشافعي إن كان لهم ذبح يسمون عليه غير اسم الله مثل اسم المسيح لم يحل وإن ذكر المسيح على معنى الصلاة عليه لم يحرم وحكى البيهقي عن الحلبي يثبأن أهل الكتاب أنما يذبحون لله تعالى وهم في أصل دينهم لا يقصدون بعبادتهم إلا الله فإذا كان قصدهم في الأصل ذلك اعتبر ذبيحتهم ولم يضر قول من قال منهم مثلا باسم المسيح لأنه لا يربط بذلك إلا الله وإن كان قد كثر بذلك الاعتقاد **(قوله)** ويذكر عن كره على نحوه) لم أقف على من وصله وكأنه لا يصح عنه ولذلك ذكره بصيغة التقرير بل قد جاء عن علي من وجه آخر صحيح المنع من ذبائح بعض نصارى العرب أخرجه الشافعي وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي قال لا تأكلوا ذبائح نصارى بنى تغلب فإنهم لم يتسكروا من دينهم إلا بشرب الخمر ولا تعارض بين الروايتين عن علي لأن منعه الذي منع فيه أخص من الذي نقل فيه عنه الجواز **(قوله)** وقال الحسن وإبراهيم لأبأس بذبيحة الأقف) بالقاف ثم الفاء هو الذي لم يثبت والتلفظ بالقاف ويقال بالغين المعجمة الغلظة وهي الجلدة التي تستر الخشفة وأثر الحسن أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال كان الحسن يرخص في الرجل إذا أسلم بعد ما يكبر يخاف على نفسه أن يختن أن لا يختن وكان لا يرى بأكل ذبيحته بأسا وأما أثر إبراهيم فأخرجه أبو بكر الخلال من طريق سعيد بن أبي عروبة عن مغيرة عن إبراهيم النخعي قال لأبأس بذبيحة الأقف وقد ورد ما يخالفه فأخرج ابن المنذر عن ابن عباس الأقف لا تؤكل ذبيحته ولا تقبل صلاته ولا شهادته وقال ابن المنذر قال جمهور أهل العلم تجوز ذبيحته لأن الله سبحانه أباح ذبائح أهل الكتاب ومنهم من لا يختن **(قوله)** وقال ابن عباس طعامهم ذبائحهم كذا ثبت هذا التعليق هنا عند المسكتى وثبت عند السرخسي والحموي في آخر الباب عقب الحديث المرفوع وهو موصول عند البيهقي من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى وطعام الذين أولوا الكتاب حل لكم قال ذبائحهم وقائل هذا يلزمه أن يجيز ذبيحة الأقف لأن كثيرا من أهل الكتاب لا يختنمون وقد خاطب النبي صلى الله عليه وسلم هرقل وقومه بقبوله بأهل الكتاب تعالى إلى كلمة سواء بيننا وبينكم وهرقل وقومه ممن لا يختن وقد سموا أهل الكتاب ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل كذا محاصر بن قمر خير فرمى انسان بجراب فيه شحم فتزوت بنون وزاى أى وثبت وفي رواية الكشميهني فبدت أى سارعت وقد تقدمت مباحته في فرض الخس وفيه حجة على من منع ما حرم عليهم كالشحم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقرب من مغفل على الانتفاع بالجراب المذكور

وقوله تعالى أحل لكم الطيبات * وقال الزهري لأبأس بذبيحة نصارى العرب وإن سمعته يسمي لغير الله فلا تأكل وإن لم تسمعه فقد أحله الله وعلم نصرهم ويذكر عن علي نحوه وقال الحسن وإبراهيم لأبأس بذبيحة الأقف وقال ابن عباس طعامهم ذبائحهم * حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن حميد بن هلال عن عبد الله بن مغفل رضى الله عنه قال كأمحاصر بن قصر خيمه فرمى انسان بجراب فيه شحم فتزوت لاخذه قالت فتاذا النبي صلى الله عليه وسلم فاستحييت منه

وفيه جواز أكل الشحم مما ذبحه أهل الكتاب ولو كانوا أهل حرب **(قوله باب ما نذر)**
 أي نذر (من البهائم) أي الانسية (فهو بمنزلة الوحش) أي في جواز عقره على أي صفة اتفقت
 وهو مستفاد من قوله في الخبر فاذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا وأما قوله ان لهذه الابل أو ابد
 كأبد الوحش فالظاهر أن تقديم ذكر هذا التشبيه كالتشبيه لكونه انتشارك المتوحش في
 الحكم وقال ابن المنبر بل المراد أنها تنفر كما تنفر الوحش لأنها تعطى حكمها كذا قال وآخر
 الحديث يرد عليه **(قوله)** وأجاز ابن مسعود (يشير إلى ما تقدم في باب صيد القوس عن ابن مسعود
 وأخرج البيهقي من طريق أبي العباس عن غضبان بن يزيد الجلي عن أبيه قال أعرس رجل من
 الحبي فاشترى جزورا فذنت فعرقها واذكر اسم الله فأمرهم عبد الله يعني ابن مسعود أن يأكلوا
 فطابت أنفسهم حتى جعلوا منها بضعة ثم أوتوها فأكل **(قوله)** وقال ابن عباس ما عجزك من
 البهائم مما في يدك فهو كالصيد وفي غير تردى في نرذ كمن حيث قدرت) في رواية كريمة من
 حيث قدرت عليه فذ كذا أما الأثر الأول فوصله ابن أبي شيبة من طريق عكرمة عنه بهذا قال فهو
 بمنزلة الصيد وأما الثاني فوصله عبد الرزاق من وجه آخر عن عكرمة عنه قال اذا وقع العير في البئر
 فاطنعه من قبل خاصرته واذكر اسم الله وكل **(قوله)** ورأى ذلك على وابن عمر وعائشة) أما أثر على
 فوصله ابن أبي شيبة من طريق أبي راشد السلمي قال كنت أرى منائح لاهلي بظهر الكوفة
 فتردى منها بعير فخشيت أن يسبقني بذكاته فأخذت حديد فوجأت بهافي جنبه أو سنامه
 ثم قطعت أعضاء وفرقت على أهلي فأبوا أن يأكلوه فأتيت عليا فقممت على باب قصره فقلت يا أمير
 المؤمنين يا أمير المؤمنين فقال يا أليكة يا أليكة فأخبرته خبره فقال كل وأطعمني وأما أثر ابن عمر
 فوصله عبد الرزاق في أثر حديث رافع بن خديج من رواية سفيان عن أبيه عن عباية بن رفاع
 وقد تقدم في باب لا يذكي بالسن والعظم وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عباية بلفظ
 تردى بعير في كربة فقتل رجل لينخره فقال لأقدر على شحره فقال له ابن عمر اذكر اسم الله ثم اقتل
 شاكلته يعني خايسه ففعل وأخرج مقطعا فاحذنه ابن عمر عشرين بدرهمين وأربعة وأما أثر
 عائشة فلم أقف عليه بعد موصولا وقد نقله ابن المنذر وغيره عن الجمهور وخالفهم مالك والليث
 ونقل أيضا عن سعيد بن المسيب وربيعة فقالوا لا يحل أكل الانسي اذا توحش الا بذكائه في
 حلقه أو لبنته ووجه الجمهور حديث رافع ثم ذكر حديث رافع بن خديج من رواية يحيى القطان
 عن سفيان الثوري ولم يذكر فيه قصة نصب القدور واكتفاها وذكر سائر الحديث **(قوله)** فيه عن
 عباية بن رفاع بن خديج) كذا فيه نسب رفاع إلى جده ووقع في رواية كريمة رفاع بن رافع بن
 خديج بعير تنقص فيه **(قوله)** فقال (أجل أو أرن) في رواية كريمة بفتح الهمزة وكسر الراء وسكون
 النون وكذا ضبطه الخطابي في سنن أبي داود وفي رواية أبي ذر بسكون الراء وكسر النون ووقع
 في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه الذي هنا وأرى ثبات الياء آخره قال الخطابي هذا حرف
 طالمما استثبت فيه الرواة وسأت عنه أهل اللغة فلم أجدهم ما يقطع بصحته وقد طلبت له
 مخرجا فذكر أوجهها * أحدها أن يكون على الرواية بكسر الراء من أرن القوم اذا هلكت
 مواشيهم فيكون المعنى أهلكها ذبحا * ثانيها أن يكون على الرواية بسكون الراء ونون اعطى
 انظروا وانظروا بمعنى قال الله تعالى حكاية عن قال انظروا فانقبس من نوركم أي أنظرونا

* (باب ما نذر من البهائم فهو بمنزلة الوحش) * وأجاز ابن مسعود وقال ابن عباس ما عجزك من البهائم مما في يدك فهو كالصيد وفي غير تردى في بئر من حيث قدرت عليه فذ كذا ورأى ذلك على وابن عمر وعائشة * حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا سفيان حدثنا أبي عن عباية بن رفاع بن خديج عن رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله انا لا أقول العذر غدا وليست معنما مدي فقال اعجل أو أرن ما نذر الدم وذكر اسم الله فكل ليس السن والظفر وسأحدثك أما السن فعظم وأما الظفر فذي الحبيشة وأصبنانهم ابل وغنم فتدمنها بعير فرماه رجل بسهم فخسبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لهذه الابل أو ابد كأبد الوحش فاذا غلبكم منها شيء فافعلوا به هكذا

أوهو بضم الهمزة بمعنى آدم الحزن قولك رنوت إذا أدمت النظر إلى الشيء وأراد آدم النظر إليه ورأه يصيرك * ثالثها أن يكون هموزا من قولك أرا أن يرث إذا نشط وخف كأنه فعل أمر بالاسراع لتلاوت خنقا ورجح في شرح السنن هذا الوجه الأخير فقال صوابه أرتن بهمزة ومعناه خف وعجل لتلاوتها فان الذبح إذا كان بغير الحد يد احتاج صاحبه إلى خفة يد وسرعة في أمر ارتك الآلة والالتيان على الحلقوم والأوداج كلها قبل أن تهلك الذبيحة بما يالهها من ألم الضغط قبل قطع مذايحها ثم قال وقد ذكرت هذا الحرف في غريب الحديث وذكرت فيه وجوها يحتملها التأويل وكان قال فيه يجوز أن تكون الكلمة تعجنت وكان في الأصل أزر بالزاي من قولك أزر الرجل أصبعه إذا جعلها في الشيء وأزرت الجرادة أرا إذا دخلت ذنبها في الأرض والمعنى شديدك على النحر وزعم أن هذا الوجه أقرب الجميع قال ابن بطال عرضت كلام الخطابي على بعض أهل النقد فقال أما أخذه من أرا أن القوم فاعترض لأن أرا لا يعمد وإنما يقال أرا أن هو لا يقال أرا أن الرجل غنمه وأما الوجه الذي صوبه فففيه نظر وكأنه من جهة أن الرواية لا تساعد وأما الوجه الذي جعله أقرب الجميع فهو أبعد هالعدم الرواية به وقال عياض ضبطه الأصميلي أرتن فعل أمر من الرؤية ومثله في مسلم لكن الراعي كنهة قال وأفادني بعضهم أنه وقف على هذه اللفظة في مسند علي بن عبد العزيز مضبوطة هكذا أرتن أو أيجل فكان الراوي شك في أحد اللفظين وهما بمعنى واحد والمقصود الذبح بما يسرع القطع ويجري الدم ورجح النووي أن أرتن بمعنى أيجل وأنه شك من الراوي وضبط أيجل بكسر الجيم وبعضهم قال في رواية لمسلم أرتن بسكون الراء وبعد النون ياء أي أحضر في الآلة التي تذبح بها الأراهم أضرب عن ذلك فقال أو أيجل أو أفتي وللأضراب فكانه قال قد لا يتيسر احضار الآلة فبئس آخر البيان فعتري الحكم فقال أيجل ما أنهر الدم الخ قال وهذا أولى من جملة على الشك وقال المنذري اختلف في هذه اللفظة هل هي بوزن أعط أو بوزن اطع أو هي فعل أمر من الرؤية فعلى الأول المعنى أدم الحزن رنوت إذا أدمت النظر وعلى الثاني أهلكها إذا جحد أن أرا أن القوم إذا هلكت مواشيهم وتعقب بأنه لا يعتد وأجيب بأن المعنى كن ذا شاة هالكة إذا أزهقت نفسها بكل ما أنهر الدم (قلت) ولا يخفى تكلفه وأما على أنه بصيغة فعل الأمر فعنه أرتن سيلان الدم ومن سكن الراء اختلس الحركة ومن حذف الباء جاز وقوله وأيجل بهمزة وصل وفتح الجيم وسكون اللام فعل أمر من المجلة أي أيجل لامتوت الذبيحة خنقا قال ورواه بعضهم بصيغة أفعول التفضيل أي ليكن الذبح أيجل ما أنهر الدم (قلت) وهذا وإن عشى على رواية أبي داود بتقديم لفظ أرتن على أيجل لم يستقم على رواية البخاري بتأخيرها وجوز بعضهم في رواية أرتن بسكون الراء أن يكون من أرتاني حسن ما رأيته أي حملني على الرنوا إليه والمعنى على هذا أحسن الذبح حتى تحب أن تنظر إليه ويؤيده حديث إذا ذبحتم فأحسنوا أخرجه مسلم وقد سبقت مباحث هذا الحديث مستوفاة قبل وسياقه هناك أتممها هنا والله أعلم ﴿قوله ما أنهر النحر والذبح﴾ في رواية أبي ذر والذبح بصيغة الجمع وكأنه جمع باعتبار أنه الأكثر فالتعريف بالابل خاصة وأما غير الابل فيذبح وقد جاءت أحاديث في ذبح الابل وفي نحر غيرها وقال ابن التين الأصل في الابل النحر وفي الشاة ونحوها الذبح وأما البقر فغافى القرآن ذكر ذبحها وفي السنن ذكر نحرها

(باب النحر والذبح)

وقال ابن جريج عن عطاء
لا ذبح ولا نحر الا في المذبح
والمحرقت لا يجزى ما يذبح
أن أنشروه قال نعم ذكر الله ذبح
البقرة فان ذبحت شيئا ينحر
جاز والنحر أحب الى والذبح
قطع الاوداج قلت فيخاف
الاوداج حتى يقطع الخناخ
قال لا اخال وأخبرني نافع
أن ابن عمر نهى عن الخنع
يقول يقطع مادون العظم
ثم يدع حتى يموت واذ قال
موسى لقومه ان الله يأمركم
أن تذبحوا بقرة الى فذبحوها
وما كادوا يفتعلون وقال
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس
الذكاة في الخلق واللثة وقال
ابن عمر وابن عباس وأنس
اذا قطع الرأس فلا بأس

واختلف في ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح فأجازته الجمهور ومنع ابن القاسم (قوله وقال ابن جريج
عن عطاء الخ) وصله عبد الرزاق عن ابن جريج مقطعا وقوله والذبح قطع الاوداج جمع وذبح
بفتح الدال المهملة والجيم وهو العرق الذي في الاخدع وهما عرقان متقابلان قيل ليس لكل
بهمة غير ودجين فقط وهما محيطتان بالخلقوم في الاثنيان بصيغة الجمع نظروا يمكن أن يكون
أضاف كل ودجين الى الانواع كلها هكذا اقتدر عليه بعض الشراح وبقي وجه آخر وهو أنه
أطلق على ما يقطع في العادة ودجنا تغليبا فقد قال أكثر الحنفية في كتبهم اذ قطع من الاوداج
الاربعة ثلاثة حصلت التذكية وهما الخلقوم والمرى وعرقان من كل جانب وحكى ابن المنذر
عن محمد بن الحسن اذ قطع الخلقوم والمرى وأكثروا من نصف الاوداج أجزأ فان قطع أقل فلا خير
فيها وقال الشافعي يكفي ولولم يقطع من الودجين شيئا لأنهم ما قد يسلان من الانسان وغيره
فيعيش وعن الثوري ان قطع الودجين أجزأ ولولم يقطع الخلقوم والمرى وعن مالك والليث
يشترط قطع الودجين والخلقوم فقط واحتج له بما في حديث رافع ما أنهر الدم وانهاره اجرؤه وذلك
يكون بقطع الاوداج لانهم مجرى الدم واما المرى فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل
به انهار كذا قال وقوله فأخبرني نافع القائل هو ابن جريج وقوله الخنع بفتح الخاء وسكون
الخاء المعجمة فسرته في الخبر بأنه قطع مادون العظم والخناخ عرق أبيض في فقاير الظهر الى القلب
يقال له خيط الرقبة وقال الشافعي الخنع أن تذبح الشاة ثم يكسر فقاها من موضع المذبح
أو تضرب ليجهل قطع حركتها وأخرج أبو عبيد في الغريب عن عمر انه نهى عن الفرس في
الذبيحة ثم حكى عن أبي عبيدة أن الفرس هو الخنع يقال فرست الشاة ونخعت واذلك أن ينهى
بالذبح الى الخناخ وهو عظم في الرقبة قال ويقال أيضا هو الذي يكون في فقاير الصلب شبيهة بالمخ
وهو متصل بالفتاهي أن ينهى بالذبح الى ذلك قال أبو عبيد إذا ما الخنع فهو على ما قال وأما
الفرس فيقال هو الكسر وانما نهى أن تكسر رقبة الذبيحة قيل أن تبرد بين ذلك أن في
الحديث ولا تعجلوا الانفس قبل أن تهزق (قلت) يعني في حديث عمر المذكور وكذا ذكره الشافعي
عن عمر (قوله) واذ قال موسى لقومه ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة الى فذبحوها وما كادوا
يقنعون) زاد في رواية كريمة وقول الله تعالى واذ قال موسى لقومه وهذا من تمام الترجمة وأراد
ان يفسر به قول ابن جريج في الاثر المذكور ذكر الله ذبح البقرة وفي هذا إشارة منه الى اختصاص
البقر بالذبح وقد روى شيخنا سعيد بن أبي أويس عن مالك بن نحر البقرة فبس ما صنع ثم تلا
هذه الآية وعن أشهب ان ذبح بعير من غير ضرورة لم يؤكل (قوله وقال سعيد بن جبير عن
ابن عباس في الخلق واللثة) وصله سعيد بن منصور والبيهقي من طريق أبيوب عن سعيد بن جبير عن
ابن عباس أنه قال الذكاة في الخلق واللثة وهذا اسناد صحيح وأخرجه سفيان الثوري في جامعه
عن عمر مثله وجهه فوعا من وجهه واللبنة بفتح اللام وتشديد اللام هي موضع الفلادة
من الصدر وهي المنخر وكان المصنف لم يضعف الحديث الذي أخرجه أصحاب السنن من رواية
جابر بن سالم عن أبي المعشر الداري عن أبيه قال قلت يا رسول الله ما تكون الذكاة الا في الخلق
واللبنة قال لو طعنت في نحرها لاجزأك لكن من قواه حمله على الوحش والمتوحش (قوله وقال
ابن عمر وابن عباس وأنس اذا قطع الرأس فلا بأس) أما أن ابن عمر فوصله أبو موسى الزمن من

رواية أبي مجلز سألت ابن عمر عن ذبيحة قطع رأسها فأمر ابن عمر بأكلها وأما ابن عباس
فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح أن ابن عباس سئل عن ذبيحة دجاجة فطير رأسها فقال ذكاة
وحية بفتح الواو وكسر الحاء المهملة بعدها تحتانية ثقيلة أي سبعة منسوبة إلى الواو وهو
الاسراع والعجلة وأما أنس فوصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس أن
جزارا أنس ذبيحة دجاجة فاضطربت فذبحها من قفاها فأطار رأسها فأرادوا طرحها فأمرهم
أنس بأكلها ثم ذكر المصنف في الباب حديث أسماء بنت أبي بكر في أكل الفرس وأورد من
رواية سفيان الثوري ومن رواية جريز كلاهما عن هشام بن عروة موصولا بلفظ نحرنا وقال
في آخره تابعه وكيع وابن عيينة عن هشام في النحر وأورده أيضا من رواية عبدة وهو ابن سليمان
عن هشام بلفظ ذبحنا ورواية ابن عيينة التي أشار إليها تأتي موصولة بعد ما بين من رواية
الحميد بن عيسى عن سفيان وهو ابن عيينة بقول نحرنا ورواية وكيع أخرجهما أحمد عنه بلفظ نحرنا
وأخرجهما مسلم عن محمد بن عبد الله بن غير حدثنا أي وحقق بن غياث وكيع ثلاثتهم عن
هشام بلفظ نحرنا وأخرجه عبد الرزاق عن معمر الثوري جميعا عن هشام بلفظ نحرنا وقال
الإسماعيلي قال همام وعيسى بن يونس وعلي بن مسهر عن هشام بلفظ نحرنا واختلف على جاد
ابن زيد وابن عيينة فقال أكثر أصحابنا نحرنا وقال بعضهم ذبحنا وأخرجه الدارقطني من
رواية مؤمل بن اسمعيل عن الثوري وهيب بن خالد ومن رواية ابن ثوبان وهو عبد الرحمن بن
ثابت بن ثوبان ومن رواية يحيى القطان كلهم عن هشام بلفظ ذبحنا ومن رواية أبي معاوية
عن هشام نحرنا وكذا أخرجه مسلم من رواية أبي معاوية وأبي أسامة ولم يسق لفظه وساقه أبو
عوانة عنهم ما بلفظ نحرنا وهذا الاختلاف كله عن هشام وفيه أشعار بأنه كان تارة يرويه بلفظ
ذبحنا وتارة بلفظ نحرنا وهو مصير منه إلى استواء اللفظين في المعنى وأن النحر يطلق عليه ذبح
والذبح يطلق عليه نحر ولا يتعين مع هذا الاختلاف ما هو الحقيقة في ذلك من المجاز إلا أن رج
أحد الطرفين وأما أنه يستفاد من هذا الاختلاف جواز نحر المذبح وذبح النحر كما قاله
بعض الشراح فبعدلانه يستلزم أن يكون الأمر في ذلك وقع مرتين والأصل عدم التعدد مع
اتحاد النحر وقد جرى النووي على عادته في الحل على التعدد فقال بعد أن ذكر اختلاف
الرواة في قولها نحرنا وذبحنا يجتمع بين الروايتين بأنهما قضيتان فرة نحرها و مرة ذبحوها ثم قال
ويجوز أن تكون قصة واحدة وأحد اللفظين مجاز والاول أصبح كذا قال والله أعلم **(قوله)**
باب ما يكره من المثلة بضم الميم وسكون المثلة هي قطع أطراف الحيوان أو بعضها
وهو حتى يقال مثلت به أمثل بالتشديد للمبالغة **(قوله)** والمصورة بصاد مهمله ساكنة ووحدة
مضمومة **(والجمعة)** بالجميم والمثلة المنسوجة التي تربط وتجعل غرضا للرمي فإذا ماتت من ذلك لم
يحل أكلها والخثوم لطير وهو ما يغزله البروك للابل فلو جئت بنفسها فهي جائنة ومجتمعة بكسر
المثلة وتلك إذا صيدت على تلك الحالة فذبحت جازأ كلها وان رميت فماتت لم يجز لانها نصير
موقوفة ثم ذكر في الباب أربعة أحاديث **(الاول)** حديث أنس **(قوله)** عن هشام بن زيد يعني
ابن أنس بن مالك **(قوله)** دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب يعني ابن أبي عقيل الثقفي ابن عم
الحجاج بن يوسف وناصبه على البصرة وزوج أخته زينب بنت يوسف وهو الذي يقول فيه جريز

* حدثنا خلاد بن يحيى حدثنا
سفيان عن هشام بن عروة
قال أخبرني فاطمة بنت
المنذر أم أبي عن أسماء
بنت أبي بكر رضی الله عنه ما
قالت نحرنا على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم فرسا
فأكلناه * حدثنا إسحاق
مع عبدة عن هشام عن
فاطمة عن أسماء قالت
ذبحنا على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم فرسا
ونحن بالمدينة فأكلناه
* حدثنا قتيبة حدثنا جريز
عن هشام عن فاطمة بنت
المنذر أن أسماء بنت أبي بكر
قالت نحرنا على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فرسا
فأكلناه * تابعه وكيع وابن
عيينة عن هشام في النحر
* **(باب ما يكره من المثلة)**
والمصورة والمجمعة * حدثنا
أبو الوليد حدثنا شعبة عن
هشام بن زيد قال دخلت مع
أنس على الحكم بن أيوب

حتى أنفخناها على باب الحكم * خليفة الحاج غير المتهم

يلدحه

وقع ذكره في عدة أحاديث وكان بضاهي في الجور ابن عمه وليريد الضبي معه قصة طويلة تدل على ذلك وأوردها أبو يعلى الموصلي في مسنده أنس له ووقع في رواية الاسماعيلي بلفظ خرجت مع أنس بن مالك من دار الحكم بن أيوب أمير البصرة (قوله فرأى غلماناً وقتبنا) شك من الراوي ولم أقف على أسمائهم وظاهر السياق أنهم من أتباع الحكم بن أيوب المذكور (قوله أن نصبر) بضم أوله أي تجبس لترى حتى تموت وفي رواية الاسماعيلي من هذا الوجه بلفظ سمعت أنس بن مالك يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صبر الروح وأصل الصبر الحبس وأخرج العقيلي في الضعفاء من طريق الحسن عن سيرة قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن نصبر البهيمة وأن يؤكل لحما إذا صبرت قال العقيلي جاء في النهي عن صبر البهيمة أحاديث جياذ وأما النهي عن أكلها فلا يعرف إلا في هذا (قلت) إن ثبت فهو محمول على أنها ماتت بذلك بغير تذكية كما تقدم في المقتول بالبدقة * الحديث الثاني حديث ابن عمر (قوله أنه دخل على يحيى ابن سعيد) أي ابن العاص وهو أخو عمر والمعروف بالأشديق بن سعيد بن العاص والد سعيد بن عمرو ورواه عن ابن عمر (قوله وغلام من بني يحيى) أي ابن سعيد المذكور لم أقف على اسمه وكان يحيى من الذكور عثمان وعنبسة وأبان واسماعيل وسعيد ومحمد وهشام وعمر وكان يحيى بن سعيد قدولى امرأة المدينة حمرة وكذا أخوه عمرو (قوله فغشي الهان عمر حتى حلقها) بتشديد اللام في رواية السرخسي والمستملى حلقها ورواية الكشمي هي أوضح لقوله في أول الحديث رابط دجاجة ووقع في رواية الاسماعيلي وأبي نعيم في المستخرج خلل الدجاجة (قوله ازجروا غلامكم) في رواية الكشمي غلامكم عن أنس بن مالك (قوله أن نصبر) وأبصغ الجمع وهو على نسق الذي قبله وزاد أبو نعيم في آخر الحديث وإن أردتم دججها فاذبحوها (قوله هذا الطير) قال الكرماني هذا على لغة قلدله وهي إطلاق الطير على الواحد واللغة المشهورة في الواحد طائر والجمع الطير (قلت) وهو مما يحتمل لارادة الجمع بل الأولى أنه لارادة الجنس (قوله أن نصبر بهيمة أو غيرها للقتل) أول التوزيع لالشك وهو زائد على حديث أنس فيدخل فيه الهائم والطير وغيرهما ونحوه حديث أبي أيوب قال والذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ما صبرتها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصبر أخرجه أبو داود بسند قوي ويجمع ذلك حديث شدا بن أوس عند مسلم رفعه إذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته قال ابن أبي جرة فيه مرحلة الله لعباده حتى في حال القتل فأمر بالقتل وأمر بالرفق فسهو وبوخذ منه قهره لجميع عباده لأنه لم يترك لأحد التصرف في شيء إلا وقد حدته فيه كيفية (قوله عن أبي بشر) هو جعفر بن أبي وحشية (قوله فروا بقتية أو بنهر) شك من الراوي وفي رواية الاسماعيلي فإذا قسية تصبوا دجاجة يرمونها وله كل خاطئة يعني إن الذي يصيبها يأخذ السهم التي ترمى به إذا لم يصبها (قوله وقال ابن عمر من فعل هذا) زاد في رواية الاسماعيلي فتقروا (قوله إن النبي صلى الله عليه وسلم لعن من فعل هذا) في رواية مسلم لعن من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً عجيبين والفتح أي منصوب بالرمي وفي رواية الاسماعيلي لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان وفي رواية بالهائم وفي رواية له من يتجهم واللعن من دلائل التحريم ولا جسد من وجهه آخر عن

فرأى غلماناً وقتبنا أنصبا
دجاجة يرمونها فقال أنس
نهى النبي صلى الله عليه
وسلم أن نصبر الهائم * حدثنا
أحمد بن يعقوب حدثنا
اسحق بن سعيد بن عمرو عن
أبيه أنه سمعه يحدث عن ابن
عمر رضي الله عنهما أنه
دخل على يحيى بن سعيد
وغلام من بني يحيى رابط
دجاجة يرميها خشى إليها ابن
عمر حتى حلقها ثم أقبل بها
وبالغلام معه فقال ازجروا
غلامكم عن أن يصبر هذا
الطير للقتل فأنى سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم نهى أن
نصبر بهيمة أو غيرها للقتل
* حدثنا أبو النعمان حدثنا
أبو عوانة عن أبي بشر عن
سعيد بن جبير قال كنت
عند ابن عمر فقرأ بقتية أو
بنهر تصبوا دجاجة يرمونها
فلما رأوا ابن عمر تفرقوا عنها
وقال ابن عمر من فعل هذا
إن النبي صلى الله عليه وسلم
لعن من فعل هذا

أبي صالح الحنفي عن رجل من الصحابة أراه عن ابن عمر رفعه من مثل بنى روح ثم لم يتب مثل الله
 به يوم القيامة رجاله ثقات **(قوله تابعه سليمان)** هو ابن حرب **(قوله لعن النبي صلى الله عليه وسلم)**
 من مثل بالحيوان أي صيره مثله بضم الميم وبالثلثة وهذه المتابعة وصلها البيهقي من طريق
 اسمعيل بن اسحق القاضي عن سليمان بن حرب وزاد فيه أيضا قصة أن ابن عمر خرج في طريق
 من طرق المدينة فرأى غلاما فذكركم مثل رواية أبي بشر وفيه فلما رأوه فوافغضب الحديث ووههم
 مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن وغيره فجزموا بأن سليمان هذا هو أبو داود الطيالسي واستند
 إلى أن أبانعم أخرجه في مستخرجهم من طريق أبي خليفة عن الطيالسي **(قلت)** وهو غلط ظاهر
 فإن الطيالسي الذي يروي عنه أبو خليفة هو أبو الوليد واسمه هشام بن عبد الملك ولم يدرك أبو
 خليفة أبدا وداود الطيالسي فإن مولده بعد وفاته بسنتين مات أبو داود سنة أربع ومائتين على
 الصحيح ولد أبو خليفة سنة ست ومائتين والمنهال المذكور في السند هو ابن عمرو يعني أنه تابع أباه
 بشر في روايته لهذا الحديث عن سعيد بن جبيرة وخاتمه عدي بن ثابت فرواه عن سعيد بن جبيرة
 عن ابن عباس كما بينه في الطريق التي بعدها *** الحديث الثالث والرابع (قوله وقال عدي)** هو
 ابن ثابت **(عن سعيد)** هو ابن جبيرة **(عن ابن عباس)** هو موصول بالاسناد الذي ساقه إلى عدي بن
 ثابت عن عبد الله بن يزيد وقد ساقه البخاري في تاريخه عن حجاج بن منهال الذي ساق حديث
 عبد الله بن يزيد به ولكن لفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا **(قوله)**
سمعت عبد الله بن يزيد هو الخطمي بفتح المعجمة وسكون المهملة تقدم ذكره في الاستسقاء **(قوله)**
نهي عن النهي بضم النون وسكون الهاء ثم بالوحدة مقصورا أي أخذ مال المسلم فتهربها
 ومنه أخذ مال الغنية قبل القسمة اختطافا بغير تسوية **(قوله والثلثة)** تقدم ضبطها وتفسيرها
 وتقدم في المغازي في باب قصة عكل وعريته لهذا الحديث طريق أخرى وذكر الأسماء على
 الاختلاف على شعبة فيه وبين أن يعقوب الحضرمي رواه عن شعبة كما قال حجاج بن منهال لكن
 أدخل بين عبد الله بن يزيد والنبي صلى الله عليه وسلم بأبيوب ورواية يعقوب بن اسحق المذكورة
 وصلها الطبراني وفي هذه الأحاديث تحريم تعذيب الحيوان الآدمي وغيره وفي الحديث الأول
 قوة أنس على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع معرفته بشدة الأمير المذكور لكن كان الخليفة
 عبد الملك بن مروان نهى عن الحجاج عن التعرض له بعد أن كان صدم من الحجاج في حقته خشونة
 فشكاه لعبد الملك فأغلظ للحجاج وأمره بأكرامه **﴿ قوله باب لحسم الدجاج ﴾**
 هو اسم جنس مثل الدال ذكره المندرج في الحاشية وابن مالك وغيرهما ولم يحك النوى الضم
 والواحدة دجاجة مثل أيضا وقيل إن الهم فيه ضعيف قال الجوهري دخلتها الهاء للوحدة مثل
 الحمامة وأفاد إبراهيم الحارثي في غريب الحديث أن الدجاج بالكسر اسم للذكر دون الإناث
 والواحدة منه ديك وبالفتح الإناث دون الذكر والواحدة دجاجة بالفتح أيضا قال وسمى
 لأسرعه في الأقبال والادبار من دج يدج إذا أسرع **(قلت)** ودجاجة اسم امرأة وهي بالفتح فقط
 ويسمى بها الكبة من الغزل **(قوله حدثنا يحيى)** هو ابن موسى البلخي نسبة أبو علي بن السكن
 وجزم الكللابي وأبو نعيم بأنه ابن جعفر **(قوله عن أيوب)** في الرواية الثانية ابن أبي تيمية وهو
 السخستاني وعند أحمد عن عبد الله بن الوليد عن سفيان حدثنا أيوب حدثني أبو قلابة **(قوله عن)**

* تابعه سليمان عن شعبة
 * حدثنا المنهال عن سعيد عن
 ابن عمر لعن النبي صلى الله عليه
 وسلم من مثل بالحيوان * وقال
 عدي عن سعيد عن ابن
 عباس عن النبي صلى الله
 عليه وسلم * حدثنا حجاج بن
 منهال حدثنا شعبة قال
 أخبرني عدي بن ثابت قال
 سمعت عبد الله بن يزيد عن
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه
 نهى عن النهي والمنهال
 * **(باب لحم الدجاج)** * حدثنا
 يحيى حدثنا وكيع عن
 سفيان عن أيوب عن

أبي قلابه) كذا رواه سفيان الثوري عن أيوب ووافقه سفيان بن عيينة عن أيوب عند مسلم
وهكذا قال عبد السلام بن حرب عن أيوب كما مضى في المغازي وقال عبد الوارث كما في الحديث
الذي يليه عن أيوب عن القاسم يدل أبي قلابه وكذا قال ابن عليه عن أيوب كما يأتي في الأيمان
والنذور أيضا وقال حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابه والقاسم قال وأما الحديث قاسم أحفظ
أخرجه في فرض الخمس وكذا قال وهيب عن أيوب عنهم عند مسلم (قوله عن زهدم) بفتح
الزاي هو ابن مضرب بضم أوله وفتح الضاد المجهمة وتشديد الراء المكسورة بعدهما وحدة
(الجرمي) بفتح الجيم بصرى ثقة ليس له في البخاري سوى حديثين هذا الحديث وقد أخرجه في
مواضع له وحديث آخر أخرجه عن عمران بن حصين تقدم في المناقب وذكره في مواضع أخرى
أيضا (قوله رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل دجاجا) كذا أورده مختصرا وكذا ساقه أحمد
عن وكيع وأخرجه عن أبي أحمد الزبيري عن سفيان أتم منه وساقه الترمذي في الشئبائل من
وجه آخر مطولا كما ذكره المصنف من طريق عبد الوارث عن أيوب عن القاسم وهو ابن عاصم
التميمي وليس له في البخاري سوى هذا الحديث فقد أورده عنه في مواضع مقرونا ومفردا
مختصرا ومطولا مستتلا على قصة الرجل الذي امتنع من أكل الدجاج وحلف على ذلك وفتوى
أبي موسى له بأن يكفر عن يمينه ويأكل وقص له الحديث في ذلك وسببه وهو طلبهم من النبي
صلى الله عليه وسلم أن يحملهم وقد أورد المصنف قصة الاستحمال وما يليها من حكم اليمين وكفارته
دون قصة الدجاج أيضا من رواية غيلان بن جرير عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه في كفارة
الأيمان وأوردها أيضا في المغازي من طريق يزيد بن عبد الله بن أبي بردة عن جده أبي بردة أتم
سياق منه في قصة الاستحمال وليس فيه ذكر كفارة اليمين وقد أحلت في فرض الخمس وفي المغازي
بشرحه على كتاب الأيمان والنذور فأذكر هنا ما يتعلق بالدجاج (قوله) كما عند أبي موسى الأشعري
وكان يئنا وبينه هذا الحى) بالخفض بدلا من الضمير في يئنا كذا قال ابن التين وليس بجيد لانه بصير
تقدير الكلام أن زهدم الجرمي قال كان يئنا وبين هذا الحى من جرم أخاه وليس ذلك المراد وإنما
المراد أن أبا موسى وقومه الأشعريين كانوا أهل مودة وأخاء لقوم زهدم وهم بنو جرم وقد وقع
هنا في رواية الكشميني وكان يئنا وبين هذا الحى وكذا وقع في رواية اسمعيل عن أيوب عن
القاسم وأبي قلابه كما سيأتي في كفارة الأيمان وهو يؤيد ما قال ابن التين الآن المعنى لا يصح وقد
أخرجه في أواخر كتاب التوحيد من طريق عبيد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابه والقاسم
كلاهما عن زهدم قال كان بين هذا الحى من جرم وبين الأشعريين ودأ وأخاء وهذه الرواية
هي المعتدلة (قوله أخاه) بكسر أوله والمد قال ابن التين تنبطه بعضهم بالتصريح وهو خطأ (قوله) وفي
القوم رجل جالس أحمرا أى اللون وفي رواية حماد بن زيد رجل من بني تميم الله أحمرا كأنه من
الموالي أى العجم وهذا الرجل هو زهدم الراوى عنهم نفسه فقد أخرج الترمذي من طريق قتادة
عن زهدم قال دخلت على أبي موسى وهو يأكل دجاجا فقال ادن فكل فاني رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يأكله مختصرا وقد أشكل هذا الكونه وصف الرجل في رواية الباب بأنه
من بني تميم الله وزهدم من بني جرم فقال بعض الناس الظاهر أنهم ما استمعوا زهدم والرجل
التميمي وجهه على دعوى التعدد استبعاد أن يكون الشخص الواحد ينسب إلى تميم الله وإلى جرم

أبي قلابه عن زهدم الجرمي
عن أبي موسى يعنى الأشعري
رضي الله عنه قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
يأكل دجاجا * حدثنا أبو
معمر حدثنا عبد الوارث
حدثنا أيوب بن أبي تيمية عن
القاسم عن زهدم قال كنا
عند أبي موسى الأشعري
وكان يئنا وبينه هذا الحى
من جرم أخاه فأتى بطعام
فيه لحم دجاج وفي القوم
رجل جالس أحمرا فلم يدن من
طعامه فقال ادن فقد
رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يأكل منه قال

ولا بعد في ذلك بل قد أخرج أحمد الحديث المذكور عن عبد الله بن الوائد هو العدني عن سفيان
هو الثوري فقال في روايته عن رجل من بني تميم الله يقال له زهدم قال كنا عند أبي موسى فأتى
بلحم دجاج فعلى هذا فاعل زهدم كان تارة ينسب إلى بني جرم وتارة إلى بني تميم الله وجرم قبيلة
في قضاة ينسبون إلى جرم بن زيان بن زاي وموحدة نقيب له ابن عمران بن الحاف بن قضاة
وقيم الله بطن من بني كلب وهم قبيلة في قضاة أيضا ينسبون إلى تميم الله بن رفيدة بن أوفام مضر
ابن ثور بن كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاة فحلوان عم جرم
قال الرشاطي في الانساب وكثيرا ما ينسبون الرجل إلى أعمامه (قلت) وربما بهم الرجل نفسه كما
تقدم في عدة مواضع فلا بعد في أن يكون زهدم صاحب القصة والاصل عدم التعدد وقد أخرج
البيهقي من طريق الثوري عن الثوري بسنده المذكور في هذا الباب إلى زهدم قال رأيت
أبا موسى يأكل الدجاج فدعاني فقلت اني رأيت يا كل تنأ قال ادني فكل فذكر الحديث المرفوع
ومن طريق الصعق بن حزن عن مطر الوراق عن زهدم قال دخلت على أبي موسى وهو يأكل
لحم دجاج فقال ادني فكل فقلت اني خلعت لآكله الحديث وقد أخرجه موسى عن شيبان بن
فروع عن الصعق لكن لم يسق لفظه وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه من وجه آخر عن زهدم
شوه وقال فيه فقال لي ادني فكل فقلت اني لأريده الحديث فهذه عدة طرق سرح زهدم
فيها بأنه صاحب القصة فهو المعتمد ولا يعكر عليه الا ما وقع في الصحيحين مما ظاهره المغيرة بين
زهدم والمنع من أكل الدجاج ففي رواية عن زهدم كنا عند أبي موسى فدخل رجل من بني تميم
الله أحمر شبيه بالموالي فقال لهم فتلحكا الحديث فان ظاهره أن الداخل دخل وزهدم جالس عند
أبي موسى لكن يجوز أن يكون مراد زهدم بقوله كآقومه الذين دخلوا قبله على أبي موسى وهذا
مجاز قد استعمل غيره مثله كقول ثابت البناني خطبنا عمران بن حصين أي خطب أهل البصرة
لم يدرك ثابت خطبة عمران المذكورة فيحتمل أن يكون زهدم دخل فجري له ما ذكره ما فيه
أنه أجهل نفسه ولا يحب فيه والله أعلم (قوله اني رأيت يا كل شيئا فقد زهرته) بكسر الهمزة
وفي رواية أبي عوانة اني رأيتها تأكل قدرا وكأنه ظن أنها أكثر من ذلك بحيث صارت
جلالة فبين له أبو موسى أنها اليعت كذلك وأنه لا يلزم من كون تلك الدجاجة التي رآها كذلك
أن يكون كل الدجاج كذلك (قوله فقال ادني) كذلك أكثر فعل أمر من الدنو ووقع عند المستقل
والسرخصي اذا بكسر الهمزة وبذل معجمة مع التنوين حرف نصب وعلى الأول فقوله أخبرك
مجزوم وعلى الثاني هو منصوب وقوله أو أحدثك شئ من الراوى (قوله اني أتيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم) سياق شرحه في الإيمان والمذكور وقوله فأعطانا خمس ذود غر الدر الغر
بضم المعجمة جمع أغروا الأغر الأبيض والذرى بضم المعجمة والقصر جمع ذرة وذرة كل شئ أعلاه
والمراد هنا أسمة الأبل وأعلمها كانت بيضاء حقيقة أو أراد وصفها بأنها لا علة فيها ولا دير ويجوز
في غر النصب والجر وقوله خمس ذود كذلك واقع بالاضافة واستنكره أبو البقاء في غريبه قال
والصواب تنوين خمس وأن يكون ذود بدل من خمس فانه لو كان بغير تنوين لتغير المعنى لأن
العدد المضاف غير المضاف إليه فيلزم أن يكون خمس ذود خمسة عشر بعير الان الأبل الذود ثلاثة
انتهى وما أدري كيف يحكم بفساد المعنى اذا كان العدد كذلك أوليكن عددا لأبل خمسة عشر بعيرا

اني رأيت يا كل شيئا فقد زهرته
خلعت أن لا آكله فقال
ادن أخبرك أو أحدثك اني
أتيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم في نفر من الأشعرين
فوافقته وهو غضبان وهو
يقسم نعمنا من نعم الصدقة
فاستعملناه خلف أن لا
يحدثنا قال ما عندى ما
أحملكم عليه ثم أتى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بنهب من ابل فقال أين
الأشعريون أين الأشعريون
قال فأعطانا خمس ذود غر
الذرى فلبثنا غير بعيد فقلت
لاصحابي نسي رسول الله صلى
الله عليه وسلم عينه فوالله
أن تغفلنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم عينه لا نفلح
أبدا فرجعنا إلى النبي صلى
الله عليه وسلم فقلنا يا رسول
الله انا استعملناك خلفت
أن لا تحملك فظننا أنك
نسيت عيناك فقال ان الله
هو حاكم اني والله ان شاء
الله لا أحلف على عين فأرى
غيرها خيرا منها الايت
الذي هو خير وتحملتها

فما الذي يضر وقد ثبت في بعض طرقه خذ هذين القرنين والقرنين إلى أن عدست مرات والذي
قاله انما يتم أن لوجاهت رواية صريحة أنه لم يعطهم سوى خمسة أبعرة وعلى تقدير ذلك فأطلق لفظ
زود على الواحد مجازاً كابل وهذه الرواية الصحيحة لا تمنع إمكان التصوير وفي الحديث دخول
المرة على صديقه في حال أكله واستدناء صاحب الطعام الداخل وعرضه الطعام عليه ولو كان
قليلاً لان اجتماع الجماعة على الطعام سبب للبركة فيه كما تقدم وفيه جوازاً كل الدجاج انسية
ووحشية وهو بالاتفاق الا عن بعض المتعمقين على سبيل الورع الا أن بعضهم استثنى الجلالة
وهي ما تأكل الاقذار وظاهر صنيع أبي موسى انه لم يبال بذلك والجلالة عبارة عن الدابة التي
تأكل الجلالة بكسر الجيم والتشديد وهي البعرة وأدعى ابن حزم اختصاص الجلالة بذوات الاربع
والمعروف بالتعميم وقد أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عمر أنه كان يحبس الدجاجة
الجلالة ثلاثاً وقال مالك والليث لا بأس بأكل الجلالة من الدجاج وغيره وانما جاء النهي عنها
للتنذر وقد ورد النهي عن أكل الجلالة من طرقت أحدهما أخرجه الترمذي وصححه وأبو داود
والنسائي من طريق قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
الجمجمة وعن لبن الجلالة وعن الشرب من في السقاء وهو على شرط البخاري في رجاله الا أن أيوب
رواه عن عكرمة فقال عن أبي هريرة أخرجه البيهقي والبخاري من وجوه أخر عن أبي هريرة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة وعن شرب لبنها وأكلها وركوبها ولا بن أبي شيبة
بسند حسن عن جابر بن نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة أن يؤكل لجهأ أو يشرب
لبنها ولا بن داود والنسائي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن نسي رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم خيبر عن لحوم الجمل الالهية وعن الجلالة عن ركوبها وأكل لجهأ وسنده حسن وقد
أطلق الشافعية كراهة أكل الجلالة اذا تغير لجهأ بأكل النجاسة وفي وجه اذا كثرت من ذلك
ورجح أكثرهم أنها كراهة تنزيه وهو قضية صنيع أبي موسى ومن حجتهم أن العلف الطاهر اذا
صار في كرشها نجس فلا تتغذى الا بالنجاسة ومع ذلك فلا يحكم على اللحم واللبن بالنجاسة
فكذلك هذا وتعب بأن العلف الطاهر اذا نجس بالمجاورة جاز اطعامه للدابة لانها اذا كتته
لا تتغذى بالنجاسة وانما تتغذى بالعلق بخلاف الجلالة وذهب جماعة من الشافعية وهو قول
الحنابلة إلى أن النهي للتعريم وبه حزم ابن دقيق العيد عن الفقهاء وهو الذي صححه أبو اسحق
المروزي والقسقال وامام الحرمين والبعوى والغزالي وألحقوا بالنبها والجهأ يعضها وفي معنى الجلالة
ما يتغذى بالنجس كالشاة ترضع من كلبه والمعتبر في جواز أكل الجلالة زوال رائحة النجاسة بعد
أن تعلق بالشيء الطاهر على الصحيح وجاء عن السلف فيه توقيت فعند ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه
كان يحبس الدجاجة الجلالة ثلاثاً كما تقدم وأخرج البيهقي بسنده في نظر عن عبد الله بن عمرو
مرفوعاً أنها لا تؤكل حتى تعلق أربعين يوماً **(قوله ما لحوم الخيل)** قال ابن
المنير يذكر الحكم تعارض الأدلة كذا قال ودلل الجواز ظاهر القوة كما سأتى **(قوله سفنان)**
هو ابن عيينة وهشام هو ابن عروة وفاطمة هي بنت المنذر بن الزبير وهي ابنة عم هشام المذكور
وزوجته وقد تقدم ذلك صريحاً في باب النحر والذبح وقد اختلف في سنده على هشام فقال
أيوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن أبيه عن أسماء وكذا قال ابن ثوبان من رواية عتبة بن

* (باب لحوم الخيل) * حدثنا
الحديثى حدثنا سفيان
حدثنا هشام عن فاطمة عن
أسماء

جاد عنه عن هشام بن عروة وقال المغيرة بن مسلم عن هشام عن أبيه عن الزبير بن العوام أخرجه
 البزار وذكر الدارقطني الاختلاف ثم رجح رواية ابن عيينة ومن وافقه (قوله) نحرنا فرسا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه زاد عبدة بن سليمان عن هشام ونحن بالمدينة وقد تقدم
 ذلك قبل بابين وفي رواية للدارقطني فأكلناه نحن وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم
 الاختلاف في قولها نحرنا وذبحنا واختلاف الشارحون في توجيهه فقيل يحتمل النحر على الذبح
 مجازا وقيل وقع ذلك مرتين واليه جنح النووي وفيه نظر لأن الأصل عدم التعدد والنحر مجاز
 والاختلاف فيه على هشام فبعض الرواة قال عنه نحرنا وبعضهم قال ذبحنا والمستفاد من ذلك
 جواز الأمرين عندهم وقيام أحدهما في لذية مكان مقام الآخر والمساغ لهم الاتيان بهذا
 موضع هذا وأما الذي وقع بعينه فلا يتحرق لوقوع التساوي بين الرواة المختلفين في ذلك ويستفاد
 من قولها ونحن بالمدينة أن ذلك بعد فرض الجهاد في ردعي من استمد إلى منع أكلها بعلم أنهم من
 آلات الجهاد ومن قولها نحن وأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم الردعي من زعم أنه ليس فيه أن
 النبي صلى الله عليه وسلم اطع على ذلك مع أن ذلك لو لم يرد لم يظن بأل أبي بكر أنهم يقدمون على
 فعل شيء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بعد موافقة العلم بخوضه لشدة اختلافهم بالنبي صلى
 الله عليه وسلم وعدم مفارقتهم له ذامع وقد راعية العناية إلى سؤاله عن الأحكام ومن ثم كان
 الرجح أن الصحابي إذا قال كنا فعل كذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع لأن
 الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريره وإذا كان ذلك في مطلق الصحابي
 فكيف بأل أبي بكر الصديق * الحديث الثاني (قوله) جاد) هو ابن زيد وعمر وهو ابن دينار ومحمد
 بن علي أي ابن الحسين بن علي وهو الباقر أبو جعفر كذا أدخل جاد بن زيد بن عمرو بن دينار وبين
 جابر في هذا الحديث محمد بن علي ولما أخرجه النسائي قال لا أعلم أحدا وافق جادا على ذلك وأخرجه
 من طريق حسين بن واقد وأخرجه هو والترمذي من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو
 ابن دينار عن جابر ليس فيه محمد بن علي ومال الترمذي أيضا إلى ترجيح رواية ابن عيينة وقال
 سمعت محمد بن علي يقول ابن عيينة أحفظ من جاد (قلت) لكن اقتصر البخاري وبمسلم على ترجيح
 طريق جاد بن زيد وقد وافقه ابن جرير عن عمرو على ادخال الواسطة بين عمرو وجابر لكنه
 لم يسمه أخرجه أبو داود ومن طريق ابن جرير وله طريق أخرى عن جابر أخرجه مسلم من طريق
 ابن جرير وأبو داود من طريق حماد والنسائي من طريق حسين بن واقد كلهم عن أبي الزبير عنه
 وأخرجه النسائي صحيحا عن عطاء عن جابر أيضا وأغرب البيهقي فخرم بأن عمرو بن دينار لم يسمعه
 من جابر واستغرب بعض الفقهاء دعوى الترمذي أن رواية ابن عيينة أصح مع إشارة البيهقي إلى
 أنها منقطعة وهو ذهل فإن كلام الترمذي محمول على أنه صحيح عنده اتصاله ولا يلزم من دعوى
 البيهقي انقطاعه ككون الترمذي يقول بذلك والحق أنه ان وجدت رواية فيها تصریح عمرو
 بالسماع من جابر فتكون رواية حماد من المزيدي متصل الأسانيد والافرواية جاد بن زيد هي
 المتصلة وعلى تقدير وجود التعارض من كل جهة فلحديث طرق أخرى عن جابر غير هذه فهو
 صحيح على كل حال (قوله) يوم خيبر عن لحوم الحمر) زاد مسلم في روايته الإلهية (قوله) ورخص في
 لحوم الخيل) في رواية مسلم وأذن بدل رخص وله في رواية ابن جرير أكلنا من خيبر الخيل وحمر

قالت نحرنا فرسا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فأكلناه * حدثنا
 مسدد حدثنا جاد عن
 عمرو بن محمد بن علي عن
 جابر بن عبد الله قال سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم خيبر عن لحوم الحمر
 ورخص في لحوم الخيل

الوحش ونها النبي صلى الله عليه وسلم عن الجمار الاهلى وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني
أمر قال الطحاوي وذهب أبو حنيفة الى كراهة أكل الخيل وخالقه صاحبه وغيرهما واحتجوا
بالأخبار المتواترة في حلها ولو كان ذلك مأخوذاً من طريق النظر لما كان بين الخيل والجر الاهلية
فرق ولكن الآثارا اذا صححت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال بهما يوجب النظر
ولاسيما وقد أخبر جابر أنه صلى الله عليه وسلم أباح لهم لحوم الخيل في الوقت الذي منعهم فيه من
لحوم الجر فدل ذلك على اختلاف حكمهما (قلت) وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من
غير استثناء أحد فأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء قال لم ينزل سلفك
يا كلونه قال ابن جرير قاتله أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم وأما ما نقل في
ذلك عن ابن عباس من كراهتها فأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بسندين ضعيفين ويدل على
ضعف ذلك عنه ما سألني في الباب الذي بعده صحيحاً عنه أنه استدل بإباحة الجر الاهلية بقوله
تعالى قل لأجدن فياً أوحى الى محرماً فان هذا أن صلح مستمسكاً للجر صلح للخيل ولا فرق
وسبأني فيه أيضاً أنه توقف في سبب المنع من أكل الجر هل كان تحريماً عاماً أو بسبب كونها
كانت حيلة الناس وهذا يأتي مثله في الخيل أيضاً فيسبب عدم ثبوت عنه القول بتحريم الخيل
والقول بالتوقف في الجر الاهلية بل أخرج الدارقطني بسند قوي عن ابن عباس مرفوعاً مثل
حديث جابر ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجر الاهلية وأمر بلحوم الخيل
وصح القول بالكراهة عن الحكم بن عيينة ومالك وبعض الخنفية وعن بعض المالكية
والخنفية التحريم وقال النافكهمي المشهور عند المالكية الكراهة والصحيح عند المحققين منهم
التحريم وقال أبو حنيفة في الجامع الصغير كره لحم الخيل فحمل أبو بكر الرازي على التنزيه وقال
لم يطلق أبو حنيفة فيه التحريم وليس هو عنده كالجمار الاهلى وصح عنه أصحاب المحيط والهداية
والذخيرة التحريم وهو قول أكثرهم وعن بعضهم بآثم آكله ولا يسمى حراماً وروى ابن القاسم
وابن وهب عن مالك المنع وأنه حجة بالآية التي ذكرها وأخرج محمد بن الحسن في الآثار عن
أبي حنيفة بسنده عن ابن عباس نحوه ذلك وقال القرطبي في شرح مسلم مذهب مالك الكراهة
واستدل له ابن بطال بالآية وقال ابن المنير الشبهة الخلقية بينها وبين البغال والحمير مما يؤكده
القول بالمنع فمن ذلك هيئتها وزهومة لحمها وغلظه وصفة أروائها وانها لا تجتر قال واذا تأكد
الشبهة الخلقية التحق بنفي الفارق وبعد الشبهة بالانعام المتفق على آكلها اه وقد تقدم من كلام
الطحاوي وما يؤيد منه الجواب عن هذا وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة الدليل في الجواز مطلقاً
واضح لكن سبب كراهة مالك لا كلها لكونها تستعمل غالباً في الجهاد فلو اتفقت الكراهة لكثير
استعماله ولو كثر لادى الى قلمها فيفضي الى فناءها فيؤلف الى التقصص من ارباب العدو الذي وقع
الامر به في قوله تعالى ومن رباط الخيل (قلت) فعلى هذا فالكراهة لسبب خارج وليس البحث
فيه فان الحيوان المتفق على اباحته لم يحدث أمر يقتضي أن لو ذبح لافضى الى ارتكاب محذور
لا متنع ولا يلزم من ذلك القول بتحريمه وكذا قوله ان وقوع آكلها في الزمن النبوي كان نادراً
فاذا قيل بالكراهة قل استعماله فيوافق ما وقع قبل انتهى وهذا لا ينهض دليلاً للكراهة بل

غايته أن يكون خلاف الأولى ولا يلزم من كون أصل الحيوان حل أكله فثاؤه لا لكل وأما قول بعض المانعين لو كانت حلالا لاجازت الاضحية بها فتنقض بحيوان البر فانه مأكول ولم تشرع الاضحية به ولعل السبب في كون الخيل لا تشرع الاضحية بها استيقاؤه، لانه لو شرع فيها لجميع ما جاز في غيرها لكانت المنفعة بها في أهم الاشياء منها وهو الجهاد وذكر الطحاوي وأبو بكر الرازي وأبو محمد بن حزم من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجر والخيل والبغال قال الطحاوي وأهل الحديث يضاعفون عكرمة بن عمار (قلت) لا سيما في يحيى بن أبي كثير فان عكرمة وان كان مختلفا في توثيقه فقد أخرجه مسلم لكن انما أخرجه ليعرف ما روته عن يحيى بن أبي كثير وقد قال يحيى ابن سعيد القطان أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة وقال البخاري حديثه عن يحيى مضطرب وقال النسائي ليس به بأس الا في يحيى وقال أحمد حديثه عن غير أبياس بن سلمة مضطرب وهذا أشد مما قبله ودخل في عموم يحيى بن أبي كثير أيضا وعلى تقدير صحة هذه الطريق فقد اختلف على عكرمة فيها فان الحديث عند أحمد والترمذي من طريقه ليس فيه الغيل ذكر وعلى تقدير أن يكون الذي زاده حفظه فالروايات المتسوعة عن جابر المنفصلة بين لحوم الخيل والجر في الحكم أظهر اتصالها وتقرب رجالها وأكثر عددا وأعل بعض الحنفية حديث جابر بما نقله عن ابن اسحق أنه لم يشهد خيبر وليس بعلة لان غايته أن يكون مرسل صحابي ومن حجج من منع أكل الخيل حديث خالد بن الوليد المخرج في السنن أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل وتعب بأن شاذ منكر لان في سياقه أنه شهد خيبر وهو خطأ فانه لم يسلم الا بعد هاء على الصحيح والذي جرم به الاكثر أن اسلامه كان سنة الفتح والعمدة في ذلك على ما قال مصعب الزبيري وهو أعلم الناس بتريش قال كتب الوليد بن الوليد الى خالد حين فتر من مكة في عمرة القضية حتى لا يرى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة فذكر القصة في سبب اسلام خالد وكانت عمرة القضية بعد خيبر جزما وأعل أيضا بأن في السند راوي مجهول لا يمكن قد أخرجه الطبري من طريق يحيى بن أبي كثير عن رجل من أهل حص قال كنا مع خالد فذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الجر الالهية وخیلها وبغالها وأعل بتدليس يحيى وابهام الرجل وادعى أبو داود أن حديث خالد بن الوليد منسوخ ولم يبين ناسخه وكذا قال النسائي الاحاديث في الاباحة أصح وهذا ان صح كان منسوخا وكان له ما تعارض عنده الخبران ورأى في حديث خالد نهى وفي حديث جابر أن حمل الاذن على نسخ التحريم وفيه نظر لانه لا يلزم من كون النهي بما يقال الاذن أن يكون اسلام خالد سابقا على فتح خيبر والاكثر على خلافه والنسخ لا يثبت بالاقتال وقد قرر الحازمي النسخ بعد أن ذكر حديث خالد وقال هو شاذي المخرج جامن غير وجب بما ورد في حديث جابر من رخص وأذن لانه من ذلك يظهر أن المنع كان سابقا والاذن متأخرا فيستعين المصير اليه قال ولولم ترد هذه اللفظة لكانت دعوى النسخ مردودة لعدم معرفة التاريخ اه وليس في نظر رخص وأذن ما يتعين معه المصير الى النسخ بل الذي يظهر أن الحكم في الخيل والبغال والجبر كان على البراءة الاصلية فلما نهى الشارع يوم خيبر على الجر والبغال خشى أن يظنوا أن الخيل كذلك لشبهها بها فأذن في أكلها دون الجبر والبغال والراجح أن الاشياء قبل بيان حكمها

في الشرع لا توصف لا بجمل ولا حرمة فلا يثبت النسخ في هذا ونقل الحازمي أيضا تقرير النسخ
 بطريق أخرى فقال ان انتهى عن كل الخيل والجير كان عاملا من أجل أخذهم لها قبل القسمة
 والتخميس ولذلك أمر بكفاء القدر ثم بين بدائه بأن لحوم الجير جس أن تحريرها لذاتها وأن
 انتهى عن الخيل انما كان بسبب ترك القسمة خاصة ويعكر عليه أن الامر بكفاء القدر وانما
 كان بطعنهم فيها المجر كما هو مصرح به في الصحيح لا الخيل فلا يتم مراده والحق أن حديث خالد
 ووسلم أنه ثابت لا ينهض معارضا لحديث جابر الدال على الجواز وقد وافقه حديث أسماء وقد
 ضعف حديث خالد أحمد والبخاري وموسى بن هرون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد
 الحق وآخرون وجمع بعضهم بين حديث جابر وخالد بأن حديث جابر دال على الجواز في الجملة
 وحديث خالد دال على المنع في حالة دون حالة لان الخيل في خير كانت عزيزة وكا لو محتاجين
 اليها للجهاد فلا يعارض النهي المذكور ولا يلزم وصف أكل الخيل بالكراهة المطلقة فضلا عن
 التحريم وقد وقع عند الدارقطني في حديث أسماء كانت لما فرس على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فأردت أن تموت فذبجنها فأكلناها وأجاب عن حديث أسماء بأنها واقعة عين فعمل
 تلك الفرس كانت كبرت بحيث صارت لا ينتفع بها في الجهاد فيكون النهي عن الخيل لمعنى خارج
 لذاتها وهو جمع جيد وزعم بعضهم أن حديث جابر في الباب دال على التحريم لقوله رخص
 لان الرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع فدل على أنه رخص لهم فيها بسبب النخصة التي
 أصابتهم بخير فلا يدل ذلك على الحل المطلق وأجيب بأن أكثر الروايات جاء بالنظر الاذن وبعضها
 بالامر فدل على أن المراد بقوله رخص أذن لا خصوص الرخصة باصطلاح من تأخر عن عهد
 الصحابة ونوقض أيضا بأن الاذن في أكل الخيل لو كان رخصة لأجل النخصة لكانت الجرا اهلية
 أولى بذلك لكثرتها وعزة الخيل حينئذ ولان الخيل ينتفع بها فيما ينتفع بالجير من الحل وغيره
 والجير لا ينتفع بها فيما ينتفع بالخيل من القتل عليها والواقع كما سيأتي صريحاً في الباب الذي يليه
 أنه صلى الله عليه وسلم أمر بآفة القدر التي لم يفت فيها الجير مع ما كان بهم من الحاجة فدل
 ذلك على أن الاذن في أكل الخيل انما كان للإباحة العامة لا لخصوص الضرورة وأما ما نقل عن
 ابن عباس ومالك وغيرهما من الاحتجاج بالمنع بقوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها
 وزينة فقد تمسك بها أكثر القائلين بالتحريم وقرر واذل ذلك بأوجه * أحدها أن اللام للتعليل فدل
 على أنهم لم تخلق لغرض ذلك لان الهلة المنصوصة تفيد الحصر فإباحة كلها تقتضي خلاف ظاهر
 الآية * ثانيها عطف البغال والحمير فدل على اشتراكها معها في حكم التحريم فاحتجاج من أفرد
 حكمها عن حكم ما عطف عليه الى دليل * ثالثها أن الآية سبقت مساق الامتنان فلو كانت
 ينتفع بها في الاكل لكان الامتنان به أعظم لانه يتعلق به بقاء البنية بغير واسطة والحكيم لا يمتن
 بأدنى النعم ويترك أعلاها ولا سيما قد وقع الامتنان بالاكل في المذكورات قبلها * رابعها الواو يجمع
 أكلها الفاتت المنفعة بها فيما وقع به الامتنان من الركوب والزينة هذا ملخص ما تمسكوا به من
 هذه الآية والجواب على سبيل الاجمال أن آية النحل مكية اتفاقا والاذن في أكل الخيل كان
 بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست سنين فلو فهم النبي صلى الله عليه وسلم من الآية المنع لما أذن
 في الاكل وأيضاً آية النحل ليست نصاً في منع الاكل والحديث صريح في جوازه وأيضاً على

* (باب لحوم الجر الانسية) *
 فيه عن سلة عن النبي صلى
 الله عليه وسلم * حدثنا
 صدقة أخبرنا عدة عن
 عبيد الله عن سالم ونافع عن
 ابن عمر رضي الله عنهم ما نهى
 النبي صلى الله عليه وسلم عن
 لحوم الجر الاهلية يوم خيبر
 * حدثنا مسدد حدثنا يحيى
 عن عبيد الله حدثني نافع
 عن عبد الله قال نهى النبي
 صلى الله عليه وسلم عن لحوم
 الجر الاهلية * تابعه ابن
 المبارك عن عبيد الله عن
 نافع * وقال أبو أسامة عن
 عبيد الله عن سالم * حدثنا
 عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك
 عن ابن شهاب عن عبد الله
 والحسن ابني محمد بن علي
 عن أبيهما عن علي رضي
 الله عنهم قال نهى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن
 المتعة عام خيبر ولحوم جر
 الانسية * حدثنا سليمان بن
 حرب حدثنا حماد عن عمرو
 عن محمد بن علي عن جابر بن
 عبد الله قال نهى النبي صلى
 الله عليه وسلم يوم خيبر عن
 لحوم الجر ورخص في لحوم
 الخيل * حدثنا مسدد
 حدثنا يحيى عن شعبة قال
 حدثني عدي عن البراء
 وابن أبي أوفى رضي الله عنهم
 قالان نهى النبي صلى الله
 عليه وسلم عن لحوم الجر

سبيل التنزل فاعتمد لما ذكر على ترك الاكل والترك اعم من أن يكون للتحريم أو للتنزيه أو
 خلاف الاولى واذ لم يتعين واحد منهما بقي التسليم بالدلالة المصرحة بالحوار وعلى سبيل التفصيل
 أما أولا فلو سلمنا أن اللام للتعديل لم تسلم افادة الحصر في الركوب والزينة فانه ينفع بالخيل في
 غيرهما وفي غير الاكل اتفاقا وانما ذكر الركوب والزينة لكونهما أغلب ما تتطلب له الخيل
 ونظيره حديث البقرة المذكور في الصحيحين حين خاطبت راكبا فقالت انما تخلق لهذا انما
 خلقنا للجرث فانه مع كونه أصرح في الحصر لم يقصد به الاغلب والافهى توكل وينتفع بها في
 أشياء غير الجرث اتفاقا وأيضاً فلو سلم الاستدلال للزم منع حمل الاثقال على الخيل والبغال والحمير
 ولا قائل به وأما ثانياً فدلالة العطف انما هي دلالة اقتران وهي ضعيفة وأما ثالثاً فالامتنان انما
 قصده غلبا ما كان يقع به انتفاعهم بالخيل فخطبوا بما ألفوا وعرفوا ولم يكونوا يعرفون أن كل
 الخيل لعزتها في بلادهم بخلاف الانعام فان أكثر انتفاعهم بها كان لحمل الاثقال وللأكل
 فاقصر في كل من الصنفين على الامتنان بأغلب ما ينتفع به فلو لم يكن ذلك الحصر في هذا الشق
 للزم مثله في الشق الآخر وأما بما عايناه من الانس في الأذن في أكلها أن نفى اللزوم مثله في البقر وغيرها
 مما أبجأ كله ووقع الامتنان بمنفعة له أخرى والله أعلم * (قوله باب لحوم
 الجر الانسية) القول في عدم جرمه بالحكم في هذا كالتقول في الذي قبله لكن الراجح في الجر المنع
 بخلاف الخيل والانسية بكسر الهمزة وسكون النون. ونسوبة الى الانس ويقال فيه انسية
 بفتحسين وزعم ابن الاثير أن في كلام أبي موسى المديني ما يقتضي أنها بالضم ثم السكون لقوله
 الانسية هي التي تألف البيوت والانس ضد الوحشة ولا جنة في ذلك لأن أبا موسى انما قاله
 بفتحسين وقد صرح الجوهري أن الانس بفتحسين ضد الوحشة ولم يقع في شيء من روايات
 الحديث بضم ثم سكون مع احتمال جوازه نغمز في أبو موسى الرواية بكسر أوله ثم السكون فقال
 ابن الاثير ان أراد من جهة الرواية فعمى والافهوا ثابت في اللغة ونسبتها الى الانس وقد وقع في
 حديث أبي ثعلبة وغيره الاهلية بدل الانسية وبؤخذ من التقييدها جوازاً كلى الجر الوحشية
 وقد تقدم صريحاً في حديث أبي قتادة في الحج (قوله فيه سلمة) هو ابن الاكوع وقد تقدم حديثه
 موصولاً في المغازي مطولاً ثم ذكر في الباب أحاديث * الاول حديث ابن عمر (قوله عبدة) هو
 ابن سليمان وعبيد الله هو العنبري (قوله عن سالم ونافع) كذا قال عبد الله بن غير عن عبيد الله
 عن مسدد * ومحمد بن عبيد عنه كما سبق في المغازي ثم ساقه المصنف من طريق يحيى القطان عن
 عبيد الله عن نافع وحده وقوله تابعه ابن المبارك وصله المؤلف في المغازي (قوله وقال أبو أسامة
 عن عبيد الله عن سالم) وصله في المغازي من طريقه وفصل في روايته بين أن كل الثوم والجر فبين
 أن النهي عن الثوم من روايه نافع فقط وأن النهي عن الجر عن سالم فقط وهو تفصيل بالغ
 لكن يحيى القطان حافظ فعل عبيد الله ثم فصله الا لا في أسامة وكان يحدث به عن سالم ونافع
 معاً مدحاً فاقصر بعض الرواة عنه على أخذ شيخه غسكا بظاهر الاطلاق * الثاني حديث علي
 ذكره مختصراً وتقدم طولاً في كتاب النكاح * الثالث حديث جابر وقد سبق في الباب الذي قبله
 * الرابع والخامس حديث البراء وابن أبي أوفى وأورده مختصراً وقد تقدم عنه ما أمسياً فان هذا
 في المغازي وأقرده عن ابن أبي أوفى هنا وفي فرض الجنس وفيه زيادة اختلافهم في السبب

* حدثنا اسحق اخبرنا

يعقوب بن ابراهيم حدثنا
أبي عن صالح عن ابن شهاب
أن أبا دريس أخبره أن أبا
ثعلبة قال حرم رسول الله
صلى الله عليه وسلم لحوم
الحمر الأهلية * تابعه
الزيدي وعقيل عن ابن
شهاب * وقال مالك ومعمرو
والماجشون ويونس وابن
اسحق عن الزهري أنه
النبي صلى الله عليه وسلم عن
كل ذي ناب من السباع
* حدثنا محمد بن سلام أخبرنا
عبد الوهاب الثقفي عن
أيوب عن محمد عن أنس بن
مالك رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم جاءه فقال أكلت
الحمر جاءه فقال أكلت
الحمر ثم جاءه فقال أفنيت
الحمر فأمر مناديا فنادى في
الناس ان الله ورسوله
ينهيانكم عن لحوم الحمر
الأهلية فأنهم أرجس فأكنفت
القدور وانما التنوير باللحم
* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان قال عمرو
قلت لجابر بن زيد يزعمون
أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن حمر الأهلية
فقال قد كان يقول ذلك
الحكيم بن عمرو الغفاري
عندنا بالبصرة ولكن أبي
ذلك البحر ابن عباس

* السادس حديث أبي ثعلبة (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهويه ويعقوب بن ابراهيم أي ابن
سعيد وصالح هو ابن كيسان (قوله حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمر الأهلية) تابعه
الزيدي وعقيل عن الزهري فرواية الزيدي وصلها النسائي من طريق بقية قال حدثني
الزيدي ولفظه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع وعن لحوم الحمر الأهلية ورواية
عقيل وصلها أحمد بلفظ الباب وزاد ولم يكل ذي ناب من السباع وسأيت البحث فيه بعد هذا
ووقع عند النسائي من وجه آخر عن أبي ثعلبة فيه قصة ولفظه غزو نافع النبي صلى الله عليه وسلم
خير الناس جياح فوجدوا حمر الأنسية فذبحوا منها فأمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن
ابن عوف فنادى ألا أن لحوم الحمر الأنسية لا تحل (قوله وقال مالك ومعمرو والماجشون ويونس
وابن اسحق عن الزهري نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع) يعني
لم يتعرضوا فيه لذكر الحمر فأما حديث مالك فسأيت موصولا في الباب الذي يليه وأما حديث
معمرو ويونس فوصلهما الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك عنهما وأما حديث
الماجشون وهو يوسف بن يعقوب بن أبي سلمة فوصله مسلم عن يحيى بن يحيى عنه وأما حديث
ابن اسحق فوصله اسحق بن راهويه عن عبيدة بن سليمان ومحمد بن عبيد كلاهما عنه * الحديث
السابع حديث أنس في النداء بالنهي عن لحوم الحمر وقع عند مسلم أن الذي نادى بذلك هو أبو
طلحة وعزاه النووي لرواية أبي يعلى فنسب إلى التقصير ووقع عند مسلم أيضا أن بلال نادى
بذلك وقد تقدم قريبا عند النسائي أن المنادي بذلك عبد الرحمن بن عوف ولعل عبد الرحمن
نادى أو لا بالنهي مطلقا ثم نادى أبو طلحة بلال بزيادة على ذلك وهو قوله فأنهم أرجس فأكنفت
القدور وانما التنوير باللحم ووقع في الشرح الكبير للرافعي أن المنادي بذلك خالد بن الوليد
وهو غلط فإنه لم يشهد خيبر وانما أسلم بعد فتحها (قوله جاءه فقال أكلت الحمر) لم أعرف
اسم هذا الرجل ولا اللذين بعده ويحتمل أن يكونوا واحدا فإنه قال أولا أكلت فأما لم يسمعه
النبي صلى الله عليه وسلم وأما لم يكن أمر فيها بشئ وكذا في الثانية فلما قال الثالثة أفنيت
الحمر أي لكثرة ما ذبح منها تطبخ صادف نزول الأمر بتجريمها ولعل هذا مستند من قال إنما
نهى عنها لكونها كانت حولة الناس كما سأيت * الحديث الثامن (قوله سفيان) هو ابن
عمينة وعمر هو ابن دينار (قوله قلت لجابر بن زيد) هو أبو الشعثاء عجمي ومثله البصري
(قوله يزعمون) لم أقف على تسمية أحد منهم وقد تقدم في الباب الذي قبله أن عمرو بن دينار
روى ذلك عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله وأن من الرواة من قال عنه عن جابر بلا واسطة
(قوله قد كان يقول ذلك الحكيم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة) زاد الحيدري في مسنده
عن سفيان بهذا السند قد كان يقول ذلك الحكيم بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأخرجه أبو داود من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار مضمون ما لي حديث جابر بن عبد الله
في النهي عن لحوم الحمر فوعا ولم يصرح برفع حديث الحكيم (قوله ولكن أبي ذلك البحر
ابن عباس) وأبي من الآباء أي امتنع والبحر صفة لابن عباس قيل له سمعته عليه وهو من تقديم
الصنف على الموصوف مبالغة في تعظيم الموصوف كأنه صار علما عليه وانما ذكر شهرته بعد
ذلك لاحتمال خفاءه على بعض الناس ووقع في رواية ابن جريج وأبي ذلك البحر يزيد بن عباس

لذا يشعر بأن في رواية ابن عيينة ادراجاً (قوله) وقرأ قل لأجد فيما أوحى إلى محرماً في رواية
 ابن مردويه وصححه الحارثي من طريق محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن
 عباس قال كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء ويتبركون أشياء تقذراً فبعث الله نبيه وأنزل
 كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه فأحل فيه فهو حلال وما حرم فيه فهو حرام وما سكت عنه
 فهو عفو وتلاه هذه قل لأجد إلى آخرها والاستدلال بهذا العمل انما يتم فيما لم يأت فيه نص
 عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريمه وقد تواردت الاخبار بذلك والتصميم على التحريم مقدم
 على عموم التحليل وعلى القياس وقد تقدم في المغازي عن ابن عباس أنه توقف في النهي عن الحر
 هل كان لمعنى خاص أو للتأنيد ففيه عن الشعبي عنه أنه قال لأدري أنهى عنه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من أجل أنه كان جولة الناس فذكروا أن تذهب حولهم أو حرما البتة يوم خيبر
 وهذا التردد أوضح من الخبر الذي جاء عنه بالجزم بالعلة المذكورة وكذا فيما أخرجه الطبراني وابن
 ماجه من طريق شقيق بن سلمة عن ابن عباس قال انما حرّم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحر
 الاهلية مخافة قلة الظهر وسننه ضعيف وقد تقدم في المغازي في حديث ابن أبي أوفى فتحدثنا انه
 انما نهى عنها لانهم لم يخمس وقال بعضهم نهى عنها لانها كانت تأكل العذرة (قلت) وقد زال
 هذه الاحتمالات من كونهم لم يخمس أو كانت جلالة أو كانت انتميت حديث أنس المذكور قبل
 هذا حيث جاء فيه فانها رجس وكذا الامر بغسل الاناء في حديث سلمة قال القرطبي قوله فانها
 من ظاهري عود الضمير على الحر لانها المتحدث عنها المأمور بها كنفائهم من القدور وغسلها
 احكم المتخمس فيستفاد منه تحريم أكلها وهو دال على تحريمها لغيرها لعلنا نخرج وقال
 في العبد الامر بما كفا القدر وظاهره أنه سبب تحريم لحم الحر وقد وردت علل أخرى ان
 مع شيء منها وجب المصير اليه لكن لا مانع أن يعلل الحكم بأكثر من علة وحديث أبي نعلبة
 في التحريم فلا معدل عنه واما التعليل بخشية قلة الظهر فأجاب عنه الطحاوي بالمعارضة
 فان في حديث جابر النهي عن الحر والأذن في الخيل مقدور وناقول كانت العلة لأجل الجولة
 الخيل أولى بالمنع لقلتها عند هدم وعزتها وشدّة حاجتهم اليها والجواب عن آية الانعام
 وتوخيّر التحريم متأخر جداً فهو مقدم وأيضاً فنص الآية خبر عن الحكم الموجود عند
 نزولها فانه حينئذ لم يكن في تحريم المأكول الا ما ذكر فيها وليس فيها ما يمنع أن ينزل بعد ذلك
 غيرها فها وقد نزل بعدها في المدينة أحكام بتحريم أشياء غير ما ذكر فيها كالحرف في آية المائدة
 وفيها أيضاً تحريم ما أهل لغير الله به والمتخفة إلى آخره وكتحريم السباع والحشرات قال النووي
 قال بتحريم الحر الاهلية أكثر العلماء من العناية فمن بعدهم ولم يجحد عن أحد من العناية في ذلك
 خلافاً لهم الا عن ابن عباس وعند المالكية ثلاث روايات ثلثها الكراهة واما الحديث الذي
 أخرجه أبو داود عن غالب بن الحر قال أصابتنا سنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي الاسمان جر
 فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت انك حرمت لحوم الحر الاهلية وقد أصابتنا سنة قال
 أطعم أهلك من سمين جرك فانما حرمتها من أجل حوالى القرية يعنى الجلالة واسناده ضعيف
 والمتن شاذ مخالف للحديث الصحيحة فالاعتماد عليها وأما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أم
 نصر المخارية أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحر الاهلية فقال أليس ترعى

وقرأ قل لأجد فيما أوحى إلى
 محرماً

الكلأ وتأكل الشجر قال نعم قال فأصاب من لحومها وأخرجته ابن أبي شيبة من طريق رجل
من بني مرة قال سألت فذكر نحوه في السندين مقال ولو ثبتا احتل أن يكون قبل التحريم قال
الطحاوي لو ثبت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم الجوارح الهلالية لكان النظر
يقضي خلها لان كل حرام من الاهلي أجمع على تحريمه اذا كان وحشياً كالخنزير وقد أجمع
العلماء على حلال الجوارح الوحشية في مكان النظر يقتضي حلال الجوارح الاهلي (قلت) ما ادعاه من
الاجماع مردود فان كثيراً من الحيوان الاهلي مختلف في نظيره من الحيوان الوحشي كالهر وفي
الحديث ان الذكاة لا تطهر ما لا يحل أكله وان كل شيء تنحس علاقاة نجاسة بكفي غسله مرة
واحدة لاطلاق الامر بالغسل فانه يصدق الامتثال بالمرة والاصل أن لازيادة عليها وان الاصل
في الاشياء الاباحية ان تكون الصحابة أقدموا على ذبحها وطبخها كسائر الحيوان من قبل أن
يستأمر وأجمع توفروا عليهم على السؤال عما يشكول وانه ينبغي لأمير الجيوش تفقد أحوال رعيته
ومن رآه فعل ما لا يسوغ في الشرع أشاع منعه اما بنفسه كان يخاطبهم واما بغيره بأن يأمر منادياً
فينادي لئلا يغترب به من رآه فيظنه جائزاً (قوله) **باب** أكل كل ذي ناب من السباع
لميت القول بالحكم للاختلاف فيه أول التتصيل نجاساً بينه (قوله من السباع) يأتي في الطب
بلفظ من السبع وليس المراد حقيقة الافراد بل هو اسم جنس وفي رواية ابن عيينة في الطب أيضاً
عن الزهري قال ولم أسمعه حتى أتيت الشام ولمسلم من رواية يونس عن الزهري ولم أسمع ذلك من
علمنا بالجواز حتى حدثني أبو ادريس وكان من فقهاء أهل الشام وكان الزهري لم يبلغه حديث
عبيدة بن سفيان وهو مدني عن أبي هريرة وهو صحيح أخرجه مسلم من طريقه ولفظة كل ذي ناب
من السباع فأكله حرام ولمسلم أيضاً من طريق يمين بن مهران عن ابن عباس نهي رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير والمخلب بكسر الميم
وسكون المعجمة وفتح اللام بعدهما موحدة وهو الطير كالظفر لغيره لكنه أشد منه وأعظ وأحد فهو
له كالناب للسميع وأخرج الترمذي من حديث جابر بسند لا بأس به قال حرم رسول الله صلى
الله عليه وسلم الجوارح الانسية ولحوم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ومن
حديث العرباض بن سارية مثله وزاد يوم خيبر (قوله) تابعه يونس ومعه وابن عيينة
والمباحسون عن الزهري) تقدم بيان من وصل أحاديثهم في الباب قبله الا ابن عيينة فقد أشرت
اليه في هذا الباب قريبا قال الترمذي العمل على هذا عند أكثر أهل العلم وعن بعضهم لا يحرم
وحكي ابن وهب وابن عبد الحكم عن مالك كالجور وقال ابن العربي المشهور عنه الكراهة
وقال ابن عبد البر اختلف فيه على ابن عباس وعائشة رجاء بن ابن عمر من وجه ضعيف وهو
قول الشعبي وسعيد بن جبيرة واحتجوا بعموم قل لا أجد والجواب انها مكيدة وحديث التحريم
بعد الهجرة ثم ذكر نحوه ما تقدم من أن نص الآية عدم تحريم غير ما ذكرنا ذلك فليس فيها نفي
ما ساقى وعن بعضهم أن آية الانعام خاصة بيهمة الانعام لانه تقدم قبلها حكاية عن الجاهلية
أنهم كانوا يحرمون أشياء من الأزواج الثمانية بآرائهم فترت الآية قل لا أجد فيما أوحى إلى
محرم أي من المذكورات الا الميتة منها والدم المسفوح ولا يرد كون لحم الخنزير ذكراً معها لانها
قرئت به علة تحريمه وهو كونه رجساً ونقل امام الحرمين عن الشافعي أنه يقول بخصوص

*(باب أكل كل ذي
ناب من السباع)* حدثنا
عبد الله بن يوسف أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن أبي
ادريس الخولاني عن أبي
ثعلبة رضى الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهي عن أكل كل
ذي ناب من السباع * تابعه
يونس ومعه وابن عيينة
والمباحسون عن الزهري

السبب اذا ورد في مثل هذه القصة لانه لم يجعل الآية حاضرة لما يحرم من الماء كولات مع ورود
صيغة العموم فيها وذلك انها وردت في الكفار الذين يحلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل
غير الله به ويحرمون كثيرا مما اباحه الشرع فكان الغرض من الآية ابانة حالهم وانهم يضادون
الحق فكانت قبل لحرām الاما حلت لهم بما لغت في الرد عليهم وحكي القرطبي عن قوم أن كية الانعام
الذكورة تزل في حجة الوداع فتكون ناصخة ورد بانها مكية كما صرح به كثير من العلماء ويؤيده
ما تقدم قبلها من الآيات من الرد على مشركي العرب في تحريمهم ما حرموه من الانعام
وتخصيصهم بعض ذلك بالآلهتهم الى غير ذلك مما سبق للرد عليهم وذلك كله قبل الهجرة الى المدينة
واختلف القائلون بالتحريم في المراءى به انما يفتي به ويصول على غيره ويصطاد
ويعدو بطبعه غالبا كالاسد والفهد والصرور والعقاب واما ما لا يعدو كالضبع والثعلب فلا والى
هذا ذهب الشافعي والليث ومن تبعهما وقد ورد في حل الضبع أحاديث لا بأس بها واما الثعلب
فورد في تحريمه حديث خزيمة بن جرح عند الترمذي وابن ماجه ولكن سنده ضعيف **(قوله جلود الميتة)**
مطلقه على مقبده **(قوله عن صالح)** هو ابن كيسان **(قوله من بشاة)** كذلك اكثر عن الزهري
وزاد في بعض الروايات عن الزهري عن ابن عباس عن عيمونة أخرجه مسلم وغيره من رواية ابن
عيمونة والراجح عند الحفاظ في حديث الزهري ليس فيه عيمونة نعم أخرجه مسلم والنسائي من
طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أن عيمونة أخبرته **(قوله باهاجها)**
بكسر الهمزة وتخفيف الهاء هو الجلد قبل أن يدبغ وقبل هو الجلد يدبغ ولم يدبغ وجمعه أهاب
بفتحين ويجوز بضمين زائد مسلم من طريق ابن عيمونة هلا أخذتم اهابها فذبغوه فانتفعتم به
وأخرج مسلم أيضا من طريق ابن عيمونة أيضا عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس نحوه
قال ألا أخذوا اهابها فذبغوه فانتفعوا به وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه الدارقطني وقال
حسن **(قوله قالوا انها ميتة)** لم أقف على تعيين القائل **(قوله قال انما حرم أكلها)**
قال ابن أبي جرة فيه مراجعة الامام فيمالي لا يفهم السامع معنى ما أمره كأنهم قالوا كيف تأمرنا
بالانتفاع بها وقد حرمت علينا فمينا له وجه التحريم ويؤخذ منه جواز تخصص الكتاب بالسنة
لان لفظ القرآن حرم عليكم الميتة وهو شامل لجميع أجزائها في كل حال فخصت السنة ذلك
بالاكل وفيه حسن مراجعة هم وبلاغتهم في الخطاب لانهم جمعوا معاني كثيرة في كلمة واحدة
وهي قولهم انها ميتة واستدل به الزهري بجواز الانتفاع بجلد الميتة مطلقا سواء أدبغ أم لم يدبغ
لكن صح التقيد من طرق أخرى بالباغ وهي حجة الجمهور واستثنى الشافعي من الميتات
الكلب والخنزير وما تولد منهما لخاصة عنهما عنده ولم يستثن أبو يوسف وداود شيئا أخذوا به عموم
الخبر وهي رواية عن مالك وقد أخرجه مسلم من حديث ابن عباس رفعه اذا دبغ الاهاب فقد
طهر ولفظ الشافعي والترمذي وغيرهما من هذا الوجه أي اهابا دبغ فقد طهر وأخرج مسلم
اسنادا هو لم يسق لفظها فاخرجه أبو نعيم في المستخرج من هذا الوجه باللفظ المذكور وفي لفظ
مسلم من هذا الوجه عن ابن عباس سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال دباغه
طهوره وفي رواية للسباز من وجه آخر قال دباغ الاديم طهوره وحزم الراغب وبعض أهل

* (باب جلود الميتة) * حدثنا
زهير بن حرب حدثنا يعقوب
ابن ابراهيم حدثنا أي عن
صالح حدثني ابن شهاب أن
عبيد الله بن عبد الله أخبره
أن عبد الله بن عباس رضى
الله عنهم ما أخبره أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم مر
بشاة ميتة فقال هلا
استمتعتم باهابها قالوا انها
ميتة قال انما حرم أكلها

الاصول أن هذا اللفظ ورد في شاة ميمونة ولكن لم أقف على ذلك صريحاً مع قوة الاحتمال فيه
 ليكون الجميع من رواية ابن عباس وقد تمسك بعضهم بخصوص هذا السبب فقصر الجواز على
 المأ كول لورود الخبر في الشاة ويتقوى ذلك من حيث النظر بأن الدباغ لا يزيد في التطهير على
 الذكاة وغيره المأ كول لورود كذا لم يظهر بالذكاة عند الأكثر فكذلك الدباغ وأجاب من عهدهم بالتمسك
 بعموم اللفظ فهو أولى من خصوص السبب وبعموم الاذن بالمنفعة ولأن الحيوان طاهر ينتفع
 به قبل الموت فكان الدباغ بعد الموت قائماً له مقام الحياة والله أعلم وذهب قوم إلى أنه لا ينتفع
 من الميتة بشئ سواء دبغ الجلد أم لم يدبغ وتمسكوا بحديث عبد الله بن عكيم قال أنا ناس من
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته أن لا تتدفق وأمن الميتة بالهاب ولا عصب أخرجه الشافعي
 وأحمد والأربعة وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي وفي روايته للشافعي ولا جد ولا يداود قبل
 موته بشهر قال الترمذي كان أحمد يذهب اليه ويقول هذا آخر الامر ثم تركه لما اضطربوا في
 اسناده وكذا قال الخلال نحوه ورد ابن حبان عن من ادعى فيه الاضطراب وقال سمع ابن عكيم
 الكتاب يقرأ وسمعه من مشايخ من جهينة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا اضطراب وأعله
 بعضهم بالانقطاع وهو مردود وبعضهم بكونه كتاباً وليس بعدلة قاذحة وبعضهم بأن ابن أبي
 ليلى راويه عن ابن عكيم لم يسمعه منه لما وقع عند أبي داود عنه أنه انطلق وناس معه إلى عبد الله
 ابن عكيم قال قد دخلوا وقعدت على الباب فخرجوا إلى فأخبروني فهذا يقتضي ان في السند من
 لم يسم ولكن سمع تصريح عبد الرحمن بن أبي ليلى بسماعه من ابن عكيم فلا أثر لهذه العلة أيضاً
 وأقوى ما تمسك به من لم يأخذ بظاهر معارضة الاحاديث الصحيحة له وانها عن سماع وهذا عن
 كتابة وانما أصح مخارج وأقوى من ذلك الجمع بين الحديثين بحمل الهاب على الجلد قبل الدباغ
 وأنه بعد الدباغ لا يسمى اهاباً انما يسمى قرية وغير ذلك وقد نقل ذلك عن أئمة اللغة كالنضر بن
 شميل وهذه طريقتان ابن شاهين وابن عبد البر والبيهقي وأبعد من جمع بينهما بحمل النهي على
 جلد الكلب وانما ينزير لكونه مما لا يدبغان وكذا من حمل النهي على باطن الجلد والاذن على
 ظاهره وحكي ما ورد عن بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمسك كان لعبد الله بن عكيم
 سنة وهو كلام باطل فانه كان رجلاً (قوله حديثنا خطاب بن عثمان) هو التوريز بفتح التاء
 وسكون الواو وبعد هازاي ومحمد بن جبر بكسر الميم وفتح التثنية واخطأ من
 قاله بالتصغير وهو قضاة تحصى وكذا شيخه والراوى عنه حصيون ما لهم في البخاري سوى هذا
 الحديث إلا محمد بن جبر وله آخر سبق في الهجرة إلى المدينة قائماً ثابت فوثقه ابن معين ودحيم
 وقال أحمد أنا أوقف فيه وساق له ابن عدى ثلاثة أحاديث غرائب وقال العقيلي لا يتابع في
 حديثه وأما محمد بن جبر فوثقه أيضاً ابن معين ودحيم وقال أبو حاتم لا يحتج به وأما خطاب فوثقه
 الدارقطني وابن حبان لكن قال ربما أخطأ فهذا الحديث من أجل هو لا من المتابعات لا من
 الاصول والاصل فيه الذي قبله ويستفاد منه خروج الحديث عن الغرابة وقد ادعى الخطيب
 تفرد هؤلاء الرواة فقال بعد أن أخرجه من طريق عمر بن يحيى بن الحرث الحراني حديثنا جدى
 خطاب بن عثمان به هذا حديث عزيز ضيق المخرج انتهى وقد وجدنا لمحمد بن جبر فيه متابعاً

* حديثنا خطاب بن عثمان

حديثنا محمد بن جبر عن

ثابت بن عجلان قال سمعت

سعيد بن جبير قال سمعت

ابن عباس رضي الله عنهما

يقول من النبي صلى الله عليه

وسلم

أخرجه الطبراني من رواية عبد الملك بن محمد الصنعاني عن ثابت بن عجلان ووجدت خطا
فيه متابعاً أخرجه الاسماعيلي من رواية علي بن بحر عن محمد بن جبر ولا بن عباس حديث آخر
في المعنى سيأتي في الأيمان والنذور من طريق عكرمة عنه عن سودة قالت ماتت لنسابة فذبحنا
مسكها الحديث والمسك بفتح الميم وسكون المهملة الجلد وهذا غير حديث الباب جزموا وهو مما
يتأيد به من زاد ذكر الباع في الحديث وقد أخرجه أحمد مطولاً من طريق مالك بن حرب عن
عكرمة عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة بنت زمعة فقالت يا رسول الله ماتت فلانة فقال فلولاً
أخذتم مسكها ففقات نأخذ مسك شاة قد ماتت فقال انما قال الله قل لأجد فيما أوحى الى محرمنا
على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة الآية وانكم لا تطعمونه ان تدبغوه تنتفعوا به قال فأرسلت
اليها فسلخت مسكها فدبغته فأنخذت منه قربة الحديث (قوله بعز) بفتح المهملة وتسكون النون
بعدها زاي هي الماعزة وهي الانثى من المغزول لا ينفى في رواية مالك ماتت شاة لانه يطلق عليها
شاة كالضأن (قوله باب المسك) بكسر الميم الطيب المعروف قال الكرماني
مناسبة ذكره في الذبايح انه فضلة من الطهي (قلت) ومناسبة للباب الذي قبله وهو جلد الميتة
اذا دبغ تظهر مما سأذكره قال الجاحظ هو من دوية تكون في الصبي تصاد لنواذجها وسررها
فاذا صيدت شددت بعصائب وهي مدلية يجتمع فيها دمها فاذا دبغت قورت السرة الذي عصبت
ودفنت في الشعر حتى يستحيل ذلك الدم المختق الجادم مسكاً كما بعد أن كان لا يرام من التين
ومن ثم قال الثعالبي انها تدبغ عافيا من المسك فتظهر كما يظهر غيرهما من المدبوغات والمشهور
أن غزال المسك كالظبي لكن لونه أسود وله نابان لطيفان أبيضان في فمكه الأسفل وإن المسك دم
يجتمع في سريته في وقت معلوم من السنة فأنما المجتمع ورم الموضوع فرض الغزال الى أن يسقط منه
ويقال أن أهل تلك البلاد يجعلون لها أنثاداً في البرية تحتك بها اليسقط وتقل ابن الصلاح في
مشكل الوسيط أن النساخ في جوف الطبيعة كالانفعة في جوف الجدى وعن علي بن مهدي
الطبري الشافعي أنها تلقيها من جوفها كالتلي الدجاجة البيضة ويمكن الجمع بينهما تلقيها من
سرتها فتعلق بها الى أن تحتك قال النووي أجوعوا على أن المسك طاهر يجوز استعماله في
البدن والثوب ويجوز بيعه ونقل أصحابنا عن الشيعة فيه مذهبا باطلا وهو مستثنى من القاعدة
ما أبين من حي فهو ميت انتهى وحكي ابن التين عن ابن شعبان عن المالكية أن فأرة المسك انما
تؤخذ في حال الحياة أو بعد كاه من لا تصيد كاه من الكفرة وهي مع ذلك محكوم بطهارتها لانها
تستحيل عن كونها دما حتى تصير مسكاً كما يستحيل الدم الى اللحم فيطهر ويحل أكله وليست
بحيوان حتى يقال نجست بالموت وانما هي شيء يحدث بالحيوان كالبيض وقد أجمع المسلمون
على طهارة المسك الا ما حكى عن عمر بن كراهته وكذا حكى ابن المنذر عن جماعة ثم قال ولا يصح
المنع فيه الا عن عطاء بناء على أنه جرم منفصل وقد أخرج مسلم في أثناء حديث عن أبي سعيد أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال المسك أطيب الطيب وأخرجه أبو داود ومقتصر آمنه على هذا التندر
(قوله ما من مكوم) أي مجروح (وكله) بفتح الكاف وسكون اللام (يدى) بفتح أوله وثالثه
وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الجهاد قال النووي طاهر قوله في سبيل الله اختصاصه

بعز ميتة فقال ما على
أهلها لواتفعا بها
* (باب المسك) * حدثنا
مسدد حدثنا عبد الواحد
حدثنا عمارة بن القعقاع
عن أبي زرعة بن عمرو بن
جرير عن أبي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما من مكوم يكلم
في سبيل الله الا جاء يوم القيامة
وكله يدى اللون لون دم
والريح ريح مسك * حدثنا
محمد بن العلاء حدثنا أبو
أسامة عن يزيد بن أبي بردة
عن أبي موسى رضى الله
عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال مثل الجليس الصالح
والسوء كمثل المسك ونافخ
الكبر فخامل المسك

بن وقع له ذلك في قتال الكفار لكن يلتحق به من قبل في حرب البغاة وقطاع الطريق واقامة
 المعروف لاشترائه الجميع في كونهم شهداء وقال ابن عبد البر اصل الحديث في الكفار ويلحق
 هؤلاءهم بالمعنى لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ويوقف بعض المتأخرين في
 دخول من قاتل دون ماله لانه يقصد صون ماله بداعية الطمع وقد اشار في الحديث الى اختصاص
 ذلك بالخلص حيث قال والله أعلم عن يكلم في سبيله والجواب أنه يمكن فيه الاخلاص مع ارادة
 صون المال كأن يقصد بقتال من أراد أخذه منه صون الذي يقاتله عن ارتكاب المعصية وامتنال
 أمر الشارع بالدفع ولا يحض القصد لصون المال فهو مكن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا مع
 تشوفه الى الغنية قال ابن المنير وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك وكذا
 بالذي بعده وقوع تشبيه دم الشهيد به لانه في سياق التكرم والتعظيم فلم يكن نجسا لكان من
 الطبائث ولم يحسن التشبيه في هذا المقام وقد تقدم شرح حديث أبي موسى في المجلس
 الصالح في أوائل البيوع وقوله فيه يحذيك بضم أوله ومهمله ساكنة وذال معجمة مكسورة
 أي يعطيك وزنا ومعنى ﴿ **قوله** (باب الارنب) **هودية** معروفقة تشبه العناق
 لكن في رجلها طول بخلاف غيرها والارنب اسم جنس للذ كروالانثى ويقال للذ كرا أيضا الخرز
 وزن عمر بمجمعات وللانثى عكرشة وللغير نقي بكسر المعجمة وسكون الراء وفتح النون بعدها
 قاف هذا هو المشهور وقال الجاحظ لا يقال أرنب الا للانثى ويقال ان الارنب شديدة الجبن
 كثيرة الشبق وانها تكون سنة ذكرا وسنة أنثى وانها تحيض وسأد كرم من خرج به ويقال انها
 تنام مفتوحة العين **(قوله** أنفجنا **)** بناء مفتوحة وجيم ساكنة أي أثرا وفي رواية مسلم
 استنفجنا وهو استفعال منه يقال نفج الارنب اذا ناروعدا ونفج كذلك وأنفجته اذا أثرته من
 موضع وهو يقال ان الاتفاج الاقشعر ارفكا كان المعنى جعلناها بطلينها لتنفج والاتفاج أيضا
 ارتفاع الشعر واتفأشه ووقع في شرح مسلم المازري بفتحها بوحدة وعين مفتوحة وفسره
 بالشق من يعج بطنه اذا شقه وتعقبه عياض بأنه تصحيف وأنه لا يصح معناه من سياق الخبر لان
 فيه أنهم سعوا في طلبها بعد ذلك فلو كانوا شقوا بطنها كيف كانوا يحتاجون الى السعي خلفها
(قوله بجر الظهران **)** مر بفتح الميم وتشديد الراء والظهران بفتح المعجمة بلفظ تنفية الظهران اسم
 موضع على مرحلة من مكة وقد يسمى بأحد الكلمتين تخفيفا وهو المكان الذي تسميه عوام
 المصريين بطن مرو والصواب مر بتشديد الراء **(قوله** فسعي القوم فلغبوا **)** معجمة وموحدة أي
 تعبوا وزنه ومعناه ووقع بلفظ تعبوا في رواية الكشميني وتقدم في الهبة بيان ما وقع للداودي
 فيه من غلط **(قوله** فأخذتها **)** زاد في الهبة فأدركتها فأخذتها ولمسلم فسعت حتى أدركتها ولا ي
 دوا من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن زيد وكنيت غلاما حرزوا وهو بفتح المهملة والزاي والواو
 المشددة بعدها راء ويجوز سكون الزاي وتخفيف الواو وهو المراهق **(قوله** الى أبي طلحة **)** وهو
 زوج أمه **(قوله** فذبحها **)** زاد في رواية الطيالسي عمرة وزاد في رواية حماد المذكورة فشيوبها
(قوله فمبعث بوركها أو قال بنفخها **)** هوشك من الراوى وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الهبة
 ووقع في رواية حماد بن عجزها **(قوله** فقبلها **)** أي الهدية وتقدم في الهبة من هذا الوجه قلت وأكمل

اما أن يحذيك واما أن تتباع
 منه واما أن تجد منه ريحا
 طيبة ونافع الكبر اما أن
 يحرق ثيابك واما أن تجسد
 ربحا خبيثه **(باب الارنب)** *
 حدثنا أبو الوليد حدثنا
 شعبة عن هشام بن زيد عن
 أنس رضي الله عنه قال
 أنفجنا أرنبنا ونحن بجر
 الظهران فسعي القوم
 فلغبوا فأخذتها فذبحها
 الى أبي طلحة فذبحها فبعث
 بوركها أو قال بنفخها الى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقبلها

له قال وأكل منه ثم قال فقبله وللمتري من طريق أبي داود الطيالسي فيه فأكله قلت أكله
 قال قبله وهذا التريديد له شام بن زيد وقف حده أنسا على قوله أكله فكأنه توقف في الجزم به وجزم
 بالقبول وقد أخرج الدارقطني من حديث عائشة أهدى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أرنب
 وأنا نعمة فبأى منها العجز فلما قتأطعهم في وهذا الوصف لا شعر بأنه أكل منها لكن سنده ضعيف
 ووقع في الهداية الحنفية أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من الأرنب حين أهدى إليه مشويا
 وأمر أصحابه بالأكل منه وكانه تلقاه من حديثين فأوله من حديث الباب وقد ظهر ما فيه
 والآخر من حديث أخرجه النسائي من طريق موسى بن طلحة عن أبي هريرة جاء أعرابي إلى
 النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب قد سواها فوضعها بين يديه فأمر أصحابه أن يأكلوا
 ورجاله ثقات إلا أنه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافا كثيرا وفي الحديث جواز أكل
 الأرنب وهو قول العلماء كافة إلا ما جاء في كراهتها عن عبد الله بن عمر من الصحابة وعن عكرمة من
 التابعين وعن محمد بن أبي ليل من الفقهاء واحتج بحديث خزيمة بن جزة قلت يا رسول الله
 ما تقول في الأرنب قال لا آكله ولا أحرمه قلت فأنى آكل ما لا تحرمه ولم يارسول الله قال نبئت
 أنها تدعى وسنده ضعيف ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة كما سيأتي تقريره في الباب الذي
 بعده وله شاهد عن عبد الله بن عمرو بن لطف حتى معها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكلها ولم ينه
 عنها زعم أنها تحيض أخرجه أبو داود وله شاهد عن عمر بن عبد الحميد بن راهوية في مسنده وحكي
 الرافعي عن أبي حنيفة أنه حرمها وغلطه النووي في النقل عن أبي حنيفة وفي الحديث أيضا
 جواز استشارة الصيد والغدو في طلبه وأما ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس
 رفعه من أتبع الصيد غفل فهو محمول على من واطب على ذلك حتى يشغله عن غيره من المصالح
 الدينية وغيرها وفيه أن أخذ الصيد يملكه بأخذه ولا يشاركه من آثاره معه وفيه هدية الصيد
 وقبولها من الصائد وأهداء الشيء اليسير للكبير القدر إذا علم من حاله الرضا بذلك وفيه أن ولي
 الصبي يتصرف فيما يملكه الصبي بالمصلحة وفيه استنبات الطالب شيخه عما يقع في حديثه مما
 يحتمل أنه يضبطه كما وقع له شام بن زيد مع أنس رضي الله عنه ﴿قوله باب الضب﴾
 هو دويبة تشبه الجرودون لكنه أكبر من الجرودون ويكنى أبا حسل مهملتين مكسورة ثم ساكنة
 ويقال للأنثى ضبة وبه سميت القبيلة ثم بالخيف من منى جبل يقال له ضب والضب داء في خف
 البعير ويقال إن لاصل ذكر الضب فرعين ولهذا يقال له ذكران وذكران خالويه إن الضب
 يعيش سبع مائة سنة وأنه لا يشرب الماء ويقول في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال بل
 أسنانه قطعة واحدة وحكي غيره أن كل لحمه يذهب العطش ومن الأمثال لا أفعل كذا حتى يرد
 الضب يقول من أراد أن لا يفعل الشيء لأن الضب لا يرد بل يكفي بالنسيم وبرد الهواء ولا يخرج
 من حجره في الشتاء وذكر المصنف في الباب حديثين * الأول حديث ابن عمر ﴿قوله الضب ليست
 آكله ولا أحرمه﴾ كذا أورده مختصرا وقد أخرجه مسلم من طريق اسمعيل بن جعفر عن عبد الله
 ابن دينار بلفظ سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه ومن طريق نافع
 عن ابن عمر سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية عن نافع أيضا وهو على المنبر

* (باب الضب) * حدثنا
 موسى بن اسمعيل حدثنا
 عبد العزيز بن مسلم
 حدثنا عبد الله بن دينار
 قال سمعت ابن عمر رضي الله
 عنهما يقول قال النبي صلى
 الله عليه وسلم الضب ليست
 آكله ولا أحرمه

وهذا السائل يحتمل أن يكون خزيمة بن جزمة فقد أخرج ابن ماجه من حديثه قلت يا رسول الله ما تقول فقال لا آكله ولا أحرمه قال قلت فاني آكل ما لم تحرم وسننده ضعيف وعند مسلم والنسائي من حديث أبي سعيد قال رجل يا رسول الله انا بارض مضضة فبأمرنا قال ذكر لي أن أمة من بني اسرائيل مسخت فلم يأمر ولم ينه وقوله مضضة بضم أوله وكسر المجهة أى كثيرة الضباب وهذا يمكن أن يفسر بثابت بن وديعة فقد أخرج أبو داود والنسائي من حديثه قال أصبت ضبابا فشويت منها ضبا فأثيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ عودا فغدبه أصابعه ثم قال ان أمة من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض واني لأدري أى الدواب هي فلم يأكل ولم ينه وسنده صحيح الحديث الثاني (قوله عن أبي أمامة بن سهل) أى ابن حنيف الانصاري له رؤية ولا يبيح حبة وتقدم الحديث في أوائل الاطعمة من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال أخبرني أبو أمامة (قوله عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد) في رواية يونس المذكورة أن ابن عباس أخبره أن خالد بن الوليد الذي يقال له سيف الله أخبره وهذا الحديث مما اختلف فيه على الزهري هل هو من مسند ابن عباس أو من مسنده خالد وكذا اختلف فيه على مالك فقال الأكثر عن ابن عباس عن خالد وقال يحيى بن بكير في الموطا وطائفة عن مالك بسنده عن ابن عباس وخالد أنهم ما دخلوا وقال يحيى بن يحيى التميمي عن مالك بلفظ عن ابن عباس قال دخلت أنا وخالد على النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم عنه وكذا أخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري بلفظ عن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم ونحن في بيت ميمونة بن مشويين وقال هشام بن يوسف عن معمر كالجهور كما تقدم في أوائل الاطعمة والجمع بين هذه الروايات أن ابن عباس كان حاضر للقصص في بيت خالته ميمونة كما صرح به في إحدى الروايات وكأنه استثبت خالد بن الوليد في شيء منه لكونه الذي كان بأمر السؤل عن حكم الضب وبأمر أكله أيضا فكان ابن عباس ربما رواه عنه ويؤيد ذلك أن محمد بن المنكدر حدث به عن أبي أمامة ابن سهل عن ابن عباس قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في بيت ميمونة وعنده خالد بن الوليد بلحم ضب الحديث أخرجه مسلم وكذا رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس فلم يذكر فيه خالدا وقد تقدم في الاطعمة (قوله أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة) زاد يونس في روايته وهي خالته وخالة ابن عباس (قلت) واسم أم خالد لبابة الصغرى واسم أم ابن عباس لبابة الكبرى وكانت تسمى أم الفضل بابنها الفضل بن عباس وهما أختا ميمونة والثلاث بنات الحرث بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي الهلالي (قوله فأق بضب محمود) بمهملة ساكنة ونون مضمومة وأخره ذال مضمومة أى مشوي بالحجارة المحماة ووقع في رواية معمر بضب مشوي والمحمود أخص والحنيد بن عمار زاد يونس في روايته قدمت به أختا حفيدي وهي عهملة وفاه مصغرومضي في رواية سعيد بن جبير أن أم حفيدي بنت الحرث بن حزن خالة ابن عباس أهدت للنبي صلى الله عليه وسلم سمناء وأقطا وأضبا وفي رواية عوف عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عند الطحاوي جاءت أم حفيدي بضب وقتقت وذكر القنفذ في غريب وقد قيل في اسمها هزيلة بالتصغير وهي رواية المواطن من مرسل عطاء بن يسار فان كان محفوظا فعمل لها اسمين أو اسم

* حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما عن خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأق بضب محمود

لقب وحكي بعض شراح العمدة في اسمها جيدة بيم وفي كنيته أم حميد بيم بغيرهاء وفي رواية
 بها موباء ولكن برأى بدل الدال وبعين مهملة بدل الحاء بغيرهاء وكلها تصحيقات (قوله فأهوى)
 راد يونس وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ما يقدم يده ل طعام حتى يسمى له وأخرج اسحق
 ابن راهويه والبيهقي في الشعب من طريق يزيد بن الحواري عن عمر بن عبد الله عن أنس بن مالك
 جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب يهديها إليه وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل من
 الهدية حتى يأمر صاحبها فبأكل منها من أجل الشاة التي أهديت إليه بخير الحديث وسنده
 حسن (قوله فقال بعض النسوة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل فقالوا
 هو ضب) في رواية يونس فقال امرأة من النسوة الحضور أخبرن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بما قد من له هو الضب يا رسول الله وكان المرأة أرادت أن غيرها يخبره فلما لم يخبروا بادرت هي
 فأخبرت وسيأتي في باب اجازه خبر الواحد من طريق الشعبي عن ابن عمر قال كان ناس من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم سعد بن أبي وقاص فذهبوا يأكلون من لحم فنادتهم
 امرأة من بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ولمسلم من طريق يزيد بن الأصم عن ابن عباس
 أنه بينما هو عند ميمونة وعندها الفضل بن عباس وخالد بن الوليد وامرأة أخرى إذ قرب إليهم
 خوان عليه لحم فلما أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن يأكل قالت له ميمونة أنه لحم ضب فكف يده
 وعرف بهذه الرواية اسم التي أجهمت في الرواية الأخرى وعند الطبراني في الأوسط من وجه آخر
 صحيح فقالت ميمونة أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو (قوله فرفع يده) زاد يونس عن
 الضب ويؤخذ منه أنه أكل من غير الضب مما كان قد من له من غير الضب كما تقدم أنه كان فيه غير
 الضب وقد جاء صريحاً في رواية سعيد بن جبير عن ابن عباس كما تقدم في الاطعمة قال فأكل
 الاقط وشرب اللبن (قوله لم يكن بأرض قومي) وفي رواية يزيد بن الأصم هذا اللحم لم آكله قط قال
 ابن العربي اعترض بعض الناس على هذه اللفظة لم يكن بأرض قومي بأن الضباب كثيرة بأرض
 الحجاز قال ابن العربي فإن كان أراد تكذيب الخبر فقد كذب هو فإنه ليس بأرض الحجاز منها شيء
 أو ذكر له بغير اسمها أو حدث في بعد ذلك وكذا أنكر ابن عبد البر ومن تبعه أن يكون ببلاد
 الحجاز شيء من الضباب (قلت) ولا يحتاج إلى شيء من هذا بل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم
 بأرض قومي قريباً فقط فيختص النبي بمكة وما حولها ولا يمنع ذلك أن تكون موجودة بهائر
 بلاد الحجاز وقد وقع في رواية يزيد بن الأصم عند مسلم دعاء ناعروس بالمدينة فقرب اليها ثلاثة
 عشر ضباً فأكلا وتارك الحديث لهذا يدل على كثرة وجدانها تلك الديار (قوله فأجذني
 أعافه) بعين مهملة وفاً خفيفة أي أنكره أكله يقال عشت الشيء أعافه ووقع في رواية سعيد بن
 جبير فتركهن النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم لهن ولو كن حراماً لما كن على مائدة النبي
 صلى الله عليه وسلم ولما أمر بأكلهن كذا أطلق الأمر وكأنه تلقاه من الأذن المستفاد من التقرير
 فإنه لم يقع في شيء من طرق حديث ابن عباس بصيغة الأمر إلا في رواية يزيد بن الأصم عند مسلم
 فإن فيها فقال لهم كلوا فأكل الفضل وخالد المرأة وكذا في رواية الشعبي عن ابن عمر فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم كلوا واطعموا فإنه حلال وقال لا بأس به ولكنه ليس طعماً وفي هذا

فأهوى إليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يده
 فقال بعض النسوة أخبروا
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بما يريد أن يأكل فقالوا
 هو ضب يا رسول الله فرفع
 يده فقلت أحرأ هو يا رسول
 الله فقال لا ولكن لم يكن
 بأرض قومي فأجذني أعافه

كما بيان سبب ترك النبي صلى الله عليه وسلم وأنه بسبب أنه ما اعتاده وقد ورد ذلك سبب
 أخرجه مالك من مرسل سليمان بن يسار فذكره معني حديث ابن عباس وفي آخره فقال النبي
 الله عليه وسلم كلاً يعني لخالد وابن عباس فأنى يحضرنى من الله حاضرة قال المازرى يعنى
 الملائكة وكان اللحم الضبر ربحاً فترك أكله لأجل ربحه كما ترك أكل الثوم مع كونه حلالاً
 (قلت) وهذا إن صح يمكن ضمه إلى الأول ويكون تركه إلا كل من الضب سبباً (قوله) قال خالد
 فاجترته (بحجم وراين هذا هو المعروف في كتب الحديث وضبطه بعض شراح المذهب بزاى
 قبل الراء وقد غلطه النووى (قوله) ينظر) زاد بنون في روايته إلى وفي هذا الحديث من القوائد
 جواز أكل الضب وحكى عياض عن قوم تحريمه وعن الخفية كراهته وأنكر ذلك النووى
 وقال لا أظنه يصح عن أحد فان صح فهو محجوج بالنصوص وبإجماع من قبله (قلت) قد نقله
 ابن المنذر عن على قأى إجماع يكون مع مخالفته ونقل الترمذى كراهته عن بعض أهل العلم
 وقال الطحاوى في معانى الآثار كره قوم أكل الضب منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن
 الحسن قال واحتج محمد بحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى له ضب فلم يأكله فقام
 عليهم سائل فأردت عائشة أن تعطيه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيه ما لا تأكلين
 قال الطحاوى ما فى هذا دليل على الكراهة لاحتمال أن تكون عاقفته فأراد النبي صلى الله عليه
 وسلم أن لا يكون ما يتقرب به إلى الله الامن خيراً الطعام كما نهى أن يتصدق بالقر الردى اه وقد
 جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الضب أخرجه أبو داود بسند حسن فانه من رواية
 اسمعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عتبة عن أنى راشد الحبرانى عن عبد
 الرحمن بن شميل وحديث ابن عياش عن الشاميين قولى وهؤلاء شاء ميون ثقات ولا يغتر بقول
 الخطابى ليس اسناده بذلك وقول ابن حزم فيه ضعف ومجهولون وقول البيهقى تفرد به اسمعيل بن
 عياش وليس بحجة وقول ابن الجوزى لا يصح فى كل ذلك تساهل لا يخفى فان رواية اسمعيل عن
 الشاميين قوية يثبت البخارى وقد صحح الترمذى بعضها وقد أخرج أبو داود من حديث عبد
 الرحمن بن حسنة نزلاً أرضاً كثيرة الضباب الحديث وفيه انهم طبخوها فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم ان أمة من بنى اسرائيل مسخت دواب فى الارض فأخشي أن تكون هذه فأكفوها
 أخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوى وسنده على شرط الشيخين إلا الضعيف فلم يخبر جاله
 والطحاوى من وجه آخر عن زيد بن وهب ووافقه الحرث بن مالك وزيد بن أبي زياد ووكيع
 فى آخره فقبل له ان الناس قد اشتوهوها وأكلوها فلم يأكل ولم ينه عنه والا حديث الماضية وان
 دلت على الحل لتصريحاً ولو يحانصا وتقريراً فالجمع بينهما وبين هذا جمل النهى فيه على أول
 الحال عند مجوز ان يكون مما سمح وحينئذ أمر بأكله كفاء القدر ثم توقف فلم يأمر به ولم ينه عنه
 وجمل الاذن فيه على ثاقى الحال لما علم أن الممسوخ لا نسل له ثم بعد ذلك كان يستتدركه فلا
 يأكله ولا يحرمه وأكل على ما نذره فدل على الاباحة وتكون الكراهة للتنبيه فى حق من
 يتقذره وتحمل أحاديث الاباحة على من لا يتقذره ولا يلزم من ذلك أنه يكرهه مطلقاً وقد أفهم كلام
 ابن العربى أنه لا يحصل فى حق من يتقذره لما يتوقع فى أكله من الضرر وهذا لا يختص بهذا

قال خالد فاجترته فأكلته
 ورسول الله صلى الله عليه
 وسلم ينظر

ولتسبح في حديث يزيد بن الاصم أخبر ابن عباس بقصة الضب فأكثر القوم حوله حتى قال
 بهاءهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا آكله ولا أنهي عنه ولا أحرمه فقال ابن عباس بنس
 لما طم ما بعث نبي الله الا محرماً أو محلاً أخرجه مسلم قال ابن العربي ظن ابن عباس أن الذي
 أخبر بقوله صلى الله عليه وسلم لا آكله أراد لا أحله فأكره عليه لان خروجه من قسم الحلال
 والحرام محال وتعبه شيخنا في شرح الترمذي بأن الشيء إذا لم يتفصح الحاقه بالحلال أو الحرام
 يكون من الشبهات فيكون من حكم الشيء قبل ورود الشرع والاصح كما قال النووي أنه لا يحكم
 عليها بحل ولا حرمة (قلت) وفي كون مسئلة الكتاب من هذا النوع نظر لان هذا انما هو اذا
 تعارض الحكم على المجتهد أما الشارع اذا شمل عن واقعة فلا بد أن يذكر فيها الحكم الشرعي
 وهذا هو الذي أراده ابن العربي وجعل محط كلام ابن عباس عليه ثم وجدت في الحديث زيادة
 افضة سقطت من رواية مسلم وبها يتجه انكار ابن عباس ويستغنى عن تأويل ابن العربي لا آكله
 بلا أحله وذلك أن أبابكر بن أبي شيبة وهو شيخ مسلم فيه أخرجه في مسنده بالسند الذي ساقه به
 عندهم فقال في روايته لا آكله ولا أنهي عنه ولا أحله ولا أحرمه واعلم مسلمان حذفه لعدا
 لشذوذها لان ذلك لم يقع في شيء من الطرق لافي حديث ابن عباس ولا غيره وأشهر من روى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم لا آكله ولا أحرمه ابن عمر كما تقدم وليس في حديثه لا أحله بل جاء
 التصريح عنه بأنه حلال فلم تثبت هذه اللفظة وهي قوله لا أحله لانها وان كانت من رواية يزيد
 ابن الاصم وهو ثقة لكنه أخبر بها عن قوم كانوا عند ابن عباس فكانت رواية عن مجمل ولم
 يقل يزيد بن الاصم انهم صحابة حتى يغتفر عدم تسميتهم واستدل بعض من منع أكله بحديث
 أبي سعيد عندهم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذكر لي أن أمة من بني اسرائيل مسخت وقد
 ذكرته وشواهد قبل وقال الطبري ليس في الحديث الجزم بأن الضب مما مسخ وانما خشي أن
 يكون منهم فتوقف عنه وانما قال ذلك قبل أن يعلم الله تعالى نبيه أن الممسوخ لا ينسل وهذا
 أجاب الطحاوي ثم أخرج من طريق المعروور بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال سئل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن القرية والخنازير أهي مما مسخ قال ان الله لم يهلك قوماً أو يسخ قوماً
 فيجعل لهم نسلًا ولا عاقبة وأصل هذا الحديث في مسلم وكأنه لم يستحضره من صحيح مسلم ويتجيب
 من ابن العربي حيث قال قوله أن الممسوخ لا ينسل دعوى فانه أمر لا يعرف بالعقل وانما طريقته
 المنقل وليس فيه أمر يعول عليه كذا قال ثم قال الطحاوي بعد أن أخرجه من طرق ثم أخرج
 حديث ابن عمر فثبت بهذه الآثار أنه لا بأس بأكل الضب وبه أقول قال وقد احتج محمد بن الحسن
 لاصحابه بحديث عائشة فساقه الطحاوي من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن
 ابراهيم عن الاسود عن عائشة أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكله فقام عليهم سائل فأرادت
 عائشة أن تعطيه فقال لها أعطيه ما لا تأكلين قال محمد دل ذلك على كراهته لنفسه ولغيره
 وتعبه الطحاوي باحتمال أن يكون ذلك من جنس ما قال الله تعالى ولستم بأخذيه إلا أن
 تغضوا فيه ثم ساق الأحاديث الدالة على كراهة التصديق بحشف التمر وقدمرذ كراهي كتاب
 الصلاة في باب تعليق القنوف المسجد وبحديث البراء كانوا يحبون الصدقة بأرداءهم

فترأت أنفقوا من طبسات ما كسبت الآية قال فلهذا المعنى كره لعائشة الصدقة بالضرب لالكونه
 حراما اهـ وهذا يدل على أنه فهم عن محمد أن الكراهة فيه للتحريم والمعروف عن أكثر الخنفية
 فيه كراهة التزويه وجنح بعضهم إلى التحريم وقالوا اختلفت الأحاديث وتعددت مدعى المعرفة المتقدم
 فرجحنا جانب التحريم تقيلا للنسخ اهـ ودعوا إلى التعذر بمنعوا على تقدم والله أعلم ويتعجب من
 ابن العربي حيث قال قولهم أن المسوخ لا ينسل دعوى فانه أمر لا يعرف بالعقل وانما طريقه
 النقل وليس فيه أمر يعول عليه كذا قال وكان له لم يستحضره من صحيح مسلم ثم قال وعلى تقدير
 ثبوت كون الضرب مسمونا فذلك لا يقتضى تحريم أكله لان كونه آدميا قد زال حكمه ولم يبق
 له أثر أصلا وانما كره صلى الله عليه وسلم الأكل منه لما وقع عليه من سخط الله كما كره الشرب
 من مياه غود اهـ ومسئلة جواز أكل الآدمي اذا مسخ حيوانا ما كولا لم أرها في كتب
 فقهائنا وفي الحديث أيضا الاعلام بما شاك فيه لا بضحاح حكمه وأن مطلق النفرة وعدم
 الاستطابة لا يستلزم التحريم وان المنقول عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يعيب الطعام انما
 هو فيما صنعته الآدمي لثلاث سكر خاطره وينسب إلى التقصير فيه وأما الذي خلق كذلك
 فليس نفور الطبع منه ممنعا وفيه أن وقوع مثل ذلك ليس يعيب عن بقع منه خلافا لبعض
 المستطعة وفيه أن الطباع تختلف في النفور عن بعض المأكولات وقد يستنطق منه أن اللحم اذا
 أنت لم يحرم لان بعض الطباع لا تعافه وفيه دخول آثار بزوجته بيتا اذا كان باذن الزوج أو
 رضاه وذهل ابن عبد البر هذا ذولا فاحشا فقال كان دخول خالد بن الوليد بيت النبي صلى الله
 عليه وسلم في هذه القصة قبل نزول الحجاب وغفل عما ذكره هو أن اسلام خالد كان بين عمرة القضية
 والفتح وكان الحجاب قبل ذلك اتشاقا وقد وقع في حديث الباب قال خالد أكرام هو يا رسول الله
 فلو كانت القصة قبل الحجاب لكانت قبل اسلام خالد ولو كانت قبل اسلام لم يسأل
 عن حلال ولا حرام ولا خاطب بقوله يا رسول الله وفيه جواز الأكل من بيت القريب والصهر
 والصديق وكان خالد ومن وافقه في الأكل أرادوا جبر قلب الذي أهده وألحقوا حكم الحل أو
 لا مثال قوله صلى الله عليه وسلم كانوا فهم من لم يأكل أن الأمر فيه للإباحة وفيه أنه صلى الله
 عليه وسلم كان يؤكل أصحابه يأكل اللحم حيث يسروا أنه كان لا يعلم من الغيبات إلا ما علمه الله
 تعالى وفيه وفور عقل ميمونة أم المؤمنين وعظيم نصيحة النبي صلى الله عليه وسلم لانها فهمت
 منظمة نفوره عن أكلها استقرت منه خشيت أن يكون ذلك كذلك فيسأذي بأكله لاستقذاره
 له فصدقت فراستها ويؤخذ منه أن من خشي أن يتقبل رشيلا ينبغي أن يدلس له لثلا يتضرر به
 وقد شوهد ذلك من بعض الناس ﴿قوله باب﴾ اذا وقعت الفأرة في السمن الجامد
 أو الذائب) أى هل يفتقر الحكم أو لا وكان ترك الجزم بذلك لقوة الاختلاف وقد تقدم في
 الطهارة ما يدل على أنه يختار أنه لا ينجس إلا بالتغير ولعل هذا هو السرفى ابراده طريق يونس
 المشعرة بالتفصيل (قوله عن ميمونة) تقدم في آخر كتاب الوضوء بيان الاختلاف فيه على
 الزهري في إثبات ميمونة في الاسناد وعدمه وأن الراجح اثباتها فيه وتقدم هناك الاختلاف
 على مالك في وصله وانقطاعه (قوله فقال ألقولها وما حولها) هكذا أورده أكثر أصحاب ابن

*(باب اذا وقعت الفأرة
 في السمن الجامد أو
 الذائب)* حدثنا الحميدي
 حدثنا سفيان حدثنا
 الزهري قال أخبرني عبد
 الله بن عبد الله بن عتبة أنه
 سمع ابن عباس يحدثه عن
 ميمونة أن فأرة وقعت في سمن
 فبانت فسل النبي صلى الله
 عليه وسلم عنها فقال ألقوها
 وما حولها وكأوه

عينه عنه ووقع في مسند اسحق بن راهويه ومن طريقه أخرجه ابن حبان باللفظ ان كان جامدا قالقوها وما حولها وكلمه وان كان ذا بياض فلا تقر به وهذه الزيادة في رواية ابن عيينة غريبة وسأقي القول فيها (قوله قيل لسفيان) القائل لسفيان ذلك هو علي بن المديني شيخ البخاري كذلك ذكره في علله (قوله فان معمرا يحدث به الخ) طريق معمرا هذه وصلها أبو داود عن الحسن بن علي الحلواني وأحمد بن صالح كلاهما عن عبد الرزاق عن معمرا بسناده المذکور إلى أبي هريرة ونقل الترمذي عن البخاري أن هذه الطريق خطأ والخفوض رواية الزهري من طريق ميمونة وجرم الذهلي بان الطريقين صحيحان وقد قال أبو داود في روايته عن الحسن بن علي قال الحسن ورع لم يحدث به معمرا عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة وأخرجه أبو داود أيضا عن أحمد بن صالح عن عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن بوزوبة عن معمرا كذلك من طريق ميمونة وكذا أخرجه النسائي عن خشيش بن أصرم عن عبد الرزاق وذكر الاسماعيلي أن الليث رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في من جامد الحديث وهذا يدل على أن له رواية الزهري عن سعيد أصلا وكون سفيان بن عيينة لم يحفظه عن الزهري إلا من طريق ميمونة لا يقتضي أن لا يكون له عنده اسناد آخر وقد جاء عن الزهري فيه اسناد ثالث أخرجه الدارقطني من طريق عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر به وعبد الجبار مختلف فيه قال البيهقي وجامن رواية ابن جريح عن الزهري كذلك لكن السند إلى ابن جريح ضعيف والمخفوط أنه من قول ابن عمر (قوله قال ما سمعت الزهري) القائل هو سفيان وقوله وانتهى سمعته منه مرارا أي من طريق ميمونة فقط ووقع في رواية الاسماعيلي عن جعفر الثوري عن علي بن المديني شيخ البخاري فيه قال سفيان كم سمعنا من الزهري بعينه ويدينه (قوله عبد الله) هو ابن المبارك ويونس هو ابن يزيد (قوله عن الزهري عن الدابة) أي في حكم الدابة تموت في الزيت والسمن الخ نظاهر في أن الزهري كان في هذا الحكم لا يفرق بين السمن وغيره ولا بين الجامد منه والذائب لانه ذكر ذلك في السؤال ثم استدل بالحديث في السمن فالما غير السمن فالما فيه في القياس عليه واضح وأما عدم الفرق بين الذائب والجامد فلا نه لم يذكر في اللفظ الذي استدل به وهذا يقدح في صحة من زاد في هذا الحديث عن الزهري التفرقة بين الجامد والذائب كما ذكر قبل عن اسحق وهو مشهور من رواية معمرا عن الزهري أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما وصححه ابن حبان وغيره على أنه اختلق عن معمرا فيه فأخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى عن معمرا غير تفصيل نعم وقع عند النسائي من رواية ابن القاسم عن مالك وصف السمن في الحديث بأنه جامد وتقدم التنبيه عليه في الطهارة وكذا وقع عند أحمد بن حنبل في رواية الاوزاعي عن الزهري وكذا عند البيهقي من رواية حجاج بن منهال عن ابن عيينة وكذا أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده عن سفيان وتقدم التنبيه على الزيادة التي وقعت في رواية اسحق بن راهويه عن سفيان وأنه تفرد بالتفصيل عن سفيان دون حفاظ أصحابه مثل أحمد والحديث وسدد وغيرهم ووقع التفصيل فيه أيضا في رواية عبد الجبار بن عمر عن الزهري عن سالم عن أبيه وقد تقدم أن الصواب في هذا الاسناد أنه موقوف وهذا الذي يتفصل به الحكم فيما يظهر لي بأن التقييد عن

قيل لسفيان فان معمرا يحدثه عن الزهري عن سعيد ابن المسيب عن أبي هريرة قال ما سمعت الزهري يقول الا عن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولقد سمعته منه مرارا يحدثنا عبادان أخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري عن الدابة تموت في الزيت والسمن وهو جامد أو غير جامد الفارة أو غيرها قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بفارة ماتت في سمن فأمر بما قرب منها فطرح ثم أكل

الزهرى عن سالم عن أبيه من قوله والاطلاق من روايته مرفوعا لأنه لو كان عنده مرفوعا ماسوى
 في قنواه بين الجامد وغير الجامد وليس الزهرى ممن يقال في حقه له نسي الطريق المنفصلة
 المرفوعة لأنه كان أحفظ الناس في عصره خفا ذلك عنه في عامة البعد (قوله عن حديث عبيد
 الله بن عبد الله) يعنى بسنده لكن لم يظهر لنا هل فيه ميمونة أولا وقد أخرجه الامام علي بن
 طريق نعيم بن جاد عن ابن المبارك فقال فيه عن عبيد الله بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فذكره مرسلا وأغرب أبو نعيم في المستخرج فساقه من طريق القربرى عن البخارى عن عبدان
 موصولا بذكر ابن عباس وميمونة المرفوع دون الموقوف وقال أخرجه البخارى عن عبدان
 وذكر فيه كلاما واستدل به هذا الحديث لاحدى الروايتين عن أحمد أن المانع اذا حدث فيه
 النجاسة لا ينحس الا بالتغير وهو اختيار البخارى وقول ابن نافع من المالكية وحكى عن مالك وقد
 أخرج أحمد عن اسمعيل بن علية عن عمار بن أبى حفصة عن عكرمة أن ابن عباس سئل عن فارة
 ماتت في سمن قال تؤخذ الفارة وما حولها فقلت ان اثرها كان في السمن كله قال انما كان وهى
 حية وانما ماتت حيث وجدت ورجاله رجال الصحيح وأخرجه أحمد من وجه آخر وقال فيه عن
 جرفيه زيت وقع فيه جرز وفيه أليس جال في الحركة قال انما جال وفيه الروح ثم استقر حيث
 مات وفرق الجمهور بين المانع والجامد عملا بالتفصيل المتقدم ذكره وقد تمسك ابن العربى بقوله وما
 حولها على أنه كان جامدا قال لأنه لو كان مانعا لم يكن له حول لأنه لو نقل من أى جانب مها نقل
 خلفه غيره في الحال فيصير مما حولها فيحتاج الى القائه كله كذا قال وما ذكر السمن والفارة فلا
 عمل بفهومهما وما وجد ابن حزم على عادته يخص التفرقة بالفارة فلو وقع غير جنس الفار من
 الدواب في مائع لم ينحس الا بالتغير وضابط المانع عند الجمهور أن يترا دسرة اذا أخذ منه شئ
 واستدل بقوله لما نت على أن تأثيرها في المانع انما يكون بموت اقية فلو وقعت فيه وخرجت بلا
 موت لم يضره ولم يقع في رواية مالك التقييد بالموت فلزم من لا يقول بجمل المطلق على المتقدم أن
 يقول بالتأثير ولو خرجت وهى في الحياة وقد التزمه ابن حزم لخالف الجمهور أيضا (قوله ألقوها
 وما حولها) لم يرد في طريق صحيفة تحديد ما يلقى لكن أخرج ابن أبى شبة عن مرسى عطاء بن
 يسار أنه يكون قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله وقد وقع عند الدارقطنى من رواية يحيى
 القطان عن مالك في هذا الحديث فأمر أن يقور ما حولها فيرى به وهذا أظهر في كونه جامدا
 من قوله وما حولها فيقوى ما تمسك به ابن العربى وأما ما أخرجه الطبرانى عن أبى الدرداء مرفوعا
 من التقييد في المأخوذ منه ثلاث غرفات بالكفين فسنده ضعيف ولو ثبت لكان ظاهرا في
 المانع واستدل بقوله في الرواية المفصلة وأن كان مانعا فلا تقر بوه على أنه لا يجوز الانتفاع به في
 شئ فيحتاج من أجاز الانتفاع به في غير الاكل كالشافعية وأجاز يبعه كالحنفية الى الجواب
 أعنى الحديث فانهم احتجوا به في التفرقة بين الجامد والمائع وقد احتج بعضهم بما وقع في رواية
 عبد الجبار بن عمر عند البيهقي في حديث ابن عمران كان السمن مانعا انتفعوا به ولا تأكلوه وعنده
 في رواية ابن جرير مثله وقد تقدم أن الصحيح وقفه وعنده من طريق الثوري عن أيوب عن نافع
 عن ابن عمر في فارة وقعت في زيت قال استصحبوا به وادهنوا به أدمكم وهذا السند على شرط
 الشيخين إلا أنه موقوف واستدل به على أن الفارة طاهرة العين وأغرب ابن العربى حكى عن

عن حديث عبيد الله بن
 عبد الله * حدثنا عبد العزيز
 ابن عبد الله حدثنا مالك عن
 ابن شهاب عن عبيد الله بن
 عبد الله عن ابن عباس عن
 ميمونة رضى الله عنهم قالت
 سئل النبي صلى الله عليه
 وسلم عن فارة سقطت في
 سمن فقال ألقوها وما حولها
 يأكوه

الشافعي وأنى حنيقة أنها نجسة (قوله في رواية مالك استل رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو كذلك في أكثر الروايات بابها من السائل ووقع في رواية الاوزاعي عن أحمد تعين من سال واللفظه عن ميمونة أنها استفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قارة الحديث ومثله في رواية يحيى القطان عن مالك عند الدارقطني بلنظ عن ابن عباس أن ميمونة استفتت والله أعلم (قوله باب العلم) بفتح العين (والوسم) بفتح أوله وسكون المهملة وفي بعض النسخ بالمججمة فقبل هو بمعنى الذي بالمهملة وقيل بالمهملة في الوجه والمججمة في سائر الجسد فعلى هذا فالأصواب هنا بالمهملة لقوله في الصورة والمراد بالوسم أن يعلم الشيء بشئ يؤثر فيه تأثيرا بالغا وأصله أن يجعل في البهيمة علامة ليعبر بها عن غيرها (قوله عن حنظلة) هو ابن أبي سفيان الجمحي وسالم هو ابن عبد الله ابن عمر (قوله أن تعلم) بضم أوله أي تجعل فيها علامة (قوله الصورة) في رواية الكشي هي في الموضوعين الصور بفتح الواو بلاها جمع صورة والمراد بالصورة الوجه (قوله وقال ابن عمر نهي النبي صلى الله عليه وسلم أن تضرب) هو موصول بالسند المذكور بدأ بالوقوف وفي بالرفع مستدلا به على ما ذكر من الكراهة لأنه إذا ثبت النهي عن الضرب كان منع الوسم أولى ويحتمل أن يكون أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث جابر نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه وفي اللفظ هو عليه النبي صلى الله عليه وسلم بحما قدوسم في وجهه فقال لعن الله من وسمه (قوله تابعه قتيبة قال حدثنا العنقزي) بفتح المهملة والقاف بينهما نون ساكنة وبعد القاف زاي منسوب إلى العنقزي وهو نبط طيب الريح ويقال هو المرزنجوش بفتح الميم وسكون الراء ثم فتح الزاي وسكون النون بعدها جيم مضمومة وآخره مججمة وهذا تنبيه للشيء بمثله في الخفاء والمرزنجوش هو الشمعار أو الشذاب وقيل العنقز الريحان وقيل القصب الغض واسم العنقزي عمرو بن محمد الكوفي وثقه أحمد والنسائي وغيرهما وقال ابن حبان في الثقات كان يبيع العنقز وهذه المتابعة لها حكم الوصل عند ابن الصلاح لأن قتيبة من شيوخ البخاري وانما ذكرها لزيادة المحذوف في رواية عبد الله بن موسى حيث قال أن تضرب فإن الضمير في روايته للصورة لكونها ذكرت أولا وأصح العنقزي في روايته بذلك وقوله عن حنظلة يريد بالسند المذكور وهو عن سالم عن أبيه وقد أخرج الاسماعيلي الحديث من طريق بشر بن السري ومحمد بن عدي فرقهما كلاهما عن حنظلة بالسند المذكور واللفظ المذكور لكن لفظ رواية بشر بن السري عن الصورة تضرب وأخرجه من طريق وكيع عن حنظلة بلنظ أن تضرب وجوه البهائم ومن وجه آخر عنه أن تضرب الصورة يعني الوجه وأخرجه أيضا من طريق محمد بن بكر يعني البرساني واسحق بن سليمان الرازي كلاهما عن حنظلة قال سمعت سالما يسأل عن العلم في الصورة فقال كان ابن عمر يكره أن تعلم الصورة وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تضرب الصورة يعني بالصورة الوجه قال الاسماعيلي المسند منه على اضطراب فيه ضرب الصورة واما العلم فانه من قول ابن عمر وكان المعنى فيه الكي (قلت) وهذه الرواية الأخيرة هي المطابقة للفظ الترجمة وعطفه الوسم عليها اما عطف تفسيره واما من عطف الاعم على الاخص وأشار الاسماعيلي بالاضطراب إلى الرواية الأخيرة حيث قال فيها وبلغنا أن الظاهر أنه من قول سالم فيكون مرسلًا بخلاف الروايات الأخرى أنها ظاهرة الاتصال لكن اجتماع العدد

* (باب الوسم والعلم في الصورة) * حدثنا عبد الله بن موسى عن حنظلة عن سالم عن ابن عمر أنه كره أن تعلم الصورة وقال ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تضرب * تابعه قتيبة قال حدثنا العنقزي عن حنظلة * وقال تضرب الصورة * حدثنا أبو الوليد

قوله الشارح باب العلم والوسم في نسخة المستن والشارح القسطلاني باب الوسم والعلم كما تراه

لحديثنا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس (٥٨٠) قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم بأخ لي يحسكه وهو في مريد له فرائيه بسم

شاة حسبته قال في آذانها
* (باب إذا أصاب قوم غنمة
فذبح بعضهم غنما أو ابلا
بغير أمر أصحابه لم تؤكل) *
لحديث رافع عن النبي صلى
الله عليه وسلم وقال طاوس
وعكرمة في ذبيحة السارق
اطرحوه * حديثنا مسدد
حديثنا أبو الاحوص حديثنا
سعيد بن مسروق عن عباية
ابن رفاع عن أبيه عن جده
رافع بن خديج قال قلت
للنبي صلى الله عليه وسلم اننا
نأكل العدو غدا وأيس معنا
مدى فقال ما أنهر الدم وذكر
اسم الله فكلوه ما لم يكن سن
ولا ظفر وسأحدثكم عن
ذلك أما السن فعظم وأما
الظفر فدى الحشمة وتقدم
سرعان الناس فأصابوا من
الغنائم والنبي صلى الله عليه
وسلم في آخر الناس فنصبوا
قدورا فأمر بها فأفكت
وقسم بينهم عدل بغير بيع
شبهاء ثم ندمها بغير من
أوائل القوم ولم يكن معهم
خيل فرماه رجل بسم
خبيسه الله فقال ان لهذه
البهائم أو ابكا وأبدا الوحش
فأفعل منها هذا فأفعلوا
مثل هذا * (باب إذا تبعير
لقوم فرماه بعضهم بسم
فقتله فأراد صلاحهم فهو

الكثير وأولى من تقصير من قصيره والحكم لهم ومثل هذا لا يسمى اضربا في الاصطلاح لان شرط
الاضطراب أن يعذر الترجيح بعد تعذر الجمع وليس الامر هنا كذلك وجاء في ذكر الوسم في الوجه
صريحاً حديث جابر قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بجما رقد وسم في وجهه فقال لعن الله من
فعل هذا لا يسم أحد الوجه ولا يضرب أحد الوجه أخرجه عبد الرزاق ومسلم والترمذي وهو
شاهد جيد لحديث ابن عمر وقد قدم البحث في ضرب وجه الأدي في كتاب الجهاد في الكلام على
حديث أبي هريرة وقد تقدم قبل أبواب النهي عن صبر البهيمة وعن المثلة (قوله عن هشام بن
زيد) أي ابن أنس بن مالك (قوله عن أنس) هو جده (قوله بأخ لي يحسكه) هو أخوه من أمه وهو
عبد الله بن أبي طحمة وسياق مطول في اللباس من وجه آخر (قوله في مريد) بكسر الميم وسكون
الراء وفتح الموحدة بعدها مهلة مكان الابل وكان الغنم أدخلت فيه مع الابل (قوله وهو يسم
شاة) في رواية للكشي في شاة بالهمز وهو جمع شاة مثل شياه وسياق في الرواية التي في اللباس بلفظ
وهو يسم الظه الذي قدم عليه وفيه ما يدل على أن ذلك بعد رجوعهم من غزوة النخ وحين
المرا ببالظهر الابل وكأنه كان يسم الابل والغنم فصادف أول دخول أنس وهو يسم شاة ورآه
يسم غير ذلك وقد تقدم في العقيدة بيان شيء من هذا (قوله حسبته) القائل شعبة والضمير لهشام
ابن زيد وقع مبيناً في رواية مسلم (قوله في آذانها) هذا محل الترجمة وهو العدول عن الوسم في
الوجه الى الوسم في الأذن فيستفاد منه أن الأذن ليست من الوجه وفيه حجة للجمهور في جواز
وسم البهائم بالكي وخالف فيه الحنفية فتسكابهم عموم النهي عن التعذيب بالنار ومنهم من ادعى
نسخ وسم البهائم وجعله الجمهور مخصوصاً من عموم النهي والله أعلم (قوله ما
إذا أصاب قوم غنمة) بفتح أوله وزن عطية (قوله فذبح بعضهم غنما أو ابلا بغير أمر أصحابه لم
تؤكل لحديث رافع) هذا مصدري من البخاري أي أن سبب منع الأكل من الغنم التي طجعت في
الصفة التي ذكرها رافع بن خديج كونها لم تقسم وقد تقدم البحث في ذلك في باب التسمية على
الذبيحة وقوله فيه وسأحدثكم عن ذلك جزم النووي بأنه من جملة المرفوع وهو من كلام النبي
صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر من السياق وجزم أبو الحسن بن القطان في كتاب بيان الوسم
والإبهام بأنه مدرج من قول رافع بن خديج راوى الخبر وذكر ما حاصله أن أكثر الرواة عن سعيد
ومسروق وأردوه على ظاهر الرفع وأن أبا الاحوص قال في روايته عنه بعد قوله أو ظفر قال رافع
وسأحدثكم عن ذلك ونسب ذلك لرواية أبي داود وهو عيب فان أبا داود أخرجه عن مسدد
وليس في شيء من نسخ السنن قوله قال رافع وإنما فيه كما عند المصنف هنا وبها وشيخ أبي داود فيه
مسدد ما هو شيخ البخاري فيه هنا وقد أورده البخاري في الباب الذي بعده هذا المفظ غير السنن
والظفر فان السنن عظم الى آخره وهو ظاهر جدي في أن الجميع مرفوع (قوله وقال طاوس
وعكرمة في ذبيحة السارق اطرحوه) وماله عبد الرزاق من حديثه ما يلفظ انهم استلوا عن ذلك
فكروهاها ونهيا عنها وتقدم بيان الحكم في ذلك في ذبيحة المرأة ثم ذكر المصنف حديث رافع بن
خديج وقد تقدم شرحه متوفى قيل (قوله ما) إذا تبعير لقوم فرماه بعضهم
بسم فقتله فأراد صلاحهم فهو جائز في رواية الكشي في أصلحه ولكريمة صلاحه بغير ألف

جائز * خبر رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثني محمد بن سلام أخبرنا عن عبيد الطنافسي عن سعيد بالافراد
ابن مسروق عن عباية بن رفاع عن جده رافع بن خديج رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فندب بغير من
قول الشارح وهو يسم في نسخة المتن التي بأيدينا فرائيه بسم

بالافراد أى البعير وضجير الجمع للقوم ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج وقد تقدم التنبيه عليه فى الذى قبله ومضى فى باب ذبيحة المرأة بحث فى خصوص هذه الترجمة وقوله فى هذه الرواية ما أنهر الدم وأنهر شحم من الراوى والصواب أنهر بالهمز وقد ألزمه الاسماعيلي التناقض فى هذه الترجمة والتى قبلها وأشار الى عدم الفرق بين الصورتين والجامع أن كلامهم - ما عتد بالذكية وأجيب بأن الذين ذبحوا فى القصة الاولى ذبحوا ما لم يقسم ليخصوا به وقبوا بجرمانه اذ ذاك حتى يقسم والذى روى البعير أراد ابقاء منفعة المالك فافترا وقال ابن المنير بهم هذه الترجمة على أن ذبح غير المالك اذا كان بطريق التعدى كفى القصة الاولى فاسد وأن ذبح غير المالك اذا كان بطريق الاصلاح للمالك خشية أن تنوت عليه المنفعة ليس بفاسد **(قوله)** **باب** اذا أكل المضطر أى من الميتة وكأنه أشار الى الخلاف فى ذلك وهو فى موضعين * أحدهما فى الحالة التى يصح الوصف بالاضطرار فيها **الاصول** * والثانى فى مقدر ما يأكل فاما الاول فهو أن يصل به الجوع الى حد الهلاك أو الى مرض يفضى اليه هذا قول الجمهور وعن بعض المالكية تحمد بذلك ثلاثة أيام قال ابن أبى جرة الحكمة فى ذلك أن فى الميتة سمية شديدة تلوأ كلها ابتداء لهلاكته فشرع له أن يجوع ليصير فى بدنه بالجوع سمية أشد من سمية الميتة فإذا أكل منها حينئذ لا يضره اه وهذا ان ثبت حسن بالغ فى غاية الحسن وأما الثانى فذكر فى تفسير قوله تعالى متجانف لا ثم وقد مر فتادة بالتعدي وهو نفسى بمعنى وقال غيره الاثم أن يأكل فوق سد الرمي وقيل فوق العادة وهو الرابع لا طلاق الآية ثم محل جواز الشبع أن لا يتوقع غير الميتة عن قرب فان توقع امتنع ان قوى على الجوع الا أن يجده وذكر امام الحرمين أن المراد بالشبع ما ينتفى الجوع لا الامتلاء حتى لا يبقى لطعام آخر مساع فان ذلك حرام واستشكل بما فى حديث جابر فى قصة العنبر حيث قال أبو عبيدة وقد اضطررتم فكلوا قال فكلنا حتى سمننا وقد تقدم البحث فيه مبسوطا **(قوله)** لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم الى قوله فلا اثم عليه كذا الابن ذر وساق فى رواية كريمة ما حذف وقوله غير باغ أى فى كل الميتة وجعل الجمهور من البغى العصيان فدعوا للعاصي بسفوره أن يأكل الميتة وقالوا طريقه أن يتوب ثم يأكل وجوزوه بعضهم مطلقا **(قوله)** وقال فن اعطى فى شخصه أى جماعة (غير متجانف) أى مائل **(قوله)** وقوله فكلوا مما ذكركم الله عليه ان كنتم بايانه مؤمنين) زاد فى رواية كريمة الآية التى بعدها الى قوله ما اضطررتم اليه وفى نسخة الى بالمعتدين وبه ظهروا مناسجة ذكر ذلك هنا واطلاق الاضطرار هنا تسلك به من أجاز كل الميتة للعاصي وجعل الجمهور المطلق على المقيد فى الأئمة الاخيرة **(قوله)** وقوله جل وعلا قل لا أحد فيما أوحى الى محمدا) ساق فى رواية كريمة الى آخر الآية وهى قوله غفور رحيم وبذلك يظهر أيضا وجه المناسبة وهو قوله فن اضطر **(قوله)** وقال ابن عباس بهراق أى فسر ابن عباس المسفوح بالهراق وهو موصول عند الطبرانى من طريق على بن أبى طلحة عنه **(قوله)** وقوله فكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا كذا ثبت هنا الكريمة والاصحلى وسقط للمباين وساق فى نسخة الصغرى الى قوله خنزير ثم قال الى قوله فان الله غفور رحيم قال الكرماني وغيره عقده البخارى هذه الترجمة ولم يذكر فيها حاشيا إشارة الى أن الذى ورد فيها ليس فيه شئ على شرطه فاكفى

الابل قال فرما رجل بسهم
خبيسه قال ثم قال ان لها
أوبد كأوبد الوحش فما
غلبكم منها فاصنعوا به
هكذا قال قلت يا رسول الله
انا نكون فى المعازى
والاستشار فتريد أن تذبح فلا
يكون مدى قال أرنا ما أنهر
الدم وأنهر روث كراسم الله
فكل غير السن والظفر فان
السن عظم الظفر مدى
الخيشة * **(باب أكل**
المضطر) لقوله تعالى يا أيها
الذين آمنوا كلوا من طيبات
ما رزقناكم الى قوله فلا
اثم عليه وقال فن اضطر
فى شخصه غير متجانف لاثم
فان الله غفور رحيم وقوله
فكلوا مما ذكركم الله
عليه ان كنتم بايانه
مؤمنين وقوله جل وعلا
قل لا أحد فيما أوحى الى
محمدا وقال ابن عباس
مهراقا وقوله فكلوا مما
رزقكم الله حلالا طيبا

بمأساق فيها من الآيات ويحتمل أن يكون بيض فانضم بعض ذلك الى بعض عند تبويض الكتاب
 (قلت) والثاني أوجه واللائق بهذا الباب على شرطه حديث جابر في قصة العنبر فلهذا قصد
 أن يذكر له طريقاً أخرى * (خاتمة) * اشتمل كتاب الذبايح والصيد من الأحاديث المرفوعة
 على ثلاثة وتسعين حديثاً المعلق منها أحد وعشرون حديثاً والبقية موصولة المكرر
 منها فيه وفيها مضي تسعة وسبعون حديثاً والخالص أربعة عشر حديثاً
 وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن عمر في النهي عن أن تصبر
 البهيمة وحديث ابن عباس فيه وحديث عبد الله بن زيد في
 النهي عن المثلة وحديث ابن عباس والخكم بن
 عمرو في الجر الأهلية وحديث ابن عمر في النهي
 عن ضرب الصورة وفيه من الآثار عن
 الصحابة فمن بعدهم أربعة
 وأربعون أثراً والله سبحانه
 وتعالى أعلم

()

* (تم الجزء التاسع ويليه الجزء العاشر أوله كتاب الاضاحي) *

